

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب البيوع) * جمع بيع وجمع لا اختلاف أنواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والفساد وغير ذلك وهو في اللغة المبادلة وبطلق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشباب لراي نباعه * والشيب ليس لبيعه تجار

يعني من اشتراه وطلق الشراء أيضا على البيع نحو وشروه بفن يخس قيل وسمى البيع بيعا لأن البائع يذبحه إلى المشتري حالة العقد غالبا كما يسمى صفقة لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد صاحبه لكن ردت كون البيع مأخوذا من الباع لأن البيع يأتي العين والباع واوى تقول منه بعث الشيء بالضم أبوعه بوعا إذا قسمه بالباع وإسم الفاعل من باع بائع بالهمز وتركه لحن واسم المفعول مبيع وأصله مبيعوقيل الذي حذف من مبيع واو مفعول زيارتها وهي أولى بالحذف وقال الأخفش المحذوف عين الفعل لأنهم لما سكنوا الياء ألغوا حركتها على الحرف الذي قبلها فأنفصت ثم أبوا من الضمة كسرة الياء التي بعدها ثم حذفت الياء وانقلبت الواو ياء كما انقلبت واو ميزان للكسرة قال المازني كلا القولين حسن وقول الأخفش أقبس * والبيع في الشرع مقابلة مال قابل للتصرف بمال قابل للتصرف مع الإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه وحكمته نظام المعاش وبقاء العالم لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وقد لا يذللها بغير المعاملة ونفسي إلى التقاتل والتنازع وفناء العامل واختلال نظام المعاش وغير ذلك في تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج ومن ثم عقب المؤلف كغيره المعاملات بالعبادات لأنها ضرورية وآخر التكاح لأن شهوة متأخرة عن شهوة الأكل والشرب ونحوهما وقد ثبتت البسمة مقدمة قبل كتاب في الفرع ومؤخرة عنه لابي ذر (وقول الله عز وجل) بالجزء عطف على الجور والسابق (وأحل الله البيع وحرم الزنا) لما ذم الله أكلة الربا بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وأخبر أنهم اعترضوا على أحكام الله وقالوا البيوع مثل الربا فإذا كان الربا حراماً فلا بد أن يكون البيوع كذلك رد الله عليهم بقوله وأحل الله البيع وحرم الربا واللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع بيعاً آخرى وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقال امامنا الشافعي فيما رأيت في كتاب المعرفة للبيهقي وأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضى المتبايعين الخازن من الأمر فيما يباع الأمان من غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم منه أو ما كان في معنى ما نهى عنه رسول

الله صلى الله عليه وسلم انتهى (وقوله) بالجزع عطف على سابقه ويجوز الرفع على الاستئناف (الأن تكون) التجارة
 (تجارة باخرة تدبرونها بينهم) استثناء من الأمر بالكاتب والتجارة الحاضرة تتم المبيعة بين أو عين وإدائها
 بينهم عطف عليهم أيها يدايد أي الآن تنبأ عوايد أي فلا بأس أن لا تكتبوا بعده عن التنازع والنسيان قوله
 البضاوي وقال الثعلبي الاستثناء منقطع أي لكن إذا كانت تجارة قائم اليست باطل فأول هذه الآية يدل
 على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحاله تسقط الايتان في رواية أبوي ذر
 والوقت وابن عساكر (باب ما جاء في قول الله تعالى) أسقط ابن عساكر لفظ الباب وزادوا والعطف قبل قوله ما
 (فاذا قضيت الصلاة) فرغتم منها (فانتشروا في الأرض) لقضاء حوائجكم (وابتغوا من فضل الله) رزقه وهذا
 أمر بإباحة بعد الحظر وكان عمر بن مالك إذا صلى الجمعة انصرف فوقف على باب المسجد فقال اللهم أجبت
 دعوتك وصليت فريضتك وانتشرت كما أمرتني فارزقني من فضلك وأنت خير الرازقين رواه ابن أبي حاتم وعن
 بعض السلف من باع واشترى بعد صلاة الجمعة بارك الله له سبعين مرة (واذكروا الله كثيرا) اذكروا في مجامع
 أحوالكم ولا تخصوا ذكره بالصلاة (لعلكم تفلحون) بخير الدارين (واذا رآوا تجارة أولها وانقضوا إليها)
 قبل تقديره إليها واليه أخذت إليه للقرينة وقيل أفرد التجارة لأنها المقصودة إذا المراد من الله وطبل قدوم العير
 والآية ترات حين قدمت غير المدينة أيام الغلاء والنبي صلى الله عليه وسلم يحط بجمع الناس الطبل لقدمها
 فانصرفوا إليها الاثني عشر رجلا (وتركوا قائما) في الخطبة وكان ذلك في أوائل وجوب الجمعة حين كانت
 الصلاة قبل الخطبة مثل العبد كما رواه أبو داود في مراسله (قل ما عند الله) من الثواب (خير من الله ومن
 التجارة والله خير الرازقين) لمن توكل عليه فلا تتركوا ذكر الله في وقت * وفي هذه الآية مشروعية البيع
 من طريق عموم ابتغاء الفضل لشموله التجارة وأنواع التكسب ولفظ رواية أبوي ذر والوقت وابن عساكر فإذا
 قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة وفي أخرى لهم ذكر الآية إلى قوله
 واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ثم قال إلى آخر السورة (وقوله) تعالى بالجزع عطف على السابق (لأننا كانوا
 أموالكم بينكم بالباطل) بما لم يحبه الشرع كالغصب والربا والقمار (الأن تكون تجارة عن تراض منكم)
 استثناء منقطع أي لكن كون تجارة عن تراض غير منهي عنه أو قصد كون تجارة وعن تراض صفة لتجارة
 أي تجارة صادرة عن تراضي المتعاقدين وتخصيص التجارة من الوجوه التي بها يحل تناول مال الغير لأنه أغلب
 وأوفق لذوي المروءات وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على أن كان ناقصة واضمار الاسم أي أن تكون
 التجارة أو الجهة تجارة * وبالسند قال (حدثنا أبو الهيثم) الحكم بن نافع (قال حدثنا شعيب) هو ابن حمزة
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال أخبرني) بالافراد (سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن) أبا
 هريرة رضي الله عنه قال انكم تقولون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضم أول
 يكثر من الاكثار (وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث
 أبي هريرة وإن اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق بالاسواق) بفتح ياء المضارعة من يشغلهم مضارع شغله
 الشيء ثلاثيا قال الجوهري ولا نقل أشغلي يعني بالالف لأنه لغة رديئة والصفق بالصاد وسكون الفاء وبالضاد
 وقال الحافظ ابن حجر ووقع في رواية القاسمي بالسين أي بدل الصاد وقد قال الخليل كل صادتي قبل الصاد
 فللحرب فيها الغتان سين وصاد قال في المصابع وقوله يشغلهم خبر كان مقدما وصفق اسمها فان قلت قد صنعوا في باب
 المستند تقديم الخبر في مثل زيد قام ثلاثا يلبس بالفاعل ومقتضاه منع ما ذكرته من الاعراب اجيب بأنه بعد
 دخول الناصخ يجوز نحو كان يقوم زيد خلا فالقوم صرح به في التسهيل انتهى والمراد بالصفق هنا التبايع لانهم
 كانوا إذا تبايعوا تصافقوا بالا كف أمارة لا تتزاع المبيع لأن الاملا لا انما تصاف إلى الأيدي والمقبوض تبع
 لها فإذا تصافقت الا كف اتلفت الاملا واستنترت كل يدهما على ما صار لكل واحد منهما من ملك صاحبه *
 وهذا موضع الترجة لأنه وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم واطلع عليه وأقرم (وكنتم أزم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على مل بطني) بكسر الميم وسكون اللام ثم همة مقتضاها بالقوت فلم يكن لي غيبة عنه (فأشهد) رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (إذا غابوا) أي اخوتي من المهاجرين (وأحفظ) حديثه (إذا نسوا) بفتح النون وضم المهملة

الخففة (وكان يشغل اخوتي من الانصار عمل أموالهم) في الزراعة وعمل فاعل يشغل واخوتي مفعول وهو
 بالمنة الفوقية في الموضوعين (وكنتم امرأ مسكيناً من مساكن الصفة) التي كانت منزل غرباء فقراء العصاة
 بالمسجد الشريف النبوي (أي) استئناف أو حال من الضمير في كنتم وان كان مضارعاً وكان ماضياً لانه
 لحكاية الحال الماضية أي احفظ (حين ينسون) لم يقل أشهد إذا غابوا لأن غيبة الانصار كانت أقل لأن
 المدينة بلدهم ووقت الزراعة قصير فلم يعتد به (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يحدّثه انه لن
 يسط أحد نوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمع اليه نوبه الا وحي ما أقول) أي حفظه (فبطلت غيرة) كانت
 (علي) بفتح النون وكسر الميم كساه ملقوناً كانه من الغمر لما فيه من سواد وبياض وقال ثعلب نوب مخطط (حق)
 اذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته جمعها الى صدرى فحانبت من مقالة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تلك من شيء) ووقع في الترمذي التصريح بهذه المقالة المهمة في حديث أبي هريرة ولفظه قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما قرئ الله تعالى عليه فيستعملن ويعلمن الا دخل الجنة
 ومقتضى قوله فحانبت من مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شيء تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة
 فقط لكن وقع في باب حفظ العلم من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال ابسط ردائك فبسطته فغرف يديه ثم
 قال نعمه فضمته فحانبت شيئاً بعده أي بعد الضم وظاهره العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث
 وغيره لأن الزمكرة في سياق النفي تدل عليه لكن وقع في رواية يونس عند مسلم فحانبت بعد ذلك اليوم شيئاً
 حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث * وحديث الباب أخرجه مسلم في الفضائل والتسائي
 في العلم * وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الاويسي قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين (عن
 أبيه) سعد (عن جده) ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قال قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا
 المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون المثناة
 التحتية الانصاري الخزرجي النقيب البدرى واخى بالمدة جعلنا اخوين وكان ذلك بعد قدومه عليه الصلاة
 والسلام المدينة بخمسة أشهر وكأول ما توارثون بذلك دون القرابة حتى نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض
 (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (أني أكره الانصار ما لا أقسم لك نصف مالي وانظر) بالواو
 في نسخة بالفرع كما صله فانظر (أي زوجتي هويت) زوجتي بلفظ المثني المضاف الى ياء المتكلم واسم احدى
 زوجتي امرأة بنت حزم أخت عمرو بن حزم كما سماها اسماعيل القاضي في أحكامه والآخرى لم تسم وهويت
 بفتح الهاء كسر الواو أي أحببت (نزلت لك عنها) أي طلقها (فاذا حلت) أي انقضت عدتها (تزوجتها قال
 فقال) (الرحمن) أي له ولا يوبى ذرو الوقت وابن عساكر فقال له عبد الرحمن (لا حاجة لي في ذلك هل من سوق
 فيه تجارة) * وهذا موضع الترجمة والسوق يذكرون وث (قال) سعد (سوق قينقاع) بفتح القاف وسكون
 المثناة التحتية وضم النون وبالقاف آخره عين مهمله غير مصروف في الفرع على اداة القبلة وفي غيره
 بالصراف على اداة المضي وحكي في التقيج ثلث نونه وهم بطن من اليهود أضيف اليهم السوق (قال ففقدنا
 اليه) أي الى السوق (عبد الرحمن فاني بأقط) ابن جامد معروف (وسمن) اشتراها منه (قال ثم تابع الغدو) الى
 السوق للتجارة (فجالت أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة) أي الطيب الذي استعمله عند الزفاف (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام (ومن) أي من التي تزوجتها
 (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر أنس بن رافع الانصاري الاويسي ولم تسم
 (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهرها (قال) سقت (زنة نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض
 المالكية هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) شك الراوي ولا يوبى الوقت وابن عساكر
 أو نواة ذهب باسقاط حرف الجر والاضافة (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اولم) أي اتخذ وليمة وهي الطعام
 للعرس نداء قبائلاً على الاضيحة وسائر الولائم وفي قول وجوب الظاهر الامر (ولو يشاة) أي مع القدرة والافتقار
 أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نساءه بعد من شعير كما في البخاري وعلى صفية بن رسول وأقط * ورواه هذا
 الحديث كله مدينون وظاهره الارسال لأنه ان كان الضمير في جده يعود الى ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن فيكون الجدة فيه ابراهيم بن عبد الرحمن وابراهيم لم يشهد المواخاة لأنه توفي بعد التسعين بيوتاً

وعمره خمس وسبعون سنة وان عاد الضمير الى جذه سعد فيكون على هذا سدد روى عن جده عبد الرحمن وهذا
 لا يصح لان عبد الرحمن توفي سنة اثنتين وثلاثين وتوفي سعد سنة ست وعشرين ومائة عن ثلاث وسبعين سنة
 ولكن الحديث المذكور متصل لان ابراهيم قال فيه قال عبد الرحمن بن عوف يوضح ذلك ما رواه ابو نعيم الحافظ
 عن ابي بكر الطمى حدثنا ابو حصين الوادعي حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن
 جده عن عبد الرحمن بن عوف قال لما قدمنا المدينة الحديث وبه قال (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد
 الله بن يونس التميمي البروعي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا حميد)
 الطويل (عن أنس رضي الله عنه) انه (قال قدم) وللكتيبي قال لما قدم (عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه
 (المدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الانصاري) بفتح الراء وكسر الموحدة وآتى
 بالذمن المؤخاة (وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن أقامك مالي نصفين وأزوجه) وفي الحديث السابق
 وانظر أرى زوجتي هويت نزلت لك عنها فاذا حلت تزوجتها (قال) عبد الرحمن (بارك الله لك في أهلك ومالك
 دلوني على السوق) أي فدلوه على السوق (فارجع) منه (حتى اسفصل) بالضاد المعجمة أي ربح (اقطأوسمنا
 فأتى به) أي بالذي استفضله (أهل منزله فكننا يسيرا أو ماشاء الله بقاء وعليه وضرب) بفتح الواو والضاد المعجمة
 أي الطبخ (من صفرة) أي صفرة طيب أو خلوق واستشكل مع محبي النهي عن التعزير وأوجب بأنه كان يسيرا
 فلم يشكره أو علق به من ثوب امرأته من غير قصد وعند المالكية جواز ما روى مالك في الموطأ ان ابن عمر كان
 يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران قال ابن العربي وما كان ابن عمر ليكره النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويستعمله
 قال والاصغر لم يرد فيه حديث لكنه ورد مدوحا في القرآن قال تعالى صفراء فاقع لونها تسر الناظرين وأسند
 الى ابن عباس انه من طلب حاجة على نعل أصفر قضيت حاجته لان حاجة بني اسرائيل قضيت بمجد أصفر
 (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مهيم) بفتح الميم الاولى وسكون الاخيرة وبعد الهاء الساكنة مشناة فحبة
 مفتوحة كلمة يستفهم بها أي ما شأنك (قال يا رسول الله تزوجت امرأة من الانصار) هي ابنة ابي الحيسر
 أنس بن رافع الانصاري (قال ما سقت اليها) من الدراهم صداقا (قال) سقت اليها (نواة من ذهب) بنصب نواة
 بتقدير سقت اليها فيكون الجواب مطابقا للسؤال من حيث ان كلا منهما باجالة فعليه ويجوز الرفع على أن
 المشاكلة غير لازمة أو أن المشاكلة حاصلة بأن يقدر ما سقت اليها اجالة اسمية وذلك بأن يكون ما سقتها وسقت
 اليها الخبر والعائد محذوف أي سقته لكن لم أقف على كونه مرفوعا في أصل من البصري وأتباع الرهاوي وجرى
 (أو) قال سقت اليها (وزن نواة من ذهب) اسم الخمسة دراهم كما مر قريبا (قال) عليه الصلاة والسلام من علم
 ولو بشاة * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يولى ذروا الوقت حدثني (عبد الله بن محمد) السندي قال (حدثنا)
 سفيان بن عيينة (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار المكي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال كانت بيضا)
 بضم العين وتخفيف الكاف آخره طاء معجمة منقولة ولا يذر عكاظ بغير تنوين (ومجئة) بكسر الميم وفتح الجيم
 وتشديد النون ولا يذر ومجئة بفتح الميم (ودواجهاز) بفتح الميم والجيم وبعد الالف زاي (اسواقا في الجاهلية)
 فسوق مجنة هو سوق هجر قال البكري على أميال يسيرة من مكة بناحية مزالظهران وكان سوقه عشرة أيام
 آخر ذى القعدة والعشرون قبلها سوق عكاظ وذو الحجاز يقوم بعد هلال ذى الحجة (فلما كان الاسلام) أي جاء
 وكان تامة (فكانهم تأخروا فيه) أي اجتنبوا الاثم والمعصية تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وللكتيبي
 منه بدل فيه (فزلت ليس عليكم جناح أن تنفخوا) في أن تطلبوا (فضلا من ربكم) أي عطا مورز فامنه يريد الربح
 والتجارة (في مواسم الحج قرأها ابن عباس) كذلك بزيادة في مواسم الحج وهي شاذة لكن صح اسنادها فهي
 مما يخرج به وليس بقرآن * وهذا الحديث قد مضى في الحج في باب التجارة في أيام الموسم والبيع في أسواق
 الجاهلية ومطابقته للترجمة من حيث انهم كانوا يتجرون في الاسواق المذكورة * هذا (باب) بالنون (الحلال
 بينوا الحرام بين وبينهما مشبهات) بفتح الشين المعجمة وفتح الموحدة المشددة * وبالسند قال (حدثني) بالافراد
 (محمد بن المنقذ) الزمن قال (حدثني ابن أبي عدي) بفتح العين وكسر الدال المهملة ابراهيم مولى بني سليم
 (عن ابن عون) بفتح المهملة وسكون الواو وعبد الله بن اربطان (عن الشعبي) عامر بن شراحيل
 (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط لابن عباس

قوله سمعت النبي الخ ولم يذكر لفظ هذه الرواية وهي عند أبي داود والنسائي وغيرهما بل يفتقر إلى الحلال بينه
وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات واحيانا يتناول مشتبهه وسأضرب لكم في ذلك مثلاً ان الله حي حي
وان حي الله ما حرمه وان من يرع حول الحي يوشك أن يخاطبه وان من يخاطب الرسة يوشك أن يجسر به وبه قال
(ح حدثنا) ولا يذروا بن عساكر وحدثنا (على بن عبد الله) المديني قال (حدثنا ابن عبيدة) سفيان
(عن أبي فروة) بفتح الفاء وسكون الراء عروة بن الحارث الاكبر ولا يذروا الوقت حدثنا أبو فروة (عن
الشعبي) عامر (قال سمعت النعمان) زاد في رواية أبو ذر الوقت وابن عساكر ابن بشير (عن النبي صلى الله
عليه وسلم) ولا يذروا قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وسقط ذلك لابن عساكر كالأول * وبه قال (ح حدثنا)
ولا يذروا الوقت وحدثني بالواو والافراد ولا يذروا عساكر وحدثنا بالواو والجمع (عبد الله بن محمد) المسندي
قال (حدثنا ابن عبيدة) سفيان (عن أبي فروة) عروة الاكبر (قال سمعت الشعبي) عامر يقول (سمعت
النعمان بن بشير رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر لفظ ابن عبيدة عن أبي فروة
في الطريقين ولغظه كما عند ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي من طريقه حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين
ذلك فذكره وفي آخره واكل ملك حي وحى الله في الارض معاصيه * وبه قال (ح حدثنا محمد بن كثير)
بالمائة العبدى البهرى قال ابن معين لم يكن بالثقة وقال أبو حاتم صدوق وثقه أحمد بن حنبل وروى عنه
البخاري ثلاثة أحاديث في العلم وهذا الحديث والتفسير وقد توبع عليها قال (أخبرنا سفيان) الثوري
(عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين
واضح لا يخفى حله وهو ما علم ملكه يقيناً والحرام بين) واضح لا يخفى حرمته وهو ما علم ملكه لغيره (ويشبههما)
أى الحلال والحرام الواضحين (أمور مشتبهة) بسكون الشين المعجمة وفتح المثناة الفوقية وكسر الموحدة بلفظ
التوحيد أى مشتبهة على بعض الناس لا يدري أى من الحلال أم من الحرام لأنهما في نفسيهما مشتبهتان لأن الله
تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم مبينة للامته جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوى كالكرمانى
وقال ابن المنبر فيه دليل على بقاء الجماعات بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لمن منع ذلك وتقول ذلك من
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وانما المراد أن أصول البيان في كتاب الله تعالى فلا مانع من الاجمال
هو الاشتباه متى يستنبطه البيان ومع ذلك قدية عذر البيان ويبقى التعارض فلا يطلع على ترجيح فيكون البيان
موجباً للاحتياط والاستبراء للعرض والدين والاخذ بالاشد على قول أو يتخير المجتهد على قول أو يرجع
الى الأصلية وكل ذلك بيان يرجع اليه عند الاشتباه من غير أن يحدد الاجمال أو الاشكال قال ابن حجر
الحاكم (الاستدلال بذلك نظر الان أراد به بجملة في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكرى القياس
فيما لم ينفاه والله أعلم (فن ترك ما شبه عليه من الانتم) بضم الشين وكسر الموحدة المشددة (كان لما استبان)
أى ظهر حرمته (أترك) نصب خبر كان (ومن اجترأ) بالراء من الجرأة (على ما يشك) بفتح أوله وضم ثانيه
ولا يذروا بن عساكر (فيه من الانتم) بهمزة قطع (أوشن) بفتح الهاء والمججمة أى
قرب (أن يواقع ما استبان) أى ظهر حرمته فينبغى اجتناب ما شبه لانه ان كان في نفس الامر حراماً فقد برئ
من تبعته وان كان حلالاً فيشأب على تركه بهذا القصد الجميل وزاد في حديث باب فضل من استبرأ لدينه ألا وان
لكل ملك حي (والعاصي) التي حرمها كالقتل والسرقة (حي الله من يرتع حول الحي يوشك) بكسر المعجمة
أى يقرب (ان يواقع) أى يقع فيه شبه المكاف بالراعى والنفس البهيمية بالانعام والمشتبهات بما حول الحي
والعاصي بالحي وتناول المشتبهات بالرتع حول الحي فهو تشبيه بالمحسوس الذى لا يخفى حله ووجه التشبيه
حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك كما أن الراعى اذا جرعه رعيه حول الحي الى وقوعه استحق العقاب لذلك
فكذلك من أكثر من المشتبهات وتعرض لانتها واقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلف
في حكم المشتبهات فقيل التحريم وهو مردود وقيل الوقف وهو كالاخلاق فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به
العلماء أن المشتبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانيها اختلاف العلماء وهي منتزعة من الاولى ثالثها
أن المراد بها قسم المكروه لا أنه يجتنبه جانب الفعل والترك رابعها المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يجعله
على منساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون منساوى الطرفين

باعتبار ذلك أنه راجع القبل أو الترتيب باختصار أمر خارج وقد كان بعضهم يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام
 فمن استكثر من المكروه تفرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تفرق إلى المكروه *
 ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وكوفي وبخاري وإنما كثر طرقه رداعلي ابن معين حيث حكى عن
 أهل المدينة أن النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرج حديثه هذا الجيد في مسنده
 عن ابن عينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة وسماع أبي فروة من الشعي وسماع الشعي من النعمان على
 المنبر وسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب تفسير المشبهات) بفتح الشين المجهمة وتشديد
 الموحدة المفتوحة ولا بن عساكر المشبهات بسكون المجهمة ثم مناة فوقية مفتوحة وكسر الموحدة وفي بعض
 النسخ الشبهات بضم الشين والموحدة (وقال حسان بن أبي سمان) بكسر السين المصري أحد العباد في زمن
 التابعين وليس له في هذا الكتاب غير هذا الموضع (مارأيت شيئاً أهون من الورع دعي ما يرى إلى ما لا يرى) ^{بفتح}
 بفتح الياء فيه ما من ربه ويجوز الضم من أراه ربه وهو الشك والتردد والمعنى إذا شككت في شيء فدعه
 وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ملا بأشبه
 حذر أحماسه بأس وهذا التعليق قد وصله أحمد وأبو نعيم في الحلية ولفظه أجمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي
 سنان فقال يونس ما عجلت شيئاً أشد علي من الورع فقال حسان ما عجلت شيئاً أهون علي منه قال كيف قال
 حسان تركت ما يربني إلى ما لا يربني فاسترحته وقد ورد قوله دعي ما يرى إلى ما لا يرى مرفوعاً أخرجه أحمد
 والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي * وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) العبد
 قال (أخبرنا سليمان) الثوري قال (أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين) بضم الحاء وفتح السين القرشي
 المكي قال (حدثنا عبد الله بن أبي مليكة) زهير التيمي الاحول ونسبه لجدته واسم أبيه عبيد الله مصغراً (عن
 عقبة بن الحارث) أبي سروعة (رضي الله عنه أن امرأته سوداء) لم نسم (جاء) في حديث باب الرحلة في المسئلة
 النازلة أن عقبة بن الحارث تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتت امرأة (فرزعت) لها أرضاً فمتهما أي عقبة والتي
 تزوج بها واسمها غنية (فذكر) عمة ذلك (لنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه وتبسم) وفي نسخة بالفرع
 فتبسم (البي صلى الله عليه وسلم قال كيف) تباشرها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاع وعند الترمذي قال
 تزوجت امرأة فخافنا امرأة سوداء فقالت اني أرضعتكم كما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فذنة
 بنت فلان فخافنا امرأة سوداء فقالت اني أرضعتكم كما وهي كاذبة قال فأعرض عني قال فأتته من قبلهم
 فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت انها أرضعتكم كما دعها عنك أي احتياطاً لأنه لما أخبره أنها أرضعت
 فلو كان حراماً لاجابه بالتحريم (وقد كانت) ولم يستمل وكانت (بحم) أي تحت عمة (ابنة) ولابن عبيد
 (أي اهاب التميمي) بكسر الهمزة واسمها غنية كما مر * وهذا الحديث قد سبق في العلم * وبه قال (حدثنا
 الرزقي) بإتفاف والزاي والعبس المهمة المفتوحات قال (حدثنا مالك) الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن
 عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قال) كان عمة بن أحد وقاص) هو الذي كسر ثنية
 النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة أحد فقات على شركه وقد ذكر ابن الاثير في أسد الغابة ما يقتضي انه أسلم فآله علم
 قاله الحافظ زين الدين العراقي وقال في الاصابة لم أر من ذكره في الصحابة الا ابن منده وقد أشد انكار أبي نعيم
 عليه في ذلك وقال هو الذي كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم وما علمت له أملاً ما بل روى عبد الرزاق عن
 معمر بن الزهري وعن عثمان الجزري عن مقسم أن عمة لما كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه أن
 لا يحول عليه الحول حتى يموت كفرًا لحال عليه الحول حتى مات كافرًا إلى النصارى وحينئذ فلا معنى لإيراده
 في الصحابة واستدل ابن منده في قوله بما لا يدل على اسلامه وهو قوله في هذا الحديث كان عمة بن أبي وقاص
 (عهد) أي أوصى (إلى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة وهو أول من ربح بسهم في سبيل الله وأحد من
 فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيايه وأمه (أن ابن وليلة ربه) بن قيس العامري أي جاريته ولم نسم واسم
 ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم ولا بن ذر زمعة بفتحها قال الواقفي وهو
 البصوي (مضى فآبى) بهمة وصل وكسر الموحدة وأصل هذه القصة أنه كانت لهم في الجاهلية أماء بنين
 وكانت السادة تأبهن في خلال ذلك فإذا أتت احداهن بولد فرمى به السيد ورمى به الزاني فإذا مات

السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته أطلق به إلا أنه لا يشارك مستطعة في معارضة إلا أن يستطعة قبل
 الشهادة وإن كان السيد أنكره لم يلحق به وكان لزعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها
 ضريبة وهو يلزمها فظهر بها حمل كان سيدها يظن أنه من عتبة أخى سعد ففهد عتبة إلى أخيه سعد قبل موته أن
 يستلحق الحمل الذي بأمه زمعة (قالت عائشة) فلما كان عام الفتح أخذه (أى الولد) سعد بن أبي وقاص) وسقط
 قوله أن ابن وليدة إلى هناك من رواية ابن عسار وقال في نسخة أنه لم يكن في الأصل وهو من رواية الجوى
 والنعمي كذا نقل عن البونينية (وقال) أى سعد هو (ابن أخى) عتبة (قد عهد إلى فيه) أن أستطعه وسقط
 لابن عسار كلفظة قد (فقام عبد بن زمعة) بغير إضافة ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري أسلم يوم الفتح
 وهو أخو سودة أم المؤمنين (فقال) هو (أخى وابن وليدة أبى) أى جاريته (ولد على فراشه وتساقوا) أى
 قد انعا بعد تخاصمهما وتنازعهما في الولد (إلى النبي) ولابى ذر إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال سعد
 يا رسول الله (هو (ابن أخى) عتبة (كان قد عهد) ولابن عسار كان عهد (إلى فيه) أن أستطعه به (فقال
 عبد بن زمعه) هو (أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال رسول الله) ولابى ذر والوقت وابن عسار فقال
 النبي (صلى الله عليه وسلم) أى الولد (لأبى عبد بن زمعة) بصم الدال على الأصل ونصب نون ابن ولابى ذر
 يا عبد ففتحها وسقط في رواية النساء أداة النداء واختلف في قوله لأبى على قولين أحدهما معناه هو أخوك
 أما بالاستطاع وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان صهره عليه الصلاة والسلام والد زوجته وبؤيده
 ما في المغازى عند المؤلف هو لك يا عبد وأما ما عند أحد في مسنده والنساء في سننه من زيادة ليس
 لك بأخ فأعلمها البيهقي وقال المنذرى أنها زيادة غير ثابتة والثاني أن معناه هو لك لأنه ابن وليدة أيلك من
 غيره لأن زمعة لم يقر به ولا شهد عليه فلم يبق إلا أنه عبد تبعه لأمته وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله عليه
 وسلم الولد) تابع (للفراش) وهو على حذف مضاف أى لصاحب الفراش زوجاً وسيداً وفى كتاب القرائن عند
 المؤلف من حديث أبي هريرة الولد لصاحب الفراش وترجم عليه وعلى حديث عائشة الولد للفراش حرة كانت
 أو أمة وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر العموم عند الأكثر نظر الظاهر اللفظ وقيل هو مقصور
 على السبب لوروده فيه ومثاله حديث الترمذى وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر
 بضاعة وهى بئر بلى فيها الخيض ولحوم الكلاب والنتن فقال إن الماء طهور لا ينجسه شئ أى مما ذكر وغيره وقيل
 بما ذكر وهو ساكت عن غيره ثم إن صورة السبب التى ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عند الأكثر من
 العلماء لوروده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد وقال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى ينبغى أن يكون إذا دلت
 قرينة أو مقالية على ذلك أو على أن اللفظ العام يشمله بطريق لا لمحالة ولا لفقد ينزع الخصم في دخوله
 وظل من اللفظ العام ويدعى أنه قد قصد المتكلم بالعام إخراج السبب ويى أن ليس داخل في الحكم فإن
 الحنفية القائلين أن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق بسدها لم يقر به نظر إلى أن الأصل في الحاق الأقرار أن يقولوا
 في قوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وإن كان وارداً في أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ويى أن حكمه
 أما بالثبوت أو بالاتفاء فإذا ثبت أن الفراش هى الزوجة لأنها هى التى يتخذها الفراش غالباً وقال الولد للفراش
 كان فيه حصر أن الولد للحرة بعقضى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً في السبب عن السبب
 وإثباته لغيره ولا يلحق دعوى القطع ههنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم الفراش هل هو
 موضوع للحرة والأمة الموطوءة أو للحرة فقط فالحنفية يدعون الثانى فلا عموم عندهم له في الأمة فتخرج المسئلة
 حينئذ من باب أن العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب نعم قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث هو لك
 يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر بهذا التركيب يقتضى أنه أطلقه به على حكم السبب فيلزم أن يكون
 مراداً من قوله للفراش فليتنبه لهذا البحث فإنه ليس جذاً وبالجملة فهذا الحديث أصل في الحاق الولد بصاحب
 الفراش وإن طهرت عليه وطهرت (وللعاهر) أى الزانى (الحجر) أى الخيبة ولا حق له في الولد والعرب تقول
 في حرمان الشخص له الحجر وله القراب وقيل هو على ظاهره أى الرجم بالحجارة وضعف بأنه ليس كل زان يرجم بل
 المحصن وأيضاً فلا يلزم من رجحه نفي الولد والحديث إنما هو في نفسه عنم (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (سودة)
 بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اختي منه) أى من ابن زمعة المتنازع فيه (باسودة) والأمر للتعديب
 والاحتياط والأفقد ثبت نسبته وأخوته لها في ظاهر الشرع (المراى) عليه الصلاة والسلام (من شبهة)

أبى الولد المتخاصم فيه (بعتبة) بن أبي وقاص (فأشارها) عبد الرحمن المستطيق (حتى لقي الله) عز وجل أي مات
والاجتياط لا ينافي ظاهرا الحكم وفيه جواز استلحاق الوارث نسباً للموثر وأن الشبه وحكم القافة إنما
يعتمد إذا لم يكن هذا أقوى منه كالفراش فلذلك لم يعتبر الشبه الواضح وهذا موضع الترجمة لأن الحاققة بزمعة
يقضي أن لا تنصب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحجب والمشباهات ما شبهت الحلال من وجه والحرام
من آخره وبقيته مباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالها وقد أخرجه المؤلف في القرائن
والاحكام والوصايا والمغازي وشراء المملوك من الحربى ومسلم وأخرجه النسائي في الطلاق وبه قال
(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد
(عبد الله بن أبي السفر) بفتح السين المهملة والفاء آخره راء الكوفي (عن الشعبي) عامر (عن عدي بن حاتم)
الطاهي (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي) ولا بى ذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم عن المعراض) بكسر
الميم وسكون العين المهملة وبعد الراء ألف ثم ضام معجمة السهم الذي لا يرش عليه أو عصار أسها محدد أي سألته
عن رمى الصيد بالمعراض (فقال) عليه الصلاة والسلام (إذا أصاب) المعراض الصيد (بجذته فكل وإذا أصاب
بغيره) بفتح العين المهملة (فقتل) الصيد (فلأن كل) منه (فانه وقيد) بفتح الواو وكسر القاف آخره معجمة
بمعنى موقود وهو المقتول بغير محدد من عصا أو حجر ونحوهما وسقط في رواية ابن عساکر قوله فقتل (قلت)
يا رسول الله ارسل كلبي المعلم (وأسمى) الله (فأجده معه على الصيد كلما آخر لم اسم عليه ولا أدري أيهما أخذ)
الصيد (قال) عليه الصلاة والسلام (لأن كل) منه ثم علل بقوله (انما سميت) أي ذكرت الله (على كلبك) عند
ارساله (ولم تسم على) الكلب (الآخر) وظاهره وجوب التسمية حتى لو تركها سهوا أو عدا لا يحل وهو قول
أهل الظاهر ومذهب الشافعية سنتها وتقدم البحث في ذلك في باب إذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله
سبعاً من كتاب الوضوء ويأتى في الصيد والذبايح ان شاء الله تعالى مزيد لذلك بعون الله وقوته (باب ما يترده) بضم
أوله أي يجتنب وللكتبيين ما يكره (من الشبهات) وبه قال (حدثنا قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة ابن
عقبة السوائي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن منصور) هو ابن المعقر (عن طلحة) بن مصرف البامي
الكوفي (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال مر النبي) صلى الله عليه وسلم بمرة مسقطه (بضم الميم وسكون السين
المهملة وفتح القاف على صيغة المفعول ولا بى ذر مسقطة بفتح الميم وبعد القاف واو أي ساقطة ويأتى مفعولاً
بمعنى فاعل كقوله تعالى انه كان وعداً ما أتيا أي آتيا ونسب الحافظ ابن حجر الرواية الاولى لكريمة (الانحرى
للاكثر) (فقال) عليه الصلاة والسلام (لولا ان تكون صدقة) وفي نسخة من صدقة (لاكلتها) فتركها لله (الاجل
الشبهة) وهو احتمال كونها من الصدقة والحديث رواه كوفيون وأخرجه أيضاً في المظالم ومسلم (باب ما يترده) بضم
والنسائي في القطة (وقال همام) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن منبه مما وصله المؤلف في القطة (عن ابى هريرة
رضي الله عنه عن النبي) صلى الله عليه وسلم (انه قال أجد مرة ساقطة على فراشي) تمامه فأرفعها لا كلها ثم
أخشى أن تكون صدقة فألقها وقال أجد باقظ المضارع استحضار الصورة الماضية وذكره هنا لما فيه من تعيين
المحل الذي رأى فيه القرة وهو الفراش (باب من لم ير الوسواس ونحوها) وفي نسخة الوسواس ونحوه (من
الشبهات) بيم مضمومة وفتح الشين المعجمة وتشديد الموحدة ولا بى ذر عن الجوى والمستمل من الشبهات بضم
الشين والموحدة من غيرهم ولا بى عساكر المشتبهات بيم مضمومة وسكون الشين ومثناة فوقية مفتوحة وكسر
الموحدة وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن
مسلم (عن عباد بن نعيم) بتشديد الموحدة بعد العين المفتوحة (عن عمه) عبد الله بن زيد بن عاصم المازني قال
شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم (بضم الشين وكسر الكاف) الرجل يجدي الصلاة شيئاً أي وسوسة في بطلان
الوضوء (ايقطع الصلاة قال) عليه الصلاة والسلام (لا يقطعها) حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً فلا يزول يقين
الطهارة بالشك بل يزول يقين الحدث (وقال ابن أبي حفصة) هو أبو سلمة محمد بن أبي حفصة مبصرة البصري
مما وصله أحمد والسراج في مسنده (عن الزهري) بن شهاب (لا وضوء الاقباء وحدث الربيع أو سمعت
الصوت) وبه قال (حدثني) بالافراد ولا بوى ذر الوقت حدثنا (أحمد بن القدام) بكسر الميم وسكون
القاف (البحر) بكسر العين المهملة ومكون الجيم البصري الحافظ قال (حدثنا محمد بن عبد الرحمن)

(الطفاوى) بضم الطاء المهملة وتخفيف الفاء وكسر الواو قال (حدثنا هنام بن هريرة عن أبيه) هريرة بن الزبير
 (عن عائشة رضي الله عنها) أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأبئون بالله لاندري أذكروا أم الله عليه (عند
 الذبح) أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليه وكلوه) ولاي الوقت وابن عساكر سموا الله عليه
 واستدل به على أن التسمية ليست شرطا لصحة الذبح قال في فتح الباري وغرض المصنف هنا بيان ورع
 الموسوسين كن يمنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لانسان ثم انفلت منه ولكن يترك شرا مما يحتاج
 اليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال وليست هناك علامة تدل على الحرمة ولكن يترك تناول الشيء
 لخبر ورده متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الإباحة قويا وتأويله بمنع أو مستبعد (باب
 قول الله تعالى وإذا رأوا) ولا بن عساكر باب بالتوبين وإذا رأوا (تجارة أولاهو انفضوا اليها) * وبه قال
 (حدثنا طلق بن غنم) بفتح الطاء وسكون اللام وغنم بفتح المعجمة والتون المشددة ابن معاوية النخعي الكوفي
 قال (حدثنا زائدة) بن قدامة أبو الصلت الكوفي (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملين ابن عبد الرحمن
 السلمي الكوفي (عن سالم) هو ابن أبي الجعد واسمه رافع الأشجبي الكوفي (قال حدثني) بالتوحيد جابر
 رضي الله عنه قال بينما) بالميم (نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم) أي منتظرين صلاة الجمعة لأن المفارقة
 كانت في أثناء الخطبة لكن المنتظر للصلاة كالمصلي (اذ أقبلت من الشام غير) بكسر العين وسكون التنية أي
 ابل لخدمة أول عبد الرحمن بن عوف (تحمّل طعاما فالتفتوا اليها) أي إلى العير وفي رواية ابن فضيل فأنفض
 الناس أي تفرقوا وهو موافق لنص القرآن فالمراد من الالتفات الانصراف (حتى ما بقي مع النبي صلى الله
 عليه وسلم الاثنا عشر رجلا) برفع اثنا بالالف ويجوز النصب لأنه استثناء من الضمير في بقي العائد على المصلي
 فانه اذا كان كذلك يجوز الرفع والنصب على ما لا يخفى وفي رواية خالد الطحان عند مسلم ان جابرا قال انافهم
 وله في رواية هشيم فيهم أبو بكر وعمر وروى السهيلي بسند منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال
 وابن مسعود (فزلت وإذا رأوا وتجارة أولاهو انفضوا اليها) تقديره وإذا رأوا وتجارة انفضوا اليها وأولاهو انفضوا
 اليه تخذف أحدهم للدلالة الآخر عليه أو أعد الضمير إلى التجارة لأنها كانت أهم اليهم وأن الضمير اعيد إلى
 المعنى دون اللفظ أي انفضوا إلى الرؤية التي رأوها أي مالوا إلى طلب ما رأوه وقد أشار المؤلف بهذه الترجمة
 إلى أن التجارة وان كانت ممدوحة باعتبار كونها من مكاسب الحلال فانها قد تدم اذا قدمت على ما يجب تقديمه
 عليها قال في الفتح * (باب من لم يبال من حيث كسب لمال) * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي أياس قال (حدثنا
 ابن أبي) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا عبد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم) انه قال يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام) الضمير في منه
 عائد إلى ما وفيه ذم تركه الفحري في المكاسب وقال السفاقي أخبرهم ذاع عليه الصلاة والسلام تحذرا من قسنة
 المال وهو من بعض دلائل نبوته لاخباره بالامور التي لم تكن في زمنه ووجه الذم من جهة التسوية بين
 الامر بن والا فخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم * (باب التجارة في البر) بفتح الواو وحدة
 وازاء المهملة المشددة ولا بوى ذرو الوقت في البر بالزاي بدل الراء قال الحافظ ابن حجر وعليه الاكثر وليس
 في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب وصوب ابن عساكر الاولى وهو ابقى وواحدة الترجمة
 اللاحقة وهي التجارة في البحر وكذا ضبطها الحافظ الدمياطي وأما قول البرماوي تبع البعضهم انه تصحيف
 فقال في الفتح انه خطأ اذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجح أحد الطرفين ولا بن
 عساكر البر بضم الموحدة وبالراء ونسبها ابن حجر لضبط ابن بطل وغيره فيما قرأ بخط النطب الحلبي وليس
 في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات وزاد في رواية أبي الوقت وغيره بالجر عطفًا على السابق قال
 الحافظ ابن حجر ولم يقع في رواية الاكثر وثبتت عند الاسماعيلي وكريمة (وقوله) تعالى بالخفض عطفًا على
 السابق أو بارفع على الاستئناف (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) قال ابن عباس يقول عن الصلاة
 المكتوبة وقال السدي عن الصلاة في جماعة وعن مقاتل بن حيان لا يلهيهم ذلك عن حضور الصلاة وأن
 يقبوا كما أمرهم الله وأن يحافظوا على مواقيتها وما استهفهم الله فيها * والتجارة صناعة الساجر وهو الذي
 يبيع ويشترى للربح وعطف البيع على التجارة مع كونها عام لان البيع كافى للكشف ادخل في الالهة من
 قبيل ان التاجر اذا اتجهت له يعة رابحة وهي طلبته الكلية من صناعة الهمة ما لا يلهيه شراى متى توقع

فيه الربح في الوقت اولان هذا يقين وذلك مظنون وان المنسرى يسمى تجارة اطلاقا لا اسم الجنس على النوع
أو التجارة لاهل الجلب يقال تجر فلان في كذا اذا جلبه واختلف في المعنى فقيل لا تجارة لهم فلا يشتغلون
عن الذكرو قيل لهم تجارة ولكنكم لا تشغلهم وعلى هذا تنزل ترجمة البخاري فاما اراد اباحة التجارة واثباتها
لانها وأراد بقوله في البرزوخية انه لا يتقيد في تخصيص نوع من المضائع دون غيره وانما التقيد في أن لا يشتغل
بالتجارة عن الذكرو لم يسق في الباب حديثا يقتضي التجارة في البرزوخية من بين سائر أنواع التجارات قال ابن
بطل غير أن قوله تعالى رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله يدخل فيه جميع أنواع التجارة من البرزوخية
قال في المصابع لا نسلم شمول الآية لكل تجارة بطريق العموم الاستغراق فان التجارة والبيع فيها من المطلق
لامن العام فان قلت كيف يتجه هذا وكل من التجارة والبيع في الآية وقع نكرة في سياق النفي وأجاب بأن
ترجمة البخاري مقتضية لاثبات التجارة لانها وان المعنى لهم تجارة وبيع لا يلها منهم عن ذكر الله فاذن كل
منها نكرة في سياق الاثبات فلانهم (وقال قتادة كان القوم) أي الصحابة (يتبايعون ويتجرون ولكنهم اذا نابهم)
أي عرض لهم (حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع) أي لم تشغلهم الدنيا وزخرفها وملذاتها وبرمجها
(عن ذكر الله حتى يؤذوه الى الله) عز وجل الذي هو خالقهم ورازقهم فيقدمون طاعته ومراده ومحجته على
مرادهم ومحبتهم وقال ابن بطل ورأيت في تفسير الآية قال كانوا احداثا وخرزازين فكان احدهم اذا رفع
المطرقة أو غرزالا شفي لم يرفعه من الغرزة ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام الى الصلاة وهذا التعليق قال في الفتح
لم اره موصولا عن قتادة نعم روى ابن أبي حاتم وابن جرير فيهما ذكره ابن كثير في تفسيره عن ابن عمر أنه كان
في السوق فاقبت الصلاة فأغفروا حوائثهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فيهم نزلت الآية وعزاه في فتح الباري
لخصيرج عبد الرزاق * وبه قال (حدثنا أبو عاصم) لثيب الفخار بن محمد البصري (عن ابن جريج) عبد الملك
ابن عبد العزيز المكي (قال اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار) بفتح العين المكي (عن أبي المنهال) بكسر الميم
وسكون النون آخره لام اسمه عبد الرحمن بن مطعم الكوفي (قال كنت أتعجز في الصرف) وهو بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة أو احدهما بالآخر (مسأت زيد بن ارقم) الانصاري الكوفي (رضي الله عنه
فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم) قال البخاري (ح وحدثني) بالتوحيد (الفضل بن يعقوب) الرخامي بضم
الراء بعد هاءه معجمة أبو العباس البغدادي الحافظ قال (حدثنا الحاج بن محمد) الاعور الترمذي (الاصم)
سكن المصيبة (قال ابن جريج) عبد الملك (اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار وعاصم بن مصعب) بضم الميم وفتح
العين (انها سمعنا أبا المنهال) عبد الرحمن بن مطعم (يقول سألت البراء بن عازب وزيد بن ارقم عن الصرف) سقط
لفظ ابن عازب (فقال كذا جري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الصرف فقال ان كان يد يد) أي متقاضي في المجلس (فلا بأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسين
المهملة مدودا ولا يذرعن الحموى والمسقى نسبنا بكسر السين ثم شاة فحسية ما كنهه مهموزا أي متأخرا
(فلا يصلح) واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد * ومباحث
ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في محالها وموضع الترجمة قوله وكذا نا جري على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وأخرج المؤلف الطريق الثانية بنزل رجل لاجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج
عنهما عن أبي المنهال المذكور وليس لعاصم بن مصعب في البخاري سوى هذا الموضع الواحد وروى المؤلف
هذا الحديث في البيوع وهجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسلم في البيوع وكذا النساء * (باب) اباحة
(الخروج في التجارة) وفي التعليق أي لاجل التجارة كقوله تعالى لمسكم فيما افترضتم (وقول الله تعالى) بالجر عطف
على سابقه (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) اطلاقا لما حطر عليهم واحتج به من جعل الامر بعد
الحظر للإباحة كما في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا والابتغاء من فضل الله هو طلب الرزق وسقط لابن عساكر
وأبي ذر وابتغوا من فضل الله * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرعن (محمد بن سلام) بتخفيف اللام ابن
القرج السكندري بكسر الموحدة وسقط في رواية ابن عساكر وأبي ذر لفظ ابن سلام قال (اخبرنا محمد بن يزيد)
من الزيادة ومحمد بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام الخزان قال (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك (قال اخبرني)
بالافراد (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن عبيد بن عمير) بضم العين فيهما معسرين ابن قتادة أبو عاصم قاصم

أهل مكة قال مسلم ولد في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال البخاري رأى النبي صلى الله عليه وسلم (ان اباموسى)
عبد الله بن قيس (الاشعري) رضى الله عنه (استأذن على عمر بن الخطاب رضى الله عنه) زاد بسير بن سعيد
عن أبي سعيد في الاستئذان انه استأذن ثلاثاً فلم يؤذن له) يضم الياء مبنياً للمفعول (وكانه) أي عمر (كان
مشغولاً) بأمر من أمور المسلمين (فرجع أبو موسى ففرغ عمر) من شغله (فقال الم اسمع صوت عبد الله بن قيس)
أبي موسى الأشعري (أنذوا له) بال دخول (قبل قدر رج) أي أبو موسى فبعث عمر وراءه فحضر (فدعاه)
فقال لم رجعت (فقال) أي أبو موسى (كأنومر بذلك) أي بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن قال في رواية
الاستئذان المذكورة فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك (فقال) أي عمر (تأنيبي) بدون لام
التأنيب في أوله وهو خبر أريد به الأمر وفي نسخة تأتي بجذف التهمة التي بعد القوقبة (على ذلك) أي على
الأمر بالرجوع (بالينة) زاد مالك في موطنه فقال عمر لابي موسى أماناً لم أتمك ولكن خشيت أن يقول
الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ فلا دلالة في طلبه البينة على انه لا يخرج بخبر الواحد بل أراد
سد الباب خوفاً من غير أبي موسى أن يختلق كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرغبة
(فانطلق) أي أبو موسى (الى مجلس الانصار) بتوحيد مجلس ولا يذر عن الكشمي إلى مجالس الانصار
(وسألهم) عن ذلك (فقالوا لا يشهد لك على هذا) الذي أنكره عمر رضى الله عنه (الا صغراً بنو سعيد) سعد
ابن مالك (الخدري) أشاروا الى انه حديث مشهور بينهم حتى ان اصغرهم سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
(فذهب) أي أبو موسى (بأبي سعيد الخدري) الى عمر فأكبره أبو سعيد بذلك (فقال عمر أخني على) ولا يوى
ذرو الوقت عن الجوى أخني هذا على (من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) والهمزة في أخني للاستفهام
وباء على (مشددة) (ألهاني) أي شغلني (الصفق بالاسواق يعني عمر) رضى الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة)
ولابن عساکر عن الكشمي إلى التجارة بالتعريف أي شغله ذلك عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بعض الاوقات حتى حضر من هو أصغر مني ما لم احضره من العلم وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة العلم
وقد كان احتياج عمر رضى الله عنه الى السوق لاجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس وهذا موضع الترجمة
وفي ذلك رد على من يتطعم في التجارة فلا يحصر الاسواق ويتخرج منها لكن يحتمل أن يخرج من يخرج لغلبة
الانكرات في الاسواق في هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول وفي الحديث أن قول الصحابي كأنومر بكذابه
ولكم النبل وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الاعتصام ومسلم في الاستئذان وأبو داود في الأدب (باب
الجارية البحر) أي باب اباحة ركوب البحر للتجارة قال الحافظ ابن حجر وفيه من النسخ وغيره (وقال مطر)
هو ابن يمان أبو رباح الوترقي البصري مما وصله ابن أبي حاتم (لا بأس به) أي بركوب البحر (و) يقول
(ما لا كره الله) أي ركوب البحر (في القرآن لا يحق) ولا بن عساکر وما ذكره الله باسقاط الضمير المنصوب
وفي نسخة بالرفع الابالحق ووقع في رواية الجوى وقال مطرف بدل مطر قال الحافظ ابن حجر وغيره انه تصحيف
(ثم تلا) مطر (ورى الفلك مواخره) وهذه آية النحل ولا يذرو ترى النحل فيه مواخر بتقديم فيه على مواخر
وهذه آية سورة فاطر (ولتبغوا من فضله) من سعة رزقه تركبونها للتجارة ووجه حل مطر ذلك على الاباحة
انهما سقت في مقام الامتنان لان الله تعالى جعل البحر لعباده لا ابتغاء فضله من نعمه التي عددها لهم وأراهم
في ذلك عظيم قدرته وسحر الرياح باختلافها لجلهم وترددهم وهذا من عظيم آياته وهذا رد على من منع ركوب
البحر في ابان ركوبه وهو قول يروي عن عمر رضى الله عنه ولما كتب الى عمرو بن العاص يسأله عن البحر
فقال خلق عظيم يركبه خلق ضعيف ودع على عود فكتب اليه عمر رضى الله عنه أن لا يركبه أحد طول حياته
فلما كان بعد عمر رضى الله عنه لم يزل يركب حتى كان عمر بن عبد العزيز فانسح فيه رأى عمر رضى الله عنه وكان
منع عمر لشدته شفقته على المسلمين وأما اذا كان ابان هيجانه وارتجابه فلا يجوز ركوبه لانه تعرض للهلاك وقد
نهى الله عباده عن ذلك بقوله تعالى ولا تلحقوا باليدكم الى التهلكة قال البخاري (والفلك) في الآية هي (السفن)
بضم السين والفاء جمع سفينة وسبغت سفينة لانها تسفن ووجه الماء أي نقشره فميلة بمعنى فاعله والجمع سفائن
وسفن وسفن وقوله (الواحد والجمع) وسقط الواو من قوله والفلك لابي ذر ولا يذروا بن عساکر والجمع
(سواء) يعني في الفلك بدليل قوله تعالى في الفلك المشحون وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وبسرينهم فذكره
في الأفراد والجمع بلفظ واحد (وقال مجاهد) فيما وصله الثوري في تفسيره وعبد بن جبر من وجه آخر (مجر)

بفتح التاء وسكون الميم وفتح الخاء المعجمة أى تشق (السفن الريح) برفع السفن على الفاعلية ونصب الريح على
 المفعولية كذا فى فرع اليونانية قال عياض وهو رواية الاصمبلى وهو الصواب ويدل لقوله تعالى مواخر
 فيه اذ جعل الفعل للسفن وقال الخليل محذرت السفينة الريح اذا استقبلته وقال أبو عبيد وغيره هوشقها الماء
 وعلى هذا فالسفينة رفع على الفاعلية ولا يذروا بن عساكر من الريح وفى نسخة قال عياض وهى الاكثر فخر
 السفن بالنصب الريح بالرفع على الفاعلية لأن الريح هى التى تصرف السفينة فى الاقبال والادبار (ولا يخفى
 الريح) ثنى (من السفن) بنصب الريح على المفعولية ولا يذروا بن عساكر من السفن برفع الريح على الفاعلية
 (الا فلك العظام) بالرفع فيها بدل من المستثنى منه لانه منقضى ولا يذروا فلك العظام بالنصب فيها على
 الاستثناء (وقال الليث) بن سعد الامام (حدثني) بالتوحيد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة المصرى
 (عن عبد الرحمن بن هرم) الاعرج (عن أبي هريرة) رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا
 من بني اسرائيل خرج فى البحر ولا يذروا البحر (فقضى حاجته وساق الحديث) وبأى تمامه فى الكفالة ان
 شاء الله تعالى وسبق فى كتاب الزكاة فى باب ما يستخرج من البحر بصورة التعليق أيضا ولفظه انه ذكر رجلا من بني
 اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلفه ألف دينار فدفعتها اليه فخرج فى البحر فلم يجد مراكبا فأخذ خشبة
 فنقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها فى البحر فخرج الرجل الذى كان أسلفه فأخذها لاهله فطبها
 فذكر الحديث فلما نشرها وجد المال والرجل المقرض هو النجاشى كما نقله الحافظ بن حجر فى المقدمة عن كتاب
 الصحابة لمحمد بن الربيع الجيزى وفيه بحث يأبى ان شاء الله تعالى فى الكفالة * وهذا الحديث قد وصله الاسماعيلي
 وكذا هو موصول عند المؤلف فى رواية أبي ذر عن المستملى حيث قال (حدثني) بالافراد (عبد الله بن صالح)
 كاتب الليث (قال حدثني) بالافراد أيضا (الليث بهذا) الحديث وأفاد فى فتح البارى أن هذا ثابت فى رواية أبي
 الوقت أيضا وقال صاحب اللامع وفى بعض النسخ تقديم ذلك على قوله وقال الليث ويعزى ذلك لرواية الحوى
 ولكن العواب أن يكون مؤخرافان البخارى لم يخرج عن عبد الله بن صالح كاتب الليث فى الجامع مسندا
 ولا حرا قبل ولا مسلم الا أن البخارى استشهد به فى مواضع وهذا معنى قول أبي ذر ان كل ما قاله البخارى عن
 الليث فانما سمعه من عبد الله بن صالح كاتب الليث فى الاستشهاد انتهى ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة الحديث
 شرع من قبلنا شرع لتساو الميردى شرعنا ما ينسخه لاسيما اذ ذكره صلى الله عليه وسلم مقررا له أئمة من أئمة
 الثناء على فاعله وما أشبه ذلك وبحتم أن يكون مراد المؤلف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفا على الثناء
 من قديم الزمان فيعمل على أصل الاباحة حتى يرد دليل على المنع والحديث يأبى ان شاء الله تعالى فى الاستشهاد
 والاستقراض والاقطعة والشروط والاستئذان وأخرجه النساء فى اللقطة * هذا (باب) بالنون (ونزلوا) أو
 تجارة أولها وانفضوا اليها وقوله جل ذكره رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله * وقال قتادة كان السارم
 أى العصاة (يتجرون ولكنهم كانوا اذا نالهم حق من حقوق الله) عز وجل (لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 حتى يؤذوه الى الله) كذا وقع ذلك كله معادافى رواية المستملى وحده وسقط غيره قال الحافظ ابن حجر الا النسفى
 فانه ذكره هنا وحده فيما سبق انتهى وسقط عند المستملى فى رواية أبي ذر لفظ رجال وعن أبي ذر سقوط قوله عن
 ذكر الله وهذا التعليق قد سبق فى باب التجارة فى البر انه لم يقف عليه موصولا مع ما فيه * وبه قال (حدثني)
 بالافراد ولا بن عساكر حدثنا (محمد) هو ابن سلام البيهقي (قال حدثني) بالافراد من الحديث ولا بن عساكر
 أخبرنا بالجمع من الاخبار (محمد بن فضيل) مصفرا ابن غزوان الضبي الكوفى (عن حصين) مصفرا ابن عبد الرحمن
 السلمي الكوفى (عن سالم بن أبي الجعد) بفتح الجيم وسكون العين المهملة الكوفى (عن جابر رضى الله عنه قال
 أقبلت عبرون نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة) أى ننظرها (فانفض الناس) أى فتهزقوا (الاثنى
 عشر رجلا) بنصب اثني بالياء على الاستثناء (فزلت هذه الآية واذاروا تجارة أولها وانفضوا اليها وتر كوك
 فاجبا) أى فى الخطبة * وهذا الحديث قد سبق فى باب التجارة فى البر وذكره هنا لکن يتخالف لبعض المتن والسند
 * (باب) تفسير (قول الله تعالى انفضوا من طيبات ما سبتم) أى من حلاله أوجياده وعن مجاهد المراد به
 التجارة ولا يلى الوقت كوايدل انفقوا قال ابن بطال وهو غلط وأفاد فى فتح البارى انه رأى ذلك فى رواية النسفى
 * وبه قال (حدثنا محمد بن أبي شبة) أخو أبي بكر (قال حدثنا جرير) بفتح الجيم وكسر الراء ابن عبد الحميد (عن

منصور) هو ابن المعمر (عن أبي وائل) شقيق بالهمز (عن مسروق) هو ابن الاعدع (عن عائشة رضي الله عنها)
 قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أنفقت المرأة على عيال زوجها وأضيافه ونحوهم (من طعام) زوجها
 الذي في بيتها) المتصرف فيه إذا أذن لها في ذلك بالصرح أو بالمفهوم أو عثت رضاه بذلك حال كونها (غير
 مفسدة) له بأن لم تجاوز العادة (كان لها) أي للمرأة وأفاد الركني أن قوله وكان ثبت بالواو ويحمل زيادتها
 ولهذا روى بإسقاطها انتهى والذي في الفرع وغيره مكان بحذف الواو وقال في المصايع لم تثبت زيادة الواو
 في جواب إذا فالذي ينبغي أن يجعل الجواب محذوفاً والواو عاطفة على المعهود فيها محافظة على إبقاء القواعد
 وعدم الخروج عنها أي لم تأثم وكان لها (أجرها بما تنفق) غير مفسدة (ولزوجها) زاد في باب من أمر خادمه
 بالصدقة أجره (بما كسب) أي بسبب كسبه وهذا مع الترجمة (وللغازن) الذي يحفظ الطعام المتصدق منه
 (مثل ذلك) من الأجر (لا ينقص) بفتح أوله وضم ثالثه (بعضهم أجر بعض) أي من أجر بعض (شياً) بالنصب
 مفعول ينقص * وهذا الحديث سبقت مباحته في الزكاة * وبه قال (حدثني) بالافراد (بجني بن جعفر) أبو
 زكريا البكندى قال (حدثنا) ولابن عسكراً أخبرنا (عبد الرزاق) بن همام الصنعاني (عن معمر) بفتح الميم
 ابن راشد (عن همام) هو ابن منبه أنه (قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال
 إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غيرها (الصرح في ذلك القدر المعين فلا يشترط في ذلك الأذن
 الصريح بل لو فهمت الأذن لها بقرائن حالمة دالة على ذلك جازها الاعتماد على ذلك فيتنزل منزلة صريح الأذن
 أو المراد اتفاقها من الذي اختصم الزوج به فانه يصدق بأنه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ولا بد
 من الحل على هذين المعنيين والأقول لم تكن مأذوناً لها فيه أصلاً فهي متمتعة فلا أجر لها بل عليها الوزر (له) أي
 للزوج وللكنهية في فلها أي للمرأة (نصف أجره) محمول على ما إذا لم يكن هنالك من يعينها على تنفيذ الصدقة
 بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها ففيه أن للخدام مثل ذلك أو أن معنى النصف أن أجره وأجرها إذا جعلا كان
 لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكانت بينهما نصفان وقيل أنه بمعنى الجزء والمراد المشاركة
 في أصل الثواب وإن كان أحدهما أكثر بحسب الحقيقة وموضع الترجمة قوله من كسب زوجها فان كسبه
 التجارة وغيرها وهو مأثور بأن ينفق من طيبات ما كسب * وأخرجه المؤلف أيضاً في النفقات ومسلم
 في كرات في كذا أبو داود * (باب من أحب البسط) التوسع (في الرزق) * وبه قال (حدثنا محمد بن أبي يعقوب)
 (عن أبي بكر ماتي) بكسر الكاف قال (حدثنا حسن) بتشديد المهملة من غير صرف ابن إبراهيم
 بن عمار عن العنزي بالزاي قاضي كerman قال (حدثنا يونس) بن يزيد قال (حدثنا محمد) هو ابن
 مسعود بن شهاب ولا يروى عن عسكراً قال محمد هو الزهري (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من سره) أي من أفرجه (أن يبسط له رزقه) بضم المشاة التحتية وسكون الموحدة
 وفتح المهملة مبنياً للمفعول ولا يروى عن عسكراً في رزقه (أو ينسأ) بضم أوله وسكون النون آخره همزة
 منصوبة عطفاً على أن يبسط أي يؤخر (له في أثره) بفتح الهمزة المقصورة والمثلثة أي في بقية عمره وجواب من
 قوله (فليصل رحمه) كل ذي رحم محرم أو الوارث أو القريب وقد يكون بالمال وبالخدمة وبالزيارة واستشكل
 هذا مع قوله في الحديث الآخر كتب رزقه وأجله في بطن أمه وأجيب بأن معنى البسط في الرزق البركة فيه
 إذ الصلة صدقة وهي تربي المال وتزيد فيه فيجربها وفي العمر حصول القوة في الجسد أو يبق ثناؤه الجليل على
 الأئمة فكانه لم يمت وبأنه يجوز أن يكتب في بطن أمه أن وصل رحمه فرزقه وأجله كذا وإن لم يصل فكذا وفي
 كتاب الترغيب والترهيب للمحافظ أبي موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال إن الإنسان ليصل رحمه وما بقي من عمره الا ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى في عمره ثلاثين سنة وإن
 الرجل لبقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فينقص الله تعالى من عمره حتى لا يبقى منه الا ثلاثة أيام ثم قال
 هذا حديث حسن ومن حديث اسماعيل بن عياش عن داود بن عيسى قال مكتوب في التوراة صلة الرحم
 وحسن الخلق وبز القرابة يعمر الديار ويكثر الاموال ويزيد في الآجال وإن كان القوم كفاراً * قال أبو موسى
 بروي هذا من طريق أبي سعيد الخدري مرفوعاً عن التوراة * (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة)
 بفتح النون وكسر السين المهملة وفتح الهمزة أي بالاجل * وبه قال (حدثنا معلى بن أسد) بضم الميم وفتح العين
 المهملة وفتح اللام المشددة أبو الهيثم قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الأعشى) سليمان بن مهران

(قال ذكرنا عند ابراهيم) انتهى (الرهن في السلم) أي في السلف ولم يرد به السلم العرفي الذي هو بيع الوعد كان بيننا
(فقال) أي ابراهيم (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد وهو خال ابراهيم (عن عائشة رضي الله عنها) على الاطلاق
صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما في البضارى من حديث عائشة انه ثلاثون صاعا من شعير وفي آخره (عن أبي بن كعب) بن عبدربه
وللبزاز من طريق ابن عباس أربعون وفي مصنف عبد الرزاق وسبق من شعير (من يهودى) هو أبا شهير عفى في آخر
مسند الشافعي ومهمات الخطيب ورواه البيهقي (الى أجل ورهنه درع من حديد) بكسر الدال المأل قال ابن معين كان
في الحرب قال أبو عبد الله محمد بن أبي بكر التلمساني في كتاب الجوهره انه هذه الدرعه هي ذات الفنز (بم) بن منبه (بكسر
لم رهنه عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يتيقن لاحد عليه منه لو أبرأ عنه وفي الحديث جواز (سلم ان داود عليه
ومعاه اليهود وان كانوا ياكلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم (سلم ان داود عليه
فيه باباحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ما له حرام ما لم يتيقن أن المأخوذ يمينه حر من عمله) صريح
في الحضرة وان كان في التنزيل مقيدا بالسفر * وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق أحاديث الانبياء
وابراهيم والاسود وآخرجه المؤلف في البيوع والاستقراض والسلم والشركة والرهن والجدوا وكان ادريس
ومسلم في البيوع وكذا التسامى وأخرجه ابن ماجه في الاحكام * وبه قال (حدثنا مسلم) هو يضم الموحدة
الضراحيدي القصاب قال (حدثنا هشام) الدستواي قال (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن أنس بن شهاب)
السند (وحدثني) أبو العطف والافراد وسقطت الواو وغير أبي ذر وابن عساكر (محمد بن عبد الله بن يحيى الله عنه
بفتح الحاء والشين المعجمة بينهما واوسا كنه آخره موحدة على وزن كوكب قال (حدثنا اسباط) ذكر قال البدر
وسكون السين المعجمة وبالموحدة وبعد الاف طاء مهملة (أبو اليسع) بفتح المثناة التحتية واد الزاى المعجمة
(البصري) وليس له في البضارى سوى هذا الموضع قال (حدثنا هشام الدستواي عن قتادة) بن من (ان يسأل
أنس رضي الله عنه انه مشى الى النبي صلى الله عليه وسلم بجزع شعير واهالة) بكسر الهمزة وتخفيف ناسف الى ذلك
أو ما أذيب من الشحم أو كل ما يؤتمد به من الادهان أو الدسم الجامد على المرقعة (سحنة) بفتح السين الحافا * وبه
وكسر النون وفتح الخاء المعجمة أى منغرة الرانحة من طول المكث وروى نسخة بالزاى (واقدرهن الذ) وهمزة ثم
عليه وسلم درعاه) من حديث نسى ذات الفصول (بالمدينة عن يهودى) هو أبو الشحم (وأخذ منه شعرا م رضي الله
صاعا أو عشر بن أو أربعين أو وسقا واحدا كما مر (لا اله) لازواجه وكن تسعا قال أنس (واقدمهم الموحدة
الصلاة والسلام) يقول ما أمسى عند آل محمد صلى الله عليه وسلم صاع بزر ولا صاع حب) تعميم بعد تغيره من ذلك
قال البرماوى وآل مقممة (وان عمده تسعة نوة) ينصب تسع اسم ان واللام فيه للتأكيده وفيه ما (في الشعر
عليه الصلاة والسلام من الثقل من الدنيا اختيارا منه وهذا من كلام أنس كما مر فالضمير في سمعته للنبي صلى الله
عليه وسلم كما مر أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهرا للسبب في شرانه الى أجل كذا قاله الخطيب ابن
حجر قال وذهل من زعم انه من كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس لانه احوال للسباق عن ظاهره بغير دليل
اتمى وهذا البرماوى كالكرمانى واتسم له العيني منه قبلا بن حجر فقال الاوجه في حق النبي صلى الله عليه
وسلم ما قاله الكرمانى لان في نسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم نوع اظهار بعض الشكوى واطهار الفاقة على
سبيل المبالغة وليس ذلك يذكى في حق صلى الله عليه وسلم ورجال هذا الحديث كلهم بصريون وساقه المؤلف
هنا على لفظ اسباط وفي الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم مع أن طريق مسلم أعلى وذلك لان اسباط فيه مقال
فاحتاج الى ذكره عقب من بعده ويتقوى به ولان من عادته غالباً أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين
باسناد واحد * (باب) بيان فضل (كسب الرجل وعمله يده) هو من عطف الخاص على العام لان الكسب أعم
من أن يكون بعمل اليد وبغيرها * وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) الاويسى (قال حدثني) بالافراد
(ابن وهب) عبد الله (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال حدثني) ولا يوزر
والوقت أخبرني بالافراد فيهما (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر
الصديق رضي الله عنه (قال لقد علم قومي) فريش أو المسلوب (ان حرقني) بكسر الميم وسكون الراء بعدها
فاء أى جهة كسبي (لم تكن تهجن) بكسر الجيم (عن مؤنة أهلى وشغلتي) بضم المعجمة مبنيا للمفعول (بأمر المسلمين)
عن الاحتراف (فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال) لانه لما اشتغل بالنظر في أمور المسلمين لكونه خليفة احتاج

هو وأهل من بيت المال وقد روى ابن سعد بسناد من رسل رجاله نفقات قال لما سئلت أبو بكر أصبح منصور) وقى على رأسه أثواب يتجر بها فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبدة بن الجراح رضي الله عنهم بما قالوا قالت قال هذا وقد وليت أمر المسلمين قال فن أن أطمع عيالي قالوا فترض لك فترضوا له كل يوم شرطشة الذي في) بيت الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة (ويحترف لله - يمين فيه) أي يتجر في أموالهم بأن مصادره) له يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين في نظير ما يأخذهم والمستقلى والحرى واحترف به حزة بدل المياه وهذا وله ذاروى بالمال يجب على الامام الاتجار في أموال المسلمين بقدر مواته لانها فرض في بيت المال أو المراد من في جواب اذا قل امورهم وتيميم مكاسبهم وأرزاقهم أو المعنى يجازيهم يقال احترف الرجل اذا جازى على خير وعدم الخروج الحديث للترجمة من حيث ان فيه ما يدل على أن كسب الرجل يده أفضل وذلك أن أبا بكر رضي بالصدقة أجرة (أي يكسب ما يكفي عياله ثم لما شغل بأمر المسلمين حين استخلف لم يكن يفرغ للاحتراف يده (مثل ذلك) من المين وانه يعتذر عن تركه الاحتراف لاهله فلو لا أن الكسب يده أفضل لم يكن يعتذر وقد صوبه فعول ينقص سبب الكسب ما كان يعمل اليد وهذا الحديث وان كان طاهره انه، وقوف لكنه بما اقتضاه من زكرايا البيكنة تخلف كان يحترف ليعمل بل مؤنة أهله يصير مرفوعا لانه كقول الصحابي كذا فله كذا على عهد ابن راشد (الله عليه وسلم) وبه قال (حدثنا محمد) هو ابن اسماعيل الموف قال (حدثنا عبد) (زيد) هو اذا قتلى ابن عمر بن الخطاب القرشي العدوي شيخ الموف قال (حدثنا عبد) هو ابن أبي الصريح بل بالافراد (أبو الاسود) محمد بن عبد الرحيم يده عروة بن الزبير (عن عروة قال قالت صرى أو المراد اتفاقا بين النول الله صلى الله عليه وسلم عمال أنفسهم) بضم العين وتشديد الميم جمع عام (وكان) من الجمل على هذين المعنيين بالظواهر (يكون لهم أرواح) جمع ريح وهو أكثر من أرياح خلافا لما يقتضيه كلامه للزوج وللكنية أن فيه والريح لحددة الرياح والارياح وقد يجمع على أرواح لان له لسمها الواو وأراح اللحم أنتم بخلاف حديثه ثانية واسمها ضمير مستتر فيها ويكون لهم أرواح في محل نصب خبر كان وعبري يكون المضارع لها النصف ماضى أو إرادة الاستقرار (فقبل لهم لو اعتسلم) لذبت عنكم تلك الروائح الكريهة (رواه) أي في أصل التور كور (همام) فتح المهمة وتشديد الميم ابن يحيى بن دينار الشيباني البصري (عن هشام عن أبيه) التوراة في (عن عائشة) وفي بعض النسخ وقال همام يدل رواه همام وقد وصله أبو نعيم في مستخرجهم في التوراة في كونه به عنه بافظ كان القوم خدام أنفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة فأمره وان يقتلوا وبه قال لكم النيران) إهم بن موسى) بن يزيد التميمي القراء الرازي الصغير قال (أخبرنا عيسى بن يونس) الهمداني أبو جارة) أي ذروا الوقت وابن عساكر ابن يونس (عن ثور) بالمثلثة ابن يزيد من الزيادة الكلعي الحمصي مستتر في تبتة في الحديث لكنه كان قد ربا فخرج من حصن فاحرق داره بها فارتحل منها الى القدس صلى الله عليه وسلم) مائة عن مجالسته وقال ابن معين كان يجالس قوما ينالون من علي لكنه كان لا يرب وقد اخرج به الجماعة وكان الثوري يقول خذوا عنه (عن خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون العين المهمة بعد هاء ال مهمة وبعد الالف نون الكلعي كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة (عن المقدم) بكسر الميم وسكون ا قاف ابن معدى كرب الكندي رضي الله عنه عن رسول الله) ولا يور ذروا الوقت وابن عساكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه (قال ما أكل أحد طعاما) وعند الاسماعيلي ما أكل أحد من بني آدم طعاما (قط خيرا) بالنصب قال في المسابيح يحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف أي أكلا خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكله من طعام ليس من كسب يده منى التفضيل على أكله من كسب يده وهو واضح ويحتمل أن يكون صفة لطعام فيحتاج الى تأويل أيضا وذلك لان الطعام في هذا التركيب مفضل على نفس أكل الانسان من عمل يده بحسب الظاهر وليس المراد فيقال في تأويله الحرف المصدرى وصلته بمعنى مصدر مراد به المفعول أي من ما كوله من عمل يده فتأمله وعند الاسماعيلي خير بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو خير وقوله من عمل يده بالافراد وعند الاسماعيلي يده بالثنية ووجه الخبرية ما فيه من ايصال النفع الى الكاسه والى غيره وللإلمة عن البطالة المؤدية الى الفضول ولكن النفس به ولله عطف عن ذل السؤال (وان نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) في الدروع من الحديد ويبيعه لقوته وخص داود بالذكر لان اقتصاره في أكله على ما يعمل يده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة في الارض وانما اختفى الاكل من طريق الافضل ولهذا أوود

النبي صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خبر الكسب على اليد وقد كان نبينا
صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق
لما فيه من أعلاء كلمة الله وخذلان كلمة أعدائه والتفيع الأخرى * وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبدربه
البلخي المشهور بفتح قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الجعري الصنعائي ثقة حافظ شهر عني في آخر
عمره متغير وكان قشيمع وقد احتج به الشيخان في جملة حديث من سمع منه قبل الاختلاط وقال ابن معين كان
عبد الرزاق أثبت في حديث معمر وروى له الجماعة قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) بكسر
الموحدة المشددة قال (حدثنا أبو هريرة) رضى الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن داود عليه
السلام) ولا يوى ذروا الوقت وابن عساكر أن داود النبي عليه السلام (كان لا يأكل إلا من عمل يده) صريح
في الحصر بخلاف الذي قبله وهو طرف من حديث يأتي أن شاء الله تعالى في ترجمة داود من أحاديث الأنبياء
ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسند واه كان داود زادا وكان آدم حزاما وكان نوح نجارا وكان ادريس
خطاطا وكان موسى راعيا وفيه أن التكسب لا يقدر في التوكل * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة
مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب)
الزهري (عن أبي عبيد) بالضم مصغرا من غير إضافة (مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن) بفتح اللام قال الزركشي على جواب قسم مقدر قال البدر
الداميني يحتمل كونها لام الابتداء ولا تدبر (يخطب أحدكم حزمة) بضم الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة
فيصلها (على ظهره) فيبنيها فيا كل ويتصدق (خير من) بفتح الخاء (يخبرني) وابن عساكر خبره من (أن يسأل
أحد أفعطيه أو يمنعه) بنصب الفعلين جوابا للطلب ولا يخفى من ذلك السؤال مع ما يضاف إلى ذلك
من ألم الحرمان * وهذا الحديث قد مضى في الزكاة في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الخافا * وبه
قال (حدثنا يحيى بن موسى) المشهور بفتح قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم
مهملة الكوفي قال (حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه) عروة (عن الزبير بن العوام رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن) بفتح اللام (بأخذ أحدكم أحبله) بفتح الهمزة وضم الموحدة
جمع حبل كفلس وأفلس أى أخذ الحبل للاحتطاب ولا بن عساكر وأبي ذر عن الجوى والمستغنى خبره من أن
يسأل الناس * وبه قال (باب) استحباب (السهولة) ضد الصعوبة (والسماحة) أى الجود والسخاء (في الشراء
والبيع) وقول الحافظ ابن حجر السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فعطف أحدهما على الآخر
التأكيدي اللفظي تعقبه العيني بانهم متغايران في أصل الوضع فلا يصح أن يقال من التأكيدي لأن
التأكيدي اللفظي أن يكون المؤكد والمؤكد لفظا واحدا من مادة واحدة كما عرف في موضعه (ومن طلب
له عن عليه) فليطلبه منه حال كونه (في) ولا بن عساكر في نسخة عن (عفاف) بفتح العين الكف محلا
القدر أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا بلفظ من طلب
فليطلبه في عفاف وأو غير واف * وبه قال (حدثنا علي بن عباس) بفتح العين المهملة وتشديد النونية وبعد
الالف شين معجمة الالهائي المحصى قال (حدثنا أبو غسان) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وبعد الالف
نون محمد بن معترف بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل من التعريف (قال حدثني) بالأفراد (محمد بن المنكدر)
على وزن اسم الفاعل من الانكدار (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
رحم الله رجلا سمحا) بأسكان الميم من السماحة وهى الجود (إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أى طلب
قضاء حقه بسهولة وهذا يحتمل الدعاء والخبر ويؤيد الثاني قوله في حديث الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب
عن ابن المنكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع ولكن قرينة الاستقبال المستفاد من
إذا باع له دعاء وتقديره رجلاه تكون سمحا وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط قاله البرماوى وغيره
كالكرمانى وفي رواية حكاهما ابن التين وإذا قضى أى أعطى الذى عليه بسهولة من غير عطل * وهذا الحديث
أخرجه الترمذي كما تركه أخرجه ابن ماجه في التجارات (باب) فضل (من أنظر موسرا) * وبه قال
(حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربعي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح المهملة

مصفرا ابن معاوية أبو خبفة الجعفي قال (حدثنا منصور) هو ابن المغيرة السلمي (ابن ربي بن حراش) يكسر الراء
 وسكون الواو بعده العين المهملة المكسورة فتحية مشددة وحراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء بعده
 الالف شين مججمة (حدثه ان حذيفة) بن الجمان (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله عليه وسلم نلت
 الملائكة (استقبلت) روح رجل عن كان قبلكم (عند الموت) قالوا (أى الملائكة ولا يذوقوا) (أعلنت) همزة
 الاستفهام (من الخبر شأ) زاد في رواية عبد الملك بن عمر عن ربي في ذكر بني اسرائيل فقال ما أعلم قبل لفظ (قال
 كنت امر قباي) بكسر القاء جمع قبي وهو الخادم حرا كان أو علوا (ان ينظروا) بهم أوله وكسر ثالثة أى
 يهلوا (وتجاوزوا) أى يتسبحوا في الاستغفار (عن الموسر) كذا في اليونانية ليس فيها ذكر المعسر وكذا يعا
 وفقت عليه من الاصول المتقدمة لكن قال الحافظ ابن حجر انها كذلك ساقطة في رواية أبي ذر والنسفي وللباقين
 اثباتها والخارج والجرور يتعلق بقوله وتجاوزوا لكنه يخالف الترجمة بمن أنظر موسرا فينتضي أن الموسر يتعلق
 بقوله ينظروا ايضا واختلف في الموسر قيل من عنده مؤنة ومؤنة من تلزمه نفقته والمرح أن لا يساروا الا عار
 يرجعان الى العرف في كانت حاله بالنسبة الى مثله به يساروا فهو موسر وعكسه قال (قال تجاوزوا عنه) بفتح
 الواو في الفرع وغيره وفي رواية تجاوزوا بكسر الواو على الامر فيكون من قول الله تعالى للملائكة وفي لفظ
 لمسلم كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى فقال الله عز وجل أنا أحق بذالك تجاوزا عن عبدى وللمؤلف في
 اسرائيل ومسلم ان رجلا كان فيمن كان قبلكم أناه الملائكة قبض روحه فقيل له هل علمت من خبر قال ما أعلم قبل
 له أنظر قال ما أعلم شيئا غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا فأجازهم فأظهر الموسر وتجاوز عن المعسر فأدخله
 الجنة قال المظهرى هذا السؤال منه كان في القبر وقال الطيبي يحتمل أن يكون تقبيل مسندا الى الله تعالى
 والفاء عاطفة على مقدرا أى أناه الملائكة قبض روحه فقبض فقبضه الله تعالى فقال له فاجابه فأدخله الجنة
 وعلى قول المظهرى قبض وأدخل القبر فتنازع ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فيه فقيل له ذلك ونصر هذا
 قوله في الرواية الاخرى تجاوزوا عن عبدى * وحديث الباب أخرجه المؤلف في الاستقراض وفي ذكر بني
 اسرائيل ومسلم في البيوع وابن ماجه في الاحكام (وقال أبو مالك) سعد بن طارق الاشجعي الكوفي ولا يوذى
 والوقت قال أبو عبد الله أى البخارى وقال أبو مالك (عن ربي) هو ابن حراش (كتب ابسر على الموسر) بضم
 الهمزة وتشديد السين من التيسير (وأظهر المعسر) وهذا وصله مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الاشجعي قال حدثنا
 أبو خالد الأحمر عن أبي مالك عن ربي عن حذيفة بلفظ أى الله بعد من عباده أناه الله ما لا يقال له ماذا علمت
 في الدنيا بل ولا يتكلمون الله حديثا قال يارب آتني ما لا فكنت أبايع الناس وكان من خلق الجواز كنت
 أبسر على الموسر وأظهر المعسر فقال الله تعالى أنا أحق بذالك تجاوزوا عن عبدى قال عقبه بن عامر الجهني
 وأبو الهيثم عود الانصاري هكذا جمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتابعه) أى تابع أبا مالك (تعبه) بن
 الجراح (عن عبد الملك) بن عمر (عن ربي) أى عن حذيفة في قوله وأظهر المعسر وهذه المتابعة وصلها ابن ماجه
 من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ورواها البخارى في الاستقراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة بلفظ
 فأتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر (وقال ابو عوانة) الواضح ابن عبد الله الشكري بما وصله المؤلف في ذكر بني
 اسرائيل (عبد الله الملك) عن ربي أنظر الموسر وتجاوز عن المعسر (وهذا موافق للترجمة) (وقال نعيم بن أبي هند)
 بضم النون وفتح العين مصفرا الاشجعي بما وصله مسلم (عن ربي) فأقبل من الموسر وتجاوز عن المعسر (قال ابن
 التين بما نقله في الفتح رواية من روى وأنظر الموسر أولى من رواية من روى وأنظر المعسر لان انظار المعسر واجب
 قال في الفتح ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤخر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سببانه (باب فضل) (من أنظر
 معسرا) وهو الذى لم يجد وفاء * وبه قال (حدثنا هشام بن عمار) السلي قال (حدثنا يحيى بن حمزة) بالحاء
 المهملة والزاي الحضرمي قاضي دمشق قال (حدثنا الزبيدي) بضم الزاي وفتح الواو محمد بن الوليد بن عامر
 (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عبيد الله بن عبد الله) بن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله السبعة
 (الله مع باهريه رضي الله عنه) يحدث (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال كان تاجر يدين الناس)
 وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النساء ان رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يدين الناس (فأدراى معسرا
 قال بسببانه) تلذذه (بما جاوزوا عنه) وعند النساء يقول لرسوله خذ ما تبسر وارزك ما عسر وتجاوزوا عن الله

قوله بكسر الواو والعل
 العواب انه بدون تاء اما بها
 فبالفتح لا عبر اه

أن يجاوز عنا بغير إزاره عنه) وعند النساء
غلام وكنت أدين الناس فإذا بعته يتقاضى
الله تعالى قد تجاوزت عنك وفي حديث أبي
نعمان بن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله
قال: من كان ذوقه على المعسر فقال: وإن كان ذوقه
أعلى من ذلك، فليأكل من ثمنه، وأما بالربا، فليأكل
عسره عند الحاكم وقد حكى القرافي وغيره أن
الفرض أفضل من النافله وذلك أن الظاهر أن
البراء أفضل من النافله وذلك أن الظاهر أن
واجب وهو الانتظار الذي تضمنه البراء، وواجب آخر وهو مجرد الانتظار ونأزعه
ولده التاج في الأسباب والظواهر في ذلك فقال: والانتظار هو تأخير الطلب مع بقاء العلة والبراء زوال
العلة فلهما قسمان لا يشتمل أحدهما على الآخر فيبقى أن يقال إن البراء يحصل مقصود الانتظار وزيادة قال
وهذا كله بتقدير تسليم أن البراء أفضل وغاية ما استدلل به عليه بقوله تعالى: وأن تصدقوا خير لكم وهذا يحتمل
أن يكون اقتراح كلام فلا يكون دليلاً على أن البراء أفضل ويتطرق من هذا إلى أن الانتظار أفضل لشدته
ما يقاس به المنظر من ألم الصبر مع تشوف الطلب وهذا أفضل ليس في البراء الذي انقطع فيه اليأس فحصلت فيه
راحة من هذه الخيبة ليست في الانتظار ومن ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم من أنظر معسراً كان له بكل يوم صدقة
رواه أحمد فانظر كيف وزع أجره على الأيام يكثر بكثرته ويقل بقلتها وأعمل سره ما أبدى به فالمعسر ينال كل يوم
عوضاً جديداً ولا يخفى أن هذا لا يقع بالبراء فإن أجره وإن كان وافراً لكنه ينتهي بنهايته انتهى * هذا (باب)
بالتسليم (إن الذين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية المسكورة أي إذا أظهر البائع والمشتري
ما في المبيع من العيب (ولم يكتموا) ما فيه من العيب (ونصحا) من عطف العام على الخاص وجواب إذا محذوف
للعلم به وتقديره بوزنهم ما في بيعهم (ويذكر) بضم الهمزة وفتح ثائته (عن العداء) بفتح العين والدال المشددة
المهملتين مدوداً (ابن خالد) واسم جدته هوزة بن ربيعة بن عمرو بن عاص بن صعصعة الصحابي أسلم بعد حين
(قال كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد) وقد
القاضي عياض هذا قلوب والصواب كما في الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن ماجة موصولة لأن العداء
العداء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الذي في البخاري صواب غير مناف لما في الروايات لأن العداء
يكون بمعنى باع وحمله في المصاحب على تعدد الواقعة وحينئذ فلا تعارض (بيع المسلم المسلم) برفع ياء
محذوف أي هو بيع المسلم وبالنصب على أنه مصدر من غير فعل لأن معنى البيع والشراء متقاربان أو من باب
ينزع الخافض أي كبيع المسلم والمسلم الثاني منصوب بالمصدر وهو بيع وليس المراد به أنه إذا باع ذمياً بعثه بن
هذا صباغة المسلمين مطلقاً لا يفتش مسلماً ولا غيره ولا يذرع عن الكسبي من المسلم (لأدائه) أي لا عيب
والمراد به العيب الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال وقال ابن المنبر قوله لأداء أي يكتمه
البائع والأفلو كان بالعبداء وبينه البائع لكان من بيع المسلم المسلم ومحصله كما قاله في القح أنه لم يرد بقوله
لأداءني الأداء مطلقاً بل في داخلي مخصوص وهو ما لم يطلع عليه (ولا خبئة) بكسر الخاء المجهمة وضعها واسكان
الموحدة ثم مثناة مفتوحة أي لا عيباً من قوم لهم عهد أو المراد الأخلاق الخبيثة كالأباق أو الحرام كما عبر عن
الحلال بالطيب ولكنهم في ولا خبئة (ولا غائلة) بالفتح المجهمة والهمزة أي لا جور وأصله من القول أي الهلاك
(وقال قتادة) فيما وصله ابن مندة من طريق الأصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه (الغائلة الزنا والسرقة
والأباق) قال ابن قزول في المطالع الظاهر أن تفسير قتادة يرجع إلى الخبيثة والغائلة معا (وقيل لأبراهيم)
الخصي (أن بعض الخاصين) بفتح النون والخاء المجهمة المشددة وبعد الألف سين مهمل الدالين (يسمي) بكسر
الميم المشددة وفاعله ضمير يعود على البعض المتقدم ومفعوله الأول قوله (أرى) بفتح الهمزة الممدودة وكسر
الراء وتشديد الحنة على المشهور وفي النونية رفع الياء وهو بطاولة أو حبل يدفن في الأرض ويعرظ طرفه
تشديه الدابة قال القاضي عياض وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دابة يعني أنه كان الأصل يسمى آرى دابة

بوجهه في المصايح بأنه من حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على
 الآري أي الاصطبل كأنه كان فيه يسمى آريه وفي رواية أبي زيد المزي
 مدع قصر آخره كدهما قال الحافظ ابن حجر وهو تصحيف ولا يذو ال
 أظن والصواب الا قول وهو الذي في الفرع وأصله لا غرو قد بين الص
 عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان فاسا من النخاسين وأصحاب الدوا
 الاظيم المعروف وهو ثاني مفعولي يسمى (وسجستان) بكسر السين
 ثم يأتي السوق (فيقول جاء أمس) بكسر السين اليوم الذي قبل يوم
 عسا كرو جاء اليوم وللمعوى والمستلى أمس (من سجستان فكرهه ك
 والتدليس على المشتري لانه يظن بذلك انها قرية الجلب من المجلان
 المتوفى بمصر والياسنة ثمان وخمسين فيما وصله ابن ماجه بمعناه (لا ي
 باطنا كوجع كبد (الاخبره) وللكنسيمي الا خبره * وبه قال
 (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامة (عن صالح أبي الخ
 الضبي (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه وهو معدود من حيث الرواية
 حكيم بن حرام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي المخففة وله في البخاري
 رسول الله صلى الله عليه وسلم البيهقي) بفتح الموحدة وتشديد المنة
 بتقديم القوية على الفاء وتشديد الراء (او قال حتى يفرقا) بابتدائهم
 الراوي (فان صدقا) كل واحد منهم ما عايناه من الثمن ووصف
 من عيب ونقصه في السلعة والثمن (بولك لهما في بيعهما) أي ك
 عيب السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف السلعة والثمن (محقق بركة يههما) أي أذهبت زيادته
 وتماؤه فان فعله أحدهما دون الآخر محقق بركته * وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود
 في البركة من المبيع اذا وجد الكذب أو لا * (باب بيع الخلط من التمر) بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع متفرقة
 أو هو (ردى) * وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا شيبان) بن يحيى التميمي (عن يحيى
 ابن أبي كثير) عن أبي بن خنيس (عن عبد الرحمن) (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضي الله عنه قال كان زرق
 بمثل التمر) بميم للمفعول أي نعطى (تمر الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم (وهو الخلط من التمر) أي من أنواع
 متفرقة منه وانما خلط لردائه فيه دفع ثمنه من ثمنه أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جسيمه برديته لأن
 هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه مقرر ظاهر فلا يدهشنا بخلاف خلط اللبن بالماء فانه لا يظهر (وكذا يبيع صاعين
 من التمر بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيعهوا) صاعين من التمر بصاع منه (ولا)
 يبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء
 وبقي المباحث تأني ان شاء الله تعالى فرياه وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي وأخرجه ابن
 ماجه في التجارات * (باب ما قيل في اللحم) يباع اللحم (والجزار) الذي يضر الابل * وبه قال (حدثنا عمر بن
 حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث التميمي الكوفي قال (حدثنا الاعمش) سليمان بن مهران (قال حدثني)
 بالتوحيد (شقيق) هو ابن سلة أبو وائل (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو الانصاري انه قال (جاء رجل من
 الانصار) لم يعرف اسمه (بكني) بضم الكسبية وسكون الكاف (اباشعيب) بالجر على الاضافة ووقع في البيوتية
 ضبطه بالرفع أيضا (فقال لفلان لمصايب) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة والجر صفة لفلان أي جزار وفي
 المطالم من وجه آخر عن الاعمش كان له غلام لحام ولم يسم الغلام (اجعل لي طعاما يكتفي خمسة من الناس) وفي
 رواية جرير عن الاعمش عنده سلم اصنع لي طعاما خمسة نفر (فاني أريد أن أدعو النبي صلى الله عليه وسلم) حال
 كونه (خامس خمسة) ويجوز الرفع بتقدير هو خامس خمسة أي أحدهم يقال خامس خمسة وخامس أربعة

عن قال الله تعالى مافي اثنين وثلاث وثلاثين وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي واحد
عليهم قال المهلب انما صنع طعام خمسة لعله انه عليه الصلاة والسلام سيتبعه من أصحابه غيره ويحتمل أن أبا
شعيب حين رأى النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في وجهه الجوع رأى معه جالسين انتهى (فاني قد عرفت
في وجهه) صلى الله عليه وسلم (الجوع قد عايناهم) بعد أن صنع الطعام وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند
مسلم والترمذي قد عايناهم والذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو عليه الصلاة والسلام خامسهم (جاء
معهم رجل) سادس لم يسم أيضا (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لابي شعيب الانصاري (ان هذا) الرجل
(قد تبعنا) بفتح الفوقية وكسر الموحدة وفي رواية أبي عوانة وجرير تبعنا بالثنية وفي رواية أبي معاوية
لم يكن معنا حين دعوتنا (فان شئت أن نأذنه) في الدخول (فأذنه) وسقط قوله فأذنه في رواية أبي ذر
وابن عساكر (وان شئت أن يرجع رجوع فقال) ولا في الوقت قال لا يرجع (بل قد أذنت له) زاد في رواية جرير
يا رسول الله ولقد روي أبي معاوية فقد أذناه فدخل واغتافله عليه الصلاة والسلام عن أذنه لهذا
الرجل السادس بخلاف طعام أبي طلحة لان الداعي في هذه القصة حصر العدد بقصده أولا حيث قال طعام
خسة مع أن له عليه الصلاة والسلام التصرف في مال كل من الامة بغير حضوره بغير رضاه لكنه لم يفعل ذلك
الا بالاذن تطيبا لقلوبهم وتشريعا لآفته وفيه أن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه
فان دخل بغير أذنه كان له إخراجهم وان قصد التطفل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم
فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالاذن له وأن الطفيلي يأكل حراما وقد روى أبو داود
الطيالسي من حديث أبي هريرة مرفوعا من مشى الى طعام لم يدع اليه مشى فأهتوا وكل حراما ودخل سارقا
وخرج مغفرا والخطيب البغدادي في أخبار الطفيليين جزء فيه فوائد يأتي منها في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى
طائفة مع بقية المباحث وفي حديث الباب علم من أعلام النبوة فان الانصاري لم يقل لغلامه طعام خسة
بمحضه الرسول صلى الله عليه وسلم فأطلع الله تعالى نبيه على انه حجب الدعوة ولم يطلعها وقد أخرج الحديث أيضا
في المظالم والاطعمة ومسلم في الاطعمة والترمذي في السكاح والنسائي في الوايمة * (باب) بيان ما يعنى
(الكذب) من البائع في مدح سلعته ومن المشتري في التقصير في وفا الثمن (والكتمان) من المائع عن عيب
سلعته ومن المشتري عن وصف الثمن من البركة (في البيع) * وفيه قال (حدثنا بدل بن المحبر) بفتح الموحدة
والمهملة آخره لام ابن المحبر بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الموحدة آخره راء ابن منه أبو بوشة
البصري الواسطي قال (حدثنا شعبه بن الحجاج) (عن قتادة) بن دعامة (قال سمعت ابا الخليل) صاحب أبي
صريم الضبي (يحدث عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيهقي) بانخبار ما لم يتفرقا) بأدائهم ما عن مكانهم الذي تباعا فيه
(أو قال حتى يتفرقا) بالثمن من الراوي (فان صدقا) البائع في السوم والمشتري في الوفاء (وبينا) مافي الثمن
والمؤمن من عيب (بورلهمافي بيعهم) مبيعهما (وان كتما) عيب السلعة والثمن (وكذبا) في وصفهما (محقت
بركة بيعهما) مبيعهما وهذا الحديث قد سبق قريبا * (باب قول الله تعالى) وفي نسخة عز وجل (يا أيها الذين
آمنوا لا تأكلوا الربوا أضعافا مضاعفة) نهى سبحانه وتعالى عباده المؤمنين عن تعاطي الربا وأكله أضعافا
مضاعفة كما كانوا يقولون في الجمالية اذا حل أجل الدين اتمأن تقضى واما أن تربي فان قضاء والا زاده في المدة
وزاده الآخر في القدر وهكذا كل عام فربما يضاعف القليل حتى يصير كثيرا مضاعفا ثم أمر تعالى عباده
بالتقوى فقال (وتقوا الله) فيما نهيتم عنه في الربا (لعلكم تفلحون) راجع الفلاح في الاولى والاخرة * وفيه
قال (حدثنا آدم بن أبي اياس قال) (حدثنا ابن أبي ذئب) (محمد بن عبد الرحمن قال) (حدثنا سعد بن المقبري) بضم
الموحدة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لياتين على الناس زمان لا يبالي
المرء بما أخذ المال) بإثبات ألف ما الاستفهامية الداخلة عليها حرف الجز والقياس حذفها لكنه وجد في كلام
العرب على فله وقد سبق في باب من لم يبال من حيث كسب المال بهذا السند لا يبال المرء بما أخذ منه (امن
حلل أم حرام) وفي الباب السابق بالتحريف فيه ما ولا يذرا من الحلل بالتحريف فيه فقط * وهذا الحديث
ساقط في رواية الأغشي وليس عنده سوى الآية وقول الخاقط ابن جرير وأهل المصنف أشار بالترجمة الى ما أخرجه
القسامي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان يأكلون الربا فن لم يأكله أصحابه من غبار

تعبه العبي - بأن الآية هي الترجمة فكيف يشير بها إلى حديث أبي هريرة والآية في النهي عن كل الربا
والامر بالتقوى وحديث أبي هريرة يخبر عن فساد الزمان الذي يؤكل فيه الربا (باب حكم) (الكل الربا) بمذ
الهمزة وكسر الكاف والربا بالقصر ومدته لغة شاذة وألفه بدل من واو يكتب بها وبالواو يقال الربا بالميم
والمذ (و) حكم (شاهده) بالافراد ولا سيما على وشاهده بالتثنية (و) حكم (كاتبه) الذين يواطئون صاحب
الربا على كتمان الربا واظهار الجائز وفيه ما يدل على أن الكاتب غير الشاهد وانهما وظيقتان وعلى ذلك العمل
بتونس وبعض بلاد المغرب (وقوله تعالى) بالجر عطف على سابقه وسقطت الواو لا يذرو القول عنده مرفوع *
ولا ين عسا كر قول الله تعالى (الذين يأكلون الربا) أي الاخذون له وانما عبر عنه بالاكل لان الاكل أعظم
المنافع ولان الربا شائع في المعومات وهو في اللغة الزيادة قال الله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت
اي زادت وعلت وفي الشرع عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماس في معيار الشرع حالة العقد أوسع
تأخير في البدل أو أحدهما وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا
اليدين وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وربا النساء وهو البيع لأجل وكل منها حرام (لا يقومون)
من قبورهم (الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان) اي الا قياما كقيام المصروع (من المس) اي الجنون وقال
في البحر من المس متعلق بقوله يتخبطه وهو على سبيل التأكيد ورفع ما يحتمل يتخبطه من الجازا وهو ظاهر في أنه
لا يكون الامن المس ويتخبط أن يكون المراد بالتخبط الاغواء وتزيين المعاصي فأزال قوله من المس هذا الاحتمال
وقول الزمخشري ان قوله من المس متعلق بلاقومون اي لا يقومون من المس الذي بهم الا كما يقوم المصروع
ضعيف لان ما بعد الا لا يتعلق بما قبلها الا ان كان في حيز الاستثناء ولذلك منعوا أن يتعلق بالبينات والزبر بقوله
وما أرسلنا من قبلك الا رجالا وان التقدير وما أرسلنا بالبينات والزبر الا رجالا يوحى اليهم انتهى وقيل ان الناس
يخرجون من الا أحداث سرا عا لكن آكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من
الجنون لا اختلال عقله (ذلك) أي العقاب (بأنهم) بسبب أنهم (قالوا انما البيع مثل الربا) نظموا البيع والربا
في سلك واحد لافضائهما الى الربح فاستحلوه استحلاله قال الزمخشري فان قلت فلا قبل انما الربا بمثل البيع
لان الكلام في الربا لا في البيع فوجب أن يقال انهم شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه وكان شبهتهم انهم قالوا
لو اشترى الرجل ما لا يساوي الادره ما بدرهمين جز فكذا اذا باع درهما بدرهمين وأجاب بأنه جى به على طريق
المبالغة وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا انهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع انتهى
وذهب ابن المنير بأنه لا يجب حمله على المبالغة ادعيه كن أن يقال الربا كالبيع والبيع حلال فالربا مثله ويمكن
أن يغفل فيقال البيع كالربا فلو كان الربا حراما فلا قول قياس الطردواني قياس العكس انتهى
والفرق بين الربا والبيع بين فان من أعطى درهمين بدرهم ضيع درهما ومن اشترى سلعة تساوي درهما بدرهمين
فلعل مسبب الحاجة اليها أو توقع رواجها يجبر هذا الغبن (وأحل الله البيع وحرم الربا) انكار لتساويهم
وابطال للقياس لمعارضة النص (فن جاء موعظة من ربه) بلغه وعط من الله (فاتتهى) فانتظ وتبع النبي حال
وصول الشرع اليه (فله ما سلب) من المعاملة أي له ما كان أكمل من الربا من الجاهلية (وامره الى الله) يحكم
يوم القيامة بينهم وليس من أمره اليكم نبي (ومن عاد) الى تحصيل الربا واكاه (فاولئك أصحاب النار هم فيها
خالدون) لانهم كفروا به وافطروا رواية أبوى ذرو الوقت الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه
الشيطان من المس الى قوله هم فيها خالدون * وبالسند قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة وتشديد المعجمة قال
(حدثنا غدير) هو لقب محمد بن جعفر البصري الكوفي (عن شعبة عن منصور) أي ابن المعتمر (عن أبي الضحى)
مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع (عن عائشة رضى الله عنها) انها (فانت لما نزلت) أي
الآيات (آخر) سورة (القرة) الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم يتخبطه الشيطان من المس الى قوله
لا تظلمون ولا تظلمون (قرأه النبي صلى الله عليه وسلم عليهم في المسجد ثم حرم التجارة في الحر) أي بيعه وشراؤه
* وهذا الحديث قدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي
قال (حدثنا جابر بن حارم) بالحاء المهملة والزاي قال (حدثنا ابورجاء) عمران الطاردي (عن سمرة بن جندب)
بضم الجيم وفتح الدال ابن هلال الفراري حليف الانصار (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

رأيت من الرضا والابن مكارا ريت به حزة مضومة قبل الرامنيا لاه فعول (الليلة رجلين) جويل ومكاييل
 (أباني فأخرجاني الى أرض مقدسة) بالتسكير للتعظيم (فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم) فخرج الماء وسكونها
 (فيه) أي في النهر (رجل قائم) هو (على وسط النهر) الجملة حالية وحذف المبتدأ المقدر به ولا يجوز أن
 يكون خبرا مقدا على المبتدأ وهو قوله (رجل بين يديه حجارة) لخالفه ذلك سائر الروايات لان الرجل الذي بين
 يديه حجارة هو على شط النهر لا على وسطه كما مر في آخر الجنازة بانقطه وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة لاسيما
 وفي بعض الاصول ورجل بين يديه حجارة بالواو ولا يفصل بين المبتدأ والخبر وفي رواية وسط النهر بغير واو
 وحينئذ قد يكون متعلقة بقائم وقوله رجل مبتدأ حذف خبره تقديره على الشط وهذا والجملة حالية سواء
 كانت بالواو أو بدونها وعند ابن السكك على شط النهر بدل قوله وسط النهر وصوبه القاضى عباس (فأقبل
 الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج) من النهر وفي رواية غير ابن عساكر وأبي الوقت فإذا أراد الرجل
 أن يخرج (رعى الرجل) الذي في شط النهر (بجحر من الحجارة) التي بين يديه (في فيه) أي في فم الذي في النهر (فردّه
 حيث كان) من النهر (فجعل كلما جاء ليخرج) من النهر (رعى) الرجل الذي على الشط (في فيه بجحر) من تلك
 الحجارة قال ابن مالك تضمن وقوع خبر جعل الانشائية جملة فعلية مصدرية بكلاما وحقه أن يكون فة لا مضارعا
 وقد جاء هنا ماضيا (فيرجع كما كان) ولا يمكنه من الخروج منه قال عليه الصلاة والسلام (فقلت) لجبريل
 وميكائيل (ما هذا) الذي رأيت (فقال) أحدهما (الذي رأيته في النهر آكل الربا) وهذا موضع الترجمة لكن
 ليس فيه ولا في سابقه ذكر لكاتب الربا وشاهده فقيل لانهم لما كانوا معا ونزلوا كلهم منزلة الاكل فترجم
 المؤلف بالثلاثة أو أنهم ما رضيا به والراضي بالشيء كفاعله وأنهما بفعله ما كانهما فائلا انما البيوع مثل الربا
 أو عقد الترجمة لهما ولم يجد فيهما ما حدى على شرطه قال في الفتح ولعله أشار إلى ما ورد في الكتاب والشاهد
 صريحا فعند مسلم وغيره من حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
 وقال هم في الاثم سواء ولا صاحب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي بالثنية وهذا
 انما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه أمان كنية أو شاهد القصة ليشهد به على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق
 فهو جليل القصد لا يدخل في الوعد المذكور * (باب) بيان اثم (موكل الربا) بضم الميم وفتح الهمزة
 اسم فاعل أي مطعمه (للقوله) ولا في الوقت لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما كنتم
 ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) بقبولكم فان دليله امتثال ما أمرتم به وروى انه كان لتقريب مال بعض
 قريش فطالبوهم عند المحل بالمال والرافرتل (فان لم تنفعلوا فأذوا بجرب من الله ورسوله) أي فأنزلها
 (وان تبتم) من الارتباء واعتقاد حله (فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون) بالزيادة (ولا تظلمون) بالمطل
 والنقصان (وان كان ذو عسرة) وان وقع غريم ذو عسرة (فنظرة) فالحكم نظرة أو فعليكم نظرة أو فلتكن نظرة
 وهي الانتظار (الى ميسرة) يسار (وان صدقوا) بالابراء (خير لكم) أكثر واما من الانتظار أو خير مما تأخذون
 لمضاعفة ثوابه (ان كنتم تعلمون) ما فيه من الذكرا لجيل والآخر الجليل (واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله)
 يوم القيامة أو يوم الموت فذا هو المصير كما اليه (ثم توفى كل نفس ما كسبت) أي جزاء ما عملت من خير
 أو شر (وهم لا يظلمون) بنقص ثواب ونقص عقاب ولفظ رواية ابن عساكر بعد قوله وذروا ما بقى من الربا
 الى قوله وهم لا يظلمون ولا يذروا الوقت الى ما كسبت وهم لا يظلمون (قال ابن عباس) بما وصله المؤلف
 في التفسير من طريق الشعبي عنه (هذه) الآية من واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله (اخرا به نزلت على النبي
 صلى الله عليه وسلم) * وبه قال (حدثنا أبو الوائيد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
 (عن عوب بن أي بحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء مصغرا وفي آخر أبواب الطلاق من رواية آدم عن شعبة حدثنا
 عون (قال رأيت أبي) أبا حيفة وهب بن عبد الله (اشترى عبداحما) لم يسم زاد المؤلف في آخر البيوع من وجه
 آخر عن شعبة فأمر بمعاجه فكسرت زادي نسخة الصغاني فأمر بمعاجه فكسرت كافي البيوع (فأثنته) عن ذلك
 أي عن كسر المعاجم وهي الآلة التي يحجم بها (فقال نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن الكتاب)
 ولو لمعلمنا حساسته فلا يصح بيعه كتنزيرومينة ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب واكل غنمها وانما اتفقنا

بأنه عند الاتفاق وعن مالك روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقا (وعن الدم) أي أجره الجامة وأطلق
عليه التي تجوز أو قد احتجهم صلى الله عليه وسلم وأعطى الجمام أجره ولو كان حراما لم يعطه كما ثبت في الصحيحين
فالتنزيه لخصه من جهة كونه عوضا في مقابلة مخامرة التجارة ويظهر ذلك في كل ما يشبهه من كاس
وغيره (وعني) عليه الصلاة والسلام من تحريم (عن الواشمة) إذا عاله للوشم (والموشومة) أي عن فعلهما
والوشم أن يغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكمل أو غيره فيزرق اثره أو يحضره ولفظ نهي ساقط لأن عساكروا غامني
عن الوشم لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشن موضع في بدنه وجعل فيه دما أو وشم يده أو غيرها
فانه ينجس عند الغرز وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالجرح لا جرح ولا اثم عليه بهد
(و) نهي عليه الصلاة والسلام أيضا عن فعل (الربا) عن فعل (موكلة) لانها ما شريكان في الفعل
(ولعن المصور) للحيوان لا الشجر فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع * وهذا الحديث أخرجه أيضا
في البيوع والطلاق واللباس وهو من افراد * هذا (باب) باتنزين يذ كرفيه قوله تعالى (يعق الله الربا)
يذهب بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه (وربي الصدقات) يضاعف ثوابها ويبارك فيما أخرجت منه
(والله لا يحب كل كفار) مصر على تحليل المحرمات (اثم) منهم مك في ارتكابه وفي رواية يعق الله الربا ويربي
الصدقات الآية * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري قال (حدثنا الليث)
ابن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه قال (قال ابن المسيب) هو سعيد
وكان خن أبي هريرة على ابنته واعلم الناس بحديثه (ان أباه هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الحلف بفتح الحاء المهملة وكسر اللام اليمين الكاذبة (منققة) بفتح الاوّل والثالث وسكون
الثاني من فتح البيع اذا راج ضد كسدة أي مزيدة (للسلعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (منققة) بفتح الميم
والمهملة فيهم ما يبيع ساكنة كذا الابن ذرفيه ما من الحق أي مذهبة (للبركة) وفي رواية لغير أبي ذر منققة بضم الميم
وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة منققة بضم وسكون وكسر الحاء كما في الفرع وأصله وفي رواية منققة بمجمة بضم
الميم فيهم ما بصيغة اسم الفاعل واستند الفعل الى الحلف اسنادا مجازيا لانه سبب في رواج السلعة ونفاقها وقوله
الحلف مبتدأ والخبر منققة ومنققة خبر بدخبر ووضح الاخبار به مامع انه مذكروه ما مؤننان بالهاء اما على
تأويل الحلف باليمين أو على انها ليست للتأنيث بل هي للمباغة وهما في الاصل مصدران مزيدان مميان بمعنى
التناقض فتحق * وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي * (باب ما يكره من الحلف
في البيع) سواء كان صادقا أو كاذبا لكن الكراهة في الصدق للتنزيه وفي الاخرى للتحريم * وبه قال (حدثنا
عمر بن محمد) بفتح العين الناقد البغدادي قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء وفتح المعجمة ابن بشير بضم الموحدة
الواسطي قال (أخبرنا القوام) بفتح المهملة وتشديد الواو ابن حوشب الشيباني الواسطي (عن ابراهيم بن عبد
الرحمن) السكسكي الكوفي (عن عبد الله بن أبي اوفى) الاسلمي (رضي الله عنه ان رجلا) لم يسم (أقام سلامة)
أي روجها من قولهم قامت السوق أي راجت ونفقت (وهو في السوق) الواو والهمال (حلف بالله) يحتمل أن
يكون ماله هو اليمين وقوله (لقد) جوابه وأن يكون صله للحلف ولقد جواب القسم المحذوف أي فقال والله
(أعطى) بفتح الهمزة والطاء (بها) أي بدل السلعة (مالم يهبط) بضم التحتية وكسر الطاء مبني للفاعل كالسابق
والمعنى انه يحلف لقد دفع فيها من ماله مالم يكن دفعه ولا يذرا أعطى بها مالم يعط بضم الهمزة وكسر الطاء في الاوّل
وفتح الطاء في الثاني مبني للمفعول فيها ما يعني لقد دفع له فيها من قبل المستامين مالم يكن أحد دفعه فهو كاذب في
الوجهير (ليوقع فيها) أي في سلعته (رجلا من المسلمين) ممن يريد الشراء (فزلت) هذه الآية (ان الذين يشتركون)
أي يستبدلون (بهذا الله) هما عاهدوا عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات (وأيمانهم ثمنا قلبلا) متاع
الدين اذ اذ أبو ذر الآية الى آخرها اولئك لا خلاق لهم في الاخرة ولا يكلمهم الله أي كلام لطف بهم ولا ينظر اليهم
بعين الرحمة ولا يزكهم من الذنوب والادناس وفي حديث أبي ذر عند الامام أحمد دفعه ثلاثة لا يكلمهم الله ولا
ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم قلت يا رسول الله من هم خسروا وخابوا قال واعاد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات قال المسبل ازاره والمنفق سلعته بالحلف الكاذب والمان ورواه مسلم واصحاب السنن
من طريقه وقيل نزلت في ترفع كان بين أشعث بن قيس ويهودى في بئر أراض وتوجه الحلف على اليهودى رواه

أحمد وروى الإمام أحمد أيضا وقال الترمذي حسن صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه مر فوجا ثلاثة لا يكلمهم
الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل منع ابن السبيل فضل ما عنده ورجل حلف على
سلعته بعد العصر يعني كاذبا ورجل بايع أبا مازن إعطاه وفي له وان لم يعطه لم يف وقيل نزلت في أخبار حذروا
التوراة وبدلوا نعت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات وغيرهما وأخذوا على ذلك رشوة وهذا الحديث
آخر حجة المؤلف أيضا في التفسير والشهادات وهو من أفراد * (باب ما قيل في الصواع) بفتح المهملة وتشديد
الواو وبعد الالف غين معجمة (وقال طائوس) فيما وصله المؤلف في باب لا ينقر صيد الحرم من كتاب الحج (عن ابن
عباس رضي الله عنهما) انه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم) عن مكة (لا يحتلى) بضم أوله وسكون المعجمة
أى لا يقطع (خلاها) بفتح الخاء المعجمة مقصورا حشيشها الرطب (وقال العباس الا لا ذخر) بهم - مزة مكسورة
فهمزة ساكنة فهمزة مكسورة حشيشة معروفة طيبة المريح تنبت بالحجاز (فانه لقبهم) بفتح القاف وسكون المثناة
التي تحتها وبالنون وهو يطاق على الحداد والصائغ كما قاله ابن الاثير وغيره (ويؤثمهم) فقال (عليه الصلاة والسلام
الا لا ذخر) * وبه قال (حدثنا عبدان) هو لقب عبد الله بن عثمان الأزدي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك
قال) (أخبرنا يونس بن يزيد الايلي) (عن ابن شهاب) (الزهري) (قال أخبرني) بالافراد (علي بن حسين) بغير ألف
ولام ولا بن عساكر الحسين (أن) أباه (حسين بن عني رضي الله عنهما أخبرنا) أباه (عليه) هو ابن أبي طالب
(قال كانت لي شارف) بشين معجمة وبعد الالف راء ثم فاء أى مسنة من الابل (من نصيبي من المغنم) من بدر
(وكان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاني) قبل يوم بدر (شارفان الخس) بضم الخاء المعجمة والسبب المهملة من
غنيمة عبد الله بن جحش لما بعثه عليه الصلاة والسلام الى نخلة في رجب وقتل عمرو بن الحضرمي واستاق العير
وكانت أول غنيمة في الاسلام فقسمها ابن جحش وعزل الخس قبل أن يفرض وقيل بل قدم بالغنيمة كلها فقال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام فأخر الغنيمة حتى رجع من بدر فقسمها مع
غنائمها قال علي (فلما أردت أن أبني بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدخل بها وهو يريد على
الجوهري حيث قال بنى فلان يتاوبى على أهله أى زفها والعامة تقول بنى بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه
أن أدخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلته دخوله بها فقيس لكل داخل بأهله بان (واعدت رجلا) لم يسم
(صواعا من بني قينقاع) بتثنية النون آخره عين مهملة غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة
الحى وهم رهط من اليهود والصواع صائغ الحلى (ان يرثحل معي فتأق) بنون بعد الفاء وفي رواية فتأق
(بأذخر) بالذال المعجمة (أردت أن أبيع من الصواعين واستعيب به) منصوب عطفًا على أبيع به (بأذخر) بضم
الاصول فاستعيب بالفاء بدل الواو أى استعيب بتمنه (في وليمة عرسى) بضم العين والراء في البوذية أى
في طعامه * ففيه أن طعام العرس على التام كبح وجواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم وموضع الترجمة منه
قوله واعدت رجلا صواعا وفادتها كما قال ابن المنبر التنبيه على أن ذلك كان في زمنه عليه الصلاة والسلام
وأقر مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس ويؤخذ منه أيضا انه لا يلزم من
دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلا ولعل المصنف أشار الى حديث
أ كذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحمد وغيره قاله في الفتح *
وفي حديث الباب التحديث والاخبار والعننة وأخرجه أيضا في المغازي واللباس ومسلم في الاشربة وأبو
داود في الخراج * وبه قال (حدثنا) بالجمع وفي بعض الاصول حدثني بالافراد (اسحاق) هو ابن شاهين الواسطي
كانص عليه ابن ما كولا وغيره قال (حدثنا خالد بن عبد الله) الطحمان (عن خالد) الحذاء (عن عكرمة) مولى ابن
عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة) ابتداء من غير
سبب فيسب لا حد ولم يجرمها الناس (ولم تحل لاحد قبلي ولا) تحل (لاحد بعدى) بفتح التاء من تحل وكسر
الحام (وانما حلت) بفتح الحاء ولا بنى ذرأ حلت بهمزة مضمومة وكسر الحاء (لى ساعة) أى مقدارا من الزمان
في يوم الفتح وهي من الغداة الى العصر كما في كتاب الاموال لابي عبيد (لا يحتلى) بضم التحتية وسكون المعجمة
لا يقطع (خلاها) بفتح الخاء المعجمة مقصورا حشيشها الرطب (ولا يعصد) بضم أوله وفتح الصاد المعجمة ينهمع من مهملة
ساكنة أى لا يقطع (شجرها) الرطب غير المؤذى (ولا ينقر صيدها) أى لا يجوز لحرم ولا حلال (ولا يقطع)

بضم المثناة التحتية وسكون اللام وفتح التاء والقاف ولا يوي ذرو الوقت وابن صا كرو لا تلتقط بالمثناة الفوقية
 (لقطتها) بفتح القاف قال النووي وهو اللغة المشهورة أي لا يجوز التقاطها (اللامحرف) يعزفها ثم يحفظها
 لما لكها ولا تلتكها كسائر لقطات غيرها من سائر البلاد (وقال عباس بن عبد المطلب إلا الأذخر) حلفا مكية
 فانه (اصاغنا) جمع صانع (ولسقف يوتنا فقال) عليه الصلاة والسلام (الأاذخر) بالنصب على الاستثناء
 وسبق ما في الاستثناء الأول من البحث في الحج (فقال عكرمة) لخالد (هل تدري ما ينقر صيدها) بالرفع نائب عن
 الفاعل (هو أن تصبه من الظل) بالمثناة الفوقية (وتزل مكانه) ناء الخطاب كالاول (قال عبد الوهاب) بن
 عبد المجيد الثقيي مما وصله المؤلف في الحج (عن خالد اصاغنا وقبورنا) بدل قوله ولسقف يوتنا * (باب ذكر
 القين) بفتح القاف وسكون التحتية (والحداد) لما كان القين يطلق على العبد والحداد والجارية قينة مغنية
 أم لا والمباشطة عطف المؤلف الحداد على القين عطف تفسير ليعلم أن مراده من القين الحداد لا غيره وفي النهاية
 لابن الأثير فانه لقبون تاجع قين وهو الحداد والصانع انتهى ~~الحداد~~ لم أرى الصحاح كالقاموس مطلقا على
 الصانع فانه أعلم نعم قال ابن دريد فيما نقلوه عنه أصل القين الحداد ثم صار لكل صانع قينا عند العرب وسقط
 في بعض الأصول ذكر الحداد وكذا سقط لفظ ذكر لابن عساكر * وبه قال (حدثنا) ولا يي ذكر حدثني بالافراد
 (محمد بن بشار) بوحدة فجمحة مشددة الملقب ببندار البصري قال (حدثنا ابن أبي عدي) بفتح العين وكسر
 الدال المهملة آخره تحية مشددة هو محمد بن أبي عدي واسمه ابراهيم (عن شعبه) بن الطاج (عن سليمان) بن
 مهران الأعشى (عن أبي الضحى) بضم الصاد المججمة وفتح الحاء المهملة مسلم بن صبيح (عن مسروق) هو ابن عبد
 الرحمن الأجدع (عن خباب) بفتح الميم ونشديد الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى ابن الأثران (قال
 كنت قينا) حدادا (في الجاهلية وكان لي على العاصي بن وائل) بالهمزة السهمي هو والد عمرو بن العاصي
 العاصي المشهور (دين فأنيت أنقاضه) أي فأنيت العاصي أطلب منه ديني وبين في رواية بسورة مريم من
 التفسير أنه أجرة سيف عمله (قال لاعطين) حقلن (حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم) قال خباب (فقلت)
 له (لا أكفر) بمحمد صلى الله عليه وسلم (حتى يميتك الله ثم تبعث) زاد في رواية الترمذي قال واني لميت ثم مبعوث
 فقلت نعم واستشكل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر وأوجب بأن الكفر لا يتصور حينئذ بعد
 الموت لمعاينة الآيات الباهرة المجتمة الى الايمان اذ ذلك فكاكه قال لا أكفر أبدا أو انه خاطب العاصي بما
 يعقدهم كونه لا يقرب بالبعث فكاكه علق على محال (قال) العاصي (دعني حتى أموت وأبعث) بضم الهمزة
 مبني على قول منصوب عطف على أموت (فساوت) بضم الهمزة وفتح المثناة الفوقية (مالا وولدا فأقضيتك)
 بالتصديق عند أبي ذر على الجواب ولغيره فأقضيتك بالسكون (فتركت) هذه الآية (أفرايت الذي كفر بما يأتنا
 وقال لا وقين مالا وولدا) استعمل أرايت بمعنى الاخبار والفاء على اصلها (أطلع الغيب) أقبل بلغ من شأنه الى
 أن ارتنى الى علم الغيب الذي توحيده الواحد القهار حتى اذ هي أن يوتي في الآخرة مالا وولدا (أم اتخذ عند
 الرحمن عهدا) أم اتخذ من عالم الغيوب عهدا بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين وقيل
 العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فان وعده الله بالنواب عليهما كالعهد عليه وسقط لابي ذر من قوله أطلع الغيب
 الى آخر الآية وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المطالع والتفسير والاجارة وأخرجه مسلم في ذكر المنافقين
 والترمذي في التفسير وكذا النسائي * (باب ذكر الحياطة) بفتح الحاء المججمة ونشديد المثناة التحتية وسقط لفظ
 ذكر لابي ذر * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الامام الاعظم (عن اسحاق بن
 عبد الله بن أبي طلحة) زيد الانصاري وسقط لفظ ابن أبي طلحة لابي ذر (انه سمع) عمه (انس بن مالك) رضى الله
 عنه يقول ان خياطاً لم يسم (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال انس بن مالك رضى الله عنه
 فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام وقرب) الخياط (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خبزاً) قال الاسعدي كان من شعير (ومر فأنه دبا) بضم الدال ونشديد الموحدة مدودا منقولا الواحد
 دباة فهو مزنة منقلبة عن حرف علة وخطأ صاحب القاموس الجوهري حيث ذكره في التصور رأى فيه قرع
 (وقد يد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباة من حوالى القصعة) بفتح القاف (قال) انس (فلم أزل
 أحب الدباة من يومئذ) قال الخطابي فيه جواز الاجارة على الخياطة رداعلى من أبطلها بعله انها ليست بأعيان

مرئية ولا صفات معلومة وفي صنعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره البخاري من ذكر القين والمائغ والبزار
لأن هؤلاء الصانع انما تكون منهم الصنعة الخصة فيما يستنعه صاحب الحديد والخشب والفضة والذهب
وهي أمور من صنعة يوقف على حذها ولا يخلط بها غيرها والخياطة انما يخلط الثوب في الاظب بضبوط من
عنده فيجتمع الى الصنعة الاثمة واحدا معاها التجارة والاخرى الاجارة وحصة احدهما لا تجز من
الاخرى وكذلك هذا في الخزاز والصباغ اذا كان بخبوطة ويصنع هذا يصنع على العادة المعتادة فيما بين
الصناع وجميع ذلك فاسد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن
الشريعة فلم يغيرها ذلولوطوبوا بغيره لشق عليهم فصار يعزل من موضع القياس والعمل به ماض صحيح لم يافيه
من الارفاق انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة وكذلك مسلم وأبو داود والترمذي وقال
حسن صحيح (باب ذكر التساج) يفتح النون وتشديد المهملة وبعد الالف جيم وسقط لابن عساكر ما ذكر به وبه
قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لجلده واسم أبيه عبد الله الخزومي مولاهم المصري قال (حدثنا يعقوب بن
عبد الرحمن) بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد الياء المديني تزيل الاسكندرية (عن أبي حازم) بالحاء
المهملة والزاي سلمة بن دينار الاعرج القاص (قال سمعت سهل بن سعد) يسكون العين الانصاري الساعدي
العصامي ابن العصامي (رضي الله عنه) وعن أبيه (قال جاءت امرأة) لم نسب (ببردة) بضم الموحدة كساء مربع
يلبسها الاعراب (قال) ولابن عساكر فقال (أندرون ما البردة فقبل له هم هي الشملة) هو (مسوج) ولا يذر
عن الحموى والمستمل منسوجة بالثأيت والرفع فيها خبر مبتدأ محذوف (في حاشيتها) أي منسوجة فيها حاشيتها
فهو من باب القلب كما قاله في الكواكب (قالت يا رسول الله اني نسجت هذه البردة بيديا كسوكها فاخذها
النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (محتاجا اليها) وللعموي والمستمل محتاج بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي
وهو محتاج اليها والجللة الاسمية في موضع نصب على الحال (فخرج البناوانها) أي البردة (ازارها فقال رجل من
التوم) هو عبد الرحمن بن عوف (يا رسول الله اكسنيها) بضم السين أي البردة (فقال) عليه الصلاة والسلام
(نم) اكسوكها (جلس النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس ثم رجع) الى منزله (فطواها ثم ارسل بها اليه فقال له
القوم ما أحسنت) أي لم تحسن فنانافية (سأتم اياها لقد علمت) ولابي ذروا ابن عساكر عرفت (انه) عليه الصلاة
والسلام (لا يرتسا لافقال الرجل) عبد الرحمن (واقفه ما سألته) اياها (الا لتكون كفضي يوم اموت قال سمعني
رضي الله عنه (فكانت) أي البردة (كفنه) وهذا الحديث سبق في باب من استعند للكفن في الكتاب - بابناز
(باب الجار) بالنون المشددة والجيم ولا يذرعن الكشميني التجارة بكسر النون وتخفيف الجيم وفي آخرها
قال الحافظ ابن حجر والاول أشبه بسباق بقية التراجم وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين - بابناز
بفتح الجيم ابن طريف النقي البعلاني يفتح الموحدة وسكون المجهة قال (حدثنا عبد العزيز) بن أبي حاتم (عن
ابي حازم) سلمة بن دينار أنه (قال اني رجال الى سهل بن سعد) يسكون العين الساعدي رضي الله عنه وسقط لفظ
الى عند ابن عساكر وأبي ذر (يسألوه عن المنبر) النبوي (فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة
امرأة) من الانصار (قد سمعنا سهل) رضي الله عنه ولم نعرف من هي (أن مرى) بضم الميم وكسر الراء من غير
همز (علامك الجار) هو باقوم موحدة وبعد الالف قاف آخره ميم وقيل آخره لام وهي رواية عبد الرزاق وقيل
قبصة وقيل ميمون وقيل مينا وقيل ابراهيم وقيل كلاب وقيل ان الذي علمه قيم الداري لكن روى الواقدي من
حديث أبي هريرة ان تمبا أشابه فعلمه كلاب مولى العباس وجرم البلاذري بأن الذي عمله أبو رافع مولى
النبي صلى الله عليه وسلم وأن نفسيريه (يعمل الى اعداها اجلس عليهن اذا كلمت الناس) برفع يعمل واجلس
ولا يذرعيل واجلس بالجزم فيها جوابا للامر (فأمرته) الانصارية ولابن عساكر فأمره (يعملها) بفتح المثناة
التحتية والميم بينهما عين ساكنة أي الاعواد والكشميني فأمره يعملها موحدة مكسورة قبل التحتية وفتح العين
وأمره بالتذكير رواية ابن عساكر أي فأرسلته اليه صلى الله عليه وسلم فأمره بعملها (من طرفاء الغاية) موضع
من عوالي المدينة من جهة الشام (ثم) لما فرغ منها (جاءها) للانصارية (فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بها فأمر بها فوضعت) مكانها من المسجد (جلس عليه) أي على المنبر المعمول من الاعواد المذكورة وهذا
الحديث قد مر في الجمعة وبه قال (حدثنا خالد بن يحيى) بن صفوان السلمي الكوفي قال (حدثنا عبد الواحد

ابن ابين) الخزومي المكي (عن ابيه) عمن (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) قال: امرأة من الانصار قالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ألا اجعل لك شيئا تقطع عليه) اذا خطبت (فان لي غلاما نجارا قال)
عليه الصلاة والسلام (ان شئت) وفي السابقة انه عليه السلام بعث اليها ان مري فيصنع له بلعها انه عليه
السلام يريد عمل المنبر فلبثت البهاذلة بقولها ألا اجعل لك شيئا تقطع عليه فقال لها مري غلامك (فعلت له
المنبر) أي فأمرت غلامها بعمله (فلما كان يوم الجمعة) بالرفع اسم كان ولا يذري يوم الجمعة بالنصب على الظرفية
(فعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع) له (فصاحت الفخلة التي كان) ولا بن عساكر كانت (يخطب
عندها) والمراد بالفخلة الجذع (حتى كادت أن تنشق) وأغير أبي ذر حتى كادت تنشق بالرفع واسقاط أن (فقرئ
النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها) أي الشجرة (فضمها اليه فجعلت تن أنين الصبي الذي يسكت) بضم أوله
لام ففعل من التسكيت (حتى استقرت قال) عليه السلام (بكت على ما كانت تسمع من الذكر) وهذا الحديث
تقدم في باب الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة * (باب شراء الامام الخوارج بنفسه) بنصب الخوارج على
المفعولية وسقط لغير أبي ذر لفظ الامام فهو أعم والخوارج جز بالاضافة وقال الحافظ ابن حجر لا يذري غير
الكشميني في باب شراء الامام الخوارج بنفسه وسقطت الربعة للباقيين ولابعضهم شراء الخوارج بنفسه أي
الرجل وفائدة الترجمة رفع وهم من يوهوم أن تعاطى ذلك يقدر في المروءة (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) بما
وصله المؤلف في الهبة (اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلام من عمر) رضي الله عنه وزاد الشافعي واشترى ابن
عمر نفسه وهذا وصله المؤلف في باب شراء الابل الهيم (وقال عبد الرحمن بن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما)
وصله في آخر البيوع (جاء مشرك لم يسم) بضم فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة واشترى) عليه السلام
(من جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (بغيره) كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا وفي ذلك جواز
مباشرة الكبير لشراء الخوارج بنفسه وان كان له من يكفيه لظاهر التواضع والسكينة واقدا ما اثاره صلى الله
عليه وسلم * وبه قال (حدثنا يوسف بن عيسى) المروزي قال (حدثنا ابو معاوية) محمد بن خازم بالخاء والزاى
المجتبى الضري قال (حدثنا الاحمش) سليمان بن مهران (عن ابراهيم) الضحى (عن الاسود) بن يزيد (عن
عائشة رضي الله عنها) انها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي) هو أبو الشعم (طعاما) كان
ثلاثين وفي رواية عشرين وجمع بينهما في مقدمة الفتح بانه كان فوق العشرين ودون الثلاثين فجزت عائشة الكدر
فأزاد وألفته أخرى (بنسبة) وفي باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة الى أجل (وربه درعه) ذات
الفضول * (باب شراء الدواب والخير) من عطف الخاص على العام لأن الدواب في الاصل
موضوعة لكل ما يذب على الارض ثم استعمل عرفا لكل ما يمشي على أربع وهو يتناول الخير وغيرها قال في الفتح
ووقع في رواية أبي ذر والخر بضمين وكلاهما جمع لأن الخير يجمع على خير وجر وجران وأجرة واذا اشترى
دابة أو جلاوه) أي والحال أن البائع (عليه) أي راكب على الجمل (هل يكون ذلك) أي الشراء المذكور
(قبضا) للمشتري (قبل ان ينزل) البايع عن العين المباعة فيه خلاف (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) فيما وصله في
كتاب الهبة (قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (بعنيه يعني جلاصعا) * وبه قال
(حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والهجاء المشددة قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفي قال
(حدثنا عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن عمرو (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف الاسدي (عن
جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) ما قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة) قيل هي
ذات الرفاع كما في طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن سعد الناس وفي البخاري كانت في غزوة
تبوك * وفي مسلم من حديث جابر قال أقبلنا من مكة الى المدينة فكون في الحديبية أو عمرة القضية
أوفى الفتح أوجه الوداع لكن حجة الوداع لا تسمى غزوة بل ولا حمرة القضية ولا الحديبية على الرابع
فتعين الفتح وبه قال البلقيني (قأبطأ بجلى وأعبا) أي تعب وكل يقال أعبا الرجل أو البعير في المشي ويستعمل
لازما ومنعذبا تقول أعبا الرجل وأعباه الله (فأقنى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال جابر) بالنون على
تقدير أنت جابر وبلا تون منادى سقط منه حرف النداء أي يا جابر (فقلت نعم قال ما شأنك) أي ما حالك
وما جرى لك حتى تأخر عن الناس (قلت أبطأ على جلى وأعبا فضلفت) عنهم (فقرئ) صلى الله عليه وسلم حال
كونه (يحبته) مضارع حجن بالخاء المهملة والجيم والتون أي يجذب به (بمحبته) بكسر الميم وبصاء

المعوجة من رأسها كالصولجان معذلان بلقطه الزاكن ما يستط منه (ثم قال اركب فركبت فلقدر ابنه) أي
الجل ولابن سكر فلقدر أيت (أ كفه) أمهه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حتى لا يتجاوزوه (قال
تزوجت) بمخلف همزة الاستفهام وهي مقدرة (قلت نعم) تزوجت (قال) تزوجت (بكر أم) تزوجت (نبيا)
بالمنته وقد تطلق على البالغة وإن كانت بكرا مجازا وإنساء والمراد هنا العذراء ولا بد أن يكون بكرا همزة
الاستفهام المقدرة في السابق وفي بعض الأصول أكر أم تب بالرفع فيها خبر مبتدأ محذوف أي أزواجك بكرا
أم تب (قلت بل) تزوجت (نبيا) هي مهيلة بنت مسعود الأوسية (قال) عليه السلام (أهلا) تزوجت
(جارية) بكرا (تلاعبا وتلاعبا) وفي رواية قال أين أنت من العذراء ولهاها وفي أخرى فهل تزوجت بكرا
نضا حكك ونضا حكها وتلاعبك وتلاعبها وقوله ولهاها بكسر اللام وضبطه بعض رواة البخاري فنهها وقد
فسر الجهور وقوله تلاعبا وتلاعبك باللعب المعروف ويؤيده رواية نضا حكها ونضا حكك وجعله بعضهم من
اللعب وهو الرين وفيه حض على تزويج البكر وفضيلة تزويج البكار وملاعبة الرجل أهله (قلت إن لي
أخوات) ولمسلم إن عبد الله هلك وتزوجت تسع بنات وإنى كرهت أن آتيهن أو أجيبهن بعلن (فأجبت أن أتزوج
أمرأة فجمعهن وتخطهن) بضم الشين المجعأة أي تسرح شعرهن (وتقوم) وللكشهي تقوم بالقاء (عليهن)
زاد في رواية مسلم وتصلهن (قال) عليه السلام (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف تنبيه (الآن) بكسر
الهمزة (فادم) على أهل (فأزادمت) عليهم (فالكيس الكيس) بفتح الكاف والنصب على الإغراء والكيس
الجماع قال ابن الأعرابي فيكون قد حضه عليه لما فيه وفي الاعتسال منه من الأجر لكن قسمه المؤلف في موضع
آخر من جامعه هذا بأنه الولد واستشكل وأجيب بأنه أمانة يكون قد حضه على طيب الولد واستعمال الكيس
والرفق فيه إذ كان جارا لولده أذال ذلك ويكون قد أمره بالتخفيف والتوق عند إصابة الأهل مخافة أن تكون
حاضيا فيقدم عليها الطول القبيحة وامتداد العربة والكيس شدة الحفاضة على الشيء فانه الخطابي وقيل الولد
العقل لما فيه من تكثير جماعة المسلمين ومن القوائد الكثرة التي يحافظ على طلبها ذوو العقل (ثم قال) عليه
السلام (أبيع جلا) قلت نعم فاشراءه مني بأوقية) بضم الهمزة وتشديد التثنية وكانت في القديم أربعين درهما
ووزنها أفعولة والاف زائدة والجمع الاواقي مشددا وقد يخفف ويحوز فيها وقية بغير ألف وهي لعة عامرة
وفي رواية بخمس أواقي وزادني أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية ذهبي
وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال المؤلف وقول الشعبي بوقية أكثر قال القائل عياش
سبب اختلاف الروايات أنهم روهو بالمعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسره سالم بن أبي الجعد عن جابر ويحتمل طلبها
رواية من روى أوقية وأطلق ومن روى خمسة أواقي فالمراد من العضة فهي قيمة وقية ذهب ذلك الوقت
فالاخبار عن وقية الذهب هو اخبار عما وقع به العقد وأواقي الفضة اخبار عما حصل به الوفاء ويحتمل أن يكون
هذا كله زيادة على الاوقية كما جاء في رواية جازال يزيد وأما أربعة دنانير فيحتمل أنها كانت يومئذ أوقية
ورواية أوقيتين يحتمل أن أحدهما من والأخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوله ودرهما أو درهمين موافق
لقوله في بعض الروايات وزادني قبراطا ورواية عشرين دينارا محمولة على دنانير صغار كانت لهم على أن يجمع هذا
الطريق فيه بعدد في بعض الروايات ما لا يقبل شيأ من هذا التأويل قال السهيلي وروى من وجه صحيح أنه كان
يزيده درهما درهما وكلما زاده درهما يقول قد أخذته بكذا والله يغفر لك فكان جابر أقصه بذلك كثرة استغفار
النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية قال بعينه بأوقية فبعته واستنبت جلاله إلى أهلي وفي أخرى أفقرني رسول
الله صلى الله عليه وسلم ظهره إلى المدينة وفي أخرى لك ظهره إلى المدينة قال البخاري الاشتراط أكثر وأصح
عندي واحتج به الإمام أحمد على جواز بيع دابة بشرط البائع لنفسه ركوها إلى موضع معلوم قال المراد
وعليه الأصحاب وهو المعمول به في المذهب وهو من المفردات وعنه لا يصح وقال مالك يجوز إذا كانت المسافة
قرية وقال الشافعية والخنفية لا يصح مواءمة المسافة وأقربت لحديث التهي عن بيع وشرط وأجابوا
عن حديث جابر بأنه واقعة عين يتطرق إليها الاحتمالات لانه عليه السلام أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد
حقيقة البيع بدليل آخر القصة وأن الشرط لم يكن في نفس العقيد بل سابقا فلم يؤثر وفي رواية النسائي
أخذته بكذا أو أعرنك ظهره إلى المدينة فزال الإشكال (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة

قوله الولد المستقل له الولد
العاقل وذو العقل أخذت
بوجه فليجوز فانه نصير الوردني

(أقبل وقد كنت بالقدرة فحسنا) أي هو وغيره من العصاة (إلى المسجد فوجدته) صلى الله عليه وسلم (على باب المسجد قال) ولابن عساكر فقال (الآن قدمت قلت نعم قال فدع) أي اترك (جاء فادخل) أي المسجد ولابن ذرير أدخل بالواو بدل الفاء (فصل ركعتين) فيه (قد دخلت) المسجد (فصلت) فيه ركعتين وفيه استخبا بهما عند القدوم من سفر (فأمر) صلى الله عليه وسلم (بلال أن يزن له أوقية) بهزمة مضمومة وتشديد المنة التهنية ولابن عساكر وقية وعبر بضمير الغائب في قوله له على طريق الالتفات (فوزن لي بلال فأرجع) زاد أبو ذرير الوقت عن الكشيحي في (في الميراث) وهو محمول على أذنه عليه السلام له في الأرجاح له لأن الوكيل لا يرجع إلا بالأذن (فأنطلقت حتى وليت) أي أدبرت (فقال ادع لي جاراً) بصيغة المفرد ولابن ذرير ابن عساكر ادعوا بصيغة الجمع (قلت الآن برذعي الجبل ولم يكن شيء أبغض إلى مني) أي من رذائل الجبل (قال) عليه السلام ولابن عساكر فقال (خذ جملك ولتغنه) وهذا الحديث أخرجه المؤلف في نحو عشرين موضعاً تأتي أن شاء الله تعالى بعون الله وقوته وبركة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مع مباحثها وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي بألفاظ مختلفة وأسانيده متقاربة * (باب) جواز التبائع في (الأسواق التي كانت في الجاهلية) قبل الإسلام (فتبائع بها الناس في الإسلام) لأن أفعال الجاهلية ومواضع المعاصي لا يمنع أن يفعل فيها الطاعات قاله ابن بطال * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني وسقط لابن عساكر ابن عبد الله قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) ولابن ذرير زيادة ابن دينار (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وبعد الألف ظاء مجعولة (ومجعولة) بكسر الميم وفتحها وفتح الجيم وتشديد النون غير منصرفين وغير أي ذرير بالصرف فيها (وذو الجحاز) بفتح الميم والجيم وبعد الألف زاي (أسواق في الجاهلية فلما كان الإسلام تأمن من التجارة فيها) أي تحترجوا من الأثم وكفوا أو الجارات والمجروود تعلق بالأثم وهو حال أي حاصل من التجارة أو يسان أي الأثم الذي هو التجارة أو المعنى احتزوا عن الأثم من جهة التجارة (فأنزل الله) عز وجل (ليس عليكم جناح في مواسم الحج) زاد ابن عساكر أن تنفخوا فاضلاً من ربكم (قرأ ابن عباس كذا) أي بزيادة في مواسم الحج قال الحافظ العماد بن كثير وهكذا أفسره مجاهد وسعيد بن جبيرة وعكرمة ومنصور بن المعتمر وقتادة وإبراهيم النخعي وإبراهيم بن أنس وغيرهم * وهذا الحديث قد سبق في كتاب الحج * (باب شراء الأبل الهيم) بكسر الميم وسكون الهمزة جمع هيم وهيماء قال ذو الرمة

فأصبحت كالهيما لا الماء مبرد . صداها ولا يقضي عليها هيامها

وهي الأبل التي بهم الهيام وهو داء يشبه الاستسقاء تشرب منه فلا تروى * وقال في القاموس والهيم بالكسر الأبل المطاش والهيام العشاق الموسوسون وكسحاب ما لا يتألك من الرمل فهو ينهال أبداً أو هو من الرمل ما كان تراباً قابلاً يساويض ورجل هائم وهيموم فقير وهيمان عطشان والهيام بالضم كالجنون من العشق والهيماء المفازة بلاماء وداء يصيب الأبل من ماء تشربه مستنقعة فهي هيماء الجمع ككتاب (أو الأجر) بالجر عطفاً على سابقه أي وشراء الأجر من الأبل وادع شكل التعبير بالأجر لأن الاعتبار تامعنى الجمع فلا يوصف بالأجر وأما المفرد فلا يوصف بالهيم وأجيب بأنه اسم جنس يحتمل الأمرين واستشكل أيضاً بأن تأنيثه لازم والصحيح أن يقال الجرباء والأجر بلفظ الجمع وأجيب بأنه على تقدير تسليم لزوم التأنيث فهو عطف على نفسها لا على صفتها وهو الهيم قاله الكرمانى والمبرماوى وللنسفي والأجر من غير حمزة قال المؤلف مفسراً لقوله الهيم (الهائم المحالف للقصدي كل شيء) كأنه يريد أن يهادء الجنون واعترضه ابن المنير كابن التين بأن الهيم ليس بجمالهائم وأجاب في المصاحب بأنه لم لا يجوز أن يكون كازل وبزل ثم قلت ضمة هيم تصح الياء كما فعل بجمع أيض * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني وسقط لغير أبي ذرير الوقت ابن عبد الله قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (كان ههنا رجل اسمه نواس) بفتح النون وتشديد الواو وبعد الألف سين مهملة وللقاسبي كافى الفتح نواس بكسر النون والتخفيف وللکشيحي نواسى كالرواية الأولى ولكنه بزيادة ياء النسب المشددة (وكانت عنده أبل هيم فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاشترى تلك الأبل) الهيم (من شريك له) لم يسم (لجاء إليه) أي إلى نواس (شريكه فقال بعنا تلك الأبل) الهيم (فقال) نواس (عن بعثها قال) ولابن ذرير فقال (من شيخ) صفته (كذا وكذا فقال) نواس (ويحك) كلمة توبيخ فقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها

(ذلك والله ابن عمر بن الخطاب) أي لجاء نواس ابن عمر (فقال إن شريكي باعك ابلاهما ولم يعرفك) بفتح التثنية
وسكون المهملة والهمزة والميم ولم يعرفك بضم التثنية وفتح المهملة وتشديد الراء من التعريف أي لم يعلك
انها هيم (قال) أي ابن عمر لنواس (فاستقها) فعل أمر من الاستباق وفي رواية ابن أبي عمير قال فاستقها إذا أي
ان كان الأمر كما تقول فارتجعهما (قال فلما ذهب) نواس (بستاقها) ابرتجعهما استدرج ابن عمر (فقال) ولابي
الوقت قال (دعها) أي اتركها (رضينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بجهنمكم (لا عدوى) قال
الخطابي المعنى رضيت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرضى بالبيع مع ما اشغل عليه من التدليس
والعيب فلا أعدى عليك كما لا ولا أرفعك اليه وقال غيره هو اسم من الاعدا يقال أعداه الداء بعده أعداه
وهو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء وذلك بأن يكون بغير حرب مثلاً فتتق مخالطته بابل أخرى حذراً أن يتعدى
ما به من الحرب اليها فيصيبها ما أصابه وقال أبو علي الهجري في النوادر الهيام داء يعرض للابل ومن علامة
حدوثه اقبال البعير على الشمس حيث دارت واستقره على أكله وشربه وبذنه يتقص كالدائب فإذا أراد
صاحبه استبانة أمره استبانته فان وجد ريمه مثل ريم الخمرة فهو أهيم فن شتم بوله أو بعره أصابه الهيام انتهى
ويمذا ينضح عطف المؤلف الجرب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى ومما يقويه أن الحديث على هذا
التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لا عدوى تفسير للقضاء الذي تضمنه قوله رضينا بقضاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم أي رضيت بحكمه حيث حكم أن لا عدوى ولا طيرة وعلى التأويل الأول يصير موقوفاً
من كلام ابن عمر رضي الله عنهما * قال علي المديني شيخ المؤلف (سمع سفيان) بن عيينة (عمر) أي ابن دينار
وسقط قوله سمع سفيان عمر ابن عمار * (باب بيع السلاح في) أيام (الفتن) وهي ما يقع بين المسلمين من
الحروب هل هو مكروه أم لا نعم يكره عند اشتباه الحال لانه من باب التعاون على الأثم والعدوان وذلك مكروه
منه أي أما إذا تحقق الباعى فالبيع إن كان على الحق لا بأس به (وغيرها) أي وغير أيام الفتن لا يمنع منه
(وكره عمران بن حصين) فيما وصله ابن عدى في كامله من طريق أبي الأنهب عن أبي رجا عن عمران ورواه
الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجا عن عمران مر فوعا واسناده ضعيف (بيعه) أي السلاح (في الفتن)
لمن يقتل به ظلماً كببيع العنب لمن يتخذ خرا والشبكة ممن يصطاد بها في الحرم والخشب ممن يتخذ منه الملاهي
وبيع المماليك المرء لمن يعرف بالعبور فريم وهذا كله حرام عند التحقيق أو الوطن أما عند التوهم فكروه والعقد
في كلها صحيح لأن النهي عنه لا مخرج عنه * وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعني (عن مالك) الإمام دار
الهجرة (عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن ابن أبي عمير) هو مولى أي أيوب الأنصاري ونسبه لجدهم لانه به
وصرح أبو ذر بانه فقال عن عمر بن الخطاب (عن أبي محمد) نافع بن عياش بالثناة التثنية والمجدة الأقرع
(مولى أبي قتادة عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (رضي الله عنه) أنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم عام حنين) واد بين مكة والطائف ورا عرفت وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (فأعطاه)
عليه السلام (بعض درعا) كان السياق يقتضي أن يقول فأعطاني لكنه من باب الالتفات وأسقط المصنف بين
قوله لحنين وقوله فأعطاه ما ثبت عنده في غزوة حنين من المغازي لما قصده من بيان جواز بيع الدرع فذكر
ما يحتاج اليه من الحديث وحذف ما بينهما على عادته وله ظله خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين
فلما التقينا كان للمسلمين جولة فقرأت رجلاً من المشركين قد علار رجلاً من المسلمين فضر به من ورائه على حبل
عائقه بالسيف فقطعت الدرع وأقبل على فضتي فمضة وجدت منهار يجمع الموت ثم أدركه الموت فإرسلى فلهقت
عمر رضي الله عنه فقلت ما بال الناس قال أمر الله عز وجل ثم رجعوا وجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال من
قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه فقلت من يشهدني فقلت ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقلت من
يشهدني ثم جلست قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقلت فقال مالك يا أبا قتادة فأخبرته فقال رجل صدق
وسلبه عندي فأرضه مني فقال أبو بكر رضي الله عنه لا والله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله
ورسوله فيعطيك سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأعطه فأعطانيه (فبعت الدرع) المذكور (فابتعت)
فاشتريت (به) أي بثمنه قال الواقدي باعه من حاطب بن أبي بلتعقة بسمع أواني (مخرفاً) بفتح الميم والراء بينهما
خاء مبهمة ما كنهه وبعد الراء بستانا (في بي سلمة) بكسر اللام بطن من الأنصار وهم قوم أبي قتادة (فأنة) أي

أخبر (الأول) بلام مفتوحة قبل الهمزة لتأنيدها كقولهم في أول (مال تأنيته) بالثنية قبل اللام وبعد الهمزة المفتوحة من باب التفعّل الذي فيه معنى التكلف أي اتخذته أصلاً للمال (في الإسلام) ومقط لا يذر وابن عسّا كقوله فأعطاء يعني درعا * ومطابقة الحديث لما ترجمه في الجزء الثاني منها فإن بيع أبي قتادة دوعه كان في غير أيام الفتنة وأخرجه المؤلف أيضاً في الخس والمغازي والأحكام ومسلم في المغازي وأبو داود في الجهاد والترمذي في السير وابن ماجه في الجهاد * هذا (باب) بالنون (في العطار) الذي يبيع العطر (ويبيع المسك) أراد الرد على من كره بيع المسك وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما وقد استقر الإجماع بعد الخلاف على طهارة المسك وجوازيه * وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرحنا (موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى قال (حدثنا أبو بردة) بضم الموحدة هو بريد (بن عبد الله) قال سمعت أبا بردة بن أبي موسى (بضم الموحدة أيضاً واسمه عامر وهو جد أبي بردة بن عبد الله (عن أبيه) أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المجلس الصالح) على وزن فاعيل يقال جالسته فهو جلّيس (و) مثل (المجلس السوء) الأول (كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما ساقى أن شاء الله تعالى بعونه وقوته في الذبايح كمال المسك وهو أعم من أن يكون صاحبه أم لا (و) الثاني كمثله (كبير الحداد) يسكون المثناة التحتية بعد الكاف المكسورة البناء الذي يركب عليه الزن الذي ينفع فيه وأطلق على الزن اسم الكبير مجازاً لمجاورته له وقيل الكبير هو الزن نفسه وأما البناء فأمه الكور وظاهر الكلام أن المشبه به الكور والمناسب للتشبيه أن يكون صاحبه وفي رواية أبي أسامة كمال المسك ونافع الكبير (لا يعدم) بفتح أوله وثالثه من العدم أي لا يعدم (من صاحب المسك) أمانت به أو تجدر به (فاعل يعدم مستبدل عليه) أما أي لا يعدم أحد الأمرين أو كلمة أمانت بفتح فاعله وتأويله يصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدرى كما في قوله * وقالوا ما تشاء فقلت ألهو * قاله الكرماني ونعقبه البرماوى فقال في الجوابين نظر والظاهر أن الفاعل موصوف تشترى أي أمانتي تشترى كقوله

لو قلت ما في قومها لم تنيم * يفضلها في حسب وميسم

ولا يذر لا يعدم بضم أوله وكسر ثالثه من الأعدام (وكبير الحداد يحرق يدك) بضم الياء من أحرق ولا يذو ذل الوقت وابن عسّا كريتك (أو توبك) وفي رواية أبي أسامة ونافع الكبير أمان يحرق ثيابك ولم يذكر بيتك وهو أو تبيع (أو تجدر منه ربحاً خبيثاً) وفيه النهي عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا ولم يترجم المؤلف للعتاد إلا ما سبق ذكره * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً ومسلم في الأدب * (باب ذكر الحجام) * وبه قال (حدثنا) عبد الله بن يوسف (التنيسي) قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن حميد) الطويل (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه قال (قال جهم أبو طيبة) بفتح الطاء المهمل وسكون التحتية وفتح الموحدة واسمه نافع على الصحيح فعند أحد وابن السكن والطبراني من حديث محبة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراج الحديث وحكي ابن عبد البر أن اسم أبي طيبة دينار ووهموه في ذلك لأن دينار الحجام تابعي فعند ابن مندة من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال حجمت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن دينار الحجام يروي عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بأسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة مبصرة وقال العسكري الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر له بصاع من تمر وأمر أهله) وفي باب ضريبة العبد من الإجارة وكلم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبة بن مسعود وانما جمع على طريق المجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل واحداً وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني يياضة فهو وهم فإن مولى بني يياضة أخريقال له أبو هند (أن يحفظوا من خراجهم) بفتح الخاء المعجمة ما يقره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجهم ثلاثة أصع فوضع عنه صاعاً كما في حديث رواه الطحاوي وغيره وفيه جواز الحجابة وأخذ الإبرة عليهم أو حديث النهي عن كسب الحجام محمول على التنزيه والكرامة انما هي على الحجام لأعلى المستعمل له لضرورته إلى الحجابة وعدم ضرورة الحجام لكثرة غير الحجابة من الصنائع ولا يلزم من كونهما من المكاسب الدينية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالاً من الحجام ولو توأماً الناس على تركه لا صريحهم * وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال

(حدثنا خالد بن عبد الله) الطحان الواسطي قال (حدثنا خاتم) هو ابن مهران الجذاء البصري (عن
عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال ان نعيم النبي صلى الله عليه وسلم واعطى
الذي حجه) أي صاحب من ترك في السابق وحذفه (ولو كان) أي الذي أعطاه من الاجرة (حراما لم يعطه) وهو
نص في اباحة أجرة الحجاج وفيه استعمال الاجير من غير تسمية أجره واعطاؤه قدرها أو أكثر أو كان قدرها معلوما
فوقع العمل على العادة * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاجارة وأبو داود في البيوع * (باب التجارة
فيما يكره لبسه للرجال والنساء) اذا كان مما يتنفع به غير من كره له لبسه أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه
أصلا على الراح * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الخياط قال (حدثنا ابو بكر بن
حفص) هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري (عن سالم بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب
(عن ابيه) عبد الله انه (قال ارسل النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر رضي الله عنه بحلة حرير) بضم الحاء المهملة
واحدة الحلل وهي برود الخمين ولا تسمى كون الحلة الامن ثوبين من جنس واحد ويجوز اضافة حلة الحرير فيسقط
التنوين وهو أحد الوجهين في الفرع (أو سراه) بكسر السين وفتح المنة التسمية مدودا برديه خطوط صفير
أو حرير محض وهو صفة للحلة أو عطف بيان لكن قال بعضهم انما هو حلة سراه بالاضافة لا تنوين به قال لم يأت
فعلا صفة لكن اسما وقال عياض انه ضبطه بالاضافة عن متنفذ شيوخه وقال النووي انه قول الحقبة
ومتنفذ العربية وانه من اضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خزانته والاكثرون على تنوين حلة وحزم القرطبي
بأنه الرواية (فراها) عليه الصلاة والسلام (عليه) أي على عمر (وقال اي لم ارسل بها) بالكلية (اليك لتلبسها) اعمما
يلبسها من لا خلاف له) أي من الرجال في الآخرة أو هو عام فيدخل فيه الرجال والنساء فيطابق الترجمة لكن
لنهي عن الحرير خاص بالرجال فيدل للجزء الاول من الترجمة (انما بعثت بها اليك لتلبسها) أولئكسوها قال في الفتح وهو واضح
فما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وان كانت أخص من البيع لكنها اجزؤه المستلزم له
وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه * وهذا الحديث قد سبق بأطول من هذا من وجه آخر في كتاب الجمعة
وباقى في اللباس ان شاء الله تعالى وأخرجه مسلم أيضا * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي قال
(اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق (عنه) ان شاة
المؤمنين رضي الله عنها انهم اخبروا انها اشترت عرقه) بضم النون والراء ويكسرهما يدين ماميم ساكنة (بالقلف
المفروحة وحكي ثلث التون وسادة صغيرة) (فيها انصاوير) حيوان (فما راها رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال
على الباب فلم يدخله) ولكن شاة بيضاء فلم يدخل (وعرفت في وجهه) عليه السلام (الكرامة) فقلت
يا رسول الله أتوب الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم ماذا أذنت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها اجمالا
وان لم يستغفر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال
هذه العرقه قلت اشتريتها لك لتعدها عليها او يوردها) بالنصب عطا على سابقه وحذف التاء للتخفيف وأصله
وتوسدها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احباب هذه الصور) المصورين ماله روح وفي نسخة بالفرع
وأصله الصورة بالافراد (يوم القيامة يعدون فيقال لهم) على سبيل التكميل والتعجيز (احيوا) بفتح الهمزة
(ما خلقتهم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) عليه السلام (ان البيت الذي فيه) زاد المستقلى هذه (الصور
لا تدخله الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظة أما الحفظة فلا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء
كما عند ابن عدي وضاعف والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاشجار والحيال ونحو ذلك مما
لا روح له ويدل له قول ابن عباس المروي في مسلم لرجل ان كنت ولا تدفع لافاصنع الشجر وما لا نفس له وأما
الصورة التي تمثهن في البساط والسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بسببهم لكن قال الخطابي انه عام في كل
صورة انتهى واذا حصل الوعد لصانعها فهو حاصل لمسه فعملها لانها لا تصنع الا لتستعمل فاصانع سبب
والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد وبسته فادمنه انه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون صورة لها ظل
أو لا ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة خلافا لما استثنى التسبيح وادعى انه ليس بتصوير
ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من جهة أن النوب الذي فيه الصورة يشترط في المنع منه الرجال والنساء

لحديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة على جميعها وقال المزني في الاستزاد أهم من الخبر فكيف
 يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عند عليها الباب وأجاب بأن حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل فهو من
 باب إطلاق الكل وإرادة الجزء. وقال ابن المنبر الظاهر أن البخاري أراد الاستشهاد على صحة التجارة في الخارج
 المصورة وإن كان استعمالها مكروها لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها
 بفسخ البيع. وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في النكاح واللباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس. (باب)
 بالتزوين (صاحب السلفة أحق بالسوم) بفتح السين وسكون الواو وبذكرة درم عن الثمن. وبه قال (حدثنا
 موسى بن اسماعيل) المذموم بكسر الميم وفتح القاف بينهما من ساكنة قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (عن
 أبي التباح) بفتح المثناة الفوقية وتشديد الحنة وبعد الألف حاء هجاء يزيد بن جند (عن أنس رضي الله عنه)
 أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما أراد بناء مسجده (يا بني التاجر) وهم قبيلة من الأنصار (فأمنوني
 بما نطقكم) بالمثلثة أمر لهم بذكر الثمن معنا باختيارهم على سبيل السوم ليدكر لهم عليه الصلاة والسلام غنا
 معنا بمختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وبهذا تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وقال المازري اتفاه دليل
 على أن المشتري يدأ بذكر الثمن ونعقبه القاضي عياض بأنه عليه السلام لم ينص لهم على ثمن مقدّر بذله لهم
 في الحائط وإنما ذكر الثمن مجازا لأن أراد أن فيه التبدية بذكر الثمن مقدرا فليس كذلك وأجاب في المصايح بأن
 ابن بطال وغيره نقل الإجماع على أن صاحب السلفة أحق الناس بالسوم في سلعة وأولى بطلب الثمن فيها لكن
 الكلام في أخذ هذا الحكم من الحديث المذكور فالظاهر أن لا دليل فيه على ذلك كما أشار إليه المازري
 والحائط البستان (وفيه خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة كنعمه ونعم وقبل الرواية المعروفة بفتح
 الخاء وكسر الراء جمع خربة ككامة وكلم (ومخل) وهذا الحديث سبق في الصلاة في باب هل تنسقبو ومشركي
 الجاهلية وتخذمكم الماسجد ويأتى أن شاء الله تعالى في الهجرة. هذا (باب) بالتزوين (كم يجوز الخيار)
 بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من أمضاء البيع أو فسخه وهو أنواع منها خيار
 المجلس وخيار الشرط وهو خيار الثلاث فأقل فإن زاد عليه بطل العقد بلا تفریق لأنه صار شرطاً فاسداً وخيار
 لزومي وهو شرط مالم يره على أنه بالخيار إذا رآه وفيه قولان فالله في القديم والصواب من الجديد يصح وافق به
 الشافعي والظاهر في الأم والبويطي لا يصح واختاره المزني وهو الظاهر للجهل بالمبيع وخيار العيب
 للمشتري سبب اطلاعه على عيب كان عند البائع ولوقبل القبض وخيار نقي الركبان إذا وجدوا السهم أغلى مما
 ذكره المثل وخيار تفریق الصفقة وتفریقها بعددها في الابتداء كببيع حل وحرام أو الدوام كتلف أحد
 العيين قبل القبض وخيار العجز عن الثمن بأن عجز عنه المشتري والمبيع باق عنده لحديث الشيخين مرفوعا إذا
 أفلس الرجل ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق به من الغرماء وخيار فقد الوصف المشروط في المبيع كان
 اتباع عبد بشرط كونه كاتباً فبان غير كاتب فيثبت له الخيار لقوات الشرط والخيار فيمارة قبل العقد إذا تغير
 عن صفته وليس المراد بالتغير التعيب والخيار للجهل الغصب مع القدرة على انتزاع المبيع من الغاصب ولطريقان
 العجز عن الانتزاع مع العلم به وللجهل كون المبيع مستأجراً أو مزرعاً والمراد هنا بيع الشرط والترجمة هنا
 معقودة لبيان مقداره. وبه قال (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الوهاب) بن عبد
 الحميد الثقفي (قال سمعت يحيى) هو الأنصاري زاد أبو ذر بن سعيد (قال سمعت نافعاً) مولى بن عمر (عن ابن عمر
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال إن المتبايعين بالخيار في بيعهما) بنصب المتبايعين بالياء
 اسم إن ولابن عساكر أن المتبايعان بالألف وعزاها ابن التين للقاسبي وهي على لغة من أجرى الثمن بالألف مطلقاً
 ونقط لفظ قال لا يذر (مالم يتفرقا) بالأبدان عن مكانهما الذي تبايعا فيه فيثبت لهما خيار المجلس وما مصدرية
 يعني أن الخيار محتمل من عدم تفرقهما وقيل المراد التفرق بالأقوال وهو الفراغ من العقد فإذا انعقاد صح
 البيع ولا خيار لهما إلا أن يشترطا وتسميهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى التساومين من باب تسمية الشيء
 بما يؤول إليه أو يقرب منه وفيه بحث يأتي أن شاء الله تعالى في باب البيعان بالخيار وفي رواية التسماء في عالم
 يفرقا بتقديم التاء ونقل ذمب عن الفضل بن سلمة أقرقا باللام ونفسر قابلاً بالأبدان وردة ابن العربي بقوله تعالى
 وما تفرقا الذين أوفا الكتاب فإنه ظاهر في التفرق بالكلام لا بما لا اعتقاد واجب بأنه من لازمه في الغالب
 لأن من خلاصته آخر في عقيدته كان مستنداً لما يفتق في التفرق ولا يفتق في ضعف هذا الخبر والحق

جعل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع الآخر انما يكون البيع
 خياراً (برفع يكون كافي القرع وفي غيره بالنصب تكون كلمة أو بمعنى الأي الآن يكون البيع بخياراً بأن يغير
 البائع المشتري بعد تمام العقد فليس له خيار في الفسخ وان لم يتفرقا (وقال بافع) مولى ابن عمر بالاسناد
 السابق (وكان ابن عمر اذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه) الذي اشتراه منه ليلزم العقد * وهذا الحديث
 أخرجه مسلم والترمذي والسماعي في البيوع * وبه قال (حدثنا حماد بن عمر) بن الحارث الأزدي قال (حدثنا
 همام) هو ابن يحيى الأزدي البصري العوزي بفتح المهملة وسكون الواو وبالجملة (عن قتادة) بن دعامة (عن
 أبي الخليل) صالح بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيهقي) بفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية (بالخيار) في المجلس
 (مالم يتفرقا) بتقديم الفاء على المثناة الفوقية وفي نسخة يتفرقا بفتحها أي بأبدانهم ما كاتر (وزاد احمد) بن
 سعيد الدارمي مما وصله أبو عوانة في صحيحه فقال (حدثنا حماد بن عمر) بفتح الموحدة وبعد الهاء الساكنة زاي مبهمة ابن
 راشد (قال قال همام) هو ابن يحيى المذكور (فذكرت ذلك لابي التياح) بالفوقية والتحية المشددة وبعد
 الالف مهملة واسمه يزيد كما مر قريباً (فقال كنت مع أبي الخليل) صالح (لما حدثني عبد الله بن الحارث بهـ هذا
 الحديث) ولا يوجب ذرو الوقت هذا الحديث باسقاط حرف الجز فالحديث نصب على المفعولية وزعم بعضهم أن
 أحمد هذا هو أحمد بن حنبل قال الزركشي وهذا أحد الموضعين اللذين ذكره البخاري فيهما وقال ابن حجر لم أر
 هذه الطريق في مسند أحمد بن حنبل قال وفائدة منبيع هـ مالم يطلب علواً لا سنداً لأن يذنه وبين أبي الخليل
 في اسناده الأول رجلين وفي الثاني رجلاً واحداً وليس في هذين الحديثين ذكر كاتر جم له وهو بيان مقدار مدة
 الخيار قال في الفتح يحتمل أن يكون مراده بقوله كم يجوز الخيار أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار إلى
 ما في الطريق الثانية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ويختار ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقي الترجمة
 على الاستههام كما دلت عليه وتقدم في عدة القاري فقال هذا الاحتمال الذي ذكره لا يساعداً البخاري في ذكره لفظاً
 كم لأن موضوعها للعدد والعدد في مدة الخيار لا في تخيير أحد المتبايعين الآخر وليس في حديث الباب ما يدل
 على هذا وقوله أشار إلى زيادة همام لا يفيد لانه بعد ترجمة ثم يشير إلى ما تضمنته الترجمة باب آخر هذا مما
 لا يفيد * وفي حديث ابن عمر مرفوعاً عند البيهقي الخيار ثلاثة أيام وبه احتج الحنفية والشافعية كما ذكر مالك في
 التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة فلو كانت المدة مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد وتحول المدة
 المشترطة من الثلاثة بخلافها من المدة الواقعة فيه الشرط وهذا الحديث الأخير سبق في باب اذا بين المتبايعين
 * هذا (باب) بالتسوين (اذ لم يوقت) أي البائع أو المشتري زماناً (في الخيار) والمطلقة ولا يذراذم يوقت الخيار
 باسقاط حرف الجز (هل يجوز البيع) أي هل يكون لازماً أو جازماً فسخه * وبه قال (حدثنا أبو لعمان) محمد
 ابن الفضل السدوسي قال (حدثنا حماد بن زيد) قال (حدثنا أيوب) السخيتاني (عن بافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما) انه (قال قال النبي) وفي نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم البيهقي بالخيار) في مجلس العقد
 (مالم يتفرقا) بالابدان أي فيمتد زمن عدم تفرقهما (أو يقول) برفع اللام وبإثبات الواو بعد القاف في جميع
 الطرق قال في الفتح وفي إثباتها نظر لانه مجزوم عطفاً على قوله مالم يتفرقا فله الضمة أشبعت كما أشبعت الكسرة
 في قراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر انتهى وهذا كما قال في العمد طن منه أن أو للعطف وليس كذلك بل هي بمعنى
 ألا كما ذكره واحتمل لا وجه جزم النووي وعبارته في شرح المهذب ويقول منصوباً بتقدير الآن أو إلى أن
 ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً وما لقال أو يقل (أحد هـ ما صاحبه آخر) امضاء البيع أو فسخه فان اختار
 امضاء انقطع خيارهما وان لم يتفرقا وبه قال الشافعي وآخرون وان سكت انقطع خيار الأول ودونه على الصحيح
 لأن قوله اختار ضي بالزوم ولو اختار أحد هـ مالم يزل العقد والاخر فسخه فمقدم الفسخ وظاهر قوله مالم يتفرقا
 أو يقول أحد هـ ما صاحبه اختار حصر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه نظر (وربما قال أو يكون) البيع (يسع
 خيار) بأن شرط فيه فلا يطل بالتفرق * (باب) بالتسوين (البيهقي بالخيار) في المجلس (مالم يتفرقا وبه) أي
 بخيار المجلس (قال ابن عمر) بن الخطاب وورد من فعله كما مر أنه كان اذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه وعند
 الترمذي انه كان اذا ابتاع يباع وهو قاعد فام لم يبع له وعند ابن أبي شيبة اذا باع انصرف ليجب البيع (في)

قال (شرح) أيضا بضم السين المجهدة وفتح الراء وسكون التثنية آخره جاء منه سلة ابن الطائفة المذكور في الكوفي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه وأقام قاضيا على الكوفة ستين سنة فيما وصله سعيد بن منصور (و) به قال (التعجب) عاتر بن شرابيل مما وصله ابن أبي شيبه (و) كذا (طاوس) هو ابن كيسان مما وصله الشافعي في الام (و) كذا (عطاء) هو ابن أبي رباح المكي (وابن أبي مليكة) عبد الله مما وصله عنه ما ابن أبي شيبه بلفظ البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضى * وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذروا ابن عساكر حدثنا (اسحاق) غير منسوب قال أبو علي الجبائي لم أجده منسوباً عن أحد من رواة الكتاب ولعله ابن منصور فان مسلماً قد روى في صحيحه عن اسحاق بن منصور عن حبان بن هلال قال الحافظ ابن حجر وقد رأيت في رواية أبي علي الشيبوي في هذا الباب ولفظه حدثنا اسحاق بن منصور حدثنا حبان فهدى قرية تقوى ما ظنه الجبائي قال (اخبرنا حبان) يفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة زاد أبو ذر هو ابن هلال (قال حدثنا شعبة) بن الجراح (قال قتادة) بن دعامة (اخبرني) بالافراد (عن صالح ابى الخليل) بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي انه (قال سمعت حكيم ابن حرام رضى الله عنه) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيعان بالخيار) في المجلس (ما لم يتفرقا) يبدنهما عن مكان التعاقد فلما قاما فيه مدة أو غشيا مراحلا فها على خيارهما وان زادت المدة على ثلاثة أيام فلو اختلفا في التفرق فالقول قول منكره بيمينه وان طال الزمن لموافقته الاصل (فان صدقا) البائع في صفة البيع والمستري فيما يعطى في عوض المبيع (وينا) ما بالمبيع والفن من عيب ونقص (بورك) لهما في بيعهما وان كذبا في وصف المبيع والتمن (وكما) ما فهمما من عيب ونقص (محقت بركة بيعهما) التي كانت تحصل على تقدير خلوه من الكذب والكتمان لوجودهما فيه وليس المراد أن البركة كانت فيه ثم محقت أو المراد أن هذا البيع وان حصل فيه ربح فانه يمحى بركة ربحه ويؤيده الحديث الاتي ان شاء الله تعالى بلفظ وان كذبا وكما قسمي أن يربحوا ويخسروا بركة بيعهما * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) (التنبيسي) قال (اخبرنا ما شاء) الامام الاعظم (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه) بالخيار خبر لكل واحد أي كل واحد محكوم له بالخيار والجملة خبر لقوله المتبايعان (ما لم يتفرقا) يبدنهما فيثبت لهما خيار المجلس والمعنى أن الخيار يمتد زمن عدم تفرقهما وذلك لأن غوري بنية تفرقه في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي عند البيهقي وشتر بن طفي ما لم يتفرقا عن مكانهما وذلك صريح في المقصود وسماهما المتبايعين وهما المتعاقدان لأن البيع من المعاماة المستتقة من أفعال الناعلين وهي لا تقع في الحقيقة الا بعد حصول الفعل وليس بعد العقد تفرق الا بالابدان وقيل المراد التفرق بالاقرار وهو الفراغ من العقد فاذا انقضاء البيع ولا خيار لهما الا أن يشترطا وتسميتهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى التساومين من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه أو يقرب منه وتعبه ابن حزم بأن خيار المجلس ثابت بهذا الحديث سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابدان أما حجت قلنا بالابدان فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعثتك بعشرة وقول المشتري لبعثني بعشرة فافترقا في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشتريتك بعشرة فانما حينئذ متوافقان فيعتد بتبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يفترقان وهو المتدعي وأما قوله المراد بالمتبايعين التساومان فردود لانه مجاز والجل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى قال البيضاوي ومن نفي خيار المجلس ارتكب مجازين بمجمله التفرق على الاقوال ووجه المتبايعين على التساومين (الايح اختيار) استثناء من أصل الحكم أي الا في بيع اسقاط الخيار فان العقد يلزم وان لم يتفرقا بعد حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد ذكر الزوي اتفاق اصحاب على ترجيح هذا التأويل وأن كثيرا منهم أبطل ما سواه وغلطوا قائله انتهى وهو قول الجمهور وبه جزم الشافعي وعن ربحه من الحديثين البيهقي والترمذي وعبارته معناه أن يخير البائع المشتري بعد ايجاب البيع فاذا خير فاختار البيع فليس له بعد ذلك خيار في فسخ البيع وان لم يتفرقا انتهى وقيل الاستثناء من مفهوم الظاية أي الا يعاشر فيه خيار مدة فان الخيار بعد التفرق يقي الى حضي المدة المشروطة ورجح الاول بأنه أهل في الاصطلاح وقيل هو استثناء من اثبات خيار المجلس أي الا البيع الذي فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفسه المعتد ولا يكون فيه خيار أصلا وهذا أضعف هذه الاحتمالات * هذا (باب) بالتبوين (اذا اشترى أحدهما)

في الحديث المتعارفين (ما يجب بعد البيع) وبطل التفريق (مما وجب البيع) أي لازم ما لم يتفرقا عنه يجب قال
(حدثنا حماد بن عيسى) قال (حدثنا الليث بن سعد) قال (حدثنا الإمام) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
سئل عن رجل باع ثوبا فباع الرجلان فكل واحد منهما) محكوم له (بأن خيار) في المجلس (ما لم يتفرقا)
فإن لم يتفرقا قطع الخيار (وكأنما جعلا) تأكد لسابقه والجملة حاله من الضمير في يتفرقا أي وقد كأنما جعلا وهذا
كما قال الخطابي أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل مخالف لتظاهر الحديث وكذا قوله
في آخره وإن تفرقا بعد أن يتبادر فيه البيان الواضح أن التفريق بالبدن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفريق
بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى وقد جله ابن عمر راوى الحديث على التفريق بالبدن كما مر وكذا أبو برزة
الأملي ولا يعرف لهما مخالفته بين الصحابة نعم خالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى سعيد بن منصور عنه إذا وجبت
الصفة فلا خيار وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والخنفية كلهم (أو بخبر أحدهما الآخر) فيقطع الخيار
أيضا وقوله أو بخبر كسر ما قبل آخره مرفوع كما في القرع وغيره وقال في الفتح وجع العدة بالحزم عطاء على الجزوم
السابق وهو ما لم يتفرقا ونعقب بأن أوفيه ليست للمطف بل بمعنى الأي إلا أن أوفيه إلى أي أن يخبر فهو
نصب بأن مضمرة وفي بعض الأصول وخبر باسقاط الالف والفعل بلفظ الماضي (فتباعد على ذلك) قيل أنه من
عطف الجمل على المفصل فلا تغاير بينه وبين ما قبله إلا بالاجمال والتفصيل (فقد وجب البيع) الصاء للسببية
والترتيب على سابقه أي فإذا كان التباعد على ذلك فقد لازم البيع وانبرم وبطل الخيار (وإن تفرقا بعد أن
يتبادرا) بلفظ المضارع (ولم يترك واحد منهما البيع) أي لم يرضه (فقد وجب البيع) بعد التفريق وهو ظاهر
جدا في انفساخ البيع بضمح أحدهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي فيه وفي الشروط
وأخرجه ابن ماجه في التجارات وهذا (باب) بالتسوين (إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) أي هل يكون
العقد جائزا أم لازما وكأنه قصد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن في الحديث التسوية بينهما
في ذلك • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القرياني قال (حدثنا سليمان) الثوري (عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال كل يمين) بتشديد التحتية بعد الموحدة (لا بيع
بينهما) لازم (حتى يتفرقا) من مجلس العقد بينهما فيلزم البيع حينئذ بالتفريق (البيع الخيار) فيلزم باشرطه
• وهذا الحديث أخرجه النسائي في البيوع والشروط • وبه قال (حدثني) بالافراد ولابن عساكر (حدثنا)
(أصح) هو ابن منصور قال (حدثنا) ولأبي ذرأ خبرنا (حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال
قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى الأزدي قال (حدثنا قتادة) بن دعامة السدوسي (عن نبي الخليل) قال
الجهة المفتوحة صالح بن أي مرهم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) قال (الحاء
المهملة والراء) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان) بتشديد التحتية (بالخيار) في المجلس
(ما لم يتفرقا) بينهما فإذا تفرقا سقط الخيار ولزم العقد والعمري والمسئلي حتى يتفرقا (قال همام) المذكور
المحفوظ هو الذي رويته لكن (وجدت في كتابي مختار ثلاث مرار) بالجزء على الإضافة ويختار بلفظ الفعل ووقع
عند أحمد عن صفان عن همام قال وجدت في كتاب الخيار ثلاث مرار (قال صفان) ورواهما في صحيحهما وإن
كذبا وكذا نصي إن برحارهما ويعقبا بركة بينهما) يحتمل أن يكون داخل تحت الموجود في الكتاب أو يروى
من حنظله والظاهر الثاني قاله الكرماني فيكون من جملة الحديث (قال) حبان بن هلال (وحدثنا همام)
المذكور (قال حدثنا أبو النجاشي) يزيد (أنه سمع عبد الله بن الحارث) بن نوفل (يحديث بهذا الحديث عن حكيم
ابن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقوله حتى حديث حكيم بن حزام هذا في باب إذا بين البيعان • هذا
(باب) بالتسوين (إذا اشترى) شخص (شيئا بوجه) ذلك الشيء (من ساعته) أي على الفور (قبل أن يتفرقا)
ولم ينكر البائع (لأنه) والحال أن البائع لم ينكر (على المشتري) حتى يقطع خياره بذلك (أو اشترى) شخص (عبدا)
فأعتقه (من ساعته) قبل أن يتفرقا (وقال طاوس) هو ابن كيسان اليماني الجبيري فبما وصله سعيد بن منصور
وعبد الرحمن بن طريق ابن طاوس عن أبيه فهو (فمن اشترى السلعة على الرضاء) أي على شرط أنه لو رضى
أن يملكها (فأعتقه) ثم أعتقه (بعتله) للمبيعة أو السلعة طالب البرماوى كالمستكرمان قال العيني وجوب الخيار
لأنه يثبت له السلعة ظاهرا وباطنا إلى المبيعة فالتسوية إذا لم يملكها في وقتها لم يملكها (قال)

(هـ) أيضا وسط والريح له لغيا بن عساكر (وقال الحمدي) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عبدالله بن الزبير ولا بن
 عساكر وقال لنا الحمدي فأنسده الى المؤلف وقد جزم الاسماعيل وأبو نعيم بأنه علقه ووصله للمؤلف من وجه
 آخر في الهبة عن سفيان وكذا هو موصول أيضا في حسند الحمدي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا
 حماد) بن عيسى بن دينار (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه (قال كاسع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) قال
 الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيينه (فكت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد الساقة أول ما يركب
 (صعب) صفة لبكر أي نفور لكونه لم يذال وكان (نعم) بن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني فيقتدم امام
 اقوم بجزء عمر وريده ثم يتقدم فيجزه عمر وريده) ذكر ذلك ياناصعوبة هذا البكر فلذا ذكره بالفاء (فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم امر بعينه قال) عمر رضي الله عنه (هو لك يا رسول الله قال بعينه) ولا في ذرق قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه (فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في الهبة فاشتراه النبي صلى
 الله عليه وسلم (وسال النبي صلى الله عليه وسلم هو) أي الجمل (لن يا عبد الله بن عمر نصنع به ما شئت) من أنواع
 التبرعات وهذا موضع الترجمة فانه صلى الله عليه وسلم وهب ما ابتاعه من ساعته ولم يتكر البائع فكان قاطعا
 لخياره لان سكونه منزل منزلة قوله أمضيت البيع وقول ابن التين هذا تعسف من البخاري ولا يظن انه صلى الله
 عليه وسلم وهب ما فيه لاحذ خيار ولا انكار لانه لم يباع بمينا أجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك
 بالاحاديث السابقة المصرية حجة بخيار الجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه
 أو تأخر عنه مثل لائم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا يفي به فلامعنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية
 في ابطال ما دلت عليه الاحاديث المصرية من اثبات خيار الجلس فانها ان كانت متقدمة على حديث البيهقي
 بالخيار حديث البيهقي فاض عليه وان كانت متأخرة عنه حل على انه صلى الله عليه وسلم لم يكتفى بالبيان
 السابق فانه في النسخ وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الهبة (قال ابو عبد الله) البخاري رحمه الله تعالى
 (وقال الليث) بن سعد الامام فيما وصله الاسماعيل وسقط قوله قال أبو عبد الله لابن عساكر (حدثني) بالافراد
 (عبد الرحمن بن خالد) هو ابن مسافر الهجري المصري (عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن) أي
 (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) انه (قال بعث من امير المؤمنين عثمان) ولا في ذر زيادة ابن عساف رضي الله
 عنهما (أرضاء أو عقارا) (بالوادي) وادعهم عندهم أو وادي القرى وهو من أعمال المدينة (بمال)
 بأرض أو عقار (له بخير) حصن بلفظة اليهود على نحو مستمر من المدينة من جهة الشمال والشرق (فما
 ببيع) اجع على عقبي) بكسر الموحدة بلفظ الافراد (حتى خرجت من يمينه حسبة ان يرادى) بضم الياء
 وتشديد الال المفتوحة بضاعتي وأصله يرادني (البيع) أي يطلب استرداده مني وخشية منسوب على أنه
 مفعول له (وكانت السنة) أي طريقة الشرع (ان المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا) أي أن هذا هو السبب
 في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليحب البيع ولا يبق لعثمان رضي الله عنه خيار في فسخه (قال عبد
 الله بن عمر رضي الله عنهما) فلما وجب بي يمينه (أي لزم من الجانبين بالتفرق بالبدن) رأيت اني قد غبتني
 خدعتني (باني سقته الى ارض عمود) بصرف ولا يصرف وهم قوم صالح وأرضهم قرب تبوك (ثلاث ليال) أي
 زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي سارت اليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها ثلاث ليال
 (وسألتني الى المدينة ثلاث ليال) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها عن المسافة التي
 بعثت ثلاث ليال وانما قال الى المدينة لانها جميعا كانا بها فأي ابن عمر القبطة في القرب من المدينة فلذا قال
 رأيت اني قد غبتني • وفيه أن الغيب لا يرد به البيع وجواز بيع الارض بالارض وبيع العين العاقبة على
 الصفة ومطابقته للترجمة من جهة أن المتبايعين بالتفرق على حسب ارادتهما اجازة فانه الكرماني •
 (باب ما يكره من الخداع في البيع) • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسابوري (أخبرنا مالك) امام دار
 الهجرة ابن أنس (عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) رجلان (هو حبان بن منقذ) كما رواه
 ابن الجارود والحاكم وغيرهما جزم به النووي في شرح مسلم وهو بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وسقط
 بالمجبة وكسر الصاد قبلها الصحابي ابن الصحابي الانصاري وقيل هو منقذ بن عمر وكا وقع في ابن ماجه وتاريخ
 البخاري وصححه النووي في مبهمة وكان حبان قد شهد أحد أو ما بعد ما توفي في زمن عثمان رضي الله عنه

(ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجتدع على البيوع) بضم التحيبة وسكون الخاء المجهة وفتح الدال المهملة وعند الشافعي وأحمد وابن خزيمة والدارقطني أن حبان بن منقذ كان ضعيفا وكان قد شج في رأسه مأمومة وقد نقل لسانه وزاد الدارقطني من طريق ابن اسحاق فقال حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جد منقذ بن عمرو وكانت في رأسه أمة (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم (إذا بايعت فقل لا خلافة) بكسر الخاء المجهة وتخفيف اللام أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة فلا تنفي الجنس وخبرها محذوف وقال التوربشتي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع ليطاع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر من معرفة السلع ومقادير القيمة فيم البرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك أحقاء لا يفيضون أخاهم المسلم وكانوا يتظرون له كما ينظرون لأنفسهم انتهى واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد البيهقي في هذا الحديث باسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتهت ثلاث أسال وفي رواية الدارقطني عن عمر جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام زاد ابن اسحاق في رواية يونس بن بكير فان رضية فأمسك وان سقطت فأردد فبقي حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ففكر الناس في زمن عثمان فكان إذا اشترى شيئا فقبل له أنك غبت فيه رجع به فبشده الرجل من العصابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثة أشهر ودرأه واستدل به أحمد لأنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وحده بعض الختابة بثلاث القيمة وقيل بسدسها وأجاب الشافعية والخنفية والجمهور بأنهم أواقعة عين وحكاية حال فلا يصح دعوى العموم فيها عند أحد وقال البيضاوي حديث ابن عمر هذا يدل على أن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار لأنه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لبيده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالشرط انتهى وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط وقيس به البائع ويصدق ذلك بأشترطهما معا وخرج بالثلاثة ما فوقها وشرط الخيار مطلقا لأن ثبوت الخيار على خلاف القياس لأنه غير مفيد تصرفه على مورد التص وجارأفل منها بالاولى *

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في ترك الحيل وأبو داود وأتسأى في البوع * (باب ما ذكر في الاسواق وقال عبد الرحمن بن عوف) فيما سبق موصولا في أول كتاب البيوع (سأقا المديته قلت هل من سوق فيه تجارة) وسقط قوله قلت لا بي ذر (قال) سعد بن الربيع ولا بوى ذر الوقت فقال (سوق قينقاع) بضم النون منصرف وغير منصرف (وقال اس) مما وصله في الباب المذكور أيضا (قال عبد الرحمن) بن عوف (دوني على السوق وقال عمر) بن الخطاب فيما وصله في أثناء حديث أبي موسى في باب الخروج في التجارة في كتاب البيوع (ألهامى الصفي بالاسواق) * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا بوى ذر الوقت حدثني (محمد بن الصبيح) بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة ابن حفيان الدولابي قال (حدثنا) اسمعيل بن زكريا أبو زياد الاعمدي (عن محمد بن سوقة) بضم السين المهملة وسكون الواو بإقاف أبي بكر الغنوي الكوفي من صفار السابعة (عن) نافع بن جبير بن مطعم) أنه قال حدثني عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغزو) بالغين والزاي المجتئين أي يتصد (جيش الكعبة) لتخريبها (فأذا كانوا يبيداه من الارض) ولم عن أبي جعفر الباقري بيدا المدينة (يخسف بأولهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أوسطهم ولمسلم في حديث حفصة فلا يبقى الا الشريد الذي يجبر عنهم (قالت) عائشة (قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق وعليه ترجم المؤلف والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون في المدن وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم أشرفهم بالمهجة والراء والفاء وفي رواية محمد بن بكير عند الامام عبيد وفيهم سواهم يدل أسواقهم وقال رواية البخاري أسواقهم أي بالقاف وأظنه تعصيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق ونعقبه في فتح الباري بأن لفظ سواهم تعصيف فانه معنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ويحتمل أن يكون المراد بالاسواق هنا الرعايا قال ابن الاثير السوقة من الناس الرعية ومن دون المال وكثير من الناس يظنون السوقة أهل الاسواق انتهى قال في اللامع كأنه قيل لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على أسواق وذكر صاحب الجامع أنها تجمع على سوق صكتهم قال في المصايح لكن البخاري إنما فهم منه أنه جمع سوق الذي هو محل البيع والشرا فبينني أن يحترز النظر فيه انتهى وبه على أن حديث أفض البلاد إلى الله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية مسلم قلنا إن

الطريق يجمع الناس قال نعم بسم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للفتنة والمجور بالجيم والموحدة أي
المنكورة وابن السبيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والقرض أنها استشكلت وقروح العذاب على من
لا ارادة له في القبال الذي هو سبب العقوبة (قال) عليه الصلاة والسلام بجيبها (يحسب بأولهم وأحرهم)
لشؤم الاشرار (ثم يفتنون على يقاتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفيه التحذير من
مصاحبة أهل الظلم ومجاسمتهم وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها * وبه قال (حدثنا فضيلة)
ابن سعيد قال (حدثنا جري) بفتح الجيم وكسر الراء الاولى ابن عبد الحميد (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن
ابن صالح) ذكوان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
أحدكم في جماعة من كتاب الصلاة صلاة الرجل في الجماعة تضعف (على صلاته
في سوقه وبه) بضم السين الموحد ما بين الثلاث إلى التسع على المشهور وقيل إلى عشر وقيل غير ذلك
(وعشرين درجة) وفي الصلاة بالنظر خمسة وعشرين (وذلك) إشارة إلى الزيادة (بأنه) أي بسبب أنه (أذا تواضعا
وأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد الصلاة لا يهرزه) بفتح التحتية والهاء بينهما واو ساكنة وبعد الراء هاء
لا يذفعه ولا يذريه ولا يهرزه بضم أوله وكسر ثانيه أي لا يهرزه (الآن الصلاة) أي قصدها في جماعة (لم يحط خطوة)
بفتح الخاء (الارفع بها درجة) بالنصب (أوحطت عنه بها خطيئته) بالرفع نائب عن الفاعل أي محبت من
تحميته والجله كالبيان لسبقها (واللائكة تصلي على أحدكم مادام) أي مدة دوامه (في صلاة) بضم الميم
المكان (الذي يصلي فيه) والمراد كونه في المسجد مستمرا على انتظار الصلاة تقول (اللهم صل عليه اللهم ارحمه)
بيان لقوله تصلي عليه (مالم يحدث فيه) يخرج ريجاح من دبره (مالم يؤدبه) الملك بتثني الحدث أو المسلم بالفعل
أو القول بيان لم يحدث فيه (وهال) عليه الصلاة والسلام (لا يزال أحدكم في) ثواب (صلاة ما كانت الصلاة
تحبسه) وهذا الحديث قدم في باب فضل صلاة الجماعة * وبه قال (حدثنا آدم بن أبي إياس) بكسر الهمزة
وتخفيف التحتية قال (حدثنا ثعلبة) بن الحجاج (عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه (قال)
كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل لم يسم (يا أبا القاسم) فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم
فقال الرجل (اتخذت هذا) أي شخصاً آخر غيرك (فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا) بفتح السين وضم
الهم في نسخة سموا (باسمي) محمد وأحمد (ولان سموا) بفتح التاء والنون المشددة على حذف إحدى
التاءين (بكيتي) أبي القاسم وقوله سموا جله من الفعل والفاعل وباسمي صلة له وكذا قوله ولان سموا
بكيتي بضم السين باب عطف المنفي على مثبت والامر والنهي هنا ليسا للوجوب والتعريم فقد جوزهما مالك مطلقا
لأنه كان في زمنه للالتباس ثم نسخ فلم يبق التباس وقال جمع من السلف النهي مختص بمن اسمه
محمد أو أحد حديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله
عليه وسلم في السوق وقد أخرجه أيضا في كتاب الاستئذان * وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد
أبو غسان النهدي السكوفي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية (عن حميد) الطويل
(عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال دعا رجل) لم يسم (بالبيع) بالسوق الذي كان به (يا أبا القاسم) فالتفت إليه
اسمي صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل (لم أعك) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فكسر النون أي لم أقصدك
(قال) عليه الصلاة والسلام (سموا) بضم الميم (باسمي) ولا تسكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بينهما وضم
النون (بكيتي) ولا يذروا بن عساكر ولا تسكنوا بفتح التاء والكاف والنون المشددة على حذف إحدى
التاءين وقد عورض المصنف في إيراد هذه الطريق الثانية بأنه ليس فيها ذكر السوق وما تقدم من كون السوق
كلن بالبيع قال العيني يحتاج إلى دليل * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن
عيينة (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن أبي يزيد) من الزيادة وسقط قوله ابن أبي يزيد لابن عساكر
(عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة الدوسي) بفتح الدال المهملة وسكون الواو والسين المهملة نسبة إلى
دوس قبيلة من الأزد (رضي الله عنه) أنه (قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في طائفه النهار) في قطعة منه
وقال البرماوى كالكرمانى وفي بعضها صائفة النهار أي حر الثمار يقال يوم صائف أي حار قال العيني وهو الوجه
كذا قاله والمدائلي المروي لكن الحافظ ابن حجر حكاه عن الكرماني ولم يذكره فأنه أعلم (لا يكلمني) لعله كان
مشغولا بوحى أو غيره (ولا أكله) توقيره وهدية منه (حتى أتى سوق بني قينقاع) بثلث النون أي ثم انصرف

منه (جلس بفناء بيت فاطمة) ابتته رضى الله عنهما بكسر الفاء محدودا اسم للموضع المتسع الذى أمام البيت
(فقال) عليه الصلاة والسلام (انكع انكع) همزة الاستفهام وفتح المثلثة وتشديد الميم اسم يشار به للمكان
البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من أعربه مضعولا لقوله رأيت ثم رأيت ولكع بضم اللام وفتح الكاف
وبالعين المهملة غير منقون لشبهه بالمعدول أو أنه منادى مفردة معرفة وتقديره أمة أنت بالكع ومعناه الصغير بلغة
نميم قال الهروي وإلى هذا ذهب الحسن إذا قال الإنسان بالكع يريد بالصغير ومراده عليه الصلاة والسلام
الحسن بفتح الحاء ابن ابنته رضى الله عنهما (فحبسته) أى منعت فاطمة الحسن من المبادرة إلى الخروج إليه
عليه الصلاة والسلام (شيئا) قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أى أن فاطمة تلبس الحسن (مخابا) بكسر
السين المهملة وخاء معجمة خفيفة وبعد الألف موحدة قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل
أو خرز (أو تغسله) بالتشديد ولا يذرتغسله بالتخفيف (بخاء) الحسن (يستند) يسرع (حتى عانقه) النبي صلى
الله عليه وسلم (وقبله وقال اللهم أحبيه) بكون الحاء المهملة والموحدة بينهما أخرى مكسورة وللعموي
والسكلى أحبه بكسر الحاء وادغام الموحدة في الأخرى وزاد مسلم فقال اللهم إني أحبه فأحبه (وأحب من
يحب) بفتح الهمزة وكسر الحاء * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في اللباس ومسلم في الفضائل والنسائي
في المناقب وابن ماجه في السنة (قال سفيان بن عيينة) بالاسناد السابق (قال عبيد الله) بن أبي يزيد (أخبرني)
بالأفراد وفيه تقديم الراوى على الأخبار وهو جائز (انه رأى نافع بن جبير أو تبركة) قال في فتح الباري وأراد
البخاري بهذه الزيادة بيان لقي عبد الله لنافع بن جبير فلا تنصرف العذبة في الطريق الموصولة لأن من ليس
به دلس إذا ثبت لقائه أن حدث عنه حلت عنقه على السماع اتفاقا وانما الخلاف في المداس أو فحين لم يثبت
لقبه لمن روى عنه وأبعد الكرماني فقال انما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير اتهم
الفرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف في جوازه انتهى * وبه قال (حدثنا ابراهيم بن المنذر) الحزائى المدنى
قال (حدثنا أبو حمزة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء أنس بن عياض قال (حدثنا موسى) ولا يوى ذر
والوقت موسى بن عقبة بضم العين وسكون القاف ابن أبي عياش المدنى مولى الزبير بن العوام (عن نافع) مولى
ابن عمر انه قال (حدثنا ابن عمر) بن الخطاب (انهم كانوا يشترون الطعام) وفي رواية طعاما (من الركان) جمع
راكب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث) النبي صلى الله عليه
وسلم (عليهم من يبيعهم) في محل نصب مفعول يبعث (ان يبيعوه حيث) أى من البيع في مكان (الاستبراء حتى
يسقوه حيث يبيع الطعام) في الاسواق لأن القبض شرط بالنقل الذي كور يحصل القبض ووجه نهيه عن البيع
ما يشترى من الركان الأبعد التحويل وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرفق بالناس ولذلك ورد النهى على تلقى
الركان لأن فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسعوا على أهل الاسواق
(قال) نافع بالسند السابق (وحدثنا ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع الطعام
إذا اشتراه حتى يستوفيه) أى يقبضه وفيه انه لا يجوز بيع البيع قبل قبضه وحديث يبيع الطعام قبل قبضه
هذا أخرجه المؤلف ومسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة * (باب كراهية السخب) بفتح
السين المهملة والحاء المعجمة آخره موحدة ويجوز ابدال السين بالصاد المهملة لتقاربهما مخرجا وهو رفع الصوت
بالخصام ونحوه (في السوق) * وبه قال (حدثنا محمد بن سنان) بكسر السين المهملة وبنونين بينهما ألف العوقى
بفتح الواو وبالقاف كان ينزل العوقة بطن من عبد القيس فقتلهم وهو باهلى بصرى قال (حدثنا فلج) هو
ابن سليمان أبو يحيى الحزائى واسمه عبد الملك وفتح لقبه قال (حدثنا هلال) هو ابن على على الأصح القرشنى
المدنى (عن عطاء بن يسار) بفتح التثنية والمهملة المخففة وبعد الألف راء انه (قال لقيت عبد الله بن عمرو بن
العاصى رضى الله عنهما قلت) له (أخبرني عن حصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة) لأنه كان قد قرأها
(قال) عبد الله (أجل) بفتح الهمزة والجيم وباللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للخبر أو علما للمستخبر
ووعدا لاطالب فيقع بعد نحو قام ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا أى فيكون بعد الخبر وبعد الاستفهام
والمطلب وقيل يختص بالخبر وهو قول الزنخشرى وابن مالك وقيد المالئى الخبر بالثبوت والطلب بغير النهى وقال
في القاموس هي جواب كنتم الا انه أحسن منه في التصديق ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله

الاخضن كما في المغني لابن هشام قال الطيبي وفي الحديث جاء جوابا للامر على تأويل قرأت التوراة هل
 وجدت صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فأخبرني قال أجل (والله انه لموصوف في التوراة بعض صفته
 في القرآن) اكد كلامه بمؤكدات الحلف بالله والجملة الاسمية ودخول ان عليها ودخول لام التأكيدي على
 الخبر (يا أيها النبي انا ارسلناك شاهدا) لا تمتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بتكذيبهم واتصبا شاهدا
 على الحال المتقدرة من الكاف أو من الفاعل أي مقدر أو مقدرين شاهدك على من بعث اليهم وعلى تكذيبهم
 وتصديقهم أي متقبولا عند الله لهم وعليهم كما يقبل قول الشاهد العدل في الحكم (ومبشرا) للمؤمنين (ونذيرا)
 للكافرين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار أو شاهدا للرسل قبله بالبلاغ وهذا كله في القرآن في سورة
 الاحزاب (وحرزا) بكسر الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة زاي أي حصنا (للذين) للعرب يخصصون به من
 غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتعلمهم وسماؤا أميين لأن أغلبهم لا يقرؤون ولا يكتبون (أنت عبدى
 ورسولى سميتك المتوكل) أي على الله لقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار
 الفرج والاخذ بمحاسن الاخلاق واليقين تمام وعد الله فتوكل عليه فسماء المتوكل (ليس بفظ) سبي الخلق جافيا
 (ولا غليظ) قاسى القلب وهذا موافق لقوله تعالى في بارحة من الله انت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا
 من حولك ولا يهارض قوله تعالى واغظ عليهم لان النفي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على
 المعالجة أو النفي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويحتمل أن
 تكون هذه آية أخرى في التوراة لبيان صفته وأن تكون حالا ما من المتوكل أو من الكاف في سميتك وعلى هذا
 يكون فيه الثقات من الخطاب الى الغيبة ولو جرى على النسق الاول لقال انت بفظ (ولا يهتاب) بتشديد الهاء
 المجهمة بعد السين المهملة وهي لغة أثبتها الفراء وغيره واليهتاب بالصاد أشهر أى لا يرفع صوته على الناس لسوء
 خلقه ولا يكثر الصياح عليهم (في الاسواق) بل يلين جانبه لهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكرهون
 بالصفة المذمومة من الصخب واللغط والزيادة في المدحة والذم لما يتبايعونه والايمان الحاشية ولهذا قال
 عليه الصلاة والسلام شر البقاع الاسواق لما يغلب على أهلها من هذه الاحوال المذمومة (ولا يدفع بالسبئية
 السبئية) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السبئية (ولكن يعضو ويفغر) ما لم تنتهك حرمت الله تعالى (ولن
 يقاضيه) يعينه (حتى يقيم به الله العوجاء) ملة ابراهيم فانهم اقداء عوجت في أيام الفترة فزيدت ونقصت وغبرت
 عن استقامتها وأميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وسلم فأقامها بنبي ما كان
 عليه أقرب من الشراة واثبات التوحيد (بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح بها) أى بكلمة التوحيد (أعينا عيما)
 بضم العين وسكون الميم صفة لا عين ولا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت به ادى العمى عن ضلالتهم لانه
 دل ايلاء الفاعل المعنوى حرف النفي على أن الكلام في الفاعل وذلك أنه تعالى نزله لحرصه على ايمان القوم
 منزلة من يدعى استقلاله بالهداية فقال له أنت استعستقل فيه بل انت لتهدى الى صراط مستقيم باذن الله تعالى
 وتيسيره وعلى هذا فيفتح معطوف على قوله يقيم أى يقيم الله تعالى بواسطة الله العوجاء بأن يقولوا لا اله
 الا الله ويفتح بواسطة هذه الكلمة أعينا عيما (وآدانا سماء وقلوبا غافلا) بضم الغين وسكون اللام صفة لتدوبا
 وصملا آذانا ولا يذروا يفتح بضم أوله مبنيا للمفعول بها أعين عى وآذان صم وقلوب غلف بالرفع على ما لا يخفى
 (تابعه) أى تابع فليخا (عبدالعزيز بن أبي سلمة عن هلال) هو ابن علي وهذه المتابعة وصلها في سورة الفتح (وقال
 سعيد) هو ابن أبي هلال مما وصله الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا باسناد
 واحد (عن هلال) المذكور في سند الحديث (عن عطاء) هو ابن يسار (عن ابن سلام) بتخفيف اللام عبد الله
 الصحابي وقد خاف سعيد هذا عبد العزيز فليخا في تعيين الصحابي قال الحافظ ابن حجر ولا مانع أن يكون عطاء بن
 يسار حله عن كل منهما فقد أخرجه ابن سعيد من طريق زيد بن أسلم قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول
 فذكره وسأد كرلواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح انتهى قلت ولم أجد ما وعده رحمه الله من
 المتابعات في سورة الفتح ولعله سها عن ذلك كغيره في كثير من الحوالات نعم وجد بخطه في تفسير سورة الفتح
 تنظر الفرجة ولم توجد غير فرجة ليس فيها كتابة فلهذا أراد أن يكتب فيها ما وعده أو غيره (غلف) بضم الغين
 وسكون اللام (كل شيء في غلاف) يقال (سيف) أغلف اذا كان في غلاف (و) كذا يقال (قوس غلفاء) اذا

كانت في غلاف كالجعبة ونحوها (و) كذا (رجل اعلم اذا لم يكن محتوياً قاله ابو عبد الله) أي البضاري وهو
كلام أبي عبيدة في الجاهل وهذا كلام وقع في رواية النسفي والمستمل كما قاله في الفتح لكن قال انه قبل قوله تابعه
والذي في الفرع تأخير كما ترى وسقوطه في رواية ابن عساكر وزيادة قال أبو عبد الله لا يذرع عن المستمل بدون
هاء الضمير في قال * (باب مؤنة الكيل) فيما يكال ومؤنة الوزن فيما يوزن (على البائع و) كذا بكون على
(المعطي) بكسر الطاء بائناً كان أو موفياً للذين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي (لقول الله
تعالى) بلام التعليل للترجمة ولا يذرع قول الله تعالى عطفاً على الكيل أي باب في بيان الكيل وفي بيان معنى
قوله تعالى (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) وفي حديث ابن عباس عند النساء وابن ماجه لما قدم نبي الله
صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخذت الناس كيلاً فأنزل الله تعالى ويل للمطففين خسروا بعد ذلك (يعني
كالوا لهم أو وزنوا لهم كقوله يسمعونكم يسمعون لكم) خذف الجار وأوصل الفعل أو كالوا مكيلهم خذف
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال في الكشف ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين لأن الكلام
يخرج به إلى نظم فاسد وذلك أن المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا وان جعلت
الضمير لامطففين انقلب إلى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص
أخسروا وهو كلام متعارف لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة انتهى وتعمقه أبو حسان فقال لا تنافر فيه
بوجه ولا فرق بين أن يؤكده الضمير أو لا يؤكده والحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء
وهو على الناس مذكور وهو في كالوهم أو وزنوهم محذوف لأنه لا مبهمة لانه معلوم انهم لا يخسرون الكيل والميزان
اذا كان لا ينفسهم انما يخسرون ذلك لغيرهم وسقط قوله يعني كالوا لهم الخ في رواية ابن عساكر (وقال النبي
صلى الله عليه وسلم) فيما وصله النساء وابن حبان في حديث لما اشترى من طارق بن عبد الله المحاربي وأصحابه
جلابصة من تمر وأرسل اليهم رجلاً يترى أمرهم بالاكل من التمر وقال (اكلوا حتى تستوفوا) فمن جعلكم *
ومطابقتها للترجمة من جهة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذ المرء لنفسه كقوله اكتب اذا حصل الكسب
(ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة منبأ للمفعول (عن عثمان رضى الله عنه) فيما وصله الدارقطني وأحمد وابن ماجه
والبراز (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا) وللكشمي في قال له اذا (بعت وكل) بكسر الكاف (واذا) بالواو
وللعموي والمستمل فاذا (ابعت) اشترت (فاكتل) أي اذا بعت فكن كائلاً واذا اشترت فكن مكيلاً عليك
أي الكيل على البائع لا المشتري قال ابن بطال فيه أنه يكيل لغيره اذا اشترى ويكيل لغيره اذا باع * فيه قال
(حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم) أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه (ولا يذرع فلا يبيعه بالجزم بلا الناهية) حتى يستوفيه
أي يقبضه وقد سبق هذا الحديث قريباً * وبه قال (حدثنا عبد الله بن عثمان قال أخبرنا
جرير) هو ابن عبد الحميد (عن مغيرة) بضم الميم وكسر الغين المعجمة ابن مقسم بكسر الميم أي هشام الكوفي (عن
الشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال نوفي عبد الله بن عمرو بن حرام) بفتح العين وسكون
الميم وحرام بالراء المهملة وهو أبو جابر هذا (وعليه دين) لواو للعال (فاستعنت النبي صلى الله عليه وسلم) من
الاستعانة وفي باب الشفاعة في الدين فاستشفعت (على غرمانه ان يضعوا) أي يتركوا (من دينه) شيئاً (وطلب
النبي صلى الله عليه وسلم الميم فلم يفعلوا) أي لم يتركوا شيئاً (فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فصنم تمرلك
اصنافاً) أي اعزل كل صنم على حدة اجعل (العجوة) وهي ضرب من أجود التمر بالمدينة (على حدة وعذق
زيد على حدة) بفتح العين المهملة وسكون الال المعجمة منصوب عطفاً على العجوة المنصوب بالمقدّم مضافاً إلى
شخص يسمى زيداً وهو نوع من التمر ردي ولا يذرع عذق زيد بكسر العين قال الجوهري بالفتح الفخلة وبالكسر
الكاسة فأصناف تمر المدينة كثيرة جداً ذكر أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة قبضه انهم عذوا عند
أميرها صنوف الاسود خاصة فزادت على السنتين قال والتمر الاحمر أكثر عندهم من الاسود (ثم ارسل إلى)
بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وسلم (ثم ارسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجلس)
ولابن عساكر وأبي ذر عن الكشمي في جلاء فجلس (على أعلاه) أي جلس عليه الصلاة والسلام على أعلى
التمر (أوفى وسطه ثم قال) عليه الصلاة والسلام (كل للقوم) أمر من كل يكيل (فمكثتم حتى أوفيتهم الذي لهم

وبقي كأنه لم ينقص منه شيء) فيه معجزة ظاهرة له صلى الله عليه وسلم ومطابقة لترجمة من جهة أن الكيل على المعطى وأخرجه في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلامات النبوة والنسابة في الوصايا (وقال فراس) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبعد الالف سين مهملة ابن يحيى المصنف في حديث جابر الموصول عند المؤلف في أواخر أبواب الوصايا (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (حدثني) بالافراد (جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر أبواب الوصايا) أي لغرماء أبيه (حتى أدى) دين أبيه ولغير أبي ذر وابن عساكر حتى أذاه بضمير النصب (وقال هشام) هو ابن عروة وفيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان مولى عبد الله بن الزبير (عن جابر) أنه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم جذه) بضم الجيم وتشديد الذال المجبة أي أقطع للغريم العراجين (فأوف له) حقه * (باب ما يستحب من الكيل) * وبه قال (حدثنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد الرازي الصغير قال (حدثنا الوليد) بن مسلم القرشي (عن ثور) هو ابن يزيد الحمصي (عن خالد بن معدان) الكلبي بفتح الكاف وتخفيف اللام والعين مهملة الحمصي (عن المقدم) بكسر الميم (ابن معدى كرب) غير مصروف (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال كبلوا طعناكم) أي عند البيع (بيارك لكم) أي فيه قال ابن الجوزي يثبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال غيره لما وضع الله تعالى من البركة في متاع أهل المدينة بدعوتهم صلى الله عليه وسلم ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث عائشة إلا أن شاء الله تعالى في الرقاق المتضمن لأنها كانت تخرج قوتها وهو شيء يسير بغير كيل فبورك لها فيه فلما كاته في وعند ابن ماجه ما زالنا مأكل منه حتى كلفته الجارية فلم يلبث أن فني ولولم تسكه لجوت أن يني أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه فالكيل الأول ضروري يدفع الضرر في البيع ونحوه والثاني ليجرد القنوط والاستكثار لما خرج منه وقوله يبارك بالجزم جواب اللامر * وهذا الحديث من أفراد البخاري وأكثر رجاله شاميون ورواه الوليد عن ثور عن خالد عن المقدم كما ذكر في كتابه يحيى بن حمزة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه بغير بن سعد عن خالد بن معدان وخالفهم أبو الربيع الرهاني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفيير وهكذا أخرجه الاسماعيلي أيضا وروايته من المريدي متصل الاسانيد ورواه ابن ماجه في روايته عن خالد عن المقدم عن أبي أيوب الانصاري فذكره في مسند أبي أيوب ورجح الدارقطني هذه الزيادة قاله الحافظ ابن حجر * (باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومدته) عليه الصلاة والسلام والصموي والمستمل والتسني ومدتهم بصيغة الجمع قال الخطيب بن حجر الفهمي يعود للحدوف في صاع النبي صلى الله عليه وسلم أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وهم وتعبه العيني بأنه نصف لاجل عود الضمير والتقدير بصاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم غير موجه ولا مقبول لأن الترجمة في بيان بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص لا في بيان صاع أهل المدينة ولا أهل المدينة صبعان مختلفة انتهى وقال في اتقاض الاعتراض المراد بصاعهم ما قدره على صاعه صلى الله عليه وسلم خاصة وقد قال العيني بعد قليل وأما وجه الضمير في مدتهم فهو أن يعود إلى أهل المدينة وإن لم يصر ذكرهم لأن القرينة اللفظية تدل على ذلك وهو لفظ الصاع والمثلان أهل المدينة اصطلاحاً على لفظ الصاع والمثل كما اصطلاح أهل الشام على المكول انتهى فوق في التعسف الذي عابه (فيه) أي في صاعه الذي دعاه عليه الصلاة والسلام بالبركة (عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في آخر كتاب الحج في حديث طويل * وبه قال (حدثنا موسى) بن اسماعيل المنقري البصري قال (حدثنا وهيب) مصغرا ابن خالد البصري قال (حدثنا عمرو بن يحيى) بن عمارة الانصاري المدني (عن عباد بن تميم الانصاري عن عبد الله بن زيد) الانصاري البخاري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (إن إبراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بقصر مكة (وقد عاها وحزمت المدينة) أن يصاد فيها (كأحرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدتها وصاعها) أن يبارك فيها كسبل فيها (مثل ما دعا إبراهيم) عليه الصلاة والسلام (لمكة) وهذا الحديث قد سبق في كتاب الحج * وبه قال (حدثني) بالافراد (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي المدني سكن البصرة (عن مالك) (امام دار الهجرة) عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي طلحة (الانصاري المدني) عن انس بن مالك (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم) أي أهل المدينة (في مكالهم) بكسر الميم آفة الكيل

أى فيما يكتال في ميكا لهم (وبارز لهم في) ما يكتال في (صاعهم) ما يكتال في (مدهم) وحذف المقدّر لفهم السامع وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال وقد استجاب الله دعاء رسوله وكثر ما يكتال بهذا يكتال حتى يكفي منه مالا يكفي من غيره في غير المدينة ولقد شاهدت من ذلك ما يجز عنه الوصف علم من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام فينبغي أن يتخذ ذلك الميكا لرجاء بركة دعوته عليه الصلاة والسلام والاستئناس بأهل البلاد الذين دعاهم عليه الصلاة والسلام (بمعنى أهل المدينة) وهل يختص بالمدن المحصورة أو بكل مدنتها عرفة أهل المدينة في سائر الأعصار زاد أو نقص وهو الظاهر لأنه أضافه إلى المدينة نارة وإلى أهلها أخرى ولم يضعه عليه الصلاة والسلام إلى نفسه الرخصة فدل على عموم الدعوة لآعلى خصوصها بجمعه عليه الصلاة والسلام * وهذا الحديث قد أخرجه المؤلف أيضا في الاعتصام وكفارات الإيمان ومسلم والنسائي في المناسك * (باب ما يذ كرى بيع الطعام) قبل قبضه (و) ما يذ كرى (الحكمة) بضم الحاء وسكون الكاف وهي اسم ما اشتراه في وقت الغلاء لاني وقت الرخص ليبيعه بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة بخلاف اسم ما اشتراه في وقت الرخص لا يحرم مطلقا ولا اسم ما اشتراه بضمته ولا اسم ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وبعائه أو يبيعه بمثل ما اشتراه به أو أقل لكن في كراهة اسم ما فضل عما يكفيه وعياله سنة وجهان الظاهر منهما المنع المسكن الأولى منه كما صرح به في الروضة ويختص بتحريم الاحتكار بالقوات ومنها التمر والزبيب والذرة والأرز فلا نتم جميع الأطعمة * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولابي ذر حدثني (اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهوية قال (أخبرنا الوليد بن مسلم) أبو العباس الدمشقي (عن الاوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن صفح العيني (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال رأيت الدين بن رثرون الطعام) ثمراه (بجازفة) أو انصب على الحال أي حال كونهم مجازفين أي من غير كيل ولا وزن ولا تدبر (بضربون) بضم أوله وفتح ثالثة (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كراهة (ابن يبعوه) أو كلمة لا مقدرة نحو بين الله لكم أن تضلوا (حتى يزودوا إلى رحالهم) أي يقبضوه وفي المجموع عن الشافعي بيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بجورام وهل هو مكروه فيه قولنا أحصاهما مكروه كراهة تنزيه لأنه قد يقع في الذم وعن مالك لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزا فاعلم قدرها وسقط في رواية ابن عسار في نسخة قوله أن يبعوه * وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المحارم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي * وبه قال (حدثنا) موسى بن اسماعيل (التبوذكي المقرئ قال) (حدثنا وهيب) هو ابن خالد (عن ابن طاوس) عمدا الله (عنه) ابنه طاوس بن كيسان البجلي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرجل طعاما حتى يستوفيه) بضمه قال طاوس (قلت لابن عباس رضي الله عنهما) (كيف دلت) أي ما لي ب هذا النهي (قال) ابن عباس (دلتهم بدراهم) أي إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم (والطعام مر جائز) بضم مضموه فراء ساكنة تخيم مفتوحة مخففة فهو - مزه وقد تزلزلهمة أي مؤخر ولا يذمر جبالا تنوين من غيرهمز وفي كتاب الخطابي مرجح بالتسديد للمبالغة ومعنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاما يذره إلى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدينارين مثلا فلا يجوز لأنه في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام غائب فكأنه قد باع ديناره الذي اشتري به الطعام بدينارين فهو ربا ولا نه يبيع غائب بناجر قال الزركشي فيكون والطعام مر جائز أو أخر في موضع نصب على الحال * وزاد هنا في رواية أبي ذر عن المستملي قال أبو عبد الله أي البخاري معنى قوله تعالى مر جؤن مر جؤن وهو موافق لتفسير أبي عبيدة * وبه قال (حدثني) بالافراد (أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا) شعبه بن الحجاج قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبيعه) ولا يذره فلا يبيعه بالجزم بلا الشاهية (حتى يقبضه) وفي الرواية السابقة حتى يستوفيه وهما بمعنى * وهذا الحديث قد سبق في باب الكيل على الدائع * وبه قال (حدثنا علي) هو ابن المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن مالك ابن انس) بهمزة مفتوحة وبعد الواو الساكنة سين مهملة التاني وقيل له صحته ولا يصح (أنه قال من عده) وفي رواية من كان عنده (صرف) أي دراهم يصرف بها دنائير (فقال طلحة) هو ابن عبيد الله أحد العشرة

قوله الظاهر منها المنع لكن
الحكمة في التسخيف
عبارة غير مستقيمة تأمل اه

المبشرة (أنا) عندى الدراهم ولكن اصبر (حتى يجي خازنتا) لم يسم هذا الخازن (من الغابة) بالعين المجبة
 والموحدة موضع قريب من المدينة من عواليها به أموال أهل المدينة ومنها عمل المنبر الشريف النبوي (قال
 سفيان) بن عيينة بالسند السابق (هو) أى كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري (هو) الذى حفظناه من الزهري
 ليس فيه زيادة) وقد حفظ الزيادة مالمث وغيره عن الزهري (فقال) بالقضاء قبل الشافى أى قال الزهري ولا ي
 الوقت قال (أخبرني) بالافراد (مالك بن اوس) ولا بن عساكر زيادة ابن الحداد بن شريح المهملتين وبالمثلثة (أهـ معهم
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه) حال كونه (يحبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال الذهب بالذهب)
 ولا يوزن ذرو الوقت بالورق بنحو الواو وكسر الراء وهو رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهى رواية أكثر
 أصحاب الزهري أى يبيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا) بالنون من غير همز (الاهاء وهاء) بالمذوق فتح الهمزة
 فيها على الالف فتح الشهور وهى اسم فعل بمعنى خذ تقول هاء درهم أى خذ درهمها فخرهما منصوب باسم الفعل
 كما ينصب بالفعل ويجوز كسر الهمزة فتحوها وسكونها فتخوف والتصريح وأكسره الخطابي وأصلها هاء
 بالكاف فقلبت الكاف همزة حكاه الماوردي والمزوي وليس المراد بكون الكاف هى الأصل أنهم من نفس
 الكلمة وانما المراد أصلها فى الاستعمال وهى حرف خطاب قال ابن مالك وحققها أن لا تقع بعد الا لا يقع
 بعدها خذ فاذا وقع بتدقيق قول قبله يكون به محكي أى الامقولا عنده من المتعاقدين هاء وهاء قال الطيبي فاذا
 محله نصب على الحال والمستثنى منه مقتدر بى يبيع الذهب بالذهب ربا يبيع جميع الحالات الاحال الحضور
 والتقاضى فكفى عن التقاضى بقوله هاء وهاء لانه لازمه انتهى وعبر بذلك لان المعطى فائلا خذ بلسان الحال
 سواء وجد معه بلسان المقال أولا فلا استثناء مفرغ من الخبر وفيه حذف مضاف من المبتدأ وحذف مضاف
 مما بعد الا (واو ربا) بسم الموحدة القمع وهو الحنطة أى يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من
 المتعاقدين (هاء وهاء) أى خذ (والتر ربا) أى يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء
 وهاء) والشعر بالشعر) بنحو الشين المجبة على المشهور وقد تكسر قال ابن بكى الصغرى كل فعل وسط حرف حلق
 مكسور ويجوز كسر ما قبله فى لغة غيم قال وزعم اللبث أن قوم من العرب يقولون ذلك وان لم تكن عينه حرف
 حلق فتحو كبير وجليل وكريم أى يبيع الشعر بالشعر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أى يقول
 كل واحد منهم مالا لآخر خذ بواو خدمته أن البر والشعر صنفان وبه قال الشافى وأبو حنيفة وفقهاء الحديث
 وغيرهم وقال مالك واللبث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين أنهم ما صنف واحد وانفقوا
 على الذهب والذرة صنف والارز صنف الا اللبث بن سعد وابن وهب المالكي فسا لان هذه الثلاثة صنف واحد وبقيت
 سائر الحديث تأتى ان شاء الله تعالى بعد تسعة عشر بابا حيث ذكره المؤلف ولم يذكر فى شئ من هذه الاحاديث
 الحكيمة المتبرجها قال ابن حجر وكان المصنف استعظم من الامر بنقل الطعام الى الرحال ومنع بيع الطعام
 قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراما لم يجرى بواو اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله من فروع
 لا يحتكر الا حطى أخرجه مسلم لكن مجرد اى اواء الطعام الى الرحال لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار الشرعى
 امسالة الطعام عن البيع وانظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه ويحتمل أن يكون البخارى أراد
 بالترجمة بيان تعريف الحكمة التى نهى عنها فى غير هذا الحديث المراد به اقدر زائد على ما يفسره أهل اللغة
 وسياق الاحاديث التى فيها تحكى الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله وقد
 ورد فى ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر من فروع من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالحدام
 والافلاس أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وعنده والحاكم باسناد ضعيف عنه من فروع الجالب من زوق والمحتكر
 ملعون * (باب) حكم (بيع الطعام قبل ان يقبض) أى قبل قبضه فان مصدرية (و) حكم (بيع ما ليس عندك)
 * وبه قال (حدثنا على بن عمدة الله) المدينى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال الذى) ولا بن عساكر قال أما
 الذى (حدثنا من عمرو بن دينار) نه (سمع طاوسا) البياضى ويشير الى أن غير رواية عمرو بن دينار عن طاوس
 زيادة على ما حدثهم به عمرو عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهى وجوابه وغير ذلك وقال البرماوى
 كالكرماني لما كان مدينا منسوب الى التدليس أراد دفعه بالتصريح بالسماع والحفظ من طاوس حال كونه
 (يقول سمعت ابن عباس رضى الله عنهما) حال كونه (يقول اما الذى نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو

قوله استنبط من الاصل
 هكذا فى كثير من النسخ
 بدون ذكر مضعول الله
 استنبط ولعله سقط من قلم
 السامع والاصل استنبط
 حكمها وجوازها ونحو ذلك
 تأمل اهـ

الطعام ان يباع) من بائعه أو غيره (حتى يقبض) موضع أن يباع رفع يده لامن الطعام وانما أبدأت النكرة من المعرفة بلانفت لان المضارع مع أن متوغل في التعريف قاله البرماوى كالكرمانى (قال ابن عباس ولا احسب كل شئ الا مثله) أى مثل الطعام وفي رواية مسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه واحسب كل شئ بمنزلة الطعام وهذا من تفقه ابن عباس رضى الله عنهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبعن شئاً حتى يقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وهو مذهب الشافعية سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً وقال أبو حنيفة لا يصح الا فى العقار وقال مالك لا يصح فى الطعام وقال أحمد لا يصح فى المكبل والموزون قال المازرى وتمسك الشافعى بنبيه صلى الله عليه وسلم عن ربيع مالم يضمن فعم وتمسك أبو حنيفة بقوله حتى يستوفيه فاستثنى مالا يتقبل ثم عدرا الاستيفاء فيه وتمسك من منع فى كل المكبلات والموزونات بقوله حتى يكتماله فجعل العله الكيل وأجرى سائر المكبلات والموزونات مجرى واحدا وتمسك مالك رحمه الله بنبيه عن بيع الطعام فدل على أن غير الطعام مما فيه حق بوفية بخلاف الطعام اذ لو منع من الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالنص عند الاصوليين وفى صفة القبض عند الشافعى تفصيل فيما ينال باليد كالثوب فقبضه بالتناول وما لا يتقل كالعقار فبالتحيلة وما ينقل فى العادة كالحبوب فبالنقل الى مكان لا اختصاص للبايع به والعلة فى النهى ضعف الملك فانه معرض للسقوط بالتلف * وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعنبي قال (حدثنا

مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه) ولا يذرفلا يبيعه بالجزم (حتى يستوفيه زاد اسماعيل) بن أبى أويس فى روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه) ولا يذرفلا يبيعه بالجزم (حتى يقبضه) وجه ابن حجر الزيادة بأن فى قوله حتى يقبضه زيادة فى المعنى على قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحبس عند لينده الثمن مثلاً وتعقبه العين بأن الامر بالعكس لان لفظ الاستيفاء يشعر بأن له زيادة فى المعنى على لفظ الاقباض من حيث انه اذا أقبض بعضه وحبس بعضه لاجل الثمن يطلق عليه معنى الاقباض فى الجملة ولا يقال له استوفاء حتى يقبض الكل وقال البرماوى كالكرمانى معناه زاد رواية أخرى وهى يقبضه اذ الرواية الاخرى يستوفيه والا فهو عين السابق اذ معنى الاستيفاء القبض والرجال أربعة وهذه الطريق قد وصلها البيهقي ولم يذكر فى حديث الباب بيع ماليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبط من النهى عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النهى عن بيع ماليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يأتينى الرجل فى السوق ويبيع ماليس عندي ابتاع له من السوق ثم أبيع منه فقال لا تبع ماليس عندك * (باب من رأى اذا اشترى طعاماً جزافاً) بثلاث الجيم وهو البيع بلا كيل ونحوه (ان لا يبيعه حتى يوزنه) أى ينقله (الى رحله) منزله (ويستخذه

رحاله بلفظ الجمع) (و) بيان (الادب فى ذلك) * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) المصرى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله ان) أباه (ابن عمر) وفى نسخة أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال اقدرايت الناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتابعون بموعدة ساكنة قبل المنة الفوقية ولان عسا كريتا يعون بتأخير الموعدة وبعد الاف تحسية (جزافاً) بكسر الجيم وتفتح وتضم (يعنى الطعام يضربون) بنهم أوله وتفتح ثالثه (ان يبيعه) أى كراهية أن يبيعه أو فيه لامتددة كما فى قوله تعالى بين الله لكم أن تضلوا (فى مكانهم حتى يوزوه الى رحالهم) منازلهم وهذا قد خرج مخرج الغالب والمراد القبض وفى بعض طرق مسلم عن ابن عمر كذا ابتاع الطعام فبعث علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمر بانتقاله من المكان الذى ابتاعه فيه الى مكان سواء قبل أن يبيعه وفرق مالك فى المشهور عنه بين الجزاف والمكبل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه لأنه مر فى فيكفى فيه التحيلة والاستيفاء انما يكون فى مكبل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مر فوعا من اشترى بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وفى الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة * هذا (باب) بالتزوين (اذا

اشترى) شخص (متاعاً او دابة فوضعه) أى ترك المبيع (عند البائع) فلف أو تعيب (او مات) الحيوان (قبل ان يقبض) بضم أوله مبنياً للمفعول بآفة سماوية انفسح المبيع فى التالف والميت وسقط الثمن عن المشتري

تعذر القبض المستحق سواء عرضه البائع عليه فلم يقبله أولا قاله الشيخ أبو حامد وغيره قال السبكي وينبغي
 أن يكون مرادهم إذا كان مستترا يئد البائع فإن أحضره ووضع بين يدي المشتري فلم يقبله فالأصح عند
 الرافعي وغيره أنه يحصل القبض ويخرج من ضمان البائع وإذا أبرأ المشتري عن ضمان المبيع لو تأن
 أو تأنه لم يبرأ لأنه أبرأ عملا لا يجب وانفساخه بلف المبيع مقداره انتقال الملك إلى البائع قبيل التلف لا من
 العقد كالفسخ بالعيب فيجوز على البائع لا انتقال الملك فيه إليه وزوائد المنفعة له الحادثة عنده كتمرة وابن
 ويض وصفه وكسب للمشتري لأنها حدثت في ملكه وهي أمانة في يد البائع والتلف المشتري للمبيع قبل
 قبضه ولو جاعلا به قبض له ولا يفسخ المبيع بالتلف الاجنبي لقيام بدله مقامه بل يتخير المشتري بين الفسخ
 ولرجوع عليه بالقيمة أو المثل وإذا اختار الفسخ رجع البائع على الاجنبي بالبدل ولو تعيب المبيع قبل القبض
 بأفة كحصى وشلل ثبت للمشتري الخيار من غير ارش له لتدبرته على الفسخ ومذهب الحنفية كالشافعية في أن
 المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وهو مذهب الحنابلة أيضا وعمارة المرداوي في الانصاف إذا تلف المبيع
 كدابة مملوكة انفسخ العقد وكان من ضمان بائعه وكذا ان تلف بعضه لكن هل يتخير المشتري في باقيه أو يفسخ
 فيه روايتان فريق الصنفية إلا أن يتلفه آدمي فيختار المشتري بين فسخ العقد وبين امضائه وظالبة مثله بالقيمة
 هذا المذهب مطلقا نص عليه وعليه جماهير الاصحاب وقطع به كثير منهم (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) مما
 وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الاوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ما دركت
 الصنفية حيا) أي ما كان عند العقد غير ميت أي موجودا (مجموعا) صفة لحيا وغير منفصل عن المبيع فهلك بعد
 ذلك عند البائع (فهو من المتاع) أي من ضمان المشتري وليس عندهما لفظ مجموعا واسناد الادراك إلى
 العقد مجاز وما شرطية فلذا دخلت الفاء في جوابها واستدل به الطحاوي على أن ابن عمر كان يتم بالاقوال قبل
 التفرق بالابدان وليس ذلك بالازم وكيف يحتج بامر محتمل في معارضة امر مصرح به فقد تقدم عن ابن عمر
 التصريح بأنه كان يرى العروة بالابدان ونقل عنه هنا ما يحتمل التقرب بالابدان قبل وبعد فحمله على ما بعده
 أولى جمع بين حديثيه * وبه قال (حدثنا فروة بن ابى المغراء) فروة بفتح الفاء وسكون الراء المغراء بفتح الميم
 وسكون الغين المجعة وبالراء والمد واسمه معدى كرت قال (اخبرنا علي بن مسهر) بضم الميم وسكون السين المهملة
 وكسر الهمزة فاذن الموصل (عن هشام عن ابيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها (طلعت لقل يوم
 فحين بقي) أي والله لقل ما يأتي يوم (على النبي صلى الله عليه وسلم الا أتى فيه بيت ابى بكر) الصديق رضي الله
 عنه (لذا طرقت النار) فاللام جواب قسم محذوف والاستثناء مفرغ واقع بعد نفي مؤول لان قل في معنى
 التثنية اذ لا الواقعة بعد اداة الاستثناء في محل نصب على انها خبر كان وبيت نصب على المفعولية وأحد ظرف
 بتقدير بقي (فلما اذن له) عليه السلام بضم الهمزة وكسر المعجمة (في الخروج الى المدينة لم يرنا) بفتح
 التحتية وضم الراء وسكون العين المهملة من الروع وهو العزع (الاوقدا تانا طهرا) يعني فاجأنا بقتة في غير
 الوقت الذي اعتدنا مجيئه فيه فأفرعنا ذلك وقت الظهور (خبر) بضم الخاء المعجمة وكسر الموحدة المشددة (به)
 عليه الصلاة والسلام (ابوبكر) الصديق (فقال ما جاءنا النبي) ولا بي ذرع عن الكشميهني ما جاءنا بالنبي
 (صلى الله عليه وسلم في هذه الساعة الا امر حدث) بفتح الحاء ولا بوي ذرو الوقت وابن عساکر الامن حدث
 أي من حادثة حدث له (فلما دخل) عليه الصلاة والسلام (عليه قال لابي بكر) أخرج من عندك (بفتح
 الهمزة وكسر الراء امر من الاخراج ومن بفتح الميم مفعول أخرج ولا بي ذرع عن الجوى والمسقل ما عندك
 وقوله في التثنية والوجه من أي بالنون تعقبه في المصاييح بأن ما قد تقع ويرادهم من يعقل فحوما خلقت بيدي
 وسبحان ما حركت لنا قال أبو حيان هذا قول أبي عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومكي بن
 أبي طالب ونسبه ابن خروف لسيويه ومن ادلتهم أيضا سبجان ما سبج الرعد محمد له ولا أنتم عابدون
 ما عبدوا والسما وما بناها الآيات (قال يارسول الله انماها ما ابتاعى بعنى عائشة واسماء) رضي الله عنهما
 (قال اشعرت ابه وداذن) بضم الهمزة وكسر المعجمة أي اذن الله (لى في الخروج) الى المدينة (قال) أبو
 بكر (أريد) (الصحبة) معك عند الخروج (يارسول الله قال) صلى الله عليه وسلم أنا أريد أوالتمس (الصحبة)
 أيضا وأولتها ويجوز الرفع فيها ما خبر مبتدأ محذوف بقدر في كل ما يليق به ففي الاول مرادى الصحبة

أومسئاق العصة وفي الثاني مبدولة أو حاصلة لك أو نحو (قال) أبو بكر (يارسول الله إن عندى باقنين
أعددتهم للتفروج) معك الى المدينة قال في الالامع والمصابيح وغيرهما ويروى عددهم ما بغير همزة قال ابن
التين وصوابه بالهمزة لأنه رباعى وتعقبه العيني بأن قوله رباعى إنما هو بالنسبة الى عدد حروفه ولا يقال
في مسططح الصرفين الاثلاثى من يدي فيه (نخذ) يارسول الله (احدهما قال) عليه الصلاة والسلام (قد
أخذت) أى احدى الباقتين قال ابن اسحاق في غير رواية ابن هشام هي الجدعاء (بالثمن) قال المهلب لم يكن
أخذ باليد ولا بالحجارة بل بالابتاع بالثمن واخرجهما عن ملك أبي بكر لان قوله قد أخذتها يوجب أخذ الصبيح
وقبضا من الصديق بالثمن الذى هو عوض وتعقبه في فتح البارى بأن ما قاله ليس بواضح لان القصة ما سبقت
إيمان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العدة قد فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لانه ليس من
غرضه وكذلك اختصر وصفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض * ووجه المطابقة بين الحديث
والترجمة من حيث ان لها جزأين فلانته على الأول ظاهرة لانه لم يقبض الناقصة بعد الاخذ بالثمن الذى هو كناية
عن البيع وتركها عند أبي بكر وأما الثانى وهو قوله او مات قبل أن يقبض أتملا لشعار بأنه لم يجد حديثا على
شرطه فيما يتعلق به واما للاعلام بأن حكم الموت قبل القبض حكم الوضوع عنده قياسا عليه قاله الكرماني
وغيره وأخذ ابن المنير منه جواز بيع الغائب لان قول أبي بكر ان عندى باقنين بالنسبة الى باقنين على غيرهما
وعلى عدم سبقي العهد بهما وهذا معارض بقوله في هذا الحديث في رواية ابن شهاب عن عروة قال أبو بكر
نخذ بأبي أنت يارسول الله احدى را حلتى هاتين * وهذا الحديث من أفراد وأخرجه أيضا في أول الهجرة
مطولا * هـ د ا ر (باب) بالتسوين (لا يبيع) باثبات الياء على أن لنافية وللكتشيمى لا يبيع بالجزم على النهى
(على بيع أخيه) بأن يقول ان اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط افسح لا يبيع خيرا منه بمثل
ثمنه أو مثله بأقلص فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع افسح لا اشترى منك بأريد (ولا يسوم)
الرجل بالرفع على النهى وللكتشيمى ولا يسوم بالجزم على النهى (على سوم أخيه) بأن يقول لمن اتفق مع غيره
في بيع ولم يعدها أنا اشترىه بأزيد أو أنا يبيعك خيرا منه بأخص منه فيجزم بعد استقرار الثمن باترائى سريحا
وقبل العقد فلو لم يصرح له المالك بالاجابة بأن عرض بها أو سك أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان
المبيع اذ ذلك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يجزم (حتى يأذن له) أخوه البائع (او يترك) اتفاهه مع المشتري
فلا تحريم لان الحق لهما وقد أسقطاه هذا ان كان الاذن مالكا فان كان وليا أو وصيا أو وكلا أو جزوا
فلا عبرة بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى وذكر الاخ ليس للتقييد بل للرقعة ويذكر في التلخيص
والا فالكاثر كالمسلم في ذلك * وبه قال (حدثنا اسماعيل بن أبي اويس) قال (حدثني) بالافراد (مالك بن أنس) قال (حدثنا
عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع) باثبات الياء على
أن لنافية وللكتشيمى لا يبيع بصيغة النهى (بعضكم على بيع أخيه) زاد في الشروط من حديث أبي هريرة
وأن يستام الرجل على سوم أخيه وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة ولعله أشار الى ذلك كما هو عادته
وظاهر التقييد بأخيه تخصيص الحكم بالمسلم وبه قال الاوزاعى وغيره ولمسلم عن أبي هريرة لا يسوم المسلم على
المسلم وقال الجمهور ولا فرق بين المسلم وغيره وذكر المسلم ليس للتقييد بل لانه أسرع امتثالا لذكر الاخ أو المسلم
لامفهوم له * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في البيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن
ماجه في التجارات * وبه قال (حدثنا على بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا سنان) بن عيينة قال (حدثنا
الزهرى) محمد بن مسلم (عن سعيد بن المسيب) بفتح الياء المشددة (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه (قال) نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (ان يبيع حاضر لباد) متاعا يقدم به من البادية لبيده بغير موه
بأن يقول له أى الحاضر اتركه عندى لا يملك على التدريج باغلى (و) قال (لانا جشوا) مضارع حذف
احدى تاييه والاصل تناسجوا من التجسبون مفتوحة وجيم ساكنة وشين معجمة وهو أن يزيد في الثمن
بلا رغبة بل لغير غيره والجله معمول اقل مقدرة أى نهى وقال لانا جشوا (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يحط على خطبه أخيه) بكسر الخاء وصورته أن يحط الرجل المرأة تركز اليه ويتنقا على صداق معلوم
ويتراضيا ولم يبق الا العقد فيبقى آخر ويحط ويزيد في الصداق والمعنى في ذلك الايذاء وهو خبر عنه عن النهى
(ولا تنال المرأة طلاقا) تسأل نفع خبر عنه عن النهى وبالكسر على النهى حقيقة أى لا تسأل امرأه زوج

امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لهما من النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (لتكفأ) بفتح
الفوقية والقاء وبينهما كاف ساكنة آخره همزة أي تقلب (ما في أناتها) ولا يذر لك في بكسر القاء ثم التثنية
التحبة قال وصوابه بالفتح والهمزة وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الأحكام ومسلم في النكاح والبيع
وأخرجه أبو داود في البيوع ببعضه لا تناجشوا وفي النكاح ببعضه لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
والترمذي في البيوع ببعضه لا يبيع حاضر لباد وفي موضع آخر منه ببعضه لا تناجشوا وفي النكاح ببعضه
لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع الرجل على بيع أخيه والنسائي في النكاح بتمامه ولم يذكر السوم
وابن ماجه في النكاح ببعضه لا يخطب الرجل على خطبة أخيه وفي التجارات ببعضه ولا تناجشوا ورواه فيه
أيضا ببعضه لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ورواه فيه أيضا ببعضه لا يبيع حاضر لباد
(باب بيع المزايدة وقال عطاء) هو ابن أبي رباح عما وصله أبو بكر بن أبي شيبة (ادركت الناس لا يرون بأسا ببيع
المغانم حين يريد) ويلحق بها غيرها للاشتراك في الحكم وكأنه خرج مخرج الغالب فيما يعتادون فيه البيع مزايدة
وهي الغنائم والموايرث وقد أخذ بظاهرها الأوزاعي وإسحاق فخصا الجواز ببيع المغانم والموايرث وبه قال
(حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون الشين المججمة أبو محمد قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا
الحسين بن ذكوان المعلم (المكتب) سكون الكاف من الأكاب ولا يذر المالك بفتح الكاف وتشديد
الفوقية من التكتيب وهو المعروف (عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله) (الانصاري) (رضي الله عنهما
ان رجلا) هو أبو مذكور الانصاري كافي مسلم (اعتق غلاما له) اسمه يعقوب كافي مسلم والنسائي (عن دبر)
بضم الدال المهملة والموحدة أي قال له أنت حر بعد موتي (فاحتاج) الرجل الى ثمنه (فأخذته النبي صلى الله
عليه وسلم فقال من يشتره مني) فعرضه للزيادة ليبقى فيه للمفلس الذي باعه عليه وهذا يدل على الإسماعيلي
حيث قال ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فان بيع المزايدة أن يعطى به واحد ثمن ثم يعطى به غيره زيادة (فاشتراه
نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين النعم بفتح النون والملاء المهملة المشددة العدوى القرشي ووصف
بالنعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها والنعمة السعة اسم قديما وأقام
فيها قبيل الفتح وكان قومه يذمهونه من الهجرة لشرفه فبهم لانه كان يفتق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي
نعمين وما أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم اعتقه وقبله واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا
وأما ثمانية درهم) (فدفعه اليه) أي دفع عليه الصلاة والسلام الثمن الذي أبيع به المدبر المذكور للمدبر
أول المدبر المشتري بغيره نعيم وقول العيني أي دفع الثمن الى الرجل وهو نعيم بن عبد الله سهو ولا يفتق وقد وقع
في رواية مسلم وأبي داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير ما يعني أن الضمير للثمن ولفظه فاشترأ نعيم بن
عبد الله بثمانية درهم فدفعها اليه وفي رواية مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير فدفعها اليه ثم
قال ابد بنفسك فتصدق عليها وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع ثمنه الى مولاه
وأما ما وقع في رواية الترمذي فثبت ولم يترك ما لا غيره فهو مما نسب فيه ابن عيينة الى الخطأ ولم يكن سيده مان
كما وقع مصر حابه في الأحاديث الصحيحة وفيه جواز بيع المدبر وهو قول الشافعي واحد وذهب أبو حنيفة
ومالك الى المنع وتأني ان شاء الله تعالى مباحث ذلك في موضعه بحول الله وقوته وهذا الحديث أخرجه
المؤلف في الاستقراض وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (باب النجش) بفتح
النون وسكون الجيم وفتحها وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد
انجسته بالضم نجشوا في الشرع أن يزد في ثمن السلعة من غير رغبة ليوقع غيره فيها وقيد الامام وغيره ذلك
بالزيادة على ما يساويه البيع وقضيته أنه لو زاد عند نقص القيمة ولا رغبة له جاز وكلام الاصحاب يخالفه ولاخبار
للمشتري لتقريبه حيث لم يتامل ولم يراجع أهل الخبرة ويقع النجش أيضا بمواطاة الناجش البائع فيستترك
في الاثم ويقع بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يخصص به البائع صكان أن يقول اعطيت في البيع كذا
والحال بخلافه أو أنه اشتراه باكثر مما اشتراه ليوقع غيره ولاخبار للمشتري (و) (باب من قال لا يجوز ذلك
البيع) الذي وقع بالنجش وهو مشهور ومذهب الحنابلة اذا كان بمواطاة البائع أو صنعه والمشهور وعند
المالكية في مثل ذلك ثبوت الاخبار والاصح عند الشافعية وهو قول الحنفية صحة البيع مع الاثم والتصريم

في جميع المناهي شرطه العلم بها الا في الجحش لانه خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل احد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه انما يعرف من الخبر الوارد فيه فلا يعرفه من لا يعرف الخبر قال الرافعي "ولك أن تقول هو اضرار وتحريم الاضرار معلوم من العمومات والوجه تخصيص المعصية بمن عرف التحريم بعموم أو خصوص وأقره عليه النووي وهو ظاهر بل نقل البيهقي عن الشافعي أن الجحش كغيره من المناهي (وقال ابن أبي اوفى) عبد الله في حديث أورده المؤلف في الشهادات في باب قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وامايمانهم غنا قليلا (الناجس آكل ربا) أي كاسه ولا يذر عن الجوى والمستقى آكل الربا بالتعريف (خائن) لكونه غاشا وهو خبر بعد خبر قال المؤلف (وهو خداع) بكسر الخاء المعجمة أي مخادعة (باطل) غير حق (لا يحل) فله وهذا قاله المؤلف تفقها وليس من كلام عبد الله بن أبي اوفى (قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة) أي صاحبها (في النار) رواه ابن عدي في كماله وقال صلى الله عليه وسلم فيما وصله المؤلف في كتاب الصلح من حديث عائشة رضي الله عنها (ومن عمل عملا) بكسر الميم في الاول وفتحها في الثاني (ليس عليه امرنا فهو رد) أي مردود عليه فلا يقبل منه * وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القهني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجحش) بسكون الجيم وفتحها وهذا الحديث أخرجه أيضا في ترك الحيل ومسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات * (باب بيع الفرز) بفتح الفين المعجمة وبرأين كالمسك في النارة والصوف على ظهر الغنم وهو شامل لبيع الابن والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وكلها باطلة الا اذا دعت حاجة كأم الدار وحشو الجبة فيجوز لدخول الحشو في معنى الجبة والاس في معنى الجدار فلا يضر ذكرهما لانه تأكيدي بخلاف نحو بيع الحامل وحملها أو ولد بن ضرعها فانه لا يصح لجعله الحبل والابن المجهول مبيع مع المعلوم بخلاف بيعها بشرط كونها حاملا أو لولد فانه جعل ذلك وصفات باع (و) بيع (حبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة فيه ما وقيل هو بسكون الموحدة في الاول وهو من عطف اغصاص على العام وكشهرته في الجاهلية افرد بالتخصيص عليه * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع حبل الحبلية) قال نافع أو ابن عمر كما حرم به ابن عبد البر (وكان) بيع حبل الحبلية (بيعا يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتناع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكر أو أنثى وحكم الجزور كغيره (الى ان تنج الناقة) بضم اؤه وفتح الناء لانه مبيد المفعول من الافعال التي لم تسع الا كذلك فتخرج ورهى علينا أي تكبر والناقة مرفوع باستادتها اليها أي تضع ولدها فولدها نتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالصدر يقال نتجت الناقة بالبناء للمفعول (الناقة) ولدت (ثم تنج التي في بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وصفته كما قاله الشافعي ومالك وغيرهما أن يقول البائع بملك هذه السلعة بثمن مؤجل الى أن تنج هذه الناقة ثم تنج التي في بطنها لأن الاجل فيه مجهول وقيل هو بيع ولد ولد الناقة في الحال بأن يقول اذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها فقد بعته ولدها لا يبيع ما ليس بمولود ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الفرز وهذا الثاني تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظا وبه قال أحدوا الاول اقوى لانه تفسير الراوي وهو ابن عمر وهو أعرف وليس مخالفا للظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحققى الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم اذ لم يخالف الظاهر وقال الطبري فان قلت تفسيره مخالف لظاهر الحديث فكيف يقال اذ لم يخالف الظاهر وأجاب باحتمال أن يكون المراد بالظاهر الواقع فان هذا البيع كان في الجاهلية بهذا الاجل فليس التفسير حلا لفظ بل بيان للواقع ومحصل الخلاف السابق كما قاله ابن التين هل المراد البيع الى اجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو بيع جنين الجنين فصارت أربعة اقوال انتهى ولم يذكر في الباب بيع الفرز صرحا لكنه لما كان حديث الباب في النهي عن بيع حبل الحبلية وهو نوع من أنواع بيع الفرز ذكر الفرز الذي هو عام ثم عطف عليه حبل الحبلية من عطف الخاص على العام كما مر ايضه على أن أنواع الفرز كثيرة وان لم يذكر منها الا حبل الحبلية من باب التنييه بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الفرز

من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن أبيه وسهل بن سعد عن أبيه وحديث الباب آخره
 أبو داود والنسائي في البيوع * (باب حكم بيع الملامسة) مناعلة من اللبس ويأتى تفسيرها في حديث
 الباب إن شاء الله تعالى (قال انس) مما وصله المؤلف في بيع الخاضرة (نهي عنه) أى عن بيع الملامسة (النبي
 صلى الله عليه وسلم) ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم عنه * وبه قال (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العف
 وفتح الفاء وبعد المنة التسمية بالسكة رآه ونسبه لجدته لشهرته به وإسم أبيه كثير المصري (قال
 حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خا
 الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عامر بن سعد) بسكون العين
 أبي وقاص (ان اباسعينا) سعد ابن مالك الخدري (رضي الله عنه) اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو
 نهى تحريم (عن المناذبة) بضم الميم وبالدال المحممة قال أبو سعيد الخدري (و) المناذبة (هي طرح الرجل ثوبه
 لمن يريد شراءه) (بالبيع) أى بسببه (الى رجل) آخر (قال ان يلقه) ظهر البطن (او) قبل أن ينظر اليه
 ويتأمله (ونهى) النبي عليه الصلاة والسلام (عن الملامسة واللامسة) (هى) لمس الثوب لا ينظر (المستأ
 اليه) وعند المؤلف في اللباس من طريقين يونس عن الزهري واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر يديه باللب
 أو بانهار ولا يلقه الا سلت والمناذبة أن يذال الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ اليه الا آخر ثوبه ويكون ذا
 بيعهما من غير نظر ولا تراص والنسائي من حديث أبي هريرة واللامسة أن يقول الرجل للرجل أيعا
 ثوبي بشوك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ولمسلم من طريق
 عطاء بن مينا عن أبي هريرة أما الملامسة فأن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن يذ
 كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير الذى في حديث
 أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمناذبة لانهما كما تمفاعلة قد تدعى وجود الفعل من الجانبين وظاهر الطر
 كلها أن التفسير من الحديث المرفوع لكون وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ص
 الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لأنه يبعد
 بعد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ واختلاف في تفسير الملامسة على ثلاث صور احدا
 الم يكتفى باللمس عن النظر ولا خيار له بعده بأن يمس ثوب الآخر ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه الشا
 أن يبيع باللمس يباع بأن يقول اذ المسمة فقد بعته ككفا بلسه عن الصيغة الثالثة أن يبيعه شيئا
 أنه يبيع به لم يبيع وانقطع خيار المجلس وغيره ككفا بلسه عن الازام بتفريق أو تخيار وبطلان الب
 المستفاد من النهى لعدم رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار في الاولى ونفي الصيغة في عقد البيع في الثاني
 وشرط نفي الخيار في الثالثة * وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم وأبو داود والنسائي في البيو
 * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا عبد الوهاب) النفقي قال (حدثنا أيوب) السخيتاني (ع
 محمد) هو ابن سيرين (عن أبي هريرة) رضي الله عنه قال (نهي) بضم أوله مبني للمفعول أى نهى النبي صلى
 عليه وسلم (عن ابستين) بكسر اللام على الهيئة لا بالقبح على المرة احداهما (ان يحتجى الرجل في الثو
 الواحد ثم يرفعه على منكبه) كلمة أن مصدرية والتقدير نهى عن احتباء الرجل في الثوب الواحد ليس على فرج
 منه شيء ولم يذكروا في حديث أبي هريرة ثاني التبتين المنهى عنهما وهو اشتغال السماء قال البرماوى
 كالكسر ماني اختصارا من الراوى كانه لشهرته وقال ابن حجر وقد وقع بيان الثانية عند احدهما من طريق
 هشام عن ابن سيرين ولفظه أن يحتجى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وأن يرتدى في ثوبين
 طرفيه على عاتقيه (و) نهى صلى الله عليه وسلم (عن يعقبن) تنبيه بفتح الموحدة وكسر هاو الق
 فيهما أن الفعل بالفتح للمزوء بالكسر للسمانة والهيئة قال البرماوى والوجه الكسر لأن المراد الهيئة
 انتهى والذي في القبح احداهما (الاماس و) الثانية (التباز) بكسر الاول منهما مصدر لاس وناذ به
 الحديث مضى في الصلاة في باب ما يستمر من العورة * (باب حكم بيع المناذبة وقال انس) فيما وص
 في باب بيع الخاضرة كما مر في الباب السابق (نهي عنه) أى عن بيع المناذبة (النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يذنبه) أخرجه عنه بعد قوله ومسلم * وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافرا

(مالك) الامام (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (عن ابي الزناد) عبد الله بن ذكوان
كلاهما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن الملازمة) (عن المناذبة) ولم يذكر في شيء من طرق حديث ابي هريرة تفسيرهما والمناذبة أن يجعلوا
النبي عا كفاءه عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة فيأخذها الآخر ويقول بعثتك بكدا على
اني اذا نبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حديثي بالافراد (عياش بن الوليد)
بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبعد الالف شين معجمة الرقام البصرى قال (حدثنا عبد الاعلى) بن
عبد الاعلى البصرى السامى قال (حدثنا معمر) بفتح الميم بينهما عين ساكنة ابن راشد (عن الزهري) محمد بن
مسلم (عن عطاء بن يريد) بن الزيادة الليثي (عن ابي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى
الله عليه وسلم عن البستين) بكسر اللام (وعن يعقوب) بفتح الموحدة (الملازمة والمناذبة) وسبق تفسيرهما وقيل
المناذبة تبدأ الحصة والصحيح انها غير تفسير البستين معلوم مما سبق واختصره الراوى * وهذا الحديث
أخرجه المؤلف أيضا في الاستئذان وأبو داود في البيوع وأخرجه ابن ماجه في التجارات بالنهي عن البيعتين
وفي اللباس بالنهي عن اللبستين . (باب النهي للبايع ان لا يحفل الابل والبقر والغنم) ينضم المثناة التحتية وفتح
المهملة وتشديد العاء المكسورة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل للجمع الناس ولا يحتمل أن تكون زائدة وأن
تكون تفسيرية ولا يحفل بيا نال النهي والتقييد بالبايع يخرج ما لو حفل المالك للجمع اللبن لولده أو عياله أو ضيفه
(وكل محفلة) بفتح الفاء المشددة ونصب كل عطف على المفعول من عطف العام على الخاص أى وكل مصرة
من شأنها أن تحفل فالنصوص وان وردت في النعم لكن ألحق بها غيرها من مأكول اللحم للجامع بينهما وهو تقرير
المشترى ثم غير المأكول كالجارية والاتان وان شاركت في النهي وثبت الخيار لكن الأصح أنه لا يرد في اللبن صاعا
من تمر اهدم ثبوته ولأن الاتان دميات لا يعتاض عنه غالباً وابن الاتان نجس لا عوض له وبه قال الحنابلة
في الاتان دون الجارية (والمصرة) ينضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مبتدأ خبره قوله (التي صرى)
ينضم المهملة وتشديد الراء أى ربط (لبنها) أى ضرعها (وحقن فيه) أى في الثدي من باب العطف التفسيرى
لأن التصرية والحقن معنى واحد (وجع) اللبن (لم يحلب اياماً) وهذا تفسير الشافعى (و) قال أبو عبيد وأكثرت
أهل اللغة (اصل المصرية حبس الماء يقال نه صرت الماء) بتشديد الراء وزاد أبو ذر اذا حبسته * وبه قال
(حدثنا ابن بكير) ينضم الموحدة وفتح الكاف يحيى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن حماد بن زيد) بن
شرجيل بن حسنة المصرى (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه قال (قال أبو هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والغنم) ينضم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء بوزن تزكوا من صرى
بصرى تصرية كزكى يزكى تركية وأصله نصرى واذا استقلت الضمة على الياء فكنت فالتقى ساكنان فحذف
أولهما وضم ما قبل الواو والمناسبة والابل على هذا نصب على المفعولية وما بعده عطف عليه وهذه الرواية
الصحيحة وقال عياض رويته في غيرهم لم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صرى بصرى اذا ربط قال وعن
بعضهم ينضم التاء وفتح الصاد بغير واو بصيغة الافراد على البناء للجھول وهو من الصرى أيضاً والابل مرفوعة به
والغنم عطف عليه والمشهور الاول قال أبو عبيد لو كانت من الصرى لكانت مصرورة أو مصرة لا مصرة
وأجيب بأنه يحتمل أنها مصرة فأبدلت احدى الراءين ألما نحو دساها وأصله دسها فكرهوا اجتماع ثلاثة
أحرف من جنس وعلى هذا فلا مبانة بين تفسير الشافعى وبين رواية لا تصروا وعلى ما صححه على أنه قد سمع
الاحمران في كلام العرب وذكر المؤلف البقر في الترجمة ولم يقع له ذكر في الحديث اشارة الى أنها في معنى الابل
والغنم في الحكم خلافاً لادود وانما اقتصر عليهما لقلبتهما عندهم (فن ابتاعها) أى فن اشترى المصرة (بعد)
ينضم الال أى بعد التصرية وقيل بعد العلم بهذا النهي قال الحافظ الشرف الدمي طي فيما نقله الزركشى أى
بعد أن يحلبها كذا رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج وبه يصح المعنى قال الزركشى والبخارى رواه
من جهة الليث عن جعفر باسقاطها يعنى باسقاط زيادة بعد أن يحتلبها فاستشكل المعنى لكن رواه آخر الباب
عن ابي الزناد عن الاعرج بلفظ فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها ملامعنى لاستدراك الحافظ له من جهة ابن
لهيعة وهو ليس من شرط الصحيح مع الاستغناء عنه بوجوه في الصحيح وتعقب بأن قوله ان اسقاط هذه الزيادة

أوجب اشكال هذا المعنى فيه نظر وذلك أن نص حديث اللبث كحديث أبي الزناد ولفظه (فانه بغير النظرين) أي الرايين (بين ان يحتلبها) كذا في الفرع بفتح همزة أن رايات القوقية بعد الحاء وبين من قوم عليها علامة الجوى مصحح عليها وتحت العلامة علامة السقوط وفي الهامش مكتوب صوابه بعد أن يحتلبها أي وقت أن يحتلبها أي فالتشترى متلبس بخير النظرين في وقت حلبها وما قال المعنى كالحافظ ابن حجر ان يحتلبها كذا في الاصل بكسر الهمزة على انها شرطية وجزم يحتلبها لانه فعل الشرط ولا ينزعة والاسماعيلي من طريق أحمد ابن موسى عن اللبث بعد أن يحتلبها بفتح أن ونصب يحتلبها اه والذى رأيت في فرعين اليونانية وسائر ما وقعت عليه من الاصول بفتح الهـ همزة والنصب وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وظاهر قوله بعد أن يحتلبها أن الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجهود وعلى انه اذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار على الفور من الاطلاع عليها لكن لما كانت التصيرية لا تعلم غالباً الا بعد الحلب ذكره قيدا في ثبوت الخيار فلوظهرت التصيرية بعد الحلب فان خيار ثابت (ان شاء الله) المصرة على ملكه (وان شاء ردها وصاع عمر) بالنصب على أن الواو بمعنى مع أو لمطلق الجمع ولا يكون مفعولا معه لان جهود الرعاة على أن شرط المفعول معه ان يكون فاعلا نحو جئت أما وزيد أو قوله ان شاء الله الخ جللتان شرطتان عطفت الثانية على الاولى ولا محل لهما من الاعراب اذ هما فـيرتان أتى بهما البيان المراد بالنظرين ما هو وهما الحديث أخرجه بقية الاثمة الستة (ويذكر) بضم أولهما مبني للمفعول (عن أبي صالح) ذكر ان رايات مما وصله مسلم (وبجاهد) مما وصله البزار والطبراني في الاوسط (والوايد بن رباح) بفتح الراء وتخفيف الواو وحدة وهذا الفهملة مما وصله أحمد بن منيع في مسنده (وموسى بن يسار) بالتحية وتخفيف السين المهملة مما وصله مسلم والاربعة (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم صاع عمر) وقيل يكفى صاع قوت الحديث أبي داود صاعا من طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلاد وجهان أحدهما الثاني وعلى تعيين الثمر وهو الصحيح عند الشافعية لوزن اضباعه على غيره من قوت أو غيره جاز ولو فقد الثمر ردت قيمته بالمدينة ذكره الماوردي وأقره الرافعي والنووي ويتعين الصاع ولو قل اللبن فلا يختلف قدر الثمر بقلة اللبن وذكره كما لا يختلف غيرة الجنين باختلاف ذكوره ونوثة ولا أرضه الموضحة باختلافها صغرا أو كبرا (وقال بعضهم) وصله مسلم عن قرة (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعا (صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثا) وهو وجه ضعيف عند الشافعية وأجيب عنه بأنها محمول على الغالب وهو أن التصيرية لا تظهر الا بثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العائل أو الماوى أو تبدل الايدي أو غير ذلك واستاء الثلاثة على القول بها من القدر وقيل من التمرق (وقال بعضهم) مما وصله مسلم أيضا عن أيوب (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعا أيضا (صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا والتمرا أكثر) يعني أن الروايات الناصة على التمر أكثر من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام وبه قال (حدثنا سعد) هو ابن مسهر قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قال سمعت أبي) سليمان بن طرخان حال كونه (يقول حدثنا ابو عثمان) عبد الرحمن بن مل بتشديد اللام النهدي بالنون أسلم في عهد رسول الله عليه وسلم وأدى اليه الصدقات (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) انه قال من اشترى شاة تحمله (بفتح الفاء المشددة معصرة) (فردها) أي فأراد ردها (فرد معها) ان كانت مأكولة وتلف لبنها (صاعا) زاد أبو ذر من تمر أي بدل اللبن الذى حلبه وان زادت قيمته على قيمته ولو علم بها قبل الحلب رده ولا شيء عليه وهذا الحديث رواه الاكثر عن معمر بن سليمان موقوفا وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معمر بن سليمان مرفوعا وذكر ان رفعه غلط قال ابن مسعود بالسند السابق (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تلقى البيوع) بضم التاء وفتح اللام والقاف المشددة مبني للمفعول والبيوع رفع نائب عن الفاعل وأصله تلقى فحذفت احدى التاءين والمعنى تقبل أصحاب البيوع ولا يرى ذرا أن تلقى البيوع بفتح التاء والعين كما في فرع اليونانية وقال العيني ويرى بالغضيف ورجال الحديث كلهم بصريون الا ابن مسعود وفيه رواية لابن عن الاب والتابعي عن التابعي عن الصحابي وأخرجه المؤلف موقوفا وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) اتينسى قال (أخبرنا مالك) امام دار الهجرة (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكران (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلقوا فحذفت احدى التاءين أي

لاستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد للاشتراء منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع)
بالرفع على أن لا نافية ولا بى ذرو ولا يبيع بالجزم على النهى (بعضكم على بيع بعض) في زمن الخياط (ولا تاجشوا)
أصله تاجشوا حذف إحدى التامين وقد مر أنه الزيادة في اثنين بلا رغبة ليعتبر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا بى ذر
ولا يبيع بالجزم (حاضر اساد) هو أن يقول الحاضر ان يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه انزكه عندي
لا يبيعه لك بأعلى (ولا يصير) والعنى بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكو أو الغنم نصب به وضبطه بعضهم بفتح أوله
وضم ثانيه من صر يصير إذا ربط وضبط آخر بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغيره وأوصيصة الأفراد على البناء للجھول
وهو من الصر أيضا وعلى هذا فالغنم رفق والمشهور الأول كما مر • وزاد في الرواية السابقة الابل (ومن
اتباعها) أي المصرية (فهو) وفي السابقة فانه (يجوز النظرين بعد ان يحتلما) بقوقية بعد الحاء المهملة وكسر
اللام ولا بى ذر يحلها باسقاط القوقية وضم اللام (ان رضىها) أي المصرية (امسكها وان تحطها ردها وصاعا
من تمر) ولو اشترى مصراته بصاع من تمر ردها وصاع تمران شاء واسترد صاعه قال القاضي وغيره لان الربا لا يؤثر
في الفسوح قال الأذرى واسترداد الصاع من البائع ان كان باقيا سيده فلو تلف وكان من نوع ملازم المشتري
رده فيخرج من كلام الاثمة انه ما يقعان في التقاض ان جاوزناه في المثليات كما هو الاصح المتصوص خلافا
لرافعي وغيره ولورده غير المصرية بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوى وصححه
ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرفعة نعم كالمصرية اذ في رده صاع تمر وقال الملوذي بل فيه اللبن لان الصاع عوض
لبن المصرية وهذا لبن غيرها وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضا وكذا أبو داود والنسائي • هذا
(باب) بالثنتين (ان شاء) مشتري المصرية (رد البيع) بالنصب مغفول رده واجله جواب الشرط
(و) عليه (في حلتها صاع من تمر) يسكون اللام في اليونانية وغيرها على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على انه
معنى المحلوب قاله العيني كفتح الباري وقال في القاموس الحلب ويحسرك استخرج ما في الضرع من اللبن
كالخلاب والاحتلاب والحلب محركة والحليب اللبن المحلوب ما لم يتغير طعمه وقال الجوهري الحلب بالتحرير
اللبن المحلوب والحلب أيضا مصدر حلب الناقة يحلبها حلبا واحدا فاهو حالب وحاصله ان أريد بالحلب اللبن
فلامه مضبوحة فطوان أريد به المصدر فيجوز السكون والفتح وعلى هذا فهو قول البخاري وفي حلتها يسكون
اللام صاع من تمر ان الصاع في مقابلة الفعل وهو موافق لقول ابن حزم يجب رد التمر واللبن معا لان التمر
في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن وهذا يخالف لما عليه الجمهور ومن أن التمر في مقابلة اللبن وقد كان القليل من رده
عين اللبن أو مثله لكن لما قد رذلك باخلاق ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد وبطلان
الى الجهل بقدره عين الشارع له بد لا يناسبه قطعا للخصومة ودفع التنازع في القدر الموجود عند العقد وبه
قال (حدثنا محمد بن عمرو) بنع العين وللمسئلي في رواية عبد الرحمن الهمداني زيادة ابن جبلة • وكذا قال
أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفرري وفي رواية أبي علي بن شبيب عن المرري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن
جبلة وأهله السابقون وجزم الدارقطني بانه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بزنج بن زي ونون وجيم
مصغرا وجزم الحاكم والكلاباذي أنه محمد بن عمرو والسوق البلخي قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ويؤيده أن
المكي شيخه بلخي وقال في الشرح والأول أولى قال (حدثنا المكي) بن ابراهيم وهو من مشايخ المؤلف قال
(اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراد (زياد) بن ابي مكورة ومثناة تحية مخضمة
ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني (ان ثابتا) هو ابن عياض بن الاحنف (مولى عبد الرحمن بن زيد اخبره انه سمع
ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصراته فاحتلبها فان رضى بها
امسكها وان حطها ففي حلتها) يسكون اللام (صاع من تمر) طاهره أن الصاع في مقابلة المصرية سواء كانت
واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما لانه اسم مؤنث موضوع للجنس ثم قال في حلتها صاع من تمر ونقل ابن
عبد البر عن استعمال الحديث وابن بطلان عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحالبه وعن أكثر
المالكية رد عن كل واحدة صاعا وقال المازني ومن المستبشع أن يفرم متلف ابن ألف شاة كما يفرم متلف لبن
شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مغففر بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدا
يرجع اليه عند الخصام فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة والشاة الواحدة يختلف
اختلافا شديدا ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم أكثر فذلك هو معتبر سواء قلت المسرة أم كثرته انتهى

وقال الحنفية لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجد له مصرعة مع لبنها ولا مع صاع غير لضعفه لأن الزيادة
المفضلة المتولدة عن المصرة وهو اللبن مانعة من ردها وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع • (باب) حكم (بيع العبد
الزاني وقال شريح) بجمعة مضمومة وراء مفتوحة ابن الحارث الكندي القاضي فيما وصله سعيد بن منصور
بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين (أن شاء) المشتري (رد) الرقيق المبتاع ذكرنا كان أواني ولو صغيرا (من الزنا)
المصدر منه ما قبل العقد وان لم يتكرر لنقص القيمة به ولوناب لأن تهمة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية الزنا عيب
في الامة دون العبد فترد الامة لأن الغالب أن الافتراض مقصود فيها وطلب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالي
الزنا في الجارية عيب وان لم يرد عند المشتري للعوق العار بالاولادها وحقط قوله وقال شريح الخ في رواية
الكشميني والجوى • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام قال
حدثني (بالافراد) (سعيد المقبري عن يه) كيسان المدني مولى بني لست (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمعه
يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فتيين زناها) بالينة أو بالجل أو بالقرار (فليجداها) سيدها
فنه أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافا لابي حنيفة وزاد أبو بوب بن موسى الحد لكن قال أبو عمر لا علم أحدا
ذكر فيه أحد غيره (ولا يثرب) بضم التحتية وفتح المثناة وتشديد الراء المكسورة آخره موحدة أي يوبخها
ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد لارتفاع اللوم بالحد قال في المصايب وقبسه نظروا وقال الخطابي معناه أنه لا يقتصر على
القرع بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) نائيا (فليجداها ولا يثرب) ثم ان زنت الشاة فليجدها استحبابا أي بعد
جلدها - هذا الزنا ولم يذكره كثرة ما قبله (ولو) كان البيع (بجل من شعر) وهذا مبالغة في التحريض على
بيعها وقيد بالمرأه لأنه لا يكثر في حبائهم • وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع ومسلم في الحدود
والناساي • وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن ابن شهاب)
محمد الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بن صفيان الاول ابن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وريد بن خالد)
الجهني الحماني المدني (رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل) بضم السين مبني للمفعول
ولم أقف على اسم السائل (عن الامة) أي عن حكمها (اذا زنت ولم تحصن) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر
ثالثه ما نادى الا حصان اليها لانها تحصن نفسها بعنفها ولا يذر ولم تحصن بفتح الصاد باء نادى الا حصان الى
غنى أو يكون بمعنى الفاعل والمنفعل وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادر يقال أحصن فهو محصن
وأشبه فهو مصعب وألفج فهو ملفج وقال العيني وروى ولم تحصن بضم التاء وفتح الحاء وتشديد الصاد من
باب (الحصن) قال (عليه الصلاة والسلام) (ان زنت فاجلدوها) ظاهره وجوب الرجم عليها اذا أحصنت
والاجماع بخلافه وأجيب بأنه لا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحاً بخلافه في قوله تعالى فاذا احصن
فان أتيت بضاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فالحد يثبت دل على جلد غير المحصن والآية على
جلد المحصن والرجم لا يتصف فيجلدان عملا بالدين أو بحجاب بأن المراد بالاحصان هنا الحصرية كما في قوله
تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات أو التي لم تنزح أو لم تسلم كما في قوله تعالى فاذا
احصن الآية قيل بمعنى اسلم وقيل تزوجن وقول الطحاوي ان قوله ولم تحصن لم يذكرها أحد غير مالك انكره
عليه الحفاظ فقالوا لم يقردها بل رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك وانما أعاد
الزنا في الجواب غير مقيد بالاحصان للتنبيه على انه لا أثر له وأن الموجب في الامة مطلق الزنا (ثم ان زنت)
فاجلدوها ثم ان زنت فبها (ولو بصغير) فعيل بمعنى مفعول أي جيل مفعول أو منسوج من
الشعر وهذا على جهة التزديد فيها وليس من اضاعة المال بل هو حث لها على مجاهدة الزنا واستشكاه ابن المنبر
بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في إبعادها والنصيحة عامة للمسلمين فيدخل فيها المشتري فيمنع في إبعادها
وأن لا يشتريها فكيف يتصور نصيحة الجاهلين وكيف يقع البيع اذا انتصم معا وأجاب بأن المبادعة إنما توجهت
على البائع لأنه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ولا كذلك المشتري فانه بعد لم يجز
منها سوء اقلست وظيفته في المبادعة كالبايع انتهى ولعلها أن تستغ عند المشتري بأن يزوجه أو يهونه بنفسه
أو يصونها بميتة أو بالاحسان اليها (قال ابن شهاب) الزهري (لا ادري بعد الثالثة) ولا يذر عن الكشميني
بعد الثالثة بهمزة الاستفهام أي هل أراد أن يعها يكون بعد الزينة الثالثة (أو الرابعة) وقد جزم أبو سعيد بطلانه

في الثالثة كما مر * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المحار بين والمعتق وفي البيوع أيضا وأخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في الرجم وابن ماجه في الحدود والله أعلم * (باب) حكم البيع والشراء مع النساء (ولابى ذر الشراء والبيع بتقديم الشراء * وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حنيفة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال عمرو بن الزبير) بن العوام (قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له) أي قصة بركة المروية في غير ما موضع من البخاري ولفظ رواية عمرة عنها في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد من الصلاة انتهى بركة نسائها في كتابها فقالت ان شئت اعطيت اهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت اعطيتا ما بقي وقال سفيان ان شئت اعطيتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك له فقال (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترى وأعتقني) بعمرة قطع وفي رواية عمرة ابتاعها فأعتقها أي بركة (فان الولاء) ولا بوى ذرو الوقت فانما الولاء أي على العتيق (لمن أعتق) والولاء بفتح الواو والمراد به هنا وصف حكمي ينشأ عنه ثبوت حق الارث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية أو افاضل عن ذلك وحق العقل عنه اذا جنى والتزويج للاتباع بشرطه وقد كانت العرب تبيع هذا الحق وتمهيه فنهى الشرع عنه لان الولاء لغة كلمة النسب فلا يقبل الزوال بالازالة وبقال للمعتق بهذا الاعتبار المولى من أعلى وللعتيق أيضا لكن من اسفل وهل هو حقيقة فهما أوفى الاعلى أوفى الاسفل احوال مشهورة (ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي) وفي رواية عمرة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال سفيان مرة فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ما بال) ما شان والله كشميتي ثم قال أما بعد ما بال (اناس) وحذف الفاء من فاعلى هذه الرواية على اللغة القليلة ولا بى ذر ما بال الناس واعمرة ما بال اقوام (يشترطون شروطا) والله كشميتي شرط بالافراد (لبس في كتاب الله) بالتذكير باعتبار الجنس أو باعتبار المذكور والمراد من كتاب الله حكم الله (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) والنسائي لم يجزله (وان اشترط مائة شرط) ذكر المائة للمبالغة في الكثرة (شرط الله) الذي شرعه (أحق وأوثق) أحكم وأقوى ومساواه فافعل التفضيل ليس على بابيه وموضع الترجمة في اشترى يخاطب عائشة والبيع والشراء كان في بركة حيث اشترتها من أهلها وصدق البيع والشراء ههنا من النساء مع الرجال قاله العيني وهذا الحديث قد سبق في الصلاة كما مر وفي باب الصدقة على موالى ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله تعالى في البيوع والعتيق والمكاتبه والهبة والطلاق والافراض والتبطل والاطعمة وكفارة الايمان * وبه قال (حدثنا حسان بن أبي عباد) بتشديد السين من حسان والمادة من عباد مع فتح أولهما واسم أبي عباد حسان أيضا قال ابن حجر كذا المستعنى ولا بى ذر كذا الفرع ونسبها ابن حجر لغير المستعنى حسان بن حسان وهو بصري سكن المدينة ومز ذكره في العمرة قال (حدثنا همام بن بفتح الهاء وتشديد الميم ابن يحيى (قال سمعت مافعا) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان عائشة رضي الله عنها ساءت ببررة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى قال في المصابيح ووقع في تهذيب الاسماء واللغات للنووي انها بنت صفوان قال الجلال البلقي لم يقله غيره وفيه نظر ظاهر وقبل كانت مولاة تقوم من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وكانت قبطية وعاشت الى خلافة يزيد بن معاوية والمراد ساومت أهل ببررة فأبوا عليها الا أن يكون لهم الولاء فأرادت أن تخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (خرج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الى الصلاة فلما جاء) من الصلاة (قالت) لعائشة (اهم) أي أهل ببررة (ابوا) أي امتنعوا (ان يبيعهوها الا ان يشترطوا الولاء) لهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) انما الولاء لمن أعتق (قال همام بن يحيى المذكور) قلت (لما سمع) مولى ابن عمر (حزنا) كان زوجها أو عبد افعال ما يدريني) أي ما يعلمني وصنيع البخاري حيث ترجم في الطلاق بقوله باب خبر الامة تحت العدم مع سؤقه لحديثها يقتضى ترجيح كونه عبدا وصرح به ابن عباس في حديثه في الباب المذكور حيث قال رأته عبد ابني زوج ببررة لكن الحديث عند المؤلف في الافراض عن حفص بن عمر عن شعبة وفي آخره قال الحكم وكان زوجها حزنا ثم ذكره بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة وفيه قال الاسود وكان زوجها حزنا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأته عبدا أصح وقال الدارقطني في العلل لم يختلف على عمرة عن عائشة انه كان عبدا وكان اسمه مغينا مولى

(حدثني) بالافراد (عبد الله بن صباح) بفتح الصاد المهملة وبعد اللام المهملة والوحدة المشددة وبعد اللام حاصه ملة وفي نسخة ابن الصباح بزيادة الالف واللام الطار البصري قال (حدثنا أبو علي) عبيد الله بالتصغير ابن عبد المجيد (الختي) نسبة الى بن حنيفة (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار) صدوق في حديثه ضعف لكن حدث عنه يحيى القطان وتكفيه رواية يحيى عنه واحتج به البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي انه قال حدثني بالافراد (أبي) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم المدني مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وبه) أي يقول من كره بيع الحاضر للبادي (قال ابن عباس) حيث فسر ذلك بالسمرة كما في حديثه السابق فهو مقيد لاطلاق حديث ابن عمر هذا (باب) بالتسوين (لا يبيع حاضر لباد بالسمرة) بمهملتين وجمعه سماسرة وهو القيم بالامر الحافظ له ثم غلب استعماله فمن يدخل بين البائع والمشتري في ذلك ولكن المراد به هنا أخص من ذلك وهو أن يدخل بين البائع البادي والمشتري الحاضر أو عكسه والسمرة البيع والشراء ولا يوزن الوقت والاصل في وابن عساكر لا يشتري بدل قوله لا يبيع فيكون قياسا على البيع أو استعمالا للفظ البيع في البيع والشراء (وكرهه) أي كرهه البيع والشراء المذكورين (ابن سيرين) محمد فباوصله أبو عوانة (وابراهيم) الخثي (للبائع والمشتري) ولا يذر كما في الفرع ولله المشتري ورواه أبو داود من طريق أبي هلال عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا قال الحافظ ابن حجر ولم أقف لابراهيم الخثي على ذلك صريحا لكن (قال ابراهيم) مستند لما ذهب اليه من التسوية في الكراهة بين بيع الحاضر للبادي وبين شرائه له (أن) العرب تقول يبيع لي ثوبا وهي تعني أي تقصد وتريد (الشراء) وللمعوى والمسئول وهو يعني قال الكرماني وهو صحيح على مذهب من جاز استعمال اللفظ المشتري في معنييه اللهم إلا أن يقال إن البيع والشراء ضدان فلا تصح أرادتهما فان قلت فبما وجه قلت وجهه أن يحمل على عموم المجازات هي قال البرماوي لا تضاد في استعمالهما كالقرع للطهور والحوض انتهى قال ابن حبيب من المالكية الشراء للبادي مثل البيع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان وقال أصحابنا السافعية ولو قدم البادي يريد الشراء فمعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخصا وهو المسمى بالهسار فهل يحرم عليه كما في البيع ترد فيه في المطالب واختار البخاري المنع وقال الأذري ينبغي الجزم به وبه قال (حدثنا المكي ابن ابراهيم) البلخي (قال اخبرني) بالافراد (ابن جريح) بصم الجيم الاولى عبد الملك (عن ابن شهاب) لمحمد بن مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب) انه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبتاع المرء بالرفع على النقي وللشكشمة لا يبيع المرء بالجزم على النهي (على بيع أخيه ولا تاجشوا) قوله تاجشوا واخذت إحدى النساء من تخفيفا وقد سبق انه الزيادة في النتن لغير غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذر ولا يبيع بالجزم (حاضر لباد) قال العيني ولفظ السمرة وإن لم يكن مذكورا في الحديث فقياد إلى الدهن من اللام في قوله لباد وقال الكرماني من لفظ باع لغيره فليست أم وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذر حدثني محمد ابن المنفي) العززي الزمن قال (حدثنا معاذ) بضم الميم آخره ذال معجزة هو ابن معاذ قاضي البصرة قال (حدثنا ابن عون) بفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة نون عبد الله (عن محمد) هو ابن سيرين أنه قال (قال أنس بن مالك رضي الله عنه نهينا) بضم النون أي نهانا النبي صلى الله عليه وسلم (أن يبيع حاضر لباد) ووقع التصريح بالرفع في رواية مسلم والنسائي من وجه آخر وهذه ثلاثة أبواب ساق فيها حديث لا يبيع حاضر لباد لكن في الأول استعمالهم به وفي الثاني نص على الكراهة بالأجرو في الثالث نص في صورة النقي مقيد بالسمرة مستنبطاتها وهو ترتيب حسن وخص كل باب باسناد تكثير للطرق وتقوية وثنا كيدوا اسناد كل حكم الى رواية الشيخ الذي استدلل به عليه قاله الكرماني وغيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي * (باب النهي عن تلقى الركان) لا يبيع ما يحمله لونه الى الباد قبل أن يقدمه والاسواق ويعرفوا السهر (وان يهيه) أي متلقى الركان (مردود) باطل (لان صاحبه) أي صاحب التلقي (عاس آمن اذا كان به) أي بالنهي (عالما) كما هو شرط لكل مانهي عنه (وهو) أي التلقي (خداع) بكسر أوله (في البيع والحداع) حرام (لا يجوز) لكن لا يلزم من ذلك بطلان البيع لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يحل بشئ من أركانه وشروطه وانما هو لدفع الاضرار بالركان وجرم الخلف بأنه مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد ونعقبه الامعاء على وزنه

التناقص يبيع المصر^١ فان فيه خداعا ومع ذلك لا يطل البيع وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين
 أن يبيع باجراً أو بغيره أو بغير مذهب الشافعية يحرم التلقى للشراء فطاعوا للبيع في أحد الوجهين والمعنى فيه
 الغبن والوجه الشافعي لا يحرم ومحمده الأذري^٢ بما لا ين أبي عمرو^٣ ويصح كل من الشراء والبيع وإن
 ارتكب محرم ما لم يسبق في بيع حاضر لبادولهم الخيار إذا عرفوا الغبن لحديث مسلم فإذا أتى سيده السوق فهو
 بالخيار وحيث ثبت الخيار فهو على الفور قياساً على خيار العيب وخرج بالتقييد بقبل دخول البلد التلقى
 بعد دخوله فلا يحرم لقوله في رواية البخاري لا تلقوا^٤ اللمع حتى يهبط بها إلى الأسواق ولأنه إن وقع لهم غبن
 فالتقصير منهم لأن التلقى ولو لم يقصروا البيع منه ولو مع جهلهم بالسعر أو لم يقبضوا بأن اشتراء منهم بسعر البلد
 أو أكثر أو بغيره وهم حاملون به فلا خيار لهم لانتفاء المعنى السابق ويؤخذ من كلامهم أنه لا يأنم وهو ظاهر
 إذا لم يرو وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان التلقى في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وإن كان بضرهم
 فمكره لحديث ابن عمر^٥ كنا نلقى الركان فنشترى منهم الطعام فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يبلغ
 به سوق الطعام قال الطحاوي في هذا الحديث أباحة التلقى وفي غيره النهي وأولى بنا أن نفهم ذلك على غير
 التضاريف يكون ما فيه من التلقى لما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما يبيع من التلقى
 هو ما لا ضرر عليهم فيه وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمجبة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى
 الملقب بيندار قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي قال (حدثنا عبد الله) بالتصغير بن عمر بن حفص
 ابن عاصم (العمرى) ومقط العمرى غير أبي ذر (عن سعد بن أبي سعيد) المقبرى (عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن التلقى) أى للقائه (وإن يبيع حاضر لباد) وظاهره منع
 التلقى مطلقاً سواء كان قريشاً أو بعيداً لاجل الشراء منهم أم لا وسيأتى البحث فيه قريباً إن شاء الله تعالى وبه
 قال (حدثنا) بالجمع وغير أبي ذر حدثني (عياش بن الوليد) بالثلاثة التحسية والشين المجبة الرقام البصرى قال
 (حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه)
 أنه قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع حاضر لباد) فقال لا يكن
 له سم سارا بالتحسية والجزم على النهي ولا بد ذروا الجوى والمسعى لا يكون بالرفع على النفي ولا بى الوقت
 لا تكون بالثلاثة القوية وليس للتلقى فيه ذكر ولعله أشار على عاداته إلى أصل الحديث وقد سبق قبل بابين
 في حديث آخر عن معمر بن وهب^٦ وأوله ولا تلقوا الركان والتقييد بالركان خرج مخرج الغالب في أن من جلب
 الباطل لم يكن عدداً ركاناً ولا مفهوماً له بل لو كان الجلب عدداً مشاة أو واحداً ركاناً لم يختلف الحكم وبه
 قال (حدثنا سعد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاى وفتح الراء (قال حدثني) بالافراد
 (التميمي) هو سليمان بن طرخان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل التهذيب بالنون (عن عبد الله) هو ابن مسعود
 رضي الله عنه قال من اشترى محله بضم الميم وفتح الحاء المهملة ونشد يد الفاء المفتوحة مصراته (طبرد
 معها صاعاً) أى من قريدل مافسد من لبنها (قال) ابن مسعود بالسند ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى
 البيوع فيه تقييد لا طلاق حديث أبي هريرة السابق هنا وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي
 قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيع بالرفع (بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) أصله
 ولا تلقوا الخدفت إحدى التباين والسلع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع (حتى يهبط) بضم أوله وفتح
 ثالثة أى ينزل (بها إلى السوق) ويأتى البحث في هذا إن شاء الله تعالى في الباب التالى وهذا الحديث
 أخرجه أيضاً البيوع وحدثنا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات (باب بيان
 منهج) جواز التلقى للركان وابنهاته وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى (قال حدثنا
 جويرية) تصغير جارية بن اسماء بن عبيد الصمى بضم المجبة وفتح الموحدة البصرى (عن نافع عن عبد الله)
 أى ابن عمر (رضى الله عنه) وعن أبيه أنه (قال كنا تلقى الركان) داخل البلد على السوق (فنشترى منهم
 الطعام فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه) في مكان التلقى (حتى يبلغ به سوق الطعام) فإذا بلغه
 نبيع وقوله يبيع بضم التحسية وفتح اللام مبني للمفعول وسوق بالرفع نائب عن الفاعل كذا في الفرع
 وفي نسخة تبلغ بنون مفتوحة وضم اللام والسوق نصب على المفعولية (قال أبو عبد الله) أى البخاوى

رحمه الله تعالى (هذا) أي التلقي المذكور في هذا الحديث كان (في أعلى السوق) بالبلد لا خارجها وهو يدل على أن التلقي إلى أعلى السوق جائز لأن النهي انما وقع على التبايع لا على التلقي فلو خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فذهب الشافعية الجواز لا مكان معرفتهم الاسعار من غير المتلقين وحداً ابتداء التلقي عندهم من البلد وقال المالكية واختلف في الحد المنهي عنه فقيل الميل وقيل الفرسحان وقيل اليومان وقال البايع يمنع قربا وبعدا واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ على المشهور وتعرض على أهل السوق فان لم يكن سوق فأهل البلد يشتركون معه فيها من شاء منهم ومن مرت به سلعة ومنزله على نحو ستة أميال من المصر التي تجلب اليها تلك السلعة فانه يجوز له شراؤها اذا كان محتاجا اليها لا للتجارة انتهى (وبينه) أي كون التلقي المذكور في أعلى السوق (حديث عبيد الله) بن عمر التالى لهذا الحديث حيث قال فيه كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق ولا يذرت آخر قوله قال أبو عبد الله الخ عن الحديث اللاحق وكونه عقب حديث جويرية هو الصواب وسقط الواو لغير أبي الوقت من وبينه * وبه قال (حدثنا مسدد) بالسجين المهملة وتشديد الميم الدال الاول ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بالتصغير العمري (قال حدثني) بالافراد (نافع عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) أنه (قال كانوا يتبايعون) بموحدة ساكنة بين المثنيتين التحسية والفوقية ولا يذرت في يتبايعون بتأخيرها عنهم ما زيادة تحسية قبل العين (الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانهم) ولا يذرت في مكانه الذي اشتره فيه (فهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يلقوه) أي يقبضوه ومفهومه أن التلقي خارج البلد هو المنهي عنه لا غير وقد صرح مالك في روايته في الباب السابق عن نافع بقوله ولا تلتقوا بالسلع حتى يهبط بها إلى السوق فدل على أن التلقي الجائز انما هو ما يبلغ به السوق والحديث يفسر بعضه بعضا * هذا (باب) بالتقوين (إذا اشترط) الشخص (شروطا في البيع لا لتحل) هل يفسد البيع أم لا ولا لتحل صفة لقوله شر وطا ولا يذرت في البيع شر وطا بالتقديم والتأخير وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت جاءتني بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى مولاة قوم من الانصار كان عند أبي نعيم وقيل لا ك أبي أحمد بن جحش وفيه نظر فان زوجها مغينا هو الذي كان مولى أبي أحمد بن جحش وقيل لا لعتبة وفيه نظر أيضا لأن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد (فقلت كانت أهلي) تعني موالها (على تسع أواق) بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أواق بتشديد الياء فحذفت إحدى ال (واو)ين تخفيفا والثانية على طريق قاض (في كل عام وقية) بفتح الواو ومن غير همزة وتشديد الياء ولا يذرت في ذروا وقت والاصلي وابن عساکر وقية بهمزة منمومة وهي على الاسم أربعون درهما أي اذا ذهبا فهي حرة ويؤخذ منه أن معنى الكتابة عتق رقيق بعوض موجب بوقتين فأكثر (فاعينني) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة وفي رواية الكشميهني في باب استعانة المكاتب في الكتابة فأعيتني بصيغة الخبر الماسني من الاعياء والضمير للاواق وهو منجبه المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها قالت عائشة (فقلت) لها (ان أحب أهلك) بكسر الكاف أي موابلك (ان أعدت هاهم) أي تسع الاواق تسع اذنك واعتقل (ويكون ولاؤك) الذي هو سبب الارث (لي فعلت) ذلك (فذهبت بريرة) أي من عند عائشة (إلى أهلها وقالت لهم) مقالة عائشة رضي الله عنها لها (فأبوا عليها) أي امتنعوا ولا يذرت في نسخة فأبوا ذلك عليها (بخاءت من عندهم) وللعموى والمسقل من عندها إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقات) لعائشة (انني عرضت) وأخبرني ذرائي قد عرضت (ذلك) الذي قلته وكاف ذلك بالفتح كما في الفرع وقال في المصابيح بكسرها لأن الخطاب لعائشة (عليهم) وللكشميهني من ذلك عليهم (فأبوا) فامتنعوا منه (الأن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ لأن في أبي معنى النفي قال الزمخشري في قوله تعالى في سورة التوبة ويأبى الله الا أن يتم نوره فان قلت كيف جازأبى الله الاكذ ولا يقال كرهت أو ابغضت الازيد اقلت قد أجرى أبي مجرى لم يرد الا ترى كيف قول يردون أن يطفئوا نور الله بأفواههم بقوله وبأبى الله وكيف أوقع موقع ولا يريد الله الا أن يتم نوره (فسمع النبي صلى الله عليه وسلم) ذلك من بريرة على سيدل الاجال (فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم) به على سيدل التفصيل زاد في الشروط فقال ما شان بريرة ولمسلم من رواية أبي اسامة ولا بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة وأحمد كلاهما

عن هشام بن غفران عن البريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فميا بيني وبينها ما رذا أهلها فقلت لاها الله
 اداورفت صوقي واتهرتها فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألني فأخبرته (فقال) عليه الصلاة والسلام
 لعائشة (خذيها) أي اشترتها منهم (واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن اعنت ففعلت عائشة) رضى الله عنها
 ما أمرها به عليه الصلاة والسلام من شرائها وهذا صريح في أن كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون
 دليلا لقول الشافعي القديم ببيع رقبة المكاتب ويملكه المشتري مكاتبا ويعتق بأداء النجوم اليه والولاء له
 وأما على قوله الجديد انه لا يبيع بيع رقبة فاستشكل الحديث وأجيب بانها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها
 واستشكل الحديث أيضا من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للقدح لخالقته ما تقر في الشرع من أن الولاء
 لمن اعنت ولأنه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منقطة ومن حيث انها
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يبيع وكيف اذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأجيب بأن راويه
 هشام ما تدرى بقوله واشترطى لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا
 منقول عن الشافعي في الامم ورايته عنه في المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ
 والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه وأجاب آخرون بأن لهم معنى عليهم كافي قوله تعالى وان اسأتم فلها وهذا
 مشهور عن الزني وجزم به عنه الخطابي واسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عن
 الشافعي لكن قال الووي نأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط
 ولو كانت بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كما خص فسح الحج إلى
 العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في شهره قال النووي وهذا أقوى الاجوبة ونعقبه ابن دقيق العيد بأن
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بأن الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم
 فوجوده كعدمه فكانه قال اشترطى أو لا تشترطى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله في رواية ابن الاسود ان
 شاء الله تعالى في آخر أبواب المكاتب اشترها وادعهم يشترطون ماشا أو قيل غير ذلك مما سألني ان شاء الله
 تعالى في محاله واختلاف هل يجوز بيع المكاتب فقال المالكية يجوز بيع جميعها أو جزء منها فان وفي المكاتب
 ما عليه من نجوم الكتابة لا يشتري عتق والولاء للأول لأنه قد انعقد له أولا والابن عجز وأهلك قبل ذلك فهو
 رقيق للمشتري وقال الشافعية لا يبيع (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى
 عليهم ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء (ما بال رجال) ما حالهم وحذف الفاء في جواب أما دليل على جوازها
 ومثل ما سبق في الحج في باب طواف القارن حيث قال وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا بغير فاء لكنه
 نادرا يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل (جواب ما الموصولة
 المتضمنة لمعنى الشرط (وان كان) المشروط (مائة شرط) مبالغة وتأكيده (فشاء الله احق) بالاتباع من
 الشروط المخالفة له (وشرط الله اوفى) باتباع حدوده التي حدتها وليس افعال التفضيل هنا على بابه اذ لا مشاركة
 بين الحق والباطل (وانما الولاء لمن اعنت) وكلمة انما للعصر فبسته فقام منه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما
 عداه ولولا ذلك لما لم من اثبات الولاء لمن اعنت ونفيه عن غيره * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنبسي
 قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عائشة) رضى الله عنها (ام المؤمنين)
 وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند عائشة
 لكن يمكن أن تكون هاهنا عن لا يراد بها اداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في كونها
 (ارادت ان تشتري جارية) هي بريرة (فتعقها) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فقال اهله) موالها
 (ببيعها على ان ولأهلها فاذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك) بكسر
 الكاف ولا يذري في باب ما يجوز من شروط المكاتب لا يمنعك بنون التأكيده وهو كقوله اشأى فأعنتى وليس
 في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام السابقة (فانما الولاء لمن اعنت * باب يبيع التمر بالتمر) بالمنة
 وسكون الميم فيها * وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا الليث) بن سعد
 الامام ولا يذري ذلك باسقاط اداة التعريف (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) أنه
 (سمع ابن عمر) بن عمر (رضي الله عنهما) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البر بالبر) بضم

الموحد يبيع القمح بالقمح (ربا الاهاه وهاء) بالمد وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون والمعنى خذوها
 أى يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقاضان في المجلس (والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور
 وحكى كسر هاء اتباعا (ربا الاهاه وهاء) واستدل به على أن البر والشعير صنفان عند الجمهور خلافا لما لا رحمه الله
 فعنده انهما صنف واحد (والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء) زاد مسلم من رواية أبي سعيد الخدري والمخ بالمخ ويقاس على
 ذلك سائر الطعام وهو ما قصد للطم اقتيانا وتفكها أو تدابها فانه نص على البر والشعير والمقصود منهما التقوت
 فالحق به ما يشار كهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فالحق به ما يشاكله في
 ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ المروى في مسلم والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكي وغيرها
 من الادوية فيستلزم في بيع ذلك اذا كان جنسا واحدا ثلاثة امور الحلول والمماثلة والتعاضد في المجلس قبل
 التفريق ويدل له حديث الباب مع حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
 بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء ايدى ايدى فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعهوا كيف شئتم اذا كان يدا يدا
 مقابضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول ولا بد من القبض الحقيقي فلا تكفي الحوالة وان حصل القبض بهما في
 المجلس ويكفي قبض الوكيل في القبض عن المتعاقدين أو أحدهما وهما في المجلس وكذا قبض الوارث بعد موت
 مورثه * (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) من عطف العام على الخاص وبه قال (حدثنا امامنا) [٤]
 ابن أبي اويس واسم أبي اويس عبد الله بن عبد الله بن أبي اويس الاصمعي ابن أخت الامام مالك وصهره على
 ابنته قال (حدثنا) بالجمع ولا بد من حديثي (مالك) امام دار الهجرة ابن انس الاصمعي (عن نافع عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزانية) بضم الميم وفتح الزاي والموحد
 والنون مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد وسمى به هذا البيع الخصوص لان كل واحد من المتعاقدين يدفع
 صاحبه عن حقه وفي الجامع للقرآن المزانية كل بيع فيه غرر وهو كل جراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله
 أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ويريد الغائب أن لا يفسخه فيترابن عليه أى يتدافعان قال ابن عمر (والمزانية
 بيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب على النخل (بالتمر) بالمثلثة القوقية وسكون الميم اليابس (كيلا) نصب على
 التمييز أى من حيث السكيل وذكر الكيل ليس قد افى هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا يفهم له
 اوله مفهوما ولكنه مفهوما موافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) بفتح
 الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه وادخل حرف الراء على الكرم قال الكرماني من أرب
 القلب وكان الاصل ادخالها على الزبيب وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا مسلم والنسائي وابن عمر
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا جادس بن ريد) هو ابن درهم الجهضمي (عن ايوب)
 لسختياني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية * قال) ابن عمر
 (والمزانية ان يبيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم وقوله ان يبيع بيان لقوله المزانية وقال العيني كلمة أن مصدرية في محل
 رفع على الخبرية وتقديره المزانية يبيع التمر (بكيل) من التمر أو الزبيب فان لا (ان زاد) التمر الخروص على ما يساوي
 الكيل (فلي ونهض فملي) والمطابقة بين الحديث والترجمة مفهومة من النهي عن بيع الزبيب بالعنب
 أى يجوز بيع الزبيب بالزبيب كالبر بالبر ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه قال الكرماني ومباحث الحديث تأتى
 ان شاء الله تعالى في بابيه وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع (قال) عبد الله بن عمر عاصله أيضا
 في البيوع (وحدثني) بالافراد (زيد بن ثابت) الانصاري رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في العرايا) وهى بيع الرطب أو العنب على الشجر (بخرصا) بقدرة من اليابس في الارض كيلا وهو مستثنى
 من بيع المزانية المنهى عنه والباء في بخرصا للسببية أى بسبب خرصها وهو بفتح الخاء المعجمة المصدر وبالكسر
 الخروص قال النووي والفتح اشهر وقال القرطبي الرواية الكسر كذا قاله البرماوى كالزكريشى وكلاهما انما هو
 على رواية مسلم والذي في الفرع وغيره من الاصول التي وقفت عليها من البخارى الفتح ولا ينبغي أن ينقل كلام
 متعلق برواية مسلم الى لفظ البخارى الا بعد التثبت وبأنى الكلام على العرايا ان شاء الله تعالى بعون الله وقوته
 * (باب بيع الشعير بالشعير) * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنيسي (قال أخبرنا مالك) هو ابن انس
 امام الاثنية (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهملة

ابن الحدادان بفتح المهملة والتمثلة المدنى له رواية أنه أخبره أنه التمس صرقاً بفتح الصاد المهملة من الدراهم
 (بما نه دينار) ذهباً كانت معه (فدعا نى طلحة بن عبيد الله) بالتصغير أحد العشرة (فقرأ وضاً) بضاده بحجة ساكنة
 أى تجارياً حدث البيوع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لأن كل واحد منهما يروض
 صاحبه وقبل هى المواضعة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعته للآخر (حتى اصطرف منى) ما كان معى فأخذ
 الذهب بقله فى يده) ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المانة فأشبه لذلك (ثم قال حتى باقى خازنى) أى
 اصبر حتى باقى خازنى (من الغاية) بالغين المجمة وبعد الالف موحدة وكان لطلحة به مال من نخل وغيره وانما قال
 ذلك لطلحة جوارزه كسائر البيوع وما كان بلعه حكم المسألة (وعمر) بن الخطاب رضى الله عنه (يسمع ذلك فقال)
 عمر مالك بن اوس (والله لا تفارقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب وفى رواية الليث والله لم يعطيه ورقه (قال)
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب (ولابى ذر فى نسخة وصحح عليها فى الفرع بالورق بفتح الواو وكسر
 الراء بالقضة (رباً) فى جميع الاحوال (الاهاء وهاء) بالفتح والمذأوب بالكسرة وبالسكون أى الاحال الحضور
 والتقباض فكفى عن التقباض بقوله هاء وهاء لانه لازمه وقد ضبط فى الفرع على قوله بالذهب ورواية الورق
 مناسبة لسياق الفضة (والبر بالبر بالاهاء وهاء والشعر بالشعر بالاهاء وهاء والتبر بالتبر بالاهاء وهاء
 * باب بيع الذهب بالذهب) * وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) هو أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا اسماعيل
 ابن علية) بضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية اسم أمة واسم أبيه ابراهيم (قال حدثنى) بالافراد ولا بى الوقت
 حدثنا (بمى بن أبى اسحاق) مولى الحضارمة (قال حدثنا عبد الرحمن بن أبى بكرة) بفتح الموحدة وسكون
 الكاف آخره تأنيث قال (قال أبو بكرة) نسمع مصغر نفع ابن الحارث الثقفى (رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب) مضروباً كأن أو غير مضروب (الاسواء بسواء) أى
 المتساويين كطعام بطعام مع باقى الشروط وهما الحلول والتقباض قبل التفرق وهذا قول أبى حنيفة
 والشافعى وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الايجاب بالكلام ولو اتقلا من ذلك الموضع الى آخر لم يصح
 تقباضهم ما فلا يجوز عنده تراخى القبض فى الصرف سواء كانا فى المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع مائتى دينار جيدة
 أو رديئة أو وسطاً بمائة دينار جيدة أو مائة رديئة أو وسطاً أو بمائة رديئة وهذا من قاعدة مدحوة
 ودونهم مدحوة ودرهم وهو أن تشمل الصفقة على ربوى من الجانبين يعتبر فيه التماثل ومعه غيره ولو من غير نوعه
 (تدعوا) (الفنعة بالفتحة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (الاسواء بسواء) متساويين مع الحلول
 والتقباض فى المجلس (ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما يختلف فيه الجنس كخطة بشعر
 (كبيتم شتم) أى متساوياً ومتفاضلاً بعد التقباض فى المجلس والحاصل حل التفاضل فقط دون الحلول والتقباض
 فلما اختلفت العملة فى الربويين كالذهب والخطبة أو كان أحد العوضين أو كلاهما غير ربوى كذهب وثوب وعبد
 وثوب حل التفاضل والنساء والتفرق قبل القبض * وهذا الحديث أخرجه أيضاً البيوع وكذا مسلم والنسائى
 * (باب بيع الفضة بالفضة) * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا بى ذر حدثنى (عبيد الله بن سعد) بضم العين فى الاول
 مصغراً وسكونه فى الثانى ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى البغدادى
 قاضى اصبهان قال (حدثنا عيسى) يعقوب بن ابراهيم المدنى زبيل بغداد قال (حدثنا ابن أخى الزهرى) محمد
 ابن عبد الله بن مسلم (عن عمه) محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى أنه (قال حدثنى) بالافراد (سالم بن عبد الله بن)
 أبيه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان أباسعيد) زاد أبو الوقت الخدرى رضى الله عنه (حدثه) حدث عبد
 الله بن عمر (مثل ذلك حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال البرماوى كالكرمانى أى مثل حديث أبى
 بكرة السابق فى الباب قبل هذا فى وجوب المساواة وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله أى مثل حديث عمر الماضى
 فى باب بيع الشعر بالشعر فى قصة طلحة بن عبيد الله فى الصرف مستدلاً لذلك بما أخرجه الاسماعلى من وجهين
 عن يعقوب بن ابراهيم شيخ شيخ المصنف فيه بلفظ أن أباسعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فى الصرف فقال أبو سعيد فذكره (فلقبه عبد الله بن عمر) مرة أخرى غير مرة تجديد له (فقال يا أبا
 سعيد ما هذا الذى تخدث) به (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انما قال له ذلك لانه كان يعتقد قبل ذلك
 جواز الفاضلة (فقال أبو سعيد فى الصرف) أى فى شأن الصرف وهو بيع النقدين أحدهما بالآخر (سعت)

قوله دون الحلول المحذورة
 فى نسخ ولعل مواضع
 الحلول تامل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول الذهب بالذهب (بالرفع في اليونانية أي يبيع الذهب فحذف المضاف للعلم به أو مبتدأ خبره محذوف أي الذهب يباع بالذهب أو باسناد الفعل المبني للمفعول إليه أي يباع الذهب ويحوز النصب أي يبيعوا الذهب بالذهب (مثلاً بمثل) أي حال كونهما متماثلين أي متساويين وجوز أبو البقاء فيما حكاه الزركشي عنه وفي وزنا بوزن وجهين أن يكون مصدراً في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بوزن وأن يكون مصدراً مؤكداً أي بوزن وزناً قال وكذلك الحكم في مثلاً بمثل وتبعه في فتح الباري وتبعه العيني فقال قوله مصدراً ليس بصحيح على ما لا يخفى ولا يوجب ذلك الوقت مثل بالرفع على اسناد الفعل المبني للمفعول إليه أي يباع مثل بمثل (و) يباع (الورق بالورق) أي الورق يباع بالورق حال كونهما (مثلاً بمثل) فان قلت كيف يكون هذا صرفاً والصرف يبيع الذهب بالفضة وبالعكس أوجب بأن مفهومه إذا لم يكن بنفسه لا تشترط فيه المماثلة وامثال هذه المفاهيم انما يساعد عليها السياق ولا يوجب ذلك وجهها كالسابق * وبه قال (حم) ثنا عبد الله بن يوسف (التنيسي الكلاعي قال) (أخبرنا مالك) الإمام (عن رافع عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا بمثل) أي الاحال كونهما متماثلين أي متساويين أي ومع الحلول والتقايض في المجلس (ولا تشدوا) بضم الشدة الفوقية وكسر الشين المجعدة وضم الفاء المشددة من الاشفاف أي لا تفضلوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق بكسر الراء فيهما النضة بالفضة (الا) حال كونهما (مثلاً بمثل ولا تشدوا) أي لا تفضلوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائباً أي مؤجلاً (بناجر) بالنون والجيم والزاي أي يحاضر أي فلا بد من التقايض في المجلس * وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي * (باب يبيع الدينار بالدينار) حال كونه (نسأ) بفتح النون والمهملة ممدوداً ويسكون السين أي مؤجلاً * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا

الفتح بن محمد) بفتح الميم وسكون الميم المجعدة أبو عاصم وهو شيخ المؤلف قال (حدثنا ابن حريج) عبد الملك قال (أخبرني) بالافراد (عمر بن دينار) بفتح العين (ان ابا صالح) ذكوان (الزيات) أخبره انه سمع ابا سعيد الخدري

رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم زاد مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار مثلاً بمثل من زاد وازداد فقد أربى قال أبو صالح (فقلت له) أي لابي سعيد الخدري (فان ابن عباس) رضي الله عنه ما (لا يقوله) أي لا يقول بان الرابعا هو فيما اذا كان أحد العوضين بالثانية وأما اذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال ابو سعيد سألته) ولم يقل (أت) ابن عباس (فقلت له) (سمعت) يحذف همزة الاستفهام أي اسمعته (من النبي صلى الله عليه وسلم) أو (منه) في كتاب الله تعالى قال (ولا يذرف قال) (كل ذلك لا أقول) برفع كل كافى الفرع أي لم يكن السماع

ولا الوجدان وفي بعض الاصول بالنصب قال في الفتح كما نتيج على انه مقول مقدم وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الديدن كل ذلك لم يكن فالمعنى هو المجموع انتهى وجبئذ فيكون سلب الكل بخلاف وجه الرفع فانه لعدم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس

لانه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً واذا نصب كل كانت داخله في حيز النفي ضرورة أن نصبها بأقول الواقع بعد حرف النفي فيكون التركيب هكذا لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل

أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده نفي كل واحد من الامرين أي لم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله ثم كيف يكون التركيب مع نصب كل نظير كل ذلك لم يكن والمعنى هنا في حيز كل وفي النصب هي في حيز النفي نعم ان رفع كل من قوله كل ذلك لا أقول على انه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف

أي أقوله على حديثه فدا أصبحت ام الحيات تندى * على ذنبا كاه لم أصنع

برفع كل وحذف العائد أي لم اصنعه فينبذ يكون نظير كل ذلك لم يكن ويكون المعنى كل فرد لا المجموع من حيث هو مجموع فانه في المصايح والنصب هو الذي في الفرع وفي رواية * لم فقال لم اسمعه من رسول الله صلى

الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله تعالى (وانتم اعلم برسول الله مني) أي لانكم كنتم بالقرين كاملين عند ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا كنت صغيراً (والكني) بنونين ولا يوجب ذلك الوقت وذروا لكني (أخبرني

اسامة) بن زيد رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا الا في النسبة) أي لا في التفاضل وقد أجمع

على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها لا ينافيه ولكنه مجمل فيه
 حديث أبي سعيد أنه منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة من آخر
 الحديث ولم يذكر قوله كان سئل عن التمر بالشعب أو الذهب بالفضة متفاضلا فقال انما الربا في التسبئة وهو صحيح
 لا اختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالحاء المهملة
 والتخمية قال سألت أبا جهم عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بهن
 يدايد وكان يقول انما الربا في التسبئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والخنطة بالخنطة
 والشعب بالشعب والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدايد مثلا غل خن زاد فهو ربا فقال ابن عباس رضي الله عنهما
 أسئع الله وأتوب اليه فكان ينهى عنه أشد النهي * وفي حديث الباب ثلاثة من الصحابة وأخرجه مسلم
 والقاسمي وابن ماجه في البيوع * (باب بيع الورق) بفتح الواو وكسر الراء وقد تسكن الراء ودة تكسر الواو
 مع اسكان الراء فهي ثلاث لغات ي الدراهم المضروبة بالذهب) حال كونه (نسيئة) على وزن كريمة ويجوز
 الادغام فتكون على وزن برة حذف الهمزة وكسر النون بكسرة * وبه قال (حدثنا حمص بن عمر) الحوضي
 قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (حبيب بن ابي ثابت) قيس ويقال هذين دينارا لاسدي
 مولى تيم الكوفي (قال سمعت ابا المنهال) يسار بن سلامة الرباعي بالتخمية والمهملة المصرية (قال سألت البراء بن
 عازب ورید بن ابرهه رضي الله عنهما عن الصرف) وهو بيع أحد النقيدين بالآخر (وكل واحد منهما) أي من

البراء وزيد (يقول هذا اخبرني فكلاهما يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينارا
 أي غير حال حاضر في المجلس ولا يقال لا مطابقة بين الحديث والترجمة لانما بيع الورق بالذهب والحديث عكسها
 لان العوضين اذا كانا نقدين وعلى أيهما مادخلت الباء فالمعنى سواء بجملا ما اذا كان العوضان غير النقيدين
 اللذين هما للتخمية فانها لا تدخل على المثنى * (باب بيع الذهب بالورق) حال كونه (يدايد) وهذه الترجمة عكس
 السابقة * وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) البصري يقال له صاحب الاديم قال (حدثنا عباد بن العوام) بفتح
 العين المهملة وتشديد الموحدة والعوام بفتح العين وتشديد الواو ابن عمر الكلبي الواسطي قال (اخبرنا يحيى
 ابن أبي اسحق) الحضرمي مولا هم البصري التحوي وثمة ابن معين واحتج به البخاري وغيره قال (حدثنا عبد

الرحمن بن أبي بكر) عن أبيه رضي الله عنه قال نبي لبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب
 (أي بأسواء) أي منسولين وتسمى المراطلة (وامرنا) أمر اباحة (أن يتباع) بفتح النون أي تشتري (الذهب
 بالفضة) وللعموي والكشيمري في الفضة (كيف شئنا والفضة بالذهب) ولا يذرى الذهب (كيف شئنا)
 ولم يقل فيه يدايد لما سبق ما رجم له وأجيب باحتمال انه أشار به الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن
 أبي الربيع عن عباد بن العوام الذي أخرجه المؤلف من طريقه وفيه فسأه رجل فقال يدايد فقال هكدا
 سمعت واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وقد عتد
 عليه الصلاة والسلام أصولا وصرح بأحكامها وشروطها المعتمدة في بيع بعضها ببعض جنسا واحدا
 أو أجناسا وبين ماهر العلة في كل واحد منهما التوصل المجتهد بالشاهد الى الغائب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر
 النقيدين والطعومات ايذانا بأن علة الربا هي التقديرة أو الظن وأشعارا بأن الربا انما يتكون في النوعين
 المذكورين وهما النقدان والطعوم واختلف في العلة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب
 والفضة والبر والشعب والتمر والمخ فقال الشافعية العلة في الذهب والفضة كونهما جنسا لاثمان فلا يتعدى
 الربا منهما الى غيرهما من الموزونات كالتديد والنحاس وغيرهما لعدم المشاركة في المعنى والعلة في الاربعة
 الباقية كونها طعومة فيتعدى الربا منها الى كل مطعوم سواء كان اقربا نأو تفعكها أو تداوبا كما مر وقال
 أبو حنيفة العلة في الذهب والفضة الوزن فيتعدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيره * (باب بيع
 المزابنة) مفاعلة من الزن وهو الدفع فان كل واحد من المتبايعين يزن صاحبه عن حقه اولان أحدهما اذا
 وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع (وهي)
 في الشرع (بيع التمر) بالثلاثة الصوقية وتكون الميم اليابس على الارض (بالتمر) بالثلاثة وفتح الميم الرطب في رؤس
 النخل وليس المراد كل التمر فان سائر التمر يجوز بيعها بالتمر والذي في الفرع التمر بالثلاثة وفتح الميم بالتمر بالثلاثة

وسكون الميم (ويسع الزيب بالكرم) بفتح الكاف وسكون الراء أى الغنب على الكرم (ويسع العرايا) جمع عربية
وبأني تفسيرها ان شاء الله تعالى (قال أنس) كما وصله في بيع المحاضرة (م) صلى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزانية
والخافلة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعد الالف فلام فها تأنيث مفاعلة من الحقل وهو الزرع وموضعه
وهو يسع الخنطة بسنبلها خنطة صافية من التبن ووجه الفاديهما انه يؤدى الى رب الفاضل لان الجهل بالامثلة
كحقيقة المفاضلة من حيث انه لم يققن فيها المساواة المشرطة في الربوي بخنسه وتزيد المحاقلة أن المقصود من
البيع فيها مستور بما ليس من صلاحه * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه الى جده لشهرته به واسم أبيه عبد
الله الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل بفتح العين
الايلي بفتح الهزة وسكون التخمبة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم لم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (سالم بن
عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الثمر) بالثلاثة
وفتح الميم (حتى يد وصلاحه) بغير ألف بعد واو ويد وللناصب أى يظهر وبدو الصلاح في كل شئ هو صبره ورتبه الى
الصفة التي يطلب فيها غالباً وبأني يات ان شاء الله تعالى في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (ولا تبعوا
التمر بالتمر) الاول بالثلاثة والثاني بالثمانية * (قال سالم) بالاحناد السابق (واخبرني) بالافراد (عبد الله) بن عمر
ابن الخطاب (عن زيد بن ثابت) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك) أى بعد انتهى عن بيع التمر
بالتمر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد التخمبة واحدة العرايا وهي أن تخرص فخلات فيكون رطبها اذا جفت
ثلاثة اوسق مثلاً (بالرطب) على الارض (او بالتمر) بالثمانية (ولم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على
التخل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون أو للتخير والجهور على المنع فيستأولون هذه الرواية
بأنهم من شك الراوى أي ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما في أكثر الروايات يدل على انه انما قال التمر فلا يقول
على غيره وقد وقع عند النساء والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الاوزاعي عن
الزهري ما يؤيد أن أول التخيير لا للتخل ولفظه بالرطب وبالتمر وقس الغنب بالرطب بجماع أن كلا منهما زكوى
يمكن خرصه وبذخرياته وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكره الماوردي
والروابي وأما غير الرطب والغنب من الثمار التي تجفف كالمشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مستورة
بالاوراق فلا يأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة التخل والكرم فانها متبدلية طاهرة * وهذا الحديث أخرجه مسلم *
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) الشيباني قال (اخبرنا مالك) الامام الاعظم (عن نافع) مولى ابن عمر (ابن
عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية (قال ابن عمر) والمزانية التمر
التمر) بالثلاثة وفتح الميم وفي رواية مسلم غير التخل وهو المراد هنا (بالتمر) بالثلاثة وسكون الميم (كيلا) بالنصب على
التمييز وليس قيلا (ويسع الكرم) الغنب (بالزيب كيلا) وفي رواية مسلم ويسع الغنب بالزيب كيلا * وفي الحديث
جواز نسجية الغنب كرم واحدته التي عن تسعته به محمول على التنزيه وذكره هنا البيان الجواز وهذا على تقدير
أن تفسير المزانية صادر عن الشارع مسلمات الله وسلامه عليه أما على القول بأنه من العصاة فلا حجة على
الجواز ويحمل النهي على الحقيقة * وهذا الحديث سبق في باب بيع الزيب بالزيب * وبه قال (حدثنا عبد الله
ابن يوسف) المذكور فيما مر قال (اخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح
الصاد المهملة المنى مولى عمرو بن عثمان المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة (عن أبي سفيان) قبل اسمه قزمان
بضم القاف وسكون الراء (مولى ابن أبي حمزة) هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الاسدي ابن أخي زيب بنت
جحش أم المؤمنين (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية
والخافلة والمزانية اشتراه التمر بالتمر) الاول بالثلاثة (في رءوس التخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الاحماعلي
كيلا وهو موافق لحديث ابن عمر السابق وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمحاقلة كراء الارض * وهذا
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجه في الاحكام * وبه قال (حدثنا مسدد) بالهملة وتشديد الدال قال
(حدثنا ابو معاوية) محمد بن حازم الفريبر (عن الشيباني) شيخ الشيبان المجته سليمان (عن عكرمة) مولى ابي
عباس (عن ابن عباس) رضي الله عنهما انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية) والمزانية
في التخل والمحاقلة في الزرع * وهذا الحديث من افراد * وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بفتح الميم واللام

قوله للناصب الصواب حذفه
فان الالف انما تترك بعد واو
الجماعة المتصلة بالفعل كما هي
ظاهرة

ابن قنبل القعبي قال (حدثنا مالان) الامام (عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العربية) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية الرطب أو العنب على الشجر (ان يبيعها بخمر صها) بفتح الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة صادمه ملة بأن يقدر ما فيها اذا صار قرا بمرزاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعبي شيخ المؤلف فيه كيداً ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بن رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمر صها غرايا كونه رطباً ولا يجوز بيع ذلك بقدره من الرطب لاتقاء حاجة الرخصة اليه ولا يبيعه على الارض بقدره من اليابس لأن من جملة معاني بيع العرايا أكله طرياً على التدريج وهو منتف في ذلك وأفهم قوله كيداً أنه يمنع بيعه بقدره بابساخر صا وهو كذلك مثلاً يعظم الغرر في البيع وانما يصح بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق بتقدير الجفاف بمثله كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويشترط فيه التقابض قبل التفريق * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات * (باب يبيع التمر) بفتح المثناة والميم الرطب حال كونه (على رءوس النخل بالذهب والفضة) ولا يذرأ والفضة * وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الكوفي سكن مصر قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله قال (احبرنا) ولا يوزى ذرو الوقت أخبرني بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (وابي الزبير) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد بن مسلم بن تدرس بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء آخره سين مهملة كلاهما (عن جابر رضي الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن يبيع التمر) بفتح المثناة والميم وهو الرطب (حقى بطيب) ولا ين عينة عند مسلم حتى يبدو صلاحه (ولا يباع شئ منه) أي من الثمر (الا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعمرون بشرطه واقتصر على الذهب والفضة لانهم ما جل ما يتعامل به فانه ابن بطال (الله العرايا) زاد يحيى بن أيوب عند المؤلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخمر ويصرف قدره بقدر ذلك من التمر * وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات * وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحنفي (قال سمعت مالكا) هو امام دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (وسأله عبيد الله) بضم العين مصغراً (ابن الربيع) بفتح الراء وكان الربيع حاجب المنصور وهو والفضل وزير هارون الرشيد وفيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقر به وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً (حدثنا داود) بن الحصين (عن ابي سفيان) بن ابي أيمن (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الخاء المعجمة من التمر (بجس) ولا يصلي وأى ذرع السكتمينى ارخص بهمزة مفتوحة قبل الراء من الارخاص (في بيع) تمر (الارباب) والعرايا النخل (في خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهي ستون صاعاً والصاع خمسة رطال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (اودون خمسة اوسق قال) مالك (نعم) حدثني داود ووقع في مسلم أن الشك آمن داود بن الحصين وللمؤلف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالاقول لأن الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ويلقى ما وقع فيه الشك وهو قول الحنابلة فلا يجوز في الخمسة في صفة ولا يخرج على فريق الصفة لأنه صار بالزيادة مزبلة فبطل في الجميع والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فسادونها بسبب الخلاف أن النهي عن الزبالة وقع مقرراً بالرخصة في بيع العرايا فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال يحيى بن سعيد) الانصاري (سمعت بشيراً) بضم الموحدة وفتح المعجمة ابن يسار ضد اليمن الانصاري المديني (قال سمعت سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة وسكون المثناة وهو سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة واسمه عامر بن ساعدة الانصاري رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر) الرطب (بالتمر) اليابس (ورخص في العربية) بتشديد التحتية (ان تباع بخمر صهايا كلها اهلها) المشترون الذين صاروا ملاك الثمرة (رطباً) بضم الراء وفتح الطاء وليس التقييد بالاكل قيد ابل لبيان الواقع قال علي بن المديني (وقال سفيان) بن عيينة (مرة) اخرى الا انه رخص في العربية يبيعها اهلها) البائعون (بخمر صهايا كلونها رطباً) بضم الراء وفتح الطاء (قال هو سواء) أي ساءل القول الاول وان اختلفا لفظاً لانهما في المعنى واحد (قال سفيان) بن عيينة بالاسناد المذكور

(فقلت ليحيى) بن سعيد الانصارى لما حدث به (وانا غلام) جلة خالصة والمراد الاشارة الى قدم طلبه وانه كان في زمن الصبيان نظريه وشيوخه وياحدهم (ان اهل مكة يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم وخص لهم في بيع العرايا) أى من غير قيد (فقال) يحيى (وما يدري) بضم أوله (أهل مكة) نصب يندري قال سفيان (قلت انهم) أى اهل مكة (يروونه) أى هذا الحديث (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (فسكت) يحيى (قال سفيان) بالاسناد المذكور (انما اردت) أى انما كان الحامل لى على قولى ليحيى بن سعيد انهم يروونه عن جابر (ان) جابر من اهل المدينة (فرجع الحديث الى اهل المدينة ومحل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية اهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن اهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيدهابشئ مما ذكر أنهم يروونه عن جابر وكان ليحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة وروايفه التقييد فيحمل المطلق على المقيد والتقييد بالخرص زيادة تحفظ تعيين الصبر اليها وأما التقييد بالاكل فالذى يظهر أنه بيان الواقع لانه قيد * قال ابن المديني (قل لسفيان) بن عيينة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية القائل (وليس فيه) أى في هذا الحديث (نهي عن بيع الفئر) بالثلثة (حتى يبدو صلاحه قال) سفيان (لا) أى وان كان هو صحيحاً من رواية غيره * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الشرب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي * (باب نفس العرايا) جمع عربية وهى لغة الخلة ووزنها فعيلة قال الجمهور بمعنى فاعله لانها عريت بأعراء مالكلها أى أفرادها من باقى الخل فهى عارية وقال آخرون بمعنى مفعولة من عرأ يعرؤه إذا أنه لا مال لملكها يعرؤها أى يأتها فهى معروفة وأصلها عريوة فنقلت الواوياء وادغمت فتسمية العقد بذلك على القوانين مجاز عن أصل ما عقد عليه (وقال مالك) الامام الاعظم ابن أنس الاصمى مما وصله ابن عبد البر (العربية) بتشديد التحيمة (ان يعرى) بضم الياء من الاعراء أى يهب (الرجل الرجل نخلة) من نخلات بستانه فيملكها لأن عند الامام مالك أن الهبة تلزم بنفس العقد أى يهبه غيرها (ثم يادى) الواهب (بدخوله) أى بدخول الموهوب له (عليه) البستان لاجل الثمرة الموهوبة والتقاطها (ورخص) بضم الراء مبني للمفعول (له) أى للواهب (ان يشتريه منه) أى يشتري رطبها من الموهوب له (بقمر) بابس ولا يجوز لغيره ذلك ومثله قول أبى حنيفة رحمه الله العربية أن يهبه نخلة ويشق عليه تردد الموهوب له الى بستانه ويكره أن يرجع في هبته وهذا بناء على مذهبه في أن الواهب الاجنبى يرجع في هبته متى شاء لكن يكره فيدفع اليه بدلها عراً ويكون هذا فى معنى البيع لانه يبيع حقيقة وكل القوامين بعدد عن لفظ الحديث لان لفظ ارضاء العربية فيها عام وهم ما يقيدانها بصورة وأيضاً فقد صرح بلفظ البيع فنفى كونه بيعاً بخالف لظاهر اللفظ وأيضاً الرخصة قيدت بخسة أوسق أو مادونها والهبة لا تتقيد (قال ابن ادريس) الامام أبو عبد الله محمد الشافعى وحزم به المزنى في التهذيب أو هو عبد الله بن ادريس الاودى ورجحه السفاقي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المهذب (العربية) بالتشديد (لان تكون الابالكيل) أى فيما دون خمسة أوسق (من الفئر) لتعلم المساواة (يديد) قبل التفريق لكن قبض الرطب على النخل بالتخلية وقبض الفئر بالنقل كغيره (لا يكون) بالخزاف) بكسر الخيم في الفرع وأصله فيسلم المشتري الفئر اليابس بالكيل ويحلى يده وبين النخل وعبرة الشافعى في الام ونقلها عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة واكثر بخصره من القربان بخصر الرطب ثم يتذكر كم ينقص اذا يبس ثم يشتري بخصره ثم افاقان تفترقا قبل أن يتقابضا فسدد البيع انتهى قال في الفتح وهذا وان غاير ما علقه البخارى لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جرافاً ولا نسيئة (ومما يقويه) أى القول السابق بأن لا يكون جرافاً (قول سهل بن أبي حنمة) عند الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن سهل موقوفاً (بالاوسق الموسقة) وفائدة قوله الموسقة التأكيذكافى قوله والقناطير المقطرة وهو يعطى انما المكيلة عند البيع (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازى مما وصله الترمذي (في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه قال (كانت العرايا أن يمرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخاتين) وصله الترمذي بدون تفسير وأما التفسير فوصله أبو داود عنه بلفظ النخلات وزاد فيه فيشق عليه فيدها بمثل خرصها (وقال يزيد) هو ابن هارون الواسطي (عن سفيان بن حسين) الواسطي من اتباع التابعين مما وصله من حديثه الامام أحمد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً الى العرايا قال سفيان بن حسين (العرايا نخل

من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس عن ابن عباس وسهل بن سعد عن أحمد * وحديث الباب أخرجه
أبو داود والنسائي في البيوع * (باب) حكم (بيع الملامسة) مناعلة من اللبس ويأتى تفسيرها في حديث
الباب إن شاء الله تعالى (قال انس) مما وصله المؤلف في بيع المخاضرة (نهي عنه) أى عن بيع الملامسة (النبي
صلى الله عليه وسلم) ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم عنه * وبه قال (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العين
وفتح الفاء وبعد المنة المثناة التحتية الساكنة راء ونسبه لجدته لشهرته به واسم أبيه كثير المصري (قال
حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد
الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عامر بن سعد) بـ يكون العين ابن
أبي وقاص (ان اباسعيد) سعد ابن مالك الخدري (رضي الله عنه) اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
نهي تحريم (عن المناذبة) بضم الميم وبالدال المحممة قال أبو سعيد الخدري (و) المناذبة (هي طرح الرجل ثوبه)
ان يريد شراءه (بالبيع) أى بسمه (الى رجل) آخر (قل ان يقله) ظهر البطن (او) قبل ان (ينظر اليه)
ويتأمله (ونهي) النبي عليه الصلاة والسلام (عن الملامسة واللامسة) (هي) لمس الثوب لا ينظر (المستام
اليه) وعند المؤلف في اللباس من طريق يونس عن الزهري واللامسة لمس الرجل ثوب الاخر يده باللبس
أو بانها رولا يقلبه الا ذلك والمناذبة أن يذبح الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ اليه الاخر ثوبه ويكون ذلك
بيعهما من غير نظر ولا تراص وللنسائي من حديث أبي هريرة واللامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك
ثوبى بثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الاخر أو كان (مسلم) لسا والمناذبة أن يقول أبيعك ثوبى بماعى
مادى ليشترى كل واحد منهما من الاخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الاخر ونحو ذلك ولمسلم من طريق
عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أن الملامسة فأن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن يذبح
كل واحد منهما ثوبه الى الاخر لم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير الذى في حديث
أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمناذبة لانهما كآمر مفاعلة قد تدعى وجود الفعل من الجانبين وظاهر الطرق
كلها أن التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي صلى
الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ قال قرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لأنه يعد أن
يعبر الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ واختلف في تفسير الملامسة على ثلاث صور احداها
أن يكتفى باللمس عن النظر ولا خيار له بعده بأن يمس ثوبه ليرى ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه الثانية
أن يمس اللبس يعبأ بان يقول اذا لمسته فقد بعته ككفا بلسه عن الصيغة الثالثة أن يبيعه شيئا على
أنه لم يمس لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره ككفا بلسه عن الالتزام بتمزق أو تخاير وبطلان البيع
المستفاد من النهي لعدم رؤية البيع واشترطت في الخيار في الاولى ونفى الصيغة في عقد البيع في الثانية
وشرطت في الخيار في الثالثة * وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم وأبو داود والنسائي في البيوع
* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا عبد الوهاب) الثقفي (قال) (حدثنا أيوب) السخيتاني (عن
محمد) هو ابن سيرين (عن أبي هريرة) رضي الله عنه قال نهى (بضم أوله مبني للمفعول أى نهى النبي صلى الله
عليه وسلم) (عن البستين) بكسر اللام على الهيئة لا بالفتح على التزا احداهما (ان يجتبي الرجل في الثوب
الواحد ثم يرفعه على منكبيه) كلمة أن مصدره والتقدير نهى عن احتباء الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه
منه نهي ولم يذكر في حديث أبي هريرة ثاني البستين المنهى عنهما وهو اشتغال الصماء قال البرماوى
كالسكراني اختصارا من الراوى كانه لشهرته وقال ابن حجر وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق
هشام عن ابن سيرين ولفظه أن يجتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه نهي وأن يرتدى في ثوب يرفع
طرفه على عاتقه (و) نهى صلى الله عليه وسلم (عن بيعتين) تنبيه ببيعة بفتح الموحدة وكسرهما والفرق
بينهما أن الفعل بالفتح للمز وبالكسر للحالة والهيئة قال البرماوى والوجه الكسر لأن المراد الهيئة
انتهى والذي في الفتح احداهما (الاماس و) الثانية (النباذ) بكسر الاول منهما مصدر لاس ونابذ وهذا
الحديث مضى في الصلاة في باب ما يستمر من العورة * (باب) حكم (بيع المناذبة) (قال انس) فيما وصله
في باب بيع المخاضرة كما مر في الباب السابق (نهي عنه) أى عن بيع المناذبة (النبي صلى الله عليه وسلم)
ولا يذنبه نأخبر قوله عنه بعد قوله ومسلم * وبه قال (حدثنا اسمعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافراد

(ماث) الامام (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (عن ابى الزناد) عبد الله بن ذكوان
كلاهما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نمى عن الملاسة) (عن المناذبة) ولم يذكر فى شئ من طرق حديث ابي هريرة تفسيرهما والمناذبة أن يجعل
النسيجا كقائه عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبى بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعثك بكذا على
انى اذ انبذته اليك لزم البيع وانقطع الخبار به وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثنى بالافراد (عباس بن الوليد)
بفتح العين المهملة وتشديد التثنية وبعد الافشين مجزة الرغام البصرى قال (حدثنا عبد الاعلى) بن
عبد الاعلى البصرى السامى قال (حدثنا معمر) بفتح الميم بينهما عين ساكنة ابن راشد (عن الزهرى) محمد بن
مسلم (عن عطاء بن ريد) بن الزيادة اللبى (عن ابي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى
الله عليه وسلم عن ابنتين) بكسر اللام (وعن يعقوب) بفتح الموحدة (الملاسة والمناذبة) وسبق تفسيرهما وقيل
المناذبة بد الحاصة والصحيح انها غيره وتفسير اللبى معلوم مما سبق واختصره الراوى وهذا الحديث
أخرجه المؤلف أيضا فى الاستذنان وأبو داود فى البيوع وأخرجه ابن ماجه فى التجارات بالتهى عن البيعتين
وفى اللباس بالتهى عن اللبنتين (باب التهى للبايع ان لا يحفل الابل والبقر والغنم) بنم المناة التسمية وفتح
المهملة وتشديد العاء المكسورة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل لمجمع الناس ولا يحتمل أن تكون زائدة وأن
تكون تفسيرية ولا يحفل بها بالتهى والتقييد بالبايع يخرج ما لو حفل المالك لجمع المالك لولده أو عياله أو ضيفه
(وكل محفلة) بفتح الفاء المشددة ونسب كل عطف على المفعول من عطف العام على الخاص أى وكل مصرفة
من شأنها أن تحفل فالنصوص وان وردت فى النعم لكن الحق بها غيرها من ما كول اللعم للجامع بينهما وهو تغير
المشترى ثم غير المأ كول كالجارية والأتان وان شاركت فى التهى وثبت الخيار لكن الاصح أنه لا يرتضى اللب صاعا
من تمر ادم ثبوته ولان ابن الأديمات لا يعتاض عنه غالباً وابن الأتان نجس لا عوض له وبه قال الحنابلة
فى الأتان دون الجارية (والمصرفة) بنم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مبتدأ خبره قوله (التي صرى)
بضم المهملة وتشديد الراء أى ربط (لبنها) أى ضرعها (وحق فيه) أى فى الثدي من باب العطف التفسيرى
لان التصرية والحقن بمعنى واحد (وجمع) اللبن (فلم يحل اياما) وهذا تفسير الشافعى (و) قال أبو عبيد وأكر
أهل اللغة (اصل المصرفة حبس الماء يقال منه صربت الماء بتشديد الراء وزاد أبو ذر اذا حبسته * * * قال
(حدثنا ابن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف يحيى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن حماد بن زيد) بن
شرحبيل بن حسنة المصرى (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه قال (قال أبو هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والغنم) بنم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء بوزن تركوا من صرى
بصرى تصرية كزكى كزكية وأصله نصر يوا فاستقلت الضمة على الباء فسكت فالتقى سا كان حذف
أولهما وضم ما قبل الواو للناسبة والابل على هذا نصب على المفعولية وما بعده عطف عليه وهذه الرواية
الصحيحة وقال عباس بن ربيعة فى غير مسلم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صرى بصرى اذا ربط قال وعن
بعضهم بضم التاء وفتح الصاد بغير واو بصيغة الافراد على البناء للجهول وهو من السر أيضاً والابل مرفوع به
والغنم عطف عليه والمنهور الاول قال أبو عبيد لو كانت من الصر لكانت مصرورة أو مصرفة لا مصرفة
وأوجب بانه يحتمل أن مصرورة فأبدلت إحدى الراى الساخود ساها وأصله دسها فكرر هو اجتماع ثلاثة
أحرف من جنس وعلى هذا فلا مبانة بين تفسير الشافعى وبين رواية لا تصروا على ما صححه على انه قد سمع
الامران فى كلام العرب وذكر المؤلف البقر فى الترجمة ولم يقع له ذكر فى الحديث اشارة الى أنها فى معنى الابل
والغنم فى الحكم خلافاً لداود وانما اقتصر عليها لما غلبت ما عندهم (من ابتاعها) أى من اشترى المصرفة (بعد)
بضم الدال أى بعد التصرية وقيل بعد العلم بهذا التهى قال الحافظ الشرف الدماطى فى ما نقله الزركشى أى
بعد أن يحلبها كذا رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج وبه يصح المعنى قال الزركشى والبزارى رواه
من جهة الليث عن جعفر باسقاطها يعنى باسقاط زيادة بعد أن يحلبها فاستشكل المعنى لكن رواه آخر الباب
عن ابي الزناد عن الاعرج بلفظ فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها لا معنى لاستدراك الحافظ له من جهة ابن
لهيعة وهو ليس من شرط الصحيح مع الاستغناء عنه بوجوده فى الصحيح ونعقب بأن قوله ان اسقاط هذه الزيادة

أوجب اشكال هذا المعنى فيه نظر وذلك أن نص حديث اللبث كحديث أبي الزناد ولفظه (فانه بخير النظرين) أي الرأيين (بين ان يحتلها) كذا في الفرع بفتح همزة أن واثبات الفوقية بعد الحاء وبين من يقوم عليها علامة الجوى معجم عليها وتحت العلامة علامة السقوط وفي الهامش مكتوب صوابه بعد أن يحتلها أي وقت أن يحتلها أي فالتشترى متلبس بخير النظرين في وقت حلبة لها وقال العيني صكا لحافظ ابن حجر ان يحتلها كذا في الاصل بكسر ان على انها شرطية وحزم يحتلها لانه فعل الشرط ولا ينزى والاسماعيلي من طريق أسد ابن موسى عن اللبث بعد أن يحتلها بفتح أن ونصب يحتلها اه والذي رأيته في فرعين لليونانية وسائر ما وقفت عليه من الاصول بفتح الهمزة والنصب وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وظاهر قوله بعد أن يحتلها أن الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجهود وعلى انه اذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار على الفور من الاطلاع عليها لكن لما كانت التصيرية لا تعلم غالباً الا بعد الحلب ذكره قيداً في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصيرية بعد الحلب فالخيار ثابت (ان شاء الله) المصترقة على ملكه (وان شاء رذها وصاع عمر) بالنصب على أن الواو بمعنى مع أو لطلق الجمع ولا يكون مفعولاً معه لان جهوداً الحاجة على أن شرط المفعول معه ان يكون فاعلاً محوحت أو أزيد أو قوله ان شاء الله اليد طتان عطفت الثانية على الاولى ولا يحمل لهما من الاعراب اذ هما نفسيتان أتى بهما البيان المراد به وينبذ اليه وهذا الحديث أخرجه بقية الاثمة الستة (ويذكر) بضم أوله مبنياً للمفعول (عن أبي صالح) والملازمة أن يقول الرجس ربه (عن) مما وصله البزار والطبراني في الاوسط (والوليد بن رباح) بفتح الراء والله لسانه المناذبة أن يقول أتند مامعي وهـ أحد من منيع في مسنده (وموسى بن يسار) بالتحفة وتحقق منهما كم مع الاسر ونحو ذلك ولمسلم من طريق هريرة (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم صاع عمر) ما توب صاحبها بغير تأمل والمناذبة أن يغامر طعام وهل يخبر بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلاد وجه في توب صاحبها وهذا التفسير القوي وهو الصحيح عند الشافعية لوزا ضياء على غيره من قوت أو غير جاز ولو فقد استدعى وجود القعد ذكره الماوردي وأقره الزاقي والنووي ويصح الصاع ولو قل اللبث فلا يختلف قدره اليد ما بين وصحته كما لا يختلف غيرة الخمين باختلاف ذكره ونوته ولا أرض الموضحة باختلافها مفرأ أو كبر (وقال بعضهم) وصله مسلم عن قرة (عن) ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً (صاع من طعام وهو بالخيار ثلاثة أيام) وهو وجه ضعيف عند الشافعية وأجيب عن المحمول على العال وهو أن التصيرية لا تظهر الا ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبث قبل تمامها على اختلاف العلماء أو الماوي أو تبدل الابدى أو غير ذلك واستدأ الثلاثة على القول بهما من العقد وقبل من التفرق (وقال بعضهم) لما وصله مسلم أيضاً عن أيوب (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعاً أيضاً (صاع من تمر ولم يذكر ثلاثاً والبراء كثر) يعني أن الروايات الخاصة على التمر أكثر عدداً من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قال سمعت ابي) سليمان بن طرخان حال كونه (يقول حدثنا ابو عثمان) عبد الرحمن بن مل بن بشيد اللام الهندي بالتون أسلم في عهد رسول الله عليه وسلم وأدى اليه الصدقات (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) انه قال من اشترى شاة محظلة بفتح الشاء المشددة بمصر (فردّها) أي فأردّها (ولم يدعها) ان كانت ما كولة وتلف لبنها (صاعاً) زاد أبو ذر من تمر أي بدل اللبث الذي حلبه وان زادت قيمته على قيمته ولو علم بها قبل الحلب ردّها ولا شيء عليه وهذا الحديث رواه الاكثر من معمر بن سليمان موقوفاً وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معمر بن سليمان مرفوعاً وذكر ان رفعه غلط قال ابن مسعود بالسند السابق (وهي النبي صلى الله عليه وسلم ان تلقى البيوع) بضم التاء وفتح اللام والقاف المشددة مبنياً للمفعول والبيوع رفع نائب عن الفاعل وأصله تلقى خذفت إحدى التاءين والمعنى تقبل أصحاب البيوع ولا يذّر ان تلقى البيوع بفتح التاء والعين كما في فرع اليونانية وقال العيني ويروى بالتخفيف ورجال الحديث كلهم يسمون الابن مسعود وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن التابعي عن الصحابي وأخرجه التواف مرفوعاً وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) امام دار الهجرة (عن ابي الزناد) عبد الله بن زكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلقوا خذفت إحدى التاءين أي

لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد للاشترا منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع)
 بالرفع على أن لا تافيه ولا يذروا لا يبيع بالجزم على النهي (بعضكم على بيع بعض) في زمن الخياط (ولا تناجشوا)
 أصله تناجشوا حذف إحدى التامين وقد مر أنه الزيادة في النفي بلا رغبة ليقتر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذروا
 ولا يبيع بالجزم (حاضر اسناد) هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه اتركه عندي
 لا يبيعه لك بأعلى (ولا نصرت) والغنم يضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا والغنم نصب به وضبطه بعضهم بفتح أوله
 وضمت ثانيه من صر بصرت اذا ربط وضبط آخر يضم أوله وفتح ثانيه لكن يقرأ وبصيغة الافراد على البناء للمجهول
 وهو من الصر أيضا وعلى هذا فالغنم رفع والمشهور والاول كما مر • وزاد في الرواية السابقة الابل (ومن
 اتباعها) أي المصرة (فهو) وفي السابقة فانه (بجوز النظرين بعد ان يحتلبها) بفوقية بعد الحاء المهملة وكسر
 اللام ولا يذروا يذروا باسقاط الفوقية وضمت اللام (ان رضيا) أي المصرة (امسكها وان) خطها ردها وصاعا
 من غمر (ولو اشترى مصرة) اصاع من غمر ردها وصاع غمر ان شاء واسترد صاعه قال القاضي وغيره لان الربا لا يؤثر
 في الفسوح قال الاذري واسترد اصاع من البائع ان كان باقيا سيده فلو تلف وكان من نوع ملازم المشتري
 رده فيخرج من كلام الائمة انهم ما يبقون في التقاص ان جوزناه في التمثيلات كما هو الاصح المتصوص خلافا
 للرافعي وغيره ولورد غير المصرة اذ بعد الحلب بعيب فهل يرذبل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوي وصححه
 ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرفعة نعم كالمصرة اذ يرد صاع غمر وقال الملوذي بل فيه اللبن لان الصاع عوض
 لبن المصرة ثم هذا لبن غيرهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضا وكذا أبو داود والنسائي • هذا
 (باب) بالتأمين (ان شاء) مشتري المصرة اذ ترك البيع (رد المصرة) بالنصب مغفول رده والجملة جواب الشرط
 (و) عليه (في حلبتها صاع من غمر) يسكون اللام في اليونانية وغيرها على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على انه
 بمعنى المحلوب قاله العيني كفتح الباري وقال في القاموس الحلب ويحسرك استخرج ما في الضرع من اللبن
 كالحلاب والاحتلاب والحلب محركة والحليب اللبن المحلوب ما لم يتغير طعمه وقال الجوهرى الحلب بالتحريك
 اللبن المحلوب والحلب أيضا مصدر حلب الناقة يحلبها حلبا واحتلبها أه وحالب وحاصله ان أريد بالحلب اللبن
 فلا ممة مفتوحة فقط وان أريد به المصدر فيجوز السكون والفتح وعلى هذا فيجوز قول البخاري وفي حلبتها يسكون
 اللام صاع من غمر ان الصاع في مقابلة الفعل وهو موافق لقول ابن حزم يجب رد التمير واللبن معا لان التمير
 في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن وهذا يخالف لما عليه الجمهور من أن التمير في مقابلة اللبن وقد كان القسبي يذهب
 عين اللبن أو مثله لكن لما مر ذلك باخلاق ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد والتمير
 الى الجهل بقدره عين الشارع له بد لا يناسبه فطعا للخصومة ودفعاً للنزاع في القدر الموجود عند العقد • وبه
 قال (حدثنا محمد بن عمرو) بنع العيني وللمسعودي في رواية عبد الرحمن الهذلي زيادة ابن جهملة وكذلك قال
 أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري وفي رواية أبي علي بن شبيب عن الفرري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن
 جهملة وأحمد الساقون وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو وأبو عسان الرازي المعروف بزنجي رأى وثون وجيم
 مصفرا وجزم الحاكم والكلابي بأن محمد بن عمرو والسواق البلطي قال الحافظ ابن حجر في المقدمة وبؤيده أن
 الديلمي شيعه بلطي وقال في الشرح والاول أولى قال (حدثنا الديلمي) بن ابراهيم وهو من مشايخ الموات قال
 (أخبرنا ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز (قال أخبرني) بالافراد (زيادة) بن ابي مكسورة ومنشأة تحية محقة
 ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني (ان ثابتا) هو ابن عياض بن الاحنف (مولي عبد الرحمن بن زيد أخبره انه سمع
 ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رضى بها
 امسكها وان خطها ففي حلبتها) يسكون اللام (صاع من غمر) ظاهره أن الصاع في مقابلة المصرة سواء كانت
 واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما لانه اسم مؤنث موضوع للنفس ثم قال ففي حلبتها صاع من غمر ونقل ابن
 عبد البر عن استعمال الحديث وابن بطلان عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحالبه وعن أكثر
 المالكية يرذعن كل واحدة صاعا وقال المازني ومن المستبعد أن يعرف متلف ابن ألف شاة كما يعرف متلف لبن
 شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مقفول بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع انزعاجه لعل حدا
 يرجع اليه عند الخصام فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة والشاة الواحدة يختلف
 باختلافه نسيبا وجمع ذلك فالمتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر فذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أم كثرت انتهى

وقال الحنفية لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجد هامصرا مع لبنها ولا مع صاع غر لفقده لأن الزيادة
المفصلة المتولدة عن المصراة وهو اللبن مانعة من ردها وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع * (باب حكم بيع العبد
الزاني وقال شريح) بجمعة مضمومة وراة متوحدة ابن الحارث السكندري القاضي فيما وصله سعيد بن منصور
بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين (أن شاء) المشتري (رد) الرقبى المتنازع ذكرها كان أو أثنى ولو صغيرا (من الزنا)
الصادر منه ما قبل العقد وان لم يتكرر لنقص القيمة به ولو ناب لأن تهمة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية الزنا عيب
في الامة دون العبد فترد الامة لأن الغالب أن الافتراض مقصود فيها وطالب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالى
الزنا في الجارية عيب وان لم يعد عند المشتري للوقوف العار بأولادها وسقط قوله وقال شريح الخ في رواية
الكشيحي والحوي * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال
حدثني) بالافراد (سعيد المقبري عن أبيه) كيسان المدني مولى بني لبيث (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمعه
يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فبين زناها) باليشة أو بالجل أو بالقرار (فليجلها) سجدها
فنه أن السيد يقيم الحد على رقبته خلافا لابي حنيفة وزاد أيوب بن موسى الحد لكن قال أبو عرلة لم أحدا
ذكر فيه الحد غيره (ولا يترتب) بضم التحتية وفتح المثناة وتشديد الراء المكسورة آخره موحدة أي يوجبها
ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد لارتفاع اللوم بالحد قال في المصايب وقيل نظر وقال الخطابي معناه أنه لا يقتصر على
الترتيب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليجلها) ولا يترتب ثم ان زنت النساء فليجلها) استحبابا أي بعد
جلدها - ثم الزنا ولم يذكره كنهها بما قبله (ولو) كان البيع (بجمل من شعر) وهذا مباغة في التحريض على
بيعها وقيد بالمر لأنه الاكثر في جبالهم * وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع ومسلم في الحدود
والنساء * وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن ابن شهاب)
محمد الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بصغير الاول ابن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وريد بن خالد)
الجهني الصحابي المدني (رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (سئل) بضم السين مبني للمفعول
ولم أفت على اسم السائل (عن الامة) أي عن حكمها (اذا زنت ولم تحصن) بضم أوله وسكون ثمانية وكسر
ثانيه ماسناد الاحسان اليها لانها تحصن نفسها بها فاعفاها ولا يذر ولم تحصن بفتح الصاد باء - ماسناد الاحسان الى
غيرها وبكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادر يقال أحصن فهو محصن
والشحم فهو مسهب وألفج فهو ملفج وقال العيني ويروى ولم تحصن بضم التاء وفتح الحاء وتشديد الصاد من
باب (فليجل) قال عليه الصلاة والسلام (ان زنت فأجلدها) ظاهره وجوب الرجم عليها اذا أحصنت
والاجماع بخلافه وأوجب بأنه لا اعتبار للامه فهو من حيث نطق القرآن سر بها بخلافه في قوله تعالى فاذا احصنت
فان آتين بضاحشة فعلن نصف ما على المحصنات من العذاب فالحد يثبت دل على جلد غير المحصن والآية على
جلد المحصن والرجم لا يتصف فيجلدان عملا بالدليلين أو يجاب بأن المراد بالا حصان هنا الحرية كما في قوله
تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات أو التي لم تتزوج أولم نكحكم قال في قوله تعالى فاذا
احصنت الآية قيل بمعنى اسلم وقيل تزوجن وقول الطحاوي ان قوله ولم تحصن لم يذكرها أحد غير مالك انكره
عليه الحفاظ فقلوا لم ينفرد بها بل رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك وانما أعاد
الزنا في الجواب غير مقيد بالا حصان للتنبيه على أنه لا أثر له وأن الموجب في الامة مطلق الزنا (ثم ان زنت
فأجلدها ثم ان زنت فبدها) بعد جلدتها (ولو صغير) فعيل بمعنى مفعول أي جيل مقتول أو منسوج من
الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من اضاعة المال بل هو حث لها على مجابة الزنا واستشكاه ابن المنير
بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في إعادها والنصيحة عامة للمسلمين فبدخل فيها المشتري فينصح في إعادها
وأن لا يشتريها فكيف يتصور نصيحة الجانيين وكيف يقع البيع اذا انتصم معا وأجاب بأن المبادعة إنما توجهت
على البائع لأنه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا يلغ المؤمن من حجر مرتين ولا كذلك المشتري فانه بعد لم يجز
منها سوء اقلست ونظيفته في المبادعة كالبايع انتهى ولعلها أن تستعف عند المشتري بأن يزوجه أو يدها بنفسه
أو يصونها بميته أو بالا حصان اليها (قال ابن شهاب) الزهري (لا ادري بعد الثالثة) ولا يذرع الكشيحي
بعد الثالثة به مزة الاستنهام أي هل أراد أن يعها يكون بعد الزينة الثالثة (أو الرابعة) وقد جزم أبو سعيد بانه

في الثالثة كما مر * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المحار بين والامتن في البيوع أيضا وأخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في الرجم وابن ماجه في الحدود والله أعلم * (باب حكم البيع والشراء مع النساء) ولا يذو الشراء والبيع بتقديم الشراء * وبه قال (حدثنا أبو أيمن) الحكم بن مافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال عمرو بن الزبير) بن العوام (قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له) أي قصة بركة المروية في غير ما موضع من البخاري ولفظ رواية عمرة عنها في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد من الصلاة انتهى بركة تسألها في كتابها فقالت ان شئت اعطيت اهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت اعطيت ما سبق وقال صفيان ان شئت اعزتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترى وأعتق) بجمزة قطع وفي رواية عمرة ابتاعها فأعتقها أي بركة (فان الولاء) ولا يذو ذرو الوقت فانما الولاء أي على العتيق (لمن أعتق) والولاء بفتح الواو والمراد به هنا وصف حكمي ينشأ عنه ثبوت حق الارث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية أو افاضل عن ذلك وحق العقل عنه اذا جنى والتزويج للثاني بشرطه وقد كانت العرب تبيع هذا الحق وتبنيه فنهى الشرع عنه لان الولاء كلمة النسب فلا يقبل الزوال بالازالة ويقال للمعتق بهذا الاعتبار المولى من أعلى ولا عتيق أيضا لكن من اسفل وهل هو حقيقة فيها أو في الاعلى أو في الاسفل اقول مشهورة (ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي) وفي رواية عمرة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال صفيان مرة فصدده رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ما بال) ما شان ولله كنهيني ثم قال أما بعد ما بال (اناس) وحذف الفاء من فاعلى هذه الرواية على اللغة القليلة ولا يذو ما بال الناس واعمرة ما بال اقوام (يشترطون شروطا) ولله كنهيني شرط بالافراد (ليس في كتاب الله) بالتذكير باعتبار الجنس أو باعتبار المذكور والمراد من كتاب الله حكم الله (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وللنساءى لم يجزله (وان اشترط مائة شرط) ذكر المائة للمبالغة في الكثرة (شرط الله) الذي شرعه (الحق وأوفى) احكم واغوى ومساواه فاعقل التفضيل ليس على يابه وموضع الترجة في اشترى يخاطب عائشة والبيع والشراء كان في بركة حيث اشترتها من أهلها وصدق البيع والشراء هنا بين النساء مع الرجال قاله العمري وهذا الحديث قد سبق في الصلاة كما مر وفي باب الصدقة على موالى ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله تعالى في البيوع والعتق والمكاتبة والهبة والطلاق والفرائض والشرائط والاطعمة وكفاية الايمان * وبه قال (حدثنا حسان بن أبي عباد) بتشديد السين من حسان ولما ائدة من عباد مع فتح أولهما واسم أبي عباد حسان أيضا قال ابن حجر كذا للمستقلى ولا يذو ذركا في الفرع ونسبها ابن حجر لغير المستقلى حسان بن حسان وهو بصري سكن المدينة ومز ذكره في العمرة قال (حدثنا همام بن مافع الهاشمي) (قال سمعت مافعا) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان عائشة رضي الله عنها سألت بركة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى قال في المصابيح ووقع في تهذيب الاسماء واللغات للتووي انها بات صفوان قال الجلال البلقي لم يقله غيره وفيه نظر ظاهر وقبل كانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عنية بن أبي لهب وكانت قطيبة وعاشت الى خلافة يزيد بن معاوية والمراد ساومت أهل بركة فأبو اعلمها الآن يكون لهم الولاء فأرادت أن تخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (تخرج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الى الصلاة فلما جاء) من الصلاة (قالت) لعائشة (اسم) أي أهل بركة (ابو) أي امتنعوا (ان يبيعوها الا ان يشترطوا الولاء) لهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) انما الولاء لمن أعتق قال همام بن يحيى المذكور قلت لنافع مولى ابن عمر (حزنا) كان زوجها أو عبد افعال ما يدري أي ما يعلى وصنيع البخاري حيث ترجم في الطلاق بقوله باب اخبار الامة تحت العبد مع سؤقه لحديثها يقتضى ترجيح كونه عبدا وصرح به ابن عباس في حديثه في الباب المذكور حيث قال رأيت عبدا يعني زوج بركة لكن الحديث عند المؤلف في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وفي آخره قال الحكم وكان زوجها حزنا ثم ذكره بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة وفيه قال الاسود وكان زوجها حزنا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبدا أصح وقال الدارقطني في العلل لم يختلف على عمروة عن عائشة انه كان عبدا وكان اسمه مغبنا مولى

أبي أحمد بن يحيى الهمداني وجات تسمية من حديث عائشة كافي الترمذي وهذا الحديث أخرجه أيضا في الفرائض هذا (باب) بالتسوين (هل) يجوز أنه (بيع حاضر لباد) سلقته التي أتى بها يريديها (بغير أجر) ويتنعم مع أخذه لانه لا يكون غرضه في الغالب الانحصار لاجرة لانفع البائع والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب والبادى ساكن البادية وهي خلاف الحاضرة (وهل) يعينه أو ينصحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله الامام أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم ابن أبي يزيد عن أبيه مرفوعا والبيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا أيضا (إذا) استنصحت أحدكم أخاه فليصنع له) وهو يؤيد جواز بيع الحاضر للبادى إذا كان بغير أجر لانه من باب النصيحة التي أمر بها الشارع عليه الصلاة والسلام (ورخص فيه) في بيع الحاضر للبادى بغير أجر (عطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله عبد الرزاق وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا صفوان بن عيسى) عن (إسماعيل بن أبي خالد) عن (قيس) هو ابن أبي حازم انه (قال سمعت جبريرا) هو ابن عبد الله (رضي الله عنه يقول) كذا للعموي والمثقبى (للكشمي) قال (بابعت) أي عاهدت (رسول الله صلى الله عليه وسلم على شهادة أن لا إله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة) المفروضة أصلا إقامة الصلاة وانما جاز حذف التاء لان المضاف اليه عوض عنها (وايتا الزكاة) المكتوبة أي اعطائها (والسبع والطاعة والنصح لكل مسلم) وهذا الحديث قد سبق في آخر كتاب الايمان ومن لطائف اسناده هنا أن الثلاثة الاخيرة من رواه يجلدون كوفيون يكنون بأبي عبد الله وهو من النوادر وبه قال (حدثنا الصلبي بن محمد) بفتح المهملة وسكون اللام انذاركي قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد العبدى) قال (حدثنا معمر) بسكون العين وفتح الميم ابن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه) طاوس بن كيسان (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان) أمه لا تلقوا الخذف احدهما والركبان بضم الراء جمع راحل وزاد الكشمي (للبيع) (ولا يبيع) بالرفع على التثنية ولا يذروا لبيع بالجزم على النهي (حاضر لباد قال) طاوس (قلت لابن عباس) رضي الله عنهما (ما قوله) أي ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام (لا يبيع) بالرفع (حاضر لباد قال لا يكون له مسمارا) يكسر المهملة الاولى وينماهم ساكنة أي دلالا واستنبط المواقف منه تخصيص النهي عن بيع الحاضر للبادى إذا كان بالاجرة وقوى ذلك بعموم حديث النصح لكل مسلم وخصه الحقيقة بزمن القبط ١٠ له اضرا بأهل البلد فلا يكره زمن الرخص وتمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة ولو كان فيه ناسخ لحديث النهي وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها لا في بيع الحاضر للبادى فهو خاطئ يقتضى على العموم وصورة بيع الحاضر للبادى عند الشافعية والحنابلة أن يمنع الحاضر للبادى من بيع متاعه بأن أمره بتركه عنده لبيعه له على التدريج بمن غال والمبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلواتنى عموم الحاجة اليه كان لم يمتحج اليه الا نادرا أو عمت وقصد البدوى بيعه بالتدريج فسد له الحاضر أن يفوضه اليه أو قصد بيعه بسهر يومه فقال له اتركه عندي لا يبيعه كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه لما فيه من الانحرار به ولو قال البدوى للحاضر ابتداء اتركه عندك لتدريجه بالتدريج لم يحرم أيضا وجعل المالكية البدوية قيدا فجعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه في معناه لكونه الغالب فألحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر فاضرا أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يادر بالبيع وعن مالك لا يلتحق بالبدوى في ذلك الا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون اثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك ولا يطل البيع عند الشافعية وان كان محترما لرجوع النهي فيه الى معنى يقترب به الى ذاته وقال المالكية ان باع حاضر لعمودى فسخ البيع وأدب الحاضر البائع للعمودى وهو المشهور وهو قول مالك وابن القاسم وأصنغ وقال الحنابلة لا يصح بيع حاضر لباد بشرطه وهي خمسة أن يحضر البادى لبيع ساعة بسهر يومها جاهلا بسهرها ويقصد الحاضر ويكون بالمساكين حاجة اليها فاجتماع هذه الشروط يجرم البيع ويطل على المذهب فان اختلف منها شرط صبح البيع على الصحيح من المذهب وعليه اكثر الاصحاب انتهى ولو استشار البدوى الحاضر فيما فيه حفظه ففي وجوب ارشاده الى الاضرار والبيع بالتدريج وجهان أحدهما نعم بذلك للنصيحة والثاني لا توسع على الناس قال للاذرى والاول أشبه وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في الاجارة ومسلم وأبو داود في البيوع والنسائي وابن ماجه في التجارات (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال

(حدثني) بالافراد (عبد الله بن صباح) فتح الصاد الممثلة والموحدة المشددة وبعد الالف حاصه ملة وفي نسخة
 ابن الصباح زيادة الالف واللام المطار البصري قال (حدثنا ابو علي) عبيد الله بن صالح عن ابن عبد الجيد
 (الحق) نسبة الى بن حنيفة (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار) صدوق في حديثه ضعف لكن حدث عنه
 يحيى القطان وتكفيه رواية يحيى عنه واحتج به البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي انه (قال حدثني)
 بالافراد (ابي) عبيد الله بن دينار الهدي مولا هم المدي مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما)
 انه (قال) سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد به (أي بقول من كره يبيع الحاضر للبادي
 (قال ابن عباس) حيث فسر ذلك بالسماز كما في حديثه السابق فهو مقيد لاطلاق حديث ابن عمر هذا (باب)
 بالتسوين (لا يبيع حاضر لباد بالسمنة) بمهملتين وجهه بمساسة وهو القيم بالامر الحافظ له ثم غلب استعماله
 ومن يدخل بين البائع والمشتري في ذلك ولكن المراد به هنا أخص من ذلك وهو أن يدخل بين البائع للبادي
 والمشتري الحاضر أو عكسه والسمنة البيع والشراء ولا يوزر الوقت والاصلي وابن عساكر لا يشتري
 بدل قوله لا يبيع فيكون قياسا على البيع أو استعمالا لفظ البيع في البيع والشراء (وكرهه) أي كره البيع
 والشراء المذكورين (ابن سيرين) محمد بن أبي عوانة (ابراهيم) النخعي (للبائع والمشتري) ولا يذر
 كما في الفرع ولم يشتري ورواه أبو داود من طريق أبي هلال عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر
 لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا قال الحافظ ابن حجر ولم أقف لابراهيم النخعي على ذلك صريحا
 لكن (قال ابراهيم) مستدل بالماذهب اليه من التسوية في الكراهة بين بيع الحاضر للبادي وبين شرائه له (أن
 العرب تقول يبيع لي ثوبا وهي تعني) أي تقصد وتريد (الشراء) وللمعوى والمسئول وهو يعني قال الكرماني
 وهو صحيح على مذهب من جوز استعمال اللفظ المشترك في معنييه اللهم إلا أن يقال إن البيع والشراء ضدان
 فلا تصح أرادتهما فإن قلت فبما وجه قلت وجهه أن يحمل على عموم المجازات هي قال البرماوي لا تضاد
 في استعمالهما كالقرن للظهور والحيض انتهى قال ابن حبيب من المالكية الشراء للبادي مثل البيع لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض فإن معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان وقال أصحابنا الشافعية
 ولو قدم البادي يريد الشراء تعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصا وهو المسمى بالسهمار فهل يحرم عليه
 كما في البيع تردد فيه في المطالب واختار البخاري المنع وقال الأذري ينفى الجزم به وبه قال (حدثنا المكي
 ابن ابراهيم) البلخي (قال أخبرني) بالافراد (ابن جريج) بصم الجيم الاولى عبد الملك (عن ابن شهاب) عن
 مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب انه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يبتاع المرء بالرفع على النقي وللشك في بيعه لا يبيع المرء بالجزم على النهي (على بيع أخيه ولا تتاجشوا
 تتاجشوا واخذت إحدى التامين تخفيفا وقد سبق انه الزيادة في التثنية بغير غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذر
 ولا يبيع بالجزم (حاضر لباد) قال العيني ولفظ السمنة وإن لم يكن مذكورا في الحديث فتبادر الى الذهن من
 اللام في قوله لباد وقال الكرماني من لفظ باع لغيره فليأمل به قال (حدثنا) بالجمع ولا يذر حدثني محمد
 ابن المني العنزي الزم قال (حدثنا معاذ) بضم الميم آخره ذال معجمة هو ابن معاذ قاضي البصرة قال (حدثنا
 ابن عون) فتح العين الممثلة وبعد الواو الساكنة نون عبد الله (عن محمد) هو ابن سيرين أنه قال (قال أنس بن
 مالك رضي الله عنه سمينا) بضم النون أي هنا النبي صلى الله عليه وسلم (أن يبيع حاضر لباد) ووقع التصريح
 بالرفع في رواية مسلم والنسائي من وجه آخر وهذه ثلاثة أبواب ساق فيها حديث لا يبيع حاضر لباد لكن في الأول
 استفهام يمل وفي الثاني نص على الكراهة بالأجرو في الثالث نهي في صورة النبي مقيد بالسمنة مستندطالها
 وهو ترتيب حسن وخص كل باب باسناد تكثير الطرق وتقوية وثبات كيدوا اسناد كل حكم الى رواية الشيخ الذي
 استدلل به عليه قاله الكرماني وغيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي
 (باب النهي عن تلقى الركان) لا يبيع ما يعمله الى الباد قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا السعر (وان
 يهيه) أي متلقى الركان (مردود) باطل (لان صاحبه) أي صاحب التلق (عاس آثم اذا كان به) أي بالنهي
 (علما) كما هو شرط لكل مانع عنه (وهو) أي التلق (خداع) بكسر أوله (في البيع والخداع) حرام (لا يجوز)
 لكن لا يلزم من ذلك بطلان البيع لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل بشئ من أركانه وشروطه وانما هو
 لدفع الانحراف بالركان وجزم المواقف بأنه مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد ونعقبه الامعاء على وزمه

التناقص يبيع المصرات فان فيه خداعا ومع ذلك لا يطل البيع ويكونه فصل في بيع الحاضر للبائى بين
 أن يبيع باجرا أو بغير أجر ومذهب الشافعية يحرم التلقى للشراء قطعا وللبيع في أحد الوجهين والمعنى فيه
 الغبن والوجه الثاني لا يحرم وصححه الأذرى تبعه لابن أبي عمرون ويصح كل من الشراء والبيع وأن
 ارتكب محزما لما سبق في بيع حاضر لبادولهم الخيار اذا عرفوا الغبن لحديث مسلم فاذا أتى سيده السوق فهو
 بالخيار وحيث ثبت الخيار فهو على الفور قياسا على خيار العيب وخرج بالتقييد بقبل دخول البلد التلقى
 بعد دخوله فلا يحرم لقوله في رواية البخارى لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق ولانه ان وقع لهم غبن
 فالتصير منهم لامن التلقى ولولم يتسوا البيع منه ولو مع جهلهم بالسعر أو لم يقبضوا بأن اشتراء منهم بسعر البلد
 أو أكثر أو ببدونه وهم عالمون به فلا خيار لهم لاتقاء المعنى السابق ويؤخذ من كلامهم انه لا يأثم وهو ظاهر
 اذا تغير وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا كان التلقى في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وان كان بضرهم
 فكروا لحديث ابن عمر كالتلى الركبان فقتلوا منهم الطعام فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى يبلغ
 به سوق الطعام قال الطحاوى في هذا الحديث أباحه التلقى وفي غيره النهى وأولى بنا أن نجعل ذلك على غير
 التضاريف يكون مانع من التلقى لما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما أبيع من التلقى
 هو ما لا ضرر عليهم فيه * وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى
 الملقب ببندار قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفى قال (حدثنا عبيد الله) بالتصغير بن عزيز بن حفص
 ابن عاصم (العمرى) وصقط العمرى لغير أبي ذر (عن عبيد بن أبى سعيد) المقبرى (عن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن التلقى) أى للقافلة (وان يبيع حاضر لباد) وظاهره منع
 التلقى مطلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لاجل الشراء منهم أم لا وسأبقى البحث فيه قريبا ان شاء الله تعالى * وبه
 قال (حدثنا) بالجمع ولغير أبي ذر حدثنى (عباس بن الوليد) بالمشاة التحية والنسب المجعة الرغام البصرى قال
 (حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه)
 انه قال سألت ابن عباس رضى الله عنهما ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع حاضر لباد) فقال لا يكن
 له سارا بالتحية والحزم على النهى ولا يذروا الحوى والمسعى لا يكون بالرفع على التلقى ولا ي الوقت
 لا يكون بالمشاة الفوقية وليس للتلقى فيه ذكر ولعله أشار على عادته الى أصل الحديث وقد سبق قبل باين
 في حديث آخر عن معمر بن أوفى قوله ولا تلقوا الركبان والتقييد بالركبان خرج مخرج الغالب في أن من جلب
 البهايم يكون عددا ركبان ولا مفهوما بل لو كان الجلب عددا مشاة أو اوحدا را كالم يختلف الحكم * وبه
 قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاى وفتح الراء قال حدثنى (بالافراد
 النبى) هو سليمان بن طرخان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل التهذى بالنون (عن عبد الله) هو ابن مسعود
 رضى الله عنه قال من اشترى محفلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الفاء المفتوحة مصراة (طبرقة
 معها صاعا) أى من غر يدل ما فسد من لبنها (قال) ابن مسعود بالسند (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى
 البسوع) فيه تقييد لا لطلاق حديث أبي هريرة السابق هنا * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمى
 قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيع بالرفع (بعضكم على بيع بعض) عذى بعلى لانه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) أصله
 ولا تلقوا الخدفت احدى التامين والسلع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع (حتى يهبط) بضم أوله وفتح
 ثالته أى ينزل (بها الى السوق) ويأتى البحث في هذا ان شاء الله تعالى في الباب التالى * وهذا الحديث
 أخرجه أيضا فى البسوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه فى التجارات * (باب بيان
 منهق) جواز التلقى للركبان وابتهدانه * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى (قال حدثنا
 جويرية) تصغير جارية بن اسماء بن عبيد الضمى بضم المجعة وفتح الموحدة البصرى (عن نافع عن عبد الله)
 أى ابن عمر (رضى الله عنه) وعن أبيه انه (قال كالتلى الركبان) داخل البلدا على السوق (فقتلوا منهم
 الطعام فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعه) فى مكان التلقى (حتى يبلغ به سوق الطعام) فاذا بلغناه
 نبيع وقوله يبلغ بضم التحتية وفتح اللام مبنيا للمفعول وسوق بالرفع نائب عن الفاعل كذا فى القرع
 وفى نسخة تبلغ نون مفتوحة وضم اللام والسوق نصب على المفعولية (قال أبو عبد الله) أى الجحاوى

رحمه الله تعالى (هذا) أي التلقي المذكور في هذا الحديث كان (في أهل السوق) بالبلد لا خارجها وهو يدل
 على أن التلقي إلى أعلى السوق جائز لأن النهي انما وقع على التتابع على التلقي فلو خرج عن السوق ولم يخرج
 عن البلد فذهب الشافعية الجواز لا مكان معرفتهم الاسعار من غير المتلفين وحداً ابتداء التلقي عندهم من البلد
 وقال المانكية واختلف في الحد المنهي عنه فقيل الميل وقيل الفرسحان وقيل اليومان وقال الباجي يمنع قرباً
 وبعداً واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ على المشهور وتعرض على أهل السوق فان لم يكن سوق
 فأهل البلد يشترط معه فيها من شاء منهم ومن مرت به سلعة ومنزله على نحو ستة أميال من المصر التي تجلب اليها
 تلك السلعة فانه يجوز له شراؤها اذا كان محتاجاً اليها لا للتجارة انتهى (وبينه) أي كون التلقي المذكور
 في أعلى السوق (حديث عبيد الله) بن عمر التالى لهذا الحديث حيث قال فيه كانوا يتابعون الطعام في أعلى
 السوق ولا يذرت أخيراً قوله قال أبو عبد الله الخ عن الحديث اللاحق وكونه عقب حديث جويرية هو الصواب
 وسقط الواو لغير أبي الوقت من وبينه * وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهملة وتشديد الدال الأولى ابن
 مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بالتصغير العمري (قال حدثني) بالافراد (نافع عن عبد
 الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) أنه (قال كانوا يتابعون) بموحدة كنه بين المثنائين التحية والفوقية
 ولأبي الوقت يتابعون بتأخيرها عنهم ما وزيادة تحية قبل العين (الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانهم)
 ولأبي ذر في مكانه الذي اشتره فيه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يقولوا) أي
 يقبضوه ومفهومه أن التلقي خارج البلد هو المنهي عنه لا غير وقد صرح مالك في روايته في الباب السابق عن
 نافع بقوله ولا تلهو بالسلع حتى يخطبهم إلى السوق فدل على أن التلقي جائز انما هو ما يبلغ به السوق والحديث
 يفسر بعضه بعضاً * هذا (باب) بالتسوين (اذا شرط) الشخص (شروطاً في البيع لا لئلا) هل يفسد البيع
 ام لا ولا لئلا لصفه لقوله شر وطاً ولأبي ذر في البيع شر وطاً بالتقديم والتأخير وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف)
 السبيعي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) انها
 (قالت جاءني بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى مولدة قوم من الانصار كما عند أبي نعيم وقيل لا ك أبي
 أحمد بن حنبل وفيه نظر فان زوجها مغيثاً هو الذي كان مولياً أبي أحمد بن حنبل وقيل لا لعتبة وفيه نظر أيضاً
 لأن مولياً عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد (فقالت كآبت أهلي)
 تعني موالها (على تسع أواق) بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أواق بتشديد الياء مخذفت إحدى الهمزتين
 تخفيفاً والثانية على طريق قاض (في كل عام وقية) بفتح الواو من غير همزة وتشديد الياء ولأبي ذر في
 الأصلين وابن عساکر أوقية همزة منمومة وهي على الاسح أربعون درهماً أي اذا ذهنتا فهي حرة ويؤخذ
 منه أن معنى الكتابة عتق رقبتين بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (فاعينني) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة
 وفي رواية الكشميني في باب استعانة المكاتب في الكتابة فأعني بصيغة الخبر الماضي من الاعياء والضمير
 للأواق وهو متجه المعنى أي أعجزني عن تحصيلها فأتت عائشة (فقلت) لها (إن أحب أهلنا) بكسر الكاف
 أي مواليك (إن أعدها لهم) أي تسع الاواق فاعتقك (ويكون ولاؤك) الذي هو سبب الارث
 (لي فقلت) ذلك (فذهب بريرة) أي من عند عائشة (إلى أهلها فقالت لهم) مقالة عائشة رضي الله عنها لها
 (فأبوا عليها) أي امتنعوا ولأبي ذر في نسخة فأبوا ذلك عليها (فجاءت من عندهم) وللعموي والمستقلى من
 عندها إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت) لعائشة (إني عرضت) وأغير أبي
 ذر إنني قد عرضت (ذلك) الذي قلته وكاف ذلك بالفتح كافي الفرع وقال في المصابيح بكسر هاء لأن الخطاب لعائشة
 (عليهم) وللكشميني من ذلك عليهم (فأبوا) فامتنعوا منه (الآن يكون الولا لهم) استثناء مفرغ لأن في أبي
 معنى النبي قال الزنجشري في قوله تعالى في سورة التوبة ويأبى الله الآن يتم نوره فان قلت كيف جازأبى الله
 الاكذاول يقال كرهت أو ابغضت الازيد اقلت قد أجرى أبي مجرى لم يرد الأثرى كيف قول يردون أن يطغشوا
 نور الله بأفواههم بقوله ويأبى الله وكيف أوقع موقع ولا يريد الله الآن يتم نوره (مع النبي صلى الله عليه وسلم)
 ذلك من بريرة على سبيل الاجال (فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم) به على سبيل التفصيل
 زاد في الشرط فقال ما شأن بريرة وسلم من رواية أبي اسامة ولا بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة وأحمد كلاهما

عن هشام بن غفران عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فميا بطني وبينها ما ردا أهلها فقلت لاه الله
 إذا ورقت صرقت وأتهرتها فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأني فأخبرته (فقال) عليه الصلاة والسلام
 لعائشة (خذيها) أي اشترها منهم (واشترطي لهم الولاء فأنما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة) رضى الله عنها
 ما أمرها به عليه الصلاة والسلام من شرائها وهذا صريح في أن كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون
 دليلا لقول الشافعي القديم ببيعة بيع رقبة المكاتب ويملكه المشتري مكتوبة ويعتق بأداء النجوم إليه والولاء له
 وأما على قوله الجديد أنه لا يصح بيع رقبة فاستشكل الحديث وأجيب بأنها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها
 واستشكل الحديث أيضا من حيث أن اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لخالفته ما تقرر في الشرع من أن الولاء
 لمن أعتق ولأنه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعة ومن حيث أنها
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح وكيف أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأجيب بأن راوية
 هشام تفرّد بقوله واشترطي لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا
 منقول عن الشافعي في الامم ورأيت عنه في المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ
 والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه وأجاب آخرون بأن لهم معنى عليهم كافي قوله تعالى وإن أسأتم فلها وهذا
 مشهور عن الزنبي وبجزم به عنه الخطابي واسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حملة عن
 الشافعي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط
 ولو كانت بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كما خص فسخ الحج إلى
 العمرة بالصعبة لمصلحة بيان جوازها في شهره قال النووي وهذا أقوى الأجوبة ونعقبه ابن دقيق العيد بأن
 التخصيص لا يثبت الإبدليل وأجاب آخرون بأن الأمر فيه للإباحة وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم
 فوجوده كعدمه فكانه قال اشترطي أو لا تشترطي فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله في رواية ابن الأثير أن
 شاء الله تعالى في آخر أبواب المكاتب اشتريها وادعهم يشترطون ما شاءوا وقيل غير ذلك مما سألني أن شاء الله
 تعالى في محله واختلف هل يجوز بيع المكاتب فقال المالكية يجوز بيع جميعها أو جزء منها فإن وفي المكاتب
 ما عليه من نجوم الكتابة للمشتري عتق والولاء للأول لأنه قد انقضى له أولا والأبأن عجز أولئك قبل ذلك فهو
 راقب للمشتري وقال الشافعية لا يصح (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى
 عليهم) قال أما بعد (أي بعد الحمد والثناء) ما حالهم وحذف الغاء في جواب أماد دليل على جوازها
 ومثل ما سبق في الحج في باب طواف القارن حيث قال وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا بغير فاء لكنه
 نادر (يشترطون شرط طواف القارن في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة
 المتضمنة لمعنى الشرط (وان كان) المشروط (مائة شرط) مبالغة وتأكيده (قضاء الله أحق) بالاتباع من
 الشرط المخالفة له (وشرط الله أوثق) باتباع حدوده التي حدتها وليس أفعّل التفضيل هنا على بابه إذ لمشاركة
 بين الحق والباطل (وأنما الولاء لمن اعتق) وكلمة انما للعصر فيستفاد منه إثبات الحكم المذكور ونفيه عما
 عداه ولولا ذلك لما ازم من إثبات الولاء لمن اعتق نفيه عن غيره * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي
 قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما أن عائشة) رضى الله عنها (أم المؤمنين)
 وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصارت من مسند عائشة
 لكن يمكن أن تكون هاهنا عن لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في كونها
 (أرادت أن تشترى جارية) هي بريرة (فتعتقها) بالنصب عطفا على المنصوب السابق (فقال أهلها) موالها
 (ببيعها على أن ولأهلها فاذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك) بكسر
 الكاف ولا يذري في باب ما يجوز من شروط المكاتب لا يمنعك بنون التأكيده وهو كقوله ابتاع فأعتق وليس
 في ذلك شيء من الأشكال الذي وقع في رواية هشام السابقة (فأنما الولاء لمن اعتق) * باب بيع القربا (التم) بالمشناة
 وسكون الميم فيها * وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا الليث) بن سعد
 الإمام ولا يذري في باب ما ساقط أداة التعريف (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن أوس) أنه
 (سمع ابن عمر) بضم العين (رضي الله عنهما) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال البر بالبر) بضم

الموحدة بيع القمح بالقمح (ربا الاها وهاء) بالمد وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون والمعنى خذوها
 أى يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقاضى في المجلس (والشعر بالشعر) بفتح الشين على المشهور
 وحكى كسر هاء اتعا (ربا الاها وهاء) واستدل به على أن البر والشعر صنفان عند الجمهور خلافا لما لا رحمه الله
 فعنده انهما صنف واحد (والتمر بالتمر ربا الاها وهاء) زاد مسلم من رواية أبي سعيد الخدري والمخ بالمخ ويقاس على
 ذلك سائر الطعام وهو ما قصد للعلم اقتبانا وتفكها أو تدوايا فانه نص على البر والشعر والمقصود منهما التفتوت
 فالحق به ما ما يشار كهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأتم والتفكه فالحق به ما يشاء كله في
 ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ المروى في مسلم والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشارك في ذلك كالمصطكي وغيرها
 من الادوية فيشترط في بيع ذلك اذا كان جنسا واحدا لثلاثة امور الحلول والمماثلة والتعاضد في المجلس قبل
 التفريق ويدل له حديث الباب مع حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر
 بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء ما يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد أى
 مقابضة قال الراغب ومن لازمه الحلول ولا بد من القبض الحقيقي فلا تكفى الحوالة وان حصل القبض بهما في
 المجلس ويكتفى قبض الوكيل في القبض عن المتعاقدين أو أحدهما وهما في المجلس وكذا قبض الوارث بعد موت
 مورثه * (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) من عطف العام على الخاص وبه قال (حدثنا اسماعيل)
 ابن أبي اويس واسم أبي اويس عبد الله بن عبد الله بن أبي اويس الاصمعي ابن أخت الامام مالك وصهره على
 ابنته قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحه ثنى (مالك) امام دار الهجرة ابن انس الاصمعي (عن نافع عن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزانية) بضم الميم وفتح الزاي والموحدة
 والنون مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد وسمى به هذا البيع الخصوص لان كل واحد من المتعاقدين يدفع
 صاحبه عن حقه وفي الجامع للقرائين المزانية كل بيع فيه غرر وهو كل جزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله
 أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ويريد الغاب أن لا يفسخه فيترابان عليه أى يتدافعا قال ابن عمر (والمزانية
 بيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب على النخل (بالتمر) بالمثلثة القوية وسكون الميم اليابس (كيلا) نصب على
 التمييز أى من حيث التكيل وذكر الكيل ليس قيدي في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا يفهم له
 اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب الكرم كيلا) بفتح
 الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه وادخل حرف الجر على الكرم قال الكرماني مراد
 القلب وكان الاصل ادخالها على الزبيب وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا مسلم والنسائي و**باب**
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا جاد بن زيد) هو ابن درهم الجهضمي (عن ايوب)
 السخيتاني (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية * قال) ابن عمر
 (والمزانية ان يبيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم وقوله ان يبيع بيان لقوله المزانية وقال العيني كلمة أن مصدرية في محل
 رفع على الخبرية وتقديره المزانية بيع التمر (بكيل) من التمر أو الزبيب فائلا (ان زاد) التمر الخروس على ما يساوى
 البكيل (فلى ونهض فلى) والمطابقة بين الحديث والقرينة مفهومة من النهى عن بيع الزبيب بالزبيب
 أى يجوز بيع الزبيب بالزبيب كالبر بالبر ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه قاله الكرماني ومباحث الحديث تأتى
 ان شاء الله تعالى في بابيه وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع (قال) عبد الله بن عمر مما وصله أيضا
 في البيوع (وحدثني) بالافراد (زيد بن ثابت) الانصاري رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في العرايا) وهى بيع الرطب والعنب على الشجر (بخرصها) بقدر من اليابس في الارض كيلا وهو مستثنى
 من بيع المزانية المنهى عنه والباء في بخرصها للسببية أى بسبب خرصها وهو بفتح الخاء المعجمة المصدر وبالكسر
 الخروس قال النووي والتعاشير وقال القرطبي الرواية الكسرية كذا قاله البرماوى كالزكريا وكلاهما انما هو
 على رواية مسلم والذي في الفرع وغيره من الاصول التي وقفت عليها من البخاري الفتح ولا ينبغي أن ينقل كلام
 متعلق برواية مسلم الى لفظ البخاري الا بعد التثبت وبأق الكلام على العرايا ان شاء الله تعالى بعون الله وقوته
 * (باب بيع الشعر بالشعر) * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي (قال أخبرنا مالك) هو ابن انس
 امام الأئمة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهملة

ابن الحدثنان بفتح المهماتين والمثلثة المدنى له رواية انه (اخبره انه التمس صرقا) بفتح الصاد المهملة من الدراهم
 (بما ندى سار) ذهباً كانت معه (فدعا على طلحة بن عبيد الله) بالتصغير أحد العشرة (فقرأ وصلى) بضاد مجمة ساكنة
 أى تجار شاحدين البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لان كل واحد منهما يروض
 صاحبه وقبل هي المواقعة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعة للآخر (حتى اصطرف منى) ما كان معي (فأخذ
 الذهب بقلها في يده) ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأشبه لذلك (ثم قال حتى يأتى خازنى) أى
 اصبر حتى يأتى خازنى (من القابلة) بالغين المجمة وبعد الالف موحدة وكان لطلحة بها مال من نخل وغيره وانما قال
 ذلك لظنه جواز كسائر البيوع وما كان بلغه حكم المسألة (وعمر) بن الخطاب رضى الله عنه (يسمع ذلك فقال)
 عمر المالك بن اوس (والله لا تفارقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله تعطينه ورقه (قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب) ولا يذرى نسخة وصحح عليها فى الفرع بالورق بفتح الواو وكسر
 الراء بالفتحة (ربا) فى جميع الاحوال (الاهاهواه) بالفتح والمذأ بالكسر أو بالسكون أى الاحال الحضور
 والتقاضى فكفى عن التقاضى بقوله هاهـ وهاهـ لانه لازمه وقد ضبب فى الفرع على قوله بالذهب ورواية الورق
 مناسبة لسياق الفضة (والرب بالبر بالاهـ وهاهـ والشعير بالشعير بالاهـ وهاهـ والقر بالقر بالاهـ وهاهـ
 *باب بيع الذهب بالذهب) وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) هو أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا اسماعيل
 ابن علية) بضم العين وفتح اللام ونسديد التحية اسم أئمة واسم أبيه ابراهيم (قال حدثني) بالافراد ولا ي الوقت
 حدثنا (يحيى بن أبى اسحاق) مولى الحضارمة (قال حدثنا عبد الرحمن بن أبى بكرة) بفتح الواو وكسر
 الكاف آخره هاء تأنيث قال (قال أبو بكرة) نسمع مصغر نفع ابن الحارث التتقي (رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب) مظهر وبأكان أو غير مضروب (الاسواء بسواء) أى
 الامتساوين كطعام بطعام مع باقى الشروط وهما الحلول والتقاضى قبل التفرق وهذا قول أبى حنيفة
 والشافعى وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الايجاب بالكلام ولو اتقلا من ذلك الموضع الى آخر لم يصح
 تقاضيهما فلا يجوز عنده تراخي القبض فى الصرف سواء كانا فى المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع ما تثنى دينار جيدة
 أو رديئة أو وسطا بدينار جيدة ومائة رديئة أو وسطا أو بمائة رديئة ومائة وسط وهذا من قاعدة مد بحرة
 ودرهم بمائة بحرة ودرهم وهو أن تشتغل الصفقة على روى من الجانبين يعترفه التناول ومعه غيره ولو من غير نوعه
 (الاهـ) بفتح الهمزة (الفضة بالفضة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (الاسواء بسواء) امتساوين مع الحلول
 والمجلس فى المجلس (ويبيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما يختص فيه الجنس كخطة بشعير
 (كيف تثنى) أى متساويا ومتفاضلا بعد التقاضى فى المجلس والحاصل حل التفاضل فقط دون الحلول والتقاضى
 فلو اختلفت العملة فى الربوبين كالذهب والخططة أو كان أحد العوضين أو كلاهما غير روى كذهب ونوب وعبد
 ونوب حل التفاضل والنسأ والتفرق قبل القبض وهذا الحديث أخرجه أيضا فى البيوع وكذا مسلم والنسأ
 * (باب بيع الفضة بالفضة) وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا ي ذر حدثني (عبيد الله بن سعد) بضم العين فى الاول
 مصغرا وسكونها فى الثانى ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى البغدady
 قاضى اصبهان قال (حدثنا عيسى) يعقوب بن ابراهيم المدنى زيل بغداد قال (حدثنا ابن أخى الزهرى) محمد
 ابن عبد الله بن مسلم (عن عمه) محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى أنه (قال حدثني) بالافراد (سالم بن عبد الله عن)
 أبيه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن أباسعيد) زاد أبو الوقت الخدرى رضى الله عنه (حدثه) حدث عبد
 الله بن عمر (مثل ذلك حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال البرماوى كالكرمانى أى مثل حديث أبى
 بكرة السابق فى الباب قبل هذا فى وجوب المساواة وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله أى مثل حديث عمر الماضى
 فى باب بيع الشعير بالشعير فى قصة طلحة بن عبيد الله فى الصرف مستدلا لذلك بما أخرجه الاسماعلى من وجهين
 عن يعقوب بن ابراهيم شيخ شيخ المصنف فيه بلفظ أن أباسعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فى الصرف فقال أبو سعيد فذكره (فلقبه عبد الله بن عمر) مرة أخرى غير مرة تجد به له (فقال يا أبا
 سعيد ما هذا الذى تحدث) به (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انما قال له ذلك لانه كان يعتقد قبل ذلك
 جواز المتفاضلة (فقال أبو سعيد فى الصرف) أى فى شأن الصرف وهو بيع التقدين أحدهما بالآخر (سمعت

قوله دون الحلول الخ هكذا
 فى نسخة ولعل ما يبع
 الحلول تامل اهـ

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب) بالرفع في اليونانية أى يبيع الذهب فحذف المضاف للعلم به
أو مبتدأ خبره محذوف أى الذهب يباع بالذهب أو باسناد الفعل المبني للمفعول إليه أى يباع الذهب ويجوز
النصب أى يبيعوا الذهب بالذهب (مثلا بئيل) أى حال كونهما متماثلين أى متساويين وجوز أبو البقاء فيما
حكاه الزركشي عنه فيه وفي وزن بوزن وجهين أن يكون مصدرا في موضع الحال أى الذهب يباع بالذهب
موزونا بوزن وأن يكون مصدرا مؤكدا أى بوزن وزنا قال وكذلك الحكم في مثلا بئيل وتبعه في فتح الباري
وتعقبه العيني فقال قوله مصدرا ليس بصحيح على ما لا يخفى ولا بوزن ذرو الوقت مثل بالرفع على اسناد الفعل
المبني للمفعول إليه أى يباع مثل بئيل (و) يباع (الورق بالورق) أى الورق يباع بالورق حال كونهما (مثلا بئيل)
فان قلت كيف يكون هذا صرفا والصرف يبيع الذهب بالفضة وبالعكس أجب بأن مفهومه اذ لم يكن يجنسه
لا تشترط فيه المماثلة وامثال هذه المفاهيم انما يابعد عليها السياق ولا يذرو حده مثل وتوجهها كالسابق
* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) السيبى الكلاعى قال (اخبرنا مالك) الامام (عن رافع عن ابي سعيد

الخدري رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بئيل) أى الاحال
كونهما متماثلين أى متساويين أى ومع الحلول والتقايض في المجلس (ولا تشدوا) بضم المشاء الفوقية وكسر
السين المجعومة وضم الفاء المشددة من الاشفاف أى لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق) بكسر
الراء فيها النضة بالفضة (الا) حال كونهما (مثلا بئيل ولا تشدوا) أى لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا

منها غاليا) أى مؤجلا (بناجر) بالنون والجيم والزاى أى يجاض أى فلا بد من التقايض في المجلس * وهذا
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذى والنسائى * (باب يبيع الدينار بالدينار) حال كونه (نساء)
بفتح النون والمهملة مدودا وبكون السين أى مؤجلا * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا

الفخالد بن مخلد) بفتح الميم وسكون المعجمة أبو عاصم وهو شيخ المؤلف قال (حدثنا ابن حريج) عبد الملك قال
اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار) بفتح العين (ان ابا صالح) ذكوان (الزيات اخبره انه سمع ابا سعيد الخدري
رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار مثلا بئيل
من زادوا زاد فقد أربى قال أبو صالح (فقلت له) أى لابي سعيد الخدري (فان ابن عباس) رضى الله عنه - ما

(لا يقوله) أى لا يقول بان الربا انما هو فيما اذا كان أحد العوضين بالنسيئة وأما اذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه
أى لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال ابو سعيد سألته) ولم يقل (ت)
ابن عباس (فقلت له) (سمعت) بحذف همزة الاستفهام أى سمعته (من النبي صلى الله عليه وسلم) أو لم يسمعه
في كتاب الله تعالى قال) ولا يذرو فقال (كل ذلك لا قول) برفع كل كافى الفرع أى لم يكن السماع
ولا الوجدان وفي بعض الاصول بالنصب قال في الفتح كانت نتيجة على انه مفعول مقدم وهو في المعنى نظير قوله
عليه الصلاة والسلام في حديث ذى البدين كل ذلك لم يكن فالمنفى هو المجهوموع انتهى وحينئذ فيكون سلب
الكل بخلاف وجه الرفع فانه لعموم السلب وهو أبلغ واعتم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس
لانه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتا واذا نسبت كل كانت داخله في حيز
النفي ضرورة أن نصها بأقول الواقع بعد حرف النفي فيكون التركيب هكذا لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل
أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده نفي كل واحد من الامرين أى لم اسمعه من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله ثم كيف يكون التركيب مع نصب كل نظير كل ذلك لم يكن والمنفى هنا في حيز كل
وفي النصب هي في حيز النفي نعم ان رفع كل من قوله كل ذلك لا أقول على انه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف

أى أقوله على حديثه قد أصبحت ام الخير تدمى * على ذنبا كاه لم أصنع
برفع كل وحذف العائد أى لم اصنعه فينبذ يكون نظير كل ذلك لم يكن ويكون المنفى كل فرد لا المجموع من
حيث هو مجموع قاله في المصابيح والنصب هو الذى في الفرع وفي رواية - لم فقال لم اسمعه من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله تعالى (وانتم اعلم برسول الله مني) أى لانكم كنتم بالعين كاملا عند
ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا كنت صغيرا (والكنى) بنونين ولا بوزن الوقت وذرو لكنى (اخبرني
اسامة) بن زيد رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أى لاني التفاضل وقد أجمع

على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها لا رابقيه ولكنه مجهول فيه
 حديث أبي سعيد أو أنه منسوخ ونعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة من آخر
 الحديث ولم يذكر أوله كان مثل عن التمر بالشعر أو الذهب بالفضة متفاضلا فقال انما الربا في التسبئة وهو صحيح
 لاختلاف الجنس وقد رجح ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالحاء المهملة
 والتخفيف قال سألت أبا مجاز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين
 يدايد وكان يقول انما الربا في النسبة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة
 والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدايد مثل لا بعثل من زاد فهو ربا فقال ابن عباس رضي الله عنهما
 أستغفر الله وأتوب اليه فكان ينهي عنه أشد النهي • وفي حديث الباب ثلاثة من العصابة وأخرجه مسلم
 والنسائي وابن ماجه في البيوع • (باب بيع الورق) بفتح الواو وكسر الراء وقد تسكن الراء وقد تكسر الواو
 مع اسكان الراء فهي ثلاث لغات في الدراهم المضروبة (بالذهب) حال كونه (نسيئة) على وزن كريمة ويجوز
 الادغام فتكون على وزن بنية حذف الهززة وكسر النون بكسرة • وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) الحوضي
 قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (حبيب بن ابي ثابت) قيس ويقال هذبن دينار الاسدي
 مولى تيم الكوفي (قال سمعت ابا المنهال) يسار بن سلامة الرياحي بالتحية والمهملة البصري (قال سألت البراء بن
 عازب ورید بن ارفع رضي الله عنهما عن الصرف) وهو يبيع أحد النقيدين بالآخر (فكل واحد منهما) أي من
 البراء وزید (يقول هذا خير مني فكلما يقول في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينار)
 أي غير حال حاضر في المجلس ولا يقال لامطابقة بين الحديث والترجمة لانها يبيع الورق بالذهب والحديث عكسها
 لان العوضين اذا كانا نقيدين فعلى أيهما دخلت الباء فالمعنى سواء بخلاف ما اذا كان العوضان غير النقيدين
 اللذين هما للتمية فانها لا تدخل على المثلين • (باب بيع الذهب بالورق) حال كونه (يدايد) وهذه الترجمة عكس
 السابقة • وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) البصري يقال له صاحب الادب قال (حدثنا عباد بن العوام) بفتح
 العين المهملة وتشديد الموحدة والعوام بفتح العين وتشديد الواو ابن عمر الكلبي الواسطي قال (اخبرنا يحيى
 ابن ابي اسحق) الحضرمي مولا هم البصري التحوي وثقه ابن معين واحتج به البخاري وغيره قال (حدثنا عبد
 الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب
 الا (ابسا أو) أي مساويين وتسمى المراطلة (واحرنا) أمر ابا حة (ان يباع) بفتح النون أي تشتري (الذهب
 بالفضة) وللعموي والكشميني في الفضة (كيف شئنا والفضة بالذهب) ولا يذرى الذهب (كيف شئنا)
 ولم يقل فيه يدايد ليطابق ما ترجم له وأجيب باحتمال انه أشار به الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن
 أبي الربيع عن عباد بن العوام الذي أخرجه المؤلف من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدايد فقال هككا
 سمعت واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وقد عدت
 عليه الصلاة والسلام أصولا وصرح بأحكامها وشرطها المعتمدة في بيع بعضها ببعض جنسا واحدا
 أو أجناسا وبين ماهر العلة في كل واحد منهما ليتوصل اليه بتدبيل الشاهد الى الغائب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر
 النقيدين والطعومات ايذاناً بأن علة الربا هي النقدية أو الظنم واشعاراً بأن الربا انما يكون في النوعين
 المذكورين وهما التقدان والطعوم واختلاف في العلة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب
 والفضة والبر والشعر والتمر والمخ فقال الشافعية العلة في الذهب والفضة كونهما جنسا الاثمان فلا يتعدى
 الربا منهما الى غيرهما من الموزونات كالحديد والنحاس وغيرهما لعدم المشاركة في المعنى والعلة في الاربعة
 الباقية كونها طعومة فيتعدى الربا منها الى كل مطعوم سواء كان اقنياً أو نفعكها أو تداوبا كما مر وقال
 أبو حنيفة العلة في الذهب والفضة الوزن فيتعدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيره • (باب بيع
 المزابنة) مفاعلة من الزين وهو الدفع فان كل واحد من المتبايعين يز بن صاحبه عن حقه اولاً وان أحدهما اذا
 وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع (وهي)
 في الشرع (بيع التمر) بالثلثة القوقية وسكون الميم اليابس على الارض (بالتمر) بالثلثة وفتح الميم الرطب في رؤس
 النخل وليس المراد كل التمر فان سائر التمر يجوز بيعها بالتمر والذي في الفرع التمر بالثلثة وفتح الميم بالتمر بالثلثة

وسكون الميم (وبيع الزيب بالكرم) بفتح الكاف وسكون الراء أي العنب على الكرم (وبيع العرايا) جمع عربية وبأني نفسيهما أن شاء الله تعالى (قال أنس) مما وصله في بيع الحاضرة (ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزانية والمخالفة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعد الألف فلام فهما تأنيذ مفاعلة من الحقل وهو الزرع وموضعه وهو بيع الحنطة بسنبلها حنطة صافية من التبن ووجه الفساد فهما أنه يؤدي إلى ربا الفضل لأن الجهل بالمخالفة كحقيقة المفاعلة من حيث أنه لم يفتق فيها المساواة المشروطة في الروي يجنسه وتزيد المخالفة أن المقصود من البيع فيها مستور وبالميسر من صلاحه • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه إلى جده لشهرته به واسم أبيه عبد الله الهزومي قال (حدثنا الليث بن سعد) الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل بفتح العين الأبي بفتح الهمزة وسكون التثنية (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال أخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمرو) رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا التمرا بالمثلثة وفتح الميم (حتى يد صلاحه) بغير ألف بعد واو ويد وللناصب أي يظهر وبدو صلاح في كل شيء هو ضروره إلى الصفة التي يطلب فيها غالباً وبأني يمانه أن شاء الله تعالى في باب بيع التمار قبل أن يد صلاحها ولا تبعوا التمرا بالتمرا (الاول بالمثلثة والثاني بالمثلثة) (قال سالم) بالاسناد السابق (راخبرني) بالافراد (عبد الله بن عمرو بن الخطاب عن) زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك أي بعد انتهى عن بيع التمرا بالتمرا (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد التثنية واحدة العرايا وهي أن تخرج من نخلات فيكون رطبها إذا جفت ثلاثة أو سق مثلاً (بالرطب) على الأرض (وبالتمرا) بالمثلثة (ولم يرخس في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض وهو وجه عند الشافعية فتكون أول التغيير والجمع ويرعى المنع فيأولون هذه الرواية بأنهم من شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمرا فلا يقول على غيره وقد وقع عند النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي عن الزهري ما يؤيد أن أول التغيير لا لشك ولظنه بالرطب وبالتمرا وقس العنب بالرطب بجماع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه وبدخريابه وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره الماوردي والروائي وأما غير الرطب والعنب من الثمار التي تحفف ككالمشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مستورة بالأوراق فلا تأتي الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها متدلية ظاهرة • وهذا الحديث أخرجه مسلم • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) الشيباني قال (أخبرنا مالك) الإمام الأعظم (عن نافع) مولى ابن عمر (أن) عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية (قال ابن عمر) (والمزانية) التمر (بالمثلثة) وفتح الميم وفي رواية مسلم غير النخل وهو المراد هنا (بالتمر) بالمثلثة وسكون الميم (كيلاً) بالناصب على التمييز وليس قيداً (وبيع الكرم) العنب (بالزيب كيلاً) وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزيب كيلاً • وفي الحديث جواز تسمية العنب كرمًا وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا لبيان الجواز وهذا على تقدير أن تفسير المزانية صادر عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه أما على القول بأنه من العصيان فلا حجة على الجواز ويجعل النهي على الحقيقة • وهذا الحديث سبق في باب بيع الزيب الزيب • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) المذكور فيما مر قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام (عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة المدني مولى مروان بن عثمان المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة (عن أبي سفيان) قيل اسمه قزمان بضم القاف وسكون الزاي (مولي ابن أبي سعد) هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الأسدي ابن أخي زيب بنت جحش أم المؤمنين (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمخالفة والمزانية اشتراء التمرا بالتمرا (الاول بالمثلثة) (في رموس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الأصمعي كيلاً وهو موافق لحديث ابن عمر السابق وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمخالفة كراء الأرض • وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجه في الأحكام • وبه قال (حدثنا مسدد) بالمهملة وتشديد الدال قال (حدثنا أبو معاوية) محمد بن حازم الضرير (عن الشيباني) بفتح الشين المهملة سليمان (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المخالطة والمزانية) والمزانية في النخل والمخالفة في الزرع • وهذا الحديث من أفراد • وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بضم الميم واللام

قوله لنا نصب الصواب حذفه
فان الالف انما ترمي بعد واو
الجماعة المتصلة بالالف على كماله
ظاهر

ابن قعنب القعني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العربية) بفتح العين المهملة وتشديد الحنية الرطب أو العنب على الشجر (ان يبيعها بخرصها) بفتح الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة صادمه ملة بأن يقدر ما فيها اذا صار تمرا بتمزاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ المواقف فيه كيداً ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يا كونه رطباً ولا يجوز بيع ذلك بقدره من الرطب لاتقاء حاجة الرخصة اليه ولا يبيعه على الارض بقدره من الباس لأن من جملة معاني بيع العرايا أكله طرياً على التدريج وهو منتف في ذلك وأقهرهم قوله كيداً لأنه يمنع بيعه بقدره بابساخر صا وهو كذلك فلا يعظم القدر في البيع وانما يصح بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق بتقدير الجفاف بمثله كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويشترط فيه التقاض قبل التفرق * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في البيوع وكذا الترمذي والتمسائي وابن ماجه في التجارات * (باب بيع التمر) بفتح المثناة والميم الرطب حال كونه (على رموس النخل بالذهب والفضة) ولا يذراً والفضة * وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الكوفي سكن مصر قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله قال (أخبرنا) ولا يذروا الوقت أخبرني بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (وابي الزبير) بضم الزاي وفتح الواو وحدة محمد بن مسلم بن تدرس بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء آخره سين مهملة كلاهما (عن جابر رضي الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر) بفتح المثناة والميم وهو الرطب (حتى يطيب) ولا ين عينة عند مسلم حتى ييد وصلاحه (ولا يباع غني منه) أي من التمر (الا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرطه واقتصر على الذهب والفضة لأنهم ما جل ما يتعامل به فاهل ابن بطال (الاعرايا) زادي يحيى بن أيوب عند المؤلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرس ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر * وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات * وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحنفي (قال سمعت مالكا) هو امام دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (وسأله عبيد الله) بضم العين مصغراً (ابن الربيع) بفتح الراء وكان الربيع حاجب المنصور وهو والفضل وزير هارون الرشيد وفيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقربه وقد استقر المصطلح على أن السماع محصور بما حدث به الشيخ لفظاً (حدثنا داود) بن الحصين (عن ابي سفيان) عن ابن أبي أحمد (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الخاء المعجمة من التمر (ايص ولا يصلي وأبي ذر عن الكشي) أي ارخص به حزمة مفتوحة قبل الراء من الارخاص (في بيع) تمر (الزرايا) والعرايا النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهي ستون صاعاً والصاع خمسة رطال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (أودون خمسة أوسق قال) مالك (ثم) حدثني داود ووقع في مسلم أن الشك من داود بن الحصين وللمؤلف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالاقول لأن الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ويبنى ما وقع فيه الشك وهو قول الحنابلة فلا يجوز في الخمسة في صفقة ولا يخرج على فريق الصفقة لأنه صار بالزيادة من الزينة فبطل في الجميع والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فنادونهم اوجب الخلاف أن النهي عن المزانة وقع مقروناً بالرخصة في بيع العرايا على الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال يحيى بن سعيد) الانصاري (سمعت بشيراً) بضم الواو وفتح المعجمة ابن يسار ضد اليمن الانصاري المديني (قال سمعت سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة وسكون المثناة وهو سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة واسمه عامر بن ساعدة الانصاري رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر) الرطب (بالقر) الباس (ورخص في العربية) بتشديد الحنية (ان تباع بخرصها يا كلها اهلها) المشترون الذين صاروا ملاك الثمرة (رطباً) بضم الراء وفتح الطاء وليس التقييد بالاكل قيد ابل ليسان الواقع قال علي بن المديني (وقال سفيان) بن عيينة (مرة) اخرى الا انه رخص في العربية يبيعها اهلها) البائعون (بخرصها يا كونه رطباً) بضم الراء وفتح الطاء (قال هو سواء) أي مساو للقول الاول وان اختلف اللفظ لانهما في المعنى واحد (قال سفيان) بن عيينة بالاسناد المذكور

(قلت ليحيى) بن سعيد الانصارى لما حدث به (وانما غلام) بجملة حالية والمراد الاشارة الى قدم طلبه وانه كان في زمن الصبيان نظريه وخواصهم ان اهل مكة يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهم في بيع العرايا (أي من غير قيد) فقال يحيى (وما يدري) بضم أوله (أهل مكة) نصب بيدري قال سفيان (قلت انهم) أي أهل مكة (بروونه) أي هذا الحديث (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (فسكت) يحيى (قال سفيان) بالاسناد المذكور (انما اردت) أي انما كان الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد انهم بروونه عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) فرجع الحديث الى أهل المدينة ومحل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأنطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشئ مما ذكر أنهم بروونه عن جابر وكان ليحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة فروا فيه التقيد فيحمل المطلق على المقيد والتقييد بالحرص زياد لحافظ فنعين المصير اليها وأما التقيد بالاكل فالذي يظهر أنه ابيان الواقع لانه قيد * قال ابن المديني (قال لسفيان) بن عيينة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية القائل (وليس فيه) أي في هذا الحديث (نهي عن بيع الثمر) بالثلاثة (حتى يبدو صلاحه) قال سفيان (لا) أي وان كان هو صحيحاً من رواية غيره * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الشرب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي * (باب تفسير العرايا) جمع عربية وهي لغة النخلة ووزنها فعيلة قال الجمهور بمعنى فاعلة لانها عربيت باعراء مالكنها أي اقراده لها من باقي النخل فهي عربية وقال آخرون بمعنى مفعولة من عراء يعرفه اذا أنما لأن مالكنها يعرفها أي يأتها فهي معروفة وأصلها عربية فقلت الواو اياء وادغت قسمية العقد بذلك على التواوين مجاز من أصل ما عقد عليه (وهال مالك) الامام الاعظم ابن أنس الاصمعي مما وصله ابن عبد البر (العربية) بتشديد الخفيفة (ان يعرف) بضم الياء من الاعراء أي يهب (الرجل الرجل نخلة) من نخلات بستانه فيملكها لأن عند الامام مالك أن الهبة تلزم بنفس العقد أي يهبه غيرها (ثم يادى) الواهب (بدخوله) أي بدخول الموهوب له (عليه) البستان لاجل الثمرة الموهوبة والتقاطها (مروخص) بضم الراء مبني للمفعول (له) أي للواهب (ان يشترطها منه) أي يشترط رطبها من الموهوب له (بقر) يابس ولا يجوز لغيره ذلك ومثله قول أبي حنيفة رحمه الله العربية أن يهبه نخلة وبشئ عليه ترد الموهوب له الى بستانه ويكره أن يرجع في هبته وهذا بناء على مذهبه في أن الواهب الاجنبي يرجع في هبته متى شاء لكن يكره في دفع اليه بدلها عما يكون هذا في معنى البيع لانه يبيع حقيقة وكلا القواعد يرد عن لفظ الحديث لان لفظ الرخص العربية فيها عام وهذه ما يقيدانها بصورة وأيضاً قد صرح بلفظ البيع لا يبي كونه يبيعاً بخلاف لظاهر اللفظ وأيضاً الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تقيد (وهل ابن ادريس) الامام أبو عبد الله محمد الشافعي وجزم به المزني في التهذيب أو هو عبد الله بن ادريس الاودي ورجحه السفاقي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المذهب (العربية) بالتشديد (لا تكون الا بالكيل) أي فيما دون خمسة أوسق (من الثمر) لتعلم المساواة (يداييد) قبل التفرق لكن قبض الرطب على النخل بالتخلية وقبض الثمر بالنقل كغيره (لا يكون بالجواز) بكسر الجيم في الفرع وأصله في السلم المشترط الثمر اليابس بالكيل ويحلى فيه وبين النخل وعبارة الشافعي في الام ونقلها عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه العرايا أن يشترط الرجل ثمر النخل واكثر بخبره من الثمر بأن يحرص الرطب ثم يتدرج ثم ينقص اذا ليس ثم يشترط بخبره ثم افاضت فاقبل أن يضاف الى البيع انتهى قال في الفتح وهذا وان غير ما علقه البخاري لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة (ومما يتوهم) أي القول السابق بأن لا يكون جزافاً (قول سهل بن أبي حنيفة) عند الطبري من طريق الليث عن جعفر بن زريق عن سهل موقوفاً (بالاوسق الموشة) وفائدة قوله الموشة التأكيدي كافي قوله والقناطير المنة نظرة وهو يعلى انها المكيلة عند البيع (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي مما وصله الترمذي (في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه قال (كانت العرايا أن يدرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلين) وصله الترمذي بدون تفسير وأما التفسير فوصله أبو داود عنه بلنظ النخلات وزاد فيه فيشئ عليه فيبيعها بثل خرصها (وقال يزيد) هو ابن هارون الواسطي (عن سفيان بن حسين) الواسطي من اتباع التابعين مما وصله من حديثه الامام أحمد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن حسين (العرايا نخل

كانت توجب له ما كين فلا يستطيعون ان ينظروا بها) أى الى أن يصبر رطبها ثم ولا يصحون اكلها رطباً
 لا يحتاجهم الى التمر (رخص لهم) بضم الراء مبني للمفعول (ان يبيعوها) بعد رخصها (بما شاؤوا من التمر)
 من الواهب أو من غيره بأخذونه مجلاً وهذه إحدى صور العربية وهي صحيحة عند الشافعية كغيرها وقد حكى
 عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في هذا الحديث وهو اختيار المزينى والصحيح انه لا يختص بالفقراء
 بل يجرى في الأغنياء لاطلاق الأحاديث فيه وما رواه الشافعي عن زيد بن ثابت ان رجلاً محتاجين من
 الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب باقى ولا تقبل بأيديهم يتنازعون به رطبياً ما يكونه مع
 الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصه من التمر أجيب عنه بأنه ضعيف
 ويتقدر بصره فهو حكمة المشروعية ثم قد يعجز الحكيم كافي الرمل والاضطباع على انه ليس فيه أكثر من أن قوماً
 بصفة سألوا فخص لهم واحتمل أن يكون سبب الرخصة فقرهم أو سوء الهيم والرخصة عامة فلما طلقت
 في أحاديث أخرى أن سببها السؤال كالسؤال غيرهم وأن ما بهم من الفقر غير معتبر اذ ليس في لفظ الشارع
 صلى الله عليه وسلم ما يدل لاعتباره وعند الجنبلة لا تجوز العربية إلا لاجل الحاجة صاحب الحائط الى البيع أو المشتري
 الى الرطب * وبه قال (حدثنا محمد) زاد أبو ذر هو ابن مقاتل المروزي المجاور بمكة قال (أخبرنا عبد الله بن
 المبارك) قال (أخبرنا موسى بن عتبة) بضم العين وسكون الشافى الأسدي (عن نافع) مولى ابن عمر
 (عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا ان تباع ثم رتبها
 الرطب أو العنب (بخرصها) بقدره من اليابس (ككيلاً) نصب على التمييز أى من حيث التكيل (قال
 موسى بن عتبة) بالسند السابق (والعرايا تخلف معلومات تأتينا فتشترىها) بناء الخطاب فيها كافي الفرع
 وأصله وفي بعض الاصول بياء الغيبة وفي آخر بالدون أى تشتري ثم تباع بمعلوم قال في الفتح وكأنه اختصره
 للعلم به ولم أجد في شيء من الطرق عنه الا هكذا وأعله أراد أن يبين انها مشتقة من عروت اذا أتيت وترددت
 اليه لا من العري الذي هو بمعنى التجرد * (باب حكم بيع التمر) بالمثلية المكية سورة الشاملة للرطب
 وغيره (قبل ان يبدو) بغير همز أى يظهر (صلاحها) وبدو الصلاح في الاشياء صيرورتها الى الصفة التي تطلب
 فيها ما غالباً في التمر ظهور أول الحلاوة في غير المتلون بأن يتقوى ويلين وفي المتلون بانقلاب اللون كأن احمر
 أو اصفر أو اسود وفي نحو الثناء بأن ينجى مثله غالباً لا كل وفي الجوب باشتهادها وفي ورق التوت بتهاميه
 (اللبث) بن سعد الامام (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (سكان عروة بن الزبير) بن العوام ولا ي
 ذر بن عروة بن الزبير (يحدث عن سهل بن أبي حنيفة) بسكون هاء سهل والمثلية من حنيفة (الانصارى) من
 بني حارثة) بالحاء المهملة والمثلية (انه حدثه عن زيد بن ثابت) الانصارى (رضي الله عنه) انه قال كان
 لناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه وأيامه (يتنازعون) بتقديم الموحدة الساكنة على
 الفوقية والذى في اليونانية يتنازعون (التمر) بالمثلية (فاذا جدد الناس) بفتح الجيم والدال المهملة في اليونانية
 وفي غيرهما من الاصول التي وقفت عليها وقال الحافظ ابن حجر والعيني بالمجعة أى قطعوا تمر النخل وهذا قاله
 في الصحاح في باب الدال المجعة وقال في باب الدال المهملة وجد النخل يجده أى صرمه وأجد النخل سان له
 أن يجده وهذا من الجد والجداد مثل الصرم والصرام وقال في باب الميم صرمت الشيء صرماً اذا قطعت
 وصرم النخل أى جده وأصرم النخل حان أن يصرم وللعموى والمستمل أحدث زيادة أن قال السفاقي أى
 دخل في الجداد كاعظم اذا دخل في الظلام قال وهو أكثر الروايات (وحضر نقاضهم) بالاضاد المجعة أى
 طلبهم (قال المتنازع) أى المشتري (انه أصاب التمر) بالمثلية والافراد (الدمان) بضم الدال وتحفيف الميم وبعد
 الالف نون كذا في الضرع وغيره وهو رواية الثنايى فيما قاله عياض وهو موافق لضبط الخطابي وفي رواية
 المرخسى فيما قاله عياض الدمان بفتح الدال وهو موافق لضبط أبي عبيد والصغاني والجوهري وابن
 فارس في الجمل وقال ابن الاثير وكان الضم أشبه لان ما كان من الادواء والماءات فهو بالضم كالسعال
 والركام وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع ونقصه ومراوده وقال القزاز فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع
 ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معفونا (أصابه مرض) بضم الميم وبعد الراء الخفة أن ثم ضاد مجعنة
 بوزن الصداع اسم لجميع الامراض وهو داء يقع في التمر فيلث وللكنيمى والمستمل كافي الفتح مرض

بكسر الميم وللحموى والمسجلى كما في الفرع من رض (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين المعجمة أي
 اتقص قبل أن يصير ما عليه بسرا أو نسي يصيبه حتى لا يربط كما زاده الطحلي في روايته وقوله أصابه بدل من
 الثاني وهو بدل من الأول وهذه الامور الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب الثمر (يحبسون بها) قال
 البرماوي كالكرماني جمع الضمير باعتبار جنس المتاع الذي هو مفسره وقال العيني فيه نظر لا يخفى وإنما
 جمعه باعتبار المتاع ومن معه من أهل الخصومات بقرينة يتعاون (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
 كثرت عنده الخصومة في ذلك فأمالا) بكسر الهمزة وأصله فان لا تتركوا هذه المباحة فزيت مالتو كسد
 وادغمت النون في الميم وحذف الفعل أي أفعل هذا ان كنت لا تفعل غيره وقد نطقت العرب بامالة لا امالة
 صفري لتضمينها الجلة والافالقياس أن لا تعمال الحروف وقد كتبها الصغاني فأتاني بلام وباء لاجل أمانتها ومنهم
 من يكتبها بالالف على الأصل وهو الاكثر ويجعل عليها فتحة بحرفة علامة للامالة والعامية تشيع أمانتها وهو
 خطأ (فلا تتابعوا حتى يدو صلاح الثمر) بأن يصير على الصفة التي تطلب (كالمشورة) بفتح الميم وضم الشين
 واسكان الواو كما في الفرع وغيره مما وقفت عليه ويجوز سكون المعجمة وفتح الواو بل قال ابن سيده هي على وزن
 مفعلة لا على وزن فعولة لانها مصدر والمصدر لا يفتح على مثال فاعول وزعم صاحب النقيب والعلامة الحريري
 أن الاسكان من لحن العامة وفي ذلك نظر فقد ذكرها الجوهري وصاحب المحكم وغيرهما والمراد بهذه
 المشورة ان لا يتروا شيئا حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لثلاثة اقسام المازعة قال في التلخيص وهذا التعليق
 لم اره موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن
 بالاسناد الثاني دون الاول واخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد بالاسناد
 الاول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالاسنادين معا (بشير بها) عليهم (الكثرة خصومتهم)
 قال أبو الزناد (واخبرني بالافراد) خارجة ابن ريد بن ثابت (أحد الفقهاء السبعة والواو للطف على سابقه
 (ان) أباه (ريد بن ثابت لم يكن يبيع غمار راضيه حتى تطلع الثريا) النجم المعروف وهي تطلع مع الفجر اول فصل
 الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز ابتداء نضج التمار والمعتبر في الحقيقة التلخيص وطلع النجم علامة له وقد
 بينه بقوله (فتبين الاصفر من الاحمر) وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود مر فو عاذا طلع النجم صاحبها رفعت
 العاهة عن كل بلد وقوله كالمشورة يشير بها قال الداودي الشارح تأويل بعض نقله الحديث وعلى تقدير
 أن يكون من قول زيد بن ثابت ففعل ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهاي كما بينه حديث ابن عمر وغيره
 وقال ابن المنير وأورد حديث زيد معلنا وفيه ايماء الى أن النهي لم يكن عزيمه وإنما كان مشورة وذلك يقتضي
 الجواز الا انه أعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعها حتى يدو صلاحها واحاديث النهي بعضها
 مبثوثة فكانه قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فوله يعارض روايته ولا بد عليهم وذلك أن فعل
 أحد الجائزين لا يدل على منع الاخر وحاصله أن زيدا امتنع من بيع غماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه
 هل كان لانه حرام أو كان لانه غير مصلحة في حقه انتهى (قال أبو عبد الله) البخاري (رواه) أي الحديث
 المذكور (على بن بحر) بفتح الحاء الواحدة وسكون الحاء المهملة آخره راء القطن الرازي أحد مشيخ المصنف
 قال (حدثنا حكاهم) بفتح الحاء المهملة والكاف المشددة وبعد الالف ميم ابن سلم يستكون الامام أبو عبد الرحمن
 الرازي الكوفي بنون قال (حدثنا عبدة) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الواحدة والسين المهملة
 ابن سعيد بن الضريس بضم الصاد المعجمة مصغرا الكوفي الرازي (عن زكريا) بن خالد الرازي (عن أبي
 الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن عروة) بن الزبير (عن سهل) هو ابن أبي حنيفة الانصاري (عن زيد) هو ابن
 ثابت الانصاري وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى
 ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار) منفردة عن
 التخل نهى تخريم (حتى يدو صلاحها) ومقتضاها جوارزه وحسنه بعد بدو صلاحها ولو بغير شرط القطع بأن يطلق
 أو يشترط ابقاؤه أو قطعه والمعنى الفارق بينهما أسن العاهة بعده غالبا وقوله تسرع اليه لضعفه (نهى البائع) لئلا
 ياكل مال أخيه بالباطل (و) نهى (المتاع) أي المشتري لتلاخيص ما له والى الفرق بين ما قبل ظهوره والصلاح
 وبعده ذهب الجمهور ووجه أبو حنيفة رحمه الله البيع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وبطله بشرط
 الأبقائه قبله وبعده كذا صرح به أهل مذهبه خلافا لما نقله عنه النووي في شرح مسلم وبدو الصلاح في شجرة

ولوى حبة واحدة يستمتع الكل اذا اتحد البستان والعقد والجنس فيبيع ما لم يبد صلاحه ما بد صلاحه اذا
 اتحد فيهما الثلاثة واكتفى بد صلاح بعضه لان الله تعالى امتن علينا بخل الثمار لا تطيب دفعة واحدة اطالة
 لزمن التفكه فلو اتبعنا في البيع طيب الجميع لا ذى الى أن لا يباع حتى قبل كمال صلاحه أو تناع الحبة بعد الحبة
 وفي كل منهما مخرج لا يحنى ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط انقطع اذا كان المقطوع منقعة عابه كالخصم اجماعا
 وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود * وبه قال (حدثنا ابن مقائل) محمد المروزي قال (أخبرنا عبد الله
 ابن المبارك المروزي قال (أخبرنا حميد الطويل) أبو عبيدة البصري النقة المدلس (عن أنس رضي الله عنه)
 وفي الباب اللاحق من وجه آخر عن حميد قال حدثنا أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم
 (أن تباع ثمرة النخل) بالثلثة (حتى ترهق) بالواو وفي رواية ترهق بالياء وصوتها الخطابي قال ابن الأثير ومنهم
 من أنكر ترهق ومنهم من أنكر ترهق وهو الواب الرويان على اللغتين زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرة وزهق
 يزها اذا احترأ واصلت زكر النخل في هذه الطريق لكونه الغالب عندهم واطلق في غيرهما لافرق بين النخل
 وغيره في الحكم (قال أبو عبد الله البخاري) في قوله حتى ترهق (يعنى حتى تحمر) وهذا الحديث من افراد
 * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا يحيى بن سعيد القطان (عن سليم بن حيان) بفتح السين
 المهملة وكسر اللام وبعد التحتية ميم وحيان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية الهلالي البصري قال
 (حدثنا سعيد بن ميناء) بكسر العين وميناء بكسر الميم وسكون التحتية وبعد النون همزة معدودة (قال سمعت
 جابر بن عبد الله الانصاري) (رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشقق)
 بضم المثناة الفوقية وفتح الشين المججمة وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة كذا في القمع وغيره وضبطه
 العيني كالبرماوى بسكون الشين المججمة وتحقيف القاف قال في القمع من الزباجي يقال اشقق ثمر النخل يشقق
 اشقا اذا احترأ واصفر والاسم الشقعة بضم المججمة وسكون القاف وقال الكرماني التشقيق بالمجمة
 والقاف وبالمهملة تغير اللون الى الصفرة أو الحرة فجعل في القمع من باب الافعال والكرماني من باب التفعيل
 وقال في التوضيح واللام وضبطه أبو ذر بفتح القاف قال القاضي عياض فان كان هذا فيجب أن تكون القاف
 مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (فقبل وما تشقق) بضم أوله وفتح ثابته وبالمثناة الفوقية وسقط الواو لغير
 أو ذر (قال سعيد أبو جابر (تحمار ونصفار) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف
 التضعيف لأن أصلهما حر وصفه قال الجوهري اسم الشيء واحار بمعنى وقال في القاموس احترأ احترأ احترأ
 احترأ كاحار وقرى المحققون بين اللون الثابت واللون العارض فكانت في المصاحب كالتشقق فقالوا احترأ فيما ثبتت
 حرته واستقرت واحار فيما تحول حرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي أراد بالاحترأ الاحترأ لا ظهور
 أوائل الحرة والصفرة قبل أن يشمع وانما يقال تفعال من اللون الغير المتمكن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا
 أرادوا في لفظ حر مبالغة يقولون احترأ فيزيدون على أصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا أرادوا المبالغة فيه
 يقولون احار فيزيدون فيه ألفين والتضعيف واللون الغير المتمكن هو الثلاثي المجرد اعني حر فاذا تمكّن يقال
 احترأ واذا ازداد في التمكّن يقال احار لأن الزيادة تدل على الكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير
 من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن حميد بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي
 سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجاب بذلك ولفظ مسلم قال قلت لسعيد ما تشقق قال تحمار ونصفار ويؤكل منها
 وعند الأعمام على أن السائل سعيد والمفسر جابر ولفظه قلت لجابر ما تشقق الحديث * وهذا الحديث أخرجه
 مسلم في البيوع وكذا أبو داود وقد أضاف حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر انصريح بالنهي
 وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهي اليها النهي * (باب بيع النخل قبل أن يبد صلاحها) قال الحافظ
 ابن حجر هذه الترجمة معقودة لحكم بيع الاصول والتي قبلها الحكم بيع الثمار وتعلقه العيني فقال هذا كلام
 فاسد غير صحيح بل كل من الترجنتين معقود لبيع الثمار أما الاولى فهي قوله باب بيع الثمار قبل أن يبد صلاحها
 ولم يذكر فيه النخل ليشمل ثمار جميع الاشجار المثمرة وههنا ذكر النخل والمراد ثمرته وليس المراد عين النخل لأن
 بيع النخل لا يحتاج أن يبد صلاحه ولا بعدهم إلا تراء قال في الحديث وعن النخل حتى ترهق وهو وصفة
 الثمرة لا وصفة عين النخل والتقدير وعن ثمر النخل وأجاب الحافظ ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه قد فات

المعنى أنه ينقسم إلى بيع النخل دون الثمرة دون النخل أوهما معا في الأول لا يتحقق له صلاح الثمرة دون
 الآخرين * وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرحد ثنا (علي بن الهيثم) بفتح الهاء وبعد التثنية الساكنة مثلثة
 فيم البغدادى قال (حدثنا معلى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المقسومة ولا يذرحد معلى بن منصور
 الرازى الحافظ وهو من شيوخ البخارى وأخباره روى عنه في هذا الجامع بواسطة قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء
 وفتح المعجمة مصغرا ابن بشير الواسطى قال (أخبرنا حميد) الطويل قال (حدثنا انس بن مالك) رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الثمرة (بالمثلثة) حتى ييد وصلاحها وعن النخل) أى عن غره (حتى
 يزهر) وليس تكرار مع ما قبله لأن المراد بالاول غير غره النخل بقرينة عطفه عليه ولأن الزهر مخصوص بالرطب
 (قبيل وما) معنى (يزهر) بالمثناة التحتية فيه ما فى فرع اليونانية وفي بعض الاصول بالفوقية (قال يحمز
 اوبصغارة) بألف قبل الواو ولم يسم السائل ولا المسئول في هذه الرواية وسيأتى أن شاء الله تعالى بعد خمسة
 أبواب عن حميد فقلنا لانس ما زهوها قال تحمز وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لانس * هذا (باب)
 بالتونين (إذا باع) الشخص (الثمار قبل أن ييد وصلاحها ثم أصابه) أى المبيع (عاهه فهو من البائع) أى من
 ثمنائه ومفهومه القول بصفة البيع وان لم ييد صلاحه لأنه اذا لم يفسد فالببيع صحيح وهو موافق لقول
 الزهرى المذكور آخر الباب * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) (السيلى) قال (أخبرنا مالك) الامام (عن
 حميد) الطويل (عن انس بن مالك) رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى
 تزهى) بالياء من زهى يزهى وصوبها الخطا بى ونفى زهروا بالواو واثبت بعضهم ما تقدم فقال زهوا اذا طال واكمل
 وزهى اذا احرز واصف (فقل له وما تزهى) زاد النسائى والطحاوى يارسول الله وهذا صريح فى الرفع لكن
 رواه اسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوف على أنس كما سبق فى الباب قبله (قال) عليه الصلاة والسلام
 أو أنس (حتى تحمز) بتشديد الراء بغير ألف (فقال رأيت) أى أخبرنى وهو من باب الكناية حيث استنفهم
 وأراد الامر ولا يوى ذرو الوقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت (إذا منع الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلفت
 (بم يأخذ أحدكم مال أخيه) بحذف ألف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر مثل قولهم فيم وعلام وحنام
 ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها مصدر الكلام ناسب أن يقتدأهم والهمزة للانكار فالعنى
 لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلا لأنه اذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري فى مقابلة ما دفعه شئ وفيه اجر له
 الحكم على الغالب لأن نظرتى التلف الى ما يد صلاحه ممكن وعدم نظرتى الى ما لم ييد صلاحه ممكن فنيط الحكم
 الغالب فى الحالين واختلاف فى هذه الجملة هل هى مرفوعة أو موقوفة فصرح مالك بالرفع وتابعه محمد بن إسماعيل
 عن الدراوردي عن حميد وقال الدارقطنى خالف مالك جماعة منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية
 ويزيد بن هارون فقالوا فيه قال أنس رأيت أن منع الله الثمرة قال الحافظ ابن حجر وليس فى جميع ما تقدم ما يمنع
 أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذى رفعه زيادة علم على ما عند الذى وقفه وليس فى رواية الذى وقفه ما ينفي
 قول من رفعه وقد روى مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع من حديث أنس ولأنه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوبع من أخيك غرا فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال
 أخيك بغير حق (قال) ولا يى الوقت وقال (الليث) بن سعد الامام بما وصله الذهلى فى الزهريات (حدثني)
 بالافراد (يونس) بن يزيد الايبلى (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى أنه (قال لو أن رجلا ابتاع) أى اشترى
 (غرا) بالمثلثة (قبل أن ييد وصلاحه ثم أصابه عاهة) آفة (كان ما أصابه على ربه) أى واقعا على صاحبه الذى
 باعه محسوبا عليه قال الزهرى (أخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله) عن ابن عمر رضى الله عنه ما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تباعوا) بآيات السماء (الثمر) بالمثلثة وفتح الميم (حتى ييد وصلاحها) فاستنبط
 الزهرى مقالته من عموم هذا الذهى (ولا تباعوا الثمر) الرطب (بالتمر) البابس وقد خص من عومه العربا كما
 مر * (باب) (حكم) (شراء الطعام الى اجل) * وبه قال (حدثنا عمر بن حصص بن غياث) (الكوفي) قال (حدثنا ابى)
 حفص بن غياث بن طلق بفتح الطاء وسكون اللام القاضى قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (قال ذكرنا
 عند ابراهيم) النخعي (الزهرى فى السلف) قال الكرماني أى فى السلم قال فى اللامع وفيه نظر فالمراد أعم من ذلك
 بدليل الحديث فإنه ليس سلما (فقال) ابراهيم (لا بأس به) أى بالهين فى السلف (ثم حدثنا) أى ابراهيم

(عن الأسود) بن يثيغ بن قيس الخفي الحضرم (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله) وفي نسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما) عشرين صاعا أو ثلاثين أو أربعين من شعير (من يهودي) اسمه أبو النشم (الى اجل فرهنه) على ذلك (درعه) بكسر الدال المهملة وسكون الراء وهي ذات الفضول كما في الجوهرة للسانى * وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة وبأنه ان شاء الله تعالى في البيوع أيضا وفي الاستقراض والجهاد والشركة والمغازى وفيه ثلاثة من التابعين الاعمش وابراهيم والاسود ورواية الرجل عن خاله وهو ابراهيم عن الأسود * هذا (باب) بالتزوين (اذا اراد) الشخص (يسع غر بقر) بالمتناة الفوقية فهما أى يابس (خير منه) ماذا يصنع حتى يسلم من الربا * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد ابن جميل بفتح الجيم الثقفي البغلافي بفتح الموحدة وسكون المجمة (عن مالك) الامام (عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن) عيم مفتوحة بعدها جيم وصحتها بعضهم فقال عبد المجيد بالخاء المهملة وسهيل بضم السين المهملة مصغرا ولا في الوقت في نسخة زيادة بن عون (عن سعيد بن المسيب) بفتح التحتية (عن ابي سعيد الخدري وعن ابي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل) اقر (رجلا) هو سواد بن غزيرة بمجتمين بوزن عطية وتحطيف واسود كما سماه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد (على خبير لجاه بتر جنب) بفتح الجيم وكسر النون وبعد التختانية الساكنة موحدة بوزن عظيم نوع جيد من أنواع التمير وقيل الصاب وقيل غير ذلك (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم) كل غر خبير هكذا قال (الرجل) لا والله يا رسول الله اننا أخذ الصاع من هذا) أى من الجنب (بالصاعين) زاد سليمان بن بلال عن عبد المجيد عند المؤلف في الاعتصام من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم التمير الردي (والصاعين) من الجنب (بالثلاثة) من الجمع والثلاثة بناء التأنيث للقاسى وللا كبريا ثلاث وهما جائزان لان الصاع يذكر وبؤث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بجمع) أى التمير الردي (بالدراهم ثم ابتع) اشترى (بالدراهم) تمرا (جنبيا) ليكنوا نصفتين فلا يدخله الربا وبه استدلل الشافعية على جواز الحيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشترى منه بالدراهم أو باعرض الذهب بعد التقابض أو أن يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه أو أن يتواهبا أو يهب الفاضل مال كله لصاحبه بعد شرائه منه ما عداه عما يساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهبته ما يفعله الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط أفسد التصريح به العقد اذا نواه كره كالموتزوجه بشرط أن يطلقها لم يعتد أو يقصد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيلة في تمليكك لتحصل ذلك ففى التعبير بذلك ناسخ وقد زاد سليمان بن روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ولكن مثلا بمثل أى بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وصح ذلك الميزان أى في بيع ما يوزن من المقنات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وقد أجمع على أن التمير بالتمير لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل وسواء فيه الطيب والدون وأنه كله على اختلاف أنواعه واحد وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فتح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى عند مسلم بالنظر فقال هذا الربا فردوه ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل انتهى وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع الطعام من رجل نقدا ويتنازع منه طعاما قبل الافتراق وبعد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا متناعه من غيره وهذا قول الشافعى وأبى حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بأن المطلق لا يشمل ولكن ينبع فاذا عمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها باجماع من الاصولين وبأنه عليه الصلاة والسلام لم يقل وابتع عن اشترى الجمع بل خرج الكلام غير مترص لعين البائع من هو فلا يدل والله اعلم * وهذا الحديث أخرجه في الوكالة أيضا والمغازى والاعتصام ومسلم في البيوع وكذا النساءى * (باب من) ولا في ذر قبض من (باع نخلا) اسم جنس يذكر وبؤث والجمع نخيل (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة في الفرع يقال أبرت الشيء أو برته تأبيرا كعلمته أعلمه تعليميا وبغيره أبرت بالتخفيف يقال أبرت النخل بالتخفيف أبره أبروزن أكلت الشيء أكله كلا والجملة صفة لقوله لنخل أو التأخير للتفقيح وهو أن يشق طلع الاناث ويؤخذ من طلع الفحول فيذر منه ليكون ذلك

بأن الله أجود مما لم يؤبر وألحق بالخل سائر الثمار وتباير كفا تباير بعضها بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك
من العسر والعادة الاكتفاء بتباير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ربيع الذكور اليه وقد لا يؤبر شيء
ويتشقق الكل والحكم فيه كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود وطلع الذكور يشقق بنفسه ولا يشقق غالباً (أو) باع
(أرضاً مزروعة) زرعاً يؤخذ مرة واحدة كالأبر والشعير (أو) أخذ (بأجرة) فثمرتها للبائع وان قال بحقها
لأنه ليس للدوام فأشبهه منقولات الدار (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال لي إبراهيم) على سبيل المذاكرة
(أخبرنا هشام) قال المزى إبراهيم هو ابن المنذر وهشام هو ابن سليمان الخزومي قال لان ابن المنذر لم يسمع من
هشام بن يوسف وقال الحفاظ بن حجر في المقدمة ويحتمل أن يكون إبراهيم هو ابن موسى الرازي وهشام هو ابن
يوسف الصغاني وجزمه في الشرح وقال البرماوي كالكرمان وغيره هو إبراهيم بن موسى القزويني الرازي الصغير
وهشام هو ابن يوسف الصغاني قال (أخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال سمعت ابن أبي مليكة) يضم
الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جده عان ويقال اسم أبي مليكة زهير التميمي المدني
(يخبر عن نافع مولى ابن عمر أن) يفتح الهمزة وسقط لفظ أن لابي ذر وزاد الاصمعي بعد قوله مولى ابن عمر أنه قال
(أيما تخل بيعت) بكسر الواو وحدة من غير ألف مبني لا معول حال كونها (قد ابرت) بتشديد الواو وحدة وتختلف كما مر
مبني لا معول والجملة التي قبلها مضافة (لم يذكر الثمر) يضم التحيمة مبني لا معول أيضاً والتمر رفع نائب عن الفاعل
والجملة حالية أيضاً أي والحال انهم لم يعترضوا للتمر بأن اطلقوا اذ لو اشترطوه للمشتري كان له لا للبائع وقوله
أيما للشرط نحو ما تدمعوا فله الاسماء الحسنى أي أي تخل من التخل بيعت فلذلك دخلت الفاء في جوابها
في قوله (قال للذي ابرها) لا للمشتري وذكر التخل ليس بشيء وانما ذكر لان سبب ورود الحديث كان في التخل
وفي معناه كل تمر يارز كالغلب والتفاح اذا بيع أصله لم تدخل الثمرة الا ان اشترطت وهذا الحديث رواه ابن
جرير عن نافع موقوف لكن قال البيهقي ونافع يروي حديث التخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
(وكذلك العبد) اذا بيع وله مال على مذهب من يقول انه يملك فله للبائع الا أن يشترطه المبتاع أو اذا بيعت
الامة الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وان كان جنيناً لم يظهر بعد فهو للمشتري وهذا هو المناسب لما
في الحديث من الثمرة وهذا أيضاً موقوف على نافع وقال البيهقي وحديث العبد يرويه نافع عن ابن عمر عن عمر
موقوفاً (و) كذلك (الحرن) يسكون الراء آخره مثله أي الزرع فانه للبائع اذا باع الارض المزروعة (سمى له)
أي لابن جريج (نافع هؤلاء الثلاثة) التمر والعبد والحرن وذلك موقوف على نافع كما ترى وبه قال (حدثنا) ^{ابن}
الله بن يوسف (السدي قال) (أخبرنا ماث) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضی الله عنهم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً فدا برت) يضم الهمزة وتشديد الواو وحدة (فثمرتها للبائع) لا للمشتري وتترك
في التخل الى الجذاذ وعلى البائع السقي لحاجة الثمرة لانها ملكه ويجوز عليه ويمكن من الدخول للستان السقي
ثمارها وتعهدها ان كان أميناً والانبص الحاكم أميناً للسقي وموته على البائع وتسقي بالماء المعدل السقي تلك
الاشجار وان كان للمشتري فيه حق كما تله في المطلب عن ظاهر كلام الاحباب وقد جعل صلى الله عليه وسلم التمر
مادام مستكناً في الطاع كالولد في بطن الحامل اذا بيعت كان الحمل تابعاً لها فاذا ظهر تميز حكمه ومعنى ذلك أن
كل تمر يارز في شجره اذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار في البيع (الا ان يشترط المبتاع) أي
المشتري أن الثمرة تكون له يوافقه البائع على ذلك فتكون للمشتري فان قلت اللفظ مطلق فمن أين يفهم أن
المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجيب بأن تحقيق الاستثناء بين المراد وبأن لفظ الاقوال يدل أيضاً عليه يقال
كسب لعياله واكتسب لنفسه واستدل بهذا الاطلاق على انه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط كلها
وكأنه قال الا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النكته في حذف المفعول وقال ابن القاسم لا يجوز له
شرط بعضها ومفهوم الحديث انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري الا أن يشترطها البائع وكونها في الاول للبائع
صادق بأن يشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله سواء
ابرت أم لم تؤبر هي للبائع وللمشتري أن يطالبه بقلعهما عن التخل في الحال ولا يلزمه أن يصبر الى الجذاذ فان اشترط
البائع في البيع ترك الثمرة الى الجذاذ فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد قال أبو حنيفة وتعليق الحكم
بالأبارة لا تنبيه به على ما لم يؤبر أو لغير ذلك ولم يقصد به في الحكم عما سوى المذكور ولو اشترط المشتري الثمرة

فهي له وقال مالك لا يجوز شرطها للبائع والحاصل أن مالكاً والشافعي استعملوا الحديث لفظاً ودليلاً وأبو حنيفة استعمله لفظاً ومعقولاً لكن الشافعي يستعمل دلالة من غير تخصص وبستهملها مالكاً لمصلحة ويبان ذلك أن أبا حنيفة جعل الثمرة للبائع في الحالين ~~وكأنه رأى أن ذكر الأبار تنبيه على ما قبل الأبار~~ وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب واستعمله مالك والشافعي على أن المسكوت عنه حكمه حكم المنطوق وهذا يسمى أهل الأصول دليل الخطاب قاله صاحب عمدة القاري ودلالة الحديث على القبض المذكور في الترجمة عن أبي ذر من حيث أن قبض المشتري للنخل صحيح وإن كان غير البائع عليه ومعناه أن البائع أن يقبض ثمر النخل إذا كان مؤبراً وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الشروط وكذا مسلم وأبو داود وأخرجه النسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات * (باب) حكم بيع الزرع بالطعام كيلاً (نصب على التمييز أي من حيث الكيل * وبه قال) (حدثنا قتيبة بن سعيد قال) (حدثنا الليث بن سعد الإمام) (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية أن يبيع غرضاً بثلثة أو فح الميم رطب بستانه (إن كان) الحائط (مختلاً بغير) بالثلثة يابس (كيلاً) وقوله أن يبيع بدل من المزانية والشروط تفصيل له (وإن كان) البستان (كرماً) أي عنبا نهى (أن يبيعه بزيب كيلاً أو كان) ولا يزرع (زرعاً) كخطة نهى (أن يبيعه بكيل طعام) بالخفض على الإضافة لأنه يبيع مجهول معلوم وفي نسخة بكيل طعاماً بالنصب وهذا يسمى بالخسالة وأطلق عليه المزانية تغليماً أو تشبيهاً (ونهى عن ذلك) المذكور (كاه) وموضع الترجمة من الحديث قوله أو كان زرعاً الخ وأما بيع رطب ذلك يبابه بعد القطع وإمكان المعاملة فالجهول لا يجوزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلاً ولا احتمالاً خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله * وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات * (باب) حكم بيع ثمر (النخل بأصله) أي بأصل النخل * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقي أبو رجاء البغلي بفتح الموحد وسكون المعجمة قال (حدثنا الليث بن سعد الإمام) (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيماناً مرئياً بكسر الراء (أبرختلاً) بتشديد الموحدة في الفرع وفي غيره أبر بفتح فها أي شق طاعه وكذا لو تشق بنفسه (ثم باع أصلها) أي أصل النخل وليس المراد أرضها فالإضافة بيانية والنخل قديوث قال تعالى والنخل بأسقام فذلك أنت الضمير (فلذلك أبر) وهو البائع (ثمر) (أبر) فلا يدخل في البيع بل هو مستقر على ملك البائع (الأن بشرطه) أي الثمر (المبتاع) المشتري لنفسه (ثم يزرع) لأن بشرطه بأسقاط الضمير وموضع الترجمة قوله ثم باع أصلها * وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه * (باب) حكم بيع أحد دسرة بالخاء والصاد المجتمين بينهما ألف مفاعلة من الخضرة لأنهما متبايعا شيئاً أخضر وهو بيع الثمار والحبوب خضراً لم يبد صلحاً * وبه قال (حدثنا إسحاق بن وهب) بفتح الواو العلاف الواسطي قال (حدثنا عمر بن يونس) بن القاسم الحنفي البجلي قال (حدثني) بالافراد (أبي) يونس (قال حدثني) بالافراد أيضاً ولا يزرع حدثنا (إسحاق بن أبي طلحة) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة واسمه زيد بن سهل (الانصاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخسالة (بضم الميم) وفتح الخاء المهملة وبعد الألف فاف من الخقل جمع حقله وهي الساحة الطيبة التي لا بناء فيها ولا شجر وهي بيع الخنطة في سنبليها بكيل معلوم من الخنطة الخاصة والمعنى فيه عدم العلم بالمعاملة وإن المقصود من المبيع مستور على ليس من صلاحه (ونهى عليه الصلاة والسلام أيضاً عن) (الخضرة) بالخاء والصاد المجتمين فلا يجوز بيع زرع لم يشترطه ولا يبيع بقول وإن كانت تجرد مراراً لا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض كالثمر مع الشجر فإن اشتد حب الزرع لم يشترط القطع ولا القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال الزركشي أو قياس ما مر من الاكتفاء في التأخير بطلع واحد وفي بدو صلاح بحبة واحدة لا كقضاء هنا بأشدة سنبلة واحدة وكل ذلك مشكل انتهى وكذا لا يبيع الجوز والتفاح والثوم والبصل في الأرض لاستمراره مقصوداً ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع كالقفل (ونهى عن) (الملاسة) بأن يلبس ثوباً مطوياً في ظلمة ثم يشتره على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا مسه فقد بعته (والمزادة) بالمعجمة بأن يجعل التذبيهاً (والمزانية) بيع الثمر اليابس بالرطب كيلاً وبيع الزبيب بالعنب كيلاً * وهذا الحديث من أفراد * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد قال) (حدثنا اسماعيل بن جهم) أي ابن أبي كثير أبو إبراهيم الانصاري المدني (عن حميد)

الطويل (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر التمر) بالثلثة وفتح الميم في الأولى
والثلثة والسكون في الثانية مع الإضافة كذا في الفرع لكنه ضبط على الأولى قال البرماوى كالصكرمانى
والإضافة مجازية انتهى والظاهر أنه يريد بها الخراج غير ثمر النخل لأن الثمر هو حمل الشجر والشجر من النبات ما قام
على ساق أو ما غاب بنفسه دق أو جل قاوم الشتاء أو يحجز عنه فله في القاموس قيدخل فيه شجر البلج وغيره فبين
أن المراد ثمر النخل الرطب الذي يصير تمر أو في بعض الأصول عن بيع الثمر بالثلثة من غير إضافة (حتى يزهو)
بالواو من زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته قال جيد (فقلنا) وفي رواية قبل (لأنس ما زهوا قال تحجز وتصفز)
بتشديد الراء فيه ما من غير ألف قال أنس (أرأيت) أى أخبرني (إن) بكسر الهمزة (منع الله الثمرة) بالثمة وفتح
الميم والثانيث بمعنى لم يخرج ولا بوى ذرو الوقت التمر بالتد كبير (ثم تسجل) إذا تلف التمر (مال أخيك) هو بمعنى
الانكار وانما اختص ذلك بما قبل الزهوع امكان تلفه بعده لأن ذلك أكثر وأغاب وأسرع كما مر والظاهر أن
التفسير موقوف على أنس ورواه معمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن جيد فقال فيه أقرأيت الخ قال فلا أدري
أنس قال ثم تسجل أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج وقد سبق مر يد ذلك
في باب إذا باع الثمار قبل أن يده وصلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع * (باب) (حكم) (بيع الجار) بصم الجيم
وتسديد الميم قلب التخله (و) (حكم) (أكله) * وبه قال (حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) الطيالسي قال
(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن أبي بشر) بوحدة مكسورة فمجهة سا كنه آخره راء جعفر
ابن أئى وحشية واسمه أياس البصري (عن مجاهد) هو ابن جبر الامام المشهور (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه
(قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جارا) بجهة حالية (فقال) عليه الصلاة والسلام (من
الشجر) من جنسه (شجرة كالرجل المؤمن) في الصفة الحسنة زاد في كتاب العلم من طريق عبد الله بن دينار عن
ابن عمر فحدثوني ما هي فوق وقع الناس في شجر البوادي * قال عبد الله (فأردت أن أقول هي التخله) وسقط لا بوى
ذرو الوقت لفظ هي فالتخله نصب على المعنوية أو رفع بتقدير الساقط (فأذا أنا أحدثهم) زاد في باب الفهم
في العلم فسكت أى تعظيما للأكبر وفي الأطعمة فإذا أنا عاشر عشرة أنا أحدثهم أى أصغرهم سنا وإذا للمفا جأة
(قال) عليه الصلاة والسلام (هي لتخله) وليس في الحديث ذكر بيع الجار المترجم به لكن الاكل منه يقتضى
جواز بيعه قاله ابن المنير * والحديث قد سبق في كتاب العلم * (باب من أجرى امرأ) أهل (الامصار على
ما يعارفون بينهم في البيوع والابارة والمكيل والوزن وسنهم) بضم الهمزة وفتح النون الأولى مخففة (عن)
حسب (ينهم) مقاصدهم (ومذاهم) طرائقهم (المشهور) فيما لم يأت فيه نص من الشارع فلو وكل رجل (المر
في بيع شيء فباعه بغير التقدير الذي هو عرف الناس أو باع موزونا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد لم يجز وقد
قال القاضي حسين أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي ينبغي عليها القهقه (وقال شريح) بضم
السين المعجمة آخره عامه له ابن الحارث الكندي القاضي مما وصله سعيد بن منصور (للعراين) بالفتح المعجمة
والزاي المشددة البياعين للمغزولات لما اختلفوا اليه في شيء كان بينهم فقالوا ان ستننايتنا كذا وكذا فقال
(سنتكم) عادتكم (بينكم) أى جائز في معاملتكم مبتدأ وخبر ويجوز النصب بتقدير الزموا ووقع في بعض النسخ
هنا زيادة في غير رواية أبي ذر رجحا بكسر الراء وسكون الموحدة وبجاء مهملة قال الحافظ ابن حجر وغيره وهي زيادة
لامعنى إلهائنا وانما محلها آخر الأثر الذي بعده (وقال عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفى مما وصله ابن أبي شيبة
عنه (عن أيوب) السختياني (عن محمد) هو ابن سيرين (لأبأس) أن يباع (العشرة بأحد عشر) ويجوز نصب
عشرة بتقدير بيع وظاهره أن ربع العشرة أحد عشر فتكون الجهة أحد وعشرين لكن العرف فيه أن للعشرة
دنانير مثلا دينار واحد فيبقى بالعرف على ظاهر اللفظ وإذا ثبت الاعتماد على العرف مع مخالفته لظاهر فلا
اعتماد عليه مطلقا قال ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة على أن كل قنبر يدرهم من غير أن يعلم مقدار
الصبرة أى بأن يقول بعثك هذه الصبرة كل قنبر يدرهم فيبيع البائع عند الشافعية والمالكية والحنابلة وأبي
يوسف ومحمد في الكل لأن المبيع معلوم بالإشارة الى المشار اليه فلا يضر الجهل وقال أبو حنيفة يبيع في واحد
فقط ولو قال اشترت بعمائة وقد بعثك بعمائتين وربع درهم لكل عشرة جاز وكانه قال بعثك بعمائتين وعشرين
ويسمى جيع المر ابج (وبأخذ) المباح (للفقة) أى لاجل النفقة على المبيع (رجحا) فان قال بعث بعمائة على

دخل فيه مع الثمن أجره الكيال والجمال والدلال والقصار وسائر مؤن الاسترباح كاجرة الحمار والصباع
وقية الصبغ حتى المكس وقال مالك لا يأخذ الا فيماله تأثير في السلعة ~~ك~~ الصبغ والخياطة وأما أجره الدلال
والشد والطي فلا لكن ان أربحه المشتري على ما لا تأثير له جاز اذا رضى بذلك ومناسبة هذا الاثر لترجمة الاشارة
الى انه اذا كان في عرف البلد ان المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن
به بأس (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله في الباب (لهند) هي بنت عتبة زوج أبي سفيان والمد معاوية
(خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف) وهو عادة الناس (وقال) الله (تعالى ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف)
أباح تعالى للوصي الفقير أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف ما يستدبه جوعته ويكفي ما يستدبه عورته
(واكثر الحسن) البصري فيما وصله سعيد بن منصور (عن عبد الله بن مرداس) بكسر الميم (حمار فقال) له
(يكم قال) ابن مرداس (بداثنين) بفتح النون والقاف ثنية دانق بكسر النون وفتحها وصحح في الفرع على
الفتح وهو سدس الدرهم فرضى الحسن بالداثنين وأخذ الحمار (فركبه ثم جاء مرة أخرى) الى ابن مرداس
(فقال) له (الحمار الحمار) كثره مرتين منصوب بتقدير أحضر الحمار وأطلبه ويجوز الرفع أي الحمار مطلوب
(فركبه ولم يشارطه) على الاجرة اعتمادا على العادة السابقة فاستغنى بالعرف المعهود بينهما (فبعث اليه نصف
درهم) فزاد على الدانقين دانقا آخر فزادو كراما * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا
مالك) امام دار الهجرة (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضى الله عنهما) انه قال سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ابوطيبة (يفتح الطاء المهملة وتسكون التحتية ثم موحدة واسمه قبل دينار وقبل نافع وقبل ميسرة مولى
محيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتسكون الياء وبالصاد المهملة ابن مسعود الانصاري وكانت هذه الجملة
لسبع عشرة خلت من رمضان كما في حديث عند ابن الاثير وفي الطبراني ان ذلك كان بعد العصر في رمضان
(فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وامراهله) بنى ياضة (ان يحفظوا عنده من خراجه) بفتح
الحاء المعجمة وهو ما يقرره السيد على عبده أن يؤذيه اليه كل يوم وكان ثلاثة أصع فوضع عنه بهذه الشفاعة
صاع * ومطابقته لترجمة من حيث انه صلى الله عليه وسلم لم يشارط الحمار المذكور على أجرته اعتمادا على
العرف في مثله * وهذا الحديث سبق في أوائل كتاب البيوع في باب ذكر الحجام وأخرجه أبو داود في البيوع *
وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) هو الثوري كان نص عليه المزى (عن هشام عن)
أبيه (عروة) بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها) انها قالت (قالت هند) بالصرف ودونه (ام معاوية) بن أبي
(سفيان) رضى الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم ان باسفيان رجل شحيح) بفتح السين المعجمة وبالطاء من
الهمزة مائتين بينهما التحتية ساكنة تجبل حريص (فهل على جناح) بضم الجيم ثم (ان أخذ من ماله سراً) نصب على
التمييز أي من حيث السر أو صفة مصدر محذوف تقديره أخذ أخذاً سراً أي غير جهر وأما مصدرية (قال)
عليه الصلاة والسلام (خذى أنت وبنتك) بالرفع عطف على الضمير المرفوع في خذى وانما أتى بلفظ أنت ليصح
العطف عليه وفيه خلاف بين نخاعة البصرة والكوفة ولا يولى ذرو الوقت والاصلي وابن عساكر وبنك بالنصب
على المفعول معه (ما يكفيك) لنفسك ولبنيتك (بالمعروف) واقتصر عليها لانها الكافلة لامورهم وأحاطها عليه
الصلاة والسلام على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي وكان قوله عليه الصلاة والسلام هذا اقتيالا لا حكماً لان أبا
سفيان كان بمكة فلا يستدل به على الحكم على الغائب بل قال السهيلي انه كان حاضراً سواها فقال أنت في حل
بما أخذت * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النفقات والاحكام * وبه قال (حدثني) بالافراد (اسحاق) هو ابن
منصور كما جزم به خلف وغيره في الاطراف قال (حدثنا ابن غير) بضم النون وفتح الميم عبد الله قال (اخبرنا
هشام) هو ابن عروة * قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (محمد) زاد أبو ذر في روايته ابن سلام بتشديد
اللام البيهقي وهو يرد على من قال انه محمد بن المثنى ان من (قال سمعت عثمان بن فرق) بفتح الفاء والقاف
ينهما رأيا ساكنة آخره دال مهملة هو العطار وقد تنكح فيه لكن لم يخرج له المؤلف موصولاً سوى هذا الحديث
وقرنه باب غير وذكروا تعليقا آخر في المغازي (قال سمعت هشام بن عروة) بن الزبير (يحدث عن أبيه انه سمع
عائشة رضى الله عنها تقول) في قوله تعالى في سورة النساء (ومن كان غنياً) من الاوصياء (فليستغفف) عن مال
اليتيم ولا يأكل منه شيئاً قال في الكشف واستغف أبلف من عف كانه طلب زيادة العفة قال ابن المنير
في الاتصاف بشر إلى أن استغف يعنى الطلب وهو بعيد فان تلك متعدية وهذه فاصرة والظاهر أن هذا مجاه

فيه فعل واستفعل بمعنى ورده التقنازي بأن كلامه يبي فعل واستفعل يكون لازما ومتعدا بكل من عفا
 واستعف لازم (ومن كان فقيرا قليلا كل بالمعروف انزات في والي اليتيم الذي يقيم نفسه عليه) أي بعثت عليه
 وبلازمه (ويصلح في ماله ان كان فقيرا اكل منه بالمعروف) بقدر قيامه * وهذا موضع الترجمة منه وهذا
 الحديث قد ذكره المؤلف في تفسير سورة النساء عن اصحاق عن ابن عمر عن هشام عن أبيه عن عائشة بلفظ انها
 انزات في مال اليتيم اذا كان فقيرا انه يأكل بالمعروف منه مكان قيامه عليه بمعروف فظهر أن المسوق هنا لفظ
 رواية عثمان بن فرقد في التسمية لفظ عبد الله بن عمر بلفظ في مال اليتيم بدل قوله هنا وفي الوصايا من طريق
 أبي امامة عن هشام والي اليتيم لكنه سقط في الموضوعين فوله في هذا الباب الذي يقيم عليه وهي بالثناء التحية
 بعد القاف كما في الفرع وغيره وأما قول البرماوي ويقوم بالواو وفي بعضها يقيم فبدأ بالواو فعله رآها
 في بعض الاصول من البخاري ثم أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام بالواو وصوبها السفاقي قال لانها
 من القيام لامن الائمة وقد تقدم توجيهها ولا يقضى برواية على أخرى فيما هذا سبيله * وهذا الحديث أخرجه
 المؤلف أيضا في التفسير وأخرجه مسلم * (باب) حكم (بيع الشريك من شريكه) * وبه قال (حدثني) بالافراد
 ولا يذرح حدثنا (محمود) هو ابن غيلان بالغين المجبة قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (اخبرنا عمر) هو
 ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر) الانصاري (رضي الله
 عنه) انه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة (بضم الشين المجبة من شذعت الشيء اذا ضمته
 وسميت شفعة لضم نصيب الى نصيب) في كل مال لم يقسم عام مخصوص لان المراد العقار احتمل للشفعة وهذا
 كالاجماع وشذعطاء فأجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يحتل الشفعة كالحمام ونحوه فلا شفعة
 فيه لانه يشتمه تطل المنفعة ولا شفعة الا لشريك لم يقاسم فلا شفعة لغيره بخلاف للشفعة واجمع لهم بما رواه
 الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جارا لدار أحق بالدار * ومباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى
 في بابيه وفي رواية المستملى والكشميني في كل مال لم يقسم (فاداوقت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت
 الطرق) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء المكسورة مبني للجهول وفي بعض الاصول وصرفت بتخفيف الراء
 أي بينت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حينئذ لانها بالشفعة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل
 في هذا الباب حديث الشفعة لان الشريك يأخذ الشقص من المشتري قهرا بالثمن فأخذ له من شريكه مبايع
 جائز قطعاً * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الباب الآتي وفي الشركة والشفعة وترك الحبل وأبو داود في البراءة
 والترمذي في الاحكام وكذا ابن ماجه * (باب) حكم (بيع الارس والدور) بالواو جمع دار قال الجوزي
 مؤنة وأدنى العدد أدور بالهمزة فيه مبدلة من واو مضومة ولك أن لاتمزوا ~~كثير~~ ديار مثل جبل واجبل
 وجبال (و) بيع (العروض) جمع عرض أي المتاع حال كونه (مشاعة غير مقسوم) * وبه قال (حدثنا محمد بن
 محبوب) بضم مفتوحة فاء مهملة ساكنة فوحدة مضومة وبعد الواو وحدة أخرى قال (حدثنا عبد الواحد)
 ابن زياد قال (حدثنا عمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن عن
 جابر بن عبد الله (الانصاري) (رضي الله عنهما) انه قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال
 لم يقسم عام يدخل فيه العقار وغيره لكنه مخصوص بالاعتار والمستملى والكشميني مالم يقسم (فاداوقت
 الحدود وصرفت العاروق) بتشديد الراء وتختلف كما مر (فلا شفعة) لانها تكون غير مشاعة * وبه قال (حدثنا
 مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد (هذا) الحديث السابق (وقال) مسدد في روايته
 (في كل مال لم يقسم) وللعوي مال لم يقسم بلفظ العام (تابعه) أي تابع عبد الواحد فيما وصله المؤلف في ترك الحبل
 (هشام) هو ابن يوسف البجلي (عن معمر) هو ابن راشد في روايته في كل مال لم يقسم (قال عبد الرزاق) بن
 همام في روايته فيما وصله المؤلف في الباب السابق (في كل مال) وكذا (رواه عبد الرحمن بن اصحاق) فيما
 وصله مسدد في مسنده عن بشر بن المنفل عن (عن الزهري) قال الكرمانى الفرق بين الاساليب الثلاثة أن
 المتابعة أن يروى الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية أعم منها والقول انما يستعمل عند السماع على سبيل
 المذاكرة * هذا (باب) بالتسوين (اذا اشترى) أحد (شيئا أغيره بغير اذنه) يعني بطريق الفضول (فرضى) ذلك
 الغير بذلك الشراء بهدوقه * وبه قال (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا ابو عاصم)

الخصال بن محمد قال (أخبرنا بن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز (قال أخبرني) بالافراد (موسى بن عقبة) بن أبي
 عباس الاسدي المدني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
 (قال خرج ثلاثة يمسون) ولابي ذر عن الصكشمي ثلاثة نفر يمسون أي حال كونهم يمسون (فأصابهم
 المطر) عطفه بالفاء على خرج ثلاثة وفي باب المزارعة أصابهم باسقاط الفاء لانه خبرينهما (فدخلوا في غار) كهف
 وهويت منقور كائن (في جبل) فانحطت عليهم صخرة (على باب غارهم وفي باب المزارعة فانحطت على فم الغار صخرة
 من الجبل) قال (عليه الصلاة والسلام) (فقال بعضهم لبعض ادعوا الله) عز وجل (بأفضل عمل عملتموه)
 في المزارعة فقال بعضهم لبعض انظروا اعمالا علمتموها صالحا لله تعالى فادعوا الله به العلي فوجهنا عنكم
 (فقال أحدهم اللهم) هو كقوله لمن قال ازيد هذا اللهم نعم أو اللهم لا كأنه ينادي الله تعالى مستشهدا على ما قال
 من الجواب (أي كان لي ابوان) أب وأم تغلب في التثنية وفي المزارعة اللهم انه كان لي والدان (شيخان كبيران)
 زاد في المزارعة ولي صبية صغار (فكنت أخرج) الى المرى (فارعى) غنى (ثم اجمي) من المرى (فأطلب)
 ما يجلب من الغنم (فأجى بالخلاب) بكسر الخاء وتحفيف اللام الاناء الذي يجلب فيه ومراة هنا اللبن المحلوب
 فيه (فأجى به) أي بالخلاب (أبوى) أصله أبوان لي فلما أضافه الى ياء المتكلم سقطت النون وانصب على
 المفعولية قلبت ألف التثنية ياء وادغمت الياء في الباء فأنا ولهما اياه (فيشربان ثم أسقى الصبية) بكسر الصاد
 المهملة واسكان الموحدة جمع صبي وفي المزارعة فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بي (وأهلي وامراتي) والمراد
 بالاهل هنا الاقارب كالاخ والاخت فلا يكون عطف امرأتى على أهلي من عطف الشيء على نفسه (فاحتبست)
 أي تأخرت (للسلة) من السالى بسبب عارض عرض لي (لجئت) لهم ما (فأذاها ما نأمان) مبتدأ وخبر فاذا
 لامناجاة (قال فكثرت أن أوقفها) وفي المزارعة فقامت عند رءوسهما أكره أن أوقفهما وأكره أن أسقى
 الصبية (والصبية يتضاغون) بالضاد والغين المعجمتين بوزن يتضاغون أي يضجون بالكاء من الجوع (عند
 رجلي) بالتثنية وفي المزارعة عند قدمي (فلم يزل ذلك دأبي ودأبهما) أي شأني وشأنهما مرفوع اسم يزل وذلك
 خبر أو منصوب وهو الذي في اليونينية على انه الخبر وذلك الاسم كافي قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم (حتى
 طلع الفجر) واستشكل تقديم الابوين على الاولاد مع أن نفقة الاولاد مقدمة وأوجب باحتمال أن يكون
 في شرعهم تقديم نفقة الاولاد على غيرهم (اللهم ان كنت تعلم اني فعلت ذلك ابتغاء وجهك) أي طلبا لمرضاة
 الله (فأصاب ابتغاء على انه مفعول له أي لاجل ابتغاء وجهك أي ذاك (فأفرج) بضم الراء فعمل طلب ومعناه
 الفرج من فرج بفرج من باب نصر ينصر (عنا فرجة) بضم الفاء وسكون الراء (نرى منها السماء) قال ففرج
 عنها (بقدر ما دعا فرجة ترى منها السماء) وقوله ففرج بضم الفاء الثانية وكسر الراء (وقال) بالواو ولابي الوقت
 فقال (الاستراح اللهم ان كنت تعلم اني كنت أحب امرأة من بنات عبي كاشد ما يحب الرجل النساء) الكاف زائدة
 أو أراد تشبيه محبته بأشد المحبات فراودتها عن نفسها (فقال لا تنال ذلك) باللام قبل الكاف ولابي ذر ذلك
 بالالف بدل اللام (منها حتى تعطيها مائة دينار) كان مقتضى السياق أن يقال لا تنال ذلك مني حتى تعطيني لكنه
 من باب الالتفات (فصعبت فيها) أي في المائة دينار (حتى جمعها) وفي الفرع حتى جمعها من الجوى وعزى الاول
 لابي الوقت (فلما) أعطيها الدنانير وادعكتني من نفسها (فعدت بين رجلها) لا طأها (فالتفت الله) يا عبد
 الله (ولا تنقض الخاتم) بفتح المثناة فوقية وفتح الضاد المعجمة ويجوز كسرها وهو كناية عن ازالة بكارتها
 (الابحثة) أي لا تزل البكارة الابانسكاح الصحيح الحلال (فقدت) من بين رجلها (وتركتها) من غير فعل (فان
 كنت تعلم اني فعلت ذلك) الترك (ابتغاء وجهك) أي لاجل ذاك (فأفرج عنا) بضم الراء (فرجة قال) ولابي
 الوقت فقال (ففرج) بفتح أي ففرج الله (عنهم الثلثين) من الموضع الذي عليه الصخرة (وقال الآخر) وهو
 الثالث (اللهم ان كنت تعلم اني استأجرت أجيرا) بالظ الافراد أي على عمل (بفرق) بفتح الفاء والراء مكيال بسع
 ثلاثة أصع (من ذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المحففة حب معرور (فأعطيت) الفرق الذرة (وأبى) أي
 امتنع (ذلك) الاجير (ان يأخذ) الفرق وفي المزارعة فلما قضى عمله قال أعطني حتى فعرضت عليه فرغب عنه
 وفي باب الاجارة واستأجرت اجراء فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب (فعمدت) بفتح الميم
 أي قصدت (الى ذلك الفرق فزرعته) وفي المزارعة فلم أزل أزرعه (حتى اشتريت منه بثرا وراعيها) بالنصب
 عطنا على المفعول السابق ولقبر أبي ذر وراعيها بالسكون (ثم جاء) الاجير المذكور (فقال) لي (يا عبد الله

أعطى حتى) به مزة قطع (قلت) له (انطلق الى تلك البقرة وراعها فانها لك) وسقط لابي ذر فانها لك (فقال) لي
(استهزئ بي قال فقلت) له وفي بعض الاصول قلت (ما استهزئ بك ولكننا لك) وفي احاديث الانبياء فساقها
وفي المزارعة نخذه فأخذه وفي الاجارة فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا (اللهم ان كنت تعلم اني فعلت ذلك)
الاعطاء (انغاف وجهك) ذاك المقدسة (فأفرج عنا) بضم الراء (فكشف عنهم) بضم الكاف وكسر المجهة أى
كشف الله عنهم باب الغار زاد في الاجارة فخرجوا ويمدون * وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله اني استأجرت
الخنقان فيه تصرف الرجل في مال الاجير بغير اذنه فاستدل به المؤلف رحمه الله تعالى على جواز بيع الفضولي
وشرائه وطريق الاستدلال به ينشئ على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور وعلى خلافه لمن تقرب بأن النبي
صلى الله عليه وسلم ساقه سياق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لايمنه فهذا التقرير يصح
الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا والقول بصحة بيع الفضولي هو مذهب المالكية وهو القول القديم
لشافعي رضى الله عنه فيقدم وقفا على اجازة المالك ان اجازة نفذوا والافعال القول الجديد بطلانه لانه ليس
بمالك ولا وكيل ولا ولي ويمجى القولان فيما لو اشترى لغيره بلا اذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره
أو ابنته أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد ابنه بغير اذنه وقد أجيب عما وقع هنا بأن الظاهر أن الرجل
الاجير لم يملك الفرق لان المستأجر لم يستأجره بفرق معين وانما استأجره بفرق في الذمة فاعرض عليه قبضه
امتنع لردائه فلم يدخل في ملكه بل بقي حقه متعلقا بذمة المستأجر لان ما في الذمة لا يتبع الاقبض صحيح فالسناج
الذي حصل على ملك المستأجر تبرع به للاجير بتراضيهما وما عايناه ذلك أنه أحسن القضاء فاعطاه حقه وزاد اذات
كثيرة ولو كان الفرق تعيين للاجير لكان تصرف المستأجر فيه تعديا ولا يتوصل الى الله بالتعدي وان كان مصلحة
في حق صاحب الحق وليس أحد في حجر غيره حتى يبيع املاكه ويطلق زوجته ويرغمهم أن ذلك أحطى لصاحب
الحق وان كان أحطى فكل أحد أحق بنفسه وماله من الناس أجمعين * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة
والمزارعة وأحاديث الانبياء ومسلم في التوبة والنساء في الرافق * (باب) حكم الشراء والبيع مع المنكرين
واهل الحرب) من عطف اغلاص على العام * وبه قال (حدثنا ابو النعمان) محمد بن الفضل السديسي قال
(حدثنا معمر بن سليمان) بن طرخان (عن ابيه عن ابي عثمان) عبد الرحمن بن مل الزهدي بالنون (عن عبد الرحمن
ابن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) انه (قال) كاتع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في باب قبول الهدية من
المشركين من كتاب الهدية ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم هل مع أحدكم طعام فاذا مع رجل
صاع من طعام أو نحوه فنجن (ثم جاء رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمه (مشمعان) بضم الميم
وسكون الشين المججمة وبعد العين المهملة ألف ثم نون مشددة أى طويل شعر الرأس جدا أو البعيد العهد
بالدهن للشعر وقال القاسمي النار الرأس مشفوفة (طويل بعظم يسرهها فقال) زاد في نسخة له (النبي صلى الله
عليه وسلم يعم) نصب على المصدرية أى أتبيع يه أو الحال أى أتدفعها يه ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف أى
أهذه بيع (أم عطية أو قال أم هبة) بالنصب عطفا على السابق ويجوز الرفع كما مر والشك من الراوى (قال)
المشرك (لا) ليس عطية أو ليس هبة (بل) هو (بيع) أى بيع وأطلق البيع عليه باعتبار ما يؤول (فاشترى)
عليه الصلاة والسلام (منه شاة) فيه جواز بيع الكافر وأثبت ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه
واختلف في مباحة من غاب ماله حرام واحتج من رخص فيه بقوله صلى الله عليه وسلم لا لمشرك بيعا أم هبة
وكان الحسن بن أبي الحسن لا يرى بأسا أن يأكل الرجل من طعام العشار والصراف والعامل ويقول
قد أحل الله تعالى طعام اليهود والنصراني وقد أخبرنا اليهود اكلون للسمك قال الحسن ما لم يعرفوا
شياء بعينه وقال الشافعي لأحب مباحة من أكثر ماله ربأ وكسبه من حرام فان يبيع لا يفسخ * وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الهبة والاطعمة وأخرجه مسلم في الاطعمة أيضا * (باب) حكم شراء المملوك من الحر
و) حكم (هبة وعنته وقال النبي صلى الله عليه وسلم لاسمان) النارسي (كتاب) أى اشتر نفسك من مولائك
بنخمين أو أكثر (و) الحال أنه (كان حرا) قبل أن يخرج من داره (قطاؤه وباعوه) ولم يكن اذ ذاك مؤمنا وانما
كان ايمانه ايمان مصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم اذ باعته مع اقامته على شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام
فأقره النبي عليه السلام بموكان كان في يده اذ كان في حكمه عليه الصلاة والسلام أن من أسلم من رقيق

لوط اذ ذاك (فارسل) الخليل عليه السلام (بها اليه) أي بارة الى الجبار (فقام اليها) بعد ان دخلت عليه
 (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) أصله توضأ فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً والهمزة من فوعة فقهه أن
 الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة (ونصلي) عطف على سابقه (فقد آلت اللهم ان كنت آمنت بك وبرسولك)
 ابراهيم ولم تكن شاكدة في الايمان بل كانت فاطعة به وانما ذكرته على سبيل الفرض هضمًا لنفسها وقال
 في الامع الاحسن ان هذا ترجم ونوسل بايمانهم القضاء سؤلها (واحصنت فرجى الاعلى زوجى) ابراهيم (فلا
 تسلط على) هذا (الكافر فقط) بضم العين المججمة وتشديد الطاء المهملة أي أخذ بجبارى نفسه حتى سمع له غطيظ
 (حتى ركض برجله) أي حرّكها وضرب بها الارض وفي رواية مسلم فقام ابراهيم الى الصلاة فلما دخلت عليه
 أي على الملك لم يملك أن يسقط يده اليها فقبضت يده قبضة شديدة وقد روى انه كشف لابراهيم عليه السلام حتى
 رأى حالهما لثلاثين مرة قلبه أمر وقيل صار قصر الجبار لابراهيم كالفارورة الصافية فرأى الملك وسارة وسمع
 كلامهما (قال الاعرج) عبد الرحمن بن هرم بن اسند المذكور (قال أبو سلمة بن عبد الرحمن ان باهريرة)
 رضى الله عنه (قال) بمأظاهرة انه موقوف عليه ولعل أبا الزناد روى السابق من فوعا وهذه موقوفة (فالت
 اللهم ان يمت) هذا الجبار (يقال) كذا العموى والمستقلى بالالف واستشكل بأن جواب الشرط يجب جرؤه
 وأجيب بأن الجواب محذوف تقديره أعذب ويقال (هي قلته) والجله لا يحمل لها من الاعراب دالة على
 المحذوف وللكشمي يقل بالجزم وحذف الالف على الاصل أي فقد بقل قلته وذلك موجب لتوقعها مساة
 خاصة الملك وأوله (فارسل) الجبار أي أطلق بمعارض له والهمزة منصومة (ثم قام اليها) ثانيا (فقامت توضاً
 ونصلي) بالواو وهي مكشوفة في الفرع مكتوب مكانها همزة توضاً وكذا هي ساقطة في البونية أيضاً (وتقول
 اللهم ان كنت آمنت بك وبرسولك) ابراهيم (واحصنت فرجى الاعلى زوجى) ابراهيم (فلا تسلط على) هذا
 (الكافر) بأشبات اسم الإشارة هنا واسقاطه في السابقة (فقط) الجبار يعنى اخنق حتى صار كالصروع (حتى
 ركض) ضرب (برجله) الارض (قال) وفي نسخة فقال (عبد الرحمن) أي ابن هرم بن الاعرج وفي نسخة قال
 الاعرج ووقع في بعض الاصول قال أبو عبد الرحمن والذي يظهر لي أن ذلك مسموع من الناصخ فان كنية عبد
 الرحمن أبو داود لا أبو عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى (قال أبو سلمة) أي ابن عبد الرحمن (قال ابو هريرة) رضى
 الله عنه (فالت اللهم ان يمت) هذا الجبار (يقال) بالفاء والالف فهي كالفاء المقدرة في قوله أيئنا نكونوا
 يدرّكم الموت على قراءة (الرفع) يدرّكم أي يدرّكم وللمستقلى يقال يحذف الفاء فهي مقدرة وللكشمي
 بقل بالجزم جواباً للشرط (هي قلته) (فارسل) بضم الهمزة في جميع ما وقفت عليه من الاصول أي أطلق الجبار
 (في الثانية اوى الثالثة) شك الراوى وفي نسخة وفي الثالثة باسقاط الالف من غير شك (فقال) الجبار عاب
 اطلاقه في المرة الثانية أو الثالثة لجماسته (والله ما ارسلتم الى الاشبطينا) أي متمرّدا من الجن وكانوا قبل
 الاسلام يعظمون أمر الجن جدوا ويرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم ونصرتهم وهذا يناسب ما وقع له من
 الخلق الشبه بالصرع (ارجعوا) بكسر الهمزة أي ردوها (الى ابراهيم عليه السلام) ودجع يأتي لازماً
 ومتعدياً يقال رجع زيد رجوعاً ورجعته أنا رجعتاً قال تعالى فان رجعت الله الى طائفة وقال فلا ترجعوهن الى
 الكفار (واعطوها) بهمزة قطع فعل أمر أي اعطوا سارة (آجر) بهمزة مدودة بدل الهاء وجب مفتوحة فراء
 وكان أبو آجر من ملوك القبط من حن بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء قرية بمصر (فرجعت الى ابراهيم عليه
 السلام) زاد في أحاديث الانبياء فأتته أي ابراهيم وهو قائم يصلي فأومأ يده مهيم أي ما الخبر (فالت اشعرت)
 أي أعلمت (ان الله كتب الكافر) بفتح الكاف والوحدة بعدها تاء مشددة فوقية أي صرعه لوجهه أو أخزاه
 أو ردمه خائباً وأغاطه وأذه (وأخدم وليدة) يحتمل أن يكون وأخدم معطوفاً على كبت ويحتمل أن يكون
 فاعل أخدم هو الجبار فيكون استثناء فاد الوليدة الجارية للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفي الاصل الوليد
 الطفل واللاتى وليدة والجمع ولاد وحذفت مفعول أخدم الاول لعدم تعلق الفرض بتعيينه أو تأدياً مع الخليل
 عليه الصلاة والسلام أن نواجهه بأن غيره أخدمها ووليدة المفعول الثاني والمراد به أجرة المذكورة وموضع
 الترجمة قوله وأعطوها آجر وقبول سارة منه وامضاء ابراهيم ذلك فقهه هبة الكافر وقبول هدية السلطان
 القاطم أو ابتلاء الصالحين رفع درجاتهم وفيه اباحة المعاريض وانها مندوحة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه
 أيضاً في الهبة والاكرام وأحاديث الانبياء • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد

قوله وسكون انفساء هذا هو الصواب الموافق لما تقدم من انفساء له العيني على الوجه روى عن ابن الأثير في المصنوع في قوله من كونها باعقاف غلط وقد رأيتها انفساء أيضاً في نسخة
 ٢٩ من خط المخطوطات و كذا في نسخة ٢٠٤ منها عند الكلام على أنفساء التي على خط الأثير في نسخة من النيل بالجمع قد جاءه الاثنيون قال هاتان من قرأها
 حتى قرينة ما روى أم ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر عند الكلام على الفروع من انفساء ما روى أم ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر عند الكلام على الفروع من انفساء ما روى أم ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التامع الذي انما جرح من أم العرب قرية من قرى القرماء في سنة ثمان مائة من الخط ١٥ فانه قد مر التامع

الامام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) قالت اختصم
 سعد بن ابى وقاص (أحد العشرة المبشرة بالجنة) وعبد بن زمعة (خو سودة أم المؤمنين (في غلام) هو عبد
 الرحمن بن وليدة زمعة المذكور (فقال سعد هذا) الغلام (بارسول الله ابن اخى عتبة بن ابى وقاص) مات
 مشركا وكان قد كسر نية النبي صلى الله عليه وسلم (عهد) أى أوصى (الى انه) أى الغلام (ابنه انظر الى شبهه)
 بعتبة (وقال عبد بن زمعة) أخو أم المؤمنين سودة رضي الله عنها (هذا) الغلام (اخى يارسول الله ولدى على
 فراش ابى) زمعة (من وليدته) أى جاريته ولم نسم (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شبيها هذا
 بعتبة) لكنه لم يعقد له لوجود ما هو أقوى منه وهو الفراش (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أى الغلام (لأن
 يا عبد) ولا بى ذرا عبد بن زمعة بضم عبد ونصب ابن (الولد) تابع (للفراش) أى لصاحبه زوجا كان أو سيديا
 خلا فاللجنة حيث قالوا ان ولدا لامة المستقرشة لا يلحق سيدها ما لم يقر به فلا عموم عندهم له في الامة وفيه
 بحث تندم في باب تصدير الشبهات أوائل البيع (وللعاهر) أى الزانى (الحجر) أى الخيبة ولا حق له في الولد
 (واخفى منه) أى من الغلام (ياسودة بنت زمعة) هى أم المؤمنين أى نذبا واحتياطا والا فقد ثبت نسبته
 واخوته لها في ظاهر الشرع لما رأى من الشبه بين بعتبة (فلم تره سودة قط) وفي باب الشبهات فما رآها أى
 الغلام حتى لحق بالله وموضع الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة الوليدة واجراء أحكام الرق
 عليها فدل على تنفيذ عهد المشرك والحكم به ران نصرته في ملكه يجوز كيف شاء وهذا الحديث قد سبق
 في أوائل البيع * وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة العبدى البصرى أبو بكر
 بن دار قال (حدثنا عن در) هو محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (بن سعد) هو ابن ابراهيم
 ابن عبد الرحمن بن عوف (عن ابيه) انه قال (قال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لصهيب انى الله ولا تدع
 بغير ياء وفي بعض النسخ ولا تدعى بأشباع كسرة العين ياء أى لا تتسبب (الى غير أهلك) لانه كان يدعى انه عرى
 عرى ولسانه أعجمى وكان يسوق نسبه الى النمر بن قاسط ويقول ان امه من بنى نعيم (فقال صهيب ما يسرتنى
 انى كذا وكذا وانى قلت ذلك) الادعاء الى غير الاب (ولكنى سرت) بضم السين المهملة مبنيا لله فعول
 (وأنا صبي) وذلك أن اباه كان عاملا لكسرى على الابله وكانت منازلهم بأرض الموصل فأغارته عليهم
 الروم فبنت صهيبا فاشتأ عند الروم فصارا لكن فاشاعه رجل من كاب منهم وقدمه مكة فاشتراه ابن
 جندب عن واعقه كما مر فلذا قال له عبد الرحمن ذلك * وموضع الترجمة منه كون ابن جندب اشتراه واعقه
 * وبه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبى حزة (عن الزهري) محمد بن
 مسلم بن شهاب انه (قال اخبرنى) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان حكميم بن حزام) بالحاء المهملة
 المكسورة والزاي (اخبره انه قال يارسول ارايت) أى أخبرنى (امورا كنت أنت تحت) بالحاء المهملة
 وتشديد الدون والمثلثة آخر الكلمة (وأنت تحت) بالمثلثة بدل المثلثة بالشك وكان المصنف رواء عن أبى اليمان
 بالوجهين ولذا قال في الادب ويقال أيضا عن أبى اليمان أنت تحت أى بالمثلثة اشارة الى ما أورده هنا والذي
 رواء الكفاة بالمثلثة وغلط القول بالمثلثة وقال السفاقي لا اعلم له وجه ولم يذكره أحد من اللغويين بالمثلثة
 والوهم فيه من شيوخ البخاري بدليل قوله في الادب ويقال كما مر وانما هو بالمثلثة وهو مأخوذ من الحديث
 فكانت قال أنوفى ما يؤتم ولكن ليس المراد بوفى الاثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر فكانت قال أرايت
 أمورا كنت أتبرر (بها في الجاهلية من صفة) احسان للاقارب (وعتاقة) للارقاء (وصدقة) للفقراء (هل الى
 فيها اجر قال حكيم رضى الله عنه قال) الى (رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمت على ما) أى مع ما أو مستعلما
 على ما (سلف لك من خير) وسقط لابي ذر لفظ لك * ومطابقة الحديث للترجمة مما تضمنه من الصدقة والعتاقة من
 المشرك فانه يتضمن صحة ملك المشتري لان صحة العتق متوقفة على صحة الملك فيطابق قوله في الترجمة وهبته
 وعقته * وهذا الحديث قد سبق في الزكاة في باب من تصدق في الشرك ثم أسلم وأخرجه أيضا في الادب وغيره *
 (باب) حكم (جلود الميتة قبل ان تدبغ) هل يصح بيعها أم لا * وبه قال (حدثنا زهير بن حرب) أبو خزيمة النساءى
 والد أبى بكر بن أبى خزيمة قال (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
 المدني نزيل بغداد قال (حدثنا ابى عن صالح) هو ابن كيسان (قال حدثنى) بالافراد (ابن شهاب) الزهري
 (ان عبدا لله بن عبدا لله) بضم غير الاول ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة (اخبره ان عبدا

الله بن عباس رضي الله عنهما أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني أمية فقال هلا استنعمت باهاهم
بكسر الهمزة وتخفيف الهاء الجاء قبل أن يدفع أو سواه يدفع أول دفع وزاد مسلم من طريق ابن عينة هلا أخذتم
أهاهم فادفعتموه فاستنعمت به (قالوا انهم أمية) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيين القائل والمعنى كيف تأمرنا
بالاستنعام بها وقد حرمت علينا فبين لهم وجه التحريم حيث (قال إنما حرم أكلها) دفع الهمزة وحزم الكاف
وحرم دفع الحاء وضم الراء مخففة ويجوز الضم وتشديد الراء مكسورة وفيه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن
لفظ القرآن حرمت عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالكل واستدل به
الزهري على جواز الاستنعام بجمل الميتة مطلقا سواء دفع أو لم يدفع لكن صح التقييد بالدفع من طريق أخرى وهي
حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما النجاسة عندهما عنده وقد عكس بعضهم
بخصوص هذا السبب فتصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر لأن
الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة وغيره المأكول لو ذكي لم يطهر بالذكاة عند الأكره فكذلك بالدباغ وأجاب
من عم بالتسليم عموم اللفظ وهو أولى من خصوص السبب وعموم الأذن بالنفقة * وموضع الترجمة قوله هلا
استنعمت باهاهم والاستنعام يدل على جواز البيع * وقد سبق الحديث في الزكاة وأخرجه أيضا في الذبايح * (باب
قتل الخنزير) هل هو مشروع فان قلت ما المناسبة في سوق هذا الباب هنا أجيب بأنه أشار به إلى أن ما أمر بقتله
لا يجوز بيعه (وقال جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما وصلى الله عليه في باب بيع الميتة والأصنام
(حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير) * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقي البغلافي البلخي قال
(حدثنا الليث بن سعد الامام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن ابن المسيب) يفتح الياء المشددة سعيد (انه
سمع اباه ريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والله الذي نفسي بيده) قال العارف
شمس الدين بن اللبان نسبة الأيدي اليه تعالى استعارة لحقائق أنوار علوية يظهر عنها انصرت فيه وبطشه بدءا وإعادة
وتلك الأنوار متفاوتة في روح القرب وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتب التخصيص لمناظر عنها
(ليوشكن) بلام التوكيد المفتوحة وكسر التين المحجمة وتشديد التون (ان ينزل فيكم) أي في هذه الأمة (ابن
مريم) يفتح أول ينزل وكسر ثالثة وأن مصدرية في محل رفع على الفاعلية أي ليس عن أوليقر بن زول ابن مريم
من السماء ينزل عند المنارة البيضاء مشرق دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين (حكيم) بفتحين أي حاكم
(مقبضا) عاد لا يقال اقسط اذا عدل وقسط اذا جازى حاكمان حكما هذه الآية بهذه التسمية الحمد
لأنها برهالة مستقلة وشريعة فاجحة (فيكسر الصليب) الذي تقطعه النصارى والاصل فيه ما روى ان ربه
من اليهود سبوا عيسى وأمه عليهم ما الصلاة والسلام فدعا عليهم فسحقهم الله قردة وتنازروا فاجعت اليهود
على قتله فأخبر الله بأنه رفعه إلى السماء فقال لأصحابه أيكم يرضى أن يلقى عليه شجرة فيقتل ويصلب ويدخل
الجنة فقام رجل منهم فألقى الله عليه شجرة فقتل وصلب وقبل كان رجلا ينافقه فخرج ليدل عليه فدخل بيت
عيسى ورفع عيسى وألقى شجرة على المنافق فدخلوا عليه فقتلوه وهم يقولون انه عيسى ثم اختلفوا فقال بعضهم
انه اله لا يصح قتله وقال بعضهم انه قتل وصلب وقال بعضهم ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وان كان صاحبنا
فأين عيسى وقال بعضهم رفعه إلى السماء وقال بعضهم الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا ثم تسلطوا على
أصحاب عيسى عليه السلام بالقتل والصلب والحبس حتى بلغ أمرهم إلى صاحب الروم فقبيل له ان اليهود قد
تسلطوا على أصحاب رجل كان يذكراهم انه رسول الله وكان يحيى الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص ويفعل
المعجائب فعدوا عليه فقتلوه وصلبوه فأرسل إلى المصلوب فوضع عن جذعه وحيا بالجذع الذي صلب عليه
فقطعه صاحب الروم وجعلوا منه صلبا فأنتم عظم النصارى الصلبان فكسر عيسى عليه الصلاة والسلام
الصليب اذ أنزل فيه تكذيبهم وإبطال لما يدعون من تعظيمه وإبطال دين النصارى والقضاء في فكسر تفصيلية
لقوله حكيم بطا والراء نصب عطفا على الفعل المنصوب قبله وكذا قوله (ويقتل الخنزير) أي يأمر بأعدامه
مباغتة في تحريم أكله وفيه بيان انه نجس لأن عيسى عليه السلام إنما يقتله بحكم هذه التسمية والمجدي والثاني
الظاهر المنتفع به لا يباح اتلافه وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى (ويضع الجزية) عن ذمتهم أي يرفعها وذلك
بأن يحمل الناس على دين الاسلام فيساون وتسقط عنهم الجزية وقبل يسعها يضربها عليهم ويلزمهم اياها من

غير محاباة وهذا قاله عياض احتمالا وتعبه النووي بأن الصواب أن عيسى عليه السلام لا يقبل إلا الإسلام
والجزية وإن كانت مشروعة في هذه الشريعة الآن مشروعة متقطعة بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى
بناسخ حكمه بل ينهض الميئين للنسخ بقوله هذا والفعل بالنصب عطفا على المنصوب السابق وكذلك قوله
(وبقيض) بفتح التحتية وكسر الفاء وبالضاد المعجمة أي يكثر (المال حتى لا يقبله أحد) أكثره واستغناء كل أحد
بما في يده بسبب نزول البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وتخرج الأرض كنوزها وتقل الرغبات
في اقتناء المال لعلمهم بقرب الساعة وقوله وبقيض ضبطه الدماطى بالنصب كما مر وضبطه ابن التين السفاقي
بالرفع على الاستئناف قال لأنه ليس من فعل عيسى عليه السلام * وهذا الحديث أخرجه في أحاديث الأنبياء
ومسلم في الإيمان والترمذي في الفتن وقال حسن صحيح * هذا (باب) بالتنوين (لا يذاب شحم الميتة ولا يباع
ودكه) بفتح الواو والمهمله تسم اللحم ودنه الذي يخرج منه (رواه) بمقتضى (جابر) فيمارواه المؤلف في باب بيع
الميتة والاصنام (عن النبي صلى الله عليه وسلم) * وبه قال (حدثنا الحميدي) عبد الله بن الزبير المكي قال (حدثنا
سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني) بالافراد (طاووس) الياساني (أنه سمع ابن عباس رضي
الله عنهم يقول بلغ عمر) زاد أبو ذر ابن الخطاب رضي الله عنه (أن فلانا) في مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي
شيبه عن ابن عيينة بهذا الاسناد أنه سمعه وزاد البيهقي من طريق الزعفراني عن سفيان بن حنبل (باع خرا)
أخذها من أهل الكتاب عن قبة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك أو باع العصير عن يخته خرا والعصير
يسمى خرا باعتبار ما يؤول اليه أو يكون خلل الخمر ثم يباعها ولا يظن بسمرة أنه باع الخمر بعد أن شاع تحريمها قاله
القرطبي وقال الاسماعيلي يحتمل أن سمرة علم تحريمها ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر رضي الله عنه على
ذمه دون عقوبته (فقال قاتل الله فلانا) يحتمل أنه لم يرد به الدعاء وانما هي كلمة تقولها العرب عند ارادة الزجر
فتألفها عمر تغليظا وظاهرا أن الراوي لم يصرح بسمرة تأديبا من أن ينسب لاحد من الصحابة ما في ظاهره بشاعة
ومن ثم لم يفسره صاحب المصابيح الشيخ بدر الدين الدماميني وقال رأيت الكف عن ذلك وآثرت السكوت عنه
جزاه الله خيرا لكن لما كان ذلك مصرا حايبه في كتب الحديث التي بأيدي الناس كان الاولى التنبيه على المعنى
والله تعالى يدري سواء السبيل بعبه وكرمه (ألم يعلم) أي فلان (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله
اليهود) الاصل في فاعل أن يكون من اثنين فلهذا عبر عنه بما هو مسبب عنه فانهم بما اخترعوا من الحيل اتصبا
فهم المحاربة لله ومقاتلته ومن قاتله قتلوه وفسره البخاري من رواية أبي ذر باللغة وهو قول ابن عباس وقال
ابن عسكرويه قتله الله وقال البيضاوي في سورة التوبة قاتلهم الله دعاء عليهم بالهلاك فان من قاتله الله هلك
سواء بمعنى ما سبق (حرمت عليهم الشحوم) وجمع الشحم لاختلاف أنواعه والافه واسم جنس حقه الافراد أي
حرزم عليهم أكلها مطلقا من الميتة وغيرها والافه حرمت عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من اذابتها
المذكور بقوله (لجملوها) بفتح الجيم والميم أي أذابوها (فباعوها) يعني فبيعها فلان الخمر مثل بيع اليهود
الشحم المذاب وكل ما حرم تناوله حرم بيعه نعم المذاب للاستصباح ليس يحرام لان الدعاء عليهم انما هو مرتب
على المجموع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظائر وتحريم بيع الخمر * وهذا الحديث أخرجه أيضا
في ذكر بني اسرائيل ومسلم في البيوع والنساء في الذبايح والتفسير وابن ماجه في الشريعة * وبه قال (حدثنا
عبدان) هو عبد الله بن عثمان المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال ((أخبرنا يونس) بن يزيد
الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال سمعت سعد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود) بغير تنوين لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم للتبعية
ويروى يهودا بالتسوين على ارادة الحث فيصير بعلة واحدة فينصرف وفي بعض الاصول قاتل الله اليهود
بالالف واللام (حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكوا اثماتها) جمع ثمن ولم يقل في هذه الطريق فجعلوها وزاد
هنا في بعض الاصول في رواية المستنلي (قال أبو عبد الله) البخاري (قاتلهم الله لعنهم) الله وهو تفسير لقاتل
في اليهود لا لقاتل الواقع من عمر رضي الله عنه في حق فلان واستشهد المؤلف على ذلك بقوله تعالى (قتل) أي
(لعن الخراصون) أي الكذابين وهو تفسير ابن عباس رواه الطبري عنه في تفسيره * (باب بيع التصاوير) أي
المصورات (التي ليس فيها روح) كالاشجار ونحوها (و) بيان (ما يذكر من ذلك) التحاذا وبيعها وعملها ونحوها *

وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) الجلي قال (حدثنا يزيد بن زريع) مصغرا قال (أخبرنا عوف) بنخ
 العين آخره فاء ابن أبي حنيفة المعروف بالاعرابي (عن سعيد بن أبي الحسن) هو أخو الحسن البصري وأسن منه
 ومات قبله وليس له في البخاري موصول سوى هذا الحديث أنه (قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ
 أتاه رجل) لم يسم (فقال يا أبا عباس) هي كنية عبد الله بن عباس وفي بعض الأصول يا ابن عباس (أي إنسان
 اغما عيشتي من صنعة يدي وأنا صنع هذه التصاویر فقال) له (ابن عباس لا أحد لك إلا ما سمعت من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سمعته يقول من صور صورة فإن الله معذبه) بها (حتى يتفخ فيها) أي في الصورة (الروح وليس
 يتأفخ فيها) الروح (أبدأ) فهو يعذب أبدا (فربا الرجل) أصابه الربو وهو مرض يعلم منه النفس ويضيق الصدر
 أو ذعر واستلا خوفا أو انتفخ (ربوة شديدة) بتلث الراء (واصفرو وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن
 عباس (ويحك) كلمة ترحم كأن وبالك كلمة عذاب (إن آيت إلا أن تصنع) ما ذكرت من التصاویر (فعليك بهذا
 الشجر) ونحوه (كل شيء ليس فيه روح) لا بأس بتصويره وكل بالجز بدل كل من بعض كتوله
 رحم الله أعظامادفوها * بسجستان طلحة الطلحات

أو بتقدير مضاف محذوف أي عليك مثل الشجر أو أو العطف مقدرة أي وكل شيء كافي التحبات الصلوات
 اذ معناه والصلوات وكذا في صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له ولا ينعيم فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس
 فيه روح بالبات والاعطف بل وجدتها كذلك في أصل من البخاري مسوع على الشرف المبدوي عن الدكي
 المنذري وهذا مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم فإن الله معذبه حتى يتفخ فدل
 على أن المصور اغما يتحقق هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان يختص بالله عز وجل وتصوير جمادات ليس
 في معنى ذلك لا بأس به وقوله فعليك بهذا الشجر كل كذا في الفرع من غير أو وفي غيره بالباتها (قال أبو عبد الله)
 البخاري (سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس) بالاضاد المجمة (هذا) الحديث (الواحد) أشار بهذا إلى
 ما رواه في اللباس بن طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس بعناه وبأني ما بين الطارقين من

التعابر هناك إن شاء الله تعالى * (باب تحريم التجارة في الحرم) سبقت هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بتقدير
 المسجد (وقال جابر) الانصاري مما هو موصول في باب بيع الميعة والاصنام (حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع
 الحرم) * وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب البصري قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن
 الأعمش) سليمان بن مهران (عن أبي النخعي) مسلم بن صالح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع الهمداني
 الكوفي (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (ما رأت أباب سورة النقرة عن آخرها) ولا يورى ذرو الوقت بل
 آخرها بالميم أي من أول آية الربا إلى آخر السورة (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) من حجرته إلى المسجد (وقال
 حرمت التجارة في الحرم) وهذا الحديث سبق في باب تحريم تجارة الحرم في المسجد * (باب أثم من باع حرا) عالما

متعمدا * وبه قال (حدثني) بالافراد وفي بعض الأصول حدثنا بشر بن مر حوم) بكسر الواو وسكون
 الشين المجمة ومر حوم بنخ الميم وسكون الراء وضمة الحاء المهملة وهو بشر بن عيسى بنهم العين وفتح الواو وسكون
 وآخره سين مهملة ابن مر حوم بن عبد العزيز بن مهران العطار البصري مولى آل معاوية بن أبي سفيان قال
 (حدثنا يحيى بن سليم) بنهم السين وفتح اللام القرشي الطائفي تكلم فيه والتحقين أن الكلام فيه اغما هو في روايته
 عن عبيد الله بن عمر خاصة وليس له في البخاري موصول إلا هذا الحديث وقد ذكره في الإجازة من وجه آخر (عن
 اسماعيل بن أمية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأموي (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبري (عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال قال الله) عز وجل (ثلاثة) أي من الناس (أنا خصهم يوم
 القياسه رجل أعطى بي) أي أعطى العهد باسمي واليمين بي وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لانه سبحانه ونهالى خصم
 لجميع الظالمين ولكنه أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة والخصم يقع على الواحد في فوقه والمد كروا المونث بالنظ
 واحد (ثم غدر) نقض العهد الذي عليه ولم يف به (ورجل باع حرا) عالما متعمدا (فأكل غنمه) وخصه لا كل
 بالذكر لانه أعظم مقصود وفي حديث عبد الله بن عمر عن أبي داود مرفوعا ورجل اعتبد محمرا وهرأ عم من
 الأول في الفعل وأخص منه في المفعول به واعتباد الحز كقوله الخطابي يقع بأمرين إما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك
 أو بمجده وإما بأن يستخذه مكرها بعد العتق والأول أشدهما قال ابن الجوزي الحز عبد الله بن جنى عليه

نقصه سيدة (ورجل استأجر اجيرا فاستوى منه) العمل (ولم يعطه اجره) بفتح الهمزة وهذا كاستخدام الحر
لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم * وهذا الحديث من افراد المؤلف رحمه الله تعالى * (باب امر النبي
صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع ارضهم) قال الحافظ ابن حجر كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الصاد المججمة
جمع ارض وهو جمع شاذ لانه جمع سلامة ولم يبق مفردة سالان الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة وفي نسخة
ارضهم يسكون الراء على الافراد (و) يبيع (منهم) وهذه اللفظة ساقطة في بعض الاصول (حين اجلهم) بالجمع
الساكنة بعد الهمزة المفتوحة أى أخرجه من المدينة (فيه المقبرى) أى حديثه (عن أبي هريرة) المروى في باب
اخراج اليهود من جزيرة العرب من كتاب الجهاد ولفظه بينما نحن في المسجد خرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال
انطلقوا الى يهود فخرجنا حتى جئنا بيت المدراس فقال أسلموا أسلموا أو علموا أن الأرض لله ورسوله وإنى أريد
أن أجعلكم من هذه الأرض فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والافعلوا أن الأرض لله ورسوله قال الزركشى
وغيره ان اليهود هم بنو النضير والظاهر أنهم بسلام من اليهود تختلفو بالمدينة بعد اجلاء بنى قينقاع وقرينة
والنضير والفرار من امرهم لان هذا كان قبل اسلام أبي هريرة لانه انما جاء بعد فتح خيبر كما هو مقرر معروف
وقد أقر صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض واستمروا الى أن اجلهم عمر رضى الله عنه قال
ابن المنير والعجب أن ترجمة البخارى هنا على بيع اليهود ارضهم ولم يذكر فيه الا حديث أبي هريرة وليس فيه
للارض ذكر الا أن يكون أخذ ذلك بطريق العموم من قوله فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والمال أعم من
الأرض قد دخل فيه الأرضون وهذا الباب ساقط من بعض النسخ وهو ثابت في فرع من الفروع المقابلة
باليونانية لكنه رقم عليه علامة السقوط * (باب حكم بيع العبيد) أى بالعبيد نسبة وفي نسخة يبيع العبد
بالافراد (و) يبيع (الحيوان باحواوان نسبة) من عطف العام على الخاص (واشترى ابن عمر) بن الخطاب رضى
الله عنه فيأرواه ماله في الموطأ والشافعى عنه عن نافع وابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع عن ابن عمر
(راحلة) هى ما يمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى (بأربعة ابعة مفعولة) تلك الراحلة (عليه) أى على البائع
(يوفىها صاحبها) أى يسلمها البائع الى صاحبها الذى اشتراها منه (بالردة) بفتح الراء والموحدة والذال المججمة
موضع بين مكة والمدينة (وقال ابن عباس) رضى الله عنهم ما فيها واصله امامنا الشافعى رحمه الله من طريق
طاوس عنه (قد يكون البعير خيرا من البعير بن * واشترى رافع بن خديج) بفتح الخاء المججمة وكسر الدال المهملة
أبو جهم الانصارى الحارثى مما وصله عبد الرزاق (بعير ببيع بن فأطاه) أى فأعطى رافع الذى ياعه
(أجد هما) أحد البعيرين (وقال) أنا (أتيت) البعير (الاحمر غدا) اتيانا (رهوا ان شاء الله) براء مفتوحة
وهما ساكنة فواو سهلا بلا شدة ولا ماطلة أو المراد أن المأثى به يكون سهل السير غير خشن وحينئذ فيكون نصب
رهوا على الحال (وقال ابن المسيب) سعيد السابى الجليل (لأرباب الحيوان) هذا واصله ماله عن ابن شهاب
عنه في الموطأ وزاد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهى في بيع الحيوان عن ثلاثة المضامين والملاقيح
وحبل الحيلة ووصل ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه قوله (البعير بالبعيرين) وسقط بالبعيرين بغير
أبي ذر (واشاة بالشاتين الى اجل) ولفظ ابن أبي شيبة نسبة والمعنى واحد (وقال ابن سيرين) بمحمد السابى
الكبير فيما وصله عبد الرزاق (لابأس بعير) ولا بى ذر لابأس بعير (بعيرين نسبة) زاد في غير الفرع وأصله بعد قوله
بعيرين ودرهم بدرهم والاول رفع على رواية غير أبي ذر وعليها جز وفي بعض الروايات ودرهم بدرهمين بالثنية
وهو خطأ والصواب الافراد كما هو في رواية أبي ذر وكذا هو بالافراد عند عبد الرزاق وزاد فان كل أحد البعيرين
نسبة فهو مكروه وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه انه كل لا يرى بأساسا بالحيوان يدايد والدرهم
نسبة ويكره أن تكون الدراهم تقدوا الحيوان نسبة ومذهب الشافعية انه لا ربا في الحيوان مطلقا كما قال
ابن المسيب لانه لا يعتد لاكل على هيئته فيجوز بيع العبد بالبدنسبة وبيع العبد بعددين أو أكثر نسبة وقال
أبو حنيفة لا يجوز وقال مالك انما يجوز اذا اختلف الجنس * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائضى
البصرى قاضى مكة قال (حدثنا حماد بن زيد) أى ابن درهم الجهضمي (عن ثابت) البناني (عن انس) هو ابن
مالك رضى الله عنه انه (قال) كان في البهي (أى سبي خيبر) صفة بنت حبي بن أخطب (فصارب الى
دحية الكلبي) في رواية عبد العزيز بن مهدي عن انس فجاءه فقال أعطني يا رسول الله جارية من السبي

ودينافأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعوه في دينه بمائة درهم أخرجه الدارقطني ونقل عن سجيحه
 أبي بكر النيسابوري أن شريكاً أخطأ فيه والتجريح مارواه الأعمش وغيره عن سلة وفيه ودفع عنه اليه
 والنسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع عنه إلى مولا وقد كان شريكاً تغير حفظه لما حوّل القضاء
 والتدبير تعليق عنق بصفة وفي قول وصية للعبد بعقده فلو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير ولو رجع عنه بقول
 كابلته أو فسخته أو رجعت فيه صح أن قلنا أنه وصية والأفلا يصح وهل التدبير عقد جائز أو لازم فن قال لازم
 منع التصرف فيه إلا بالعق فليصح بيعه ومن قال جائزاً يبيعه وبالأول قال مالك والكوفيون والثاني
 قال الشافعي وأهل الحديث لحديث الباب ولأن من أوصى بعق شخص جائز بيعه بالاتفاق فليصح بيع
 المدبر لأنه في معنى الوصية وأجاب الأول بأنها واقعة عين لا عموم لها فتحمل على بعض الصور وهو اختصاص
 الجواز بما إذا كان عليه دين وهو مشهور قول أحد * وهذا الحديث قد سبق في باب بيع الزائدة وفي إسناد
 ثلاثة من التابعين اسماعيل وسامة وعطاء وأخرجه أبو داود في العتق والنسائي فيه وفي البيوع والقضاء وابن
 ماجه في الأحكام * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد قال (حدثنا سفيان بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار
 وفي مسند الحميدي (حدثنا عمرو بن دينار أنه (سمع جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه) يقول باعه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابن أبي شيبة في مصنفه يعني المدبر * وبه قال (حدثني) بالافراد (زهري بن
 حرب) يضم الزاي مصغراً وحرب بفتح الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة موحدة قال (حدثنا يعقوب) قال
 (حدثنا) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي - الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان
 أنه (قال حدث ابن شهاب) محمد بن مسلم وحدث فعل ماض بدون ضمير المفعول وإن فاعل وفي النسخة
 المقروءة على الميدومي حدثت ابن شهاب بناء الفاعل وصحح عليها وضرب وابن نصب على المفعولية ولم يظهر لي
 ترجمها وفي الهامش حدثنا بنون الجمع (أن عبد الله) مصغراً ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء
 السبعة (أخبره أن زيد بن خالد) الجهني (وأبا هريرة رضي الله عنهما) أخبراه أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسأل) بتحية منعمه فسين ساكنة ثم همزة مفتوحة وللمعوى - والمتملى سئل بسين منعمه فهزمة
 مكسورة مبنيًا للمفعول فيها - (عن الأئمة تزي ولم تضمن) بالتزويج ونحصر بضم أوله وفتح ثالثة بإسناد
 الإحصان إلى غيرها ويجوز كسر الصاد على إسناد الإحصان إليها (قال) عليه الصلاة والسلام (اجلدوها)
 نصف ماعلى الحرا ثم من الحد قال تعالى فإذا احصن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من
 الحد وأجاب والرحم لا يتنصف فدل على عدم رجح الأئمة (ثم إن زنت) أي في الثانية (فاجلدوها ثم يبعوها) بعد
 الجلد إذا زنت (بعد الثالثة أو) قال بعد (الرابعة) شك من الراوي * وهذا الحديث قد سبق في باب بيع العبد
 الزاني واستشكل ادخاله في بيع المدبر وأجاب الحافظ ابن حجر بأن وجه دخوله هنا عموم الأمر ببيع الأئمة
 إذا زنت فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة ونعقبه العمي بأنه أخذ
 بعض كلامه هذا من الكرماني وزاد عليه من عنده وهو كله ليس بوجه لأن الأئمة المذكورة في الحديث
 إنما أمرهم عليه الصلاة والسلام ببيعها لاجل تكررها واللازمة المدبرة يجوز بيعها عندهم سواء تكررت الزنا
 منها أم لم يتكرر أو لم تزن قال وقوله ويؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة كلام واملان الأخذ الذي ذكره
 لا يكون إلا بدلالة من اللفظ من أقسام الدلالات الثلاثة ولا يصح أبضاً على رأي أهل الأصول فإن الذي يدل
 لا يتجوز أن يكون بعسارة النص أو بإشارته أو بدلالته فأى ذلك أراد هذا القائل انتهى * وبه قال (حدثنا
 عبد العزيز بن عبد الله) الأوبسي (قال أخبرني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (عن سعيد عن أبيه) أبي
 سعيد كيسان المنعري (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا زنت امرأة
 أحدكم قتيبن) أي ظهر (زناها) بالينة أو الجمل أو الاقرار (فليجلدها) سيدها (الحد) نصف حد الحرة وقوله
 فليجلدها يسكون اللام الاولى وكسر الثانية (ولا يثرب عليها) بالثلثة المفتوحة وبعد الراء المشددة المكسورة
 موحدة أي لا يؤبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد والمعنى لا يستمر على التثريب بل يقام عليها الحد (ثم إن زنت)
 أي الثانية (فليجلدها الحد ولا يثرب) زاد أبو ذر هنا عليها وهي ثابتة في الاولى اتفاقاً (ثم إن زنت الثالثة قتيبن
 زناها فليبعها) بعد الجلد (ولو يجبل من شهر) وفي باب بيع العبد الزاني ولو بضمير وهو ما بالغة في التصريح

على يدها وليس من باب اضاءة المال • هذا (باب) بالتسوين (هل يسافر) الشخص (بالجارية) التي اشتراها
 (قبل أن يستبرئها ولم ير الحسن) البصري فيما وصله ابن أبي شبة (بأنه أن يقبلها) أي الجارية (أو يباشرها)
 يعني فيما دون الفرج وفي بعض الاصول ويباشرها بجذف الالف (وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا وهبت
 الوليدة) بضم الواو وكسر الهاء والوليدة بفتح الواو وبعد اللام المكسورة مثناة تحتيه ساكنة ثم دال مهملة
 الجارية (التي توطأ) مبني للمفعول (أو يبيت) بكسر الموحدة مبني للمفعول أيضا (او عقت) بفتح العين
 (فليستبرأ) بضم التحتية مبني للمفعول أيضا مجزوم بلام الامر (رحمها) بالرفع نائب عن الفاعل (بجمضة) وهذا
 وصله ابن أبي شبة من طريق عبد الله عن نافع عن ابن عمر وأما قوله (ولا تستبرأ العذراء) بضم الفوقية وفتح
 الراء مبني للمفعول أيضا ولا نافية والعذر بفتح العين المهملة وسكون المعجمة مدودا البكر وصله عبد
 الرزاق من طريق ايوب عن نافع عنه وكذلك كان يرى أن البكرة مانعة من الحمل أو تدل على عدمه أو عدم
 الوطوفه ونظره على تقديره في الاستبراء ثابتة تعبد ولهذا استبرأ التي أيست من الحيض وفي بعض الاصول
 فليستبرأ مبني للفاعل وكذا قوله ولا تستبرأ العذراء بكسر همزة تستبرأ على أن لا نافية فهو مجزوم كسر
 لا لتقاء الساكنين (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (لا بأس أن يصيب) الرجل (من جاريته الحامل) من غيره
 (مادون الفرج وقال الله تعالى) في كتابه العزيز (الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم) من السراري ووجه
 الاستدلال بهذه الآية دلالتها على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوط بديل في الباقي على الاصل
 • وبه قال (حدثنا عبد الغفار بن داود) بن مهران أبو صالح الحراني نزيل مصر قال (حدثنا يعقوب بن عبد
 الرحمن) القاري بتشديد الياء نذبة الى القارة (عن عمرو بن أبي عمرو) بفتح العين وسكون الميم فهما مولى
 المطلب المدني أبي عثمان وأمه أبيه ميسرة (عن أنس بن مالك رضى الله عنه) انه قال قدم النبي صلى الله
 عليه وسلم خيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على غماية برد من المدينة قال ابن اسحاق خرج النبي
 صلى الله عليه وسلم في بقية الخرم سنة سبع فأقام محاصرها بضع عشرة ليلة (فلما فتح الله عليه الحصن) وهو
 القموص بأقاف المفتوحة والصاد المهملة (ذكره) بضم الذال وكسر الكاف مبني للمفعول (بحال صفة
 بنت حي بن اخطب) بالخاء المعجمة وكان سباها من هذا الحصن (وقد قتل زوجها) كناية عن الربيع بن
 أبي الحقيق (وكانت عروسا) يستوى فيه المذكور والمؤنث (فأصطفاها) اختارها (رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لنفسه) صفيان من مغن خير والصفي ما يختار من سلاح أو دابة أو جارية أو غيرها ذلك قبل القسمه (فخرج
 عليه الصلاة والسلام) حتى بلغنا سدة الزواجر بفتح الراء وسكون الواو ومدودا موضع قريب من المدينة وقول
 في المصابيح كأنه قبح جيلها (حلت) أي طهرت من حيضها وقدرى البيهقي بإسناد ابنه صلى الله عليه وسلم
 استبرأ صفة بجمضة (فبنى) أي دخل بها عليه الصلاة والسلام (ثم صنع) عليه الصلاة والسلام (حيسا) بفتح
 الحاء وبعد التحتية الساكنة سين مهملتين من غرومين وأقط (في نطع صغير) بكسر النون وفتح الطاء المهملة
 على المشهور (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا نرس (أذن) همزة مدودة وكسر المعجمة أي أعلم (من
 حولك) من الناس لاشهار النكاح قال أنس (في كانت تلك) الاخلاط التي من التمر والسنن والاقط (وليلة)
 عرس (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة) ينصب وليمة ورفعها (ثم خرجنا الى المدينة قال فرأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يحوى لها) بضم التحتية وفتح المهملة وتشديد الواو المكسورة (وراءه بعاة) بعين
 مهملة مفتوحة وهمزة بعد الالف كسا صغير أي يذير العباءة على سنام البعير يحجبها لذلك لم تكن أصارت من
 اتهامات المؤمنين أو يبي لها من ورائه بالعباءة صريحا وطينا ويسمى ذلك المركب حوبة (ثم يجلس) عليه الصلاة
 والسلام (عند بعيره فيضع ركبته) الشريفة (فتضع صفيه رجلها على ركبته حتى تركب) وقد ولد صفيه مائة
 نبي ومائة ملك ثم صيرها الله تعالى أمة لسيد الرسل صلوات الله وسلامه عليه وكانت من سبط هارون قاله
 الحافظ في كتاب الموالي • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المغازي عن عبد الغفار وعن غيره في الجهاد
 وفي الاطعمة والدعوات وأخرجه أبو داود في المخرج • (باب) تحريم بيع الميتة بفتح الميم ما زالت عنه
 الحياة لا بد كانه شرعية (و) تحريم بيع (الاصنام) جمع صنم قال الجوهري هو الوزن وقرق بينهما في النهاية فتقال
 الوزن كل ماله جنة مع موله من جواهر الارض أو من الخشب أو من الحجارة كصورة الآدمي تعمل وتنب
 تعبد والصنم الصورة بلا جنة قال وقد بطلق الوزن على غير الصورة • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال

(حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد بن أبي حبيب) البصري أبي رباح واسم أبيه سويد (عن عطاء بن أبي رباح) (يفتح الراء) والموحدة واسمه أسلم القرشي وعطاء هذا كثر الاسال وقد بين المؤلف في الرواية المعلقة الا حقيقة لهذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وانما كتب به اليه (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة (سنة ثمان من الهجرة والواو في وهو الحال ومقول قوله) ان الله ورسوله حرم بيع الخمر بافراد الفعل وكذا هو في مسلم وكان الاصل حرموا ولكنه أفرد للتحذف في أحدهما أو لانهما في التحريم واحد ولا يداود ان الله حرم ليس فيها ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام (و) حرم بيع (الميتة والخنزير) لنجاستهما فيتعذر الى كل نجاسة (و) حرم بيع (الاصنام) لعدم المنفعة المباحة فيها فيتعذر الى معدوم الانتفاع شرعا فبيعهما حرام مادامت على صورتها فلو كسرت وامكن الانتفاع رضاضها جازيبيها عند الشافعية وبعض الخنفية نعم في بيع الاصنام والصور المتخذة من جوهر نفيس وجه عند الشافعية بالصحة والمذهب المنع مطلقا وبه اجاب عامة الاصحاب (فقبل) لم يسم السائل وفي رواية عبد الجيد الآتية ان شاء الله تعالى فقال رجل (يا رسول الله ارايت) اخبرني (شعور الميتة فأنما) ولا يوبى ذرو الوقت وابن عساكر فانه بالتذكير (بطل بها السفن ويدهن بها الجلود) بضم أول بطل يفتح ثالثة كيدهن مبنيا للمفعول (ويستحبها الناس) أي يجعلونها في سرجهم ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فانما مقتضية لبيعها كالحرام الاهلية فانها وان حرم اكلها يجوز بيعها لما فيها من المنافع (وقال) عليه الصلاة والسلام (لا تبيعوها) (هو) أي بيعها (حرام) لا الانتفاع بها انهم يجوزون نقل الدهن النجس الى الغير بالوصية كالكلب وأما هبته والصدقة به فمن القاضي أبي الطيب منعهما لكن قال في الروضة ينبغي أن يقطع بصحة الصدقة به للاستصحاب ونحوه وقد جزم المتولي بأنه يجوز نقل اليد فيه بالوصية وغيرها انتهى ومنهم من حل قوله هو حرام على الانتفاع فلا ينفع من الميتة بشئ عندهم الا ما خص بالدليل وهو الجلود المدبوغة وأما النجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب فيجوز بيعه لان جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (قاتل الله اليهود) أي لعنهم (ان الله لما حرم عليهم (نحوها) أي اكل شعور الميتة (جلوه) أي المذكور وعند الصنعاني اجلوه بالأنف والاولى ألجم أي أذابوه واستخرجوا دهنه (ثم باعوه فأكلوا غنمه) * وهذا الحديث قد سبق قريبا وآخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي وابن ماجه (قال ابو عاصم) الضحاك بن مخلد أحد شيوخ البخاري فيما وصله امام احمد (حدثنا عبد الجيد) بن جعفر بن عبد الله بن أبي الحكم الانصاري قال (حدثنا يزيد) من الزيادة ابن أبي حبيب قال (كتب الى عطاء) هو ابن أبي رباح قال (سمعت جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) واختلف في الاحتجاج بالكتابة فاحتج بها الشيخان وقال ابن الصلاح انه الصحيح المشهور وقال أبو بكر ابن السمعاني انها أقوى من الاجازة ومن قال بالمنع عل بأن الخطوط تشبه * (باب عن الكلب) * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام ابن أنس الاصمعي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام (عن أبي مود) عتبة بن عمرو الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (نهي بحريم) (عن ثمن الكلب) الملعوم وغيره مما يجوز اقتناؤه ولا وهذا مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وعله المنع عند الشافعي لنجاسته مطلقا وعند غيره ممن لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والامر بقتله وما لا غنى له لا قيمة له اذا قتل فلو قتل كلب صيدا أو ماشية لا يلزمه قيمته وقال أبو حنيفة وصاحبه ومعتون من المالكية الكلاب التي ينفع بها يجوز بيعها وانما غاها لانه حيوان منفع به حرامه واصطفايا والحديث جابر عند النساء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد لكن الحديث ضعيف باتفاق أغنى الحديث كما بينه النووي في شرح المذهب كغيره نحو حديث الاكل باضاريا وحديث ان عثمان غرق انسانا عن كلب قتله عشرين بهيرا وقال المالكية لا يجوز بيع الكلب المنهي عن اتخاذه باتفاق لورود النهي عن بيعه وعن اتخاذه وأما المأذون في اتخاذه ككلب الصيد ونحوه فلا يجوز بيعه على المشهور ولورود النهي عن بيعه ونهيه بعضهم جوازيه ولم يقوه هذا التشهير عند الشيخ خليل فلم يذكره وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهة بيعه ولا يفسخ ان وقع وكأنه لما لم يكن

عنده نجسا واذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) نهى عليه الصلاة والسلام عن (مهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد التمنية فمیل بمعنى فاعله يستوى فيه المذكور والمؤث ما تأخذه الزانية على الزنا وسماه مهر الكونه على صورته وهو حرام بالاجماع (و) عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام مصدر حلوته حلوانا اذا عطيته وأصله من الخلاوة وشبهه بالنبي الحلوم حيث أخذه حلوانه لابل كلفة ولا مشقة يقال حلوته اذا طعمته الحلوم والمراد هنا ما أخذه الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهنة يدعون انهم يعرفون كثيرا من الامور ففهم من كان يزعم أن له رؤيا من الجن وتابعة تلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الامور بفهم أعطيه ومنهم من كان يسمى عزافا وهو الذي يزعم أنه يعرف الامور بقد مات يستدل بها على مواعدها كاشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة فيعرف من صاحبها ومنهم من يسمى المتخيم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء الكاهن قال الخطابي وأخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن منها عنه فهو من كل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يتقنع به وبه ان بما يعطاه على ما لا يحل قال القرطبي وأما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة للقدر المشترك من الكراهة وهو أعم من التحريم والتنزيه اذ كل واحد منها منى عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دليل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لان مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والايجاب على النهي انتهى وهذا بناء على ما قاله من أن المشهور جواز اتخاذه مطلقا ما على ما شره الشيخ خليل فلا * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي الكاح والنسائي فيه وفي الصيد وابن ماجه في التجارات * وبه قال (حدثنا حاج ابن منهل) بكسر الميم السلي الانطاقي البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (عن ابن أبي جيفة) بجيم مضومة وبعد الحاء المهملة المفتوحة تحتية ساكنة فناء وعون بفتح العين وسكون الواو السوائى (قال رأيت أبي) أي أبا جيفة وهب بن عبد الله (اشترى حجاما) زاد هنا في رواية أبي ذر الوقت عن الكشيبي فامر بما جبه فكسرت بفتح الميم جمع محجم بكسر هاء الالة التي يحجم بها الحجام (فسالته عن ذلك) أي سألت أبي عن سبب كسر المحجام (فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم) أي عن أجرة الخيانة وأطلق عليه الثمن تجوزا (و) عن (عن الكلب) بطلقنا الجاسمة أو عن غير كلب الصيد والماشية (و) عن كسب الأئمة اذا كان من وجه لا يحل كالزنا لاكتنوا الخيانة من الكسب المبيح * وفي حديث رفاعه بن رافع عند أبي داود مرفوعا نهى عن كسب الأئمة الا ما علمت يدها وقال هكذا باصبعه نحو الغزل والنفس وهو بالقاء أي نفس الصوف وقيل المراد جميع كسبها قال في الفتح وهو من باب سد الذرائع لانها لا تؤمن اذا التزمت بالكسب أن تكتسب بغير جهال فالعنى انه لا يجعل علمها خراج معلوم تؤذيه كل يوم (و) عن (عليه الصلاة والسلام) (الواشمة) التي تغرز الجلد بالابر ثم تحشوه بالكحل (والمستوشمة) وفي باب موكل الربا والموشومة أي المنعول به ذلك لان ذلك من عمل الجاهلية وفيه تغيير لما قاله تعالى (و) لعن عليه الصلاة والسلام أيضا (ا) كل الربا وموكله) لانه يعين على كل الحرام فهو شريك في الانم كما أنه شريك في الفعل (ولعن المنصور) للحيوان * وهذا الحديث قد سبق في باب موكل الربا

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب السلم) بفتح السين واللام السلف قال النووي وذروا في حديث السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا بجلس البيع سمي سلمة تسليم رأس المال في الخامس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه أن اعتبار التججيل بشرط لصحة السلم لا ركن فيه وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع المسلمون على جواز السلم انتهى وفي التلويح وكراهة طائفة السلم وروى عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والا صل في جوازه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدابرتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أنه قد أن السلف المضمون الى اجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الآن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها

وهذا في البيع الناجز فدل على أن ما قبله في الموصوف غير الناجز واختلف في بعض شروطه مع الاتفاق على أنه يشترط له ما يشترط للبائع وعلى تسليم رأس المال في المجلس قاله في فتح الباري وهذا فيه نظر فان مذهب المالكية يجوز تأخير كنهه أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور لخفة الأمر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وعلى القول باشتراط تسليم رأس المال في المجلس لو تفرق فابعد قبض البعض صح فيه بقسطه ويشترط أيضا في السلم كون المسلم فيه ديناً لأنه الذي وضع له لفظ السلم فان قال أسلت الدين ألفاً في هذا العبد مثلاً وأسلت اليك هذا العبد في هذا الثوب فليس بسلم لانتفاء شرطه ولا يباع لاختلال لفظه لأن لفظ السلم يقتضي الدينية ويشترط أيضا القدرة على التسليم للمسلم إليه وقت الوجوب فان أسلم فيما يعدم وقت الحلول كالرطب في الشتاء أو فيما يعجز وجوده لقلته كاللؤلؤ الكار فلا يصح وكذا يشترط بيان محل تسليم المسلم فيه المؤجل وانما يشترط بيانه فيما له مؤنة وأن يقدر بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العقد كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وأن يصفه بما ينضبط به على وجه لا يعجز وجوده فلا يصح في المختلطات المقصودة الأركان التي لا تنضبط قدر أو صفة كالأهرسة والحلوى والمجونات فهذه ستة شروط للسلم زائدة على البيع * (باب السلم في كيل معلوم) أي فيما يكيل * وقد وقعت التسليمات متوسطة بين كتاب وكتاب وفي بعضها على الكتاب في رواية المسنن وأخرها المنسني عن الباب وحذف كتاب السلم كما قاله الحافظ ابن حجر * وبه قال (حدثنا) وبأفراد لا يذر (عمرو زرار) بفتح العين ووزار بضم الزاي وتخفيف الراءين بينهما ألف أبو محمد بن واقد قال (أخبرنا اسماعيل بن علي) بضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية اسم أمه واسم أبيه إبراهيم بن سم الاسدي قال (أخبرنا ابن أبي نجيم) بفتح النون وكسر الجيم وبعد التحتية الساكنة حاء مهملة اسم عبد الله واسم أبيه يسار (عن عبد الله بن كثير) بالثلاثة أحد القراء السبعة المشهور فيما جزم به المزني والقباسي وعبد الغني أو هو ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي فيما جزم به ابن طاهر والكلاباذي والديمياطي وكلاهما ثقة (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم الكوفي وليس هو بأبي المنهال سيار البصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس أي والحال أن الناس (يسلفون) بضم أوله من أسلف (في التمر) بالثلاثة وفتح الميم (العام والعاسين) بالنصب على الطريقة (أو قال عامين أو ثلاثة شك اسماعيل) أي ابن علي ولم يشك سفيان فقال هوهم يسلفون في التمر السنين والثلاثة (فقال) صلى الله عليه وسلم (من سلف) بتشديد اللام (في تمر) بالثلاثة يسكون الميم وفي رواية ابن عيينة من أسلف في شيء وهو أشمل وقال البرماوي والعيني كالكرماني وفي بعضها لا شيء نسخ البخاري أو روايته ثم بالثلاثة والظاهر أنهم تبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضها بالثلاثة وهو أعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلاثة قاله أعلم وأغير أبي ذر زيادة كيل (فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) قال في المصابيح انظر قوله عليه الصلاة والسلام في جواب هذا فيلسف في كيل معلوم ووزن معلوم مع أن المقيار الشرعي في التمر بالثلاثة الكيل لا الوزن انتهى وهذا قد أجابوا عنه بأن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكيل والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه ان أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جائز بلا خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان لا يحتمل أحدهما جوازه كعكسه انتهى وهذا بخلاف الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهنالك المعاملة بعبادة عهده صلى الله عليه وسلم وحمل الامام إطلاق الإصحاب جواز كيل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في قنات المسك والعنبر ونحوه ما كيل لم يصح لان القدر اليسير منه ماله كثيرة والكيل لا يعد ضابطاً فيه * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الشروط وابن ماجه في التجارات * وبه قال (حدثنا) وبالأفراد لا يذر (محمد) غير منسوب قال الجياني هو ابن سلام وبه جزم الكلابةذي قال (أخبرنا اسماعيل) ابن علي (عن ابن أبي نجيم) عبد الله بن يسار (بهذا) الحديث المذكور (في كيل معلوم ووزن معلوم) الواو بمعنى أو لانا لو أخذناها على ظاهرها من معنى الجمع لزم أن يجمع في الشيء الواحد بين السلم فيه كيلاً أو وزناً وذلك يفضي إلى عزة الوجود وهو مانع من صحة السلم فمعين الحل على التفصيل * (باب السلم) حال كونه (في وزن معلوم) فيما يوزن * وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزي قال (أخبرنا ابن عينة) سفيان قال (أخبرنا ابن أبي نجيم) عبد الله (عن عبد الله بن كثير) المقرئ وابن المطلب بن أبي وداعة وصح

هذا الاخير الجاني (عن أبي المنهال) عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يملكون بالقرى) بالثلاثة وفتح الميم والذي في اليونانية بالقوقية وسكون الميم وفي أوله موحدة بدل في الرواية السابقة (الستين والستات) من غير شك كما مر (فقال) عليه الصلاة والسلام (من اسلم في نبي) شامل للحيوان فيصح السلم فيه خلافا للخنفية انما ثبت في الذمة قرضاني حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قيس عليه السلم وعلى البهي كغيره من سائر الحيوانات وحديث النهي عن السلم في الحيوان قال ابن السمعاني غير ثابت وان خرجه الحاكم (ففي كيل معلوم) فيما يكال كالتمع والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن وكذا عذ فيما يمد كالحيوان وذرع فيما يذرع كالشوب ويصح المكيل وزنا وعكسه كما مر ولو أسلم في مائة صاع خنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يعز وجوده ويشترط الوزن في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والزمان فلا يكتفي فيها السكيل لأنها تنجاني في المكيل ولا العدة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيما بين العدة والوزن مفيد لما تقدم ويصح السلم في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه بغلط قشوره ورفتها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في اللبن بكسر الموحدة بين العدة والوزن بأن يقول مائة لبنه وزن كل لبنه واحدة رطل (الى اجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوما * وبشيء مباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في باب السلم الى أجل معلوم والله الموفق * وبه قال (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثني) بالافراد (ابن ابي نجيم) عبد الله (وقال) بعد أن روى الحديث عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس كما مر (فليسلف في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) ان كان مؤجلا كما مر * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن ابي نجيم) عبد الله بن يسار (عن عبد الله بن كثير) ابن المطلب أو المتري كما مر قريبا (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم انه (قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أي المدينة كما في السابقة الحديث (وقال في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) أثبت الوزن في هذه وأستطه من سابقها وقال في الثلاث الى أجل معلوم وصرح في الطريق الأولى بالاخبارين ابن عيينة وابن ابي نجيم * وبه قال (حدثنا ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن ابن ابي الجاهل) بضم الميم وفتح الجيم وبه آلاف لام مكسورة فدل مهملة بالاهام قال المؤلف بالسند اليه (ح وحدثنا يحيى) هو ابن موسى السخيتاني البلخي المعروف بخت أبي عبد مشايخ المؤلف قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح (عن شعبه) بن الحجاج (عن محمد بن أبي الجاهل) فسمي به هنا محمد وأبهمه في الأولى كما مر * وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) الحوضي القري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (محمد أو عبد الله بن أبي الجاهل) بالشك وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله وأورده المؤلف في الباب التالي من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحاق الشيباني فساووا عن محمد بن أبي الجاهل ولم يشن في اسمه وكذا ذكر المؤلف في تاريخه في المحدثين (قال) أي ابن أبي الجاهل (اخلف عبد الله بن شداد بن الهاد) أصله الهادي بالبلاء (وابوردة) بضم الموحدة عامر بن موسى الأشعري قاضي الكوفة (في السلف) أي في السلم أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده السلم فيه في تلك الحالة أم لا (فبعثوني أي ابن ابي اوفى) عبد الله وجع النعمير اما باعتبار أن اقل الجمع اثنان أو باعتبار عهما ومن معهما (رضي الله عنه فسأله) عن ذلك (فقال) انا كنا سلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه واما حياته (و) على عهد (أبي بكر وعمر) الخلفيتين من بعده صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما (في الخنطة والشعير والزيب والقر) بالثلاثة وسكون الميم وذكر أربعة أشياء من المكيلات ويقاس عليها سائرهما مما يدخل تحت الكيل (وسألت ابن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة عبد الرحمن أحد صغار الصحابة (فقال مثل ذلك) الذي قاله عبد الله بن أبي أوفى * وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وكذا النساء وابن ماجه في التجارات * (باب) حكم (السلم الى من ليس عنده) مما أسلف فيه (اصل) وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الشيباني) بفتح الشين المعجمة أبو اسحاق سليمان قال (حدثنا محمد بن أبي الجاهل) ولا يذرح الجاهل (قال بعثني عبد الله بن شداد) هو ابن الهاد (وابوردة) عامر بن

أبي موسى الأشعري (إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فقالا له) بسبب مهمل مفتوحة فلام ساكنة
(هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) في زمنه وأيام حياته (يسلفون)
بضم الياء وسكون السين من الأسلاف (في الخنطة) فسأله عن ذلك (قال) ولا بوى ذروا الوقت فقال
(عبد الله) بن أبي أوفى (كانت يبط أهل الشام) بفتح النون وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وآخره
طام مهمل أهل الزراعة وقبل قوم ينزلون البطائح وسماويه لا هدايتهم إلى استخراج المياه من البنايع لكثرة
معالجتهم الفلاحة وقبل نصارى الشام الذين عمروها (في الخنطة والشعر) مما يكال (والزيت) مما يوزن
وهذا يدل قوله في السابقة الزيت ويقاس عليه الشيرج والسن ونحوهما (في كين معلوم) أي ووزن معلوم
فيما يكال أو يوزن ويلحق بهما الذرع والعدد للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار أو أجمعوا على أنه لا بد من
معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وانما لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وانما تعرض
لذكر ما كانوا يملونه (إلى أجل معلوم) قال ابن أبي الجبال (قلت) لابن أبي أوفى هل كان السلم (إلى من كان أصله
عنده) أي المسلم فيه (قال ما كانوا يملونه) عن ذلك ثم يعني إلى عبد الرحمن بن ابري فسأله (عن ذلك) فقال
كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون على (ولا يذرع عن الجوى) والمسمى (في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم ولم نسألهم أنهم حرث) أي زرع (أم لا) حرث لهم * وبه قال (حدثنا اسحاق) بن شاهر الواسطي
قال (حدثنا خالد بن عبد الله) بن عبد الرحمن الطحان الواسطي (عن الشيباني) سليمان (عن محمد بن أبي مجالد
بهذا) الحديث (وقال) فيه (ففسلفهم في الخنطة والشعر) وقال عبد الله بن الوليد (العدني) نزيل مكة (عن
سفيان) الثوري مما هو موصول في جامع سفيان قال (حدثنا الشيباني) سليمان (وقال والزيت) آخره مثناة
فوقية * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن الشيباني) سليمان (وقال
في الخنطة والشعر والزيت) بالموحدين بينهما تحتية ساكنة يدل الزيت في السابقة * وبه قال (حدثنا
أدم) بن أبي إياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (أخبرنا عمرو) بفتح العين ابن مرة بضم الميم ابن عبد الله
المرادي الأعشى الكوفي (قال سمعت أبا الجحترى) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية
وبالراء وتشديد التحتية سعيد بن قيروز الكوفي (الطائي) قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم (في
نخل) (النخل قال) ولا يذرع فقال (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) نخل (حتى يؤكل منه)
(من يظهر صلاحه) (حتى يؤزن) فقال الرجل) أي أبو الجحترى قاله الكرماني وقال الحافظ ابن حجر لم أقف
على اسمه (وأي شيء يؤزن) إذ لا يمكن وزن النخل على النخل (قال رجل) لم يسم (إلى جانبه) أي جانب ابن عباس
المراد (حتى يحوز) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ولا يذرع للكشميين حتى تحوز بتقديم الزاي على الراء
أي تحوز وكما أي الكيل والوزن والاكل والخرص كنيات عن ظهور صلاحها ومفهومه جواز
السلم إذا بد صلاح الثمرة وليس كذلك لأن العقد لم يقع على موصوف في الذمة بل على ثمر تلك النخلة خاصة
فليس مسترسلا في الذمة مطلقا فذكر الغاية بيان للواقع لأنهم كانوا يسلفون قبل صيرورته مما يؤكل والقبود
التي خرجت مخرج الأغلب لا منهوم لها قاله الكرماني وقول ابن بطلال فيما نقله الزركشي والعيني والكرماني
هذا الحديث ليس من هذا الباب وانما هو من الباب الذي بعده وغلط فيه الناسخ تعقبه ابن المنير بأن التحقيق
أنه من هذا الباب قال وقل من يفهم ذلك وجه مطابقته أن ابن عباس لما سئل عن السلم إلى من له نخل في ذلك
النخل عند ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بد صلاحها وإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز لم يبق لوجودها
في ملك المسلم إليه فائدة متعلقة بالسلم فتعين جواز السلم إلى من ليس عنده أصل ولا يلزم سلب السلم بل لعله
أجوز لأنه يؤمن فيه غائله اعتقادهما على هذا النخل بعينه فيلحق ببيع الثمار قبل بد صلاحها * وهذا
الحديث أخرجه المؤلف أيضا ومسلم في البيوع (وقال معاذ) هو ابن معاذ التميمي قاضي البصرة (حدثنا
شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق (قال أبو الجحترى) سعيد بن قيروز (سمعت ابن عباس رضي
الله عنهما) يقول (نهي النبي صلى الله عليه وسلم مثله) أي مثل الحديث السابق * وهذا أصله الاصحاحي عن
يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به * (باب) حكم (السلم في) نخل (النخل) * وبه قال (حدثنا
أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق في الباب
قبلة (عن أبي الجحترى) بفتح الموحدة والفوقية بينهما ثمانية معجمة ساكنة سعيد أنه (قال سألت ابن عمر

رضي الله عنه - ما عن السلم في) غمر (التخل فقال نهي) بضم النون مبنيا للمفعول باتفاق الروايات كما في التخل
(عن يبيع) غمر (التخل حتى يصلح) أي يظهر فيه الصلاح فإذا ظهر صرح السلم فيه وهو قول المالكية (و) نهي
(عن يبيع الورق) بكسر الراء ويجوز سكونها الدراهم المضروبة من الفضة أي بالذهب كما في الرواية الأخرى
(نساء) بفتح الميم والمهملة والمذأى تأخيرا (بناجر) أي حاضر ونساء نصب على الحال أما يجعل المصدر نفسه
حالا على المبالغة أو تأويله بأم المفعول أي مؤخر أو على الحذف أي ذاتا أخيرا وأن يجعل نساء مصدر فعل
محذوف ناصب له أي نساء قال أبو الجعفي (وسألت ابن عباس) رضي الله عنهما (عن السلم في) غمر (التخل
فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن يبيع) غمر (التخل حتى يؤكل منه) بضم أول يؤكل وفتح ثالثة مبنيا
للمفعول (أو) قال (ياكل) بفتح فضم أي باكل صاحبه (منه حتى يوزن) مبنيا للمفعول أي يخرس * وبه قال
(حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمججمة المشددة قال (حدثنا غندر) وهو محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبه) بن
الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة (عن أبي الجعفي) بفتح الواحدة والنونية بينهما مججمة ساكنة سعيد أنه قال (سألت
ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في) غمر (التخل فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم) وفي بعض النسخ وهي
اليونانية لا يؤين نهي عمر رضي الله عنه ونهيها ما باجتهاد أو بسماع من الرسول صلى الله عليه وسلم (عن يبيع
التمر حتى يصلح ونهي عن الورق) أي عن يبيع الفضة (بالذهب نساء) تأخيرا (بناجر) أي حاضر قال أبو الجعفي
(وسألت ابن عباس) رضي الله عنهما عن السلم في التخل (فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن يبيع) غمر (التخل
حتى يأكل) منه صاحبه (أو يؤكل) بضم أوله مبنيا للمفعول (وحتى يوزن) مبنيا للمفعول أيضا قال أبو الجعفي
(قلت وما يوزن قال رجل) لم يسم (عنده) أي عند ابن عباس (حتى يخرس) بسكون الحاء المهملة وتقديم الزاي
على الراء لا يذعن الكسشمهني أي يخرص وفي رواية يخرز تقديم الراء أي يحفظ ويصان وفي أخرى يخرز
براءين مهملتين الأولى مشددة أي بالحرص ليعلم كية حتى التفراء قبل أن يبسط المال لئلا يذعن
السلم فيه وهو قول المالكية خلافا للجمهور وقد نقل ابن المنذر اتفاق الأصحاب على منع السلم في تخل معين من
بستان معين بعد بدو الصلاح لانه غرر وحلوا الحديث على السلم الحال وبشبهه المذهب الجمهور حديث عبد الله
ابن سلام في قصة السلام زيد بن سعة بفتح السين وسكون العين المهملتين بعد هانن المروي عند ابن حبان
والحاكم والبيهقي انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم لك أن يبيعني غراما معلوما إلى أجل معلوم من سائط بني فلان
قال لا أبيعك من سائط مسمى بل أبيعك أو سقا سماء إلى أجل مسمى وقول ابن عمر في الرواية الأولى نهي النبي
للمفعول في معنى المرفوع بدليل نصريحه في الثانية بقوله نهي النبي صلى الله عليه وسلم وقال في الثانية على
يبع التمر يدل قوله في الأولى عن يبيع التخل وسقط في رواية ابن عباس الثانية قوله في الأولى عن السلم في التخل
وقدم يأكل المبنى للفاعل على يؤكل المبنى للمفعول في الثانية وآخره في الأولى (باب الكفيل في السلم) * وبه
قال (حدثنا) وبالافراد لا يذ (محمد بن سلام) وسقط ابن سلام أغبر أبي ذر قال (حدثنا يعلى) بفتح التحتية
واللام وبينهما عين مهملة ساكنة ابن عبيد الله بالتصغير الطنافسي الحنفى الكوفي قال (حدثنا الأعشى) سليمان
ابن مهران (عن إبراهيم) التميمي (عن الأسود) بن يزيد التميمي (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت اشترى
رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما ثلاثين صاعا من شعير أو أربعين أو عشرين (من يهودي) هو أبو الشعم
بالمججمة ثم المهملة (بنسبة ورهنة درعاه من حديد) هي ذات الفضول * ودلالة الحديث على الترجمة من حيث
انه يراد بالكفاية الضمان ولا ريب أن المرهون ضامن للدين لانه يباع فيه يقال اكفله اذا انتمنه اياه أو يقاس
على الرهن مجامع كونها وثيقة ولهذا كل ما صح الرهن فيه صح ضمانه وبالعكس أو أشار إلى ما ورد في بعض
طرق الحديث على عادته في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعشى قال تذاكرنا عند إبراهيم الرهن
والقبيل في السلف الحديث فنبه التصريح بالرهن والكفيل لان القبيل هو الكفيل والمراد بالسلف سواء
كان في الذمة نقدا أو جنسا * (باب الرهن في السلم) * وبه قال (حدثني) بالافراد (محمد بن محبوب) بالحاء
المهملة والموحدتين بينهما واو ساكنة أبو عبيد الله البصري قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا
الأعشى) سليمان (قال تذاكرنا عند إبراهيم) التميمي (الرهن في السلف) وقد أخرج الأعماميلي من طريق ابن
غير عن الأعشى ان رجلا قال لابراهيم التميمي ان سعيد بن جبير يقول ان الرهن في السلم هو الربا المنصون

فرد عليه ابراهيم بهذا الحديث (فقال حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما الى اجل معلوم) سقط لابي ذرقوله معلوم (وارتبن) اليهودي (منه) عليه الصلاة والسلام (درعا من حديد) وقد قال الله تعالى اذا تدانتم يهودين الى اجل مسمى فاكتبوه الى أن قال فلهن مقبوضة وهو عام فيدخل فيه السلم ولانه أحد نوعي البيع وقال المرداوي من الحساب في تنقيحه ولا يصح أخذ رهن وكفيل يعلم فيه وعنه أي عن الامام أحمد يصح وهو أظهر انتهى واستدل للقول بالمنع بحديث أبي داود عن أبي سعيد من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره وجه الدلالة منه انه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعد وان يصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وعن ابن عمر رفعه من أسلم في شيء فلا يشرط على صاحبه غير قضائه أخرجه الدارقطني واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد وقال ابن بطل وجه احتجاج النخعي بحديث عائشة أن الرهن لما جازى الثمن جازى الممن وهو المسلم فيه اذ لا فرق بينهما * (باب السلم الى اجل معلوم وبه) أي باختصاص السلم بالاجل (قال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله الشافعي من طريق أبي حسان عن الأعرج عن ابن عباس (وابو سعيد) الخدرى فيما وصله عبد الرزاق (والاسود) بن يزيد مما وصله ابن أبي شيبه (والحسن) البصري مما وصله سعيد بن منصور (وقال ابن عمر) بن الخطاب مما وصله في الموطأ (الاباس) بالسلف (في الطعام الموصوف بسعر معلوم الى اجل معلوم ما لم يك) أصله يمكن فاسقط النون للتخفيف (ذلك) السلم (في زرع لم يدر صلاحه) فان بدا صح وهذا مذهب المالكية كما مر تقريره في الباب السابق * وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن أبي نجيح) عبد الله (عن عبد الله بن كثير) بالثلثة المقرئ أو ابن المطلب بن أبي وداعة (عن أبي المنهال) بكسر الميم عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم) أي أهلها (يسلمون) بنضم التحتية وبالنساء (في الثمار) بالثلثة والجمع (السنين والثلث فقال) عليه الصلاة والسلام (أسلفوا في الثمار في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) وقد أشار المؤلف بالترجمة الى الرد على من أجاز السلم الحال وهو مذهب الشافعية واستدل بهذا الحديث المذكور في أوائل السلم وقد أجاب الشافعية عنه كما سبق تقريره بقوله الى اجل معلوم على العلم بالاجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم الى اجل فليس سلم الى اجل معلوم لا يحول وأما السلم لا الى اجل فخواره بطريق الاولى لانه اذا جاز مع الاجل وفيه الغرر رفع الحال إلى لكونه أبعد من الغرر فصح السلم عند الشافعية حالا ومؤجلا فلو أطلق بأن لم يترك الحول ولا التأجيل انهدم حالا ولو أقت بالحصاد وقدوم الحاج ونحوه ما مطلقا لا يصح اذ ليس له ما وثع معين وقال الحنفية والمالكية لا بد من اشتراط الاجل لحديث الباب وغيره واختلفوا في حد الاجل فقال المالكية أقله خمسة عشر يوما على المشهور وهو قول ابن القاسم نظر الى أن ذلك مظنة اختلاف الاسواق غالبا وقال الطحاوي من الحنفية أقله ثلاثة أيام اعتبارا بحد الخیار وعن بعض الحنفية لو شرط نصف يوم جاز وعن محمد شهر قال صاحب الاختيار وهو الأصح (وقال عبد الله بن الوليد) العدني (حدثنا سفيان) بن عيينة مما هو موصول في جامع سفيان قال (حدثنا ابن أبي نجيح) وقال في كيل معلوم (وزاد) (و) في (وزن معلوم) وصرح فيه بالتحديث وهو في السابق بالعنعنة * وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا سفيان) الثوري (عن سليمان الشيباني) بفتح الشين المجمة (عن محمد بن أبي مجالد) بدون الالف واللام ولا يذر بأبائهم انه (قال ارسلني ابو بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري (وعبد الله بن شاذان) بالمجمة وتشديد المجلة الاولى لما اختلفا في السلف (الى عبد الرحمن بن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة (وعبد الله بن ابي اوفى) فسألتهما عن السلف فقالا (أي ابن أزي وابن أبي أوفى) (كانت يبايعانهم) هي مأخوذ من الكفار قهرا (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأتينا أنباط) جمع نبط كفرس ونبط بكميل وهم نصارى الشام الذين عمروها والزراعون (من أنباط الشام فسألناهم في الحنطة والشعير والزيت) ولا يذروا الزيت بالثلاثة الفوقية آخره بدل الزيت بالوحدة (الى اجل مسمى) لم يذكر الى اجل مسمى في الرواية السابقة في باب السلم الى من ليس عنده أصل (قال) أي ابن أبي مجالد (قلت) هما (اكان لهم) أي للأنباط (زرع اولم يكن لهم زرع قال ما كانا سألهم عن ذلك) ومطابقته لترجمة في قوله الى اجل مسمى كما لا يخفى وقد ذكر الحديث قريبا

من ثلاث طرق باختلاف الشيوخ والزيادة في المتن وغيره * (باب السلم الى ان تنتج الناقة) بضم المثناة القوقية الاولى وفتح الشاينة وسكون النون بينهما آخره جيم أى الى أن تلد * وبه قال (حدثنا) ولا يذرب بالافراد (موسى ابن سماعة) التبوذكى قال (اخبرنا جويرية) بن أسماء الضبي البصرى (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر) (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال كانوا) في الجاهلية (يتبايعون الجزور) بفتح الجيم واحدا لابل يقع على الذكر والاتي (الى جبل الحبله) فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسمه نافع (الراوى عن ابن عمر) (الى ان تنتج الناقة) بضم أوله وفتح ثالثة والناقة بالرفع أى تلد (ما فى بطنها) زادنى باب بيع الغرر وجبل الحبله ثم نتج التى فى بطنها لكنه لم ينسبه لتفسير نافع ثم قال الاسماعيلى انه مدرج من كلام نافع أى الى أن تلد هذه الدابة ويلد ولدها والمراد أنه يبيع بمن الى تاج الساج وبطلان البيع المستفاد من انهى لانه الى اجل مجهول فنبه عدم جواز السلم الى أجل غير معلوم ولو اسند الى شئ يعرف بالعادة خلافا لما لك ورواية عن أحمد وهذا الحديث قد مر فى باب بيع الغرر وجبل الحبله

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الشفعة) كذا لابي ذر عن المستمل ولا يذرب أيضا بعد البسملة السلم فى الشفعة كذا فى اليونينية وقال الحافظ ابن حجر كتاب الشفعة بسم الله الرحمن الرحيم السلم فى الشفعة كذا للمستمل وسقط ما سوى البسملة للباقي وثبت للجميع * (باب الشفعة فيما لم يقسم) أى فى المكان الذى لم يقسم والشفعة بضم المجمة وسكون الفاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهى فى اللغة الضم على الاشهر من شفعت الشئ ضمته فهى ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع الاذن وفى الشرع حق ثالث قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعضه واتفق على مشروعيتها خلافا لما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (فاذا وقعت الحدود) أى عينت (فلا شفعة) والمعنى فى الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق فى الحصص الصائرة اليه كصعد ومنور وبالوعة * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد قال (حدثنا معمر) بيمين مفتوحتين بينهما ماله ساكنة ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله عنهما) وقد اختلف على الزهري فى هذا الاسناد فقال مالك عنه عن ابي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعى وغيره والمخفوط روايته عن ابي سلمة عن جابر انه (قال قضى رسول الله) ولا يذرى ذرو الوقت قضى النى (صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل ما) أى فى كل مشترك مشاع قابل للقسمة (لم يقسم فاذا وقعت الحدود) جمع حد وهو هنا ما تميز به الاملاك بعد القسمة وأصل كل الحد المنع فى تحديد الشئ منع خروج شئ منه ومنع دخول غيره فيه (ومررت المارق) بضم الصاد المهملة وكسر الراء المخففة وتشدد أى بينت مصارفها وشوارعها (فلا شفعة) لانه لا مجال لها بعد أن تميزت الحقوق بالقسمة * وهذا الحديث أصل فى ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق ابي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل شئ لم يقسم ربعة أو حائط ولا يجل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به والربعة بفتح الراء تأنيث الربع وهو المنزل والحائط البستان وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة فى المشاع وصدره يشترط ثبوتها فى المنقولات وسياقه يشترط اختصاصها بالعقار وبما فيه العقار ومذهب المالكية والشافعية والحنبلة بتخصيصها بالعقار لانه أكثر الانواع ضررا واما بالعقار الارض وتوابعها المنبثقة فيها للدوام كالبناء وتوابعه الداخلة فى مطلق البيع من الابواب والرفوف والسامير وحجرى الطاحون والاشجار فلا تثبت فى منقول غير تابع وبشرط أن يكون العقار قابلا للقسمة واحترزه عما اذا كان لا يقبلها أو يقبلها بشرك كالحمام ونحوها المناسب أن على ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق فى الحصص الصائرة الى الشفيع وفى الفتح وقد أخذ بعومها فى كل شئ مالك فى رواية وهو قول عطاء وعن أحمد تثبت فى الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروى البيهقى من حديث ابن عباس مر فوعا الشفعة فى كل شئ ورجاه ثقات الا أنه قد أعل بالارسال وقد أخرج الطحاوى له شاهدا من حديث جابر بالاسناد لا بأس به انتهى ومذهب مالك كما سبق بتخصيصها بالعقار وقال المرداوى الحنبلى فى تنقيحه ولا شفعة فى طريق مشترك لا ينفذ ولا يفتاح بقتنه وماليس به عقار كشجر وحيوان وجوهر وسيف ونحوها انتهى وخرج بقوله فى الحديث فى كل شئ البخار ولو ملأنا خلافا للحنفية حيث أثبتوها للجار الملاصق

أيضا وفي الجامع وللمار المقابل في السكة غير النافذة أما المقابل في السكة النافذة فلا شفعة له اتفاقا واستدل
لهم بقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بهما وان كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا
أخرجه أبو داود والترمذي وقد زعم بعضهم أن قوله فإذا وقعت الحدود وإلى آخره مدرج من كلام جابر قال
لأن قوله الأول كلام تام والثاني كلام مستقل ولو كان الثاني مرفوعا لقال إذا وقعت الحدود انتهى ولا يخفى
ما فيه لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل والله الموفق * وحديث الباب
قد سبق في باب بيع الشريك من شريكه * (باب عرض الشفعة) أي عرض الشريك الشفعة (على صاحبها)
الذي هي له (قبل) صدور (البيع وقال الحكم) بن عتيبة بضم العين المهملة وفتح الفوقية والموحدة بينهما
تحتية ساكنة مصغرا الكوفي التابعي (إذا أذن) مستحق الشفعة (له) أي للشريك الذي يريد البيع (قبل
البيع ولا شفعة له) وهذا موصله ابن أبي شيبة (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل الكوفي التابعي الكبير فيما وصله
ابن أبي شيبة (من يبع شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة
وأصحابهم لو أعلم الشريك بالبيع فاذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فله ذلك وهو مفهوم قوله
في حديث مسلم السابق ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه الخ وجوب الإعلام لكن حمله الشافعية على
الندب وكرهه يبعه قبل إعلامه كراهة تنزيهه وبصدق على المكروه أنه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح
وهو مستوى الطرفين بل هو راجع الترك فانه النوى وقال في المطلب والخبر يقتضي استئذان الشريك قبل
البيع ولم أظفر به في كلام أحد من أصحابنا وهذا الخبر لا يحيد عنه وقد صرح وقال الشافعي إذا صح الحديث
فانصرفوا بمذهبي عرض الحائط انتهى * وبه قال (حدثنا المكي بن إبراهيم) بن بشير بن فرقد الحنظلي قال (أخبرنا
ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز قال (أخبرني) بالافراد (إبراهيم بن ميسرة) ضد المينة (عن عمرو بن
الشريد) بفتح العين وسكون الميم والشريد بفتح الشين المجمة وكسر الراء المخففة آخره دال مهملة ابن سويد
التابعي الثقة وأبوه صحابي أنه (قال) وقدت على سعد بن أبي وقاص خا المصور بن مخزومة) بكسر ميم مسور
وسكون السين وفتح ميم مخزومة وسكون الخاء المجمة بينهما (فوضع يده على إحدى منكبي) بتأنيث إحدى
وأنكره بعضهم لأن المنكب مذكروفي نسخة الميدومي أحدا بالتذكير وهو بخط الحافظ الدمياطي كذلك (أذ
جاء أبو رافع) سلم القبطي (مولي النبي صلى الله عليه وسلم) وكان للعباس فوجهه له عليه الصلاة والسلام فلما بشر
أنبي صلى الله عليه وسلم بإسلام العباس أعتقه وأذله فاجأه منافقة للجملة وجوابها قوله (فقال) أبو رافع
(لم سعد ابتع) أي اشتر (مني يتي) الكائنين في داره فقال سعد والله ما أبتاعهما) أي ما اشتريهما (فقال
المصور والله لتبتاعنهما) بفتح اللام المؤكدة ونون التوكيد المنقلة ووقع في رواية سفيان أن أبا رافع سأل المصور
أن يساعده على ذلك (فقال سعد) لأبي رافع (والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما
بمعنى أي مؤجلة والشك من الراوي * وفي رواية سفيان الآتية أن شاء الله تعالى في ترك الحيل أربع مائة
منقال (قال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسمائة دينار) بضم همزة أعطيت على صيغة المجهول (ولولا أني
سعت النبي) ولأبي در رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشفعة) بفتح السين المهملة والقاف
وبعدهما موحدة ويجوز إبدال السين صاد القرب والملاصقة أو الشريك (ما أعطيتكها) أي البقعة الجامعة
للميتين (بأربعة آلاف وأنا أعطى) بضم الهمزة وفتح الطاء مبنيا للمفعول ولا يجر عن الجوى والمستمل وإنما
أعطى (بها خمسمائة دينار فأعطاها إياه) قال في معالم السنن وقد احتج بهما من يرى الشفعة بالجوار وأوله غيره
على أن المراد أن الجار أحق بشفعة إذا كان شريكا فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم
الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاور شريكه ويساكنه في الدار المشتركة بينهما كالأرادة تسمى جارة لهذا المعنى
قال ويحتمل أنه أراد أحق بالبر والمؤونة وما في معناهما وكذا قال ابن بطال وزاد أن قولهم المراد به الشريك
بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت ونعقبه ابن المنبر بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من
جبله دار سعد لا شققا شاعنا من منزل سعد انتهى وإنما عدل عن الحقيقة في تفسير السقب إلى المجاز لأن لفظ أحق
في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والذي له حق الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به ولا ريب
أن الشريك أحق من غيره فكيف يرجع الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصحيحة فيحمل الجار على الشريك
جمعاً بين حديث جابر المصرح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع أنه هو مصروف الظاهر اتفاقاً

لأن الذين قالوا بشعة الجوار قدّموا الشريك مطلقاً في الطريق ثم على من ليس بمجاور ومن ثم نعين التأويل وقال أبو سليمان أي الخطابي بعد أن ساق حديث أبي داود حدثنا عبد الله بن محمد النخعي قال حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مسيرة مع عمرو بن الشريد مع أبارافع مع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسبقه تكلم بعضهم في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم عن أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم وقال فيه قتادة عن عمرو بن شبيب عن الشريد قال والاشهاد التي جاءت في أن لاشعة الا للشريك أساساً جيداً وليس في شيء منها اضطراب انتهى • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في ترك الحيل عن علي بن عبد الله عن سفيان الثوري وعن ابن عينة وعن محمد بن يوسف وأبي نعيم كلاهما من سفيان الثوري وعن مسدد عن يحيى عن الثوري وأخرجه أبو داود في البيوع عن الصقلي عن سفيان بن عيينة وعن محمود بن غيلان عن أبي نعيم به وخرجه ابن ماجه في الاحكام من طريق ابن عينة • هذا (باب) بالتونين (أي الجوار اقرب) بكسر الجيم وتضم فيه اشعاراً إلى أن المؤلف يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما ذكر الحديث في الترجمة الاولى وهو دليل شفعة الجوار وأعقبه بهذا الباب ليدل بذلك على أن الاقرب جواراً أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل الثوري بشي بإيراد البخاري حديث الجار أحق بسبقه على تقوية شفعة الجوار وبطل ما تأوله أبو سليمان الخطابي من منعنا عليه وأجاب شارح المشكاة بأن إيراد البخاري لذلك ليس بحجة على الامام الشافعي ولا على الخطابي وقد وافق محيي السنة البغوي الخطابي في ذلك وإذا كان كذلك فلا وجه للتشيع على الامام أبي سليمان الذي لأن له الحديث كما لأن لابي سليمان الحديث انتهى • وبه قال (حدثنا حجاج) هو ابن المهنال السلمي الانطاقي وليس هو حجاج بن محمد الا عور قال (حدثنا شعبة) ابن الحجاج (ح) لتحويل السند قال المؤلف (وحدثني) بالافراد (على) غير منسوب ولا بن السكن وكريمة كما قال في فتح الباري على بن عبد الله ولا بن شبيب على بن المديني ورجح أبو علي الجبائي أنه على بن سلمة اللبكي فتح اللام والموحدة وبعدها قاف وبه جرم الكلاباذي وابن طاهر وهو الذي في رواية المسنلي قال الحافظ ابن حجر وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواية بحسب ما ظهر له فان كان ذلك فالارجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبكي ومن عاتمة البخاري اذا أطلق الرواية عن علي انما يقصد به علي بن المديني انتهى وفي اليونانية على بن عبد الله ورقم أبي قوله ابن عبد الله علامة السقوط لابي ذرقال (حدثنا شيبان) بفتح الشين المججمة وتخفيف الموحدين ابن سنان المديني أصله من خراسان رمى بالارباة قبل وكان داعية لكن وثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وغيرهم وحكى سعيد بن عمرو البردعي عن أبي زرعة انه رجع عن الارباة وقد احتج به الجماعة قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا ابو عمران) عبد الملك بن حبيب الجوفي بفتح الجيم وسكون الواو والتون (قال سمعت طلحة ابن عبد الله) بن عثمان بن عبيد الله بن معمر التميمي فيما جزم به المزى وقيل هو طلحة بن عبد الله الخزاعي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت (قلت يا رسول الله ان لي جاراً من بني مازن) بضم الميم (قال) عليه الصلاة والسلام وزاد أبو ذرري (الي اقر به ما منك بابا) قال الزركشي وروي قال أقر به ما باسقاط الى وبالجز على حذف الجار وابقاء عمله ويجوز الرفع وهو الاكثر وليس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لأن عائشة رضي الله عنها انما سألت عن تبدأ به من جيرانهم بالهدية فأخبرها بأن من قرب أولى من غيره لأنه ينظر الى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فاذا رأى ذلك أحب أن يشاركه فيه وأنه أسرع اجابة لجاره عند التواب العارضة له في أوقات الغفلة فلذلك بدأ به على من بعد • وهذا الحديث من أفراد المؤلف لم يخرج به مسلم وأخرجه أبو داود في الأدب والمؤلف اضاف فيه وفي الهبة

• (كتاب الاجارة) •

بكسر الهمزة على المشهور وحكى الرافعي ضمها وصاحب المستعذب فتحها وهي لغة اسم للاجرة وشتر عاقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم تخرج بمنفعة العين ومقصودة التافهة كنفحة للشم وبطلومة القراض والبعالة على عمل مجهول وبطالة للبذل والاباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية بها

والشركة والاعارة وبمعلوم المسافة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخج بالرزق نعم برده عليه بيع حق الممر ونحوه والجمالة على عمل معلوم بعوض معلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم * في الاجارات) بالجمع كذا في رواية المستنقلى قال في الفتح وسقط للتسقي في الاجارات وسقط للباقين كتاب الاجارة * هذا (باب) بالتورين (في الاجارة استنجار الرجل الصالح) فيه اشارة الى قطع وهم من اهل بيوتهم انه لا ينبغي استنجار الصالحين في الاعمال والخدم لانه امتهان لهم قاله ابن المنير ولا يذري باب استنجار الرجل الصالح وفي بعض النسخ كتاب الاجارة في الاجارة استنجار الرجل الصالح (وقول الله تعالى)

بالجر عطا على السابق وبالرفع على الاستئناف ولا يذري وقال الله تعالى (ان خير من استأجرت القوي الامين) تعليل شائع يجري مجرى الدليل على انه حقيق بالاستنجار ولله بالغة فيه جعل خيرا سماوذا كرا الفعل بلفظ الماضي للدلالة على انه امر مجزب معروف وأشار بذلك الى قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع ابنه شعيب في سقبة المواشي قال شريح القاضي وأبو مالك وقتادة ومحمد بن اسحاق وغير واحد فيما قاله ابن كثير في تفسيره لما قالت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين قال لها أبوها وما علمك بذلك قالت انه رفع الصخرة التي لا يطبق حلها الا عشرة رجال ولما جئت معه تقدمت أمامه فقال كوني من وراني فاذا اختلف الطريق فاحذ في بحصة أعلم بها كيف الطريق لا هتدي اليه (والخازن الامين ومن لم يستعمل) من الائمة (من اراده) أي لا يفوض الامر الى المريض على العمل لانه لحرصه لا يؤمن * وهذا ان الجزان من جملة الترجمة وقد ساق لكل منها حديثا * وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القريابي قال (حدثنا - ضيان) الثوري

(عن ابى بردة) بضم الواو وسكون الراء يريد بن عبد الله انه (قال اخبرني) بالافراد (حدثني ابوردة) عامر على الاشتهر (عن ابيه ابي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضى الله عنه) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الخازن الامين الذي يؤدى) يعطى (ما أمر به) بضم الهمزة على صيغة المجهول من الصدقة حال كونه (طيبه) بما يؤديه (نفسه) رفع بطيبة ولا يذري طيب نفسه برفعها على أن طيبة خبر مبتدأ محذوف ونفسه فاعله أو تو كيد وقال الكرماني وفي بعضها طيب نفسه مضافا الى النفس وانما اتصبت حالا والحال لا يكون معرفة لان الاضافة انظمية فلا تقبل التعريف وقوله الخازن مبتدأ خبره (احد المتصدقين) يقع الجواب على التفتية ويجوز كسرهما على الجمع وهما في الفرع وأصله * واستشكل سياق هذا الحديث هنا من حيث انه لا تعلق له بالاجارة المترجم بها وأجاب السفاقي بأن الخازن لاشئ له في المال وانما هو أجبر وقال الكرماني أشار الى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال وقول ابن بطلان انما أدخله لان من استأجر على شئ فهو أمين فيه ولا ضمان عليه فيه ان لم يفرط وتبعه الزركشي في التفتيح ثم عقبه صاحب المصابيح بأن سقوط الضمان ليس منوطا بالامانة وانما هو منوط بالاثمان حتى لو ائتمته فوجدته خائنا لم يكن عليه ضمان والموقوف في الحديث هو من انصف في الواقع بالامانة فأنى يؤخذ منه ما قاله فتأمله انتهى * وهذا الحديث سبق في باب أجرة الخادم اذا تصدق من كتاب لزكاة * وبه قال (حدثنا مسدد) حوا بن مسهر قال (حدثنا يحيى بن سعيد القطان) (عن قرة بن خالد) بضم القاف وتشديد الراء المدومى البصرى (قال حدثني)

بالافراد (جديد بن هلال) بضم الحاء مصغرا العدوى البصرى قال (حدثنا أبو بردة) عامر (عن) ابيه (ابى موسى) عبد الله بن قيس الاشعري رضى الله عنه (قال اقبلت الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعي رجلان من الاشعريين) لم يسميا وقد سمي من الاشعريين الذين قدموا مع ابي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (قلت ما علمت انهما يطلبان العمل) كذا اساقه هنا مختصرا ولفظه في استنابة المرتدين في باب حكم المرتد والمرتدة ومعي رجلان من الاشعريين أحدهما عن عيني والاخر عن يسارى ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستألك فكلما سأل أي العمل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت انهما يطلبان العمل فكأنى أنظر الى سواك فحت شفته قلت أي اتزوت (مقال) ولا يذري قال (ان) بالنون (او) قال (لا) بالالف شك من الراوى (فستعمل على عملنا من اراده) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولان من سأل الولاية وكل اليها ولا يعان عليها وفي نسخة المدومى انما لا نستعمل وذكر السفاقي أن في بعض النسخ أن اولي نستعمل بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام

مع كسرها فعل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائداً ويكون
تقدير الكلام لن أولى على علنا وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة
بلفظ أنا لا نؤلى على علنا وهو بعض هذا التقدير فإله ابن حجر ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما
يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجارة والأحكام وفي استنابة المرتدين
ومسلم في المغازي وأبو داود في الحدود والنسائي في القضاء (باب رعى الغنم على قراريط) جمع قراريط وهو
نصف الدائق أو نصف عشر الدينار أو جزء من أربعة وعشرين جزءاً وبه قال (حدثنا أحمد بن محمد) (الازدري)
القواسم (المكي) صاحب أخبار مكة قال (حدثنا عمرو بن يحيى) (بفتح العين) وسكون الميم (عن جده)
سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصم الأموي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال
ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم) وللكنهية (الاراعي الغنم) تألف بعد الراعي وكسر العين (فقال أصحابه وانت)
يجذف همزة الاستفهام أي وأنت أيضاً رعيتهما (فقال) عليه الصلاة والسلام (ثم كنت أراعيها على قراريط
لاهل مكة) وفي رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت أراعيها لاهل مكة بالقراريط وقال
سويد شيخ ابن ماجه يعني كل شاة بقيراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم وقال أبو إسحاق
الحري قراريط اسم موضع بمكة وصحبه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده مغطاي بأن العرب لم تكن تعرف
القيراط قال ابن حجر لكن الراجح الأول لأن اهل مكة لا تعرف بها مكاناً يقال له قراريط انتهى وقال بعضهم
لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقد ولذا قال عليه الصلاة والسلام كافي الصحيح فتعقون أرضاً يذكر
فيها القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم لهما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ذلك والحكمة
في إلهامهم صلوات الله وسلامه عليهم رعى الغنم قبل النبوة ليحصل لهم التزكّن برعيها على ما يكفونونه من القيام
بأمراتهم ولأن في مخاطبتهم زيادة الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ودفعوا عنها السباع الضارية
والأبدى الخاطفة وعلموا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى النقل من مرعى
إلى مرعى ومن مسرح إلى مراح رفعوا بضعة لها واحسنوا نافعاً لها ففوت طئنة تعرفهم سياسة أهمهم وخص
الغنم لأنهم اضعف من غيرها وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم أنه اشرف خلق الله ما فيه من
التواضع والتصریح بمشقة عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات (باب استنجار المسلمين)
(المشركين عند الضرورة) أي عند عدم وجود مسلم (أو إذا لم يوجد أهل الاسلام) وفي نسخة عند الضرورة
إذا لم يجد أهل الاسلام (وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر) على العمل في أرضها أذل يجرأ أحداً
المسلمين يتوب منهاهم في ذلك قال ابن بطال عاتته الفتية يبيحون استنجارهم عند الضرورة وغيره ما في ذلك
من المذلة لهم إنما المنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الأذلال وبه قال (حدثنا) ولا يوزر
والوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) بن يزيد بن زاذان أبو إسحاق التميمي القزويني الرازي الصغير قال
(أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن
عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (واسمناجر) أبو الواعظ على قصة في هذا
الحديث وهي ثابتة في أصله الطويل المسوق عند المؤلف في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وإصحابه إلى
المدينة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقبل عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لم أعقل أبوي إلا وهما
يدينان الدين الحديث وفيه خروج أبي بكر مهاجرة أرض الحبشة حتى بلغ برقة الغماد فقه ابن الدغنة
وخروجه مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى غار ثور في كنفه ثلاث ليال بيت عندهما عبد الرحمن بن أبي بكر
وهو غلام شاب نفق لفق فبدلج من عندهما بهر فيصبح مع قريش مكة فكانت معهم فلا يصح أمر أبينا كان به
الأوعاء حتى يأتيهما بخبر ذلك حتى يحتاط الظلام ويرعى عليهما عامر بن فهيرة مولى أبي بكر فمخه من غنم
فبيع بها عليهما حتى يذهب ساعة من العشاء فيبيتان في رسول وهو ابن منخمتها وأرضيهما حتى يفتح بها عامر
ابن فهيرة ففلس يفعل ذلك كل ليلة من الليالي وسقط وأوالعطف المذكور لابي ذر واستأجر (أنبي) ولابي
الوقت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأبو بكر رجلاً مشركاً (من بني الدليل) بكسر الدال المهملة وسكون
التحنية هو عبد الله بن أريقط وقال ابن هشام رجلاً من بني عامر وكان مشركاً وهذا موضع الترجمة
(ثم من بني عبد بن عدى) بفتح العين وكسر الدال المهملة وتشديد العين بطن من بني بكر (عادياً) بطريق

قوله إلهما أي للقراريط
بالعينين اللذين هما
الوضع وسكون الميم
النفوس

(خزيتا) بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وسكون التحتية بعد هاء مشنة فوقية صدة ثان لرجل ونسب الحافظ ابن حجر الاخيرة لزيادة الكسبية في قال الزهري (الخزيت الماهر بالهداية قد غمس) أي عبد الله بن أريقط (بمين حلف) بكسر الحاء المهملة وبعد اللام الساكنة فاء وغمس بفتح الغين المعجمة والميم والسين المهملة أي دخل (في) جملة (آل العاصي بن وائل) بالهمز من بني سهم رهط من قريش وغمس نفسه فيهم وكانوا اذا اتحا فواغمسوا أيديهم في دم أو خلق أو شيء يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيدها للمعاف (وهو) أي عبد الله بن أريقط (على دين كفار قريش فامناه) بكسر الميم المخففة بعد الهمة المفتوحة المقصورة من أمنت فلانافه وآمن وذلك مامون والنفير للنبي صلى الله عليه وسلم والصديق (فدفعوا اليه راحلتها) تنبيه راحلة من الابل البعير القوى على الاسفار والاحمال يستوى فيه المذكر والمؤنث والتاء للمبالغة (روعاء) ولابي ذر وروعاءه بألف قبل العين فالاولى من الوعد والثانية من المواعدة (عارفور) بالثلاثه ككها فيجبل أسفل مكة (بعد ثلاث ليل) فأتاهما براحتيهما صبيحة ليل ثلاث فارتحلا وانطلقا معهما مامر بن فهيرة (بضم الفاء وفتح الهاء) وبعد الاء الساكنة راء مفتوحة (والدليل الديني) بكسر الدال المهملة وسكون الياء من غير همزة هو عبد الله بن أريقط (فأخذهم) أي أخذ النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعامر عبد الله بن أريقط الدليل وفي نسخة أسفل مكة (وهو طريق الساحل) وفي الهجرة فأخذهم طريق الساحل فأسقط لفظ وهو وهذا الحديث أخرجه في باب الاجارة والهجرة * هذا (باب) بالتسوين (اذا استأجر) الرجل (اجير يعمل له) عملاً (بعد ثلاثة ايام او بعد شهر او بعد سنة) وجواب اذا قوله (جاز) التواجر (وهما) أي المؤجر والمستأجر (على شرطهما) الذي اشترطاه اذا جاء الاجل قال العيني وهو جاز عند مالك وأصحابه بعد اليوم أو اليومين أو ما قرب اذا أنقذه الاجرة واختلفوا فيها اذا لم يتقدمه فأجازه مالك وابن القاسم وقال أشهب لا يجوز لانه لا يدرى أيعيش أم لا وقياسه أن يستأجر منه منزلاً مدة معلومة قبل مجيئ السنة بأيام كأن يقول آجرك تلك الدار سنة بعد عشرة أيام فذهب الشافعية لعدم الصحة لان منفعتها اذا زال غير مقدورة التسليم في الحال فأشبهه بيع العين على أن يسلمها غدا وهو بخلاف اجارة الذمة فانه يجوز فيها تأجيل العمل كما في السلم فلما أجز السنة الثانية مستأجر الاول قبل انقضاء اجازة اتصال المدين مع اتحاد المستأجر فهو كالأجر مادفعة واحدة بخلاف ما لو أجزها من غيره لعدم اتحاد المستأجر وقال الحنفية اذا قال في شعبان مثلاً آجرك داري في أول يوم من رمضان جاز مطلقاً لان العقد يتجدد بحدوث المانع وهو مذهب المالكية * وبه قال (حدثنا يحيى بن عيسى) بضم الموحدة وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد ابن عقيل بفتح العين (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (فأخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عاتشه رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت واستأجر) يواو العطف على قصة مذكورة في الحديث كانه عليه في الباب السابق (رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلاً) اسمه عبد الله بن أريقط (من بني الدبل) بكسر الدال (هادياً) يرشد الى الطريق (خزيتا) بكسر المعجمة وتشديد الراء ماهر يهتدى لآخرات المغازة وهي طرقها الخفية ومضايقتها وقال الزهري فيما أدرجه في السابقة الماهر بالهداية (وهو على دين كفار قريش) على أن يدلها على طريق المدينة بعد ثلاث ليل (فدفعها) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه (اليه) أي الى عبد الله بن أريقط (راحتيهما وواعداه) بألف قبل العين وبعد الدال (عارفور) بأسفل مكة (بعد ثلاث ليل) زادي نسخة الميدوي فأتاهما (براحتيهما صبيح ثلاث) نصب على الظرفية والعامل فيه واعداه وكذا العامل في غار ثور واعترض الاسماعيلي على المصنف بأنه لا مطابقة بين الترجمة والحديث فانه ليس فيه انها استأجراه على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي فيه انها استأجراه واشتد في العمل من وقته بتسله راحتيهما منهم ما يرعاها ويحفظهما الى أن يهيا لهما الخروج وأجيب بأن الاجارة انما كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة وأن يحضر لهما راحتيهما بعد ثلاث ليل عند الغار ثم يخدمهما بما اراداه من الدلالة على الطريق بعد الثلاث وقاس المواق على ذلك اذا كان ابتداء العمل بعد شهر أو بعد سنة ففاس الاجل البعيد على الاجل القريب ولم تكن اجارتهما لخدمة الراحتين ويؤيده أن الذي كان يرعاها مامر بن فهيرة لا الدليل كما في الحديث وأما من قال بطلان الاجارة اذا لم يسرع في العمل من وقت الاجارة فيحتاج الى دليل * (باب الاجير في الغزو) * وبه قال

(حدثنا) بالجمع ولا يذرحديثي (يعقوب بن ابراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا اسماعيل ابن علية) بضم
العين المهملة وفتح اللام وتشديد التحتية اسم امه واسم ابيه ابراهيم بن سهم الاسدي قال (اخبرنا ابن جريج)
عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراد (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يحيى) بفتح الـ
وسكون العين وفتح اللام مقصورا (عن) ابيه (يعلى بن امية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية واسم امه
منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية (رضي الله عنه) أنه (قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم جيش
الفسرة) بضم العين وسكون السين المهملتين هو غزوة تبولوسى بالفسرة لان النبي صلى الله عليه وسلم ندب
الناس الى الغزو في شدة القبط وكان وقت طيب الثمرة فعصر ذلك وشق عليهم وكانت في سنة نزع من الهجرة
(فكان) الغزو (من اوثق اعمالى في نفسى فكان لي اجر) أى يحد منى بآجرة (فقاتل) الاجير (انسانا فعض
احدهما اصبع صاحبه) وفي مسلم العاض هو يعلى بن امية (فانتزع اصبعه فأندر) به مزة مفتوحة ففون
ساكنة فدل مهملة مفتوحة فراء أى أسقط (ثبته) يحد به والثنية مقدم الاسنان والثنايا أربع ثنائيا عليا
وثنائ سفلى (مسقط) من فيه (فاطلق) الذى ندرت ثبته (الى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر) عليه الصلاة
والسلام (ثبته) فلم يوجب له دية ولا قصاصا (وقال) عليه الصلاة والسلام له (أقيدع) يترك (اصبعه في فمك
تعضهما) بفتح الصاد المجمة على اللغة القصيصة وما ضيه على ما قال نعلب بكسر هاء أى تأكلها بأطراف أسنانك
والهمزة في أميدع للاستفهام الانكارى (قال) يعلى (احسبه) عليه الصلاة والسلام (قال كايهضم الفيل)
الذكر من الابل ويقضم بفتح الصاد كما مر (قال ابن جريج) عبد الملك بالاسناد السابق (وحدثني) بالافراد
(عبد الله) هو مؤذن ابن الزبير وقاضيه (ابن ابي مليكة) بضم الميم وفتح اللام مصغر ازهر بن عبد الله بن جدعان
القرشي التيمي ونسبه لجدته لثهرته به واسم ابيه عبيد الله بالتصغير فهو عبد الله بن عبيد الله بن زهير المكنى بابي
مليكة وهذا هو الذى اعتمد المزي في التهذيب وقيل هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن ابي مليكة بن زهير
فالمكنى هو عبد الله وأبوه زهير فيكون نسبه الى جد ابيه وهذا كما قال في الاصابة المعتمد وعزاه لابن سعد وابن
الكثير وغيرهما (عن جده) الضمير على القول الاول يعود الى ابي مليكة زهير وعلى الثاني يعود الى عبد الله بن
زهير وقد أخرج الحديث الحاكم أبو أحمد في الكنى عن أبي عاصم عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ابيه عن
جده عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه (بمثل هذه الصفة) بكسر الصاد المهملة وتخفيف القاء وللاربعة
القصة بالقاف المكسورة وتشديد الصاد المهملة (ان رجلا عض يد رجل فأندر ثبته) أى أسقطها (فأهدر)
ابوبكر الصديق (رضي الله عنه) وفي هذا دليل للشافعية والحنفية حيث قالوا اذا عض رجل يد غيره فترج
المعضوض يده فسد ط أسنان العاض أو فكل لحية لاضمان عليه وقال المالكية بنين ديتها •
وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
في الديات والنسائي في القصاص • (باب من استأجر) ولا يذرباب بالتسوين اذا استأجر (اجيرا
فين له الاجل) أى المدة (ولم يبين العمل) الذى يعمل له هل يصح ذلك أم لا والذى مال اليه المصنف
الجواز (لقوله) تعالى (انى اريد أن تكسك) أزوجهك (احدى ابنتي) هاتين الى قوله على) ولا يذروا لله
على (ما نقول وكيلا) شاهد على ما عقدنا واعرضه المهلب بأنه ليس في الآية دليل على جهالة العمل
في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم وانما حذف ذكره لاعلم به وأجاب ابن المنير بأن البخارى لم يقصد
جواز أن يكون العمل مجهولا وانما أراد أن النصيب على العمل باللفظ ليس مشروطا وأن المتبع
المقاصد لا الالفاظ وقد ذهب أكثر العلماء الى أن ما وقع من النكاح على هذا الصداق خصوصية
لموسى عليه السلام لا يجوز لغيره لظهور الفرقي طول المدة ولانه قال احدى ابنتي هاتين ولم يعينها وهذا
لا يجوز الا بالتعيين وأجاب في الكشف بأن ذلك لم يكن عقدا للنكاح ولكن مواعدة ولو كان عقدا لقال
قد أنكحتك ولم يقل انى اريد أن أنكحك وقد اختلف فيما اذا تزوجها على أن تزوجها نفسه سنة فقال
الشافعي النكاح جائز على خدمته اذا كان وقتا معلوما ويجب عليه عن الخدمة سنة وقال مالك يفسخ النكاح
ان لم يكن دخل بها فان دخل ثبت النكاح بهر المثل وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان كان حر اقلها مهر مثلها وان
كان عبدا اقلها خدمته سنة وقال محمد يجب عليه قيمة الخدمة سنة لانها متقومة ثم أخذ البضارى بفسر قوله

في بقية الآية على أن تأجروني فقال (بأجر فلانا) بضم الجيم (يعطيه اجر او منه) أي ومن هذا المعنى قولهم
 (في التعزية) بالبيت (أجر الله) بفتح الهمزة أي يعطيك أجره وهكذا فسر أبو عبيدة في الجواز وزاد بأجره
 ينسبك ولم يذكر حديثا لانه انما يقصد بتراجعه بيان المسائل الفقهية واكتفى بالآية على ما أراد هذا فآله تعالى
 ينسبه وثبت قوله بأجر فلانا الخ لابي ذر عن الكشيبي * هذا (باب) بالنوين (إذا استأجر) أحد (أجرا على ان
 يقيم حاطا يريد ان ينقض) أي يسقط (جاز) * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرح حدثني (ابراهيم بن موسى) بن
 يزيد القزاة الصغير قال (أخبرنا هشام بن يوسف) أبو عبد الرحمن قاضي العين (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد
 العزيز (أخبرهم قال أخبرني) بالافراد (يعلى بن مسلم) أي ابن هرمز (وعمر بن دينار) المكي أبو محمد الاثرم
 الجعفي كلاهما (عن سعيد بن جبيرة) الاسدي الكوفي (يريد أحدهما) أي يعلى وأعمرو (على صاحبه) واستشكل
 قوله يريد أحدهما على صاحبه فانه يلزم من زيادة أحدهما على صاحبه نوع محمال وهو أن يكون الشيء مزيدا
 ومزيدا عليه وأجاب الكرمانى بأنه أراد بأحدهما واحدا معينا منهم وحينئذ فلا اشكال وان أراد كل واحد
 منهم ما معناه أنه يزيد شيئا لم يزد الاخر فهو مزيد باعتبار شيء ومزيد عليه باعتبار شيء آخر (وغيرهما) أي قال
 ابن جريج وأخبرني أيضا غير يعلى وعمرو (قال) ابن جريج (قد سمعته) أي الغير (يحدثه) أي الحديث (عن
 سعيد) هو ابن جبيرة (قال قال لي ابن عباس رضى الله عنه ما حدثني) بالافراد (ابي بن كعب) الانصارى
 الخزرجى سيد القراء رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث قصة موسى مع الخضر
 المسوق تمامه في التفسير وسبق في كتاب العلم في ذهاب موسى في البحر الى الخضر (فاطلقا) موسى والخضر
 (فوجد احدا يريدان ينقض) تدانى أن يسقط فاستعيرت الارادة للمشاركة (قال سعيد) هو ابن جبيرة أشار
 الخضر (بيده) الى الجدار (هكذا ورفع) أي الخضر (يديه) بالتمنية الى الجدار فسجعه (فاستقام) ولا يوى ذر
 والوقت يده بالافراد (قال يعلى) بن مسلم (حسبت ان سعيدا قال فسجعه) أي مسح الخضر الجدار (بيده
 فاستقام) وهذا ما زاد يعلى على عمرو في ذلك قال موسى للخضر (لو شئت لاتخذت عليه) بتشديد الفوقية وفتح
 الخاء المعجمة (اجرا) تحريضا على أخذ الجعل ليعتساهبه أو تعريضا بأنه فضول لما في لوم النقي كانه لما رأى
 الحرمان ومساس الحاجة واشغاله بما لا يعينه لم يمالك نفسه (قال سعيد) أي ابن حمزة (اجرا ناكه) ولا ي
 ذر بأجر بالرفع بتقدير هو وانما يمت الاستدلال بهذه القصة لما ترجم له اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لسالقول
 موسى لو شئت لاتخذت عليه أجرا لو شارطت على عمله بأجرة معينة لنعفنا ذلك * (باب) حكم (الاجارة) من
 أول النهار (الى نصف النهار) * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) (الازدى الوائشي بمججمة فسملة البصرى
 قال) (حدثنا حماد) هو ابن زيد بن درهم (عن ايوب) السهتياني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضى الله
 عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال مثلكم) مع نبيكم (ومثل اهل الكتابين) التوراة والانجيل مع
 انبيائهم (كمثل رجل استأجر أجرا) بضم الهمزة وفتح الراء على الجمع فالمثل مضروب للامة مع نبيهم والممثل
 به مع من استأجرهم (فقال من يعمل لي من غدة) بضم الغين المعجمة (الى نصف النهار على قيراط) زاذني رواية
 عبيد الله بن دينار قيراط قيراط وهو المراد (فعملت اليهود) زاذني دينار على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي
 من نصف النهار الى صلاة العصر) أول وقت دخولها أو أول الشروع فيها (على قيراط) قيراط (فعملت
 النصارى) على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي من العصر الى ان تغيب الشمس على قيراطين) قيراطين (فأنتم
 هم فغضبت اليهود والنصارى) أي الكفار منهم (فقالوا) وفي التوحيد فقال أهل التوراة (مالنا اكثر
 عملا) ممن عمل من العصر الى الغروب (واقبل عطاء) منهم لان الوقت من الصبح الى الظهر أكبر * وأكثروا قل
 بالنصب على الحال كقوله تعالى فخالهم عن التذكرة معرضين أو خبر كان أي مالنا كذا أكثر وما لنا كذا أقل وفي
 الفرع بالرفع فيه ما خبر مبتدأ محذوف أي مالنا نحن أكثر وما لنا نحن أقل وعلما نصب على التمييز (قال) الله
 تعالى (هل نقصكم من حكمكم) زاذني الرواية الآية شيئا (قالوا لا) لم تنقصنا (قال فذلك فضلى اوتيه من اشاء)
 من عبادى وأراد المصنف رحمه الله بهذا اثبات صحة الاجارة بأجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ضرب
 الشارع المثل بذلك * (باب الاجارة الى صلاة العصر) * وبه قال (حدثنا اسماعيل بن ابي اويس) واسمه عبد الله
 ابن عبد الله بن اويس بن أبي عامر الاصبجي أبو عبد الله ابن أخت الامام مالك (قال حدثني) بالافراد (مالك)

الامام (عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن) ولاه (عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه) ما ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثلكم مع نبيكم (واليهود والنصارى) مع انبيائهم بالخلف عطف على
 الضمير الخفوض في مثلكم بدون اعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين الا يونس وقطربا والاخفش وجوزة
 الكوفيون قاطبة والحديث مما يشهد لهم ويجوز الرفع وكلاهما في اليونانية والتقدير ومثل اليهود على حذف
 المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه ونقل الحافظ ابن حجر وجدانه مضبوطا بالنصب في أصل أبي ذر ووجهه
 على ارادة المعية (كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل لي) أي من أول النهار (الى نصف النهار على قيراط قيراط)
 مرتين (فعملت اليهود) أي الى نصف النهار (على قيراط قيراط) مرتين أيضا قال الطيبي هذه حالة من حالات
 التشبيه ادخلها في حالات التشبيه به وجمعت من حالانه اختصارا اذ الأصل قال الرجل من يعمل لي الى نصف
 النهار على قيراط فعمل قوم الى نصف النهار الخ كذلك قال الله تعالى للامم من يعمل لي الى نصف النهار على قيراط
 فعملت اليهود الى آخره وتطيره قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارنا الى قوله ذهب الله بنورهم فقوله ذهب الله
 بنورهم وصف للمنافقين وضع موضع وصف المستوقد اختصارا (ثم عملت النصارى) أي ثم قال من يعمل لي الى
 صلاة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى (على قيراط قيراط ثم انتم الذين تعلمون من صلاة العصر الى
 مغارب الشمس) باللفظ الجمع كافي رواية مالك ولعله باعتبار الازمنة المتعددة باعتبار الطوائف المختلفة الازمنة
 (على قيراطين قيراطين فغضبت اليهود والنصارى وقالوا نحن اكثر عملا) أي باعتبار مجموع عمل الطائفتين
 (واقبل عطاء قال) الله تعالى (هل ظلمكم) أي نقصتمكم كافي رواية تافع في الباب السابق وانما لم يكن ظلمالانه
 تعالى شرط معهم شرطا وقبلوا ان يعملوا به (من حقكم شيئا قالوا لا فقال) تعالى ولا يذوق قال (فذلك فضل اوتيه
 من شاء) قال الطيبي وما ذكر من المقالة والمكاملة لعله تخييل وتصور ولم يكن حقيقة لانه لم يضمن نعمة الله لهم
 الا ان يحمل ذلك على حصوله عند اخراج الذرف يكون حقيقة (باب انهم من منع اجر الاجير) * وبه قال (حدثنا
 يوسف بن محمد) العاصمى ان ارسا بن زبل البصرة قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن سليم) بضم السين وفتح اللام
 الطائي نزيل مكة صدوق سي الحفظ ولم يخرج له الموافق سوى هذا الحديث وله أصل عنده من غير هذا الوجه
 واحجبه السابقون (عن اسماعيل بن امية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموى (عن سعيد بن ابى سعيد)
 القبرى (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال قال الله تعالى ثلاثة) من الناس
 (انا خصهم يوم القيامة رجل اعطى بي) أي اعطى العهد باسمي (ثم غدر) أي نقض العهد (ورجل باع حزا
 عالمته مدا) (فاكل ثمنه ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه اجره) وهذا الحديث سبق
 في كتاب البيع في باب انهم من باع حزا (باب الاجارة من العصر) من أول وقته (الى) أول دخول (الليل) *
 وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بفتح العين والمذأبو كرب الهمداني الكوفي قال (حدثنا ابو اسامة) حماد بن
 أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون التمنية (عن ابى بردة) بضم الموحدة وسكون الراء عامر
 (عن ابى موسى) عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه قال مثل المسلمين
 واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما هم اليهود وهو من باب القالب أي كمثل قوم استأجرهم رجل
 أو قوم من باب تشبيه المركب بالمركب لانه يشبه المفرد بالمفرد فلا اعتبارا بالاجرة وعين اذ التقدير مثل الشارع
 معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا يوصل الى الليل على اجر معلوم) أي على قيراطين (فعملوا له الى نصف
 النهار فقالوا لا حاجة لنا الى اجر الذي شرطت لنا) إشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من
 اطلاق القول وارادة لازمه لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان (وماعلمنا باطل) إشارة الى احباط
 عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى (فقال لهم لا تملوا) ابطال العمل وترك
 الاجر المشروط (كلوا) وللابوين فقال (كلوا) بقية عملكم وخذوا اجركم كاملا فابوا وتركوا واستأجر آخرون
 بجماعة فراء مكسورة وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (اكلوا بقية يومكم هذا ولكم الذي شرطت لهم) *
 أي لليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر) نصب حين على انه خبر كان
 الناقصة واسمها ضمير مستتر فيها يعود على انتهاء عملهم المفهوم من السياق وبالرفع على انه فاعل كان الناقصة
 (قالوا لا ياعلمنا باطل وان الاجر الذي جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم اكلوا بقية

عملكم فان ما بقى من التهارشي يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا (فأبوا) أن يعملوا وتركوا
 أجرهم وفي رواية غير أبوي ذروا الوقت واستأجر أجبرين بهم مكسورة فثناة تحببة ساكنة فراه مفتوحة على
 الثنية فقال لهما كلا بنية يومكما هذا ولكما الذي شرط لهما من الاجر فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر
 قال لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه فقال لهما كلا بنية عملكما فان ما بقى من التهارشي يسير
 فأبوا وفي حديث ابن عمر السابق انه استأجر اليهود من أول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فبين
 الحدين مغايرة وأجيب بأن ذلك بالنسبة الى من عجز عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى
 من أدرك دين الاسلام ولم يؤمن به وانظروا أنهم ما قضيتان وقد قال ابن رشد ما حاصله ان حديث ابن عمر سبق
 مثالا لاهل الاعذار لقوله فمجزز وأفأشار الى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك
 يحصل له الاجر تام بفضل الله قال وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر غير عذروا الى ذلك الإشارة بقوله عنهم
 لا حاجة لنا الى أجرنا فأشار بذلك الى أن من أخره عاود لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار انتهى ووقع في رواية
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في باب من أدرك ركعة من العصر الآتية ان شاء الله تعالى في التوحيد
 ما يوافق رواية أبي موسى ولفظها فعملوا حتى اذا اتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا وقال في أهل
 الانجيل فعملوا الى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا فهو يدل على أن مبلغ الاجرة لليهود لعمل النهار
 كله قيراطان وأجر النصارى للنصف الباقي قيراطان فلما عجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم
 وهو قيراط (واستأجر) بالواو ولا يذرف استأجر بالقاء (قوما) هم المسلمون (ان يعملوا بنية يومهم فعملوا بنية
 يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر الفريقين) اليهود والنصارى (كلهما) بايائهم بالانبياء الثلاثة
 محمد وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم وحكى السفاقسي أن في روايته كلاهما بالالف وهو على لغة من
 يجعل المثني في الاحوال الثلاثة بالالف (فذلك منهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا التور) المحدث
 والاسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم
 الله به واستدل به على أن بقاء هذه الامة يزيد على الالف فانه يقتضى أن مدة اليهود وتطير مدتي النصارى والمسلمين
 وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى البعثة المحمدية كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من
 ذلك ستمائة سنة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعاً فانه في الفتح * (باب من
 استأجر اجراً فترك الاجرة) والله كشمهني فترك الاجر اجرة (فعمل فيه المستأجر) بالتجارة والزراعة
 (فزاد) فيه أي ربح (او من) وفي بعض النسخ ومن (عمل في مال غيره فاستفضل) بالاضاد المجمة أي فضل
 الزليست السين للطلب وهو من باب عطف العام على الخاص * وبه قال (حدثنا ابو الجيان) الحكيم بن نافع
 قال (اخبرنا شبيب) هو ابن أبي حزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه قال (حدثني) بالافراد (سالم
 ابن عبد الله ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انطلق
 ثلاثة رهط) قال الجوهري والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان
 في المدينة ثمة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود (من كان قبلكم حتى أدوا الميت) بقصر
 الهمة كرموا والميت موضع البيوت (الى غار) كهف في جبل (فدخلوه فالتحدرت) هبطت (مخفرة من
 الجبل فسدت عليهم الفارق قالوا انه لا ينجيكم) بضم اليا من الانجاء أي لا يخلصكم (من هذه الصخرة
 الا ان تدعوا الله بصالح أعمالكم) بسكون واو تدعوا وأصله تدعون فتدعت النون لدخول أن (فقال)
 بالفاء ولاي الوقت قال (رجل منهم) النهم كان لي ابوان شيخان كبيران (هو من باب التغليب اذ المراد الاب
 والام) (وكنتم لا غنى قبلهما) بفتح الهمزة واسكان القين المجمة وكسر الموحدة آخره فاف من الثلاثي كذا
 في الفرع وفي نسخة أغنى بضم الموحدة وللأصلي كافى الفتح أغنى بضم الهمزة من الرابح وخطاؤه والقبوق
 شرب العشي أي ما كنت اقدم عليها في شرب نصيبهم من اللبن (اهلا) أقارب (ولا مالا) رقيقا (فناي) كسي
 أي بعد (بي) وأكرم عمة والأصلي كافى الفتح فناء بفتح النون بوزن جاء وهو بمعنى الاول (في طلب
 نبي) بعد (يو ما لم ارح) بضم الهمزة وكسر الراء من اراح بفتح أي لم أرحم (عليهما) أي على أبوي
 (حتى) تاما خلقت) والحموي والمستحلى غملت بالمير (لهم ما غنيتهم فوجدتهم ما غنيتهم) بالواو
 ولا بوي ذروا الوقت فذكرت (ان اغنى قبلهما ما اهلا وما لا ظنبت والقدرح) أي والحال ان القدرح

(على يدى) بتشديد آخره على التثنية (انتظر استيقاظهما حتى يرق الفجر) بفتح الراء أى ظهر ضياؤه (فاستيقظا فشر بأغموقه) اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه العصرة) بفتح عين مفتوحين فراء مكسورة مشددة (فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج) منه (قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الا يحزن الله ورسوله ان كانت امة كافت على شيء) كانت احب الناس الى فارادتها عن نفسها (أى بسبب نفسها) ومن جهتها والعموى والمسلم على نفسها أى مستغنية عليها وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت منى حتى مات) بتشديد الميم وللكنية منى أى نزلت (بها سنة من السنين) المقحطة فأوجبتها (لجاء نبي فأعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار والتخصيص بالعدد لا ينافى الزيادة أو المائة فكانت بالتعاسها والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على ان تحلى بيني وبين نفسيها ففعلت) ذلك (حتى اذا قدرت عليها) وفي الرواية السابقة فلما قدرت بين رجلها (قالت لا أحل لك) بفتح الهمة في اليونانية وفي غيرها أحل بضمها من الاحلال (أن تفرض الخاتم الابحمة) أى لا يحل لك ازالة البكارة الا بالحلل وهو انكاح الشرعى المسوغ للوطء (ففرجت) أى تجنبت واحترزت من الاثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهى احب الناس الى وتركت الذهب الذى اعطيتها) قال العيصي وفي رواية أبى ذر التى أعطيتها والذهب يذكروىون (اللهم ان كتب فعلت ذلك ابتغاء وجهك فامرج) بهمزة وصل وضم الراء (عنا ما نحن فيه) أى من هذه العصرة وقول الزركشى انه في البخارى يقطع الهمة وكسر الراء أى اكشف وفي رواية غير البخارى بهمزة وصل وضم الراء لم أره فيما رقت عليه من نسخ البخارى المعتمدة كما قال بل في كلها بهمزة الوصل قاله أعلم (فانفرجت العصرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها) قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم انى استأجرت أجراء بضم الهمة وفتح الجيم والراء جمع اجبر وسقط لفظ انى لابي الوقت (وأعطيتهم جبرهم) بفتح الهمة وسكون الجيم (غير رجل واحد) منهم (ترك) اجره (الذى له وذهب ففرت) أى كثرت (اجره حتى كثرت منه الاموال) لجاء فى بعد حين فقال يا عبد الله أذى الى أجرى) بياء ثابتة بعد الدال والصواب حذفها (فقلت له كل ما ترى) برفع كل والخبر قوله (من أجرلك) وللكنية منى من أجلك باللام بدل الراء (من الابل والبقر والغنم الرقيق) بيان لقوله ما ترى ولا منافاة بين قوله في السابقة بقر وأرواعها (فقال يا عبد الله لا تستهزئ بى) بسكون الهمة مجزوما على الامر (فقلت له) انى لا استهزئ بك فأخذه كما فاسأقه فلم يترك منه شيئا اللهم فان بالفاء قبل الهمة (كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فامرج عنا) بالوصل وضم الراء (ما نحن فيه) أى من هذه العصرة (فانفرجت العصرة فخرجوا) من الغار (يعنون) وقد تعقب المهلب المصنف بأنه ليس في الحديث دليل لما ترجم له فانما الرجل انما التجزى أجر اجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة وهذا الحديث قد سبق في كتاب البيوع وتأتى بقية مباحثه في أواخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى بعون الله ومنته (باب من أجر نفسه) غيره (ليحمل) له مناعه (على ظهره) ثم تصدق به) أى بأجره وللكنية منى ثم تصدق منه (و) (باب اجرة الحال) بالحاء المهملة ولا بى ذروا أجر بغيره (وبه قال) حديثنا ولا بى ذرحتنى بالافراد (سعيد بن يحيى بن سعيد) أى ابن أبان بن سعيد بن العاصى الأموى (القرنى) البغدادي وسقط لغير أبى ذر القرشى قال (حدثنا ابى) يحيى بن سعيد قال (حدثنا الاعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبى وائل (عن أبى مسعود) عتبة بن عامر (الأنصارى) البدرى (رضى الله عنه) انه (قال) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر بالصدقة ولا بى ذرا اذا أمر بابالصدقة (انطلق احدا) لما يسمعه من الأجر الجزيل فيها (الى السوق فيحامل) بضم التحتية وكسر الميم من باب المفاعلة الكائنة من اثنين أى يعمل صنعة الجهالين فيحمل وياخذ الاجرة من الآخر ليكتسب ما يتصدق به (فيصيب المذ) من الطعام أجرة عما حله وعند النساءى من طريق منصور عن أبى وائل ينطلق أحدنا الى السوق فيحمل على ظهره (وان لبعضهم) أى اليوم (لمائة ألب) من الدنانير أو الدراهم واللام للتأكيدها ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر زاد النساءى وماله يومئذ درهم أى في اليوم الذى كان يحمل فيه بالاجرة لانهم كانوا فقراء حينئذ واليوم هم أغنياء (قال) أبو وائل (مازاه) بفتح النون وضمها أى ما أظن أبامسعود عتبة بن عامر أراد بذلك البعض (الانفسه) وفي نسخة بالفرع وأصله ما زاه يعنى الانفسه وهذا الحديث سبق في باب اتقوا النار ولو بشق ثمرة من كتاب الزكاة (باب حكم) اجرة السمرة (بفتح السين المهملة بين ماميم ساكنة أى الدلالة) (ولم ير ابن سيرين) محمد (وعطاء)

هو ابن أبي رباح (وأبراهيم) النخعي - فيما وصله ابن أبي شيبة عنهم (والحسن) البصري (بأجر السهماء بأنا وقال ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله ابن أبي شيبة (لاباس أن يقول) للسهماء (بج هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك) وهذه أجرة مصرية أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يجزها الجمهور بل قالوا إن باع على ذلك فله أجر منه (وقال ابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (إذا قال به بكذا فما كان من ربح فهو لك) ولا يرى ذرو الوقت لك (أويني وينك فلا بأس به) وهذا أشبه بصورة المقارض من السهماء (وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم) أي الجائزة شرعا وهذا روى من حديث عمرو بن عوف المزني - عند إصحاقي في مسنده ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والحاكم - وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه) طاوس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال نسي النبي صلى الله عليه وسلم أن يتاني) بضم التحتية وفي بعض النسخ فوقية مبنيا للمفعول (الركبان) بالرفع نائب عن الفاعل (ولا يبيع) بالنصب على أن لازمة (حاضر لباد) قال طاوس (قلت يا ابن عباس ما قوله) أي ما معنى قوله (لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له سهماء * وهذا موضع الترجمة فإن مفهومه جواز أن يكون سهماء في بيع الحاضر للحاضر لكن شرط الجمهور أن تكون الأجرة معلومة * وهذا الحديث سبق في باب النهي عن تلقي الركن في كتاب البيوع * هذا (باب) بالتسوين (هل يواجر الرجل) المسلم (نفسه من مشرك في أرض الحرب) وهي دار الكفر * وبه قال (حدثنا عمر بن حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث بن طلق النخعي قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران (عن مسلم) هو ابن صبيح بضم الصاد مصغرا أبي النخعي (عن مسروق) هو ابن الأجدع قال (حدثنا خباب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى ابن الارت التميمي من السابقين إلى الإسلام (رضي الله عنه قال كنت رجلا فبينا) بفتح القاف وسكون التحتية حدادا (فعملت) أي سيفا (للعاصي بن وائل) السهمي والمدعومين العاصي الصحابي المشهور وكان له قدر في الجاهلية ولكنه لم يوفق للإسلام وكان عليه ذلك له بمكة وهي أذل الدار حرب وخباب مسلم (فاجتمع لي عنده) زاد الامام أحمد وراهم (فأئنته أنقاضه) أي أطلب الدراهم أجرة عمل السيف (فقال) أي العاص (لا والله لا أقضيك حتى تكفر بعمد فقلت) أما بتخفيف الميم يعرف تنبيه (والله) لا أكثر (حتى تموت ثم تبعث) مفهومه غير مراد لان الكفر لا يتصور بعد البعث فكأنه قال لا أكثر أبدا (فلا) أي فلا كفر والفاء لا تدخل في جواب القسم فهو مفسر للمقدر الذي حذفه بال الكرماني ويروى أما بالتشديد وتقديره أما أنافلا كفر والله وأما غيري فلا أعلم حاله (قال) العاصي (واني) بخدفة همزة الاستفهام والتقدير أو اني (لمت ثم تبعث) قال خباب (قلت) له (نعم قال فانه سيبكون لي ثم) بفتح المثناة أي هنالك (مال وولد فأقضيك) حقق (فأنزل الله تعالى أفرأيت الذي كفر يا أيها) وقال لا وتيقن (مالا وولدا) * وموضع الترجمة منه قوله فعلمت الخ ووجه الدلالة أن العاصي كان مشركا وكان خباب إذا كان مسلما ومكة حينئذ دار حرب واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره ولكن يحتمل أن يكون الجواز مقيدا بالضرورة وقيل الاذن بقتال المشركين والامر بعدم اذلال المؤمن نفسه قال ابن المنير والذي استقرت عليه المذاهب أن الصناع في حوائثهم كالقن والحياط ونحوهما يجوز أن تعمل لأهل الذمة ولا بعد ذلك ذلة بخلاف خدمته في منزله وبطريق التبعية له كالمكاري والبسلان في الحمام ونحو ذلك * وهذا الحديث سبق في باب ذكر القين والحداد من كتاب البيع وبأن ان شاء الله تعالى في تفسير سورة مريم * (باب) حكم (مابطن) بضم أوله وفتح ثالثة (في الرقبة) بضم الراء وسكون القاف أي العوزة (على أحياء العرب) بفتح الهمزة طائفة مخصوصة (بفتح الكتاب) وعورض المؤلف في قوله على أحياء العرب لأن الحكم لا يحتمل باختلاف الامكنة والاجناس وأجاب في فتح الباري بأنه ترجم بالواقع ولم تعرض لنفي غيره واعترضه في عدة القاري بأن هذا الجواب غير مقنع لان القيد شرط اذا اتى متني المشروط انتهى وقد شطب عليه في المخرج وأصله (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله في الطب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أحق ما أخذتم عليه أجره (كتاب الله) وبهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية في التعليم لانه عبادتوا لأجره فباعي الله تعالى وأجازوه في الرق في هذا الظهور فيصحت ذلك فأتى أن شاء الله تعالى بعون الله في باب التزويج على تعليم القرآن (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله ابن أبي شيبة (لا يشرط

المعلم على من يعلمه أجره (إلا أن يعطى شيئا فليقبله) بالجزم على الأمر ونفخ همزة أن والاستثناء منقطع أي لكن
 الاعطاء بدون الاشتراط جائز فليقبله قال الكرماني وفي بعضها أن يكسر الهمزة أي لكن إن يعطى شيئا بدون الشرط
 فليقبله (وقال الحكم) بفتحين ابن عتبية بفتح المثناة والموحدة مصغر الكندي الكوفي مما وصله البغوي في
 الجعديات (لم أسمع أحدا) من الفقهاء (كره أجر المعلم وأعطى الحسن) البصري (دراهم عشرة) أجره المعلم وصله
 ابن سعد في الطبقات (ولم ير ابن سيرين) محمد (بأجر القسام) بفتح القاف وتشديد المهمله من القسم وهو القاسم
 (بأسا) أي إذا كان بغير اشتراط أمامه الاشتراط فكان يكرهه كما أخرجه عنه موصولا ابن سعد بل روى عنه
 الكراهة من غير قيد عبد بن حميد من طريق يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين ولفظه أنه كان يكره أجر القسام
 ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكايواخذ عليه لأجر (وقال) ابن سيرين (كان يقال
 السحت الرشوة في الحكم) بكسر الراء أخرجه ابن جرير بأسا يده عن عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت من
 قولهم وأخرجه من وجه آخر مرفوعا برجال ثقات لكنه مرسل ولفظه كل لحم ابتسه السحت فالنارواولي به قبل
 بإرسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (وكأولوا يعطون) الأجرة بفتح الطاء (على الخرس) لخارص
 الغيرة ومناسبة ذكر القسام والخارص الاشتراك في أن كلا منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين وبه قال
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا أبو عوانة) (الوضاح بن عبد الله الشكري
 عن أبي بشر) بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة جعفر بن أبي وحشية واسمه إياس (عن أبي المتوكل) علي بن
 داود ويقال ابن دؤاد بضم الدال بعدها واو بهمزة الناجي بالنون والهم البصري (عن أبي سعيد) سعد بن
 مالك الخدري (رضي الله عنه) أنه (قال انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه
 أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحدهم وفي رواية سليمان بن قبة بفتح القاف وتشديد التحتية
 عند الإمام أحمد بفتحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا (من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة
 سافروها) أي في سرية عليها أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فيما وقف
 عليه الحفاظ ابن حجر (حتى زلوا) أي لولا كافي الترمذي (على حتى من أحياء العرب) قال في الفتح ولم أقف على
 تعيين الحى الذي زلوا به من أي القبائل هم (فاستضافوهم) أي طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيفوهم)
 بفتح الضاد المعجمة وتشديد التحتية ويرى يضيفوهم بكسر الضاد والتخفيف (فلدع) بضم اللام وكسر الدال
 المهمله لا المعجمة وسها الزركشى وبالفين المعجمة مبنيا للمفعول أي لسع (سيدا ذلك الحى) أي بعقرب
 كافي الترمذي ولم يسم سيد الحى (فسموا له بكل شيء) مما جرت العادة أن تدعووا به من لدغة العقرب
 وللكشميهي فسموا بفتح الشين المعجمة والفاء وسكون الواو أي طلبوا له الشفاء أي عاجلوه بما يشفيه وقد زعم
 السفاقسي أنها تصيف (لا يسمعون شيئا فقال بعضهم) لبعض (لوا أنهم هؤلاء) الهاء الذين زلوا (عندكم) (لعله)
 ولكشميهي لعل بإسقاط الهاء (أن يكون عند بعضهم شيء) يداويه (فأقروهم فقالوا يا أيها الرهط أن سيد بالدغ
 وسعينا) ولكشميهي (وشفينا) (له بكل شيء لا يسمعون) في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاءهم جارية منهم فيجعل
 على أنه كان معها غيرها (نهل عند أحدكم من شيء) زاد أبو داود من هذا الوجه يفتح صاحبنا وزاد البراء فقالوا
 لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الراوى كافي بعض روايات
 مسلم (نعم والله إنى لأرى) بفتح الهمزة وكسر القاف (ولكن) بالتخفيف (والله لقد استغنيناكم فلم تصفوا
 فما نأبرق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا) بضم الجيم ومكون العين ما يعطى على العمل (فصاحوهم) أي
 وافقوهم (على قطع من الغنم) وفي رواية النساءى ثلاثون شاة وهو مناسب لعدد السرية كما زعم فكأنهم
 اعتبروا عددهم فجعلوا لكل واحد شاة (فانطلق) الراقى إلى الملدوغ وجعل (يقول عليه) بفتح المثناة التحتية
 وسكون الفوقية وكسر الفاء ونضم بفتح فتخامعه أدنى بزاق قال العاروف بالله عبد الله بن أبي جرة في ترجمة
 النفوس محل الثقل في الرقية بعد القراءة لتحصل بركة الرق في الجوارح التي يجز عليها فصل البركة في الرق
 الذي يتقله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفي رواية الأعمش عند (سمع مزارعوني
 حديث جابر ثلاث مزارع والحكم للزائد (فكانت شاة) بضم النون وكسر الشين المعجمة من الثلاث الجزد أي
 حل (من عقار) بكسر العين المهمله وبعدها ألف جبل يشد به ذراع البهيمه لكن قال الخطابي أن المشهور
 أن يقال في الحل أنشط بالهمزة وفي العقد نشط وقال ابن الأثير وكثيرا ما يجي في الرواية كأنما نشط من عضال

هو ابن أبي رباح (وابراهيم) الضبي - فيما وصله ابن أبي شيبة عنهم (والحسن) البصري (بأجر السمسار بأما وقال
 ابن عباس) رضى الله عنهم عما وصله ابن أبي شيبة (لأباس ان يقول) للسمسار (بمع هذا الثوب فإزاد على كذا
 وكذا فهو لك) وهذه أجرة مسمرة أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يجزها الجمهور بل قالوا ان باع على ذلك فله أجر
 منله (وقال ابن سيرين) محمد عما وصله ابن أبي شيبة أيضا (إذا قال به بكذا فما كان من ربح فهو لك) ولا يوى
 ذروا الوقت فلك (أويى وبينك فلا بأس به) وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار (وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم المسلون عند شروطهم) أى الجائزة شرعا وهذا روى من حديث عمرو بن عوف المزني - عند أصحابي
 في مسنده ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والحاكم * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد
 قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه)
 طاوس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلتقي) بضم التحيبة وفي
 بعض النسخ فوقية مبنيا للمفعول (الركبان) بالرفع نائب عن الفاعل (ولا يبيع) بالنصب على أن لازائده
 (حاضر لباد) قال طاوس (قلت يا ابن عباس ما قوله) أى ما معنى قوله (لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له
 سمسارا * وهذا موضع الترجمة فإن مفهومه جواز أن يكون سمسار في بيع الحاضر للحاضر لكن شرط
 الجمهور أن تكون الأجرة معلومة * وهذا الحديث سبق في باب النهي عن تلقى الركبان في كتاب البيوع * هذا
 (باب) بالتسوين (هل يؤجر الرجل) المسلم (نفسه من مشرك في أرض الحرب) وهي دار الكفر * وبه قال
 (حدثنا عمر بن حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث بن طلق الضبي قال (حدثنا الأعشى) سليمان بن
 مهران (عن مسلم) هو ابن صبيح بضم الصاد مصغرا أبي الضبي (عن مسروق) هو ابن الأجدع قال (حدثنا
 خباب) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى ابن الأرت التميمي من السابقين إلى الاسلام (رضي الله عنه
 قال كنت رجلا نبيا) بفتح القاف وسكون التحيبة حذادا (فعلت) أى سيفا (للعاصي بن وائل) السهمي
 والدعري والعاصي السهمي المشهور وكان له قدر في الجاهلية ولكنه لم يوفق للإسلام وكان عمله ذلك بمكة
 وهي اذذاك دار حرب وخباب مسلم (فاجتمع لي عنده) زاد الامام احمد وراهم (فأتيته أتقاضاه) أى أطلب
 الدراهم أجرة عمل السيف (فقال) أى العاصي (لا والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد فقطما) بخفيف الميم
 ورف تنبيه (والله) لا أكثر (حتى تموت ثم تبعث) مفهومه غير مراد لان الكفر لا يتصور بعد البعث
 فكانه قال لا أكفرا أبدا (فلا) أى فلا أكفر وأثناء لا تدخل في جواب القسم فهو مفسر للمقدر الذي حذفه
 بال الكرماني ويروى أما بالتشديد وتقديره أما أنا فلا أكفروا لله وأما غيري فلا أعلم حاله (قال) العاصي
 (وأنى) بمحذف همزة الاستفهام والتقدير أو أنى (لميت ثم تبعث) قال خباب (قلت) له نعم قال فانه سيبكون
 لي ثم (بفتح المثناة أى هناك) (مال وولد فأقضيك) حقق (فأزل الله تعالى أقرأت الذي كفرا بآياتنا) وقال
 لا وتيقن (مألا وولدا) * وموضع الترجمة منه قوله فعلت الخ ووجه الدلالة أن العاصي كان مشركا وكان خباب
 اذذاك مسلما ومكة حينئذ دار حرب واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره لكن يحتل أن يكون
 الجواز مقيد بالضرورة وقيل الاذن بقفال المشركين والأمر بعدم اذلال المؤمن نفسه قال ابن المنير والذي
 استقرت عليه المذاهب أن الصناع في حوائثهم كالقن والخياط ونحوهما يجوز أن يعمل لأهل الذمة ولا يبعد
 ذلك ذلك بخلاف خدمته في منزله وبطريق التبعية له كالمكاري والبلا في الحمام ونحو ذلك * وهذا الحديث
 سبق في باب ذكر القين والحداد من كتاب البيع وبأنى ان شاء الله تعالى في تفسير سورة قمر * (باب)
 حكم (مبايعين) بضم أوله وفتح ثالثة (في الرقبة) بضم الراء وسكون القاف أى العودية (على أحياء العرب)
 بفتح الهمزة طائفة مخصوصة (بفتح الكتاب) وعورض المؤلف في قوله على أحياء العرب لأن الحكم
 لا يختلف باختلاف الامكنة والاجناس وأجاب في فتح الباري بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره واعترضه
 في عدة القارى بأن هذا الجواب غير مقنع لان القيد شرط اذا اتفق يفتى المشروط انتهى وقد شطب عليه
 في الفرع وأصله (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله في الطب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أحق
 ما أخذتم عليه اجرا (كتاب الله) وهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية في
 التعليم لانه عبادتوا الاجر فيها على الله تعالى وأجازوه في الرقي لهذا الخبر وبقيته مجتذ ذلك فأتى ان شاء الله تعالى
 بعون الله في باب التزويج على تعليم القرآن (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله ابن أبي شيبة (لا ينظر

العلم على من يعله أجرة (الأن يعطى شأه قبله) بالجزم على الأمر وفتح همزة أن والاستثناء منقطع أي لكن
 الاعطاء بدون الاشتراط جائز قبله قال الكرماني وفي بعضها أن بكسر الهمزة أي لكن إن يعطى شأه بدون الشرط
 فليقبله (وقال الحكم) بفتحين ابن عتيبة بفتح المثناة والموحدة مصغر الكندي الكوفي مما وصله البغوي في
 الجعديات (لم أسمع أحدا) من الفقهاء (كره أجر المعلم وأعطى الحسن) البصري (دراهم عشرة) أجرة المعلم وصله
 ابن سعد في الطبقات (ولم ير ابن سيرين) محمد (بأجر القسام) بفتح القاف وتشديد المهلة من القسم وهو القاسم
 (بأسا) أي إذا كان بغير اشتراط أمان مع الاشتراط فكان يكبره كما أخرجه عنه موصولا ابن سعد بل روى عنه
 الكراهة من غير تقييد عبد بن حميد من طريق يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين ولنقله أنه كان يكبره أجور القسام
 ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكاي يؤخذ عليه لاجر (وقال) ابن سيرين (كان يقال
 السحت الرشوة في الحكم) بكسر الراء أخرجه ابن جرير بأسانيد عن عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت من
 قولهم وأخرجه من وجه آخر مر فوعا برجال ثقات لكنه مرسل ولفظه كل لحم انتبه السحت فالنارأولى به قيل
 بإرسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (وكأوا يعطون) الأجرة بفتح الطاء (على الخرس) لخارص
 الغرّة ومناسبة ذكر القسام والخارص الاشتراك في أن كلامهما يفصل التنازع بين المتخاصمين وبه قال
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري
 (عن أبي بشر) بكسر الموحدة وسكون الشين المججمة جعفر بن أبي وحشية واسمه إياس (عن أبي المتوكل) علي بن
 داود ويقال ابن دؤاد بضم الدال بعدها واو بهمزة الناجي بالنون والجيم البصري (عن أبي سعيد) سعد بن
 مالك الخدري (رضي الله عنه) أنه (قال انطلق نضر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه
 أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحدا منهم وفي رواية سليمان بن قبة بفتح القاف وتشديد التحيّة
 عند الامام أحمد بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا (من اصحاب النبي) صلى الله عليه وسلم في سفرة
 سافروها أي في سرية عليها أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فيما وقف
 عليه الحافظ ابن حجر (حق زلوا) أي لئلا يكافى الترمذي (على حتى من احيا العرب) قال في الفتح ولم أوقف على
 تعيين الحى الذي زلوا به من أي القبائل هم (فاستضافوهم) أي طلبوا منهم الضيافة (فأبوا ان يضيفوهم)
 بفتح الضاد المججمة وتشديد التحيّة ويروي بضمهم بكسر الضاد والتخفيف (فلدع) بضم اللام وكسر الدال
 المهمله لا المججمة وسها الزكشي وبالفين المججمة مبنيا للمفعول أي لسع (سيدا ذلك الحى) أي بعقرب
 كافي الترمذي ولم يسم سيد الحى (ففعوا به بكل شيء) مما جرت العادة أن يسدوا ووايه من لدغة العقرب
 وللكشمي فشفوا بفتح الشين المججمة والقاء وسكون الواو أي طلبوا له الشفاء أي عاجلوه بما يشفيه وقد زعم
 السفاقي أنها تعجيف (لا ينفعه شيء فقال بعضهم) لبعض (لوا نبيتم هؤلاء الرط الذين زلوا) عندكم (له)
 ولكشمي لعل باسقاط الهاء (أن يكون عند بعضهم شيء) يدأوبه (فأوتهم فقالوا يا أيها الرط ان سيدا لدغ
 وسعينا) ولكشمي (وشفيانا) به بكل شيء لا ينفعه في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاءهم جارية منهم فيحمل
 على أنه كان معها غيرها (مهل عند أحدكم من شيء) زاد أبو داود من هذا الوجه ينفع صاحبنا وزاد البراء فقالوا
 لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الراوي كافي بعض روايات
 مسلم (نعم والله لا رقي) بفتح الهمزة وكسر القاف (ولكن) بالتخفيف (والله لقد استغنيناكم فلم تصفروا
 فأتانا براق لكم حتى نجعلوا لنا جعلا) بضم الجيم وسكون العين ما يعطى على العمل (فصالحوهم) أي
 وافقوهم (على قطع من الغنم) وفي رواية النساء ثلاثون شاة وهو مناسب لعدد السرية كما مر فجلّ عنهم
 اعتبروا عددهم فجعلوا لكل واحد شاة (فانطلق) الراقي إلى اللدوغ وجعل (يتقل عليه) بفتح المثناة التحيّة
 وسكون القوقية وكسر القاء ونضم ينفع ففصامه أدنى براق قال العارف بالله عبد الله بن أبي جرة في ترجمة
 النورس محمل الثقل في الرقة بعد القراءة لتحصل بركة الرق في الجوارح التي يجر عليها فحصل البركة في الرق
 الذي يتقله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفي رواية الأعمش عند سبع مرات وفي
 حديث جابر ثلاث مرات والحكم الزائد (فكانا نمانحها) بضم النون وكسر الشين المججمة من الثلاثين المجرّد أي
 حل (من عقاب) بكسر العين المهمله وبعدها قاف جبل يشد به ذراع البهيم لكن قال الخطابي أن المشهور
 أن يقال في الحل أنشط بالهمزة وفي العقد نشط وقال ابن الأثير وكثيرا ما يجي في الرواية كأنما نشط من عضال

وليس يصح يقال نشطت العقدة اذا عقدتها وانشطتها اذا حللتها وفي القاموس كالعصاح والحبل كصبر
عقده كقسطه وانشطه حله ونقل في المصايح عن الهروي أنه رواه كأنما أنشط من عقال وعن السفاقي أنه
كذلك في بعض الروايات ههنا (فانطلق) الممدوغ حال كونه (يعني وما به قلبه) بحر كان أي علة وسمى بذلك
لأن الذي تصيبه بقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء منه ونقل عن خط الدبساطي أنه داء مأخوذ من
القلاب يأخذ البعير فيشسكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فاو فوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو
الثلثون شاة (فقال بعضهم اقسمو فقال الذي رقى) بفتح الراء والقاف (لا تفعلوا) ما ذكرتم من القسمة (حتى تأتي
النبي صلى الله عليه وسلم فذكره) (نصب تذكرة عطف على تأتي المنصوب بأن المضمرة بعد حتى (الذي كان) من
أمرنا هذا (فتنظر) نصب عطف على المنصوب (ما يأمرنا) به فتبعه وفي رواية الأعمش فلما قبضنا القم عرض
في أنفسنا من شيء (فقد عوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة (فذكره) (القصه) (فقال) عليه الصلاة
والسلام للراقي (وما يدريك أنها) أي الفاتحة (رقية) بضم الراء واسكان القاف قال الداودي معناه وما أدراك
قال ولعله المحفوظ لأن ابن عيينة قال اذا قيل وما يدريك فلم يدركه وما قيل فيه وما أدراك فقد علمه وأجاب ابن
التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن والافلاقرق بينهما في اللغة وعند الداورقني وما علمك أنها
رقية قال حق أتى إلى في روي (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (قد أصبتم) في الرقية أوفى توقفكم عن التصرف
في الجعل حتى استأذنتوني أو أعم من ذلك (اقسموا) الجعل ينكم (واضربوا) اجعلوا (إلى معكم) منه (مهما)
أي نصيبا والامر بالقسمة من باب مكارم الاخلاق والافالجيع للراقي وانما قال اضربوا انطبيعا للقوليم ومبالغة
في أنه حلال لاشبهة فيه (ففتح رسول الله) ولا يوي ذروا الوقت النبي (صلى الله عليه وسلم قال أبو عبد الله)
البحاري (وقال شعبه) بن الحجاج فيما وصله الترمذي والمؤلف في الطب لمكن بالعنينة (حدثنا أبو بشر)
جعفر بن أبي وحشية السابق قال (سمعت أبا المتوكل) الناجي (هذا) الحديث السابق وفائدة ذكره انصرح
أبي بشر بالسماع ومتابعة شعبه لابي عوانة على الاسناد وقد تابع أبا عوانة أيضا هاشم كافي مسلم والنسائي
وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي عبد الله جعفر بن أبي المتوكل أن أبا نضرة
أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وليس الحديث مضطربا بل الطريقان محفوظان قاله في الفتح وقد سقط
قوله قال أبو عبد الله الخ في رواية الجوى وثبت للمسقي والكشميني ومباحث هذا الحديث وما يستنبط منه
تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الطب ومطابقته للترجمة واضحة وفيه أن رجاله كلهم مذكورون بالكسبي وهو
غريب جده او كلهم بصريون غير أبي عوانة فواسطي وأخرجه المؤلف في الطب أيضا وكذا مسلم وأخرجه
أبو داود وفيه وفي البيوع والترمذي وفيه وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات (باب حكم ضمير العبد)
فتح الضاد المحجمة فعيلة بمعنى مفعولة تباين ترجمه السيد علي عبده في كل يوم (و) بيان (فعاذ ضرائب الاماء)
• وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكندى بكسر الموحدة البخاري قال (حدثنا سفيان) بن عيينة
(عن حميد الطويل) أبي عبيدة البصري (عن انس بن مالك رضي الله عنه) أنه (قال حجم أبو طيبة) اسمه نافع
على الصحيح (النبي صلى الله عليه وسلم) فأمر له بصاع أو صاعين من طعام (شك الراوي وفي باب ذكر الحجام
من كتاب البيوع فأمر له بصاع من تمر (وكلم مواليه) هم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود
واتابع الموالى مجازا كأم (نخف) بفتح الخاء المحجمة وفي نسخة نخف بضمها مبني للمفعول (عن غلته)
بفتح الغين المحجمة وتشديد اللام (أو) قال (شربينه) وهما بمعنى والشك من الراوي • ومناسبة للترجمة واضحة
وأما ضرائب الاماء فبالقياس واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة لتطرق الفساد في الاغاب والافك كما يجتنب
من اكساب الامة بقر جهات يجتنب من اكساب العبد بالسرقة مثلا والحديث سبق في البيع • (باب خراج
الحجام) • وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري البصري قال (حدثنا وهيب) بضم الواو ومضغرا
ابن خالد الساهلي البصري قال (حدثنا ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه) طاوس (عن ابن عباس رضي الله
عنهما) أنه (قال احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام) أبا طيبة نافعا (أجره) بفتح الهـ مزة أي
صاعا من تمر وزاد في البيع ولو كان حراما لم يعطه وغنوه في الحديث اللاحق وهو نص في إباحتها واليه ذهب
الجمهور وحملوا ما ورد في الزجر عنه على التنزيه وذهب الامام أحمد وغيره إلى الفرق بين الحر والعبد
فكرهوا الحر الاحتراف بالحجامة ومنعوه الانفاق منها على نفسه وأباحوا انفاقها على عبده ودانته

وأباحوها للعبد مطلقا حديث محببة عند مالك واحد وأصحاب السنن ورجاله ثقات أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهأ فذكر له الحاجة فقال له اءلفه فواضح * وبه قال (حدثنا مسدد) بفتح السين وتشديد الدال الأولى المهملة والاسم البصري قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصغرا البصري (عن خالد) الخداء (عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام) أباطية (اجره) صاعا من تمر (ولو علم) عليه الصلاة والسلام (كراهية) في اجر الحجام (لم يعطه) اجره * وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملة آخره راء ابن كدام (عن عمرو بن عامر) بفتح العين وسكون الميم الانصاري - وليس له رواية في البخاري - الا عن انس ولاله في البخاري الاحدينان هداوا حرمه سبق في الطهارة انه (قال سمعت انس) هو ابن مالك (رضي الله عنه يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجم) التعبير بكان يشعر بالمواطبة على القول بان كان تقتضي التكرار (ولم يكن يظلم احدا اجره) أي لم يكن ينقص من أجر أحد ولا يرده بغير أجر وهو اعم من أجر الحجام وغيره ممن يستعمله في عمل * (باب من كسب مولى العبد أن يحتفظوا عنه من خراجه) * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله عنه) انه (قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما حجاما فحجمه) وسقط قوله حجاما في رواية ابوي ذر والوقت والظاهر انه أبوطيبة وان كان حجمة أبو هند مولى بني ياضة كما عند ابن منده وأبي داود لانه ليس في حديثه عندهما ما في حديث أبي طيبة قوله (وامر له بصاع او صاعين او دأومدين) أي من تمر والشك من شعبة (وكلم) عليه الصلاة والسلام بالواو والعموى والمسفل فيكم (فيه) مولاة محببة بن مسعود وانما جمع في الترجمة كالحديث السابق على طريق الجواز وكان مشتركين جماعة من بني حارثة منهم محببة (تخفف من ضريبته) يضم الخاء المعجمة مبنيا للمفعول * وفي حديث عمر عند ابن أبي شيبة ان خراجه كان ثلاثة أصع والله اعلم * (باب) حكم (كسب البني) بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد التحتية أي الزانية (و) حكم كسب (الاماء) الغايا والممنوع كسب الامة بالتجاوز لا بالصنائع الخائرة (وكسره ابراهيم) النخعي - فيما وصله ابن أبي شيبة (اجر الناحية والغنية) من حيث ان كلامها معصية واجارته باطله كهر البني (وقول الله تعالى) بالجر عطفا على كسب ابا وبارفع على الاستئناف (ولا تكرر هو اقيمتكم) أي اماءكم (على البغاء) أي الزنا وكان أهل الجاهلية اذا كان لاحدهم امة ارسلوها تترى وجعل عليها ضريبة يأخذها منها كل وقت فلما جاء الاسلام نهى الله المؤمنين عن ذلك وكان سبب نزول هذه الآية ما رواه الطبري ان عبدا لله بن أبي أمرأ أمثلة بالزنا فجاءت ببرد فقال ارجعي فازني على آخر فقالت ما انا براجعة فزنت * وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير مع جابر قال جاءت مسيكة امة لبعض الانصار فقالت ان سيدي يكرهني على البغاء فزنت والظاهر أنها زنت فيه ما وسماها الزهري معاذة (ان اردن تحصننا) قال في الكشف فان قلت لم أقحم قوله ان اردن تحصننا قلت لان الاكرام لا يتأتى الا مع ارادة التحصن وأمر المواثبة للبغاء لا يسمى مكرها ولا امره اكراما وكلمة ان وابارها على اذا ليدان بان الباغيات كن يفعلن ذلك برغبة وطواعية ممن وأن ما وجد من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ النادر (لتبغوا عرض الحياة الدنيا) من خراجهن واولادهن (ومن يكرهن فان الله من بعدا كراهتهن) لهن (غفور رحيم) وقال الزمخشري لهم أولهن أولهم ولهت ان تابوا واصلحوا وقال ابو حيان في البحر فان الله من بعدا كراهتهن غفور رحيم جواب الشرط والصحيح أن التقدير غفور لهم ليكون جواب الشرط فيه ضمير يعود على من الذي هو اسم الشرط ويكون ذلك مشروطا بالتوبة ولما غفل الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء عن هذا الحكم قدروا فان الله غفور رحيم لهن أي للمكرهات فعريت بجهة جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط وقد ضعف ما قلناه أبو عبد الله الرازي فقال فيه وجهان احدهما فان الله غفور رحيم لهن لان الاكرام يزيل الانتم والعقوبة عن المكره فيمافعل والثاني فان الله غفور رحيم للمكره بشرط التوبة وهذا ضعيف لانه على التفسير الاول لا حاجة لهذا الاضمار وعلى الثاني يحتاج اليه انتهى وكلامهم كلام من لم يعم في لسان العرب فان قلت قوله من بعدا كراهتهن مصدر اضيف الى المفعول وفاعل المصدر محذوف واخذوف كالمفوض به والتقدير من بعدا كراهتهن اياهن والربط يحصل بهذا المحذوف المقدر فتجز هذه المسألة قلت لم يمدوا في الرابط الفاعل

المحذوف تقول هند عجبت من ضرب بها زيدا فتجاوز المسألة ولولت هند عجبت ضرب زيد الم تجزولما قدر
 الزنجشري في احد تقديراته لهن اورد سؤالا فقال لا حاجة الى تعليق المغفرة بهن لان المكروهة على الزنا
 بخلاف المكروه عليه في انما غير آثم قلت لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من اكراه بقتل أو بما يخاف
 منه التلف أو ذهاب العضو من ضرب عنيف وغيره حتى تسلم من الاثم ور بما فصرت عن الحد الذي تعذر فيه
 فتكون آثمة انتهى وهذا السؤال والجواب مبنيان على تقدير لهن انتهى وقد حكى ابن كثير في تفسيره عن ابن
 عباس انه قال فان فعلمت فان الله لهن غفور رحيم وانهم على من اكرههن قال وكذا قال عطاء الخراساني
 ومجاهد والاعمش وقادة وعن الزهري قال غنرهن ما اكرهن عليه وعن زيد بن اسلم قال غفور رحيم
 للمكرهات حكاه ابن المنذر في تفسيره قال وعند ابن أبي حاتم قال في قرأة عبد الله بن مسعود فان الله من بعد
 اكرههن لهن غفور رحيم وانهم على من اكرههن انتهى وهذا يرجح قول القائل ان الضمير يعود على المكرهات
 (وقال مجاهد) في تفسير (فتياتكم) أي (اماءكم) اخرج عبد بن حيد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن
 مجاهد بلفظ ولا تكرر هو اقبائتكم على البغاء قال اما كم على الزنا وهذا ساقط في رواية غير المستفيضة ثابت في روايته
 ولفظ رواية أبي ذر ولا تكرر هو اقبائتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى قوله غفور رحيم * وبه قال (حدثنا قتيبة
 ابن سعيد) بكسر العين (عن مالك) الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 ابن هشام عن ابى مسعود الانصاري) هو عتبة بن عامر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن) اكل (عن الكلب) مطلقا (و) عن (مهر البغي) بكسر الغين المعجمة وتشديد الباء وفي الفرع
 بسكون الغين والذي في اليونانية كسر ها واطلاق المهر فيه مجاز والمراد ما تأخذ على الزنا لانه حرام بالاجماع
 فالماوضة عليه لا تحتمل لانه نهي عن محرم (و) عن (حلو ان الكاهن) بضم الحاء وهو ما يعطاه على كهاتمه
 وهذا الحديث قد سبق في آخر البيوع * وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن
 محمد بن حمادة) بجيم مضبوطة فحاه مهملة مفتوحة وبعد الالف دال مهملة الايامي بفتح الهمزة وتخفيف
 التضمين الكوفي (عن ابى حازم) بالحاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة سلمان الاشجعي (عن ابى هريرة رضي
 الله عنه) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء) بالنجور لا ما تكتسبه بالصنعة والعمل *
 (اب) النهي عن (عسب الفعل) بفتح العين المهملة وسكون السين آخره موحدة والفعل والذكر من صكل
 نيوان * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (واسماعيل بن ابراهيم)
 آثم عليه (عن علي بن الحكم) بفتحين البنائي بضم الموحدة وتخفيف التوئين (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن
 عمر رضي الله عنهما) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن) كراه (عسب الفعل) حذف المضاف وأقام
 المضاف اليه مقامه والمشهور في كتب الفقه أن عسب الفعل ضربه وقبل اجرة ضربه وقبل ماؤه فعلى الاول
 والثالث تقديره بدل عسب الفعل وفي رواية الشافعي رحمه الله نهى عن نهي عسب الفعل والحاصل أن بذل المال
 عوضا عن الضراب ان كان بينهما فباطل قطعاً لان ماء الفعل غير متقوم ولا معلوم ولا متدور على تسليمه وكذا ان
 كان اجارة على الاصح ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفعل شيئاً على سبيل الهدية لما روى الترمذي
 وقال حسن غريب من حديث انس ان رجلاً من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل فقال
 يا رسول الله انما طرق الفعل فنكرم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي قال المالكية حمله أهل المذهب
 على الاجارة المجهولة وهو أن يستأجر منه فحله ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شك في جهالة ذلك لانها قد تحمل
 من أول مرة فيعين صاحب الانثى وقد لا تحمل من عشرين مرة فيعين صاحب الفعل فان استأجره على نزوات
 معلومة ومدة معلومة جاز * وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع *
 هذا (باب) بالتسوين (اذا استأجر) احد (ارضاً) من آخر (فما احدثه ما) أي احد المتواجرين هل تنفسخ
 الاجارة لا (وقال) بالواو والاي الوقت قال (ابن سيرين) محمد (ليس لاهله) أي اهل الميت (ان يجره) أي
 المستأجر (الى تمام الاجل) الذي وقع العقد عليه وقول البرماوى كالكرمانى لاهله أي لورثته أن يجره من
 عقد الاجارة ويتصرفوا في منافع المستأجر قال العيني هو بيان لعود الضمير المنصوب في أن يجره الى عقد
 الاستئجار قال وهذا لا معنى له بل الضمير يعود الى المستأجر ولكن لم يتقدم ذكر المستأجر فكيف يعود اليه وكذلك

الضمير في أهله ليس مرجه مذكوراً ففهموا ضمائر قبل الذكور ولا يجوز أن يقال مرجع الضمير يفهم من لفظ الترجمة لأن الترجمة وضعت بلاريب قبل قول ابن سيرين فالوجه أن يقال إن مرجع الضمير من محذوف والقرينة تدل عليه فهو في حكم المنفوذ وأصل الكلام في أصل الموضوع هكذا سئل محمد بن سيرين في رجل استأجر من رجل أرضاً فأتاه أحدهما هل لورثة الميت أن يخرجوا أيد المستأجر من تلك الأرض أم لا فأجاب بقوله ليس لأهله أي لأهل الميت أن يخرجوا المستأجر إلى تمام الأجل أي أجل الاجارة (وقال الحكم) بن عتيبة أحد فقهاء الكوفة (والحسن) البصري (وابن معاوية) بن قرة المزني (غنى الاجارة) بضم الفوقية وفتح الصاد ولا يذربفتحها وكسر الصاد (إلى أجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه والحاصل أن الاجارة لا تنسخ عند موت أحد المتأجرين وهو مذهب الجمهور وذهب الكوفيون والميت إلى النسخ واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تتبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي أجره (وقال ابن عمر) رضي الله عنهما لما أخرجه مسلم (أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خير بالشر) أي بأن يكون النصف للزراع والنصف له صلى الله عليه وسلم (فكان ذلك) مستقراً (على عهد النبي) ولا يذرع على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عهد (أبي بكر وصدر من خلافه عمر) رضي الله عنهما (ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جدد الاجارة) ولا يذرع لم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة (بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وسلم) فدل على أن عقد الاجارة لم يفسخ بموت أحد المتأجرين * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) قال (حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خير) زاد أبو ذر الوقت اليهود (أن يعملوا ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها وإن ابن عمر) عطف على سابقه أي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (حدثه) أيضاً (إن المزارع) بهن الميم (كانت تكرى على شيء) من حاصلها قال جويرية (سماء) أي سمى (نافع) مقدراً ذلك الشيء (لا يحفظه وإن رافع بن خديج) فتح الحاء المجهمة (حدث) بأبيات الضمير في الأول وحدثه في هذا لأن ابن عمر رضي الله عنهم ما حدث نافعاً بخلاف رافع فإنه لم يحدث له خصوصاً (إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع) بفتح الميم (وقال عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عن نافع عن ابن عمر) رضي الله عنهما (حتى أجد لأهلهم عمر) رضي الله عنه وهذا وصله مسلم ولفظه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من غرأ وزرع ورواه أيضاً من وجوه أخرى وفي آخره قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (نقتركم بها على ما شئنا ففقر وهاهنا حتى أجد لأهلهم عمر رضي الله عنه إلى ثياب وأربعماء) (بسم الله الرحمن الرحيم * الحوالات) بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر وهي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى وفي رواية أبي ذر عن المستقلى كافي الفرع واصله كتاب الحوالات بسم الله الرحمن الرحيم وقال الخافظ ابن حجر بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحوالات كذا لا كثر وزاد النسفي والمستقلى بعد البسملة كتاب الحوالات * هذا (باب) بالنون (في الحوالة وهل يرجع) المحيل (في الحوالة) أم لا فإن قلنا إنها عقد لازم لا يرجع * ولها ستة أركان محيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة * وهي بيع دين بدين يجوز للعاجلة ولهذا لم يشترط التقابض في المجلس وأن كان الدين ربوياً بين فبيع لأنها ابدال مال بمال فإن كلام من المحيل والمحتال يملكها ما لم يملكه قبلها لا استيفاء الحق بأن يقتدر أن احتمال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه * وشروطها رضي المحيل والمحتال لأن للمحيل أيضاً الحق من حيث شاء فلا يلزم بوجهه وحق المحتال في ذمة المحيل فلا ينتقل الإبراء ومعرفة رضاها بالصيغة ولا يشترط رضي المحال عليه لأنه محل الحق والتصرف كالعبد المبيع ولأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كالأوكل غيره بالاستيفاء والإيجاب والقبول كافي البيع وأن تكون الحوالة يدين لازم فلو حال على من لا دين عليه لم تصح الحوالة ولورضى به العدم الاعتياض إذا ليس عليه شيء يجهله عوضاً عن حق المحتال فإن نطوع بأداء دين المحيل كان قاضياً دين غيره وهو جائز ويشترط أيضاً اتفاق الدينين جنساً وقد رواه وحده لولا أن أوجب لا وصحة وتكسيرا وجودة ورداءة وقال المالكية ولا يشترط رضي المحال عليه على المشهور خلافاً لابن شعبان وعلى المشهور فيشترط في ذلك السلامة من العداوة وهو قول مالك وحقيقتهما أن تكون على أصل دين فإن لم تكن على أصل دين انقضت جملة ولو كانت لفظ الحوالة

واشترط الحنفية رضي المحال عليه لتفاوت الناس في الاقتضاء ففعل المحال عليه اعسر وافلس فيشترط رضا
دفع الضرر عنه وقال الحنابلة ولا يعتبر رضي محتمل ان كان المحال عليه مليا ولو مبيتا فانه في الرعاية (وقال
الحسن) البصري (وقادة) مما وصله ابن أبي شيبة والاثرم واللفظ له وقد سئل عن رجل أحال على رجل
فأفلس فقال (إذا كان) المحال عليه (يوم أحال عليه مليا) أصله مليا بالهمزة بعد الياء الساكنة
فأبدلت الهمزة ياء وادغمت الياء في الياء أي غنيا وجواب إذا قوله (جاز) أي الفعل وهو الحوالة وليس له أي
للمحتمل أن يرجع على المحيل ومفهومه انه اذا كان مفلسا يوم الحوالة له الرجوع ومذهب الشافعي أن المحتمل
لا يرجع بمحال حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو عجز وحلف لم يكن للرجوع على المحيل
كما لو تعوض عن الدين ثم تلف الدين في يده وكذا لو بان المحال عليه عبد الغير المحيل بل يطالبه بعد العتق وقال
الحنابلة يرجع على المحيل اذا شرط ملاقة المحال عليه فتبين مفلسا وقال المالكية يرجع عليه فيما اذا حصل منه
غرور بأن يكون أفلاس المحال عليه معتقنا بالحوالة وهو جاهل به مع علم المحيل به وقال الحنفية يرجع عليه
اذا توى حقه والتوى عنه أبي حنيفة ما أن يمتد الحوالة ويحلف ولا يمتد عليه أو يموت مفلسا وقال محمد وأبو
يوسف يحصل التوى بأمر ثالث وهو أن يحكم الحاكم بأفلاسه في حال حياته (وقال ابن عباس) رضي الله عنهم
مما وصله ابن أبي شيبة بعنه (يتخارج الشريك) اذا كان له مدين على انسان فأفلس أو مات أو عجز وحلف
حيث لا يمتد يخرج هذا الشريك مما وقع في نصيب صاحبه وذلك الاخر كذلك في القسمة بالراضى بغير قرعة
مع استواء الدين (و) كذا يتخارج (اهل الميراث) فيأخذ هذه أعينا وهذه يافان توى) بفتح المثناة الفوقية
وكسر الواو على وزن قوى من توى المال توى من باب علم يعلم اذا هلك أي فان هلك (لا حدهما) شئ مما
أخذه (لم يرجع على صاحبه) لانه رضي بالدين عوضا فتوى في ضمانه كالواشترى عينا فتلفت في يده وقد ألحق
الموافاة الحوالة بذلك وكذلك الحكم بين الورثة كما أشار إليه بقوله واهل الميراث * وبه قال (حدثنا عبد الله بن
يوسف) (التبسي) قال (اخبرنا مالك) الامام (عن ابي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن
ابن هرم (عن ابي هريرة) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (مطل) المديان (الغنى) القادر
على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه (ظلم) محترم عليه وخرج بالغنى العاجز عن الوفاء والمطل أصله المدة تقول مطلت
الحديدة أمطلها اذا مددتها تطول والمراد هنا تأخير ما استحق اداؤه بغير عذر ولفظ المطل يشعر بيقدم
الطلب فيؤخذ منه أن الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما وقد حكى أصحابنا وجهين
في وجوب الاداء مع القدرة من غير طلب من رب الدين فقال امام الحرمين في الوكالة من النهاية وأبو المظفر
السماعى في القواطع في اصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد الكبرى لا يجب الاداء الا بعد
الطلب وهو مفهوم تقييد النووى في التفسير بالطلب والجمهور على أن قوله مطل الغنى ظلم من باب اضافة
المصدر للفاعل كما سبق تقريره وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه
غنيا ولا يكون سببا لتأخير عنه واذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين
العراقي وهذا فيه تعسف وتكاف ولو لم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لو فاء الدين اطلق
اكثر اصحابنا ومنهم الرافعي والنووى انه ليس عليه ذلك وفصل الفراءى فيما حكاه ابن الصلاح في فوائد الرحلة
بين أن يلزمه الدين بسبب هو به عاص فيجب عليه الاكتساب لو فاه أو غير عاص فلا قال الاسنوى وهو واضح
لان التوبة بما فعله واجبة وهي متوقفة في حقوق الا دمين على الرذات هي قال ابن العراقي ولو قيل بوجوب
التكسب مطلقا لم يبعد كالتكسب لفقه الزوجة وكما أن القدرة على التكسب كالمال في منع أخذ الزكاة يبيح النظر
في أن لفظ هذا الحديث هل يتناوله ان فسرنا الغنى بالمال فلا وان فسرناه بالقدرة على وفاء الدين فنعلم وكلامهم
فمن ماله غائب يوافق الثاني وفي رواية ابن عبيدة عن أبي الزناد عند النساء وابن ماجه المطل ظلم والمعنى انه من
الظلم واطلق ذلك للمبالغة في التفسير عن المطل (فاذا أتبع احدكم) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر
الموحدة مبني للمفعول (على) بتشديد المثناة التحتية وضبطها الزركشى بالهمزة وقال الغنى من الملاة قال
في المصايب وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم أظفر بشئ انتهى والذي في الفرع وجميع ما وقف عليه
من الاصول المعقدة بدون الهمزة وهو الذي روينا وذكر هذه الجملة عقب ما قبلها بشعر بأن الامر بقبول الحوالة

معلل بكون مطل الغنى ظلمًا قال ابن دقيق العيد وأهل السبب فيه أنه إذا تقرر كونه ظلمًا والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببًا لا مبررًا يقبل الحوالة عليه لأن به يحصل التصود من غير ضرر المطل ويحصل أن يكون ذلك لأن الملى لا يتعدى ما يدفعه الحق منه عند الامتناع بل يأخذ الحاكم قهرًا ويؤلفه في قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظلمًا وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى والمعنى الأول هو الذى اقتصر عليه الرافعي وقال ابن الرفعة في المطالب وهذا إذا كان الوصف بالغنى يعود إلى من عليه الدين وقد قيل أنه يعود إلى من له الدين وعلى هذا الاحتجاج أن يذكر في التقديرين الغنى انتهى قال البرماوى وقد بدى أن في ~~كل~~ من مابقاء التعليل بكون المطل ظلمًا لأنه لا بد في كل منهما من حذف ذكره يحصل الارتباط فيتدربى الأول مطل الغنى ظلم والمسلم في الظاهر يجنبه من اتبع على ملى فينبغي أن يتبعه وفي الثاني مطل الغنى ظلم والظلم تزيده الحكام ولا تفرقه من اتبع على ملى فليست ولا يبحس من المطل ويشبه كما قال الأذرى أنه يعتبر في استحباب قبولها على ملى كونه وفيها ~~كون~~ ماله طيبا يفرج الماطل ومن في ماله شبهة (فليتبع) بفتح التخمينة وسكون الفوقية أى إذا أحيل بالدين الذى له على مولى فليحتل ندبا وقوله ظلم يشعر بكونه كبيرة والجهور على أن فاعله ينسوق لكن هل ثبت فسة بمرة واحدة أم لا قال النووي مقتضى مذهبن التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبه عدمه واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وإتقاء العذر عن ادائه كالعصب والعصب كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والمسيء لعبيده والحاكم لرعيته والعكس واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتمل دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور كما مر * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحوالة ومسلم في البيوع وكذا التمسى والترمذى وابن ماجه * هذا (باب بالتزوين إذا أحوال) من عليه دين رب الدين بدينه (على ملى فليس له رد) * وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف السيكندى قال (حدثنا سفيان) الثورى (عن ابن ذكوان) عبد الله (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال مطل الغنى ظلم ومن أتبع على ملى فليتبع) بتشديد التاء كما في الفرع وقال النووي المشهور في الرواية واللقية التخفيف وقال الخطابي أكثر المحدثين يقولونه بالتشديد والصواب التخفيف والمعنى جعل تابعه بدينه وهو معنى أحيل في الرواية الأخرى في مسأله الإمام أحمد بلفظ وإذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل ولهذا عدى اتبع بهلى لأنه ضمن معنى أحيل وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر فإذا حلت على ملى فاتبه بتشديد التاء بخلاف وجهه والعلماء على أن هذا الأمر للندب وقال أهل الظاهر وجاعة من الحناء له بالوجوب فأوجبوا قبولها على الملى كما حكىناه في الباب السابق عن الرعاية من كتبهم وأليه مال البخارى حيث قال فليس له رد وهو ظاهر الحديث وعلى الأول فالصارف للأمر عن حقيقته وهى الوجوب إلى الندب أنه راجع لمصلحة دينية فيكون أمر ارشاد أشار إليه ابن دقيق العيد بقوله لما فيه من الاحسان إلى المحيل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه التحصيل بالطلبية انتهى وقد يقال الاحسان قد يكون واجبا كالتأثر المعسر والدينوى انما هو في جانب المحيل أما قبول المحتمل الحوالة فلا أمر آخرى وقيل الصارف ~~كونه~~ أمر بعد حظر وهو بيع الكالى بالكالى فيكون للإباحة أو الندب على المرجح في الأصول ومن اتبع بالواو وحيدة فلا تعلق للبدل الثانية بالاولى بخلاف الحديث السابق حيث عبر بالقاء فإذا اتبع وقدم ما في ذلك * وهذا الباب ثابت في نسخة الفريرى ساقط من نسخ الباقيين * هذا (باب بالتزوين إذا أحوال) رجل (دين الميت على رجل جاز) هذا الفعل * وبه قال (حدثنا المسكين إبراهيم) بن بشير بن فرقد البجلي قال (حدثنا يزيد بن أبي عبيد) بالتصغير مولى سلة ابن الأكوع (عن سلة بن الأكوع) واسمه سنان المدنى شهد بيعة الرضوان (رضى الله عنه) إنه (قال كما جلا معند النبي صلى الله عليه وسلم إذا نى) بضم الهمزة مبنيا للمفعول (بجنازة فقتلوا أصل عليها) يا رسول الله ولم يسم صاحب الجنازة ولا الذى قال صل عليها وفي حديث جابر عند الحاكم مات رجل فغسلناه ~~وكفنناه~~ وحفظناه ووضعناه حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم به (فقتل كل عليه) أمى الميت (دين لأنه عليه السلام كان قبل أن تفتح عليه الفسوخ إذا أتى بمدين

لا وفاء له قال لا يحبه صلوا عليه ولا يصلي هو عليه تحذير عن الدين وزجرا عن المداطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) لم يترك شيئا (فصلى عليه) زاده الله شرفا لديه (ثم أتى بجنازة أخرى فقلوا يا رسول الله صل عليها قال) عليه الصلاة والسلام (هل عليه دين قبل نعم) عليه دين (قال فهل ترك شيئا) لديه (قالوا) ترك (ثلاثة دنانير) ولما تم من حديث جابر ديناران وعند الطبراني من حديث اسماء بنت زيد كانا دينارين وشرط اوجع الحافظ ابن حجر بين هذين بأن من قال ثلاثة جبر الكسرو ومن قال دينارين ألغاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته دينار أو بقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباع اعتبار الأصل ومن قال ديناران فباع اعتبار ما بقي (فصلى عليها) ولعله عليه الصلاة والسلام علم أن هذه الدنانير الثلاثة تفي بدينه بقرائن الحال أو بغيرها (ثم أتى به) الجنازة (الثالثة فقلوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل ترك) الميت (شيئا قالوا لا) قال فهل عليه دين قالوا نعم عليه (ثلاثة دنانير قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربعي الانصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه) صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة أنا تكفل به زاد الحافظ في حديث جابر فقال هما عليك وفي مالك والميت منهم باري قال نعم فصلى عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أبا قتادة يقول ما صنعت الدينار حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيتهما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع وهو من لا دين عليه وله مال وحكم هذا أنه كان يصلي عليه ولعله اعلم يذكركم أنه كان كثيرا لا يكون له لم يقع ولم يسم أحد من الموتى الثلاثة * ومما يفتنه للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الأخرى أنا تكفل به وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليك وفي مالك والميت منهم باري وإلى هذا ذهب الجمهور فصحبوا هذه الكفالة من غير رجوع في مال الميت وعن مالك له أن يرجع أن قال ضمنت لارجع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة أن ترك الميت وفاء جاز النعمان بقدر ما ترك وإن لم يترك وفاء لم يصح وصلاته عليه الصلاة والسلام عليه وإن كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد اليأس واطمأن بأن دينه صار في مأمن تخف محظته وقرب من الرضاء * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثياته وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم * باب الكفالة في القرض والديون من عطف العام على الخاص والكفالة في العرف **الحكم** قاله الماوردي تكون في النفوس والنعمان في الاموال والحالة في الديات والزعامة في الاموال العظام قال ابن حبان في صحيحه والزعيم لغة اهل المدينة والجميل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق وهي التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة (بالإيدان وغيرها) أي الكفالة بالاموال والجار والمجور ويتعلق بالكفالة وسقطت البسمة لابي ذر (وقال ابو الزناد) عبدالله بن ذكوان (عن محمد بن حمزة) بالحاء المهملة والزاي (ابن عمرو) بفتح العين (الاسلمى) عن ابيه حمزة (إن عمر رضي الله عنه بعته مصدقا) بتشديد الدال المكسورة أي أخذ الصدقة عاملا عليها (فوقع رجل على جارية امرأته) لم يسم أحد منهم وهذا مختصر من قصة أخرجه الطحاوي ولفظه كما رأيت في شرح معاني الآثار له أن عمر بن الخطاب بعته مصدقا على سعد هذيم فأتى حمزة بمال لصدقة فآذ رجل يقول لامرأته أذى صدقة مال مولاك وإذا المرأة تقول له بل أنت فأد صدقة مال ابنك فسأل حمزة عن أمرهما وقولهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعقته المرأة ثم ورث من أمه ما لافقوا له هذا المال لانه من جاريته قال حمزة للرجل لارجنك باحجارك فقبيل له ان امره وقع الى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجما قال (فأخذ حمزة) رضي الله عنه (من الرجل كفيلة) ولا يذرك نكلا بالجمع (حتى قدم على عمرو وكان عمر) رضي الله عنه (قد جلده مائة جلدة) كما سبق وسقط قوله جلده لا يذرك نكلا بالجمع (فصدقههم) بالتشديد في الفرع وغيره من الأصول المعتمدة أي صدق القائلين بما قالوا (و) انما درأ عمر عنه الرجم لأنه (عذره بالجهالة) وفي بعض الأصول فصدقههم بالتخفيف أي صدق الرجل القوم واعترف بما وقع منه ليكن اعتذاره بأنه لم يكن عالما بجرمه وط جارية امرأته أو بانها جارية لها لأنها التبت واشتهت بجارية نفسه أو بزوجه ولعل اجتهد عمر اقتضى أن يجلد الجاهل بالحرمة والافالواجب الرجم فآذ سقط بالعذر لم يجلد واستنبط من هذه القصة مشروعية الكفالة بالإيدان فان حمزة صحابي وقد فعله ولم ينكره عليه عمر مع كثرة

العصاة حينئذ (وقال جرير) بفتح الجيم وكسر الراء ابن عبد الله الجلي (والاشعث) بن قيس الكندي الصافي
 (عبد الله بن مسعود في المرتدين) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجه البيهقي بطولها من طريق أبي اسحاق
 عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فأخبره انه انتهى الى مسجد بني
 حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله فقال عبد الله على باب النواحة وأصحابه
 فجي بهم فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك القرفأشار عليه عدي بن
 حاتم يقتلهم فقام جرير والاشعث فقالا لا بل (استنهم وكفلهم) أي منهم وكانوا مائة وسبعين رجلا كبارا و
 ابن أبي شبة (فتابوا وكفلهم) منهم (عشائرهم) قال البيهقي في المعرفة والذي روى عن ابن مسعود وجرير
 والاشعث في قصة ابن النواحة في استنابهم وتكفيلهم عشائرهم كفالة بالبدن في غير مال وقال ابن المنبر أخذ
 البخاري الكفالة بالابدان في الديون من الكفالة بالابدان في الحدود بطريق الاولى والكفالة بالنفس قال بها
 الجمهور ولم يختلف من قال بها ان المكفول بحد أو قصاص اذا غاب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف الدين
 والفرق بينهما أن الكفيل اذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله وفرق الشافعية والحنفية بين كفالة
 من عليه عقوبة لادعى كقصاص وحد قذف ومن عليه عقوبة لله فتجوزها في الاولى لا لاحق لازم كالنكاح ولا في
 الحضور مستحق عليه دون الثانية لان حقه تعالى مبنى على الدرع قال الاذري وبشبهه أن يكون محل المنع حيث
 لا ينضم استيفاء العقوبة فان نضم قلنا لا يسقط بالتوبة فيشبهه أن يحكم بالعصاة (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان
 واسمه مسلم الاشعري الكوفي الفقيه أحد مشايخ الامام أبي حنيفة (اذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه) سواء
 كان المتعلق تلك النفس حدا أو قصاصا أو مالا من دين وغيره قال في عيون المذاهب وبطل أي الكفالة بموت
 الا عند مال وبه بعض الشافعية يلزمه ما عليه وبوت الكفيل لا الطالب بالاجماع انتهى والذي رأيته في شرح
 مختصر الشيخ خليل للشيخ بهرام عند قوله ولا يسقط باحضاره ان حكمه لان أثبت موته أو عدمه في غيبته ولو تغير
 بده ورجع به مراده أن يشير الى ما وقع من الخلاف والتفصيل في هذه المسألة ونصها عند ابن زرقون ولو مات
 الغريم سقطت الجمالة بالوجه وقاله في المدونة قال وهذا اذا مات ببلده قبل أن يلتزم الغريم قبل الاجل أو بعده
 وأما ان مات بغير البلد فقال أنهب لا يطالب مات غائبا أو في البلد أي بيرا الجبل وهو مذهب المدونة وقال ابن
 القاسم يغرم الجبل ان كان الدين حال قرب غيبته أو بعدت وان كان مؤجلا فقات قبله بمدة طويلة لو خرج اليها
 بلقاء قبل الاجل فلا شيء عليه وان كان على مسافة لا يمكنه أن يجي الا بعد الاجل ضمن (وقال الحكم) بن عتيبة
 (ضمن) أي ما يقبل ترثه في الذمة وهو المال وهذا وصله الاثر من طريق شعبة عن حماد والحكم (قال ابو عبد
 الله البخاري) وقال الليث (بن سعد وسبق في باب التجارة في البحر أن أبا ذر عن المستمل وصله فقال حدثني عبد
 الله بن صالح قال حدثني الليث وعبد الله هذا هو كتاب الليث وكذا وصله أبو الوقت فيما قاله في الفتح كذلك
 وسقط في رواية أبي ذر قوله قال أبو عبد الله وكذا في رواية أبي الوقت واقتصر على قوله وقال الليث (حدثني)
 بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة القرشي المصدي (عن عبد الرحمن بن هرم) الأعرج (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل
 ان يسلفه ألف دينار فقال انني بالشهادة اشهدهم) على ذلك (فقال كفي بالله شهيدا قال انني بالكفيل قال
 كفي بالله كفلا قال صدقت) وفي رواية أبي سلمة فقال سبحان الله نعم (فدفعها) أي الاف دينار (اليه) وفي
 رواية أبي سلمة فعده ستمائة دينار قال ابن جرير رحمه الله والاول أرجح لما افتته حديث عبد الله بن عمرو (الى أجل
 مسمى فخرج) الذي استأف (في البحر ففضي حاجته) وفي رواية أبي سلمة فركب البحر بالمال بتجريفه (ثم التمس
 مركبا) بفتح الكاف أي سفينة (يركبها) حال كونه (بقدم عليه) أي على الذي أسلفه ودال يقدم مفتوحة
 (للاجل الذي اجله فلم يجد مركبا) زاد في رواية أبي سلمة وغدا رب المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم
 اخلفني وانما أعطيت لك (فأخذ) الذي استأف (خسمة فنقرها) أي حنرها (فأدخل فيها) في الخسبة
 وللكنجيني فيه أي في المكان المنثور من الخسبة (ألف دينار وخمسة منه الى صاحبه) الذي استأف منه ولا ي
 الوقت وصحيفة فيه وفي رواية أبي سلمة وكذب اليه صحيفة من فلان الى فلان اني دفعت مالا الى وكيل توكل بي
 (تمزج موضعها) برأي وجهين قال القاضي عياض -مرها- أمير كازج أو حشا شقوق لصاقها بشيء ورفعها

بالزج وقال الخطابي سوى موضع النقر وأصله وهو من تزجيج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فتد عليه زجاً يسكه ويحفظ ما فيه وقال السفاقسي أصل موضع النقر (ثم أتى بها) أي بالخشبة (إلى البحر فقال اللهم انك تعلم اني كنت نسلف فلانا ألف دينار) قال ابن حجر كلزركشي كذا وقع فيه هنا نسلف فلانا والمعروف تعدية بحرف الجر وزاد ابن حجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلف من فلان وتعقبه العيني بأن نظيره باستسلف غير موجه لان تسلف من باب التفعّل واستسلف من باب الاستفعال وتدخل يأتي للمتعدّي ولا حرف الجر كنوسدن التراب واستسلف معناه طلبت منه السلف ولا بد من حرف الجر انتهى وسقط قوله كنت في رواية أبي نذر (فسأني كيف لا فقلت كني بالله كيف لا فرضي بك وسأني شهيداً فقلت كني بالله شهيداً فرضي بك) ولا يذعن الكشميني فرضي بذلك وقال العيني كالحفاظ ابن حجر قوله فرضي بذلك للكشميني ولغيره فرضي به أي بالهاء وفي رواية الاسماعيلي فرضي بك أي بالكاف انتهى والذي في الفرع وغيره من الاصول المعتمدة التي وقفت عليها بك اغير الكشميني وبذلك على أن في المتن الذي ساقه العيني بك بالكاف في الموضوعين قاله أعلم (وأي جهدت) بفتح الجيم والهاء (ان أجد من يكابعت اليه الذي له) في ذمتي (فلم أقدر) على تحصيلها (وإني أستهرد عكها) بكسر الدال وضم العين ولا يوي ذر والوقت استودعناها بفتح الدال وسكون العين وبعدها مشاة فوقية (فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر (ثم انصرف وهو) أي والحال انه (في ذلك يلتقم) أي يطلب (مركباً يخرج الى بلده) أي الى بلده الذي أسلفه (نخرج الرجل الذي كان أسلفه) حال كونه (ينظر اهل مركباً قد جاء به) الذي أسلفه للرجل (فاذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لاهله) يجعلها (حطباً) للايقاد (فلما نشرها) أي قطعها بالنيشار (وجد المال) الذي له (والصحيقة) التي كتبها الرجل اليه بذلك (ثم قدم) الرجل (الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار) ذكر ابن مالك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون أراد بالالف ألف دينار على البديل وحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله من الجز قال ابن الدماميني المضاف هنا مجرور فلم يقل ان المضاف اليه أقيم مقام المضاف * الثاني أن يكون أصله بالالف دينار ثم حذف من الخط لصيرورتها بالادغام لا فكُتبت على اللفظ قال في مصابيح الجامع لكن الرواية بتكوين دينار ولو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعين هذا الوجه وكثيراً ما يعقد هو وغيره التوجيه باعتبار الخط ويلغون تحقيق الرواية الثالثة أن يكون ألف مضافاً الى دينار والالف واللام زائدتان فلم ينعما الاضافة ذكره أبو علي الفارسي (فقال) بالفاء ولا يي الوقت وقال للذي أسلفه (والله ما زلت جاهد في طلب مركب لا تيك بالالف فاجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه قال) الذي أسلفه (هل كنت بعثت الى بني) وللعموى والمستمل الى شياً (قال أخبرك اني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه) وللعموى والمستمل جئت به (قال فان الله قد أدى عنك) المال (الذي) وللعموى والمستمل التي أي الالف التي (بعثت) بها أوبه (في الخشبة) ولا يوي الوقت وذعن الكشميني بعثت والخشبة نصب على المفعولية فانصرف بكسر الراء والجزم على الامر (بالالف دينار) التي أتيت بها محبتك حال كونك (راشداً) قال الحفاظ ابن حجر لم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر لمحمد بن الربيع الجيزي باستادله فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ان رجلاً جاء الى النجاشي فقال أسلفني ألف دينار الى أجل فقال من الخيل بك قال الله فأعطاء الف دينار فضرب به الرجل أي سافر بها في تجارة فلما باع الاجل أراد الخروج اليه خبسه الربيع فعلم نابو فاذا ذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة فاستفدنا منه ان الذي أقرض هو النجاشي فيجوز أن تكون نسبته الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لانه من نسلهم انتهى وتعقبه العيني فقال هذا الكلام في البعد الى حد السقوط لان السائل والمسؤل منه كلاماً من بني اسرائيل على ما صرح به ظاهر الكلام وبين الخبشة وبين بني اسرائيل بعد عظيم في النسبة وفي الارض ويعد أن يكون ذلك الانتساب الى بني اسرائيل بطريق الاتباع وهذا باباه من له نظر تام في تصرفه في وجوه معاني الكلام على أن الحديث المذكور ضعيف لا يعمل به انتهى وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن المراد بالاتباع الاتباع في الدين فيستوي بعيد الارض وقريبها وبعد النسب وقريبه وكان جمع من أهل اليمن دخلوا في دين بني اسرائيل وهي اليهودية ثم دخل من يقابل

أهل اليمن من الحبشة في دين بني اسرائيل أيضا وهي النصرانية وكان التجاشي ممن تحقق ذلك الدين ودان به
قبيل التبديل والملك لما بلغه دعوة الاسلام بأدرا إلى الاجابة لما عنده من العلم حتى قال لما سمع قوله تعالى
انما المسيح عيسى بن مريم الآية لا يزيد عيسى على هذا وهذا الحديث أخرجه أيضا مختصرا في الاستقراض
واللقطة والاستئذان والشروط وسبق في البيع والزكاة (باب قول الله تعالى والذين عاقدت ايمانكم)
مبتدأ ضمن معنى الشرط فوق خبره مع النفاء وهو قوله (فأتوهم نصيهم) ويجوز أن يكون منصوبا على قوله
زيدا فاضربه ويجوز أن يعطف على الوادان ويكون الضمير في فأتوهم للموالى والمراد بالذين عاقدت ايمانكم
موالى الموالات كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دى دمك وثارى ثارك وسرى حربك وسلى سلكك وترثنى وأرثك
ونطلب بى وأطلب بك وتعقل عنى واعقل منك فيكون للخليف السادس من ميراث الخلف فسخ بقوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ووجه دخول هذا الباب هنا كما قاله ابن المنير أن الخلف كان في اول
الاسلام يقتضى استحقات الميراث فهو مال أو وجه عقد التزام على وجه التبرع فلزم وكذلك الكفالة انما هى
التزام مال بغير عوض تطوعا فلزم وبه قال (حدثنا الصادق بن محمد) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام آخره
مشاة فوقية ابن عبد الرحمن البخاري بمجبة البصرى قال (حدثنا ابو اسامة) حماد بن اسامة (عن ادريس)
ابن يزيد من الزيادة ابن عبد الرحمن الاودى بفتح الهمزة وسكون الواو وبالذال المهملة (عن طلحة بن مصرف)
بكسر الراء المشددة ابن عمرو بن كعب اليامى بالتحنية الكوفى (عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله
عنهما) أنه قال في قوله تعالى (واكل جعلنا موالى قال) نفسه موالى (ورثه) وبه قال مجاهد وقتادة وزيد بن
أسلم والسدى والفضال ومقاتل بن حيان (والذين عاقدت ايمانكم) أى عاقدت ذوا ايمانكم ذوى ايمانهم
وقرأ عاصم وحزرة والسكاسى عقدت بغير ألف اسند الفعل الى الايمان وحذف المفعول أى عقدت ايمانكم
عهودهم فحذف العهد وواقم الضمير المضاف اليه مقامه كما حذف في الاولى (قال) أى ابن عباس (كان
المهاجرون لما قدموا) زاد أبو ذر على النبي صلى الله عليه وسلم (المدنية يث) فعل مضارع ولاى ذر عن
الكشميهنى وورث (المهاجر الانصارى دون ذوى رحمه) قربانه (للاخوة التى آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم)
بين المهاجرين والانصار (فلما نزلت واكل جعلنا موالى نسخت) أى آية الموالى آية المعاقدة (ثم قال) ابن عباس
في قوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم الا النصر والفداة) بكسر الراء أى المعاونة (والنصيحة) مستثنى من
الاحكام المقدرة فى الآية المنسوخة أى نسخت تلك الآية حكم نصيب الارث لا النصر وما بعده والاستثناء
منقطع أى لكن النصر باق ثابت (وقد ذهب الميراث) بين المتعاقدين (ويوصى له) بفتح الصاد مبتدأ للمفعول
والضمير لاذى كان يرث بالاخوة وهذا الحديث أخرجه البخارى فى التفسير والقرائن وأبو داود والنسائى
جميعا فى القرائن وبه قال (حدثنا فضيلة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصارى الزرقى
أبو اسحاق القارى (عن حميد) الطويل (عن انس رضى الله عنه) أنه (قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف)
الزهري أحد العشرة رضى الله عنه (فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع) الانصارى
الأنزرجى أحد نقباء الانصار وهذا حديث مختصر من حديث طويل سبق فى البيوع والغرض منه اثبات
الحلف فى الاسلام وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحثنى (محمد بن الصباح) بالمهملة والموحدة المشددة
وبعد الالف جاء مهملة الدوالى البغدادى قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) الخلقانى بالخاء المعجمة المضمومة
واللام الساكنة بعدها قاف وبعد الالف نون الكوفى قال (حدثنا عاصم) هو ابن سليمان المعروف بالاحول
(قال قلت لانس) ولا يذرحثنى (ابن مالك) رضى الله عنه ابلغن) بمزة الاستفهام الاستخبارى (ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا حلف) بكسر الخاء المهملة وسكون اللام آخره فاء أى لا عهد (فى الاسلام) على
الاشياء التى كانوا يعاهدون عليها فى الجاهلية (فقال) انس له (قد حلف) آخى (النبي صلى الله عليه وسلم بين
قريش والانصار فى دارى) أى بالمدينة على الحق والنصرة والاخذ على يد الطالم كما قاله ابن عباس رضى الله
عنهما الا النصر والنصيحة والفداة ويوصى له وقد ذهب الميراث وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا
فى الاعتصام ومسلم فى الفضائل وأبو داود فى القرائن (باب من تكفل عن ميتة اقله ان يرجع) عن
الكفالة لانها لازمة له واستقر الحق فى ذمته (وبه) أى بعدم الرجوع (قال الحسن) البصرى وهو قول

الجمهور وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الفخالة النبيل الشيباني البصري (عن يزيد بن أبي عبيد) بضم العين مصغرا من غير إضافة الاسمي - مولى سلمة بن الأكوع (عن سلمة بن الأكوع) هو ابن عمرو بن الأكوع (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة) بضم الهمزة (يلصق عليها فقال هل عليه) أي الميت (من دين فقالوا لا فصلي عليه) زاد في باب أن أحال دين الميت على رجل جاز قال فهل ترك شيئا قالوا لا (ثم أتى بجنازة أخرى فقال هل عليه من دين قالوا نعم) عليه دين زاد في الرواية السابقة ثلاثة دنانير (قال صلوا) ولا يذروا فصلوا (على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (على دينه) ولا بن ماجه أنا أنثى ككفل به (بارسول الله فصلي عليه) صلوات الله وسلامه عليه واقتصر في هذه الطريق على اثنين من الاموات الثلاثة المذكورة في الرواية السابقة * ووجه المطابقة هنا انه لو كان لابي قتادة أن يرجع لمصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى يوفي أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مدين دينه باق عليه فدل على أنه ليس له أن يرجع * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا صفيان بن عيينة قال) (حدثنا عمرو) هو ابن دينار أنه (سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهم) انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين موضع بين البصرة وعمان أي لو تحقق المجيء (قد أعطيتك هكذا وهكذا) زاد في غير رواية أبي الوقت وهكذا زاد في الشهادات فسط يديه ثلاث مررات فيه اقتران الماضي الواقع جوابا للابواب قد قال ابن هشام وهو غريب كقول جرير لوشنت قد فتق الفؤاد بشربة * تدع الصوادى لا يجيد غليلا

يقال تقع الماء العطش سكنه والذي وقع هنا يؤيد كحديث ابن عباس عند البخاري في باب رجم الحبلى من الزنا الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الرحمن بن عوف لورأيت رجلا أتى أمير المؤمنين فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فنفقه كك الذي قبله ورود جواب لو شرطها بجمع عامتين بنقد وفلان المشار اليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد كافي فوائد البغوي (فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين امر أبو بكر) الصديق رضي الله عنه رجلا فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة أي وعد (أودين فليأتنا) قال جابر (فأتيته فقلت له) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا فأتاني أبو بكر رضي الله عنه (حنية) بفتح الحاء المهملة وبالنساء ثلثة فيهما قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس مل الكدنين (فعدتها فاذا هي خمسة) وقال خذ مثلها أي مثلي خمسة فاجله ألف وخمسة وذلك لان جابر لما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا وكذا اثلاث مررات خذها أبو بكر حنية بخاتم خمسة فقال خذ مثلها المتصير ثلاث مررات كما وعد صلى الله عليه وسلم وكان من خلقه الوفاء بالوعد فنفذه أبو بكر بعد وقائه عليه الصلاة والسلام * ومطابقته للترجمة من جهة أن أبابكر رضي الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو نطق فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الخس والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم * (باب حوار أبي بكر) الصديق رضي الله عنه أي أمانه قال تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأجره أي أئنه وجيم حوارا بالكسر ويجوز انضم (في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) أي في زمنه (وعقده) أي عقد أبي بكر * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لبلده اشهرته به وأبو عبد الله الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد انه قال (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم (فأخبرني) الفاء عاطفة على محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا فأخبرني (عروة بن الزبير) ابن العوام (ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم اعقل) بكسر القاف اي لم أعرف (أبوي) أبابكر وأم رومان وزاد أبو ذر عن الكشيبي - هنا قط تشديد الطاء المضعومة للنسبة في الماضي (الا وهما يدينان الدين) بكسر الدال المهملة والتصب على نزع الخافض أي يدينان بدين الاسلام (وقال أبو صالح) سليمان بن صالح المروزي وفي نسخة بالفرع وأصله سلموية بفتح المهملة واللام وضم الميم وسكون الواو وفتح التحتية آخره نا تأنيث قال الحافظ ابن حجر وهذا التطبيق قد سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث عن عقيل وحده (حدثني) بالافراد (عبد الله) بن المبارك (عن يونس) بن يزيد (عن الزهري قال أخبرني) بالافراد

(عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم اعقل أبوي قط الا وهما يدينان الدين ولم يترعنا يوم الا باتينا
 معه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقي النهار بكرة وعشية) تفسيرا لقوله طرقي النهار وهو منصوب على الظرف
 (فلما ابتلى المسلمون) بأذى المشركين وأذن صلى الله عليه وسلم لاصحابه في الهجرة الى الحبشة (خرج أبو بكر)
 رضي الله عنه حال كونه (مهاجرا قبل الحبشة) بكسر القاف وفتح الموحدة أى الى جهة الحبشة ليطلق بين سبقه
 من المسلمين فسار (حتى اذا بلغ بركة الغماد) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها كاف والغماد بكسر الغين المعجمة
 وتخفيف الميم ولا يذو برك بكسر الموحدة قال في المطالع وبكسر الموحدة وقع للاصلي والمستقلى والحوى
 قال وهو موضع بأقاصى هجر وقيل اسم موضع باليمن وقيل وراء مكة بنحس ليال (أنبه ابن الدغنة) بفتح
 الدال المهملة وكسر الغين المعجمة وفتح النون المخففة ولا يذو الدغنة بضم الدال والغين وتشديد النون كذا
 في الفرع وأصله لا يذو وعند المروزي الدغنة بفتح الدال والغين والنون المخففة قال الاصمعيلى وكذا رواه
 لنا المروزي وقيل ان ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب فيه الكسر وهو اسم أمه واسمه الحارث بن يزيد
 كعما عند البلاذري وحكى السهيلي مالك وعند الكرماني أن ابن اسحاق سمع ربيعة بن ربيع وهو وهم
 من الكرماني لان ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضا لكنه سلى والذي هنا من القارة فافترقا
 (وهو سيد القارة) بالقاف وتخفيف الراء قبيلة مشهورة من بني الهون بضم الهاء وسكون الواو يوصفون
 بجودة الرمي واسم ابن الدغنة قال مغلطاي اسمه مالك وعند البلاذري في حديث الهجرة انه الحارث بن يزيد
 قال الحافظ ابن حجر وهو أولى وهوهم من زعم أنه ربيعة بن ربيع (فقال ابن تزيديا بأب بكر فقال أبو بكر) رضي
 الله عنه (أرح جني قومي) أى نسيبوا في آخر الجي (أنا ما ريد أن اسبح) بفتح الهمزة وسين مهملة مكسورة وبعد
 التحتية حاء مهملة أى اسير (في الارس) فان قلت حقيقة السياحة أن لا يقصد موضعا بعينه ومعلوم انه قصد
 التوجه الى أرض الحبشة أوجب بانه عي عن ابن الدغنة جهة مقصده لكونه كافرا ومن المعلوم انه لا يصل
 اليها من الطريق التي قصدتها حتى يسير في الأرض وحده زمانا فيكون سائحا (فأعبد) بالقاف ولا يذو أعبد
 (ربى قال ابن الدغنة ان مثلك لا يخرج ولا يخرج) بفتح اول الاول وضم اول الثاني مبني للفاعل والثاني
 للمفعول (فأنك تكسب المعدم) بفتح المثناة الفوقية أى تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك قيل والصواب
 المعدم يدون الواو أى الفقير لان المعدم لا يكسب وأوجب بأنه لا يتنع أن يطلق على المعدم المعدم لانه
 كالمعدم الميت الذي لا تصرف له وقال الزركشي وتكسب العديم أى الفقير ففعل بمعنى فاعل وهذا أحسن من
 الرواية السابقة أول الكتاب في حديث خديجة تكسب المعدم انتهى ولم أقف على شئ من النسخ كما ذكرناه وأد
 وقف عليها في نسخة كذلك (ونصل الرحم) أى القرابة (وتحمل الكل) بفتح الكاف وتشديد اللام الذى
 لا يستقل بأمره أو الثقل بكسر المثناة وسكون القاف (وتقرى الضيف) بفتح المثناة الفوقية من الثلاثى أى
 تنهى له طعامه ونزله (وبعين على نواب الحق) أى حوائده وانما قال نواب الحق لانها تكون في الحق والباطل
 وهذا كقول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرها بأول مجي الملك له (وانا لك جار) أى
 محبرك مؤتمنك من أخافك منهم (فأرجع فأعبد ربك يلا ذلك) فارتحل ابن الدغنة فرجع مع ابى بكر استشكل
 بأن القياس أن يقال رجع أبو بكر معه عكس المذكور كما لا يخفى وأوجب بأنه من باب اطلاق الرجوع وإرادة
 لازمه الذى هو المجي أو هو من قبيل المشاكلة لان أبابكر كان راجعا أو أطلق الرجوع باعتبار ما كان قبله
 بمكة وفي باب الهجرة فرجع أى أبو بكر وارتحل معه ابن الدغنة وهو الأصل والمراد في الرويتين كما قال ابن حجر
 مطلق المصاحبة (فطاف) أى ابن الدغنة (في اشرف كسار قرين) أى ساداتهم (فقال لهم ان أبابكر لا يخرج
 مثله) بفتح أوله وضم ثالثه مبني للفاعل ولا يذو لا يخرج بضم أوله وفتح ثالثه مبني للمفعول (ولا يخرج) بضم
 أوله وفتح ثالثه ولا يذو بفتح أوله وضم ثالثه (أخرجون رجلا) بضم التاء وكسر الراء والهمزة للاستفهام
 الانكارى (يكسب المعدم) بفتح الباء وضمها كما في الفرع وأصله والجملة في محل نصب صفة لرجل
 وما بعده عطف عليه (ويصل الرحم ويحمل الكل) ويقرى الضيف ويعين على نواب الحق فانفذت قرين بالذال
 المعجمة بعد الفاء أى امضوا (جوا ابن الدغنة) وروضوا به (وأمنوا) بفتح الهمزة وفتح الميم المخففة أى جعلوا
 (أبابكر) في امن ضد الخوف (وقالوا لابن الدغنة مر أبابكر فليعبد ربه في داره) دخلت الفاء على شئ محذوف
 قال الكرماني تقديره ليعبد ربه فليعبد ربه قال العمري لا معنى لما ذكره لانه لا يزيد زيادة شئ بل تصلح

الفاء أن تكون جزاء شرط تقديره من أبا بكر إذا قبل ما يشترط عليه فليعبد ربه في داره (فليصل) بالفاء
وفي نسخة بالفرع واصل ولصل (وليقرأ ماشاء ولا يؤذينا بذلك) إشارة إلى ما ذكر من الصلاة والقراءة
(ولا يستعلن) لا يجهر (به فأنشد خشيئنا أن يفتن) بفتح التحتية وكسر الفوقية أي يخرج (أبناءنا ونساءنا) من
دينهم إلى دينه (قال ذلك) الذي شرطه كفار قريش (ابن الدغنة لابي بكر فطفق) بكسر الفاء أي جعل وفي الهجرة
فلبت (أبو بكر) رضي الله عنه (بعبد ربه في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره ثم بدا) أي ظهر
(لأبي بكر) رضي الله عنه رأى في أمره بخلاف ما كان يفعل (فأبى مسجداً بفناء داره) بكسر الفاء محدوداً
ما امتد من جوانبها وهو أول مسجد بني في الاسلام (وبرز) ظهر أبو بكر (فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن
فيتقصف) بالمشاة الفوقية بعد التحتية وللكتشمي فيقصف بالنون الساكنة بدل الفوقية وتخفيف الصاد
(عليه نساء المشركين وأبناءؤهم) أي يزجون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر وأطلق يتقصف
مبالغة (يعجبون) زاد الكشمي منه (وينظرون إليه وكان أبو بكر رجلاً بكاً) بتشديد الكاف أي كثير
البكاء (لا يملك دمعاً) وفي الهجرة لا يملك عينيه أي لا يملك أسكانهما عن البكاء من رقة قلبه (حين يقرأ القرآن
فأفرغ) بالفاء الساكنة وبهذه الأي أي أخاف (ذلك اشراق هريش من المشركين) لما يعلمون من رقة قلوب
النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الاسلام (فارسوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له انا كذا جرناء) بالراء
الساكنة وللكشمي أجزنا بالزاي بدل الراء (أبا بكر على أن يعبد ربه في داره وأنه جاز ذلك فأبى مسجداً
بفناء داره وأعلن الصلاة والقراءة وقد خشيئنا أن يفتن) بفتح أوله وكسر ثالثه (أبناءنا ونساءنا) ولأبي ذر أن
يفتن بضم أوله وفتح ثالثه مبنيًا للمفعول أبناءنا ونساءنا بالرفع نائباً عن الفاعل (فأنه فأن أحب أن يقتصر
على أن يعبد ربه في داره فعل وإن أبي) امتنع (الآن يعلن ذلك) المذكور من الصلاة والقراءة أي يجهر (فسله)
بسكون اللام من غير همز فعل أمر (ان يرذالك ذمتك) عهد له (فأنا كرهنا أن نخفرك) بضم النون وسكون
الخاء المعجمة وكسر الفاء وفتح الراء أي تنقض عهدك (ولسنا مقرين لأبي بكر الاستعلان) أي لا نسكت على
الانكار عليه خوف نساء وأبناءنا (قالت عائشة) رضي الله عنها (فأبى ابن الدغنة أبا بكر فقال) له (قد علمت
الذي عقدت لك عليه) مع اشراق هريش (فأما ان تقتصر على ذلك) الذي شرطوه (وأما ان ترد إلى ذمتي)
بعهدي (فأبى لا أحب أن تسمع العرب أني أخفرت) مبنيًا للمفعول أي غدت (في رجل عقدت له قال أبو بكر)
الصديق رضي الله عنه (أبى) ولأبي ذر فأنى (أرداك جوارك وارضى بجوار الله) أي بأمانته الله وحمايته وفيه
النية يقين الصديق رضي الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد أريت) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول (دار هجر تكلم رأيت سجة) بفتح السين المهملة والحاء المعجمة بينهما
موحدة ساكنة ولأبي ذر سجة بفتح الموحدة أرضا يعالوها الموحدة ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر قال
في المصابيح كالتنقيح وإذا وصفت به الأرض كسرت الباء (ذات فخل بين لابتين) بموحدة مخففة تنبيه لآية (وهما
الحزبان) بتشديد الراء بعد الحاء المفتوحة المهملة والحرزة أرض بها حجارة سود وهذا مدرج من تفسير الزهري
(فهاجر) بالفاء ولأبي الوقت وهاجر (من هاجر) من المسلمين (قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة (حين
ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة وتجهز
أبو بكر) رضي الله عنه حال كونه (مهاجراً) أي طالباً للهجرة من مكة (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
على رسلك) بكسر الراء وسكون السين المهملة أي على مهلك من غير عجلة (فأبى أرجو أن يؤذن لي) بضم الباء
مبنيًا للمفعول في الهجرة (قال أبو بكر هل ترجو ذلك بأبي أنت) مبتدأ خبره بأبي أي مفدى بأبي أو أنت تأكيد
لفاعل ترجو وبأبي قسم (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) أرجو ذلك (لخس أبو بكر نفسه) أي منه هاجر
الهجرة (على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحبه وعلف راحلتين كاتتا أعده ورق السم) بفتح السين
المهملة وضم الميم زاد في الهجرة وهو الخط وهو مدرج فيه من تفسير الزهري (أربعة أشهر) ومطابقة الحديث
للتريجة من جهة أن الحجرة ما تزم للمعارة أن لا يؤذى من جهة من أجار منه وكانه ضمن أن لا يؤذى وأن تكون
العهد عليه في ذلك وقد ساق المؤلف الحديث هنا على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل
كما سيأتي إن شاء الله تعالى * وقد سبق صدر هذا الحديث في أبواب المساجد في باب المسجد يكون
في الطريق والله اعلم * (باب) بيان حكم (الدين) سقط الباب وترجمته لأبوي ذر والوقت والحديث

الآتي ان شاء الله تعالى من رواية المستقلى وعند النسقى وابن شيبة باب بغير ترجمة * وبه قال (حدثنا يحيى ابن بكير) الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابي سلمة) بن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى) بفتح الفاء المشددة أى الميت حال كونه (عليه الدين فيسأل) عليه الصلاة والسلام (هل ترك لدينه فضلا) أى قدر ازايد اعلى مؤنة تجهيزه وللكشممى قضاء بدل فضله وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولى بدليل قوله (فان حدث) بضم الحاء مبنيًا للمفعول (انه ترك لدينه وفاء) أى ما يوفى به دينه (صلى) عليه (والا) بان لم يترك وفاء (قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح) من الغنائم وغيرها (قال انا وابي بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى من المؤمنين فترك ديننا) وزاد مسلم اوضيعة (فعل) قضاؤه (عما أفاء الله على) (ومن ترك ما لا يورثه) واستحيط منه التجرىض على قضاء دين الانسان فى حياته والتوصل الى البراءة منه ولو لم يكن امر الدين شديدا لما ترك عليه الصلاة والسلام الصلاة على المديون وهل كانت صلته على المديون حراما أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كفى حديث مسلم وفى حديث ابن عباس عند الحازمى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال انما الظالم فى الديون التى حملت فى البغى والامراف فاما الممتنع ذوالعمال فأنا ضامن له أوذى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك ضياعا الحديث قال الحافظ ابن حجر وهو حديث ضعيف وقال الحازمى لا بأس به فى المتابعات فقيهه انه السبب فى قوله عليه الصلاة والسلام من ترك ديننا فعلى فهو ناسخ اترك الصلاة على من مات وعليه دين * وحديث الباب أخرجه أيضا فى النفقات ومسلم فى الفرائض والترمذى فى الجنائز

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الوكالة) بفتح الواو ويجوز كسرها وهى فى اللغة التفويض وفى الشرع تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا أحدكم بورثكم هذه وقوله تعالى اذهبوا بقميصى هذا وهو شرع من قبلنا وورد فى شرعنا ما يقرره كقوله تعالى فابعثوا حكما من أهله الآية وفى رواية أبى ذر تقدم كتاب على البسمة * هذا (باب) بالتسوين (فى وكالة الشريك) ولا يذر سقوط الباب وحرف الجز وانظره كتاب الوكالة وكالة الشريك قال الحافظ ابن حجر والنسقى كتاب الوكالة ووكالة الشريك بواو العطف واغنيه باب بدل الواو (الشريك فى القسمة) بدل من الشريك الاول وفى نسخة الشريك بالرفع على الاستئناف وفى أخرى الشريك بالنصب (وغيرها) أى والشريك فى غير القسمة (وقد اشرك النبي صلى الله عليه وسلم عليا) هو ابن أبى طالب (فى هديه) وهذا وصلة المؤانف فى الشرك من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا أن يشيم على احرامه وأشركه فى الهدى (ثم امره بقتلها) أى الهدايا * وهذا وصلة أيضا فى الحج من حديث على بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقدم بدنه كلها * وبه قال (حدثنا فيصة) بن عتبة العامرى (السوى) قال (حدثنا شافيان) الثورى (عن ابن ابي شيبة) عبد الله (عن مجاهد) هو ابن جبر الا امام فى التفسير (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) الانصارى المدنى (عن على رضى الله عنه) انه (قال امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اصدق بجلال البدن) بكون الدال المهملة بعد الموحدة المنهومة جمع بدنة والجلال بكسر الجيم جمع جل ماتلبسه الدابة (التي خرجت ويجلودها) بضم النون وكسر الحاء وفتح الراء وسكون التاء على البناء للمفعول والتاء للتأنيث ويجوز فتح النون والحاء وسكون الراء وضم التاء مبنيًا للفاعل والضمير للفاعل والمراد به على رضى الله عنه * ومطابقته لترجمة من كونه عليه الصلاة والسلام أشرك * وهذا الحديث قد سبق فى الحج وذكره طرافته * وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن قزوخ الحزنى الجزرى زيل مصر قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد) بن أبى حبيب (عن ابي الحبيب) مرثدين عبد الله بفتح الميم والمثلثة بينهما راسا كنة وآخرة دال مهملة (عن عقبة بن عامر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما) (لقصبا) (يقسمها على صحابته) بعد أن وهب جملتها لهم (فتبى عنود) بفتح العين المهملة وضم المشاة القوقية وبهذ الواو الساكنة دال مهملة الصغرى من الهز اذا قوى أو اذا أتى عليه حول (فذكره لاني

صلى الله عليه وسلم فقال ضع انت) ولا يذرع به أنت وعلم منه انه كان من جملة من كان له نصيب من هذه
القصة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القصة بينهم لكن استشكله ابن المنبر باحتمال أن يكون صلى الله
عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار اليه فلا تجبه الشركة وأجاب بأنه سيأتي الحديث في الاضاحي
من طريق أخرى بلانظ انه قسم بينهم ضحاً يا قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوجب لهم جملتها ثم أمر عقبة
بقسمتها فيصح الاستدلال به لما زعم له قال في المصايح ينبغي أن يضاف الى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على القسم
بتوكيل شركائه في تلك الضحايا التي قسمها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك لشريكه في القسم
• وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الضحايا والنمركة ومسلم في الضحايا والترمذي والنسائي وابن ماجه
فيها أيضاً • هذا (باب) بالتزوين (اذا وكل المسلم حرباً في دار الحرب او) وكل المسلم حرباً كائناً (في دار الاسلام)
بأمان (حز) • وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى القرشي العامري الاوبسي المدني الاعرج
(قال حدثني) بالافراد (يوسف بن الماجشون) بكسر الجيم وتفتح وبضم الشين المججمة وبعد الواو الساكنة نون
مكسورة ومعناه المورد واسمه يعقوب بن عبد الله بن أبي سلة المدني (عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن
عوف) القرشي (عن ابيه) ابراهيم (عن جده) عبد الرحمن بن عوف (أحد العشرة المبشرة بالجنة) (رضي الله
عنه) أنه (قال) كانت أمية بن خلف) بضم الهمزة وتخفيف الميم المفتوحة وتشديد التحتية أى كتبت اليه (كتاباً)
بان يحفظني في صاغيتي بمكة) بصاد مهملة وغين مججمة مالى أو حاشيتي أو أهلى ومن يصفى اليه أى يميل (واحفظه
في صاغيته بالمدينة فلما ذكره) بن الحسن قال لا اعرف (الرحمن) قال ابن حجر لا اعترف به وحده ونعقبه العيني
فقال هذا لا يتنصيه قوله لا أعرف (الرحمن) وانما معناه أنه لما كتب له ذكر اسمه بعبد الرحمن فقال ما أعرف
الرحمن الذي جعلت نفسك عبد الله ألا ترى أنه قال (كاتبني باسمك الذي كان في الجاهلية فكانت عبد عمرو) بفتح
العين ورفع عبد كذا في الفرع وفي غيره عبد بالنصب على المفهومية (فلما كان في يوم) غزوة (بدر) في رمضان
في السنة الثانية من الهجرة وسطط الحار لابي ذر (خرجت الى جبل لا حرزه) بضم الهمزة أى لا حفظه والضمير
المنسوب لأمية وفي نسخة لا حرزه (حين نام الناس) أى حين غفلتم بالنوم لا صون دمه (فابصره) أى أمية
ابن خلف (بالل) المؤذن وكان أمية يعذب باللاعكة لاجل اسلامه عذاباً شديداً (فخرج) بلال (حتى رقب على
مجلس من الانصار) ولا يذرع على مجلس الانصار فاستط حرق الحز (فقال) دونكم أو الزموا (أمية بن خلف)
وفي الفرع وأصله تضبيب على أمية ولا يذرع أمية بن خلف بالرفع أى هذا أمية بن خلف (لا تخوت ان نخا
أمية فخرج معه فريق من الانصار في انارنا فلما خشيت ان يلحقوا بنا خاست لهم) بانه (عليها) لا تغلهم) بفتح
الهمزة وقيل بضمها من الاشغال ولا يذرع لتغلهم يثون الجمع وفي نسخة المديومي يشغلهم باسقاط اللام وبالياء
بدل النون أو الهمزة عن أمية بانه (فقتلوه) أى الابن والذي قتله قبل هو عمار بن ياسر (ثم ابوا) بالموحدة أى
امتنعوا وفي نسخة أو ابائماة الفوقية من الاتيان (حتى يتبعوا ماوكان) أمية (رجلاً ثميلاً) بضم الجيم (فلما
أدركوا ناقلت له) لأمية (ابرل فبرل) فأنقبت عليه نفسه لامنعه) منهم وانما قول عبد الرحمن ذلك لأنه كان يهينه
وبين أمية بمكة صداقة وعهد فقصداً أن يني بالعهد (فقتلوه) بالخاء المعجمة (بالسيوف) أى أدخلوا أسيا ففهم
خلاله حتى وصلوا اليه وطعنوا بها (من تحت) من قوله هم خللته بالرمح وأخللته اذا طعنته به ولا يذرع
للكشميين والمستمل فقتلوه بالخاء المعجمة كما في الفرع وأصله وفي رواية فقتلوه بالجيم أى غشوه بالسيوف
ونسب هذه في فتح الباري للاصلي وأبي ذر قال وغيرهم بالخاء المعجمة قال ووقع في رواية المستمل فقتلوه بلام
واحدة مشددة انتهى والاولى أظهر من جهة المعنى اقول عبد الرحمن بن عوف فأنقبت عليه نفسه فكانهم
أدخلوا سيوفهم من تحت كذا (حتى قتلوه) والذي قتله رجل من الانصار من بني مازن • وقال ابن هشام
وقال قتله مهاذين عذراً وخارجة بن زيد وخبيب بن اساف اشترى كوا في قتله وفي مستخرج الحاكم ما يدل على
أن رفاعه بن رافع الزرقي من جملة المشاركين في قتله وفي مختصر الاستيعاب ان قاتله بالل (واصابا احدهم)
أى الذين باثروا قتل أمية (رجلي يسقيه) وصحاح الذي أصاب رجله الحباب بن المنذر كما عند البلاذري
(وكان عبد الرحمن بن عوف يريد بذلك الاثر في ظهر قدمه قال ابو عبد الله) البخاري (سمع يوسف) بن الماجشون
(صالحاً) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (و) سمع (ابراهيم اباه) وقائدة ذلك تحقيق السماع وسقط قوله

قال أبو عبد الله إلى آخره في رواية غير المستعمل • ورجال هذا الحديث مدنيون وأخرجهم أيضا في المغازي
 مختصرا • (باب حكم الوكالة في الصرف) يعني في بيع النقد بال نقد (و) الوكالة في (الميزان) أي في الموزون
 (وقد وصل عمر) بن الخطاب (وابن عمر) فيما وصله سعيد بن منصور عنه ما (في الصرف) • وبه قال (حدثنا
 عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن عبد المجيد) بيمين مفتوحة قبل الجير (ابن سبيل بن
 عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني وسهيل مصغر (عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة
 رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا قبل هو سواد بن غزبة بفتح السين المهملة
 والواو المخففة وغزبة بفتح مفتوحة وزي مكسورة مجتمين ونخبة مشددة وقيل مالك بن مصعفة (على خير
 لجأهم بخرجنيب) بفتح الجيم وكسر النون وبعد النخبة الساكنة موحدة الكيس أو الطيب أو الصاب
 أو الذي أخرج منه حشفه ورديته (يقال) له عليه الصلاة والسلام ولا في الوقت قال (أكل تمر خير هكذا
 فقال) الرجل (أنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين) سقط في رواية أبي ذرمن هذا وفي نسخة بصاعين منكرا
 (والصاعين بالثلاثة فقال) عليه الصلاة والسلام (لا تفعل مع الجمع) أي التمر الذي يقال له الجمع وهو تمر غير
 مرغوب فيه (داية) بالدرهم ثم اتبع (أي اشترى بالدرهم) ثم (أجيبا وقال) عليه الصلاة والسلام
 (في الميزان) أي الموزون (مثل ذلك) أي ليا ع رطل برطلين بل يع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم • ومطابقته
 للترجمة من قوله عليه الصلاة والسلام لامل خير يع الجمع بالدرهم إلى آخره لأنه فوض أمر ما يكال ويوزن
 إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويلحق به الصرف • وهذا الحديث قد سبق في باب إذا أراد بيع تمر بتمر
 منه من كتاب البيوع ويأتي أن شاء الله تعالى في المغازي والاعتصام • هذا (باب بالنوين) إذا أبصر الراعي
 للغنم (أو لو كبل) أي أبصر الوكيل (شاة) من الغنم (عوت) أي أشرفت على الموت (أو) أبصر الوكيل
 (شيأ يفسد) أي أشرف على الفساد (ذبح) الراعي الشاة لثلاث ذبائح (أو أصلح) الوكيل (ما يخاف عليه
 الفساد) بأبقائه كما إذا كان تحت يده فأكفه مثلا أو غيرهما يخاف عليه الفساد ولا يوزن ذرو الوقت أو أصلح
 ما يخاف الفساد وعزاهما العيني كأن يجر لابي ذر والنسفي قال في الفتح وعليه جرى الاسماعيلي وابن شيبويه
 فأصلح بدل أو أصلح والفاء عاطفة على أبصر وجواب الشرط محذوف تقديره جاز ونحو ذلك قال وفي شرح ابن
 التين يحذف أو فصار الجواب أصلح ما يخاف الفساد وأما الأصل في فعهذه أو شيأ يفسد ذبح أو أصلح انتهى •
 وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (اصحاق بن ابراهيم) بن راهوبه (سمع المعتمر بن سليمان يقول
 أنبا ناعيدا لله) بالتصغير ابن عمر العمري واستعمل الانبياء بصيغة الجمع ولا فرق عنده كآخرين بين لفظ أنبا
 وأخبرنا وحدثنا وخص المتأخرون الأول بالاجازة كما مر تفصيله في أوائل الكتاب (عن نافع) مولى ابن عمر
 (أنه سمع ابن كعب بن مالك) عبد الله كاجر به المزي وأخوه عبد الرحمن قال ابن حجر كالكرماني أنه
 الظاهر لأنه روى طرفا من هذا الحديث كما عند ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن
 كعب بن مالك (يحدث عن أبيه) كعب بن مالك الانصاري أحد الثلاثة الذين تب عليهم (أنه) أي أن الشاة
 (كانت لهم) بضمير الجمع ولابي ذر عن الجوى والمستعمل له بضمير الافراد (غنم) شامل للضأن والعز (ترى يسلمع)
 بفتح السين المهملة وبعد اللام الساكنة عين مهملة جبل بليسية (أبصرت جارية لنا) لم يعرف اسمها (بشاة
 من غنمنا موتا) بنون الجمع وللكشميهني من غنمها أي غنم الحاربة التي ترعاها فلا إضافة ليدت للملك (فكسرت
 حجرا) يجرح كالسكين (فدججتها به) فيه جواز ذبيحة الحزرة والامة والذي يجرح كل جرح الا السن والظفر وفرد
 استثنائهما كما سألني أن شاء الله تعالى في بابهم ما (فقال لهم) كعب (لأننا كلوا) منها شيأ (حتى أسأل النبي)
 ولابي ذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال حتى (أرسل لي النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله) عن ذلك
 شك (الراوى) وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (أي عن ذبح الشاة وفي نسخة عن ذلك باللام
 (أو أرسل) إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله فسأله (فأمره) عليه الصلاة والسلام (بالكلها) قال عبد الله
 ابن عمر العمري راوى الحديث بالاسناد المذكور إليه (فيجيبني انها امة وانما ذبحت تابعه) أي
 تابع المعتمر بن سليمان (عبد) بفتح العين المهملة و (مكون) الموحدة ابن سليمان الكوفي في روايته (عن
 عبد الله) المذكور وهذه المتابعة وصلها الواقفي رحمه الله في كتاب الذبايح وفي هذا الحديث نصديق الراعي
 والوكيل فيما وثق عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة والكذب قال في عمدة القاري وهو قول مالك وجماعة

وقال ابن القاسم اذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق ان جاء بها مذبوحة وقال غيره يضمن حتى يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا انزى على اثاث الماشية بغير اذن مالكها فهلك فلا ضمان عليه لانه من صلاح المال ونمائه وقال أشهب عليه الضمان * ومطابقة الترجمة للحديث في مسألة الراعي لان الجارية كانت رابعة للغنم فلما رأت شاة منها تموت ذبحتها ولم ارفع امرها الى النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأكلها ولم يتكر على من ذبحها وأقام مسألة الوكيل فالحققة بها لان يد كل من الراعي والوكيل يدأمانة فلا يعملان الا بما فيه مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكا لصاحب الغنم لان الكلام في جواز الذبح الذي تضمنته الترجمة لافي الضمان * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الذبايح وكذا ابن ماجه * هذا (باب) بالتسوين (وكافة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائز) وكتب عبد الله بن عمرو * وابن العاصمى (الى فهرمانه) بفتح القاف والراء بينهما هامسا كنه خازنه القائم بقضاء حوائجهم ولم يعرف اسمه (وهو) أي والحال أنه (غائب عنه) أي عن عبد الله (ان يركب) بالزاي (عن ابيه الصغير والكبير) زكاة الفطر * وبه قال (حدثنا ابو ذعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفیان) الثوري (عن سلمة) ولا يوى ذرو الوقت زيادة ابن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء (عن ابي سلمة) ابن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه) انه (قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم جل) له (سنة) معين (من الابل نجاة) أي جاء الرجل النبي صلى الله عليه وسلم (يتقاضاه) أي يطلب أن يقضيه الجمل المذكور (فقال) عليه الصلاة والسلام (أعطوه) بفتح الهمزة زاد في الباب الملاحق سنة مثل سنة وفيه جواز ووكيل الحاضر بالبلد بغير عذره وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة الا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة * وهذا موضع الترجمة لان هذا ووكيل منه عليه الصلاة والسلام لمن أمره بالتقضاء عنه ولم يكن عليه الصلاة والسلام مريضا ولا غائبا وأما قول الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الاولى فتعقبه العيني بأنه ليس فيه شيء يدل على حكم الغائب فضلا عن الاولوية وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن وجه الاولوية أن وكالة الحاضر اذا اجازت مع امكان مباشرة الموكل بنفسه فجوازها للغائب مع الاحتياج اليه أولى فن لا يدرك هذا القدر كيف يستدعي للاعتراض (فطلبوا منه فلم يجدوا له الا سافوقها) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في حديثه (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه فقال) الرجل له عليه الصلاة والسلام (أوفيتني) أي أعطيتني وأفيا (أوفى الله بك) وحرف الجر في المفعول زائد للتوكيد لان الاصل أن يقول أو فاك الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم احسنكم قضاء) نصب على التمييز واحسنكم خبر لقوله خياركم لكن امتشكل كون المبتدأ بالفظ الجمع والخبر بالافراد والاصل التتابع بين المبتدأ والخبر في الافراد وغيره واجب باحتمال أن يكون مفردا بمعنى المتأثر وحديثنا فالمطابقة حاصلة أو أن افعال التفضيل المضاف المقصود به الزيادة يجوز فيه الافراد والمطابقة لمن هو له والمراد الخيرية في المعاملات أو أن من مقدرة كما في الرواية الاخرى * وفي هذا الحديث رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه أيضا في الاستقراض والوكالة والهبه ومسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام * (باب) حكم (الوكالة في قضاء الديون) * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الخواشي البصري قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن سلمة بن كهيل) الحضرمي الكوفي أنه (قال سمعت) باسامة (عبد الله أو اسماعيل) (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أي يطلب منه قضاء دين وهو بعير له سن معين كما مر قريبا (فأغظ) للنبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مسلما وشد في المطالبة من غير قدر زائد يقتضي كفر ابل جرى على عادة الاعراب من الجفا في المخاطبة وهذا أولى ويدل لما رواه الامام أحمد عن عبد الرزاق عن سفیان جاء اعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا ووقع في ترجمة بكرين سهل من المعجم الاوسط للطبراني عن العراب بن سارية ما ينههم انه هو لكان روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره وكان القصة وقعت للاعرابي ووقع للعرابي ضحوا (فهم به اصحابه) عليه الصلاة والسلام ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعلوا ذلك أدبامعه عليه السلام (فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم دعوه) أى اتركوه ولا تعترضوا له وهذا من حسن خلقه عليه الصلاة والسلام وكرمه وقوة صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن لصاحب الحق مدالا) أى صولة الطلب وقوة الحجلة لكنه على من يحمله أو يسيء إليه المأثم لكن مع رعاية الأدب المشروع (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد سنا) (الامثل) أى أفضل (من سنة) وسقط في الفرع وأصله لا نجد فصا رافظه قالوا يا رسول الله الامثل من سنة (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا بى الوقت قال (اعطوه فان خيركم) ولا بى ذرعن الكشميين فان من خيركم (احسنكم قضاء) * ومطابقته للترجمة ظاهرة * هذا (باب) بالتدوين (اذا ذهب) (احد) (شأنو كيل) بالتدوين أى لو كيل قوم (او) وهب شيأ (شفيع قوم) وجواب الشرط قوله (جاز لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدهوا وزن) قبيله من قبس والوفد قوم يجتمعون ويردون البلاد (حين سألوهم) أن يرذأ اليهم (المقائم) التى اصحابها منهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصيبى) منها (لكم) وهذا طرف من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصى أخرجه ابن اسحاق فى المغازى وظاهره كما قال ابن المنير يوم أن الموهبة وقعت لاوسائط الذين جاؤا شفعا في قومهم وليس كذلك بل المقصود هبة لكل من غاب منهم ومن حضر فيدل على أن الانقاط تنزل على المتاصلا على الصور وأن من شفع لغيره فى هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له * وبه قال (حدثنا سعيد بن عيسى) بضم العين المهملة وفتح الغاء اسم جدته واسم ابيه كثير ونسبه لجدته اشهرته به (قال حدثنى) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثنى) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى انه (قال وزعم عروة) بن الزبير بن العوام والواو عطف على محمدوف وقول الحافظ ابن حجر انه معطوف على قصة الحديبية لم أعرف له وجهاً فليتظروا زعم هنا بمعنى القول المحقق كما قاله الكرماني وفى كتاب الاحكام عن موسى بن عقبة قال ابن شهاب حدثنى عروة بن الزبير (ان مروان بن الحكم) بن أبي العاص الاثموى ابن عم عثمان بن عفان رضى الله عنه ولد بعد الهجرة بستين او بأربع قال ابن أبي داود لا ندري اسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيأ أم لا قال فى الاصابة ولم أر من جزم بحديثه فكأنه لم يكن حينئذ مميزا ولم يثبت له أزيد من الرواية وارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم (المسور بن مخزومة) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ومخزومة بفتح الميم والراء بينهما خاء معجمة ساكنة ابن نوفل الزهرى وكان مولده بعد الهجرة بستين فيما قاله يحيى بن بكير وقدم المدينة فى ذى الحجة بعد الفتح سنة ثمان وهو ابن ست سنين وقال البغوى حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم فى خطبة على لانة أبى جهل فى الصحنين وغيرهما (أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ظاهره أن مروان بن الحكم والمسور بن مخزومة حضر ذلك لكن مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة وأما المسور فقد صح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة بعده لكنه كان فى غزوة حنين مبراة قد ضبط فى ذلك الاوان قصة خطبة على لانة أبى جهل (قام حين جاءه وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) وكان فيهم تسعة نفر من أشرافهم (فسألوهم ان يرذأ اليهم اموالهم وسيبهم) وعند الواقدي كان فيهم أبو برقان السعدى فقال يا رسول الله ان فى هذه الخطائر الاتمهاتك وخالاتك وحواضتك ومريضاتك فامن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث الى اصدقته) رفع خبر قوله أحب (فاختاروا) أن أؤذالككم (احدى الطائفتين اما الدي والى اما المال وقد) بالواو ولا بوى ذر والوقت فقد (كنت استأثيت) بهم مرة ساكنة لكن موضع الهزة فى الفرع سكون فقط من غيرهمز أى انتظرت (بكم) ولا بى ذر بهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وترك بالجرعانة (حين فصل) بفتح القاف والفاء أى رجع (من الطائف) الى الجعرانة فقسم الغنائم بها وكان توجه الى الطائف فخامرها ثم رجع عنها فجاء وفد هوازن بعد ذلك فيمن لهم أنه أخر القسم ليحضروا فأتوا (فلما تير لهم) ظهر لو فدهوا وزن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راذأ اليهم الا احدى الطائفتين) (المال والسبي) قالوا فاختار سينا وفى مغازى ابن عقبة قالوا اخير تنسأ يا رسول الله بين المال والحسب فالحسب أحب اليانا ولا تكلم فى شاة ولا بعير (فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم

في المسلمين فأنشئ على الله بما هو أمله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم هؤلاء وفدوهوا زن (قد جاؤنا) حال كونهم
 (نائمين) وإن قدر أيت أن أرد إليهم سيهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفد كانوا وكلاء شفعاء في رد سيهم (فن
 أحب منكم أن يطيب بذلك) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد التثنية المكسورة مضارع طيب بطيب تطيبا
 من باب التفعيل ولا بى ذر بطيب بفتح أوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه من الثلاثى من طاب بطيب والمعنى من
 أحب أن يطيب بدفع السي إلى هوأزن نفسه مجازا من غير عوض (فليفعل) جواب من المتضمنة معنى الشرط
 فلذا دخلت الفاء فيه (ومن أحب منكم أن يكون على حظه) أى نصيبه من السي (حتى نعطيه إياه) أى عوضه
 (من أول ما بيني وبين الله علينا ليفعل) بضم حرف المضارعة من أفاء يني والياء ما يحصل للمسلمين من أموال
 الكفار من غير حرب ولا جهاد واصل النى الرجوع كأنه كان فى الأصل لهم فرجع إليهم ومنه قيل للظل الذى
 بعد الزوال فى لانه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق (فقال الناس قد طيبنا ذلك) بتشديد التثنية
 أى جعلناه طيبا من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أى لاجله (صلى الله عليه وسلم
 لهم) ولا بى الوقت قد طيبنا ذلك بإرسول الله لهم وسقط لا بى ذر لفظة لهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفلا تدرى من أذن منهم) فى ذلك من لم يأذن فأرجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة كالونى البراغيث
 ولكنهم بنى حتى يرفع (الينا عرفاؤكم امركم) جميع عرف وهو الذى يعرف أمور القوم وهو النقيب ودون
 الرئيس وأراد عليه الصلاة والسلام بذلك التفصيص عن أمرهم استطلاعه لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم
 عرفاؤهم) فى ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أى العرفاء (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم)
 أى القوم (قد طيبوا) ذلك (واذنوا) لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراد السي إليهم وفيه أن أقرار الوكيل
 عن موكله مقبول لأن العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم وبهم إذا قال أبو يوسف وقيد أبو حنيفة
 ومحمد بالحاكم وقال الشافعية لا يصح أقرار الوكيل عن موكله بأن يقول وكذلك لتتفرع عن فلان بكذا فيقول
 الوكيل أقررت عنه بكذا أو جعلته مقرا بكذا لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالثبوت لكن التوكيل
 فيه أقرار من الموكل لأشعاره بثبوت الحق عليه وقبل ليس بأقرار كما أن التوكيل بالابن ليس بأقرار ومحمل
 الخلاف إذا قال وكذلك لتتفرع عن فلان بكذا فلو قال أقر عن فلان بألف له على كان أقرارا مطلقا لو قال أقر له
 على بألف لم يكن أقرارا قطعاصرح به صاحب التمييز وليس فى الحديث حجة لجواز الأقرار من الوكيل لأن
 العرفاء ليسوا وكلاء وإنما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم فى حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم فى حق من هو حاكم
 عليهم * وهذا الحديث أخرجه أيضا فى الخس والمغازى والعنق والهبة والأحكام وأخرجه أبو داود فى الجهاد
 والنساء فى السير بقصة العرفاء مختصرا * هذا (باب) بالنون يذكرفيه (إذا وكل رجل) زاد أبو ذر رجلا
 (أن يعطى) شخصا (شيا ولم يبين) الموكل (كم يعطى فأعطى) أى الوكيل ذلك الشخص (على ما ينعرفه الناس)
 أى فى هذه الصورة فهو جائز * وبه قال (حدثنا المسكين بن إبراهيم) بن بشير التميمي البجلي أبو السكن قال
 (حدثنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء بن أبى رباح) بفتح الراء والموحدة وبعد الألف حاء مهمله
 (وعيره) بالجر عطا على سابقه حال كون الغير (يزيد بعضهم على بعض) أى ليس جميع الحديث عند واحد
 منهم بعينه بل عند بعضهم ما ليس عند الآخر (والحال أنه) (لم يبلغه) بضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا
 أى لم يبلغ الحديث (كاهم) بل بلغه (رجل واحد منهم عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله عنهما) قال
 فى الفتح وقد وقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبى الزبير وقد تقدم فى الحج
 شئ من ذلك ونعقبه العيني بأنه ليس فى الحج شئ من ذلك وإنما الذى تقدم فى كتاب البيوع فى باب شراء الدواب
 والخيول وأجاب فى انتقاض الاعتراض بأن العيني ظن أن المراد قصة جمل جابر وليس كذلك وإنما المراد الانتظ
 الواقع فى السند الذى وقع الاختلاف فيه فانه قد تقدم فى الحج بمن آخر يتعلق بالحج قال ولكن هذا المعترض
 بهجم بالانكار قبل أن تأمل انتهى وكذا قال فى المقدمة فى كتاب الوكالة أنه أبو الزبير وأنه تقدم فى الحج وقد
 استوعبت ما ذكره فى المقدمة فى الحج فلم أجده لذلك ذكرا فافقه اعلم (قال) أى جابر (كنت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فى سفر) فى غزوة الفتح كما مر فى البيع (فكنت) راكبا (على جمل ثفال) بمثابة مفتوحة وكسر هاءنا
 خطأ فضاء خفيفة فأنف فلام صفة لجمل أى بطى السير (انما هو فى آخر القوم فترى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال من هذا المتأخر عن الناس (قلت جابر بن عبد الله قال) عليه الصلاة والسلام (مالك) تأخرت (قلت انى
على جبل فقال قال) عليه الصلاة والسلام (امك قضيب قلت نعم قال اعطيتني فأعطيتني فضره) به (فجره
فكان) الجبل (من ذلك المكان) الذى ضرب به عليه الصلاة والسلام فيه (من أول القوم) بركته عليه الصلاة
والسلام حيث تبدل ضعفه بالقوة (قال) صلى الله عليه وسلم (بعينه) اى الجبل (فقلت) ولاي ذر قال تبدل
فقلت (بل هو لك يا رسول الله) عطية من غير عن (قال بعينه) بالثمن ولاي ذر قال بل بعينه (قد أخذته)
وللكشمي قال قد أخذته (بأربعة دنانير) وفي البيع فاشترى منى بأوقية فحمل اربعة الدنانير على انها كانت
يومئذ أوقية وقد اختلفت الروايات في قدر الثمن الذى وقع به البيع واضطربت في ذلك اضطرابا لا يقبل التلقيح
وتكلف الجمع بينها بعيد عن التحقيق وقد تقدم شئ من مباحث ذلك في البيع قال العيني وبل للاضراب عن قول
جابر خذه بلائ (ونظيره) أى ركوبه (الى المدينة) اعارة (فلما دونوا) قرينا (من المدينة) أخذت ارجل
(قال) عليه الصلاة والسلام (اين تريد قلت تزوجت امرأة) اسمها سهيله (قد خذ لامنها) أى ذهب منها بعض
شبابها ومضى من عمرها ما جرت به الامور قال القاضي عياض ورواه بعضهم بالمدفوع فاه في المصابع
كالتقجيع وفي نسخة قد خلا منها زوجها أى مات وعليها شرح العيني كالكرمانى (قال) عليه الصلاة والسلام
(هلا) تزوجت (جارية) بكرا (تلاعها وتلاعك) وفي رواية فهلا تزوجت بكرا تضاحكك وتضاحكها
وتلاعك وتلاعها (قلت ان ابى) عبد الله (توفى وترك بنات) كن تها كفى مسلم ولم يسمي (فأردت ان اتكح
امرأة) بفتح الهمزة (قد جرت) حوادث الدهر وصارت ذات تجربة تقدر على تعهد أخواني وتفقد
احواهم قد (خلانها) بعض شبابها اومات زوجها كما مر (قال) عليه الصلاة والسلام (فذلك) مبتدا حذف
خبره تقديره مبارك ونحوه (فلما قدمنا المدينة قال) صلى الله عليه وسلم (يا بلال اقضه) ثمن جله (وزده) على ثمنه
(فأعطاه) اى أعطى بلال جابرا (اربعة دنانير) ثمن الجبل (وزاده قيراطا) وهذا موضع الترجمة فانه لم يذ كر قدر
ما يعطيه عند امره باعطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطا (قال جابر لا تضارفتي زيادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عطاء (فلم يكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله) بكسر الجيم من
جرا ب ولاي ذر عن الكشمي وعزاها في فتح الباري لابي ذر والنسبي قرا ب بكسر القاف أى قرا ب سيفه وقد
زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذه أهل الشام يوم الحرة * وهذا الحديث أخرجه أيضا
في الشروط ومسلم في البيوع * (باب وكالة المرأة) بهمزة مكسورة بعد اللام الساكنة فيم ساكنة فراء
مفتوحة ولاي ذر المرأة اى حكم تركيل المرأة (الامام) بالنصب على المنعولية (في) عقد (النكاح) * وبه قال
(حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن ابي حازم) بالحاء المهملة والزاي سلة بن
دينار الأعرج (عن سهل بن سعد) يسكون الهاء في الاول والعين في الثاني ابن مالك الانصارى الساعدى انه
(قال جاءت امرأة) لم تسم قال الحافظ ابن حجر وهم من زعم انها ام شريك (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
وهو في المسجد (فتأتى يا رسول الله انى قد وهبت لك من نفسى) بزيادة من للتوكيد واستشكل بانهم اشتطوا
زيادتها لثلاثة شروط * احدها تقدم نى اونها واستفهام بهل نحو وما نسقط من ورقة الابلعها ونحو لا يتم
من احد ونحو فارجع البصر هل ترى من فطور * الثاني تنكير مجرورها * الثالث كونه فاعلا او مفعولا به
او مبتدأ أو الشرطان الاولان مفقودان هنا وأوجب بان الاختفى لم يشترطها مستند لا بنحو وانما جاك من
نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من أساور وكذا لم يشترط الكوفيون الاول * وقال العيني
كالكرمانى ويروى وهبت لك نفسى بدون كلمة من انتهى * وفي الفرع علامة السقوط لا بوى ذر الوقت على
قولها لك فانه أعلم وفي قولها قد وهبت لك نفسى حذف مضاف تقديره امر نفسى او نحوه والا فالحقيقة غير
مرادة لان رتبة الجز لا تخل فكانم قالت أتزوجك من غير عوض (فقال رجل) لم يسم نعم في رواية معمر
والتورى عند الطبرانى فقام رجل احسبه من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار (زوجنيها)
زاد في باب السلطان ولى من كتاب النكاح ان لم يكن لك بها حاجة قال هل عندك من شئ تصدقها قال ما عندى
الا ازارى فقال ان أعطينا اياه جلست لا ازاراك قال فالتمس شيئا قال ما أجد شيئا فقال التمس ولو خائما من
حديثه فلم يجد قال أمك من القرآن شئ قال نعم سورة كذا وسورة كذا سورهما (قال) عليه الصلاة
والسلام (قد زوجناكما بما أمك من القرآن) الباء للتعويض كهى في نحو بعثك العبد بآل فظاهره جواز

كون الصداق تعليم القرآن وابست هي للسبب أي لاجل ما معك من القرآن وفي رواية مسلم اذهب فعلمهم من القرآن وفي أخرى له علمها عشرين آية ويحجج به من يحجج في الصداق أن يكون منافع ومنعه أبو حنيفة في الحز واجازة في العبد وذهب الطحاوي وغيره إلى أن الباء للسبب وأن ذلك جائز له دون غيره لأنه لما جازت له الموهوبية جاز له أن يهبها ولذلك ملكها له ولم يشاورها وهذا يحتاج إلى دليل ولئن سلمنا أنها للسبب فقد يكون الصداق مسكوتاً عنه لأنه أصدق عنه كما كفر عن الذي وطئ في رمضان إذ لم يكن عنده نبي أو أن تكفه أياها نكاح تفويض وأبقى الصداق في ذمته حتى يكتسبه ويكون قوله بما معك من القرآن حضالة على تعلمه وتكرمة لاهله وقد تعقب الداودي المصنف بأنه ليس في الحديث ما ترجم له فإنه لم يذكر فيه أنه صلى الله عليه وسلم استأذنهم ولا أنها وكلته وانما تزوجها للرجل بقول الله تعالى النبي - أولي المؤمنين من انفسهم انتهى قال في فتح الباري وكان المصنف أخذ ذلك من قوالها قد وهبت نفسي لك فتوقفت أمرها إليه وقال الذي خطبها تزوجها ان لم يكن لا بها حاجة فلم تذكر هي ذلك بل استمرت على الرضا فكانها توقفت أمرها إليه يتزوجها أو يزوجه لمن رأى وفي حديث أبي هريرة عند النساء وأبي داود والنبي - صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني اريد أن ازوجهك هذا ان رضيت فقال ما رضيت لي فقد رضيت ولم يرد أن الرجل قال بعد قوله عليه الصلاة والسلام تزوجهكما قبلت نكاحها وأجاب المهلب بأن بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن القبول لما تقدم من الطلب والمعاودة في ذلك فن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحجج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره ممن لم تقم القرائن على رضاه انتهى فليأمل * ومباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في محالها بعون الله وقوته وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في التوحيد والنكاح وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي في النكاح وابن ماجه فيه وفي فضائل القرآن * هذا (باب) بالتونين (أذا واكل) (رجل) (رجلا) يحذف الفاعل وفي نسخة اذا واكل رجل يحذف المفعول (فرد الوكيل شيئاً) مما ذكر فيه (فأجازة) وفي نسخة فأجابه (الموكل فهو جاز وأن أقرضه) أي وان أقرض الوكيل شيئاً مما وكل فيه (الاجل مسمى جاز) أي اذا أجاز له الموكل (وقال عثمان بن الهيثم) بفتح الهاء والمثلثة بينهما تحتية ساكنة آخره ميم (ابو عمرو) المؤذن وقد ساقه المؤلف من غير أن يصرح بالتحديث وكذا ذكره في قصة ابليس فضائل القرآن لكن مختصراً ووصله النساء والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان هذا قال (حدثنا عوف) بالفاء ابن أبي جيلة بالجيم المفتوحة الاعرابي العبدى البصرى روى بالقدر والتشبع لكن احتج به الجماعة وهو من صفار التابعين (عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظز كاة) (القطر من رمضان فأنا في أنت) كفاض (فجعل يحنو) بجاء مهملة ومثله أي يأخذ بكفيه (من الطعام) وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة عند النساء أي أنه كان على غير الصدقة فوجد أثر كف كأنه قد أخذ منه ولا بن الضريس من هذا الوجه فاذا التمر قد أخذ منه مل كف (فأخذته) أي الذي حثام من الطعام وزاد في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً فقال له ان أردت أن تأخذه فقل سبحان من سخر لك لمحمد قال فقلتها فاذا أنا به قائم بين يدي فأخذته (وقلت والله لا رفعتك) من رفع الخضم إلى الحاكم أي لا ذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليحكم عليكم عليكم بقطع اليد لانك سارق وسقط قوله والله في رواية أبي ذر (قال اني محتاج) لما أخذه (وعلى عيال) أي نفقة عيال أو على بمعنى لي وفي رواية أبي المتوكل فقال انما أخذته لاهل بيت فقرا من الجن (ولي) وللكشمهني وبى بالموحدة بدل اللام (حاجة شديدة قال) أبو هريرة (فخلت عنه فاصبحت فقال النبي - صلى الله عليه وسلم) لما أتته (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمى أسيراً لأنه كان ربطة بسير لان عادة العرب يرطون الأسير بالقد قال الداودي وفيه اطلاعه صلى الله عليه وسلم على المغيبات وفي حديث معاذ بن جبل عند الطبراني ان جبريل جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم فأعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيالا فرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وسلم (أما) بالتخفيف حرف استفتاح (انه) بكسر الهمزة وفتحها في اليونانية والفتح على جعل ما يعنى حقاً (قد كذبك) بتخفيف الذا في قوله انه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فعرفت انه سيعود) بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سيعود فرصدته أي ترقبته (لجاء) ولا يذر عن الجوى فجعل بدل لجاء (يجتو من الطعام فأخذته فقلت لا رفعتك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال دعني فاني محتاج) الاخذ (وعلى عيال لا اعود فرجته تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) بآيات لي هنا واسقا لهما في السابق والتعبير بالنبي بدل الرسول (يا باهريه ما فعل اسيرك) سقط هنا قوله في السابق البارحة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعيالاً فرجته تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (أمانه) بالتخفيف وكسر الهمزة وفتحها (قد كذبك وسيعود) لم يقل هنا ففكرت انه سيعود الخ (فرصدته) المزة (الثالثة فجاء) ولاي ذرعن الحموى فجعل (يختمون الطعام فأخذه فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا آخر ثلاث مرات لك) بفتح الهمزة (تزعّم لا تعود) صفة ثلاث مرات على أن كل مرة موصوفة بهذا القول الباطل ولاي ذرارك بكسر الهمزة وفي نسخة مقروءة على المبدوي انك تزعم انك لا تعود (ثم تعود قال دعني) وفي رواية أبي المتوكل خل عني (اعلم) بالجزم (كلمات) نصب بالكسرة (ينفعك الله بها) يجزم ينفعك قال الطيبي وهو مطلق لم يعلم منه أي النفع فيحمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأها يعني آية الكرسي حين يأخذ منجعه آمنه الله تعالى على داره ودارجاره وأهل دوبرات حوله رواه البيهقي في شعب الايمان انتهى وفي رواية أبي المتوكل اذا قلتم لم يقر بك ذكر ولا أني من الانس ولا من الجن (قال ما هو) أي السلام والعموى والمستقلى ما هن أي الكلمات (قال اذا اويت) أتيت (الى فراشك) للنوم وأخذت منجعتك (فاقرأ آية الكرسي الله لا اله الا هو الحي القيوم حتى تختم الآية) زاد معاذ بن جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها (فانك ان يزال عليك من الله) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونفسمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك) بفتح الراء والموحدة ونون التوكيد الثقيلة كذا في اليونانية وفي غيرها ولا يقربك باستقاط النون ونصب الموحدة عطفا على السابق المنصوب بـ (شيطان) وفي نسخة الشيطان (حتى تصبح تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل اسيرك البارحة قلت) ولاي الوقت فقلت (يا رسول الله زعم انه يعلمني كلمات ينفعني الله بها تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (ما هي) الكلمات (قلت) ولاي الوقت قال بدل قلت (قال لي اذا اويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي من اولها حتى تختم) زاد أبو ذر الآية (الله لا اله الا هو الحي القيوم وقال لي ان يزال) وللكشمهني لم يزال (عليك من الله حافظ) وسقط قوله لي من رواية أبي ذر (ولا يقربك شيطان) بفتح الراء والموحدة ولاي ذر ولا يقربك بضم الموحدة من غير نون فيها ما كذا في الفرع وأصله قال البرماوي كالكرمانى بعد أن ذكر افتح الراء والموحدة وأصله يقربك بالنون المؤكدة قال في المصابيح لا أدري مادعاه الى ارتكاب مثل هذا الامر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه وذلك انه قال فانك ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح فعند ما فعل منصوب بان وهو قوله يزال والاخر من قوله يقربك منصوب بالعطف على المنصوب المتقدم ولا زائدة لتأكيد النفي مثلها في قولك لن يقوم زيد ولا ينحك وأجربناها على طريقته في اطلاق الزائدة على لاهذ وان كان التحقيق انها ليست زائدة دائماً لا ترى انه اذا قيل ما جاني زيد وعمر واحتمل نفي مجي كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في الجبي فاذا جى بلا كان الكلام نصاً في المعنى الاول نعم هي زائدة في مثل قولك لا يستوي زيد ولا عمرو انتهى ولاي ذر ولا يقربك الشيطان (حتى تصبح وكانوا) أي الصحابة (أحرص شيء على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل أن يقول وكذا لستنه على طريق الالتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو مسوق للاعتذار عن تخليته سبيله بعد المرة الثانية حرصاً على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمانه) بالتخفيف وفتح الهمزة وكسرها كما مر (قد صدقته) بتخفيف الدال في نفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أوهم المدح فاستدرك بصيغة تفيد المبالغة في الذم بقوله (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (تعلم من تخاطب منذ) بالنون والعموى والمستقلى منذ ثلاث ليال يا باهريه قال لا اعلم (قال) عليه الصلاة والسلام (ذا الشيطان) من الشياطين قال في شرح المشكاة ونكر لفظ الشيطان بعد سبق ذكره منكراً في قوله لا يقربك شيطان ليؤذن بأن الثاني غير الاول وأن الاول مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس فلو عرّف لا وهم خلاف المقصود لانه أتم أن يشار الى السابق أو الى العروف المشهور بين الناس وكلاهما غير مراد وكان من الظاهر أن يقال شيطاناً بالنصب لان السؤال في قوله من تخاطب عن المفعول فعدل الى الجملة الاحمية وشخصه باسم الإشارة لمزيد التعمين ودوام

الاحتراز عن كيد ومكره فان قلت قد سبق في الصلاة انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا تفلت على البارحة
 الحديث وفيه ولولا دعوة أخي سليمان لامر بوطأ سارية وفي حديث الباب أن أبا هريرة أسكن للشيطان
 الذي رآه أجيب باحتمال أن الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤثروا من الشياطين الذي يلزم من القنن
 منه التمسك من الشياطين فبما هي حينئذ سليمان في تسخيرهم والمراد بالشيطان في حديث أبي هريرة
 هذا شيطانه بخصوصه أو غيره في الجلة فلا يلزم من تمكنه منه استتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن
 أو الشيطان الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم بتدبيره في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان
 عليه السلام على هيتهم والذي يتدبر في أبي هريرة في حديث الباب كان على صفة الادميين فلم يكن في امساكه
 مضاهاة الملك سليمان وقد وقع لابي بن كعب عند النسياء وأبي أيوب الانصاري عند انتمددي وأبي اسيد
 الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا فخص في ذلك الا انه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة
 الا قصة معاذ وهو محمول على التعدد * وموضع الترجمة قوله تخليت سيده لان أبا هريرة ترك الرجل الذي حشا
 الطعام لما سكا الحاجة فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجاز له الزكشي كغيره وفيه نظر لان
 أبا هريرة لم يكن وكيلًا بالاعطاء بل بالحفظ خاصة قال في المصاييح النظر ساقط لان المقصود اطباق الترجمة على
 الحديث وهي كذلك لان أبا هريرة وان لم يكن وكيلًا في الاعطاء فهو وكيل في الجلة ضرورته وكيل بحفظ الزكاة
 وقد تركه عما وكل بحفظه شيئا وأجاز عليه السلام قوله فقد طابته الترجمة قطعانم في أخذ اقراض الوكيل الى
 أجل سمي من هذا الحديث نظر وقد قرر بعضهم وجه الاختباء أن أبا هريرة لما ترك السارق الذي حشا من
 الطعام كان ذلك الاجل ولا يتحقق ما في ذلك من التكلف والضعف * هذا (باب) بالتونين (اداياع الوكيل شيئا)
 مما وكل فيه سعي (فاسد افيده مردود) يعني يرد * وبه قال (حدثنا اسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم
 أو ابن منصور كما جزم به أبو علي الجاني لان مسلما أخرج هذا الحديث بعينه عن اسحاق بن منصور ولكن قال
 في الفتح وليس ذلك ملازم قال (حدثنا يحيى بن صالح) الوحاظي قال (حدثنا معاوية بن عوف بن سلام) بتشديد اللام
 (عن يحيى) بن أبي كثير انه (قال سمعت عتبة بن عبد الغافر) المعوذتي ففتح العين المهملة وسكون الواو وبالذال
 المججمة (انه سمع اباسعيد الخدرى رضى الله عنه قال جاء بلال) المؤذن (الى النبي صلى الله عليه وسلم فمررتي)
 ففتح الواو وحده وسكون الراء وكسر الذون وتشديد التسيه قال في الصحاح ضرب من القرق قال الرازي
 المطعمان اللحم بالعيش * وبانفاد قلن البرج
 ما بدل من البياجما وزاد في المحكم أنه اصغر مدور وهو أجود القرق في مسند أحمد فروا خيرة تركم البرقي يذهب
 الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من ابن هذا) القرق البرقي (قال بلال كان عندنا) والعموى والمسقى عندي
 (فمررتي) بتشديد المشاة التحية في الفروع وأصله وفي غيره ردى بالهمز على وزن فاعيل على الاصل من ردى
 الشيء ردى ردا فهو ردى أى فاسد واردة انه افسدته قاله الجوهري تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها
 وادغمت الباء في الياء فصار ردى بتشديد الياء كما مر (فبعث منه صاعين بصاع يطعم) بلال (النبي صلى الله
 عليه وسلم) كذا في الفروع وأصله يطعم بضم المشاة التحية وكسر العين وفي بعض الاصول لنظم بالنون
 بدل التحية والنبي نصب على الروايتين على المعنوية قال العيني كان بن هجر وهذه رواية أبي ذر وغيره ليطعم
 بفتح التحية والعين من طعم يطعم والنبي رقع به وقول البرماوى ككالكرماني وفي بعضها ليطعم بالميم أى
 مفتوحة كالعين والنبي خفض بالاضافة لم أقف عليه في شيء من نسخ البخاري نعم هو في صحيح مسلم كذلك (فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال (أواه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا) (الفضل)
 بتكرير كل من عين الربا وأوه مرتين وأوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء بمعنى التحزن قال
 السفاقي وانما أواه ليعكون أبلغ في الزجر وقوله امالنا لم من هذا الفصل واتما من سوء الفهم زاد
 مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فردوه ومعلوم أن بيع الربا ما يجب رده (ولكن
 اذا اردت ان تشتري) التمر الجيد (فبع القرق) الردى (بيعه آخر ثم اشتريه) الجيد (به) أى بفن الردى حتى لاتقع
 في الربا وغيره أى ذرتم اشتريه أى القرق الجيد * وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وهكذا
 النسياء * (باب الوكالة في الوقت ونقصه) أى الوكيل (وأن يطعم مديقه له ربا كل بالمعروف) أى

قوله كان ذلك الاجل كذا
 بخطه وعبارة المصاييح
 ذلك كأنه نفسا فتمت ذلك
 الطعام الى اجل وهو وقته
 وتفرقة على الساكن لانهم
 كانوا يجتمعونه قبل الفطر
 بشيئة ايام التفرقة فكانه
 اسقطه الى ذلك الاجل قلت
 ولا يتحقق الخ

واطعام الوكيل صديقه وأكابعياعه الوكيل فيه لانه حبس نفسه لتصرف موكله والقيام بأمره قياسا
 على ولي البنيم * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن
 دينار أنه (قال في صدقة عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يدرك ابن دينار عمر فهو مرسل غير موصول وقال
 الحافظ ابن حجر قوله في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزي في الاطراف ويوضحه رواية
 الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمير عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ونعته العيني بأن المزي لم يذكر هذا
 في الاطراف أصلا وانما قال بعد العلامة بحرف الخاء المعجمة حديث عمرو بن دينار الى آخر ما ذكره البخاري
 ثم قال موقوف ثم قال العيني والتقدير الذي قدره هذا القائل يعني ابن حجر خلاف الاصل ولا تفتدع يدعوه
 الى ذلك قال وأما قوله ويوضحه رواية الاسماعيلي الخ فلا يستلزم ما ذكره من التقدير المذكور بالتعسف انتهى
 قال في الانتقاص وما نفاه عن المزي هو المذعي وهو انه جزم أن المروي في هذا الاثر بهذا السند كلام ابن عمر
 فهو الذي عبر المزي عنه بقوله موقوف ومن لا يدري بأن معنى قول المحدث موقوف أن الصحابي لا يصرح
 بنسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما في هذا الطريق فبالله والاعتراض على أهل الفن بكلام غير أهل
 الفن * وصدقة مضاف لعمر في الفرع وغيره مما وقفت عليه من الاصول لكن قال الكرماني في صدقة بالتزوين
 عمر بالرفع فاعل وفي بعضها بالاضافة وفي بعضها عمر وبالواو والقائل هو ابن دينار رأى قال ابن دينار في الوقت
 العمري ذلك (ليس على الولي) الذي يتولى أمر الوقف (جناح) ان (ان يا كل) منه (ويؤكل) منه (صدقا)
 زاد أبو ذر له أي للولي وهو في محل نصب صفة لصدقا حال كونه (غير متأثر) بهم مضمومة فخنة فوقية
 مفتوحة وبعد الهمزة مثلثة مشددة مكسورة أي غير جامع (ملا فكان ابن عمر) رضي الله عنه ما قال ابن حجر
 هو موصول بالاسناد المذكور كما هو في رواية الاسماعيلي قال العيني قد صرح الكرماني بأنه مرسل فكيف
 يكون المعطوف على المرسل موصولا انتهى قال في الانتقاص مجيبا عن هذا الاعتراض ليس بينهما مانعة جمع
 (هو بلى صدقة عمر يهدي للناس) بنظم أوله من الراعي من صدقة عمر ولا يذر لناس (من أهل مكة) هم آل
 عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاصي (كان) ابن عمر (ينزل عليهم) أي على الناس وانما كان ابن عمر يهدي
 منه أخذ بالشرط المذكور وهو أن يؤكل صدقته أو من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان
 يوفره ليهدي لأصحابه منه * (باب) جواز (الوكلاء في الحدود) كسائر الحقوق بل يتعين التوكيل
 في قصاص الطرف وحد القذف كما سيأتي في موضعهما ان شاء الله تعالى * وبه قال (حدثنا أبو الوليد)
 هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (أخبرنا) ولابي الوقت حدثنا (الليث) بن سعد الامام (عن ابن شهاب) محمد
 ابن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بالتصغير ولابي ذر زيادة ابن عبد الله أي ابن عتبة (عن زيد بن خالد) الجهني
 الصحابي (وأبي هريرة) رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال واغديا نيس) بصيغة التصغير
 ابن الفضال الاسلمي واغدا أمر من غدا بالعين المعجمة أي اذهب وهو عطف على شيء سبق وساقه هنا مقتصر
 على القدر المحتاج اليه ولفظه كما أخرجه في باب الاعتراف بالزنا في كتاب المحاربين كما عند النبي صلى الله عليه
 وسلم فقام رجل فقال أشهدك الله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان أفقه منه فقال افض بيننا بكتاب
 الله واثنان لي قال قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأنكبت منه بمائة شاة وخادم ثم سألت
 أهل العلم فأخبروني أن علي بن ابي جلد مائة وتغريب عام وعلى أمر أنه الرجم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي
 نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة شاة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغدا
 يا نيس (على) ولله كشيمني الى (امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا (فارجعها) وانما خصه من بين العصابة قصدا
 الى انه لا يؤتمرى القبيلة الا رجل منهم لنفورهم عن حكم غيرهم وكانت المرأة أسلية * وهذا الحديث أخرجه
 أيضا في التدوير والمحاربين والصلح والاحكام والشروط والاعتصام وخبر الواحد والشهادات وأخرجه مسلم
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الحدود والنساء في القضاء والرجم والشروط * وبه قال (حدثنا)
 ابن سلام) بالتخفيف ولابي ذر سلام بالتشديد البيهقي قال (أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن ايوب) السخري
 (عن ابن ابي مليكة) عبد الله بن عبيد الله (عن عتبة بن الحارث) بن عامر القرشي النوفلي المكي له مصحبة أسلم يوم
 الفتح وله في البخاري ثلاثة أحاديث أنه (قال جى بالنعيمان) بضم التون مصغرا ونحو أبي ذر النعمان بالتكبير

(أواب النعمان) بالتصغير أيضا والشك من الراوى ووقع عند الاسماعيلي الشك في تصغيره وتكبيره وللإسماعيلي أيضا في رواية جئت بالنعمان بغير شك فيستفاد منه تسمية الذي حضر به وهو عقبه والنعمان بن عمرو بن رفاعه ابن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن التجار الانصارى عن شهيد بن واكن من احوال كونه (شاربا) مسكرا أى متصفا بالشرب لانه حين جى به لم يكن شارباً حقيقة بل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلفظ وهو سكران (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت ان يضربوا) بحذف الضمة المنصوب وفي نسخة يضربوه باثباته (قال) عقبه بن الحارث (فكنت انا فمين ضربه فضر بنا بالنعال والجريد) وموضع الترجمة منه قوله فيه فأمر من كان في البيت أن يضربوه فان الامام لما لم يتول اقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة تركه لهم في اقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في اثبات الحد ولبناهم على الدرهم قديقع اثباتها بالوكالة تبعاً بأن يقدف شخص آخر فطالبه بحد القذف فله أن يدراه عن نفسه باثبات زناه بالوكالة فاذا ثبت أقوم عليه الحد ويستفاد من الحديث كما قال الخطابي أن حد الحر لا يستأني به الافاقة كحد الحامل لتضع حملها *

(باب) (حكم) (الوكالة في) (أمر) (البدن) (التي تهدي) (و) (حكم) (تعاهدها) * (وبه قال) (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) (الاويسى المدنى ابن اخ الامام مالك) (قال حدثني) (بالافراد) (مالك) (هو ابن أنس امام دار الهجرة) (عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم) (يفتح الحاء المهملة وسكون الزاي) (عن) (خالته) (عمرة بنت عبد الرحمن) (الانصارية) (انها) (اخبرته) (قالت) (عائشة) (رضي الله عنها) (انا قلت فلأئذ هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي) (يتشدد الياء على التننية) (وهذا الحديث ساقه هنا مختصراً وفي باب من قلد القلائد يده من كتاب الحج أطول من هذا ولفظه عن عمرة بنت عبد الرحمن انها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة كتب الى عائشة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال من أهدى هدياً يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج هديه قالت عمرة فقالت عائشة رضي الله عنها ليس كما قال ابن عباس انا قلت فلأئذ هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي) (ثم قلد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه) (بالتننية) (سمعت) (صلى الله عليه وسلم) (بها) (أى بالهدى) (وأنت النمرى باعتبار البدنة لان هديه صلى الله عليه وسلم الذي بعث به كان بدنة) (مع أبى) (أبى بكر الصديق رضي الله عنه سنة تسع عام حج أبو بكر رضي الله عنه بالناس) (فليحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ أحله الله له حتى يحرم الهدى) (بضم النون مبنية للجهول والهدى رفع نائب عن الفاعل أى حتى تحرم أبو بكر رضي الله عنه) (والحديث ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فيحتمل أن يكون من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم ايها بنفسه حتى قلد هار يده * هذا) (باب) (بالتنوين يذكرفيه) (إذا قال الرجل لو كبله) (الذي وكله) (ضمة) (أى الشئ الموكل فيه) (حيث اراد الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) (أى فوضعه حيث أراد سائر * (وبه قال) (حدثني) (بالافراد) (يحيى بن يحيى) (بن بكر بن زياد التميمي) (الحنظلي) (قال قرأت على مالك) (الامام) (عن اسحاق بن عبد الله) (بن أبي طلحة) (انه سمع) (عمه) (انس بن مالك رضي الله عنه يقول) (كان ابو طلحة) (زيد بن سهل الانصارى) (اكثرا الانصار) (ولابى ذرأ كثر انصارى قال البرماوى كأكثرا منى وهو من التفضيل على التفضيل أى أكثر من كل واحد واحد من الانصار ولذا لم يقل أكثر الانصار) (بالبدنة مالا) (نصب على التمييز أى من حيث المال) (وكان أحب امواله اليه برحاء) (بكسر الموحدة وسكون التحتية وضم الراء وبعد الحاء المهملة همزة مفتوحة ممدودة ولا يذير حامن غير همز وفيها وجوه أخرى ذكرتها في الزكاة) (وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ما فيها طيب) (بالجر صفة لما) (فلما نزلت) (هذه الآية) (ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون) (من الصدقة) (قام ابو طلحة) (منتهياً) (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تعالى يقول في كتابه ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وان أحب أموالى الى برحاء) (بكسر الموحدة وضم الراء مهموزاً مع الفتح والمد في الفرع لابي ذر) (وانها صدقة لله ارجو برها) (خيرها) (وذخرها) (بالذال المضمومة والخاء الساكنة المجتمعتين أى أقدمها فأذخرها لا جدها) (عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت فقال) (عليه الصلاة والسلام) (يخ) (يفتح الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبتنوينها وبالتخفيف والتشديد فيها ما فى أربعة كلمة يقال عند مدح الشئ والرضى به) (ذلك مال رائج) (بالهمزة والحاء المهملة في الفرع وأصله) (ذلك مال

ومال رائج) بانكر امرتين أى ذاهب فاذا ذهب في الخير فهو أولى (قد) بغير وار قبل القاف (سمعت ما قلت فيها
ارى أن يجعلها في الاقربين قال) أبو طلحة (أفعل يا رسول الله) بمزة قطع على أنه فعل مستقبل مرفوع
(فسمها أبو طلحة في اقاربه وبني عمه) من باب عطف الخاص على العام (تابعه) أى تابع يحيى بن يحيى (اسماعيل)
ابن أبي اويس (عن مالك) فيما وصله المؤلف في تفسير سورة آل عمران (وقال روح) بفتح الراء وسكون الواو
وبالحاء المهملة ابن عبادة في روايته (عن مالك) أيضا (رائج) بالموحدة فيما وصله الامام أحمد عنه وفي غير الفرع
وأصله من الاصول في رواية يحيى رائج بالموحدة أى ريج فيه صاحبه وقال العيني رائج بالهم من الرواج
فلينأتمل وموضع الترجمة من الحديث قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم انها صدقة الخ فانه صلى الله عليه
وسلم لم ينكر عليه ذلك وان كان ما وضعها بنفسه بل امره أن يضعها في الاقربين لكن الجملة فيه تقريره عليه الصلاة
والسلام على ذلك * وهذا الحديث قد سبق في باب الزكاة على الاقارب من كتاب الزكاة * (باب وكالة الامين في
الخزانة) بكسر الخاء المعجمة اسم للموضع الذي يخزن فيه (ونحوها) * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني
بالافراد (محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني قال (حدثنا أبو اسامة) حماد بن اسامة الليثي (عن يزيد بن
عمد الله بنضم الموحد وفتح الراء مصغرا) (عن أبي بردة) بنضم الموحد وسكون الراء اسمه عامر والحارث (عن
ابي موسى) عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال الخازن الامين
الذي يفتق ويربها قال الذي يعطى ما امر به) بنضم الهمزة وكسر الميم مبنيا للمفعول أى ما امر به سيده
من الصدقة حال كونه (كاملا موفرا) بفتح الفاء المشددة (طيب نفسه) مبتدأ وخبره مقدم وفي الزكاة طيب
به نفسه ولا يذروا الاصيل طيبا بالنصب على الحال (الى الذي امر به) لا غيره (أحد المتصدقين) خبر قوله
الخازن والمتصدقين بفتح القاف بلفظ التثنية * ومطابقته للترجمة من جهة أن الخازن الامين مقوض اليه
الاتفاق والاعطاء بحسب امر الامر به * وهذا الحديث سبق في باب اجر الخادم من كتاب الزكاة
* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (ما جاء في الحرث) أى الزرع (والمزراعة) وعى المعاملة على الارض ببعض
ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها فان كان من العامل فهي مخبرة وهما ان افردا عن المساقاة باطلتان
لتنهى عن الزراعة في مسلم وعن المخبرة في الصحيعين ولا تنحصر منفعة الارض بمكة بالاجارة فلم يجوز العمل
عليها بعض ما يخرج منها كالماء في بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليها فحوزت المساقاة واختار
في الروضة تبع الاين المنذوران خزينة والخطابي صحتهما وحل اخبار النهي على ما اذا شرط لاحدهما زرع
قطعة معينة وللاخر اخرى وعلى الاول فيشترط تقديم المساقاة على الزراعة بان يقول ساقيتك وزاد عندك
فلو قال زارعتك وساقيتك أو فصل بينهما لم يصح لا تقاء التبعية فان خبره تعاليم يصح كالماء فارداهما فارقت
المزراعة بأن الزراعة اشبه بالمساقاة وورد الخبر بصحتها بخلاف المخبرة * (باب فضل الزرع والفرس) قال
في القاموس زرع كنع طرح البذر كازرع وأصله ازرع ابدلوا هاء الالف في الزاى والله انبت وغرس
الشجر انبته في الارض كأغرسه والفرس المغروس (اذا اكل منه) قيد في فضيلة كل منهما ولا يذركا
الحرث بفتح الحاء وسكون الراء المهملة آخره مثله وله عن الجوى في الحرث واسقاط كتاب وله ايضا عن
الكشيبي كتاب الزراعة مع تأخير البسلة فيها وسقط له قوله ما جاء في الحرث والزراعة وقوله باب وما بعده
ثابت عنده وحسنه فيكون قوله فضل الزرع مرفوعا على ما لا يخفى وهذا ما في الفرع وأصله وفي فتح الباري عن
النسفي كالكشيبي باب فضل الزرع والفرس اذا اكل منه بسم الله الرحمن الرحيم وزاد النسفي فقال باب
ما جاء في الحرث والمزراعة وفضل الزرع ومثله للاصيل وكريمة الا انها حذفوا لفظ كتاب الزراعة وللمسحلي
كتاب الحرث وقدم الجوى البسلة وقال في الحرث بدل كتاب الحرث (وقوله تعالى) بالجر عطفا على السابق
ولا يذروا قول الله تعالى بالرفع على الاستئناف (افرايتم ما تحرقون) تذررون حبه (أأنتم تزرعونه) تنبتونه
(ام نحن الزارعون) المنبتون (لنشاء جعلناه حطاما) هشما وانما انب سبجانه وتعالى الحرث البنا والزرع اليه
جل جلاله وان كانت الافعال كلها له سبحانه حرنا وبذرنا وغير ذلك لأن المراد بالزرع هنا الايات لا البذر
وذلك من خصائص القدرة القديمة ووجه الاستدلال بهذه الآية على اباحة الحرث أن الله تعالى امتن علينا
بآيات ما تحرقه فدل على أن الحرث جائز لا يمتنع بممنوع * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا ابو

عوانة) الوضاح بن عبد الله البشكري (ح) مهمله وينطق بها كذلك علامة تحويل السند قال المؤلف بالسند
(وحدثني عبد الرحمن بن المبارك) بن عبد الله العيشي بعين مهمله مفتوحة فتحية ساكنة فشين مجمعة
منسوب الى بن عائش قال (حدثنا أبو عوانة عن قتادة) بن دعامة (عن أنس) ولا بن ذر أنس بن مالك (رضي الله
عنه) أنه (قال قال رسول الله) ولا بن ذر النبي (صلى الله عليه وسلم) ما من مسلم يغرس غرساً يعني المغروس
أي شجراً (أو يزرع زرعاً) من روعاً أو للتبويغ لأن الزرع غير الغرس (فياكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة
إلا كان له به صدقة) بالرفع اسم كان والتعبير بالمسلم يخرج الكافر فيختص الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر
لأن القرب إنما تصح من المسلم فإن تصدق الكافر أو فعل شيئاً من وجوه البر لم يكن له اجر في الآخرة نعم
ما أكل من زرع الكافر يناب عليه في الدنيا كما ثبت له ليله وأماناً من قال يحفف عنه بذلك من عذاب الآخرة
فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عندهم مسلم قلت يا رسول الله ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم
المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفعه انه لم يقل يومارب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقاً بالبعث
ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم اعمالهم ولا ينابون عليها
بنعيم ولا يخفف عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي ايوب الانصاري
عند احمد مر فوعا من رجل يغرس غرساً وحديث ما من عبد فظا هرهما يتناول المسلم والكافر لكن يحمل
المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة (وقال لنا مسلم) هو ابن ابراهيم الفراهيدي
البصري قال العيني كان يجر كذا باثبات لنا لا أصلي وكريمة وابي ذروفي رواية الترمذي وآخرين وقال مسلم
بدون لفظة لنا (حدثنا آبان) بن يزيد العطار قال (حدثنا قتادة) بن دعامة قال (حدثنا أنس) رضي الله عنه
(عن النبي صلى الله عليه وسلم) لم يسبق من هذا السند لأن غرضه منه التصريح بالتحدث عن قتادة عن أنس
وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخلاً
لأتم مبشراً امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل مسلم ام كافر قالوا مسلم بنحو حديثهم كذا عند
مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه ابو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وباقيه لا يغرس مسلم
غرساً فأكمل منه انسان أو طيراً أو دابة الا كان له صدقة وقد اخرج مسلم هذا الحديث من طرق عن جابر قال
في بعضها فأكمل منه سبع أو طيراً أو ثيلاً الا كان له فيه اجر وفي أخرى فأكمل منه انسان ولا دابة ولا طيراً الا كان
له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن ثواب ذلك مستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات غارسه
أو زارعه ولو اتقل ملكه الى غيره قال ابن العربي في سعة كرم الله أن يشيب على ما بعد الحياة كما كان يشيب ذلك
في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب
عنه الى يوم القيامة انتهى ونقل الطبري عن محيي السنة انه روى أن رجلاً مر بأبي الدرداء وهو يغرس جوزة
فقال اتغرس هذه وانت شيخ كبير وهذه لا تطعم الا في كذا كذا ما فقال ما على أن يكون لي اجرها أو يأكل منها
غيري قال وذكر ابو الوفاء البغدادي انه مر انشروان على رجل يغرس شجرة الزيتون فقال ليس هذا أو ان
غرسك الزيتون وهو شجرتي الا تخارفاً جابه غرس من قبلنا فأكلنا ونغرس لما كل من بعدنا فقال انشروان
زه أي احسنت وكان اذا قال زه يعطى من قبلت له اربعة آلاف درهم فقال ايها الملك كيف تعجب من شجرتي
وابطاء ثم فما اسرع ما أخر فقال زه فزيد اربعة الاف درهم اخرى فقال كل شجرة يثمر في العام مرة وقد اثمرت
شجرتي في ساعة مرتين فقال زه فزيد مثلها فغضى انشروان فقال ان وقضنا عليه لم يكفه ما في خزانتنا ثم ان حصول
هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه ليعاله اولئفقه لان الانسان يناب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه
ولا يختص حصول ذلك بمن يباشر الغرس والزراعة بل يتناول من استاجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما
عجز عن جمعه كالسبل المجزؤه بالحصيدة فأكمل منه حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث
واستدل به على أن الزراعة افضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقبل التجارة وقد يقال كسب
اليد افضل من حيث الخل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال
فحب احتيج الى الاقوات اكثر تكون الزراعة افضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى التجرة لا تقطاع
الطرق تكون التجارة افضل وحيث احتج الى الصنائع تكون افضل والله اعلم وهذا الحديث أخرجه المصنف

أيضاً في الأدب والترمذي في الأحكام * (باب) بيان (ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع) يحذر بضم
 أوه وسكون ثانيه وفتح ثالثه مخففاً ولا يذبح بالشد (أو بجائزة الحد) قال الحافظ ابن حجر كذا اللاصلي
 وكريمة ولا بن شوية أو بجائزة المشاة التمنية بدل الميم ولا بن ذرو التسنخي - جاوز الحد وفي رواية بالقرع أو جاوز
 الحد (الذي أمر به) سواء كان واجباً أو مندوباً * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا
 عبد الله بن سالم الحمصي) أبو يوسف قال (حدثنا محمد بن زياد الألهاني) بفتح الهمزة وسكون اللام بعدها هاء
 فألف فنون فياء نسب أبو سفيان الحمصي (عن أبي أمامة الباهلي) أنه (قال) والحال أنه (رأى سكة)
 بكسر الهمزة والمهملتين المفتوحة الحديدة التي تحث بها الأرض (وشباً من آلة الحرث فقال
 سمعت النبي) ولا يذرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم يعملون بها بأنفسهم
 (الادخله الدل) بضم الهمزة وكسر الحاء المعجمة مبنياً للمفعول والذل رفع نائب عن الفاعل فلو كان لهم
 من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم للفظ فليس مراداً أو هو على عمومته فإن الذي شامل لكل من ادخل على
 نفسه ما يستلزم مطابقة آخره ولا سيما إذا كان المطالب من ظلمة الولاية ولا يذرعن الحموى والمستعمل الادخله
 الله بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل الذل مفعول للاسم الكريم وله عن الكشيتهني الادخله الذل باسقاط
 الهمزة وحذف الجلالة والذل رفع وفي مستخرج أبي نعيم الادخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم
 القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الأرض التي يزرعونها وبطالهم بها الولاية بل يأخذون منهم إلا أن فوق
 ما عليهم بالضرب والحبس بل ويجعلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد فإن مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه
 بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا من بلد الزراع فجعلوه زراعاً
 وربما أخذوا ماله كما شاهدنا في لاهول ولا قوة إلا بالله وكان العمل في الأرضي أول ما افتتحت على أهل
 المدينة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال في فتح الباري وقد أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث
 أبي أمامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين أما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة
 ذلك ومحله إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه وأما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه
 (قال محمد) هو ابن زياد الراوي (واسم أبي أمامة) الباهلي المذكور (صدى بن غيلان) بفتح العين المهملة
 وسكون الجيم وبعد اللام ألف ونون وصدى بضم الصاد وفتح الدال المهملة بين آخره تحية مشددة آخر من مات
 بالشام من الصحابة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الأطلعة والجهاد وهو ثابت هنا في بعض
 النسخ وعليه شرح العيني وهو في هامش البونية بازاء قوله في السند عن أبي أمامة من غير إشارة لمحله من قوم
 عليه علامة أبي ذر عن المستمل والكشيتهني وفي بعض النسخ وعزاه في الفتح وتبعه العيني للمستمل قال أبو
 عبد الله أي البخاري بدل قوله قال محمد * وهذا الحديث من أفراد البخاري * (باب اقتناء الكلاب) بالفاء أي
 اتخاذها (العرث) * وبه قال (حدثنا معاذ بن فضالة) بفتح الفاء أبو زيد البصري قال (حدثنا هشام) الدستوائي
 (عن يحيى بن أبي كثير) بالذاتة (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال) قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من أجره (عله قيراط) وعند مسلم فإنه ينقص من أجره
 كل يوم قيراطان والحكم للزائد لأنه حفظ ما لم يحدده إلا آخره وأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولاً بنقص قيراط
 واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبرنا بنقص قيراطين زيادة في التأكيذ للتنبيه عن ذلك فسمعه الثاني أو ينزل
 على حالي فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ونقص الواحد باعتبار قلتها وقد حكى الروائي
 في البحر اختلافاً في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقيل من عمل
 النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله
 تعالى والمراد بنقص جزء أو جزأين من أجزائه عمله وهل إذا تعددت الكلاب تعددت القيراط وبسبب النقص
 امتناع الملازمة من دخول يته أو لما يلحق المارين من الأذى وذلك عقوبة لهم لا لتخاذلهم ما نحى عن
 اتخاذها أولاً لأن بعضها شياطين أو لولوغها في الأواني عند غفلة صاحبها (الكلاب حث أو ماشية) فيجوز
 وأول تنويع لا لترديد الأصح عند الشافعية أباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدور والدروب قياساً على المنصوص
 بما في معناه واستدل المالكية بجواز اتخاذها على طهارتها فإن ملابستهم مع الاحتراز عن من شئ منها

امر شاق والاذن في الشيء اذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه وأجيب
 بعموم الخبر الوارد في الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا
 سوغه الدليل (قال) ولا يذوق قال (ابن سبير بن) محمد مما تتبعه الحافظ ابن حجر فلم يجده موصولا (وابو صالح)
 ذكوان الزيات مما وصله ابو الشيخ الاصمغاني في كتابه الترغيب (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم الا كلب غنم او) كلب (حرث او) كلب (صيد) فزاد أوصيد (وقال ابو حازم) بالحاء المهملة والزاي
 سلمان بسكون اللام الاشجعي مما وصله ابو الشيخ (عن ابى هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كلب صيد او) كلب (ماشية) فاسقط كلب الحرث ولا يذوق (عن ابى هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يوسف) التيسى قال (اخبرنا مالك) الامام (عن يزيد بن خصيفة) بنهم الحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مصغرا
 نسبة لجدته واسم ابيه عبد الله (ان السائب بن يزيد) من الزيادة كك السائب الكندي صحابي صغير حج به في حجة
 الوداع وهو ابن سبع سنين وولاه عمر سوق المدينة وهو آخر من مات بها من الصحابة (حدثه أنه سمع سفيان بن
 أبي زهير) بضم الزاي مصغرا (رجلا) بالنصب قال العيني بتقدير أعنى أو أخص ولا يذوق رجل بالرفع خبر مبتدأ
 محذوف أى هو رجل (من ارد سنووة) بفتح الهمزة وسكون الزاي وسنووة بفتح الشين المعجمة وبعد النون
 المضمومة همزة مفتوحة (وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 من اقتنى كلبا) وهذا مطابق للترجمة مفسر لقوله في الحديث السابق من امسك كلبا (لا يغنى عنه زدا ولا ضرعا)
 كناية عن الماشية (نقص كل يوم من) ثواب (عمله فيراط) قال السائب بن يزيد (قلت) لسفيان بن أبي زهير
 للثبوت في الحديث (انت سمعت هذا) الذي قلته (من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اى) سمعته منه صلى الله
 عليه وسلم (ورب هذا المسجد) اقدم للتأكيده وفي هذا الحديث صحابي عن صحابي واخرجه مسلم في البيوع
 والنسائى وابن ماجه في الصيد (باب استعمال البقر للحرث) * وبه قال (حدثنا) ولا يذوق (حدثني) (محمد بن
 بشار) بالموحدة والشين المعجمة المشددة المفتوحة حنين البصرى ابو بكر بن دار قال (حدثنا غدير) هو
 محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن سعد) بسكون العين ولا يذوق زيادة ابن ابراهيم
 ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قاضى المدينة انه (قال سمعت اباسلمة) بن عبد الرحمن الزهرى المدنى احد
 الاعلام يقال اسمه عبد الله ويقال اسماعيل وهو عم سعد بن ابراهيم السابق (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال بينما) بالميم (رجل) لم يسم (راكب على بقرة) وجواب بينما قوله (الفتت اليه)
 أى البقرة وزاد في المناقب في فضل أبى بكر من طريق ابى اليمان فتمكلمت (فصارت لم اخلق لهذا) أى الركوب
 بقرة سنة قوله راكب (خلقت للحرث) وفي ذكر بنى اسرائيل من طريق على عن سفيان بن ابراهيم يسوق بقرة اذ
 ركبها فصرخ افاقت ان لم تخافى لهذا انما خلقتنا للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تكلم (قال) النبي صلى الله
 عليه وسلم (وأمنت به) أى بنطق البقرة وفي ذكر بنى اسرائيل فأتى أومن به ذوا النساء فيه جزاء شرط محذوف
 أى فاذا كان الناس يستغفرونه ويعجبون منه فأتى لا استغفروه وأومن به (انا وأبو بكر وعمر) فان قلت ما غاظة
 ذكر انا وعطف ما بعده عليه وهلا عطف على المستغفر فى أومن مستغنيا عنه بالخبر والمجرور واجب بأنه لو لم يذكر
 انا لاحتمل أن يكون وأبو بكر عطف على محل ان واسمها والخبر محذوف فلا يدخل في معنى التأكيده وتكون
 هذه الجملة وارادة على التبعية ولا كذلك في هذه الصورة فانه في شرح المشكاة واستدل بقولها انما خلقتنا للحرث
 على أن الدواب لا تستعمل الا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها انما خلقتنا للحرث اشارة الى
 تعظيم ما خلقت له ولم يرد المحصر في ذلك لانه غير مراد اتفاقا لان من جملة ما خلقت له أنها تبيع وتوكل بالاتفاق
 قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع اكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوها فانه لو كان ذلك دالا
 على منع اكلها لدل هذا الخبر على منع اكل البقر لقوله في الحديث انما خلقتنا للحرث وقد اتفقوا على جواز اكلها
 فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من صيغة اتفاق قوله انما خلقتنا للحرث عموم مخصوص (واخذ الذئب
 شاة) هو معطوف على الخبر الذى قبله بالاسناد المذکور (قتبهما) أى الشاة (الراعى) لم يسم وايراد المصنف
 للحديث في ذكر بنى اسرائيل فيه اشعار بأنه عنده عن كان قبل الاسلام نعم وقع كلام الذئب لاهبان بن اوس كما
 عند ابى نعيم في الدلائل (فقال الذئب) ولا يذوق فقال له الذئب وفي ذكر بنى اسرائيل ويغار جل في غنمه اذ عدا
 الذئب فذهب منها بشاة فطلبه حتى كأنه استنفذها منه فقال له الذئب هذا استنفذتها منى واستنفذ كل هذا

التركيب وخزجه ابن مالك في التوضيح على ثلاثة أوجه • أحدها أن يكون منادى محذوفاً منه حرف التداء
 واعتزله البدر الدماميني بأنه ممنوع أو قليل • الثاني أن يكون في موضع نصب على الظرفية مشارباً إلى
 اليوم أي هذا اليوم استنفذتها • الثالث في موضع نصب على المصدرية أي هذا الاستنفاد استنفذتها في
 وقدوم الزمكشي في التفتيح وتبعه البدر الدماميني في المصاييح والبرماوى في اللامع الصبيح فذكروا هذه
 الكلمة المستشكلة في رواية هذا الباب ناقلاً ما ذكره عن ابن مالك في توجيهها وليس لها ذكر في هذا الباب
 أصلاً والله أعلم وافظ رواية الحديث المذكور في المناقب بيناراع في غمته عدا عليه الذئب فأخذ منها شاة
 فطلبه الراعى فالتفت إليه الذئب فقال (من إلهي) أي للشاة (يوم السبع) يضم الموحدة ويجوز فتحها وسكونها
 المفتوح من الحيوان وجمعه أسبع وسباع كما في القاموس (يوم لا راى لها غيرة) أي إذا أخذها السبع
 لم تقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غيرة أي أنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أراى ما يفضل لي منها
 أو أراد من إلهي عند الفتن حين تترك بلاراع غيبة للسبع فجعل السبع إلهي أراى ما هو منفرديهم أو أراد يوم
 أكلها يقال سبع الذئب الغنم أي أكلها وقال ابن العربي هو بالاسكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزي هو
 بالسكون والمحدثون يروونه بالضم وقال في القاموس والسبع أي يسكون الموحدة الموضع الذي يكون فيه
 الحشر أي من إلهي يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب لا راى لها غيرة والذئب لا يكون راعياً يوم القيامة
 أو يوم السبع عبد إلههم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلهوهم عن كل شيء قال وروى بضم الباء انتهى أي بغفل
 الراعى عن غمته فيمكن الذئب منها وانما قال ليس إلهي غيرة بالغة في غمته منها (قال) صلى الله عليه وسلم
 لما تعجب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يتكلم كما في ذكر بنى إسرائيل (آمنت به) أي يتكلم الذئب (أنا
 وأبو بكر وعمر قال أبو سلمة) بن عبد الرحمن الراوى بالسند المذكور (وماهما) أي العمران (يومئذ في القوم)
 أي لم يكونا حاضرين فيجتمعا أن يكون إلهان على تقدير أن يكون هو صاحب القصة لما أخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك كان العمران حاضرين فصداه ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الناس بذلك وهم غائبان
 فلذا قال عليه الصلاة والسلام فاني أو من بذلك وأبو بكر وعمر أو أطلق ذلك لما اطلع عليه من أنهم ما يصعدان
 بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه فكثيره من قواعد العقائد وقال التورثي إنما أراد عليه الصلاة والسلام
 تخصيصهما بالتصديق الذي بلغ عين اليقين وكوشف صاحبه بالحقيقة التي ليس وراءها لتعجب مجال انتهى
 ونطق البقر والذئب جائز عقلاً أعني التعلق اللفظي والنفسي معاً غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلقه
 في البقر والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المجزأة واقعه علمنا عقلا أنه واقعه ولا يحمل توقف المتوقنين
 على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوه استبعاداً عادياً ولم يعلموا علمنا مكينا أن خرق العادة في زمن النبوة
 يكاد أن يكون عادة فلا عجب إذا • وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المناقب وبنى إسرائيل ومسلم في الفضائل
 والترمذي في المناقب مقطوعاً • هذا (باب) بالتسوين (إذا نال) صاحب النخل لغيره (اكفى مؤنة النخل) أي
 العمل فيه من السقي والقيام عليه بما يتعلق به (أو مؤنة غيره) كالعنب ولا يذرو غيره بأقطاف الالف
 (وتشركني) بضم أوله وكسر ثالثة مضارع أشرك ويجوز فتحها مضارع شرك وكلاهما في الفرع وأصله ويجوز
 الرفع خبر مبتدا محذوف أي وأنت تشركني والواو لتعال والنصب بتقدير أن بعد الواو (في النخل) الذي يحصل
 من النخل أو الكرم جاز هذا القول • وبه قال (حدثنا الحسن بن نافع) هو أبو اليمان الحنصلي قال (أخبرنا
 شعيب) هو ابن أبي حمزة الحنصلي اسم أبيه دينار قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)
 عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه (أنه) قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم حين قدم
 المدينة يا رسول الله (أقسم بيننا وبين أخواننا) المهاجرين (النخيل) بكسر الخاء ثم تحية ساكنة وللكنهية
 النخل يسكون الخاء والنخيل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر (قال) صلى الله عليه وسلم (لا) أقسم
 وإنما أبي ذلك لانه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فكبره أن يخرج عنهم شيئاً من رقة نخيلهم التي بها قوام
 أمرهم شفقة عليهم فلما فهم الأنصار ذلك جعلوا بين المهاجرين امتثال ما أمرهم به عليه الصلاة والسلام وتجميل
 مواساة أخوانهم المهاجرين (فقالوا) أي الأنصار لله مهاجرين أي المهاجرون (تكنونوا المؤنة) في النخل
 بتعهدهم بالسقي والتربية (وتشرككم) بفتح أوله وثالثة قال ابن حجر حسب والذي في الفرع وأصله بالوجهين

كالسابق (في القصة) أي ويكون المحصل من الثمرة مشتركا بيننا وبينكم وهذه عين المسألة لكن لم يبينوا مقدار الانصباة التي وقعت والمقرآن الشركة إذا أجمعت ولم يكن فيما جزم معلوم كانت نصفين أو كان نصيب العامل في المسألة معلوما بالعرف المنضبط فترسكوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف وقد أخرج المؤلف هذا الحديث بهذا السند بلفظ اقسام يتناوبين اخواتنا النخل فقال لا فاني تكفوتنا المونة ونشر ككم في الثمرة قال البيضاوي وهو خبر في معنى الامر أي اكنوا ناعب القيام بتأجير النخل وسقيها وما يوقف عليه اصلاحها (قالوا) أي الانصار والمهاجرون كلهم (سمعنا واطعنا) أي امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما أشار اليه قوله العتيق وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الشروط وكذا القسام (باب) حكم (قطع النخيل والنخل) بمسكون الخاء المعجمة والمصلحة كادكاه العدوق (وقال انس) مما وصله في باب بنش قبور الجاهلية في المساجد من كتاب الصلاة (أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع) وفيه الجواز للعامة وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا جويرية) بن أسماء (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرق نخل بني النضير) بفتح النون وكسر الصاد المعجمة قوم من اليهود (وقطع) نخبرهم (وهي البويرة) بضم الواو وسكون التحتية وبالراء موضع معروف من بلد بني النضير (والها) للبويرة (يقول حسان) بدون الصرف على أنه من الحس بغير النون وبالصرف على انه من الحسن بالنون وهو ابن ثابت الخزرجي الانصاري (وهان) بالواو ولا يذرعن الجوى والمستقلى لهما باللام وللقابسي فيما ذكره العتيق هان فيكون فيه العصب بالمعجمة وهو خرم مفاعلتين (على سرة بني لؤي) بضم اللام وبعد ها همزة مقصورة فتحية مشددة كابر قر يش وسرة بفتح السين المهملة قال الجوهرى جمع السرى وهو جمع عزيز أي يجمع فعيل على فعله ولا يعرف غيره وجمع السرة سرورات وقد شدت السهيلي في الروض الانف النكيري هذه المسألة على النخلة وقال لا ينبغي أن يقال في سرة القوم انه جمع سرى لا على القياس ولا على غير القياس وانما هو مثل كهل القوم وسنامهم والعجب كيف خفي هذا على النحويين حتى قلد الخالف منهم السالف وساق فيه كلاما طويلا حاصله أن السرة مفرد لا جمع واستدل عليه بما اتفق عليه من كلامه (حرقن بالبويرة مستطير) أي منتشر ولما أشد حسان هذا أجابه سفيان بن الحارث بقوله

أدام الله ذلك من صنيع * وحرق في نواحيها السعير

وفي ذلك نزلت مقاطعهم من لبنة أوتر كتموها فائمة الآية وانما قال حسان ذلك لان قريشاهم الذين جعلوا كعب ابن أسد صاحب عقد بني قريظة على نقض العهد بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج معهم الى الخندق وقيل انما طاع النخل لانها كانت تقابل القوم فقطعت ليعز مكانها فتكون مجالا للحرب * هذا (باب) بالتسوين بغير ترجة وبه قال (حدثنا محمد) ولا يوزى ذرو الوقت ابن مقاتل قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يحيى بن سعيد) الانصاري (عن حفص بن عيس الانصاري) الزرقاني أنه (سمع رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة آخره جيم الانصاري (قال كاهل الانصار) المدينة مز درعا) هو مكان الزرع أو مصدر رأى كاهل كثير أهل المدينة زروا ونصبه على التمييز أو ملة مز زعا فابتات النساء الا لان مخرج الساء لا يوافق الزاى لشدها (كاهل نكرى الارس) بضم النون من الاكرام (بالساحبة منها مسمى) القياس مسماة لانه حال من الساحبة ولكنه ذكره باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الارض) أي مالكها تنزى لالهام منزلة العبد وأطلق السيد عليه (قال) رافع بن خديج (فما) أي كثيرا ما ولا يذرعن الكشميين فهما (يصاب ذلك) البعض أي تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وسلم الارض) أي باقيةا (وعما يصاب الارض وبسلم ذلك) البعض قال في المصابيح الظاهر يخرج فما على انها بمعنى ربما على ما ذهب اليه السيرافي وانشا طاهر وخروف والاعلم وخزجو عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحدفون كذا انتهى ولا يذرعنهم كالاول والاولى أولى لان مهما تستعمل لاحد معان ثلاثة أحدها نفعين معنى الشرط فيما لا يعقل غير الزمان والثاني الزمان والشرط وأنكر الزمخشري ذلك والثالث الاستفهام ولا يناسب مهما الا بالتعسف (فهيئنا) عن هذا الاكراء على هذا الوجه لانه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدي الى الاكل بالباطل (واما الذهب والورق) بمسكون الراء ولا يصلي والفضة (فلم يكن يومئذ) يكرى بهما ولم يردني وجودهما وهذا الباب بمنزلة الفصل

من السابق لكن استشكل ادخال الحديث فيه حتى قيل انه وضع في غير موضعه من السائح واجيب بأن وجه دخوله من حيث ان من اكثرى ارض المدة فله ان يزرع وبغرس فيها ماشاء فاذا تمت المدة فله صاحب الارض طلبه بقطعهما فهو من اباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه ان كراء الارض يجوز مما يخرج منها منهي عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي * وفي هذا الحديث رواية تابعة عن تابعي عن العصباني واخرجه المؤلف ايضا في المزارعة والشروط ومسلم في البيوع وكذا أبو داود واخرجه النسائي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام * (باب المزارعة بالشرط) وهو النصف (ونحوه وقال قيس بن مسلم) هو ابن الجدلي الكوفي مما وصله عبد الرزاق (عن أبي جعفر) محمد بن علي بن الحسين الباقر أنه (قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة) أي مهاجري (الاي زرعون على الثالث والرابع) الواو يعني أو قوله في الفتح عاطفة على الفعل لا على المجرور أي يزرعون على الثالث ويزرعون على الرابع تعقبه في عدة لقاري بأنه لا يقال الحرف يعطف على الفعل وانما الواو بمعنى أو فاذا أبقيناها على أصلها يكون فيه حذف تقديره والاي يزرعون على الرابع ولا يضرب تقديره قيس الكوفي بروايته هذا عن أبي جعفر المديني عن المدينيين الراويين عنه فان اقراد الثقة الحافظ غير موثر على أنه لم ينفرده فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي ان شاء الله تعالى قريبا (وزارعي علي) هو ابن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه (وسعد بن مالك) وهو سعد بن أبي وقاص (وعبد الله بن مسعود) فيما وصله عنهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة (وعمر بن عبد العزيز) فيما وصله أيضا ابن أبي شيبة من طريق خالد الخذاء (والقاسم) بن محمد فيما وصله عبد الرزاق (وعروة بن الزبير) فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا (وآل أبي بكر) الصديق (وآل عمر) بن الخطاب (وآل علي) بن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبة أيضا وآل الرجل اهل بيته (وابن سيرين) محمد فيما وصله سعيد بن منصور (وقال عبد الرحمن بن الاسود) بن يزيد النخعي أبو بكر الكوفي فيما وصله ابن أبي شيبة (كنت اشار له عبد الرحمن بن يزيد) بن قيس النخعي الكوفي وهو اخو الاسود بن يزيد وان أخى علقمة بن قيس (في الزرع) زاد ابن أبي شيبة فيه واحله الى علقمة والاسود فلورأياه بألسنها في عنه (وعامل عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (الناس على ان جاء) بكسر الهمزة (عمر بالبذر) بالذال المججمة (من عنده فله الشطرون جاؤا بالبذر) من عندهم (فلهم كذا) وهذا وصله ابن أبي شيبة عن أبي خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد أن عمر قد كرمهوه وهذا مرسل واخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلي أهل نجران وأهل فدك ونيما وأهل خيبر واشترى عقرهم وأمواهم واستعمل يعلى بن أمية فأعطى البياض يعني بياض الارض على ان كان البذر والبقر والحديد من عقر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان منهم فلهم الشطرون وأعطى الفحل والعنب على ان له الثلثين ولهم الثلث وهذا مرسل ايضا فيتقوى أحدهما بالآخر وكان المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لما وقع فيه من الاختلاف لأن غرضه منه أن عز أجاز المعاملة بالجزء * وفي اياد البضاري هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي أنه يرى أن المزارعة والخسارة بمعنى واحد وهو وجه عند الشافعية والآخر انهما مختلفتا المعنى فاما زرع العمل في الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخسارة مثلها لكن البذر من العامل (وقال الحسن) البصري (لا بأس أن تكون الارض لاحد هاتين فتقان جميعا) عليها (فما خرج) منها (فهو بينهما) وهذا وصله سعيد بن منصور فيما قاله لحافظ ابن حجر قال العيني لم أجده بعد الكشف (ورأى ذلك) الذي قاله الحسن (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال ابن حجر وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة نحوه قال العيني لم أجده عندهما (وقال الحسن) لا بأس ان يجنئ القطن على النصف) يضم النخبة وسكون الجيم وفتح القوقبة من باب المفعول والقطن رفع نائب عن الفاعل وهذا موصول فيما قاله الحافظ ابن حجر عند عبد الرزاق ومثل القطن العصور ولقطن الزيتون والحصاد وغير ذلك مما هو مجهول فاجازه جماعة من التابعين وهو قول أحد قيساء على القراض لأنه يعمل بالمال على جزء منه معلوم لا يدري مبلغه (وقال ابراهيم) النخعي مما وصله الاثرم (وابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبة (وعطاء) هو ابن أبي رباح (والحكم) بن عتبة فيما وصله عنهما ابن أبي شيبة كما قاله في الفتح وقال في عدة القاري لم أجده عند (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (وقادة) فيما وصله عنه ابن أبي شيبة (لا بأس ان يعطى الثوب) أي الغزل للتساج ينسجه واطلاق الثوب عليه من باب الجواز ولا يذرع عن الكشميني

والمسقى الثور (بالتثنية أو الرابع ونحوه) أى يكون الثلث أو الرابع ونحوه للتساج والباقى للمالك الفزل (وقال معمر) بفتح الميم وسكون العين المهمة بينهما ابن راشد عما وصله عبد الرزاق عنه وفي نسخة باليونانية وقرعها معمر بالقوة فليظن (لأبأس أن تكون الماشية) ولاوى ذرو الوقت والاصبلى وابن عساكر تكرى الماشية (على الثلث أو الرابع الى أجل مسمى) أى ثلث الكرا الحاصل منها أى بأن يكرى الحبل طعام مثلا الى مدة معلومة على أن يكون ذلك بينهما اثلاثاً أو ارباعاً وأبى بهامش اليونانية ما لفظه وعند الحافظ أبى ذر على قوله الى أجل مسمى علامة المسقى والكشيمى وهو يدل على أنه عند همدان الجوى وهو ثابت على ما تراه فى روايته فى هذا الاصل وكذا كل ما أشار اليه فى المواضع العلم عليها فاعلم ذلك وأمعن النظر فيه *
وبه قال (حدثنا ابراهيم بن المنذر) الحزامى قال (حدثنا انس بن عباس) البني (عن عبيد الله) بالتصغير بن عمر العمرى (عن نافع) مولى ابن عمر (ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما اخبره عن النبي) ولا بى ذر أن النبي (صلى الله عليه وسلم عامل) أهل (خير بشر) بنصف (ما يخرج منها من ثمر) بالثلثة اشارة الى المساقاة (اوزرع) اشارة الى المزارعة (فكان يعطى ازواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها كفى التالين فى القرع وأصله والوسق ستون صاعاً يصاع النبي صلى الله عليه وسلم منها (ثمانون وسق تمر) منها (عشرون وسق شعير) وسق نصب على التمييز فى الموضعين مضاف فى الملاحقة ولا كشيمى ثمانين وعشرين بالنصب فيها (فقسم) بالقسم ولا بى ذر وقسم عمر أى خير وصرح بذلك أحمد فى روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر مقتضاه أن رواية البخارى بهذا ليس الا فليظن (فخير ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع لهن) بضم الباء وسكون القاف من الاقطاع (من الماء والارض او بعض لهن) أى يجزى لهن قسمتهن على ما كان فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان من التمر والشعير (فهن من اختار الارض ومنهن من اختار الوسق وكانت عائشة) رضى الله عنها (اختارت الارض) * وفى هذا الحديث جواز المزارعة والمخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستقراره فى عهد أبى بكر الى أن اجلهم عمر رضى الله عنهم وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابى وصنف فىهما ابن خزيمة جزءاً بين فيه على الاحاديث الواردة بالنهاى عنهما وجمع بين احاديث الباب ثم تابعه الخطابى وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهى وقال هو مضطرب وقال الخطابى وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعى لانهم لم ينفوا على علته قال فالمزارعة جائزة وهى عمل المسلمين فى جميع الامصار لا يطل العمل بها أحد هذا كلام الخطابى والمختار جواز المزارعة والمخبرة وتأويل الاحاديث على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف فى المذهب ابطالها ما تقيت أفردت الارض بمخبرة أو مزارعة بطل العقد واذا بطلت فكون القلة لصاحب البذر لانها ماله فان كان البذر للعامل فلصاحب الارض عليه أجرهما أو المالك فللعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يعلق به من آله كالبقران حصل من الزرع شئ أو لهما فاعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته فى حصته لذلك فان أراد أن يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشئ فليستأجر العامل من المالك نصف الارض بنصف منافعه ومنافع آله ونصف البذران كان منه وان كان البذر من المالك استأجر المالك العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الارض وبغيره نصف الارض الآخر وان شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة تلك الارض ليزرع له باقية فى باقيها وان كان البذر لهما أجره نصف الارض بنصف منفعته ومنفعة آله أو أعاره نصف الارض وتبرع العامل بمنفعة بدنه وآله فيما يخص المالك أو كراه نصفها بدنياً مثلاً واكثرى العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآله بدنياً وتقاصا * وفى الحديث أيضاً جواز المساقاة فى النخل والكرم وجميع الشجر الذى من شأنه أن يثمر كالنخيل والشمس يجزى معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه الشافعى فى الجدي والنخل وكذا شجر العنب لانه فى معنى النخل بجامع وجوب الزكاة وتأتى الخرص فى ثمرتهما فجوزت المساقاة فيهما معاً فى ثمرهما رفقا بالمالك والعامل والمساكين واختار النووي فى تصحيحه صحته على سائر الاشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها ان احتاجت الى عمل ومحل المنع ان تفرد بالمساقاة فان ساقاه عليها تبع النخل وأعرب صحت كالمزارعة والحق المقل بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المساقاة بهما لانها اجارة ثمرة معدومة أو مجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد وبه يفتى لانها عقد على عمل فى المال ببعض غنائه

فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال يجز من ثمنه وهو معدوم ومجهول وقد صرح عقد الاجارة مع أن
 المنافع معدومة وكذلك هنا وأيضا فالقياس في ابطال نص أو اجماع مردود * (باب) بالتسوين (اذالم بشرط)
 المالك للارض (السنين) المعلومة (في) عقد (المزارعة) * وبه قال (حدثنا مسدد) * وابن مسرهد قال
 (حدثنا يحيى بن سعيد) لقطان (عن عبيد الله) بن عمر العمري قال (حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال) عامل النبي صلى الله عليه وسلم (اهل) خيبر بشرط ما يخرج منها من غر
 بالثلثة (أوزع) للشويع ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث للقييد بسنين معلومة وفيه جواز ذلك فلله المالك
 أن يخرج العامل متى أراد وقد أجاز ذلك من أجاز الخاربة والمزارعة * هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة
 فهو بمنزلة الفصل من السابق * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا) فيان بن عبيدة (قال)
 عمرو) هو ابن دينار (قلت) ادواوس لو تركت الخاربة (وهي) كعامر العمل في الارض ببعض ما يخرج منها
 والبذر من العامل وجواب لو محذوف تقديره لكان خيرا أو لوللتني فلا تحتاج الى جواب (فانهم) أي رافع
 ابن خديج وعمومة والثابت بن الفضل وجابر بن عبد الله ومن روى منهم والفاء للتعديل (يزعون ان النبي)
 أي يقولون انه (صلى الله عليه وسلم) نهى عنه (أي) عن الزرع على طريق الخاربة (قال) طاوس (أي عمرو) يعني
 يا عمرو (أي) ولا يذرفاني (أعطيهم) بضم الهمزة من الاعطاء (واغنيهم) بضم الهمزة وسكون العين المجبة
 من الاغناء وفي رواية وأغنيهم بضم الهمزة وكسر العين المهملة وبهذه الحجة ساكنة من الاعانة كذا للسمي
 والجوى كافي في فح البارى وتبعه في عدة التاري وكذا في الاصل المقر وعلى المبدوى وصوب الحافظ
 ابن حجر الثانية ولا يذرع الكشمي كافي الفرع واصله واغنيهم بضم الهمزة وسكون العين المهملة
 وكسر الون بعدهما حجة ساكنة فليست (وان اعلمهم) أي الذين يزعون انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك
 (اخبرني) يعني ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه (أي) عن الزرع على طريق الخاربة
 ولا يقال هذا بعارض النهي عنه لان النهي كان فيما يترطون فيه شرطا فاسدا واعدمه فيما لم يكن كذلك
 أو المراد بالاثبات نهى التنزيه والنهي عن التحريم (ولكن قال) عليه الصلاة والسلام (أن) بفتح الهمزة
 وسكون النون (ينبغي) احكم اخاه خيره) بفتح اول ينبغي وآخره ولا يذرعان بكسر الهمزة وسكون النون ينبغي بفتح
 اوله وسكون آخره وقول الحافظ ابن حجر ان الاولى تعليلية والاخرى شرطية تعقبه العين فقال ليس كذلك
 بل أن بفتح الهمزة مصدرية ولا م الاستدانة مقدرة قبلها والمصدر المضاف الى احكم مبتدأ خبره قوله خيره
 وقد جاء أن بالفتح بمعنى ان بالكسر الشرطية حينئذ ينبغي مجزوم به وجواب الشرط خبر لكن فيه حذف تقديره
 فهو خبره وقول الزركشي وفي ينبغي فتح النون وكسر هاء مع ضم اوله فانه يقال منحه وأمنه اذا أعطيه لم أوف
 عليه في شيء من نسخ البخاري كذا قال والله اعلم وقد وقع في رواية الطحاوي لأن ينبغي احكم خاه ارضه خيره
 (من أن يأخذ) أي من أخذه (عليه حرجا معلوما) أي أجرة معلومة * ومناسبة هذا الحديث للباب السابق من
 جهة أن فيه للمعامل جزاء معلوما وهما لو ترك المالك الارض هذا الجزء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه
 وفيه جواز أخذ الاجرة لان الاولوية لاتنافي الجواز * وهذا الحديث أخرجه ايضا في المزارعة والهمة
 ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وابن ماجه في الاحكام والنسائي في المزارعة * (باب) احكم
 (المزارعة مع اليهود) أي وغيرهم من أهل الذمة * وبه قال (حدثنا ابن قتيل) المروزي ولا يذرع من مقاتل
 المروزي الجاهل بركة قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا عبد الله) بالتصغير ابن عمر العمري (عن)
 نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى خيبر لليهود على ان
 يعملوها) أي يتعاملوا اشعارها بالشيء واصلاح شجاري الماء وتداب الارض بالمساحي وقلع الحرج وتلقيح
 الشجر وقطع الضرر بالشجر من الحشيش ونحوه وغير ذلك (ويزرعوها واهم شرط) أي نصف (ما يخرج منها) زاد
 في الرواية السابقة في باب اذالم بشرط السنين في المزارعة من غرأ وزرع واعلم أن اليهود استمروا على هذه
 المعاملة الى صدر من خلافة عمر رضي الله عنه فبلغه قول النبي صلى الله عليه وسلم في وجعه لا يجتمع في جزيرة
 العرب دينان فأجلاهم عنها والذي ذهب اليه الاكثرون المنع من كرا الارض بجزء مما يخرج منها وحل بعضهم
 هذا الحديث على أن المعاملة كانت مساقاة على التخل والبياض المتخلل بين التخل كان يسيرا فقع المزارعة
 تبعالمساقاة وذهب غيره الى أن صورة هذه صورة المعاملة وليست لها حقيقة فان الارض كانت قد ملكت

بالاعتناء والقوم صاروا عبيدا فالأموال كلها للنبي صلى الله عليه وسلم والذي جعل لهم منها بعض ماله لينتفعوا
 به لأعلى أنه حقيقة المعاملة وهذا يتوقف على اثبات أن أهل خيبر استرقوا فإنه ليس بمجرد الاستيلاء يحصل
 الاسترقاق للبالغين فإنه ابن دقيق العيد وقد سبق ما في الحديث قريبا ومرا إذا البخاري بهذه الترجمة الاعلام
 بأنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة * (باب بيان ما يكره من الشروط في المزارعة)
 * وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا بن عيينة) سفيان (عن يحيى) بن سعيد
 الأنصاري أنه (سمع حنظلة) يفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة بينهما نون ساكنة ابن قيس (الزرقى عن رافع) هو
 ابن خديج يفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وبعد التختية جيم (رضي الله عنه) أنه قال كنا كنا أهل المدينة
 حنظلة يفتح الحاء المهملة وسكون القاف والنصب على التمييز أى زرعنا والمحاقلة بيع الطعام في سبيله بالبر وقيل
 اشتراء الزرع بالحنطة وقيل المزارعة بالثلث وبالربع وغيرهما وقيل كراء الأرض بالحنطة (وكان أحدنا يكرى
 أرضه فيقول) بالفاء ولا يى الوقت ويقول (هذه القطعة) من الأرض (لى وهذه) القطعة منها (لث فرما
 أخرجت هذه) بكسر الهمزة وسكون الهاء وبكسرهما كما فى اليونانية ويكون بالاختلاس والاشباع والاصل
 ذى فعى بالهاء للوقف أو لبيان الفظة إشارة إلى القطعة من الأرض وهى من الأسماء المبهمة التى يشار بها إلى
 المؤنث (ولم تخرج هذه) يعنى ربحا تخرج هذه القطعة المستفتاة ولم تخرج سواها أو بالعكس فيفوز صاحب
 هذه بكل ما حصل وبضيع حق الآخر بالكسبية (فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم) عن ذلك لما فيه من حصول
 المخاطرة المنهى عنها * وموضع الترجمة قوله هذه القطعة الخ ولا ريب أن هذا يؤدى إلى النزاع على ما لا يخفى
 وقد سبق هذا الحديث قريبا * هذا (باب) ياتنوين (أذازرع) أحد (عمال قوم) غير أنهم (وكان فى ذلك) الزرع
 (صلاح لهم) لمن يكون الزرع * وبه قال (حدثنا) ولابى الوقت حدثنى (ابراهيم بن المنذر) الحزامى قال
 (حدثنا أبو حمزة) يفتح الصاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض قال (حدثنا موسى بن عقة) بضم العين
 المهملة وسكون القاف (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال
 (بينما) بالميم (لأنه نمر) لم يعرف اسمهم زاد الطبرانى من حديث عقبة بن عامر من نى أسرا نبل حال كونهم
 (يعشون) وعند ابن حبان والبراز من حديث أبى هريرة والطبرانى من حديث عقبة بن عامر أنهم خرجوا
 يرتادون لاهلهم (أخذهم المطر فأووا) بقصر الهمة (إلى غار) كائن (فى جبل) فالتخطت على فم غارهم حفرة من
 الجبل فانظمت عليهم) وعند الطبرانى من حديث النعمان بن بشير أذ وقع حجر من الجبل مما يبط من خشية
 الله حتى سد فم الغار (فقال بعضهم لبعض انظروا عمالا غلظوا صالحة لله) بالنصب صفة لعمال ولا يى ذرع
 الكشميهنى خالصة لله (فادعوا الله بهم العله يفرجها عنكم) بضم المثناة التختية وفتح الفاء وتشديد الراء
 كسورة ولا يى ذر يفرجها يفتح التختية وسكون الفاء وضم الراء ولا يى الوقت يفرجها كذلك لكن بكسر الراء
 (قال أحدهم اللهم انه كان لى والدان شيخان كبيران ولى صبية) بكسر الصاد جمع صبي (صغار كنت ارعى عليهم
 فاذ راحت عليهم حلبت) غنى (فبدأت بوالدى استقيهما) يفتح الهمزة (قبل بنى) الصبية (وانى استأخرت)
 بالخاء المعجمة وعند مسلم من طريق أبى حمزة وأبى نأى بى ذات يوم الشجر اى أنه استطرد مع غنمه فى الرعى إلى
 أن بعد عن مكانه زيادة على العادة فلذلك استأخر (ذات يوم فلم) بالفاء ولا يى ذر الوقت ولم (أت) بهمزة
 مفتوحة ممدودة أى لم اجئ (حتى امسيت) دخلت فى المساء (فوجدتهما نائما) وللكشميهنى نائما (فحلبت)
 الغنم (لما كنت احلب فقامت عند رؤوسهما اكره ان أوقظهما) من نومهما فبشق ذلك عليهما (واكره ان اسقى
 الصبية) قبلهما (والصبية يصاغون) بالصاد والغين المجهتين يصاحبون بالبكاء بسبب الجوع (عند قديمى)
 يفتح الميم وتشديد التختية بلفظ التنبيه (حتى طلع الفجر) زاد من طريق سالم عن أبيه فاستيقظا ففر باغبوقهما
 (فان كنت تعلم انى فعلته ابتغاه وجهك) استشكل هذا من حيث ان المؤمن يعلم قطعا أن الله تعالى يعلم ذلك
 واجيب بأنه تردد فى عمله ذلك هل له اعتبار عند الله ام لا فكانه قال ان سكان على ذلك مقبول عندك
 (فأفرج) بهمزة وصل مع ضم الراء ولا يى الوقت فأفرج بقطع الهمزة وكسر الراء (لنا فرجة) يفتح الفاء فى الفرع
 واصله وقال فى القاموس والفرجة مثله (ترى منها السماء ففرج الله) بتخفيف الراء وتشديد أى كشف الله
 (فرأوا السماء وقالوا لا خير اللهم انها) أى القصة (كانت لى بنت عم احببها كاشت ما يحب الرجال النساء)

المكاف زائد أو أردت تشبيه محبته بأشد المحاب (فطلبت منها) ما يطلب الرجل من المرأة وهو الوطء (فأبت حتى)
 ولا يذر عن الكشمهني فأبت على حتى (أبتها) بهمزة مقصورة فوقية مفتوحة وبعد التحنية الساكنة
 فوقية أخرى ولا يذر أبتا بعد الهمة وكسر الفوقية واسقط الأخرى (عانة دينار فبغت) بالموحدة وفتح
 الغين المعجمة وسكون التحنية أي نظرت وطلبت ولا يذر الوقت فتعبت بفوقية وعن مهمله مكسورة فوحدة
 ساكنة من التعب (حتى جمعتها) واعطيتها أياها وخالتي بين وبين نفسها (فلما وقعت بين رجليها) لا طأها
 (قالت يا عبد الله اتق الله ولا تفزع الخاتم) أي الفرج (أي بجوده) أي لا يجعل لك أن تطأني إلا بتزويج صحيح وبين
 في رواية سالم سبب اجابتها بعد امتناعها فقال فامتنعت مني حتى أملت بهم أسنة أي سنة فخط فجاءتني وفي حديث
 النعمان بن بشير عند الطبراني أنها ترددت إليه ثلاث مررات تطالب إليه شيئا من معروفه ويأبى عليها إلا أن
 تنكح من نفسها فاجابت في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فاذن لها وقال لها أغني عما لك قال فرجعت
 فناشدتني بالله فأبيت عليها فأسلت إلى نفسها فلما كتبتها ارتعدت من تخبي فقلت مالك فقالت أخاف الله رب
 العالمين فقلت خفتيه على الشدة ولم أخفه في الرءاء (فتمت) أي وتركها والذهب الذي اعطيتها فان كنت
 تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك وفي ذكر بني إسرائيل فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشية وفي الطبراني عن
 علي من مخافتك وابتغاء مرضاتك (فأفرج) بهمزة وصل ونهم الرءاء (عنا فرجة) بفتح الناء ونهم وتكسر لم يقل
 في هذه نرى منها السماء (فسرج) حذف الفاعل للعلم به أي ففرج الله (وقال الثالث اللهم إني استأجرت
 أجيرا) واحدا وفي رواية مسلم أجرا (بسرقرار) بفتح الفاء والراء بعدها قاف وقد تسكن الراء قال في القاموس
 مكبال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو يسع ستة عشر طلا والار فيه ست لغات فتح الالف ونهمها مع نهم الراء
 ونهم الالف مع سكون الراء وتخفيف الزاي وتشديد ها والرواية هما بفتح الهمة ونهم الراء وتشديد الزاي
 فلما قضى عمله الذي استأجره عليه (قال) ولا يذر فقال (أعطني) بهمزة قطع مفتوحة (حتى فعرضت عليه)
 أي حقه (فرغب عنه) ولم يأخذه (فلم ارل ارعه) بالجزم (حتى جمعت منه بقرا وراعيها) بالافراد ولا يذر
 عن الجوى والمسمى ورعاها (فجاءني فقال اتق الله فقلت) ولا يذر الوقت قلت (أذهب إلى ذلك) بالتذكير
 باعتبار اللفظ وللمسمى إلى تلك البقر ورعاها بالجمع (لخذ) بأسقاط ضمير المنعول (فقال اتق الله ولا تستهزئ
 بي) بالجزم على الأمر (فقلت) ولا يذر فقال وهو من باب الالتفات (إني لا استهزئ بك لخذ) بأسقاط الضمير
 أيضا (فأخذه فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج) عنا (مابق) من الخخرة (ففرج الله) أي عنهم
 وخرجوا يمسون (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال ابن عقبة) ولا يذر وقال اسماعيل بن عقبة وفي نسخة
 وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة أي في روايته وفي الفرع وأصله كنسخة السغاني وقال اسماعيل أي ابن أبي
 اويس وقال ابن عقبة (عن نافع وسهبت) بالسين والعين المهملتين بدل قوله في رواية عمه موسى بن عقبة فبغت
 وهذا التعليق عن اسماعيل بن عقبة وصله المراتب في باب اجابة دعاء من بر والديه من كتاب الادب وهذه
 الرواية عن اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة هي الصواب وأما ما وقع في نسخة أبي ذر وقال اسماعيل عن ابن عقبة
 عن نافع فهو وهم لان اسماعيل هو ابن إبراهيم بن عقبة ابن أخي موسى بن عقبة بنه عليه الجاني وأما وضع
 الترجمة من الحديث في قوله فعرضت عليه حقه فرغب عنه الخ قال ابن المنبر لانه قد عين له حقه وممكن منه
 فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق
 التضييع فأعترف بذلك ولم يدهنه ثيابا يوجب المعصية ولذلك يوسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله
 واقر على ذلك ووقعت الاجابة به ومع ذلك فلهذا الطريق لكان ضامنا له ثم يوزن له في التصرف فيه فقهود
 الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا التصرف ولا يلزم من ذلك رفع السماء كدرا ونقله عنه في فتح
 الباري وتبعه في عدة القاري وهو ممتع لما قاله ابن المنبر أن ما في باب اذا اشترى شيئا غيره فغير اذنه فرضي
 من كتاب البيوع حيث قال هناك فانظر في الفرق من الذرة هل ملكه الاجير ام لا والشاهر أنه لم يملكه لانه
 لم يستأجره بفرق معين وانما استأجره بفرق على الذرة فلما عرض عليه أن يقبضه امتنع فلم يدخل في ملكه ولم يعين
 له وانما حقه في ذمة المستأجر وجميع ما نتج انما نتج على ملك المستأجر ونعابه ذلك انه احسن التناظرا فأطاع حقه
 وزادات كثيرة هذا كلامه وهو مخالف لما قرره هنا قطعا ويحتمل أن يقال ان يوسله بذلك انما كان لكونه اعطى
 الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصرفه كما أن الجلوس بين رجل والمرأة كان معصية لكن التوصل لم يمكن إلا بهذا

الزنا والمساخطة بالمال ونحوه. وهذا الحديث يأتي أن شاء الله تعالى في ذكر بني إسرائيل وقد أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الرقيم قال انطلق ثلاثة فمكثوا في كهف فوق الجبل على باب الكهف فأرصد عليهم الحديث ففهم أن الرقيم المذكور في قوله تعالى أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم هو أغار الذي أصاب فيه الثلاثة ما أصابهم والله أعلم * (باب بيان حكم أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) بيان (أرض الخراج) بيان (عزائرتهم ومعاملتهم) رضى الله عنهم (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) في حديث وصله المؤلف في الوصايا (أمر) بن الخطاب رضى الله عنه لما تصدق بماله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بخلاف قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما لا وهو عندى نفيس فأردت أن أتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وسلم (تصدق بأصله لا بإع) بسكون القاف أمره أن يتصدق به صدقة مؤبدة (ولكن ينفق عمره) بضم المنة النخبة وفتح الفاء مبنيًا للمفعول وعمره رفع نائب عن الفاعل (تصدق به) عمر رضى الله عنه والتعبير يرجع إلى المال وحكي المأوردى أنها أول صدقة تصدق بها في الإسلام * وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الرحمن) بن مهدي البصري (عن مالك) الإمام (عن زيد بن أسلم) العدوي - مولى عمر المدني الثقة العالم وكان يرسل (عن أبيه) أسلم العدوي - مولى عمر مخضرم أنه (قال قال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) لولا آخر المسلمين ما فنت قرية) بفتح الفاء وسكون الحاء مبنيًا للفاعل وقرية نصب على المفعولية كذا في الفرع وأصله وفي بعض الأصول فنت بضم الفاء مبنيًا للمفعول قرية رفع نائب عن الفاعل (الاقسمت يا بن أهلك) الغائب (بكاف) النبي صلى الله عليه وسلم (خبر) لكن النظر لا آخر المسلمين يقتضي أن لا أقسمها بل أجعلها وقفًا على المسلمين ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها الآن يرضى بوقفيتها عن غنمها وعن مالك تصير وقفًا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها * وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج * (باب من أحيأ أرضًا مواتا) غير معمورة في الإسلام أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لعمور بالزرع أو للغرس أو للسقي أو البناء فهي له وتسمى مواتا تشبهها بالبيعة الغير المنتفع بها ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدروا وأتاد ونحوها (ورأى ذلك) أي أحيأ الموات (على) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه) في أرض الخراب بالكوفة (قال في الفتح كذا وقع لاكثر وفي رواية التسي في أرض بالكوفة مواتا والذي في اليونانية في أرض الخراب بالكوفة موات لكنه رقم على قوله في أرض علامة السقوط من غير عز ولا حد وعلى موات علامة السقوط أيضا لا يذرو في نسخة مقررة على المديوم بالخراب موات بالكوفة لكنه رقم على موات علامة السقوط من غير عز ولا حد (وقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه فيما رصده مالك في الموطأ (من أحيأ أرضا ميتة) بتشديد الباء (فهى له) يتردد الأحياء سواء أذن له الإمام أم لا أكفأه باذن الشارع عليه الصلاة والسلام وهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد نعم يستحب استئذانه خروجًا من خلاف أبي حنيفة حيث قال ليس له أن يحيي مواتا مطلقًا إلا بأذنه (ويروى عن عمر) بضم العين أي ابن الخطاب (وابن عوف) عمرو بن يزيد المزني الصحابي وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البصري والواو في قوله وابن عوف عاطفة وفي بعض النسخ المعقدة وفي التي في الفرع وأصله عن عمرو بن عوف بفتح العين وسكون الميم وبالواو واسقاط ألف ابن وصحح هذه الكرماني وقال الحافظ ابن حجر أن الأولى تصحيف ويؤيده قول الترمذي في باب ذكر من أحيأ أرض الموات وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف المزني جد كثير ومرة وقول الكرماني وابن عوف أي عبد الرحمن ليس بصحيح كما قاله العيني وغيره (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل حديث عمر هذا وهذا وصله ابن أبي شيبة في مسنده (وقال) أي عمرو ابن عوف أي زاد على قوله من أحيأ أرضا ميتة قوله (في غير حق مسلم) فإن كانت فيه حرم التعرض لها بالأحياء وغيره إلا باذن شرعي لحديث الصحيحين من أخذ شبرا من أرض ظلماته بطوقه من سبع أرضين ولو كان بالأرض أثر عمارة جاهلية لم يعرف مالكها فالمسلم يملكها بالأحياء وإن لم تكن مواتا كالأركان ولحديث عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم في أي أيها المسلمون رواه الشافعي رضى الله عنه ولو كان بها أثر عمارة إسلامية فأمرها إلى الإمام في حفظها أو بيعها وحفظتها إلى ظهور مالها من مسلم أو ذمى كسائر الأموال الضائعة وإن أحيأ ذمى أرضا ميتة بدارنا ولو باذن الإمام نزعته منه فلا يملكها المأفية من

الاستسلام وحديث الشافعي السابق ولا أجرة عليه لأن الأرض ليست ملك أحد وقال الخفيف والحنابلة إذا
 أحيا مسلم أو ذى أرم لا يقطع بها وهي عبدة إذا صاح من أقصى العاصم لا يبيع بها صوته ملكها (وليس
 لعرق) بكسر العين (سكون الراء والتنوين) ظالم) نعت له أى من غرس غرسا فى أرض غيره بفبراذنه فليس له
 (فيه حق) أى فى الإبقاء فيها قال النووي فى تهذيب الاسماء واللغات واختار الامامان الشافعي ومالك تنوين
 عرق وبعبارة الشافعي العرق الظالم كل ما احتقر أو بنى أو غرس ظلماً فى حق امرئ تعين خروجه منه وقال مالك
 كل ما احتقر أو غرس أو أخذ بفبرحق وقال الأزهرى قال أبو عبيد العرق الظالم أن يجرى الرجل إلى أرض قد
 أحياها رجل قبله فيغرس فيها غرسا وقال القاضى عياض أصله فى الغرس يفرسه فى الأرض غير بها ليستوجبها
 به وكذلك ما شبهه من يئاء أو استنباط أو استخراج معدن سميت عروقا لشبهها فى الاحياء بعرق الغرس انتهى
 وقال فى النهاية وهو على حذف مضاف أى ليس لذى عرق ظالم جعل العرق نفسه ظالما والحق لصاحبه
 أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق وقال ابن شعبان فى الزاوى العروق أربعة عرفان ظاهران وعرفان
 باطنان فالظاهران البناء والغراس والباطنانان الآبار والعيون وفى بعض الأصول وليس لعرق ظالم بترك
 التنوين فقط على الإضافة وحينئذ فيكون الظالم صاحب العرق وهو الغراس وسعى ظالماته لا تنصرف فى ملك
 الغير بلا استحقاق وهذا التعليق وصله إسحاق بن راهويه قال حدثنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن
 عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من أحيا أرضا مواتا من غير أن
 تكون حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وكثير هذا ضعيف وليس لبدنه عمرو بن عوف فى البخارى سوى هذا
 الحديث وله شاهد قوى أخرجه أبو داود ومن حديث سعيد بن زيد (ويرى فيه) أى فى هذا الباب (عن جابر)
 هو ابن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه مما أخرجه الترمذى من وجه آخر عن هشام وصححه (عن النبي صلى
 الله عليه وسلم) ولفظه من أحيا أرضا ميتة فهي له وانما عبر بلفظ يروى المفيد للتمريض لأنه اختلف فيه على
 هشام • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصغرا وهو يحيى بن عبد الله بن بكير الخزومى المصرى
 ونسبه الى جده كثر به به قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن ابي جعفر)
 يسار الاموى القرشى المصرى (عن محمد بن عبد الرحمن) أبى الاسود ثيم عروة بن الزبير (عن عروة) بن الزبير بن
 العوام (عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعرأ أرضا) بفتح الهمزة والميم من
 الثلاثى المزيد قال عياض كذا رواه أصحاب البخارى والصواب من عمر من الثلاثى قال الله تعالى وعمرها
 أكثر مما عمروها الآن يريد أنه جعل فيها عمارا وقال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من اعمر أرضا لا يذها
 وسقطت التاء من الأصل قال فى المصايب وهذا رد لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون
 وأكثر ما يعقد هو وغيره على مثل هذا وأما الأرض لا أرض لا حد أن يقع فيه انتهى وأجيب بأن صاحب العين ذكر أنه
 يقال امرت الأرض أى وجدتها عامرة ويقال امر الله بك منزل وعمر الله بك منزل وهو رضى بأن الجوهرى
 بعد أن ذكر عمر الله بك منزل وعمر الله بك ذكر أنه لا يقال أعر الرجل منزله بالالف وقال الزركشى ضم الهمزة
 أجود من الفتح قال فى المصايب يقتض ذلك الى ثبوت روايته وظاهر كلام القاضى أن جميع رواة البخارى
 على الفتح انتهى وقد ثبت فى الفرع وأصله عن أبى ذر أعر بضم الهمزة وسكون العين وكسر الميم أى أعره غيره
 وكان المراد بالغير الامام والمعنى من أعرأ أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) وحذف متعلق أحق للعلم
 به وعند الاسماعيلي فهو أحق بها أى من غيره (قال عروة) بن الزبير بن العوام بالاسناد المذكور اليه (فضى
 به) أى بالحكم المذكور (عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه فى خلافته) وهذا مرسل لأن عروة ولد فى خلافة عمر
 قاله خليفة وما سبق أول الباب عن عمر هو من قوله وهذا من فعله قال البيضاوى مفهوم هذا الحديث أن مجرد
 التعبير والاعلام لا يملك به بل لا بد من العمارة وهى تختلف باختلاف المقاصد انتهى فى شرح فى الاحياء لموات
 من سخر اساس وجمع تراب ونحوهما ولم يتمه أو نصب عليه علامة للاحياء كقوله زخسبة فهو متعبر لا مالك لأن
 سبب الملك الاحياء ولم يوجد ولو تجبر فوق كفايته أو ما يجزى عن احياه فغيره احياه الزائد فان تجبر ولم يعمر
 جلا عذر أمره الامام بالاحياء أو يرفع يده عنه لأنه ضيق على الناس فى حق مشركه يمنع من ذلك وامهله مدة
 قرينة يستحق فيها العمارة بحسب ما رآه فان مضت مدة المهلة ولم يعمر بطل حقه ولو بادرا جنى فأحيانا متعبر

الآخر طحاوان لم يأذن له الامام وقال الخنفية من هجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين دفعت الى غيره لقول عمر
 رضي الله عنه ليس لتجبر بعد ثلاث سنين حق ولو أحيانا غيره قبل انقضاء هذه المدة ملكها لأن الاول كان
 مستحقا لها من جهة التعلق لان جهة القلق كما في السوم على سوم غيره * وهذا الحديث من افراد المصنف
 ونصف اسناده الاول مصر بون بالميم والثاني مديون * هذا (باب) بالتونين من غير ترجمة فهو كالفصل من
 سابقه * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصاري المؤدب المديني (عن
 موسى بن عقبة) الاسدي المديني (عن سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ارى) بضم الهمزة مبني للمفعول أي في المنام (وهو في معمره) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء
 المقنوعة وبالسبعين المهملة موضع التهريس وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة وكان نزوله عليه الصلاة
 والسلام (بذي الحليفة) وللكشي من ذى الحليفة (في بطن الوادي) أي وادي العقيق (ف قيل له انك
 ببطحا مباركة فقال موسى) بن عقبة (وقد اناخ بنا سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (بالمناخ) بضم الميم آخره خاء
 ميمية أي المبرك (الذي كان عبد الله) ابوه (ينجي) أي يبرك (به) راحته حال كونه (ينجزي) بالحاء المهملة
 وتشديد الراء يقصد (معمره) بفتح الراء المشددة مكان نعر يس (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي المكان
 (اسفل) بالرفع (من المسجد الذي) كان اذ ذلك (بطن الوادي منه) أي بين المعمره وبين الطريق وسط من
 ذلك (بفتح السين أي متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق وقد استشكل دخول هذا الحديث هنا وأجيب
 بأنه إشارة الى أن ذا الحليفة لا يعلل بالاحياء لما في ذلك من منع الناس النزول به وأن الموات يجوز الارتفاع
 به وانه غير مملوك لاحد وهذا كاف في وجه دخوله * وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا
 شعيب بن اسحاق) الدمشقي (عن الاوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو أنه (قال حدثني) بالافراد (يحيى) بن أبي كثير
 (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) انه (قال لليلة) بالنصب (اتاني آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (وهو بالعقيق أن
 صل) بفتح الهمزة (في هذا الوادي المبارك) أي وادي العقيق (وقل) هذه (عمرة في حجة) وللعموي والمستحلي
 وقال بلفظ الماضي عمرة بالنصب * وهذان الحديثان قد سبقا في الحج * هذا (باب) بالتونين (اذا قال رب
 الارض) ما لكهما للمزارع (اقرن) بضم الهمزة (ما اقرن الله) أي مدة اقر الله اياك (و) الحال أن رب
 الارض (لم يذكر أجلا معلوما) أي مدة معلومة (فهما) أي رب الارض والمزارع (على تراضيهما) أي الذي
 تراضيا عليه * وبه قال (حدثنا احمد بن المقدم) بكسر الميم ابن سليمان أبو الاشعث المجلي البصري قال (حدثنا
 فضيل بن سليمان) بضم أولهما النجيري قال (حدثنا موسى) بن عقبة قال (اخبرنا نافع) مولى ابن عمر (عن ابن
 عمر رضي الله عنهما) انه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق) بن همام الجبزي فيما وصله
 الامام احمد ومسلم (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال حدثني) بالافراد (موسى بن عقبة عن نافع
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجلى) بالجيم أي أخرج (اليهود والنصارى من ارض الحجاز) لانه
 لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وسلم على بقائهم في الحجاز اذ ثابيل كان موقوفا على مشيئته والحجاز
 كما قاله الواقدى من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غيره مكة والمدينة واليمامة
 ومخاليقها وقال ابن عمر مما هو موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر) أي غلب (على خيبر
 اراد اخراج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر) أي غلب عليه الصلاة والسلام (عليها) لله ولرسوله صلى الله
 عليه وسلم وللمسلمين) كانت خيبر فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين
 والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح (واراد) عليه الصلاة والسلام (اخراج اليهود منها) أي
 من خيبر (فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقترهم بها) بضم الباء وكسر الصاد (ونصب الراء
 ليسكنهم بخيبر) (ان) أي بأن (يكفوا عملها) أي بكفاية عمل نخلها وورعها والقيام بتعهداتها وعماراتها فان
 مصدرية (ولهم نصف الثمر) الحاصل من الانجاب (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقركم بها على ذلك)
 الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف الثمرة لكم (ما ثقتنا) استدلل به الظاهرية على جواز المساقاة مدة مجهولة
 وأجاب عنه الجمهور بأن المراد أن المساقاة ليست عقدا مستقرا كالبيع بل بعقد انقضاء مدتها ان شئت اعتدنا

عهد آخر وان شئنا أخرجنكم (فقروا بها) بفتح القاف وتشديد الزاء أى سكنوا بجمعهم (حتى اجلاهم)
 أخرجهم (عنهم) رضى الله عنه منها (الى نجاها) بفتح القوفية وسكون الباء التحتية مدود اقريه من أمتها القرى
 على البحر من بلاد طي (وأريجها) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الباء التحتية وبالحاء المهملة مدودا قريبة من
 الشام سميت بأريجها بن الملك بن أرغش بن سام بن نوح وانما أجلاهم عمر لانه عليه الصلاة والسلام عهد عند
 موته أن يخرجوا من جزيرة العرب * ومطابقة هذا الحديث للترجمة في قوله نقر كم بها على ذلك ما شئنا * وهذا
 الحديث أخرجه موصولا من طريق فضيل ومعلقا من طريق ابن جريج وساقه على لفظ الرواية المعلقة وسيأتى
 ان شاء الله تعالى لفظ رواية فضيل في كتاب الخمس * (باب ما كان أصحاب النبي) ولا يذرم أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والتمرة) ولا يذروا الثمر * وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل)
 أبو الحسن الرزقي الجاوري بمكة قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو
 (عن أبي الجعاني) بفتح النون وتخفيف الجيم وكسر الشين المججمة عطاء بن صهيب التميمي (مولى رافع بن خديج)
 انه قال (سمعت رافع بن خديج بن رافع) الانصاري (عن عمه ظهير بن رافع) بضم الظاء المججمة مصفرا قال
 ظهير لقد نمار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان بنا رافقا) أى ذارفا واتصابه على أنه خبر كان واسمها
 الضمير الذى في كان قال رافع (قالت) ظهير (ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق) لانه ما ينطق عن
 الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فلما أتيت به (قال ما تصنعون بمحافلكم) بفتح الميم والحاء
 المهملة بمزارعكم قال ظهير (قلت فزاجرها على الربيع) بضم الراء والموحدة وتسكن ولا يذرم عن الجوى
 والمستقى على الربيع بضم الراء وفتح الموحدة وسكون التحتية تصغير الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وكسر
 الموحدة وهو النهر الصغير أى على الزرع الذى هو عليه والمعنى انهم كانوا يكرهون الارض ويشترطون لانفسهم
 ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من التمر والشعير) والواو بمعنى او (قال) عليه الصلاة والسلام (لا تفعلوا)
 وهذه صيغة النهي المذكورة قول الحديث حيث قال لقد نمارنا (أزرعوها) أنتم بهمزة وصل تكسر وفتح الراء
 (او أزرعوها) بهمزة قطع مفتوحة وكسر الراء أى أعطوها لغيركم بزراعها بغير أجر (او أسكوها) بهمزة قطع
 مفتوحة وكسر السين أى اتركوها معطلة وأول التصدير لا لاشك (قال رافع قلت سمعا وطاعة) نصب بتقدير أسمع
 كلامك سمعوا وأطيعوا طاعة ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره أى كلامك وأمر لك سمع أى مسموع وفيه
 مبالغة وكذلك طاعة يعنى مطاع أو أنت مطاع فيما تأمر به * وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي
 في المزارعة وابن ماجه في الاحكام * وبه قال (حدثنا عبيد الله) بالتصغير (ابن موسى) أبو محمد العيسى الكوفي
 قال (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي
 الله عنه) والظاهر أن الأوزاعي كان يرويه عن أبي الجعاني عطاء وعن عطاء بن أبي رباح كل واحد منهما بسنده
 انه (قال كانوا) أى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم (يزرعونها) أى الارض وسقط لغير أبي ذر النون
 قبل الهام من يزرعونها (بأثنت والربع والنصف) مما يجزى منها والواو الموضعين بمعنى أو (فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم من كانت له ارض فليرزعا أو ليعتقها) بفتح النون أى يجعلها امنية أى عطية وهذه مفسرة لقوله
 في الحديث السابق أو أزرعوها والمسلم من كانت له ارض فليرزعا فان عجز عنها فليعتقها أخاه المسلم ولا يوزاجرها
 (فان لم يفعل فليسلك ارضه وقال الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن نافع أبو توبة) بفتح القوفية والموحدة
 بينهما واو ساكنة الحافظ الثقة وكان بعد من الابدال وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق
 وتوفى سنة احدى وأربعين ومائتين فيما وصله مسلم (حدثنا معاوية) بن سلام بتشديد اللام (عن يحيى) بن أبي
 كثير (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كانت له ارض فليرزعا أو ليعتقها أخاه) المسلم (فان ابى) قبولها (فليسلك ارضه) وزاد في هذه أخاه كرواية
 جابر في باب فضل التيمنة * وبه قال (حدثنا قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة وفتح الصاد المهملة ابن عتبة
 الكوفي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن عمرو) هو ابن دينار انه (قال ذكرته) أى حديث رافع بن خديج
 المذكور (فقال) طاوس (قال) بضم أوله وكسر ثالثه من الازراع أى يزرع غيره بالكره (قال
 ابن عباس رضى الله عنهما) تهليل من جهة طاوس لقوله يزرع (ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه) أى

لم يحترمه وصريح بذلك الترمذي ولفظه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحترم المزارعة (ولكن قال
 أن يفتح) بفتح الهمزة ونصب يفتح ولا يذران يفتح بكسر الهمزة على أن ان شرطية ويصح مجزوم بها أي يعطى
 (أحدكم أخاه) المسلم أرضه ليزرعها (خبره من أن يأخذ) أي من أخذه (شيأ معلوما) لأنهم كانوا ينتازعون
 في كراء الارض حتى أفضى بهم الى القتال بسبب كون الخراج واجبا لاجل أحدهما على صاحبه فقرأى أن المتعة
 خير لهم من المزارعة التي توقع بينهم مثل ذلك وفي الطحاوي التصريح بعله النهي ولفظه عن زيد بن ثابت أنه قال
 يقرأ الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث انما جاء رجلان من الانصار الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد اختلفا فقال ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع فسمع قوله لا تتركوا المزارع قال الطحاوي فهذا
 زيد بن ثابت يخبر أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركوا المزارع كالتنهي الذي سمعه رافع لم يكن من النبي
 صلى الله عليه وسلم على وجه التحريم وانما كان لكرهه وقوع الشر بينهم • وهذا الحديث قد سبق
 في باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة • وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي بمجمة فهملة قال (حدثنا
 حماد) هو ابن زيد (عن ايوب) السخيتاني (عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يكرى) بضم أوله من
 أكرى أرضه بكرى (مزارعة) بفتح الميم (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان) أيام
 خلافتهم (وصدا من امارة معاوية) بكسر الهمزة ولم يقل خلافته لأنه أي ابن عمر كان لا يبيع لمن لم يجتمع
 عليه الناس ومعاوية لم يجتمع عليه الناس ولذا لم يبيع لابن الزبير ولا عبد الملك في حال اختلافهما ولم يذكر
 علي بن أبي طالب فيجتمعا أن يكون لأنه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) بضم الحاء المهملة وتشديد الهمزة
 المكسورة ابن عمر (عن رافع بن خديج) وللكشي في ثم حدث رافع بن خديج بفتح أول حدث وحذف
 عن (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر) رضى الله عنهما (الى رافع) قال نافع
 (فذهبت معه) أي مع ابن عمر (فدأه) فسأل ابن عمر رافعا (قال) رافع (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت) يارافع (انا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما
 تنبت) على الاربعاء بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الموحدة مدودا جمع ربيع وهو النهر الصغير (وبني من
 التبن) بالموحدة الساكنة وحاصل حديث ابن عمر هذا أنه ينكر على رافع اطلاقه في النهي عن كراء الاراضى
 ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم هو الذي كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد وهو أنهم يشترطون ما على
 الاربعاء وطائفة من التبن وهو مجبول وقد بسم هذا وتصيب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع
 أو رب الارض بلا شيء • ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان رافع بن خديج لما روى النهي عن كراء المزارع
 يلزم منه عادة أن أصحاب الارض انما يزرعون بأنفسهم أو يبيعون بها لمن يزرع من غير بدل فحصل فيه المواصلة •
 وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة ونسبه لجدته لشهرته واسم أبيه عبد الله الخزومي قال (حدثنا
 الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال
 أخبرني (بالافراد) سالم ان) أباه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان الارض تكرى) بضم أوله وفتح الراء (ثم خشي عبد الله) بن عمر (ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد
 أحدث في ذلك شيأ لم يكن يعلمه) ولا يذرع له أي حكم بما هو ناهي لما كان يعلمه من جواز الكراء (فترك كراء
 الارض) • وهذا الحديث ساقه هنا مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث
 عن أبيه مطولا وأوله ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الارض فلقبه
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عمي • وكانا قد شهدا بدرا مجتذبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 كراء الارض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره وقد احتج بهذا من كره اجارة الارض بجزء مما يخرج منها وقد مر
 قريبا • (باب) جواز (كراء الارض بالذهب والفضة وقال ابن عباس) رضى الله عنهما فيما وصله الثوري
 في جامعه باسناد صحيح (أن أمثله) أفضل (ما أنتم صانعون أن تستأجروا الارض البيضاء) زاد الثوري ليس
 فيها شجر (من السنة الى السنة) • وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن فروخ قال (حدثنا الليث) بن
 سعد الامام (عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن) واسمه فروخ مولى المنكدر بن عبد الله (عن حنظلة بن قيس) بالحاء
 المهملة والطاء المجهة الزنى الانصارى (عن رافع بن خديج) أنه قال حدثني (بالافراد) (حماد) أحدهما
 ظهير بن رافع المذكور قريبا وسعى الآخر بعض من صنف في المبهعات مظهر اعيان مضمومة وظاهر

مجمعة مقصورة وهما متحدة مكسورة وراء كما ضبطه عبد الفتى وابن ما كولا وقال الكلابة لم أقص على
 اسمه وقيل اسمه مهريون أخيه ظهر مصغر فعند أبي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى
 ابن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عمومه قال سجدت لعم قلادة أن اسمه مهريون
 الحديث قال في الفتح فهذا أولى أن يعقد (انهم) أى العصاة كانوا يكرون الأرض على عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم عابثت فيها (على الأرباع) جمع ربيع وهو النهر الصغير (أوشى) ولا يذروا وبشئ بموحدة كالذات
 أو الربع (يستنبه صاحب الأرض) من المزروع لاجله (فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) لما فيه من
 الجهل قال حنظلة بن قيس (فقلت رافع فكيف هي) أى كيف حكمها (بالدينار والدرهم فقال رافع) بطريق
 الاجتماع (ليس بها من الدينار والدرهم) أو علم ذلك بطريق التخصيص على جوارزه أو علم أن جوارز الكراء
 بالدينار والدرهم غير داخل في النهي عن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها وقد أخرج أبو داود والنسائي
 بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة
 والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل من أرضه ورجل اكتر أرضا ذهب أو فضة وهو يربح
 أن ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزانية وأن بقيته
 مدرجة من كلام سعيد بن المسيب (وقال الليث) بن سعد الامام عمار موصول بالسند المذكور ولا يذروا
 قال أبو عبد الله أى البخارى من هنا قال الليث أراه بضم الهمزة أى أطن شئ ربيعة المذكور (وكان الذى
 نهى) بضم النون وكسر الهاء (عن) ولا يذروا الوقت من (ذلك ما لو نظرت فيه ذوا الفهم بالحلال والحرام
 لم يجزوه) وفي رواية النسائي وابن شوية ذوا الفهم بالحلال والحرام لم يجزوا بالافراد فيهما (لما فيه من الخطورة)
 وهى الاشراف على الهلاك وهذا موافق لما عليه الجمهور من حل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفضى الى
 الغرور والجهالة لا عن كرائها مطلقا بالذهب والفضة وقد سقطت هذه المقالة المذكورة عن الليث جميعها عند
 النسائي وابن شوية فيما قاله الحافظ ابن حجر فذكره بكون مدرجة عندهما في نفس الحديث ولم يذكر النسائي
 ولا الاسماعيلي في روايتهم ما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة قال التوربشتي لم يظهر لى هل هذه
 الزيادة من الرواة أم من قول البخارى وقال البيضاوى الظاهر من السياق انها من كلام رافع انتهى قال الحافظ
 ابن حجر وقد تين رواية أكثر الطرق في البخارى انها من كلام الليث * وفي هذا الحديث رواية ناهية عن تابعي
 وهما ربيعة وحنظلة ورواية مصابي عن مصابين * هذا (باب) بالنون بغير ترجمة * وبه قال (حدثنا محمد بن
 سنان) بكسر السين المهملة وتخفيف النون وبعد الالف نون أخرى قال (حدثنا مكي) بضم الفاء وفتح اللام
 وبعد التثنية الساكنة ميملة ابن سليمان قال (حدثنا هلال) هو ابن علي المعروف بابن أسامة * قال
 المؤلف بالسند (حدثنا) بالجمع ولا يذروا (حدثني) عبد الله بن محمد (حدثنا أبو عامر) عبد الملك
 ابن عمرو بن قيس العمري قال (حدثنا مكي) هو ابن سليمان (عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار) بالتثنية
 والمهملة المخففة (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث أصحابه) وعنده
 رجل من أهل البادية (لم يسم والوالد المال) (ان رجلا من أهل الجنة) فغف له مرة أن لانه في موضع المقهور
 (استأنذ ربه) عز وجل أى يستأذن ربه فاخبر عن الامر الحق الا بلفظ الماضي (في) أن يباشر (الزرع)
 بمعنى سأه تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له أنت) وفي رواية محمد بن سنان أولست بزيادة واواسه فهمام
 تقر يرى معنى أولست كأننا (حيثما شئت) من المشتبات (قال بلى) الامر كذلك (والصفتى) بالياء بعد النون
 ولا يذروا ولكن (احب ان ازرع) فأذن له (قال فبدر) بالذال المججمة أى ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر)
 بالذال المهملة وفي رواية محمد بن سنان فأسرع فبادر (الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء نصب على المفعولية
 لقوله (بناؤه واستواؤه واستمصاده) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان امثال الجبال) بمعنى انه لما بذل لم يكن بين
 ذلك وبين استواء الزرع ونجازه أمره كله من الحصد والتذرية والجمع الاكلج البصرو كان كل حبة منه مثل الجبل
 وفيه أن الله تعالى أغنى أهل الجنة فيما عن تعب الدنيا ونسائها (فيقول الله تعالى دونك) بالنصب على الاغراء
 أى خذ (يا ابن آدم فانه) أى فان الشان (لا يشبعك نبي فقال الاعرابي) أى ذلك الرجل الذى من أهل
 البادية (واقفه لا نجده الا قريبا وانصا يا فانهم) أى قريبا وانصا (اصحاب زرع وامثالهم) أى أهل

البادية (فلست بأصحاب زرع فضلك النبي صلى الله عليه وسلم) فان قلت ما وجه ادخال هذا الحديث هنا اجاب ابن
 المنبر بانه لشيء على أن أحاديث المنع من الكراء انما جاءت على الندب لا على الإيجاب لان العادة فيما يخرج من
 عليه ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وبقائه من هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع
 وطلب الاتعاج به حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك لان المرء يموت على ما عاش عليه ويبحث على ما مات
 عليه فدل ذلك على أن آخر عهدهم من الدنيا جواز الاتعاج بالارض واستثمارها ولو كان كراؤها محرم ما عليه
 لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت انتهى * وهذا الحديث هو لم يظ
 الاسناد اثنائي ومتن السند الاول يأتي في التوحيد ان شاء الله تعالى * (باب ما جاء في القرم) * وبه قال (حدثنا
 قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا يعقوب) القاري بغيره من نسبة الى قارة من العرب ولا يذره يعقوب بن عبد
 الرحمن وأصله مدني سكن الاسكندرية (عن أبي حاتم) سالم بن دينار الاعرج المدني (عن سهل بن سعد)
 الانصاري الساعدي (رضي الله عنه) قال اما كنا نخرج ولا يورى ذر الوقت عن الكشميين ان يسكون
 النون كالنفرح (يوم الجمعة كانت لنا عجوز) لم تسم (ناخذ من اصول سلق لنا) بكسر السين المهملة (كا
 نفرسه في اربعائنا) نهرنا الصغير أو اقميتنا الصغيرة (فجعلها في قدرها فجعل فيه حبات من شعير) قال يعقوب
 (لا أعلم الا انه قال يس فيه شعير ولا وذل) بفتح الواو والذال المهملة دسم اللحم (فاذا صليت الجمعة زرناها) أي
 الجوز (فقرت به البنا) زاد في الجمعة فداءقه (فكنا نخرج يوم الجمعة من اجل ذلك) الذي تصنعه الجوز (وما
 كنا نتقدي ولا نقبل من القيلولة (الابعد) صلاة الجمعة) وموضع الترجمة من الحديث قوله صكنا نفرسه
 في اربعائنا وقد سبق في باب قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض في آخر كتاب الجمعة * وبه
 قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المقرئ البصري قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن
 عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن ادعرج) عبد الرحمن بن هرم
 (عن ابي هريرة رضي الله عنه) (قال يقولون ان ابا هريرة بكثرا حديث) أي روايته وفي كتاب العلم قال ان الناس
 يقولون أكثر أبو هريرة وسقط قوله هنا الحديث عند أبي ذر (والله اوعد) بفتح الميم وكسر العين المهملة بينهما
 واوسا كنة وهو مصدر ميمي أو ظرف زمان أو مكان وعلى كل تقدير لا يصح أن يضرب عن الله تعالى فلا بد من
 اضمار وتقدير في كونه مصدر أو الله الواعد واطلاق المصدر على الفاعل للمبالغة يعني الواعد في فعله للخبر
 والنشر والوعد يستعمل في الخبر والنشر يقال وعدته خيرا ووعدته شرًا فاذا استطاع الخير والنشر يقال في الخير
 الوعد والعدو في الشر الابعاد والوعد تقديره في كونه ظرف زمان وعنده الموعود يوم القيامة وتقديره
 في كونه ظرف مكان وعنده الله الموعود في الحشر والمعنى على كل تقدير قاله تعالى يحاسبني ان نعمدت كذبا
 ويحاسب من ظن بي سوء (ويقولون) أي الناس (مالله ما حرم والانصار لا يجذون من احاديثه) أي أبي
 هريرة (ون أخوتي من المهاجرين) كلمة من بيانية (كأن يعلم) بفتح القين المعجمة (الصديق بالاسواق) كناية
 عن التبايع (ون أخوتي من الانصار كن يشغلهم عن امواهم) في الزراعة والقراة وهذا موضع الترجمة
 (وكت امر أمسكينا) أي من مساكين الصفة (ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على مل بطني) بكسر الميم
 (فأحضر) مجلس النبي صلى الله عليه وسلم (حين يغيثون) أي الانصار والمهاجرون (وأخي) أي احفظ (حين
 يفسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوما) من الايام (ان يسط احد منكم نوبه حتى اقضى مقالتي هذه ثم يجتمع)
 بالنصب عطفا على قوله ان يسط أي يجتمع الثوب (الى صدر فينسى من مقالتي شيئا أبدا) والمعنى أن البسط
 المذكور والنسيان لا يجتمعا لان البسط الذي بعده الجمع المتعقب بالنسيان منفي فعند وجود البسط ينعدم
 النسيان وبالعكس (فبسط مرة) بفتح النون وكسر الميم ردة من صوف يلبسها الاعراب والمراد بسط بعضها ثلاثا
 يلزم كشف عورته (ليس على ثوب غيرها) أي غير القرة (حتى قمى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جمعها الى
 صدرى فوالله الذي بعثه) صلى الله عليه وسلم الى الثقلين (بالحق ما نسيت من مقالته تلك الى يوم هذا) وسلم
 من روايته يونس فانيت به ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو يدل على العموم لان تنكير شيئا بعد التثنية يدل على
 العموم لان النكرة في سياق التثنية تدل على العموم في عدم النسيان لكل شيء من الحديث وغيره لا لانه
 خاص تلك المقالة كما يعطيه ظاهر قوله من مقالته تلك ويضد العموم ما في حديث أبي هريرة انه شك الى النبي

صلى الله عليه وسلم انه ينسى ففعل ما فعل ليزول عنه التسبان ويحتمل أن يكون وقعت له قسبان فالنسيبة التي
رواها الزهري مختصة بثلث المسافة والاخرى عامة (وامه لولا آيات) موجودتان (في) وفي نسخة من (كتاب
الله ما حدثكم) فيه حذف اللام من جواب لولا وهو جائز والاصل لما حدثكم (شيأ أبدا ان الذين يكتفون
ما انزلنا من البيانات الى قوله الرحيم) ولا يذرم البيانات والهدى الى الرحيم وفي هذا وعيد شديد لمن كتم
ما جاء به الرسل من الدلالات البينة الصحيحة والهدى النافع لقلوب من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتبه
التي أنزلها على رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين * وقدمت في باب حفظ العلم في كتاب
العلم أنصر من هذا والله الموفق والمعين

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المسافة) هي مأخوذة من السقي المحتاج اليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها
وأكثرها مؤنة وحقيقتها أن يعامل غيره على نخل أو شجر غيب يستعده بالسقي والزينة على أن القرعة لهم والمعنى
فيها أن مالك الاشجار قد لا يحسن تعهدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ فلا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى
الاستعمال وهذا الى العمل ولولا كثرة المسالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون
العامل فيها فادعت الحاجة الى تجويزها هذا (باب) بانسوين (في الشرب) بكسر النون المعجمة أي بابه الحكم
في قسمة الماء ولشرب بالكسر في الاصل النصيب والحظ من الماء وفي الفرع بضمها وعزاء عباس للاصلي قال
والكسر أولى وقال السفاقي من ضبطه بالضم أراد المصدر وقال غيره المصدر مثلاً وسقط لا يذرك كتاب
المسافة ولفظ باب قال ابن حجر ولا وجه لقوله كتاب المسافة فان الترجمة التي فيه غاياتها تعلق باحياء الموات
(وقول الله تعالى) بالجزء عطف على سابقه (وجعلنا من الماء كل شيء حي) بالجزء صفة لشيء أي كل حيوان كقوله
تعالى والله خلق كل دابة من ماء أو كما خلقناهم من ماء لفرط احتياجه اليه ووجه له وقوله صبره عنه كقوله تعالى
خلق الانسان من عجل أو المعنى صبرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا يحيي دونه وفي حديث أبي هريرة عند الامام
أحمد قال قلت يا رسول الله اني اذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني فأبني عن كل شيء قال كل شيء خلق من الماء
الحديث واسناده على شرط الشيخين لا بأس به في رجال السنن واهمهم - لم والترمذي يصححه وروى ابن أبي
حاتم عن أي العائشة ان المراد بالماء النطفة (أفلا يؤمنون) مع نداء والايات (وقوله جل ذكره) أم رأيت الماء
الذي تشربون أي العذب الصالح للشرب (أنتم انزلتموه من المزن ام نحن المنزلون) بقدرتها (لونساء جعلناه
أجاجاً ولا تشكروا) قال البخاري تعالى عبيد (الاجاج المزن) وقيل هو الشديد الملوحة أو المارة أو الحارة
حكماء ابن فارس وقال المؤلف تبعاً لقتادة ومجاهد في أخرج الطبري عنه (المزن السحاب) وقيل هو الابيض
وماؤه أعذب وفي رواية السمتي أجاجاً منصبا وهو موافق لتفسير ابن عباس وقادة ومجاهد في أخرج الطبري
المزن السحاب الاجاج المزن فاعذبوا عن السدي فيما رواه ابن أبي حاتم العذب القرات الخلو وقوله نجاجاً
وقرنا ذكرهما هنا استطراداً على عادته في زيادته قرأنا الفوائد ولفظ رواية أي ذرأ أم رأيت الماء الذي تشربون
الى قوله المولان تشكرون وقد أورد الزمخشري هنا سؤالاً فقال فان قلت لم أدخلت اللام على جواب لوفى قوله
تعالى لونساء جعلناه حطاً ما نزلت منه هنا وأجاب بأن لو لما كانت داخله على جهتين هلته ثانياً بحالها الاولى
تعلق الجزاء بالشروط ولم تكن مخصصة للشروط كان ولا عاملة مثله وانما مرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث
انطوائها في مضمون جملتها أن الثاني امتنع لامتناع الاول افترقت في جوابها الى ما ينصب علماً على هذا التعليق
فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك فاذا حذف بعد ما صارت علماً مشعوراً مكانه فلان الذي اذا علم وشهر
موقعه وصار له ألوفاً أو سابه لم يبال باسقاطه عن اللفظ استغناءً بمعرفة السامع أو أن هذه اللام مفيدة معنى
التوكيد لا محالة فادخلت في آية الطعموم دون آية المشروب للدلالة على أن أمر الطعموم مقدم على أمر المشروب
وأن الوعيد بنفسه أشد وأصعب من قبل أن المشروب انما يحتاج اليه تبعاً للطعموم ولهذا تقدمت آية الطعموم
على آية المشروب انتهى هذا (باب) بانسوين (في الشرب) بضم النون المعجمة (ومن رأى) ولا يذرك باب من رأى
(صدقة الماء حبة) ووصيته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم (وقال عثمان) بن عفان رضي الله عنه فيما وصله
الترمذي والنسائي وابن خزيمة (قال النبي صلى الله عليه وسلم من شرب من بئر رومة) باضافة بئر الى رومة بضم
الراء وسكون الواو فيم فيها بئر معروف بالمدينة (فيكون دلوها فيها) أي في البئر المذكورة (كدلاء المسلمين) يعني
بوقتها ويكون مثله منها بكم غير منها من غير منية (فاشترها عثمان رضي الله عنه) ووقفها على الفقير والمحتاج

وابن السبيل وقد تمسك به من جوز الوقت على التضر وأجيب بأنه تعالى وقف على الفقر ثم صار فقيرا فانه يجوز
 له الاخذ منه وروى قيل انه علم على صاحب الثروة وروى القفاري كذا ذكره ابن مسعود فقال يقال انه أسلم روى
 حديثه عبد الله بن عمر بن أبان عن الحارثي عن أبي مسعود عن أبي سلمة بن بشر بن بشير الأسدي عن أبيه قال لما قدم
 المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكان لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة كان يبيع منها القرية بالمثقال له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالي غير ما بلغ ذلك عثمان
 فاستأجرها بمائة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتعجل لي مثل الذي جعلت
 لرومة حينما في الجنة قال نعم قال قد استعرتها وجعلتها للمسلمين قال في الاصابة تعلق ابن مسعود على قوله أتعجل لي
 مثل الذي جعلت لرومة فلما علمه أن المراد به صاحب البر وليس كذلك لأن في صدر الحديث أن رومة اسم البئر
 وليس كذلك وإنما المراد بقوله جعلت لرومة أي لصاحب رومة أو نحو ذلك وقد أخرجه البخاري عن عبد الله
 ابن عمر بن أبان فقال فيه مثل الذي جعلت له فأعاد الضمير على القفاري وكذا أخرجه ابن شاذان والطبراني من
 طريق ابن أبان وقال البلاذري في تاريخه هي بقر قديمة كانت ارتطمت فأتى قوم من مزينة حلفاء للانصار
 فقاموا عليها وأصلحوها وكانت رومة امرأة منهم أو أمة لهم نسق منها الناس فسبوا اليها انتهى ويأتي في الوقف
 أن شاء الله تعالى أن عثمان رضي الله عنه قال أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حفر رومة
 خفرتها وهذا يقتضي أن رومة اسم العين لا اسم صاحبها ويحتمل أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف
 اليه مقامه فجاء ابن الحديثين كما مر وأما علمه وبه قال (حدثنا سعيد بن أبي حريم) هو سعيد بن محمد بن الحكم
 ابن أبي حريم الجعفي مولاهم المصري قال (حدثنا أبو غسان) بفتح الغين المججمة ونسب يد المسكين المهمة وبعد
 الألف نون محمد بن مطرف الليثي المدني نزل عسلان (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) بالحاء المهمة والراي
 سلمة بن دينار الأعرج المدني (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه) أنه (قال في أبي) صلى الله عليه
 وسلم (بضم المهملة وكسر المثناة الفوقية والنبي رفع نائب عن الفاعل (بفتح) فيه ماء أول بن شيب به (فترب
 منه وعن يمينه غلام أصغر القوم) هو ابن عباس رضي الله عنهما كان مسند ابن أبي شيبه (والاشباح) وفيهم
 خالد بن الوليد (عن يساره فقال) عليه الصلاة والسلام (يا غلام أتأذن لي أن اعطيه الاشباح قال) الغلام
 (ما كنت لأؤثر بفضل) قال الكرمانى وبعه العين والبرماوى وغيرهما وفي بعضها بفضل (منك أحد يا رسول
 الله فأعطاه إياه) ووجه دخول هذا الحديث هنا من جهة مشروعية قسمة الماء وأنه عاك اذ لو لم يكن لما جازت
 فيه القسمة وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحنصلي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة الحنصلي
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال حدثني) بالافراد (أنس بن مالك رضي الله عنه) أي القصة
 ولا يذرعن الكشميني أنه أي الشأن (حلبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت
 وتقيم بهم أولم يقل داجنة اعتبارا بآيات الموصوف لان الشاة تذكروثوث وفي النهاية هي التي تعلق في المنزل
 (وهي) أي الداجن والواو للعلال ولا يذرع هو أي النبي صلى الله عليه وسلم (في دار أنس بن مالك) رضي الله
 عنه (وشيب لبنها) بكسر الشين مبنيا للمفعول ولبنها رفع نائب عن الفاعل أي خلط (بما من البئر التي في دار أنس
 فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم القدر فشرب منه) عليه الصلاة والسلام (حتى إذا نزع القدر) أي قامه
 (عن فيه) وللمسئلة والجرى من فيه (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن يمينه أعرابي) قيل أنه
 خالد بن الوليد وروايته لا يقال له أعرابي وعبر بقوله وعلى في الأولى وبعين في الثانية فقال الكرمانى لعل يساره
 كان موضعا مرتفعا فاعتبرا استعلاؤه أو كان الأعرابي بعيدا عن الرسول صلى الله عليه وسلم (فقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه) (وخاب) أي والحال أن عمر خاف (أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى الله عليه وسلم القدر
 (الأعرابي أعط) بمزة مفتوحة القدر (أبا بكر يا رسول الله عندك) فله تذكرا للرسول عليه الصلاة والسلام
 وأعلام الأعرابي بجلالة الصديق (فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (الأعرابي الذي عن يمينه) ولا يذرع
 في نسخة وصحح عليها في الفرع وأصله عن بالنون بدل على باللام (ثم قال) عليه الصلاة والسلام قد مورا (الابن
 فالابن) قال الكرمانى وبعه البرماوى وغيره الابن ضبط بالنسب على تقديرا أعط الابن وبالرفع على تقدير الابن
 أحق واستدل الغني ترجيح الرفع قوله في بعض طرق الحديث الابنون الابنون الابنون قال أنس قهي حصة

فهي سنة أي تقدمه الامين وان كان مضطرا لا خلاف في ذلك ثم خالف ابن حزم فقال لا يجوز مناله
غير الامين الا باذن الامين وأما حديث ابن عباس عند أبي بصير الموصلي باسناد صحيح قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سقى قال ايدوا بالكبرياء أو قال بالا كبر فمحمول على ما اذا لم يكن على جهة يمنة أحد بل كان
الحاضرون تلقاه وجهه متلا وانما استأذن عليه الصلاة والسلام الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن
الاعرابي هنا اتلا فالقلب الاعرابي وتطبيقا لنفسه وشفقة أن يسبق الى قلبه شيء لك به لقرب عهده بالجاهلية
ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرابته وسنه دون الشيخة فاستأذنه عليهم ناديا ولولا حشمتهم بتقدمه عليهم وتعليق بانه
لا يدفع الى غير الامين الا باذنه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاثرية وكذلك مسلم وأبو داود
والترمذي وابن ماجه (باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي) بفتح أوله وثالثه من الرى (لقول
النبي صلى الله عليه وسلم) الا ان شاء الله تعالى موصولا (لا يمنع) بضم أوله مبتدأ للمفعول من فوعا في معنى
النهى ولا يذري لا يمنع بالجزم على النهى (فضل الماء) بالرفع نائب عن الفاعل لان مفعومه انه أحق بمائه عند
عدم الفضل وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن أبي الزناد) عبد الله
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يمنع بضم أوله مبتدأ للمفعول (فضل الماء لا يمنع) مبنى للمفعول أيضا (به الكلا) بفتح الكاف والرفع
العش بيا به ورطبه واللام في لينع لام العاقبة كهي في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
ومعنى الحديث أن من شق ماء بطلاة كان حول ذلك الماء كلاً ليس حوله ماء غيره ولا يوصل الى رعيه الا اذا
كانت المواشي ترد ذلك فهي صاحب الماء أن يمنع فضل مائه لانه اذا منعه منع رعى ذلك الكلا والكلا
لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس وبلحق به الرعاء اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا منعوا من الشرب
امنعوا من الرعى هناك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما
حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات ارواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وهذا
محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد التملك
أو الارتفاق خاصة فالاولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك يملك ماؤها على الصحيح عند أصحابنا ونص
عليه الشافعي في القديم والناية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماؤها ثم هو أولى به الى
أن يرتحل فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد
بحاجته نفسه وعياله وما شئبه وزرعه لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتمال على بعد ما البئر المحفورة للمارة
فماؤها مشترك بينهم والحافر كاحدهم ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنهما فالشرب أولى
وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند أصحابنا وأما المحرر في اناء فلا يجب بذل فضله على الجميع اغير
المضطر ويملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الاصل والمدرك وان
اختلفت تفاصيلهم وجعل المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب
عليه بذل فضلها وقالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها ورثته أحق بكفايتهم وهذا النهى للتحريم عند
مالك والشافعي والاوزاعي واللبث وقال غيرهم هو من باب المعروف وهو طائفة هذا الحديث للترجئة من حيث
ان فضل الماء يدل على أن صاحب الماء أحق به عند عدم الفضل وأخرجه المؤلف أيضا في ترك الحيل ومسلم
في البيوع والنسائي في احياء الموات وأبو داود والترمذي وابن ماجه وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) وهو يحيى
ابن عبد الله بن بكير قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الابلي (عن ابن شهاب)
محمد بن مسلم الزهري (عن ابن المسيب) سعيد (وابي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني اسمه عبد الله
أو اسماعيل كلاهما (عن أبي هريرة) رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا فضل المياه
لتمنعوا به فضل الكلا) والمنهى عنه منع الفضل لا منع الاصل وهل يجب عليه بذل الفضل عن حاجته لزرع غيره
الصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه اذا خشي عليه الهلاك ولم يضر ذلك
بصاحب الماء قال الابي أبو عبد الله والحديث حجة لتساقى القول بسدة الذرائع لانه انما نهى عن منع فضل المياه
لما يترقى اليه من منع الكلا انتهى وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهى عن منع الكلا وصح

ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفارة عن أبي هريرة ولفظه لا تقنعوا فضل الماء ولا تقنعوا الكلا فيجزله
المال ويجوع العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا الثابت في الموات فنهى مجزئ ظلم إذا الناس فيه
سواء أما الكلا الثابت في أرضه المملوك له بالأحياء فذهب الشافعية جواز بيعه وفيه خلاف عند المالكية
صحيح ابن العربي الجواز هذا (باب) بالتسوين (من حفر بئر في ملكه) أو موات للثلاث أو الارتفاق (لم يضمن)
لأنه غير عدوان فلو كان عدواً لاضمت العاقلة ولو حفر يد هليزه بئر أو دغار جلا فدخله فسقط فيها فهلك فالظاهر
الضمان لأنه غزه * وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يدرى حدثني بالافراد (محمود) هو ابن غيلان أبو أحمد العدوي
مولاهم المروزي قال (أخبرنا) ولا يدرى خبرني بالافراد (عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن موسى وهو شيخ
المصنف روى عنه بغير واسطة في أول الأيمان (عن أسرا ئيل) بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الهمداني
الكوفي ثقة تكلم فيه بالاجبة (عن أبي حصين) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين عثمان بن عاصم (عن أبي صالح)
ذكو ان الزيات (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المعدن) بكسر الدال كجلس
منبت الجواهر من ذهب ونحوه إذا حفره الرجل في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فمات أو انهار على حافره
فهو (جبار) بضم الجيم وتخفيف الواحدة وبعد الألف رأى أي هدر لا ضمان عليه (والبئر) إذا حفرها في ملكه
أو في موات أو انهارت على من استأجره لحفرها (جبار) لا ضمان عليه ولو حفرها في طريق المسلمين أو في ملك
غيره بغير إذن فقتل بها انسان وجب عليه ضمانه على عاقلة حافرها أو الكفارة في مال الحافر وإن تلف بها غير
الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر (والجماء) بفتح العين المهملة وسكون الجيم وبعد الميم همزة ممدودة أي
البهيمة لأنها لا تتكلم إذا انتقلت فصدمت انسانا فالتفتة أو تلفت مالا فهي (جبار) لا ضمان على مالكها أما
إذا كان معها فعليه الضمان (وفي الركان) دفن الجاهلية سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب (الحبس)
بشرط أن يكون نصابا من التقدين لا الحول ومذهب الامام أحمد أنه لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما
كالتها من وهو مذهب الحنفية أيضا لكنهم أوجبوا الحبس وجعلوه فيثا والحنابلة أوجبوا ربيع العشر وجعلوه
زكاة كما روى الزكاة قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مقيدة بالملك وإذا كان الحديث تحت صور أحد
الملك وهو أقعد الصور يسقط الضمان كان دخولها في الحديث محققا فاستقام الاستدلال لأنه إذا لم يضمن
وقد حفر في غير ملكه كالذي يحفر في الصحراء فإن لا يضمن من حفر في ملكه الخاص أجدر * (باب الخصومة
في البئر والقضاء فيها) * وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله المروزي (عن أبي حمزة) بالحاء المهملة والزاي محمد
ابن ميمون السكري المروزي (عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) هو ابن سلمة أبو وائل الأزدي الكوفي
(عن عبد الله) هو ابن مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على عين) أي على
محلف عين حال كونه (بقتطع بها) أي بسبب العين (مال امرئ هو) ولا يدرى من الشئ يعني مال امرئ مسلم
هو (عليها) أي هو في الأقدام عليها (فاجر) أي كاذب ويحتمل أن تكون جملة بقتطع صفة ليمين والتقييد بالمسلم
جرى على الغالب والأفلا فرق بين المسلم والذمي والمعاهد وغيرهم كما جرى على الغالب في تقييده بمال ولا فرق
بين المال وغيره في ذلك وفي مسلم من حديث أبياس بن ثعلبة الحارثي من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه (أق الله)
يوم القيامة (وهو عليه غضبان) فيعامله معاملته المغضوب عليه من كونه لا ينظر إليه ولا يكلمه ولمسلم من
حديث وائل بن حجر وهو رعه معرض وعند أبي داود من حديث عمران فليتبوا مقعده من النار (فأنزل الله
تعالى ان الذين يشتركون) يستبدلون (بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الأيمان بالرسول والوفاء بالأمانات
(وإيمانهم) وبما حلفوا عليه (غنا فليلا الآية فجاء الأشعث) هو ابن قيس الكندي من المكان الذي كان فيه إلى
المجلس الذي كان عبد الله يحدثهم فيه (فقال ما حدثتكم) بلفظ الماضي ولا يدرى ذرو الوقت والاصلي
ما يحدثكم (أبو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود زاد في رواية جرير في الرهن قال فخذ ثاء قال فقال صدق (في
أنزلت هذه الآية كانت لي بئر في أرض ابن عم لي) اسمه معدان بن الأسود بن معدى كرب الكندي ولقبه
الجفشمس بالجيم المفتوحة والشينين المعجمتين بينهما تحفة ساكنة على الأشهر وزعم الاسماعيلي أن أبا حمزة
نقز ديدكر البئر عن الأعمش وليس كما قال فقد وافقه أبو عوانة كما في كتاب الأيمان والاحكام من رواية الثوري
ومنصور عن الأعمش جميعا وفي رواية جرير عن منصور في شيء (فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وسلم (شهودك)

نسب بتقدير أحضر أو أقم شهودك على حقلك وفي نسخة شهودك بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي فالتبت شئت
شهودك قال الأشعث (قلت مالي شهود قال) عليه الصلاة والسلام (فبينه) أي فاطلب بينه وفي نسخة فبينه
بالرفع أي فاطلعة القاطعة ينسكك بينه (قلت يا رسول الله اذ يحلف) ينسب يحلف لا غير كما قاله السهيلي وكذا هو
في الفرع وأصله لاستيفائها شروط أعمالها التي هي التصديق والاستقبال وعدم الفصل ولا يجوز القاءها
حينئذ قال الزركشي في أحكام عمدة الأحكام وذكر ابن خروف في شرح سيبويه أن من العرب من لا ينسب بها
مع استيفاء الشروط حكاه سيبويه قال ومنه الحديث اذ يحلف بالله وهو صريح في أن الرواية بالرفع انتهى قال
في المصايح استشهاد بالحديث انما يدل على أن الرفع مروي لأنه هو المروي كما يظهر من عبارة الزركشي
(فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على يمين إلى آخره (فأنزل الله ذلك) أي قوله
تعالى إن الذين يشتركون بهد الله الآية (نصديقه) صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا
في الأشخاص والشهادات والایمان والتذوق والتفسير والشر كونه مسلم في الإيمان وكذا أبو داود والنسائي
في القضاء وابن ماجه في الأحكام (باب ان من منع ابن السبيل) وهو المسافر (من الماء) الفاضل عن حاجته
وهو قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر الميم وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد)
البصري (عن الأعشى) سليمان بن مهران (قال سمعت أبا صالح) ذكر كوان الزيات (يقول سمعت أبا هريرة رضي
الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من الناس لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فان من سخط
على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا ينكبهم) ولا ينفي عليهم ولا يطهرهم (وأهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه
(رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالطريق فذعه) أي الفاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر
وقوله رجل مرفوع خبر مبتدأ محذوف وقوله كان له فضل ماء جلة في موضع رفع صفة لرجل (و) الثاني من
الثلاثة (رجل بايع أمانا) أي أقاد الامام الأعظم والعموي والمستمل امامه (لأيا بعه الالديا) غير متون (فان
أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وان لم يعطه منها سخط) (و) الثالث (رجل أقام سعته) من قامت السوق اذا
نفقت (بعد العصر) ليس بقدر بل خرج يخرج الغالب لان الغالب أن مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون
القراغ عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الاعمال (فقال والله الذي لا اله
غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهجمة في الفرع وأصله أي دفعت لبايعها بسببها وفي نسخة أعطيت بضم الهجمة
مبني للمفعول أي أعطاني من يريد شراءها (كذا وكذا) غمناها (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي
حلف أنه أعطاه أو أعطيه اعتمادا على حلفه الذي أكد به التوحيد واللام وكلمة قد التي هي هنا التحقيق (ثم قرأ)
عليه الصلاة والسلام (ان الذين يشتركون بهد الله وإيمانهم غنا قلبه) الآية والتصنيع على العدد في قوله
ثلاثة لا يتق الزائد (باب سكر الانهار) بفتح السين المهملة وسكون الكاف أي سقها وفي البيهقيية يتنزل
باب وهو قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد
(ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة) بن الزبير (عن) أخيه (عبد الله بن الزبير) بن العوام القرشي
الاسدي أول مولود ولد في الاسلام بالمدينة من المهاجرين وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة
ثلاث وسبعين (رضي الله عنهما) أنه حدثه ان رجلا من الانصار) زاد في رواية شعيب عند المصنف في الصلح قد
شهد بدر أو اوجه قبل جيد فبما أخرجه أبو موسى المديني في الذيل من طريق الليث عن الزهري قال ولم أر
نسخته الا في هذه الطريق انتهى وهذا مردود على بعض طرقه أنه شهد بدر وليس في البدرين أحد اسمه جيد
وقيل هو ثابت بن قيس بن شماس حكاه ابن بشكوال في المهمات واستبعد وقيل هو حاطب بن أبي بلتعة وقيل
قطبة بن حاطب قاله ابن بابيش قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقوله في حاطب لا يصح فانه ليس
بأنصاريا انتهى وأجيب بجملة الانصار على المعنى اللغوي يعني من كان ينصر النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني أنه
مسكن من الانصار المشهورين وهذا يرد ما في رواية عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عند الطبري في هذا
الحديث انه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الاوس وأجيب باحتمال أن مسكنه كن في بني أمية لانه منهم
وقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ولا وربك لا يؤمنون الآية انها نزلت في الزبير
بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء فقتل النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقى الا على ثم الاستقل قال

ابن كثير وهو مرسل ولكن فيه فائدة تسعية الانصارى (خاصم الزبير) بن العوام أحد العشرة المبشرة بالجنة رضى الله عنهم (عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراح الحزرة) بكسر السين المججمة آخره جيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء يؤزن بحور وبحار ويجمع على شروج وانما أضيفت الى الحزرة لكونها فيها والحزرة بفتح الحاء والراء المشددة المهملتين موضع معروف بالمدينة والمراد هنا مسايل الماء (التي يسقون بها النخل) وفي رواية شعيب كانا بقبان به كلاهما وذلك لان الماء كان يربأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيحسبه لا كمال سقى أرضه ثم يرسله الى أرض جاره (فقال الانصارى) للزبير رضى الله عنه ملتصا منه تعجيل ذلك (سرح الماء) بفتح السين وكسر الراء المشددة وبالحاء المهملات أى أطلق الماء حال كونه (يزفأبى عليه) أى امتنع الزبير على الذى خاصمه من ارسال الماء (فاختمه ما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال) ولا بى الوقت قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير) بهمزة قطع مفتوحة كذا فى الفرع وغيره وذكره الحافظ ابن حجر عن حكاية ابن التين له وقال انه من الرباعى وتعقبه العيني فقال هذا ليس بمصطلح فلا يقال رباعى الا لكلمة أصول حروفها أربعة أحرف وسقى ثلاثى مجزدة فلما زيدت فيه الآلاف صار ثلاثا من يدا فيه وفي بعض النسخ اسقى بهمزة وصل من الثلاثى وهى فى الفرع أيضا وقدمت فى فتح البارى على حكاية الاول وقال العيني اسقى بكسر الهمزة من سقى يسقى من باب ضرب ينسرب ولم يذكر الوصل والمعنى اسقى شيئا يسرا دون حثك (ثم ارسل الماء الى جارك) الانصارى وهمزة أرسل همزة قطع مفتوحة (فغضب الانصارى فقال) أى الانصارى (أن كان) الزبير (ابن عمتك) مضية بنت عبد المطلب حكمت له بالتقديم على وهمزة أن كان مفتوحة معدودة فى الفرع وأصله صحيح عليها الستة فهم انكارى وحكام فى الفتح عن القرطبي وقال انه لم يقع لسانى الرواية انتهى وكذا رأيت بالمتقى الاصل المقروء على المديوم وغيره وفى بعض الاصول وعليه شرح فى الفتح والعمدة والمصابيح والمشكاة أن كان بفتح الهمزة وهى للتعليل مستدرة باللام أى حكمت له بالتقديم والترجيح لاجل انه ابن عمتك قال الكرماني وفى بعضها ان كان بكسر الهمزة قال فى الفتح على انها شرطية والجواب محذوف قال ولا أعرف هذه الرواية نعم وقع فى رواية عبد الرحمن بن اسحاق عند الطبري فقال اعدل يا رسول الله وان كان ابن عمتك والظاهر أن هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ولهذا القول نسب بعضهم الرجل الى النفاق وآخرون الى اليهودية لكن قال التوربشتى فى شرح المصابيح وكلا القولين زائغ عن الحق اذ قد صح انه كان انصاريا ولم تكن الانصار من جملة اليهود ولو كان مغمو صاعليه فى دينه لم يصفوه بهذا الوصف فانه وصف مدح والانصار وان وجد منهم من يرمى بالنفاق فان القرن الاول والسلف بعدهم احتزوا أن يطلقوا على من ذكر النفاق واشتهر به الانصارى والاولى أن يقال انه الشيطان فيه يتمكنه عند الغضب وغيره مستنكر من الصفات البشرية الابتلاء بمثل ذلك الامن المعصوم انتهى قال النووي قالوا ولو صدر مثل هذا الكلام من انسان كان كافرا تجرى على قائله أحكام المرتدين من القتل وانما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان فى أول الاسلام يأنف الناس ويدفع بالتى هى أحسن ويصبر على أذى المنافقين ويقول لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل أصحابه (فتلقون) أى تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الغضب لانه لم يأتك حرمان النبوة وقبح كلام هذا الرجل (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اسق يا زبير) بهمزة وصل (ثم احبس الماء) بهمزة وصل أيضا أى أمسك نفسك عن السقى (حتى يرجع) أى يصل الماء (الى الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة ما وضع بين شربان النخل كالجدار أو الجواز التى تحبس الماء وقال القرطبي هو أن يصل الماء الى أصول النخل قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشرابات وهى الحفر التى تحفر فى أصول النخل قال فى شرح السنة قوله عليه الصلاة والسلام فى الاول اسق يا زبير ثم أرسل الماء الى جارك كان أمرا للزبير بالمعروف وأخذ بالمساحة وحسن الجوار لترى بعض حقه دون أن يكون حكما منه فلما رأى عليه الصلاة والسلام الانصارى يجهل موضع حقه أمر صلى الله عليه وسلم الزبير باستيفاء تمام حقه (فقال الزبير والله انى لا حسب هذه الآية ترات فى ذلك فلا وربك) أى فوربك ولا مزيد لتأكيده القسم لا لتظاهره لا فى قوله (لا يؤمنون) لانها تزايد أيضا فى الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموك) فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلط ومنه الشجر لاندخل أغصانه زاد فى رواية شعيب ثم لا يجردوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ضيقا أى لا تضيق صدورهم من حكمك وقيل شكامن أجله فان الناسك فى ضيق من أمره حتى يلوح اليقين ويسلموا بشقاوا ويذعنوا لما تأتى به من قضائك لا يعارضونه بشئ وتسليما تأكيده للفعل بمنزلة تكريره كأنه

قبل وينقادوا لحكمه اقتداء بالاشبهة فيه بظواهرهم وباطنهم وزاد في بعض النسخ هنا وهو في حاشية الفرع
 مقابل السند وعليه علامة السقوط لابي ذر عن الحموي قال محمد بن العباس السلي الاصبهاني من اقران
 البخاري وتاخر بعده توفي سنة ست وستين ومائتين قال ابو عبد الله البخاري ليس أحد يذكر عروة بن الزبير عن
 عبد الله بن الزبير في اسناده الا اللبث بن سعد فقط والقائل قال محمد بن العباس هو انصري فان اراد مطلقا ورد
 عليه ما أخرجه النسائي وابن الجارود والاصمعي من طريق ابن وهب عن اللبث ويونس جيعا عن ابن شهاب
 أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير بن العوام وان اراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند
 عبد الله بن الزبير فسلم فان رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه قال في المقدمة قال الدارقطني أخرج
 البخاري عن التميمي عن اللبث عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رجلا خاصم الزبير الحديث وهو
 اسناد متصل لم يصله هكذا غير اللبث عن الزهري ورواه غير اللبث فلم يذكر وافي عبد الله بن الزبير وأخرجه
 البخاري من طريق معمر أي كما يأتي ان شاء الله تعالى في الباب اللاحق ومن حديث ابن جريح بعد باب ومن
 حديث شعيب أي في الصلح كله عن الزهري عن عروة مرسل ولم يذكر وافي حديثهم عبد الله بن الزبير كما ذكره
 اللبث انتهى قال ابن جريح وأما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال لان عروة صح سماعه من أبيه فيجوز
 أن يكون سمعه من أبيه وثبته فيه أخوه فالحديث كيفما دار فهو على ثقة وقد اشتمل على أمر يتعلق بالزبير
 فدواحي أولاده متوفرة على ضبطه فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية وقد وافق البخاري على تصحيح حديث
 اللبث هذا مسلم وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وغيرهم مع أن في سياق ابن الجارود له التسريح بأن
 عبد الله بن الزبير ورواه عن أبيه وهي رواية يونس عن الزهري وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من
 طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها
 من أصحاب الكتب الستة الا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة انتهى * (باب شرب الاعلى قبل الاسفل)
 ولابي ذر عن الحموي والمستقى قبل السنبل وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله المروزي قال (اخبرنا عبد الله)
 ابن المبارك قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة) بن الزبير انه
 (قال خاصم الزبير) بن العوام (رجل) بالرفع على الفاعلية ولابي ذر خاصم الزبير رجلا بالنصب على المنعولية
 (من الانصار) قد سبق في الباب قبله ما قيل في اسمه زاد في الرواية السابقة في شراح الحزاة التي يسقون بها الخيل
 (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا زبير اسق) بم حزة وصل أي شيئا يسير ادون حنك (ثم أرسل) زاد الكشيري
 الماء أي الى جارك كما في الحديث السابق وهذا موضع الترجمة لان ارسال الماء لا يكون الا من الامن الاعلى الى
 الاسفل (فقال الانصاري) له عليه الصلاة والسلام (الله) أي الزبير (ابن عمنك) صفة وهمزة انه بالفتح والكسر
 والكسر في فرع اليونانية قال ابن مالك لانها واقعة بعد كلام تام معتل عنهم ما صدر بها فاذا كسرت قدر
 قبلها الفاء واذا فتحت قدر قبلها اللام والكسر أجود قال في التنقيح ويمكن ترجيح الفاء بكونه كلاما مستقلا
 من متكلم آخر يتدى به كلامه وجاء الفتح لكونه علة لما قبله قال وقوله أي ابن مالك اذا كسرت قدر ما قبلها
 الفاء كلام مشكل لان تقدير الفاء انما يكون للتعليل والتعليل يقتضي الفتح لا الكسر قال في المصايح هذا كلام
 من لم يلم بفهم كلام القوم وذلك أن الكسر منوط بكون الخلل محل الجملة لا المفرد والفتح بكون الخلل للمفرد
 لا للجملة وأما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لاني فتح ولا في غيره ولكنه رآهم يقولون في مثل
 أكرم زيد انه فاضل بالفتح فتحت أن لارادة التعليل مثلا قلنا انه الموجب للفتح وائس كذلك وانما ارادوا فتحة
 أن لاجل أن لام الجزم مرادة وهي في الواقع للتعليل فالفتح انما هو لاجل أن حرف الجزم مطلقا لا يدخل الاعلى
 مفردا فتحت أن من حيث دخول اللام باعتبار كونها للتعليل ولا بد أن ترى أن حرف الجزم المقدر لولم يكن
 للتعليل أصلا لكانت أن مفتوحة ثم ليس كل حرف دل على التعليل فتحت أن معه وانما افتقر ابن مالك الفاء مع
 الكسر لياقبح حرف دال على السمية ولا يدخل الاعلى الجمل فيلزم كسر ان بعده ولا شك أن الفاء الموسوعة
 للسسمية كذلك أي تختص بالجمل انتهى وقوله في فتح الباري ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاء الفتح في العربية فيه
 شيء فقد وجدت الفتح في الشرع وغيره من الاصول المعتمدة وائس للحصر وجه فليست أمثل (فقال عليه السلام)
 وفي نسخة فقال صلى الله عليه وسلم (اسق يا زبير) بم حزة وصل (ثم يبلغ) ولا يوي ذرو الوقت حتى يبلغ (الماء الجدر)

وسقط لا بوى ذرو الوقت لفظ الماء (ثم أمسك) بهمزة قطع أى نفسك عن السقي (فقال) ولا بوى الوقتين وذرو
قال (الزبير) فأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم) وثاني صفة
ارسال الماء من الاعلى الى الاسفل في الباب الاخر ان شاء الله تعالى (باب شرب الاعلى الى الكعبين) بكسر
الشين المعجمة لا بى ذراى نصيب الاعلى (وبه قال (حدثنا) ولا بى ذر حدثني (محمد) ولا بى الوقت هو ابن سلام
قال (اخبرنا محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام ولا بى ذر محمد بن يزيد الحراني (قال اخبرني)
بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (قال حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة
ابن الزبير) بن العوام (انه حدثه ان رجلا من الانصار) هو حاطب أوجيد أو ثابت بن قيس كما مر (خاصم الزبير
في شراج من الحزة) بكسر الشين المعجمة آخره جيم والحزة بفتح الخاء المهملة وتشديد الزاى محملى الماء الذى
يسيل منها (يسقى بها) بفتح أوله أى يسقى بالشراج ولا بى ذر ليسقى به أى بالماء (الخل فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسق يا زبير) بهمزة وصل (فأمره بالمعروف) من العادة الجارية بينهم في مقدار الشرب أو أمره بالقصد
وهو الامر الوسط وأن يترك بعض حقه وهذه الجملة المعترضة من كلام الراوى وضبط في جميع الروايات فأمره
فعل ماض وضبطه الكرماني بكسر الميم وتشديد الزاى على انه فعل أمر من الامر افعال في النسخ وهو محتمل (ثم
ارسل) أى الماء ولا بى ذر عن الجوى والكشميني ثم ارسله (الى جارك) والهمزة مقطوعة (فقال الانصارى ان
كان) الزبير (ابن عمتك) صفة حكمت له بالتقديم وهمزة أن معدودة في الفرع وقدمه ما فيها في باب سكر الانهار
فليراجع (قتلون) أى تقبر (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من كلامه وجرأته على منصب النبوة
ولم يعاقبه لصره على الاذى ومصلحة تألف الناس صلوات الله وسلامه عليه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام
للزبير (اسق) بخلاف (ثم احبس) نفسك عن السقي (حتى يرجع الماء الى الجدر واستوى) بالعين وفي نسخة
واستوى عليه الصلاة والسلام (له) أى للزبير (حقه) كمالاى استوفاه واستوعبه حتى كأنه جمعه كله
في وعاء بحيث لم يترك منه شيئا وكان أولا أمره أن يسأح ببعض حقه فلم يرض الانصارى استقصى الحكم
وحكم به وأما قول ابن الصباغ وغيره انه لم يقبل الخصم ما حكم به أولا ووقع منه ما وقع أمره أن يستوى أكثر
من حقه عقوبة للانصارى لما كانت العقوبة بالاموال فقيه نظرا لان سياق الحديث يأبى ذلك لاسيما قوله واستوى
للزبير حقه في صريح الحكم كما في رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير فمجموع الطرق قد دل على انه أمر
الزبير أولا أن يترك بعض حقه وثانيا أن يستوفيه وقول الكرماني بها للخطاى ولعل قوله واستوى على حقه من
كلام الزهرى اذ عادته الادراج فيه شئ لان الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك
ولا يثبت الادراج بالاحتمال (فقال الزبير والله ان هذه الآية انزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا
فيما شجر بينهم) وسقط قوله فيما شجر بينهم لا بى ذر وقد جزم هنا بأن الآية نزلت في ذلك وشك فيما سبق حيث قال
احبس وجمع بينهما بأن الشخص قد يشك ثم يتحقق الامر عنده وبالعكس (قال ابن جريج) (قال) ولا بى ذر فقال
(لى ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (فقد رت الانصار والناس) من عطف العام على الخاص (قول النبي صلى
الله عليه وسلم) أى للزبير (اسق ثم احبس) بهمزة وصل فيهما (حتى يرجع الى الجدر وكان ذلكم) أى قوله اسق الخ
(الى الكعبين) يعنى قدر الماء الذى يرجع الى الجدر فوجدوه يبلغ الكعبين وهذا هو الذى عليه الجمهور في سقى
الارض بالماء غير المختص اذ تراخوا عليه وضاق عنهم فيسقى الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء الى أن يبلغ
الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في مسيل مهزور بفتح الميم وسكون الهاء وضم الزاى وبعد الواو
الساكنة راء ومذنب بذا لمجة ونون مصغرا وادبان بالمدينة أن يمسك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى قبل
الاسفل رواه مالك في الموطأ من مرسل عبد الله بن أبي بكر وله اسناد موصول في غرائب مالك لادارقطى من
حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
واسناده حسن وعن الماوردى الاولى التثدير بالحاجة في العادة لان الحاجة تختلف باختلاف الارض
وباختلاف ما فيها من زرع وشجر ووقت الزراعة ووقت السقي ثم يرسله الاول الى الثاني وهكذا فان انخفض
بعض من ارض الاعلى بحيث يأخذ فوق الحاجة قبل سقى المرتفع منها أفرد كلامه ما سبق بأن يسقى أحدهما
ثم يسده ثم يسقى الآخر فان احتاج الاول الى السقى مرة أخرى قدم أما اذا اتسع الماء فسقى كلاهما متى شاء

وهل الماء الذي يرسله هو ما يفضل عن الماء الذي حبسه أو الجميع المحبوس وغيره بعد أن يصل في أرضه إلى
 الكعبين الذي ذكره أصحاب الشافعي الأول وهو قول مطرف وابن الماجشون من المالكية وقال ابن القاسم
 يرسله كله ولا يجبس منه شيء. وأورج ابن حبيب الأول بأن مطرف وأبو ابن الماجشون من أهل المدينة وبها كانت
 القصة فهما أقعد بذلك كن ظاهر الحديث مع ابن القاسم لأنه قال أحبس الماء حتى يبلغ الجدر والذي يبلغ
 الجدر هو الماء الذي يدخل الحائط فقتضى اللفظ أنه هو الذي يرسله بعده. هذه الغاية وزاد في رواية أبي ذر عن
 المستمل بعد قوله إلى الجدر الجدر هو الأصل وقد مر ما فيه قريبا فراجع والله الموفق والمعين * (باب فضل سقي
 الماء) للمحتاج إليه * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام
 الأعظم (عن سمي) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد التحتية زاد في المظالم مولى أبي بكر رأى ابن عبد الرحمن
 ابن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر أن السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ينزل) بغير ميم (رجل) ليسم (يمشي) وللدارق في الموطأ من طريق روح عن مالك يمشي
 بفلاة وله من طريق ابن وهب عن مالك يمشي بطريق مكة (فاشند عليه العطش) أي إذا اشتد فالغناء هنا موضع
 إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله إذا هم يقتطرون (فتزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فاذا هو بكلب)
 حال كونه (يلث) بفتح الهاء وبالنسبة المثلثة أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه
 (يا كل الثرى) بفتح المثلثة أي يكدم بفيه الأرض الندية (من العطش) وفي رواية الجوى والمستمل من العطاش
 بضم العين كغراب قال في القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال السفاقي داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى
 وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسها الحافظ ابن حجر فذكرها في فتح الباري وتبعه العيني عند اشتداد العطش على
 الرجل وعبارته في قوله فاشند عليه العطش كذا لا أكثر وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستمل العطاش قال
 ابن التين هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث
 عنه هذا الداء كما قال في سياق الحديث بأنهم فظلموه أن لرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالغفرة
 انتهى فتأمل (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغني) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان
 من وجه آخر عن أبي صالح فرجه وقوله مثل بالرفع في فرع اليونانية والنسخة المقروءة على المبدؤى وغيرها
 مما وقعت عليه من الأصول المعقدة وحكام ابن الملقن عن ضبط الحافظ الشرف الدمياطي على أنه فاعل بلغ
 وقوله هذا فعول به متقدم وقال الحافظ ابن حجر وتبعه العيني كالزركشي مثل بالنصب نمت لمصدر محمدوف
 أي بلغه بلغما مثل الذي بلغني قال في المصابيح وهذا لا يتعين لجواز أن يكون المحذوف مفعولا به أي عطشا زاد
 أبو ذر هنا في روايته فتزل بئرا (فلا تخنه) ولابن حبان فتزع إحدى خفيه (ثم أمسكه بفيه) ليصعد من البئر لعصر
 المرتقى منها (ثم رقى) منها بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى ومقتضى كلام ابن التين أن الرواية ترقى بفتح
 القاف وذلك أنه قال ثم رقى كذا وقع وصوابه رقى على وزن علم ومعناه صعد قال تعالى أو ترقى في السماء وأما رقى
 بفتح القاف فن الرقية وليس هذا موضعه وخزجه على لغة طبرستان في مثل يقي ورضى يرضى يأتون بالفقعة مكان
 الكسرة فتقلب الياء أننا وهذا أدهم في كل ما هو من هذا الباب انتهى قال العلامة البدر الدمايني ولعل
 المقتضى لا يشار الفتح هنا أن صح قصد المزاجية بين رقى وسقى وهو من مقاصدهم التي يعتقدون فيها تغيير الكلمة
 عن وضعها الأصلي انتهى (فسقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح فيما سبق في كتاب الوضوء حتى
 أرواه أي جعله ريان (فشكر الله له) أنى عليه أو قبل عمله ذلك أو أظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغفر له) وفي
 رواية عبد الله بن دينار فأدخله الجنة بدل قوله فغفر له (فأنا) أي الصحابة وسمى منهم سراقبة بن مالك بن جهم
 فيباروا أحمد وابنا ماجه وحبان (يا رسول الله) الأمر كما ذكرت (أو أن لتأني) سقى (البهايم) أو الإحسان إليها
 (أجرا) أو بالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) عليه الصلاة والسلام (في) أرواه (كل) ذي (كبد) بفتح الكاف
 وكسر الموحدة ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الموحدة (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات
 أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول إليه فيكون معناه في كل كبد حذى ابن سقاه حتى تصير رطبة (أجر)
 بالرفع مبتدأ أقدم خبره والتقدير أجر حاصل أو كائن في أرواه كل ذي كبد حتى في جميع الحيوانات كن قال
 النووي إن عمومته مخصوص بالحيوان المحترم وهو عالم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسببه ويلتحق به الطوامع *

وفي هذا الحديث الحديث على الاحسان وأن الماء من أعظم القربان وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه
فعلبه يسقى الماء وأخرجه أيضا في المظالم والأذب ومسلم في الحيوان وأبو داود في الجهاد (تابعه حماد بن سلمة)
بفتح السين المهملة واللام (والرييح) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن مسلم) بكسر اللام المخففة البصري
(عن محمد بن زياد) وسقطت هذه المتابعة من بعض النسخ * وبه قال (حدثنا ابن أبي مرزوق) هو سعيد بن
محمد بن الحكم بن أبي مرزوق الجمحي قال (حدثنا نافع بن عمر) بن عبد الله الجمحي المكي (عن ابن أبي مليكة)
بضم الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله الاحول المكي (عن اسماء
بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف فقال (أي
بعد أن انصرف منها) (ذنت) أي قربت (منى النار حتى قلت أي رب) بفتح الهمزة حرف نداء (وأنامعهم)
بحذف همزة الاستفهام تقديره أو أنامعهم وفيه تعجب وتعجب واستبعاد من قربه من أهل النار كأنه استبعد
قربهم منه وبينه وبينهم كبعد المشرقين (فاذا امرأة) لم تسم لكن في مسلم انها امرأة من بني اسرائيل وفي
أخرى انها حورية وسحرة قبيلة من العرب وليسوا من بني اسرائيل قال نافع مولى ابن عمر (حسبت انه) أي ابن أبي
مليكة أو قالت أسماء حسبت انه أي النبي صلى الله عليه وسلم (قال تخدشها) بشين مجمة بعد الدال المهملة
المكسورة أي تشترجلدها (هزة) بالرفع على الفاعلية (قال) عليه الصلاة والسلام وفي باب ما يقرأ بعد
التكبير قلت (ما شأن هذه) أي المرأة (قالوا احببستها حتى ماتت جوعا) وتقدم هذا الحديث بأنهم من هذا
في أوائل صلاة * وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن
نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة)
بضم العين وكسر المجهمة مبنيا للمفعول (في) شأن (هزة) أو بسبب هزة واحتج به ابن مالك على ورود في السبيبة
(حسبتها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها) أي بسببها (النار قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) الله وأمالك
خازن النار (والله أعلم) جملة معترضة بين قوله فقال وقوله (لا انت اطعمتها) باشباع كسرة التاء ياء كذا
في رواية المسقلى والشمسي وفي رواية الجوى أطعمتها بدون اشباع (ولاسقينها حين حسبتها) باشباع
كسرة التاء فهم ما ياء في اليونانية حذف الباء من سقينها (ولأنت ارسلتها) باشباع كسرة التاء ياء ولأبي
ذرا أرسلتها بغير اشباع وسقط في نسخة لفظ أنت (فأكلت) وللكشمي فتنأ كل (من خشاش الارض)
حشرتها وحكى الزركشي تنليت الخاء المجهمة وقال في المصابيح ليس فيه تصريح بأن الرواية بالتثنية ولم يتحقق
ذلك فيبحث عنه انتهى قلت كذا هو بالتثنية في فرع اليونانية وقد سبق الزركشي الى حكاية التثنية صاحب
المشاركين قال النووي ان الفتح أشهر * ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان هذه المرأة لما
حسبت الهزة الى أن ماتت الهزة جوعا وعطشا فاستحققت هذا العذاب فلو كانت سقتها لم تعذب ومن هنا يعلم
فضل سقى الماء وهل كانت هذه المرأة كافرة أو مؤمنة قال القرطبي كلاهما محتمل وقال النووي الصواب انها
كانت مسلمة وانما دخلت النار بسبب الهزة كما هو ظاهر الحديث وهذه المعصية ليست صغيرة بل صارت
بأصرارها كبيرة وليس في هذا الحديث انها تخلف في النار وقد أخرجه مسلم في الادب وفي الحيوان * (باب من
رأى ان صاحب الحوض أو اقربة أحق بمائه) من غيره * وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا
عبد العزيز عن) أبيه (ابن حازم) سلمة بن دينار المديني (عن سهل بن سعد) الساعدي الانصاري الخزرجي المتوفى
سنة ثمان وثمانين أو بعد ها وقد جاوز المائة (رضي الله عنه) انه (قال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم
الهمزة مبنيا للمفعول (بتدح) فيه ماء (فتشرب) زاد في باب التشرب منه (وعن يمينه غلام هو) ولأبي ذر وهو
(أحدث القوم) سنا وكان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين رضي الله عنه (والاشياخ عن يساره) صلى الله عليه
وسلم وكان فيهم خالد بن الوليد (قال) عليه الصلاة والسلام ولأبي الوقت فقال أي لابن عباس (يا غلام أتأذن لي
أن اعطى الاشياخ) القدر يشربوا (فقال) ابن عباس (ما كنت لا وترني شربي منك احدا يا رسول الله
فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (آياه) قال المهلب لا مناسبة بين الحديث والترجمة الا دلالة فيه على أن صاحب
الماء أحق به وانما فيه أن الايمن أحق وأجاب ابن المنبر بأن استدلال البخاري لطيف من ذلك لانه اذا اخضعه
الايمن بالجلوس واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد اليسرى في تخصيصه وتعقبه العيني
فقال فيه نظر لان الفرق ظاهر بين الاستحقاقين فاستحقاق الايمن غير لازم حتى اذا منع ليس له الطلب الشرعي

بخلاف صاحب البدو أجاب في فتح الباري بأن مناسبتة من حيث الحاق الحوض والقربة بالقدح فكان صاحب
القدح أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا ونعقبه في هذه القاري فقال ان كان مراده القياس عليه فقير صحيح لما
تقدم وان كان مراده من الالحاق أن صاحب القدح مثل صاحب القربة في الحكم فليس كذلك على ما لا يخفى
قال وقوله فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا لا يخلو أن يقرأ قوله فكان بكاف التشبيه
دخلت على ان يفتح الهمزة أو كان بلفظ الماضي من الافعال الناقصة وأيا ما كان ففساده ظاهر يعرف بالتأمل
لكن قد يقال ان صاحب الحوض مثل صاحب القدح في مجرد الاستحقاق مع قطع النظر عن لزوم وعدمه
اتمى وهذا الحديث قد مر في باب الشرب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بفتح الموحدة وذا زيد الشين
المجته أبو بكر بن دار قال (حدثنا عندر) هو محمد بن جعفر البصري ربيب شعبة قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
(عن محمد بن زياد) القرشي الجمعي المدني أنه قال (سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)
أنه (قال) الله (الذي نفس بيده) بقدرته (لا ذود) بهمزة مفتوحة فذال مجبوبة مفتوحة ثم واو ساكنة
ثم ذال مهملة أي لا طرد (رجلا عن حوضي) المس- تقدم نهر الكوثر (كما تذاذ) نظرد الناقعة (القربة من
الابل عن الحوض) اذا أرادت الشرب والحكمة في الدود المذكور أنه صلى الله عليه وسلم يريد أن يرشد كل
أحد الى حوض نبيه على ما ينبغي ان شاء الله تعالى في ذكر الحوض من كتاب الرقاق ان لكل نبي حوضا أو أن
المذودين هم المنافقون أو المبتدعون أو المرتدون الذين بدلوا • ومناسبتة للترجمة في قوله حوضي فانه يدل على
انه أحق بحوضه وبغايه • وهذا الحديث ذكره المؤلف معلقا وأخرجه مسلم موصولا في فضائل النبي صلى الله
عليه وسلم • وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني (عبد الله بن محمد) المسندي بفتح النون قال (أخبرنا عبد الرزاق)
ابن همام قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون العين ابن راشد (عن أيوب) السخستاني (وكنية بن كثير)
بالمثناة فيهما ابن المطلب بن أبي وداعة السهمي الكوفي (يزيد أحدهما على الآخر) قال صاحب الكواكب
كل منهما يزيد ومن زيد عليه باعتبار بن (عن سعيد بن جبير) أنه (قال قال ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي
صلى الله عليه وسلم برحم الله أم إسماعيل) هاجر (لوزكت زمزم) لما ضرب جبريل موضعها بعقبه حتى ظهر
ماؤها ولم تحو حوضه (أو قال) عليه الصلاة والسلام (لولا تعرف من الماء) الى القربة والشك من الراوي (الكانات
عينا معينا) بفتح الميم أي ظاهر اجاريا على وجه الارض لان ظهورها نعمة من الله محضة بغير عمل عامل فلما
خالطها تحو بوض هاجر داخلها كسب البشر فتصورت على ذلك (وأقبل جرحهم) بضم الجيم وسكون الراء حتى من
العين وهو ابن قحطان بن عابر بن صالح بن ارنث- ذبن سام بن نوح (فقالوا) لام إسماعيل (تأذنين) لنا أن
ننزل عندك قاتنم ولا حتى لك في الماء قالوا نعم) بفتح العين وفي لغة كاتنة وهذيل كسرها وهي حرف تصديق
ووعده وعلام فالقول بعد الخبر كقام زيد أو ما قام زيد والثاني بعد الفعل ولا تنهل وما في معناهما فحوهل
لا تفعل وهلا ثم تفعل وبعد الاستفهام في فحوهل تعطيني والنات المتعين بعد الاستفهام في فحوهل جاء الزيد
وفحوهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ولم يذكر سبويه معنى الاعلام البتة بل قال وأما نتم فعدة وتصديق وأما بلي
فيوجب بها بعد التي وكأنه رأى انه اذا قبل هل قام زيد فتبيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه
من انها للاعلام اذ لا يصح أن يقال لتأني ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر ولا علم انه اذا قبل قام زيد فتصديق نعم
وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلي لعدم النبي واذا قبل ما قام زيد فتصديق نعم وتكذيبه بلي ومنه زعم الذين كفروا
أن ان يبعثوا قبل بلي ويمتنع دخول لانها النبي الايات لاني النبي واذا قبل أقام زيد فهو مثل قام زيد أعني انك
اذا أثبت القيام نعم واذا نفيته لا ويمتنع دخول بلي واذا قبل أم يقيم زيد فهو مثل لم يقيم زيد فتقول ان أثبت
القيام بلي ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال تعالى ألست بربكم قالوا بلى وعن ابن عباس انه لو قيل نعم
في جواب ألست بربكم كان كفرا والحاصل أن بلي لا تأتي الا بعد نفي وأن لا تأتي الا بعد الجواب وأن نعم تأتي
بعدهما وانما جاز بلي قد جاء تلك آياتي مع أنه لم تتقدم اداة نفي لان لو أن الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى
الجواب حينئذ بلي قد هديت بك معنى الآيات أي قد ارشدت بذلك • وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا
في أحاديث الانبياء والتساوي في المناقب • وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني (عبد الله بن محمد) البخاري
المسند قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن أبي صالح) ذكوان (السمان عن أبي

حريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاثة من الناس لا يكلمهم الله يوم القيامة عبادة
 عن غضبه عليهم وتعرض بحراماتهم حال مقابلتهم في الكرامة والزلفى من الله وقيل لا يكلمهم بما يحبون ولكن
 بنحو قوله اخسوا فيها ولا تكلمون (ولا ينظر اليهم) نظر رحمة أولهم (رجل حلف على سلعة) ولا يذر على سلعته
 (لقد أعطى) بفتح الهمزة والطاء لمن اشتراها منه (بها) أى بسببها ولا يذر أعطى بضم الهمزة وكسر الطاء
 مبنيا للمفعول أى اعطاه من يريد شراءها (أكثر مما أعطى) بفتح الهمزة والطاء أى دفع له أكثر مما أعطى زيد
 الذى استأماه (وهو كاذب) جلة حالية (و) الثانى (رجل حلف على عين كاذبة) أى محلوفاً بين فسمى عيناً مجازاً
 للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه والافهوقيل العين ليس محلوفاً عليه فيكون من مجاز
 الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خص وقت العصر بتعظيم الائم فيه وان كانت العين الفاجرة محترمة كل
 وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور بخواتيمها فغلظت
 العقوبة فيه ثلاثاً يقدم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) أى لياخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع فضل
 ماء) زائد عما يحتاج اليه ولا يذر فضل مائه (فيقول الله اليوم امنعت فضلى) بضم العين (كما منعت فضل
 مالم تعمل يد الفاعل على) هو ابن المدينى (حدثنا سفيان) بن عيينة (غير مزمع عن عمرو) هو ابن دينارانه (سمع ابا
 صالح) ذكر ان السيمان (يلقب به النبي) أى يرفع أبو صالح الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم فيه اشارة الى
 أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيراً ولكنه صحيح الموصول لكونه سمعه من الحفاظ موصولاً وقد أخرجه
 أيضاً عمر والناسد فيأخرجه مسلم عنه عن سفيان ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على
 منع الفضل فدل على أنه أحق بالاصل وقد مضى هذا الحديث في باب انهم من منع ابن السبيل من الماء * هذا
 (باب) بالتزوين (لاحى) الله ورسوله صلى الله عليه وسلم (الحى) بكسر الحاء وفتح الميم من غير تزوين مقصوداً
 وهو لغة المحظور واصطلاحاً ما يحصى الامام من الموات لمواش وبهيتها ويجمع سائر الناس الرعى فيه * وبه قال
 (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد (عن يونس) بن يزيد الا بلى
 (عن ابن شهاب) بن محمد بن مسلم الزهرى (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون
 التاء (عن ابن عباس) رضى الله عنهما ان الصعب بن جثامة (بفتح الصاد المهملة وسكون العين وجثامة بفتح
 الجيم وتشديد المثناة اللينة) قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الحى) لا حد يخص نفسه به رعى فيه
 ماشيته دون سائر الناس (الله) عز وجل (ورسوله) ومن قام مقامه عليه الصلاة والسلام وهو الخليفة
 خاصة اذا احتج الى ذلك لصلة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله تعالى عنهم وانما يحصى الامام
 ما ليس بملوك كبطون الاودية والحبائل والموات وفى النهاية قبل كان الشريف فى الجاهلية اذا نزل أرضاً
 فى حيه استعوى كلباً فحصى مدى عواء الكلب لا يشرك فيه غيره وهو يشارك القوم فى سائر ما يعون فيه
 فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأضاف الحى الى الله ورسوله أى ما يحصى للنخيل التى ترصد للجهاد
 والابل التى يحمل عليها فى سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها (وقال) أى ابن شهاب بالسند السابق
 مرسل (بلغنا) ولا يذر وقال أبو عبد الله أى البخارى بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع) بفتح
 النون وكسر القاف وبعد التحية الساكنة عين مهملة وهو موضع على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره
 ميل فى ثمانية أميال كاذكره ابن وهب فى موطنه وهو فى الاصل كل موضع يستنقع فيه الماء أى يجتمع فاذا
 نصب الماء ثبت فيه الكلاء وهو غير نقيع الخضعات وقد توهم رواية أبى ذر حيث قال وقال أبو عبد الله بلغنا انه
 من كلام المؤلف وانما الضمير المرفوع فى بلغنا يرجع الى الزهرى كما صرح به أبو داود (وان عمر) بن الخطاب
 رضى الله عنه (حى السرف) بفتح السين المهملة والراء كذا فى فرع بن الليثية كهى وفى النسخة المقروءة
 على المدومى وغيرها السرف بكسر الراء ككفف موضع قرب التنعيم وذكر القاضى عياض انه الذى
 عند البخارى وقال الدبى انما خطا وفى نسخة بالفرع وأصله الشرف بفتح الشين المجهمة والراء وهو كذلك
 فى بعض الاصول المعقدة وهو الذى فى موطن ابن وهب ورواه بعض رواة البخارى أو أصله وهو الصواب
 وأما سرف فلا بد منه الاث واللام كما قاله القاضى عياض (والربذة) بفتح الراء والموحدة والمجهمة
 موضع معروف بين الحمرين وقوله وان عمر الخ عطف على الاول وهو من بلاغ الزهرى أيضاً وعند ابن

أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حى الزبدة نتم الصدقة * وحديث الباب أخرجه البخاري
أيضا في الجهاد وأبو داود في الخراج والنساء في الحي والسيرة (باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار)
* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك بن أنس) الإمام (عن زيد بن أسلم) العدوي
مولي عمر المديني (عن أبي صالح) ذكر أن (السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الخيل لرجل أجر) أي ثواب (ولرجل ستر) أي ساتر لفرقه ولحاله (وعلى رجل وزر) أي اثم ووجه
الحصر في هذه أن الذي يقتني الخيل إما أن يقتني المركوب أو لتجارة وكل منهما إما أن يقتني به فعل طاعة الله
وهو الأول أو معصيته وهو الأخير أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني (فأما) الأول (الذي) هي (له أجر فرجل
ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد (فأطال بها) ولا يذرها باللام بدل الموحدة (في مرج) بفتح الميم وبعد
الراء الساكنة جيم أرض واسعة فيها كلاً كثير (أوروضة) شك من الراوي (بما أصابت في طيلها ذلك)
بكسر الطاء المهملة وبعد التحتية المفتوحة لام الجبل الذي ربط به وبطول لها ترى ويقال طول بالواو
المفتوحة بدل الباء (من المرج أو الروضة كانت له) أي لصاحبها ولا يذركان لها (حسنت) بالنصب (ولو أنه
انقطع طيلها فاستنت) بفتح الفوقية وتشديد النون أي عدت برح ونشاط أي رفعت يدها وطرحته مما معا
(شرفا وشرفين) بالثين المجهمة المفتوحة والفاء فيهما أي شوطا وشوطين وسمي به لأن الغازي يشرف على
ما يتوجه إليه وقال في المصاييح كأن تنقيج الشرف العالي من الأرض (كانت آثارها) في الأرض بجوافرها
عند خطواتها (وارواها حسنت له) أي لصاحبها (ولو أنها مرت بنهر) بفتح الهاء وسكون الغين فصيحيتان
(فشربت منه) من غير قصد من صاحبها (ولم يرد أن يسقي) بحذف ضمير المفعول (كان ذلك) أي شربها وعدم
إرادته أن يسقيها (حسنت له فهي لذلك أجر) رابطها وهذا موضع الترجمة (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل
ربطها تقنيا) بفتح الفوقية والغين المجهمة وكسر النون المشددة أي استغناء عن الناس بطلب نتائجها (وتعقفا)
عن سؤالهم فيستخبر فيها أو يتردد عليها متاجرة أو مزارعة (ثم لم ينس حق الله) المقروض (في رقابها) فيؤدى
زكاة تجارتها (ولا) في (ظهورها) فيركب عليها في سبيل الله ولا يحملها ما لا تطيقه (فهو لذلك) المذكور (ستر)
لصاحبها أي ساتر لفرقه ولحاله (و) الثالث الذي هي له وزر (رجل ربطها فخرا) نصب للتعليل أي لاجل الفخر
أي تعاظما (وربما) أي اظهارا للطاعة والباطن بخلاف ذلك (وبوا) بكسر النون وفتح الواو ومدودا أي
عداوة (لاهل الاسلام فهي على ذلك) لرجل (وزر) اثم (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجر) أي عن
صدقتها (كال) الخطابي والسائل هو مصعب بن ناجية جد الفرزدق (فتال) عليه الصلاة والسلام (ما نزل
علي فيها شيء) منصوص (الاهذه الآية الجامعة) أي العامة الشاملة (الفاذة) بالذال المجهمة المشددة أي
القليلة المثل المنفردة في معناها فانما تقتضي أن من أحسن إلى الجر رأى إحسانه في الآخرة ومن أساء إليها
وكلفها فوق طاقتها رأى إساءته لها في الآخرة (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)
والله أعلم الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي وهو أي قوله الجامعة حجة لمن
قال بالعموم في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو حجة أيضا في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط
نحو من عمل صالحا فلنفسه * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير
والاعتصام ومسلم في الزكاة والنساء في الخيل * وبه قال (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس قال (حدثنا)
ولا ي الوقت حدثني بالافراد (مالك) هو ابن أنس الإمام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) هو المشهور بربيعة
الراي (عن يزيد مولى المنبت) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر العين المهملة بعدها مثقلة المديني
(عن زيد بن خالد) ولا ي ذر زيادة الجهمي (رضي الله عنه) أنه (قال جاء رجل) قال في المنتدمة هو عمير أبو مالك
كلموا الإسماعيلي وأبو موسى المديني في الذيل من طريقه وفي الاوسط للطبراني من طريق ابن لهيعة عن عمارة
ابن غزيرة عن ربيعة عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد أنه قال سألت وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة
عنه المصنف جاء اعرابي وذكر ابن بشكوال أنه بلال وتعقب بأنه لا يقال له اعرابي ولكن الحديث في أبي داود
وفي رواية مصححة جئت أبا رجل معي فيفسر اعرابي بعمير أبي مالك ويحمل على أنه وزيد بن خالد جميعا سالا
عن ذلك وكذلك بلال نعم وجدت في معجم البغوي وغيره من طريق عقبة بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللفظة فقال عزفها سنة الحديث وسنده جيد وهو أولى ما يفسر به الميم الذي في الصحيح انتهى (الرسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللفظة) بضم اللام وفتح القاف لا يعرف المحذوفون غيره ويجوز أن كانت أو هي لغة التي الملقوط وشراً عاماً وجد من حق ضائع محترم غير محذور لا يمنع بقوته (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة وبالفاء والصاد المهملة الوعاء الذي تكون فيه (وكانها) بكسر الواو والمد الخط الذي يشذبه الوعاء ومعنى الأمر معرفة ذلك حتى يعرف بذلك صدق واحدتها وكذلك وأن لا يختلط به (ثم عزفها سنة فإن جاء صاحبها) قبل فراغ التعريف أو بعده وهي باقية وجواب الشرط محذوف العلم به أي فردها إليه (والا) بأن لم يجي صاحبها (فتسأل بها) أي تملكها أو شأن نصب على أنه مفعول بفعل محذوف وفي كتاب العلم ثم عزفها سنة ثم استمع بها فإن جاء ربه فأذنها إليه (قال) أي الرجل (فضالة الغم) قال (عليه الصلاة والسلام) (هي التي) أن أخذتها وعزفتها ولم تجد صاحبها (أو لا خيل) صاحبها إن جاء (أو لا ذئب) يأكلها إن تركته ولم يجي صاحبها (فإن الرجل) (فضالة الأبل) يستدأ حذف خبره أي ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (مالك وليها) استفهام إنكار أي مالك وأخذها والحال أنها (معها سقاء) (وها) بكسر السين والمد جوفها فإذا أوردت الماء شربت ما يكتفيها حتى ترد ما آخر أو المراد بالسقاء العنق لأنها تزد الماء وتشر من غير ساق يستقيها أو أراد أنها أجلد البهايم على العطش (وحدأوها) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة والمد أي حذفها (ترد الماء) وتأكل الشجر) فهي تقوى باخفافها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النائية فتسببها النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه سقاء وحذاء في سفره وهذا موضع الترجمة (حتى يلقاها ربه) أي مالكتها والمراد بهذا النهي عن التعرض لها إلا بالاختصاص وللحفظ على صاحبها ما يحفظ العين ويحفظ القيمة وهذه لا تحتاج إلى حفظ بما خلق الله تعالى فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الأكل والشرب * وهذا الحديث قد سبق في باب الغضب في الموعظة من كتاب العلم * (باب بيع الخطب) المختطب من الأرض المباحة (والكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة وهو العشب رطب وبأسه * وبه قال (حدثنا معلى بن أسد) العمى أبو الهيثم البصري قال (حدثنا وهيب) بنهم الوائص غفر الله له (حدثنا البصري) (عن هشام عن أبيه) عروة ابن الزبير (عن الزبير بن العوام) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه) قال (لأن يأخذ أحدكم أحبالاً) بمزة مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وموحدة مضمومة جمع جبل وجمع أيضا على حبال قال أبو طالب

أمن أجل جبل لأبالضربته * به أنه قد جرت حبال أحبال

واللام في قوله لأن ابتداءية أو جواب لتسم محذوف أي والله لأن ولا يذعن الكسبي في لأن يأخذ أحدكم حبالاً (فيأخذ) بالنصب عطفاً على المنصوب السابق (حرمة) بضم الحاء المهملة وسكون الزاي والنصب على المفعولية (من حطب) ولا يذعن حرمة حطب بالإضافة وصوت حرف الجر (فيبيع) فيكف الله به أي فيمنع الله بغير ما يبيعه (وجهه) من أن يرق ماء بالسؤال من الناس وقوله فيبيع فيكف بالنصب فيه ما عطف على السابق ولا يذعن فيكف الله به عن وجهه فأنشأ الضمير باعتبار الحزمة (خير) خبر مبتدأ محذوف أي هو خير له (من أن يسأل الناس) أي أن لم يجد أحدكم إلا الاحتطاب من الحرف فهو مع ما فيه من امتنان المرء نفسه ومن المشقة خير له من سؤال الناس (أعطى أم منع) بضم الهمزة وكسر الطاء في الأول وضم الميم وكسر التثنية في الثاني مبينين للمفعول * وهذا الحديث سبق في باب الاستعفاف في المسألة من كتاب الزكاة ومطابقته للترجمة هنا في قوله فيأخذ حرمة من حطب فيبيع * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لحدوه وإسمه عبد الله قال (حدثنا الليث بن سعد) الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب) (عن محمد بن مسلم بن شهاب) الزهري (عن أبي عبيد) مصغراً (مولى عبد الرحمن بن عوف) أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والله) (لأن يحتطب أحدكم حرمة) أي من حطب بأرض مباحة ثم يحطمها (على ظهره) خبره من أن يسأل أحداً أن مصدرية أي من سؤال أحد (فيعطيه أو عنه) بضم الفعين عطفاً على ما قبلها وسقط قوله في رواية أبي الوقت وذو * وبه قال (حدثنا) ولا يذعن في الأفراد (أبراهيم بن موسى) ابن يزيد الفراء الرازي المعروف بالصغير قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني البائي فاضها (أن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (أخبرهم قال أخيرني) بالافراد (ابن شهاب) الزهري (عن علي

قوله خبر مبتدأ محذوف
لا حاجة إلى ذلك بل هو خير
عن المبتدأ المتسلك في قوله
لأن يأخذ الخ كما هو ظاهر
نأمل اه

ابن حسين بن علي (مقط لابي ذر ابن علي) (عن أبيه حسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم انه قال اصبت شارفا) بشين متجدة وبعد الالف راء مكسورة ثم فاء المسنة من النوق قاله الجوهري وغيره وعن الاصمعي يقال للذكر شارف والاثني شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة وفي نسخة في مغنم يوم بدر باضافة مغنم ليوم (قال واعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا) مسنة (أخرى) من النوق قبل يوم بدر من الخس من غنمة عبد الله بن جحش (فأنتخمتها يوم ما عند باب رجل من الانصار وانا اريد ان احمل عليهما الذخرا) بكسر الهمزة وسكون الذاو وكسر الخاء المعجمتين نبت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواعون واحدة اذخرة (لا يبيعه ومعى صاغ) بصاد مهملة وبعد الالف همزة وقد تسهل وآخره غين متجدة من الصباغة ولا يذر عن المستقلى طابع بطاء مهملة وموحدة مكسورة بعد الالف فعين مهملة وله أبيض عن الحموى طالع باللام بدل الموحدة أى ومعه من بدله على الطريق قال الكرماني وقد يقال انه اسم الرجل (من بنى قينقاع) بفتح القافين وضم النون وفتحها في الفرع ويجوز الكسر غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة الحى وهم رهط من اليهود (فأسنة عين به) أى بنى الاذخر (على واية قاطمة) بفت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فأسنة عين بالنصب عطفا على قوله لا يبيعه (وحزة بن عبد المطلب يشرب) خرا (في ذلك البيت معه قبينة) بفتح القاف وسكون التحتية وفتح النون ثم هاء تأنيث أى مغنية (وقالت ألا) للتنبية (ياحز) منادى مرخم مفتوح الزاى على لغة من نوى وفي نسخة يا حز يضم الزاى على لغة من لم ينو (لشرف) يضم الشين المعجمة والراء جمع شارف وهى المسنة من النوق (النوا) بكسر النون وتخفيف الواو معدودا جمع نارية وهى السميكة صفة للشرف وفي جمعها وهما شارفان دليل على اطلاق الجمع على الاثنين والجار والمجرور يتعلق بمحذوف تقديره انهض تستدعيه أن ينخر شارفى على المذكورين بطم أضيا فاه من لجهما وهذا مطلع قصيدة وبقيته * وهن معتلات بالقناء * وبعده

ضع السكين في اللبات منها * وضرب جهن حزة بالدماء

وعجل من أطاها الشرب * قديدا من طبيع او شواء

وقوله بالقناء بكسر القاء المكان المتسع أمام الدارو اللبات جمع لبة وهى المنخر وضرب جهن امر من التضريح بالضاد المعجمة والجيم التدمية وأطاب الجزور السنام والكبد والشرب بفتح الشين المعجمة الجماعة يشربون الخمر وقديدا منصوب على أنه مفعول لقوله عجل والتقدير المطبوخ في القدر (فتار) بالمثلثة أى قام بهضة (الهما) أى الى الشارفين (حزة بالسيف) لما مع مقالة القبينة (جذب) بالجيم والموحدة المشددة قطع (أستمتما) جمع سنام فهو على حذف قد صغت قلوبكما اذ المراد قلبا كما والسنام ما على ظهر البعير (وبشر) بالموحدة والقاف أى شق (خواصرهما) أى خصرهما (ثم أخذ من اكبادهما) لان السنام والكبد أطايب الجزور وعند العرب قال ابن جرير (قات لابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (ومن السنام) بفتح السين أى أخذ منه (قال قد جب) قطع (أستمتما فذهب بها) جمع التمر على لفظ الاسنة وهذه الجملة مدرجة من قول ابن جرير (قال ابن شهاب قال على) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه فنظرت الى منظر) بفتح الميم والمعجمة (أفطعنى) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الطاء المعجمة والعين المهملة أى خوفنى لتضرره بتأخر الابتناء بفاطمة رضي الله عنها بسبب فوات ما يستعين به قال (فاتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه عليه الصلاة والسلام (فأخبرته الخبر فخرج) عليه الصلاة والسلام (ومعه زيد) حبه (فانطلقت معه فدخل على حزمة) البيت الذى هو فيه (فقطظ) أى أظهر عليه الصلاة والسلام الغبط (عليه فرفع حزمة بصره وقال هل أنتم الاعبيد لا باني) أراد به التفاجر عليهم بأنه أقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لأن عبد الله أبا النبي صلى الله عليه وسلم وأبأ طالب عمه كانا كالعبدين لعبد المطلب فى الخضوع لحرمته وجواز نصرته فى ما لهما وقد قاله فبيل تحريم الخبر فلم يؤاخذ به (فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقهشر) أى الى ورائه زاد فى آخر الجهاد ووجهه لحزمة خشبية أن يزداد عيبه فى حال سكره فينتقل من التول الى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه بمرأى منه ليدفعه ان وقع منه شئ وعنده ابن أبي شيبه انه اغرم حزمة غنما ومحل النهى عن القهشرى ان لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أى عن حزمة ومن معه (وذلك) أى المذكور من هذه القصة (قبل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وسلم فيما قال وفعل ولم يؤاخذ به رضي الله عنه * وموضع الترجمة منه قوله وانا أريد أن أحمل عليهما

اذخر لا تبعة فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش والحديث قد سبق بعضه في باب ما قبل في الصواع من كتاب البيوع وبأني ان شاء الله تعالى في المغازي واللباس والخمس وقد أخرجه مسلم وأبو داود واستنبط منه فوائد كثيرة تأتي ان شاء الله تعالى في محالها والله الموفق والمعين * (باب القطائع) جمع قطيعة وهي ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض فان اقطعه لالتفليك بل لئلا يكون غلته له فهو كالمتجر فلا يقطع ما يجز عنه ويكون المقطع احق بما اقطعه يتصرف في غلته بالاجارة ونحوها قال السبكي وهو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا قال ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخريج على طريق فقهي مشكل والذي يظهر انه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتجر وان كان لا يملك الرقبة بذلك لتظهر فائدة الاقطاع قال الزركشي وينبغي أن يستثنى هنا ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يملكه الغير باجائه قياسا على انه لا يقطع ما حياه أما اذا اقطعه لتفليك رقبة فيملكه ويتصرف فيه تصرف المالك ذكره النووي في شرح المذهب في باب الركز وفي حديث اسماء بنت أبي بكر عند المؤلف في اواخر الخس انه صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير أرضا من اموال بني النضير وفي الترمذي ونحوه انه صلى الله عليه وسلم اقطع وائل بن حجر أرضا بحضر موت * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي "الازدي" البصري قاضي مكة قال (حدثنا جاد) ولا ي ذرحاج بن زيد واسم جده درهم الجهضمي " (عن يحيى بن سعيد) الانصاري أنه قال سمعت انصار رضي الله عنه قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع الانصار (من البحرين) بلفظ التثنية ناحية معروفة (فقال الانصار) لا نقطع لنا (حتى) نقطع لآخواتنا من المهاجرين مثل الذي نقطع لنا) راد البيهقي في روايته فلم يكن ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) عليه الصلاة والسلام (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والمثناة وبضم الاولى وسكون الاخرى في الفرع وبم ما قيد الجباني وفيما حكاه ابن قرقول قال الزركشي ويقال بكسر الهمزة وسكون المثناة وهو الاستثناء رأيت تأثر عليكم يا مور الدنيا وفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الامر نصيبا فاصبروا حتى تلقوني) زاد في غزوة الطائف فاني على الخوض * وفي الحديث أن للامام أن يقطع من الاراضي التي تحت يده لمن يراه اهلا لذلك * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجزية وفضل الانصار * (باب كتابة القطائع) لمن اقطعه الامام لتكون وثيقة بيده دفعا للتراع (وقال الليث) بن سعد الامام (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن انس رضي الله عنه) انه قال (دعا النبي صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين) قال الخطابي يحتمل انه اراد الموات منها ليملكوه بالاحياء أو اراد أن يخصهم بتناول جزيتها وبه جزم اسماعيل القاضي (فقالوا يا رسول الله ان فعلت) أي الاقطاع (فاكتب لآخواتنا من قريش بمنها فلم يكن ذلك) المثل (عند النبي صلى الله عليه وسلم) يعني بسبب قلة الفتوح يومئذ (فقال) عليه الصلاة والسلام (سترون بعدى اثره) بضم الهمزة وسكون المثناة وفتحهما وهذا من اعلام نبوة فان فيه اشارة الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الانصار بالاموال وغيرها (فاصبروا حتى تلقوني) أي يوم القيامة قبل فيه ان الانصار لا يكون فيهم الخلافة لانه جعلهم تحت الصبر الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوب محكوم عليه وفيه فضيلة تطايرة للانصار حيث لم يستأثروا بشيء من الديار والمهاجرين وبأني ان شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب فضل الانصار * وهذا الحديث أورده المؤلف غير موصول قال أبو نعيم وكأنه أخذ عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه وقال ابن حجر لم أره موصولا من طريقه * (باب حلب الابل) بفتح اللام ويجوز تسكينها أي استخراج ما في ضرعها من اللبن (على الماء) أي عند الماء كذا قاله ابن حجر ونازعه العيني بأن على لم يحيى بمعنى عند بل هي هنا بمعنى الاستعلاء وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن كثيرا من أهل العربية قالوا ان حروف الجر تنابو رجل على على الاستعلاء ينتضي أن يشع المحلوب في الماء وليس ذلك مرادا انتهى * وبه قال (حدثنا) ولا ي الوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الخزازي المدني قال (حدثنا محمد بن فليح) بضم الفاء وفتح اللام وبعد التحية الساكنة حاء مهملة الاسلي أبو الخزازي صدوق يهمل له عند المؤلف احاديث توجب عليها (قال حدثني) بالافراد (ابي) فليح بن سليمان الاسلي صدوق لكنه كثير الخطأ وهو من طبقة مالك واحججه البخاري وأصحاب السنن لكن لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة واضراب ما وانما أخرجه له احاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقائق (عن هلال بن علي) هو ابن أبي ميونة القرشي العامري مولاهم المدني (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح العين المهملة وسكون الميم الانصاري البخاري قيل ولد في عهده صلى الله

عليه وسلم لكن قال ابن أبي حاتم ليست له حصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
(قال من حق الابل) المعهود عند العرب (أن تحلب على الماء) أي عنده لما فيه من نفع المساكين الذين هنالك
وزاد أبو نعيم في مستخرجيه يوم ورودها (باب الرجل يكون له تمر) أي حق تمر (أو) يكون له (شرب) بكسر الشين
نصيب (في حائط) بستان (أو) في (تخل) من باب الف والنشر المرتب فالخائط يتعلق بالتمر والتخل يتعلق بالشرب
(قال) ولا يوي ذرو الوقت وقال (النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولاً في باب من باع غنلاً قد أبرت
(من باع غنلاً بعد أن توبر) بتشديد الواو (فتمرتها للبائع) قال البخاري (وللبائع) بالناس ولا يوي ذرو للبائع
(التمر والسقي) لتخل لأجل الثمرة التي هي ملكه (حق) أي إلى أن (يرفع) أي يقطعها وفي النسخة المقروءة
على المبدع يرفع بضم الفوقية مبنياً للمفعول (وكذلك رب العربة) أي صاحبها لا يمنع أن يدخل في الحائط
لتمعه عربة بالاصلاح والسقي * وبه قال (أخبرنا) لا يوي ذرو الوقت حدثنا (عبد الله بن يوسف) التميمي
قال (حدثنا) ولا يوي ذرو وحده (أخبرنا) (اللبث) بن سعد الامام قال (حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم
الزهري (عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (عن أبيه) عبد الله (رضي الله عنه) أنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع غنلاً بعد أن توبر فتمرتها للبائع فله حق الاستطراق لا قطعاً فها وليس
للمشتري أن يمنع من الدخول اليها الا أن له حقاً لا يصل اليه الا به (الا ان يشترط المبتاع) أن تكون الثمرة له
ويوافقه البائع فتكون له متى ترى (ومن ابتاع) اشترى (عبد الله) أي العبد (ما قاله للذي باعه) لأن العبد
لا يملك شيئاً أصلاً لانه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكاً له قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد
وهو القول القديم للشافعي لو ما سده مالا ملكه لقوله وله مال فأضافه اليه لكنه اذا باعه بعد ذلك كان
ماله للبائع وتأول المانعون قوله وله مال بأن الاضافة للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال جل الدابة وسرج
الفرس ويدل له قوله فماله للبائع فأضاف المال اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد
كله ملكاً لثنين في حالة واحدة فثبت أن اضافة المال الى العبد مجاز أي للاختصاص والى المولى حقيقة أي
للملك (الا ان يشترط المبتاع) كون المال جميعه أو جزء معين منه له فيصح لأنه يكون قد باع شيئاً من العبد
والمال الذي في يده فمن واحد وذلك جائز ولو باع عبداً وعليه ثياب لم تدخل في البيع بل تستمر على ملك البائع
الا أن يشترطها المشتري لاندراج الثياب تحت قوله صلى الله عليه وسلم وله مال ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب
وهذا أصح الاوجه عند الشافعية والثاني انه تدخل والثالث يدخل سائر العورة فقط وقال المالكية
تدخل ثياب المنة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ما عليه من الثياب المعتادة ولو كان مال العبد دراهم
والثمن دراهم أردنا بواشترط المشتري أن ماله له ووافقه البائع فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح هذا
البيع لما فيه من الربا وهو من قاعدة متعجزة ولا يقال هذا الحديث يدل للصححة لأننا نقول قد علم البطلان
من دليل آخر وقال مالك يجوز لاطلاق الحديث وكأنه لم يجعل لهذا المال حصه من الثمن ثم ان ظاهر قوله
في مال العبد الا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوماً ومجهولاً لكن القياس يقتضي أنه لا يصح
الشروط اذا لم يكن معلوماً وقد قال المالكية انه يصح اشتراطه ولو كان مجهولاً وكذا قال الحنابلة ان فرغنا
على أن العبد يملك بتقليد السيد صح الشرط وان كان المال مجهولاً وان فرغنا على أنه لا يملك اعتبر عمله وسائر
شروط البيع الا اذا كان قصده العبد لا المال فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد
أن يكون معلوماً (وعن مالك) الامام ابو العطف على قوله حدثنا الليث فهو موصول غير معلق (عن
نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر عن) أبيه (عمر) رضي الله عنه (في العبد) أن ماله لبايعه كذا رواه مالك
في الموطأ عن عمر من قوله ومن طريقه أبو داود في سننه قال ابن عبد البر وهذا أحد المواضع الاربعة التي
اختلف فيها سالم ونافع عن ابن عمر وقال البيهقي كذا رواه سالم وخالفه نافع فروى قصة الغنل عن ابن
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر ثم رواه من طريق مالك كذلك قال وكذلك رواه
ايوب السخيتاني وغيره عن نافع انتهى وقد اختلف في الاربع من روايتي نافع وسالم على أقوال أحد هاتر جيج
رواية نافع فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي انهما سئلا عن اختلاف سالم ونافع في قصة العبد فقالا
التول ما قال نافع وان كان سالم أحفظ منه * الثاني ترجيح رواية سالم فنقل الترمذي في جامعه عن
البخاري انها أصح وفي التهذيب لابن عبد البر انها الصواب فانه كذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر برفع

القصصتين معا وهذا مرجح لرواية سالم * الثالث تصحيحهما معا قال الترمذي في العلل انه سأل البخاري عنه
 فقال له حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وقال نافع عن ابن عمر عن عمر
 أجمأ أصبح قال ان نافعا خالف سالماني أحايث وهذا منها روى سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 نافع عن ابن عمر عن عمر كنه رأى الحديثين صحيحين وأبى بين ما نقله عنه في الجامع وما نقله عنه في العلل
 اختلاف في حكمه على الحديثين بالصحة لا ينافي حكمه في الجامع بأن حديث سالم أصح بل صيغة أفعل تقتضي
 اشتراكهما في الصحة قاله الحافظ زين الدين العراقي قال ولده أبو زرعة المذهب من كلام المحدثين في مثل هذا
 والمعروف من اصطلاحهم فيه أن المراد ترجيح الرواية التي قالوا انها أصح والحكم للراجح فتكون تلك الرواية
 شاذة ضعيفة والمرجحة هي الصحيحة وحيث قد بينا التناقض لكن المعتمد ما في الجامع لانه مقول بالجزم
 واليقين بخلاف ما في العلل فانه على سبيل الظن والاحتمال وما ذكر عن سالم ونافع هو المشهور عنهم ما روى
 عن نافع رفع القصصتين رواه النسائي من رواية شعبة عن عبد ربه عن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكر القصصتين
 مرفوعتين ورواه النسائي أيضا من رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن عمر مرفوعا بالقصصتين
 وقال هذا خطأ والصواب حديث لث بن سعد وعبد الله وايبوب أي عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد
 خاصة موقوفة ورواه النسائي أيضا من رواية سيفان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر
 بالقصصتين مرفوعا قال المزني والمحموط انه من حديث ابن عمر * وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكدي
 قال (حدثنا سيفان) ابن عيينة (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن نافع عن ابن عمر) بن الخطاب (عن زيد
 ابن ثابت رضي الله عنهم) انه (قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع العرايا بخرصها ثمرا) بفتح الخاء المعجمة
 في الفرع وغيره قال النووي وهو أشهر من الكسر ففتح قال هو مصدري اسم للفعل ومن كسر قال
 هو اسم للشيء المخروص أي بقدر ما فيها اذا صار ثمرا بأن يقول الخارص هذا الرطب الذي عليها اذا جف يحيى
 منه ثلاثة أوسق من التمر ملا في بيعه صاحبه لانسان بثلاثة أوسق من التمر وقباضان في المجلس فيسلم المشتري
 التمر ويسلم بائع الرطب بالتخلية كذا عند الشافعي واحمد والجمهور وروى تفسيرها اقول اخر سبق بهها *
 ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان المعري ليس له أن يمنع المعري من دخوله في الحائط لتعهده العربية *
 وهذا الحديث قدم في باب تفسير العرايا من كتاب البيوع * وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي
 قال (حدثنا ابن عيينة) سيفان (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح انه
 (سمع جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) يقول (نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبارة) بضم الميم
 وبعد الخاء المعجمة الف وحة فراء وهي عقد المزارعة بأن يكون البذر من العامل (و) عن (المحاطلة)
 بالخاء المهملة والقاف يبيع الزرع بالبر الصافي (وعن المزينة) بالزاي والموحدة والنون يبيع الكرم بالزاي
 ونحوه في الرطب والتمر (وعن يبيع التمر) بالثاء والميم المفتوحين (حتى يروص لاحتها) بأن تذهب العاهة
 وذلك عند طلوع الثريا ولا يزرع إلا بذر صلاحه بتذكير الضمير (وان لا تباع) الثمرة بالثاء بالتمر بالمشاة واسكان
 الميم فالأول اسم له وهو رطب على رؤس النخل والثاني اسم له بعد الجداد والليس واجمعوا على أن ذلك مزبنة
 وحقيقتها الجامعة لأفرادها يبيع الرطب من الربوى بالياس منه (الابالدينار والدرهم) الذهب والفضة
 فيجوز (الاعرايا) فلا تباع بمسايل بخرصها ثمرا * وبه قال (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والعين
 المهملة القريشي المكي المؤذن ولا يزرع يكون زاي قزعة قال (أخبرنا) ولا يوزر الوقت حدثنا
 (مالك) الامام (عن داود بن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة الاموي مولا هم أبي سليمان المدني ثقة
 الا في عكرمة وروى برأى الخوارج لكن قال ابن حبان لم يكن داعية وقد وثقه ابن معين والبخلي والنسائي
 وروى له البخاري هذا الحديث فقط وله شواهد (عن أبي سيفان) قيل اسمه وهب وقيل قزمان (مولي أبي
 احمد) بن جحش ولا يوزر الوقت والاصلي مولى ابن أبي احمد (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصها من التمر) متعلق ببيع العرايا والباء في قوله بخرصها
 للسببية أي رخص في بيع رطبها من التمر بسبب خرصها يأكلونها رطبا (فيما دون خمسة أوسق) جمع
 وسق بفتح الواو وهو وستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى (أوقى خمسة أوسق شذ داود)
 ابن حصين (في ذلك) فوجب الأخذ بأقل من خمسة أوسق وتبقى الخمسة على التحريم احتياطاً لان الاصل

تحرير بيع التمر بالطرب وجاءت العرايا رخصة وشك الراوى في خمسة أوسق أو دونهم فوجب الأخذ باليقين وهو
 دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم * وهذا الحديث مخصص لعموم الأحاديث السابقة * وبه قال
 (حدثنا زكريا بن يحيى) الطائي الكوفي قال (أخبرنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنا (أبو أسامة) حماد بن أسامة
 (قال أخبرني) بالافراد (الوليد بن كثير) الخزومي المدني ثم الكوفي صدوق روى رأى الخوارج وقال لا تجزى
 عن أبي داود وثقة ابن معين وغيره (قال أخبرني) بالافراد (بشير بن يسار) بضم الموحدة وفتح الشين المججمة في الاول
 مصفرا وبسار ضد الهين الحارثي (مولي بن حارثة أن رافع بن خديج) بفتح الحاء المججمة وكسر الدال المهملة
 الانصاري الاوسى وأول مشاهده أحد ثم الخندق (وسهل بن أبي حمزة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة ابن
 ساعدة بن عامر الانصاري الخزرجي المدني صحابي صغير ولد سنة ثلاث من الهجرة (حدثنا) أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن المزانية بيع التمر بالمثناة وفتح الميم على الشجر (بالتمر) بالمثناة الفوقية وسكون الميم
 موضوعا على الأرض لان المساواة بينهما مشروط وما على الشجر لا يحصر بكيل ولا وزن وإنما يكون مقذرا
 بالحرص وهو حدس فظن لا يؤمن فيه التفاوت وبيع مجرور وعطف على المزانية عطف تفسير (الاصحاب العرايا
 فانه) عليه السلام (أذن لهم) في بيعها بقدر ما فيها اذا صار غرا وفيه اشعار بأن العرايا مستثناة من المزانية (قال
 أبو عبد الله) أي البخاري (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي (حدثني) بالافراد
 (بشير) هو ابن يسار السابق (منه) ولا بوى ذرو الوقت قال وقال ابن اسحاق فأسقط أبو عبد الله فعلى الرواية
 الاولى يكون معلقا قال الحافظ ابن حجر ولم أره موصولا من طريقته

(كتاب) بالتونين ولغير أبي ذر باب بالتونين بدل كتاب (في الاستقراص) وهو طلب القرض وهو بفتح
 القاف أشهر من كسرها وبطلق اسماء بمعنى الشيء المقرض ومصدر اسم في الاقراض وهو تعليق الشيء على أن يرد
 بدله وسمي بذلك لان المقرض يقطع للمقرض قطعة من ماله ويسميه أهل الحجاز سلنا (وادا الدين و) في (الحجر)
 بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال (و) في (التفليس) وهو في اللغة النداء
 على المفلس وشهره بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الاموال وشرع عجز الحاكم على المفلس
 والمفلس لغة المعسر ويشان من صار ماله فلوسا وشرعاً من حجر عليه لانه من دين لا دمي وجمع المؤلف
 بين هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها ولما ملق بعضها ببعض وقال الحافظ ابن حجر وزاد في غير رواية
 أي ذر البسلة قبل كتاب وللتنسي باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب انتهى والذي رأيته
 في الفرع البسلة بعد كتاب كتاب في الاستقراص بسم الله الرحمن الرحيم باب في الاستقراص مرقوم عليها
 علامتا أبي ذر والتقديم فليعلم * (باب من اشترى) شيئا (بالدين و) الحال انه (ليس عنده ثمنه) أي عن الذي
 اشتراه (اوليس) ثمنه (بحضرتة) * وبه قال (حدثنا محمد) غير منسوب وجرم أبو علي الجاني بانه ابن سلام
 وحكاة عن رواية ابن السكن وهو كذلك في رواية أبي علي بن شوية عن الفربري كما قاله الحافظ ابن حجر ولا يذر
 محمد بن يوسف وهو البكندى قال (أخبرنا جري) هو ابن عبد الحميد (عن المغيرة) بن مقسم بكسر الميم الضمى
 الكوفي الاعشى (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) ما (انه) قال
 غزوت مع النبي (وفي نسخة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) غزوة الفتح فأبطأ جلي وأعي (قال) عليه الصلاة
 والسلام ولا بوى ذرو الوقت فقال (كيف ترى بعيرك) قلت يا رسول الله قد أعي فتزل بجعته فبعته فبعته ثم قال
 اركب فركبت فله رأيته اكفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال عليه الصلاة والسلام (أتبعه) (أتبعه)
 بنون الوقاية ولا يذر عن الجوى والمسئلى أتبعه بما سقاها (قال) ثم أتبعه (ببعته) (بأوقية) (فما قدم
 المدينة غدوت اليه بالبعير فأعطاني ثمنه) * ومطابقة الحديث للترجمة من حيث شراؤه صلى الله عليه وسلم الجمل
 في السفر وقضاؤه بالمدينة * وبه قال (حدثنا معلى بن اسد) بضم الميم وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة
 العمى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد البصري قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (قال) تذاكرنا عنده
 ابراهيم (الضبي) (الرهني في السلم) أي في السلف ولم يرد به السلم الذي هو بيع الدين بالعين بأن يعطى أحده
 التقدين في سلعة معلومة الى أجل معلوم (فقال) الاعشى (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة)

رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي اسمه أبو الشعم (الى اجل) معلوم
 (ورنه) عليه (در علم حديث) فبخرجه بالمقص لا طلاق الدرع عليه وهذا الدرع يسمى ذات الفضول
 وهل البيع الى اجل رخصة أو عزية قال ابن العربي جعلوا الشراء الى اجل رخصة وهو في الظاهر عزية
 لان الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا اذا تدبرتم دين الى اجل مسمى فاكثروا
 في الدين ورتب عليه كثيرا من الاحكام والحديث الاول سبق في باب شراء الدواب والثاني في باب شراء الطعام
 الى اجل من كتاب البيوع (باب من اخذ اموال الناس) أي شبعها بطريق القرض أو بغيره حال كونه
 (يريد اداها) اذى الله عنه (او) حل كونه يريد (اتلافها) اتلفه الله • وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله
 الاوبسي) بضم الهمزة قال (حدثنا سليمان بن بلال) القرشي التيمي (عن ثور بن زيد) بالملنة أخى همر والد بلي
 يكسر الدال وهو غير ثور بن زيد بافظ الفعل (عن ابي الغيث) يفتح الغين المجهة وسكون التنية آخره مثلثة سالم
 المدني مولى عبد الله بن المطيع (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال من اخذ
 اموال الناس) بطريق القرض أو غيره بوجوه المعاملات (يريد اداها) اذى الله (ولكنه يني اذاها
 الله عنه) أي يسره ما يؤديه من فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة
 مرفوعا من مسلم يدان دينها يعلم الله انه يريد اداها الا اذا علم الله عنه في الدنيا (ومن اخذ) أي اموال الناس
 (يريد اتلافها) على صاحبها (اتلفه الله) في معاشه أي يذهب من يده فلا يتقنع به لسوء نيته ويبقى عليه الدين
 فيعاقبه يوم القيامة وعن أبي امامة مرفوعا من تدان دين وفي نفسه وفاؤه ثم مات فجاءه الله عنه وأرضى
 غريمه بمشائه ومن تدان دين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتض الله تعالى لغريمه يوم القيامة رواد الحاكم
 عن بشر بن عمر وهو متروك عن القاسم عنه ورواها الطبراني في الكبير أطول منه ولفظه قال من اذان ديناً وهو
 ينوي أن يؤديه اذا ما الله عنه يوم القيامة ومن استدان ديناً وهو لا ينوي أن يؤديه مات فأتاه الله عز وجل يوم
 القيامة ظننت اني لا اخذ لعبدى بحقه فيؤخذ من حسنة ففعل في حسنات الاخر فان لم يكن له حسنات
 اخذ من سيئات الاخر ففعل عليه وعن عائشة مرفوعا من حمل من أمتى ديناً ثم جهد في قضائه ثم مات قبل أن
 يقضيه فأنا وليه رواد أحمد باسناد جيد • وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الاحكام • (باب) وجوب (اداء
 الديون) ولا يذر الدين بالافراد (وقال الله) ولا يذرو قول الله (زماني ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى
 اهلها) عام في جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها (واذا حكمتم بين الناس ان) أي بان (تحكموا بالعدل ان
 الله نعم) أي نعم شأ (بظلمكم به) أو نعم الشيء الذي يظلمكم به والخصوص بالمدح محذوف أي نعم ما يظلمكم به ذلك
 وهو المأمور به من اداء الامانات والعدل في الحكم (ان الله كان سمعاً بصيراً) يدرك السموعات حال حدودها
 والمبصران حال وجودها ولا يذران الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها الآية واسقط ما عدا ذلك •
 وبه قال (حدثنا) لابي ذر حدثني بالافراد (احمد بن يونس) بن عبد الله التيمي البرقي قال (حدثنا ابو شهاب)
 عبد ربه الخياط بالهاء المهمة والنون المشددة المعروف بالاصغر (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن زيد
 ابن وهب) الهمداني الجهني (عن ابي ذر) جندب بن جنادة (رضي الله عنه) انه (قال كنت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما ابصر بعني احداً) الجبل المشهور (قال ما احببانه) أي أن احداً (تحويل الى ذهبا) بفتح المثناة
 الفوقية كتفعل ولغير أبي ذر يحول بضم المثناة التحتية مبنياً للمفعول من باب التفعيل وفيه تحويل بمعنى صبر
 قال في التوضيح وهو استمال صحيح وقد خفي على أكثر النحويين حتى أنكروا بعضهم على الحريري قوله في الخبر
 وما شئ اذا فسد • تحويل فيه رشد • زكى العرق والده • ولكن بئس ما ولى
 وحينئذ فتستدعي مفعولين قال والرواية لما لم يسم فاعله رفعت أول المفعولين وهو الضمير في تحويل الراجع الى
 أحد ونصب الثاني خبراً ايها وهو ذهبا (يكث عندى منه) أي من الذهب (دينار) رفع فاعله • كثر والجلة
 في محل نصب صفة لذهبا (فوق ثلاث) من الليالي (الا ديناراً) نصب على الاستثناء من ما قبله ولا يذر الدينار
 بالرفع على البدل من دينار السابق (ارصد) بضم الهمزة وكسر الصاد من الارصاد أي أعده (الدين) والجلة
 في محل نصب صفة لدينار وفي نسخة بالرفع وحكاها السفاقي وابن فرقول أرصد بفتح الهمزة من رصده
 أي رقبته (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان الاكثرين) مالا (هم الاقلون) نوابا (الامن قال بالمال) أي الامن

صرف المال على الناس في وجوه البر والصدقة (هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب) عبد ربه المذكور (بين يديه وعن يمينه وعن شماله) وفيه التعبير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال يده أي أخذ وأرفع وقال برجله أي مشى (وقيل ما هم) جملة اسمية فهم مبتدأ مؤخر وقيل خبره وما زائدة أو صفة (وقال) عليه الصلاة والسلام (مكأنك) بالنصب أي الزم مكانك حتى أتيتك (وتقدم غير بعيد فسمعت صوتا فارتدت أن أتته) عليه الصلاة والسلام (ثم ذكرته قوله) الزم (مكأنك حتى أتيتك فلما جاء قلت يا رسول الله) ما هو (الذي سمعت وأقال) ما هو (الصوت الذي سمعت) ثم لمن راوى (قال) صلى الله عليه وسلم (وهل سمعت) استفهم على سبيل الاستخبار (قلت نعم) سمعت (قال) عليه الصلاة والسلام (إنني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال من مات من أمتك لا يشر بالله شيئا دخل الجنة قلت وان) ولا يذرع من المستحل ومن (فعل كذا وكذا) أي وان زنا وان سرقا كما جاء في الرقاق مضمر (قال نعم) * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله لا يذرع من حيث أن فيه ما يدل على الاحتكام بأداء الدين وفيه رواية التتابعي عن التابعي عن الصحابي وأخرجه أيضا في الاستئذان والرفاق وبه الخلق ومسلم في الزكاة والترمذي في الإيمان والنساء في اليوم واليلة * وبه قال (حدثنا) ولا يذرع حدثني بالافراد (أحمد بن شبيب بن سعيد) بفتح المجهدة وكسر الموحدة الأولى وسعيد بكسر العين الجطبي بفتح الحاء والطاء المهملتين وبالموحدة الساكنة منهما البصري قال (حدثنا أبي) سعيد (عن يونس) بن يزيد الأيلي (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (حدثني) بالافراد (عبد الله) بالنقص (ابن عبد الله بن عتبة قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل جبل (أحد ذهبا) نصب على التمييز قال في التوضيح ووقوع التمييز بعدمثل قليل وجواب لوقوله (ما يسرني) فعل مضارع منفي بما وكان الأصل أن يكون ماضيا ولعله أوقع المضارع موقع الماضي أو الأصل ما كان يسرني فحذف كان وهو الجواب وفيه ضمير وهو اسمه وقوله يسرني خبره وسقط لا يذرع لوقوله ما من قوله ما يسرني (ان لا يذرع على) بتشديد الياء (ثلاث) من البالي (وعندي منه) أي من الذهب (شيء) مبتدأ خبره عندي مقدما والواو في قوله وعندى الحال ولا في ان لا يذرع على رواية أنبات ما يسرني زائدة (الاشتم) بالرفع بدل من شيء الأول (ارصد لدي) بضم الهمزة وفتحها وكسر الصاد كما سبق وهما في اليونانية (رواه) أي الحديث (صالح) هو ابن كيسان (وسقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب عما هو في الزهريات للذهلي * وحديث الباب أخرجه أيضا في الرقاق * (باب جواز استقراض الأبل) كغيرها من الحيوان نعم يحرم اقراض جارية لمن يحل له ولو غير مشبهة لانه عند جائز ثبت فيه الرد والاسترداد وعباطاها المقترض نمردها في شبهة اعارة الجوارى للوطء وقول النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الامة للثمنى نعتيه السبكي بأنه قد يصير وانها فبطوها ويردها وقال الاذري الاشبه المنع * وبه قال (حدثنا ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (أخبرنا سفيان بن كهيل) بفتح لام سلمة وضم كاف كهيل مصفرا قال سمعت اباسمه بن عبد الرحمن بن عوف (بيننا) أي منزل سكننا كذا في الفرع وغيره ولا يذرع والوقت والاصلي يعني أي لما ج (يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا) ولا جد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء اعرابي في المعجم الاوسط للطبراني ما يفهم انه العرباض بن سارية لكن روى النساء والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره ولفظه عن عرباض بنت من النبي صلى الله عليه وسلم بكر فأنته انتفاض فقال أجل لا أقضيه ~~كها~~ الا انجبة فقضاني فاحسن قضائي وجاء اعرابي يتقاضا سنا الحديث وأخرجه ابن ماجه أيضا عن العرباض فذكر قصة الاعرابي واسقط قصة العرباض فبين هذا انه سقط من رواية الطبراني قصة الاعرابي فلا يفسر المبهم بذلك (تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي طلب منه قضاء دين له عليه ولا جد استقرض النبي صلى الله عليه وسلم من رجل بعيرا (فاغظ له) باتشديد في المطالبة لاسيما وقد كان اعرابيا كما مر ففقد جرى على عادته في الجفاه بالغلظة في الطلب وقبل ان الكلام الذي أغظ فيه هو أنه قال يا بني عبد المطلب انكم مطل وكذب قاته لم يكن في أجداه صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء بعد أن يصدر هذا من مسلم (ثم احضرت) صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ولا يذرعهم به أصحابه أي عزمو أن يؤذوه بالقول أو بالفعل لكنهم تركوا ذلك أدبهم صلى الله عليه وسلم (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه فان لصاحب الحق مقالا) أي

قوله سمعت به هكذا في التسخير
واعل صوابه شبيب بن سعيد
كما يعلم مما قبله تأمل اه

صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع (واشتروا له بعيرا) وعند أحمد عن عبد الرزاق الترمذى
 مثل سنن بعيره (فأعطوه اياه وقالوا) ولا يذروا بالاسقاط الواو (لا يجد الا افضل من سنه) أى فوق سنن بعيره
 (قال اشتروه) أى الافضل (فأعطوه اياه) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى مسلم
 (فان خيركم احسنكم قنأ) أى من خياركم كما سأتى ان شاء الله تعالى فى الهبة فان من خيركم أو خيركم على الشك
 كما فى بعض الاصول وسيأتى ان شاء الله تعالى ما فيه * وفى هذا الحديث ما ترجم له وهو استقراض الابل
 ويلحق بها جميع الحيوان كما مر وهو قول مالك والشافعى والجمهور ومنع ذلك الحنفية لحديث النهى عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسبة رواه ابن حبان والدارقطنى عن ابن عباس مرفوعا يساند رجاله ثقات الا أن الحفاظ
 رجحوه الرسالة وأخرجه الترمذى من حديث الحسن عن سمرة فى سماع الحسن من سمرة اختلاف وقول الطحاوى
 انه ناسخ لحديث الباب متعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحوال وقد جمع الشافعى رحمه الله بين الحديثين بجعل النهى
 على ما اذا كان نسبة من الجاهلين * وحديث الباب قد مر فى الوكالة وهو من غرائب الصحيح قال البزار لا يروى
 عن أبي هريرة الا بهذا الاسناد ومداره على سلمة بن كهيل وقد صرح فى هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة كما سبق
 * (باب) استحباب (حسن التقاضى) أى المطالبة * وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم الفراء همدى
 البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (عن عبد الملك) بن عمير القرشى الكوفى (عن ربي) بكسر الراء وسكون
 الموحدة وكسر المهملة وتشديد التحتية ابن خراش (عن حذيفة) بن ايمان (رضى الله عنه) أنه (قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما ت رجل) لم يسم (فقبل له) وفى باب من أنظر معسر من طرق منصور عن ربي
 قالوا أعلمت من الخير شيئا ولا يذرعن المسقى هنا فقبل له ما كنت تقول (قال كنت ابايع الناس فأبجوز)
 بتشديد الواو (عن المومر واخفف عن المعسر فقفر له) يضم الفين المجهمة مبنية للمفعول (قال أبو مسعود)
 عتبة بن عمرو الانصارى البدرى بالاسناد السابق (سمعه) أى هذا الحديث (من النبي صلى الله عليه وسلم)
 ولا يذرعن الكشميهنى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالعين بدل الميم ولفظ مسلم اجمع حذيفة وأبو مسعود قال
 حذيفة اتي رجل ربه فقال ما علمت قال ما علمت من الخير الا أنى كنت رجلا ذاملا فكنت أطالب به الناس
 فكنت أقبل المسور وأتجاوز عن المعسور قال تجاوزوا عن عبدى قال أبو مسعود وهكذا سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول وفى رواية له من طريق شقيق عن أبي مسعود حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له
 من الخير شيئا وهو عام مخصوص لان عنده الايمان ولذلك يجوز العفو عنه ان الله لا يغفر أن بشر لربه والا ليقب به
 انه كان ممن قام بالقرض لانه كان ممن وفى شئ نفسه فاعفى عنه لم يوجد له من النوافل الا هذا ويحتمل أن له نوافل
 آخر لكن هذا غلب عليه فلم يذكرها اكتفاء بهذا ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فيكون المعفى انه لم يوجد له
 فعل بقرى المال الا انظار المعسر والله أعلم * هذا (باب) بالتسوين (هل يعطى) بفتح الطاء أى هل يعطى المستقرض
 للمقرض (اكبر من سنه) الذى اقترضه * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر بن مسر بن مغرل أبو الحسن
 الاسدى البصرى الثقة (عن يحيى) بن سعيد القطان (عن سفيان) الثوري أنه قال (حدثني) بالافراد (سلمة
 ابن كهيل) الحضرمى أبو يحيى الكوفى (عن ابى سلمة) بن عبد الرحمن (عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رجلا)
 اعرايا (أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه بعيرا) كان عليه السلام اقترضه منه (فقال) ولا يوى ذروا الوقت
 (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه) بهزمة قطع مفتوحة ولمسلم فأمر أبارافع أن يقضى الرجل بكبره
 (فقالوا ما) ولا يذرعن الكشميهنى لا (يجد الاسنا افضل من سنه) زاد فى باب استقراض الابل اشتروه فأعطوه
 اياه (فقال الرجل) له عليه الصلاة والسلام (أوفيتنى) أى أعطيتنى حتى وافيا كاملا (أوفى الله) بالهزمة قبل
 الواو الساكنة فيهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه) أى الافضل (فان من خيار الناس احسنهم
 قضاء) وهذا من مكارم أخلاقه وليس هو من قرض جر منفعة الى المقرض المنهى عنه لان المنهى عنه ما كان
 مشروطا فى القرض كشرط رد صحيح عن مكسر أو ردة بزيادة فى القدر أو الصفة والمعنى فيه أن موضوع القرض
 الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فذبح محتمه فلو فعل ذلك بلا شرط كما هنا استحباب ولم يكبره
 ويجوز للمقرض أخذها لكن مذهب المالكية أن الزيادة فى العدد منى عنها واحتج الشافعية بعدم قوله فان
 من خيار الناس احسنهم قضاء ولو شرط اجلا لا يجزى منفعة للمقرض بأن لم يكن له فيه غرض أو أن يرد الاردا

أو المكسر أو أن يقرضه قرضا آخر لفا الشرط وحده دون العقد لأن ما جزمه من المنفعة ليس المقرض بل المقرض
والعقد عقد ارفاق فكانه زاد في الارفاق ووعدته وعد احسننا لكن استشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن وأجيب
بقوة داعي القرض لانه مستحب بخلاف الرهن ويندب الوفاء بشرط الاجل كما في تأجيل الدين الحال فانه ابن
الرفعة * وهذا الحديث قد سبق قريبا * (باب استحباب حسن القضاء) أي أداء الدين * وبه قال (حدثنا أبو
نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن سلمة) أي ابن كهيل (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن
أبي هريرة رضي الله عنه) انه (قال كان لرجل) اعرابي (على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الابل) استسلمه
منه وكان كافي مسلم يكره ان يفتح المرحضة وسكون الكاف وهو القتي من الابل كالفلام من الادميين فجاءه
يتقاضاه أي يطلبه منه (فقال صلى الله عليه وسلم اعطوه) سنه (فطلبوا سنه) أي مثله (فلم يجدوا له الا سنا
فوقها) أي أعلى منها ثمنا أي من حيث الحسن والسن وفي مسلم انه كان رباعيا وهو يفتح الرأ وتختلف الموحدة
ما دخل في السنة السابعة (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا في الوقت قال (اعطوه) أي الاعلى (فقال) الرجل
(أوفيتني) حتى وافيا كاملا (وفي الله بك) بالهمزة قبل الواو الساكنة في الاولى وباسناتها في الثانية ولا في ذر
أو في الله بك باثباتها ولا في الوقت لك باللام بدل الموحدة (قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم) وفي الهبة
فان من خيركم (احسنكم قضاء) فيه استحباب الزيادة في الاداء كما مر لكن هذا ان اقترض لنفسه فان اقترض
لمجبره أو لوجهه وقف فليس له رد زائد * وبه قال (حدثنا خلاد) غير منسوب ولا في ذر خلاد بن يحيى السلي
الكوفي قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملة ابن كدام قال (حدثنا محارب بن
دثار) بدل المهمة مكسورة فثلاثة خفيفة ومحارب بضم الميم وكسر الراء السدوسي الكوفي (عن جابر بن عبد الله)
الانصاري (رضي الله عنهما) انه (قال أئيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد) بالمدينة (قال مسعر)
الراوي (اراه) بضم الهمزة أي أظن انه (قال ضحي فقال) عليه الصلاة والسلام (صل ركعتين) تحية المسجد
(وكان لي عليه دين) وهو غن الجمل الذي اشتراه عليه الصلاة والسلام منه لما رجع من غزوة تبوك أو ذات
الرفاع واستثنى جلالة الى المدينة وكان أوقية (فقضاني) أي أداني ذلك (وزادني) عليه قيراطا وروى ان جابرا
قال قلت هذا القيراط الذي زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفارقني أبدا فجعلته في كيس فلم يزل عندي
حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيها أخذوا * وبأني الحديث ان شاء الله تعالى في الشرط ومطابقة لما
ترجم به هنا واضحة وقد سبق في غير ما وضع * (باب بالنون) اذ اقضى المديون (دون حقه) أي صاحب
الدين برضا (أو حلاله) صاحب الدين من جميعه (فهو جائز) كذا وجهه ابن المنير وبه يجاب عن قول ابن بطال
انه بالالف في النسخ كلها اذا الصواب وحلله باعقاط الالف لتمكن في رواية أبي علي بن شعبة عن القبري
والسفي عن البخاري ومستخرج الاحتماعلي وحلله بالواو كما صوبه ابن بطال * وبه قال (حدثنا عبدان) هو لقب
عبد الله بن عثمان بن أبي جبلة الأزدي العنكي المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يونس)
ابن يزيد الايلي (عن الزهري) محمد بن مسلم انه (قال حدثني) بالافراد (ان كعب بن مالك) هو عبد الله كما عند
المزني وأبو عبد الرحمن كما عند أبي مسعود الدمشقي وخلف في الاطراف (ان جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي
الله عنهما) أخبرنا ان اياه) عبد الله بن عمرو بن حرام هملتين (قتل يوم احد) حال كونه (شهيدا وعليه دين)
وفي رواية وهب بن كيسان في الباب الا لاحق عن جابر ان اياه توفي وترك عليه ثلاثين وسق راجل من اليهود
(فاشدت الغرماء) يعني في الطلب (في حقوقهم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في علامات النية من غير
هذا الوجه فقلت ان أبي ترك عليه دينا وليس عندي الا ما يخرج نخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه فانطلق معي
لكيلا يفتش علي الغرماء (فسأهم) عليه الصلاة والسلام (أن يقبلوا تمر حاطلي) بالثناة واسكان الميم (وبحلالوا
أبي) أي يجبهوا في حل عما تأخر عليه من الدين (فأبوا) أي امتنعوا أن يأخذوا تمر الحائط (فلم يعطهم النبي
صلى الله عليه وسلم) تمر (حاطل وقال) عليه السلام (منفد عليك فقد اعطينا حين اصبح فطاف في الخيل ودعا
في تمرها) بالثناة وفتح الميم (بالبركة فخذتها) بجمع مفنوعة فد البين هملتين اولاهما مفتوحة والاخرى ساكنة من
الجداد أي قطعت تمرها (ففضبتهم) حقه كله (وبقي لنا من تمرها) بالثناة الفوقية وسكون الميم وفي نسخة من تمرها
بالثناة وفتح الميم وفي رواية مغيرة في البيوع وبقي تمرى كانه لم ينقص منه شيء * (باب بالنون) اذ افاص

بشدائد الصادق المهمة (أوجازفه) بالجيم والزاى من المجازفة وهي الحدس (في الدين) متعلق بكل من المقاصة
 والمجازفة أى عند الاداء زاد في رواية أبوى ذر والوقت والاصلي هنا فهو جائز أى سواء كانت المقاصة
 أو المجازفة (نحو أوجازفه) كبرية أو شعبة يرشعير والضمير في فاص يرجع الى المديون وكذا الضمير المرفوع
 في جازفه وأما المنصوب فالى صاحب الدين وقد اعترض المهلب على المؤلف بأنه لا يجوز أن يأخذ من له دين قمر
 من غيره قمر المجازفة بدنه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ بمجازفة اذا علم الاخذ ذلك ورضى
 انتهى وأجيب بأن مراد البخارى ما أثبتته المعترض لا مانعاً وغرضه بيان انه يفتقر في القضاء من المعاوضة
 ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير الرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء * وبه قال (حدثنا)
 ولابي ذر حدثني (ابراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر الخزاعي بالزاى تكلم فيه أحمد من أجل القرآن ووثقه
 ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني واعتمد البخارى واتي من حديثه وروى له الترمذى
 والنسائي وغيرهما قال (حدثنا أنس) هو ابن عبيد بن عيسى أبو نضرة (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن
 وهب بن كيسان) بفتح الكاف القرشي مولا هم أبي نعيم المديني (عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله
 عنهما) أنه أخبره ان باه) عبد الله (توفى وترت عليه ثلاثين وسقاً) من ثريدنا (رجل من اليهود) هو أبو النخعم رواه
 الواقدي في المغازى في قصة دين جابر عن اسماعيل بن عطية بن عبد الله السلي عن أبيه عن جابر وكذا ذكره
 في المستقى من تاريخ دمشق لابن عساكر وفي رواية فواس عن الشعبي في الوصايا ان أباه استشهد يوم أحد وترك
 ست بنات وترت عليه ديناً (فاستنظره جابر) طلب أن ينظره في الدين المذكور (فأبى) امتنع (ان ينظره) من
 انتظاره (فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم) بالواو
 ولابي ذر فكلم (اليهودى ليأخذ ثريدنا) بالمائة وفتح الميم (بالذى له) من الدين ولا بوى ذر عن الحموي والكشميني
 بالتى أى باللاوسق التى له (فأبى) اليهودى (فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فشى فيها) وفي الباب
 السابق فطاف في النخل ودعا في ثمرته بالبركة (ثم قال لجابرجدة) أى اقطع (له فأوف له الذى له) بفتح همزة فأوف
 (فجده) أى قطعه جابر (بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقاً) التى كانت له في ذمة
 أبيه (وفضلت له سبعة عشر وسقاً) بالواو حدث بعد السنين المهمة وضاد فضلت مفتوحة في الفرع وبالكسر
 ضبطها البرماوى وفي علامات النبوة فأوفاهم الذى لهم وبقي مثل ما أعطاهم وجع بينهم بالجل على تعدد القراء
 فكان أصل الدين كان منه ليهودى ثلاثون وسقاً من صنف واحد فأوفاه وفضل من ذلك البيدر سبعة عشر
 وسقاً وكان منه لغير ذلك اليهودى أشياء أخرى من أصناف أخرى فأوفاهم وفضل من المجموع قدر الذى أوفاه
 ويؤيده قوله في رواية تيج العنزى عن جابر عند الامام أحمد فكلت لهم من العجوة فأوفاهم الله وفضل لثمان
 التمر كذا وكذا وبأى ان شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب علامات النبوة بعون الله وقوته (فجاء جابر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذى كان) من البركة وفضل من التمر بعد قضاء الدين (فوجدته يصلى العصر فلما
 انصرف أخبره بالفضل فقال) عليه السلام له (أخبر ذلك) الذى ذكرته من الفضل (ابن الخطاب) عمر رضى
 الله عنه ولابي ذر ذلك باسقاط اللام (فذهب جابر الى عمر فأخبره) بذلك (فقال له) أى جابر (عمر لقد علمت حين
 مشى فيما ارسل الله صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها) بضم التخمبة وفتح الراء مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون
 الثقيلة قيل وخص عمر بذلك لانه كان مهتماً بقصة جابر * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الصلح وأبو داود
 في الوصايا وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام * (باب من استعاذ بالله (من الدين) أى من
 ارتكابه * وبه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد
 ابن مسلم (ح) مهملة تحويل السنن قال المؤلف (وحدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس وسقط لغيره فى ذر قوله
 حدثنا أبو اليمان الى آخره وحدثنا اسماعيل (قال حدثني) بالافراد (أحى) عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته
 أشهر (عن سليمان) بن بلال (عن محمد بن ابى عتيق) هو محمد بن عبد الله بن أبى عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبى
 بكر الصديق التيمي المديني (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (ان عائشة رضى الله عنها أخبرته
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوى في الصلاة ويقول اللهم اعوذ بك) ولابي ذر اللهم افى أعوذ بك
 (من المأثم) الذى يأثم به الانسان أو هو الاثم نفسه وضع للمصدر موضع الاسم (والمغرم) هو أيضاً مصدر وضع

موضع الاسم يريد به مغرم الذنوب والمعاصي وقيل كالغرم وهو الدين ويريد به ما استدين فيما يكرهه الله أو فيما
 يجوز ثم عجز فأما دين احتاج اليه وهو قادر على أدائه فلا يستعاض عنه أو المراد الاستعاضة من الاحتياج اليه
 ولا تعارض بين الاستعاضة من الدين وجواز الاستدانة لأن الذي استعاض منه ليس هو نفس الدين بل غوائل
 الدين المشار إليها بقوله (فقال قائل) هي عائشة رضي الله عنها كما في الرواية الأخرى (ما أكثر ما نستعبد بالله
 يا رسول الله من المغرم قال) عليه الصلاة والسلام (إن الرجل إذا غرم حدث) قال البيضاوي أي أخبر عن
 ماضي الأحوال لتهدم معذرتة في التقصير (فكذب) والله شتمه في كذب (ووعده) فيما يستقبل (فأخاف)
 لا يفي بوعده وتعقبه في شرح المشكاة بأنه لم يرد بأدخال إذا في حدث ووعده أنهم ما نثر طان وكذب وأخاف
 جزاً أن بل أراد بيان ترتيب ما عليهم ما يحرف التعقيب فكيف يتصور ذلك وإن الشرط في الحديث غرم وحدث
 جزاء ووعده عطف عليه وكذب وأخاف مرتبان على الجزاء وما عطف عليه * (باب) (حكم) (الصلاة على من ترك)
 عليه (دبنا) * وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) (بن الخياط) (عن
 عدى بن ثابت) (الأنصاري الكوفي التابعي المشهور وثقة أحمد والعجلي والدارقطني) (أنه كان يقول في التشيع
 لكن أخرج له الجماعة ولم يخرج له في الصحيح شي مما يثبته) (عن أبي حازم) (بازاي) (بعد الحاء المهملة) (سلمان
 الأشجعي) (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) (أنه قال من ترك) (بعد وفاته) (مالاً فلو رثته
 ومن تركه كلاً) (بفتح الكاف) (وقد عدي اللام النقل من كل ما يكلف والكل العمال قاله في النهاية ولا ريب أن الدين
 من كل ما يكلف والمعنى من مات وترك عبداً لا أودينا) (فألبنا) (يرجع أمره فنوفى دينه ونقوم مصالح عياله) * وبه
 قال (حدثنا) (ولابي ذر) (حدثني بالافراد) (عبد الله بن محمد) (المسندى بفتح النون قال) (حدثنا أبو عامر) (عبد الملك
 ابن عمرو العقدي قال) (حدثنا فليح) (هو ابن سليمان الخزاعي أو الأسلي أبو يحيى المدني ويقال فليح لقب واسمه
 عبد الملك من طبقة مالك واحتج به البخاري وأصحاب السنن وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك
 وهو وثقة لكنه كثير الخطأ وضعفه ابن معين وأبو داود وقال ابن عدى له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب وهو
 عندي لا بأس به انتهى قال الحفاظ ابن جرير يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وائسراهم ما
 وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقاق (عن هلال بن عني) (العامري المدني وقد نسب
 إلى جده أسامة) (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) (بفتح العين) (وسكون الميم) (آخرها) (تأنيث الأنصاري البخاري يقال
 ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي حاتم ليست له عصبة) (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ما من مؤمن إلا وائاً بالواو ولا في الوقت إلا أنا) (أولى) (أحق الناس) (به في) (كل شيء) (من
 أمور الدنيا والآخرة أقرؤا أن شتم) (قوله تعالى) (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) (قال بعض الكبراء إنما
 كان عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم لأن أنفسهم تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعهم إلى النجاة
 قال ابن عطية ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام أنا أخذ بحجزكم عن النار وأنتم تقتحمون فيها ويترب على
 كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إظهار طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم وأن يحبوه
 أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه
 وولده والحديث واستنبط بعضهم من الآية أن له عليه الصلاة والسلام أن يأخذ الطعام وأنشراب من
 مالكمما المحتاج إليهما إذا احتاج عليه الصلاة والسلام إليهما وعلى صاحبهما البذل ويندي بهجته مهجة
 نبيه صلوات الله وسلامه عليه وأنه لو قصد عليه الصلاة والسلام ظالم وجب على من حضره أن يبذل نفسه
 دونه ولم يذكر عليه الصلاة والسلام عند نزول هذه الآية ماله في ذلك من الخط وإنما ذكر ما هو عليه فقال
 (فأيا مؤمن مات وترك مالاً) (أي أو حقاوذاً كالمال خرج مخرج الغائب فإن الحقوق تورث كالمال) (فليثمه
 عصبته من كانوا) (عبر عن الموصولة ليم أنواع العصبة والذي عليه أكثر الفرضيين أنهم ثلاثة أقسام عصبة
 بنفسه وهو من له ولا وكل ذ كرسيب يبدل إلى الميت بلا واسطة أو بتوسط محض الذ كرر وعصبة بغيره وهو
 كل ذات نصف معها ذ كر عصبا وعصبة مع غيره وهو أخت فأكثر لغير أتم معها بنت أو بنت ابن فأكثر (ومن
 ترك ديناً أو ضياعاً) (بفتح الصاد المعجمة مصدر أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم وجوز ابن الأثير
 الكسر على أنه جمع ضائع كبيع في جمع جائع وأنكره الخطابي أي من ترك عبداً محتاجين) (فليأني فأمأولاه)

أى وليه أتولى أموره فان ترك ذنباً وفيته عنه أو عيلاً فأناساً قلهم والى ملجأهم ومأواهم وقد كان عليه الصلاة والسلام في صدر الاسلام لا يصل على من عليه دين فلما فتح الله تعالى عليه القنوج صار يصل عليه ويوفى دينه فصار ذلك ناسخاً لفعاله الأول وهل كان ذلك محمداً عليه أم لانيه خلاف للشافعية حكاه الروايات في الجرجانيات وحكى خلافاً أيضاً في أنه هل كان يجوز له أن يصل مع وجود الضامن قال النووي الصواب الجزم بجوازه مع وجود الضامن انتهى قال في شرح تقي الدين الاسانيد والظاهر أن ذلك لم يكن محمداً عليه وإنما كان بعده ليجوز للناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة منه لثلاثتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه القنوج صار يصل عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاء كما مر وهل كان ذلك واجباً عليه أو يفتعله تكثر ما تفضلنا فيه خلاف عند الشافعية أيضاً والاشهر عندهم وجوبه وعذوه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه أنوار من لا وارث له اعتدل عنه وأثره فهو عليه الصلاة والسلام لا يثبت لنفسه بل يسرف للمسلمين * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في التفسير * هذا (باب) بالتسوين (مطل الغنى - ظلم) * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري (عن معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) اخي وهب بن منبه (بكسر الموحدة فيهما) (انه سمع ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم) قال الازهرى المطل المدافعة وازدافه المطل الى الغنى اضافة المصدر للفاعل هنا وان كان المصدر قد يضاف الى المفعول لان المفعول انه يحرم على الغنى - القادر ان يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل انه مضاف الى المنعول والمعنى انه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه واذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى وفيه تكاف ونعف على ما لا يخفى وعن معمر بن زهادة الملى اذا مطل لكونه سبباً ظالماً وعند الشافعية اذا تكرر * وهذا الحديث قد سبق في باب اذا أحال على ملى من الحوالة * هذا (باب) بالتسوين (لصاحب الحق مقال) فلا يلام اذا تكرر طلبه لحقه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله أحمد واسحاق في مسندهم ما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه واسناده حسن (لى الواحد) ينسخ اللام وتشديد التثنية والواحد بالجيم أى مطل القادر على قضاء دينه (بمطل) بضم أوله وكسر ثانيه (عرضه وعقوبته قال سفيان) هو الثوري مما وصله البيهقي من طريق القرطبي عنه (عرضه يقول مطلقاً) بناء الخطاب وللابوين مطلقاً أى حتى (وعقوبته الحبس) تأدياً له لانه ظالم والظلم حرام وان قل * وبه قال (حدثنا مسدد) بهملات قال (حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) بن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال انى النبي صلى الله عليه وسلم رجل) اعراي (يتقاضاه) أى يطلب أن يقضيه بكرة اقترضه منه (فأغلط له) في الطلب بكلام غير مؤد اذا ائذاه عليه الصلاة والسلام كفر (فهم به) أى بالاعراي (اصحابه) رضوان الله عليهم أى عزمو أن يوقوه به فعلاً (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه) اتركوه (فان لصاحب الحق مقالاً) * هذا (باب) بالتسوين (اذا وجد) شخص (ماله عند) شخص (مفلس) حكم القاضي بافلاسه (في البيع) بأن يبيع رجل متاعاً لرجل ثم يفسد المشتري ويحيد البائع متاعه الذى باعه عنده (و) فى (القرض) بأن يقرض لرجل ثم يفسد المقرض فيحيد المقرض ما اقترضه عنده (و) فى (الوديعة) بأن يودع شخص عند آخر وديعة ثم يفسد المودع بفتح الدال وجواب اذا قوله (فهو) أى فكل من البائع والمقرض والمودع بكسره الدال (الحق به) أى بمتاعه من غيره من غرماء المفلس (وقال الحسن) البصري (اذا افلس) شخص (وتبين) افلاسه عند الحاكم (لم يجزعه) أى اذا أحاط الدين بماله (ولا يبعه ولا يشرأوه) وكذا هبته ورهنه ونحوها كشرائه بالعين بغير إذن الغرماء لتعلق حقهم بالاعيان كالرهن ولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على من أغنه مقصود الخبز كالفقه قال الازهرى ويجب أن يستثنى من منع الشراء بالعين ما لو دفع له الحاكم كل يوم نفقة له ولعيله فاشترى بها فانه يصح جزاها فيما يظهر ويصح تدبيره ووصيته لعدم الضرر لتعلق التفويت بما بعد الموت ويصح اقراره بالدين من معاملة أو غيرها كاللوث بالينة والفرق بين الانشاء والاقرار أن مقصود الخبز منع التصرف فأثنى انشاءه والاقرار اخباراً والخبر لا يسلب العبارة عنه (وقال سعيد بن المسيب) مما وصله أبو عبيد في كتاب الاموال والبيع

بإسناد صحيح إلى سعيد (قضى عثمان) بن عفان (من اقضى) أي أخذ (من حقه) الذي له عند شخص شيئا (قبل أن يفلس) الشخص الماخوذ منه ولفظ أبي عبيد قبل أن يبين أفلاسه (فهو) أي الذي أخذه (له) لا يتعترض إليه أحد من الغرماء (ومن عرف متاعه بعينه) عند أحد (فهو أحق به) من سائر الغرماء • وبه قال (حدثنا أحمد بن يونس) التميمي البربري ونسبه لجده لشهرته به واسم أبيه عبد الله قال (حدثنا رهبر) بالتصغير ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الأنصاري (قال أخبرني) بالافراد (أبو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين المهملة وسكون الميم (ابن حزم) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي (أن عمر بن عبد العزيز) بن مروان القرشي الأموي الخليفة العادل رحمه الله تعالى (أخبرنا أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) المعروف برأب قريش الكثرة صلاته (أخبرنا أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من ادرك ماله) أي وجده (بعينه) لم يغير ولم يتبدل (عند رجل أو) قال عند (الإنسان) بالشك كأن ابتاعه الرجل أو اقترضه منه (قد أفلس) أو مات بعد ذلك وقبل أن يؤدى ثمنه ولا وفاء عنده (فهو أحق به من غيره) من غرماء المشتري المفلس أو الميت فله فسخ العقد واسترداد العين ولو بلا حاكم كخيار المسلم بانتطاع المسلم فيه والمكثري بأنهم دام الدار بجماع نعتراستفاء الحق وبشترط كون الرذ على الفور كالرذ بالعيب بجماع دفع الضرر وفرق المالكية بين الفلاس والموت فهو أحق به في الفلاس دون الموت فإنه فيه أسوة الغرماء لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال أيمار رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من الثمن شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء وأخبروا بأن الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون إليه فلوا خنص البائع سلعته عاد الضرر على بقية الغرماء لحراب ذمة الميت وذهابها بخلاف ذمة المفلس فإنها باقية ولنا ما رواه أمانا الشافعي من طريق عمرو بن خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه وهو حديث حسن صحيح بثبته أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم والدارقطني وزاد بعضهم في آخره إلا أن يترك صاحبه وفاء فقد صرح ابن خلدة بالتسوية بين الأفلاس والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة وخالف الخنصية إليه وهو قد قالوا إذا وجد سلعته بعينها عند مفلس فهو كالغرماء لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فاستحق النظرة إلى الميسرة الآية وليس له اطلب قبلها ولأن العقد يوجب ملك الثمن للبائع في ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف في الذمة فلا يتصور قبضه وجعلوا حديث الباب على المقصوب والعواري والاجارة والرهن وما أشبهها فإن ذلك ماله بعينه فهو أحق به وليس المبيع مال البائع ولا متاعه وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه وعن ذمته بالبائع والقبض واستدل الطحاوي لذلك بحديث حمزة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن ورواه الطبراني وابن ماجه وناثانه وقع التخصيص في حديث الباب أنه في صورة البيع فروى سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وحبان عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء وسلم من رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب أيضا في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه أصاحبه الذي باعه فقد تين أن حديث الباب وارد في صورة البيع وحديثه فلا وجه للتخصيص بما ذكره الخنص ولا خلاف أن صاحب الوديعة وما أشبهها أحق بها سواء وجدها عند مفلس أو غيره وقد شرط الأفلاس في الحديث قال البيهقي وهذه الرواية الصحيحة الصريحة في البيع أو السلعة تمنع من حمل الحكم فيها على الودائع والعواري والمقصوب مع تعليقه أيام في جميع الروايات بالأفلاس انتهى وأيضا فإن الشارع عليه الصلاة والسلام جعل لصاحب المتاع الرجوع إذا وجد بعينه والودع أحق بعينه سواء كان على صفته أو تغير عنها فلم يجوز حمل الخبر عليه ووجب حله على البائع لأنه انما يرجع بعينه إذا كان على صفته لم يتغير فاذا تغير فلا رجوع له وأيضا لا مدخل للقياس إلا إذا عدت السنة فإن وجدت فهي حجة على من خالفها وأما حديث حمزة ففيه الجحاج بن ارطاة وهو كثير الخطأ والتدليس قال ابن معين ليس بالقوي وإن روى له مسلم فمروون بغيره والله أعلم • وحديث الباب أخرجه أيضا مسلم

في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام * (باب من آخر) من الحكم
 (القديم) أي مطالبته بالدين ربه (الى الغدا ونحوه) ~~كيسمين~~ أو ثلاثة (ولم يرد ذلك) التأخير (مطلقاً) أي
 تسويفاً عن الحق (وقال جابر) هو ابن عبد الله الانصاري رضى الله عنهما فيما سبق قريباً موصولاً من طريق
 كعب بن مالك عن جابر (استد الغرماء) في الطلب (في حقوقهم في دين أبي فسالهم النبي صلى الله عليه وسلم)
 بعد أن آتته فقلت له ان أبي ترك ديناً وليس عندي الا ما يخرج نخله ولا يبيع ما يخرج سنين ما عليه فانا طلق معي
 لكيلا يفتش علي الغرماء (أن يقبلوا ثم حاطني) بالنساء المثلثة وفتح الميم وفي باب اذا قضى دين حقه أو حله
 بالمناسة الفوقية وسكون الميم كذا في الفرع (فأبوا) أي امتنعوا أن يقبلوه (فلم يعطهم) النبي صلى الله عليه وسلم
 (الحائط) أي ثمره (ولم يكسره) أي لم يكسر الثمر من الخلل (لهم) أي لم يعين ولم يقسمه عليهم (قال) ولا يذروا قال
 (سأغدو عليك غدا) ولا يذروا عليه ~~كم~~ بيم الجمع وسقط عنه لفظ غدا (فقد اعطينا حين أصبح فدعا في ثمرها)
 بالمثلثة أي في ثمر الخلل (بالبركة) أي بعد أن طاف بها (فقضيتهم) حقه * وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله
 سأغدو عليك وقد سقطت الترجمة وحديثها هذا في رواية النسائي وتبعه أكثر الشراح وقد سبق الحديث في باب
 اذا قضى دين حقه أو حله ويأتي بعد باب ان شاء الله تعالى * (باب من باع) من الحكم (مال المفلس أو المعدم)
 يكسر الدال مال الفقير (فقسمة) أي عن مال المفلس (بين الغرماء) بنسبة ديونهم الحالة لا المؤجلة فلا بد خرمه
 شيء للموكل ولا يستدام له الخرج كما لا يجز به فلو لم يقسم حتى حل الموكل التحق بالحال (أو اعطاه) أي اعطى
 الحاكم المعدم عن ما يباعه يوم ما يوم (حتى ينفق على نفسه) أي وقربيه وزوجته القديعة ومملوكه كأم ولده نفقة
 المعسرين ويكسوه بالمعروف لا طلاق حديث ابد بنفسك ثم ينعزل ان لم يكن له كسب لائق به والا فلا بل
 ينفق ويكسوم من كسبه فان فضل منه شيء رد الى المال أو تنقص كل من المال فان امتنع من الكسب فقضية
 كلام المناهج والمطلب انه ينفق عليه من ماله واختاره الاسنوي وقضية كلام المتولي خلافه واختاره السبكي
 والاول أشبه بقاعدة الباب من انه لا يؤمر بتحويل ماله من باع * وبه قال (حدثنا مسدد) بالسجين المهملة
 هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاي مصغراً قال (حدثنا حسين المعلم) بكسر اللام قال
 (حدثنا عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أنه (قال)
 اعتمر رجل (وزاد الكشي مني سنا وسلم وأبي داود والنسائي من رواية أبي الزبير اعتمر رجل من بني عذرة ولهم
 أيضا في لفظ ان رجلاً من الانصار قال له أبو مذكور اعتمر (غلاماً له عن ذر) يقال له يعقوب وكان قبطياً
 كما عند البيهقي وغيره وذكره ابن فحون في ذيله على الاستيعاب في الصحابة وأنه سمى في البخاري ومسلم لكن
 ذكره البخاري وهم وعند النسائي وكان أي الرجل محتاجاً وكان عليه دين وفي رواية له فاحتاج الرجل وفي لفظ
 فقال عليه الصلاة والسلام ألت مال غيره فقال لا (فقال النبي) وفي نسخة رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 يشتره أي العبد (منى) مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام باشر البيع بنفسه الكريمة وهو أولى بالمؤمنين من
 أنفسهم ونصرتهم عليهم ماض ليدل على انه يجوز للمدبر يكسر الموحدة يبيع المدبر بفتها وأن الحاكم يبيع على
 المديون ماله عند الفليس ليقسمه بين الغرماء (فاشترأ نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين المهملة التكام بفتح
 النون ونشد يد الحاء المهملة القرشي وفي رواية للبخاري فباعه بثمانمائة درهم وعند أبي داود بسبع مائة
 أو تسعمائة والصحيح الاول وأما رواية أبي داود فلم يضبطها راويها ولهذا شك فيها (فاخذ) عليه الصلاة
 والسلام (ثم فدفعه اليه) زاد في لفظ للنسائي قال اقض دينك وسلم والنسائي فدفعه اليه ثم قال ابدأ
 بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء
 فهكذا وهكذا يقول فين يديك وعن يمينك وعن شمالك ولم يذكر في هذا الحديث الرقيق ولعله داخل في الاهل
 أولان أكثر الناس لا رقيق لهم فاجرى الكلام على الغالب أو أن ذلك الشخص مخاطب لا رقيق له وليس
 المراد بقوله فهكذا وهكذا حقيقة هذه الجهات المحسوسة * ومطابقة الحديث للترجمة من جهة انه عليه السلام
 باع على الرجل ماله لكونه مدياناً ومال المديان اما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه اليه ليقسمه بين غرمائه قاله
 ابن المنبر * وهذا الحديث قد سبق في باب بيع المدبر من كتاب البيوع * (باب بالنون) اذا اقترض أي اذا
 اقترض رجل رجلاً دراهم أو دنانير أو شيئاً مما يصح فيه القرض (الى اجل مسمى) معلوم (أو اجله) أي الثمن

(في البيع) فهو جائزهما عند الجمهور خلافا للشافعية في القرض فلو شرط أجل لا يجوز منفعة المقرض انما
الشرط دون العقد نعم يستحب الوفاء بالشرط الاجل قاله ابن الرفعة (قال) ولا يبي ذرو قال (ابن عمر) بن
الخطاب (في القرض الى اجل) معلوم (لابأس به و) كذا (ان اعطى) بضم الهمزة أى وان اعطى المقرض
للمقرض (افضل من دراهمه) كالصحيح عن المكسر (مام يشترط) ذلك فان اشترطه حرم أخذه بل يبطل العقد
وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاصي أن يأخذ بعيريه عيرين الى أجل فعمول
على البيع أو السلم إلا لأجل في القرض كالصرف بجماع أنه يمنع فيه ما التفاضل وقد رواه أبو داود وغيره
بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشتري بعيريه عيرين الى أجل وتعليق ابن عمر هذا واصله ابن أبي
شيبه من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر اني أسلف جيرا الى العطاء فيقضون أجد من دراهمي قال لا بأس
به ما لم تشترط (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وعمر بن دينار) مما واصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما (هو)
أى المقرض (الى اجله) المتزريه وبين المقرض (في القرض) فلو طلب أخذه قبل الاجل لم يكن له ذلك وهذا
مذهب المالكية خلافا للثلاثة فثبت عندهم في ذمة المقرض حالاً وان أجل فبأخذه المقرض متى أحب
(وقال البت) بن سعد الامام مما واصله المؤلف في باب الكفالة (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريحيل
ابن جهمنة الكندي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم) الاعرج (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل لم يسم وقيل هو النجاشي وحينئذ
فتكون نسبته الى بني اسرائيل بطريق الاتباع اهم لأنه من نسلهم (ان يسلمه) سقط هنا قوله في الكفالة ألف
دينار (فدفعها) المسلف (اليه) الى المستلف (الى اجل مسمى) معلوم (الحديث) بطوله في الكفالة وغيرها
ولا يبي ذر فقد كرا الحديث واحتج به على جواز التأجيل في القرض وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا
وفي ذلك خلاف يأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى في محله * (باب الشفاعة في وضع) بعض (الدين) لاسقاطه
كله * وبه قال (حدثنا موسى) بن اسماعيل التبوذكي البصري قال (حدثنا ابو عوانة) (الوضاح بن عبد الله
البشكري (عن مغيرة) بن مقسم بكسر الميم الضبي (عن عامر) الشعبي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري
(رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال اصيب) أبي (عبد الله) هو ابن عمرو بن حرام يوم أحد أي قتل (وترك عيالاً)
بكسر العين سبع بنات وثمان (ودينا) ثلاثين وسقاً كما مر مع غيره (فطلبت الى اصحاب الدين) أي اتى طلبى
الهم (ان يسدوا بعضاً من دينه) وسقط لا يبي ذر قوله من دينه وفي روايته عن الجوى والمستقلى بعضها بدل قوله
بعضاً (فأبوا) أن يرضوا (فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا) أن يضعوا بعد أن سألهم
عليه الصلاة والسلام في ذلك (فقال) عليه الصلاة والسلام لي (صنف ترك) اجعله اصنافاً مميزة (كل شيء منه
على حدته) بكسر الحاء وتخفيف الدال على انفراد غير مختلط بغيره والهاء عوض من الواو مثل عدة (حدث
ابن زيد) بكسر العين المهملة وفي نسخة بفتحها وسكون الدال المعجمة والنصب بدل من السابق وهو علم على
شخص نسب اليه هذا النوع الجديد من التمر وقال الديلمى المشهور وعذق زيد والعذق بالفتح النخلة وبالكسر
الكبسة (على حدة) ولا يبي ذر على حدته (والدين) بكسر اللام وسكون التحتية اسم جنس جمى واحده لينة وهو
من اللون فيأوذه منقلبة عن واولسكونها وانكسار ما قبلها نوع من التمر أيضا أو هو رديته وقيل ان أهل المدينة
يسمون النخل كلها ما عدا البرنى والعجوة اللون (على حدة) ولا يبي ذر على حدته (والعجوة) وهى من أجود
التمر (على حدة) ثم أحضرهم (بكسر الصاد المعجمة والحزم فعل أمر أى أحضر الغرما) (حتى آتوا) قال جابر
(ففعلت) ما أمرني به عليه الصلاة والسلام من التصنيف واحضار الغرما (ثم جاء عليه السلام) وفي نسخة
صلى الله عليه وسلم (فقد عليه) أى على التمر (وكان) من التمر (السكر رجل) من أصحاب الديون حقه (حتى
استوفى) حقهم (وبنى التمر كما هو) قال الكرماني كلمة ما موصولة مبتدأ وخبر محذوف أو زائدة أى كمثل (كانه
لم يمس) بضم التحتية وفتح الميم مبنياً عليه ول وقال جابر بالسند المذكور (وعزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم)
غزوة ذات الرقاع كما قاله ابن اسحاق أو بولك كما يأتي ان شاء الله تعالى في تعليق داود بن قيس في الشروط (على
ناضح لنا) بالصاد المعجمة والحاء المهملة جل يستحق عليه النخل (فأزاح) بهمزة مفتوحة فزأى فاحاهمهم ففاه
أى كل وأعبا (الجل) بالميم وأصله أن البعير اذا تعب بجزر سنه فكأنهم كانوا يقولون ان سنف سنه أى جزه من

الاعباء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال (فتخلف على-) أي عن القوم (فركزه) بالواو بعد الفاء أي ضربه
 (النبي صلى الله عليه وسلم) بالعصا (من خلفه) ولا يذرع الجوى والمستقلى فركزه بالراء بدل الواو أي ركز فيه
 العصا والمراد المبالغة في ضربه بها فسبق القوم (قال) عليه الصلاة والسلام (بعينه) في رواية سابقة بوقية
 (ولك ظهره الى المدينة) أي ركبوه وللنساء وأعرنك ظهره الى المدينة (فلما دونوا) قربنا من المدينة
 (استأذنت فقلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فما تزوجت بكرا أم) بالميم ولا يوي
 ذروا الوقت أو (ثيبا) بالثاء أوله (قلت) تزوجت (ثيبا أصيب عبد الله) أبي (وترك جوارى صفارا فتزوجت
 ثيبا تعلمن وتودعين ثم قال) عليه الصلاة والسلام (أتاهلك فقدمت) عليهم (فاخبرت خالي) ثعلبة بن عمة
 بفتح العين المهملة والنون ابن عدي بن سنان الانصاري الخزرجي (بيدع الجمل فلامني) يحتمل أن يكون لومه
 لكونه محتاجا اليه أو لكونه باعاً للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يهبه منه وله خال آخر اسمه عمرو بن عمة واختمها
 أنيسة بنت عمة بفتح العين أم جابر بن عبد الله وعند ابن عساكر بإسناده الى جابر ان اسم خاله الذي شهد به العقبة
 الجدي بن قيس بالجيم والد الالملة ورواه الطبراني وابن منده من طريق معاوية بن عمار عن أبيه عن أبي الزبير
 عن جابر بلفظ حملني خالي جد بن قيس وما أقدر أن أرى بحجر في السبعين راكبا من الانصار الذين وفدوا على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث في بيعة العقبة واسناده قوي ويقال انه كان منافقا فروى أبو نعيم وابن
 مردويه من طريق الخليل عن ابن عباس انه نزل فيهم ومنهم من يقول ان ذلك لا يثبت فيجوز أن الجدي خال
 جابر من جهة مجازية وأن يكون هو الذي لاهه على بيع الجمل لما اتهم به من النفاق بخلاف ثعلبة وعمرو وقد ذكر
 أبو عمرو في آخر ترجمة جد بن قيس أنه ناب وحسن ثوبه (فاخبرته) أي خالي (بأعياء الجمل وبأذي كان من النبي
 صلى الله عليه وسلم وركزه) ولا يذرع الجوى والمستقلى وركزه (أياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدوت
 اليه بالجمل فاعطاني ثمن الجمل) وزادني (و) اعطاني (الجمل وسهمي) من الغنمية باسكان الهاء اسم مضاف الى
 البياض مع نصبه عطفا على التصويب السابق وفي البرماوى كالكرمانى ويروى وسهمي (مع القوم) بفتح الهاء
 والميم فعل اتصل به نون الوفاية وضبطه في المصاييح كأنه تنقيح بتشديد الهاء وهذا كما قال ابن الجزري من أحسن
 التكميم لان من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لثمنه فاذا انعوض الثمن بقي في قلبه من البيع أسف على فراقه
 فاذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب أسفه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم اليه من الزيادة
 في الثمن * (باب ما ينهى) أي النهى (عن اضاءة المال) صرفه في غير وجهه أو في غير طاعة الله
 (وقول الله تعالى) في سورة البقرة (والله لا يحب الفساد) وعند النسفي مما ذكره في فتح الباري ان الله
 لا يحب الفساد ولعله سهو ومن الناسخ والافعال هو لفظ التنزيل (و) قوله تعالى في سورة يونس (ان الله
 لا يصلح عمل المفسدين) لا يجعله بنفعهم وقال ابن حجر ولا بن شيبويه والنسفي وان الله لا يحب بدل لا يصلح وهذا
 سهو والاول هو التلاوة (وقال في قوله تعالى) في سورة هود (اصبوا نكأ ما ترك) أي ترك) ما يعبد
 أبائنا) من الاصنام (أو أن تفعل في أموالنا مناشاة) من البنس والظلم ونقص المكال والميزان وقد يتبادر الى
 بعض الأذهان عطف أن تفعل على أن تترك لانه يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف وذلك باطل لانه
 لم يامرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما هو معمول للترك أي ترك أن تفعل كذا
 في المعنى لابن هشام وتفسير البضاوي وغيرهما وقال زيد بن أسلم كان عماينهاهم شعيب عليه السلام عنه وعذبوا
 لاجله قطع الدنانير والدراهم وكانوا يقرضون من اطراف الصحاح لتفضل لهم القراضه (وقال تعالى) في سورة
 النساء (ولا تؤنوا السفهاء) النساء والصبيان (أموالكم) يقول لانعمدوا الى أموالكم التي خولكم الله وجعلها
 لكم معيشة فتعطونها الى أزواجكم وبنيتكم فيكونوا هم الذين يقومون عليكم ثم تظنوا الى ما في أيديهم ولكن
 أمسكوا أموالكم وأنفقوا أنتم عليهم في كسوتهم ورزقهم وعن أبي امامة مواراه ابن أبي حاتم بسنده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النساء السفهاء الا التي أطاعت قيمها وعندها أيساغع أي هريرة ولا تؤنوا
 السفهاء أموالكم قال الخدم وهم شياطين الانس وعند ابن جرير عن أبي موسى ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم
 رجل كانت له امرأة سيئة الخلق فلم يظفها ورجل اعطى ماله سفيها وقد قال ولا تؤنوا السفهاء أموالكم ورجل
 كان له دين على رجل فلم يشهد عليه وقال الطبري الصواب عندنا انها عاتمة في حق كل سفيه (والجحر في ذلك)
 بالجحر عطفا على اضاءة المال أي والجحر في السفه والجحر في اللغة المنع وفي الشرع المنع من التصرفات المالية

والاصل فيه وابتلوا البيهقي حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيهاً وضعيفاً
 الآية وقال ابن كثير في تفسيره وبوخذا لغيره على السفيه من هذه الآية يعني قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء
 أموالكم * واخرجونهم * نوع شرع لمصلحة الغير كالخروج على المقلد للفرما والراهن للمرتن في الرهون
 والمريض للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيدده والمكاتب لسيدده والله تعالى والمرئ للمسلمين * ونوع شرع لمصلحة
 المحجور عليه وهو ثلاثة بخر الجنون والصبي والسفه وكل منها أعم بمبايعته (وما ينهي عن الخداع) في البيع
 وهو عطف على ما قبله أيضاً * وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سليمان بن عيسى) عن
 عبد الله بن دينار قال (سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل) هو حبان بن منقذ أو والده منقذ بن
 عمرو (النبي صلى الله عليه وسلم الى اخذع) بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال آخره عين مهملة في أي
 أغبن (في البيوع فقال) عليه الصلاة والسلام له (اذا بايعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام
 وبعد الالف موحدة أي لا خديعة (فكان الرجل يقول) وهذه واقعة عين وحكاية حال فذهب الخديعة
 والشافعية أن الغبن غير لازم سواء قل الغبن أو كثر وهو الاصح من روايتي مالك وقال البغداديون من أصحابه
 للمعقبون الخيار بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة وان كان دونه فلا وكذا قاله بعض الحنابلة * وهذا الحديث
 قد سبق في باب ما يكره من الخداع في البيع من كتاب البيوع ومطابقته لما ترجم له هنا من حيث ان الرجل
 كان يغبن في البيوع وهو من اضاعة المال * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان بن أبي شيبة) قال
 (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن الشعبي) عامر بن نضر احبيل (عن وارتاد)
 بن شداد الزاهد الكوفي (مولى المقيرة بن شعبة) وكتبه (عن المقيرة بن شعبة) بن مسعود الثقفي الصعالي المشهور
 أسلم قبل الحديبية وولى امرأ البصرة ثم الكوفة المتوفى سنة خمس على الصحيح أنه (قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان الله عز وجل حرم عليكم عقوق الاقهار) وكذا حرم عقوق الاباء وخص الاتهام بالذكر لان
 بتر من مقدس على بتر الاب في التلطف والحنو اضعفهن فهو من تخصيص الشيء بالذكراظهارا لتعظيم موقعه
 (وواد) بفتح الواو وسكون الهمزة دفت (البنات) احباء حين يولدن وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهية
 بهن وقيل ان أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي وكان بعض أعدائه أغار عليه فأمر ابنته فأتته ذاهلة لنفسه
 ثم حصل بينهم صلح فخير ابنته فاختارت زوجها فأتى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت الا دفنها حية فبهره العرب
 على ذلك (ومنع) بفتح الميم بغير صرف ولا بى ذرو منه باسكون النون مع تنوين العين أي وحرم عليكم منع
 الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء على الكسر فعمل امر من اليتاء أي وحرم أخذ ما لا يحل من أموال
 الناس أو يمنع الناس رفقده ويأخذ رفقدهم (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا مما يتحدث به من فضول
 الكلام (وكثرة السؤال) في العلم لا امتحان واظهار المرأة ومساءلة الناس أموالهم أو عما لا يعين ويرى بما يكره
 المسئول الجواب فيفضى الى سكونه فيعتقد عليهم أو يلجئ الى أن يكذب وعنده قول الرجل لصاحبه أين
 كنت وأما المسائل المنهى عنها في زمنه عليه الصلاة والسلام فكان ذلك خوف أن يفرض عليهم ما لم يكن
 فرضا وقد أمنت الغائلة (و) كره أيضاً (اضاعة المال) السرف في انفاقه كالتوسع في الاطعمة اللذيذة
 والملابس الحسنة وغيره الاواني والسقوف بالذهب والفضة لما ينشأ عن ذلك من التسويف وغلط الطمع وقال
 سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية
 فمنع منه لان الله تعالى جعل المال قايماً لمصالح العباد وفي تبذيرها تنوير تلك المصالح اما في حق من فيهها واما
 في حق غيره ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم ينفق حثاً أو يهاوهم
 منه والحاصل أن في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه الأول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه
 والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا ريب في كونه مطلوباً بالشرط المذكور والثالث انفاقه في المباحات
 بالاضالة كالأد النفس فهذا ينقسم الى قسمين أحدهما أن يكون على وجه يلبس بحال المنفق ويتدر ماله فهذا
 ليس بأسراف والثاني ما لا يلبس به عرفاً وهو ينقسم أيضاً الى قسمين ما يبيح دفع مفسدة ناجزة أو متوقعة
 فليس هذا بأسراف والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك والجمهور على أنه أسراف وذهب بعض الشافعية الى أنه
 ليس بأسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح واذا كان في غير مصلحة فهو مباح قال ابن دقيق

قوله بالبناء على الكسر مواج
 بالبناء على حذف حرف
 العلة وقوله من اليتاء فيه
 فليست أمه

العبد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمنع القاضي حسين ونبهه الغزالي وجرم به الرافي وسمح
 في باب الجرم من الشرح وفي المخرجه انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم بالذاته لكنه يفضي
 غالباً الى ارتكاب المحذور كسؤال الناس وما أدى الى المحذور فهو محذور • ورواه هذا الحديث كلهم
 كوفيون ومنصور وشيخه وشيخه تابعيون وسبق في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الخسافاً من كتاب
 الزكاة • هذا (باب) بالتسوين (العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا باذنه) • وبه قال (حدثنا ابو اليمان)
 الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال اخبرني)
 بالافراد (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم) حل
 كونه (يقول كلكم راع) كل راع (مستول عن رعيته) أصل راع راعي بالياء فاعل اعلال فاض من رعي
 برعى وهو حفظ الشيء وحسن التعهده والراعى هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما قام عليه فكل من كان تحت
 نظره شيء فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنيائه ومتمه لقاؤه فان وفي ما علمه من الرعاية حصل له
 الحظ الا وفروا الجزاء الا كبروا ان كان غير ذلك طال به كل أحد من رعيته بحقه ثم فصل ما أجله فقال (قال امام)
 الاعظم أو نائبه (راع) فيما استرعاه الله فعليه حفظ رعيته فيما تعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنها وعدم
 اهمال حدودهم وتضييع حقوقهم وترك حمايتهم عن جار عليهم ومجاهدة عدوهم فلا يتصرف فيهم الا باذن
 الله ورسوله ولا يطلب أجره الا من الله (وهو مستول عن رعيته والرجل في اهله) زوجته وغيرها (راع) بالقيام
 عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو مستول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية) بحسن التدبير
 في أمريته والتعهد لخدمته وأضيافه (وهي مستولة عن رعيته والخادم) أي العبد (في مال سيده راع)
 بالقيام بحفظ ما في يده منه وخدمته وسقط من رواية أبي ذر قوله راع (وهو مستول عن رعيته قال) ابن عمر
 (سمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه
 راع وهو مستول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مستول عن رعيته) قال الطيبي الفاء في فكلكم جواب شرط
 محذوف الفذلكة وهي التي يأتي بها الحاسب بعد التفصيل ويقول فذلك كذا وكذا ضبط الحاسب ونوقها عن
 الزيادة والنقصان فيما فصله وقوله كلكم راع تشبيهه مضمرة الاداة أي كلكم مثل الراعى وكلكم مستول عن رعيته
 حال عمل فيه معنى التشبيه وهذا مظهر في التفصيل ووجه التشبيه حفظ الشيء وحسن التعهده لما استخفظه
 وهو القدر المشترك في التفصيل وفيه أن الراعى ليس مطلوب بالذاته وانما أقيم بحفظ ما استرعاه انتهى فن لم يكن
 اماماً ولا اهلاً ولا سيده ولا أب فرعايته على أصدقائه وأصحاب معاشرتهم وإذا كان كل من راعياً فن الرعية
 أوجب الكرم في أعضائه وجوارحه وقواه وحواصيه وألراعى يكون مرعياً باعتبار آخر ككونه مرعياً
 للإمام راعياً لاهله أو الخطاب خاص بأصحاب التصرفات • وهذا الحديث قد سبق في باب الجمعة في القرى
 والمدن من كتاب الجمعة

(في الخصومات) جمع خصومة (بسم الله الرحمن الرحيم) وسقط لغير أبي ذر قوله في الخصومات • (باب ما يذكر)
 بضم أوله وفتح ثالثه مبنياً للفعول (في الاختصاص) بكسر الهمزة وسكون الشين وبالهاء المجتمعتين أي احضار
 الغريم من موضع الى موضع ولا في زيادة والملازمة وهي مفاعلة من الزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه
 من التصرف حتى يعطيه حقه (و) ما يذكر في (الخصومة بين المسلم واليهود) ولا في ذوالالاصلي واليهودي
 بالافراد • وبه قال (حدثنا ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعيب) بن الحجاج (قال عبد
 الملك بن ميسرة) الهلالي الكوفي التابعي الزرادي رأى قراءاً شذدة (اخبرني) هو من تقديم الراوى على الصيغة
 وهو جائز عندهم (قال سمعت التزالي) بنشد النون والراى زاد أبو ذر عن الكشيبي ابن سبرة بفتح السين
 المهملة وسكون الواو الهلالي التابعي الكبير وذكره بعضهم في الصحابة لا دراكه وليس له في البخاري
 سوى هذا الحديث عن ابن مسعود وآخر في الاثرية عن علي قال (سمعت عبد الله) يعني ابن مسعود رضى الله
 عنه (يقول سمعت رجلاً) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في الفتح يحتمل أن يفسر بعمر
 رضى الله عنه (قرأ أبيه) في صحيح ابن حبان انه من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها
 فاختد يده فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في روايته عن آدم بن أبي إياس في بني اسرائيل
 فأخبرته ففرفت في وجهه الكراهية (فقال) عليه الصلاة والسلام (كلاً كما يحسن) فان قلت

كيف يستقيم هذا القول مع اظهار الكراهية اجيب بأن معنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى
ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحزبه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جداله مع
ذلك الرجل كما فعل عمر بن الخطاب كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى لأن ذلك مسبق بالاختلاف وكان الواجب
عليه أن يقره على قراءته ثم يأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لأن كل لفظ منه اذا
جاء لقراءته على وجهين أو أكثر فلو أنكر أحد واحد من ذلك الوجهين أو الوجوه فقد أنكر القرآن ولا يجوز
في القرآن القول بأى لأن القرآن سنة متبعة بل عليه ما أن يسأل عن ذلك من هو أعلم منهما (قال شعبة) بن
الاجاج بالسند السابق (أظنه قال) صلى الله عليه وسلم (لا تختلفوا) أى في القرآن وفي فهم الغوى عن أبى
جهيم بن الحارث بن الصمة أنه صلى الله عليه وسلم قال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن
فان المراء فيه كفر (فان من كان قبلكم اختلفوا فيه لكونوا) وسقط لابي الوقت عن الشيخين لفظ كان •
ومطابقة الحديث للترجمة قال العيني في قوله لا تختلفوا لان الاختلاف الذي يورث الهلاك هو أشد الخصومة
وقال الحافظ ابن حجر في قوله فأخذت بيده فأنبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانه المناسب للترجمة انتهى
فهو شامل للخصومة وللانحياز الذي هو احضار الغريم من موضع الى آخره والله أعلم • وبه قال (حدثنا يحيى
ابن قزعة) بالثقاف والزراي والعيين المهمة المفتوحات قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن
عوف الزهرى المدنى نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا فاح وأحاديثه عن الزهرى مستقيمة وروى له الجماعة
(عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن ابي سلمة) بن عبد الرحمن (وعبد الرحمن) بن هرم بن (الاعرج)
كلاهما (عن ابي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال استب رجلان رجل من المسلمين) هو أبو بكر الصديق رضى
الله عنه كما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبى الدنيا في كتاب البعث لكن في نفسه بسورة الاعراف من
حديث أبى سعيد الخدرى التصريح بانه من الانصار فجعل على تعدد القصص (ورجل من اليهود) زعم ابن
يشكوال أنه فخاص بكسر الناء وسكون النون وبهملتي وعزاء لابن اسحاق قال في الفتح والذي ذكره ابن
اسحاق لفخاص مع أبى بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقبر ونحن
أغنيا (قال المسلم) أبو بكر رضى الله عنه وأخبره ولا يذرف قال المسلم (والذى اصطفى محمد على العالمين فقال
اليهودى والذى اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية عبد الله بن الفضل بينا يهودى يعرض سلعته أعطى بها
شيئا كرهه فقال لا والذي اصطفى موسى على البشر (فرجع المسلم يده عند ذلك) أى عند سماع قول اليهودى
والذى اصطفى موسى على العالمين لما فهمه من عجزهم فقط العالمين فيدخل فيه النبى صلى الله عليه وسلم وقد
تقرر عند المسلم أن محمدا أفضل (فلطم وجه اليهودى) عقوبة له على كذبه عنده (مذهب اليهودى الى النبى صلى
الله عليه وسلم فأخبره بما كان من أمره وامر المسلم فذاع النبى صلى الله عليه وسلم المسلم فسأله عن ذلك فأخبره
وفي رواية عبد الله بن الفضل فقال اليهودى يا أبا القاسم ان لى ذمة وعهدا لينا يا فلان لطم وجهى فقال
لم لطمت وجهه فذكره فغضب النبى صلى الله عليه وسلم حتى رى في وجهه (فقال النبى صلى الله عليه وسلم
لا تخبروني على موسى) تخبروا بؤذى الى تنقيصه أو تخبروا بفضيكم الى الخصومة أو قاله تواضعا وقيل ان يعلم
أنه سيد ولد آدم (فان الناس يسهقون) يفتح العين لمن صعد بكسر ها اذا أغنى عليه من الفزع (يوم القيامة
فاصعق معهم فأكون أول من يفتح) لم يبين في رواية الزهرى محل الافاقة من أى السعتين ووقع في رواية
عبد الله بن الفضل فانه يفتح في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله ثم يفتح فيه أخرى
فأكون أول من يفتح (فأذا موسى باطش بجانب العرش) اخذ بناحية منه بقوة (فلا ادري اكان) بهمة
بالاستفهام ولا بى الوقت كان (فمن صعد فافاق قبلى) فيكون ذلك له فضيلة ظاهرة (او كان من استغنى الله)
في قوله تعالى فصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله فلم يصعق فيه فضيلة أيضا وهذا الحديث
أخرجه أيضا في التوحيد وفى الرقاق ومسلم فى الفضائل وأبو داود فى السنة والنسائى فى النعوت • وبه قال
(حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقرى اليهودى قال (حدثنا وهيب) بالتصغير ابن خالد قال (حدثنا عمرو بن
يحيى) يفتح العين وسكون الميم (عن ابيه) يحيى بن عمار الانصارى (عن ابي سعيد) سعد بن مالك (الخدرى
رضى الله عنه) أنه (قال بينا) بالميم ولا بى ذروا الوقت بينا (رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس جاء يهودى)

قبل اسمه قحاص كما مر (فقال بأب القاسم ضرب وجهي رجل من اصحابك فقال) النبي صلى الله عليه وسلم
 (من قال) اليهودي ضربني (رجل من الانصار) سبق انه ابو بكر الصديق رضي الله عنه وهو معارض
 بقوله هنامن الانصار فيعمل الانصار على المعنى الاعم أو على التعدد (قال) عليه الصلاة والسلام (ادعوه)
 فدعوه فحضر (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اضربني) نعم (سمعت بالسوق يحلف والذي اصطفى موسى
 على البشر) ولا يذر عن الكشمي على النبيين (قلت اي) حرف داء أي يا (خبت) أأصطفى موسى (على محمد
 صلى الله عليه وسلم) استهفاهم انكارى (فاخذتني غصبة شربت وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تخيروا بين الانبياء) تخيير متعقب والا فالفضل بينهم ثابت قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض
 وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (فان الناس يصعدون يوم القيامة فاكون اول من تنشق عنه الارض)
 أي اول من يخرج من قبره قبل الناس أجمعين من الانبياء وغيرهم (فاذا أنا موسى) هو (أخذ بقائمة من
 قوائم العرش) أي بعدد من عمد (فلا أدري اكان فيمن صعدني) أي فيمن غشي عليه من نعمة البعث فأفاق قبلي
 (ام حوسب بصعقة) الدار (الاولى) وهي صعقة الطور المذكورة في قوله تعالى وختر موسى صعقا ولا منافاة
 بين قوله في الحديث السابق وان كان ممن استثنى الله وبين قوله هنام حوسب بصعقة الاولى لان المعنى لا أدري
 أي هذه الثلاثة كانت من الافاق والاستثناء أو المحاسبة * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله عليه الصلاة
 والسلام ادعوه فان المراد به اختصاصه بين يديه صلى الله عليه وسلم * والحديث أخرجه المؤلف أيضا في التفسير
 والديان وأحاديث الانبياء عليهم الصلاة والسلام والتوحيد ومسلم في أحاديث الانبياء وأبو داود في السنة
 مختصر الاختيار وبين الانبياء * وبه قال (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذي قال (حدثنا همام) هو
 ابن يحيى بن دينار البصري (عن قتادة) بن دعامة (عن انس رضي الله عنه ان يهوديا رضى) بتشديد الضاد
 المعجمة أي دق (رأس جارية) لم نسميها ولا اليهودي نعم في رواية أبي داود انها كانت من الانصار (بين
 حجرين) وعند الطحاوي عدا يهودي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذ أوصاها كانت
 عليها ورشح رأسها والواضح نوع من الحلي يعمل من الفضة واسلم فرشح رأسها بين حجرين ولترمذي خرجت
 جارية عليها أوصاح فأخذها يهودي فرشح رأسها وأخذها معها من الحلي قال فادركت وبها رمق فألقى بها النبي
 صلى الله عليه وسلم (قبل من فعل هذا) الرض (بك افلان) فعلة استهفاهم استخباري (افلان) فعلة قاله مرتين
 وفائدة أن يعرف المتهم ليطالب (حتى سمى) القائل (يهودي) ولغير أبي ذر حتى سمى بضم السين وكسر الميم
 مبني للمفعول اليهودي بالرفع نائب عن الفاعل (فاومت) ولا يذرفا ومأت بهمزة بعد الميم أي أشارت
 (برأسها) أي نعم (فأخذ اليهودي) بضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة واليهودي رفع (فاعترف) أنه فعل ما ذلك
 (فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فرس رأسه بين حجرين) أحجبه المالكية والشافعية والخمالية
 والجوهري على أن من قتل بشئ يقتل بمثله وعلى أن القصاص لا يختص بالمحدث بل يثبت بالمقتل خلافا لابي
 حنيفة حيث قال لا قصاص الا في القتل بمعدود وتمسك المالكية بهذا الحديث لمذهبهم في ثبوت القتل
 على المتهم بمجرد قول الجروح وهو تمسك باطل لان اليهودي اعترف بكآزي وانما قتل باعترافة فله النوى *
 وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الوصايا والديان ومسلم في الحدود وابن ماجه في الديان * (باب من
 رد أمر السفينة) السنة ضد الرشاد الذي هو صلاح الدين والمال (و) أمر (الضعيف العقل) وهو أعم من
 السفينة (وان لم يكن حجر عليه الامام) وهذا مذهب ابن القاسم وقصره أصبغ على من ظهر سقمه وقال
 الشافعية لا يرد مطلقا الا ما تصرف بعد الحجر (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري
 (رضي الله عنه عن النبي) ولا يذر أن النبي (صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق) المحتاج لما تصدق به (قبل
 النهي ثم نهاه) أي عن مثل هذه الصدقة بعد ذلك ومراده ما رواه عبد بن حميد وموسى في مسنده من طريق
 محمود بن لبيد عن جابر في قصة الذي أتى بمنل البيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني
 صدقة فوالله مالي مال غير هافا عرض عنه فأعاد خذفه بها ثم قال يا أي أحدكم بماله لا يملك غيره فيتصدق به
 ثم بعد ذلك يكف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى ورواه أبو داود وجمعه ابن خزيمة كذا قاله ابن حجر
 في المقدمة وزاد في الشرح ثم ظهر لي أن البخاري انما أراد قصة الذي دبر عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم
 كما قاله عبد الحق وانما لم يحزم بل عبر بصيغة التقرير لان القدر الذي يحتاج اليه في الترجمة ليس على شرطه

قوله وهو عسك باطل لا ينجي
 فما في هذا التعمير من التبجح
 واساءة الأدب مع الجهل
 بالحكم في المذهب فان المالكية
 لا يثبتون القتل بمجرد قول
 الجروح بل انما اعتبروه لو نالوا
 لا بد معه من قسامة فصح
 الاستدلال على اعتباره اذ لو
 كان لغوا لما كان لسواها
 معنى ولا طلب الخصم بسببه
 وأما اعترافه فقد أغنى عن
 القسامة وحينئذ فدعوى
 البطالة هي الباطلة اه

وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال اعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم قال ابدأ نفسك فصدق عليها فان فضل قتي فلا هلك الحديث وهذه الزيادة تنفرد بها أبو الزبير وإس هومن شرط البضاري والبضاري لا يجوز غالبا إلا بما كان على شرطه (وقال مالك) الإمام الأعظم مما أخرجه ابن وهب في الموطأ عنه (إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعتقه لم يجز عتقه) وهذا استنبطه من قصة المدبر السابقة • (ومن باع) يوا والعطف على سابقه ولا يوي ذروا الوقت باب من باع (على الضعيف) العقل (وعوره) وهو السفينة (فدفع) وللا بون ودفع (غنه) إليه وأمره بالإصلاح والقيام بشأنه) وهذا حاصل ما نقله النبي صلى الله عليه وسلم في بيع المدبر (فان أفسد بعد) بالضم أي فان أفسد الضعيف العقل بعد ذلك (منه) من التصرف (لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال) كما مر قريبا (وقال) عليه السلام (الذي يخذع في البيع) أي يغبن فيه (إذا باع عقل لا خلافة) كما مر أيضا (ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله) أي مال الرجل الذي باع غلامه لانه لم يظهر عنده صفه حقيقة إذ لو ظهر لعه من أخذه • وبه قال (حدثنا موسى بن إسماعيل) المنقري قال (حدثنا) ولا ي ذر حدثني بالافراد (عبد العزيز بن مسلم) القسبي المروزي ثم البصري قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل) اسمه حبان بن منقذ الانصاري العمالي بن المازني (يخذع في البيع) وكان قد شج في بعض مغازبه مع النبي صلى الله عليه وسلم فحجج من بعض الحصون فأصابته في رأسه مأومة فتغير بها لسانه وعقله لكنه لم يخرج عن التميز (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) بعد أن شكاه إليه ما يلقي من الغبن (إذا باع عقل لا خلافة) بكسر الخاء المجهدة وتخفيف اللام أي لا خديعة (فكان بقوله) وعند الدارقطني جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشتره ثلاثا فلو كان الغبن مثبتا للخيار لما احتاج إلى اشتراط الخيار ثلاثا ولا احتاج أيضا إلى قوله لا خلافة فهي واقعة عين وحكاية حال مخصوصة بصاحبها لا تتعداه إلى غيره وفي الترمذي من حديث أنس أن رجلا كان في عقدته ضعف وكان يبيع وإن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجر عليه فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهأ فقال يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع فقال اني ابايت فقل ها ولا خلافة واستدل به الشافعي واحمد على جبر السفينة الذي لا يحسن التصرف ووجه ذلك أنه لما طلب أهله إلى النبي صلى الله عليه وسلم الجهر عليه فدعاه فنهأ عن البيع وهذا هو الجهر وقال الترمذي وفي الباب عن ابن عمر حديث أنس حسن صحيح غريب والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وقالوا يحجر على الرجل الحزفي البيع والشراء اذا كان ضعيف العقل وهو قول أحمد وإسحاق ولم يرضهم أن يحجر على الحزف البالغ انتهى وهو قول الحنفية • وسبق هذا الحديث في باب ما يكره من الخداع في البيع في كتاب البيوع • وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) الواسطي قال (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن (عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التبي المدي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه ان رجلا) من الصحابة يسمى بأبي مذكور (اعتق عبدا له) يقال له يعقوب (ليس له مال غيره) واطلق العقق هنا وقبده في الرواية السابقة بقوله عن دبر فيحمل المطلق على المقيد جمعا بين الحديثين (فرد النبي صلى الله عليه وسلم) تدبيره (فابتاعه منه) أي ابتاع العبد من النبي صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم (نعيم بن النعمان) بنون مفتوحة وحامه حلة مشددة وقوله ابن النعمان وقع كذلك في مسند أحمد وفي الصحيحين وغيرهما لكن قال النووي قالوا وهو غلط وصوابه فاشترى النعمان فان المشتري هو نعيم وهو النعمان سمى بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة فسمعت فيها نعمة النعيم والنعمة الصوت وقيل هو السهلة وقيل النعمة ونعيم هذا فرشي من بني عدى أسلم قديما قبل اسلام عمر وكان يـكـتم اسلامه قال مصعب الزبيري كان اسلامه قبل عمر ولكنه لم يهاجر الا قبل فتح مكة وذلك لانه كان ينفي على ارامل بني عدى وابتاعهم فلما أراد أن يهاجر قال له قومه أقم ودين بأى دين شئت وقال الزبير كروا انه لما قدم المدينة قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا نعيم ان قومك كانوا اخيرا لك من قومي قال بل قومك خير يا رسول الله قال ان قومي آخر جوني وان قومك أقزول فقال نعيم يا رسول الله ان قومك آخر جولا إلى الهجرة وان قومي حبسوني عنها انتهى فان قلت ما وجه المناسبة بين الترجمة وما ساقته معها فالجواب ما قاله ابن المنير وهو أن العلماء اختلفوا في فيه الحال قبل الحكم هل ترد

عقوده واختلاف قول مالك في ذلك واختار البخاري ردها واستدل بحديث المدبروذ كقول مالك في ردتني
المدبان قبل الجرا إذا أحاط الدين بماله ويلزم ما لكارذا فعال سفيه الحال لان الحجر في المديان والسفيه مطرد
ثم فهم البخاري أنه يرد عليه حديث الذي يجذع فان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على انه يجذع وامضى افعاله
الماضية والمستقبله فنبه على أن الذي ترد افعاله هو الظاهر السفيه البين الاضاعة كاضاعة صاحب المدبر وأن
المجذوع في البيوع يمكنه الاحتراز وقد نبهه الرسول على ذلك ثم فهم أنه يرد عليه كون النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى صاحب المدبر غنمه ولو كان يبعه لاجل السفيه لمسلم اليه الثمن فنبه على أنه انما اعطاه بعد أن اعلمه
طريق الرشداً ومرة بالاصلاح والقيام بشأنه وما كُن السفيه حينئذ فقاو انما كان لشيء من الغفلة وعدم
البصيرة بمواقع المصالح فلما نبهها كفاه ذلك ولو ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك انه لم يتدولم يرشد لمنعه
التصرف مطلقاً وجبر عليه * (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي فيما لا يوجب حداً ولا تعزيراً * وبه قال
(حدثنا محمد) هو ابن سلام كاذره أبو نعيم وخلف قال (اخبرنا أبو معاوية) بمحمد بن حازم بالخاء المججمة والزاى
الضري (عن الامش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أي وائل هو ابن سلمة الاسدي الكوفي (عن عبدالله) بن
مسعود (رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين أي مخلوف بين أو على
شيء بين (وهو فيها) أي والحال أنه فيها (فاجر) كاذب (ليقطع بها) أي باليمين الفاجرة (مال امرئ مسلم)
أو ذمتي والتقييد بالمسلم جرى على الغالب كما جرى على الغالب في تقييده بحال والا فلا فرق بين المسلم والذي
والمعاهد وغيرهم ولا بين المال وغيره في ذلك لان الحقوق كلها في ذلك سواء ومعنى اقتطاعه المال أن يأخذه
بغير حقه بل بجزء يمينه المحكوم بها في ظاهر الشرع (ان الله عز وجل يوم القيامة) (وهو عليه غضبان) جملة
اسمية وقعت حالا والغضب من المخلوقين شيء يدخل قلوبهم ولا يليق أن يوصف البارئ تعالى بذلك فيقول ذلك
على ما يليق به تعالى فيجمل على آثاره ولو ازمه فيكون المراد أن يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه بما شاء من
أنواع العذاب (قال فقال الاشعث) بن قيس الكندي (في والله كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود)
اسمه الجشمي بالجيم المفتوحة والشين المجهتين بينهما تحتية ساكنة على الاشهر ولا يذر عن الجوى والمستلى
كان بين رجل وبين (ارسل) ولمسلم أرض باليمن وفي باب الخصومة في البئر كانت لي بئر في أرض (فجدي
فتقدمته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألت بينة) أي تشهد ذلك باستحقاقك
ما ادعيت قال الاشعث (قلت لا) بينة لي (قال فقال) عليه الصلاة والسلام (للهم ادي اخطي) الاشعث
(قلت يا رسول الله ادي اخطي) بالنصب باذا (وبذهب بجالي) نصب يذهب عطف على سابقه وهذا موضع الترجمة
فانه نسبته الى اخطي النكاذب لأنه اخبر بما كان يعلم منه (فأنزل الله تعالى ان الذين يشتركون أي يستبدلون
(بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات (وأيمانهم) وبما حلفوا عليه (غنا
قليلاً) متاع الدنيا (الى آخر الآية) في سورة آل عمران أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله أي بما
يسرهم ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم وقبل نزات في احبار حرثوا التوراة وبذلوا نعت
محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات وغيرهما وأخذوا على ذلك رشوة وقبل نزات في رجل أقام سلعة
في السوق خلف اقداسه اشترها عالم بشتره * وقد سبق هذا الحديث في المساقاة * وبه قال (حدثنا عبدالله بن
محمد) السندي بفتح النون قال (حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس العبدى البصرى وأصله من بخاري قال
(اخبرنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنا (يونس) بن يزيد الايلي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عبدالله
ابن كعب بن مالك عن) أبيه (كعب رضي الله عنه انه تقاضى ابن ابي حنبل) بفتح الحاء وسكون الدال
المهملتين ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة قال الجوهرى ولم يأت من الاسماء على فعله تكرير العين غير هدر
واسمه عبدالله الاسلى (دينا) وعند الطبراني انه كان اوقيتين (كان له عليه في المسجد) متعلق بتقاضى
(فارتفعت اصواتهما حتى سمعها) أي الاصوات (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ميتة فخرج اليهما حتى
كشف سجد حجرتهم) بكسر السين المهملة وسكون الجيم وبالفاء أي سترها وهو أحد طرفي الستة المخرج
(فنادى) صلى الله عليه وسلم (يا كعب قال) كعب (ليكن يا رسول الله قال) عليه الصلاة والسلام
(ضع من دينك هذا فأوما) بالقاء أي أشار ولا يذروا (اليه أي) ضع (الستر) أي ضع النصف (قال)

كعب (لقد فعلت يا رسول الله) عبر بالماضي مبالغة في امتثال الامر (قال) عليه الصلاة والسلام لا ين أبي
حدررد (قم فافضه) الشطر الآخر * ومطابقة الترجمة في قوله فارتفعت أصواتهم - ماع قوله في بعض طرق
الحديث قتلا حيا فان ذلك يدل على انه وقع بينهما ما يقتضي ذلك * وهذا الحديث قد سبق في باب التقاضي
والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) امام
دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عبد
الرحمن بن عبد) بالتسوين غير مضاف لشيء (القاري) تشديد التحية نسبة الى القارة بطن من خزيمه بن مدركة
ولبس منسوب الى القراءة وكان عبد الرحمن هذا من كبار التابعين وذكر في الصحابة اكونه أتى به النبي صلى الله
عليه وسلم وهو صغير كما أخرجه البغوي في معجم الصحابة باسناد لا بأس به (انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله
عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة والزاي الاسدي وله ولاية حجة وأسلم يوم الفتح
(يقرأ - ورواه الفرغان) وغلط من قال سورة الاحزاب (على غير ما اقرأها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقرأنيها وكذا ان أعجل عليه) بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الجيم ولا يذرف نسخة أن أعجل عليه بنم
الهمزة وفتح العين وتشديد الجيم المكسورة أي أن أخاصمه واطهر بواو در غضبي عليه (ثم امهله حتى انصرف)
قال العيني كأنكر ما في أي من القراءة انتهى وفيه نظر فان في فضائل في باب انزل القرآن على سبعة أحرف من
رواية عقيل عن ابن شهاب فكذلك أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فيه يسكون المراد هنا حتى انصرف من
الصلاة (ثم لبسته) بتشديد الموحدة الاولى وسكون الثانية (برداه) جعلته في عنقه وحررت به لئلا يندثر وانما
فعل ذلك به اعتناء بالقرآن وذباعنه ومحافظه على انظمه كما سمعه من غير عدول الى ما يجوز العريية مع ما كان
عليه من الشدة في الامر بالمعروف (نحنت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية عقيل عن ابن شهاب
فاطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقلت اني سمعت هذا يقرأ) زاد عقيل سورة الفرغان (على
غير ما أقرأنيها فقال) عليه الصلاة والسلام (لي أرسله) أي أطلق هشام لانه كان معسوكا سمعه (ثم قال) عليه
الصلاة والسلام (له) أي لهشام (اقرأه) زاد عقيل القراءة التي سمعته يقرأ (قال) عليه الصلاة والسلام
(هكذا انزلت) قال عمر (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (لي اقرأه) كما أقرأني (فقال) عليه الصلاة
والسلام (هكذا انزلت) ثم قال عليه الصلاة والسلام تطيبوا لئلا ينكر نصيب الشيتين المختلفين (ان
القرآن انزل على سبعة أحرف) أي أوجه من الاختلاف وذلك اما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو
الجنل وبحسب بوجهين أو بتغيير في المعنى فقط نحو فأتى آدم من به لكلمات واذ كر دأمة واما في الحروف
بتغيير المعنى لا الصورة نحو بولوبولون ونبيلك سيدك لتكون لمن خلفك ونبيك سيدك لتكون لمن خلفك وعكس
ذلك نحو بسطة وبسطه والسرط والصرط أو بتغييرهما نحو أشد منكم ومهم ويائل ويئال وفامضوا الى ذكر
الله واما في التقديم والتأخير نحو فيقتلون ويقتلون وجاءت سكرة الحق بالموث وأبازيادة والنقصان نحو وأوصي
ووصي والذكر والاثني فهذا ما يرجع اليه صحيح القراءات وشاذ ما وضع فيها ومنكرها لا يخرج عنه شيء وأما نحو
اختلاف الاظهار والادغام والروم والاشمام مما يعبر عنه بالاصول فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ
أو المعنى لان هذه الصفات المتنوعة في ادائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا وإن فرض فيكون من الاول
ويأتي ان شاء الله تعالى بعونه سبحانه مزيد لذلك في فضائل القرآن وفي كتابي الذي جعلته في فنون القراءات
الاربعة عشر من ذلك ما يكفي وبشيء (فاقرؤا منه) أي من المنزل بالسبعة (ما تيسر) فيه اشارة الى الحكمة
في التعدد وأنه للتيسير على القاري ولم يقع في شيء من الطرق فيما علمت تعيين الحرف التي اختلف فيها عشر
وهشام من سورة الفرقان نعم يأتي ان شاء الله تعالى ما اختلف في ذلك من دون الصحابة فمن بعدهم في هذه
السورة في باب الفضائل والقرآن من الحديث هنا قوله ثم لبسته بردائه ففيه مع انكاره عليه بالقول انكاره
عليه بالفعل * وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في فضائل القرآن والتوحيد وفي استنباط المراتدين ومسلم
في الصلاة وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي في القراءة والنسائي في الصلاة وفي فضائل القرآن * (باب
اخراج اهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة) أي باحوالههم على سبيل الناديب لهم (وقد أخرج
عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (اخت ابى بكر) الصديق رضي الله عنه ام فروة من بيتها (حين فاحت) لما توفي

أبو بكر أخوها وعلاها بالدرجة ضربات فتفرق النواحي حين مع ذلك كما وصله ابن سعد في الطبقات بإسناد صحيح
من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بفتح الموحدة وتشديد المجمة ابن عثمان
العبدي البصري أبو بكر بن دار قال (حدثنا محمد بن أبي عدي) بنسبه لجدته واسم أبيه إبراهيم البصري (عن
شعبة) بن الجراح (عن سعيد بن إبراهيم) بسكون العين ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري رضي الله عنه (عن
عمه) (سعيد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
(قال لقد هممت) أي قصدت (أن أمر بالصلاة فتقام) بالنصب عطفًا على المنصوب بأن وأل في الصلاة لله
ففي رواية أنهم الله شاه وفي أخرى الفجر وفي أخرى الجمعة أو الجنس فهو عام وفي رواية يتخلفون عن الصلاة مطلقا
فيحمل على التعدد (ثم خالف) أي أتى (إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة) في الجماعة (فأحرق) بالتشديد
(عليهم) أي يوقنهم كافي الأخرى • وهذا موضع الترجمة لانه إذا أحرقها عليهم بادروا بالخروج منها وسبق
هذا الحديث في باب وجوب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة • (باب دعوى الوصى لليت) أي عنه
في الاستحقاق وغيره من الحقوق • وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة
(عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) أن عبد بن زمعة (بسمكون الميم
ولابي ذر زمعة بقصها) (وسعد بن أبي وقاص) أخا عتبة بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهاب
(اختصم) عام الفتح (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) في ابن أمية زمعة (أي جاريته واسم ابنها عبد الرحمن العصابي
(فقال سعد يا رسول الله اوصاني أخى) عتبة (إذا قدمت) بناء المسكلم أي مكة ولابي ذر إذا قدمت بناء الخطاب
(أن انظر ابن أمية زمعة) بسكون النون وقطع همزة انظر أبو وصل الهمزة فقه كسر النون والراء (فأقبضه)
بهمزة الوصل والحزم على الأمر ولابي ذر فأقبضه بهمزة قطع وفتح الصاد (قانه أجي) أي لكونه وطها (وقال عبد
ابن زمعة) هو (أخي وابن أمية أبي ولد علي فراش أبي) زمعة (قرأ النبي صلى الله عليه وسلم) في عبد الرحمن
الابن المتنازع فيه (شهابينا) زاد أبو ذر والاصلي بعثية (وقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أي الولد (للك)
أي أخوك (يا عبد بن زمعة) رفع عبد ونصبه ونصب ابن كذا في القرع وقال البرماوي ينبغي أن يقرأ برفع عبد
فقط لانه علم ونصب ابن دأغما على الاكثر فقد قال في التسهيل فرع باسم ابن اتاعا (الولد للفراش) أي لصاحبه
زاد في الأخرى وللعاهر الحجر (واختفي منه) أي من الولد (باسودة) قطعًا للذريعة بعد حكمه بالظاهر
فكانه حكم بحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراش وباطن وهو الاحتجاب لاجل الشبه وللرجل أن يمنع
أمر أنه من رؤية أخيه • وهذا الحديث سبق في أوائل البيوع ويأتى ان شاء الله تعالى في كتاب القرائن •
(باب) مشروعية (التوثيق من تخشى معترته) بفتح الميم والعين المهملة وتشديد الراء أي فساده (وقد ابن
عباس) رضي الله عنهم فيما وصله ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في الحلية (عكرمة) مولاه (على تعليم القرآن
والسنن والقرائن) • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن سعيد بن
أبي سعيد) المقبري (أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا) أي
ركبانًا (قبل نجد) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ومقابلها وكان أميرهم محمد بن مسلمة أرسله
عليه الصلاة والسلام في ثلاثين راكبا إلى القرطاس سنة ست قاله ابن اسحاق • وقال سيف في القنوج
له كان أميرها العباس بن عبد المطلب وهو الذي أمر غمامة (بجاءت رجل من بني حنيفة يقال له غمامة بن
أثال) بضم المثناة وتخفيف الميم وبعد الألف ميم أخرى مفتوحة وأثال بضم الهـ مزنة وتخفيف المثناة وبه
الألف لام (سيد أهل البصرة) بتخفيف الميم مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف (فربطوه بساوية من
سوارى المسجد) للتوثيق خوفا من معترته • وهذا موضع الترجمة وقد كان شريح القاضي إذا قضى على رجل
أمر بحبس في المسجد إلى أن يقوم فإن أعطى حقه والأمر به إلى السجن (فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال) ولا بوي ذرو الوقت فقال (ما عندك يا غمامة قال عندى يا محمد خير) وفي صحيح ابن خزيمة ان غمامة
أسر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إليه فيقول ما عندك يا غمامة فيقول ان تقتل تقتل ذا دم وان تقي تقي
على شاكر وان ترذ المال نعلك منه ما شئت (فذكر الحديث) تمامه كما سيأتى ان شاء الله تعالى في المغازي (قال)
عليه الصلاة والسلام ولا بوي الوقت وذو فقال (اطلقوا غمامة) أي بعد أن أسلم كما قد صرح به في بقية حديث
ابن خزيمة السابق ولفظه فز صلى الله عليه وسلم يوافق أسلم فله وهو يرد على ظاهر قول البرماوي كالكفر ماني

أسره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم بقاء التعقيب المقتضية لتأخر إسلامه عن حله • وقد سبق
الحديث في باب الاعتسالة إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد من كتاب الصلاة وبأن شاء الله تعالى
في الغزاة • (باب الربط والحبس) للفرير (في الحرم واشترى نافع بن عبد الحارث) الخراي وكان من فضلاء
العبادة وكان من جملة عمال عمرو واستعمله على مكة (دارا للسجن بمكة) بفتح السين مصدر مجع بسجن من باب
نصر نصر سجننا بالفتح (من صفوان بن أمية) الجمعي المكي العصابي (على أن عمر) بن الخطاب رضي الله عنه بفتح
الهزة وتشديد النون (أن رضي) بكسر الهزة وتسكين النون ولا يذرع على أن عمر رضي بكسر الهزة وسكون
النون ادخل على علي الشريطة نظرا إلى المعنى كأنه قال على هذا الشرط (فالببيع بعه وان لم يرض عمر)
بالابتياح المذكور (فله صفوان) في مقابلة الانتفاع إلى أن يعود الجواب من عمر (اربعمائة) ولا يذرع زيادة
دينار واستشكل بأن البيع بمنزلة هذا الشرط فاسد وأجيب بأنه لم يدخل الشرط في نفس العقد بل هو وعد
يقتضيه العقد أو يبيع بشرط الخيار لم يعد أن أوقع العقد له كما صرح به في رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة
والبيهقي حيث ذكروه موصولا من طرق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن قزوخ به قال في الفتح ووجهه ابن المنير
بأن الهدية في البيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للعقد قال وكان ابن المنير وقف مع
ظاهر اللفظ ولم ير ساقه تاما فظن أن الاربعمائة هي الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وإنما كان الثمن
أربعة آلاف انتهى وقال العيني يحتمل أن تكون هذه الاربعة آلاف دراهم أو دنانير لكن الظاهر الدراهم وكانت
من بيت المال وبعيد أن عمر رضي الله عنه كان يشتري دارا للسجن بأربعة آلاف دينار أشد احترازه على بيت
المال انتهى وليتفرق قوله في رواية أبي ذر أربعمائة دينار (وسجن ابن الزبير) عبد الله أي المديون (بمكة) أيام
ولايته عليها وهذا ابن سعد من طريق ضعيف وكذا وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج
الاصمعي في الأغاني • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) (التبسي) قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال
حدثني) بالافراد (سعيد بن أبي سعيد) المقبري أنه (سمع ابا هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه
وسلم خيلا) فرسانا (قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري
المسجد) وهذا الحديث قد سبق في الباب المتقدم بأنهم منه وقد أشار المؤلف بما ساقه هنا إلى رد ما رواه ابن
أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن طاوس أنه كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون
في بيت رحمة فأراد المؤلف رحمه الله أن يعارضه بأثر عمرو بن الزبير وصفوان ونافع وهم من العبادة وقوى ذلك
بقصة ثمامة وقد ربط في مسجد المدينة وهو أيضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه قاله في فتح الباري

• (بسم الله الرحمن الرحيم • باب الملائمة) ولا يذرع بالثمنين في الملازمة كذا في فرع اليونانية ونسب
في الفتح ثبوت البهالة قبل الترجمة لرواية الاصيلي وكريمة وسقوطها للباقيين • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم
الموحدة مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن زبيدة) ولا يذرع
جعفر (وقال غيره) أي غير يحيى بن بكير ما وصله الاسماعيلي من طريق شعيب بن الليث قال (حدثني) بالافراد
(الليث) بن سعد قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن زبيدة) قال العيني والفرق بين الطريقتين أن الاول روى بعن
والثاني بمحدثي انتهى وهذا الذي قاله انما يتأتى على رواية أبي ذر أمانا على رواية الآخر بن فلا (عن عبد الرحمن)
ولا يذرع عن الكشميري عن عبد الله (بن هريرة) الاعرج (عن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن)
أبيه (كعب بن مالك رضي الله عنه) كان له على عبد الله بن أبي حذرد الاسلي دين) وكان اوقيتن كما عند
الطبراني (فلقه فله) أي فله من كعب بن مالك ابن أبي حذرد (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا كعب واشربه
كأنه يقول) له (ضع النصف) من دينك (فأخذ) كعب (نصف ما) له (عليه وزاد) له (نصفا) • وقد سبق
هذا الحديث غير مرة • (باب النفاضة) للدين أي المطالبة به • وبه قال (حدثنا اسحاق) بن راهوية قال
(حدثنا وهب بن جرير) بفتح الجيم (ابن حازم) الازدي البصري قال (أخبرنا شعبة) بن الحجاج (عن الاعمش)
مليان (عن أبي الضحى) مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) بن الاعدع (عن خباب) بفتح الخاء المعجمة
وتشديد الموحدة وبعد الالف موحدة أخرى ابن الارت أنه (قال كنت قينا) أي حذادا (في الجاهلية وكان)

وفي رواية وكانت (لى على العاص بن وائل دراهم) اجرة (فأنتبه انتاضاه) أى اطلب منه دراهمى (فقال)
 أى العاص لى (لا اقصيك) دراهمك (حتى تكفر بمحمد فقلت لا والله لا اكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم حتى يميتك
 الله ثم يميتك) خاطبه على اعتقاده أنه لا يبعث فكأنه قال لا اكفر أبدا زاد الترمذى قال وانى لميت ثم مبعوث
 فقلت نعم (قال فدعنى حتى اموت ثم ابعث) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فأوفى مالا) بضم الهمزة وفتح
 التاء مبني للمفعول (وولد اثم اقصيك) بالنصب عطف على السابق (فزلت افرأيت الذى كفر بآياتنا) بالقرآن
 (وقال لا وتين مالا وولدا) أى فى الجنة بعد البعث (الآية) وسقط لآبى ذر لفظ الآية

(بسم الله الرحمن الرحيم كآب) بالتسوين (فى اللقطة) بضم اللام وفتح القاف ويجوز اسكانها والمشهور عند
 الحديث فتحها قال الازهرى وهو الذى سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث ويقال لقاطه بضم
 اللام واقط بفتحها بلاها وهى فى اللغة الشئ الملقوط وشرا ما وجد من حنى ضائع محترم غير محرز ولا يمنع
 بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه وفى الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط امين فيما التقطه
 والشرع ولا يحفظه كالولى فى مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف (واذا
 اخبر بلاقطة) أى مال كلها (بالعلامة) التى بها (دفع) الملتقط (اليه) اللقطة وفى النسخة المقروءة على الميدوى
 دفع اليه بضم الدال ولا بى ذر باب بالتسوين اذا اخبره بالضمير المنصوب واغبر المستحلى والنسبى بسم الله الرحمن
 الرحيم باب فى اللقطة واذا اخبر بلاقطة الخ • وبه قال (حدثنا آدم) بن أبى اياس قال (حدثنا شعبة) بن
 الحجاج قال المؤلف (وحدثنى) بالافراد والواو فى الفرع مر قوم عليها علامة أبى ذر وفى غير الفرع ح التحويل
 حدثنى (محمد بن بشر) بالموحدة والمججمة المشددة بن دار العبدي قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر قال
 (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) بن كهيل أنه قال (سمعت سويد بن غفلة) بفتح المجمة والقاف واللام وسويد
 بضم السين مصغرا الجعفى الكوفى التابعى المخضرم قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلما
 فى حياته وتوفى سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة (قال لقيت أبى بن كعب رضى الله عنه فقال اخذت
 وللكشميرى وجدت وللمستلى اصبت (صرمة مائة دينار) بنصب مائة بدلا من صرمة قال العيني ويجوز الرفع
 على تقدير فيها مائة دينار انتهى قلت كذا فى النسخة المقروءة على الميدوى وجدت صرمة فيها مائة دينار
 (فأنتيت) بها (النبي صلى الله عليه وسلم فقال) لى (عزفها حولا) أمر من التعريف كأن ينادى من ضاع له شئ
 فطلبه عندي ويكون فى الاسواق ومجامع الناس وأبواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان
 ذلك أقرب الى وجود صاحبها لافى المساجد كما لا تطلب اللقطة فيها نعم يجوز تعريفها فى المسجد الحرام اعتبارا
 بالعرف ولانه يجمع الناس وقضية التعليل أن مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي فى الروضة
 تحريم التعريف فى بقية المساجد قال فى المهمات وليس كذلك فالمنقول الكراهة وقد جزم به فى شرح المذهب
 قال الاذرى وغيره بل المنقول والصواب التحريم للاحاديث الظاهرة فيه وبه صرح الماوردى وغيره ولعل
 النووي لم يرد باطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب أن يكون محل التحريم أو الكراهة اذا وقع ذلك برفع
 الصوت كما أشارت اليه الاحاديث أمالو سؤال الجماعة فى المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويجب التعريف
 فى محل اللقطة ولو التقط فى الصحراء وهناك قافله تبعها وعرف فيها والا ففى بلدية صدها قربت أم بعدت ويجب
 التعريف حولا كاملا ان اخذها التملك بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يملكها والمعنى فى كون
 التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القوافل وتغضى فيها الازمنة الاربعة ولو التقط اثنان لقطعة عرفت كل منهما سنة
 قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه فى النصف كالتقط واحد وقال السبكي بل الاشبه أن كلا منهما ما يعرفها نصف سنة
 لانها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما مال كلها لان نصفها وانما تقسم بينهما عند التملك ولا يشترط الفور
 للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة فلو ترقى السنة كأن عرفت شهرين وترتد شهرين وهكذا جاز
 لانه عرفت سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى فى كل يوم مرتين طرفيه فى الابتداء ثم
 فى كل يوم مرة ثم فى كل اسبوع مرتين أو مرة ثم فى كل شهر قال أبى بن كعب (فعرفتها) أى الصرمة (حولها)
 بالهاء والنصب على الظرفية وسقط لآبى ذر قوله حولها وثبت فى بعض الاصول قوله حولا باسقاط الهاء بدل
 حولها (فلم أجد من يعرفها) بالتخفيف (ثم أنتبه) صلى الله عليه وسلم (فقال عزفها حولا فعرفتها فلم أجد) أى

من يعرفها (ثم اتيت عليه السلام (ثلاثاً) أي مجموع آياته ثلاث مرات لأنه أتى بعد المرتين الأوليين ثلاثاً وان كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم إذا تخلصت عن معنى التثنية في الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة قاله الاخفش والكوفيون (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا بي الوقت قال (احفظ وعاءها) الذي تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيرها وهو بكسر الواو وبالهمزة ممدودا (وعدها ووكاهها) بكسر الواو الثانية وبالهمزة ممدودا الخيط الذي يشده رأس الصرة أو الكيس أو نحوهما والمعنى فيه يعرف صدق مدعيها وللاختلاف بما له وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه إذا أخذت النفقة وهل الامر للوجوب أو للندب قال ابن الرفعة بالاول وقال الاذري وغيره للندب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردي وأنه التقطها من موضع كذا في وقت كذا (فان جاء صاحبها) أي فارددها اليه فحذف جزاء الشرط لانه لم يرد في رواية أحمد والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبي داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها ووعاءها أو كائناً أعطها اياه أي على الوصف من غيرينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الحنفية والشافعية يجوز للملتقط دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لانه يدعي مالاً في يد غيره فيحتاج الى البينة لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي فيحمل الامر بالدفع في الحديث على الاباحة جمعاً بين الحديثين فان أقام شاهدين بها وجب الدفع والام يجب ولو أقام مع الوصف شاهداً لم يحلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها الي قاله إذا لم يعلم صدقه الحلف أنه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انها ملكي فله الحلف أنه لا يعلم لان الوصف لا يفيد العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها اعلا بظنه ولا يجب لانه مدعي فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان الزمته بتسليمها اليه بالوصف حاكم يرى ذلك كالحكي وحنبلي فلا يلزمه العهدة لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام حاكم لم يمتثل عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها رجع الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم اللقطة له ولم يقره الملتقط بالملك لحصول التالف عنده ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهر وقديان خلافه فان أقتره بالملك لم يرجع اليه مؤاخذه له باقراره (والا) بأن لم يجز صاحبها (فاستمتع بها) أي بعد التملك باللفظ كملكك وتكفي اشارة الاخرس كسائر العقود وكذا الكتابة مع التبة قال أبي (فاستمتع) أي بالصرة قال شعبة (فلقينته) أي لقيت سلمة بن كهيل (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بعكة) فقال (أي سلمة (لاذري) قال سويد بن غفلة (ثلاثة احوال او) قال (حولاً واحداً) ولم يقل أحد بأن اللقطة تعرف ثلاثة احوال والشك يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثلاثة فوجب العمل بالجزم وهو رواية العام الواحد لكن قد روى الحديث غير شعبة عن سلمة بن كهيل وجماعة بغير شك وفيه هذه الزيادة أخرجهما مسلم من طريق الاعمش والثوري وزيد بن أبي انيسة كلهم عن سلمة وقال قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة احوال الاحاديث سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الا في ان شاء الله تعالى في الباب اللاحق فانه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة فقال يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد التورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها وحديث زيد على ما لا بد منه أولاً احتياج الاعرابي واستغناء أبي * وهذا الحديث أخرجه المؤلف هنامن طريقين والمتن للطريق النازلة وقد أخرجه مسلم في اللقطة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والنسائي في اللقطة وابن ماجه في الاحكام * (باب) حكم التقاط (ضالة الابل) هل يجوز التقاطها أم لا * وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثني بالافراد (عمرو بن عباس) بفتح العين وسكون الميم وعباس بالوحدة وبعد الالف مهملة الباهلي البصري قال (حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ربيعة) الراي بسكون الهمزة أنه قال (حدثني) بالافراد (يزيد) من الزيادة (مولي المنبت) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثله المدني (عن زيد بن خالد الجهني) المدني (رضي الله عنه) أنه (قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه) سواء كان ذهباً أو فضة أو لؤلؤاً أو غير ذلك لمعاذ الحيوان وقد زعم ابن بشكوال أن السائل بلال وعورض بأنه لا يقال له اعرابي ورجح الحافظ ابن حجر أنه سويد والد عقبه بن سويد الجهني لما في معجم البغوي بسند جيد أنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال وهو أولي ما فسر به الميم الذي في الصحيح لكونه من رهن زيد

ابن خالد وتعبه العبي بأن لا يلزم من كون سويد من رها زيد أن يكون حديثهما واحدا بحسب الصورة وان
 كافا في المعنى من باب واحد (فقال) عليه الصلاة والسلام للسائل ولابي الوقت قال (عزفها سنة ثم احفظ)
 ولا يوي ذرو الوقت ثم اعرف (عفاصها) بكسر العين المهملة وبعد الفاء المخففة ألف ثم صادمه ملة أي وعاءها
 الذي تكون فيه من العفص وهو الثني لأن الوعاء ينثنى على ما فيه (ووكاهها) انخبط الذي يشد به رأس الصرة
 أو الكيس ونحوهما ولم يقل في هذه وعددها فيقاس بمعرفته خارجها معرفة داخلها كالجنس هل هي ذهب أم غيره
 والنوع أم روية أم غيرها والقدر بوزن أو كيل أو عدد (فإن جاء احد يحبرك بها) أي باللقطة فأذاها اليه خذف
 جواب الشرط للعلم به (والا) بأن لم يجئ أحدها (فاستنفقها) أي بعد أن تعزفها سنة فإن جاء بها فأذاها اليه (قال)
 أي السائل (يا رسول الله فضالة الغنم) أي ما حاكمها والا كثرون على أن الضالة مختصة بالحيوان وما غيره
 فيقال فيه لقطة وسوى الطعوى بين الضالة واللقطة ولا يوي ذرو الوقت ضالة الغنم بغير فاء قبل الصاد (قال)
 عليه الصلاة والسلام ولابي الوقت فقال (لَكَ) ان أخذتها وعزفتها سنة ولم تجد صاحبها (أولا خيك) في الدين
 ملتقط آخر (أول الذئب) ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانها لا تنحى نفسها وهذا على سبيل السبر والتقسيم وأشار
 الى ابطال قسمين فتعين الثالث فكانه قال: يخصص الامر في ثلاثة أقسام أن تأخذها لنفسك أو تتركها
 فيأخذها مثلك أو يأكلها الذئب ولا سبيل الى تركها للذئب فانه اضاعة مال ولا معنى لتركها للملتقط آخر مثل
 الاول بحيث يكون الثاني أحق لانها استويا وسبق الاول فلا معنى لترك السابق واستحقاق المسموق وإذا بطل
 هذان القسمان تعين الثالث وهو أن تكون لهذا الملتقط والتعبر بالذئب ليس بقيد فالمراد جنس ما يأكل
 الشاة ويفترسها من السباع (قال) السائل ولابي الوقت فقال (ضالة الابل) ما حكمها (فقرر) بتشديد العين
 المهملة أي تغير (وجه النبي صلى الله عليه وسلم) من الغضب (فقال) عليه الصلاة والسلام (مالت ولها) استفهام
 انكارى (معها حذاؤها) يكسر الحاء المهملة وبالذال المججمة ممدودا اخفافها فتقوى بها على السير وقطع البلاد
 الشاسعة وورد المياه النائية (وسقاؤها) بكسر السين المهملة والمثجوفها أي حيث وردت الماء شربت ما يكفيها
 حتى ترد ما آخر أو السقاء العنق أي ترد الماء وتشرب من غير ساق يسبقها قال ابن دقيق العيد لما كانت مستغنية
 عن الحافظ والمتعهد وعن النفقة عليها بما ركب في طبعها من الجلادة على العطش والخفاء عبر عن ذلك بالحذاء
 والسقاء مجازا وبالجملة فالمراد بهذا النهي عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ على صاحبها اما بحفظ العين
 أو بحفظ القيمة وهذه لا تحتاج الى حفظ لانها محفوظة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل
 والشرب كما قال (ترد الماء وتأكل كل الشجر) ويلحق بالابل ما يتبع بقوته من صفار السباع كالبقر والفرس
 أو بعده كالارنب والظبي أو بطيرانه كالحمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بمفازة لانه مصون بالامتناع عن
 أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده مالكة اذا كان التقاطه له للتملك ويجوز للحفظ صيانة له عن الخونة أما
 اذا وجدته في العمارة فيجوز له التقاطه للتملك كما يجوز للحفظ وقبل لا يجوز كالمفازة وقرر الاول بأنه في العمارة
 يصيح باصداخ الخائنة اليه بخلاف المفازة فان طرق الناس بها الايم ولو وجد في زمن نهب جاز التقاطه للتملك
 والحفظ قطعاً في المفازة وغيرها والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما لانها مع الموات محال للقطعة
 ولو التقط المتنع من صفار السباع للتملك في مفازة آمنة ضمنه ولا يبرأ برده الى مكانه فان سلمه الى الحاكم برئ
 كما في الغصب وبالجملة فأخذ الجهور بظاهر الحديث أن ضالة الابل ونحوها لا تلتقط وقال الحنفية الاولى أن
 تلتقط وهذا الحديث سبق في كتاب العلم في باب الغضب في الموعظة (باب) حكم التقاط (ضالة الغنم) وبه
 قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (سليمان) التيمي مولا هم المدني
 ولا يوي ذرو الوقت سليمان بن بلال (عن يحيى) بن سعيد الانصاري (عن يزيد مولى المنبعت) المدني (انه سمع
 زيد بن خالد) الجهني (رضي الله عنه يقول سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الملقطة) ما حكمها وفي الباب
 السابق أن السائل اعرابي وقيل هو بلال وقيل غيره (فرغم) أي زيد بن خالد وزعم يستعمل في القول المحقق
 كثيرا (انه) صلى الله عليه وسلم (قال اعرف عفاصها) ووعاءها الذي تكون فيه (ووكاهها) انخبط الذي
 يربط به الوعاء (ثم عزفها سنة) أي متواليه فلو عزفها سنة متفرقة كأن عزفها في كل سنة شهرا
 لم يكف ولو عزف في السنة كأن عزف شهرين وتزل شهرين وهكذا يجوز لانه عزف سنة ولا يشترط أن يعزفها بنفسه

بل يجوز أن يוכל فان قصد التملك ولو بعد التقاطه للفظ أو مطلقاً فثبوت التعريف الواقع بعد قصد عليه تملك
 أم لا لان التعريف سبب لتمامه وان قصد الحفظ ولو بعد التقاطه لتمامه أو مطلقاً فثبوت التعريف
 على يت المال ان كان فيه سعة والافعل المالك بأن يقتض عليه الحاكم منه أو من غيره أو بأمره بصرفها
 ليرجع كافي هرب الجبال وانما لم يجب على الملتقط لان الحفظ للمالك فقط قال يحيى بن سعيد الانصارى بالاسناد
 السابق (يقول يزيد) مولى المنبعت (ان لم تعترف) بضم المثناة الفوقية وسكون المهملة وفتح الفوقية والراء
 ولا بى ذرعن الكشميهنى ان لم تعرف باسقاط الفوقية الشاوية أى اللقطة (استنق بها) بفتح الفاء والقاف
 (صاحبها) أى ملتقطها (وكانت وديعة عنده) قال سليمان بن بلال (قال يحيى) بن سعيد الانصارى بالاسناد
 السابق (فهذا الذى لا درى) أى لا أعلم (افى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أى قوله وكانت
 وديعة عنده (ام شئ من عنده) أى من عند يزيد من قوله وسبأنى ان شاء الله تعالى فى كلام المؤلف باب اذا جاء
 صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لانها وديعة عنده وفيه اشارة الى ترجيح رفعها وقد حزم يحيى بن سعيد برفعها
 مرة أخرى فيما أخرجه مسلم عن القعنبى والاسماعيلى من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال
 عن يحيى بلفظ فان لم تعرف فاستنفذتها أو انكثرت وديعة عندك (ثم قال) السائل يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة
 الغنم قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها فانما هى لك ولا خيلك ولا ذئب) أى انها ضعيفة لعدم الاستقلال
 معترضة للهلاك مرددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك قبيل والمراد بالاخ ما هو أعم من صاحبها أو ملتقط آخر
 وعورض بأن البلاغة لا تقتضى أن يقرن صاحبها المستحق لها بالذئب العادى فالمراد ملتقط آخر والمراد جنس
 ما يأك كل الشاة وفى قوله خذها تصرح بالامر بالاخذ ففيه ردّ احدى الروايتين عن أحمد فى قوله يترك التقاط
 الشاة واستدل به المالكية على انه اذا وجدها فى فلاة تملكها بالاخذ ولا يلزم بدلاها ولو جاء صاحبها واحتج لهم
 بالتسوية بين الذئب والمثلث والذئب لا غرامة عليه فكذلك المثلث كذا نقله فى الفتح والظاهر انهم تسكوا
 بقوله فى الشاة هى لك واللام للتبليغ بخلاف قوله فى غيرها فاستمتع بها اذ ظاهره انه ليس على وجه التملك لها
 اذ لو كان المراد التملك التام لم يقتصر به على الاستمتاع الذى ظاهره الاتساع لأصل الملك بخلاف قوله فهى لك
 وأجيب بأن اللام ليست للتبليغ ومذهب الشافعية أن ما لا يتبع من صغار السباع كالجمل والفصيل يجوز
 التقاطه لتمامه مطلقاً سواء وجدته بمنزلة أم لا صيانة له عن السباع والخونة ويحيز آخذه من المفازة فان شاء عزفه
 وتملكه بعد التعريف وان شاء باعته استقلالاً ان لم يجد كما أباذنه فى الاصح ان وجدته وتملك ثمنه بعد التعريف
 وله أكله ان كان مأكولاً فى الحال مملوكاً له بقيته فيغير ماله ان ظهر مالكه ولا يجب بعد أكله تعريفه فان آخذه
 من العمران فله الخصلتان الاوليان لانه لثلاثة وهى الاكل على الاصح فى المنهج والاطهر فى الروضة لسهولة
 البيع فيه بخلافه فى المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشق النقل الى العمران (قال يزيد) مولى المنبعت
 بالاسناد المذكور (وهى) أى ضالة الغنم (تعرف أيضاً) أى على سبيل الوجوب كذا عند الجمهور ولكن قال
 الشافعية لا يجب تعريفه بعد الاكل اذا وجدت فى الفلاة وأما فى القرية فيجب على الاصح (ثم قال) السائل
 يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة الابل قال) زيد (فقال) عليه السلام (دعها فان معها أحداً) بكسر الحاء
 المهملة وبالدال المجهمة أى خفيها (وسقاهها) بكسر السين جوفها وأعنتها (ترد الماء وتأك كل الشجر) فهى
 مستغنية عن الحفظ لها بما ركب فى طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء كول لظول عنقها ومصونة
 بالامتناع عن أكل السباع (حتى يجد حاربها) أى مالكها فان أخذها لتمامها ولا يبرأ من النعمان بردها الى
 موضعها كما مر هذا (باب) بالتأوين (اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة) أى بعد التعريف سنة (فهى لمن
 وجدها) اكتفاء بقصد عند الاخذ للتملك وهذا أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية وقيل يملكها بمجرد الحول
 والتصرف والاطهر التملك باللفظ كما مر وسواء كان المملوك غنياً أو فقيراً وخصها الحنفية بالفسخ دون الذئب لان
 تناول مال الغير بغير اذنه غير جائز لضرورة باطلاق النصوص وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي
 قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن ربيعة بن عبد الرحمن) المشهور بالراى المدنى وأما أبيه فزوخ
 (عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد) الجهني (رضى الله عنه) انه (قال جابر بن عبد الله) عرابى كاتبة السابقة
 أو هو بلال كما قال ابن بشكوال أو سويد والد عقبه كما رجه ابن حجر وقد مر (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فسأله عن اللقطة (أي عن حكمها) (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعرف عفاصها) وعافها الذي هي فيه (ووكاهها) الخيط الذي يشد به رأس الوعاء تعرف صدق مدعيها عند طلبها (ثم عزفها سنة فإن جاء صاحبها) أي فأذها إليه (والا) بأن لم يجي صاحبها (فشأنك بها) بالنصب أي الزم شأنك بها والشأن الحال أي نصرت فيها وسبق في حديث أبي بلطف فاستمع بها والمسلم من طريق ابن وهب فإن يأت لها طالب فاستفقهها واستدل به على أن اللاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي لكن المشهور عند الشافعية اشتراط التلطف بالتملك كما مر قريبا فإذا نصرت فيها بعد التعريف سنة ثم جاء صاحبها فالجهد على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل إن كانت استهلك لقوله في الرواية السابقة ولكن وديعة عندك وقوله أيضا عند مسلم ثم كها فإن جاء صاحبها فأذها إليه فإنه يقتضي وجوب ردّها بعد أخذها فيجوز على رد البديل حينئذ فيعمل قول المصنف في الترجمة فهي لمن وجدها أي في إباحة النصرة إذا دلّ أو ما أمر ضمنا ثم بعد ذلك فهو وسأكت عنه (قال) السائل يارسول الله (فضالة الغنم قال هي لك أو لا خيمك وللذئب قال) السائل يارسول الله (فضالة الابل) ما حكمها (قال) عليه السلام (مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها وزد الماء وتأكل الشجر) أي ملاك وأخذها والحال أنها مستقلة بأسباب تعيشها (حتى يلقاها ربه) (مالك) هذا (باب) بالنسبة (إذا وجد) شخص (خشبة في البحر أو) وجد (سوطا أو) وجد شيئا (نحوه) كعصا ماذا يصنع به هل يأخذه أو يتركه وإذا أخذ هل يملكه أو يكون سيلا سيلا (وقال الأئمة) بن سعد الامام مجاهد وموسى بن عمار عند المؤلف في باب التجارة في البحر في رواية أبي ذر الوقت حيث قال في آخر الحديث حدثني عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بهذا (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريك بن حنيفة القرشي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم) الأعرج (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلان بنى إسرائيل لم يسم (وساق الحديث) هنا مختصر أو بآتم منه في الكفالة ولفظه وسأل بعض بني إسرائيل أن سلفه ألف دينار وقال ائني بالشهداء أشهدهم فقالت كني بالله شهيدا قال ائني بالكفيل قال كني بالله كفيلا قال صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى وزاد في الزكاة فخرج في البحر فلم يجد مركبا فأخذ خشبة فنقرها فادخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر (خرج) أي الرجل الذي أسلفه وهو فيما قبل النجاشي كما مر في الزكاة والبيع والكفالة (ينظر لعل مركبا قد جاء بماله) الذي أسلفه (فأذبا بالخشب) التي أرسلها المستلف وغير أبي ذر الوقت فأذها بالخشب (فأخذها لاهله حطباً فلما نشرها وجد المال) الذي بعته المستلف إليه (والعجيفة) التي كتبها بيعت المال المذكور • وموضع الترجمة قوله فأخذها وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يات في شرعنا ما يحتاجه لاسيما إذا ورد بصورة النساء على فاعله ولم يقع للسوط ونحوه في الحديث ذكره وأجيب بأنه استنبطه بطريق إلحاق • هذا (باب) بالنسبة (إذا وجد) شخص (غرة) بالثبنة القوقية وسكون الميم أو غيرهما من المحقرات (في الطريق) جازله أخذ ذلك وأكله • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) الفريابي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن طلحة) بن مصرف (عن أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال) مر النبي صلى الله عليه وسلم بكرة (ملقاة) (في الطريق قال) ولا بوي ذرو الوقت فقال بالقضاء قبل القاص (ولأنني أخاف أن تكون من الصدقة) المحزومة على (لا تأكلها) ظاهره أنه تركها نوراً خشية أن تكون من الصدقة فلو لم يخش ذلك لأكلا ولم يذكر نعر يفا فدل على أن مثل ذلك من المحقرات يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك نعر بقها أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له (وقال يحيى) بن سعيد القطان مما وصله مسند في مسنده عنه وأخرجه الطحاوي من طريق مسند (حدثنا سفيان) الثوري قال (حدثني) بالافراد (منصور) هو ابن المعتمر (وقال زائدة) هو ابن قدامة مما وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة (عن منصور) أيضا (عن طلحة) بن مصرف أنه قال (حدثنا أنس) قال المؤلف (وحدثنا) وفي بعض الأصول ج للتحويل وحدثنا (محمد بن مقاتل) المروزي المجاور بركة قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن معمر بن منبه) بكسر الموحدة المشددة وتشديد الميم همام الصنعاني أخى وهب (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (قال) اتني لا تغلب إلى أهلي فأجد القرة بسكون الميم وقال أجد

بلفظ المضارع استحضارا للصورة الماضية (ساقطة على فراشي فأرفعها لا أكها) بالنصب (ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها) بضم الهمزة وسكون اللام وكسر القاف والرفع قال الكرماني لا غير قال العيني يعني لا يجوز نصب البناء لانه معطوف على فأرفعها فاذا نصب فربما يظن أنه معطوف على قوله أن تكون فيفسد المعنى انتهى نعم في فروع اليونانية فألقها بالنصب وكذلك في كثير من الاصول التي وقفت عليها وفي الفرع المذكور فألقها بالقاء بدل القاف والنصب وعليها علامة أبي ذر معجمها عليها وخروج بعض علماء العصر النصب على أنه عطف على تكون بمعنى ألقها في جوف أي أخشى أن أطرحها في جوف وأما رواية النساء والنصب فعلى معنى ثم أخشى أن أجدها من الصدقة أي أن يظهر لي انها من الصدقة انتهى فليأتنا بل ويحتمل تخريجها على نحوخذ الاصل قبل يأخذ بالنصب على تقدير قبل أن يأخذ كقوله سأترك منزلي لبي غيم * وألحق بالجاء فأسترجها وقرئ شاذا فبمعناه بالانباء بالنصب قال في الكشف وهو في ضعف والذي في اليونانية فألقها بالقاء وسكون البناء لا غير معجمها عليها * هذا (باب) بالتسوين (كيف تعزف) بفتح العين والراء المشددة مبنيا للمفعول (لقطة) اهل مكة وقال طائوس) اليمني في ما وصله المؤلف في حديث في باب لا يحل القتال بمكة من الحج (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا يلقط لقطتها) أي مكة وحرمها (الأم عزرة) للحفظ لصاحبها (وقال خالد) الحذاء مما وصله في باب ما قيل في الصواع من أوائل البيوع في حديث (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (لا تلقط) بضم أوله وفتح ثالته (لقطتها) يعني مكة (الاعرف) يحفظها المالكها ولا يوبى ذرو الوقت لا يلقط بفتح أوله وكسر ثالته لقطتها بالنصب على المفعولية الاعرف (وقال احمد بن سعد) بسكون العين مضيا عليه ولا يوبى ذرو الوقت سعيد بكسرهما وهو فيما حكاه ابن طاهر الرباطي وفيما ذكره أبو نعيم الدارمي (حدثنا روح) بفتح الراء وسكون الواو ثم حاء مهملة هو ابن عبادة وقد وصله الاسماعيلي من طريق العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم عن روح بن عبادة قال (حدثنا زكريا) بن اسحاق المكي قال (حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) أي عن مكة (لا يعصد) بضم التحتية وفتح الضاد المجمة والرفع في الفرع على النفي وجوز الكرماني الجزم على النهي أي لا يقطع (عضاها) بكسر العين المهملة وفتح الضاد المجمة وبعد الاثنا أن مرفوع نائب عن الفاعل شجر أم غيلان أو كل شجر له شولة عظيم (ولا يفر صيدها) بالرفع (ولا تحل لقطتها الا لشدة) أي لعزف على الدوام يحفظها والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص فأما من يريد أن يعزفها ثم يملكها فلا قال النووي في الروضة قال أصحابنا ويلزم الملتقط بها الإقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم ولا يجي الخلاف فيمن النقط للحفظ هل يلزمه التعريف بل يجزم هنا بوجوبه للحدث والله أعلم وانما اخضت مكة بأن لقطتها لا تملك لا مكان ايصاها الى ربه لانها كانت للمكي قطاه وان كانت للاتفاق فلا تخلو غالبها من وارد اليها فاذا عزفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها ولا تلحق لقطة المدينة الشريفة بلقطة مكة كما صرح به الدارمي والروائي وقضية كلام صاحب الانتصار أن حرما كرم مكة كما في حرمة الصيد وجرى عليه البلقني لما روى أبو داود وباسناد صحيح في حديث المدينة ولا تلقط لقطتها الا لمن اشاد بها وهو بالشيخين المجمة ثم الدال المهملة أي رفع صوته وقال جمهور المالكية وبعض الشافعية لقطة مكة كغيرها من البلاد ووافق جمهور الشافعية من المالكية الباسج وابن العربي عسكا بحديث الباب لكن قال ابن عرفة منتصرا منهم ومذهب المالكية والاتصال عن التمسك به على قاعدة مالك في تقديمه العمل على الحديث الصحيح حسبا ذكره ابن يونس في كتاب الاقضية ودل عليه استقراء المذهب وقال ابن المنبر مذهب مالك الفسك بظاهر الاستثناء لانه في الحل واستثنى المشد والاسثناء من النفي اثبات فيكون الحل مابا للمشد أي العزف يريد به دقيما به بوظيفة التعريف وانما يريد على هذا أن مكة وغيرها هذا الاعتبار في تحريم اللقطة قبل التعريف وتحليلها بعد التعريف واحد والسباق يقتضي اختصاصا عن غيرها والجواب أن الذي اشكل على غير مالك انما هو تطويل النهوم اذ مفهوم اختصاص مكة بحل اللقطة بعد التحريم وتخريجها قبله أن غير مكة ليس كذلك بل يحل لقطتها مطلقا وتحرم مطلقا وهذا لا قائل به فاذا آل الامر الى هذا فالخطب سهل يسير وذلك انما انفقنا على أن التخصيص اذا خرج مخزج الغالب فلا مفهوم له وكذلك

تقول هنا الغالب أن لفظة مكة يأس ملقطة لها من صاحبها لتفرق الخلق عنها إلى الاتفاق البعيدة فربما دخله
الطمع فيها من أول وهلة فاستعملها قبل التعريف فخصها الشارع بالنهاى عن استحلال لقطتها قبل التعريف
لاختصاصها بما ذكرناه فقد ظهر للتخصيص فائدة سوى المفهوم فسقط الاحتجاج به وانتظام الاختصاص حينئذ
وتناسب السياق وذلك أن المأبوس من معرفة صاحبه لا يعرف كالوجود بالسواحل لكن مكة تختص بأن
تعرف لقطتها وقد نص بعضهم على أن لفظة العسكرية دار الحرب إذا تفرق العسكري لا تعرف سنة لأنها إما
لكافر فهي مباحة وإما لأهل العسكرية فلا معنى لتعريفها في غيرهم فظهر حينئذ اختصاص مكة بالتعريف وإن
تفرق أهل الموسم مع أن الغالب كونها لهم وأنهم لا يرجعون لأجلها فكأنه عليه السلام قال ولا تحل لقطتها
الابعد الانشاد والتعريف سنة بخلاف ما هو من جنسها كجتمعات العساكر ونحوها فإن تلك تحل بنفس افتراق
العسكري وبكون المذهب حينئذ أقدم بظاهر الحديث من مذهب المخالف لأنهم يحتاجون إلى تأويل اللام
وأخراجهما عن التملك ويجعلون المراد ولا تحل لقطتها الانشاد فيحل له انشادها لا أخذها فيخالفون ظاهر اللام
وظاهر الاستثناء ويحقق ما قلناه من أن الغالب على مكة أن لقطتها لا يعود لها صاحبها إن لم نسمع أحدا
ضاعت له نفيقة بمكة فرجع إليها لطلبها ولا بحث في ذلك بل يأس منها بنفس التفرق والله أعلم (ولا يحتل) يضم
التحنية وسكون المعجمة مقصورا أى لا يقطع (خلاها) بفتح المعجمة مقصورا كلاًها الرطب (وقال
عباس) بدون أل عمه عليه السلام (يا رسول الله الا الأذخر) بكسر الهمزة وبالذال المجمعين والخاء المكسورة
نبت معروف طيب الرائحة (وقال) عليه الصلاة والسلام ولا بى الوقت قال (الا الأذخر) بالنصب على
الاستثناء كالأول قال ابن مالك وهو المختار على الرفع إما لكون الاستثناء متراجعا عن المستثنى منه فتفتوت
المشاكلة بالبدلية وإما لكون الاستثناء عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً أولاً * وبه قال (حدثنا يحيى
ابن موسى) بن عبد ربه السخيتي البطني المعروف بخت (قال حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي أبو العباس
الدمشقي قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن أبي كثير) بالثلاثة واسمه
صالح (قال حدثني) بالافراد أيضاً (ابو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (قال حدثني) بالافراد أيضاً (ابو هريرة
رضي الله عنه قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس) عقب ما قتل رجل من
خزاعة رجلاً من بني لثرا بكاعلى راحلته فخطب (فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل)
بالفاء المكسورة والمثناة التحنية الساكنة وهو المذكور في التزبل في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب
الفيل وأغير الكشميين كما في الفتح القتل بالقاف المفتوحة والفوقية الساكنة والصواب الأول والذي
في الفرع كاصله القتل بالوجهين لا بى ذرعن الكشميين (وسلط عليها) على مكة (رسوله) والمؤمنين فانها لا تحل
أى لم تحل (لا حد كان قبلى وإنما احلت لى) بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة أى أن أقاتل فيها (ساعة من نهار)
هى ساعة الفتح (وإنها لا تحل) ولا بى ذر لن تحل (لا حد بعدى) ولا بى ذر من بعدى (فلا ينقض صيدها) بالرفع
نائباً عن الفاعل أى لا يجوز لحرم ولا الحلال (ولا يحتل) أى لا يقطع (شوكها) بالرفع أيضاً كسابقه (ولا تحل
ساقطتها) لقطتها (الانشاد) معترف يعترفها ويحفظها لما لكها ولا يتكلمها كسائر اللقطات في غيرها من البلاد
(ومن قتل) يضم القاف وكسر التاء (له قيل) بالرفع نائباً عن الفاعل (فهو بخير النظارين) إما أن يفدى) يضم
أوله وفتح ثالثه مبنياً للمفعول أى يعطى الدية (وأما أن يفدى) يضم أوله وكسر ثانيه أى يقتص (فقال العباس)
ابن عبد المطلب رضى الله عنه (الا الأذخر فانا) وللمعوى والمسئلى فانما (نجهله لقبورنا) نجهدها به ونسده به فرج
العد المتخللة بين اللبنة (و) ستف (يوتنا) نجهله فوق الخشب والمعنى ليسكن الأذخر استثناء من كلامك
يا رسول الله فيمسك به من يرى انتظام الكلام من متكلمين لكن التحقيق في المسألة أن كلام المتكلمين إذا كان
ناوياً لما يلفظ به الآخر كان كل متكلم بكلام تام ولهذا لم يكف في هذا الحديث بقول العباس الا الأذخر
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الأذخر) وذلك إما بوحى أو إلهام أو واجتهاد على الخلاف المشهور في مثله
(فقام أبو شاة) بالهاء الأصلية منونة وهو مصروف قال عباس كذا ضبطه بعضهم وقرأ أنه أنا معرفة وتكرة
ونقل ابن الملقن عن ابن دحية أنه بالتاء منصوباً قال في المصايح لا يتصور نصبه لأنه مضاف إليه في مثل هذا
العلم دائماً وإنما مراده أنه معرب بالفتحة في حال الجزاء كونه غير منصرف وذلك لأن القاعدة في العلم ذى
الإضافة اعتبار حال المضاف إليه بالنسبة إلى الصرف وعدمه وامتناع دخول اللام ووجوبها فيمتنع مثل

هذا ومن أمثلة أبي هريرة من الصرف ومن دخول الالف واللام وينصرف مثل أبي بكر وتجب اللام في مثل امرئ القيس ويجوز في مثل ابن العباس انتهى وأبو شاة (رجل من أهل اليمن) ويقال انه كلبى ويقال فارسى من الابناء الذين قدموا اليمن في نصرمة سيف ذي بن قال في الاصابة كذا رأيت بخط السلتي وقال ان هاهنا أصلية وهو بالفارسي ومعناه الملك قال ومن ظن انه باسم أحد الشياخ فقد وهم انتهى (فقال) أي أبو شاة (اكتبوا الى بارسول الله) يعني الخطبة المذكورة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لا بنى شاة) قال الوليد بن مسلم (قلت للوزاعي) عبد الرحمن (ما قوله) أي أي شاة (اكتبوا الى بارسول الله قال هذه الخطبة) بالنصب على المفعولية ولا بنى ذر قال هذه الخطبة بالرفع (التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم) * وفي هذا الحديث ثلاثة من المدلسين على نسق واحد لكن قد صرح كل واحد من رواة بالتحديث فزال التهمة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن الصحابي وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود وفي العلم والديات والنسائي في العلم والترمذي وابن ماجه في الديات * هذا (باب) بالتسوين (لا تختب ماشية احد بغير اذن) بالتسوين ولا بنى ذر عن الكشمي بغير اذنه بالهام والماشية فيما قاله في النهاية تقع على الابل والبقر والغنم لكن في الغنم أكثر * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن نافع) وفي موطأ محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله) وفي رواية يزيد بن الهاد عن مالك عند الدارقطني في الموطأ انه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال لا يجلبن) بضم اللام وفي رواية يزيد بن الهاد المذكورة لا يجلبن بكسر هاء وزيادة مشاة فوقية قبلها (احد ماشية امرئ) وكذا امرؤ مسلمين أو ذميين (بغير اذنه) يجب احكم أن تؤني مشرقة بضم الراء وتفتحها في الفرع وأصله وغيرهما أي موضعه المصون لما يجزن فيه كالغرفة (فكسر) بضم التاء وفتح السين والنصب عطف على أن تؤني (خراته) بكسر الخاء وبالرفع نائب عن الفاعل مكانه أو وعاءه الذي يجزن فيه ما يريد حفظه (في نقل طعامه) بضم الياء وسكون النون وفتح التاء والتانف من فينقل منصوب عطف على المنصوب السابق (فانما تجزن) بضم الزاي ولكشمي تجز بضم أوله واهمال الخاء وكسر الراء بعد هازاي (أهم ضرع مواشيم اطعماتهم) نصب بالكسرة على المفعولية لضرع والمراد اللبن تشبه عليه الصلاة والسلام ضرع المواشي في ضبطها الالبان على أربابها بالخزانة التي تحفظ ما أودعت من متاع وغيره (فلا يجلبن احد ماشية احد الا باذنه) وفيه النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً بغير اذنه وانما خص اللبن بالذكر لسهل الناس فيه فنبه به على ما هو أعلى منه وقال النووي في شرح المذهب اختلاف العلماء فيمن مريضستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً الا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحد اذالم يكن على البستان حائط جازله الا كل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يتجح الى ذلك وفي الرواية الاخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالتين وعلى الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر فروعا اذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال الحافظ ابن حجر والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها انتهى * وحديث الباب أخرجه مسلم في القضاء وأبو داود في الجهاد * هذا (باب) بالتسوين (اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها اوديعه عنده) * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفي مولا هم البغلاتي البجلي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصاري المدني (عن ربيعة بن عبد الرحمن) التميمي مولا هم المدني المعروف بريعة الراي (عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان رجلاً) وفي السابقة أنه أعرابي وهو رذ على ابن بشكوال حيث فسره يلال وفسره الحافظ ابن حجر بسويد والد عقبه بن سويد الجهني لحديث أخرجه الحميدي وابن السكن وغيرهما كما مر (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها (قال) صلى الله عليه وسلم (عزفها سنة) وجوباً ولا يجب الاستيعاب للسنة بل تعرف على العادة (ثم اعرف وكاهها) بكسر الواو والخط الذي يربط به وعاءها (وعصاها) بكسر العين وعاءها وهذا يقتضي أن التعريف يكون قبل معرفة علاماتها وفي باب ضالة الغنم اعرف عصاها وكاهها ثم عزفها سنة وهي رواية الاكثروى تقتضي أن يكون التعريف متأخراً عن العلامات فجمع بينهما النووي بأن

الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها ونحو ذلك وان لا يجي فاستمع بها * وبه
قال (حدثنا عبد الله) واسمه عبد الله (قال اخبرني) بالافراد (اي) عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة الازدي
البصري (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) هو ابن كهيل (بهذا) الحديث المذكور (قال) شعبة بن الحجاج
(فلقينته) أي سلمة بن كهيل كما صرح به مسلم (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بمكة فقال) سلمة (لا ادري) قال
سويد (أثلاثة احوال او) قال (حول واحد) وقدمت ما في هذه المسألة من البحث وأن الشك يوجب سقوط
المشكوك فيه وهو الثلاثة فيجب العمل بالجزم وهو التعريف سنة واحدة في أول اللقطة * (باب من عترف
للقطة ولم يدفعها) بالذال المهملة ولا ي ذرعن الكشميين ولم يرفعها بالراء (الى السلطان) * وبه قال (حدثنا
محمد بن يوسف) القزويني بكسر القاف قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ربيعة) الرأي (عن يزيد بن مولى المنيع
عن زيد بن خالد) الجهمي (رضي الله عنه ان اعرابيا) من الخلفاء في اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
اللقطة) ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (عزفها سنة فان جاء احد يخبرك بعنقها) وعلمها (ودكها)
فادفعها اليه (والا) بأن لم يجي أحد أو جاء ولم يخبر بعنقها (فاستنق بها) فان جاء صاحبها فردد لها (وسأله)
الاعرابي (عن) حكم (ضالة الابل فتعمر) بتشديد العين المهملة أي تغير (وجهه) عليه السلام من الغضب
وقال مالك ولهلمعها سقاؤها وحداؤها) بالذال المعجمة (زد الماء) وتأكل الشجر) فهي مستغنية بذلك عن
الحفظ (دعها) اتركها (حتى يجدها ربا) ما لكها انتم اذا وجد الابل أو نحوها في العمارة فيجوز له التقلطها
للتلث كما مرع غيره في ضالة الابل (وسأله) الاعرابي أيضا (عن) حكم (ضالة الغنم فقال) عليه الصلاة والسلام
(هي لك) ان أخذتها (اولا خيلك) ما تقط آخر (اول الذئب) يأكلها ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانها لا تحصى
نفسها * هذا (باب) بالتسوين بغير ترجة وسقط لا ي ذرعن كلفصل من سابقه * وبه قال (حدثنا) ولا ي ذرعن
حدثني بالافراد (اصحاح بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا النضر) بسكون الضاد المعجمة ابن شمير مغمرا
قال (اخبرنا اسرائيل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جده (ابى اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (قال
اخبرني) بالافراد (البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) * وبه قال (حدثنا عبد الله بن
رجاء) الغداني بضم الغين المعجمة والتخفيف البصري وثقه غيره واحد قال (حدثنا اسرائيل) بن يونس (عن)
جده (ابى اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (عن البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) انه
(قال انطلقت) وفي علامات النبوة من طريق زهير بن معاوية امرية اليائسة او من الغد حتى قام قائم الظهيرة
وخلال الطريق لا يتر فيه أحد فرفعت لنا خضرة طويلة لها ظل لم تأت عليه الشمس فنزلنا عنده وسويت للنبي صلى
الله عليه وسلم مكانا يدي بنام عليه وبسطت فيه فروة وقلت نعم يا رسول الله وأنا أنفض لك ما حولك فنام
وخرجت أنفض ما حوله فاذا انا براعي غنم يسوق غنمه فقلت) وسقطت الفاء فغير أبي ذر وثبت له في نسخة
(لن) ولا ي ذرعن بالميم بدل اللام (أنت قال رجل من قريش فسماه فعرقة) ولم يعرف اسم الراعي ولا صاحب
الغنم وذكر الحاكم في الاكليل ما يدل على أنه ابن مسعود قال الحافظ ابن حجر وهو وهم (فقلت هل في غنمك من
ابن) بفتح اللام والموحدة وحكى عياض أن في رواية ابن بضم اللام وتشديد الموحدة جمع لابن أي ذوات ابن
(فقال نعم) فيها (فقلت هل انت حالب لي) قال في الفتح الظاهر ان مراده بهذا الاستعظام أي أعمل اذن
في الحلب لمن يترك على سبيل الضيافة وهذا يندفع الاشكال وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللبن من الراعي بغير
اذن مالك الغنم ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاء بذلك لصداقته له أو اذنه العام بذلك (قال) الراعي
(نعم) أحلب لك قال أبو بكر رضي الله عنه (فامر به فاعتقل شاة من غنمه) أي حبسها والاعتقال أن يضع رجله
بين نخذي الشاة ويحبسها (ثم امره ان ينفض ضرعها) أي يدها (من الغبار ثم امره ان ينفض كفيها) من
الغبار أيضا (فقال) ولا ي الوقت قال (هكذا ضرب احدي كفيها بالآخرى لحلب كنية) بضم الكاف وسكون
الثالثة وفتح الموحدة أي قدر قدح أو شيئا قليلا أو قدر حلبة (من ابن) وقد جعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ادواة) ركوة (على فيها) بالميم ولا ي ذرعن الاصيل عن الجوى والمستعمل على فيها (خرقة) بالرفع (فصبيت على اللبن)
من الماء الذي في الادواة (حتى برد اسفله) بفتح الموحدة والراء (فانهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد
في العلامات فوافقه حين استيقظ (فقلت اشرب يا رسول الله فشرب حتى رويت) الحديث في شأن الهجرة

وقد ساقه بأن من هذا السياق في العلامات قال ابن المنير أدخل البصاري هذا الحديث في أبواب اللقطة لأن
 اللين اذ الذي حكم الضائع المستهلك فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه وأعلى أحواله أن يكون كالشاة الملقطة
 في المضبغة وقد قال فيها هي لك أولاً خيك أولاً لذئب وكذا هذا اللين أن لم يحلب ضاع وتعبه في المصايح بأنه قد
 يمنع ضياعه مع وجود الراعي بحفظه وهذا يقدح في تشبيهه بالشاة لأنه يعمل مضبغة بخلاف هذا اللين ولله
 الموفق والمعين على اتمام هذا الكتاب والنفع به والاخلاص فيه

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المظالم) جمع مظلة بكسر اللام وقمعها حكاها الجوهرى وغيره والكسر أكثر ولم
 يضبطها ابن سيده في سائر تصرفها إلا بالكسر وفي القاموس والمظلة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر
 فيه غير الكسر ونقل أبو عبيد عن أبي بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلة بفتح اللام انما هي مظلة بكسر ها وهي
 اسم لما أخذ بخرق والمظالم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غير موضعه * (في المظالم والغصب)
 وهو لغة أخذ الشيء ظلماً وقيل أخذه جهر باغلبة وشراً على الاستيلاء على حق الغير عدواناً وسقط حرف الجر لابي ذر
 وابن عساكر والمظالم بالرفع والغصب عطف عليه وسقط لفظ كتاب لغير المستقلى وللنسي كتاب الغصب باب في المظالم
 (وقول الله تعالى) بالجر عطفاً على سابقه (ولا تحبين) يا محمد (الله غافلاً عما يعمل الظالمون) أى لا تحسبه اذا
 أنظرهم وأجلهم أنه غافل عنهم مهمل لهم لا يعاقبهم على صنيعهم بل هو يحصى ذلك عليهم ويعدّه عدّاً لما راد ثبوت
 صلى الله عليه وسلم أو هو خطاب لغيره ممن يجوز أن يحسبه غافلاً لجهله بصفاته تعالى وعن ابن عيينة تسليمة للظالم
 وتهديداً للظالم (انما يؤخرهم) يؤخر عذابهم (ليوم تشخص فيه الابصار) أى تشخص فيه أبصارهم فلا تقتر
 في أما كنهم من شدة الاحوال ثم ذكر تعالى كيفية قيامهم من قبورهم ومجيئهم الى المحشر فقال (مهطعين
 مقنعي رؤسهم) أى رافعي رؤسهم (المقنع) بالنون والعين (والمقمح) بالميم والحاء المهملة معناهما (واحد) وهو
 رفع الرأس فيما أخرجه القرطبي عن مجاهد وهو تفسير أكثر أهل اللغة وسقط قوله المقنع الى آخره في رواية غير
 المستقلى والكشميني وزاد أبو ذر هنا باب قصاص المظالم (وقال مجاهد) فيما وصله القرطبي أيضاً (مهطعين)
 أى (مدعي النظر) لا يطفون هيبة وخرفاً وسقط واو وقال لابي ذر ولا يؤى ذرو الوقت مدمى النظر (ويقال
 مسرعين) أى الى الداعي كما قال تعالى مهطعين الى الداع وهذا تفسير أبى عبيدة في الجواز (لا يرتد اليهم
 طرفهم) بل تثبت عيونهم شاخصة لا تطرف الكثرة ما هم فيه من الهول والفكرة والخفاة لما يحل بهم
 (واقفدتهم هواً) يعنى جوفاً بضم الجيم وسكون الواو واوية خالية (لا عقول لهم) لفرط الخيرة والذهشة
 وهو تشبيه محض لانها ليست بهواً حقيقة وجهة التشبيه يحتمل أن تكون في فراغ الاقنعة من الخسر والرجاء
 والطمع في الرحمة (وأندرت الساس) يا محمد (يوم يأتيهم العذاب) يعنى يوم القيامة أو يوم الموت فانه أول يوم
 عذابهم وهو مفعول ثان لا تذرو ولا يجوز أن يكون ظرفاً لان القيامة ليست بموطن الانذار (فيقول
 الذين ظلموا) بالشرك والتكذيب (ربنا آخرنا الى أجل قريب) آخر العذاب عنا ورتنا الى الدنيا وأمهلتنا
 الى أمد وحد من الزمان قريب تدارك ما فترطنا فيه (نحجب دعوتك وتبذر الرسل) جواب للامر ونظيره قوله
 تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق (اولم تكفروا اسمعتم من قبل ما لكم من زوال) على ارادة
 القول وفيه وجهان أن يقولوا ذلك بطرا أو شراً ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسفه وأن يقولوا بلسان
 الحال حيث بنوا شديد أو أتموا بعيدا وقوله ما لكم جواب القسم وانما جاء بلفظ الخطاب لقوله أقسمتم ولو حكي
 لفظ المقسمين لقبل ما لنا من زوال والمعنى أقسمتم أنكم باقون في الدنيا لا تزالون بالموت والفناء وقيل لا تنتقلون
 الى دار أخرى يعنى كفرهم بالبعث لقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت قاله الزمخشري
 وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم) بالكفر والمعاصي كعاد وعود (وبين لكم كيف فعلنا بهم) بما نشاهدون
 في منازلهم من آثار ما نزل بهم وما تواتر عندكم من أخبارهم (وضربنا لكم الامثال) من أحوالهم أى ينالكم
 انكم مثلهم في الكفر واستحقاق العذاب أو صفات ما فعلوا وفعل بهم التي هي في القرابة كالامثال المضروبة (وقد
 مكرنا مكرهم) أى مكرهم العظيم الذي استفرغوا فيه جهدهم لابطال الحق وتقرير الباطل (وعند الله
 مكرهم) ومكتوب عنده فعلهم فهو مجازيهم عليه بمكره هو أعظم منه أو عنده ما مكرهم به وهو عذابهم الذي
 يستحقونه (وان كان مكرهم) في العظم والشدة (لنزول منه الجبال) مسوى لازالة الجبال معداً لذلك وقيل
 ان نافية واللام مؤكدة لها كقوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم والمعنى ومحال أن تزول الجبال

بكرهم على أن الجبال مثل لا يأت الله وشراثة لانها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا وتنصره قراءة ابن مسعود
وما كان مكرهم وقرئ اتزول بلام الابتداء على معنى وان كان مكرهم من الشدة بحيث تزول منه الجبال وتنقلع
عن أماكنها (فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله) يعني قوله اننا لننصر رسلنا كتب الله لنا غلبنا أنا ورسلنا وأصله
مخلف رسله وعده فقدم المفعول الثاني على الأول ايذانا بأنه لا يخلف الوعد أصلا ~~كقوله~~ ان الله لا يخلف
الميعاد واذا لم يخلف وعده أحد فكيف يخلف رسله (ان الله عزيز) غالب لا يماكر قادر لا يذوق (ذواتناقام)
لا وليا منه أعدائه كما مر ولفظ رواية أبي ذر ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون الى قوله ان الله عزيز
ذواتناقام وعنده بعد قوله وانذر الناس الآية * (باب قصاص الظالم) أي يوم القيامة وسقط التوبيخ
والترجئة هنا لابي ذر وثبتا عنده بعد قوله المقتنع والمقنع واحد وسقط الواو من قوله وقال مجاهد * وبه قال
(حدثنا اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهويه قال (اخبرنا معاذ بن هشام) البصري قال (حدثني) بالافراد (ابي)
هشام بن عبد الله الدستوائي (عن قتادة) بن دعامة بن قنادة الدوسي البصري الا انه أحد الاعلام (عن ابي
المنوكل) علي بن رواد يدل مضهومة بعدها واو بهززة (الماجي) بالنون والجرم (عن ابي سعيد الخدري رضى
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال اذا خلص المؤمنون) نجوا (من) الصراط المضروب على
(النار حطبوا بقطرة) ككاشنة (بين الجنة و) الصراط الذي على متن (النار في تقاصون) بالصاد المهملة
المشددة المضهومة من القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض ولكنهم في تقاصون
بالصاد المعجمة المفتوحة المخففة (مظالم كانت بينهم في الدنيا) من أنواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال
فيتقاصون بالجنات والسيئات فمن كانت مظلمته أكثر من مظلة أخيه أخذ من حسناته ولا يدخل أحد الجنة
ولا أحد عليه تباعة (حتى ادانقوا) بضم النون والقاف المشددة مبنيا للمفعول من التسمية ولا يذرعن المستقلى
تقصوا بفتح المثناة الفوقية والقاف وتشديد الصاد المهملة المفتوحة أي اكملوا التقاص (وهذبوا) بضم الهاء
وتشديد الذال المججمة المكسورة أي خلصوا من الاثم بقصاص بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) بضم
الهمزة وكسر المججمة ويقطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (قوله) الله (الذي نفس
محمد صلى الله عليه وسلم بيده) استعاره لنور قدرته (لا حدهم) بالرفع مبتدأ وفتح اللام للتأكيده (بـ) كنه
في الجنة) وخبر المبتدأ قوله (ادل) بالذال المهملة (بمنزله) وللعموي والمستقلى يسكنه (كان في الدنيا) وانما
كان أدل لانهم عرفوا ما كنهم يتعرضها عليهم بالعدا والعشى * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا
في الرقاق (وقال يونس بن محمد) المؤتب البغدادي في ما وصله ابن منده في كتاب الايمان قال (حدثنا شيبان)
ابن عبد الرحمن التميمي مولا هم التحوي البصري نزل الكوفة يقال انه منسوب الى نخوة بطن من الازد لالى
علم النحو (عن قتادة) بن دعامة قال (حدثنا ابو المنوكل) هو الناجي وغرض المؤلف بسياق هذا التعليق
نصريح قتادة بالتحديث عن أبي المنوكل * (باب قول الله تعالى) في سورة هود (ألا لعنة الله على الظالمين)
وأولها ومن أظلم من افترى على الله كذبا أو لئن لم يعرضون على ربهم ويقول الانهاد هؤلاء الذين كذبوا على
ربهم ألا لعنة الله على الظالمين قال ابن كثير بين تعالى حال المقتربين عليه وفضيحتهم في الدار الآخرة على رؤس
الخلائق من الملائكة والرسل وسائر البشر والجان وقال غيره من جوارحهم وفي قوله ألا لعنة الله على الظالمين
ثم ويل عظيم بما يحبهم حينئذ لظلمهم بالكذب على الله * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر
الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى بن دينار البصري العوزي بفتح العين المهملة
وسكون الواو وكسر المججمة (قال اخبرني) ولا يذرعني بالافراد فهم (قتادة) بن دعامة (عن صفوان بن
محرز) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وبازاي (المازني) وقيل الباهلي البصري انه (قال بينما)
بالميم وفي رواية هنا (انا منى مع ابن عمر رضى الله عنهما أخذ بيده) بعد الهمزة مرفوع بدلا من أمنى الذي هو
شعر لقوله أنا والجلة حالية والضمير في يده لابن عمر وجواب بينما قوله (اذ عرض) له (رجل) لم أعرف اسمه
(فقال) له (كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التجوى) وللـ كـمـهـمـي يقول في التجوى أي التي
تقع بين يدي الله وعنده يوم القيامة وهو فضل من الله تعالى حيث يذكر المعاصي للعبد سرا (فقال) ابن عمر رضى
الله عنهما (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقول ان الله) عز وجل (يدني المؤمن) أي يقربه

(فيضع عليه كنفه) يفتح الكاف والنون والفاء أي حفظه وستره وفي كتاب خلق الأفعال في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواد عن قتادة في آخر الحديث قال عبد الله بن المبارك كنفه ستره (ويستره) عن أهل الموقف (فيقول) تعالى له (أنعرف ذنب كذا أنعرف ذنب كذا) مرتين ولا يذرن ذنبا بالتسوين في الأخيرة (فيقول) المؤمن (ثم أي رب) أعرفه (حتى إذا قرره بذنوبه) جعله مقررًا بأن أظهر له ذنوبه وأجلاه إلى الإقرار بها حتى يعرف منه الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفو عنه في الآخرة وسقط في رواية أبي ذر لفظ إذا (ورأى في نفسه أنه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتها) أي الذنوب (عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى) حينئذ (كتاب حسنة وأما الكافر) بالافراد (والمنافقون) بالجمع في رواية أبي ذر عن الكشمي والمستمى وله عن الكشمي أيضا والمنافق بالافراد (فيقول الشاهد) جمع شاهد وشهيد من الملائكة والنبين وسائر الانس والجن (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين) * وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير والادب والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء في التفسير وفي الرقائق وابن ماجه في السنة * هذا (باب) بالتسوين (لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم الهمزة وسكون المهملة وكسر اللام مضارع أسلم أي لا يلقيه إلى هلكة بل يحميه من عدوه * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخنزومي مولا هم المصري ونسبه إلى جده لشهرته به قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف بن خالد بن عقيل بالفتح الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (ان سالما أخبره ان) أباه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهم) أخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المسلم) سواء كان حُرًا أو عبدًا أو أولًا (أخوال المسلم) في الاسلام (لا يظلمه) خبر يعنى النهي لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسلمه) بضم الهمزة وسكون ثانيه وكسر ثالثة لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه و زاد الطبراني ولا يسلمه في مصيبة زلات به (ومن كان في حاجة أخيه) المسلم (كان الله في حاجته) وعند مسلم من حديث أبي هريرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (ومن فرج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهي الغم الذي يأخذ النفس أي من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس فلوراه حال تلبسه بها وجب عليه الانكار لاسيما ان كان مجاهرًا فان انتهى والارفعه إلى الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الإكراه ومسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والنساء في الرجم * هذا (باب) بالتسوين (أعن أحلك) المسلم سواء كان (ظالمًا أو مظلومًا) * وبه قال (حدثنا) ولا ي الوقت حدثني بالافراد (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة واسمه ابراهيم ابن عثمان أبو الحسن العبسي الكوفي قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء وفتح المعجمة بالتصغير ابن بشير بالتصغير أيضا الواسطي قال (أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس) بضم العين مصغرا ابن مالك الانصارى (وجماد الطويل) سقط الطويل لا يي ذر أن كلامهما (سمع أنس بن مالك رضى الله عنه يقول) ولا يي ذر سمعا بالتثنية أي عبيد الله وجماد وقول العيني ان الضمير في سمع بلفظ الافراد يعود على حميد لا يحيى ما فيه (قال رسول الله) ولا يي ذر قال النبي (صلى الله عليه وسلم انصر أحلك) أي في الاسلام (ظالمًا) كان (أو مظلومًا) زاد في الإكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلومًا أفأريت إذا كان ظالمًا كيف أنصره قال تحجزه عن الظلم فان ذلك نصره أي منعك إياه من الظلم أنصره إياه على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطغيه * وبه قال (حدثنا مسدد) بمجملات وتشديد الدال الاولى ابن مسرهد ابن مسر بل الاسدي البصري قال (حدثنا معتمر) من الاعتماد هو ابن سليمان بن طرخان التيمي (عن حميد الطويل) (عن أنس رضى الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر أحلك ظالمًا أو مظلومًا قالوا) ولا يي الوقت في نسخة قال وفي الإكراه فقال رجل (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي (تنصره) حال كونه (مظلومًا كيف تنصره) حال كونه (ظالمًا قال) عليه الصلاة والسلام (تأخذ فوق يديه) بالتثنية وهو كناية عن منعه عن الظلم بالفعول ان لم يمنع بالقول وعنى بالفوقية الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم المؤلف بلفظ الاعانة وساق الحديث بلفظ النصر فاشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه

رواه حديث بن معاوية وهو بالمهمله وآخره جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظالمنا الحديث أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه المؤلف قال ابن بطلال النصر عند العرب الاعانة وقد فسر صلى الله عليه وسلم أن نصر الظالم منعه من الظلم لأنك إذا تركته على ظلمه أدام ذلك إلى أن يقتص منه فخلع له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤول إليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر سببا لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولفظه اقتتل رجل من المهاجرين وغلام من الانصار فسادى المهاجرى بالمهاجر بن وبادى الانصارى باللانصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا ادعوى الجاهلية قالوا لا ان غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر فقال لا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالمنا أو مظلوما الحديث وذكر المفضل الضبي في كتابه الفساخر أن أول من قال انصر أخاك ظالمنا أو مظلوما جندب بن العنبر بن عمرو بن عيم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم إذا أظلم أنصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

قوله الحافظ ابن حجر * (باب نصر المظلوم) * وبه قال (حدثنا سعيد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الواو وحده وكسر عين سعيد العامرى الحرثى قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن الأشعث بن سيم) بضم السين وفتح اللام مصغرا والأشعث بالمجعة والمثناة أبى الشعثاء الكوفى (قال سمعت معاوية بن سويد) بضم السين وفتح الواو ابن مقرن المزنى الكوفى (قال سمعت البراء بن عازب رضى الله عنه ما قال أمرنا لنى صلى الله عليه وسلم بسميع ونما عن سبيع فذكر عبادته الرضى) وهى سنة إذا كان له متهمد والافواجبة (وإساع الجنائز) فرض على الكفاية (وتسميت العاطس) إذا حمد الله سنة (وردة السلام) فرض كفاية (ونصر المظلوم) مسلما كان أو ذميا واجب على الكفاية ويتعين على السلطان وقد يكون بالقول أو بالفعل ويكفيه عن الظلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمر الله بعبد من عباده أن يضرب فى قبره مائة جلدة فلم يزل يأل الله تعالى ويدعوه حتى صارت واحدة فامتلا قبره عليه نارا فلما ارتفع عنه أفاق فقال علام جلدتوني قالوا انك صليت صلاة بغير طهور وممرت على مظلوم فلم تنصره رواه الطحاوى أن كان هذا حال من لم ينصره فكيف من ظلمه (واجابة الداعى) سنة الا فى وليمة النكاح فعند الشافعية والحنابلة انهم افرض عين إذا كان الداعى مسلما وأن تكون فى اليوم الاول وأن لا يكون هنالك منكر كسرب خمر (وابرار القسم) بجم مضمومة وكسر السين سنة أى الحالف إذا أقسم عليه فى مباح يستطیع فعله ولا يذرعن التشبهى وابرار القسم * وهذا الحديث قد سبق فى الجنائز تأملا وساقه هنا مختصرا لم يذكر السمع المنهى عنها والمراد منه هنا قوله ونصر المظلوم * وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بن كريب الهمدانى الكوفى قال (حدثنا ابواسامة) حاد بن أسامة (عن يربد) بضم الراء وحده مصغرا ابن عبد الله بن أبي بردة (عن) جده (ابى بردة) الحارث أو عامر (عن) أبيه (ابى موسى) عبد الله بن قيس الاشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال المؤمن للمؤمن) التعريف فيه للجنس والمراد بعض المؤمن لبعض (كالبنيان يشد بعضه بعضا) بيان لوجه التشبيه وللمتشبهين يشد بعضهم بعضا بجم الجمع (وشبك) عليه الصلاة والسلام (بين أصابعه) كالبنيان للوجه أى شد مثل هذا الشد وفيه تعظيم حقوق المسلمين بعضهم لبعض وحشهم على التراحم والملاطمة والتعاوض والمؤمن إذا شد المؤمن فقد نصره والله أعلم * (باب الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره) فى سورة النساء (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) أى الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والظلم منه وعن السدى نزات فى رجل نزل بقوم فلم يصفوه فرخص له أن يقول فيهم ونزولها فى واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها وعن ابن عباس رضى الله عنه المراد باجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه (وكان الله سميعا) لكلام المظلوم (عليما) بالظالم ولقوله تعالى فى سورة الشورى (والذين إذا أصابهم البغي) يعنى الظلم (هم ينتصرون) ينتقمون ويقتصون (قال ابراهيم) التميمى مما وصله عبد بن حمد وابن عينية فى تفسيرهما (كانوا) أى السلف (يكرهون ان يستدلوا) بضم السين وفتح التاء والمجعة من الدال (فاذا قدروا) بفتح الدال المهملة (عموا) عن دنى عليهم * (باب عفو المظلوم) عن ظلمه (لقوله تعالى) فى سورة النساء (ان تبدوا خيرا) طاعة وبرا (او تحضوه) أى تفعلوه سرا (او تعفوا عن سوءه)

لكم المؤاخذة عليه وهو المقصود ذكر ابداء الخير واخفائه تسبب له ولذلك رتب عليه قوله (فان الله كان
عفواً قديراً) أى يكثر العفو عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام فانتم أولى بذلك وهو حث للمظلوم على العفو
بعد ما رخص له فى الانتصار جلا على مكارم الاخلاق وقوله تعالى فى سورة حم عسق (وجزاء سبئة سبئة مثلها)
وسمى الثانية سبئة للادراج ولا تسمى من تنزل به (فمن عفا واسلح) بينه وبين خصمه بالعفو والاعضاء (فأجره
على الله) عدة مبهمة لا يقاس أمرها فى العظم (انه لا يحب الظالمين) المبتدئين بالسبئة والتجباوزين فى الانتقام
(وان انتصر بعد ظلمه) بعد ما ظلم فهو من اضافة المصدر الى المفعول (فاؤثقت ما عليهم من سبيل) من مأثم (انما
السبيل) يعنى الاثم والجرم (على الذين يظلمون الناس) يتدثونهم بالاضرار يطلبون ما لا يستحقونه تجرا عليهم
(ويغرون فى الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب أليم) على ظلمهم وبغيرهم (ولن صبر) على الاذى ولم يقتصر من
صاحبه (وغفر) تجاوزه عنه وفوض أمره الى الله (ان ذلك) الصبر والتجاوز (لن عزم الامور) أى ان ذلك منه
لخذف لاعلم به كما حذف فى قولهم السمن منوان بدرهم * ويحكى أن رجلا سب رجلا فى مجلس الحسن رحمه الله
فكان المسبوب يكظم ويعرق فيمسح العرق ثم قام فتلا هذه الآية فقال الحسن عقلها والله رفهمها اذ ضرب بها
الجاهلون وفى حديث أبي هريرة عند الامام أحمد وأبى داود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لابي بكر ما من عبد
ظلم مظلمة فعفا عنها إلا أعز الله بها نصره وقد قالوا العفو مندوب اليه ثم قد ينكس الامر فى بعض الاحوال
فيرجع ترك العفو مندوبا اليه وذلك اذا احتج الى كفى زيادة البغى وقطع مادة الاذى وسقط من الفرع قوله
تعالى ومن يضلل الله فماله من ولي من بعده أى من ناصر يتولاه من بعد خذلان الله له وثبت فيه قوله تعالى
(وترى الظالمين لمساروا العذاب) حين يرونه فذكروه بانظاف الماضى تحقيقا (يقولون هل الى مرد من سبيل) أى
الى رجعة الى الدنيا وفى رواية أبى ذر فأجره على الله انه لا يحب الظالمين الى قوله مرد من سبيل فاسقط ما ثبت
فى رواية غيره * هذا (باب) بالتونين (الظلم ظلمات يوم القيامة) * وبه قال (حدثنا احمد بن يونس) هو احمد بن
عبد الله بن يونس أبو عبد الله التميمى اليربوعى الكوفى قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة واسمه
دينار (الماجشون) بكسر الجيم وبالشين المحجمة المنعومة قال (اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الظلم) بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه
أو نحو ذلك (ظلمات) على صاحبه (يوم القيامة) فلا يمتدى يوم القيامة بسبب ظلمه فى الدنيا فر بما وقع قدمه
فى ظلمة ظلمه فهو فى حفرة من حفر النار وانما يشأ الظلم من ظلمة القاب لانه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فاذا
سعى المتقون بنورهم الذى حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيأ قال
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بوقى بالظلمة فيوضعون فى تابوت من نار ثم يرجون فيها * وهذا الحديث
أخرجه مسلم فى الادب والترمذى فى البر * (باب الانتقاء والحذر من دعوة المظلوم) * وبه قال (حدثنا يحيى بن
موسى) بن عبد ربه البلخى الملقب بخت يفتح المجعة وتشديد المثناة الفوقية قال (حدثنا وكيع) هو
ابن الجراح الرؤاسى بضم الراء وهمزة ثم مهملة الكوفى قال (حدثنا زكريا بن اسحاق المكي) الثقة
(عن يحيى بن عبد الله بن مسيني) بالصاد المهملة المكي (عن ابي سعيد) نافذ بالقاء والمجعة أو المهملة
(مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً الى أهل (الين)
واليا عليهم سنة عشر يعلمهم الشرائع ويقبض الصدقات (فقال) له (اتق دعوة المظلوم) وان كان
عاصياً (فانها) أى دعوة المظلوم وللمستقى فانه أى الشأن (ليس بينها وبين الله حجاب) كناية عن الاستجابة
وعدم الرد كما صرح به فى حديث أبى هريرة عند الترمذى مرفوعاً بلفظ ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حين
يفطر والامام العادل ودعوة المظلوم رفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء ويقول الرب وعزى
لا تنصرنك ولو بعد حين * وحديث الباب قد سبق فى باب أخذ الصدقة من الاغنياء من كتاب الزكاة
بأتم من هذا واقصر منه هنا على المراد * (باب من كانت له مظلمة) بكسر اللام وحكى قمحا (عند الرجل)
وفى رواية عند رجل (لخلها له هل يبين مظلمته) حتى يصح التحليل منها أم لا * وبه قال (حدثنا آدم بن أبى
اياس) عبد الرحمن السعفى الخراسانى الاصل قال (حدثنا ابن أبى ذئب) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد
المقبرى عن أبى هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له مظلمة) بكسر اللام
وفى الرقاق من رواية مالك عن المقبرى من كانت عنده مظلمة (لا أحد) ولا يذرا لخبه (من عرضه) بكسر العين

قاله أعلم وقد قيل انما تؤخذ من معنى الحديث لانه لو أذن الغلام له عامه الصلاة والسلام بدفع الشراب الى الاشياخ لكان تحليل الغلام غير معلوم وكذلك مقدار شرابهم وشربه * (باب انهم من ظلم شيئا من الارض) * وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحمصي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب (قال حدثني) بالافراد (طلحة بن عبد الله) بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (ان عبد الرحمن بن عمرو بن مہل) القرشي وقيل الانصاري المدني وليس له في البخاري الا هذا الحديث (أخبرنا سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرين بالجنة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ظلم من الارض شيئا) قليلا أو كثيرا وفي رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شيئا من الارض ظلما ولاحد من حديث أبي هريرة من أخذ من الارض شيئا بغير حق (طوقه) بضم الطاء المهملة وكسر الواو المشددة وبالضاد مبدئا للمفعول (من سبع ارضين) بفتح الراء وقد تسكن أي يوم القيامة قيل أراد طوق التكليف وهو أن يطوق حملها يوم القيامة ولاحد والطبراني من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من أخذ ارضا بغير حقها كان أن يحمل تراها الى المحشر وفي رواية للطبراني في الكبير من ظلم من الارض شيئا كان أن يحضره حتى يبلغ به الماء ثم يحمله الى المحشر وقيل انه أراد أنه يخسف به الارض فتصير الارض المغمورة في عنقه كالطوق ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره قال البغوي وهذا أصح ويؤيده حديث ابن عمر المسوق في هذا الباب ولفظه خسف به يوم القيامة الى سبع ارضين وفي حديث ابن مسعود عن أحد باسناد حسن والطبراني في الكبير قلت يا رسول الله أي الظلم أظلم فقال ذراع من الارض يفتقصها المرء المسلم من حق أخيه فليس حصاة من الارض يأخذها الا طوقها يوم القيامة الى قعر الارض ولا يعلم قعرها الا الله الذي خلقها أو المراد بالتطوق الاثم فيكون الظلم لازما في عنقه لزوم الاثم عنه ومنه قوله تعالى أزمانا طائرته في عنقه وفي هذا تهديد عظيم للغاصب خصوصا ما يفعل بعضهم من بناء المدارس والربط ونحوهما مما يظنون به القرب والذكر الجليل من غصب الارض لذلك وغصب الالات واستعمال العمال ظلما وعلى تقدير أن يعطى فائما يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظلما الذي لم يقل أحد بجواز أخذه ولا الكفار على اختلاف مللهم فيزاد هذا الظلم بآراء الخبير على زعمه من الله بعد ما سمع هذا الظلم قوله صلى الله عليه وسلم من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين وقوله عليه الصلاة والسلام فيما يروى عن ربه ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي العهد ثم غدر ورجل باع حرأ أو كل غنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره روى البخاري * وبه قال (حدثنا أبو معمر) عبد الله بن عمرو بن الحجاج المقفد البصري قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا حسين) المعلم (عن يحيى بن أبي كثير) الطائي البجلي (قال حدثني) بالافراد (محمد بن ابراهيم) التيمي (ان أبا سلمة) عبد الله أو أبا معمر بن عبد الرحمن بن عوف (حدثه انه كانت بينه وبين اناس خصومة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على أسمائهم ووقع اسم من طريق حرب بن شداد عن يحيى وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض فضيه نوع تعيين الخصوم وتعيين الخصم فيه (فذكر عائشة رضي الله عنها) أي ذلك كما في بدء الخلق (فصالت له بأبا سلمة اجتنب الارض) فلا تغصب منها شيئا (فان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي رواية يقول (من ظلم قيد شبر) بكسر القاف وسكون المثناة التحتية أي قدر شبر (من الارض طوقه من سبع ارضين) أي يوم القيامة وفي حديث أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة باسناد حسن أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع ارضين وعند ابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا انما رجل ظلم شيئا من الارض كلفه الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع ارضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس * وحدثني الباب أخرجه المؤلف أيضا في بدء الخلق ومسلم في البيوع * وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) القراهيدي قال (حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي قال (حدثنا موسى بن عقبة) (الامام في المغازي) (عن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أخذ من الارض شيئا) فن أو كثر (بغير حقه خسف به) أي بالآخذ غضبانك الارض المغمورة (يوم القيامة الى سبع ارضين) قصيره ككالطوق في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى أو أن هذه العقبات تنوع اصحاب هذه الجنة على حسب قوة الفسدة وضعفها فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا وفي الحديث امكان غصب الارض خلافا لابي حنيفة وأبي

يوسف حيث قال الغضب لا يتحقق الا فيما يسهل ويحول لان ازالة السد بالثقل ولا نقل في العقار واذا غصب
عقار اهلك في يده لم يضمنه وقال محمد بن عيسى وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي لتحقيق اثبات اليد ومن
ضرورة زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب
فصار كالمقول ويجوز الوديعة ولهما معنى لابي حنيفة وأبي يوسف أن الغصب اثبات اليد بلزالة يد المالك بفعل
في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنها وهو فعل فيه لافي العقار قاله في الهداية
واستدل لهما في الاختيار شرح المختار بحديث الباب من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين لانه عليه
الصلاة والسلام ذكر الجزاء في غصب العقار ولم يذكر الضمان ولو وجب لذكره وصور الماء لئلا يبا اذا سكن دار
غيره بغصب اذنه ثم خربت أما ان اهدم البناء وحضر الارض فيضمن لانه وجد منه النقل والتحويل فانه اتلاف
ويضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب والعقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولانه تصرف في العين
انتهى ومن فوائد حديث الباب ما قاله ابن المنير ان فيه دلالة على أن الحكم اذا تعلق بظاهر الارض تعلق
بباطنها الى التضمن من ملك ظاهر الارض ملك باطنها من حجارة وأبنية ومعادن ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره
يتعلق التحميس بباطنه حتى لو أراد امام المسجد أن يحتفر تحت أرض المسجد ويبني مطامير تكون أبوابها الى
جانب المسجد تحت مصطبة أو نحوها أو جعل المطامير حوائط ومخازن لم يكن له ذلك لأن باطن الارض
تعلق به الحبس كظاها فكما لا يجوز اتخاذ قطعة من المسجد حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنه (قال القريري
قال أبو جعفر بن أبي حاتم) واسم محمد البخاري وراق المؤلف (قال أبو عبد الله البخاري) (هذا الحديث) أي
حديث الباب (ليس بخبر اسان في كتاب ابن المبارك) ولا يذوق في كتاب ابن المبارك التي صنفها (املاء) أي
الحديث وللمسئلي والحموي انما أملى زيادة انما وضم الهمزة وحذف الضمير المنصوب (عليهم بالبصرة) لكن
نعيم بن حاتم المروزي عن حماد بن عيسى بخبر اسان وقد حدث عنه بهذا الحديث فيتمثل أن يكون حدث به بخبر اسان
والله اعلم وهذه الغائبة التي ذكرها القريري ثابتة في رواية أبي ذر ساقطة لغيره (هذا باب) بالتسوين (اذا اذن
انسان لآخر شيئا) أي في شيء (جز) وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) بن الحارث الحوضي قال (حدثنا شعبة)
ابن الحجاج (عن جبلة) بالبحيم والموحدة واللام المقنونات ابن عديم بضم السين وفتح الحاء المهملة تن الشيباني انه
قال (كتاب المدينة في بعض أهل العراق) وعند الترمذي في بعض أهل العراق (فأصابنا سنة) غلاء وجذب
(فكان ابن الزبير) عبد الله (يرزقا) أي يطعمنا (التمرفكان ابن عمر رضي الله عنهما) أي ونحن نأكله
(فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الاقران) بهمزة مكسورة بين اللام والظاف من الثلاث المزيد
فيه قال عياض والصاب الاقران باسقاط الهمزة وهو أن تقرن ثمرة بثمرة عند الاكل لان فيه اجماعا برفيقه مع
ما فيه من الشر المزري به احببه نعم اذا كان التمر ملكا كله أنه يأكل كيف شاء (الا ان يستأذن الرجل منكم
أخاه) فبأذن له فانه يجوز لانه حقه فله اسقاطه واختلف هل قوله الا أن يستأذن الخ مدرج من قول ابن عمر
أو مرفوع فذهب الخطيب الى الاول وعورض بحديث جبلة عند البخاري سمعت ابن عمر يقول نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يقرن بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه وهل النهي للتحريم أو للتنزيه فنقل عياض عن
أهل الظاهر أنه للتحريم وعن غيرهم أنه للتنزيه وصوب النووي التفصيل فان كان مشتركا بينهم حرم الارضاهم
والافلا. وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة والشركة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه
في الاطعمة والنسائي في الوليمة. وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا
أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن الأعشى) سليمان بن مهران (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة (عن
أبي معود) عقبة بن عمرو الانصاري البدرى (ان رجلا من الانصار يقال له أبو شعيب كان له غلام لحام) يبيع
اللحم ولم يسم (فقال له أبو شعيب اصنع لي طعاما خمسة) لعله أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع منه غيره (لعلني
أدعو النبي صلى الله عليه وسلم خمس خمسة) أي أحد خمسة (وابصرني وجه النبي صلى الله عليه وسلم الجوع)
جبلة فعلية حالية يعني انه قال لغلامه اصنع لنا في حال رؤيته تلك (فدعاه) أي دعا أبو شعيب النبي صلى الله
عليه وسلم (فبينهم رجل) أي سادس لم يسم أيضا (لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا قد أتبعنا)
بتشديد التاء (أتأذن له) في الدخول (قال نعم) وهذا الحديث قدم في باب ما قيل في اللعاب والجزا من

كتاب البيوع * (باب قول الله تعالى) في سورة البقرة (وهو الذل الخصام) أذا فعل تفضيل من اللذ وهو شدة
الخصومة والخصام الخاصة ويجوز أن يكون جمع خصم كصعب وضباب بمعنى أشد الخصوم خصومة أو أن
أفعل هنا ليست للتفضيل بل بمعنى الفاعل أي وهو وليد الخصام أي شديد الخصامة فهو من إضافة الصفة المشبهة
وعن ابن عباس أي ذو جدال وقال السدي فيما ذكره ابن كثير نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي جاء إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأظهر الاسلام وفي باطنه خلاف ذلك وعن ابن عباس في نفر من المنافقين تكلموا في
خبيث وأصحابه الذين قتلوا بالرجيع وعابوهم فأمر الله أن يذل الله ذم المنافقين ومدح خبيث وأصحابه * وبه قال (حدثنا
ابو عاصم) النبيل الفخار بن محمد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله
ابن عبيد الله واسم أبي مليكة زهير المكي الاحول (عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه
قال ان بعض الرجال الى الله عز وجل (الاذل الخصم) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة المولع بالخصومة
الماسر فيها واللام في الرجال للعهد فالاراد الاخنس وهو منافق أو المراد الاذل في الباطل المسخّل له أو هو تفضيل
في الزجر * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاحكام والتفسير ومسلم في القدر والترمذي والنسائي في التفسير
* (باب اسم من خاص في) أمر (باطل وهو يعلمه) أي يعلم انه باطل * وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله
الويسى) قال حدثني (بالافراد) ابراهيم بن سعد بسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
المديني زبل بغداد تكلم فيه بلا فادح (عن صالح) هو ابن كيسان مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز (عن ابن شهاب)
محمد بن مسلم الزهري انه (قال احبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان زينب بنت ام سلمة) بنت أبي سلمة
عبد الله وكان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب (اخبرته ان امها ام سلمة) هند بنت أبي أمية (رضي
الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سمع خصومة بين ابنته
التي هي سكن أم سلمة (خرج اليهم) أي الى الخصوم ولم يسموا (فقال انما ابشر) من باب الحصر المجازي لانه
حصر خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر القلب لانه أتى به للرد على من زعم أن من
كان رسولا يعلم الغيب فيطلع على البواطن ولا يخفى عليه المعلوم ونحو ذلك فأشار الى أن الوضع البشري
يقضي أن لا يدرك من الامور الا ظواهرها فانه خلق خلقا لا يعلم من قضايا تجبه عن حقائق الاشياء فاذا ترك
على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وانه يأتي
الخصم) وفي الاحكام وانكم تختصمون الى (فأفعل بعضكم ان يكون ابلغ) أي أحسن ارادا للكلام (من بعض)
أي وهو كاذب وفي الاحكام وأهل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض أي السن وأفصح وأبين كلاما وأقدر
على الحجة وفيه اقراران خبر اهل التي اسمها جنة بأن المصدريه (فأحسب) بفتح السين وكسر هاء الفتان والنصب
عطف على أن يكون ابلغ وبالرفع أي فأظن لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فأقضى له بذلك) الذي سمعته منه
(فن قضيت) أي حكمت (له بحق مسلم) أي أوزى أو معاذا فالتعبير بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخرج الغالب
كظايره مما سبق (فانما هي) أي القصة أو الحالة (قطعة) طائفة (من النار) أي من قضيت له بظاير يخالف
الباطن فهو حرام فلا يأخذ ما قضيت له لانه يأخذ ما يؤول به الى قطعة من النار فوضع المسبب وهو قطعة من
النار موضع السبب وهو ما حكم له به (قلبا أخذها أو قلير كها) ولا يذر أولير كها باسقاط الفاء قال النووي
ليس معناه التحيير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقوله تعالى اعملوا
ما شئتم انتهى ونعقب بأنه ان أراد أن كلنا الصيغتين للتهديد فمنع فان قوله فليتر كها للوجوب وان أراد الاولى
وهو قلبا أخذها فلا تحيير فيها بمجرد ما حتى يقول ليس للتحيير ثم ان أو بما بشر لفظا ومعنى والتهديد ضد الوجوب
وأجيب بأنه يحتمل ارادة الصيغتين لا على معنى أن كل واحدة منهما التهديد بل الامر للتحيير المستفاد من مجموعهما
بدليل تنظيره بقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكلاهما نظير خذ من مالى درهم أو خذ دينار أو كذلك
في معنى ذلك اعملوا ما شئتم لانه ينحل الى اعملوا خيرا ان شئتم واعملوا شرا ان شئتم والتهديد هو التخويف ودلالة
هذه الصيغ عليها انما هي بقرينة خارجة عن اللفظ وهي ما قصد في الكلام من التخويف بعاقبة ذلك ويحتمل أن
الصيغة الاولى هي التي للتهديد وهو قريب من نحو فليتبوا مقعدهم من النار وحيث قد لا لا ضرب والصيغة
الثانية على حقيقتها من الايجاب أي بل ليدعها وقد قال سيبويه ان أو تأتي للضرب بشرطين سبق في أو نهى
وعادة العامل والشرطان موجودان فيه لانا اذا حملنا فلما خذها على التهديد كان معناه فلا يأخذها

بل يدعيها قال في العدة . وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاحكام والشهادات وترك الحبل ومسلم في القضاء
وأبو داود في الاحكام . هذا (باب) بالتنوين في ذم من (إذا خاصم فجر) وفي نسخة ترك تنوين باب . وبه قال
(حدثنا بشر بن خالد) بالموحدة المكسورة والمججمة الساكنة العسكرية قال (أخبرنا محمد) غير منسوب ولا ي
ذر محمد بن جعفر (عن شعبة) بن الحجاج (عن سليمان) بن مهران الا عمر (عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي
بجاء مججمة وراء وفاء الكوفي (عن مسروق) هو ابن الابدع أبو عائشة الهمداني (عن عبد الله بن عمرو) بفتح
العين وسكون الميم ابن العاصي (رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال اربع) أي أربع خصال
(من كن فيه كان منافقا) عدا لا ايمانيا أو منافقا عرفيا لا شرعيا وليس المراد الكفر الملقى في الدرك الاسفل من
النار (أو كانت فيه خصلة) أي خلة بفتح الخاء (من اربعة) ولا ي ذر أربع (كانت فيه خصلة من النفاق حتى
يدها) يتركها (إذا حدثت) في كل شيء (كذب) وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدروا وإذا خاصم فجر) في الخصومة
أي مال عن الحق والمراد به هنا الشتم والرمي بالاشياء القبيحة والبهتان وزاد في كتاب الايمان وإذا اتهم خان
لكنه أسقطه هنا وأسقط وإذا وعد الخ هناك لان المسقط في الموضعين داخل تحت المذكور منهما فحصل من
الروايتين خمس خصال وفي حديث أبي هريرة في كتاب الايمان أيضا آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد
أخلف وإذا اتهم خان فأسقط الغدر في المعاهدة وفي رواية مسلم حديث الباب الخلف في الوعد بدل الغدر
كحديث أبي هريرة هذا فكان بعض الرواة تصرف في لفظه لان معناه ما قد يتحدو على هذا فالمراد القصور
في الخصومة وقد يندرج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاختصار على الثلاثة انها منبهة على
ما عداها إذا أصل الديانة ينحصر في ثلاثة القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل
بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لان خلاف الوعد لا يقدر الا اذا كان العزم عليه مقارنا للوعد أو ما لو كان عازما
ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم توجد منه صورة النفاق وعند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم
إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يني له فلم ينف فلا اثم عليه قال الكرمانى والحق انها خمسة متغايرة عرفا وباعتبار
تغاير الاوصاف واللوازم أيضا ووجه الحصر فيها أن اظهار خلاف الباطن اما في المالمات وهو اذا اتهم خان
واما في غيرها فهو اما في حالة الكدورة وهو اذا خاصم فجر واما في حالة الصفاء فهو اما مؤكدا باليمين وهو اذا عاهد
أو لا فهو اما بالنظر الى المستقبل وهو اذا وعد واما بالنظر الى الحال وهو اذا حدث وقال البضاوي يحتمل أن
يكون هذا مختصا ببناء زمانه فانه صلى الله عليه وسلم علم بنور الوحي بواطن أحوالهم وميز بين من آمن به صدقا
ومن أذعن له نفاقا وأراد تعريف أصحابه عن حالهم ليصكروا على حذر منهم ولم يصرح بأسمائهم لانه عليه
السلام علم أن منهم من سيتوب فلم يفتضحهم بين الناس ولان عدم التعيين أوقع في النصيحة وأجلب للدعوة الى
الايمان وأبعد عن النفور ويحتمل أن يكون عائلا بنزهر الكل عن هذه الخصال على آكد وجه اذا بان أنها طلائع
النفاق الذي هو أوسع القابح كأنه كفر عمود باستهزاء وخداع مع رب الارباب ومسبب الاسباب فدل من ذلك
انها منافقة لحال المسلمين فينبغي للمسلم أن لا يرتع حواها فان من رنع حول الحى يوشك أن يقع فيه انتهى وشمل
الطبي أي الرذائل أقمع فاجاب بأنه الكذب قال ولذلك علل سبحانه وتعالى عذابهم به في قوله ولهم عذاب أليم
بما كانوا يكذبون ولم يقل بما كانوا يصنعون من النفاق ليؤذن بان الكذب قاعدة مذهبهم وأسه فينبغي للمؤمن
المصدق أن يجنب الكذب لانه مناف لوصف الايمان والتصديق ومنه القصور في الخصومة . وقد سبق الحديث
في علامة المنافق من كتاب الايمان . (باب قصاص المظلوم) الذي أخذ ماله (أد اوجد مال ظالمه) الذي ظلمه هل
ياخذ منه به قدر الذي له ولو بغير حكم حاكم وهي مسألة الظفر والمفتي به عند المالكية انه ياخذ به قدر حقه ان آمن
فتنة أو نسبة الى رذيلة وهذا في الاموال واما في العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وان أمكنه لكثرة
القوائل (وقال ابن سيرين) محمد مما وصله عبد بن جندب في تفسيره (بقاصه) بتشديد الصاد المهملة أي ياخذ مثل
ماله (وقرأ) ابن سيرين (وان عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) أي من غير زيادة ولا نقص . وبه قال (حدثنا
أبو الحسن) الحاكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه (قال
حدثني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة) أم
عصاة أسلمت يوم الفتح وتوفيت في خلافة عمر رضي الله عنه (عقالت بارسل الله ان اباسفيان) ضر بن سرب

زوجها والد معاوية (رجل مسيك) بكسر الميم وتشديد الميم في المشهور وعند المجتهدين وفي كتب اللغة الفصح والتخفيف أي بخيل شديد المسك لما في يده (فهل على شرح) (ان اطم) بضم الهمزة وكسر العين (من الذي له عيال فقال) عليه السلام (لا حرج) لا اثم (عليك ان تطعمهم) أي باطعامك اياهم (بالمروحة) أي بقدر ما يتعارف أن يا كل العيال * ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة اذنه عليه السلام لهند بالاختصاص مال زوجها أي سفيان اذ فيه دلالة على جواز اخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بوجهه قدر حقه هو وهذا الحديث قد مر وبأنى ان شاء الله تعالى في النفقة وفيه فوائد وفي شرح السنن من فوائد أن القاضي له أن يقضي بعله لانه عليه الصلاة والسلام لم يكلفها البينة فيه نظر لانه انما كان فتوى لاحكام وكذا استدلال جماعة به على جواز القضاء على الغائب لان ابا سفيان كان حاضرا بالبلد * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التبرسي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد (يزيد) بن أبي حبيب (عن ابي الخضر) مرشد بالثلثة ابن عبد الله الزبي (عن عقبة بن عامر) الجهني أنه (قال قلنا لنبى صلى الله عليه وسلم انك تفتنا فنزل بقوم لا يقرؤنا) بفتح أوله واسقاطون الجمع للتخفيف ولا يذرونا لا يقرؤنا أي لا يضيفوننا (خلزى فيه فقال) عليه الصلاة والسلام (لنا انزلتم بقوم فأمر لكم) بضم الهمزة وكسر الميم (بما ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك منهم (فان لم يفعلوا اخذوا منهم) وللشعبي نخذ وامنه أي من مالهم (حق الضيف) ظاهره الوجوب بحيث لو امتنعوا من فعله أخذ منهم قهرا وحكي القول به عن الليث وقال أحد الوجوب على أهل البادية دون القرى ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي والجمهور أن ذلك سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بحمله على المضطرين فان ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال المانع بعوض عند الشافعي أو هذا كل في أول الاسلام حيث كانت المواساة واجبة فلما اتسع الاسلام نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام جائزته يوم وليته والجائزة تفضل وابست بواجبة أو المراد العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تفتنا فكان على المبعوث اليهم طعامهم ومركبهم وسكنهم يأخذونه على العمل الذي يولونه لانه لا مقام لهم الا بأقامة هذا الحقوق واستدل به المؤلف على مسألة الظفر وبها قال الشافعي فجزم بالاخذ فيما اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن يكون منكرا ولا يئنه لصاحب الحق قال ولا يأخذ غير الجنس مع ظفره بالجنس فان لم يجد الا غير الجنس جاز الاخذ وان أمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن كان مقرا بما ظاهرا ومنكرا وعليه يئنه أو كان يرجو اقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه البين فهل يستقل بالاخذ أم يجب الرفع الى القاضي فيه للشافعية وجهان أحدهما عند أكثرهم جواز الاخذ واختلاف المالكية والفتي به عندهم أنه يأخذ بقدر حقه ان آمن قننة أو نسبة الى رذيلة وقال أبو حنيفة يأخذ من الذهب الذهب ومن الفضة الفضة ومن المكمل المكمل ومن الموزن الموزن ولا يأخذ غير ذلك وفي سنن أبي داود من حديث المقدم بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجار رجل ضاف قوما فأصبح الضيف محرما فان نصره حتى على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بلفظ ليلة الضيف واجبة فمن أصبح بفناؤه فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهروا أنه يقتضى وبطال وبصره المسلمون ليصل الى حقه لانه يأخذ ذلك بيده من غير علم أحد * (باب ما جاء في السقاية) جمع سقيفة وهي المكان المظلل (وجلس النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه في سقيفة بنى ساعدة) التي وقعت بالمباينة فيها بالخلافة لابي بكر الصديق رضي الله عنه وهذا طرف من حديث وصلة المؤلف في الاشربة من حديث سهل بن سعد ومراد المؤلف التسمية على جواز اتخاذها وهي أن صاحب جاني الطريق يجوز له أن يبني سقفا على الطريق تمر المارة تحتها ولا يقال انه تصرف في هواء الطريق وهو تابع لها يستحقه المسلمون لان الحديث دال على جواز اتخاذها ولولا ذلك لما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم ولا جلس تحتها * وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الجعفي الكوفي (قال حدثني) بالافراد (ابن وهب) عبد الله المصري (قال حدثني) بالافراد أيضا (مالك) الامام قال ابن وهب (ح واخبرني) بالافراد أيضا (يونس) أي ابن يزيد الايلي كلاهما (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة) بضم العين في الأول مصغرا وفي الثالث وسكون ثانيه (ان ابن عباس اخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي ابيه صلى الله عليه وسلم ان الانصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة) نسبت اليهم لانهم كانوا يجتمعون بها أولانهم تنوها وساعدة هو ابن كعب

ابن الخزرج قال عمر (قلت لابي بكر) الصديق (انطلق بنا) زاد في الحدود الى اخواتنا هؤلاء من الانصار
 فانطلقنا نريد هم (لجئناهم في حقيفة بن ساعدة) الحديث بطوله في الحدود وساقه هنا مختصرا والغرض منه ان
 الصحابة استمروا على الجلود في السقيفة المذكورة فليس ظمنا * والحديث أخرجه أيضا في الهجرة والحدود
 وسباني ما فيه من المباحث ان شاء الله تعالى * هذا (باب) بالنسبة في قوله عليه الصلاة والسلام (لا يمنع جار
 جاره ان يغرز خشبة) بالافراد لابي ذر ولغيره خشبة بالهاء بصيغة الجمع (في جداره) ومعنى الجمع والافراد واحد
 لان المراد بالواحد الجنس كما نقل عن ابن عبد البر قال في القمع وهذا الذي يمين للجمع بين الرويتين والافعال في
 قد يختلف باعتبار أن أمر الخشبة الواحدة أخف في مساحة الجار بخلاف الخشب الكثيرة وقول عبد الغني
 ابن سعيد كل الناس يقولونه بالجمع الا الطعاوى فانه قال عن روح بن الفرغ سألت أبا زيد والمارث بن بكر
 ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالنسبة مردود بموافقة أبي ذر * وبه قال (حدثنا) عبد الله بن
 مسleme) بن قعب القعبي الحارثي البصري المدني الاصل (عن مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) محمد
 ابن مسلم الزهري (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يمنع) بالجرم على أن لا ناهية وبالرفع وعزاها في القمع لابي ذر على انه خبر يعني النهي ولا حمل لا يمنع
 (جار جاره) الملاصق له (ان يغرز خشبة) بالافراد وخشبة بالجمع كما مر وقال المزني فيما ذكره البيهقي في المعرفة
 بسنده حدثنا الشافعي قال أخبرنا مالك فذكره وقال خشبة بغير تنوين * وقال يونس بن عبد الأعلى عن ابن
 وهب عن مالك خشبة بالنسبة (في جداره) حمله الشافعي في الجديد على النذب فليس لصاحب الخشب أن
 يغرزها في جدار جاره الا برضاه ولا يجبر مالك الجدار ان يمنع من وضعها وبه قال المالكية والحنفية جميعا بين
 حديث الباب وحديث خطبة حجة الوداع المروى عند الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معظمه وانقطعه لا يحمل
 لامري من مال أخيه الاما أعطاء عن طيب نفس وفي القديم على الايجاب عند الضرورة وعدم نضره والحائط
 واحتجاج المالكية بالحديث الباب فليس له منعه فان أبي جبره الحاكم وبه قال أحمد والشافعي وأصحاب الحديث وابن
 حبيب من المالكية ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الى نقب الجدار أم لا لان رأس
 الخشب يستد المنفذ ويقوى الجدار وجرم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نفسه
 في البويطي وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار وأما حديث الخشب في الجدار فانه حديث صحيح ثابت لم نجد
 في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعارضه ولا نصح معارضته بالعمومات وقد نص الشافعي في القديم
 والجديد على القول به فلا عذر لاحد في مخالفته وقد حمله الراوي على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى
 قوله (ثم يقول أبو هريرة) بهدروا به لهذا الحديث بمحاظفة على العمل بظاهره وتحضيه ضاع على ذلك لما رآهم
 بوقدوا عنه (مالي اراكم عنها) أي عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود اذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز
 خشبة في جداره فلا يمنعه فكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالي اراكم قد أعرضتم (والله لا رمين بها) أي هذه
 المقالة (بين اكا فكمكم) بالثناة الفوقية جمع كتف وفي رواية أبي داود لا تقبها أي لا صرخن بالمقالة فكمكم
 ولا وجعكم بالتقريع بها كما يضرب الانسان بالشئ بين ككتفيه ليستيقظ من غفلته أو الضمير للنسبة والمعنى
 ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعلموا به راضين لا جعلن النسبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة قاله الخطابي
 وقال الطبري هو كناية عن الزامهم بالجملة القاطعة على ما ادعاه أي لا أقول بالنسبة ترمي على الجدار بل بين
 اكا فكمكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وحمل انتقاله * وهذا الحديث
 أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود في القضاء والترمذي في الاحكام وأخرجه ابن ماجه أيضا * (باب) صب الخمر
 في الطريق (أي المشتركة بين الناس وفي رواية في الطرق بالجمع * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد
 (محمد بن عبد الرحيم ابويحيى) المعروف بصاعقة قال (أخبرنا عمار) بن مسلم السفاري وهو من شيوخ المؤلف
 روى عنه في الجنازة بغير واسطة قال (حدثنا حماد بن زيد) البصري واسم جده درهم قال (حدثنا ثابت) هو ابن
 أسلم البناني (عن انس رضي الله عنه) أنه قال (كنت ساقى القوم في منزل ابي طلحة) سهل الانصاري زوج أم
 أنس وقد جاءت أسامى القوم مفترقة في أحاديث صحيحة في هذه القصة وهم أبي بن كعب وأبو عبيدة بن الجراح
 ومعاذ بن جبل وأبو دجانة سمك بن خرشة وسهيل بن بيضاء وأبو بكر رجل من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كلاب

وهو ابن شعوب الشاعر (وكان خرمهم يومئذ الفضيخ) بفاء ومجتمعين بوزن عظيم اسم للبسر الذي يصمّر أو يعضر
قبل أن يترطب وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر والطب كما يطلق على خليط البسر والتمر وكما يطلق على البسر
وحده وعلى القروحة (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً) قال الحافظ ابن حجر لم أر التصريح باسمه
(ينادي ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (إن النحر قد حرمت قال) أي أنس (فقال لي أبو طلمة) ولا يذ قال
نجرت في سكت المدينة جمع سكة بكسر السين في المفرد والجمع أي طرقها وأزقتها وفي السياق حذف تقديره
حرمت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها فارتقت نجرت في سكت المدينة فقال لي أبو طلمة (أخرج فأمرتها)
بقطع الهمزة في الفرع ووصلها في غيره والحزم على الأمر أي صلبها قال أنس (نجرت فهرقتها) بفتح الهاء
والراء وسكون القاف والاصل أرققتها فأبدلت الهمزة ها وقد يستعمل بالهمزة والهاء معا كما مر وهو نادى
صبيتها (نجرت) أي سألت النحر (في سكت المدينة) وفيه إشارة إلى بوارده من كانت عنده من المسلمين على ارتقاها
حتى جرت في الأزقة من كثرتها قال المهلب انما صبت النحر في الطريق للإعلان برفضها وليشتهر تركها وذلك أريح
في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق ولولا ذلك لم يحسن صيها فيه لأنها قد تؤذي الناس في ثيابهم ونحن نمنع
من إراقة الماء في الطريق من أجل أذى الناس في عماشهم فكيف أذى النحر قال ابن المنير انما أراد البضاري
التنبيه على جواز مثل هذا في الطريق للحاجة فعلى هذا يجوز تفريغ الصهاريج ونحوها في الطرقات ولا يمتد
ذلك ضرراً ولا يضمن فاعلم ما ينشأ عنه من زلق ونحوه انتهى ومذهب الشافعية لورش الماء في الطريق فزلق به
إنسان أو بهيمة فإن رش لمصلحة عامة كدفع الغبار عن المارة فليكن كحفر البئر للمصلحة العامة وإن كان لمصلحة
نفسه وجب الصلحان ولو جازاً لقدرة المعتاد في الرش قال المتولي وجب الصلحان قطعاً كما لو بل الطين في الطريق
فانه يضمن ما تلصق به ويحتمل انما انما اريق في الطرق المنحدرة بحيث ينصب إلى الاتربة والحشوش أو الادوية
فتسبب فيها ويؤذيها ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد قصة صب النحر قال فانصبت حتى
استنقعت في بطن الوادي (فقال بهض القوم) لم أقف على اسم القائل (قد قتل قوم وهي) أي النحر (في بطونهم)
وعند البيهقي والنسائي من طريق ابن عباس قال نزل تحريم النحر في ناس شربوا فلما علموا عبثوا فلما جعل
بعضهم يرى الآخر فوجه الآخر فترأت فقال ناس من المتكافين هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد
وروي البراز من حديث جابر أن الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود (فأنزل الله) عز وجل الآية التي
في سورة المائدة (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية) يعني شربوا قبل تحريمها
ووقع في رواية الاسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن عبدة ومحمد بن موسى عن حماد في آخر هذا الحديث قال
حماد فلا أدري هذا في الحديث أي عن أنس أو قاله ثابت أي مرسل لا يعني قوله فقال بعض القوم إلى آخر
الحديث * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في تفسير سورة المائدة وفي الاثرية ومسلم وأبو داود
في الاثرية * (باب) جواز تحجير (أقنية الدور) جمع فناء بكسر الفاء والمذكمان المتع أمام الدار
كبناء ساطب فيها إذا لم يضرب الجار والمارة (و) حكم (الجلوس فيها) حكم (الجلوس على الصدقات)
بضم الصاد والعين المهملتين جمع سعد بن مسعود كطريق وطرق وطرقات وزنا ومعنى ولا يذ
الصدقات بفتح العين وضمها (وقالت عائشة) رضي الله عنها في حديث الهجرة الطويل الموصول في بابها (فأبقي
أبو بكر مسجداً بفسطاط داره يصلي فيه ويقرأ القرآن فيه تصف) بالقاف والصاد المهملة المشددة (عليه نساء
المشركين وأبناءؤهم) أي يزجون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر واطلق تصف مبالغة
(يحبسون منه والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة) حالة حالته كقوله يحبسون منه * وبه قال (حدثنا معاذ
ابن فضالة) بفتح الفاء والمجعة الزهري أبو زيد البصري قال (حدثنا أبو عمر) بضم العين (حفص بن ميسرة)
العقيلي بضم العين الصنعاني نزل عسقلان (عن زيد بن أسلم) العدو مولى عمر المدني (عن عطاء بن يسار)
بإثناة التحتية والسين المهملة المخففة الهلالي المدني (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال ياكم والجلوس) بالنصب على التحذير (على الطرقات) لأن الجلوس بها
لا يسلم غالباً من رؤية ما به كره وسماع ما لا يحل إلى غير ذلك وترجم بالصدقات ولفظ المتن الطرقات ليفيد
تساويهما في المعنى ثم ورد بلفظ الصدقات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة (فقالوا ما لنا بآية) أي غنى
عنها (انما هي) أي الطرقات ولا يذ انما هو محالنا نحن فيها (والعموي والمستفي فيه بالتدبير

(قال) عليه الصلاة والسلام (فاذا أقيم الجالس) من الأباة وتشديد الأي أن أقيم الجالس فمعر عن
 الجلوس بالجالس وللمعوى والسمعى فاذا أقيم من الأتيان إلى الجالس (فأعطوا الطريق حقها) بمزة قطع
 (قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) عليه الصلاة والسلام (غض البصر) عن الحرام (وكف الأذى)
 عن الناس فلا تخفهم ولا تغضبهم ولا تغضبهم إلى غير ذلك (وردة السلام) على من يسلم من المارة (وأمر بالمعروف ونهى
 عن المنكر) ونحوها مما عائد إليه الشارع من المحسنات ونهى عنه من المقتضيات وزاد أبو داود وارشاد السيل
 وتثبت العاطس والطبري من حديث عمر وأغاثه الملهوف وقد تبين من سياق الحديث أن النهي للتعزير لئلا
 يضعف الجالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول أن سدا الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى أولاً عن الجلوس حسب المأذاة فلما قالوا ما لنا بذهابهم في الجلوس بها على شريطة أن
 يعطوا الطريق حديثها وفسرها لهم بذكر المقاصد الأصلية فخرج أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة
 لأن القاعدة تقتضي تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة * وهذا الحديث أخرجه أيضاً الاستاذان ومسلم
 فيه وفي اللباس وأبو داود في الألب * (باب) حكم (الآبار) التي حفرت (على الطرق) ولا يذرع على الطريق
 بالافراد (إذا لم يتأذ بها) أحد من المارة وفي البونية بضم تحية يتأذوا والآبار جمع بمرؤثة وهو بمزة
 مفتوحة وموحدة ساكنة ثم همزة مفتوحة قال في الصحاح ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول آبار بعد الهمزة
 وفتح الموحدة وبه ضبط في البحارى وهذا جمع قوله كآبؤ أبو ربالهمز وتركه فاذا كثرت جعلت على بشار والآبار
 حافرها * وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) العنبي (عن مالك) الإمام الأعظم (عن سفيان) بضم المهملة وفتح
 الميم وتشديد النسيبة (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر أن (السمان
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي) ولا يذرع أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال بينا) ولا يذرع بينا بالميم
 (رجل) لم يسلم (بطريق) وفي رواية الدارقطني في الموطآت من طريق ابن وهب عن مالك بن عيسى بطريق مكة
 (اشتد) ولا يذرعاً شدة بزيادة الفاء (عليه العطش) والفاء في موضع إذا (فوجد بئرًا فقل فيها فرب تخرج
 منها) (فإذا كلب يلمت) بالثالثة أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج أسنانه من العطش حال كونه (بأكل التري)
 بالثالثة المفتوحة الأرض الندية (من العطش) ويجوز أن يكون قوله بأكل التري خبراً نائياً (فقال الرجل لقد
 بلغ هذا الكلب) بالنصب على المفعول به (من العطش مثل الذي كان بلغ مني) برفع مثل فاعل بلغ (فقل البئر
 فلا تخفها) ولا بن حبان خفي بالثنية (فسي الكلب) بعد أن خرج من البئر حتى روى (شكر الله له)
 أي عليه أو قبل عمله (فغفر له) الفاء للسمية أي بسبب قبول عمله غفر الله له (قالوا) أي الصحابة ومنهم سراقه
 ابن مالك بن جهم كاعند أحد وغيره (يا رسول الله) الأمر كما قلت (وان لنا في) سقى (البهايم لا جراف قال)
 عليه الصلاة والسلام (في) (أرواء) (كل ذات كبد رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات المحترمة (أجر)
 أي أجر حاصل في الأرواء المذكورة أجر مبتدأ قدم خبره * وفي الحديث جواز حفر الآبار في الصحراء لا تتفاد
 عطشان وغيره بها فإن قلت كيف ساغ مع مظنة الاستضرار بهما بساقط لبيل أو وقوع بهيمة أو نحوها فيها أجب
 بأنه لما كانت المنفعة أكثر ومخافة الاستضرار نادراً ومظنون أغلب الاتقاع وسقط التحمل فكانت جباراً فلو
 تحققت المنفعة لم يجوز ضمن الحافر * وهذا الحديث قد سبق في باب سقى الماء من كآب الشرب * (باب) إمالة
 (الأذى) أي إزالته عن المسلمين (وقال همام) بفتح الهاء وتشديد الميم إن منبه أخو وهب مما وصله المؤلف في باب
 من أخذ بالركاب من الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (يعطى الأذى)
 هو على حديثه نسمع بالعبء أي أن نسمع وأن يعطى الأذى فإن مصدرية أي إمالة الرجل الأذى كتعبية حجر
 أو شول (عن الطريق صدقة) على أخيه المسلم لانه لما نسب في سلامته عند المرور بالطريق من ذلك الأذى فكانه
 تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة * (باب) جواز سكنى (الغرفة) بضم الغين المجعة وسكون الراء وفتح الفاء
 المكان المرتفع في البيت (و) سكنى (الغرفة) بضم العين المهملة وكسرها وتشديد اللام المكسورة والمنشاء النسيبة
 قال الكرماني وهي مثل الغرفة وقال الجوهرى الغرفة العلية فهو من العطف النفسى (المشرفة) على
 المنازل (وغير المشرفة) بالسين المجعة الساكنة والفاء وتخفيف الراء فيها صفتان للسائق (في السطوح وغيرها)
 ما لم يطلع منها على حرمه أحد وقد فصل مما ذكره أربعة * عليه مشرفة على مكان على سطح * مشرفة على مكان على

قوله قال في الصحاح الخ
 لعل في العبارة تنصا
 والاصل كما هي عبارة
 المصباح ومن العرب من
 يقلب الهمزة التي هي عين
 الكلمة ويقدمها على
 الباء ويقول آبار
 فتحتم همزتان فيقلب
 الثانية ألفاً ويقول آبار
 بعد الهمزة الخ تماثل اه

غير سطح * غير مشرفة على مكان على سطح * غير مشرفة على مكان على غير سطح * وبه قال (حدثنا) وغير أبي ذر
حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) السندي قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن مسلم بن
شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن اسامة بن زيد رضى الله عنهما) أنه قال اشرف النبي صلى الله عليه
وسلم على اطم) بضم الهمزة والطاء (من اطم المدينة) بمد الهمزة جمع اطم وهو بناء مرتفع كالعلبة المشرفة وقيل
الاطام حصون على المدينة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (هل ترون ما رى) بفتح الهمزة وزاد أبو ذر عن
المستقلى انى أرى (مواقع الفتن) بنصب مواقع على المفعولية وعلى رواية غير المستقلى بجذف انى أرى يكون
بدلا مما أرى (خلال يوتكم) بكسر الخاء المجهة أى وسماها واخلال نصب مفعول ثان قال شارح المشكاة
والاقرب الى الذوق أن يكون حالا (كمواقع القطر) أى المطر وهو كناية عن كثرة وقوع الفتن بالمدينة والرؤية
هنا بمعنى النظر أى كشفى فأبصرتم أعيانا * وقد سبق هذا الحديث فى أوخر الحج وبأنى أن شاء الله تعالى
يعون الله وقوته فى كتاب التت * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لجدّه واسم أبيه عبد الله الخزرجى
مولا هم البصرى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بن العيين بن خالد الايلي (عن ابن شهاب)
محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرنى) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن ابى نجر) بالمثلثة وضم العين وفتح
الموحدة فى العبد الاول المدنى مولى بنى نوفل (عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال لم ارل حريصا
على ان اسأل عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه عن المرأتين من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله)
عز وجل (لهما ان توبيا الى الله فقد صغت قلوبكما تحجت معه) ولا بن مردويه فى رواية يزيد بن رومان عن ابن
عباس أردت أن اسأل عمر فكنت اهابه حتى حججنا معه فلما قضينا حجتنا (فعدل) عن الطريق المسلوكة الى طريق
لا تسلك غالباً ليقضى حاجته (وعدت معه بالاداة) بكسر الهمزة وانا صغير من جلد يتخذ للما كالسطيجة
(فتبرز) أى خرج الى القضاء لقضاء حاجته (حتى) ولا بن ذر عن (جاء) أى من البراز (فسكرت على يديه) ماء (من
الاداة فوضا فقلت) له عقب وضوئه (يا امير المؤمنين من المرأتين من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان
قال لهما) ولا بن ذر قال الله عز وجل لهما (ان توبيا الى الله) أى من التعاون والتظاهر على رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) ولا بن ذر ان توبيا الى الله فقد صغت قلوبكما فقال أى عمر (واجبى لك يا ابن عباس) بكسر
الموحدة وسكون المثناة التحتية وللاصلي وأبى ذر عن الجوى واجبى بالتسوين نحو بارجلالوف نسخة مقابلة على
اليونينية أيضا بالالف فى آخره من غير تنوين نحو وا زيد قال الكرماني يندب على التعجب وهو اما تعجب من
ابن عباس كيف خفى عليه هذا الامر مع شهرته بينهم بعلم التفسير واما من جهة حرصه على سؤاله عما لا ينبغي له
الاخر يص على العلم من تفسير ما أبهم من القرآن وقال ابن مالك فى التوضيح وافى قوله واجبى اسم فعل اذا تون
بعبا معنى أعجب ومثله وى وصى بعده بقوله بعبا فوكيد واذا لم يتون فالاصل فيه واجبى فابدت المثناة التحتية
ألفا وفيه استعمال وافى غير الندبة كما هو رأى المبرد وقال الرخشى قاله تعجبا كانه كرمه ما سأله عنه (وعاشة
وحصة) هما المرأتان اللتان قال الله تعالى لهما ان توبيا الى الله (ثم استقبل عمر) رضى الله عنه (الحديث)
حال كونه (يسوقه فقال انى كنت وجارى من الانصار) هو عتيان بن مالك بن عمرو الجبلى فى الخزرجى كما عند
ابن بشكوال والصحيح أنه أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الانصارى كما سماه ابن سعد من وجه آخر عن
الزهري عن عروة عن عائشة فى حديث واقظه فكان عمر مواخبا أوس بن خولى لا يسمع شيئا الا حدثه ولا يسمع
عمر شيئا الا حدثه فهذا هو اعتمد ولا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم أخى بين عتيان وعمران ويجاورا فالأخذ
بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط وقوله وجارى بالرفع عطفا على الضمير المرفوع المتصل الذى فى كنت بدون
فاصل على مذهب الكوفيين وهو قليل فى رواية فى باب السناوب فى كتاب العلم كنت أنا وجارى وهذا على مذهب
البصرى بين لان عدمهم لا يصح العطف بدون اقترافا حتى لا يلزم عطف الاسم على الفعل والكوفيون
لا يشترطون ذلك وجوز الرزكى والبرماوى النصب وقال الكرماني انه الصحيح عطفا على الضمير فى قوله
انى قال فى المصايح لكن الشأن فى الرواية وأيضا فالظاهر أن قوله (فى بنى امية بن زيد) بضم الهمزة خبر كان
وجعله كان معه وماه الخبر ان فاذا جعلت جزاءه طوفا على اسم ان لا يصح كون الجملة المذكورة خبرا
لها الا يشكك حذف لاداعى له انتهى وقوله فى بنى امية فى موضع جرفسة اسبقه أى وجارى من

قوله فى موضع جرفسة تارة فى بنى امية خبر كان وله حق العبارة ان يقول وقوله بنى امية خبر كان

الانصار كائين في بني أمية بن زيد (وهي) أي أمهم (من عوالي المدينة) القرى التي بقربها وأدناها
 منها على أربعة أميال وأقصاها من جهة نجد غانية (وكما تناب التزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل
 هو يوماً) أنا (انزل يوماً) والفاء تفسيرية لتناوب المذكور (فأذا نزلت جثته من خبر ذلك اليوم من الأمر)
 أي الوحي إذا لزم الأمر المعهود بينهم أو الأمر الشرعية (وغيره) من الحوادث الكاثبة عنده صلى الله
 عليه وسلم (وإذا نزل) أي جاري (فعل منه) أي مثل الذي أفعله معه من الاخبار بأمر الوحي وغيره (وكما معشر
 فريش تغلب النساء) أي شمسكم عليهن ولا يحكمن علينا (فلما قدمنا على الانصار) أي المدينة (إذا هم)
 أي فاجأناهم (قوم) ولا يذرعن الكشميين اذهم يسكون الذال قوم (نغلبهم نساؤهم) فليس لهم شدة
 وطأة عليهن (فطافوا نساؤنا) أي أخذن (ياخذن من أدب نساء الانصار) بالادال المهملة أي من سيرتهن
 وطريقتهن كذا وجدته في جميع ما وقفت عليه من الاصول مقدمة وقال الحافظ ابن حجر انه بالراء قال وهو العقل
 (فصحت على امرأتى) أي رفعت صوتي عليهما (فراجعني) ردت على الجواب (فأنكرت ان تراجعني) أي
 تراددني في القول (فقال ولم تنكر أن أراجعك فوالله ان أزواج انبي صلى الله عليه وسلم لم ير اجعنه) يسكون
 العين (وان احدا من لتجربة اليوم حتى الليل) يجوز الدليل يمتني وفي رواية عبيد بن حنين عند المؤلف في تفسير
 سورة التحريم وان ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظلم يومه غضبان (فأفرغني) كلامها ولا ي
 ذرعن الكشميين فأفرغني أي المرأة (فقلت خابت) بناءً على التائيد الساكنة واغبر الكشميين خاب (من فعل
 منهن) ذلك (بعظيم) أي بأمر عظيم وفي نسخة لعظيم بلام مفتوحة بدل الموحدة وللشعبي جاءت من الحى من
 فعل منهن بعظيم (ثم جئت على ثيابي) أي لبستها جميعاً (فدخلت على حفصة) يعني ابنته (فقلت أي) أي
 يا حفصة انغاضب احدا كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل (فدالتهم) فذات لهم (انما نراجعهم
 فقلت خابت وسمرت) أي من غاضبته (أفأمن) التي تعاضبه منكن (ان يغضب الله) عليها (لغضب رسول
 صلى الله عليه وسلم فتهلكين) بكسر اللام وفي آخره نون قال أبو علي الصدي والواب اقأمن وفي آخره فتهلكي
 أي يحذف النون كذا قال وليس يحذف لامكان توجيهه وقال البرماوى كالكبرى القياس فيه حذف النون
 فتأويله فانت تهلكين وقال في المصابيح بكسر اللام وفتح الكاف وفاعله ضمير الأول (لأنه تنكرى على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) أي لا تعالبي منه الكثير (ولا تراجعني في شيء) أي لا تراددي في الكلام (ولا تجعريه)
 ولو جعرك (واسألتني) يسكون السين وبعدها همزة مفتوحة ولا يذرعني بفتح السين واسقاط الهمزة (ما
 بدالك) أي ظهر لك من الضرورات (ولا يغزلك) نون التوكيد المقابلة (أن كانت) بفتح الهمزة وتخفيف النون
 أي بأن كانت (جارتك) أي شريكك والعرب تعلق على الضرة جارة لتجاوزها المعنوية ولكونها معاً عند شخص
 واحد وان لم يكن حساباً (هي أوضأ) بفتح الهمزة وسكون الواو وبعدها الضاد المجهمة مفتوحة همزة من الوضأة
 أي ولا يغزلك كون سرتك أجل وأثقل (سألت وأحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) واغبر أي ذراً وضأ
 وأحب بالنصب فهم ما خبر كان وعطوفاً عليه (يريد) عرضني الله عنه بجاراتها الموصوفة بالوضأة (عائشة)
 رضى الله عنها والمعنى لا تغفري بكون عائشة تفعل ما تنهى عنه فلا يواخذها بذلك فأنها تدل بجملها ومحبة النبي
 صلى الله عليه وسلم فيها فلا تغفري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المأثرة فلا يكون لك من الأدلال
 مثل الذي لها (وكما تحدثنا) وفي نسخة عليها علامة السقوط في اليونانية حدثنا بسقاط المثناة الفوقية وضم
 الحاء وكسر الدال المهملة المشددة (ان غسان) بفتح الغين المجعولة ونشدت السين المهملة وبعدها الالف نون رهطاً
 من مخطان زلوا حين تفرقوا من مارب بما يقال له غسان فسموا بذلك وسكنوا اطراف الشام (تعمل) بضم المثناة
 الفوقية وبعدها النون الساكنة عين همزة مكسورة الدواب (النعال) بكسر النون وفيه حذف أحد المقولين
 للعلم به والعمومى والسمتي تتعل بشاتين قويتين مفتوحين بينهما نون ساكنة وفي باب موعظة الرجل ابنته من
 النكاح تتعل الخبل (الغزونا) معشر المسلمين (فتزل صاحبى) الانصارى المسمى عتباً بن مالك على النبي صلى الله
 عليه وسلم يوم نوبته (سمع اعترال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجته) (فرجع) الى العوالى (عشاء)
 نصب على الظرفية أي في عشاء فجاء الى (فصرب بابي ضرباً شديداً وقال انما هم قوم) بهمزة الاستفهام على سبيل
 الاستخبار ولا يذرعن الكشميين والمسمى اثم هو بفتح المثناة أي في البيت وذلك لبطأ اجابتهن له فقلن انه خرج

قوله وقال في المصابيح
 الخ عبارة المصابيح
 اقأمن فاعله ضمير غيبة
 مستتر عائد على احدا كن
 فتهلك بكسر اللام وفتح
 الكاف وفاعله ضمير
 كالأول اه

من البيت قال عمر رضي الله عنه (فقرعت) بكسر الزاي أي خفت لاجل الضرب الشديد (فخرجت اليه وقال
حدث أمر عظيم قلت ما هو اجابت غسان) وفي رواية عبيد بن حنين جاء الغداني واسمه كما في تاريخ ابن أبي
خبيثة والمجيم الاوسط للطبراني جيله بن الأعميم (قال لابل اعظم منه وأطول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم
نساءه) وعبد ابن سعد من حديث عائشة فقالت الانصاري أعظم من ذلك ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا قد طلق نساءه فوقع طلق مقرنا بالظن وفي جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق بالجزم فيقول
أن يكون الجزم وقع من اشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس وأصله ما وقع من اعتزاله صلى الله عليه وسلم
بذلك ولم يخرج عادة بذلك فظنوا أنه طلقهن (قال) أي عمر (قد حابت حصاة وخسرت) خصها بالذکر لكانها منه
لكونها ابنته ولكونه كان قريب العهد بتخديرها من وقوع ذلك (كنت اظن ان هذا يوشك) بكسر الشين
(ان يكون) أي يقرب كونه لأن المراجعة قد تنفي الى الغضب المفضي الى الفارقة (فجمعت على ثيابي) أي
لبستها (فصليت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم فدخل مشربة) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وضم
الراء وفتح الموحدة غرفة (له فاعتزل فيها فدخلت على حفصة فاذا هي تكي قلت ما يكيك اولا اكن حذرتك) أي
من أن تغاضبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تراجيعة أو تهجره زاد في رواية معاذ بن الوليد عند مسلم لقد
علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لطلقك فبكيت أشد البكاء وذلك لما اجتمع عندها من الحزن
على فراق النبي صلى الله عليه وسلم ولما توقعه من شدة غضب أيها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله ان
كان طلقك لا أكمل أبدأ ثم استفهمها عما سمعه فقال (الطلق كن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا ادري هو ذا
في المشربة فخرجت) من بيت حفصة (فجئت المنبر فاذا حوله رهط) لم يسموا (بيكي بعضهم جلست معهم قليلا ثم
غلبني ما أجد) أي من شغل قلبه بما بلغه من تطليقه عليه السلام نساءه ومن جلست حفصة بنته وفي ذلك من المشقة
مالا ينفخ (فجئت المشربة اتى هو) صلى الله عليه وسلم (فيها) وفي نسخة التي فيه وفي الفرع علامة السقوط
على قوله هو فيها ثم كتب بالهامش الذي فيه بالتدكير واسقاط هو وصحح على ذلك (فقلت الغلام له اسود) اسمه
رباح بفتح الراء والموحدة المخففة وبعده الالف حاء مهحلة وتسقط لفظه في رواية أبي ذر (استأذن لعمر فدخل
فكلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرج فقال) رتلكه (عليه الصلاة والسلام) (فسميت) قال عمر رضي الله عنه
(فانصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجئت وذ كرمته) ولا بي ذر فجئت فقلت للغلام
أي استأذن لعمر فذكر كرمته (فجلست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجئت الغلام فقلت استأذن
لعمر فذكر كرمته فلما وليت) حال كوني (منصرفا فاذا الغلام) فاجأني (يدعوني قال أذن لك رسول الله
صلى الله عليه وسلم) أي في الدخول (فدخلت عليه) صلى الله عليه وسلم (فاذا هو مضطجع على رمال حصير)
بكسر الراء والاضافة ما رمل أي نسج من حصير وغيره (ليس بينه) عليه الصلاة والسلام (وبينه) أي الحصير
(فراش قد أثر الزمان بجنبه) الشريف وهو (متكى على وسادة من ادم) بفحتمين جلد مدبوغ (حشوها ليف
فلست عليه ثم قلت وأنا قائم طلقت) أي اطلقت (نساءه) فهمزة الاستفهام مقدرة (فرفع) عليه الصلاة
والسلام (بسرته) الشريف (الى فقال لا ثم قلت وأنا قائم استأنس) أي أنصهر هل يعود صلى الله عليه وسلم
الى الرضا أو هل أقول قولاً أطيب به قلبه وأسكن غضبه (بارسول الله لورايتي) بفتح التاء (وكنا معشر قرين
يسكون العيين) تغلب النساء فلما قد مناعلى قوم تغلبهم نساؤهم فذكره) أي السابق من القصة (فتبسم النبي) ولغير
أبي ذر وكريمة فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم ثم قلت لورايتي ودخلت على حفصة فقلت لا يغرنك ان كانت
جاءتك هي أو صامتك واجب) بالرفع فيها لا بي ذر وغيره أو ضا وأحب بنصبها ما خبر كان ومعطوفا عليه (الى
النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة فتبسم) عليه الصلاة والسلام (أخرى فجلست حين رأته تبسم ثم رفعت
بصري) أي نظرت (في بيته فوالله ما رأيت فيه شيأ يرذ البصر غير اربعة ثلاثة) بفتح الهمزة والهاج جمع اهاب
جلد قبل أن يدبغ أو مطلقا ولا بي ذر عن الكشميني ثلاث بغير هاء (فقلت ادع الله) لبوسع (فلبوس على امتك)
فالفاء عطف على محذوف فكثرة لفظ الامر الذي هو معنى الدعاء لئلا كيد قاله الكرمانى (فان فارس والروم
وسع عليهم واعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله وكان) عليه الصلاة والسلام (متكئا) فجلس (فقال أو في شك انت
يا ابن الخطاب) بفتح الهمزة والواو واللام لا تنكار التوبيخ أي أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع

في الدنيا (اولئك) فارس والروم (قوم عجلت لهم طيبتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استغفر لي) أي عن
جرائق هذا القول في حضرتك أوعن اعتقادى أن النجملات الديونة مرغوب فيها قال عمر رضي الله عنه
(فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين افشنت حفصة الى عائشة) وهو أنه صلى الله عليه
وسلم خلا بمارية في يوم عائشة وعلت حفصة بذلك فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اكثري على وقد حرمت مارية
على نفسي فأفشت حفصة الى عائشة فغضبت عائشة حتى حلف النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقر بها شهر أو هو
معنى قوله (وكان قد قال) عليه الصلاة والسلام (ما أبداخل عليهن) أي نسائه (شهر من شدة موجدته) يفتح
الميم وسكون الواو وكسر الجيم وقصها في الفرع كأصله مصدر ميمي أي غضبه (عليهن حين عاتبه الله) ولكن معنى
حتى عاتبه الله أي بقوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك فبنيت مارية في الصحيحين أنه
صلى الله عليه وسلم كان يشرب عسلا عند زيب ابنة جحش ويكثر عندها قواطع عائشة وحفصة على أن بينهما
دخل عليهما فقتل له أكلت مغافيرا في أجسد منك ربح مغافير فقال لا ولكن كنت أشرب عسلا عند زيب
ابنة جحش ولن أعود له وقد حلفت لا تخبري بذلك أحد اختلف في الذي حرمه على نفسه وعوتب على
تخبره كما اختلف في سبب حلفه والأول رواه جماعة يأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى في تفسير سورة النحر وعنده
ابن مردويه عن أبي هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمارية بيت حفصة فحانت فوجدته معه
فقال يا رسول الله في بيتي تفعل هذا معي دون نسائك خلف الها لا يقرهم أوقال هي حرام فيحتمل أن تكون الآية
نزلت في الشئين معا ووقع عند ابن مردويه رواية يزيد بن رومان عن عائشة ما يجمع القولين وفيه أن حفصة
أهدت لها عكة فباعها رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها حبست حتى تلعقه أو نسقيه منها
فقال عائشة لجارية عندها حبست فقال لها خضر إذا دخل على حفصة فأنظري ما تصنع فأخبرتها الجارية
بشأن العسل فأرسلت الى صواحبها فقالت إذا دخل عليك فقلن انانجد منك ربح مغافير فقال هو عسل والله
لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباها فأذن لها فذهبت فأرسل الى جاريته مارية فأدخلها بيت
حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر وحفصة تبكي فعاتبته فقال أشهدك أنها
حرام أنظري لا تخبري بها المرأة وهي عندك أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقالت
ألا أبشرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فنزلت أي يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (فلما مضت
تسع وعشرون) ليلة (دخل) عليه الصلاة والسلام (على عائشة فبدأ بها فقالت له عائشة انك أقسمت أن لا تدخل
علينا شهر أو أنا أصحبهنا تسع وعشرين ليلة) باللام والعموى والمسخلى تسع بالموحدة بدل اللام (أعدتها عدا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر) الذي آتت فيه (تسع وعشرون وكان ذلك الشهر) وجد (تسع وعشرون)
وفي رواية تسع وعشرين بالنصب خبر كان الناقصة (قالت عائشة) رضي الله عنها (فانزلت آية التخيير) الآية
(فبدأ أي أول امرأته فقال) ولابي الوقت قال (اني ذاك كرت امرأ ولا عليك أن لا تفعل حتى نسأ امرأ ابوبكر)
أي لا بأس عليك في عدم التخييل ولا زائدة أي ليس عليك التخييل والاستمرار (قالت فدا علم ابوي لم يكروا
بأمراني بفرأقه) ولابي ذر بفرأقك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان الله) عز وجل (قال يا أيها النبي قل
لأزواجك لي قوله عظيما) سطة لفظ قوله لا يذرو هذه آية التخيير المذكورة (قلت أي هذا استأمر ابوي فاني أريد
الله ورسوله والدار الآخرة ثم خير) عليه الصلاة والسلام (نساء فقلن مثل ما قالت عائشة) أريد الله ورسوله
والدار الآخرة * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فدخل مشربة له لان المشربة هي القرفة وكان البخاري
يكفيه أن يكتب في من هذا الحديث بقوله مثلا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل كما هو شأنه وعادته
والظاهر أنه تأمى بعمر رضي الله عنه في سياق الحديث بتمامه وكان يكتبه في جواب سؤال ابن عباس أن يكتبني
بقوله عائشة وحفصة لكنهما ساق القصة كلها في ذلك من زيادة شرح وبيان وفي هذا الحديث فوائد عدة يأتي
الكلام عليها في محالها إن شاء الله تعالى عنه وعونه * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (ابن سلام)
بنخفيف اللام هو محمد قال (حدثنا) ولابي ذر اخبرنا (الفرزاري) بفتح الفاء والزاي الخفيفة والراء هو مروان بن
معاوية بن الحارث بن اسماء الكوفي نزيل مكة ودمشق (عن حميد الطويل عن انس رضي الله عنه) أنه (قال آلى)
بهمزة مفتوحة مدودة أي حلف (رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر أو كانت انكفت قدمه) أي

قوله وحديثه إلى أن كان
نامة ولا يخفى ما فيه من
التسكين لأن اسم الإشارة
فاعل كان التامة والشهر بدل
منه أو عطف بيان وتسع
وعشرون بدل ثان أو من
البدل على ما فيه والاولى ان
كان شائبة واسم الإشارة
مبتدأ وتسع وعشرون خبره
والجمله خبر كان الثانية ١٥

انفجرت والذل انقراج المنكب أو القدم عن مفصله (خمس في عليه له جفاء عمر) رضى الله عنه البسه في عيشه
(فقال اطاعتك نسائك فقال) عليه الصلاة والسلام (لا وليكني آليت منهن شهر افككت) بضم الكاف (تعا
وعشرين) يوما (تم نزل) من العلة (ودخل على نسائه) ولعمري واستقلى على عائشة * وتأتى ان شاء الله تعالى
مباحث هذا الحديث مستوفاة في كذب النكاح * (باب من عدل) أى شد (بعيره) بالعتال (على البلاط) بفتح
الموحدة (أو) علقه على (باب المسجد) وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم قال (حدثنا ابو عقيل) بفتح العين
وكسر القاف بشير بن عتبة الدورى قال (حدثنا ابو المتوكل) على (الداجي) بالنون والجيم (قال آتيت جابر بن
عبد الله) الانصارى (رضى الله عنهم) قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت اليه وعقلت الجمل
أى الذى اشتراه منه صلى الله عليه وسلم في السفر (في ناحية البلاط) الجارة المنروشة عند باب المسجد (فقلت)
يا رسول الله (هذا جملك) الذى ابتعته منى (خرج) عليه الصلاة والسلام من المسجد (فجعل يطيف) أى يلم
(بالجمل) ويتأربه (قال) عليه الصلاة والسلام (الذى) أى عن الجمل (والجمل لك) * ومطابقة الحديث للترجمة في
قوله وعقلت الجمل في ناحية البلاط فانه يستفاد منه جواز ذلك اذ لم يحصل به ضرر وقوله أبواب المسجد هو
بالاستنباط من ذلك وقال في المصايح يشير بالترجمة الى ان مثل هذا الفعل لا يكون موجبا للضمان قال ابن المنبر
ولا ضمان على من ربط دابته بباب المسجد أو السوق لحاجة عارضة اذ رخصت ونحوه بخلاف من يعتاد ذلك ويجعله
مرطبا لها دائما وغالبا فيختم * وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع * (باب جواز الوقوف والبول عند
سيطرة قوم بضم السين المهملة الكساسة أو هي المزالة ومعناها متقارب لأن الكساسة الزبل الذى يكس * وبه
قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائحي بالمجبة والمهملة البصرى فأنشئ مكة (عن شعبه) بن الحجاج بن الورد الواسطى
البصرى (عن منصور) هو ابن المعتمر السلى الكوفى أحد الاعلام (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الكوفى (عن
حديثه رضى الله عنه) أنه (قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو قال لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم
سيطرة قوم بضم المهملة وبعد هاموحدة من باتهم وكساستهم تكون بقاء الدور مر فقا لاهلها وتكون
في الغالب سلة لا يرتفعها البول على البائل وضافتم الى القوم اضافة اختصاص لأملاك لانهم لا يتخلعون
النجاسة (فقال فأنشأ) لبيان الجواز وألجرح كان فى مأبضة أى باطن ركبة لم يتمكن لاجله من القعود أو يستنى
به من وجع الصلب أو لغير ذلك مما سبق في كتاب الوضوء والغرض منه هنا جواز البول في السيطرة وان
كانت القوم معينين لأنها عادت لاقاء النجاسات المستنذرات والله اعلم * (باب نواب) (من أخذ) ولا يذر
عن الكشميتى من آخر (القصر) الذى يؤذى المارين (و) نواب من أخذ (ما يؤذى الناس في الطريق)
وفي نسخة في الطريق بلطف الجمع (فرى به) في غير الطريق * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمى وسقط
قوله ابن يوسف لغير أبي ذر قال (أخبرنا مالك) الامام (عن سمى) بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء مولى أبي
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن همام (عن أبي صالح) ذكوان الزيات (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال بينما) بالميم (رجل يمشى بطريق وجد عصا شوك) زاد أبو ذر على الطريق (فاخذه)
ولا يؤذى ذرو الوقت والاصلي فأخذه (فشكر الله له) أى اتى عليه أو قبل عمله (فغفر له) * هذا (باب) باتسوين
(اذا اختلفوا في الطريق الميناء) يكسر الميم وسكون المثناة التحتية وبعد الفوقية ألف معدودة التالى لعاقبة
الناس (وهي الرحمة) الواسعة (تكون بين الطريق ثم يريد اهلها) اصحابها (البيان فترك) ولا يذو الوقت
في نسخة فترك (منها الطريق سبعة) وفي نسخة سبع (أذرع) بالذال المعجمة ولا يذو فترك منها للطريق
سبعة أذرع يسلكها الاحمال والانتقال دخولا وخروجا ونسح مالا بدلتهم من طرحه عند الابواب
ويلحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فان كان الطريق ازيد من سبعة أذرع لم يمنع من
القعود في الزائد وان كان أقل منع منه ثلاثين الطريق على غيره * وبه قال (حدثنا موسى بن
اسماعيل) التبوذكى قال (حدثنا جابر بن حازم) بالجيم في الاول والخاء المهملة والزاي في الثاني ابن زيد
ابن عبد الله الازدى البصرى (عن الزبير بن خزيم) بسكون الزاى المعجمة والراء المشددة وبعد التحتية
الساكنة مثناة فوقية البصرى (عن عكرمة) مولى ابن عباس أنه قال (سمعت أبا هريرة رضى الله عنه قال
قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجروا بالشين المعجمة والجيم أى تخصموا في الطريق الميناء بسبعة

اذرع) متعلق بقوله قضى وسقط الميتاء في رواية المسقطى والجرى كذا في فرع البونينية وقال الحافظ ابن حجر
 وتبعه العيني زاد المسقطى في روايته الميتاء ولم يتابع عليه وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف
 في الترجمة مشيراً إليها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفتم في الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرع أي يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة
 أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما يتفق به ولا يضر غيره قال الزركشي تبعاً للأذرع
 ومذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف المدينة صرح بذلك الماوردي
 والروائي * (باب النهي) بضم النون وسكون الهاء وفتح الواو (بغير إذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنهوب
 (وقال عبادة) بن الصامت الانصاري مما وصله المؤلف في وفود الانصار (بابه) النبي صلى الله عليه وسلم إن
 لا تنهب) لأنه كان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات فوَقعت البيعة على الزجر عن ذلك * وبه
 قال (حدثنا آدم بن أبي إياس) بكسر الهمزة قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (حدثنا عدي بن ثابت) الانصاري
 الكوفي قال (سمعت عبد الله بن يزيد) من الزيادة الخطمي (الانصاري) ولكنهم يسمون ابن زيد قال ابن حجر وهو
 تصحيف (وهو) يعني عبد الله بن يزيد (جده) أي جد عدي بن ثابت (أبو أمه) فاطمة واختلف في إسماع عبد الله
 ابن يزيد هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني له ولاية محبة وشهادة الرضوان وهو صغير قال نهي
 النبي صلى الله عليه وسلم عن النهي والمنه (بضم الميم وسكون المثناة العقوبة الفاسحة في الاعضاء كدع الانف
 وقطع الاذن ونحوهما * وبه قال) (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العين وفتح الفاء (قال حدثني) بالافراد (الليث)
 ابن سعد الامام قال (حدثنا عقيل) بضم العين ابن خالد الايلي (عن ابن نهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يرزى الزاني حين يرزى وهو مؤمن) كمل (ولا يشرب) هو أي الشارب (الخمر حين يشرب
 وهو مؤمن) أي كمل ففي شرب ضمير مستمر فروع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام
 لان يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرزى الزاني وليس راجع إلى الزاني لنفسه المعنى وقول
 الزركشي فيه حذف الفاعل بعد النبي فان النهي لا يرجع إلى الزاني بل الفاعل مقتدر دل عليه ما قبله أي
 ولا يشرب الشارب الخمر تعقبه العلامة البدور الدمايني فقال في كلامه تدافع فتأخذه ووجه التدافع كونه قال
 فيه حذف الفاعل ثم قال ان النهي لا يرجع إلى الزاني بل الفاعل مقتدر لان الفاعل عدة فلا يحذف وانما هو ضمير
 مستتر في الفعل (ولا يسرق) أي السارق (حين يسرق وهو مؤمن) كمل (ولا ينهب) الناهب (نهيته يرفع الناس
 إليه) أي إلى المنهب (فيها) أي في النهبة (ابصارهم حين ينهبها وهو مؤمن) كمل فالمراد سلب كمال الايمان دون
 أصله والمراد من فعل ذلك مستحله أو هو من باب الانذار بزوال الايمان اذا اعتاد هذه المعاصي واستمر عليها وقال
 في المصابيح انظر ما الحكمة في تقييد الفعل المنفي بالطرف في الجمع أي لا يرزى الزاني حين يرزى ولا يشرب الخمر حين
 يشربها ولا يسرق حين يسرق ولا ينهب حين ينهبها ويظهر لي والله أعلم أن ماضيف إليه الطرف هو من باب
 التعبير عن الفعل بإرادته وهو كثير في كلامهم أي لا يرزى الزاني حين ارادته الزنا وهو مؤمن لتحقيق قصده واتقائه
 ما عدا ما يسهو لوقوع الفعل منه في حين ارادته وكذا البقية فذكر التقييد لفائدة كونه متعمداً لا عذراً انتهى *
 ومطابقة الحديث للترجمة في قوله ولا ينهب نهيته يرفع الناس إليه فيها ابصارهم لانه يستفاد منه التقييد بالاذن
 في الترجمة لان رفع البصر إلى المنهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن ومفهوم الترجمة انه اذا اذن جاز
 ومجمل في المنهوب المبتاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأكل ما عليه ولا يجذب من غيره الا برضاه * وهذا
 الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الحدود ومسلم في الايمان والنساء في الاثربة وابن ماجه في الفتن (وعن
 سعيد) هو ابن المسيب (وابن سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مثله) أي مثل حديث أبي بكر بن عبد الرحمن (الانهيته) فلم يذكرها فانفراد أبو بكر بن عبد الرحمن
 بزيادتها (قال الفربري) محمد بن يوسف (وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق المؤلف (قال أبو عبد الله)
 أي المؤلف (تفسيره) أي تفسير قوله لا يرزى الزاني حين يرزى وهو مؤمن (ان ينزع منه يريد الايمان) كذا في فرع
 للبونينية وروايته فيها عن المستمل بلقاييريد من الارادة وقال في فتح الباري نور الايمان والايمان هو التصديق

بالحنان والاقرب باللسان وفوره الاعمال الصالحة واجتناب المناهي فاذا زنى أو شرب الخمر أو سرق ذهب نورة
وبقي صاحبها في الظلمة * (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) * وبه قال (حدثنا عيسى بن عبد الله بن جعفر المديني
البصري قال (حدثنا سفيان بن عيينة قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد
(سفيان بن المسيب) انه (سمع ابا هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا تقوم الساعة)
أى القسامة (حتى ينزل فيكم) أى في هذه الامة (ابن مريم) عيسى صلوات الله وسلامه عليه (حكماً) بفتح الحاء
والكاف أى حاكماً (مقسطاً) عادلاً فى حكمه فيحكم بالشريعة المحمدية (فيكسر الصليب) الذى اتخذته النصارى
زاعين أن عيسى عليه الصلاة والسلام صلب على خشبة على تلك الصورة وفى كسره له اشعار بانهم كانوا على
الباطل فى تعظيمه والقضاء فى قوله فيكسر الصليب تفصيلية لقوله حكماً مقسطاً (ويقتل الخنزير) نصب يقتل عطفاً
على فيكسر المنصوب وكذا قوله (وبضع الجزية) يتركها فلا يقبل من الكفار الا الاسلام (ويفيض المال)
بفتح الميم وكسر الفاء والنصب عطفاً على السابق ولا يذروا يفيض بالرفع على الاستئناف أى يكسر (حتى
لا يقبله أحد) لعلمهم بقيام الساعة وأشار المؤلف باراد هذا الحديث هنا الى أن من كسر صليباً وقتل خنزيراً
لا يضمن لأنه فعل مأثور به لكن محله اذا كان مع المحاربين أو الذمى اذا جاوز الحد الذى عوده عليه فإذا
لم يجاوزه وكسره مسلم كان متعتباً لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية * وهذا الحديث أخرجه أيضاً
أحاديث الانبياء وتقدم من وجه آخر فى باب قتل الخنزير فى أواخر البروع وأخرجه مسلم فى الايمان وابن ماجه
فى الفتن * (باب) بالتونين (هل تكسر الدنان) بكسر الدال جمع دنان الحب وهو الخالية فارسي معرب (التي
فيها الخمر) صفة للدنان ولا يذرف فيها خمر بالتكثير (أو تحرق الزقاق) بضم التاء وفتح الخاء الهجاء والراء مبني
للمفعول عطفاً على هل تكسر الدنان والزقاق بكسر الزاى جمع زق أى التي فيها الخمر أضافه تفصيل فان كانت
الاوعية بحيث تراق واذا غسلت طهرت وينتفع بها لم يجز اتلافها الا بالاجاز وقال أبو يوسف وأحمد فى رواية ان
كان الدن أو الزق لم يضمن وقال محمد بن الحسن وأحمد فى رواية يضمن لأن الاراقة بغير الكسر ممكنة وان
كان الدن لذي فقال الخنفصة يضمن بلا خلاف لأنه مال متقوم فى حقهم وقال الشافعي وأحمد لا يضمن لأنه غير
متقوم فى حق المسلم فكذلك فى حق الذمى وان كان الدن لحربى فلا يضمن بلا خلاف وعن مالك زق الخمر لا يطهره
الماء لأن الخمر غاص فيه (فإن كسر صحناً) ما يتخذ الهام من دون الله ويكون من خشب وغيره حديد ونحاس
وغيرهما (أو) كسر (صليباً أو طنبوراً) بضم الطاء والموحدة بينهما فون ساكنة آله مشهورة من آلات الملاهي
(أو) كسر (ملاي ينتفع بخشب) قبل الكسر كالآلات الملاهي المتخذة من الخشب فهو تعميم بعد تخصيص وجزء
الشروط محذوف أى هل يضمن أو يجوز أو فما حكمه (وأتى) بضم الهمزة (شرح) هو ابن الحارث الكندي
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه واستقضاء عمر بن الخطاب على الكوفة أى أناه اثنان (فى طنبور كسر)
ادعى أحدهما على الآخر أنه كسر طنبوره (فلم يفيض فيه نبئ) أى لم يحكم فيه بغرامة وهذا وصله ابن أبي شيبة
* وبه قال (حدثنا أبو عاصم الضمالي بن محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة النبيل البصري (عن يزيد بن أبي
عبيد) الاسلمى مولى سلمة بن الاكوع (عن سلمة بن الاكوع) هو سلمة بن عمرو بن الاكوع الاسلمى أبو مسلم شهد
بيعة الرضوان ووفى سنة أربع وسبعين (رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نيراناً وقديوم) غزوة
(خير) سنة سبع (قال على ما تقدم هذه النيران) باثبات ألف ما الاستفهامية مع دخول الجار عليها وهو
قليل والنيران بكسر النون الاولى جمع نار والياء منقلبة عن واو والاصمى قال علام بحذف ألفها
الاستفهامية ولا يذرف قال علام بقاء قبل القاف وحذف ألفها (قالوا) ولا يذرف قال (على الخمر) يضمن
المهولة والميم (الانثية) بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس بن آدم وثبت قوله على لا يذروا سقطت
لغيره (قال) عليه الصلاة والسلام (اكرسوها) أى القدور (وأهرقوها) بسكون الهاء ولا يذروها يذروها
يحذف الهمزة وزيادة منثاة تحية قبل القاف والهاء مفتوحة أى صبوها (قالوا) استغفروا (ألا نهر) بفتحها
بضم النون وفتح الهاء وبعد الراء المكسورة تحية ساكنة أى من غير كسر (ونفسها قال) صلى الله
عليه وسلم جميعاً لهم (اغسلوا) يحذف الضمير المنصوب أى اغسلوها أى القدور وانما قال ذلك عليه الصلاة
والسلام لاحتمال تغير اجتهاده أو أوحى اليه بذلك وقال ابن الجوزى أراد التغلغل عليهم فى طنجهم مانهم
عن اكله فلما رأى اذا غلغلهم على غسل الاواني وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لا سبيل الى تطهيرها

فان الذي دخل القدر من الماء الذي طخت به الحجر تطهيره وقد أذن صلى الله عليه وسلم في غسلها فدل على إمكان تطهيرها وهذا الحديث ناسخ ثلاثيات البخاري وقد أخرجه ايضا في المغازي والأدب والذبايح والدعوات ومسلم في المغازي والذبايح (قال أبو عبد الله) البخاري (صكان ابن أبي اويس) اسماعيل وهو شيخ المؤلف وابن أخت الامام مالك (يقول الجرا الانسية بنصب الالف والدون) نسبة الى الانس بالفتح ضد الوحشة قال في فتح الباري وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين وان كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره انتهى وتعقبه العيني فقال ليس هذا يصطلح عند النحاة المتقدمين والمتأخرين انهم يعبرون عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب فن ادعى خلاف ذلك فله البيان فالهمزة ذات حركة والالف مادة هوائية لا تقبل الحركة والفتح من أنقاب البناء والنصب من أنقاب الأعراب وهذا مما لا يخفى على أحد * وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا ابن أبي شجيم) بفتح النون وكسر الجيم وبعد التخمية الساكنة موهمة عبد الله بن يسار بالتخمية والسين المهملة المخففة (عن مجاهد) هو ابن جبر (عن ابن معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهم عبد الله بن مسعود الأزدي الكوفي (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) أنه (قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة) في غزوة الفتح في رمضان سنة ثمان (وحول البيت) وفي نسخة وهي التي في الفرع واصله الكعبة (ثلثائة وستون نصبا) بضم النون والصاد المهملة وبالموحدة ججرا كانوا ينصبونه في الجاهلية ويتخذونه صنما يعبدونه والجمع انصاب والواو في قوله وحول البيت للعمال (بجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (بطعنها) بضم العين في الفرع ويجوز فتحها اي بطن الاصنام (بعودي يده) صفة لعود وفيه اذلال للاصنام وعابديها واطهارا أنهم لا انصرفوا ولا تنفع ولا تدفع عن أنفسهم (وجعل) عليه الصلاة والسلام (يقول جاء الحق وزهق الباطل) اي هلك واضمحل (الآية) الى آخرها * وهذا الحديث أخرجه المؤلف ايضا في المغازي والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي في التفسير وكذا النسائي * وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني (ابراهيم بن المنذر) الحزامي الأثري قال (حدثنا انس بن عباس) اللبني أبو حمزة المدني (عن عبيد الله) بالصغير العمري ولا يذرح زيادة ابن عمر (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه القاسم) بن محمد بن أبي بكر الدقي رضي الله عنهم (عن عائشة رضي الله عنها انها كانت اتخذت على سهوة لها) بفتح السين المهملة كالصفة تكون بين يدي البيت أو الطاق يوضع فيه الشيء أو خزانه أو روف (سترافيه تماثيل) جمع تماثيل وهو ما صور من الحيوان (فهتكه) اي نزعه أو خرقه (النبي صلى الله عليه وسلم) فالتخذت (عائشة رضي الله عنها) منه اي من السر (نمرقين) تنبيه غمرة بضم الزين والراء وسادة صغيرة وقد تطلق على الطنفسة (فكائنا) يعني النمرقين (في البيت يجلس عليهما) النبي صلى الله عليه وسلم فان قلت ما وجه دخول هذا الحديث في المظالم أجيب بأن هتك السر الذي فيه التماثيل من ازالة الظلم لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه * وهذا الحديث من افراده * (باب من قاتل دون ماله) اي عند ماله فقتل فهو شهيد * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يزيد) من الزيادة القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المقرئ مولى آل عمر بن الخطاب قال (حدثنا سعيد هو ابن ابي ايوب) الحزامي (قال حدثني) بالافراد (ابو الاسود) محمد بن عبد الرحمن بن عروة (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن عبد الله بن عروة) بفتح العين وسكون الميم ابن العاصي (رضي الله عنهما) أنه (قال سمعت النبي) ولا يذرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد * وهذا الحديث أخرجه النسائي بهذا الاسناد بلفظ من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة وفي الترمذي من حديث سعيد بن زيد مر فو عان قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ثم قال حديث صحيح * هذا (باب) بالتشوين (اذا كسر) شخص (قصة) بفتح القاف انا من خشب (او) كسر (شيئا غيره) هو من باب عطف العام على الخاص اي هل ينفع المثل او القيمة فغواب اذا محذوف * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن حميد) الطويل (عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه) هي عائشة (فأرسلت إحدى امهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي وأخضه رواه الدارقطني وابن ماجه وأمام سلمة رواه الطبراني في الاوسط واسناده اصح من اسناد الدارقطني وساقه بسند صحيح وهو اصح ما ورد في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) لم يسم

(بقصة فيها طعام) وفي الاوسط للطبراني: بصحفة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة (فصربت) عائشة (بيدها)
فكسرت القصعة) زاد أحمد نصفين وعند النسائي من حديث أم سلمة فجاءت عائشة ومعها فمهر فقلقت القصعة
(فضمها) عليه الصلاة والسلام اي القصعة وفي رواية ابن عتبة عند المؤلف في النكاح جمع النبي صلى الله
عليه وسلم فلق القصعة (وجعل فيها الطعام) الذي ائتم منها (وقال) عليه الصلاة والسلام لا صحابة الذين
كانوا معه (كاو وحس الرسول) الذي جاء بالطعام (والقصعة) بالنصب عطفًا على المنسوب السابق (حتى
فرغوا) من الأكل وأتى بقصة من عند عائشة (فدفع القصعة الصحفة) الى الرسول ليعطيها التي كسرت
صحفتها (وحس) القصعة (المكسورة) في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال انا كنا وطعام كطعام
واستشكل بأنه انما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء كالدرهم وسائر المثليات والقصعة انما هي من
المقومات والجواب ما حكاه البيهقي بأن القصعة من كاتل النبي صلى الله عليه وسلم في بيت زوجته فصاحب
المكسرة يجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل الصحفة في بيت صاحبها ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على
الخصم (وقال ابن أبي مريم) هو شيخ المواظ سعيد (اخبرنا يحيى بن ايوب) قال (حدثنا حميد) الطويل قال
(حدثنا انس عن النبي صلى الله عليه وسلم) وغرض المواظ بسياق هذا بيان التصريح بتحديث أنس لحديث
قاله في الفتح * هذا (باب) بالنسبة (اذا هدم) شخص (حائطًا) لشخص آخر (فلم ينه) خلافا لمن قال
من المالكية وغيرهم تلزمه القيمة * وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) القراهمدي الازدى البصري قال
(حدثنا جريروا بن حازم) بالحاء المهملة والزاي ابن زيد بن عبد الله الازدى البصري (عن محمد بن سيرين عن
ابي هريرة رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) كان رجل في بني اسرائيل يقال له جريج
بضم الجيم الاولى وفتح الراء وسكون التحتية وفي رواية كريمة جريج الراهب (بصلى) اي في صومعته وفي اول
حديث أبي سلمة كان رجل في بني اسرائيل تاجر او كان ينقص مئة ويزيد أخرى فقال ما في هذه التجارة
خير لائتس تجارة هي خير من هذه فبني صومعة وترهب فيها وخذ ايل على انه كان بعد عيسى عليه الصلاة
والسلام وانه كان من اتباعه لانهم الذين ابتدعوا الترهب وحس النفس في الصوامع وهو رذوق ابن بطال
انه يمكن أن يكون نبيا (لجاءه امته) لم تسم (فدعته) وفي رواية أبي رافع عند أحمد فاته امته ذات يوم فصادته
فقاتل ابني جريج اشرف حتى أكلت أنا امك (فأبى أن يجيبها فقال) في نفسه مناجيا لله تعالى سرامن غير
نطق أو نطق وكان الكلام مباحا في سرهم كما كان عندنا في صدر الاسلام (اجيبها أو أصلي ثم اتته) اي بعد
ما رجعت وفي رواية أبي رافع فصادفته بصلي فقالت يا جريج فقال يارب أمي وصلاتي فاختر صلته فرجعت
فأنته وصادفته بصلي فقالت يا جريج أنا أمك فكلمني فقال مثله وفي حديث عمران بن حصين عند الطبراني
في الاوسط انها جاءت ثلاث مرات تاديه في كل مرة ثلاث مرات وقوله أمي وصلاتي اي اجتمع على اجابة أمي
واتمام صلاتي فوقتي لا فضلها (فقاتل اللهم لائتس حتى تزيه المومسات) جمع مومسة بضم الميم وسكون
الواو وكسر الميم بعدها مهملة الزانية وفي رواية الاعرج في باب اذا دعت الامة ولداه في الصلاة من أو اخر كتاب
الصلاة حتى ينظر في وجوه المياميس وفي رواية أبوي ذرو الوقت والاصلي حتى تزيه وجوه المومسات (وكان
جريج في صومعته) يفتح الصاد المهملة وسكون الواو وهي البناء المرتفع المحدد أعلاه ووزنها فوعلة من صمعت
اذا دقت لانها دقيقة الرأس (فقاتل امرأة) يعني منهم (لاقتن جريجا) ولم تسم نعم في حديث عمران بن حصين
أنها كانت بنت ملك القرية لكن يعكر عليه ما في رواية الاعرج وكانت تأوى الى صومعته رابعة تزيه القنم
وأجيب باحتمال انها خرجت من دارها بغير علم أهلها متكررة للفساد الى أن ادعت انها تستطيع أن تفتن جريجا
فاحتمالت بأن خرجت في صورة رابعة ليكنها أن تأوى الى ظل صومعته لتوصل بذلك الى قننه (فتمرضت له
فكلمته) أن يواقعها (فأبى فأنت راعيا) قال القطب القسطلاني في المهمات له اسمه صهيب وكذا قال ابن حجر
في المقدمة لكنه قال في فتح الباري في أحاديث الانبياء لم أقف على اسم الراعي وزاد أحمد في رواية وهب بن جرير
ابن حازم عن أبيه كان يأوى غنمه الى اصل صومعة جريج (فأمكنه من نفسها) فواقعها وجملت منه (فولدت
غلاما) بعد انقضاء مدة الحمل فستلت عن هذا الغلام (فقاتل هو من جريج فأقره وكسروا صومعته) وفي رواية
ابي رافع فأقبلوا بصرهم ومساحيهم وفي حديث عمران فاشهر حتى سمع بالقوس في أصل صومعته فجعل بسألهم

مالككم فلم يجيبوه فلما رأى ذلك أخذ الحبل قد دلى (فأزله) ولا يذروا زلوه بالواو بدل الفاء (وسموه) زاد
 أحد في رواية وهب بن جرير وضره فقال ما شأنكم قالوا انك زنت بهذه وفي رواية أبي رافع عند أحد أيضا
 فجعلوا في عنقه وعنقها حبلا فجعلوا يطوفون بهما في الناس (فتوضأ) وفيه أن الوضوء ليس من خصائص هذه
 الامة خلافا لمن قال ذلك نعم من خصائصها الغزوة والتجبل في القيامة (وصلى) زاد في حديث عمران ركعتين
 وفي رواية وهب بن جرير ودعا (ثم أتى الغلام فقال من أبوك يا غلام) وفي رواية الأعرج بابا بوس من أبوك
 أي يا صغير وليس هو اسم هذا الغلام بعينه (قال) الغلام أبي (الراعي) وفيه أن الطفل يدعى غلاما وقد تكلم
 من الاطفال ستة شاهدي يوسف وابن ماشطة بنت فرعون وعيسى عليه السلام وصاحب جريج هذا
 وصاحب الاخدود وولد المرأة التي من بني اسرائيل لما تزها رجل من بني اسرائيل وقالت اللهم اجعل ابني
 مثله فترك نديها وقال اللهم لا تجعلني مثله * وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد أخرجه الثعلبي
 فان ثبت صاروا سبعة * ومبارك اليامة في الزمن النبوي المجردى وتأتى دلائل ذلك ان شاء الله تعالى في احاديث
 الانبياء (قالوا انني صومعتك من ذهب قال) جريج (لا الامن طين) كما كانت ففعلوا قال ابن مالك في التوضيح
 فيه شاهد على حذف الجزوم بلا الناهية فان مراده لا يذوها الامن طين قال في المصايح يحتمل أن يكون التقدير
 لا اريد هذا الامن طين فلا شاهد فيه * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله بنى صومعتك الخ لا شرع من قبلنا
 شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه لكن في الاستدلال بهذه القصة فيما ترجم به نظر لان شرعنا أوجب المثل
 في المثليات والحائط متقوم لا منسلى لكن لو التزم الهادم الاعادة ورضى صاحبه بذلك جاز بلا خلاف * وفي
 الحديث ايثار اجابة الام على صلاة التطوع لان الاستقرار فيها نافله واجابة الام ببرها واجب قال النووي وانما
 دعت عليه وأجبت لانه كان يمكنه أن يخفف ويحببها لكن اعلاه خشى أن تدعوه الى مفارقة صومعته والعود
 الى الدنيا وعلقا فاما انتهى * وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى وعند الحسن بن سفيان من حديث يزيد بن
 حوشب عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان جريج فقيرا لعلم أن اجابة أمه أولى من عبادة ربه *
 وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الادب

(بسم الله الرحمن الرحيم * باب الشرك) بفتح الشين المججمة وكسر الراء كما ضبطها في اليونانية وهي لغة الاختلاط
 وشركا بنون الحلق في شي لاثنين فأكثر على جهة الشيعو وقد تحدث الشركه قهرا كالارث أو باختيار كالشراء
 وهي أنواع أربعة * شركه الابدان كشركه الجاهلين وسائر المخرقة ليكون كسهما منساوبا ومتفانعا مع اتصاف
 الصنعة واختلافها * وشركه الوجوه كان يشترك وجهان عند الناس لبيعت كل منهما مع رجل ويكون
 المتباع لهما فاذا باعا كان الفاضل على الاثنان بينهما وشركه المقاضاة بأن يشترك اثنان بأن يكون بينهما كسهما
 بأموالهما أو بأبدانهم ما يعرض من مغرم وسميت مفارقة من تفاوضا في الحديث شرعافيه جميعا
 * وشركه العنان بكسر العين من عن الشيء نظهر امالها أظهر الانواع أو لانه ظهر لكل منهما مال الاخر وكلاهما
 باطله الاشركه العنان خلقت الثلاثة الاول عن المال المشترك ولكن في الخلاف الاخيرة فهي الصنعة ولها
 شروط العاقدان وشروطها اهلية التوكيل والتوكل والصيغة ولا بد فيها من لفظ يدل على الاذن من كل منهما
 للاخر في التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه ونحو ذلك في الدراهم والدنانير بالاجماع وكذا
 في سائر المثليات كالبر والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع عنها التمييز فأنشبت النقدين وأن يخلط قبل
 العقد ليحقق معنى الشركه وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر وقال في الشركه بكسر المججمة وسكون الراء كما في القرع
 ولم يضبطه في أصله وفي رواية النسبي وابن شيبويه كتاب الشركه (في الطعام) الا في حكمه في باب مفرد
 (والنهد) بكسر النون ولا يذروا النهد بفتحها والهاء في الروايتين ساكنة وهو اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد
 الرفقة وخطاها عند المرافقة في السفر وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر كما سيأتي ان شاء الله تعالى
 (والعروض) بضم العين جمع عرض يسكون الراء مقابل النقود ويدخل فيه الطعام (وكيف قسمة ما بكال وبوزن)
 هل يجوز قسمة (مجازفة او) لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزن كما قال (قبضة قبضة) يعني منساوبة
 (لما) بفتح اللام ونشأ يد الميم في أصلين مقابلين على اليونانية وغيرهما مما وقعت عليه وقال الحافظ ابن حجر
 وتبعه العيني لما بكسر اللام وتحقيق الميم (لم ير المسلمون في النهد بأسان) أي بأن (يا كل هذا بعضا وهذا بعضا)

مجازفة (وكذلك مجازفة الذهب) بالفضة (والفضة) بالذهب لجواز التفاضل في ذلك كغيره مما يجوز التفاضل فيه مما يكال أو يوزن من المطعومات ونحوها (والقران) بالجزء عطفاً على سابقه وفي رواية والاقران (في القمر) وقد مر ذكره في الظالم والذي في اليونانية وفتحها رفع القران والاقران لا غير * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثاً قبل الساحل (في رجب سنة ثمان من الهجرة) والساحل شاطئ البحر (فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح) بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف حاء مهملة واسم أبي عبيدة عامر بن عبد الله (وهم) أي البعث (ثلثمائة) وأنافهم فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق (في الزاد) أي أشرف على القنات (فأمر) الأمير (أبو عبيدة) بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان من ودي (عمر) بكسر الميم واسكان الزاي وفتح الواو والدال وسكون المثناة التحتية ثنية من ودي ما يجعل فيه الزاد كالجراب (فكان يقوتنا) بتشديد الواو وحذف الضمير ولا يي ذرعن الكشمهني يقوتناه (كل يوم) بالنصب على الظرفية (قليلاً قليلاً) بالنصب كذا في رواية أبي ذرعن الكشمهني وفي رواية عن الجوى والمستمل يقوتنا بفتح أوله وضم القاف وسكون الواو كل يوم قليل قليل بالرفع (حتى في) أكثره (فلم يكن يصينا الاغرة غرة) قال وهب ابن كيسان (فقلت) لجابر (وما نقى غرة) أي عن الجوع (فقال) جابر (لقد وجدنا قد هاجن فنيبت) مؤثراً وفي رواية أبي الزبير عن جابر عنده مسلم فقلت كيف كنتم تصنعون بها قال عصها كما عص الصبي ثم شرب عليها من الماء فتكفينا يومنا إلى الليل (قال) أي جابر (ثم أتتهنا إلى) ساحل (البحر فإذا حوت مثل الطرب) بظاء معجمة مثالة مفتوحة فراء مكسورة فوحدة أي الجبل الصغير وضبط أيضاً في الفرع بكسر الظاء وسكون الراء أي منبسط ليس بالعالى (فأكل منه ذلك الجيش) الثلثمائة (ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة) بن الجراح (بضلعين) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام (من أضلاعه فصبها) استشكل اسقاط تاء التأنيث لأن الضلع موشة وأوجب بأن تأنيثها غير حقيق فيجوز التشديد (ثم أمر برحلة فرحلت ثم مرت تحت حما) أي تحت الضلعين (فلم تصبهما) * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع لأنه لما كان يفرق عليهم قليلاً قليلاً صار معنى التهديد أو غرض بأنه ليس فيه ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المبالغة ولا البذل وأوجب بأن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعهم فتناولوه مجازفة كما جرت العادة * وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في المغازي والجهاد ومسلم في الصيد والترمذي وابن ماجه في الزهد والنسائي في الصيد والسير * وبه قال (حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن عيسى بالعين المهملة والموحدة والسين المهملة مصغر ابن مرحوم الطائي البصري زحل الحجاز ونسبه لجدته لشهرته به قال (حدثنا حاتم بن اسماعيل) المدي الحارثي صدوقهم (عن يزيد بن أبي عبيد) الأسلي مولى سلمة بن الأكوع (عن سلمة) أي ابن الأكوع (رضي الله عنه) أنه قال خفت أزواد القوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني والعموي والمستمل أزودة القوم (وألقوا) أي اقتفروا (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم في شربهم فأذن لهم) في شربها (فلقبهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فأخبروه) بذلك (فقال ما بقاؤكم بعد ابلكم) إذا أخرتموها لأن نوال المشي قد ينضى إلى الهلاك (فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعد اباهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى الناس) فهم (يأتون) وأقبر أبي ذر فبأتون (بفضل أزوادهم فبسط لذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء فهي أربع لغات (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطع فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا ويرث) بتشديد الراء (عليه) أي على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتشوا الناس) بهجرة وصل وسكون الحاء المهملة وفتح المثناة الفوقية والمثلثة أي أخذوا حشية حشية وهي الأخذ بالكفين حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله (أشاره إلى أن ظهور الهجرة مما يبريد الرسالة) * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله جمع أزوادهم لأنه أخذها منهم بغير قسمة متساوية وقد أخرجه أيضاً في الجهاد وهو من أفراد * وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي كما قاله أبو نعيم الحافظ قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثنا أبو الجاني) بنخفيف الجسيم وبعد الألف معجمة عطاء بن سبيب (قال سمعت رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة وبعد المثناة التحتية

جيم (رضي الله عنه قال كان صلى الله عليه وسلم العصر فتصير جزوا فتقسم عشر قسم) بكسر القاف
 وفتح السين جمع قسمة (فأكل الحماضيج) بفتح النون وكسر المجهة آخره جيم أي مستويا (قبل أن تقرب
 الشمس) والغرض منه قوله فتقسم عشر قسم فإن فيه جمع الانصاف مجازفة وهو من الأحاديث المذكورة في
 غير مظنها وفيه تعجيل العصر وقد ذكر في المواقيت من هذا الوجه تعجيل المغرب ولقظه حدثنا محمد بن مهران
 حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال حدثني أبو النجاشي مولى رافع هو عطاء بن سبيب قال سمعت رافع بن خديج
 يقول كان صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصرف أحدنا وأنه ليصرف مواقع نبله انتهى وبه قال
 (حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا جاد بن أسامة) القرشي مولا لهم الكوفي
 أبو أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة ابن عبد الله (عن) جده (أبي بردة) الحارثي وأعمار (عن) أبيه (أبي موسى)
 عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأشعرين) بتشديد
 المثناة النخبة نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرموا في الغزو) بفتح الهمزة والميم أي في زادهم وأصله
 من الرمل كأنهم أصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل إذا افتقر كأنه لصق بالتراب (أول طعام عيالهم بالمدينة
 جمعوا ما كان عندهم في نوب واحد ثم قسموه بينهم) وللحموى والمستحلى ثم اقسموه بالحدف الضمير المنسوب
 (في أنا واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم) أي متصلون بي أو فاعلوا في هذه المواضع وفيه منقبة عظيمة
 للأشعريين وفي الحديث استحباب خلط الزاد سفر أو حضرا أو قول ابن حجر فيه جواز هبة الجهول تعقبه العيني
 بأنه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه الامواساة بعضهم بعضا والاباحة وهذا لا يسمى هبة لأن الهبة غلبت
 المال والتملك غير الاباحة وأيضا الهبة لا تكون إلا بالايجاب والقبول ولا بد فيها من القبض عند جمهور العلماء
 ولا تجوز فيما يقسم المحبوزة مقسومة * ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل
 والنساء في السيرة والله أعلم * هذا (باب) بالنون (ما كان من خيلتين) أي محالطين وهما الشريكان
 (فانهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة) قيد بالصدقة لوروده فيها لأن التراجع لا يصح بين الشريكين
 في الرقاب * وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثري) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي
 (قال حدثني) بالافراد (أبي) عبد الله (قال حدثني) بالافراد أيضا (عمامة) بضم المثناة وتخفيف الميم
 (ابن عبد الله بن أنس) وعمامة عم عبد الله بن المنثري (أن) جده (أنسا) هو ابن مالك (حدثنا) أنا بكر الصديق
 رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرص) أي قدر (رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان من
 خيلتين) تنية خلط وهو الشريك (فانهما يتراجعا بينهما بالسوية) أي أن الشريكين إذا خلط رأس مالهما
 والربح بينهما فن أنفق من مال الشراكة أكثر مما أنفق صاحبه ترأجا عند القسمة بقدر ذلك لأنه صلى الله عليه
 وسلم أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان فدل ذلك على أن كل شريك في معناهما قاله أبو سليمان
 الخطابي وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح وإنما أصله غرم
 مستهلك لا فائدت من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره وقيل إنما يقدر مستلغا
 من صاحبه على ذلك الخلاف في وقت التقويم عند التراجع هل يقوم وقت الأخذ أو وقت الوفاء فالأول على أنه
 استهلك والثاني على أنه استلف قال وفيه حجة لمذهب مالك رحمه الله أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه
 وإن لم يكن أذن له في القيام عنه وأما لو ذبح أحد الخليطين أو الشريكين من الشراكة شيئاً فهو مستهلك فالقيمة
 يوم الاستهلاك قول واحد بخلاف ما يأخذه الساعي كذا نقله عن ابن المنبر المصابيح والفتح بخبره مختصرا *
 وهذا الحديث بهذا السند قد ذكره المؤلف في مواضع مقطعا في عشرة مواضع سبق منها في الزكاة ستة وباقها
 في الشراكة والخمس واللباس وترك الحبل وأخرجه أبو داود في موضع واحد بتمامه * (باب قسمة الغنم) أي بالعدد
 * وبه قال (حدثنا علي بن الحكم) بفتحين ابن طبيان بفتح المجهة وسكون الموحدة المروزي (الأنصاري)
 المؤدب قال (حدثنا أبو عوانة) الواضح بن عبد الله البشكري (عن سعيد بن مسروق) بن عدي والد سفيان
 الثوري (عن عباد بن رفاع) بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف مناة نخبة مفتوحة ورفاعة
 بكسر الراء (ابن رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهة وآخره جيم (عن جده) رافع بن خديج رضي الله عنه أنه
 (قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة) زاد مسلم كالزلف في باب من عدل عشرة من الغنم يجوز

من تمامة وهو رذ على النووى حيث قال تبعاً للقاسى انه المهمل الذى يقرب المدينة قال السفاقي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة فى قضية حنين (فأصاب الناس جوع فأصابوا البلا وغنا) بكسر الهمزة والموحدة لا واحد له من لفظه بل واحد بعير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وسلم فى أخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وحمل المنقطع (فجملوا) بكسر الجيم وفى الفرع يفتحها ولم يضبطها فى اليونينية (وذبحوا) بماء أصابوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيها للطبخ (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور) أن تكفأ (فأكفئت) بضم الهمزة الاولى أى أميت ليفرغ ما فيها يقال كفأت الأناة وكفأته إذا أملتة وانما أكفئت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك وقال النووى لانهم كانوا قد اتهموا الى دار الاسلام والمحل الذى لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما يباح فى دار الحرب والمأمور به من الارقاة انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم وأما اللحم فلم يتلقوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بأنه أكلت مال الغنم لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاءة المال نعم فى سنن أبى داود بسند جيد أنه صلى الله عليه وسلم أكفأ القدور بقوسه ثم جعل يزبل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست بأحل من الميتة أو ان الميتة ليست بأحل من النبهة شك هنا أحد رواه وقد يجب بانه لا يلزم من تزيله اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لكنه بعيد ويحتمل أن فعله صلى الله عليه وسلم ذلك لانه أبلغ فى الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبير زجر اذا ما ينوب الواحد منهم من ذلك تزير ففكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بهم او غلبة شهواتهم أبلغ فى الزجر (ثم قسم) عليه الصلاة والسلام (فعدل) بخفيف الدال (عشرة) باثبات ناء التأنيث فى أصل أبى ذر والاصبلى وابن عساكر والاصل المسموع على أبى الوقت بقراءة الحافظ ابن السمعاني لكن قال ابن مالك لا يجوز اثباتها فالصواب فعدل عشرا (من الغنم يبيع) أى سواها به وهو محمول على انه كان يحسب قيمتها يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الاخعية من اقامة بعير مقام سبع شياء لانه الغالب فى قيمة الشياء والا بل المعتدلة وهذا موضع الترجمة على ما يحنى (فند) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أى هرب وشرذ (منها بعير فطلبوه فأعياهم) أى أعجزهم (وكان فى القوم خيل يسيرة) أى قليلة (فأهوى) أى مال وقصد (رجل منهم) اليه (بسمهم) أى فرما به (فحبسه الله) أى بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ان لهذه البهائم) أى الابل (اوابد) جمع أبدة بالمد وكسر الموحدة الخففة أى نوافر وشوارد (كأوابد الوحش فى غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أى ارموه بالسهم كالصيد قال عباية بن رفاعه (فقال جدى) رافع بن خديج (انار جواو) قال (نخاف العدو غدا) والشك من الراوى الرجاء هنا عسى الخوف (ولست مدى) ولا بى ذرعن الكشميين والاصبلى وليست معنمدى وللمعوى والمستقلى وليست لنامدى وهو بضم الميم وبالذال المهملة مقصور متون جمع مدينة مثلث الميم سكنى أى وان اسما عملنا السموف فى الذبايح تكل ونهجز عند لقاء العدو عن المقاتلة بها (فندج بالقتب) ولمسلم فنذكى بالبط بكسر اللام وسكون المثناة التحتية وبالطاء المهملة قطع القصب أو قدسوره (قال) عليه الصلاة والسلام (ما نهر الدم) أى صبه بكثرة وهو مشبه بجرى الماء فى النهر وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء جواب الشرط وقال البرماوى كالزركشى وروى بالزاي حكاه القاضى عياض وهو غريب قال فى المصاييح وهذا تحريف فى النقل فان القاضى قال فى المشارق ووقع للاصبلى فى كتاب الصيد أنهر بالزاي وليس بشئ والصواب ما لغيره أنهر أى بالراء كما فى سائر المواضع فالقاضى انما حكى هذا عن الاصبلى فى كتاب الصيد لا فى المكان الذى نحن فيه وهو كتاب الشركة وكلام الزركشى ظاهر فى روايته فى هذا المحل الخاص وهو تحريف بلا شك انتهى (وذكر اسم الله عليه فكلوه) هذا تمسك به من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية فانه علق الاذنى فى الاكل بجمعوع أمرين والمعلق على شيتين فتبنى باتقاء أحدهما أو أجب أصحابنا الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضى الله عنها ان قوما قالوا ان قوما يأوتنا باللحم لاندري اذكروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا أنتم وكلاهما هو محمول على الاستحباب وبقيت مباحة ذلك نأى ان شاء الله تعالى فى كتاب الصيد والذبايح قال العلامة البدر الدمايينى فان قلت الضمير من قوله فكلوه لا يعود على ما لانها عبارة عن آله التذكية وهى لا تترك فعلها ماذا يعود وأجاب بأنه يعود على المذكى المفهوم من الكلام لان انهار لآله للدم يدل على شئ أنهر منه ضرورة وهو المذكى ولكن لا بد من رابط يعود على ما من الجملة أو ما لا يسهل فقد رخص حذف ملابس أى فكلوا مذبحه أو يقدر

ذلك مضافا الى ما ولكنه حذف فالتقدير مذبح ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه فان قلت يلزم عدم الارتباط
 حئتذو أجاب بأن الربط حاصل قال وذلك انا نقدر التركيب هكذا ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه على مذكاه
 فكلوا الضمير عائدا على ما ملتبس بفعل الربط وقد قال الكسائي وتبعه ابن مالك في قوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا يتربصن ان الذين مبتدأ وتربصن الخبر والاصل يتربصن أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان
 الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لانضاف لكونها ضميرا وجعل الربط بالضمير القائم مقام
 الظاهر المضاف الى الضمير وهذا مثل مسـ... (ليس السن والظفر) قال الزركشي والبرماوى والكرمانى
 والعيني ليس هنا للاستثناء بمعنى الا وما بعدها نصب على الاستثناء قال في المصابيح الصحيح انها ناسخة وان اسمها
 ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم واستناره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب (وسأحدثكم عن ذلك)
 أى سأبين لكم علمته وحكمته لتتفقهوا في الدين (اما السن وعظم) لا يقطع غالبا وانما يجرح ويدهى فتزهر النفس
 من غير يقين الذكاة وهذا يدل على أن النهى عن الذكاة بالعظم كان متقدما فإما حال هذا القول على معلوم
 قد سبق قال ابن الصلاح ولم أجده بعد البحث أحدا ذكر ذلك بمعنى يعقل قال وكأنه عندهم تعبدى وكذا نقل
 عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال للشرع علل تعبدية كما أن له أحكاما تعبدية أى وهذا منها وقال
 النووي المعنى لا تدبجوا بالعظام لانها نجس بالدم وقد نهى عن نجس العظام في الاستنجاء لكونها زاد
 لخواصكم من الجن انتهى قال في جمع العدة وهو ظاهر (واما الظفر فدى الحبشة) ولا يجوز التشبيه بهم ولا
 بشعارهم لانهم كفار وهم يدمون المذبح بأنظافهم حتى تزهر النفس خنقا وتعذيا ويحولونها محل الذكاة فذلك
 ضرب المثل بهم والاف واللام في الظفر للجنس فذلك وصفها بالجمع ونظيره قولهم اهلك الناس الدرهم البيض
 والدينار الصفر قال النووي ويدخل فيه ظفر الأذى وغيره من مصل ولا منفصل طاهرا ونجسا وكذا السن
 وجوز أبو حنيفة وصاحبه بالمنفصلين * وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشريعة والجهاد والذبايح ومسلم
 في الأضاحى وأبو داود في الذبايح والترمذى في الصيد والأضاحى وابن ماجه في الأضاحى والذبايح * (باب)
 ترك (القران في التمر) هو الجمع بين التمرين عند الاكل (بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) فيه حذف المضاف
 وهو ترك واقامة المضاف اليه مقامه لوجود الدليل عليه والاصل ترك القران لحذف الترك لان الغاية المذكورة
 تدل عليه قاله البدر الدمايين وهو أحسن من قول غيره ان حتى كانت حين فتصحفت أو سقطت من الترجمة
 لفظ النهى من أولها * وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بن صفوان السلى الكوفى قال (حدثنا سفيان) الثورى
 قال (حدثنا جليل بن يحيى) بنضم السنين وفتح الحاء المهملة وبعد المثناة التحتية الساكنة ميم وجعله بفتح الجيم
 والموحدة واللام التيمى (قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تنزيه
 (أن يقرن الرجل) بفتح الياء وسكون القاف وضم الراء وصحح عليه في اليونانية وفي غيرها يقرن بكسر الراء قال
 الصغاني يقال فيه يقرن ويقرن بضم الراء وكسرهما مع فتح أولهما ويقرن بكسر الراء مع ضم الأول (بين التمرين
 جميعا) في الاكل بين الشركاء (حتى يستأذن أصحابه) وهذا الحديث قد سبق في المظالم * وبه قال (حدثنا
 ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن جليل) بن يحيى أنه (قال كما
 بالمدينة فأصابنا سنة) عام مقطعت لم تنبت الارض فيه شيئا سوا ما نزل غيث أولم ينزل (فكان ابن الزبير) عبد الله
 (يرزقنا التمر) أى يقوتنا به (وكان ابن عمر) بن الخطاب رضى الله عنهما (يعز بنا فيقول لا تقرنوا) بضم الراء
 في اليونانية وبكسرها في غيرها من باب نصر ينصرون يضرب أى لا تجمعوا في الاكل بين تمرين (فان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران) بكسر الهمزة من الثلاثى المزدييه والعموى والمستمل عن القران
 بغيرهم من الثلاثى وهو السواب والنهى للتنزيه لما فيه من الحرص على الاكل والشروع مع ما فيه من الدفاعة
 وقال ابن بطال النهى عن القران من حسن الأدب في الاكل عند الجمهور لا على التحريم خذ لا للظاهرة لان
 الذى يوضع للاكل سبيل المسكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الاكل لكن اذا استأثر به منهم بأكثر
 من بعض لم يحمله ذلك (الآن يستأذن الرجل منكم اخاه) في القران فلا كراهة * (باب تقويم الاشياء)
 نحو الامتعة والعروض (بين الشركاء) حال كون التقويم (بقية عدل) واختلف في قسمتها بغير تقويم فأجاز
 الاكثر اذا كان على سبيل التراضى ومنعه الشافعى * وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) بفتح الميم وسكون

المثناة التحتية أبو الحسن البصري الآدمي قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد العنبري التنوري بفتح المثناة
 القوقية وتشديد النون البصري قال (حدثنا أيوب) بن أبي تميمة السخيتاني (عن نافع) مولى ابن عمر
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصا) بكسر الشين المجهة
 نصيبا (له) قليلا كان أو كثيرا (من عبد) أي ذكر أو أنثى قال تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن
 عبدا فإنه يتناول الذكر والانثى قطعا (أو) قال (شركا) بكسر الشين أيضا (أو قال نصيبا) من عبد مشترك بينه
 وبين آخر (وكان له) أي الذي أعتق (ما يبلغ غنمه) أي غن بقية العبد أما حصته فهو موسر بها للملكة لها فتعق
 على كل حال قال أصحابنا وغيرهم وبصرف في غن بقية العبد جميع ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه وكل ما
 فضل عن قوت يومه وقوت من تلزمه نفقته ودست نوب يلبسه وسكنى يومه والمراد بالغن هنا القيمة لان الثمن ما
 اشترت به العين واللازم هنا القيمة لا الثمن وبأنى ان شاء الله تعالى في رواية أيوب في كتاب العتق بلفظ ما يبلغ قيمته
 (بقية العدل) بفتح العين من غير زيادة ولا نقص (فهو عتيق) أي معتق كله بعضه بالاغتياق وبعضه بالسراية
 ويقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر بأكمله في السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث
 (والا) أي وان لم يكن له مال يبلغ غنمه (فقد عتق) وللعموى والمستقلى فأعتق (منه) أي من العبد ما عتق أي
 المقدار الذي عتقه فقط وعين عتق في الموضوعين مفتوحة ولا يذرع عتق بضمها وكسر القوقية وجوزة الداودي
 وتعقبه السفاقيسي بأنه لم يقله غيره وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم العين لان
 الفعل لازم غير متعد (قال) أي أيوب كما في باب اذا أعتق عبد ابن اثنين من كتاب العتق (لأدري قوله) بالرفع
 (عتق منه ما عتق قول من نافع) فيكون منقطعا مقطوعا (أو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيكون
 موصولا مر فوعا وفي هذا بحث يأتي ان شاء الله تعالى مع بقية مباحث الحديث في كتاب العتق * ومطابقته
 للترجمة ظاهرة وأخرجه أيضا في العتق ومسلم في النذور والعتق وأبو داود في العتق والترمذي في الاحكام
 والنساء في البيوع * وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون المجهة السخيتاني أبو محمد المروزي
 صدوق لكنه روى بالارجاء قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا سعيد بن أبي عروبة) بفتح العين المهملة
 وضم الراء وبالموحدة اسم مهرا بن الشكري (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن أنس) بفتح النون وسكون
 الضاد المجهة ابن مالك الانصاري (عن بشر بن نهيك) بفتح النون وكسر الهاء وبعد التحتية السا كنة كاف
 وبشر بفتح الموحدة وكسر المجهة السلولي أو السدوسي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم) أنه (قال من اعتق شقصا) بفتح الشين المجهة وبعد القاف المكسورة تحته سا كنة فصاد مهمله نصيبا
 وزنا ومعنى (من مملوكه عليه خلاصه في ماله) أي فعله أداء قيمة الباقي من ماله لينتخلص من الرق (فان لم يكن له)
 أي للذي أعتق (مال قوم المملوك) أي كاه (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين أي قيمة
 استواء لا زيادة فيها ولا نقص (ثم استسعى) بضم تاء الاستفعال على البناء للمفعول أي ألزم العبد الاكتساب
 لقيمة نصيب الشريك ليفك بقية رقبته من الرق (غير مشقوق) أي مشدد (عليه) في الاكتساب اذا عجز وغير
 نصب على الحال من الضمير المستتر العائد على العبد وعليه في محل رفع نائب عن الفاعل ولم يذكر بعض الرواة
 السعاية فقيل هي مدرجة في الحديث من قول قتادة ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم وبذلك صرح النساء
 وغيره والقول بالسعاية مذهب أبي حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور * ويأتي ان شاء الله تعالى بقية المباحث
 المتعلقة بذلك في كتاب العتق * ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى وقد أخرجه أيضا في العتق وفي الشركة ومسلم
 في العتق والنذور وأبو داود في العتق والترمذي في الاحكام والنساء في العتق وابن ماجه في الاحكام * هذا
 (باب) بالتسوين (هل يقرع) بضم أوله وفتح ثالثه وكسره من القرعة (في القسمة) بين الشركاء (والاستهام
 فيه) أي في أخذ السهم وهو النصيب قال الكرماني والضمير في فيه عائدا الى القسم أو المال الذي تدل عليهما
 القسمة وقال في الفتح على القسم بدلالة القسمة وتعقبها في عمدة القاري فقال كلاهما معزل عن نهج الصواب
 ولم يذكر هنا قسم ولا مال حتى يعود الضمير اليه بل الضمير يعود الى القسمة والتذكير باعتبار أن القسمة هنا بمعنى
 القسم وفي المغرب القسم اسم من أسماء الاقسام وجواب هل محذوف تقديره نعم يقرع * وبه قال (حدثنا
 أبو نعيم) الفضل بن دكين الهكوفي قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة خالد ويقال هبرة بن ميمون بن فيروز

الهداني - الوادي الكوفي الثقة لكنه كان يدلس (قال سمعت عامرا) الشعبي (يقول سمعت النعمان بن بشير
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال مثل القائم على حدود الله) الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر (والواقع بها) اي في الحدود التارك للمعروف والمترك للمعسكر (كمثل قوم استهموا) اقرعوا
 (على سفينة) مشتركة بينهم بالاجارة أو الملك تنازعوا في المقام بها علوا أو سفلا (فأصاب بعضهم) بالقرعة
 (اعلاها وبعضهم اسفلها فكان الذين) وللعموى والمستقلى فكان الذي (في اسفلها اذا استقوا من الماء مزوا
 على من فوقهم) قال في المصايح يظهر لي أن قوله الذي صفة لموصوف مفرد اللفظ كالجمل فاعتبر لفظه فوصف
 بالذي واعتبر معناه فأعيد عليه ضمير الجماعة في قوله اذا استقوا وهو أولى من أن يجعل الذي مخففا من الذين
 بحذف النون انتهى وفي الشهادات فكان الذي في اسفلها يميزون بالماء على الذين في اعلاها فتأذوا به (فقالوا
 لو انحرقتنا في نسياننا خرقا ولم تؤذ) بضم النون وسكون الهمزة وبالذال المججمة أي لم ننسر (من فوقنا) وفي
 الشهادات فأخذوا فاسا فجعل ينقر اسفل السفينة فأثوهم فقالوا مالك قال تأذيتني ولا بد لي من الماء (فان يتركوهم
 وما أرادوا) من الخرق في نصيهم (هلكوا جميعا) اهل العلوا والسفل لانه من لازم خرق السفينة غرقها وأهلها
 (وان أخذوا على ايديهم) منهم ومن الخرق (نجوا) أي لا تخذون (ونجوا جميعا) أي جميع من في السفينة
 وهكذا اقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والا هلك العاصي بالمعصية والساکت بالرضى
 بها * ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وفيه وجوب الصبر على أذى الجار اذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا
 وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلوا ما يضربه وانه ان أحدث عليه ضرر الزمه اصلاحه
 وان لصاحب العلومعه من الضرر روفه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلما متفقون
 على القول بالقرعة الا الكوفيين فانهم قالوا لا معنى لها لانها تشبه الزلام التي نهى الله عنها وبأن يزيد
 لما ذكرته هنا في باب الشهادات ان شاء الله تعالى * وقد أخرج الحديث الترمذي في الفتن وقال حسن صحيح
 * (باب شركة البني واهل الميراث) أي مع اهل الميراث * وبه قال (حدثنا الاويسى) بضم الهمزة وفتح الواو
 وسكون التحتية وكسر المهملة ولغير أبي ذر حدثنا عبد العزيز بن عبد الله العامري الاويسى قال
 (حدثنا ابراهيم بن سعد) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي - الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (انه سأل) خالته
 عائشة رضي الله عنها وقال اللبث بن سعد الامام معاوية الطبري في تفسيره (حدثني) بالافراد (يونس)
 ابن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) امه اسماء بنت
 أبي بكر الصديق (انه سأل عائشة رضي الله عنها عن) معنى (قول الله تعالى) في سورة النساء (فان خستم) بالافاء
 في الفرع وفي النسخة المقروءة على الشرف المبدوع وان خستم بالواو (أن لا تقسطوا) تعدلوا (الى قوله ورباع)
 وسقط لغير أبي الوقت أن لا تقسطوا (فقلت) أي عائشة ولا بي الوقت قالت (يا ابن اختي هي البينة تكون في حجر
 ولها) القائم بما ورها زاد في تفسير سورة النساء من رواية أبي أسامة ووارثها (تشارك في ماله) زاد أبو أسامة
 ايضا حق في العلق (فيجبه ماله واجمالها فيريد ولها) التي هي تحت حجره (أن يتزوجها بغير أن يقسط) أن يعدل
 (في صداقها) في النكاح في رواية عقيل عن ابن شهاب ويريد أن ينتقص من صداقها (فيعطها) بالنصب عطفا
 على معمول بغير أن اي يريد أن يتزوجها بغير أن يعطيها (مثل ما يعطيها غيره فتهوا) بضم النون والهاء على وزن
 فعوا بحذف لام الفعل لان الاصل نهوا فانتقلت نية الياء الى الهاء فالتقى ساكنان فحذفت الياء (أن يتكوهن)
 الآن يقسطوا وهن ويلغو جهن اعلى سنهن) اي طر يقتهن (من الصداق وامروا أن يتكوهن) ما طاب لهم من
 النساء سواهن قال عروة بن الزبير بالسند السابق (قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) طلبوا منه الفتاوى امر النساء (بعد) نزول (هذه الآية) وهي وان خستم الى ورباع (فأزل الله) عز وجل
 (ويستفتونك في النساء الى قوله وترغبون أن تنكوهن) في أن تنكوهن أو عن أن تنكوهن (والذي ذكر
 الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قال) تعالى (فيها وان خستم أن لا تقسطوا في التام) اي ان خستم
 أن لا تعدلوا في تامة النساء اذا تزوجتم بهن (فانكوهن ما طاب لكم من النساء) من غيرهن (قالت عائشة وقول
 الله في الآية الاخرى وترغبون أن تنكوهن هي رغبة احدكم) ولغير أبي ذر والوقت يعني هي رغبة احدكم

(التي تسمى) التي في حجره ولا في ذرع الكسبي في قيمته باسقاط اللام والكسبي في والجوى والمستقى من قيمته
 (التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال) قال ابن حجر ولعل رواية عن أصوب وقد تبين أن أولياء
 البناي كانوا يرغبون فيهن أن كن حيلات ويأكلون منهن والايضا لو هن طمع في ميراثهن (فهن وأن ينكحوا
 ما) أي التي (رغبوا في مالها وجمالها من بنات النساء) (بالقسط) بالعدل (من أجل رغبتهن عنهن) لقله مالهن
 وجمالهن فينبغي أن يكون نكاح اليتيمين على السواء في العدل وفي الحديث أن للولي أن يتزوج من هي تحت
 حجره لكن يكون العادة غيره وسيأتي البحث فيه مع غيره أن شاء الله تعالى في كتاب النكاح وغيره * وقد أخرجه
 أيضا في الأحكام والشركة ومسلم في التفسير وأخرجه أبو داود في النكاح وكذا النسائي (باب الشركة
 في الأرضين وغيرها) كالعقارات والبساتين * وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) (المسند) قال (حدثنا هشام)
 هو ابن يوسف الصنعاني البجلي قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي
 سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه قال (أنا جعل النبي صلى الله عليه
 وسلم الشفعة في كل مال يقسم) أي في كل مشترك لم يقسم من الأراضي ونحوها ومعه أن مال يقسم يكون
 بين الشركاء (فإذا وقعت الحدود) جمع حد وهو هنا ما يتميز به الملاك بعد القسمة وأصل الحد المنع في تحديد
 الشيء منع خروج شيء منه ومنع دخول غيره فيه (وصرفت الطرق) أي بينت مصارفها وشوارعها وراصرفت
 مشددة (فلا شفعة) وفيه أنه لا شفعة إلا في العقار * والحديث قد سبق في الشفعة بما حثه فليراجع * هذا (باب)
 بالتسوين (إذا قسم) ولا في ذرع (الشركاء الدور وغيرها) كالبساتين ولا في ذرع غيرها (فليس لهم رجوع)
 لأن القسمة عقد لازم فلا رجوع فيها (ولا شفعة) لأن الشفعة في الشركة لا في القسمة لأنها لا تكون إلا في المشاع
 * وبه قال (حدثنا مسدد) بالسبب الممهلة وتشديد الدال المهملة الأولى ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد)
 ابن زياد البصري قال (حدثنا معمر) بعين مهمله ساكنة بين ميمين مفتوحين ابن راشد (عن الزهري)
 محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) أنه قال (قضى النبي
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) دل بمنطوقه صريحها
 على أن الشفعة في مشترك مشاع لم يقسم بعد فإذا قسم وتميزت الحقوق ووقعت الحدود وصرفت الطرق بأن
 تعددت وحصل نصيب كل طريق مخصوص لم يبق للشفعة مجال * فان قلت لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن
 فيها لزوم القسمة وليس في الحديث إلا نفي الشفعة أجاب ابن المذنب بأنه يلزم من نفي الشفعة نفي الرجوع اذ لو كان
 للشريك الرجوع لمعاد ما شفع فيه مشاعا لم يتجدد نفي الشفعة * (باب) جواز الاشتراك في الذهب والفضة
 بشرط خلطهما حتى لا يتميز إلا كدراهم سود خلطت ببيض وأن لا تكون الدراهم من أحدهما والدنانير من
 الآخر عند الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفي في النوري وأن لا تختلف الصفة كصاح ومكسرة عند
 الشافعي وظاهر إطلاق المؤلف يقتضي موافقة الثوري (وما يكون فيه الصرف) والا كثرون على أنه يصح
 في كل مثلي وهو الأصح عند الشافعية وقبل يختص بالنقد المضروب * وبه قال (حدثنا) ولا في ذرع ثني
 (عمر بن علي) بفتح العين وسكون الميم ابن حجر الباهلي البصري الصيرفي قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن
 محمد النبيل شيخ المؤلف أيضا (عن عثمان بن عيسى بن موسى بن باذان المكي) أنه قال (أخبرني) بالافراد
 (سليمان بن أبي مسلم) الاحول (قال سألت أبا المنهال) بكسر الميم وسكون النون عبد الرحمن بن مطعم البناي
 بضم الموحدة ونونين بينهما ألف مخففة البصري نزول مكة (عن الصرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة أو أحدهما بالآخر (يدأيد) أي متقاضي في المجلس (فقال) أي أبو المنهال (أشريت أنا وشريك لي)
 لم يسم (شئنا يدأيد ونسبة) أي متأخر من غير تقابض (لجاءنا البراء بن عازب) رضي الله عنه (فأثناء)
 عن ذلك (فقال نعم) ذات (أنا وشريك زيدي بن أرقم وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما كان يدأيد
 فخذوه وما كان نسبة فذروه) بالذال المجهة أي أتركوه وفي رواية فذروه من الرذوفية كما قال ابن المنبر جهة للقول
 بتقريب الصفة وأنه يصح منها الصحيح ويطل منها الفاسد ونعقب باحتمال أن يكون أشارا إلى عقدين مختلفين وقال
 الحافظ ابن حجر وفي رواية النسائي رذوه بدون الفاء لأن الاسم الموصول بالفعل المتضمن للشرط يجوز فيه دخول
 الفاء في خبره ويجوز تركه * (باب) جواز (مشاركة الذي والمشاركين في المزارعة) وعطف المشركون على الذي

من عطف العالم على الخاص والمرد بالشركين المستأمنون فيكونون في معنى أهل الذمة وبه قال
 (حدثنا موسى بن اسماعيل) المقرئ التبريدكي قال (حدثنا جويرية بن أسماء) تصغير جارية الصبي بضم المجهة
 وفتح الموحدة (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه قال اعطى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (ارض خيبر اليهود) وكانوا أهل ذمة (أن يعملوها ويرعوها) أي يبايض أرضها
 (ولهم شطر ما يخرج منها) من زرع وإذا جاز مشاركة الذمى في المزارعة جازى غيرها خلافا للاحد وما لك إلا أنه
 أجاز إذا كان يتصرف بمحضرة المسلم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالأجر والخزير وأوجب
 بمشروعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها ويعاملته صلى الله عليه وسلم يهود خيبر وألحق بالذمى
 المشرك نعم مذهب الشافعية يكره مشاركة الذمى ومن لا يجترزمن الربا ونحوه كإثباته ابن الرفعة عن البزنجي
 لما في أموالهم من الشبهة (باب قسمة الغنم) ولا يوزن ذروا الوقت قسم الغنم (والعدل فيها) وبه قال (حدثنا
 قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المجهة اشقنى قال (حدثنا الليث) بن سعد القههمى أبو
 الحارث المصري الإمام المشهور (عن يزيد بن أبي حبيب) أبي رجاء البصري واسم أبيه سويد (عن أبي الخير)
 مرثد بالميم والمثناة بوزن جبر بن عبد الله البرنى بالتحسين والزاي والنون (عن عقبه بن عامر) الجهوى (رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما يسميها على محبته فحبا يفتق عتود) أي منها والعنود بفتح
 العين المهملة وضم المثناة الفوقية ما بلغ سنة وقال في المشارق هو من ولد المعز إذا بلغ السفاد وقبل إذا قوى
 وشب (قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضح به أنت) واستدل به على أنه يجزى في الاضحية الجذع من
 المعز وإذا جاز ذلك منه فن الضأن أولى وقد دلت رواية النسائي من طريق معاذ بن عبد الله بن خبيب عن عقبه
 ابن عامر على الضأن صريحا ولفظه
 في الاضحية وتبويب البخاري بقوله قسمة الغنم والعدل فيها يدل على أنه فهم أن هذه القسمة هي القسمة
 المعهودة التي يعتبر فيها نسوبة الاجزاء وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم إنما أمره بفرقة غنم على اصحابه فاما أن
 يكون عليه الصلاة والسلام عين ما يعطيه لكل واحد منهم وأما أن يكون وكل ذلك الى رأيه من غير تقييد عليه
 بالنسوبة فإن في ذلك عسرا وحرجا والغنم لا يتأق فيها قسمة الاجزاء ولا تقسم الا بالتعديل ويحتاج ذلك
 في الغالب الى رد لان استواء قيمتها على التعيير بعيد والطاهر أن هذه الغنم كانت للنبى صلى الله عليه وسلم
 وقسمها بينهم على سبيل التبرع وهذا الحديث قد سبق في أول الوكالة وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي
 في الاضاحى (باب الشراكة في الطعام وغيره) مما يجوز غلكه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة فيما وصله سعيد بن
 منصور (ان رجلا) لم يسم (ساوم شيئا فغمزه آخر) حتى اشتراه (فراى عمر) رضى الله عنه (ان له) أى الذى غمز
 (شركة) فيه مع الذى ساوم اكتفا بالاشارة مع ظهور القرينة عن الصيغة والى هذا ذهب مالك رضى الله عنه
 وقال أيضا في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة فإذا اشتراها واحد منهم واشتركا الا آخر لزمه
 أن يشركه لانه انتفع بترك الزيادة عليه وبه قال (حدثنا اصعب بن الفرج) أبو عبد الله الاموى مولاهم القصبه
 المصري (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن وهب) القرشي مولاهم أبو محمد المصري القصبه الحافظ (قال
 اخبرني) بالافراد أيضا (سعيد) هو ابن ابوب مقلاص الخزاعى (عن زهرة بن معبد) بضم الزاي وسكون
 الهاء ومعبد بفتح الميم والموحدة ينهما عين مهملة ساكنة القرشي النبي أبي عقيل المدني نزيل مصر (عن جده
 عبد الله بن هشام) واسم جده زهرة بن عثمان (وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم) قبل موته بست سنين فيما
 ذكره ابن منده (وذهبت به أمه زينب بنت جندب) الصحابية (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في القنع (فقات
 برسول الله بابعه) يسكون العين أى عافده على الاسلام (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو صغبره) مع رأسه
 ودعاه (أى بالبركة) (وعن زهرة بن معبد) بالاسناد السابق (أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام الى السوق
 فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر) عبد الله (وابن الزبير) عبد الله رضى الله عنهم (فيقولان له) أى لعبد الله بن
 هشام (أشركا) بوصل الهمزة فى الفرع وفتح الراء وكسرها وفى غيره وهو الذى فى اليونانية لا غير قطعها
 مفتوحة وكسر الراء أى اجعلنا شريكين لك فى الطعام الذى اشتريته فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دعاه
 بالبركة فيشركهم) بفتح الباء والراء فى ذلك (فرعما اصاب) أى من الربح (الراحلة كاهى) أى بنماها

يضل له المؤلف ولفظه
 قال فحينئذ مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجذع من
 الضأن اه

قوله واسم جده الخ لعل
 الا صوب حذف هذه
 العبارة او وضعها على محل
 آخر يناسبها اللهم الا أن
 يجعل الضمير فى جده عائدا
 على عبد الله فيصح ان كان
 نفسه فى الواقعة كذلك فامل
 اه

(فبيعت بها إلى المنزل) والراحلة يحتمل أن يراد بها المحمول من الطعام وأن يراد بها الحامل والاولى لأن سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب المظهرى إلى المجموع حيث قال يعنى ربما يجدد دابة مناع على ظهرها فبشترها من الربح ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركنا لكونهم ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذى اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من العصابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة وبالجمهور على حصة الشركة في كل ما يتلك والاصح عند الشافعية اختصاصها بالملكي لكن من أراد الشركة مع غيره في العروض المتقومة باع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض صاحبه وتقابضا أو باع كل منهما بعض عرضه لصاحبه بمن في الذمة وتقابضا كما صرح به في الروضة وأذن بعد ذلك كل منهما للآخر في التصرف سواء تجانس العرضان أم اختلفا وإنما اعتبر التقابض ليستقر الملك وعن المالكية نكرو الشركة في الطعام والراجح عندهم الجواز* (باب الشركة في الرقيق) يفتح الشين وكسر الراء* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا جويرية بن أسماء) الضبعي (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شركا بكسر الشين المعجمة وسكون الراء نصيبا قال ابن دقيق العيد وهو في الأصل مصدر لا يقبل العتق وأطلق على متاعه وهو المشترك وعلى هذا لا بد من ضمائر تقديره جزء مشترك أو ما يقارب ذلك لأن المشترك في الحقيقة هو جملة العين أو الجزء المعين منها إذا أورد بالتعيين كاليد والرجل مثلا وأما النصيب المشاع فلا اشتراك فيه انتهى وحينئذ فيكون من إطلاق المصدر على المفعول أو من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو أطلق الكل على البعض وهذا موضع الترجمة لأن الاعتاق مبنى على حصة الملك فلو لم تكن الشركة في الرقيق صحيحة لما ترتب عليها صحة العتق وفي رواية سبقت من أعتق شصا وفي أخرى شقيصا (له في مملوك) شامل للذكور والإناث (وجب عليه أن يعتق) بضم أوله وكسر المثناة الفوقية (كلمة) قال في المصابيح الغالب على كل أن تكون تابعة فحجوا به القوم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب أن لا يعمل فيها إلا ابتداء ووقعت هنا في غير الغالب قال ويحتمل أن يجري فيه على غير الغالب بأن يجعل كلمة تأكيد الضمير محذوف أي يعتقد كلمة بناء على جواز حذف المؤكد وبقاء التأكيذ وقد قال به أمام أهل العربية الخليل وسيبويه انتهى وظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد مسلمين أو كافرين أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفار وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركا له من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية إن كانوا كفارا فلا سراية وإن كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أو يسرى فيما إذا كان العبد مسلما دون ما إذا كان كافرا ثلاثة أقوال وإن كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وإن كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال (إن كان له مال قدر ثمنه بقام) عليه (قيمة عدل) يفتح العين أي قيمة استواء لا زيادة فيها ولا نقص وقيمة نصب على المفعول المطلق (وبطل) بضم أوله وفتح ثالثه مبنيا للمفعول (شركاؤه) رفع نائب عن الفاعل (حصتهم) نصب على المفعولية (ويحتمل سبيل العتق) يفتح التاء الفوقية ويحتمل مبنى للمفعول وسبيل نائب الفاعل* وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي البصري الملقب بعارم قال (حدثنا جابر بن حازم) الأزدي البصري وثقه ابن معين وضعفه في قتادة خاصة ووثقه النساء وقال أبو حاتم صدوق وقال ابن سعد ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره انتهى ولم يحدث في حال اختلاطه واحتج به الجماعة ولم يخرج له البخاري عن قتادة الأحاديث نوبع فيها (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر) بسكون الصاد المعجمة (ابن انس) الانصاري (عن بشير بن نهبك) يفتح الموحدة وكسر الشين في الأول وفتح النون وكسر الهاء وبعد التحبة كاف في الثاني السالوي (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شقصا بكسر الشين زاد في غير رواية أبي ذر له) (في عبد اعتق كلمة) بضم الهمزة (إن كان له مال والا) أي وإن لم يكن له مال (يستع) بضم التحتية وفتح العين من غير اشباع مبنيا للمفعول مجزوم على الأمر محذوف حرف العلة ولا يذرى يستعى بأشباع الفتحه وفي أخرى استعى بألف وصل وضم المثناة الفوقية وكسر العين وفتح الياء والمعنى أنه يكاف العبد لاكتساب لقيمة نصيب الشريك حال كونه (غير مشقوق عليه) بل مرفها ساجحا ويأتى إن شاء الله تعالى في العتق ما في ذلك من البحث وقد سبق الحديث قرىا والله الموفق والمعين* (باب الاشتراك في الهدى) بسكون الدال ما يهذى إلى الحرم من النعم (والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة من عطف الخاص على العام (وإذا اشرك الرجل الرجل) ولا يذرى الرجل رجلا

(في هديه بعد ما هدى) هل يجوز ذلك أم لا وبه قال (حدثنا أبو النعمان) عارم محمد بن الفضل قال (حدثنا
 حماد بن زيد) اسم جدّه دوهم الأزدي الجهضمي أبو اسماعيل البصري قال (أخبرنا عبد الملك بن جريج) بضم
 الجيم الأولى وفتح الراء (عن عطاء) هو ابن أبي رباح أسلم القرشي مولا لهم أحد أعلام التابعين (عن جابر) هو ابن
 عبد الله الأنصاري (وعن طاوس) هو ابن كيسان عطف على قوله عطاء لأن ابن جريج سمع منهما لكن قال
 الحافظ ابن حجر رحمه الله الذي يظهر لي أن ابن جريج عن طاوس منقطع فقد قال الأئمة أنه لم يسمع من مجاهد
 ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما وإنما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشر
 سنين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) ولا يذركم في الصلاة إلا يجرؤا بن عباس (قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم) أي مكة (صباح رابعة) ولكن كتمتني لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صباح رابعة (من ذي الحجة)
 حال كونهم (مهلين) محرمين وجعل على رواية من أسقط لفظ أصحابه باعتبار أن قدمه عليه الصلاة والسلام
 مستلزم لقدم أصحابه معه وأما على إثباته فواضح للعموم مهلون بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هم محرمون
 (بالحج لا يخطأهم) بفتح الياء وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام (شيئ) من العمرة أي في وقت الإحرام (فلما قدمنا)
 أي مكة نترفعها الله تعالى وجعلنا من ساكنيها (أمرنا) عليه الصلاة والسلام (لجئنا لها) أي تلك الحجة (عرة)
 فصرنا متمتعين (وان إلى نخل نساتنا فشت) بالقاء والشين المعجمة والفتحة أي فشاعت وانتشرت (في ذلك) أي
 في فسخ الحج إلى العمرة (القالة) بالقاف واللام (لكن كتمتني المقالة بزيادة ميم قبل القاف أي مقالة الناس
 لا اعتقادهم أن العمرة غير صحيحة في أشهر الحج وإنما من أجاز الفجور (قال عطاء) هو ابن أبي رباح بالسند السابق
 (فقال جابر) الأنصاري (فبروح) استفهام تعجب محذوف الأداة أي أفبروح (أحدنا إلى مني) أي محرما بالحج
 (وذكره) اقرب عهد من الجماع (يقطر منيا) وهو من باب المبالغة (فقال جابر بكفه) أشار به إلى التقطر وإنما
 أشار إلى ذكره استهجا لذلك الفعل ولذا أواجههم عليه الصلاة والسلام بقوله لا تأبروا وأنتي ولكن كتمتني
 بكفه وهو من كفه إذا منعته أي قال جابر ذلك والحال أنه يكفه (فبلغ ذلك) الذي صدر منهم من القول (النبي
 صلى الله عليه وسلم) حال كونه خطيبا فقال بلغني أن أقواما يقولون كذا وكذا والله لا تأبوا التوكيد
 مبتدأ أخبره قوله (أبى وأنتي لله) عز وجل (منهم) وفي الفرع علامة السقوط على لفظ الجلالة الشريفة وثبت
 في أصله (ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت) أي لو عرفت في أول الحال ما عرفت في آخره من جواز
 العمرة في أشهر الحج (ما هديت) أي ما سقت الهدى (ولو لانا معي الهدى لاحتلت) من الإحرام لكن امتنع
 الإحلال لصاحب الهدى وهو المفرد أو القارن حتى يبلغ الهدى محله وذلك في أيام النحر لاقبلها (فقام سراقه بن
 مالك بن جعشم) بضم الجيم والمجبة بينهما عين مهملة المدبجة (العصاة) الشهير (فقال يا رسول الله هي) أي
 العمرة في أشهر الحج (لنا) أي خاصة (أولاد فقال) عليه الصلاة والسلام (لا) أي ليست لكم خاصة (بل هي
 للآل) أي إلى يوم القيامة مادام أسلام (قال) جابر (وجاء علي بن أبي طالب) رضي الله عنه أي من اليمن
 (فقال أحدهما) وهو جابر (يقول) علي (ليسك بما أهلك به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر) وهو ابن
 عباس يقول علي رضي الله عنهم (ليسك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط وقال الأولى في رواية أبي ذر
 (فأمر النبي) بإسقاط ضمير النصب ولا يذركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقيم على إحرامه أي يثبت
 عليه (وأشركه) بفتح الهمزة والراء أي أشرك صلى الله عليه وسلم عليا (في الهدى) قال في فتح الباري فيه بيان أن
 الشرك وقع بعد ما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهو ثلاث وستون بدنة وجاء علي من
 اليمن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من
 الهدى مائة بدنة وأشرك عليا به فيها انتهى وقال المذهب ليس في حديث الباب ما ترجم به من الاشتراك
 في الهدى بعد ما هدى بل لا يجوز الاشتراك بعد الإهداء ولا بهته ولا بيعه والمراد منه ما هدى علي من الهدى
 الذي كان معه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل له ثوابه فيحتمل أن يرد بثواب ذلك الهدى كله فهو شرك
 له في هديه لانه أهدى عنه عليه الصلاة والسلام متطوعا من ماله ويحتمل أن يشركه في ثواب هدى واحد فيكون
 بينهما إذا كان متطوعا كما ضحى صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته بكبش وعن من لم يضح من أخته بآخر
 وأشركهم في ثوابه فجعل ضمير الفاعل في أشرك علي رضي الله عنه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القاضي

عياض عندي انه لم يكن شريكاً حقيقة بل أعطاه قدر ايدى بجه والظاهر انه صلى الله عليه وسلم حمر البدن التي
جاءت من المدينة وأعطى علماء من البدن التي جاءهم من اليمن * (باب من عدل عشرًا) ولا بوى ذروا الوقت وابن
عسا كروا الاصلي عشرة (من الغنم يجوز في القسم) بفتح القاف * وبه قال (حدثنا) ولا بوى ذر حدثني (محمد)
غير منسوب وعند ابن شعبة محمد بن سلام قال (أخبرنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي بضم الراء ثم همزة ثم سين
مهملة الكوفي (عن سفيان) النوري (عن أبيه) سعيد بن مسروق النوري (عن عباية بن رفاعه) بفتح عين
عباية وكسر راء رفاعه (عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه) أنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يذى
الحليفة من تهامة) خرج بقيد تهامة صيقات أهل المدينة (فأصبنا غنما وبلا) ولا بوى الوقت وذروا وبلا (فجعل
القوم) بكسر الجيم (فأغلوا بها) أى بطوم ما أصابوه (القدور) جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها
أى بالقدور أن تكفأ (فأكفئت) وللكنهين فكفئت أريئت بما فيها من المرق واللحم زجر الهمم وقد مر ما فيه
من البحث في باب قصة الغنم قرياً (ثم عدل) في رواية فعدل (عشرًا) ولا بوى ذر عشرة باثبات ثاء التانيث لكن
قال ابن مالك لا يجوز اثباتها (من الغنم يجوز) أى سواها به (ثم إن به) يرأى أنها (أى هرب) وليس في القوم
الاخيل بسيرة فرماه رجل) وسقط ضمير النسب لآبى ذر (خبيسه بسهم) أصابه وفي الرواية السابقة خبيسه الله
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه البهايم) أى الابل (أوابد ككأوابد الوحش) كذفراته (فما
غلبكم منها فاصنعوا به كذا) أى ارموه بالسهم (قال) عباية (قال جدى) رافع بن خديج (بارسول الله أفا
نرجوا) قال (نخاف إن نلقى العدو وغدا وليس معنا مدى) جمع مدينة أى سكنين وإن استعملنا السيوف في الذبح
تكل عند لقاء العدو عن المقاتلة (أفندم بالقتل) ولا بوى ذر قال (أعجل) بفتح الجيم (أو) قال (أرى)
بهمزة مفتوحة وراما كنة وفون مكسورة وباء حاصلة من أشباع كسرة النون وليست بباء إضافة على ما لا يخفى
ولا بوى ذر أن بكسر الراء وسكون النون وهى أى أعجل أى أعجل ذبحها للثلاثت خنقا فان الذبح إذا كان بغير
حديد احتاج صاحبه الى خفة يد وسرعة (ما أنهر الدم) أراقه بكثرة (وذ كرام الله عليه فكلوا) الضمير فى
فكلوا الا يصح عوده على ما ولا بى من رابط يعود على ما من الجملة أو ملابسها فيقدر أى فكلوا مذبوحه ويحمل
أن يقدر ذلك مضافا الى ما ولكنه حذف والتقدير مذبوح ما أنهر الدم وذ كرام الله عليه فكلوه (ليس السن
والظفر) نصب على الاستثناء أو أن ليس فاصحة واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم كما مر (وسأحدثكم
عن) علة (ذلك اما السن فعظم) ينتجس بالدم وقد نهى عن تبيسه بالاستنباط لانه زاد اخوانكم من الجن
(واما الظفر فدى الحبشة) ولا يجوز التشبيه بهم * وهذا الحديث قد سبق قرياً في باب قصة الغنم
(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب) بالثنون (في الرهن في الحضر) وللكنهين كتاب الرهن واخبر أبى ذر
باب بالثنون بدل كتاب في الرهن وفي النسخة المقررة على المدومى كتاب الرهن باب الرهن في الحضر ولا بى
شبوية باب ما جاء الى آخره والرهن لغة الثبوت ومنه الحالة الراهن أى الثابتة وقال الامام الاختيار ومنه كل
نفس بما كسبت رهينة وشرعاً جعل عين متمولة وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه ويطلق أيضاً على العين
المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر (وقوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإرهنان مقبوضة) بكسر
الراء وفتح الهاء وألف بعدها جمع رهن وفعل وفعال يطرده كثير نحو كعب وكعب وكلاب ولا بوى ذر
والوقت والاصلي فرهن بضم الراء والهاء من غير ألف جمع رهن وفعل يجمع على فعل نحو سقف وسقف وهى
قراءة أبى عمرو وابن كثير وابن محيصن واليزيدى قال أبو عمرو بن العلاء انما قرأت فرهن للفصل بين الرهان في الخيل
وبين جمع رهن في غيرها ومعنى الآية كما قال الناضى رحمه الله فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزءاً للشرط
بالفاء فخرى مجرى الامر كقوله فخرى رقة فضرِب الرقاب وقيدته في الترجمة بالحضر إشارة الى أن التقيد بالسفر
في الآية خرج مخرج القالب فلامفهوم له دلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا
لهم من حيث المعنى بأن الرهن شرع على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضهم بعضاً فإنه يشير الى أن المراد بالرهن
الاستيثاق واغناقيه بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج القالب وخالف في ذلك مجاهد والضحاك
فما نقله الطبري عنهم ما قال لا يشترع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وفي
رواية أبى ذر وقول الله تعالى فرهن مقبوضة كذا في الفرع وهو ينافى قول الحافظ ابن حجر وكلامهم ذكر

الآية من أولها وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) (حدثنا هشام) الدستوائي قال
(حدثنا قتادة) بن دعامة (عن أنس رضي الله عنه) أنه قال ولقد رهن رسول الله (هو عطف على نبي محمد) وف
ينه أحد من طريق ابن العطار عن قتادة عن أنس أن يهودياد عارسل الله صلى الله عليه وسلم فأجابته ولقد رهن
رسول الله ولاي ذر النبي (صلى الله عليه وسلم درعه) بكسر الدال وسكون الراء (بشعر) أي في مقابلة شعر
فالباء لا مقابلة عند أبي الشعم اليهودي وكان قدر الشعر ثلاثين صاعا كما عند المؤلف في الجهاد وغيره قال أنس
(ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بجبزة شعر) بالاضافة (واهالة سحنة) بكسر الهمزة وتحقيف الهاء ما أذيب
من الشعر والآلية وسخه بفتح السين المهملة وكسر النون وفتح الخاء المعجمة صفة لاهالة أي متغيرة الريح وقال
أنس أيضا (ولقد سمعته) عليه الصلاة والسلام (يقول ما أصبح لآل محمد صلى الله عليه وسلم الا صاع ولا أمسى)
أي لهم الا صاع وعند الترمذي والنسائي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام عن هشام بن عمار (بلفظ ما أمسى
لآل محمد صاع تمر ولا صاع حب وسبق في أوائل البوع من وجه آخر بلفظ بر بدل تمر والمراد بالآل أهل بيته
عليه الصلاة والسلام وقد بينه بقوله (وانهم) أي آله (لتسعة آيات) أي تسع نسوة وأراد بقوله ذلك بيانا للواقع
لا تضجر أو شكاية حاشاء الله من ذلك بل قاله معتذرا عن إجابته لدعوة اليهودي ولرهنه درعه عنده وفيه
ما كان عليه الصلاة والسلام من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم الذي أفضى به
إلى عدم الأذخار حتى احتاج إلى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير وهذا الحديث قد سبق
في أوائل البيع (باب من رهن درعه) وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد)
ابن زياد العبدي مولا لهم البصري قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران (قال تذاكرنا عبد إبراهيم) النخعي
(الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الواو وحده هو الكفيل وزنا ومعنى (في السلف فقال إبراهيم بن يزيد النخعي)
(حدثنا الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي) اسمه
أبو الشعم كافى رواية الشافعي والبيهقي (طعاما) ثلاثين صاعا من شعر وعند البيهقي والنسائي بعشرين
وله كان دون الثلاثين فجبر الكسر نارة وأغناه أخرى وعند ابن حبان من طريق شيان عن قتادة عن أنس
أن قيمة الطعام كانت دينار (إلى أجل) في صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سئله
(ورهنه درعه) أي ذات الفضول كما بينه أبو عبد الله التلصاني في كتاب الجوهره وقد قيل أنه عليه الصلاة
والسلام افتكه قبل موته لحديث أبي هريرة وصححه ابن حبان نفس المؤمن معلقة بدنه حتى يقضى عنه وهو صلى
الله عليه وسلم منزعه عن ذلك وهذا معارض بما وقع في أوائل المغازي من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة وفي حديث أنس عند أحمد ما يقتضيه كهايه وأجيب
عن حديث نفس المؤمن معلقة بدنه بالجل على من لم يتركه عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء واليه جئ
الماوردى وذكر ابن الطلاع في الاقضية النبوية أن أبا بكر افتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفي
الحديث جواز البيع إلى أجل واختلف هل هو رخصة أو عزيمة قال ابن العربي جعلوا الشراء إلى أجل رخصة
وهو في الظاهر عزيمة لأن الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى
فاكتبوه فأنزله أصلا في الدين ورتب عليه كثيرا من الأحكام وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى
الله عليه وسلم بالنسيئة (باب رهن السلاح) وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) بن المديني قال (حدثنا
سفيان) بن عيينة (قال عمرو) بن العيينة بن دينار (سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكعب بن الأشرف) اليهودي (أي من يصدى لقتله) (فانه آذى الله)
ولا يذرفه قد آذى الله (ورسوله صلى الله عليه وسلم) وكان كعب قد خرج من المدينة إلى مكة لما جرى بيد
ما جرى فجعل بنوح ويكي على قتلى بدر ويحترض الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينشد الأشعار فقال
محمد بن مسلمة) بفتح الميم واللام ابن خالد (أنا) لقتله يا رسول الله زاد في المغازي فأذن لي أن أقول شيئا قال قل
(فأناه) محمد بن مسلمة (فقال أردنا أن نسلطنا) وزاد في المغازي فقال إن هذا الرجل قد سألنا صدقة وأنه قد عنا
وإني قد أتيتك استئناسك (وسقا) بفتح الواو وكسر ها وهو ستون صاعا (أو وسقين) شك من الراوي (فقال)
كعب (أرهنوني) ولعمري والمستمل أترهنوني (نساءكم قالوا) يعني محمد بن مسلمة ومن معه

(كيف نرهنك نساءنا وانت اجل العرب قال فارهنوني ابناءكم قالوا كيف نرهن) ولا يذرى نسخة كيف نرهنك
 (ابناءنا فيسب احدهم) بضم المثناة التحتية وفتح المهملة وأحدهم رفع نائب عن الفاعل (فيقال رهن بوسن
 او وسقن) بضم الراء وكسر الهاء مبنيا للمفعول (هذا عار علينا ولكلنا رهنك اللامة) بالهمزة وقد ترك تحقيقا (قال
 سفيان بن عيينة في تفسير اللامة (يعنى السلاح فوعده) محمد بن مسلمة (ان يأتيه) زاد في المغازي لجاء ليلا
 ومعه أبو نائلة وهو أخو كعب من الرضاة فدعاهم الى الحصن فقتل اليهم فقالت امرأته أين تخرج هذه الساعة
 فقال انما هو محمد بن مسلمة وأخي أبو نائلة وقال غير عمر وقات أسمع صوتا كأنه يقطر منه الدم قال انما هو أخي
 محمد بن مسلمة ورضيعي أبو نائلة ان الكريم لودى الى طعنة بالليل لا باب قال ويدخل محمد بن مسلمة معه برجلين
 قبل لسيان سماهم عمرو وقال معنى بعضهم قال عرو جاء معه برجلين وقال غير عمرو وأبو عيسى بن جبر والحارث بن
 أوس وعباد بن بشر فقال اذا ما جاء فاني نائل بشعره فأشمة فاذا رأيتهم فاستمكنت من رأسه فدونكم فاضربوه
 وقال مرة ثم اشمكم فقتل اليهم متوشحا وهو ينفخ منه ريح الطيب فقال ما رأيت كالיום ريحا أي الطيب وقال غير
 عمر وقال عندى أعطر نساء العرب واكل العرب قال عمرو فقال أنأذن لي أن أشم قال نعم فشمه ثم اشم اصحابه
 ثم قال أنأذن لي قال نعم فلما استمكن منه قال دونكم (فقتلوه ثم اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه) ففرح
 ودعاهم قال ابن بطلال وليس في قوله نرهنك اللامة دليل على جواز رهن السلاح عند الحرب وإنما كان ذلك
 من معارضة الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال العيني المطابقة بين الحديث والترجمة في قوله ولكلنا رهنك
 اللامة أي السلاح بحسب ظاهر الكلام وان لم يكن في نفس الامر حقيقة الرهن وهذا المقدار كاف في وجه
 المطابقة انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وابوداود في الجهاد
 والتساى في السير هذا (باب بالتسوين (الرهن مركوب ومحلول) أي يجوز اذا كان ظهر ايرك ك
 أو من ذوات الدر تجلب وهذا لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين (وقال مغيرة) هو ابن
 مقسم بكسر الميم وسكون القاف مما وصله سعيد بن منصور (عن ابراهيم) النخعي (تركب الضالة) ما ضل من
 البهايم ذكرها كان أو أنثى (بقدر علفها وتجلب بقدر علفها) وفي نسخة لا يذرعن الكشميين عملها قال في الفتح
 والاول اصوب (والرهن) أي المرهون (منه) في الحكم المذكور يعني تركب وتجلب بقدر العلف وهذا وصله
 سعيد بن منصور أيضا وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة (عن عامر)
 هو الشعبي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرهن) أي الظهر المرهون
 (يركب) بضم اوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (بنفقته) أي يركب وينفق عليه (ويشرب لبن الدرا اذا كان
 مرهونا) يفتح الدال المهملة وتشديد الراء قال الكرماني وتبعه العيني وغيره مصدر بمعنى الدارة أي ذات
 الضرع وقال الحفاظ ابن حجر هو من اضافة الشيء الى نفسه وتعبه العيني بأن اضافة الشيء الى نفسه لا تصح
 الا اذا وقع في الظاهر فيقول واذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه لان اللبن غير
 الدارة واحتج به الامام حيث قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن اذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك وأجمع
 الجمهور على أن المرتهن لا يتنفع من الرهن بشئ قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول
 جمع عليها وأما ثابته لا يختلف في صحته ما يدل على نسخه حديث ابن عمر أي الماضي في ابواب المطام لا تجلب
 ماشية امرئ بغير اذنه انتهى وقال امامنا الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظاهر لم يمنع الراهن
 من درها وظاهرها فهي محلوبة ومركوبة كما كانت قبل الرهن انتهى فيجوز للراهن انتفاع لا ينقص المرهون
 تركوب وسكنى واستخدام ولبس وانزاع لخل لا ينقصه وقال الحنفية ومالك واحد في رواية عنه ليس للراهن
 ذلك لانه بنا في حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوي في شرح الآثار بأن هذا الحديث مجمل لم يبين فيه
 من الذي يركب ويشرب اللبن فمن ابن جازله أن يجعله للراهن دون أن يجعله للمرتهن الآن يقارنه دليل من
 كتاب اوسنة اوجام قال ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن
 علفها وعن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب فدل هذا الحديث أن المعنى بالركوب ويشرب اللبن
 في الحديث الاول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجعل النفقة عليه بدلا عما يتعوض منه مما ذكرنا وكان هذا
 عندنا في الوقت الذي كان الربا مباحا فلما حرم الربا حرمت أشكاله ورددت الاشياء المأخوذة الى ابدائها

المساوية لها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك النهي عن النفقة التي يملكها المنفق لبنا في الضرع وذلك
 النفقة غير موقوفة على مقدارها واللبن أيضا كذلك فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتين بالمنافع التي
 تجب له عوضا منها وباللبن الذي يحتل به ويشربه وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذه المذمة عذر
 والله أعلم • وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) أبو الحسن الكسائي المروزي - نزيل بغداد ثم مكة قال (أخبرنا
 عبد الله بن المبارك قال (أخبرنا زكريا) بن أبي زائدة (عن الشعبي) بفتح الشين المجهمة وسكون العين المهملة
 وكسر الموحدة عامر (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن)
 ولا يوى الوقت وذو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهور (يركب بنفقة إذا كان مرهونا ولبن اندر)
 أي ذات الضرع (يشرب بنفقته إذا كان مرهونا) أي يركبه الزاهن ويشرب اللبن لأن له رقبته أو المراد المرتين
 وهذا الأخير قول أحدكم - روى السابق واحتج له في المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة وللمرتين فيه حق وقد أمكنه
 استيفاء حقه من غناء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة
 أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه (وعلى الذي يركب) الظهور (ويشرب) ابن الدارة (النفقة)
 عليهم ما وكذا مؤنة المرهون غيرهما التي يبق بها كنفقة العبد وسقى الأشجار والكروم وبجفيف الثمار وأجرة
 الاصطبل والبيت الذي يحفظ فيه المتاع المرهون إذا لم يتبرع بذلك المرتن وحكى الامام والمتولى وجهين في أن
 هذه المؤنة هل يجبر عليها الزاهن حتى يتوهم بها من خالص ماله وجهان أحدهما الإيجاب حفظا للوثيقة وأما المؤمن
 التي تتعلق بالمداواة كالفصد والحجامة والمعالجة بالأدوية والمرأه فلا تجب عليه • (باب الرهن عند اليهود
 وغيرهم) • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جابر بن عبد الله) سليمان بن مهران (عن إبراهيم)
 النخعي (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يهودي) هو أبو التمحيم بفتح الشين المجهمة وسكون الحاء المهملة اليهودي - من بني خضر بفتح الخاء والقاف بطن
 من الأوس وكان حليفاهم (طعاما) وكان ثلاثين صاعا من شعير كأمز (ورهنه درعه) ذات الفضول • وهذا
 الحديث قد سبق ذكره كثيرا ومراد المؤلف من سبأه هنا جواز معاملته غير المسلمين وإن كانوا ياءا كانوا أموال
 الربا كما أخبر الله تعالى عنهم وله كمن مبايعتهم وأكل طعامهم مأذون لنا فيه بإباحة الله وقد ساقاهم النبي
 صلى الله عليه وسلم على خبير كأمز • هذا (باب بالتزوين) إذا اختلف الزاهن والمترن في أصل الرهن كأن قال
 رهنني كذا فأنكر أو في قدره كأن قال رهنني الأرض بأشجارها فقال بل وحدثها أو تعينه كهذا العبد فقال
 بل النوب أو قدر المرهون به كعشرة فقال بل بعشرين (وتجوه) كأختلاف المتبايعين (قال البيهقي - على المدعي)
 وهو من أذترك ترك (واليمين على المدعي عليه) وهو من أذترك ترك بل يجبر • وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى)
 ابن صفوان السلمي - الكوفي قال (حدثنا نافع بن عمر) بن عبد الله الجعفي (عن ابن أبي مليكة) بنهم الميم
 وفتح اللام وبعد التحيمة الساكنة كان هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير المكي - لا حول كان
 قاضيا لابن الزبير أنه (قال كتب إلى ابن عباس) رضي الله عنهما إلى أسأله في قضية امرأتين ادعت أحدهما
 على الأخرى كما سأتى في تفسير سورة آل عمران ففيه حذف المفعول (فكتب إلى أن النبي - صلى الله عليه وسلم)
 بكسر الهمزة على الحكاية وبفتحها على تقدير الجاز أي بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قلنى إن اليمين على المدعى
 عليه قال العلماء والحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه أن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول
 خلاف الظاهر فكف الحجة الدوية وهي البينة وهي لا تجلب لنفسها انتفاعا ولا تدفع عنها ضررا فبعضها ضعيف
 المدعى وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتمى فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لأن الحالف يجلب
 لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة نعم قد يجهل اليمين في جانب المدعى في مواضع تستثنى لدليل
 كما يمان القسامة ودعوى القيمة في المتاعات ونحو ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب الفقه ويأتى إن شاء الله
 تعالى في محله من هذا الكتاب ومذهب الشافعية في مسألة الرهن تصديق الزاهن بمبته حيث لا يثبت له الأصل
 عدم رهن ما ادعاه المرتن فان قال الزاهن لم تكن الأشجار موجودة عند العقد بل أحدثتها فان لم تصور
 حدودها بعد فهو كاذب وطوبى للدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعل ناكلا وحلف
 المرتن وإن لم يصر عليه واعترف بوجودها وأنكر رهنها قبلت ماله انكاره لجواز صدق في نفي الرهن وإن كان قد

بان كذبه في الدعوى الاولى وهي ثني الوجود وأما اذا تصور حدوثها بعد العقد فان لم يمكن وجودها عند
صدق بلايين وان أمكن وجودها وعدمه عنده فالقول قوله يمينه لما تزفان حلف فهي كالاشجار الحادثة بعد
الرهن في القلع وسائر الاحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بان
اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تحالفا كما ترصو بالبيع اذا اختلف فيها ثم ان
اتفقا على اشتراطه فيه واختلفا في أصله فلا تحالفا لانهما لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن وللمرتهن
الفسخ ان لم رهن * وهذا الحديث أخرجه ايضا في الشهادات وتفسير آل عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه
في الاحكام وأبو داود والنسائي في القضايا * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفي قال (حدثنا
جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن أبي رائل) شقيق بن سلمة انه (قال قال عبد الله) يعني
ابن مسعود (رضي الله عنه من حلف على يمين) أي على محلوف يمين فسمها يمين مجازا للاملاسة بينهما والمراد
ما شأنه أن يكون محلوقا عليه والافه وقبل اليمين ليس محلوقا عليه (يستحق بها) أي باليمين (مالا) لغيره (وهو فحيا)
أي في اليمين (قاجر) أي كاذب وهو من باب الكناية اذ الفجور لازم الكذب والواو في وهو للعال (لقي الله وهو عليه
غضبان) من باب المجازة أي يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه (فأنزل الله) ولا يورى ذرو الوقت ثم أنزل الله
(تصدق ذلك) في كتابه العزيز (ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثم نقلا قليلا فقرأ الى عذاب اليم) برفعهما على
الحكاية (ثم ان الأشعث بن قيس) الكندي (خرج اليها) من المكان الذي كان فيه (فقال ما يجدهم أبو عبد
الرحمن) يعني ابن مسعود (قال فقد شاء) بسكون المثلثة (قال فقال صدق لقي) بفتح اللام وكسر الفاء وتشديد
التحبة (والله أنزلت) ولا يورى ذرو في الآية (كانت بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الاسود بن معدى
كرب الكندي (خصوصة في بئر فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
شاهدك بالرفع والافراد ولا يورى ذرو الوقت والاصلي شاهدك أي ليحضر شاهدك أو يشهد شاهدك فالرفع
على الفاعلية بفعل محذوف أو على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أي الواجب شرعا شاهدك أي شهادة
شاهدك أو مبتدأ محذوف خبره أي شهادة شاهدك الواجب في الحكم (أو يمينه) عطف عليه قال الأشعث
(فأت) يا رسول الله (أنه) أي الرجل (إذا يحلف ولا يمين) ينصب يحلف باذ الوجود بشرائط عملها التي هي التصديق
والاستقبال وعدم الفصل وغير أبي الوقت يحلف بالرفع وذ كر ابن خروف في شرح سيديويه أن من العرب من
لا ينصب بهامع استيفاء الشروط حكاه سيديويه قال ومنه الحديث اذا يحلف ففيه جواز الرفع على ما لا يخفى
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين يستحق بها مالا هو) ولا يورى ذرو وهو (فيها فجرى الله وهو
عليه غضبان) بغير تنوين للصفة وزيادة الالف والنون (فأنزل الله) ولا يورى ذرو ثم أنزل الله (تصدق ذلك ثم اقرأ)
صلى الله عليه وسلم (هذه الآية ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثم نقلا قليلا الى ولهم عذاب اليم) * وهذا
الحديث قد سبق في باب الخصومة في البئر من كتاب الشرب

(بسم الله الرحمن الرحيم * في العتق وفضله) ولا يورى ذرو ما جاء في العتق بسم الله الرحمن الرحيم وله عن المستقلى كتاب
العتق بسم الله الرحمن الرحيم ولم يقل باب ولله سقى كتاب في العتق باب ما جاء في العتق وفضله والعتق يعني
الاعتاق وهو إزالة الرق عن الادمي (وقوله تعالى) بالرفع في اليونانية على الاستئناف وبالجزء عطفًا على المجرور
السابق (فلترقية) برفع الكاف وخفض رقية (أو اطعام) بوزن ا كرام وعنده قراءة نافع وابن عامر وعاصم
وحزرة على جعل فك خبر مبتدأ مضافا الى رقية واطعام مصدر ولا يورى ذرو رقية فعلا ماضيا ورقية مفعوله أو
أطعم فعلا ماضيا والمراد بفك الرقية تخليصها من الرق من باب تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذ كر إشارة
الى أن حكم السيد عليه كالقل في رقبته فاذا عتق فك من عنقه (في يوم) المراد مطلق الزمان ليلا كان أو نهارا
(ذى مصغبة) مجاعة (يتجأ) نصب بأطعم أو بالمصدر لانه يعمل عمل فعله (ذامرية) صفة ليتهاى قرابة * وبه قال
(حدثنا احمد بن يونس) هو احمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربوعي قال (حدثنا عاصم بن محمد) أي ابن زيد
ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني رضي الله عنهم (قال حدثني) بالافراد ولا يورى ذرو (حدثنا
(راقد بن محمد) بالقاف بن زيد أخو عاصم الراوى عنه (قال حدثني) بالافراد (سعيد بن مرجانة) بفتح الميم
وسكون الراء بعد هاجم وهو سعيد بن عبد الله ومرجانة أمه وليس له في البخارى سوى هذا الحديث

(صاحب علي بن حسين) ولا يذري صاحب علي بن الحسين بالتعريف عليهما السلام هوزن العابد بن بن حسين ابن علي بن أبي طالب (قال قال لي ابو هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم ايمان رجل) بالجز في اليونانية وغيرها وقال الكرماني وبالرفع على البدلية وكلمة أي للشرط دخلت عليهما ما ولا اسماعيل بن من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد كسمل والنسائي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جانة ايمان مسلم (اعتق امرأ مسلم استغذاه) أي خلاص الله (بكل عضومنه عضومنه من النار) زاد في كفارات الايمان حتى فرجه بفرجه وخص الفرج بالذكر لانه محل اكبر الكاثر بعد الشرك قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء أن لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعمور والشال ونحوهما بل يكون سليماً ليكون معتقه قد نال الموعد في عتق أعضائه كلها من النار باعتاقه اياه من الرق في الدنيا قال وربما كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كالخصي اذا صلح لما لا يصلح له غيره من حفظ الحريم وغيره انتهى ففيه اشارة الى أنه يفتقر النقص الجمور بالمنفعة ولا شك أن في عتق الخصي فضيلة لكن الكامل أولى (قال سعيد بن مر جانة) بالسند السابق (فاطلقت الى) ولا يذري أي بالحديث الى (علي بن حسين) ولا يذري ابن الحسين ومسلم فانطلقت حتى سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لاهلي زاد أحمد وأبو عوانة من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم (فعمد) بفتح الميم أي قصد (علي بن حسين رضي الله عنه) ولا يذري ابن الحسين (الى عبدالله) اسمه مطرف كما عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجهما على مسلم (قد اعطاه) أي في مقابلة العبد (عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين (عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فاعتقه) وفي رواية اسماعيل عند مسلم فقال اذهب فأنت حر لوجه الله تعالى والشك من الراوي وفيه اشارة الى أن الدينار اذ ذاك بعشرة دراهم * وخرجه المؤلف ايضا في كفارات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي * هذا (باب بالتسوين) أي الرقاب (افضل) أي للعتق * وبه قال (حدثنا عبد الله بن موسى) بضم العين مصفرا ابن باذام العباسي الكوفي عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن أبي مرواح) بضم الميم وتحصيف الراء وكسر الواو آخره حاء مهملة الغفاري ويقال الليثي المدني من كبار التابعين وقيل له صحبة وقال الحاكم أبو أحمد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ولا يعرف اسمه وقيل اسمه سعد ولا يصح (عن أبي ذر) جندب بن جنادة الغفاري (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل افضل قال ايمان بالله وجهاد في سبيله) قرنهم مالات الجهاد كان اذ ذاك افضل الاعمال (قلت فأى الرقاب افضل) أي للعتق (قال اعلاها) بالعين المجبة ولا يذري عن الجوى والمستمل اعلاها (غنا) بالعين المهملة ومعناها متقارب ومسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام اكثرها ثمناً وهو بين المراد قال النووي محلله والله اعلم فمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أماناً كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال فالثنتان أفضل قال وهذا بخلاف الاصلية فإن الواحدة السمينة أفضل لأن المطلوب هنا الرقبة وهناك طبيب اللحم انتهى قال في فتح الباري والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدده منه ورب محتاج الى كثرة النعم ليرتقه على المحاويج الذين ينتفعون بها أكثر مما ينتفع هو بطبيب اللحم والضابط أن أيهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو أكثر (وانفسهم عند اعلاها) بفتح الفاء أي أكثرها رغبة عند أهلها المحبة بهم فيها لأن عتق مثل ذلك لا يقع الا خلاصاً (قلت فان لم يفعل) أي ان لم اقدر على العتق وللدارقطني في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صانعاً) بالصاد المهملة والنون من الصنعة كذا في اليونانية المقابلة بالاصول كاصل أبي ذر وأبي الوقت والاصيلي وغيرهم وكذا في جميع ما وقف عليه من الاصول المتعمدة كالأصل المقر على الشرف المبدوي وغيره وضبطه الحافظ ابن حجر وغيره ضائعاً بالصاد المجبة والهمزة تكتب بيا أي تعين ذاصياً من فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وكذا هو بالمجبة في رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح قال القاضي عياض مما نقله عنه النووي في شرح مسلم روايتنا في هذا من طريق هشام فتعين ضائعاً بمجبة قال وكذا في الرواية الأخرى أي من صحيح مسلم وهي رواية الزهري عن حبيب مولى عروة بن الزبير عن عروة عن أبي مرواح

فتنب الضائع بالمجعة من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزهرى - الامن رواية أبى التفتح السمرقندى
 عن عبد الغافر الفارسى - فان شيخنا أبى جرحه حدثنا عنه فيها بالمهمة وهو صواب الكلام لما بلبته بالآخر
 وان كان المعنى من جهة الضائع صحيحا لكن يمتح الرواية عن هشام هذا بالصاد المهمة وكذا روىناه في صحيح
 البخارى - انتهى وجزم الحافظ ابن حجر بأنه بالمجعة في جميع روايات البخارى - قال وقد خط من قال من شراح
 البخارى - انه روى بالصاد المهمة والنون فان هذه الرواية لم تقع فى شئ من طرقه انتهى ويؤيده قول ابن الصلاح
 هو فى رواية هشام بالمهمة والنون فى اصل الحافظين أبى عامر العبدري وابن عساكر ولكنه ليس من رواية هشام
 وان كان صحيحا فى نفس الامر ولكن روايته انما هى بالمجعة وأما رواية الزهرى - فالحفوظ عنه انهم بالمهمة وكان
 ينسب هشاما الى التعميف قال وذكر القاضى عياض انه فى رواية الزهرى - بالمجعة الارواية السمرقندى - وليس
 الامر على ما حكاه فى روايات اصولنا بكتاب مسلم فكذلكها مقدمة فى رواية الزهرى - بالمهمة انتهى لكن قول الحافظ
 ابن حجر رحمه الله ان القاضى عياض جزم بأنه فى البخارى - بالمجعة ردة ما سبق عن القاضى من قوله يمتح الرواية
 عن هشام بالصاد المهمة وكذا روىناه فى صحيح البخارى - فليست آمل وقال الذوى - يروى بها فى ما والعصم عند
 العلماء المهمة والاكثر فى الرواية المهمة انتهى وعن نسب هشاما الى التعميف فى هذه الدار قطنى وحكا ابن
 المدنى وقد تفرع عما ذكرناه أن رواية هشام بالمجعة لا بالمهمة وان نسب الى التعميف ويسقى النظر فى تطابق
 الاصول التى وقفت عليها مع توافق أهل هذا الشأن على الاعتماد على الاصول المعتمدة على ما لا يخفى (أو نضع
 لا خرق) بفتح الهجزة والراء بينهما هجزة ساكنة وآخرة فاف لا يحسن صنعة ولا يمتدى اليها (قال فان لم اقل قال
 تدع الناس من الشر) اى تكف عنهم شرلك فانها صدقة تصدق بها على نفسك (بحذف احدى التاءين والاصل
 تصدق والضمير فى قوله فانها المصدر الذى دل عليه الفعل وأنت لتأيت الخبر) وهذا الحديث من اعلى حديث
 وقع عند المؤلف وهو فى حاكم الثلاثيات لان هشام بن عروة شيخ شيخنا من التابعين وان كان روى هنا عن
 تابعى آخر وهو أبوه عروة ونسبه ثلاثة من التابعين فى نسق واحد هشام وأبوه وأبو مرارح وأخرجه مسلم
 فى الايمان والتسامى فى العتق والجهاد وابن ماجه فى الاحكام (باب ما يستحب من العتاق) بفتح العين أى
 الاعتاق (فى الكسوف والايات) كخسوف القمر والظلمة الشديدة وهو من عطف العام على الخاص ولا يولى
 الوقت وذرا والايات بألف قبل الواو وبه قال (حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبوه حذيفة التمدى - بفتح النون
 البصرى - من مور بكتبته أكثر من اسمه قال (حدثنا زائدة برقة) أبو الصلت النقفى - الكوفى - (عن هشام
 ابن عروة) بن الزبير (عن فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بن العوام زوج هشام (عن اسماء بنت ابى بكر) الصديق
 (رضى الله عنهما) انها (قالت امرأ البى صلى الله عليه وسلم بالعاقبة) أى قل الرقة من العبودية بالاعتاق
 (فى كسوف الشمس) لان الخبرات تدفع العذاب (تابعه) أى تابع موسى بن مسعود (على) قال الحافظ ابن
 حجر دعى ابن المدنى وهو شيخ البخارى - وروى من قال المراد به ابن حجر انتهى اى يضم الحاء المهمة وسكون الجيم
 وبالراء والقائل بأنه المراد هو الكرماني قال العيني - كل من ابن المدنى وابن حجر شيخ المؤلف وروى عن اللاحق
 فما الدليل على تخصيص ابن المدنى ونسبه الوهم الى غيره (عن الدراوردى) - بفتح الدال المهمة والراء المحففة
 والواو وسكون ازا وكسر الدال المهمة وتشديد التحتية نسبة الى دراوردى من قرى خراسان واعمه عبد
 العزيز بن محمد (عن هشام) اى ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر الى آخره وقد مضى الحديث فى أبواب الكسوف
 وبه قال (حدثنا محمد بن ابى بكر) المسمى قال (حدثنا عطاء) بفتح العين المهمة وتشديد المثناة وبعد الالف
 ميم ابن على بن الوليد العامرى - الكوفى - قال (حدثنا هشام) هو ابن عروة (عن) زوجته (فاطمة بنت المنذر)
 ابن الزبير (عن اسماء بنت ابى بكر) الصديق (رضى الله عنهما) انها (قالت كانوا مر عند الخسوف) بالحاء المهمة
 اى خسوف القمر (بالعاقبة) بفتح العين اى الاعتاق للرقة وقد وضع رواية زائدة السابقة أن الاخرى رواية
 عطاء هو الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه تقوية للقائل ان قول الصحابي كانوا مر بكذالك حكم الرفع وهو الاصح
 (هذا) (باب) بالتونين (اذا اعتق) الشخص (عبدا) مشتركا (بين اثنين) أو أكثر (أو) أعتق (امة بين الشركاء)
 وانما قال فى العبد بين اثنين وفى الامة بين الشركاء محافضة على لفظ الحديث والا فالحكم واحد - به قال
 (حدثنا على بن عبد الله) المدنى قال (حدثنا عفان) بن عتبة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن سالم عن ابيه)

قوله نسبة الى دراورد الذى
 فى الروى على مسلم نسبة الى
 دراجرد اه قاله نصر الهورى

عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعتق عبداً) أي أوامة
 (بين اثنين) فأكثر (فان كان) الذي أعتق (موسراً) صاحب يسار (قوم عليه) بضم القاف مبني للمفعول أي
 قيمة عدل كافي الرواية الأخرى أي سواء من غير زيادة ولا نقص (ثم يعق) أي العبد أو الأمانة فأقول يعق
 مضموم وثالثه مفتوح وقول ابن المنبر قوله من أعتق عبداً بين اثنين فيه دليل لطيف على صحة إطلاق الجمع على
 الواحد لأنه قال عبداً بين اثنين ثم قال فأعطى شركاءه حصصهم والمراد شركاءه بفتح الشين قطعاً قال العلامة البدر الدماميني
 هذا سهو منه فإن الحديث الذي فيه من أعتق عبداً بين اثنين ليس فيه فأعطى شركاءه حصصهم والذي فيه فأعطى
 شركاءه حصصهم ليس فيه من أعتق عبداً بين اثنين انما فيه من أعتق شركاءه في عبد انتهى وليس في قوله ثم يعق
 دليل لأم الكنية على أنه لا يعق إلا بعد أداء القيمة كما سأني بيانه قريباً في هذا الباب إن شاء الله تعالى • وهذا
 الحديث قد سبق في باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي
 (قال أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من أعتق شركاء) بكسر الشين أي نصيباً (له في عبد) سواء كان قايلاً أو كئبراً والشرك في الأصل
 مصدر أطلق على متعلقه وهو المشترك ولا بد من ضمائر أي جزء مشترك لأن المشترك في الحقيقة الجملة (فكان له)
 أي للذي أعتق (مال يبع) وللعموي والمسخلي ما يبلغ أي شيء يبلغ (عن العبد) أي قيمة بقيته (قوم العبد) بضم
 القاف مبني للمفعول زاد أبو ذر والاصيلي عليه (قيمة عدل) بأن لا يزداد من قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاءه
 حصصهم) أي قيمة حصصهم وروى فأعطى بضم الهجمة مبني للمفعول شركاءه بالرفع نائباً عن الفاعل (وعق
 عليه) بفتح العين والتاء ولا يبي للمفعول إلا إذا كان به حصة التعدية فيقال أعتق ولا يذرو عتق عليه العبد
 (والا) بأن لم يكن موسراً (فقد عتق منه ما عتق) أي حصته • وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
 في العتق • وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين أبو محمد القرشي الهباري السكوني من ولده هبار بن
 الأسود واصله في الأصل عبد الله وعبيد لقب غلب عليه (عن أبي اسامة) حماد بن اسامة (عن عبيد الله) بضم
 العين ابن عمر العمري (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أعتق شركاءه في مملوك فعليه عتقه كله) قال الزركشي وتبعه ابن حجر بالجزم على أنه نو كيد للضمير
 المضاف أي عتق العبد كله وتعبه العين بأنه ليس هنا ضمير مضاف حتى يكون تأكيده وفيه مساهلة جذاً
 وانما هو تأكيده لقوله في مملوك انتهى أي فعليه عتق المملوك كله والاحسن أن يقال أنه تأكيده للضمير المضاف
 إليه (ان كان له) أي للذي أعتق (مال يبلغ عنه) أي قيمة بقيته العبد (فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على
 الملتق) بكسر التاء ويقوم بفتح الواو المشددة صفة لقوله مال أي من المال له بحيث يقع عليه التقويم فان العتق
 يقع في نصيبه خاصة وليس المراد أن التقويم يشترع فيمن لم يكن له مال فليس يتوهم جواباً للشرط بل هو قوله
 (فأعتق منه) بضم الهجمة وكسر الفوقية مبني للمفعول أي فأعتق من العبد (ما عتق) بفتح الهجمة والتاء أي
 ما أعتق المفسر وقال الإمام البلقيني يحتمل أن يكون المراد فان لم يكن له مال يبلغ قيمة حصة الشريك بل البعض
 فيقوم لأجل ذلك ويكون حجة لاصح الوجهين في مذهب الشافعي أنه يعق من حصة الشريك بقدر ما يوسره
 أو يحكم على هذه اللفظة بالشدوذ والخالف لما رواه الناس فانها لا تعرف إلا من هذا الطريق الذي أوردها به
 البخاري انتهى وفي نسخة ما أعتق بضم الهجمة وكسر التاء وللعموي والمسخلي قيمة عدل على العتق بكسر العين
 وسكون المثناة الفوقية وعند النسائي من رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله فان كان له مال قوم عليه قيمة
 عدل في ماله فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق • وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهملة ابن مسرهد أبو الحسن
 الاسدي البصري قال (حدثنا بشر) بكسر الموحدة وسكون المجهة ابن الفضل (عن عبيد الله) بن عمر العمري
 (اختصره) مسنداً بالاسناد المذكور فذكر المقصود منه فقط قال في فتح الباري وقد أخرجه مسدد في مسنده
 من رواية معاذ بن المنني عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركاءه في مملوك فقد عتق
 كله وقد رواه غير مسدد عن بشر مطاوعاً وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضاً قوله
 عتق منه ما عتق فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر • وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل
 قال (حدثنا حماد) ولا يذرو حماد بن زيد (عن أيوب) السخستاني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعتق نصيبه في مملوك أو قال (شركاه في عبد) شك أيوب (وكان) بالواو
 ولا يوي ذرو الوقت فكان (له من المال ما يبلغ قيمته) أي قيمة بقية العبد (بقيمة العدل) من غير زيادة ولا نقص
 (فهو) أي العبد (عتيق) أي معتق بضم الميم وفتح المثناة كنه بعضه بالاعتاق وبعضه بالسراية فلو كان له مال لابني
 بمحضهم سرى إلى القدر الذي هو موسر به تنفيذ العتق بحسب الامكان وخرج بقوله أعتق ماذا أعتق عليه
 فمر أبان ورث بعض من يعتق عليه بالقربة فانه يعتق ذلك القدر خاصة ولا سراية وبهذا صرح الفقهاء من
 اصحابنا الشافعية وغيرهم وعن احمد رواية بخلافه وخرج ايضا ما اذا أوصى باعتاق نصيبه من عبد فانه يعتق
 ذلك القدر ولا سراية لأن المال ينتقل إلى الوارث وبصير الميث معسرا بل لو كان كل العبد له فأوصى باعتاق بعضه
 أعتق ذلك البعض ولم يسر كما قاله الجمهور ولا تتوقف السراية فيما اذا أعتق البعض على ادائه القيمة لانه لو لم يعتق
 قبل الاداء لما وجبت القيمة وانما تجب على تقدير انتقال أو قرض أو اتلاف ولم يوجد الاخيران فتعين الاول
 وهو الانتقال اليه وهذا مذهب الجمهور والاصح عند الشافعية وبعض المالكية وفي رواية للنسائي وابن حبان
 من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله فداء فهو حر ويضمن نصيب شركائه
 بقيته وللطحاوي نحوه ومشهور مذهب المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة
 فقد عتقه واستدل لهم بتولاه في رواية سالم المذكورة أول الباب فان كان موسرا قوم عليه ثم عتق وأجيب بأنه
 لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فان التقويم بقيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأه
 على ذلك وأما رواية مالك فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد فلا يقتضي ترتيبا لسياقها بالواو ولا فرق بين
 أن يكون العبد والمعتق والشريك مسلمين أو كفار أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفارا ولا خيار للشريك في ذلك
 ولا للعبد ولا للمعتق بل ينفذ الحكم وان كرهوا كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية وهذا مذهب الشافعية
 وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركاه من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية ان كانوا
 كفارا فلا سراية وان كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أم يسرى فيما اذا كان العبد مسلما
 دون ما اذا كان كافرا ثلاثة أقوال وان كانا كافرين والعبد مسلفا رويان وان كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل
 حال (قال نافع) مولى ابن عمر (والا) أي وان لم يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) بفتح العين والتاء فيه ما وهو
 نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكاف اعتاقه ولا يستسمى العبد في ذكرك ولا يذرا عتق ما أعتق بضم الهمزة في
 الاول وكسر التاء مبني للمفعول وفتحها في الثاني واسقاط منه (قال أيوب) السخيتاني (لا ادري شيء) أي
 حكم المعسر (قوله نافع) من قبله فيكون منقطعا موقوفا (أو شيء في الحديث) فيكون موصولا مرفوعا وقد وافق
 أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع فيما رواه مسلم والنسائي ولم يختلف عن مالك في
 وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في اثباتها وحذفها والذين أثبتوها حافظا ثابتهما عند عبيد
 الله مقدم وقد رجع الاثمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال امامنا الشافعي رضي الله عنه لا احسب
 عالما بالحديث بشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لانه كان ألزم له منه حتى لو استويا فاشك أحدهما
 في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويقوى ذلك قول عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع
 أحب اليك أو أيوب قال مالك ومن جزم حجة على من تردد وزاد فيه بعضهم كما قاله الشافعي رضي الله عنه فيما نقله
 عنه البيهقي في المعرفة ورق منه مارق ووقعت هذه الزيادة عند الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية
 وغيره عن نافع عن ابن عمر بلفظ ورق منه ما بقي واستدل بذلك على ترك الاستسقاء لكن في اسناده اسماعيل بن
 مزروع الكوفي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء وبه قال (حدثنا احمد بن مقدام) بكسر الميم
 وسكون القاف أبو الاسود البجلي البصري قال (حدثنا الفضل بن سليمان) بضم الفاء وفتح الضاد المجهدة في
 الاول وضم السين وفتح اللام في الثاني الثميري قال (حدثنا موسى بن عتبة) بضم العين وسكون القاف قال
 (اخبرني) بالافراد (نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقضي في العبد والأمة يكون بين الشركاء فيعتق)
 بضم التنوين وكسر القوقية (احدهم نصيبه منه) من العبد والأمة (يقول) أي ابن عمر (قد وجب عليه عتقه
 كله) بالجر تأكيده للضمير المضاف اليه كما مر أي وجب عليه عتق العبد كله والأمة كلها (اذا كان الذي أعتق
 من المال ما يبلغ) أي قيمة نصيب شركائه فحذف المفعول (يقوم من ماله) أي من مال الذي أعتق (قيمة العدل)

بفتح العين اى قيمة استواء من غير زيادة ولا نقص وقيمة نصب مفعول مطلق (ويُدفع) بضم اوله مبنيا للمفعول
 (الى الشركاء انصباؤهم) بالرفع نائباً عن الفاعل (ويحلى) بفتح اللام مبنيا للمفعول (سبيل المعتق) بالرفع نائباً
 عن الفاعل والمعتق بفتح التاء اى العتيق ولا بى ذرويدفع بفتح اوله الى الشركاء انصباؤهم بالنصب على المفعولية
 ويحلى بكسر اللام مبنيا للفاعل اى المعتق بكسر التاء سبيل المعتق بنصب سبيل على المفعولية وفتح القوقية من
 المعتق (يحبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه) اى الحديث المذكور (اليث) بن سعد الامام فيما
 وصله مسلم والنسائى (وابن ابي ذئب) محمد فيما وصله ابو نعيم في مستخرج (وابن اسحاق) محمد صاحب المغازى
 فيما وصله ابو عوانة (وجويرية) بن اسماء فيما وصله المؤلف في الشركة (ويحيى بن سعيد) الانصارى فيما وصله مسلم
 (واسماعيل بن امية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الحنية فيما وصله عبد الرزاق كلهم (عن نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً) بفتح الصاد يعنى لم يذكروا الجلة الاخيرة في حق المعسر
 وهى قوله فقد عتق منه ماعتق * وقد أخرج المؤلف حديث ابن عمر في هذا الباب من ستة طرق تشتمل على فصول
 من أحكام عتق العبد المشترك كآزى * هذا (باب) بالتونين (اذا اعتق) شخص (نصباً) له (في عبد وليس له
 مال) وجواب اذا قوله (استسعى) بضم تاء الاستفعال مبنيا للمفعول اى ألزم (العبد) السعى في تحصيل القدر
 الذى يخلص به باقية من الرق حال كونه (غير مشقوق عليه على نحو) عقد (الكاتبه) * وبه قال (حدثنا) ولا بى
 ذر حدثنى بالافراد (احمد بن ابي رجا) واسمه عبد الله بن ايوب ابو الوليد الحنفى الهروى قال (حدثنا يحيى بن
 آدم) بن سليمان القرشى الكوفى قال (حدثنا جري بن حازم) البصرى (قال سمعت قتادة) بن دعامة ابو
 الخطاب السدوسى (قال حدثنى) بالافراد (النضر بن انس بن مالك) بفتح النون وسكون الصاد المجع
 الانصارى البصرى (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء فى الثانى وآخره كاف
 السدوسى ويقال السلولى البصرى (عن ابي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من اعتق شقيقاً) بفتح الشين المعجمة وكسر القاف اى نصيباً (من عبد) كذا ساقه مختصراً وعطف عليه طريق
 سعيد عن قتادة فقال بالسند اليه (وحدثنا) وفي الفرع حدثنا بجذف واوا العطف (مسدد) هو ابن مسهر قال
 (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاى على الراى مصغراً ابو معاوية البصرى قال (حدثنا سعيد) هو ابن ابي عروبة
 مهران البشكرى مولا هم ابو النضر البصرى الثقة الحافظ ذو التصانيف كثير التدليس واختلط لكنه من
 أثبت الناس فى قتادة وقد سمع منه يزيد بن زريع قبل اختلاطه (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن انس)
 الانصارى (عن بشير بن نهيك) بفتح اولهما وكسر ثانيهما ووزنا واحداً (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من اعتق نصيباً او) قال (شقيقاً) بفتح اوله وكسر ثانيه والشك من الراوى (فى علوك)
 مشترك بينه وبين غيره (فخلاصه) كله من الرق (عليه فى ماله) بأن يؤدى قيمة باقية من ماله (ان كان له مال والا)
 بأن لم يكن للذى أعتق مال (قوم) بضم القاف مبنيا للمفعول (عليه فاستسعى) بضم التاء اى ألزم العبد (به)
 اى باكتساب ما يقوم من قيمة نصيب الشريك ليعقل بقية رقبته من الرق أو يخدم سيده الذى لم يمتقه بقدر ماله
 فيه من الرق والتفسير الاول هو الاصح عند القائل بالاستعفاء لاسيما وفى رواية عبدة عند النسائى ومحمد بن
 بشر عند ابي داود كلاهما عن سعيد ما يوضح أن المراد الاول ولفظه واستسعى فى قيمته اساحبه (غير مشقوق
 عليه) فى الاكتساب اذا عجز وقال ابن التين معناه لا يستغنى عليه فى الثمن وهو قول ابي حنيفة مستدلاً
 بهذا الحديث وما رواه مسلم واحكام السنن وخالفه اصحابه وهو مذهب الشافعية والمالكية والحنابلة (تابعه)
 اى تابع سعيد بن ابي عروبة فى روايته عن قتادة على ذكر السعاية (سجاج بن سجاج) بتشديد الجيم فيها الاسل
 الباهلى البصرى الاحول مما هو فى نسخة عن قتادة من رواية احمد بن حفص احديث شيخ البخارى عن ابيه
 عن ابراهيم بن طهمان عن سجاج وفيها ذكر السعاية (وابن) بن يزيد الطارم اخرج ابو داود والنسائى
 من طريقه قال حدثنا قتادة اخبرنا النضر بن أنس ولفظه فان عليه أن يعق بقبته ان كان له مال والا استسعى
 العبد الحديث (وموسى بن خلف) العسمى فيما وصله الخطيب فى كتاب الفضل للوصل من طريق ابي ظفر عبد
 السلام بن مطهر عنه كلهم (عن قتادة) بن دعامة وأراد المؤلف بهذا الرد على من زعم أن الاستعفاء فى هذا
 الحديث غير محفوظ وأن سعيد بن ابي عروبة تفرد به فاستظهر له رواية جرير بن حازم لموافقه ثم ذكر ثلاثة

تابعوهما على ذكرها فنفى عنه التفرد ثم قال (اختصره) أي الحديث (شعبة) هو ابن الحجاج وكانه جواب عن
 سؤال مقدروه هو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لا يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه
 ضعفاً لأنه أورد مختصراً وغيره بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ورواية شعبة أخرجهما سلم
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين
 فعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظه من أعتق شقصاً من مملوك فهو حر من ماله وقد
 اختصر ذكر السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة لأنه اختلف عليه في إسنادهم فمن ذكر فيه النضر بن
 أنس ومنهم من لم يذكره وقد أجاب أصحابنا الشافعية عن الأحاديث المذكورة فيها السعاية بأجوبة أحدها أن
 الاستسعاء مدرج في الحديث من كلام قتادة لا من كلامه صلى الله عليه وسلم كما رواه همام بن يحيى عن قتادة بلفظه
 أن رجلاً أعتق شقصاً من مملوك فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغرّمه ببقية عنه قال قتادة أن لم يكن له مال
 استسعى العبد غير مشقوق عليه أخرجه الدارقطني والخطابي والبيهقي وفيه فصل السعاية من الحديث
 وجعلها قول قتادة وقال ابن المنذر والخطابي في معالم السنن هذا الكلام لا يثبت أكثر أهل النقل مسنداً عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ويرعون أنه من كلام قتادة واستدل به ابن المنذر برواية همام وقد ضعف الشافعي رضي
 الله عنه أمر السعاية فيما ذكره عنه البيهقي بوجوه منها أن شعبة وهشام الدستوائي رواها هذا الحديث ليس فيه
 استسعاء وهو ما أحفظ ومنها أن الشافعي رضي الله عنه سمع بعض أهل النظر والقياس والعلم بالحديث يقول
 لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منقرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً طال الشافعي رضي الله عنه
 في القديم وقد أنكر الناس حفظه سعيد بن أبي عروبة قال البيهقي وهذا كما قال الشافعي فقد اختلط سعيد بن أبي عروبة في
 آخر عمره حتى أنكر وأحفظه الآن حديث الاستسعاء قد رواه أيضاً جرير بن حازم عن قتادة ولذلك أخرجه
 البخاري ومسلم في الصحيح واستشهد البخاري برواية الخجّار بن الحجاج وأبان وموسى عن قتادة فذكر الاستسعاء
 فيه وإنما ضعف الاستسعاء في هذا الحديث رواية همام بن يحيى عن قتادة فإنه فصله من الحديث وجعله من قول
 قتادة وإعل الذي أخبر الشافعي بضعفه وقف على رواية همام أو عرف أنه أخرى لم يقف عليها انتهى فخرم هؤلاء
 الأئمة بأنه مدرج وأبى ذلك جماعة منهم الشيخان فتحكما كون الجميع مرفوعاً وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد
 وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرّف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره
 وهشام وشعبة وإن كانوا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس
 متحد حتى يتوقف في زياده سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها فمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله
 لو انفرد وسعيد لم يتفرد وقد قال النسائي في حديث قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف
 فيه على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود
 لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم
 وآخرون معهم بطول ذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه
 فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث
 أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عنده مسلم أن
 رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً
 ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا لجزأ من كل واحد منهم
 عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لو رثه الميت وروى النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبداً وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء
 من مشاركتهم وليس على العبد شيء ورواه البيهقي أيضاً من وجه آخر (باب) حكم الخطأ والنسيان في العتاقة
 والطلاق ونحوه أي في كل منهما من الأشياء التي يريد الشخص أن يلفظ بشيء منها فيسبق لسانه إلى غيره كأن
 يقول لعبده أنت حر أو لا مرأته أنت طالق من غير قصد فقال الحنفية يلزمه الطلاق وقال الشافعية من سبق
 لسانه إلى لفظ الطلاق في محاورته وكان يريد أن يتكلم بكلمة أخرى لم يقع طلاقه لكن لم يقبل دعواه سبق اللسان
 في الظاهر إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه فإذا قال طلقك ثم قال سبق لساني وإنما أردت طليتك فنص الشافعي

رحمه الله انه لا يسع امرأته أن تقبل منه وحكي الروباني عن صاحب الحاوي وغيره أن هذا فيما إذا كان الزوج
 متهما فاما ان ظنت صدقه بامارة فلها أن تقبل قوله ولا تخصمه قال الروباني وهذا هو الاختيار نعم يقع الطلاق
 والعق من الهازل ظاهر او باطنا ولا يدين فيهما (ولا عتاقة الا لوجه الله تعالى) أي لذاته أو لوجهه رضاه ومراده
 بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله تعالى الامع القصد وفي حديث ابن عباس مر فوعا
 كافي الطبراني لا طلاق الا لعتة ولا عتاقة الا لوجه الله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولا
 في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لكل امرئ ما نوى) الحديث (ولانية للناسي والخطي) وهو من أراد
 الصواب فصار الى غيره وقال الحافظ ابن حجر وللنكاسي والخطي وهو من نكح ما لا ينبغي * وبه قال (حدثنا)
 ولابي ذر حديثي (الجدي) عبد الله بن الزبير بن عيسى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا مسهر) بكسر
 الميم وسكون السين وفتح العين الميم ملتين ابن كدام بكسر الكاف ودال مهملة مخففة (عن قتادة) بن دعامة
 (عن زرارة بن ابي) وهو من ثقات التابعين (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال فان النبي صلى الله عليه
 وسلم ان الله عز وجل (تجاوزني) أي لا جلي (عن أمي ما وسوست به صدورها) جملة في محل نصب على
 المفعولية وما موصول ووسوست صلت به عائذ وصدورها بالرفع فاعل وسوست ولابي ذر صدورها بالنصب
 على أن وسوست بمعنى حدثت ونسب هذه في الفتح وغيره لرواية الاصيلي ويأتي ان شاء الله تعالى في الطلاق
 بلفظ ما حدثت به أنفسها والمعنى ما حدثت به نفسه وهو ما يحظر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه
 وسواس الخلق لا صواتها وقيل ما يظهر في القلب من الخواطر ان كانت تدعو الى الرذائل والمعاصي تسمى
 وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الامع التردد والتزلزل
 من غير أن يطمئن اليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالحوارح (أو تكلم) في القوليات باللسان على
 وفق ذلك وأصل تكلم تكلم بثنائين حذف احداهما تخفيفا * ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست
 لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي والناسي لا توطن لهما وأما قول ابن العربي ان
 المراد بقوله ما لم تكلم الكلام النفسي اذ هو الكلام الاصيلي وان القول الحقيقي هو الموجود بالقلب الموافق
 للعقل فزاده به الانتصار لما روي عن الامام الاعظم مالك انه يقع الطلاق والعتاق بالنية وان لم يلفظ قال في المصايح
 وقد أشكل هذا على كثير من أصحابه لان النية عبارة عن القصد في الحال أو العزم في الاستقبال فكلاما لا يكون
 قاصدا للصلاة مصليا حتى يفعل المقصود وكذا قاصدا لركعة والنكاح وغيرهما كذلك ينبغي أن يكون قاصدا
 الطلاق ثم قول الثناي يقع الطلاق بالقصد متدافع وحاصله يقع ما لم يقع المكلف اذ القصد ضرورة يفقه قرأ
 مقصود النية فكيف يكون القصد نفس المقصود هذا قلب للعتائق فن هنا استدراك حتى حمل على
 التأويل والذي يرفع الاشكال أن النية التي أريدت هنا هي الكلام النفسي الذي يعبر عنه بقول الثناي أنت
 طالق فالعنى الذي هذا اللفظ هو المراد بالنية وايشاع الطلاق على من تكلم بالطلاق وانشاء حقيقة لا ريب فيه
 وذلك أن الكلام يطلن على النفس حقيقة وعلى اللفظي قيل حقيقة وقيل مجازا ولهذا نقول قاصدا للايمان
 مؤمن لان المتكلم بالايمان كلاما نفسيا مصدقا عن معتقده مؤمن وكذلك معتقد الكفر بقلبه المصدق له كافر
 وأما المتكلم في نفسه ياحرام الصلاة وبالقرائة فانما لم يعد مصليا ولا قارئا مجرد الكلام النفسي لتعبد الشرع
 في هذه المواضع الخاصة بالنطق اللفظي ألا ترى أن المتكلم باحرام الحج في نفسه محرم وان لم يلب وكذلك المخيرة
 اذا استترت ونقلت قاشها ونحو ذلك كان ذلك اختيارا وان لم تكلم بلفظ لانها قد تكلمت في نفسها ونصبت هذه
 الافعال دلالات على الكلام النفسي فان الدليل عليه لا يخصص النطق بل تدخل فيه الاشارات والرموز والخطوط
 ولهذا كانت المعاطاة عنده سبعا لالتقاء على الكلام النفسي عرفا فاندفع السؤال وصار ما كان مشكلا هو
 اللانح انتهى وهذا نقضه الخطابي بالظاهر فانهم أجمعوا على انه لو عزم على الظهار لم يلزمه حتى يلفظه قال
 وهو في معنى الطلاق وكذلك لو حدثت نفسه بالقذف لم يكن قاذفا ولو حدثت نفسه في الصلاة لم يكن عليه
 اعادة وقد حرّم الله تعالى الكلام في الصلاة فلو كان حديث النفس في معنى الكلام لبطلت الصلاة وقد قال عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه اني لا جهز جيشي وأتاني الصلاة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الطلاق والتدوير
 ومسلم في الايمان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطلاق * وبه قال (حدثنا محمد بن كثير)

أبو عبد الله العبدى البصرى الثقة ولم يصب من ضعفه وقد وثقه أحمد (عن سفيان) الثورى قال (حدثنا يحيى ابن سعيد) الأنصارى التابعى (عن محمد بن إبراهيم التيمي) القرشى المدنى التابعى (عن علقمة بن وقاص الليثي) بالمشقة أنه (قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الأعمال) انما تصح (بالنية) بالافراد (ولا مرى) ثواب (مانوى) بحذف النافى الوضعين ومعنى النية القصد الى الفعل وقال الحافظ المقدسى فى اربعين نية والقصد والارادة والعزم بمعنى والعرب تقول نوال الله بحفظه أى قصدك وعبارة بعضهم انها تصميم القلب على فعل الشئ وقال الماوردى فى كتاب الايمان قصد الشئ مقترنا بنية له فان تراخى عنه كان عزمًا وقال الخطابي قصدك الشئ بقلبك وتحزى الطلب منك له وقال البيضاوى النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حال أو ما لا والشروع خصها بالارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله وامتناعا لحكمه والنية فى الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليجسّن تطبيقه وتقسيمه بقوله (فن كانت هجرته الى الله ورسوله بهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دينا) ولاكتسبه الى دينا (يصيها او امرأه يتزوجها فبهرته الى ما هاجر اليه) فانه تفصيل لما اجله واستنباط للمقصود عما أصله والمعنى من قصد بهجرته وجه الله وقع أجره على الله ومن قصد بها دنيا أو امرأه فهي خطه ولا نصيب له فى الآخرة فلاولى للتعظيم والثانية للتحقير ولا يقال اتحد الشرط والجزاء لا ناقول لئس الجزاء هنا نفس الشر واما الجزاء فمخدوف اقيم هذا المذكور متسامه وتاؤه ابن دقيق العبد بأن التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد فبهرته الى الله ورسوله حكما وشرعا وفيه بحث سبق أول هذا الكتاب وأواخر الايمان فراجع * وتنقسم النية الى أقسام كثيرة كالعبادة وهو اخلاص العمل لله تعالى والتميز كمن اقبط رب الدين من جنس دينه شيئا فانه يحتل الهبة والقرض والوديعة والاباحة ونحوها ويحتل أن يكون من وفاء الدين وكذا فى مواضع من المعاملات ونحوها ككتابة البيع والطلاق فانه لو لم ينو الطلاق لم يقع ولكن اكراهه على الكفر تكام به وهو ينوى خلافه فانه لا يكفر ونحو ذلك مما هو معروف فى كتب الفقه وزعم قوم أن الاستدلال بالحديث فى غير العبادات غير صحيح لانه انما جاء فى اختلاف مصارف وجوه العبادات والجواب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واستنبط المؤلف منه عدم وقوع العتاق والطلاق من الناسى والمخطئ لانه لانية لهما ولا يحتاج صريح الطلاق الى نية لان الصريح موضوع للطلاق شرعا فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية وقال الحنفية طلاق الخاطى والناسى والهازل والملاعب والذى نكلم به من غير قصد واقع لانه كلام صحيح صادر من عاقل بالغ * هذا (باب) بالتسوين (إذا قال لعبد) ولغير أبوى ذرو الوقت إذا قال رجل لعبد (هو لله) (الحال انه نوى العتق) صح (والشهادة بالعتق) بجزء الاشارة فى الفرع وأصله أى وباب الاشارة وهو مشكل لانه ان قدر منونا احتاج الى جاز والى خبر والازم حذف التسوين من الاول ليصح العطف عليه وهو بعيد ومن ثم قال العيني ومن جاز الاشارة فقد جاز ما لا يطبق حله فى نسخة والاشهاد بالرفع أى وباب بالتسوين يذكرفيه الاشهاد وهذا هو الوجه * وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن غفر) الهمدانى بسكون الميم الكوفى أبو عبد الرحمن (عن محمد بن بشر) بكسر الموحدة وسكون المعجمة العبدى الكوفى (عن اسماعيل) بن أبى خالد سعد الاحمسي البجلي (عن قيس) هو ابن أبى خازم بالحاء المهملة والزاي واسمه عوف (عن ابى هريرة رضى الله عنه انه لما اقبل) حال كونه (يريد الاسلام) وكان مقدمه فيما قاله الفلاس عام خيبر وكان فى المحرم سنة سبع وكان اسلامه بين الحديبية وخيبر (ومعه غلامه) قال ابن حجر لم أتف على اسمه (ضل) أى ناه (كل واحد منهم صاحب) فذهب الى ناحية فاقبل (أى الغلام) (بعد ذلك) ولا بى ذر بعد ذلك (وابو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا باهريرة هذا غلامك قد أنالك فقال أما) فبغ الهمة وتخفيف الميم أى حقا (انى اشهدك انه حر قال فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه الى المدينة (باليلة من طولها وعنائها) فبغ العين المهملة وتخفيف النون عد ودانعها ومسقتها (على انها من دائرة الكفر) أى الحرب (نجت) وهذا من بحر الطويل وفيه الخرم بالهمزة والراء الساكنة وهو أن يحذف من أول الجزء حرف لان أصله فباليلة وهذا الشعر لابي هريرة أو لغلامه أو لابي مرثد الغنوى تمثل به أبو هريرة وفيه التألم من التصب والسكر * وبه قال (حدثنا عبد الله بن عيسى بن مصفر) (ابن سعيد) السرخسى الشكرى أبو قدامة قال (حدثنا ابواسامة) حماد بن أسامة

قال (حدثنا اسماعيل بن ابي خالد الاحمسي البجلي (عن قيس) هو ابن ابي حازم (عن ابي هريرة رضي الله عنه) انه قال لما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم) أي أريد الاسلام (قلت في الطريق * باليلة من طولها وعنائها * على انها من دارة الكفر نجت * قال) أبو هريرة (وأبني) بقصصات وحكى ابن القطاع كسر الموحدة أي هرب (من غلام لي في الطريق قال) أبو هريرة (فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم بابعته) على الاسلام ولا بي ذرفا ببعته (فبينما) بغير ميم (أنا عنده) وجواب مينا قوله (اذطلع الغلام فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة هذا غلامك) يحتمل أن يكون وصفه أبو هريرة له عليه الصلاة والسلام فعرفه أو رآه مقبلا اليه أو أخبره المالك قال أبو هريرة (فقلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أي باللفظ المذكور قال الفاء تفسيرية وليس المراد انه أعتقه بعد هذا باللفظ آخر (لم يقل) ولا بي ذر قال أبو عبد الله البخاري لم يقل (ابو ريب) وهو محمد بن العلاء أحد مشايخه في روايته (عن ابي اسامة حرث) بل قال هو لوجه الله فأعتقه وهذا واصله في أخر المغازي * وبه قال (حدثنا) ولا بي ذر حدثني (شهاب بن عباد) بفتح العين وتشديد الموحدة ابو عمر والعبدي الكوفي قال (حدثنا ابراهيم بن محمد) الروامي بضم الراء وبهذه الهزة فسب من مهمله الكوفي (عن اسماعيل بن قيس) هو ابن ابي حازم البجلي أنه قال لما قبل أبو هريرة رضي الله عنه ومعه غلامه) لم يسم (وهو يطلب الاسلام) جملة حالية (فضل احدهما صاحبه) بالنصب على نزاع الخافض أي من صاحبه كما في الطريق الاولى (بهذا) اللفظ السابق وقوله فضل كذا هو في رواية أبي ذر لكنه ضب عليه في فرع اليونينية وقال في الهامش الصواب فأصل أي معدي بالهزمة وحينئذ لا يحتاج الى تقدير (وقال اما) بالتخفيف (اني أشهدك انه) أي الغلام (لله) وهذا من الكناية كقوله لا ملئ لي عليك ولا سبيل ولا سلطان أو أزلت ملكي عنك وأما قوله هو حر أو محرر أو حرته فصرح لا يحتاج الى نية ولا أثر للخطأ في التذكير والتأنيث بأن يقول للعبد أنت حر ولا لمة أنت حر وفك الرقبة صريح على الاصح ولو كانت أمته نسى قبل جريان الرق عليها حرته فقال لها يا حرته فان لم يخطر له النداء باسمها القديم عتقت فان قصد النداء لم يعنى على الاصح وقبل تعنى لانه صريح ولو كان اسمها في الحال حرة أو اسم العبد حر أو عتيق فان قصد النداء لم يعنى وكذا ان أطلق على الاصح وفي فتاوى الغزالي أنه لو اجتزأ بالملكاس تخاف أن يطالبه بالملكس عن عبده فقال هو حر وليس بعبد وقصد الاخبار لم يعنى فيما بينه وبين الله تعالى وهو كاذب في خبره ومقتضى هذا أن لا يقبل ظاهرا ولو قبل لرجل استخبارا أطلقت زوجتك فقال نعم فاقرارا بالطلاق فان كان كاذبا فبهي زوجته في الباطن فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق بيمينه في ذلك وان قبل له ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح لان نعم قائم مقام طلقها المراد بد كره في السؤال وانه لو قال لعبده افرغ من هذا العمل قبل العتيق وأنت حر وقال أردت حرام العمل دون العتيق دين فلا يقبل ظاهرا ولو قال لعبده يا مولاي فكناية ولو قال له يا سيدي قال القاضي حسين والغزالي هو لغو وقال الامام الذي أراه انه كناية ولو قال لعبده غيره أنت حر فهو اقرار بجزيته وهو باطل في الحال فلو ملكه حكما بعتقه مؤاخذا له باقراره * (باب حكم

١٤ (أم الولد قال أبو هريرة) رضي الله عنه فيما تقدم معناه موصولا في الايمان (عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشراط الساعة ان تلد الامة ربها) أي سيدها لان ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها المصير مال الانسان الى ولده غالب والادالة فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه كما سبق تقريره في كتاب الايمان فليراجع وقال ابن المنبر احتدل البخاري بقوله تلد الامة ربها على اثبات حرية أم الولد وانها لا تباع من جهة كونه من اشراط الساعة أي يعنى الرجل والمرأة أتمهما الامة ويعاملانها معاملة السيد تقبيل ذلك وعده من الفتن ومن اشراط الساعة فدل على انها محترمة شرعا * وبه قال (حدثنا ابو ايمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال حدثني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت ان عتبة بن ابي وقاص) ولا بوي ذر والوقت والاصلي كان عتبة بن ابي وقاص (عهد الى اخيه سعد بن ابي وقاص) أحد العشرة المبشرة بالجنة (ان يقبض اليه ابن وليدة زمعة ابن قيس العامري ولم يسم الوليدة ثم ذكر مصعب الزبيري في نسب قريش أنها كانت أمة يمانية واسم ولدها عبد الرحمن (قال عتبة) بن أبي وقاص (انه) أي عبد الرحمن (ابن فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة (ومن الفتح اخذ سعد) بالثمنين (ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن بنصب ابن على المفعولية ويكتب بالالف

(فأقبل به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل معه بعبد بن زمعة) أخى سودة أم المؤمنين (فقال سعد)
 بالتزويج وفي البونية برفعه من غير تزويج (يا رسول الله هذا) أى عبد الرحمن (ابن أخى) عتبة (عهد إلى أنه
 ابنه فقال عبد بن زمعة يا رسول الله هذا عبد الرحمن) أخى ابن وليدة (أبى زمعة) ولا بوى ذروا الوقت هذا أخى
 ابن زمعة (ولد على فراشه) من جاريته (فتنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن
 (فاذا هو أشبه الناس به) أى بعتبة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أى عبد الرحمن (لأن) أخ
 أما بالاستطراق وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان صهره صلى الله عليه وسلم فألحق ولده به لما علمه من فراشه
 (يا عبد بن زمعة) بضم الدال على الأصل ونصب ابن (من أجل أنه ولد على فراش أبيه) زمعة (قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجى منه يا سودة بنت زمعة) بضم سودة ونصبها على الوجهين المشهورين فى مثل يازيد بن
 عمرو وذلك أن نوابغ المبنى المفرد من التأكيده والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محل بيانه أن
 لفظ سودة فى يا سودة وعبد بن يا عبد منادى مبنى على الضم فاذا كذا واتصف أو عطف عليه يجوز فيه الوجهان
 وأما بنت زمعة فالنصب لا غير لأنه مضاف إضافة معنوية وما كان كذلك من نوابغ المنادى وجب نصبه وأما قول
 الزركشى يجوز رفع بنت فقال فى المصاييح هو خطأ منه أو من الناصح والامر هنا للنصب والاحتياط عند الشافعية
 والمالكية والحنابلة والافتد بنت نسبه وأخوته لها فى ظاهر الشرع قيل يحتمل أن يكون قوله هولاك أى ملكا
 لأنه ابن وليدة أيل من غيره لأن زمعة لم يقرب به فلم يبق إلا أنه عبد تـ علامه ولذا أمر هابا بالاحتجاب منه وهذا يرده
 قوله فى رواية البخارى فى المغازى هولاك فهو أخوك يا عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لايه فهو أخو سودة لايها
 وإنما أمر هابا بالاحتجاب (بما رأى من شبهه بعتبة وكانت سودة زوج النبی صلى الله عليه وسلم) قال أمانا
 الشافعى رحمه الله رؤية ابن زمعة لسودة مباحة لكنه كرهه للشبهة وأمر هابا بالتزهد عنه اختصارا انتهى وقد
 استشكل الحديث من جهة خروجه عن الأصول المجمع عليها وذلك أن الاتفاق على أنه لا يدعى أحد عن أحد
 الابنوكيل من المدعى له فكيف ادعى سعد وليس وكيل عن أخيه عتبة وادعى عبد بن زمعة على أبيه ولذا يقول
 أخى ابن وليدة أبى ولم يأت بينة تشهد على إقرار أبيه زمعة بذلك ولا تجوز دعواه على أمة وأوجب باحتمال
 أن يكون حكما مستوفيا للشر وطول تستوعب الرواة القصة وقد سبق أن عتبة عهد إلى أخيه سعدان ابن وليدة
 زمعة معنى فاقبضه اليك وإذا كان وصى أخيه فهو أحق بكفالة ابن أخيه وحفظ نسبه فتصح دعواه بذلك وكذا
 دعوى عبد بن زمعة الخاصة فى أخيه فانه كآله وعاصبه إن كان حرا أو مالكا إن كان عبدا فلا يحتاج إلى اثبات
 وكالة ولا وصية لأن كلامهم ما يطلب الحضانة وهى حقه إذا أحدهما فى دعواه عم والآخر أخ وغرض المواقف من
 الحديث قول عبد بن زمعة أخى ابن وليدة زمعة ولد على فراشه وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بانه أخوه
 فان فيه ثبوت أمة الامة لكن ليس فيه تعريض لمزيتها ولا لرافقتها لكن قال الصكرماني انه رأى فى بعض
 النسخ فى آخر هذا الباب ما نصه فسمى النبی صلى الله عليه وسلم أم وليدة زمعة أمة ووليدة فدل على أنها
 لم تكن عتيقة انتهى وحديثه فهو ميل من المواقف إلى أنها لا تعتق بموت السيد وأوجب بأن عتق أم الولد
 بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل غرض البخارى بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع
 فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قال قد ورد فى بعض طرقه أنها أمة فمن ادعى أنها عتقت
 فعليه البيان وأجاب ابن المنير بأن البخارى استدلل بقوله الولد للفراش على أن أم الولد فراش كالحرة
 بخلاف الامة ولهذا سوى بينهما وبين الزوجة فى هذا اللفظ العام وبقيت مباحة هذا الحديث تأتى إن شاء الله
 تعالى فى الفرائض وقد اختلف السلف والخلف فى عتق أم الولد وفى جواز بيعها فالتايت عن عمر عدم جواز
 بيعها وهو مروي عن عثمان وعمر بن عبد العزيز وقول أكثر التابعين وأبى حنيفة والشافعى فى أكثر كتبهم
 وعليه جمهور أصحابه وهو قول أبى يوسف ومحمد وزفر وأحمد وإسحاق وعن أبى بكر الصديق جواز بيعها وهو
 كذا عن على وابن عباس وابن الزبير وجابر فى حديثه كذا يبيع سرايرنا أمتها أولادنا والنبي صلى الله عليه
 وسلم حى لا يرى بذلك بأسا أخرجه عبد الرزاق وفى لفظ بعنا أمتها الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبى بكر فلما كان عمرهما فاتهينما ولم يسند الشافعى القول بالمنع إلا إلى عمر فقال قلته تقليدا لعمر قال بعض
 أصحابه لأن عمر لما نهي عنه فاتهوا صار إجماعا بهى فلا عبرة بشدة ورأى مخالف بعد ذلك وإذا قلنا بالمدى أنه

لا يجوز بيع أم الولد ففرض جوازها فحكى الرواية عن الأصحاب كما قاله في الروضة أنه يقتض قضاؤه وما كان فيه من خلاف فقد انقطع وصار مجمعا على منعه ونقل الإمام فيه وجهين والمتولدة مما سوى نخل الملك فيها كالقصة فله اجارتها واستخذامها ووطؤها وأرض الجارية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتهم إذا اقتلوا ومن غصبها قتلقت في يده ضمنها كالقصة وفي تزويجها أقوال أظهرها السيد الاستقلال به لأنه يملك اجارتها ووطأها كالمدة والثاني قائل في القديم لا يزوجه إلا برضاها والثالث لا يجوز أن رضيت وعلى هذا هل يزوجهما القاضي وجهان أحدهما أنهم بشرط رضاها ورضى السيد والثاني لا (باب جواز بيع المدبر) وهو الذي أطلق سيده عتقه على الموت وسمي به لأن الموت دبر الحياة وقيل لأن السيد دبر أمر دينه باستخداه واسترقاقه وأمر آخره باعتاقه • وبه قال (حدثنا آدم بن أبي إياس) بكسر الهمزة وتخفيف الياء قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا هرو بن دينار) قال (سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه) قال (أعقب رجل منا) أي من الأنصار يسمى بأبي مذكور (عبد الله) يسمى بمقبوب (عن دبر) بضم الدال المهملة والموحدة وسكونها أي أيضا يعدمونه يقال دبرت الصدا إذا علق عتقه بموتك وهو التدبر كما ترى أنه يفتق بعد ما يدبر سيده ويموت (فقد عانى صلى الله عليه وسلم) أي بالعبد (بناعه) من نعيم التهام بنما نعمة درهم فدفعها إليه كما عند المؤلف وفي لفظ لأبي داود فيبيع بسبع مائة أو بتسع مائة (قال جابر) رضي الله عنه (مات الغلام) بمقبوب (عام أول) بالفتح على البناء وهو من باب إضافة الموصوف لمفعول له نظائر فالكوفيون يجيزونه والبصريون ينعونه ويؤولون ما ورد من ذلك على حذف مضاف تشديده هنا عام الزمن الأول أو نحو ذلك واختلف في بيع المدبر على مذاهب • أحدها الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد وحكاة الشافعي عن التابعين وأكثرا الفقهاء كما نقله عنه البيهقي في معرفة الآثار لهذا الحديث لأن الأصل عدم الاختصاص بهذا الرجل • الثاني المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية وحكاة النووي عن جمهور العلماء والسلف من الجاهليين والشاميين والكوفيين وتأولوا الحديث بأنه لم يبيع رقبته وإنما باع خدمته وهذا خلاف ظاهر اللفظ ونسكوا بما روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال إنما باع رسول الله صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر وهذا أمر سهل لا حجة فيه وروى عنه موصولا ولا يصح وأما ما عند الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حزم من الثالث فهو حديث ضعيف لا يوجب بمثله • الثالث المنع من بيعه الآن يكون على السيد دين مستغرق في بيعه وفي حياته وبعد مماته وهذا مذهب المالكية لزيادة الحديث عند النساء وهي وكان عليه دين وفيه فاعطاه وقال اقض دينك وعورض بما عند مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها إذا ظهر أنه أعطاه الثمن لا نقاها لآلوفه دين به • الرابع تخصيصه بالمدبر فلا يجوز في المدبرة وهو رواية عن أحمد وحزم به ابن حزم عنه وقال هذا تفريق لبرهان علي صحته والقياس الجلي عدم الفرق • الخامس بيعه إذا اجتاع صاحبه إليه فمساك بقوله في الرواية الأخرى ولم يكن له مال غيره • السادس لا يجوز بيعه إلا إذا اعتقه الذي ابتاعه وكان القائل هذا رأي يبعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فإن اعتقه تبين أن البيع صحيح والأفلا وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من منع بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز بيعه في بعض الصور يقول أما أقول بالحديث في صورة كذا فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على الجملة في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في بيع الدين وقال النووي الصحيح أن الحديث على ظاهره وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد • وهذا الحديث قد سبق في البيع • (باب منع بيع الولاء) بفتح الواو والمدمرات المعتق بالفتح (و) منع (هبة) • وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (عبد الله بن دينار) العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر) قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهى رسول الله (ولاي ذرا النبي) صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء أي ولأه المعتق (وعن هبة) وقد اشتره هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقد اعنى أبو نعيم الإصمغاني بجميع طرق هذا الحديث عن عبد الله بن دينار فأورد عن خمسة وثلاثين نفعنا من حديثه عن عبد الله بن دينار وأخرج الشافعي من رواية أبي يوسف القاضي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الولاء لغة كلمة

التسب وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن اعين عن
بشر فزاد في المتن لا يباع ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار وأما الولاء نسب لا يصلح يبعه
ولا هبته والمخضوط في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفا
عليه الولاء كلمة النسب قال ابن بطلال أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب وإذا كان حكم الولاء
حكم النسب فكما لا ينقل النسب لا ينقل الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن
ذلك وقال ابن العربي معنى الولاء كلمة النسب أن الله أخرجه بالحزبية إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه
بالنطفة إلى الوجود حسالان العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلي ولا ينهد فأخرجه سيده
بالحزبية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب يخط بالمعتق فلذلك جاء أنما الولاء لمن اعتق
والحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز بعض السلف نقله وإعلاهم لم يبلغهم الحديث * وهذا الحديث
أخرجه مسلم في العتق وأبو داود في الفرائض والنسائي * وبه قال (حدثنا عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن
محمد الكوفي الثقة الحافظ الشهير إلا أنه كان له أوهام ولكن وثقه يحيى بن معين وابن عبد البر والعجلي وجماعة قال
(حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعد ها طاء مهملة الكوفي (عن منصور)
هو ابن المعمر بن عبد الله السلي (عن إبراهيم) النخعي (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها) أنها
(قالت اشترت بريرة فاشترط أهلها ولأولادها) أن يكون لهم (فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها)
بهزمة قطع (فإن الولاء لمن أعطى الورق) بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة وللتزمذى وأما الولاء لمن
أعطى الثمن قالت عائشة (فأعتقها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم) أي دعا بريرة (فغيرها من زوجها) مفيت
لأنه كان عبدا على الأصح (فقاتلوا أعطاني كذا وكذا ما ثبت عنده فاختارت نفسها) ومرااد المؤلف من
هذا الحديث كما قاله في فتح الباري أصله فأنما الولاء لمن اعتق وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكانه
أشار إليه كما دلت عليه دلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء * هذا (باب) بالتزويج
إذا أسرا أو الرجل أو عمة هل يفادي بضم الباء وفتح الدال المهملة بأن يعطى مالا ويستتقذه من الأسر
(إذا كان) أخوه أو عمة (مشركا أو قال أسرا) رضي الله عنه في حديث سبق موصولا في كتاب الصلاة (قال
العباس) رضي الله عنه (لنبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي وفاديت عقيل) بفتح العين وكسر القاف
ابن أبي طالب وكان العباس قد أسرى وقعة بدر فأفدى نفسه بمائة أوقية من ذهب قاله ابن اسحق وقال ابن كثير
في تفسيره وهذه المائة عن نفسه وعن ابن أخيه عقيل ونوفل قال البخاري (وكان علي) هو ابن أبي طالب (له
نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمة عباس) فلو كان الأخ ونحوه من ذوي الرحم يعق بمجرّد
الملك اعتق العباس وعقيل في حصته من الغنيمة وكذلك في نصيبه صلى الله عليه وسلم وهو حجة على أبي حنيفة
رحمه الله في أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه وأجيب بأن الكفار لا يملك بالغنيمة ابتداء بل يتخير الإمام فيه
بين القتل والاسترقاق والقتل والغنيمة سبب في الملك بشرط اختيار الأرقاق فلا يلزم العتق بمجرّد الغنيمة
وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) بن أبي أويش ابن أخت الإمام مالك بن انس احتج به الشيطان ولم يخرج له
البخاري مما يفرضه سوى حديثين وروى له الباقر بن النعمان قاله أطلق القول بضعفه لأنه أخطأ في أحاديث
رواهما من حفظه لكن الذي أخرجه له البخاري من صحيح حديثه فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل
ذلك وقدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه غيره فيعتبر به قال (حدثنا اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة) بضم العين
وسكون القاف وثقه النسائي ويحيى بن معين وأبو حاتم وتكلم فيه الساجي بكلام لا يستلزم قدحا وقد احتج به
البخاري والنسائي لكن لم يكرأ عنه (عن موسى) ولا يذري زيادة ابن عتبة الإمام في المغازي (عن ابن شهاب)
الزهري أنه (قال حدثني) بالافراد (انس رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار) لم يعرف الحافظ ابن حجر اسماءهم
(استأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا الأذن) زاد أبو ذر لنا (فلنزلنا لابن اختنا) بالثناة القوقية
(عباس) هو ابن عبد المطلب وليسوا بأخواله إنما هم أخوال أبيه عبد المطلب لأن أمه سلى بنت عمرو بن أحيحة
عمه لماتين معضرا وهي من بني التجار وأما أم عباس فهي تيلة بالنون والثناة القوقية مصغرات بنات جندب بالجيم
والنون وبعد الألف موحدة وليست من الأنصار اتفاقا وإنما قالوا ابن اختنا لتكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف

ما قالوا ائذن لنا فنترك العمل (فداهم) اى المال الذى يستقذبه نفسه من الاسر (فقال) عليه الصلاة والسلام
 (لا تدعون منه) اى لا تتركوه من فدائه (درهما) وانما لم يجمعه عليه الصلاة والسلام الى ذلك لئلا يكون
 في الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الفاقين واراد المواف بآراءه هنا
 الاشارة الى ان العم وابن العم لا يعشقان على من ملكهما من ذوى رحمهما لان النبى صلى الله عليه وسلم قدم ملك من
 عمه العباس ومن ابن عمه عقيل بالغنيمة التى له فيها نصيب وكذلك على رضى الله عنه قدم ملك من أخيه عقيل
 وعمه العباس ولم يعقبا عليه وهو حجة على الخفية كما سبق والحديث الذى تمسكوا به في ذلك المروى عند أصحاب
 السنن من طريق الحسن عن حمزة استكره ابن المدينى ورجح ارساله وقال الجارى لا يصح وقال أبو داود ونسبه
 جاد وكان يشك في وصله وذهب الشافعى الى أنه لا يعق على المرء الا اصوله ذكره اوانا نوان علوا وفروعه كذلك
 وان سفلوا لهذا الدليل بل لادلة أخرى منها قوله صلى الله عليه وسلم لمن يجزى ولدا والده الا أن يجده مملوكا فيشتره
 فيعتقه رواء مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا اسبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية
 والعبدية وهذا مذهب مالك أيضا لكنه زاد الاخوة حتى من الام وانما خالف الشافعية في الاخوة اقصة عقيل
 وعلى كما ترى ما لا يخفى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد والمغازى (باب) حكم (عق
 المشرك) المصدر مضاف الى الفاعل وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصغرا غير مصاف واهمه في
 الاصل عبدالله أبو محمد القرشى الكوفى قال (حدثنا ابواسامة) حماد بن أسامة (عن هشام) قال (اخبرني)
 بالافراد (ابى) عروة بن الزبير بن العوام (ان حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي وحكيم بفتح المهملة
 وكسر الكاف ابى خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشى الاسدى ابن أخى خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح
 ومحب وله أربع وسبعون سنة (رضى الله عنه اعترف في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقة وحمل على مائة بعير فلما
 أسلم حمل على مائة بعير واعتق مائة رقة) في الحج لما روى انه حج في الاسلام ومعه مائة بدنة قد جملها بالخبيرة ووقف
 بمائة عبد وفي أعناقهم أطواق الفضة فتعروا وعق الجميع وظاهر قوله ان حكيم بن حزام الا ارسال لان عروة لم
 يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهى قوله (قال) أى حكيم (فأتت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقلت يا رسول الله أرايت) أى أخبرني (أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحنث بها) بالخاء المهملة
 المفتوحة والنون المشددة والمثناة قال هشام بن عروة (يعنى أتبر) بالموحدة والراء من المهملة تن أولهما
 مشددة اى اطلب (بها) البر والاحسان الى الناس والتقرب الى الله تعالى (قال) حكيم (فقال) لى (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اسلمت على ما سلف لك من خير) ليس المراد به حجة التقرب في حال الكفر بل اذا أسلم ينتفع بذلك
 الخير الذى فعله او أنك بفعل ذلك اكتسبت طبا عاجلة فانتفعت بذلك الطبايع في الاسلام وتكون تلك العادة
 قد مهدت للمعونة على فعل الخير أو أنك ببركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات •
 وهذا الحديث قد سبق في باب من نصحت في الشرك ثم أسلم من كتاب الزكاة (باب من ملك من العرب رقيا فهو
 وباع وجامع وفدى) حذف مفعولات الاربعة للعلم بها ثم عطف على قوله ملك قوله (وسبى الذرية) قال في الصحاح
 الذرية نسل الثقلين يقال ذرا الله الخلق اى خلقهم الا أن العرب تركت هزها والمراد الصبيان والعرب هم الجبل
 المعروف من الناس وهم سكان الامصار وأعوام والاعراب منهم سكان البادية خاصة ولا واحد له من لفظه ويجمع
 على أعراب قال في القاموس والعربة محركة ناحية قرب المدينة وأقامت قريش بعرب فقتل العرب البها وهي
 باحة العرب وباحة دار أبى الفصاح اسماعيل عليه الصلاة والسلام وقد ساق المؤلف هنا أربعة احاديث دالة
 على ما ترجم به الالبيع لكن في بعض طرق حديث أبى هريرة ذكره كما سيأتى ان شاء الله تعالى (وقوله تعالى) بالجز
 عطف على قوله من ملك (شرب الله متلاعبدا) ولا يذرو قول الله تعالى عبدا (مملوكا لا يقدر على شئ ومن
 رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه مترا وجهرا هل يستنون) قال العوفى عن ابن عباس هذا مثل ضربه الله
 للكافر والمؤمن واختاره ابن جرير فالعبد المملوك الذى لا يقدر على شئ مثل الكافر والمرزوق الرزق الحسن
 مثل المؤمن وقال ابن أبى نجيم عن مجاهد هو مثل مضر وبه اللوز وللحق تعالى أى مثلكم في اشراككم بالله
 الاوثان مثل من سوى بن عبد مملوك عاجز عن التصرف وبين حر مالك قدر رزقه الله مالا فهو يتصرف فيه
 وينفق منه كيف يشاء وتقييد العبد بالمملوك للتمييز من الحر لان اسم العبد يقع عليهم جميعا لانهم من عباد الله

تعالى وسلب القدرة في قوله لا يقدر على شيء للتمييز عن المكاتب والمأذونين فانهما يقدران على التصرف وبطل
 قسم المال المتصرف فيدل على أن المملوك لا يملك ومن في قوله ومن رزقناه موصوفة على الاظهر لطابق عبدا
 وجمع الضعيف يستنون لانه للنفسين أي هل يستوى الاحرار والعبيد (المدنفه) شكر على بيان الامر بهذا
 المثال وعلى اذعان الخصم كانه لما قال هل يستنون قال الخصم لا فقال المدنفه ظهرت الحق (بل أكثرهم
 لا يعلمون) أبدأ ولا بد اخلهم ايمان ووجه مطابقة هذه الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق القول في العبد
 المملوك ولم يقيد بكونه عبيدا فدل على أن العبد يكون عبيدا وعريا قاله ابن المنبر . وبه قال (حدثنا ابن أبي
 مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الحمصي مولا لهم البصري (قال اخبرني) بالافراد ولا يذرا خبرنا
 (الليث) بن سعيد الامام (من عقيل) بضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح وفي نسخة حدثني بالافراد عقيل (عن
 ابن شهاب) الزهري انه (قال ذكر عروة) بن الزبير وفي الشروط اخبرني عروة (ان مروان) بن الحكم (والمسورين
 محزمة) بفتح الميم وسكون الحاء المجهة (اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم) وهذه الرواية مرسله لان مروان
 لا صحبه له وأما السور فلم يحضر القصة لانه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك
 يستنب وحيث ظم بسبب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان ووقع في أول الشروط
 من طريق شيخ المؤلف يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير انه سمع
 مروان والمسورين محزمة يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كرصة الحديبية (قام حين
 جاءه وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين (فألوه أن يرذلهم أموالهم وسيبهم فقال) لهم عليه الصلاة والسلام
 (ان معي من تزون واجب الحديث الى أصدقاه) بالرفع خبر المبتدأ الذي هو أحب (فاختاروا) أن أرذل اليكم
 (احدى الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأيتهم) أي أخرت قسم السبي ليحضروا (وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم انظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه بالجعرانة (حين قفل) رجع
 (من الطائف) الى الجعرانة وقسم بها الغنائم (علمائهم لهم) أي للوفد (ان النبي صلى الله عليه وسلم غير رذل اليهم
 الا احدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا) وللعمرى والمسقى انا (نختار سبينا) زاد في حفازي ابن
 عقبة ولا تكلم في شاة ولا بغير (فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد
 فان اخوانكم جاؤنا ولا يذوقوا ما حال كونهم) تابعين وانى رأيت ان أرذل اليهم سييهم فمن أحب منكم ان
 يطيب ذلك بضم الباء وفتح الطاء وتشديد الباء أي من أحب أن يطيب يدفع السبي الى هوازن نفسه (فليفعل)
 جواب من التضمة معنى الشرط فلذا دخلت عليه الفاء (ومن أحب) أي منكم (أن يكون على حظه) نصيبه
 من السبي (حتى نعطيه اياه) أي عوضه (من أول ما يني) الله علينا فليفعل (أي يرجع الياسم أموال الكفار
 من غنمة أو خراج أو غير ذلك ولم يرد الى الاصطلاح وحده وبني بضم أوله من أقام) فقال الناس طيبنا ذلك
 ولا يذوق طيبنا ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (انا لا ندرى من أذن منكم) زاد في الوكالة في ذلك (عن
 لم يأذن فارجعوا حتى يرفع البناء فواؤكم أمركم) أراد عليه الصلاة والسلام بذلك التقصى عن أمرهم استطابة
 لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أي العرفاء (الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فأخبروه انهم) أي الناس (طيبوا) ذلك (واذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرد السبي اليهم
 قال الزهري (فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن) وزاد في الهبة هذا آخر قول الزهري يعني بهذا الذي بلغنا
 انتهى . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله من ملك رقيقا من العرب فوهب (وقال انس) رضى الله عنه مما سبق
 موصولا ونهت عليه فرياق باب اذا أسر أخو الرجل (قال عباس للنبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي
 وفاديت عقيل) وأوله أي النبي صلى الله عليه وسلم قال من الجرين فقال اتروه في المسجد وفيه فقا العباس
 فقال يا رسول الله أعطني فأني فاديت الى آخره . وبه قال (حدثنا علي بن الحسن) بفتح الحاء ولا يذوق زيادة
 ابن شقيق أبو عبد الرحمن العبدى مولا لهم المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال) (أخبرنا ابن
 عون) بالنون عبد الله بن اربطان البصري (قال كذب) وفي نسخة كتب (الى نافع) مولى ابن عمر (فكتب الى)
 بتشديد الباء أي نافع (ان النبي صلى الله عليه وسلم اعار) وسلم من طريق سليم بن أخضر عن ابن عون قال
 كتب الى نافع أسأله عن الدعاء الى الاسلام قبل القتال قال فكتب الى انما كان ذلك في أول الاسلام قد أعار

رسول الله صلى الله عليه وسلم (على بن المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المهملين وبعد اللام
 المكسورة كاف بطن من خراعة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر (وهم غارون)
 بالغين المجبة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أى غافلون أى اخذهم على غرة (وانعامهم نسق) بضم الفوقية
 وفتح القاف (على الماء فقتل مقاتلتهم) أى الطائفة الباغية (وسبي درارهم) بتشديد الباء وقد تخفف وفي هذا
 جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير انذار بالاغارة لسكن الصحیح استحباب الانذار وبه قال
 الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور وقال مالك يجب الانذار مطلقا وفيه جواز استرقاق العرب لان بنى
 المصطلق عرب من خراعة كما مر وهذا قول امامنا الشافعي في الجديد وبه قال مالك وجمهور اصحابه وابو حنيفة
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون اشرفهم وهو قول الشافعي في القديم (واصاب) عليه الصلاة والسلام
 (يومندجورية) بخفيف المثناة التحتية الثانية وسكون الاولى بنت الحارث بن ابي ضرار بكسر المجمة
 وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق وكان أبوها سيد قومه وقيل وقعت في سهم ثابت بن قيس وكانت به
 نفسها ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابها وتزوجها فأرسل الناس ما في ايديهم من السبايا المصطلقة
 ببركة معاهرة النبي صلى الله عليه وسلم فلا تعلم امرأة اكثبر كة على قومها منها * قال نافع (حدثني)
 بالافراد (به) أى بالحديث (عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وكان في ذلك الجديس) * وبه قال (حدثنا عبد الله بن
 يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن) التميمي مولا هم المدني المعروف
 بريعة الراي (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وبعد الالف نون (عن ابن محيرز)
 بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتسكين التحتيةين بينهما راء وآخره زاي وهو عبد الله بن محيرز بن جنادة بن وهب
 الجحفي بضم الجيم وفتح الميم بعدها مهملة المكى أنه (قال رأيت ابا سعيد) الخدرى (رضى الله عنه فساءلته)
 عن العزل (فقال حرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فاصبنا سبيا من سبي العرب
 فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة واحببنا العزل) أى نزع الذكرك من الفرج بعد الايلاج لينزل خارج الفرج
 دفعا لحصول الولد المانع من البسيع والمرأة تتأذى بذلك ولا يذروا حبينا القداة (فسألنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال ما عليكم ان لاتفعلاوا) أى لا بأس عليكم أن تفعلاوا فلا زائدة واختارا امامنا الشافعي جوازه عن
 الامة مطلقا وعن الحرة باذن انهم هو مكروه لانه طريق الى قطع النسل ولذا ورد العزل الوأد الخفي وفي حديث
 جابر عند مسلم التصريح بالتجوز حيث قال اعزل عنها ان شئت ويأتى مزيد لذلك ان شاء الله تعالى في النكاح
 (ما من نسمة) أى ما من نفس (كائنة) في علم الله (الى يوم القيامة الا وهى كائنة) في الخارج لا بد من مجيئها
 من العدم الى الوجود سواء عزلت ام فلا فائدة في عزلكم فانه ان كان الله تعالى قد خلقها سبقتكم الماء فلا
 ينفعكم الحرص وعند أحد في مسنده وابن حبان في صحيحه من حديث أنس جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يسأل عن العزل فقال لو أن الماء الذى يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا يخرج الله منها أب ولا يخرج
 الله منها ولدا وليخلق الله نفسا هو خلقها * وبه قال (حدثنا زهير بن حرب) أبو خزيمة النساءى ولد أبى بكر بن
 أبى خزيمة ثقة روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن عمارة بن القعقاع)
 بضم العين وتخفيف الميم (عن ابى زرعة) بضم الزاي وسكون الراء وفتح العين المهملة له هرم بن جرير بن عبد الله
 البجلي (عن ابى هريرة رضى الله عنه) أنه (قال لا زال احب بنى تميم) هو ابن مرتب أذن طابحة بن الياس
 ابن مضر * قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (ابن سلام) محمد قال (اخبرنا جرير بن عبد الحميد) بن قرط
 بضم القاف وسكون الراء وهو السابق قريبا (عن المغيرة) بن مقسم بكسر الميم وسكون القاف الضمى مولا هم
 أبى هشام الكوفى (عن الحارث) بن زيد العكلى التميمي الكوفى (عن ابى زرعة) هرم (عن ابى هريرة وعن
 عمارة بن القعقاع (عن ابى زرعة عن ابى هريرة) رضى الله عنه أنه (قال ما زلت احب بنى تميم مند) بالنون
 ولا يذر (ثلاث) أى ثلاث ليال (سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم) أى فى بنى تميم (سمعت)
 يقول هم اشد اتنى على الدجال قال وجاءت صدقاتهم) أى صدقات بنى تميم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذه صدقات قومنا) لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف عليه الصلاة والسلام فى الياس بن مضر (وكانت سمية منهم
 عند عائشة) بفتح السين وكسر الموحدة وتشديد التحتية لكن عند الاسماعيلي وكانت على عائشة نسمة من بنى

اسماعيل قال ابن حجر لم اقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محذور بين الطبراني في الاوسط من رواية الشعبي المراد بالذي كان عليها وانه كان نذرا وعندة في الكبير انها قالت يا بني الله اني نذرت عتيقا من ولد اسماعيل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبري حتى يجيء في بني العنبر غدا فجاء في بني العنبر فقال لها اخذني منهم أربعة فأخذت منهم رد مجاهمات مصغرا وزيبا بالزاي والموحدتين مصغرا أيضا وهو ابن ثعلبة وزخيا بالزاي والخاء المجتمعتين مصغرا أيضا وسمرة أي ابن أبي عمر وفسح النبي صلى الله عليه وسلم على رؤسهم وبرك عليهم قال الحافظ ابن حجر والذي تعين لعائشة من هؤلاء الأربعة امارديج واما زخى فمضى سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد الى ذلك انتهى (فقال) عليه الصلاة والسلام لعائشة (اعتقها) أي التسعة (فانها من ولد اسماعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتعلمهم كسائر فرق العجم الآن عتقهم أفضل لكن قال ابن المنير تلك العرب لا بد عندى فيه من تفصيل وتخصيص للشفاء فلو كان العربي مثلا من ولد فاطمة رضى الله عنها فلو فرضنا ان حسينا أو حسينيا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده قال واذا فادكون المسي من ولد اسماعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالذى بالمثابة التي فرضناها يقتضى وجوب حرته حتما وقد ساق المؤلف حديث أبي هريرة هذا هنا عن شيخين له كل منهما حدثه به عن جرير لكنه فرق لأن أحدهما زاد فيه عن جرير اسنادا آخر وساقه هنا على لفظ محمد بن سلام ويأتى ان شاء الله تعالى في المغازي على لفظ زهير بن حرب وقد أخرجه مسلم في الفضائل عن زهير والله اعلم * (باب فضل من أذب جاريته وعلمها) زاد النسفي واعتقها وسقط له ولأبي ذر لفظ فضل * وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) المشهور بابن راهويه (سمع محمد بن فضيل) أي ابن غزوان (عن مطرف) هو ابن طريف الحارثي (عن الشعبي) عامر (عن أبي بردة) بضم الموحدة الحارث بن أبي موسى (عن أبيه) (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له جارية فعلمها (أي أنفق عليها من مال الرجل عياله بعولهم اذا قام بما يحتاجون اليه ولأبي ذر عن الكشمي بن فعملها من التعليم وهو المناسب للترجمة (فاحسن) ولأبي ذر عن الكشمي بن أيضا واحسن (البهاثم اعتقها وترزجها كان له اجران) أجز بالنكاح والتعليم وأجز بالعنق قال المهلب فيه أن من نواضع في منكمه وهو قدر على نكاح أهل الشرف رجليه جزيل الثواب * وتأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي وقد سبق في باب تعليم الرجل أمته وأهله من كتاب العلم وأخرجه مسلم في النكاح وكذا أبو داود والنسائي * (باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) وهذا وصله المؤلف بالمعنى من حديث أبي ذر ومن حديث جابر وصحابي لم يسم في الأدب المفرد (وقوله تعالى) بالجز عطا على سابقه (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) صمنا أو غيره أو شيئا من الاشرار جليا أو خفيا (وبالدين احسانا) وأحسنوا بهما احسانا (وبنى القرى) وبصاحب القرابة (واليتامى والمساكين والجار ذي القربى) الذي قرب جواره (والجار الجنب) البعيد (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كعلم وتصرف وصناعة وسفر فانه صحبك وحصل بجنبك وقيل المرأة (وابن السبل) المسافر والضيف (وما ملكت ايمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالا متكبرا) يأنف عن أهله وجيرانه وصحابه وعبيده وامانه ولا ياتفت اليهم (تخورا) يتهاخر عليهم يرى أنه خير منهم فهو في نفسه كبير وهو عند الله حقير واقتصر في رواية أبي ذر عن أول الآية الى آخر قوله تعالى والمساكين ثم قال الى قوله مختالا تخورا وزاد في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري ذي القربى أي القريب وهو مروى عن ابن عباس فيما رواه عنه علي بن أبي طلحة ولفظه يعنى الذى ينك وبينه قرابة والجنب الغريب الذى ليس بينك وبينه قرابة وقيل القريب المسلم والجنب اليهودي والنصراني رواه ابن جرير وابن أبي حاتم وفي غير رواية أبي ذر عن أبي الجوزية وغيرها الجار الجنب يعنى صاحب في السفر وهذا قاله مجاهد وقتادة * وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) عبد الرحمن العسقلاني الفقيه العابد قال (حدثنا شعبة) بن الخياط قال (حدثنا واصل الاحدب) هو ابن حبان بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة الاسدي الكوفي (قال سمعت المعمر بن فضال) بفتح الميم وسكون العين المهملة وبضم الراء الاولى ولأبي ذر سمعت معمر بن (بن سويد) الاسدي أبا امية الكوفي عاش مائة وعشرين سنة (قال رأيت ابا ذر) جذب بن جنادة (الغفاري رضى الله عنه) زاد في الايمان من وجه آخر عن شعبة

بالرذة وهو موضع بالبادية على ثلاث مراحل من المدينة (وعليه حله) من برودين ولا نسي حله الا اذا كانت
فوبين من جنس واحد (وعلى غلام حله) مثلها ولم يسم الغلام (فسألتنا عن ذلك) فغير المقول وسقط لابي ذر
والمنى سألتنا عن السبب في الباسة غلامه مثل لبسه لانه على خلاف المعهود (فقال اني سأيت) بفتح الواو حدة
الاولى وسكون الثانية أى وقع بيني وبينه سبب بالتخفيف وهو من السبب بالتشديد وعند الاسماعيلي شاعت
(رجلا) قيل هو بلال المؤذن مولى ابي بكر وزاد مسلم من اخواني وزاد المؤان في الايمان فغيره بأمة (فشكاني
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعبره بأمة) زاد في الايمان انك امرؤ فبك جاهلية
أى خصلته من خصال الجاهلية وفيه دليل على جواز تعدية عبرت بالياء وقد انكره ابن قتيبة وتبعه غيره وقالوا
انما يقال عبرته أمة وأثبت آخرون انها لغة والحديث حجة لهم في ذلك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان
أخوانكم) أى مالبيكمكم أخوانكم خبر مبتدأ محذوف واعتبارا خوة مامن جهة آدم أى انكم
متقربون من أصل واحد ومن جهة الدين (خولكم) بفتح الخاء المعجمة والواو أى خدمكم معوا بذلك لانهم
يتقربون الامور ان يسلمونها ومنه الخولى لمن يقوم باصلاح البستان والتخويل التهلك (جعلهم الله تحت
أيديكم) أى ملككم (فمن كان أخوه تحت يده) ملكه ولا يذريه بالتبعية (فليطعمه) على سبيل التذنب (عما
ياكل ويلبسه) على سبيل التذنب أيضا (عما يلبس) أى من جنس كل منهما والمراد المساواة لا المساواة من كل
وجه نعم الاخذ بالاكل وهو المساواة كالفعل أبو ذر أفضل فلا يستأثر المرء على عياله وان كان جازا قال النورى
يجب على السيد نفقة المملوك وكسونه بالمعروف بحسب البلدان والاشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد
ولباسة أو فوقه حتى لو قتر السيد على نفسه تقبرا خارجا عن عادة امثاله اما زهدا او شها لا يحل له التقبر على
المملوك والزنا مع موافقة الابراءه (ولا تكلفوهم) أى من العمل (ما يغلبهم) اصعوبه أو عظمتهم وهذا على
سبيل الوجوب قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أى الامانة قدرتها فضلا ورحمة وارشاد وتعلما
لنا كيف نفعل فيما ملكت اغانى (فان كلفتموهم ما يغلبهم) ولا يذرعن الكسبي ما يغلبهم وسقط ما يغلبهم في
كتاب الايمان كما مر وما قول الحافظ ابن حجر هنا قوله فان كلفتموهم أى ما يغلبهم وحذف العلم به فسهوهم هو صحيح
بالنسبة لما في كتاب الايمان كما مر يعنى ان كلفتم العبد جنس ما يطيقونه فان استطاعوه فذلوا (لا أعنيوهم)
عليه وهذا الحديث قد سبق في باب المعاصي من أمر الجاهلية في كتاب الايمان (باب بيان ثواب العبد اذا
أحسن عبادته) بأن اقامها بشر وطها (ونصح سيده) وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القهني
الحارثي (عن مالك) الامام الاعظم ابن انس الاصمعي المدني امام دار الهجرة (عن نافع عن ابن عمر رضى الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح سيده) قال الكرمانى النسيحة كلمة جامعة معناها
حبازة الحظ للمنصوح له وهو ارادة صلاح حاله وتخليصه من الخلل وتصفيته من القسر (واحسن عبادته)
الموجهة عليه بأن اقامها بشر وطها وواجباتها ومستحباتها (كان له اجره مرتين) لقيامه بالحقين وانكساره
بالرق واستشكل هذا من جهة انه يفهم منه انه يؤجر على العمل الواحد مرتين مع انه لا يؤجر على كل عمل
الامر واحد لانه ان يعاملين وكذا كل آت بطاعتين يؤجر على كل واحدة أجرهما فلا خصوصية للعبد بذلك
وأجيب بأن التضعيف محض بالعمل الذى تتخذه فيه طاعة الله وطاعة السيد فعمل ع ل واحد أو يؤجر عليه
أجرين بالا اعتبارين وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الآخر فيه على غيره من الاحرار
أو المراتد ترجع العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لاحدهما وقال ابن عبد البر لانه لما قام بالواجبين كان له
ضعف أجر الحر المطيع لانه فضل الحر بطاعة من أمره الله بطاعته وعورض بان مزيد الفضل للعبد انما هو
لانكساره بالرق فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الايمان والندوة وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) ابو عبد الله العبدى وثقه ابو حاتم واحمد بن حنبل
قال (أخبرنا صفيان) الثورى (عن صالح) هو ابن صالح بن حى ويقال ابن حسان قال احمد ثقة (عن الشعبي)
عامر (عن ابي بردة عن) ابيه (ابى موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضى الله عنه) انه (قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم) اعلموا ان رجلا سكاك له جارية فأذنها ولاوى ذرو الوقت انتهبا باسقاط الفاء
(فأحسن تأديها) ولاوى ذر نعلها (واعتقها وتزوجها فله اجران) اجر بالعنق واجر بالتعليم والتزويج

قوله أى مالبيكمكم الخ هذا
مبنى على الرواية الاخرى التى
ليس فيها ان تامل اه

وإيمان عبد أدى حق الله وحق مواليه فله اجران) اجر في عبادة ربه واجر في قيامه بحق مواليه لكن الاجران
 غير منساوين لان طاعة الله اوجب من طاعة الموالى قاله الكرماني وعورض بأن طاعة الموالى
 المأمور به اهي من طاعة الله تعالى قال ابن عبد البر وفي الحديث أن العبد المؤدى لحق الله وحق سيده
 أفضل من الحر وبعبده ما روى عن المسيح عليه الصلاة والسلام أنه قال من ادنيا حلوا الاخرة وحلوا الدنيا
 من الاخرة وللعبودية مضاضة وممارة لا تضيع عند الله تعالى * وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) السخيتاني
 المروزي قال (اخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (اخبرنا يونس بن يزيد) (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال
 (سمعت سعيد بن المسيب يقول قال ابو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك
 الصالح في عبادة ربه الناصح اسبغه (اجران) فان قلت يلزم أن يكون أجرة المملوك اضعف من السيد اجيب
 بأنه لا محذور في ذلك أو يكون اجره مضاعفا من هذه الجهة وقد يكون لسيد جهات اخرى يستحق بها اضعاف
 أجرة العبد قال ابو هريرة رضى الله عنه (والذى نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى) اسمها
 امية بالتصغير بنت صبيح أو صفيح بالموحدة أو الفاء ابن الحارث وهى صحابية ثبت ذكر اسلامها في صحيح مسلم
 وبيان اسمها في الدلائل لابي موسى وجزء اسحاق بن ابراهيم بن شاذان والمعنى لولا القيام بمصلحة ائمة في النفقة
 والمؤن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق (لا حيث ان اموت وانما مملوك) وانما استثنى ابو هريرة
 ذلك لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذا بر الأتم قد يحتاج فيه الى اذن السيد في بعض وجوهه
 بخلاف بقية العبادات البدنية وهذه الجملة من قوله والذي نفسى بيده الخ ليست مرفوعة بل هى مدرجة من
 قول ابي هريرة رضى الله عنه كاجر به غير واحد من أئمة الحديثين ويشهد له من حيث المعنى قوله وبرأى فانه
 لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أم ببرها أو ما توجهه الكرماني بأنه عليه الصلاة والسلام أراد به تعليم
 ائمة أو وأورده على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه حليلة السعدية التى ارضعته فردد بما ورد من التنصيص
 على الادراج فعند الاسماعيلى من طريق اخرى عن ابن المبارك والذي نفسى بيده الخ وكذا أخرجه
 مسلم من طريق عبد الله بن زهوب وأبي صفوان الاموى والبخارى في الادب المفرد من طريق سليمان بن
 بلال وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر * وبه قال (حدثنا اسحاق بن نصر) نسبه الى جده واسم أبيه ابراهيم
 السعدى المروزي قال (حدثنا ابواسامة) حاد بن اسامة (عن الاعمش) سليمان بن مهران قال (حدثنا أبو
 صالح) ذكر ان الزيات (عن ابي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ما) بكسر النون
 وسكون العين وتخفيف الميم كذا فى القرع وغيره وقال فى الفتح بفتح النون وكسر العين وادغام الميم فى الاخرى
 قلت بهما قرأ ابن عامر وحزرة والكسائى وخلف والاعمش فى قوله تعالى نعم ما يعظكم به فى سورة البقرة على
 الاصل لان الاصل نعم كعلم ويجوز كسر النون اتباعا لكسرة العين مع تشديد الميم وهى لغة هذيل وكسر النون
 مع اسكان العين وهى قراءة قالون وأبي عمرو وأبي بكر وأبي جعفر واليزيدى والحسن واختاره أبو عبيد وحكاها
 لغة للنبي صلى الله عليه وسلم فى قوله نعم المال الصالح ونصح الحاكم فى المستدرک فتح النون وكسر العين رواية
 اخرى فلا يمنع لكن بعضهم يجعل الاسكان من وهم الرواة عن أبي عمرو وعن انكره المبرد والزجاج والفارسي لان
 فيه جمع بين ساكنين على غير حد هما قال المبرد لا يقدر أحد أن ينطق به وانما يروم الجمع بين ساكنين فيحذف ولا
 يشعر وقال الفارسي لعل أبا عمرو وأخفى عنه فظنه الراوى سكونا وأوجب بان الاصل فى جامع شروط الرواية
 الضبط واعتذر التفاء الساكنين وان كان الاقل غير مذاعروضه كالوقف وتجوز هذه الاوجه حكاه النووى فى
 شرح مسلم عند قوله نعم المملوك المضبوط فى الرواية فيه بكسر النون والعين وتشديد الميم أما فى رواية البخارى
 فالذى رأيته فى كثير من الاصول المعتمدة ورويته كسر النون وسكون العين وتخفيف الميم ومن حفظ غير ما ذكرته
 فى رواية البخارى فهو حجة وفاعل نعم ضمير مستتر فيها مفسر بقوله يحسن أى نعم المملوك (لا حدهم يحسن
 عبادة ربه وينصح لسيد) ولمسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة نعم المملوك أن يوفى بحسن
 عبادة الله وهما به سيده نعمالهما أو ما قول ابن مالك رحمه الله تعالى ان ما مساوية للضمير فى الابهام فلا تميز لان
 التمييز لبيان الجنس المميز عنه فقال العلامة البدر الدمايين رحمه الله تعالى فى المصابيح انه مدفوع بان ما ليس
 مساويا للضمير لان المراد شئ عظيم قال وموضع يحسن عبادة ربه الخ تفسير لما فى المعنى فلا محل لها من الاعراب *

* (باب كراهية التطاول) أي الترافع (على الرقيق و) كراهية (قوله) أي الشخص لمن يملكه من الرقيق (عبدى
 أو امتي) كراهية تنزيه (و) يجوز أن يقول ذلك (قال الله تعالى) في سورة النور (والصالحين من عبادكم وأما أنكم
 وقال) عز وجل في سورة النحل (عبدوا ما لا) وفي سورة يوسف عليه الصلاة والسلام (وألقيا سبد هادي الباب
 وقال) تعالى في سورة النساء (من قياتكم المؤمنات) جمع قاة وهي الامة (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)
 في حديث أبي سعيد عند المؤلف في المغازي (قوله والى سيدكم) يشير الى سعد بن معاذ مخاطبا للانصار كما سيأتي
 ان شاء الله تعالى في قصة قريظة وقد قال عليه الصلاة والسلام في الحسن ان ابني هذا سيد (و) قال يوسف عليه
 السلام للذي ظن أنه ناج (اذ كرني عند ربك) أي (سيدك) ولا يذروا ذكركم عند ربك عند سيدك أي اذكر
 حالى عند الملك كي يخلصنى (و) قال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه المؤلف في الادب المفرد من حديث جابر
 (من سيدكم) يا بني سلمة قالوا الجذب بن قيس بضم الجيم وتشديد الدال الحديث وسقط قوله ومن سيدكم لا يوى ذر
 والوقت والنسب وقد دل ذلك على الجواز ووجهه عليه جميع العلماء حتى الظاهرية وبه قال (حدثنا مسدد)
 بالمهمات وتشديد ما قبل الاخر ابن مسرهد أبو الحسن الاسدي البصري قال (حدثنا يحيى) القطن
 (عن عبيد الله) بضم العين ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (قال حدثني) بالافراد (نافع) مول ابن
 عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال اذ انصع العبد
 سيده) فقام بما يجب له عليه من الخدمة ونحوها (واحسن عبادة ربه كان له اجره مرتين) معاه عبد او مالكة
 سيده ولا ريب أنه اذا قام بما عليه من طاعة ربه وخدمة سيده كره أن يتناول عليه * وهذا الحديث قد
 سبق قريبا وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) ابو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا ابواسامة) حاد بن
 اسامة (عن يزيد) بضم الموحدة مصغرا ابن عبد الله (عن) جده (ابى بردة) الحارثي (عن) أبيه (أبي موسى)
 عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه) قال المملوك (ولا يذرك للمملوك
 الذي يحسن عبادة ربه ويؤدى الى سيده الذي له عليه من الحق والتسبيح والطاعة) فيما يسوع شرعا
 (له اجران) خبر المبتدأ الذي هو المملوك وسقط لفظه من قوله له أجران من رواية أبي ذر وحديثه فيكون قوله
 أجران مبتدأ أو المملوك خبره مقدما ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * وبه قال (حدثنا محمد) زاد ابن شبيوة
 في روايته فقال محمد بن سلام وكذا سلكه الجاني عن رواية ابن السكن وحكى عن الحاكم أنه الذهلي وقد أخرجه
 مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيجتمعا أن يكون هوشبج البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضا قاله
 في الفتح قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون العين المهمل بينهما ابن راشد
 (عن همام بن منبه) بكسر الموحدة (أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
 (قال لا يقل احدكم) للمملوك غيره (ألم ربك) بفتح الهمزة أمر من الاطعام (وضئ ربك) أمر من وضأ يوضئه
 (اسق ربك) بهمزة وصل ويجوز قطعها كسورة وفي نسخة مفتوحة ثبت في الابتداء ونسقط في الدارج
 ويستعمل ثلاثا ورابعيا أمر من سقاء بسقيه وسبب النهي عن ذلك أن حقيقة الربوبية لله تعالى لان الرب
 هو المالك والقائم بالنسبة ولا يوجد هذا حقيقة الا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الانسان مربيوب متعبد
 باخلاص التوحيد لله تعالى وترك الاشراك معه فكرهه المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في
 ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند
 الاضافة كقوله رب الدار والثوب فان قلت قد قال تعالى اذ كرني عند ربك وارجع الى ربك اجيب بأنه ورد
 لبيان الجواز والنهي للادب والتنزيه دون التعريم أو النهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ولم ينه
 عن اطلاقها في ناد من الاحوال وهذا اختاره القاضي عياض وتخصيص الاطعام وما بعده بالذكر لقلبة
 استعمالها في الخطابات ويدخل في النهي أن يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد اسق ربك
 فيضع الظاهر موضع التعريم على سبيل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك
 عن السيد قال في مصابيح الجامع ساق المؤلف في الباب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وأما أنكم وقوله
 عليه الصلاة والسلام قوموا الى سيدكم تبيينها على أن النهي انما جاء من وجهها على جانب السيد
 اذ هو في مظنة الاستطالة وان قول الغير هذا عبد زيد وهذه امه خالد جائز لانه يقول اخبارا وتعرضا

وليس في مظنة الاستطاعة والاية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقت
يعض الاحياء فقال من سيد هذا الخي فقال رجل انما فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النووي
المراد بالهي من استعمله على جهة التعاطف لان اراد التعريف (وليقل سيدي مولاي) ولا يبي الوقت
ومولاي باثبات الواو وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من اسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد هل
هو من اسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من اسماء الله تعالى نعم روي المؤلف في الادب المفرد وأبو داود
والنسائي والامام احمد من حديث عبد الله بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله فان قلنا انه
ليس من اسماء الله تعالى فالفرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من اسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال
كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك وأما من حيث اللغة فالسيد من السود وهو التقدم يقال ساد قومه اذا تقدم
عليهم ولا شك في تقدم السيد على غلامه فلما حصل الاقتراح جاز الاطلاق وأما المولى فقال النووي يقع على
سنة عشر معنى منها الناصر والمولى والمالاء، وحينئذ فلا بأس أن يقول مولاي أيضا لكن يعارضه حديث مسلم
والنسائي من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث لا يقل أحدكم مولاي فان مولايكم
الله وأجيب بأن مسالمة بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وأنهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال
عباس وحذفها اصح وقال القرطبي روي من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر أن اللفظ
الأول ارجح وانما صار للترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذروا العلم بالتاريخ مفقود فليبق الا للترجيح (وليقل
أحدكم عبدي امق) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق وقد بين صلى
الله عليه وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق
العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقولن أحدكم عبدي فان كلكم عبيد الله وعند أبي داود
والنسائي في اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فانكم المملوكون والرب الله فتنهى
عن التطاول في اللفظ كما تنهى عن التطاول في الفعل (وليقل فتاى وقتاى وغلامى) لانها ليست دالة على الملك
كدلالة عبدى فارشده عليه الصلاة والسلام الى ما يؤدى الى المعنى مع السلامة من التعاطف مع انها تطلق على
الحر والمملوك لكن اضافته تدل على الاختصاص قال الله تعالى واذا قال موسى لقتله وهذا النهي للتنزيه دون
التصريح كما مر وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب وبه قال (حدثنا أبو الزعمان) محمد بن الفضل عازم
السدوسي البصري قال (حدثنا جابر بن حازم) الأزدي البصري اختلط في آخر عمره لكنه لم يحدث في حال
اختلاطه (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق نصيبا له
من العبد بالتعريف (فكان له) وقت العتق ولا يبي ذر كان له (من المال ما يبلغ قيمته) نصب على المفعولية أى
قيمة بقيته (يقوم) ولا يبي ذر قوم (عليه) باقية (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين
الاستواء أى قيمة استواء لازادة فيه ولا نقص أى بقيمة يوم الاعتاق (واعتق) بضم الهمزة وكسر التاء
(من ماله) بنفس الاعتاق ومشهور مذهب المالكية أنه لا يعتق الا بدفع القيمة (والا) بأن كان معسرا حال
الاعتاق (فقد اعتق) بفتحات من غير همز (منه) أى ما اعتق المعتق فقط ويتى نصيب الشريك رقيقا ولا يبي ذر
اعتق همزة مضمومة وكسر التاء منه (ما اعتق) بفتحات من غير همز قالوا والمطابقة بين الحديث والترجمة من
جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتقه كما عند اليسار كان بذلك متطاولا عليه • وقد سبق هذا الحديث في باب اذا اعتق
عبد ابن اثنين • وبه قال (حدثنا مسدد) به مولات ابن مسهر قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بضم
العين بن عمر بن حفص العمري أنه قال (حدثني) بالافراد (نافع عن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
وعن أبيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع) كقاض أى حافظ لما قام عليه (رسول) بالفاء ولا يبي
ذر ومسؤل (عن رعيته) فان وفى ما عليه من الرعاية كان له الحظ الاوفر والجزء الاكبر والاطالبه كل أحد من
رعيته بجمعه (قالا امير الذى على الناس راع) فيما استرعاه الله ولا يبي ذر فهو راع عليهم (وهو مسؤل عنهم) وهذا
تفصيل لما أجله (والرجل راع على اهل بيته) زوجته وغيره ما يقوم عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو
مسؤل عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده) أى وغيرهم كخدمه وأضيافه بحسن التدبير في أمرهم والقيام
بمسالمهم (وهي مسؤلة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسؤل عنه) وهذا موضع الترجمة لانه اذا كان ناعما

في خدمته مؤذنه الامانة ناسب ان يعينه ولا يتناول عليه (ألفلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) •
وهذا الحديث سبق في الجمعة وفي الاستقراض • وبه قال (حدثنا مالك بن اسحاق بن عمار) (حدثنا أبو عسان الكوفي)
قال (حدثنا صفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال (حدثني) بالافراد (عبد الله) بضم
العين ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال (سمعت ابا هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني المديني الصاهي
المشهور رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال اذا زنت الائمة فاجلدوها) اي خسين جلددة
نصف جلد الحرة سواء كانت محصنة او غير محصنة لان الاحصان وصف كمال ولا يكون مع النقص من الرق وكذا
الصبا والجنون والمبعدة كالائمة (ثم اذا زنت فاجلدوها ثم اذا زنت فاجلدوها في الثالثة والرابعة يبعوها)
اي يصد جلدها ولا يولى ذروا الوقت والاصيل فيبعوها بقاء في اوله (ولو بضمير) باضاد المجمة أي حبيل مفقود
او مفسوخ من الشعر • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الائمة اذا زنت لا يكره التطاول عليها بل تجلد
فان عادت يبع وتلك مبان للتعاظم عليها • وهذا الحديث سبق في باب بيع العبد الزاني من كتاب البيوع •
هذا (باب) بالتونين (اذا انام) ولا يولى ذروا الوقت اذا أتى أي الشخص (خلده) سواء كان حراً أو عبداً ذكر
أو أنثى (بطه امه) فليجلسه معه ليأكل • وبه قال (حدثنا حجاج بن نهال) الانماطي أبو محمد السلي مولا هم
البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (محمد بن زياد) بكسر الزاي وتحقيف التميمية
أبو الحارث القرشي الجمحي النابغي (قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه
(قال اذا أتى احدكم خادمه) بالرفع وأحدكم منصوب به (بطعامه فان لم يجلسه معه) معطوف على مقدر تقديره
فليجلسه معه وفي رواية مسلم فليقلعه معه فليأكل وعند احمد والترمذي من رواية معبد بن أبي خالد عن أبيه
عن أبي هريرة فليجلسه معه فان لم يجلسه معه ولا بن ما حه من طريق أبي ربيعة عن الاعرج عن أبي هريرة
فليدعه فليأكل كل معه فان لم يفعل (فليتناوله) من الطعام (لقمة او لقمتين) شك من الراوي ودرواه الترمذي بلفظ
لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما اذا كان الطعام قليلا (او اكلة او كلة) بضم الهمزة فيهما يعني لقمة
أو لقمتين قال في المصابيح فان قلت ما هذا العطف قلت اهل الراوي شك هل قال عليه الصلاة والسلام فليتناوله
لقمة أو لقمتين أو قال فليتناوله اكلة أو اكلتين فجمع بينهما واتى بحرف الشك ليؤدى المأالة كما جمعها ويحتمل أن
يكون من عطف أحد المترادفين على الآخر بكلمة أو وقد صرح بعضهم بجوازه (فانه) أي الخادم (ولي علاجه)
أي الطعام عند تحصيل آلانه وتحمل مشقة حزنه ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه ونم رائحته واختف
في حكم الامر بالاجلاس فقال الشافعي انه افضل فان لم يفعل فليس بواجب او يكون بالخيار بين أن يجلسه
او تناوله وقد يكون امره اختيارا غير حتم ورجع الرافي الاحتمال الاخير وحل الاول على الوجوب ومعناه أن
الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان افضل والاعتناء المتأولة ويحتمل أن الواجب أحدهما لا يعينه والثاني أن
الامر للندب مطلقا • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة • هذا (باب) بالتونين (العبد راع في مال
سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال الى السيد) في حديث ابن عمر بن باع عبد اوله مال قاله للسيد وهذا
مذهب مالك والشافعي رأى حنيفة أن الرق مناف للملك • وبه قال (حدثنا أبو ايمان) الحكم بن نافع الحمصي
قال (اخبرنا شعبه) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد
(سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع
ومسؤول عن رعيته) وهذا على سبيل الاجال ثم فصله بقوله (فالامام) الاعظم او نائبه (راع ومسؤول عن رعيته
والرجل في اهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتهما والخادم
في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته) فرعاية الامام ولاية امور الرعية والاحاطة من ورائهم واقامة
الحدود والاحكام فيهم ورعاية الرجل اهله بالقيام عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة ورعاية المرأة في بيت
زوجها بحسن التدبير في امره وأولاده وخدمه وضيافته ورعاية الخادم حفظ ما في يده من مال سيده والقيام
بشغله (قال) اي ابن عمر (فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم واحب النبي صلى الله عليه وسلم قال
والرجل في مال أبيه راع ومسؤول عن رعيته فكلكم راع) اي مثل الراعي (وكلكم) ولا يلى الوقت فكلكم
(مسؤول عن رعيته) حال عمل فيه معنى التشبيه ووجه التشبيه حفظ النبي وحسن التعهد لما استخلفه وهو

القدر المشترك في التفسير قاله الطبري وسبق بأنهم من هذا • هذا (باب) بالتأوين (أذا ضرب) الرجل (العبد فليجنب الوجه) • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن عبد الله) مصفرا أبو ثابت المدني قال (حدثنا ابن وهب) صدقه (قال حدثني مالك بن انس) الامام قال الحافظ ابن حجر وكان أبو ثابت تفرده عن ابن وهب فاني لم اراه في شيء من المصنفات الا من طريقه قال أبو ثابت بالسند (قال) اي ابن وهب (واخبرني) بالافراد (ابن فلان) وكان ابن وهب سمعه عن مالك وبالقراءة على الاخر وكان ابن وهب حريصا على تمييز ذلك زاد أبو ذر في روايته عن المسقل قال أبو اسحاق قال أبو حبيب الذي قال ابن فلان هو قول ابن وهب وهو أي الميم ابن اسحاق يعني عبد الله بن زيد بن سليمان بن سمعان المدني وقد اخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر الميم عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبد الله المدني وذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البخاري كني به عنه في الصحيح عند الضعيف فانه مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك واحد وغيرهما ولما حدث به البخاري خارج الصحيح نسبه لكن ليس له في الصحيح الا هذا الموضع على انه لم يسق المتن من طريقه من كونه مقرونا بل ساقه على لفظ رواية همام عن أبي هريرة وقد اخرج ابو نعيم في المستخرج من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت فقال ابن فلان وفي موضع آخر قال ابن سمعان (عن سعيد المقبري) بضم الموحدة (عن ابيه) أبي سعيد كيسان (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤلف بالسند (ح وحدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام) هو ابن منبه (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال اذا قاتل احدكم فليجنب الوجه) ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فليست بدل فليجنب وقاتل بمعنى قتل فالفاعل ليست على ظاهرها ويؤيده حديث مسلم من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب ومثله للسائي من طريق عجلان ولابي داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وعند المؤلف في الادب المفرد من طريق محمد بن غيلان اخبرني سعيد عن أبي هريرة اذا ضرب احدكم خادمه ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليلتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فينتهي دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت تأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجها وقال ارموا واقوا الوجه وقد وقع في مسلم تعليلا لتقاء الوجه ففي حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب فان الله خلق آدم على صورته والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقبل يعود على آدم أي على صفته فأمر بالاجتناب اكراما لا آدم لمشابهة لصورة المضروب ومراعاة لحق الابوة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن عنده مسلم انه رأى رجلا لطم غلامه فقال أما علمت أن الصورة محترمة

(بسم الله الرحمن الرحيم • في المكاتب) بضم الميم وفتح المثناة الضوقية الرقيق الذي يكاتبه مولاه على مال يؤديه اليه فاذا أذاه عتق فان عجز رد الى الرق وبكسر التاء السيد الذي تقع منه المكاتب والكتابة بكسر الكاف عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثروها خارجة عن قواعد المعاملات عندهم يقول أن العبد لا يملك لادوارها بين السيد ورفيقه ولا يبيع ماله بجماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها الشارع صلى الله عليه وسلم وقال الروائي انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح واقل من كوتب في الاسلام بريرة ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجازة له على الراجح وغير أبي ذر كما في الفتح كتاب المكاتب بدل قوله في المكاتب والسبعة ثابتة للكل • (باب اثم من قذف مملوكه) لم يذكر فيه حديثا أصلا وله يصر له ليثبت فيه ما ورد في معناه فلم يقدّر له ذلك ثم ترجم في كتاب الحدود وقذف العبد وساق فيه حديث من قذف مملوكه وهو بريرة مما قاله جلد يوم القيمة وقد سقطت هذه الترجمة عند أبي ذر والنسفي وهو الاول لما لا يخفى • (باب المكاتب) بفتح التاء (وفجومه) بالجر عطف على سابعة وبالرفع على الاستئناف (في كل سنة نجيم) رفع بالابتداء وخبره الجار والمجرور والجملة في موضع رفع على الخبرية وسقط للنسفي قوله نجيم فالجار والمجرور في موضع نصب على الحال من قوله ونجيمه ونجيم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه

المكتاب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا ينون أموره في المعاملة على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع النجم القلاني أدبت حنك فسميت الاوقات نجوم ما بذلك ثم سمي المؤدني في الوقت نجما (وقوله) تعالى بالجزة عطا على السابق (والذين يتقون الكتاب) المكتبة وهو أن يقول الرجل لمالوك كتابك على ألف مثلا متعبا إذا أدبته فأت حزيين عدد النجوم وقسط كل نجم وهو اما أن يكون من الكتاب لأن السيد كتب على نفسه عنقه اذا وقي بالمال أو لأنه مما يكتب لتأجيله أو من الكتب بمعنى الجمع لأن العوض فيه يكون نجما بنجوم يضم بعضها الى بعض (مما ملكت أيمانكم) عبدا أو أمة والموصول بصلته مبتدأ خبره (مكتابوهم) أو مفعول بضمير هذا تفسيره والفاء لتضمن معنى الشرط واشترط الشافعي التأجيل وقوفا مع التسمية بناء على أن الكتابة من الضم وأقل ما يحصل به الضم نجمان ولأنه لا يمكن لتحصيل القدرة على الاداء وجوز الخفية والمالكية الكتابة حالا وموجلا ونجما وغير نجمة لأن الله تعالى لم يذكر التجيم وأجيب بأن هذا احتياج ضعيف لأن المطلق لا يعم مع أن العجز عن الاداء في الحال يمنع معها كافي السلم فيما لا يوجد عند المحل (ان علمهم فهم خيرا) أمانة وقدرة على أداء المال بالاحتراف كما تسميه به ما اماننا الشافعي رحمه الله وفسره ابن عباس بالقدرة على الكسب والشافعي ضم اليه الامانة لانه قد يضيع ما يكتسبه فلا يعتق وفي المراسيل لابي داود عن يحيى بن أبي كثير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتابوهم ان علمهم فهم خيرا قال ان علمهم فهم حرفة ولا ترسلوهم كلالا على الناس وقيل المراد الصلاح في الدين وقيل المال وهما ضعيفان ولو فقد الشرطان لم تستحب لكن لا تتركه لأن الخبر شرط الامر فلا يلزم من عدمه عدم الجواز وقال ابن القطان بكره والعصم الاول (وأوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر الله والى أن يذلوا لهم شيئا من أموالهم وفي معناه حطهم من مال الكتابة وهو اللوجوب عند الاكثرويكفي أقل ما يقول وذكر ابن السكن والماوردي من طريق ابن اسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح عن أبيه وكان جذا بن اسحاق أبا أخته قال كتبت مملوكا لخطاب فسالته الكتابة نأبي في أنزلت والذين يتقون الكتاب الآية قال ابن السكن لم أره ذكر الا في هذا الحديث وصحيح ضبطه في فتح الباري بفتح الصاد المهملة ولم يضبطه في الاصابة ولكنه ذكره عقب صحيح بالتصغير والدأبي النخعي مسلم بن صبيح والامر في قوله فكتابوهم للندب وبه قطع جاهر العلماء لأن الكتابة معاوضة تنضم الارفاق فلا يجب كغيرها اذا طلبها المملوك والابطال أثر الملك واحتكم المالك على المالكين (وقال روح) بهمملتين أولاها مفتوحة ينهما واوسا كنة ابن عباد مما وصله اسماعيل القاضي في أحكام القرآن وعبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي قال (قلت لعطاء) هو ابن أبي رباح (أوجب على) اذا طلب من مملوك الكتابة (اذا علمت له مالا ان اكتبه قال ما أراه) يضم الهمزة ولا يذر ما أراه بفتحها (الا واجبا وقال عمرو بن دينار) بفتح العين (قلت لعطاء تأثره) ولا يذر تأثره همزة الاستفهام أي أثره (عن أحد قال) عطاء (لا) أرويه عن أحد وظاهر هذا أنه من رواية عمرو بن دينار عن عطاء قال الحافظ ابن حجر وليس كذلك بل وقع في هذه الرواية تحريف لزم منه الخطأ والصواب ما رأته في الاصل المعقد من رواية الترمذي عن البخاري بلفظ وقاله أي الوجوب عمرو بن دينار وفاعل قلت لعطاء تأثره ابن جريج لا عمرو وحينئذ فيكون قوله وقال عمرو بن دينار معترض بين قوله ما أراه الا واجبا وبين قوله قلت لعطاء تأثره ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي كما رأته في المعرفة له عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج ولفظه قال قلت لعطاء أوجب على اذا علمت أن فيه خيرا أن اكتبه قال ما أراه الا واجبا وقالها عمرو بن دينار وقلت لعطاء تأثره عن أحد قال لا قال ابن جريج (ثم أخبرني) أي عطاء (ان موسى بن أنس) أي ابن مالك الانصاري قاضي البصرة (أخبره ان سير بن) بكسر السين المهملة بأبيرة والد محمد بن سير بن القصبه المشهور وكان من سبي عمن القرب الكوفة فاشترأه أنس في خلافة أبي بكر وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (سأل أنسا) هو ابن مالك الانصاري (المكتبة وكان كثيرا المال فأبى) فامتنع أن يكتبه (فانطلق) سير بن (الي) عمرو بن الخطاب (رضي الله عنه) فذكره ذلك (فقال) عمرو أنس (كانه فأبى فضربه بالدرية) بكسر الدال وتشديد الراء آله يضرب بها (ويتلو عمر) رضي الله عنه (فكتابوهم ان علمهم فهم خيرا) فإذا اجتهادنا الى أن الامر في الاية ملجوب وأنس الى الندب (فكتابته) وقرأت في باب تعجيل الكتابة من المعرفة للبيهقي عن أنس

ابن سيرين عن أبيه قال كاتبي أنس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتيته بكتابه فأبى أن يقبلها حتى لا يجوز ما
 فاتت عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال أراد أنس الميراث وكسب إلى أنس أن يقبلها من الرجل فقبلها وقال
 الربيع قال الشافعي روي عن عمر بن الخطاب أن مكاتباً لانس جاءه فقال في أتيت بكتابتني إلى أنس فأبى أن
 يقبلها فقال أنس يريد الميراث ثم أمر أنساً أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال أخذها فأنشدها في بيت المال
 فقبلها أنس ووروي ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكاتبه أنس عندنا هنا
 ما كاتب أنس غلامه سيرين كاتبه على كذا وكذا ألفاً وعلى غلامين يعلنان مثل عمله (وقال الليث) بن سعد
 الامام محامضه الذهلي في الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث قال (حدثني) بالافراد (يونس) بن
 يزيد (عن ابن شهاب) الزهري لكن قال في الفتح المحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة أنه قال
 (قال عروة) بن الزبير (قالت عائشة رضي الله عنها ان بريرة) بفتح الموحدة وكانت تحدرم عائشة قبل أن تستريحها
 فلما كاتبتها أهلها (دخلت عليها تستعينني) شأن (كاتبها وعليها خمسة أواق) بجوار ولاي ذرخس أواق
 باسقاط ناء الثابت من خمس واثبات التحتية في أواق (تجتم) بضم النون مبنياً للمفعول صفة لاواق أي
 وزعت وفزقت (عليها في خمس سنين) المشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية ان شاء الله تعالى بعد ما بين انها
 كانت على تسع أواق في كل عام أوقية ومن ثم جزم الامام علي أن هذه الرواية لمعلقة غلط لكن جمع بينهما بأن
 التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبه جزم القرطبي والمحجب الطبري وعورض بأن في رواية قتيبة ولم تكن
 أدت من كاتبتها شيئاً وأجيب بانها كانت حصلت أربع الاواق قبل أن تستعين بعائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها
 خمس أواق والخمس هي التي كانت استحققت عليها بمجول نجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث
 هشام وبؤيده قوله في رواية عروة عن عائشة السابقة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت أعطيت ما تبقى
 (فقال لها عائشة ونفست) بكسر الفاء أي رغبت (فيها) بالجملة حالية (أرأيت) أي أخبريني (ان عددت)
 الخمس الاواق (اهم عدة واحدة أبيعك أهلك فأعتقك) بضم الهيمزة والنصب أي بأن مضرة بعد القضاء
 (فيكون) نصب عطفاً على السابق (ولاؤنلي فذهبت بريرة إلى أهلها فمرضت ذلك) الذي قالت عائشة (عليهم
 فقالوا لا) بفتح (الآن أن يكون لنا الولاء) قالت عائشة فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 الذي قالوه (له فقال لها) أي لعائشة (رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها فأعتقها) بهيمزة قطع (فأعنا الولاء
 لمن أعتق) ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم (زاد في الشروط في الناس فحمد الله وأثنى عليه ويحتمل أنه أراد
 بتمام ضده فيكون دليلاً للخطبة من قيام ويحتمل أن يكون المراد بتمام إيجاب الفعل كقولهم قام بوظيفته
 والمعنى قام بأمر الخطبة (فقال ما بال) ما حال (رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) أي في حكم الله
 الذي كتبه على عباده وشترعه لهم (من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) عز وجل (فهو باطل شرط الله)
 شرطه وجهه شرعاً (أحق) أي هو الحق (وأوتق) بالثالثة أي أقوى وما سواه واه فافعل التفضيل فهم ليس
 على بابه وهذا الحديث قد سبق في كتاب الصلاة في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في السجود وأورده في عدة
 مواضع بوجوه مختلفة وطرق متباينة وقد أفرد بعض الأئمة فوائد فزادت على ثلثمائة • (باب ما يجوز من
 شروط المكاتب) بفتح التاء (ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) عز وجل (فيه) أي في الباب (ابن عمر) بن
 الخطاب ولاي ذرخس عن ابن عمر بن الخطاب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يذروك أنه أشار إلى حديث ابن عمر الآتي ان شاء الله تعالى في الباب التالي وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعد
 أبو رجاء البغلافي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام زاد في نسخة عن عقيل بضم العين ابن خالد بن عقيل بفتح
 العين (عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة) بن الزبير (ان عائشة رضي الله عنها أخبرته ان بريرة جانت) إليها
 (تستعينني) مال (كانها ولم تكن قضت من كاتبتها شيئاً) قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلك (ساداتك) فان
 أحبوا أن أقضي عنك كتابك (ولكنهم مني عن كتابك) (ويكون) نصب عطفاً على التصوب السابق (ولاؤنلي)
 وجواب الشرط قوله (فعلت) وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدت جميع مال الكتابة وليس
 ذلك مراداً وكيف تطلب ولأمن أعتقها غيرها وقد أزال هذا الاشكال ما وقع في رواية أبي حمزة عن هشام
 حيث قال بعد قوله ان أعداءهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤنلي فقلت قتيبة أن غرضها أن تستريحها

شرهما معهما ثم فعتقها اذ العتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة لاهلها فأبوا) فاستنوعوا
 أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان شأنت) أي عائشة (ان تحسب) الاجر (عليك) عند الله (فلفعل ويكون)
 نصب عطف على أن تحسب (ولا ولاننا) لاهلها (فذكرت) بريرة (ذلك) رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي الشروط فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها الخاف من عذهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرن
 عائشة النبي صلى الله عليه وسلم (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لفظها في رواية أبي ذر
 (ابن عبيد) (فأعتقه) هاجم حزة قطع (فأعما الولاء لمن أعتق) قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال
 اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله قال ابن خزيمة أي ليس في حكم الله جوازها أو وجوبها لأن كل
 من شرط شرط لم ينطق به الكتاب باطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط في الثمن شروط
 من أوصافه أو نجومه ونحو ذلك فلا يبطل فالشروط المشروعة صحيحة وغيرها باطل (من اشترط شرط ليس
 في كتاب الله) عز وجل (فليس له وان شرط) ولا يذروا ان اشترط (مائة مائة) ولا يذرعن المستقل مائة شرط
 فوكيد لان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة الى تفصيلها بالمائة
 فلوزادت عليها كلن الحكم كذلك للمدلت عليه الصيغة (شرط الله أحق وأدق) ليس أفعال التفضيل فيها ما على
 بابه فالمراد أن شرط الله هو الحق والقوى وما سواه وأما كماله وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي
 قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه قال
 أرادت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (وسقط لاني ذرأت المؤمنين) ان تستري جارية) هي بريرة (لتعتقها)
 بضم التاء والنصب وفي نسخة رقم عليها في الفرع وأصله علامة السقوط فعتقها بضم أوله مع اسقاط اللام
 والرفع (فقال) ولا يذرعن (أهلها) تبعها (على أن ولاها) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعائشة
 لا يمتنع) ولا يذرعنك ثبوت التوكيد الثقيلة (ذلك) الشرط الذي شرطوه من شرائها وعتقها (فأعما
 الولاء لمن أعتق) وليس في حديثي الباب الا ذكر شرط الولاء وجمع في الترجمة بين حكمين وكأنه فسر الاول
 بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله أي في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع وقد اشترط لصحة الكتابة
 شروط أن يكتب السيد المختار المتأهل للتبرع بجميع العبد فلا يصح كتابة بعضه لانه حينئذ لا يستقل بالتردد
 لا كتاب النجوم الا أن يكون باقيه حراً أو يكتبه مالكه مع ولو بوجه كلفة ان انفقت النجوم جنساً وأجلاً
 وعددا فنصح لانها حينئذ تنفذ الاستقلال وليس له في الثانية أن يدفع لاحد المال كين شيأ لم يدفع مثله للاخر
 في حال دفعه إليه فان أذن أحدهما في دفع شيء للاخر لم يخصص به لم يصح القبض وتمنع كتابة بعضه أيضا في صور
 منها اذا وصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وأن يقول مع لفظ الكتابة اذا أدبت النجوم
 الى فانت حراً أو بنوه فلا يكتفى لفظ الكتابة بلا تعليق ولا يثمة لانه يقع على هذا العقد وعلى المخارجة فلا بد من
 تميز بذلك وأن يقول المكاتب قبلت بوجه تم الصيغة وأن تكون عوضا معلوما فلا تصح عجهول وأن لا يكون
 العوض أقل من تعميم كاجرى عليه العصابة فن بعدهم فلا يجوز بيعه من حال فان كتابته على دينار الا أن
 وخدمة شهر لم يجز لعدم تعميم الدينار أو على خدمة شهرين الا نوديه او عند تنصيبه أو قبله أو بعده في زمن
 معلوم جاز لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها وللوقفة فيها والدينار انما استثنى المطالبة به في وقت
 آخر واذا اختلفت الاصل في حصول التعيين ولا بأس بكون المنفعة حالية لان التأجيل انما يشترط لحصول
 المقدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال فالتعيين انما هو شرط في غير المنفعة التي عليه الشرع فيها
 في الحال • (باب) جواز (استعانة المكاتب) أي طلبه العون من غيره ليعينه بشئ يدفعه الى مال الكتابة
 (وسأله الناس) • وبه قال (حدثنا عبد بن اسماعيل) انضم العين مصغر من غير إضافة الهاء يفتح الهاء
 والموحدة المشددة القرحى قال (حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة (عن هشام) ولا يذرعن هشام بن عروة
 (عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت جاءت بريرة فقالت اني كاتبته أهلي
 على تسع اواق) وفي نسخة في البونية أو قبعة (في كل عام وقبة) ولا يذرعن أو قبعة بزيادة همزة منقومة قبل
 الواو وهي أربعون درهما (أعني) بصيغة الامر للمؤنث من الاعانة أي على مال كائني ولا يذرعن
 (لكن عيني) فأعني بصيغة الخبر لما شئ من الاعباء أي أعجزتني الا وافي عن نصيحتها (فقالت عائشة لبريرة) ان

أحب أهل أن أعدّها أي الاواق (لهم عذرة واحدة واعتقك) نصب عطف على أن أعدّها (فعلت ويكون)
بالنصب أيضا ولا يذريكون بالقاء (ولا ولئي فذهب إلى أهلها فأبوا ذلك عليها) فجاءت إلى عائشة (فقات
أني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم) أي الأبا ن حذف منه حرف الجر أي الأ بشرط ذلك
والاستثناء مفرغ لان في أبي معنى التني قال الزمخشري في قوله تعالى وبأبي الله إلا أن يتم نوره قد أجرى أبي
مجرى لم يرد ألا ترى كيف قول يريدون أن يطفئوا نور الله بقوله وبأبي الله إلا أن يتم نوره فقوله وبأبي الله وافع
موقع لم يرد فأتت عائشة (فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاني فأخبرته فقال خذيها) استخرجها
(فاعتقها) هم مزة قطع (واشترط ليهم الولاء فأتها الولاء لمن أعتق) ولا يذريكون الولاء واستشكل قوله
واشترط ليهم الولاء لانه يفسد البيع ومتضمن للخداع والتغريب وكيف أذن لاهله بما لا يصح ومن ثم أنكر يحيى
ابن أكرم فيأرواه الخطابي عنه ذلك وعن الشافعي في الأم الاشارة إلى تضعيف رواية هشام المصرفة بالاشتراط
لكونه انفرادهم دون أصحاب أبيه وقال في المعرفة فيما قرأته فيها حديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترط ليهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة شرطت لهم الولاء
بغير أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انها أن اعتقها
فالولاء لها وقال لا ينعكس عنها ما تقدم من شرطك ولا أرى أنه أمرها أن تشترط لهم ما لا يجوز ثم قال بعد سباقه
لحديث نافع عن ابن عمر السابق في الباب الذي قبل هذا ولعل هشام أو عمرة حين سمع أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا ينعكس ذلك رأى أنه أمرها أن تشترط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر انتهى
وقد أثبت رواية هشام جماعة وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه واختلفوا
في تأويلها فقبل لهم بمعنى عليهم كقوله تعالى لهم اللعنة أي عليهم وهذا رواه البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم
الرازي عن حرملة عن الشافعي وقال النووي تأويل الملام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه الصلاة والسلام أنكر
الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره وقبل الامر هنا للإباحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم
فوجوده وعدمه سواء فكانه يقول اشترط أو لا تشترط فذلك لا يضرهم وقال النووي أقوى الاجوبة
أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الإبدليل وبأن
الشافعي نص على خلاف هذه المقالة ويأتي مزيد لذلك ان شاء الله تعالى في الشروط (فأتت عائشة فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيبا (حمد الله وأثنى عليه ثم قال أئنا بعد قضا) بالقائه في اليونانية (بال) أي
ما حال (رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله فما يشترط ليس) ولا يذريكون ليس (في كتاب الله) أي
في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع (فهو باطل وإن كان مائة شرط) قال القرطبي خرج مخرج التكنيع يعني أن
الشروط غير المشروعة باطلة ولو كثرت (مقتضا الله أحق) أي بالاتباع من الشروط المخالفة له (ونشرط الله
أوتق) باتباع حدوده التي حدّها وليست المضاولة هنا على حقيقة اذ لا مشاركة بين الحق والباطل (ما) بغير فاء
في اليونانية بال (رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولي الولاء انما الولاء لمن أعتق) ويستفاد من التعبير
بأئنا اثبات الحكم للمد كورون فقيه مع اعداء فلا ولا لمن أسلم على يديه رجل وفيه جواز سي المكاتب وسؤاله
واكتسابه وتمكين السبدل من ذلك لكن محل الجواز اذا عرفت جهة حل كسبه وأن للمكاتب أن يسأل من حين
الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافا لمن شرطه وانه لا بأس بتجديد مال الكتابة إلى غير ذلك مما ساقى ان شاء الله
تعالى في محاله (باب) جواز (بيع المكاتب اذ ارضى) وللعموي والمستمل يبيع المكاتبه قال في الفتح والاول
أصح لقوله اذ ارضى (وقالت عائشة) رضى الله عنها عما وصله ابن أبي شيبة وابن سعد (هو) أي المكاتب (عبد
ما بقي عليه ثمن) من مال الكتابة (وقال زيد بن ثابت) فيما وصله الشافعي وسعيد بن منصور (ما بقي عليه درهم
وقال ابن عمر) رضى الله عنهما (وصله ابن أبي شيبة) هو عبدان عائش وان مات وان جنى ما بقي عليه ثمن) وبه
قال (سعد بن عبد الله بن يوسف) التيسى قال (أخبرنا مالك) الامام (عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد
الرحمن) الانصارية المدينة (ان بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فقاتلها ان أحب أهل
ان اصيب لهم عنك صبة واحدة فاعتقك) بضم المهملة والنصب عطف على أن أصب بالقاء ولا يذري
وأعتقك (فعلت فذرت بريرة ذلك لاهلها فقالوا لا الا أن يكون ولاولئ) وللعموي والمستمل الولاء

في المنقول وغيره ولهذا لو نذر الهدى انصرف الى الحرم ولم يحمل على الهدية الى فقر وأما الصدقة فهي عليك
يعطى بالاعوض للمحتاج لثواب الآخرة وأما الهبة فهي عليك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية
بإيجاب وقبول لفظاً بأن يقول نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت ولا يشترط أن في الهدية على الصحيح بل يكفي
البعث من هذا والقبض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو سلف لا يجب له فتصدق عليه
أو أهدى له حنث والاسم عند الإطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل المؤلف المعنى الأعم فإنه أدخل فيها
الهدايا وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) (أبو الحسين الواسطي) مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر الصديق قال
(حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئب (عن المقبري) سعيد (عن أبيه) كيسان
بفتح الكاف وسقط قوله عن أبيه في رواية الأصميلي وابن عساكر وكريمة قال في الفتح وضبط عليه في رواية
النسفي والصواب إثباته (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال يا نساء المسلمات)
بضم الهمزة منادى مفرد معترف بالقبال عليه والمسلمات صفة له فيرفع على اللفظ وينصب على المحل ويجوز فتح
الهمزة على أنه منادى مضاف والمسلمات حينئذ صفة لموصوف محذوف تقديره يا نساء الطوائف أو نساء
النفوس المسلمات فيخرج حينئذ عن إضافة الموصوف الى الصفة وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة وروى
ابن السيد بأنها قد سحت نقلها وساعدتها اللغة فلامعنى للانكار وفي النسخة المقررة على المبدوعى يا نساء
المؤمنات ورواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين (لا تتخترن جارة) هدية مهداة (لجارتها)
ولابى ذر لجارة (ولو) أنها تسمى (فرس شاة) بقاء مكسورة فراء مكسنة فسين مهملة مكسورة عظم قبل
الهم وهو للبعبر موضع الحافر من الفرس ويطلق على الشاة مجازاً واشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير
وقوله لا الى حقيقة الفرس لأنه لم يجز العادة بأهائه أى لا تنزع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها
لاستقلاله بل يتبني أن تجود لها بما تيسر وان كان قليلاً فهو خير من العدم وإذا توصل القليل صار كثيراً
وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تادوا ولو فرس شاة فإنه ثبت المودة ويذهب الضعاف * وحديث
الباب أخرجه مسلم أيضاً وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد
في أوله تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر مضعف وقال الطبراني أنه أخطأ
فيه لم يقل عن أبيه كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد أخرجه أبو عوانة لكن من زاده عن أبيه
أحفظ واضبط فروايتهم أولى قاله الحافظ ابن حجر * وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى بن عمرو بن
أويس (الأدبسي) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون التحتية المدنى قال (حدثنا) ولابى ذر حدثني (ابن أبي
حازم) هو عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار (عن أبيه) أبي حازم سلمة بن دينار (عن يزيد بن رومان) بضم
الراء مولى الزبير (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعروة) بن الزبير (ابن أخي)
بوصل الهمزة وتكسر في الابتداء وفتح النون على النداء وأداة النداء محذوفة كذا في روايتنا بوصل الهمزة
وهو الذى في الفرع وقال الزركشى بفتح الهمزة قال ابن الدماميني فتكون الهمزة نفسها حرف نداء ولا كلام
في ذلك مع ثبوت الرواية انتهى واتم عروة هي اسماء بنت أبي بكر وفي رواية يحيى بن يحيى عن عبد العزيز بن عبد الله
والله ابن أخى (أن كالنظر الى الهلال) أن هذه محذوفة من النقلة دخلت على الفعل الماضى السامخ واللام
في لتنظر فارقة بينهما وبين النافية وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فبرهنوا أن النافية ويجعلون اللام
بمعنى (ال) (تم الهلال ثم الهلال) بالجر عطفاً على السابق (ثلاثة أهلة) (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال
في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوماً والمرق
ثلاثة أهلة وقوله ثلاثة بالنصب بتقدير لتنظر وبالجر (وما وقدت) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (في بيان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نام) بالرفع نائب عن الفاعل وعند المؤلفين في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن
أبيه بلفظ كان بأنى علينا الشهر ما وقد فيه ناراً ولا منافاة بينهما وبين رواية يزيد بن رومان هذه وعند ابن ماجه
من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ لقد كان بأنى على آل محمد الشهر ما زرى في بيت من بيوت
الدخان الحديث قال عروة (وقلت) لعائشة رضي الله عنها (يا خالة) بضم التاء منادى مفرد ولابى ذر
يا خالت بكسرهما (ما كان يعيشتكم) بضم المثناة التحتية وكسر العين وسكون التحتية من أعاشه الله
عيشة ولابى ذر يعيشتكم بضم الياء الأولى وفتح العين وتشديد الياء الثانية وقول الحافظ ابن حجر

رحمه الله وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم بسكون الغين المجهمة بعد هاء فون مكسورة ثم تحبته تعقبه العيني بانه
 تصحف عليه فله من الاغناء وليس هو الا من القوت كذا قال (قالت الاسودان) اي قالت عائشة كان يعيشتا
 (التمر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقميرين والافالماء لالون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء وانما
 اطلقت على التمر اسود لانه غالب تمر المدينة وقول بعض الشراح جعل صاحب المحكم ان تفسير الاسودين بالتمر
 والماء مدرج تعقب بأن الادراج لا يثبت باتوهم فانه في الفتح (الا انه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 جيران من الانصار) بكسر الجيم سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو ايوب خالد بن زيد وسعد بن زرارة
 وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجبة بفتح الميم وكسر النون وسكون التعتية آخر ما مهملة اي غنم فيها لبن
 (وكأنوا يمتصون) بفتح اوله وثانته مضارع مخ اي يهطون (رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألبانهم) وبضم اوله
 وكسر ثالثه مضارع امخ والذى في اليونانية يمتصون بفتح الباء والتون بفتح الياء وكسر النون اي يجعلون له
 منجبة أي عطية (فيسقين) * وهذا موضع الترجمة لانهم كانوا يهدون اليه صلى الله عليه وسلم من ألبان منافعهم
 وفي الهدية معنى الهبة * وفي هذا الحديث التحديث والغنمة ورواته كلهم مديون ورواية الراوي عن خاتمه
 وثلاثة من التابعين على نسق واحد اولهم ابو حازم وأخرجه مسلم * (باب القليل من الهبة) * وبه قال (حدثنا)
 ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن بشار) بالموحدة المفتوحة والمججمة المشددة العبدى البصرى بدار قال
 (حدثنا بن ابى عدى) هو محمد بن ابى عدى واهله ابراهيم البصرى (عن شعبة) بن الجراح (عن سليمان) بن
 مهران الاعشى (عن ابى حازم) سلمان الاشجعي (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)
 أنه (قال لو دعت الى ذراع) بالذال المججمة وهو الساعد وكان صلى الله عليه وسلم يحب اكله لانه مبادى الشاة
 وابعده عن الاذى (أو كراع) بضم الكاف وبعده الراء ألف ثم عين مهملة ما دون الركة من الساق (لا جبت)
 الداعى (ولو اهدى الى ذراع أو كراع لتبنت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرذو الهدية
 في معنى الهبة فحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وانما حصل على قبول الهدية وان قلت لما فيه من التالف
 * (باب من استوهب من اصحابه شيئاً) سواء كان عينا او منفعة جاز بغير كراهة في ذلك اذا كان يعلم طيب انفسهم
 (وقال ابو سعيد) الخدرى في حديث الرقية بالقائحة الموصول بقائه في كتاب الاجارة (قال النبي صلى الله
 عليه وسلم اضربوا الى عكم بهما) * وبه قال (حدثنا بن ابى مريم) هو سعيد بن محمد بن الحكم بن ابى مريم
 الجعفي المصري قال (حدثنا ابو غسان) بفتح الغين المججمة وتشديد السين المهملة وبعده الالف بنون محمد بن مطرف
 اللبني (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) سلمة بن دينار عن سهل (هو ابن سعد الساعدي الانصاري) رضى
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل الى امرأة من المهاجرين هذا وهم من ابى غسان والصواب انهم من
 الانصار نعم يحتمل أن تكون انصارية طالعت مهاجريا وترتجت به أو بالعكس واختلف في اسمها كما مر في الجمعة
 قال في الفتح: أغرب الكرماني هنا فزع اسم المرأة مسينا وهو وهم وانما قيل ذلك في اسم النجار انتهى (وكان
 لها غلام نجار) اسمه باقوم وقيل غير ذلك (قال لها مري عبدك) ولابي ذر فقال مري باسقاط لها واثبت القاء
 قبل القاف (فليعمل لنا عواد المنبر) أي لي فعل لنا فعلا في عواد من نجر وثسوية وخرط يسكون منها منبر
 (فأمرت عبدك) بذلك (فذهب فقطع من الطرفاء) التي بالغابة (فصنع له) أي لتبي صلى الله عليه وسلم (منبراً فلما
 قضاه) أي صنعه وأحكمه (ارسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه) أي عبداً (قد قضاه) أي المنبر (قال صلى
 الله عليه وسلم) وسقط لفظ صلى الله الى آخره لابي ذر (ارسل به) اي بالمنبر (الى) وهمزة أرسلني مفتوحة
 (فجاؤا به فاحمله النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه حيث ترون) * ومطابقته لترجمة لا تخفى والحديث سبق
 في كتاب الجمعة * وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى أبو القاسم القرشي العامري الاوبسي
 (قال حدثني) بالافراد (محمد بن جعفر) هو ابن ابى كثير الانصاري المدني (عن ابى حازم) سلمة بن دينار (عن
 عبد الله بن ابى قتادة) الحارث (السلي) بفتح السين المهملة واللام الانصاري الخزرجي (عن ابيه) ابى قتادة
 (رضي الله عنه) أنه (قال كنت يوماً جالساً مع رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل امامنا والقوم محرمون وانا غير محرم) لانه لم يقدسند كما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم ارسله الى جهة ليكشف أمر عدو (فابصر واحمارا وحشياً وانا مشغول اخصف نفلي) بخاء مججمة

ثم صاد مهملة مكسورة اى اخرزه قال تعالى وطفقا يحصقان اى يلزقان البعض البعض وكان فعله كانت
 انخرقت والواو فى قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم وفى والقوم وفى وانا غير محرم وفى واما مشغول كلها للمال
 فلم يؤذونى به اى بالجار (واحد والواو اى ابصرته) وفى الحج فبصر أصحابى بحمار وحش فجعل بعضهم يفتحون الى
 بعض (فالتفت) بالفاء وفى نسخة والتفت (فأبصرته فسمت الى الفرس) قال فى المصاييح اسمه الجرادة كإرواء
 البخارى فى الجهاد (فأسرجته ثم ركبت) عليه (ونسيت السوط و لرح فقلت لهم ناولونى السوط والرح فقالوا
 لا والله لا نعینك عليه بشئ) اى لانهم محرمون (ففضبت فترات فأخذتها) السوط والرح (ثم ركبت فشددت على
 الجمار فغمرته) جرحته حتى مات (ثم جثت به وقدمات فوق موافيه بأكارنه ثم انهم شكوا فى اكلهم اياه وهم حرم
 فرحنا وخبأت العضة) من الجمار (معى فأذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) وكان تقدم (فما لنا عن ذلك
 فقال معكم منه شئ) استنهمام محذوف الاداة (فقلت نعم فتناولته العضة فأكلها حتى نفذها) بتسديد الفاء
 وبالذال المهملة اى أكلناها ولا بد ذرئها بكسر الفاء مخففة لكن رده ابن التين كما حكاه فى الفتح (وهو) اى
 والحال أنه عليه الصلاة والسلام (محرم) قال محمد بن جعفر الراوى عن أبى حازم فى مسابىق (فحدثنى به)
 بهذا الحديث (زيد بن اسلم) ابواسامة أيضا (عن عطاء بن بيسار) بالسین المهملة أبى محمد الهلالى مولى
 أم المؤمنين ميمونة (عن أبى قتادة) المذكور فى السند السابق (عن النبى صلى الله عليه وسلم) وسقط قوله
 عن النبى صلى الله عليه وسلم عند المستمل والجوى * ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله معكم منه شئ
 فانه فى معنى الاستيهاب من الاحصاب وزاد فى الحج كوا وأطعمونى قال فى الفتح ولعل المصنف اشار الى هذه
 الزيادة وانما طلب عليه الصلاة والسلام ذلك منهم ليوثنهم به ويرفع عنهم اللبس فى توقفهم فى جواز ذلك
 وقد سبق هذا الحديث فى الحج فى أبواب * (باب من استسقى) أى طلب من غيره ماء أو لبنا البشر به أو غير
 ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه يجوز له (وقال سهل) هو ابن سعد الانصارى رضى الله عنه مما وصله
 المؤلف فى النكاح (قال لى النبى صلى الله عليه وسلم اسقنى) يسهل * وبه قال (حدثنا حادس بن محمد) بفتح الميم
 وسكون الخاء القطفوانى الكوفى قال (حدثنا سليمان بن بلال) قال (حدثنى) بالافراد (ابو طولة) بضم الطاء
 المهملة وتحقيف الواو الانصارى قاضى المدينة وزاد فى غير رواية أبى ذر اسامه عبد الله بن عبد الرحمن قال
 سمعت انصار رضى الله عنه يقولون انا نارسول الله صلى الله عليه وسلم فى دارنا هذه فاستقى فلبنا له شاة لانا) سقط
 لفظه لابي ذر (ثم شربه) بكسر المعجمة وضمها اى خلط اللبن (من ماء بئرنا هذه فأعطيته) ذلك (وابو بكر عن
 يساره وعمر بن الخطاب) بفتح الهاء الاولى اى مقابله (واعرابى) لم يسم (عن عيسى) وهو من قال هو خالد بن الوليد
 فشرب صلى الله عليه وسلم (فلما فرغ قال عمر هذا ابو بكر) أى اسقه (فأعطى) صلى الله عليه وسلم (الاعرابى
 فضله) وسقط لغير أبى ذر فضله (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (الايمنون) مقتدون (الايمنون) مقتدون
 أو هو مرفوع بفعل محذوف تقديره يقدم الايمنون وهذا الثانى تاكيدا للايمنون الاول (الآ) بفتح الهمزة
 وتخفيف اللام للتنبيه (فمنوا) أمر من الين وهوتا كيد بعدنا كيد (قال انس فهى) أى البداءة بالايمن
 (سنة فهى سنة ثلاث مرات) وزاد فى رواية ابوى ذر والوقت فهى سنة وسقط لابي ذر وحده قوله ثلاث مرات
 وانما اعطى الاعرابى ولم يستأذنه لئلا يفقه بذلك لقرب عهده بالاسلام وفيه جالوس القوم على قدر سبقهم
 * وهذا الحديث أخرجه المؤلف فى الاثرية * (باب) جواز (قبول هدية) صائدا (الصيد وقيل النبى صلى الله
 عليه وسلم من ابي قتادة عضد الصيد) سبق موصولا قبل الباب السابق * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب)
 الازدى الوائشى بالمجعة ثم المهملة البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك)
 الانصارى (عن انس رضى الله عنه) أنه (قال أتبعنا) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون الجيم اى
 أثرنا ونفرنا (أربابا) من موضعه (بجز الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء والظاء المعجمة وهو على مثال تنية ظهر
 من العلم المضاف والمضاف اليه فالاعراب الاول وهو مز والسانى مجرور بأيد بالاضافة موضع قريب من مكة
 والارب وأحد الارباب اسم جنس يطلق على الذكرو الانثى (فسعى القوم) فحوم لمصطادوه (فلقبوا) بفتح
 الغين المعجمة ولا بد ذر فلقبوا بكسر ها والاول أفصح بل انكسر بعضهم الكسر وللشيمى فتعبوا وهو معنى
 لغبوا أى اعيوا قال أنس (فأدركتها) اى الارنب (فاخذتها فانيت بها بالطلحة) زوج أم أنس واسمها أم سليم
 (فدبحها وبعث بها) فى رواية أبى داود أنه بعث بها مع أنس (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لابي ذر

لفظ بها (بوركها) بفتح الواو وكسر الراء ويجوز كسر الواو وسكون الراء ما فوق الفخذ مع الافراد فيها (او
 نخذيها) بكسر الخاء وفتح الذال المجتنب منثنى والشك من الراوى (قال) شعبة (نخذيها بالشك فيه) قال ابن
 بطل وقول شعبة نخذيها بالشك فيه دليل على أنه شك في النخزين أو لاثم استيقن (فقبله) بفتح القاف وكسر
 الموحدة أى قبل المبعوث اليه (قلت واكل منه) عليه الصلاة والسلام (قال واكل منه ثم قال بعد) أى بعد
 القول بالاكل (قبله) فنشك في الاكل واستيقن القبول فجزم به آخر * وهذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم
 في الذابح وأبو داود في الاطعمة والترمذى والنسائى وابن ماجه في الصيد * (باب قبول الهدية) كذا ثبت
 في رواية أبي ذر وسقط لغيره قال في الفتح وهو الصواب * وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثنى)
 بالافراد (مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) الزهرى (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب) بالصاد والعين الساكنة المهملة (ابن جندب) بفتح الجيم
 وتشديد المثلثة (رضى الله عنهم) أنه (أى الصعب) أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو
 بالابواء) بفتح الهجمة وسكون الموحدة والمدائح قرية من القرع من اعمال المدينة ينها وبين الحفنة بما يلى المدينة
 ثلاثة وعشرون ميلا (أبو ذر) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة آخره فون موضع أقرب الى الحفنة من الابواء
 والشك من الراوى (فرد عليه) بجذف ضمير المفعول (فلما رأى) عليه الصلاة والسلام (ما في وجهه) أى وجه
 الصعب من الكراهة لذه هديته عليه (قال) عليه الصلاة والسلام تطيبوا قلبه (أما) بفتح الهجمة وتحفيف الميم
 (انما نردّه) بتشديد الدال على الادغام وضمها وفتحها والوجهان في القرع واصله هنا والصواب الاول كآخر
 المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر مرعاة للواو التى توجبها ضمة الهاء بعدها ولم يحفظ سيبويه
 في نحو الاذالك وصرح ابن الحاجب وغيره أنه مذهب البصريين وللكشيمى وحده لم يردده بفك الادغام
 فالدال الاولى مضعومة والثانية مجزومة (عليك) وللعموى والمستمل اليك بالهمزة بدل العين لعله من العلل
 (الانا حرم) أى محرمون وانما رده عليه لأنه ظن أنه صيدله * ومباحث هذا الحديث سبقت في الحجج ومراد
 المؤلف منه هنا قوله لم نردّه عليك الانا حرم لأن مفهومه انه لو لم يكن محرما لقبله * (باب قبول الهدية) قال
 الحفاظ بن حجر كذا ثبت لابي ذر وهو تكرر اربع فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام
 بعد الخاوص ووقع عند النسفى باب من قبل الهدية * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثنى بالافراد (ابراهيم بن
 موسى) الفراء الرازى الصغير قال (حدثنا عبدة) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة ابن سليمان قال (حدثنا
 هشام) هو ابن هروث بن الزبير (عن أبيه عن عائشة) رضى الله عنها ان الناس كانوا يتخزون (أى يقصدون
 بهداياهم يوم) نوبة (عائشة) حين يكون عليه الصلاة والسلام عندها حال كونهم (يتبعون) أى يطلبون (بها)
 أى بهداياهم (أو يتبعون بذلك) أى بالتخزى (مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح ميم مرضاة مصدر
 ميمي بمعنى الرضا وعند أبي ذر مرضاه بكتب النساء هاء وفي الفرع واصله يتبعون في الموضعين بوحدة بعدها
 فوقية ثم غين مجمة من الابتغاء فالشك انما هو في بها أو بذلك وفي غيره يتبعون بها بتقديم المشاة مشددة وكسر
 الموحدة وبالعين المهملة من الاتباع أو يتبعون بذلك بالغين المجمة من الابتغاء * وهذا الحديث أخرجه مسلم في
 الفضائل والنسائى في عشرة النساء * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال
 (حدثنا جعفر بن ابياس) بكسر الهجمة وتحفيف الباء كالسابق هو ابن أبي وحشية (قال سمعت سعد بن جبير عن
 ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال اهدت أم حفيد) بالخاء المهملة المنصومة والفاء المفتوحة آخره مهملة
 مصغرا واسمها هزيلة تصغير هزلة بالزاي وهى أخت أم المؤمنين ميمونة (و) خالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه
 وسلم أقطا) بفتح الهجمة وكسر القاف بعدها طاء مهملة لبنا مجفنا (وحنما وأضبا) بفتح الهجمة وضم الضاد المجمة
 وتشديد الموحدة جمع ضرب بفتح الضاد والعموى والمستمل وضباعلى الافراد دوية لانترب الماء وتعيش
 سبعة مائة سنة فصاعدا ويقال انها تول في كل اربعين يوما نظرة ولا يسقط لها سن (فاكل النبي صلى الله عليه وسلم
 من الاقط والسمن وترك الضب) ولابي ذر ترك الضب بلفظ الجمع (تقدرا) بالقاف والذال المجمة والنصب على
 التعليل أى لاجل التقدير كراهة (قال ابن عباس فاكل) أى الضب (على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولو كان حراما ما اكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الشافعى حديث ابن عباس موافق حديث

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه فأكل الضب حلال انتهى •
ومباح الحديث تأتي في الاطعمة ان شاء الله تعالى ومطابقة الحديث لما ترجم له في قوله فأكل النبي صلى الله
عليه وسلم من الأقط والسمن لان اكله دليل على قبول الهدية • وهذا الحديث أخرجه المؤلف ايضا في الاطعمة
والاعتصام ومسلم في الذبايح وابوداود في الاطعمة والنساء في الصيد • وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني
بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الحزامي بالحاء المهملة والزاي الأستدي ولا يذرح ابن منذر بدون الالف واللام
قال (حدثنا معن) هو ابن عيسى بن يحيى القزاز المدني (قال حدثني) بالافراد (ابراهيم بن طهمان) بفتح الطاء
المهملة وسكون الهاء الخراساني أحد الأئمة وثقه ابن معين والجهور وتكلم فيه بالارجاء وقد ذكر الحاكم انه رجع
عنه (عن محمد بن زياد) القرشي الجمحي مولى آل عثمان بن مظعون المدني سكن البصرة (عن أبي هريرة رضى
الله عنه) أنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بطعام) زاد احمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة
عن محمد بن زياد من غير أهله (سأل عنه اهدية ام صدقة) بالرفع فيه ما على الخبر أى هذا ويجوز ان نصب بتقدير
أجنتم به هدية أم صدقة (فان قيل صدقة) بالرفع (قال لا يصح به كذا) ولم يأكل (لانه حرام عليه) (وان قيل هدية)
بالرفع (ضرب يده) أى شرع في الأكل مسرعا (صلى الله عليه وسلم) وسقطت التصلية لابي ذر (فأكل معهم) •
ومطابقته الترجمة في قوله وان قيل هدية الخ لان اكله معهم يدل على قبول الهدية • وبه قال (حدثنا) ولا يذرح
حدثني (محمد بن بشار) بالواو حدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدي البصري أبو بكر بن دار قال (حدثنا
عقذر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصري قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن قتادة) بن دعامة (عن انس بن
مالك رضى الله عنه) أنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم) فسأل عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة) قال
هو لها صدقة ولنا هدية) أى حيث اهدته بريرة لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف
سائر المالا في أملاكهم • وهذا الحديث أخرجه ايضا في الزهد ومسلم في الزكاة وأخرجه ايضا أبو داود
والنسائي • وبه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني (محمد بن بشار) هو العبدي السابق قال (حدثنا عقذر) الهذلي
قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي الفقيه أبي محمد
المدني الامام ولد في حياة عائشة رضى الله عنها (قال) أى شعبة (سمعت) أى الحديث الا فى ان شاء الله تعالى
(منه) أى من عبد الرحمن (عن القاسم) أبيه (عن عائشة رضى الله عنها انها ارادت أن تشتري بريرة) من أهلها
(وانهم اشترطوا) على عائشة (ولاه هافذ كز) يضم المجعة مبنيا للمفعول أى ذكر ما اشترطوه على عائشة (للنبي
صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترىها فأعتقها فأعاق الولاء من أعتق) ومباحث هذا
سبقتم مرات (واهدى) يضم الهمزة (لها) أى لبريرة (لحم) وفي نسخة واهدت لها لهما (فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما هذا قلت تصدق) مبنيا للمفعول زاد في نسخة به (على بريرة) ولا يذرح بعد قوله لحم فقيل للنبي صلى
الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (هو لها صدقة ولنا هدية) ومفهوما أن
التحريم انما هو على النصفة لاعلى العين وعلى الرواية الاولى يكون السؤال والجواب من قوله صلى الله عليه وسلم
والثانية اصوب (وخبرت بريرة) أى صارت مخيرة بين أن تفارق زوجها وأن تبقى تحت نكاحه (قال عبد
الرحمن) بن القاسم الراوى (زوجها) مغيث (حزأ وعبد قال شعبة) بن الحجاج (سألت) وفي نسخة ثم سألت (عبد
الرحمن) بن القاسم (عن زوجها قال لا درى حزأ أم عبد) بهمة الاستفهام وبالميم بعد الهمزة الاخرى ولا يذرح
ذرحأ وعبد المشهور وهو قول مالك والشافعي انه عبد وخالف اهل العراق فقالوا انه كان حزأ • وهذا
الحديث أخرجه مسلم في العتق والزكاة بقصد الهدية والنساء في البيوع والقرائن والطلاق والشروط
• وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن) الكسائي نزيل بغداد ثم مكة قال (اخبرنا خالد بن عبد الله)
الطحان الواسطي (عن خالد الحذاء) بالحاء المهملة والذال المجعة (عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية) أنسبة
الانصارية أنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها فقال لها عندكم) ولا يذرحأ عندكم
بأشياء همزة الاستفهام (شيء قالت) عائشة (لا) نئي (الاثنى) بعثت به أم عطية من الشاة التى بعثت اليها من
الصدقة) بفتح الواو حدة وسكون المثناة وتاء الخطاب ولا يذرح بعثت يضم الموحدة مبنيا للمفعول قال في الفتح
وهو الصواب (قال) عليه الصلاة والسلام (انها) أى الشاة للعموى والمستقلى انه (قد بعثت محالها) بفتح الميم

وكسر الحاء المهمل يقع على الزمان والمكان اى صارت حلالا بانتقالها من الصدقة الى الهدية * وهذا الحديث قد مر في باب اذا تحوت الصدقة من كتاب الزكاة * (باب من أهدي) شيئا (الى صاحبه ويحزى) اى قصد (بعض نسائه دون بعض) * وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائحي قال (حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الازدى الجهمي البصري (عن هشام) ولا يذرع عن هشام بن عروة (عن ابيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها) انها قالت كان الناس ينجرون) يقصدون (بهداياهم يومى) الذى يكون فيه عدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد الاسماعيلي عن حماد بن زيد هذا الاسناد فاجتمع من صواحي الى ام سلمة فقتل لها خبرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (وقالت ام سلمة) ام المؤمنين له عليه الصلاة والسلام (ان صواحي) تعنى امهات المؤمنين (اجتمعن) عندي (فذكرت له) الذى قلن من انه يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (فأعرض) عليه السلام (عنها) اى عن ام سلمة لم يلتفت لما قالته وفي نسخة عنهن اى عن بقية امهات المؤمنين * وهذا الحديث أورده هنا مختصرا وأورده في فضائل عائشة مطولا وأخرجه الترمذى في المناقب * وبه قال (حدثنا اسماعيل) ابن أبي اويس (قال حدثني) بالافراد (اخى) ابو بكر عبد الحميد بن أبي اويس (عن سليمان) بن بلال (عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزينين) بكسر الحاء المهمل وسكون الزاى تنية حرب أى طائفتين (فحزب فيه عائشة) بنت أبي بكر (وحفصة) بنت عمر (وصيفة) بنت حنيفة (وسودة) بنت زمعة (والحزب الاحرام سلمة) بنت أبي امية (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم) زينب بنت جحش وميمونة بنت الحارث وام حبيبة بنت أبي سفيان وجويرية بنت الحارث (وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة) بضم الحاء (فاذا كانت عندهم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية الى) ولا يذرع بها الى (رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلهم حزب ام سلمة فقتل لها كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس) يجوز يكلم ويكسر لالتقاء الساكنين وبالرفع (فيقول) تفسيرا لكلم (من أراد أن يهدي) بضم الياء من أهدي (الى رسول صلى الله عليه وسلم هدية فليهد) بضم الياء وتذكر الضمير اى الشيء المهدى وللعموى والمستقلى فليهدا اى الهدية اليه وقال الحافظ ابن جرير فليهد في رواية الكشميهني بمحذف الضمير انتهى وهو الذى في النسخة المقررة على المبدوى (حيث كان) عليه الصلاة والسلام (من نسائه) واغبر أبي ذر من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة بما قلن) لها (فليقل لها) عليه السلام (شيئا فسلها) عما أجبها (فقات) ام سلمة (ما قال لي شيئا فقتل لها فكلمه) بالقاء ولا يذرع لكلمه (قالت) اى عائشة وفي نسخة قال (فكلمته) اى ام سلمة (حين دار اليها) اى يوم نوبتها (ايضا فلم يقل لها شيئا فسلها فقالت ما قال لي شيئا فقتل لها كلمه حتى يكلمك فدار اليها فكلمته وقال لها لا تؤذيني في عائشة) لفظة في للتعليل كقوله تعالى فذالك الذى كنتى فيه (فان الوحى لم يأتني وانما نوب امرأة الاعاشة قالت) اى ام سلمة (فقتل) وفي نسخة قالت اى عائشة فقالت ام سلمة (اتوب الى الله من اذ لي برسول الله ثم انهن) اى امهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) بالواو والكشميهني دعين بالياء اى طابن (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو عند عائشة (تقول) له عليه الصلاة والسلام (ان نساء) بتشديد النون وفي اليونانية تبس فيها غيره ان يجزئة على النون مخففة (بشدتك الله) بفتح الياء وضم المعجمة اى يسألك بالله وسقط لا يذرع لفظ الجلالة وقال في الفتح وللاصمى شأشذك الله (العدل في بنت ابي بكر) عائشة قال في الفتح اى التسوية بينهما في كل شئ من المحبة وغيرها وقال الكرماني ومحبة القلب فقط لانه كان بسوى بينهما في الافعال المقدورة وقد اتفق على انه لا يلزمه التسوية في المحبة لانها ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضى الله عنها في ذلك وعنده ابن سعد من مرسل على بن الحسين ان التي خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سأهاها ارسلت زينب قالت زينب وغيرها قال أهى التي ولت ذلك قالت نعم (فقال يا بنية) لا تحبين ما احب قالت بلى زاد مسلم قال فاجبى هذه اى عائشة (فرجعت) فاطمة (اليهن فاخبرتهن) بالذى قاله (فقتل ارجمى اليه فابت) فاطمة (أن ترجع) اليه (فأرسلن زينب بنت جحش فاتته) عليه السلام (فاغلظت) في كلامها (وقالت ان نساءك

يشدك الله العدل في بنت ابن أبي خفافة) يضم القاف وبعد الحاء المهملة ألف فقاء فها تأيت هو والد أبي بكر
 الصديق واسمه عثمان رضي الله عنهما (فرغت) زينب (صوتها حتى تناولت عائشة) أي منها (وهي قاعدة) جلة
 اسمية (فدبت) أي سبت زينب عائشة رضي الله عنها (حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر إلى عائشة هل
 تكلم) يحذف إحدى التاءين (قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى استكتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى عائشة وقال إنها بنت أبي بكر) أي أنها شريفة عاقلة عارفة كأبيها وكانه صلى الله عليه وسلم أشار إلى أن
 أبا بكر كان عالما بآداب مضر ومثالبها ولا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه ومن يشابهه فاظم والولد سرأيه قال
 المهلب في الحديث أنه لا حرج على الرجل في إثارة بعض نسائه بالتحف والطرف من المأكل واعترضه ابن المنذر
 بأنه لا دلالة في الحديث على ذلك وإنما الناس كانوا يفتعلون ذلك والزواج وإن كان مخاطبا بالعدل بين نسائه
 فالمهدون الأجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهم الم تقدم عليه الصلاة والسلام إلى الناس بشئ في ذلك
 وإيضاف ليس من مكارم الأخلاق أن يعترض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا
 يقال أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي يقبل الهدية فيملكها فيلزم التخصيص من قبله لانا نقول المهدى لأجل
 عائشة كأنه ملك الهدية بشرط تخصيص عائشة والتملك يتبع فيه تجبر المالك مع أن الذي يظهر أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يشركهن في ذلك وإنما وقعت المنافسة ليكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك
 تنويه * ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه رواية الأخ عن أخيه والابن عن أبيه ولما تصرف الرواة
 في حديث الباب بالزيادة والنقص حتى أن منهم من جعله ثلاثة أحاديث (قال البخاري الكلام الأخيرة
 فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل) لم يسم (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن محمد بن عبد الرحمن
 ابن الحارث بن هشام عن عائشة وبغتر جهالة الراوي في الشواهد والمتابعات) (وقال أبو مروان) يحيى بن أبي
 زكريا الغساني سكن واسطا (عن هشام بن عروة عن رجل) كان الناس يتحرون به أيام يوم عائشة رضي الله عنها (وعن
 هشام) هو ابن عروة عن رجل من قريش ورجل من الموالي (لم يسم) (عن الزهري) عن محمد بن عبد الرحمن بن
 الحارث بن هشام) أنه قال (قالت عائشة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنت فاطمة) الحديث قال
 الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق من المقدمة رواية هشام عن رجل ورواية أبي مروان عن هشام لم أجدهما *
 (باب ما لا يرد من الهدية) * وبه قال (حدثنا أبو معمر) عبد الله بن عمرو بن النخاج المنقري المقعد قال (حدثنا
 عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا عزرة بن ثابت) بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء (الأنصاري) قال
 (حدثني) بالافراد (ثمامة بن عبد الله) يضم المثناة وتخفيف الميم ابن أنس قاضي البصرة (قال) أي عزرة (دخلت
 عليه) أي على ثمامة (فتأولني طيبا) قال كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب قال وزعم) أي قال (أنس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب) لأنه ملازم لمناجاة الملائكة كذا قاله ابن بطال ومفهومه أنه من
 خصائصه وليس كذلك وقد أقننى به أنس في ذلك والحكمة في ذلك ما في حديث أبي هريرة بإسناد صحيح
 عند أبي داود والنسائي مرفوعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وعند
 الترمذي بإسناد حسن من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاثة لا ترد الوسايد والدهن واللبن قال الترمذي يعني
 بالدهن الطيب * وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في اللباس والترمذي في الاستئذان في باب ما جاء
 في كراهية رد الطيب وقال حسن صحيح والنسائي في الوليمة والزينة * (باب من رأى الهبة) أي التي
 توهب ولا يذرع عن الجوى والمستلم من يرى ولا يذرع أن الهبة (الفائبة جائزة) نصب مفعول ثان
 لرأى وبالرفع خبر أن على رواية أبي ذر * وبه قال (حدثنا سعيد بن أبي مرثد) هو سعيد بن الحكم بن محمد
 ابن سالم بن أبي مرثد الجمحي بالولاء قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (قال حدثني) بالافراد (عقيل)
 يضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح الأبي بفتح الهمزة وسكون التحتية الأموي مولا لهم (عن ابن شهاب)
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال ذكر عروة) بن الزبير (أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما مروان) بن الحكم
 (أخبره) أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين فسألوه أن يرد إليهم
 أموالهم وسيبهم (قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال ما بعد فان اخوانكم جاؤنا) حال كونهم
 (نائمين) وإنى رأيت أن أرد إليهم سيبيهم في أحب منكم أن يطيب ذلك) يضم الباء وفتح الطاء وتشديد الباء أي
 من أحب أن يطيب نفسه يدفع السبي إلى هوازن (فليفعل) جواب من المتضمنة معنى الشرط (ومن أحب)

أي منكم (أن يكون علي حظه) أي نصيبه من السبي (حق نعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما بقي بالله علينا)
 بضم الباء وكسر الفاء من أفاء أي يرجع اليان من أموال الكفار وجواب الشرط فليفعل وحذف هنا في هذه
 الطريق (فقال الناس طيننا لك) زاد في العتق ذلك وقد سبق فيه أن هذه الرواية مرسله لأن مروان لا صحبة له
 والمسور لم يحضر القصة ومرااد المؤلف منه هنا قوله صلى الله عليه وسلم وإني رأيت أن أردأ إليهم سيهم فمن أحب
 منكم أن يطيب ذلك فليفعل مع قولهم طيننا لك ففهم أنهم وهو ما غفوه من السبي قبل أن يقدم وذلك في معنى
 الغائب وتركهم إياه في معنى الهبة كذا أقرره في فتح الباري وفيه من التعسف ما لا يخفى وإطلاق الترك على
 الهبة بعيد وزعم ابن بطال أن فيه دليلا على أن السلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستتلاف
 ونعقبه ابن المنبر بأنه لا دليل فيه على ذلك بل في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب
 نفوس المالكين ولا يسوغ للسلطان نقل أملاك الناس وكل أحد أحق بما له ونعقبه ابن الدمايني من
 المالكية فقال لنا في المذهب صورة ينقل فيها السلطان ملك الإنسان عنه جبرا كدار ملاصقة للجامع الذي
 احتج إلى توسعته وغير ذلك لكنه لا ينقل إلا بالتمن قال وهو وارد على عموم كلامه * وهذا الحديث قطعة من
 حديث سبق في العتق * (باب المكافأة في الهبة) بالهز وقديرك مفاعلة بمعنى المقابلة وللكتيم في الهدية
 بالذال المهملة بدل الهبة بالموحدة * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال (حدثنا عيسى بن يونس) بن
 اسحاق السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله
 عنها) أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية وينيب عليها أي يعطي الذي يهدي له بدلها
 واستدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية إذا أطاق وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقر للفقير
 بخلاف ما يهيه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك ومذهب الشافعية
 لا يجب بطلاق الهبة والهدية إذا يقتضيه اللفظ ولا العادة ولو وقع ذلك من الأدنى إلى الأعلى كما في إعارته له
 الخاق لا عيان بالمنافع فإن أنابه المتهب على ذلك فهبة مبتدأة وإذا قيد هاتلعاقدان بثواب معلوم لا مجهول
 صح العقدي عاظرا للمعنى فإنه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما إذا قيد هاتلعاقدان بثواب لا يصرح له مذكوره
 به معاوضة نعم المكافأة على الهدية والهبة مستحبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وأشار المؤلف بقوله (لم يذكر
 وكيع) هو ابن الجراح فيما وصله ابن أبي شيبة (ومحاضر) بضم الميم وكسر الصاد المججمة ابن المورع بتشديد الراء
 المكسورة وبالعين المهملة الكوفي (عن هشام عن أبيه) عروة (عن عائشة) إلى أن عيسى بن يونس تفرّد بوصول
 هذا الحديث عن هشام وقد قال الترمذي والبراز لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس وهو عند
 الناس مرسل قال ابن حجر ورواية محاضر لم أقف عليها * ومطابقة الحديث للترجمة متجهة إذا أريد بلفظ الهبة
 معناها الأعم والحديث أخرجه أبو داود في البيوع والترمذي في البر * (باب حكم الهبة للولد) من الوالد
 (وإذا أعطى) الوالد (بعض ولده شيئا لم يجز) له ذلك (حتى بعدل بينهم ويعطى الآخر من مثله) وللدعوى والمستملى
 ويعطى بضم أوله وفتح ثالثة الآخر بالافراد والرفع نائب عن الفاعل (ولا ينهد عليه) مبنى لانه فعل والضمير
 في عليه للاب أي لا يسع الشهود أن يشهدوا على الاب إذا فضل بعض بنه على بعض (وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم) فيما وصله في الباب اللاحق من حديث النعمان (اعدلوا بين أولادكم في العطية) هبة أو هدية أو صدقة
 وسقط لفظ في العطية في الباب اللاحق (وهل للوالدان يرجع في عطيته) التي أعطاهما الولد نعم له ذلك وكذا سائر
 الأصول من الجهتين ولو مع اختلاف الدين من دون حكم الحاكم سواء أفضى الولد أم لا غنيا كان أو فقيرا
 صغيرا أو كبيرا الحديث الترمذي والحاكم وصححا لا يحمل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد
 فيما يعطى لولده والوالد يشمل كل الأصول إن حل اللفظ على حقيقة ومجازه والألحق به بقية الأصول مجامع
 أن لكل ولادة كما في النفقة (و) حكم (ما بيا كل) الوالد (من مال ولده بالمعروف) إذا احتاج (ولا يعتدى)
 لكن قال ابن المنبر وفي اتزاعه من حديث الباب خفاء وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الحاكم
 مرفوعا أن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من مال أولادكم (واشترى النبي صلى
 الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في كتاب البيوع في حديث طويل (من عمر) بن الخطاب (بغير أن يعطاه) أي
 البعير (ابن عمرو قال) عليه الصلاة والسلام (اصنع به ما شئت) فيه نأ كيد للتسوية بين الأولاد في الهبة لانه

عليه الصلاة والسلام لو سأل عمر أن يهبه لابن عمر لم يكن عدلا بين بني عمر فلذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم ثم
وهبه له وفيه دليل على أن الاجنبي يجوز له أن يخصص الهبة بعض ولد صديقه دون بعض ولا يعتد ذلك جورا
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد بن
عبد الرحمن) بضم الحاء المهمله ابن عوف (ومحمد بن النعمان بن بشير) بفتح النون الموحدة وكسر المعجمة ابن سعد بن
ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام آخره سين مهمله النابغ (انهما حدثاه عن النعمان بن بشير ان أباه)
بشير بن سعد بن ثعلبة (أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني فحلت) بفتح النون والحاء المهمله
وسكون اللام أى أعطيت (ابني هذا) النعمان (غلاما) لم يسم (فقال) عليه الصلاة والسلام (أكل ولدك
فحلت) أى أعطيت (منه) وهمزة أكل للاستفهام على طريق الاستخبار وكل منصوب بقوله فحلت ولمسلم من
رواية أبي حيان فقال أكلهم وهبت لهم مثل هذا (قال لا) وفي الموطأ للدارقطني من رواية ابن القاسم
قال لا والله يا رسول الله (قال فارجه) بهمزة وصل ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فارده
وتسلك به من أوجب التسوية في عطية الاولاد به صرح البخاري وهو مذهب طاوس والثوري وحمل الجمهور
الامر على الندب والتهنى على التنزيه فيكره للوالدان علان يجب لاحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكر كلا
يفضى ذلك إلى العوق وفارق الارث بان الواو ارض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكر والاثنى انما
يختلفان في الميراث بالعصبة أما بالرحم المجردة فهما سواء كالاخوة والاخوات من الام والهبة للاولاد امر بها
صلة للرحم نعم ان تناووا حاجة قال ابن الرفعة فليس من التفضيل والتخصيص المذور السابق واذا ارتكبت
التفضيل المكروه فالأولى أن يعطى الآخر بما يحصل به العدل ولورجع جازل حكي في البحر استحبابه قال
الاسنوي وينبغي أن يكون محل جوازه أو استحبابه في الزائد عن أحد تصح التسوية ويجب أن يرجع عنه
يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون السابق وقال أبو يوسف تجب
التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار • وفي هذا الحديث رواية الابن عن أبيه ورواه كلهم مديون الاشيج
المؤلف وأخرجه أيضا في الهبة والشهادات ومسلم في القرائض والترمذي في الاحكام والنداء في الفحل وابن
ماجه في الاحكام والله الموفق • (باب الاشهاد في الهبة) • وبه قال (حدثنا حميد بن عمر) بن حفص بن
عبيد الله الثقفي قال (حدثنا أبو عرانة) الواحاح ابن عبد الله البشكري (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد
المهملة بن عبد الرحمن السلمي (عن عامر) الشعبي أنه (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على
المنبر) بالكوفة كما عند ابن حبان والطبراني (يقول اعطاني أبي) بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بضم الجيم
وتخفيف اللام وضبطه الدارقطني بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام الانصاري الخرزجي (عطية) كانت العطية
غلاما سألت أم النعمان أباه أن يعطيه إياه من ماله صكما في مسلم (فقال عمره) بفتح العين وسكون الميم
(بنت رواحة) بفتح الراء والحاء المهملة الانصارية أم النعمان لآبيه (لأرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم) انما أعطيته ذلك على سبيل الهبة وغرضها بذلك تثبيت العطية (فأبى) بشير (رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اني اعطيت ابني) النعمان (من عمره بنت رواحة عطية فأمرني أن أشهدك يا رسول الله) على
ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (اعطيت سائر ولدك مثل هذا) الذي اعطيت النعمان (قال لا) وعند ابن
حبان والطبراني عن الشعبي لا أشهد على جور وتسلك به الامام أحمد في وجوب العدل في عطية الاولاد وأن
تفضل احدهم حرام وظلم وأوجب بان الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وقد زاد مسلم أشهد
على هذا غيرى وهو اذن بالشهاد على ذلك حينئذ فامتناعه عليه الصلاة والسلام من الشهادة على وجه التنزه
واستضعف هذا ابن دقيق العيد بأن الصبغة وان كان ظاهرا الاذن بهذا الا أنها مشعرة بالتنفير الشديد عن
ذلك الفعل حيث امتنع عليه الصلاة والسلام من مباشرة هذه الشهادة معللا بأنها جور فتخرج الصبغة عن
ظاهر الاذن به - هذه القرائن وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنفير (قال فائقوا الله واعدوا بين
اولادكم قال فرجع) بشير من عند النبي صلى الله عليه وسلم (فردت عطية) التي أعطاها للنعمان • وفي الحديث
كرهية تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وأن الامام الاعظم أن
يحمل الشهادة وتظهر فائدتها اما يحكم في ذلك بطله عند من يميزه أو يوثقها عند بعض توابه وقول ابن الميرزا
فيه اشارة الى سوء عاقبة الحرص والتنطع لان عمرة لورضيت بما وحب زوجها لولده لما رجع فيه فلا اشتد

حرصها في تثبيت ذلك أنقص الى بطلانه نفعه في المصايح بأن ابطالها ارفع به جور وقع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء * (باب حكمه) هبة الرجل لامرأته (حكم هبة المرأة لزوجها قال ابراهيم بن يزيد النخعي فيما وصله عبد الرزاق (جائز) أي الهبة من الرجل لامرأته وممناله (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله عبد الرزاق (لا يرجع) أي الزوج فيما وهبه لزوجته ولا هي فيما وهبته له (واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم) عما هو موصول في هذا الباب (نساء في ان يميز في بيت عائشة) * ووجه مطابقتها للترجمة من حيث ان اتهامات المؤمنين وهبن له عليه السلام ما استحققن من الايام ولم يكن لهن في ذلك رجوع فيما ضي وان كان لهن الرجوع في المستقبل (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما بأي ان شاء الله تعالى آخر الباب موصولا (العائذ في هبته) وزوجا كمن أو غيره (كالكلب يهود في قبته وقال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عنه (فبين قال لامرأته هي لي) أمر من وهب سبب وأصله اوهي حذفت واوه تبعاله لان أصل يب يوهب فلما حذفت الواو استغنى عن المهزمة حذفت فصار هي على وزن على (بعض صداقن أو) قال هي لي (كلمه) فوهبته (ثم لم يمكث الا يبرأ حتى طلقها فرجعت فيه قال) الزهري (يرد الزوج اليها) ما وهبته (ان كان خطبا) يفتح الخاء المجرمة واللام والموحدة أي خذ عملها (وان كانت اعطته) وهبته ذلك (عن طيب نفس) منها (ليس في شيء من أمره خديعة) لها (جلد) ذلك ولا يجب ردّها اليها (قال الله تعالى) في سورة النساء وآتوا النساء صدقاتهن نحلة (فان طين لكم عن شيء منه نفسا) قال البيضاوي التمهيد للصدقات جلا على المعنى أو يجري مجرى اسم الإشارة قال الزمخشري كانه قبل عن شيء من ذلك وقيل للآتياء ونفسا تميز لبيان الجنس ولذا واحد والمعنى فان وهبن لكم من الصداق شيئا عن طيب نفس لكن جعل العمدة طيب النفس للمبالغة وعادة بعض لتضمنه معنى التحاق والتجاوز وقال منه بعثنا لهن على تغليل الموهوب وزاد أبو ذر في روايته فكأوه أي أخذوه وأتقوه هنيئا أي حلالا بلا تبعة والى التفصيل المذكور بين أن يكون خذ عملها فلها أن ترجع والا فلا ذهب المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قوله في ذلك مطلقا والى عدم الوجوب من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وقال الشافعي لا يرد الزوج شيئا اذا خلعها ولو كان مضرا اليها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به * وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه ثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) الفراء الرازي المعروف بالصغير قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني البجلي (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبيد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود (قالت عائشة رضي الله عنها ما نقل النبي صلى الله عليه وسلم) في وجهه (فاشدد وجهه) وكان في بيت ميمونة رضي الله عنها (استأذن أزواجه ان يميز) بضم أوله وفتح الميم وتشديد الراء (في بيتي) وكان الخطاب لاتهامات المؤمنين في ذلك فاطمة كما عند ابن سعد باسناد صحيح (فاذن) بتشديد الذون (له) عليه الصلاة والسلام أن يميز في بيت عائشة (الخروج) عليه الصلاة والسلام (بين رجلين خط رجلاه الارض) بضم الخاء المجرمة ورجلاه فاعل أي يؤثر رجلاه في الارض كأنه يخط خطا (وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله) بن عبد الله (فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة) رضي الله عنها (وقال لي وهل تدري من الرجل الذي لم نسم عائشة قلت لا) أدري (قال هو علي بن أبي طالب) رضي الله عنه * وهذا الحديث قد سبق في كتاب الطهارة وغيرها وبأي ان شاء الله تعالى وبقيّة مباحثه في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم آخر المغازي * وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) الفراء هبدي قال (حدثنا وهيب) بضم الواو وفتح الهاء مصغرا ابن خالد بن عجلان البصري قال (حدثنا ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه) طاووس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم للعائذ) زوجا وغيره (في هبته كالكلب يقي ثم يهود في قبته) وزاد أبو داود وقال ولا نعلم القى الا حراما واحتج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه الا الذي ينخله الاب لانه وعند مالك له أن يرجع في الاجنبى الذي قصد منه الثواب ولم يشبهه وبه قال أحد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع في هبته من الاجنبى ما دامت قائمة ولم يعوض منها وأجاب عن الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام جعل العائذ في هبته كالعائذ في قبته فالتشبيه من حيث انه ظاهر التبع مروءة وخلقا لا شرعا والكلب غير متعبد بالحرام والحلال فيكون العائذ في هبته عائذا في أمر فذكر كالعائذ الذي يهود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع

في الهبة ولكنه يوصف بالقبض * (باب حكم) هبة المرأة لغير زوجها (حكم) عتقها جارية لها وفي نسخة بالرفع وأصله وعتقها بالرفع على الاستئناف (إذا كان لها زوج) ليست إذا المشرط بل هي للظرف لأن الكلام فيها إذا كان لها زوج وقت الهبة والعتق أما إذا لم يكن لها زوج فلا نزاع في جوازها (فهو) أي ما ذكر من الهبة والعتق (جائز إذا لم تكن سفينة فإذا كانت سفينة لم يجوز قال الله تعالى) ولا ي ذروا قال الله تعالى (ولا تنزوا السفهاء أمواكم) وهذا مذهب الجمهور عن مالك لا يجوز لها أن تعطي بغير إذن زوجها ولو كانت رشيده الأمن الثالث قياسا على الوصية * وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن مخلد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن ابن أبي مليكة) بضم الميم وفتح اللام عبد الله بن عبد الله (عن عباد بن عبد الله) بتسديد الموحدة بعد العين المقنوعة ابن الزبير بن العوام (عن) جندته لاييه (أسماء) بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنها) وعن أبيها أنها (قالت قلت يا رسول الله مالي مال إلا ما دخل علي) بتسديد الياء زوجي (الزبير) بن العوام وصبره ملكا لها (فأصدق) بحذف أداة الاستفهام والله مستقلى كما في الفتح أفأصدق بآياتها (قال) عليه الصلاة والسلام (تصدق ولا تؤمى) بضم أوله وكسر العين من الإيعاء (فيؤى عليك) بفتح العين أي لا تجعبي في الوعاء وتبذلي بالنفقة فجباري بمثل ذلك * وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة به بذلك فيعمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثته به * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله تصدقي فإنه يدل على أن المرأة التي لها زوج لها أن تصدق بغير إذن زوجها والمراد من الهبة في الترجمة معناها اللغوي وهو تناول الصدقة وقد تقدم الحديث في أوائل كتاب الزكاة * وبه قال (حدثنا عبد الله) بضم العين ابن سعيد الشكري السرخسي قال (حدثنا عبد الله بن عمر) بضم النون وفتح الميم قال (حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير (عن) بنت عمه (فاطمة) بنت المنذر بن الزبير بن العوام (عن) جندته مالا ييهما (أسماء) بنت أبي بكر رضي الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) لها (أنفق) بهززة قطع وكسر الفاء (ولا تحصى) بضم أوله وكسر الصاد من الإحصاء (فيحصى الله عليك ولا تؤمى فيؤى عليك) ينصب المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي فيهما والاحصاء مجاز عن التضييق لأن العدم متلزم له ويحتمل أن يكون من الحصر الذي هو بمعنى المنع وقال الخطابي لا تؤمى أي لا تحببي الشيء في الوعاء أي أن مادة الرزق متصل به باتصال النفقة منقطع بها فاعلم أنها فلا تمنعي فضلها فحرمي مآذنها وكذلك لا تحصى فإنها إنما تحصى للبقية والذكر فيحصى عليك بقطع البركة ومنع الزيادة وقد يكون مرجع الإحصاء إلى المحاسبة عليه والمناقشة في الآخرة * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخزازي (عن الليث) بن سعد الإمام (عن يزيد) بن أبي حبيب (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن عبد الله الأشج (عن كريب مولى ابن عباس) رضي الله عنه (ما) (أن يموت بنت الحارث) أم المؤمنين الهلالية (رضي الله عنها) أخبرته أنها اعتقت وليدة) أي أمة وللنساء أي أنها كانت لها جارية سوداء قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسمها (ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم قلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت أشعرت) أي أعلمت (يا رسول الله أني أعتقت وليدي قال) عليه الصلاة والسلام (أوفعت) بفتح الواو والهززة للاستفهام أي أوفعت العتق (قلت نعم) فعلته (قال أما) بفتح الهززة وتخفيف الميم (أنك) بكسر الهززة في الرفع وأصله على أن أما استفتاحية بمعنى ألا وفي بعض الأصول أنك بفتح الهززة على أن أما بمعنى حقا (لو أعطيتها) أي الوليدة (أخوالك) من بني هلال قال العيني ووقع في رواية الأصل أخوانك بالتاء بدل اللام قال عياض ولعله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلو أعطيتها أخنيك ولا تعارض فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك كله (كان) أعطوا لهم (أعظم لأجره) من عتقها ومفهومه أن الهبة لذوي الرحم أفضل من العتق كما قاله ابن بطال وليس ذلك على إطلاقه بل يختلف باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية النسائي بيان وجه الأفضلية في إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولفظه أفلا تدبت بها بنت اختك من رعاية القم على أنه ليس في حديث الباب نص على أن أصله الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين فان قلت ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة أجيب بأنها اعتقت قبل أن تستأمر التي صلى الله عليه وسلم وكانت رشيده فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأولى فلا مكان لا ينفذها

تصرف في مالها لابطلة قاله في الفتح * وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق واحد ونصف رجاله الاول
 مصرعون والاخر مدينون واخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في القتل (وقال بكر بن مضر) بفتح الموحدة
 وسكون الكاف ومضربهم الميم وفتح الضاد المجبة ابن محمد بن حكيم المصري مما وصله المؤلف في الادب المفرد
 وبر الوالدين له (عن عمرو) بفتح العين ابن الحارث (عن بكير) المذكور (عن كريب) مولى ابن عباس
 (ان ميمونة اعتقت) ولا يذعن الجوى والمستمل اعنته بضمير النصب الرابع لكريب قال في الفتح وهو غلط
 فاحسن وفي هذا التعليق موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب قال وقد خالفهما محمد بن
 اسحاق فرواه عن بكير فقال عن سليمان بن يسار بدل كريب أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال
 الدارقطني ورواية يزيد وعمرو أصح ورواية بكر بن مضر له عن عمرو عن بكير عن كريب ان ميمونة صورتها صورة
 الارسل لكونه ذكركفة ما ذكرها لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب عن ميمونة
 أخرجه مسلم والنسائي من طريقه * وبه قال (حدثنا حبان بن موسى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة
 المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال (أخبرنا يونس بن يزيد (عن الزهري) محمد بن مسلم
 (عن عمرو) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا
 أقرع بين نسائه فأنتهت (أي أي امرأة منهن) (خرج سهمها) الذي باسمها (خرج) عليه الصلاة والسلام
 (بها معه) في حبيبه (وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها غير أن سودة بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت
 يومها وليلتها لعائشة) رضي الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونها (تبتغي) تطلب (بذلك رضي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) * ومطابقة الحديث للترجمة في قوله وهبت لعائشة اذ قلنا ان الهبة كانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقع المطابقة قاله الكرماني وقال ابن بطال ان هذا الحديث ليس من هذا الباب
 لان السفينة أن تهب يومها لضررتها وانما السفينة في افساد المال خاصة * وهذا الحديث أخرجه ايضا في الشهادات
 وأبو داود في النكاح والنسائي في عشرة النساء * هذا (باب) بالتسوين يذكر فيه (عن ييدأ بالهدية) قال في الفتح
 أي عند التعارض في أصل الاستحقاق (وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث مما وصله المؤلف
 في الادب المفرد وبر الوالدين له (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن عبد الله الانجي (عن كريب) زاد
 في رواية غير أبي ذر مولى ابن عباس (ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت وليدة) أمة (لها) لم تسم
 (فقال لها) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كآتت في الرواية السابقة بل ثبت في النسخة المقررة على اليدوي
 كسبح غيرها (ولو) بالواو في اليونانية وفي نسخة (ولو) وصلت بعض احوالك) من بني هلال (كان اعظم لاجرك)
 من عتقها وفي حديث سليمان بن عامر الشبي عند الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة وحبان مرفوعا
 الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة والحق أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما سبق
 تقريره قريبا * وبه قال (حدثنا) ولا يذعن (حدثني) (محمد بن بشار) بالموحدة المفتوحة والمجبة المشددة العبدى
 البصري الملقب ببندار قال (حدثنا محمد بن جعفر) غندر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن ابي عمران) عبد
 الملك بن حبيب (الجوني) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون (عن طلحة بن عبد الله) بن عثمان (رجل من بني عيم
 ابن مرة) بضم الميم وتشديد الراء (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت قلت يا رسول الله ان لي جارين فالى ايهما
 اهدى قال الى اقربهما منك بابا) نصب على التمييز واقربهما أي اشد هما اقربا قيل الحكمة فيه أن الاقرب يرى
 ما يدخل بيت جاره من هدية وغيره فاستحق لها بخلاف الابد * (باب من لم يقبل الهدية لعلة) أي لاجل علة
 كهدية المستقرض الى المقرض (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله ابن سعد وأبو نعيم في الحلية (كانت الهدية
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة) يتلث الراى ما يؤخذ بغير عوض ويعاب أخذه
 * وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة (عن الزهري) محمد بن مسلم
 بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول (ابن عتبة) بن مسعود
 (ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره انه سمع الصعب بن جشامة الليثي وكان من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم) عاش الى خلافة عثمان على الاصح (يحبرانه) أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار
 وحسن وهو بالواو) بفتح الهمة وسكون الموحدة قريبة من القرع من عمل المدينة (أبو ذان)

بفتح الواو ونشديد الدال المهملة قرية جامعة قريبة من الحفة والشك من الراوى (وهو محرم) جلة حالة
 (فردّه) أى فرد عليه الصلاة والسلام الجمار على الصعب (قال) ولا يذرف قال (صعب فلما عرف) عليه السلام
 (في وجهى ردّه) مصدر مفعول عرف أى عرف أثر الغبر في وجهى من كراهة ردّه (هذه بقى قال ليس بنا) أى
 بسمينا وجهتنا (رد عليك ولكل حرم) أى وانما سبب الرد كونه محرمين * وهذا الحديث سبق في باب اذا اهدى
 المحرم حمارا وحشيا من كتاب الحج * وبه قال (حدثنا) ولا يذرف حدثنا بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندى
 قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن أبي
 حنيفة) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عبد الرحمن بن المنذر (الساعدي) الانصارى (رضي الله عنه) أنه (قال)
 استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازد) بفتح الهمزة وسكون الراء الزاى آخر دال مهملة (يقال
 له ابن الاتية على الصدقة) بسكون اللام وضم الهمزة وفتح الفوقية وكسر الموحدة ونشديد التحتية وفيه
 اربعة اقوال سبق التنبيه عليها في كتاب الزكاة قال الكرماني والاصح أنه باللام وسكون الفوقية وانها نسبة
 الى بني لقب قبيلة معروفة واسمها عبد الله (فلما قدم) المدينة وفرغ من عمله حاسبه عليه السلام (قال) أى ابن
 الاتية (هذا الكم وهذا اهدى الى قال) عليه الصلاة والسلام (فهذا جلس في بيت ابيه او) قال (بيت امه فينظر
 يهدى) يحذف همزة الاستفهام ولا يذرف يهدى (له) وللعموى والمستقلى اليه (أم لا) نصب الفعل المضارع
 المقترن بالقاء في جواب التحضيض المتقدم وهو هذا جلس في بيت ابيه أو بيت امه والظاهر أن النظر هنا بصري
 والجملة الواقعة بعده مقترنة بالاستفهام في محل نصب وهو معلق عن العمل وقد صرح الزمخشري بتعلق النظر
 البصري لانه من طريق العلم ووقف فية ابن هشام في مغنيته مرة وقال به أخرى حكاية في المصاييح وهذا موضع
 الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام عاب على ابن الاتية قبوله الهدية التي اهديت له لكونه كان عاملا وفيه انه
 يحرم على العمال قبول هدايا رعاياهم على تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى (والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم
 أى من مال الصدقة شيئا الا جاء به يوم القيامة) حال كونه (يحمله على رقبته ان كان) المأخوذ (بعيرا) أى
 يحمله على رقبته يحذف جواب الشرط لدلالة المذكور عليه (له رغاء) بضم الراء وبالفين المجهمة مدود اصفة
 للبعير يقال رغاء البعير اذا صوت (او) كان المأخوذ (بقرة) يحمله على رقبته (لها خوار) بضم الخاء المجهمة صفة
 للبقرة وهو صوتها (او) كان المأخوذ (شاة) يحمله على رقبته (تيعر) بفتح المثناة الفوقية وسكون التحتية وفتح
 العين المهملة آخره راء صفة لشاة أى نصوت (ثم رفع) عليه الصلاة والسلام (بيده) وفي نسخة يده (حتى رأينا
 عفرة اطية) بضم العين المهملة وسكون القاء وفتح الراء آخره هاء تأنيث أى يياضهما المشوب بالسمرة
 ولا يذرف عفراسقاط هاء التأنيث (اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثا) أى قد بلغت واستفهام تقريرى
 والتقرير للتأكيّد ليسمع من لاسمع وليبلغ الشاهد الغائب وفيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال وأن العامل
 لا يملكها الا أن يطيبها له الامام كافي قصة معاذ أنه عليه الصلاة والسلام طيب له الهدية فانفذها له أبو بكر
 رضى الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم * وقد سبق حديث الباب في الزكاة وأخرجه أيضا في الاحكام
 والنذور ورواه الحليل ومسلم في المغازى وأبو داود في الخراج * هذا (باب) بالتسوين (اذا وهب) الرجل (هبة)
 لاخر (او وعد) آخر وزاد الكشي منى عدة (تم مات) الذى وهب أو الذى وعد أو الذى وهبه له أو الذى وعد له
 (قبل ان تصل) الهبة أو الذى وعد به (اليه) الى الموهوب له أو الموهود لم يتفسخ عقد الهبة لانه يؤول الى
 اللزوم كالبيع بخلاف نحو الشركة والوكالة ومثل الموت الجنون والاعماء لكن لا يقبضان الا بعد الافاقة
 قاله بغوى وقام وارث الواهب في الاقباض والاذن وارث المتهب في القبض مقام المورث فان رجع
 الواهب أو وارثه في الاذن في القبض أو مات هو أو المتهب بطل الاذن ولو مات المهدى أو المهدى اليه قبل
 القبض فليس للرسول ايصال الهدية الى المهدى اليه أو وارثه الا باذن جديد كما هو مفهوم مما مر (وقال عبيدة)
 بفتح العين المهملة وكسر الموحدة ابن عمر والسلماني بفتح السين وسكون اللام مما لم أعرف من وصله (ان مات)
 أى المهدى وفي نسخة ان مات أى المهدى والمهدى له (وكانت فصلت الهدية) بالقاء المحذورة والصاد المهملة
 المكسورة وفي نسخة فصلت بينهما وهما من الفصل والمراد القبض وفي نسخة وصلت بالواو بدل القاء فالفصل
 بالنظر الى المهدى والوصل بالنظر الى المهدى اليه اذ حقيقة الاقباض لا بد لها من فصل الموهوب عن الواهب

ووصله الى المتب قاله الكرماني (والمهدي له حي) حال القبض ثم مات (فهي) أي الهدية (لورثته وان لم تكن)
 أي الهدية (فقلت فهي لورثة الذي اهدى) بفتح الهمزة والدال قال في فتح الباري وتفصيله بين أن تكون
 انقضت أم لا مصير منه الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجمهور الى أن الهدية لا تنتقل
 الى المهدي اليه إلا بان يقبضها أو وكيله انتهى ومفهومه أن المراد بقوله فصلت أي من المهدي الى الرسول
 لا قبض المهدي اليه لها وهو خلاف ما قاله الكرماني (وقال الحسن) البصري رحمه الله مما لم أعرفه موصولا
 (أيما) أي أي واحد من المهدي والمهدي اليه (مات قبل) أي قبل الآخر (فهي) أي الهدية (لورثة المهدي له
 إذا قبضها الرسول) فان لم يقبضها فهي للمهدي أو لورثته وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال
 (حدثنا صفوان بن عينة قال) (حدثنا ابن المنذر) محمد قال (سمعت جابرا) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي
 الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لو جاء مال البحرين) من الجزية (اعطيتك هكذا ثلاثا فلم يقدم) مال
 البحرين (حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم) ارسله العلاء بن الحضرمي (فأرسل) والذي في الفرع فأمر (أبو بكر)
 رضي الله عنه (مناديا) يحتمل أن يكون بلالا (فنادى من كان له) عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة (وعده بها
 (أودين) كقرض أو نحوه (فليأتنا) نوفه ذلك قال جابر (فأبنته) رضي الله عنه (فقلت) له (ان النبي صلى الله
 عليه وسلم وعدني) عدة (فخني لي) بالهاء المهملة والمنثنية (ثلاثا) أي ثلاث حبات من حتى يحني ويحنو لغتان
 والخنية ما يعلأ الكف والخفنة ما يعلأ الكفين وذكر أبو عبيد أنهم جاءوا حتى وكانت ككل حبة خمسمائة وقول
 الامعاء لي ان ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر ليس هبة وإنما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يختلف نزول أو عدم منزلة الضمان في الصحة فرأيناه وبين غيره من الامة من يجوز
 أن يني وأن لا يني فلا مطابقة بين الحديث والترجمة الا على هذا التأويل فيه نظروا بيانه كما في المصابيح أن الترجمة
 لشئين أحدهما اذا وهب ثم مات قبل وصولها فاساق لهذا ما ذكره عن عبيدة والحسن ثانياهما اذا وعد ثم مات
 قبل وصولها وساق له حديث جابر وهو قوله عليه الصلاة والسلام لو جاء مال البحرين اعطيتك هكذا ثلاثا وهذا
 وعد بلارب فلم يتبع المؤلف رحمه الله اخلال بما وقع في الترجمة على ما لا يخفى وليس فعل الصديق واجبا عليه
 ولم يكن لازما للرسول صلى الله عليه وسلم وإنما فعله اقتداء بطريقة النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اوفى الناس
 بعهده وأصدقهم لوعده وبقيّة مباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الخس وغيره * هذا
 (باب) بالتسوين يذكرفيه (كيف يقبض العبد) الموهوب (والمنازع) الموهوب ويقبض مبنى للمفعول والعبد
 نائب عن الفاعل (وقال ابن عمر) بن الخطاب رضي الله عنهما مما وصله المؤلف في كتاب البيوع في باب اذا اشترى
 شيئا فوهبه من ساعته (كنت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف جل (صعب) فاشترى النبي صلى الله عليه
 وسلم) من عمر بن الخطاب لان ابنه (وقال هوالك يا عبد الله) فاكثي في القبض بكونه في يده ولم يخرج الى قبض
 آخر لاجل الهبة وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن ابن أبي مليكة)
 عبد الله (عن المسور بن مخرمة) بكسر الميم وسكون السين المهملة ومخرمة بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة ابن نوفل
 الزهري (رضي الله عنهما انه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر
 الموحدة جمع قباء بفتح القاف مدودا جنس من الثياب ضيقة من لباس العجم معروف (ولم يعط مخرمة منها) أي
 من الاقبية (شيئا) أي في حال تلك القسمة (فقال مخرمة) للمسور (ياخي انطلق بنا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) وفي رواية حاتم في الشهادات عسى أن يعطينا منها شيئا الحديث قال المسور) فانطلقت معه فقال ادخل
 فادعه (عليه الصلاة والسلام) (ل) زاد في رواية تأتي ان شاء الله تعالى فاعظمت ذلك فقال ياخي انه ليس بمجبار
 (قال فدعونه له فخرج) عليه الصلاة والسلام (اليه وعليه قباهمنا) أي من الاقبية والجله حالية (فقال)
 عليه الصلاة والسلام (خبأ با هذا) القباء (لك قال) المسور (فقطر اليه) الى القباء مخرمة (فقال) عليه الصلاة
 والسلام (رضي مخرمة) استفهام أي هل رضي ويحتمل كما قال ابن التين أن يكون من قول مخرمة * ومطابقة
 الحديث للترجمة من حيث ان نقل المتاع الى الموهوب له قبض واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا
 فالجمهور وهو قول الشافعي الحديث والكوفيون أنها لا تملك إلا بالتبضع لقول أبي بكر الصديق لعائشة رضي الله
 عنهما في مرضه فيما نخلها في صحنه من عشرين وسقا وددت أن أحرته أو قبضته وإنما هو اليوم مال الوارث

ولأنه عقد ارفاق كالقرض فلا يملك الا بالقبض وفي القديم تصح بنفس العقد وهو مشهور مذهب المالكية وقالوا
 بطلان لم يقبضها الموهوب له حتى وهما الواهب لغيره وقبضها الثاني وهو قول اشهب ومحمد وعن ابن القاسم
 مشله وهو قول الغير في المدونة ولا بن القاسم انها للاول قال محمد وليس بشئ والخا تارولى وقال المرداوى من
 الحنابلة تصح بعقد وتلك به أيضا ولو لم يعاطا بفعل فنجبه بركته بجهاز الى الزوج تملك وهو كبيع في تراخي قبوله
 وتقديمه وغيرهما وتلزم بقبض كبيع باذن واهب الاما كان في يده متبها فيلزم بعقد ولا يحتاج الى مضي مدة
 يتأقضى فيه فعنه أى من أحد يلزم في غير مكبل وموزون ومعدود ومن روع يجزئ الهبة ولا يصح قبض الا
 باذن واهب انتهى * وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس والشهادات والخمس والادب ومسلم في الزكاة وأبو
 داود في اللباس والترمذي في الاستئذان * هذا (باب) بالتسوية (اذا وهب) رجل (هبة مقبوضة الاخر)
 الموهوب له (ولم يقل قبلت) جازت واشترط الشافعية الايجاب والقبول فيها كسائر التملكيات بخلاف صحة
 الابراء والعق والطلاق بلا قبول لانها اسقاط ويستتفى من اعتبار ذلك الهبة الضمنية كأن قال لغيره أعتق
 عبدك عني ففعل فانه يدخل في ملكه هبة ويدعت عنه ولا يشترط القبول ولا يشترط الايجاب والقبول في الهبة
 والصدقة ولو في غير المعلوم بل يكفي البعث من المالك والقبض من المملك كما جرى عليه الناس في الاعصار ولهذا
 كانوا يعنونهم ما على ايدى الصبيان الذين لا تصح عقودهم فان قيل كان هذا اباحة لاهدية أوجب بانه لو كان
 اباحة ما تصرف فوافيه تصرف المالك ومعلوم انه ليس كذلك * وبه قال (حدثنا محمد بن محبوب) أبو عبد الله
 البصري البنانى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن
 مسلم (عن جند بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال جابر) رجل
 سلة بن حجر أو سلطان بن حجر أو أعرابي (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت) فقلت ما هو سبب
 لهلاك (فقال) عليه الصلاة والسلام (وما ذاك) ولا جاد وما الذى اهلكك (قال وقعت بأهلى) أى وطئت
 امرأتى (في رمضان) نهارا (قال) عليه الصلاة والسلام (تجد) ولا بى ذرا تجد (رقبة) المراد الوجود الشرعى
 ليدخل فيه القدرة بالشراء ونحوه ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج اليها بطريق شرعى (قال) الرجل (لا) أجد
 رقبة (قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين) قال الرجل (لا) استطيع ذلك
 (قال) عليه الصلاة والسلام (فستطيع ان تطعم ستين مسكينا) قال الرجل (لا) استطيع (قال لجابر) رجل من
 الانصار (قال) في مقدمة فغضب الباري لم يسم وان صبح أن المحرق سلة بن حجر فالرجل هو فورة بن عمرو والبياضى
 (بعرق) بفتح العين والراء المهملتين قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكثل) بكسر الميم وسكون
 الكاف وفتح المثناة القوقية وهو الزنبيل (فيه تمر) زاد ابن أبى حفصة عند أحمد فيه خمسة عشر صاعا وعند ابن
 خزيمة من حديث عائشة فأتى بعرق فيه عشرون صاعا وعند مسدد من مرسل عطاء فأمره ليعضه وهو يجمع
 بين الروايات في قال عشرون أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة (فقال)
 عليه الصلاة والسلام (أذهب بهذا) العرق (فتصدق به) بالجزم على الامر (قال) الرجل انصدق به (على) ناس
 (احوج منا يا رسول الله) الله (الذى بعثك بالحق ما بين لابتيها) بغير همزة أى حرق المدينة المكنتين بها
 (اهل بيت احوج منا قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذرو الوقت ثم قال (أذهب فأطعمه اهلك) من تلزمك
 نفقته أو زوجتك وكان من مال الصدقة والكفارة باقية في ذمته كما سبق تقريره في الصيام قال في القرض والغرض
 منه هنا أنه صلى الله عليه وسلم اعطى الرجل القرص فقبضه ولم يقل قبلت ثم قال اذهب فأطعمه اهلك ولم يشترط
 القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حاجة فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بقبضه * هذا (باب) بالتسوية
 (اذا وهب) رجل (دينا) له (على رجل) لاخر أو لمن هو عليه (قال شعبة) بن الحجاج فيما وصله ابن أبى شبة (عن
 الحكم) بن عتيبة (هو) أى فعل هبة الدين لمن هو عليه (جابر) وهو الحسن بن على (أى ابن أبى
 طالب (عليهما السلام لرجل) له عليه دين (دينه) قال الحافظ ابن حجر لم يسم الرجل
 (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة من فوجعا
 (من كان له) أى ل أحد (عليه حق فليعطه) اياه (اولي حقه منه) بالجزم على الامر والضمير في منه لصاحب
 الحق قال الحافظ ابن حجر ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين انه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه اياه
 أو يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبض (فقال) بالقاء وفي نسخة وقال بالواو (جابر) قتل أبى هو عبد الله الانصارى

وكان قتل بأحد (وعليه دين) رقم في الفرع على قوله وعليه دين علامة السقوط (فقال النبي صلى الله عليه وسلم غرماءه أن يقبلوا ثم حاطي) أي بنسائي (ويحلو لأبي) وهذا التعليق سبق موصولاً في القرض وسأله هنا بأن منه كما قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن جلبة بفتح الجيم والموحدة العنكي بفتح الميم والمثناة الفوقية المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال (أخبرنا يونس بن يزيد الأيلي (وقال الليث بن سعد الامام بما وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس بن يزيد (عن ابن شهاب) الزهري (انه قال حدثني) بالافراد (ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) قال الكرمانى ابن كعب يحتمل أن يكون عبد الرحمن أو عبد الله لأن الزهري يروى عنهما جميعاً لكن الظاهر انه عبد الله لأنه يروى عن جابر (أخبرنا أن أبا عبد الله (قتل يوم) وقعة (أحد شهيدا) وكان عليه دين ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود (فاشتد الغرماء) على (في) طلب (حقوقهم) فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلّمته (أي ليشفع لى زاد في علامات النبوة من وجه آخر فقلت إن أبى ترك عليه ديناً وليس عندى إلا ما يخرج نخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه (فقال لهم) النبي صلى الله عليه وسلم (ان يقبلوا ثم حاطي) بفتح المثناة والميم أي في دينهم (ويحلو لأبي) أي يجعلوه في حل بآرائهم ذمتهم (فأبوا) أي امتنعوا (فلم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم نخل (حاطي ولم يكسره) بفتح أوله وكسر ثالته أي لم يكسر الفرم من النخل (لهم) أي لم يعين ولم يقسم عليهم قاله الكرمانى (والكن قال) عليه الصلاة والسلام (سأعدو عليكم) زاد أبو ذر أن شاء الله تعالى قال جابر (فعدا علينا) صلى الله عليه وسلم (حين أصبح) ولغير أبي ذر حتى أصبح والاول أوجه وضرب على الاخير في الفرع (نطاف في النخل ودعا) بالواو ولا يوى ذرو الوقت فدعا (في غمره بالبركة) وعند أحد من جابر من وجه آخر فقام هو وأبو بكر وعمر فاستقرأ النخل يقوم تحت كل نخلة لا أدري ما يقول حتى مر على آخرها (لجددتها) بالجيم والدة ابن المهملتين أي قطعتهما (فقضيتهم حقهم) الذي لهم في اليونينة وفرعها حقوقهم (وبقي لنامن غرها) بالمثلثة المفتوحة ولا يى الوقت من تمرها بالمثلثة الفوقية وسكون الميم أي تمر النخل (بقية) وفي علامات النبوة وبقي مثل ما أعطاهم ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس (جملة حالية) فأخبرته بذلك (الذي وقع من قضاء الحقوق وقضاء الزمادة وظهور بركة دعائه صلى الله عليه وسلم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سمع) ما يقول جابر (وهو) أي عمر (جالس يا عمر فقال عمر ألا يكون) بالرفع وفي بعض الاصول بالنصب (قد علمنا انك رسول الله والله انك لرسول الله) بفتح الهمزة وتشديد اللام من ألا وأصلها أن الحقيقة نعت اليها لا النافية أي هذا انما يحتاج اليه من لا يعلم انك رسول الله فكذلك في الخبر فيحتاج الى الاستدلال وأما من علم انك رسول الله فلا يحتاج الى ذلك ولا يى ذر عن الكسبي أن لا يخفف اللام كما في فروع عدة لليونينية وأصول معتدة ووجه بأن الهمزة للاستفهام التقريرى واذا تقر هذا فليست في قول الحفاظ بن حجر في علامات النبوة ألا يكون بفتح الهمزة وتشديد اللام في الروايات كلها وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بخفيف اللام وأن الهمزة للاستفهام التقريرى فانكر عمر عدم علمه بالرسالة فانما انكاره ثبوت علمه بها قال الحفاظ بن حجر وهو كلام موجه إلا أن الرواية انما هي بالتشديد وكذا ضبطها عاص وغيره انتهى وقال الكرمانى ومقصوده صلى الله عليه وسلم تأكيد علم عمر رضي الله عنه وقوته ومن جهة أخرى الى الحجج السالفة وقال في الفتح وقبل النكتة في اختصاصه بالعلامه بذلك أنه كان معتبياً بقضية جابر مهمته أن يمسأه على وفاء دين أبيه ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ كما قاله في عمدة القارى من معنى الحديث ولكنه بالنكف وهو أنه صلى الله عليه وسلم سأل غرماء أبي جابر أن يقبضوا ثم حاطه ويحلوه من بقية دينه ولوقبلوا ذلك كان ابراهيمة أبي جابر من بقية الدين وهو في الحقيقة لو وقع كان هبة للدين من هو عليه وهو معنى الترجمة وقد اختلف فيما اذا وهب دينه على رجل لا آخر فقال المالكية يصح اذا أنشده بذلك وجمع بينه وبين غريمه وقال الشافعية بالبطلان لا شراطهم القبض (باب هبة الواحد) الشيء الواحد (للجماعة) مشاعاً جازوا ان كان لا يتقسم كعبد لأن الهبة عقد ملك والمشااع قابل للملك فيجوز هبته كبيعته وقال الحنفية تجوز فيما لا يتقسم كالجام والرحى لا فيما يتقسم إلا بعد القسمة كما لا تجوز هبة سهم في دار لان القبض في الهبة منصوص عليه مطلقاً فيصرف الى الكامل والقبض في المشاع ليس بكامل لأنه في حيزه من وجهه وفي حيزه من وجهه وجهه وتعلمه لا يحصل بالقسمة بخلاف المشاع فيما لم يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فاكتفى بالقاصر قاله

ابن فرشتاء في شرح الجمع وقبض المشاع يحصل بقبض الجميع متغولا كان أو غيره فان كان متغولا وضع من
القبض الشريك فيه ووكله الموهوب له في القبض له جاز في قبضه الشريك فان امتنع الموهوب له من توكيل
الشريك في قبضه الحاكم ويكون في يده اهما اما اذا لم يمنع الشريك من القبض بأن رضى تسليم نصيبه أيضا
الى الموهوب له فقبض الجميع فيحصل الملك ويكون نصيبه تحت يد الموهوب له ودبعة (وقالت أسماء) بنت أبي
بكر الصديق (لقام بن محمد) هو ابن أخي أسماء (وابن أبي عتيق) هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء (ورثت) وفي بعض الاصول الذي ورثت (عن أخي عائشة) زاد أبو ذر
عن الكشميني مالا (بالقابلة) بالغين المججمة وبعد الاف موحدة موضع بالعوا الى قريب من المدينة به أموال أهلها
(وقد أعطاني به معاوية) بن أبي سفيان (مائة ألف) أي وما بعنه منه (فهو لك) خطاب لقام بن عبد الله بن أبي
عتيق وقد كانت عائشة لما ماتت ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيه عبد الرحمن ولم يرثها أولاد أخيه
محمد لأنه لم يكن شقيقها فكانت أسماء قصدت جبر خاطر القام بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا
لوجود أبيه فآله في الفتح والجمع يطلق على الاثنين فيحصل المطابقة بينه وبين الترجمة ولم أر هذا التعليل موصولا
• وبه قال (حدثنا يحيى بن قرعة) بفتح القاف والمزاي القرشي المكي المؤذن قال (حدثنا مالك) الإمام (عن أبي
حازم) سلمة بن دينار الأعرج (عن سهل بن سعد) الساعدي الأنصاري له ولاية محبة (رضي الله عنه) وعن أبيه
(أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشراب) ابن مزروع بجم (فشرّب) عليه السلام منه (وعن يمينه غلام) هو ابن
عباس (وعن يساره الأشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه (فقال) عليه السلام (للقلام) ابن عباس
(إن أذن لي أعطيت هؤلاء) الأشياخ القدح (فقال) القلام (ما كنت لأؤثر نصيبي منك يا رسول الله أحدا
قتله) بالثناة الفوقية وتشديد اللام أي رعى به صلى الله عليه وسلم (في يده) أي يد القلام قال الامام عجلي ليس
في هذا الحديث حجة لا للاحاد ولا للجماعة وانما هو شراب أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقى على وجه
الاباحة والارفاق كما لو قدم للضيف طعاما يأكله وليس قوله للقلام أن أذن لي على جهة أنه حق له بالهبة لكن
الحق من جهة السنة في الابتداء به وللأشياخ حق السن وأجاب في فتح الباري بأن الحق كما قال ابن بطال أنه
صلى الله عليه وسلم سأل القلام أن يهب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعا غير مقيّد فدل على صحة هبة المشاع
• ويؤخذ من الحديث تقديم الصغير على الكبير والفضل على القاضل اذا جاس على عين الرئيس فيه فيكون
مخصوصا من عموم حديث ابن عباس عند أبي يعلى بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سقى
قال ابدوا بالاكبر ويكرن الاين ما امتاز بمزج الجلوس في الجهة اليمنى بل لخصوص كونها عين الرئيس والفضل
انما فاض عليه من الفضل قال الزركشي ويؤخذ منه انه اذا تعارضت الفضيلة المتعلقة بالمكان والمتعلقة
بالذات تقدم المتعلقة بالذات والالام يستأذنه قال في المصايب وقع في النظائر والأشياء لابن السبكي انه بحث مرّة
مع أبيه الشيخ تقي الدين السبكي في صلاة الظهر عن يوم النحر اذا جعلنا منى خارجة عن حدود الحرم أن يكون
أفضل من صلاتها في المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها منى والاقتداء به أفضل أو في المسجد لاجل
المضاعفة فقال بل في منى وان لم تحصل به المضاعفة فان في الاقتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم من الخير
ما يربو على المضاعفة • وهذا الحديث قد سبق في المظالم ويأتى ان شاء الله تعالى في الاشربة • (باب الهبة
المقبوضة) السابق حكمها (وغير المقبوضة) علم من حكم المقبوضة (والمقبوضة وغير المقبوضة) أما المقبوضة
فهي ما ظاهروا ما غير المقبوضة فهو المقصود بهذه الترجمة وهي مسألة هبة المشاع السابق تقريرها أول
الباب السابق (وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) رضي الله عنهم مما وصله بأنهم منه في الباب التالي
(لهوا وزن ما عفو منهم) قال المؤلف تنقها (وهو) أي الذي غفوه (غير مقسوم) وفي الفرع وأصله علامة
السقوط على قوله لهوا وزن وثابتا بعد قوله غير مقسوم لابي ذر روي في قوله منهم على هذه الرواية قلبا تم
واستدل المؤلف بهذا التعليق على صحة هبة المشاع وتعقب بأن غير المقسوم يلزم منه أن يكون غير مقبوض فلا
يتم له الامتدلال وأجيب بأن قبضهم اياه وقع تقدير بابا باعتبار حيازتهم له على الشيوع • وبه قال (حدثنا ثابت
ابن محمد) أبو اسامعيل العابد الشيباني الكوفي وسقط ابن محمد لابي ذر ونسبه الحافظ ابن حجر لابي
زيد المرزوي وقال ثابت بصورته التعليق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره وبالأول بزم أبو نعيم في المستخرج

وقاما لاكثر قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم ابن كدام (عن محارب) بكسر الراء ابن ذكوان (عن جابر) هو ابن
 عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد المدني
 (قضياني) أي على يد بلال عن الجبل الذي كان اشترا مني بأوقية بطريق نبوكأ وذات الرقاع بعد أن أعياد وعانه
 حتى سار سري ليس يسير مثله (وزادني) أي قراطا • وهذا الحديث قد سبق بأنهم من هذا في باب شراء الدواب
 والجبر من كتاب البيوع وساقه هنا من طريق أخرى فقال بالسند السابق اليه (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة
 والمجبة المشددة المشهور ويند دار العبدى البصرى قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصرى قال
 (حدثنا شعبه) بن الجلاح (عن محارب) هو ابن دينار أنه قال (سمعت جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله
 عنه) ما يقول بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعير في سفر فلما أتينا المدينة قال (عليه الصلاة والسلام) (آيت
 المسجد فصل) فيه (ركعتين) وفي رواية وهب بن كيسان في البيوع قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 قبلي وقدمت بالغداة فبغت إلى المسجد فوجدته فقال الآن قدمت قلت نعم قال فدع الجبل وادخل فصل ركعتين
 (فوزن) أي عن الجبل (قال شعبه) بن الجلاح (أراه) بضم الهاء مرة أظنه قال (فوزن في فأرج) وهو على سبيل
 الجباز لان ذلك انما كان بواسطة بلال كما في مسلم واقظه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطه أوقية من ذهب
 وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم (فما زال منها)
 وللشبهى فما زال معي منها (شيئ حتى أصابها أهل الشام يوم) وقعة (الحرّة) أي التي كانت حوالى المدينة عند
 حرّتها بين عسكر الشام من جهة يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة سنة ثلاث وستين • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن
 سعيد القتيبي أبو رجاء البغلاني بفتح الواو وحده وسكون المجمة (عن مالك) امام دار الهجرة (عن أبي حازم) سلمة بن
 دينار الاخرج المدني القاص (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أتى بشارا (ابن شيب بشار) (وعن عيسى بن غلام) ابن عباس (وعن يساره أشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله
 عنه (فقال) (عليه الصلاة والسلام) (لعلام أناذن لي ان أعطي هؤلاء) الاشياخ القديح (فقال الغلام لا والله
 لا أوثر بصبي منك) زادني رواية الباب السابق يا رسول الله (أحد اقله) أي رعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالقديح (في يده) أي في يد ابن عباس • وبه قال (حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة) بفتح الجيم والموحدة واللام
 الملقب عبدان (قال أخبرني) بالافراد (أبي) هو عثمان بن جبلة (عن شعبه) بن الجلاح (عن سلمة) بن كهيل أنه
 (قال سمعت) أباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال كان لرجل) اعراي لم يسم
 (على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين) بعير اقترضه عليه الصلاة والسلام منه (فهتم به أصحابه) أي عزموا أن
 يؤذوه بالقول أو بالفعل لكنهم تركوا ذلك أدبامع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لما غلظت المطالبة على عادة
 الاعراب في الجفاء والغلظة في الطلب (فقال) (عليه الصلاة والسلام) (دعوه فان لصاحب الحق مقالا) أي صولة
 في الطلب (وقال) (عليه الصلاة والسلام) (اشترؤا له سنا) مثل من بغيره (فأعطوها اياه) بهمة قطع في فأعطوها
 وفي مسلم أن المخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا اننا لنجد سنا الا سنا هي أفضل
 من سنا) في الثمن والحسن والسنة (قال) (عليه الصلاة والسلام) (فاشترؤوها) بهمة وصل (فأعطوها اياه) فان من
 خيركم أحسنكم قضاء) نصب أحسنكم اسم ان وخبرها الجار والمجرور وفي بعض النسخ فان من خيركم أحسنكم
 بالرفع على حذف اسم ان أي ان من خيركم أنا ما أحسنكم ولا في ذرفان خيركم باسقاط حرف الجز والنصب
 وأحسنكم بالرفع اسم ان وخبرها وفي بعض الاصول فان من خيركم أو خيركم على الشك أي اوان خيركم
 أحسنكم بالرفع خبر ان على ما لا يخفى وفي النسخة المقررة على المبدوء فان من خيركم أو خيركم بالجز محظا على
 السابق وزيادة هزة في الاولى وسكون الخاء وعلى هذا فالشك في اثبات الهزة وحذفها أحسنكم بالنصب اسم
 ان لكن الالف مزيدة وجرمة الخاء وقحة فون أحسنكم على كتب بغير خط كاتب الاصل ومداده كما هو
 الظاهر في الفرع علامة السقوط لهذا الحديث اسناد او متنا لا في ذرو هذا الحديث قد مضى في الاستقراض
 • هذا (باب) بالنسب (اذا هب جماعة اقوم) شيأ وزاد أبو ذر عن الكشيبي أو وهب رجل جماعة جازوه منه
 الزيادة لا فائدة فيها التقدمة قبله • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الواو وحده وفتح الكاف نسبة الى جده
 اشهر به واسم أبيه عبد الله الخزومي مولاهم المصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الاطام (عن فضيل) بضم

العين ومع القاف ابن خالد بن مقبل بفتح العين وكسر القاف الايلي الاموي مولا هب (عن ابن شهاب)
 الزهري (عن عروة) بن الزبير بن العوام (أن مروان بن الحكم) الاموي (والمسور بن محرز) الزهري
 وروايتهم ما هذه مرسله لأن الاول لا صحبة له والاخر انما قدم مع أبيه صغيرا بعد الفتح وكانت هذه القصة
 الآتية بعده (اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي الوكالة قام بالميم بدل اللام (حين جاءه وفد هوازن)
 القبيلة المعروفة حال كونهم (مسلمين فسألوه ان يرزأ اليهم أموالهم ويسمهم فقال لهم) عليه الصلاة والسلام (معي
 من ترون) من العسكرو (أحب الحديث الى أصدقته) رفع خبروا حب (فاختاروا) أن أورد اليكم (أحدى
 الطائفتين اما السبي واما المال وقد كنت استأثرت) بالهمزة الساكنة مخذوفة في الفرع وأصله أى انتظر تكلم
 (وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه بالجعرانة (حين
 قفل) رجع (من الطائف) الى الجعرانة فقسم الغنائم بها الماء بطاءوا (فلما تبين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 غير رآذ اليهم الاحدى الطائفتين) السبي أو المال (قالوا فانا نختار سبينا) وفي مغازى ابن عتبة ولا تسكلم
 في شاة ولا بعير (فقام) عليه الصلاة والسلام (في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم
 هؤلاء) وفد هوازن (جاءوا) حال كونهم (تائبين وانى رأيت ان أورد اليهم سيهم فن أحب منكم أن يطيب ذلك)
 بفتح الطاء وتشديد التحتية المكسورة وفي الوكالة بذلك بزيادة الموحدة أى يطيب بدفع السبي الى هوازن نفسه
 (فليفعل) ذلك (ومن أحب أن يكون) وفي الوكالة ومن أحب منكم أن يكون (على حظه) نصيبه من السبي
 (حتى نعطيه اياه) أى عوضه (من أول ما يفي الله علينا) بضم حرف المضارعة من أفاء يفي (فليفعل) جواب
 من المتضمنة معنى الشرط كما سابق ومن ثم دخلت الفاء فيهما (فقال الناس طيبنا) بتشديد المنة التحتية أى
 جعلناه طيبا من جهة كونهم رضوا به وطابت أنفسهم به (يارسول الله لهم) أى لهوازن (فقال) عليه الصلاة
 والسلام (لهم انا لا ندرى من أذن منكم فيه من لم يأذن فارجعوا حتى يرفع) بالانصب في الفرع وأصله وغيرهما
 بأن مقدرة بعد حتى وقال الكرماني قالوا هو بالرفع أجود انتهى ولم يبين وجه أجوديته وفي الوكالة حتى يرفعوا
 بالواو على لغة أكاوى البراغيث (الينا عفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت
 نفوسهم به (ثم رجعوا) أى العرفاء (الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم طيبوا) أى ذلك وفي الوكالة قد
 طيبوا (وأذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرزأ سيهم اليهم (وهذا) ولأى ذرف هذا (الذى بلغنا من) خبر (سبي
 هوازن) • قال البخارى (هذا آخر قول الزهري يعنى فهذا الذى بلغنا) وسقط قوله وهذا الذى بلغنا الخ
 في نسخة ورقم عليه في الفرع وأصله علامة السقوط كذلك وفي نسخة ثابتة بها مشها قال أبو عبد الله أى
 البخارى قوله فهذا الذى بلغنا من قول الزهري • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الغائبين وهم جماعة
 وهو بعض الغنية لمن غفروا منهم وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكشميى فن جهة انه كان للنبي صلى الله
 عليه وسلم معهم معين وهو سيهم الصفي فوجه لهم أو من جهة انه صلى الله عليه وسلم استوب من الغائبين سيهمهم
 فوجهوا له فوجهوا لهم فله في فتح البارى • وهذا الحديث قد سبق في باب اذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع قوم
 جاز من كتاب الوكالة ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله في غزوة حنين من المغازى • هذا (باب) بالتسوية (من
 أهدى له هدية) بضم الهمزة مبينا للمفعول وهدية بالرفع نائب عن الفاعل (وعنده جساؤه) جمع جليس وبالجملة
 حاله وجواب من (فهو أحق) أى بالهدية من جلسائه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثه بصيغة التثنية (عن ابن
 عباس) رضى الله عنه ما روى مرفوعا موصولا عند عبد بن جريد باسناد فيه منديل بن علي وهو ضعيف
 وموقوف وهو أصح من المرفوع (ان جلساءه شركاء) فيما يهدى له نذبا وشركاء بحذف الضمير قال البخارى
 (ولم يصح) هذا عن ابن عباس أولا يصح في هذا الباب شئ • وبه قال (حدثنا ابن مقاتل) محمد المروزي الجاهلي
 بمكة قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (أخبرنا شعبة) بن الحجاج (عن سلمة بن كهيل) مصفرا
 الحضرمي الكوفي (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 أخذنا) معينان الايل من رجل قرضا (لجاء صاحبه يتقاضاه) أى يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أى
 يقضيه له وأغلظا بالتشديد في الطلب (فقالوا) أى الصحابة (له) وفي الاستقراض وغيره فمهم به أصحابه وسقط لغير
 أبي ذر فقالوا له (فقال) عليه السلام (ان لصاحب الحق مقالا ثم قضاه أفضل من سبعة وقال) عليه الصلاة

والسلام (افضلكم) في المعاملة (احسنكم قضاء) • ووجه المطابقة انه عليه الصلاة والسلام ووجه الفضل بين
السنين فاستأذنه دون الحاضر بن بناء على أن الزيادة في الثمن تبرعاً حكمها حكم الهبة لا الفسخ أو فيها شائبة الهبة
والثمن فقبل المؤلف الامر على ذلك • وبه قال (حدثنا) ولا يذرحني (عبد الله بن محمد) المسندي قال
(حدثنا ابن عيينة) بغير (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي صلى
الله عليه وسلم في سفر) قال بن جبر لم أقف على تعيينه انتهى (فكان) ولا يذري ذرو الوقت وكان بالواو بدل القاء
على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولدا الناقة أول ما يركب (صعب) منه ألبكر أي نفور لكونه لم يذلل
وكان (لعمري) أي والذي في الفرع وأصله تقديم لعمري قوله صعب (فكان) البكر (يتقدم النبي صلى الله عليه
وسلم فيقول أبوه) عمرو بن الخطاب (باعتد الله لا يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال له) أي لعمري (النبي صلى
الله عليه وسلم بعينه) أي الجمل (فقال) ولا يذري ذرو الوقت قال بإسقاط القاء (عمرو) (يا رسول الله) فاشترأه
عليه الصلاة والسلام من عمرو (ثم قال) عليه الصلاة والسلام لابنه (هولك يا عبد الله فاصنع به ما شئت) من أنواع
التصرفات • ووجه المناسبة بين الحديث والترجمة فالذي يظهر كما قاله في فتح الباري أن البخاري أراد إلحاق
المشاع في ذلك بغير المشاع وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق وقال ابن بطال هبته لابن عمر مع الناس فلم يستحق
أحد منهم فيه شركة هذا ما رأيته في وجه المناسبة لهم والله أعلم فليأتكم • والحديث قدم في باب إذا اشتري شيئاً
فوجه من ساعته قبل أن يتفرقه هذا (باب) بالتسوين (إذا وهب) رجل (بغير رجل وهو) أي والحال أن
الموهوب له (راكبه) والذي في الفرع راكب بمحذف الهاء أي البعير الموهوب (فهو جازز قال الحميدي) عبد
الله أبو بكر المكي مما وصله الاسماعيلي (حدثنا صفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو) هو بن دينار (عن ابن عمر رضي
الله عنهما) أنه (قال) كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت على بكر صعب (لعمري رضي الله عنه) (فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لعمري بعينه فبناعه) بسكون الموحدة وبالمناء القوقية عليه الصلاة والسلام منه ولا يذري
فبناعه أي عمره عليه الصلاة والسلام (فقال النبي صلى الله عليه وسلم هولك) أي هبة (يا عبد الله) • ومطابقته
لما ترجم به غير خافية فإنه نزل التحلية منزلة النقل فتصح الهبة • (باب) جواز (هدية ما يكره لبسها) أنت باعتبار
الحلة وفي نسخة بالفرع وأصله ونسبها الحافظ ابن حجر للنسفي أبسه بالتذكير والكره هنا أهم من التنزيه والتحرير
• وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعني (عن مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن نافع) مولى بن عمر
(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال) رأي عمر بن الخطاب حلة سيرة بكسر السين الموهلة وفتح المناء
النهضة وبالراء مدوداً قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المذسوى سيرة وحولاه وهو الماء الذي
يخرج على رأس الولد وعنباً لغة في العنب وقوله حلة بالتسوين في الفرع وأصله وغيرهما على الصفة وقال عباس
ضبطناه على متقنى شيوخنا حلة سيرة على الإضافة وهو أيضاً في البوينة وقال اتنوى أنه قول المحققين
ومتقنى العربية وأنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز قال مالك والبراء هو الوثنى من الحرير وقال
الاصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قز أو غماقيل لها سيرة لتسير الخطوط فيها وقيل الحرير الصافي والمعنى
رأي حلة حرير ناع (عند باب المسجد) وفي رواية جري بن حازم عن نافع عند مسلم رأي عمر بطارد التميمي بغير
حلة بالسوق وكان رجلاً يغشى الملوك ويصيب منهم (فقال يا رسول الله لو اشتريتها فلبستها يوم الجمعة وللوفد) زاد
في اللباس إذا نزل (قال) عليه الصلاة والسلام (أغما يلبسها) أي حلة الحرير (من لا خلاق) أي لا حظ (له) منه
أي من الحرير (في الآخرة ثم جاءت) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حال) أي سيرة منها (فاعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمر منها حلة) زاد في رواية جري بن حازم وبعث إلى أسامة بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة
ولا يذري ذرواً عطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلة لعمري (وقال) بالواو أي عمرو ولا يذري ذرواً (أكسوتنيها)
بهمزة الاستفهام وفي رواية جري بن حازم فجاء عمر بحلته يحملها فقال بعثت إلى تيمذه (وقلت في حلة عطاردة) هو
ابن حاجب بن زرارة بن عدس بمولات الدارمي وكان من حلة وفد بني تميم أصحاب الجرات وقد أسلم وحسن
إسلامه (ما قلت) أي ما يدل على التحريم (وقال) عليه الصلاة والسلام (أني لم أكسها ليلتها) وفي اللباس
نقال أغما بعثت إليك لتيبها أو تكسوها (فكسا) بمحذف الضمة المنصوب ولا يذري ذرواً اصلي فكساها (عمر أختا
له) من أمه أو من الرضاع وسماه ابن بشكوال في المهمات نقل عن الحذاء عثمان بن حكيم قال الدمشقي هو

السلي أخوخولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الاوقص قال وهو أخوزيد بن الخطاب لأمته فن أطلق عليه أنه
 أخو عمر لأمته لم يصب وأجيب باحتمال أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان هذا أخا لعمر لأمته من
 الرضاع وقوله في محل نصب صفة لا خاى أنا كائنا وكذا قوله (بمكة مشركا) صفة بعد صفة قبل اسلامه
 • ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وسبق الحديث في الجمعة ويأتى ان شاء الله تعالى في اللباس بعون الله وقوته
 • وبه قال (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي الحسين الحافظ (أبو جعفر) الكوفي نزيل فيد بفتح الفاء وسكون
 التخمية آخره دال مهملة بلدين بغداد وكذا وقال الحافظ ابن حجر يحتمل عندى أن يكون هو أبو جعفر القومسي
 الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في المغازي وانما جوزت ذلك لأن المشهور في كنية
 الفيدي أبو عبد الله بخلاف القومسي فكنته أبو جعفر بلا خلاف وبالأول جزم الكلاباذي قال (حدثنا ابن
 فضيل) محمد (عن أبيه) فضيل بن غزوان (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما) أنه (قال انى النبي صلى الله عليه
 وسلم ليت فاطمة بنته) رضى الله عنها وسقط قوله بنته في كثير من النسخ (فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن غير عن
 فضيل عند أبي داود وابن حبان قال وقتل ما كان يدخل الابدانها (وبأعلى) زوجها رضى الله عنهما زاد ابن
 غير فرأها مهمة (فذكرت له ذلك) الذى وقع منه عليه الصلاة والسلام من عدم دخوله عليها (فذكره) على
 (النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن غير فقال يارسول الله اشتد عليك جنت فلم تدخل عليها (قال) عليه
 الصلاة والسلام (انى رأيت على بابها ستراموشيا) بفتح الميم وسكون الواو وكسر المعجمة وبعد ها تحته أى مخططا
 بألوان شتى (فقال) عليه الصلاة والسلام (مالى وللدنيا فأتاها على) رضى الله عنه (فذكر ذلك) الذى قاله
 عليه السلام (لها فقالت ليا امرئى) بالجزم على الامر (فيه) أى فى السر (بما شاء) قال عليه الصلاة والسلام لما
 بلغه قولها ليا امرئى فيه بما شاء (ترسل به) أى بالستر الموشى وترسل بضم اللام أى فاطمة ولا يذترسلى بحذف
 النون على لغة وقال فى المصاييح فيه شاهد على حذف لام الامر وبقاء علمها مثل قوله
 محمد تفقد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من أمر تبالا
 ويحتمل وهو الاولى أن يخزج على حذف أن الناصبة وبقاء علمها أى أمر لكان ترسلى به (الى فلان أهل بيت)
 بالهاء والخز بدل من سابقه وفى نسخة آل بهمزة مدودة واسقاط الهاء (بهم حاجة) وابس ستر الباب حراما لكنه
 صلى الله عليه وسلم كره لابتته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات قال الكرماني وألان فيه صوراً ونقوشاً وهذا
 الحديث أخرجه أبو داود فى اللباس • وبه قال (حدثنا سجاج بن منهل) بكسر الميم السلى الانطاقي البصري
 قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرنى) بالافراد (عبد الملك بن ميسرة) ضد المينة الهلالى الكوفي وفى
 الميمنية ابن ميسرة بخفض ابن والظاهر انه سبق قلم (قال سمعت زيد بن وهب) الجهني أباسلمان الكوفي المخضرم
 (عن عتي) هو ابن أبي طالب (رضى الله عنه) أنه (قال اهدى) بفتح الهاء والادال (الى) بتسديد التخمية
 (النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبراء) نوع من البرود يخاطه حرير وحلته بالتونين وغير أبى ذر حلة سبراء باسقاط
 التونين للاضافة (فبستها فرأيت الغضب فى وجهه) زاد مسلم فى رواية أبى صالح فقال انى لم أبعث بها اليك
 لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشفها خرا بين النساء (فشققها بين نسائى) أى قطعها ففرقتها عليهن خرا بضم الخاء
 المعجمة والميم جمع خرا بكسرها وله مع التخفيف ما تغطي به المرأة رأسها والمراد بقوله نسائى ما فسروا فى رواية أبى صالح
 حيث قال ابن القوام قال ابن قتيبة المراد بالقوام فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد بن
 هاشم والدة على ولا أعرف الثالثة وذكر أبو منصور الازهرى انها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب وقد أخرج
 الطحاوى وابن أبي الدنيا فى كتاب الهدايا وعبد الغنى بن سعيد فى المهمات وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد
 ابن أبى زياد عن أبى فاختة عن هيرة بن يريم بن خثيمة ثم رآه بوزن عظيم عن على فى نحو هذه القصة قال فشقت منها
 أربعة أخرجه فذكر الثلاثة المذكورات قال ونسب يزيد الرابعة وقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبى
 طالب وهى بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت عتبة بن ربيعة وقيل بنت الوليد بن عتبة • ومطابقة الحديث للترجمة
 فى قوله فرأيت الغضب فى وجهه فانه دال على انه كره له لبسها مع كونه اهداها له وهذه الحلة كان اهداها له عليه
 الصلاة والسلام اكيد ودومة كما فى مسلم • وقد أخرج المؤلف حديث الباب أيضا فى التفقات واللباس
 ومسلم فى اللباس والنساء فى الزينة • (باب) جواز (قبول الهدية من المشركين) وقال ابو هريرة

مما وصله في أحاديث الانبياء (عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم الخليل عليه السلام بسارة زوجته وكانت من أجل النساء (فدخل قرية) قبل هي مصر (فيها ملك او) قال (جبار) هو عمرو بن امرئ القيس بن سبا وكان على مصر ذكره السبيلي وهو قول ابن هشام في التيجان وقيل اسمه صادق حكاها ابن قتيبة وأنه كان على الاردن وقيل غير ذلك فقيل له ان ههنا رجلا معه امرأة من أحسن النساء فأرسل اليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ فقال ادعى الله لي ولا أضرك فعدت فأطاق (وقال اعطوها اجرهم مزة بدل الهاء والجيم مفتوحة وفي نسخة هاجر أى هبة لها التخدمة لانه أعظمها أن تخدم نفسها وايضا الحديث ان شاء الله تعالى تاما في أحاديث الانبياء (واهدى للنبي صلى الله عليه وسلم) بخير (شاة فيها سم) وهذا التعليق ذكره في هذا الباب موصولا (وقال ابو جسيم) عبد الرحمن الساعدي الانصاري مما وصله في باب خرص القمر من الزكاة (اهدى) يوحنا بن روبة واسم امه العلماء بفتح العين وسكون اللام عدودا (ملك اياه) بفتح الهمزة وسكون التحتية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين الى مكة وهي الآن خراب (للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة) بيضاء وكساه بالواو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذرف كساه (ردا وكتب) أى امر عليه الصلاة والسلام أن يكتب (له) وفي نسخة لا يذروا الصبلي اليه (بجرهم) أى يبلدهم أى اهل بجرهم والمعنى انه أقره عليهم بما التزمه من الجزية وقد سبق افظ الكتاب في الزكاة ومناسبة هذا لترجمة غير خفية * وبه قال (حدثنا) ولا يذرحثنى (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا يونس بن محمد) المؤتب البغدادي قال (حدثنا سليمان) بفتح الشين المججمة وسكون التحتية بن عبد الرحمن النحوي (عن قتادة) ابن دعامه أنه قال (حدثنا انس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس) بضم همزة أهدي وكسر ثائه وجبة رفع نائب عن الفاعل والسندس مارق من الديباغ وهو ما تخن وغلط من ثياب الحرير (وكان) عليه السلام (ينهى عن) استعمال (الحرير) والجلبة حالبة (فحبب الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم) زاد في اللباس أن يحبون من هذا قلنا نعم قال (و) الله (الذي نفس محمد بيده لما ديل سعد بن معاذ) اذ وصى (في الجنة) أحسن من هذا) الثوب قيل وانما خص المناديل بالذكر لكونها تحتها فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الاولى (وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة فيما وصله أحمد عن روح عنه (عن قتادة) بن دعامه (عن انس) رضي الله عنه (أن) اكيدر) بضم الهمزة وكسر الدال مصغرا ابن عبد الملك بن عبد الجبار الجهم والنون وكان نصرانياً أمره خالد بن الوليد لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم في سرية وقتل أخاه وقدم به الى المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه وكان صاحب (دومة أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم) ودومة بضم الدال المهملة والمحدثون يفتحونها وسكون الواو وهي دومة الجندل مدينة بقرب توليها النخل وزرع على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق والجندل الحجارة والدومة مستدار الشيء ومحتمه كأنهم سميت به لان مكانها مجتمع الاجبار ومستدارها ومراد المؤلف من هذا التعليق بيان الذي أهدي ليطابق الترجمة * وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحنبل البصري قال (حدثنا خالد بن الحارث) الهجيمي البصري قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن هشام بن زيد) بن مالك الانصاري (عن انس بن مالك رضي الله عنه ان يهودية) اسمها زينب واختاف في اسلامها (أثبت النبي صلى الله عليه وسلم) في خيبر (بشاة مسمومة) وأكثرت من السم في الذراع لما قبل لها انه عليه الصلاة والسلام يجيها (فأكل منها) وأكل معه بشر بن البراء ثم قال لا صحابه أمسكوا فانهم مسمومة (فجئ بها) أى باليهودية فاعترفت (فقيل ألا تقلنها قال) عليه الصلاة والسلام (لا) لانه كان لا يثق لنفسه ثم مات بشر فقتلها به قصاصا قال انس (فما زلت اعرفها) أى تلك الأكلة (في الهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح اللام والهاء والواو جمع لها وهي اللعنة المعاقبة في أصل الخنك وقيل هي ما بين منقطع اللسان الى منقطع أصل القوم ومراد انس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتر به المرض من تلك الأكلة أحيانا ويحتمل أنه كان يعرف ذلك في الهوات بتغير لونها وابتذونها أو تخفير قاله القرطبي فيما نقله عنه في فتح الباري * وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا المعمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري (عن) اييه سليمان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل بلام مشددة والميم مثناة الهدي بفتح النون وسكون الهاء منهم وربيكتيه مخضرم عاش مائة وثلاثين سنة واكثر (عن عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) أنه

(قال كاسم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام ونحوه) بالرفع عطفا على صاع والضمير للصاع (فمجن ثم جاء رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (منعان) بضم الميم وسكون الشين المجنة وبمد هاء عين مهملة آخره نون مشددة (طويل) زاد المستقلى جذا فوق الطول ويحتمل أن يكون تفسير المنعان وقال القزاز المنعان الجاني النائر الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جذا البعيد العهد بالدهن الشعث وقال القاضي نائر الرأس منفردة (بفتح يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم) له (بيها) نصب بفعل مقدر رأى اتبع بها أو الحال أى اتدفعها بآنها (ام عطية أو قال) عليه الصلاة والسلام (أم هبة) عطف على المنسوب السابق والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (يسع) أى مبيع واطلق عليه بها باعتبار ما يؤول اليه (فاشترى) عليه الصلاة والسلام (منه) أى من المشرك (شاة) وللكشميني منها أى من الغنم شاة (فصنعت) أى ذبحت (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن) منها وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبده وغيرها لكن الأول ابلغ فى المجزة (ان يشوى وايم الله) بوصل الهزمة قسم (ماى الثلاثين والمائة) الذين كانوا معه عليه الصلاة والسلام (الا قد حذر النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة أى قطع (له حزة) بضم الحاء المهملة أى قطعة (من سواد بطنها) ان كان شاهدا اعطاها اياه) قال الحافظ ابن حجر اى اعطاها اياه ومن القلب وقال البيهقى أى اعطى الحزة الشاهد أى الحاضر ولا حاجة الى دعوى القلب بل العبارتان سواء فى الاستعمال (وان كان غائباً بخاله) منها (بفتح منها) أى من الشاة (قصعين فاكوا اجمعون) تأ كيد للضمير الذى فى اكلوا أى اكلوا من القصعين مجتعيين عليهم ما فيكون فيه مجزة اخرى لكونها ما وسعنا ايدي القوم كلهم أو المراد أنهم اكلوا منهم ما فى الجملة أعم من الاجتماع والاقتراق (وشبه عناق فضلت القصعتان فخذاه) أى الطعام الذى فضل وفى رواية المصنف فى الاطعمة وفضل من القصعين ولغيره أى ذرغملنا باسقاط ضمير المفعولى (على البعير او كما قال) شك من الراوى وفى هذا الحديث مجزة تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد وتكثر الصاع ولحم الشاة حتى اشبعهم اجمعين وفضلت منهم فضلة حملوها ادم حاجة احد اليها وهذا الحديث منى مختصر فى البيع وبأنى فى الاطعمة ان شاء الله تعالى (باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى) بالجر عطفا على الهدية فى سورة الممتحنة (لايتها كن الله عن الاحسان الى الكفرة) (الذين لم يقاتلوك فى الدين) قال ابن كثير كالنساء والضعفة منهم (ولم يخرجوك من دياركم ان تبروهم) اى تحبوا اليهم وتصلوهم (وتنقسطوا اليهم) قال السمرقندى تعدلوا مدهم بوفاء عهدهم زاد أبو ذر ان الله يحب المقسطين أى العادلين وبه قال (حدثنا حاذ بن محمد) بفتح الميم وسكون الهجمة أبو الهيثم الجبلى القطرانى بفتح القاف والطاء الكوفى قال حدثنا سليمان بن بلال) التميمى مولا هم أبو محمد المدنى قال (حدثنى) بالافراد (عبد الله بن دينار) العدوى مولا هم أبو عبد الرحمن المدنى مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضى الله عنه) أنه (قال رأى عمر) أبوه (حله) زاد فى رواية نافع السابقة سيرا (على رجل) هو عطار بن صاحب (ساع) أى عند باب المسجد كما فى رواية نافع (وقال) عمر (لنبي صلى الله عليه وسلم اتبع) اشترى هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة) يجوز تلبسها فى الفرع وأصله (واذا جاءك الوعد فقال) عليه الصلاة والسلام انما يلبس هذه) أى الحلة ولغيره أى ذر هذا أى الجبرير (من لا خلاق) أى لا حظ (له) منه (فى الآخرة) فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بحل فلارسل الى عمر منها بحلة فقال عمر) له عليه الصلاة والسلام (كيف ألبسها وقدقات فيها) وفى رواية نافع وقد قلت فى حلة عطار (ما قلت قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذروا الوقت فقال (أتى لم أكنسها التلبسها بغيرها أو تكسوها) بالرفع (فارسلها) أى بالحلة (عمر) أى أخ له) من الرضاة اسمه عثمان بن حكيم (من أهل مكة) زاد نافع مشركا (قبل ان يسلم) لم يقل نافع قبل أن يسلم وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصفرا واسمه عبد الله الهبارى بفتح الهاء وتشديد الواو حدة قال (حدثنا أبو اسامة) حماد بن اسامة الليثى (عن هشام عن أبيه) عمرو بن الزبير بن العوام (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضى الله عنها) أنها (قالت) ولا بوى ذروا الوقت قلت يا رسول الله (قدمت على) أى قبله بالقاف والفوقية مصفرا بنت عبد العزى بن سعد زاد الليث عن هشام فى الادب مع ابنها واسمها كاذ كره الزبير الحارث بن مدركة قال الحافظ ابن حجر ولم ار له ذكرا فى الصحابة فكانه مات مشركا وفى رواية ابن سعد وأبى داود الطيالسى والحاكم

من حديث عبد الله بن الزبير قدمت قبيلة بنت عبد العزى على ابنها أسماء بنت أبي بكر في الهدية وكان أبو بكر
 طلقها في الجاهلية بعد ما يازيب ومن قرط فأبى أسماء أن تقبل هديتها وتدخّلها بينهما (وهي مشركة) جله
 حالية (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في زمنه (فاستقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت) وفي رواية
 حاتم بن اسماعيل في الجزية فقلت يا رسول الله (أن أمي قدمت وهي راغبة) في شيء تأخذ أو عن ديني أو في القرب
 مني ومجاورتي والتودد إلى لانها ابتدأت أسماء بالهدية وورعت منها في المكافأة لا الإسلام لأنه لم يتبع في شيء
 من الروايات ما يدل على إسلامها ولو حل قوله راغبة أي في الإسلام لم يستلزم إسلامها فلا يصح من ذكرها
 في الصحابة وأما قول الزركشي (وروي راغبة بالميم أي كارهة للإسلام ساخطة لغيره وهم أنه رواية في البخاري
 وليس كذلك بل هي رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيلي) (أفأصل أمي قال عليه الصلاة
 والسلام) (ثم صلى أمي) زاد في الأدب عن الجسدي عن ابن عيينة فأنزل الله فيها لانيها كم الله عن الذين
 لم يقاتلوا في الدين * هذا (باب) بالتسوين (لابحلال أحد أن يرجع في هبته) التي وهبها (و) لاني (مهدفته) التي
 تصدق بها * وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) (الأزدي القراهدي بالقاه أبو عمر والبصري قال (حدثنا
 هشام) (الدستوائي) (وشعبة) بن الحجاج (قالا حدثنا قدامة) بن دعام (عن سعيد بن المسيب) (بفتح التخصية) (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد أبو داود
 في آخره قال هشام قال قتادة ولا أعلم التي إلا الحراما * وبه قال (حدثنا) (ولابي ذر) حدثني بالافراد وواو
 العطف (عمد الرحمن بن المبارك) ليس أخا عبد الله بن المبارك المشهور بل هو العيني بختمية ومجمة البصري
 قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد التنوري بفتح المشاة وتشديد النون قال (حدثنا أيوب) بن أبي نعيم كيسان
 السخيتاني البصري (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ليس لنا (وفي رواية منا) (مثل السوء) بفتح السين ومثل بفتح الميم والمثلثة (الذي يعود في هبته)
 أي العائد في هبته (كالكلب يرجع في قبته) زاد مسلم في رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقرة فأكاه وله
 في رواية بكير انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقة كمثل الكلب بقي ثم يأكل قبته والمعنى كما قال
 البيضاوي لا ينبغي للمعشر المؤمنين أن تتصف بصفة ذميمة يشابهونها في أخس الحيوانات في أخس أحوالها
 قال في الفتح ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً لا تعودوا في الهبة قال النووي
 هذا المثل ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد قباضهما وهو محمول على هبة الاجنبي لا ما وهب
 لولده وولد ولده كما صرح به في حديث النعمان وهذا مذهب الشافعي ومالك وقال الحنفية بكره الرجوع فيها
 لحديث الباب ولا يحرم لأن فعل الكلب بوصف بالقبح لا بالحرمة فيرجع في الرجوع فيما حبه لا جني بتراضيهما
 أو بوجوبهما كما لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها أي ما لم يعوض عنها * وبه قال
 (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاى المكي قال (حدثنا مالك) (الامام) (عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم
 مولى عمر بن الخطاب أنه (قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت علي بن مس) أي تصدقت به
 ووهبته بأن يقاتل عليه (في سبيل الله) واسمه الورد وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ثوب الدار فاعطاه
 عمر (فأضاعه الذي كان عنده) بتقصيره في خدمته وموته قال عمر (فأردت أن أشتريه منه وطلنت أنه ياتعه
 برخص فسألت عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه) نهى للتبذير (وان أعطاك كدبرهم واحد) قال
 في الفتح ويستفاد منه أنه لو وجدته مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النهي (فإن العائد في صدقة كالكلب يعود
 في قبته) الفاء في فإن العائد للتعليل أي كما يقع أن بقي ثم يأكل كل كذلك يقع أن يتصدق بشيء ثم يرجعه إلى نفسه
 بوجه من الوجوه * هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة وهو كالفصل من السابق * وبه قال (حدثنا) (ولابي ذر
 حدثني بالافراد) (ابراهيم بن موسى) (القرائي الأزدي المعروف بالصغير قال) (أخبرنا هاشم بن يوسف) (الصنعاني
 القيني قاضياً) (ان ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز (أخبرهم قال) (أخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن
 أبي مليكة) بضم الميم وفتح اللام وتصغير عبد الثاني المكي (أن بن محبوب) بضم المهملة وفتح الهاء ابن سنان
 الزوي لأن الروم سجدوا صغيراً وبنيه هم حمزة وجيب وسعد وصالح وصبي وعبداد وعثمان ومحمد (مولى ابن
 جدعان) بضم الجيم ويكون المهمة عبد الله بن عمر بن جدعان كان اشتراه بمكة من رجل من كلب وأعتقه وقيل

بل هرب من الروم فقدم مكة فخالف فيها ابن جدعان وللكشميني في نضفة والجوي بني جدعان (أدعوا) أي بنو
صهيب عند مروان (يدين) تنبيه ميت (وحجرة) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم الموضع المنفرد في الدار (أن)
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك) الذي أدعوه من البيتين والحجرة أباهم (صهيبا فقال مروان من يشهد
لكم بصيغة الجمع) قالوا كلهم يشهد بذلك (ابن عمر) عبد الله (قدعاه) مروان (فشهد لا أعطى رسول الله صلى الله
عليه وسلم) بفتح لام لا أعطى قال الكرمانى كانه جعل للشهادة حكم القسم أو بقدر قسم أى والله لا أعطى عليه
الصلاة والسلام (صهيبا يدين وحجرة) وهى التى أذى بها (ففضى مروان بشهادته لهم) أى بشهادة ابن عمر
وحده لبنى صهيب باليتين والحجرة فان قيل كيف قضى بشهادته وحده أجاب ابن بطلان بأنه انما قضى لهم
بشهادته ويمنعهم وتعقب بأنه لم يذكر ذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر وكذا بالقسم كثيرا وان كان
السامع غير منكرو لو كانت شهادة حقيقية لا احتاج الى شاهد آخر ولا يخفى ما في هذا فلتأمل والقاعدة المستقرة
تتق الحكم بشهادة الواحد فلا بد من اثنين أو شاهد وعين فالجمل على هذا أولى من جملة على الخبر وكون الشهادة
غير حقيقية وهذا الحديث نفرد به البخارى

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لآبى ذر في اليونانية قال ابن حجر وثبتت للأصملي وكرية قبل الباب
* (باب ما قيل) أى ورد (في العمري) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصير مأخوذة من العمر (والرقبي)
بوزنها مأخوذة من الرقوب لان كلامهم ما رقب موت صاحبه وكانا عقدين في الجاهلية وتفسر العمري أن
يقول الرجل لغيره (اعمره الدار فبى عمري) أى (جعلته) ملكا مدة عمره وتكون هبة ولو زاد فان مت فهي
لورثته هبة أيضا طول فيها العبارة (استعمركم فيها) أى (جعلكم عمارا) هذا تفسير أبى عبيدة في المجاز وقال
غيره استعمركم أطال أعماركم وأذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها * وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل
ابن دكين قال (حدثنا شيبان) بن عبد الرحمن النخوى (عن يحيى) بن أبي كثير (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن
عوف (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري أنها) أى حكم في العمري بأنها
(لن وهبت له) بضم الواو ومبني للمفعول زاد مسلم في رواية الزهري عن أبي سلمة لا ترجع الى الذى أعطها لانه
أعطى عطاء وقعت فيه الموارث وله من طريق الليث عن الزهري فقد قطع قوله حقه فيها وهى لن أعر ولعقبه
فلو قال ان مت عاد الى أوالى وورثتى ان مت صحت الهبة وغا الشرط لانه فاسد ولا طلاق الحديث * وحديث
الباب أخرجه مسلم في الفرائض وأبو داود في البيوع والترمذى وابن ماجه في الاحكام والنسائى في العمري
* وبه قال (حفص بن عمر) المحضى قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى الشيباني البصري قال (حدثنا قتادة)
ابن دعامه (قال حدثني) بالافراد (النضر بن أنس) الانصارى (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة
ونهيك بفتح النون وكسر الهاء السلولى (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال)
العمري جائزة) أى للعمري بفتح الميم ولورثته من بعده لاحق للعمري (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح بالاسناد
السابق الموصول الى قتادة (حدثني) بالافراد (جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوه) أى نحو حديث أبي هريرة رضى الله عنه ورواه مسلم عن قتادة عن عطاء بلفظ العمري ميراث لاهلها
ولعله المراد بقوله نحوه لكن في رواية أبي ذر بلفظ مثله بدل نحوه قال النووي قال أصحابنا للعمري ثلاثة أحوال
* أحدها أن يقول أعرتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك أو لعقبك فتصم بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهى
هبة فاذا مات قال لورثته والا فليت المال ولا تعود الى الواهب بحال * ثانيها أن يقتصر على قوله جعلتها
عمري ولا يعرض لما سواه ففى صحته قولان للشافعى أحدهما وهو الجديد صحته * ثالثها أن يزيد عليه بأن يقول
فان مت عادت الى ولورثتى ان مت صم ولغا الشرط وقال أحمد تصم العمري المطلقة دون المؤقتة وقال مالك
العمري في جميع الاحوال تملك لمنافع الدار من لا ولا تملك فيها رقبتهما بمال ومذهب أبى حنيفة كالشافعية
ولم يذكر المؤلف في الرقبى المذكورة في جملة الترجمة شيئا فله يرى اتحادهما في المعنى كما للجمهور وقد روى
النسائى باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا للعمري والرقبي سواء وقد منعها مالك وأبو حنيفة وعمد خلافا

للجمهور ووافقهم أبو يوسف والنسائي من طريق إسرائيل عن الكريم عن عطاء قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري والرقبي قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هي لك حباتك فان فعلتم فهو جاز أن أخرجه من سلا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا لا عمري ولا رقبي فمن أعرشياً أو أرقبه فهو له حياته وعيانه ورجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق ونفاه في طريق أخرى وأجيب بأن معناه لا عمري بالشروط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع أي فليس لهم العمري المروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحدث النهي بحولته على الارشاد (باب من استعار من الناس الفرس) زاد أبو ذر والداية وزاد الكشي في غيرها قال الحافظ ابن حجر وثبت مثله لابن شوية لكن قال وغيرهما بالثنية وعند بعض السراخ قبل الباب كتاب العارية ولم أره لغيره والعارية بتشديد الياء وقد تخفف وفيها ألفة ثالثة عارة بوزن غارة وهي اسم لما يعار مأخوذ من عار إذا ذهب وجاء ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئه وقيل من التعاور وهو التناوب وقال الجوهري كانها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب وحقيقتها شرعاً باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسرهم جهو والمفسر بن عباس تفسيره الجبران بعضهم من بعض وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامة أنه (قال سمعت أنساً) هو ابن مالك رضي الله عنه (يقول كان فزع) بفتح الفاء والزاي خوف من العدو (بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرساً من أبي طلحة) زيد بن سهل زوج أم أنس (يقال له المدب) زاد في الجهاد عن طريق سعيد عن قتادة كان يقطف أو كان فيه قطاف بالشك أي بطئ المشي وقال ابن الاثير المدب أي المطلوب وهو من النذب الرهن الذي يجعل في السباق وقيل سمي به لنذب كان في جسمه وهو أثر الجرح وقال عياض يحتمل أنه لقب أو اسم بغير معنى كسائر الاسماء (فركه) عليه الصلاة والسلام زاد في رواية جرير بن حازم عن محمد عن أنس في الجهاد ثم خرج ركب واحد فركب الناس يركضون خلفه (فلما رجع قال ما رأينا من شيء) يوجب الفزع (وان وجدناه) أي الفرس (لجرا) أي واسع الجري ومنه سمي البحر بحر السعته وتكر فلان في العلم اذا اتسع فيه وقيل شبهه بالبحر لان جريه لا ينفد ~~كما لا ينفد ماء البحر~~ قال الخطابي وان هنا نافية واللام بمعنى الا أي ما وجدناه الا البحر وعليه اقتصر الزركشي قال في التوضيح وهو قصر وهذا انما هو مذهب كوفي ومذهب البصريين أن ان مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية انتهى وقد سبقه اليه ابن التين قال الحافظ ابن حجر وفي رواية السقلى وان وجدنا بخذف الضمير وفي رواية حماد عن ثابت عن أنس في الجهاد أيضا استعملهم النبي صلى الله عليه وسلم على فرس عري ما عليه سرج وفي عنقه سيف وأخرجه الاسماعيلي عن حماد وفي أوله فزع أهل المدينة ليلة فلقناهم النبي صلى الله عليه وسلم قد سبقهم الى الصوت وهو على فرس بغير سرج واستدل به على مشروعية العارية وكانت كما قاله الروابي واجبة أول الاسلام للآية السابقة ثم نسخ وجوبها فصارت مستحبة أي أصالة فقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وإعارة الخيل لانتفاذ غريبي والسكين لذبح حيوان محترم يخشى موته وقد تحرم كإعارة الصيدين المحرم والامة من الاجنبي وقد تذكره كإعارة العبد المسلم من كافر وبشرط في الغير ان يملك المنفعة فنصح الاعارة من المستأجر لانه غير مالك لها وانما أبيع له الانتفاع لكن للمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله كأن يركب الدابة المستعارة ووكيله في حاجته أو زوجته أو خادمه لان الانتفاع راجع اليه بواسطة المباشر وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير بأقصة سماوية أو تلفها هو أو غيره ولو لا تصغير الضمان لحديث أبي داود وغيره العارية مضمونة ولانها مال يجب رده لمالكه فيضمن عند تلفه كالمأخوذ بجهة السوم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كاللبس والركوب المعتادين لم يضمن لحصول التلف بسبب مأذون فيه (باب الاستعارة للعروس) نعت يستوى فيه الذكروا لا في ماداما في امراسهما (عند البناء) أي الزفاف وقال ابن الاثير الدخول بالزوجة وقيل له بناء لانهم كانوا يبنون لمن يتزوج قبة ليدخل بها فيها ثم أطلق ذلك على التزويج وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا عبد الواحد بن أيمن) بفتح الهمزة وسكون الضمة وبعد الميم المفتوحة نون المخزومي المكي قال (حدثني) بالافراد (أبي) أي ابن الحبشي قال (دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر) بكسر الهمزة وسكون الراء وقطر بكسر القاف وسكون الطاء ثم راع مع اضافة درع لقطر ضرب من برود البن غليظ فيه بعض الخضونة ولا يذر عن الحموى

والمستقلى قطن بضم القاف وآخره نون والجملة حالية (عن خمسة دراهم) برفع عن وجز خمسة في الصرع وأصله
 وغيره ما من الاصول المعتمدة التي وقفت عليها وقال في الفتح عن بالنصب بنزع الخافض وخمسة بالجسر على
 الاضافة أو عن خمسة بالرفع فهما على حذف الضمير أى عنه خمسة دراهم ويروى عن بضم المثناة وتشديد الميم
 المكسورة على صيغة المجهول من الماضي وخمسة بالنصب بنزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم قال ووقع
 في رواية ابن شوية وحده خمسة الدراهم (فقال ارفع بصرك الى جاريق) قال الحافظ ابن جرير أعرف اسمها
 (انظر اليها) بلنظ الامر (فانما تره) بضم أوله وفتح ثالثة تنكير (أن تلبسه في البيت) يقال زهى الرجل اذا تكبر
 وأعجب بنفسه وهو من الافعال التي لم ترد الا مبنية للما لم يسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل عنى بالامر وتعبت
 الناقة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر ترهى بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد لكن قال الاصمعي لا يقال
 بالفتح (وقد كان لي منه) أى من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في زمنه وأيامه (فما
 كانت امرأة تقين) بضم حرف المضارعة وفتح القاف وتشديد التحتية آخره نون مبنيا للمفعول أى ترين قال
 صاحب الافعال فان الشيء قيامه أصله وقيل بجلى على زوجها (بالمدينة الا أرسلت الى تستعيره) أى ذلك الدرع
 لانهم كانوا اذ ذاك في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم نفيسا * وهذا الحديث تفرد به البخارى وفيه من
 الفوائد ما لا يحصى فتأمل * (باب فضل النجعة) بفتح الميم والهاء المهملة بينهما نون مكسورة ففتحة تحتية ساكنة
 الناقعة أو الشاة تعطى غير المجتاهدين ثم ردها عليك والنجعة بالكسر العطية وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر ففضل
 مرفوع حينئذ * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو ابن عبد الله بن بكير ونسبه لحده لشهرته به المخزومي قال
 (حدثنا مالك) الامام الاعظم (عن أبي الزناد) عبد الله بن زكريا (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن
 أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم النجعة) الناقعة (النجعة) بكسر اللام وسكون
 القاف والرفع صفة اسبقها الملقوحة وهى ذات اللبن القرية العهد بالولادة (الصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء
 صفة ثانية الكثيرة اللبن واستعمله بغيرها قال الكرماني لانه اما فاعيل أو فاعول يستوى فيه المذكر والمؤنث
 وتعبه العيني بأن قوله اما فاعيل غير صحيح لانه من معتل اللام الواوى دون السانى وقال في المصابيح والاشهر
 استعمالها بغيرها قال العيني ويروى أيضا الصفية (منحة) نصب على التمييز قال ابن مالك في التوضيح فيه وقوع
 التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا وقد منعه سيده الامع اضممار الفاعل نحو شئ للظالمين بدلا وجوز المبرد وهو الصحيح
 انتهى قال في المصابيح يحتمل أن يقال ان فاعل نعم في الحديث مضمرة والنجعة الموصوفة بما ذكره هي المخصوص
 بالمدح ومنحة تميز تأخر عن المخصوص فلا شاهد فيه على ما قال ولا يرد على سيده حينئذ (والشاة الصفي) صفة
 وموصوف عطف على ما قبله (تغدو باناء وتروح باناء) أى تحلب انا بالغداة وانا بالعشي أو تغدو بأجر حلبها
 في الغدو والروح والنجعة من باب الصلات لان باب الصدقات * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسبى
 (واسماعيل) بن أبي أويس (عن مالك) أنه (قال) في روايته للحديث السابق (نعم الصدقة) أى اللقمة الصفي
 منحة قال في الفتح وهذا هو المشهور عن مالك وكنز ارواء شعب عن أبي الزناد كما سيأتى ان شاء الله تعالى
 في الاشربة أى باللفظ الصدقة * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسبى قال (أخبرنا ابن وهب) عبد الله
 المصرى قال (حدثنا يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهرى (عن أنس بن مالك رضى الله عنه) أنه
 (قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم بئى) وسقط لابي ذر معنى شيا (وكانت الانصار اهل
 الارض والعقار) بالخفض عطف على السابق وجواب لما قوله (فقا سمهم الانصار على أن يعطوهم عمارا مواليهم
 كل عام ويكفوهم العمل والمؤنة) في الزراعة والمنق في حديث أبي هريرة السابق في المزارعة حيث قالوا اقسام
 يننا وبين اخواننا النخل قال لا مقاسمة الاصول والمراد هنا مقاسمة النخار (وكانت أمه أم أنس) بدل من أمه
 والضمير فيه يعود على أنس واسمها سهلة وهى (أم سليم) بضم السين مصغرا بدل من المرفوع السابق أيضا (كانت
 أم عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو أخوانس لانه قال في الفتح والذي يظهر أن طائفة ذلك الزهرى عن أنس لكن
 بقية السياق تقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس فيكون من باب التجريد كانه ينتزع من نفسه شخصا يضاطبه
 (فكانت أعطت) أى هبت (أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذرا) بكسر العين المهملة وتخفيف الذال
 المجهة جمع عذق بفتح العين وسكون الذال النحلة نفسها أو اذا كان حلقها موجودا والمراد عذرها ولا يذرعها

بفتح العين (أو أعطاهن) أي التخلات (النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن) بركة (مولانه) وحاضنته (أم أسامة
 ابن زيد) مولاه عليه الصلاة والسلام وهو أخو أم أيمن بن عبيد الجبني لأمته * وهذا الحديث أخرجه مسلم
 في المغازي والتساوي في المناقب (قال ابن شهاب) الزهري بالسند السابق (فاخبرني) بالافراد (أنس بن مالك)
 رضي الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قتل) وللاصلي من قتال (أهل خيبر فأنصرف إلى المدينة
 وذا المهاجرون إلى الأنصار من أنصرتهم التي كانوا معهم من غمارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله
 عليه وسلم إلى أمته) هي أم أنس أم سليم (عذافها) بكسر العين ولا في ذرعها فها بفتحها إلى الذي كانت أعطته
 وأعطاه هو لام أيمن (وإعطى) بالواو ولا في ذرعنا عطى (رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن) مولانه (مكائنه)
 أي بدلته (من حائطه) أي بسنانه (وقال أحمد بن شبيب) بفتح الشين المحجمة وكسر الموحدة الأولى البصري
 (أخبرنا أبي) شبيب بن سعيد الحبلي بفتح الحاء المهملة والموحدة البصري (عن يونس) بن يزيد الأبي (هذا)
 الحديث متناوإسناد (وقال مكائنه) فوافق ابن وهب إلا في قوله من حائطه فتقال (من خالصه) أي خالص
 ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس أن الرجل كان يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم التخلات من أرضه
 حتى فتح عليه قريظة والنضير فجعل بعد ذلك يرذ عليه ما كان أعطاه قال أنس وإن أهلي أمروني أن أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه أم أيمن فأنيت
 النبي صلى الله عليه وسلم فأعطانيهن فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي وقالت والله لا أعطي ككهن وقد
 أعطانيهن فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم يا أم أيمن أتركيه ولك كذا وكذا ونقول كلا والله الذي لا إله إلا هو
 لجعل يقول كذا وكذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله وانما فعلت ذلك لأنها ظنت أنها
 هبة مؤيدة وتقليد لاصل الرقة فأراد صلى الله عليه وسلم استجابة قلبه في استرداد ذلك فإزال يزيد في العوض
 حتى رضى تبرعاً منته صلى الله عليه وسلم واكراماً لها من حق الحضنة زاده الله شرفاً وتكريماً وبه قال (حدثنا
 مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عيسى بن يونس) الهمداني (قال حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن (عن
 حسان بن عطية) الشامي (عن أبي كبشة) بفتح الكاف وسكون الموحدة وفتح الشين المحجمة (السلولي) بفتح
 السين المهملة وضم اللام الأولى أنه (قال سمعت عبد الله بن عمرو) هو ابن العاصي (رضي الله عنه) ما يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون خصلة مبتدأ أولاً حمد أربعون خصلة بديل خصلته وقوله (أعلاه)
 مبتدأ ثان خبره (منجية العنز) الاتي من المعز والجملة خبر المبتدأ الأول (ما من عامل يعمل بخصلته منها) أي من
 الأربعين (رجاء نواها) ينصب رجاء على التعليل وكذا قوله (وتصدق موعودها ألا دخله الله) عز وجل (بها)
 الحنفية قال حسان) هو ابن عطية راوى الحديث بالسند السابق (وعدد ما مدون من منجية العنز من رد السلام
 وتسميت العاطس واما طه الأذى عن الطريق ونحوه) مما وردت به الأحاديث (فما استطعنا أن يبلغ خمس
 عشرة خصلة) قال ابن بطال ما أبهمها عليه الصلاة والسلام إلا المعنى هو أنفع من ذلك كرها وذلك والله أعلم
 خشية أن يكون التعيين والترغيب فيها من هذا في غيرها من أبواب الخير وقول حسان فما استطعنا ليس بما نفع أن
 يوجد غيرها من عدد خصال كثيرة تعقبه ابن المنبر في بعضها فقال التعداد سهل وإسكن الشرط صعب وهو أن
 يكون كل ما عتده من الخصال دون منجية العنز ولا يفتق في ما عتده ابن بطال بل هو منعكس وذلك أن من جله
 ما عتده نصرة المظلوم والذب عنه ولو بالأنفس وهذا أفضل من منجية العنز والاحسن في هذا أن لا يعتد لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم أبهمه وما أبهمه الرسول كيف يتعلق بالامل ببيان من غيره مع أن الحكمة في إبهامه
 أن لا يحتقر شي من وجوه البر وإن قل * وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة * وبه قال (حدثنا محمد بن
 يوسف) البكندى بكسر الموحدة قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن قال (حدثني) بالافراد (عطاء) هو ابن
 أبي رباح ولا في ذرع عن عطاء (عن جابر) هو ابن عبد الله (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال) كان لرجل منا
 فضول أرضين (بفتح الراء) فقالوا فزاجرها بالثلث والربع والنصف بما يخرج منها والواو في الموضعين بمعنى
 أو (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرزقها أو وليمنحها) بفتح الباء والتون والجزم على الأصح
 فيها ما أي يعطها (أخاه) المسلم (فإن أبي) أمتنع (فلم يسن أرضه) وسقط لفظ أخاه في هذا الحديث في باب
 ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة والقرض منه هنا قوله أو وليمنحها

أخاه (وقال محمد بن يوسف) البيكندى مما وصله الاسماعيلي وأبو نعيم قال (حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن قال (حدثني) بالافراد (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال (حدثني) بالافراد أيضا (عطاء بن يزيد) من الزيادة الليثي قال (حدثني) بالافراد أيضا (أبو سعيد) الخدرى رضى الله عنه (قال جاء اعرابي الى النبي) ولا يذرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الهجرة) أى أن يبايعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح (وقال) له عليه الصلاة والسلام (ويحك) كلمة ترحم وتوجب إن وقع فيهلكة لا يستحقها (إن الهجرة شأنها) أى القيام بحقوقها (شديد) لا يستطيع القيام به الا القليل (فهل لك من ابل قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام له (فنتعطي صدقتها) المقروضة (قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تمنع) بفتح التون وكسر هاءى الفرع كاصحاح (منها تسبعا قال نعم) وهذا موضع الترجمة فان فيه اثبات فضيلة المنجحة (قال) عليه الصلاة والسلام (فحلب اليوم وردها) بكسر الواو وفي اليونانية بفتحها واولعه سبق قلم وفي النسخة المقروضة على السيدوى ورودها أى يوم نوبة شربها لان الحلب يومئذ وفق للثاقفة وأرفق للعتاجين (قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام له (فاعمل من وراء البحار) بموحدة ومهمله أى من وراء القرى والمدن ولا يذرى عن المسقى والكسبي من وراء البحار بكسر المثناة الفوقية وبالجميد بدل الموحدة والحاء (فان الله ان يترك) بفتح المثناة التثنية وكسر الفوقية أى لن ينقصك (من) ثواب (عملك شيئا) وهذا الحديث سبق في الزكاة في باب زكاة الابل وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بن دار العبدى البصرى قال (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد البصرى قال (حدثنا أيوب) السخنيانى (عن عمرو) بن عفرو بفتح العين ابن دينار المكي (عن طاوس) هو ابن كيسان البصري أنه (قال حدثني) بالافراد (اعلمهم بذلك) ولا يذرى بذلك باللام وفي المزارعة قال عمر وقت لطاوس لو تركت الحيازة فانهم يزعون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها قال أى عروانى أعطهم وأغنيهم وان أعلمهم أخبرني (يعنى ابن عباس رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم حرج الى ارسى فترزعا) أى تترك بالنبات وترتاح أى لاجل الزرع (فقال) عليه الصلاة والسلام (لن هذه) الارض (فقالوا) كترها فلان فقال (عليه الصلاة والسلام) (اما) بالتخفيف (أما لو منحها) أى أعطاهما المالك (أيام) أى فلانا المذكرى على سبيل المنحة (كان خبر الله من أن يأخذ) أى من أخذ (عليها أجر معلوما) لانها أكثر ثوابا وسبق هذا الحديث في المزارعة وهذا (باب) بالتسوين (إذا قال) رجل لا تحرج (أخذت هذه الجارية على مائة مائة مائة الناس) أى على عرفهم في صدوره هذا القول منهم أو على عرفهم في كون الاخدام هبة أو عارية (فهو جائز) جواب اذا (وقال بعض الناس) قال الكرمانى قبل أراد به الخنفة (هذه) الصفة المذكورة بقوله اذا قال أخذت هذه الجارية مثلا فهو (عارية) قال الخنفة لانه صريح في اعادة الاستخدام (وان قال كسوتك هذا الثوب فهو) ولا يذرى هذه (هبة) قال الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولم تختلف الامة أن ذلك تعليق للطعام والكسوة فلو قال كسوتك هذا الثوب مدته معينة فله شرطه قاله ابن بطلان وقال ابن المنير الكسوة للتعليق بلا شك لان ظاهرها الاصل لا يراذ اذا أصلها مباشرة الالباس لكأنهم أن الغنى اذا قال الفقير كسوتك هذا الثوب لا يعنى اننى باشرت بالباسك اياه فاذا أعذر حله على الوضع حل على العرف وهو العطية وقال الكرمانى قوله وان قال كسوتك الخ يحتمل أن يكون من تمة قول الخنفة ومقصود المؤلف منهم أنهم يحكموا حيث قالوا ذلك عارية وهذا هبة ويحتمل أن يكون عطفا على الترجمة وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هاجر ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم (بسارة) زوجته فدخل قرية فيها جبار من الجبابرة فقبل ان ههنا رجلا معه امرأة من أحسن الناس فاسل اليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ فقال ادعى الله لى ولا أضرك فذعت الله فاطلق فذاع بهض جبينه (فأعطوها اجر) بمهزة بدل الهاء وفتح الجيم (فرجعت) سارة الى الخليل (فقات) له (أشعرن الله) عز وجل (كبت الكافر) أى صرفه وأذله (واخدم) أى الكافر (وليعة) جارية أى وهبها لاجل الخدمة (قال ابن سيرين) محمد بن ميمون موصول في أحاديث الانبياء (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) فاعندوها (بحر) غرض المؤلف أن لفظ الاخداف للتعليق وكذلك الكسوة

لكن قال ابن بطلال استدلاله بقوله فأخدمهاهاجر على الهبة لا يصح وانما صحمت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوهاهاجر قال في فتح الباري مراد البخاري انه ان وجدت قرية تدل على العرف حمل عليها فان كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الاخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف والله أعلم * وهذا الحديث قد مر تمامه في البيع في باب شراء المملوك من الحر وساق هنا قطعة منه * وههنا فروع لو أعطى انسان آخر دراهم وقال اشتركت بها عمامة أو ادخل بها الحمام أو نحو ذلك نصبت لذلك مراعاة لغرض الدافع هذا ان قصد ستر رأسه بالعمامة وتنظيفه بدخول الحمام لما رأى به من كنف الرأس وشعث البدن ووضعه وان لم يقصد ذلك بل قاله على سبيل التيسير المعتاد فلا يتعين ذلك بل يملكها ويتصرف فيها كيف شاء وكذا لو طلب الشاهد من المشهود له مر كوابلير كعبه في أداء الشهادة فأعطاه أجرة المركوب فيأتي فيها التفصيل السابق لكن قال الاسنوي والصحيح أن له صرفه الى جهة أخرى كما ذكره في بابه والفرق أن الشاهد يستحق أجرة المركوب فله التصرف فيها كيف شاء والمذكور أو لا من باب الصدقة والبر فروع في غرض الدافع وان أعطاه كفضلا ييه فكفنه في غيره فله رده له ان كان قصد استبرأ بابه وما يحصله خادماً للصوفية لهم من السوق وغيره يملكه دونهم لانه ليس بوكيل عنهم ووقاؤه لهم مروءة منه فان قصدهم الدافع معه فالملك مشترك أو دونه فمختص بهم ان كان وكبلا عنهم * هذا (باب) بالتسوي (اذا حمل رجل) آخر غيره (على فرس) ولا يورى ذرو الوقت والا صلبى اذا حمل رجلاً بالنصب على المنعولية والفاعل مضمر أى حمل رجل رجلاً على فرس (فهو) أى في حكمه (كالعمرى والصدقة) في عدم الرجوع فيه (وقال بعض الناس) أبو حنيفة رحمه الله (له أن يرجع فيها) في الفرس الذي حمله عليها ناوياً الهبة لانه يجوز عنده الرجوع في الهبة للاجنبي * وبه قال (حدثنا الحميدى) عبد الله بن الزبير المكي قال (أخبرنا سفيان) بن عيينة (قال سمعت مالكا) الامام الاعظم (يسأل زيد بن اسلم) العدوى مولى عمر المدنى (قال) ولا يذرف قال (سمعت أبا) أسلم (يقول قال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه حمل على فرس) أى تصدقت به (في سبيل الله) عز وجل وليس المراد أنه حبسه كما سبق واسم الفرس الورود (فرأيت يباع) وأردت أن اشتريه (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره) أى الفرس والنهي للتنبيه ولغير أبي ذر لا تشتريه بخلاف الفخير المنسوب زاذ في رواية يحيى بن قزعة وان أعطاكه بدرهم (ولا تعد في صدقتك) والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الشهادات) * جمع شهادة وهي كافي القاموس خبر قاطع وقد شهد كعلم وكرم وقد تسكن هاؤه وشهد كسمعه شهدوا حضرة فهو شاهد الجمع شهود وشهدوا بكذا شهادة أذى ما عنده من الشهادة فهو شاهد الجمع شهد بالفتح وجمع الجمع شهود وأشهاد واستشهد سأل أن يشهد له والشهيد وتكسر شينه الشاهد والأمين في شهادته انتهى والفرق بين الشهادة والرواية مع انه ما خبران كافي شرح البرهان للمازرى أن الخبر عنه في الرواية أمر عام لا يختص بعين نحو الاعمال بالنيات والثقة فمال يقسم فانه لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا يترافاه الزام لمعين لا يتعداه وتعبه الامام ابن عرفة بأن الرواية تتعلق بالجزئ كثير الحديث يخرب الكعبة ذوالسويقين من الحبشة انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص معين بل عام على من دون مسافة التصررواية ومن جهة انه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني وقد ثبتت البسطة قبل كتاب في الفرع ونسب ذلك في الفتح لرواية التسي وابن شجبويه وفي بعض النسخ سقوطها * (باب ما جاء في البينة على المدعى) بكسر العين (لقوله) زاد أبو ذر تعالى ولا يذر أيضاً عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بيندين) أى اذا دأب بعضكم بعضاً تقول دأبته اذا عاملته نسبة معطياً وأخذاً (الى أجل مسمى) معلوم بالايم والاشهر لا بالحصاد وقدوم الحاج (فاكتبوه) قال ابن كثير هذا ارشاد من الله تعالى لعباده المؤمنين اذا تعاملوا بامعالمات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك احتفظ باقدارها ومقائمها وأضبط للشاهد ويقال مما ذكره السمرقندي من ادان دينا ولم يكتب فاذا نسي دينه ويدعوا لله تعالى بأن يظهره يقول الله تعالى أمرتكم بالكتابة فعصيت أمرى والجمهور على أن الامر هنا للاستحباب (وليكتم بينكم كاتب بالعدل) أى بالقسط من غير زيادة ولا نقصان (ولا ياب كاتب) ولا يمنع أحد من الكتاب (أن يكتب كما علمه الله)

مثل ما علمه الله من كتب الوثائق ما لم يكن يعلم (فليكتب) تلك الكتابة المعلقة (وليل الذي عليه الحق) وليكن
المحال من عليه الحق لانه المقر المشهود عليه (وليتق الله بره) أي المحال أو الكاتب (ولا ينقص
منه شيئا) أي من الحق أو الكاتب لا ينقص مما أمل عليه (فان كان الذي عليه الحق سقيها) ناقص العقل مبذرا
(او ضعيفا) صيبا أو ضعيفا مختلا (ولا يستطيع أن يعمل هو) أو غير مستطيع للاطلاع بنفسه على ما هو
بالغة (قليل عليه بالعدل) أي الذي يلي أمره ويقوم مقامه من قيم ان كان صيبا أو مختلا عقل أو وصلا
أو مترجم ان كان غير مستطيع وهو دليل جريان النيابة في الاقرار ولعله مخصوص بماتعاطاه القيم أو الوكيل
(واستشهدوا) على حكمكم (شهداء من رجالكم) المسلمين الاحرار البالغين وقال ابن كثير أمر بالشهاد مع
الكتابة لزيادة التوثيق (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) وهو مخصوص بالاموال عندنا وباعداد الحدود
أو القصاص عند أبي حنيفة (عن ترضون من الشهداء) لعلمكم بعد التهم (ان نضل احدا هـ) جاذب كرا حادها
(الآخرى) أي لاجل ان احدا هـ ان ضلت الشهادة بأن نسيها ذكرتها الاخرى وفيه اشعار بنقصان عقلهن
وقله ضبطهن (ولا باب الشهداء اذا مادعوا) لاداء الشهادة عند الحاجة كما اذا ادعى لادائها فعله الاجابة اذا
تعيبت والافه وفرض كفاية أو التحمل وهو اشهاد تنزيلا لما يشارف منزلة الواقع وما من بدة (ولا نسأموا)
ولا تلوا من كثرة مدايناتهم (ان تكتبوه) أي الدين أو الكتاب (صغيرا أو كبيرا) صغيرا كان الحق أو كبيرا
او مختصرا كان الكتاب أو مشعرا (الى أجله) الى وقت حلوله الذي أقربه المديون (ذلكم) الذي أمرناكم به من
الكتابة (أقسط عند الله) أعدل (وأقوم للشهادة) وأثبت لها وأعون على اقامتها اذا وضع خطه ثم رآه تذكره
الشهادة لاحتمال أنه لو لا الكتابة انسيه كما هو الواقع غالبا (وإدنى أن لا ترابوا) وأقرب في أن لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك ثم استثنى من الامر بالكتابة فقال (الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها
بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها) أي الا أن تتبايعوا يدا يدا فلا بأس أن لا تكتبوا لبعده عن التنازع
والنسيان (واشهدوا اذا تبايعتم) هذا التبايع أو مطلقا لانه أحوط (ولا يضار كاتب ولا شهيد) فيكتب هذا
خلاف ما علم ويشهد هذا بخلاف ما سمع أو الضرار به ما مثل أن يجمل عن أمر مهم ويكلف الخروج عما حذرهما
ولا يعطى الكاتب جعله والشاهد مؤنة مجيئه حيث كانت (وان تفعلوا) الضرار بالكاتب والشاهد (فانه
فسوق بكم) خروج عن الطاعة لاحق بكم (واتقوا الله) في مخالفة أمره ونهييه (ويعلمكم الله) أحكامه المتضمنة
لمصالحكم (والله بكل شيء عليم) عالم بمخافتى الامور ومصالحها لا يخفى عليه شيء بل علمه محيط بجميع الكائنات
ولفظ رواية أبي ذر بعد قوله فاكثبوه الى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وكذا لابن شويه
وساق في رواية الاصيلي وكرية الآية كما قاله الحافظ ابن حجر (وقوله تعالى) في سورة النساء ولا يوبى ذروا الوقت
وقول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط) مواظبين على العدل مجتهدين في اقامته (شهداء
لله) بالحق تقيمون شهادتكم لوجه الله (ولو) كانت الشهادة (على انفسكم) بأن تقر واعلموا ان الشهادة بيان
الحق سواء كان الحق عليه أو على غيره (أو الوالدين والاقرين) ولو على أقاربكم (ان يكن) أي المتشهود عليه
أو كل واحد منهم ومن المشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمنعوا من اقامة الشهادة فلا تراعوا الغنى لغناه ولا الفقر
لفقره (فان الله اولي بها) بالغنى والفقير وبالنظر لما فلول تكن الشهادة له ما أو عليه ما صلاحا لما شرعا (فلا
تبعوا الهوى ان تعدلوا) لان تعدلوا عن الحق (وان تولوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو عن حكومة العدل
(أو تعرضوا) عن ادائها (فان الله كان بما تعملون خبيرا) تهديد للشاهد لكي لا يقصر في أداء الشهادة ولا يكتبها
ولا يذروا ابن شويه بعد قوله بالقسط الى قوله بما تعملون خبيرا ووجه الاستدلال بما ذكره على الترجمة كما قاله
ابن المنير أن المتدعي لو كان مصدقا بالينة لم يحتاج الى الاشهاد ولا الى كتابة الحقوق واصلها فالارشاد الى ذلك
يدل على الحاجة اليه وفي ضمن ذلك أن البينة على المتدعي ولان الله تعالى حين أمر الذي عليه الحق بالاملاء
اقتضى تصديقه فيما أقربه واذا كان مصدقا بالبينة على من ادعى تكذيبه ولم يسبق المؤلف رحمه الله حديثا
اكتفاء بالآيتين • هذا (باب) بالتسوين (اذا عدل) بتسديد الدال (رجل احدا) ولا يذرعن المستقلى
رجلا بل أحد (فقال) المعدل (لانه لا خيرا أو قال ما) ولا يوبى ذروا الوقت أو ما (علمت الاحبار)
ما الحكم في ذلك زاد أبو ذر وساق حديث الألف فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة حين عدله قال أهل

ولانعلم الاخير اقال في الفتح ولم يقع هذا كله في رواية الباقين وهو اللائق لان حديث الافك قد ذكر في الباب
موصولاً وان كان اختصره به وبه قال (حدثنا حجاج) هو ابن منهل قال (حدثنا عبد الله بن عمر) بضم العين وفتح
الميم ابن غانم (العمري) بضم النون وفتح الميم قال (حدثنا ثوبان) كتب في اليونانية وفتحها على ثوبان علامة
السقوط من غير رقم ولا في ذر حدثنا يونس بن يزيد الايلي (وقال اللبث) بن سعد الامام ما وصله في تفسير سورة
النور (حدثني) بالافراد (يونس) الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير)
ابن العوام وسقط افعير أبي ذر ابن الزبير (وابن المسيب) سعيد (وعلقمة بن وقاص) بتشديد الصاد اللبثي
(وعبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود وسقط ابن عبد الله افعير أبي ذر (عن حديث
عائشة رضي الله عنها وبعض حديثهم يصدق بعضها) أي وحديث بعضهم يصدق بعضها فيكون من باب المقلوب
أو المراد أن حديث كل منهم يدل على صدق الراوي في بقية حديثه لحسن سياقه وجوده حفظه (حين قال لها
أهل الافك) أسوأ الكذب (ما قالوا) ما رموها به وبترأها الله وسقط لغير الكشميني قوله ما قالوا (فدعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم علياً) هو ابن أبي طالب (واسامة) الفاء في فدعا عاطفة على محذوف تقديره وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد سمع ما قيل فدعا علياً أو أسامة (حين استلبت الوحي) استعمل من اللبث وهو
الابطاء والتأخير والوحي بالرفع أي أبطأ نزوله (يستأمرهما) يشاورهما (في فراق أهله) عدلت عن قولها
في فراقها إلى قولها في فراق أهله لكرامتها النصريح بإضافة الفراق إليها (فأما أسامة فقال أهلاًك) بالرفع أي هم
أهلك ولا في ذر أهلك بالنسب على الاغراء أي الزم أهلاًك أي العفاف المعروف بالصيانة (ولانعلم الاخير)
وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى لكن اعترضه ابن المنبر بأن التعديل انما هو تنفيذ للشهادة وعائشة رضي الله
عنها لم تكن شهيدة ولا كانت محتاجة إلى التعديل لان الأصل البراءة وانما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى
تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا مشبهة فيكون في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن الكفا
في التعديل بقوله لا أعلم الاخير اجماعاً انتهى ولا يلزم من انه لا يعلم منه الاخير أن لا يكون فيه شيء وعند الشافعية
لا يقبل التعديل عن عدل غيره حتى يقول هو عدل وقيل عدل على (ولي قال الامام وهو يبلغ عبارات التركية
ويشترط أن تكون معرفته به باطنة متقدمة بصحبة أو جوار أو معاملة وقال مالك لا يكون قوله لانعلم الاخير
تركبة حتى يقول رضي ونقل الطحاوي عن أبي يوسف انه اذا قال لانعلم الاخير اقبلت شهادته والصحيح عند
الحنفية أن يقول هو عدل جائز الشهادة قال ابن فرشناه وانما أضاف إلى قوله هو عدل كونه جائزاً للشهادة لان
العبد والمحدث في ذنب يكونان عدلين اذا تابا ولا تقبل شهادتهما انتهى (وقالت بريرة) خادمها حين سألها عليه
السلام هل رأيت شيئاً يريك (ان رأيت عليها امرأ) بكسر همزة ان النافسة أي ما رأيت عليها شيئاً (انغمصه)
بفتح الهمزة وسكون الغين المحجمة وكسر الميم وبصا دهم له أي أعياه به (أكثر من انما جارية حديثة السن تنام
عن تحجين أهلها) لرطوبة بدنهم وسقط لاي ذر قوله جارية (فتأني الداجن) بدال همزة وبعد الالف جيم الشاة
تألف البيوت ولا تخرج إلى المرمى (فتأكله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذرنا) أي من نصرنا أو من
يقوم بعذرهم فيما رى به أهلي من المكروه أو من يقوم بعذري اذا عاقبته على سوء ما صدر منه ورجع النووي هذا
الثاني (في) وللشميني من (رجل) هو عبد الله بن أبي (بغني اذا ما في أهل بيتي) فيما رى به من المكروه (هو الله
ما علمت من أهلي الاخير) ولقد ذكر وراجلا (هو صفوان بن معطل) ما علمت عليه (ولا في ذر عن الكشميني فيه
(الاخيراً) وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً وأخرجه أيضاً في الشهادات والمغازي والتفسير والاعيان
والنذور والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء في عشرة النساء والتفسير (باب) حكم (شهادة الخفني) بالخلاء
المحجمة والموحدة أي الذي يحتج عند تحمل الشهادة (واجازه) أي الاختباء عند تحملها (عمرو بن حريث) بفتح
العين وسكون الميم وحريث بضم الحاء المهملة وبالثانية آخره مصغراً المخزومي من صفار الصحابة رضي الله عنهم
ولا يه محبة أيضاً وإيس له في البخاري ذكر الاهدأ ورواه البيهقي (قال) أي عمرو بن حريث (وكذلك يفعل)
ما ذكر من الاختباء عند التحمل (بالكاذب الفاجر) بسبب المديون الذي لا يعترف بالدين ظاهراً بل اذا خلا به
صاحب الدين يعترف به فيسمع امرأته من هو محتج على بذلك وبه قال الشافعي في الجديد ومالك وأحمد وقال
أبو حنيفة لا (وقال النسعي) بفتح المعجمة وسكون المهملة غامر فيما وصله ابن أبي شيبة (وابن سيرين) محمد

(وعطاء) هو ابن أبي رباح (وقنادة) بن دعامه (السمع شهادة) وان لم يشهده المقر (وقال) ولا يذروا مكان
 (الحسن) البصري (يقول) الذي سمع من قوم شيئا للقاضي (لم يشهدوني على شيء واني) ولا يذروا مكان
 (سمعت) هم يقولون (كذا وكذا) وهذا وضله ابن أبي شيبة * وبه قال (حدثنا أبو اليمان) المحكم بن نافع قال
 (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال سالم سمعت) أبي (عبد الله
 ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بن عبد الله بن
 بزمان النخيل) أي يقصد انه ولا يذروا الجوى والمستمل الى النخل (التي فيها ابن صياد) واسمه صافي (حتى
 اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في النخل (طفق) بكسر الفاء جعل (رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 وخبر طفق قوله (يتقى بجذوع النخل وهو يختل) بفتح المثناة التحتية وسكون الحاء المججمة وكسر الفوقية آخره لام
 أي حال كونه يطلب (أن يسمع من ابن صياد شيئا) من كلامه الذي يقوله في خلوة ليعلم هو وأصحابه أكله هو
 أو سحر (قبل أن يراه) أي ابن صياد كما صرح به في الجنائز (وابن صياد منقطع) الوال للعمال (على فراشه
 في قطيفة) كسائه خل (له) أي لابن صياد (فيها) في القطيفة (مرمرة) براين مهملتين بينهما ميم ساكنة وبعد
 الراء الثانية ميم أخرى أي صوت خفي (أوز مرمرة) براين معجمتين ومعناها كالاولى والشك من الراوى
 (فراأت أم ابن صياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو) أي والحال أنه (يتقى نفسه) بجذوع النخل (حتى
 لا تراها) أم ابن صياد (فقال لابن صياد) أمه (أي صاف) كقاض أي باصاف (هذا محمد) صلوات الله وسلامه
 عليه (فتسأله ابن صياد) أي رجع اليه عقله وتنبه من غفلته أو انتهى عن زمزمته (قال رسول الله) ولا يذروا
 النبي (صلى الله عليه وسلم لو تركه) أمه ولم تعلم بجعلنا (بين) لنا من حاله ما نعرف به حقيقة أمره وهذا يقتضي
 الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع مخفيا عن المتكلم اذا عرف صوته * وهذا الحديث سبق في الجنائز
 في باب اذا سلم الصبي فبات هل يصل عليه وأخرجه أيضا في بدء الخلق وغيره * وبه قال (حدثنا) ولا يذروا
 حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) السدي قال (حدثنا سليمان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن
 شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت جاءت امرأ رفاعة) بكسر الراء
 (القرطبي النبي) بالنصب والقرطبي بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المججمة من بحر فظة وهو أحد العشرة الذين
 نزل فيهم ولقد وصلناهم القول الآية كما رواه الطبراني عنه قال البغوي ولا أعلم له حديثا غيره واسم زوجته
 سبيعة وقيل غير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في التبركاح ولا يذروا الى النبي (صلى الله عليه وسلم فقالت)
 له عليه الصلاة والسلام (كنت عند رفاعة فطلعتني فأبى طلاقي) همزة مفتوحة وتشديد المثناة الفوقية كذا
 في جميع ما وقف عليه من النسخ في الاصول المعقدة فأبى بالهمز من الثلاثي المزيدي فيه وقال العيني فبت من
 غيره همز من الثلاثي المجزأ قال وفي النساء فأبى من المزيدي انتهى نعم رأيت في النسخة المقررة على المبدوي
 فطلعتني فأبى فزاد فطلعتني ولم يقل بعد أبى طلاق وفي الطلاق عند الموقوف فبت طلاق أي قطع قطعا
 كليا بتحصيل البيئونة الكبرى بالطلاق الثلاث متفرقات (فتزوجت) بعد انقضاء العدة (عبد الرحمن بن الزبير)
 بفتح الزاي وكسر الواو وحدة ابن بابا القرطبي (انما) أي ان الذي (معه مثل هدية الثوب) بضم الهاء وسكون
 الدال المهملة طرفه الذي لم ينسج شيئا به يد العين وهو شعر جفنها وامرأها ذلك الصغرى
 أو اختها وعدهم انتشاره قال في العدة والثاني أظهر وجزم به ابن الجوزي لانه بعد أن يبلغ في الصغرى الى حد
 لا تغيب منه الحشفة التي يحصل بها التحلل (فقال) عليه الصلاة والسلام (اتريدن أن ترجعي الى رفاعة) سبب
 هذا الاستفهام قول زوجها عبد الرحمن بن الزبير كما في مسلم انها ناشرت يد رفاعة قال الكرمانى وفي بعضها ترجعين
 بالنون على لغة من رفع الفعل بعد أن حلا على ما اختار (لا) رجوع لك الى رفاعة (حتى تذاقي عسيلته) أي
 عسيلته عبد الرحمن (ويذوق) هو أيضا (عسيلتك) بضم العين وفتح السين المهملة مضمرا فيها كناية عن الجماع
 فشبهه لذته بالذة العسل وحلاوته واستعارها لاذوقا وقد روى عبد الرحمن بن أبي مليكة عن عائشة مرفوعا ان
 العسيلة هي الجماع رواه الله ارقطني فهو مجاز عن اللذة وقيل العسيلة ماء الرجل والنطقة تسمى العسيلة وحينئذ
 فلا مجاز لكن ضعف بأن الازن لا يشترط وان قال به الحسن البصري وأنت العسيلة لانه شبهها بالقطعة من
 العسل أو ان العسل في الاصل يذكو ويؤثث وانما صغره إشارة الى القدر القليل الذي يحصل به الحل قال

النورى واقفوا على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف من غير انزال وقال ابن المنذر في الحديث دلالة على أن الزوج الثاني ان واقعا هو هي نائمة أو مغشى عليها لا تحس بالذلة انها لا تحل للأول لأن الدوق أن تحس بالذلة وعامة أهل العلم انها تحل (وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه (جالس عنده) صلى الله عليه وسلم (وخالد بن سعيد ابن العاص) الاموى (باب) الشريف النبوى (يفتظر أن يؤذن له فقال) أى خالد وهو باب (ياأبا بكر ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (تسمع الى هذه ما يجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم) من قولها انما معه مثل الهدية وكأنه استعظم تلفظها بذلك بحضرة صلى الله عليه وسلم * وهذا موضع الترجمة لأن خالد بن سعيد أنكر على امرأة رفاعه ما كانت تتكلم به عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه محبوبا عنها خارج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فاعتماد خالد على سماع صوته حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع ولا معنى للشهاد الا الا سماع فاذا أسمعته فقد أشهده قصد ذلك أم لا وقد قال الله تعالى ولا تكفوا الشهادة ولم يقل الاشهاد والسمع شهادة ولكن اذا صرح المقر بالشهادة فلا حرج أن يكتب الشاهد أشهدنى بذلك فشهدت عليه حتى يخلص من الخلاف * وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى النسكاح والنسائى فيه وفى الطلاق * هذا (باب) بالتسوين (اذا شهد شاهد) بقضية (أو) شهد (شهود بنى فقال) بالفاء ولا بى ذرو فقال جماعة (آخرون ما عناذلت) ولا بى ذر عن الجوى والمستعمل بذلك (يحكم بقول من شهد) لانه مثبت فيقدم على النسائى (قال الحميدى) عبد الله بن الزبير المكي فيما وصله فى الحج (هذا) أى الحكم (كما خبر بلال) المؤذن (ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى جوف) (الكعبة) عام الفتح (وقال النضر) بن العباس (لم يصل) عليه الصلاة والسلام فيها (فاخذ الناس بشهادة بلال) فخرجوها على رواية الفضل لان فيها زيادة علم واطلاق الشهادة على اخبار بلال يجوز وقال الكرماني فان قلت ليس هذا من باب ما علمنا بل هما متباينان لأن أحدهما قال صلى والاخر قال لم يصل وأجاب بأن قوله لم يصل معناه انه ما علم انه صلى قال ولعل الفضل كان مشتتة لا بالدعاء ونحوه فلم يره صلى فنفاه عملا نظمه (كذلك) الحكم (ان شهد شاهدان أن اعلان على فلان ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة) مثالا (يفضى بالزيادة) لان عدم علم الغير لا يعارض علم من علمه ولا بى ذر يعطى بدل يقضى قالبا فى الزيادة على هذا ساقطة أو زائدة * وبه قال (حدثنا حبان) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة ابن موسى السلى المروزى قال (اخبارنا عبد الله) بن المبارك المروزى قال (اخبارنا عمرو بن سعيد بن أبي حمزة) بضم العين فى الاول وكسرها فى الثانى وضم حامدين النوفلى المكي (قال اخبرنى) بالافراد (عبد الله بن ابي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بالتصغير واصله زهير التميمى المدنى (عن عقبة بن الحارث) بن عامر ابن نوفل النوفلى المكي صحابى من مسلمة الفتح بقى الى بعد الخمسين (انه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز) بكسر همزة اهاب وعزيز بفتح العين المهملة وزاين مجتمعين بوزن عظيم ولا بى ذر عن الجوى والمستعمل عزير بضم العين وفتح الزاى الاولى لكن قال فى الفتح وتبعه العيني آخره راء فانه أعلم واهم المرأة غنية وهى أم يحيى (قأته امرأة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمها (فقات قد أرضعت) وعند المؤلف فى باب الرحلة فى المسألة النازلة من العلم فقات انى قد أرضعت (عقبة) بن الحارث (و) المرأة (التي تزوج) بحذفها المناسبة فى رواية عنده فى باب الرحلة (فقال لها عقبة ما أعلم انت ارضعتنى ولا اخبرتنى) بغير شذوثة بحقة بعد القوية فيها وفى رواية بسبب الرحلة باثباتها فمما عبر بأعلم المضارع واخبرن الماضى لان نفي العلم حاصل فى الحال بخلاف نفي الاخبار فانه كان فى الماضى لا غير (فأرسل) عقبة (الى ابي اهاب يسألهم) أى عن مسألة المرأة ولا بوى ذر والوقت فبألهم (فقالوا ما علمنا) بحذف الضمير المنصوب ولا بى ذر ما علمناه (أرضعت صاحبنا فركب) عقبة (الى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (بالمدينة) أى فيها (فسأله) أى سأل عقبة النبي صلى الله عليه وسلم عن الحكم فى هذه الواقعة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف) تباشرها وتفضى اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة ان ذلك بعيد من ذى المروءة والورع (فقارنها) زاد فى الرحلة فنارقتها عقبة أى طلقها احتياطا وورعاً لاحكام يثبت الرضاع قال ابن بطال ويدل عليه الاتفاق على انه لا يجوز شهادة امرأة واحدة فى الرضاع اذا شهدت بذلك بعد النكاح لكن تعقب فى دعوى الاتفاق بأن شهادتها وحدها فيه قول جماعة من السلف وقتل عن أحمد حتى المالكية فان عندهم رواية انها تقبل وحدها لكن بشرط فشد ذلك فى الخبران (ونكعت)

غنية بعد فراق عقبة (زوجا غيره) هو قريب بمجموعة مضمومة وروا مفقودة آخره موحدة ابن الحارث
وهو مطابقة الحديث للترجمة من جهة أمره صلى الله عليه وسلم بالمفارقة تورعاً لجعل كالحكم وأخبارها كالشهادة
وعقبة نفي العلم وسبق هذا الحديث في باب الرحلة من كتاب العلم (باب بيان (الشهادة العدول) جمع عدل
وهو مسلم فلا تقبل شهادة كافر ولو على مثله قوله تعالى شهيد من رجالكم والكافر ليس من رجالنا باغ عاقل
فلا تقبل شهادة صبي ومجنون حر فلا تقبل شهادة من فيه رفق لنقصه غير فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق فبسطوا
قتيلهم وان كان فقه بتأويل كذا بدعة قبلت شهادة بصير فلا تقبل من أعشى لانسداد طريق المعرفة عليه مع
اشتباه الاصوات الا في مواضع غير مغفل اذا المغفل لا يضبط ولا يوثق بقوله نعم لا يقدح الغلط اليسير لان أحدا
لا يسلم منه ضرورة وهو المتعلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل والشرب في السوق لغیر سوقی والمشي
فيه مكشوف الرأس وقلبه زوجته أو أمته بحضرة الناس و^١ ثار حكايات مضحكة بينهم مسقط لاشعاره
ناخلة (وقول الله تعالى) بالمر عطف على السابق (وأشهدوا ذوى عدل منكم) فالعدل الذي الشاهد شرط
(وقوله تعالى) (من رضون من الشهداء) فاذا لم يرضهم لم يمنع عن الشهادة لا تقبل شهادتهم كشهادة أصل
لفرع أو هو لا صله به قال (حدثنا الحكم بن نافع) أبو اليمان البرهاني الحمصي قال (أحمر ناشع) هو ابن أبي
حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال حدثني) بالافراد (حميد بن عبد الرحمن بن عوف) بنهم حاه
حميد مصغرا (أن عبد الله بن عتبة) بن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي المتوفى زمن عبد
الملك بن مروان قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول ان انا ساكنا أبو حذون بالوحى (يعنى كان
الوحى يكشف عن سرائر الناس في بعض الاوقات) في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحى ما انقطع
بوفاته صلى الله عليه وسلم فلم يأت الملك به عن الله لبشر نلتهم النبوة وانما تأخذكم الان بما ظهر راسا من اعمالكم
فن أظهر لنا خيرا امناه) بهمزة مقصورة وميم مكسورة ونون مشددة من الامان أى جعلناه آمنا من الشر
أو صبرناه عندنا امنا (وقرئناه) أى أكرمناه وعظمانا اذ نحن انما نحكم بالظاهر وليس البنا من سر بره شئ
الله يحاسبه) بمثناة تحتية مضمومة وثابت ضمير النصب في الفرع وقال ابن حجر محاسبه بهم أوله وها آخره ولا ي
ذر عن الكشيمهني بحاسب يحذف ضمير المفعول ومثناة تحتية مضمومة أوله (في سر بره ومن أظهر لنا
سواء) ولا يذر عن الكشيمهني شرا (لم تأمنه ولم تصدقه وان قال ان سر بره حسنة) ويؤخذ منه أن
العدل من لم توجد منه رية وهذا الحديث من افراد (باب بيان (تعديل كم) نفس (يجوز) قال مالك
والشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يقبل أقل من رجلين وقال أبو حنيفة يكفي الواحد (وبه قال (حدثنا
سليمان بن حرب) الوائلي قال (حدثنا حماد بن زيد) هو ابن دهرهم الجهضمي البصري (عن ثابت) البنانى
(عن انس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال من) بضم الميم مبنيا للمفعول (على النبي صلى الله عليه وسلم
يجتاز فأتوا عليها خيرا فقال) عليه الصلاة والسلام (وجبت ثم من بأحرى فأتوا عليها شرا) واستعمل
الشما في الشر على اللغة الشاذة للمشكاة لقوله فأتوا عليها خيرا (أو قال غير ذلك) شك الراوى (فقال)
عليه الصلاة والسلام (وجبت فقبيل) الفائل عركا يأتى قريبا ان شاء الله تعالى (بارسول الله قلب لهذا)
المتنى عليه خبر (وجبت ولهذا) المتنى عليه شرا (وجبت قال) عليه الصلاة والسلام (شهادة القوم المؤمنين)
مقبولة شهادة مبتدأ أو المؤمنين صفة القوم المحرور بالاضافة والخبر محذوف تقديره مقبولة كما مر (شهد الله
في الارض) خبر مبتدأ محذوف أى هم شهداء الله ولا يذر عن الكشيمهني شهادة القوم المؤمنين بالرفع مبتدأ
وشهداء الله خبره وشهادة القوم مبتدأ حذف خبره أى شهادة القوم مقبولة وقال الحافظ ابن حجر ووقع في رواية
الاصلي شهادة بالنصب ووجهه في المصابع بأن يكون النائب عن الفاعل ضمير المصد ومستكفى الفعل وخبرا
حال منه أى فأننى هو أى الشما حالة كونه خيرا (وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى قال (حدثنا
داود بن أبي القزاق) بلفظ الشر واسمه عمر والكندى قال (حدثنا عبد الله بن بريدة) بضم الموحدة وفتح الراء
آخره هاء تأنيث (عن أبي الاسود) ظالم بن عمرو بن سفيان الديلى أنه (قال أتيت المدينة) يثرب (وقد وقع بها
مرض) جملة حالية كتوله (وهم يملكون موتا ذريعا) بفتح المجهمة سر بعا (فخلصت الى عمر) بن الخطاب (رضي
الله عنه) فزبت جنازة فأننى خبر) بضم الهزرة مبنيا للمفعول ورفع خبرنا سباعن الفاعل وحذف علمه ولا يذر
والاصلي فأننى بضم الهزرة أيضا خبر بالنصب صفة لمصدر محذوف أى شئ خيرا أو ينزع الخافض أى بخبر

قوله ووجهه في المصابع
لا يفتي أن توجب المصابع
انما هو في الحديث التالى عند
قوله فأننى خبره

(فقال عمر وجبت ثم مر) بضم الميم (بأخرى فأنق خيرا) بضم الهمزة ونصب خبر الكثرة (فقال) أي عمر (وجبت ثم مر بالثالثة) ولابي ذر بالثالثة بحذف هاء التأنيث (فأنق شرا) بضم الهمزة ونصب شرا أيضا أي شرا شرا أو بشر (فقال) أي عمر (وجبت) قال أبو الاسود (فقلت ما) ولابي ذر عن الجوى والمستلى وماى وما معنى قولك (وجبت يا امير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا امير المؤمنين اربعة من المسلمين (بمجر أدخله الله الجنة قلنا واثنان قال) عليه الصلاة والسلام (وثلاثة قلنا واثنان قال) عليه السلام (واثنان ثم نسأله عن الواحد) استبعادا أن يكتبني به في مثل هذا المقام العظيم * وسبق هذا الحديث في الجنازة (باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض) الشائع الذائع (والموت القديم) الذى تطاول عليه الزمان (وقال النبي صلى الله عليه وسلم اربعة من المؤمنين) بضم الميم (والبسلة) بالنصب عطا على المفعول وفتح اللام ابن عبد الاسد الخزرجي زوج أم سلمة أم المؤمنين ووفى سنة أربع فترجى النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة (نوية) بالثالثة والموحدة مصغرا مولاة أبي لهب * وهذا طرف من حديث وصله في الرضاع (والتب فيه) أى فى امر الرضاع وهذا من بقية الترجمة * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الجراح قال (اخبرنا الحكم) بن يحيى بن عتبة مصغرا (عن عرابين مالك) بكسر العين المهملة وتحتيف الراء (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضى الله عنها) انها (قالت استأذن على افلح) بتشديد الباء أى طلب الاذن فى الدخول على بعد نزول الحجاب وافلح هو أبو الجعد أخو أبي القيس بضم القاف وفتح العين المهملة واسم أبي القيس كما قال الدارقطنى وائل الاشعري (فلم أذن له) بالمد فى الدخول على (فقال) أى أفلح (المتحجبين منى) وانما عملك فقلت وكيف ذلك قال) ولابي ذر فقال (ارضعك امرأة اخي) وائل (بلين اخي فقات) عائشة (سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لغير الكشمي قوله عن ذلك (فتال صدق افلح الذى له) زاد مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عرابين عروة لا تحتجبى منه فانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانت بكل كونه عليه الصلاة والسلام على مجرد دعوى افلح من غير بينة وأجيب باحتمال اطلاعه عليه السلام على ذلك وفيه أن لبن الفعل يحرم وأن زوج المرضعة بمنزلة الوالد للرضيع وأخاه بمنزلة العم له * ومباحث ذلك تأتى ان شاء الله تعالى فى محالها * وهذا الحديث أخرجه ايضا فى النكاح والتفسير وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه * وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) الفراهيدى بالقاه البصرى قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى العوذى بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المجمة البصرى قال (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن جابر بن زيد) السابى الازدى ثم الجوى بفتح الجيم وسكون الواو وبعد هاء أفو الشعناء البصرى (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أى لما قال له على رضى الله عنه (فى بنت حمزة) بن عبد المطلب عمه صلى الله عليه وسلم وأخيه من الرضاعة أرضعتها نوية مولاة أبي لهب ألا تزوجها (لأنحل لى) وكان اسمها امامة أو عمارة أو غير ذلك (يحرم من الرضاع) ولابي ذر من الرضاعة (ما يحرم من النسب) يستثنى من هذا العموم أربع نسوة يحرم فى النسب مطلقا وفى الرضاع قد لا يحرم ويأتى ذكرهن ان شاء الله فى النكاح وكما أن الرضاع يحرم ما يحرم فى النسب يبيع ما يبيعه بالاجاع فيما يتعلق بالنكاح وتوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الاقارب فى جواز النظر والخلوة والمسافرة لباقي الاحكام من التوارث وغيره مما يأتى ان شاء الله تعالى فى محله (هى) أى بنت حمزة أمامة (بنت) ولابي ذر بنسبة (اخى) حمزة (من الرضاعة) * وهذا الحديث أخرجه ايضا المؤلف ومسلم والنسائى وابن ماجه فى النكاح * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن عبد الله بن ابي بكر) اسم جده محمد بن عمرو بن حزم الانصارى المدنى (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية (ان عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرتها ان رسول الله) ولابي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها فى بيتها (وانها سمعت صوت رجل) قال ابن حجر لم أعرف اسمه (بسمأذن فى بيت حفصة) بنت عمر بن الخطاب ام المؤمنين والجله فى موضع حفصة لرجل (قالت عائشة رضى الله عنها فقلت يا رسول الله اراد) بضم الهمزة أى أظنه (فلانام حفصة أم المؤمنين من الرضاعة فقات عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن فى بيتك) الذى فيه حفصة (قالت) عائشة (فقات رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد) بضم الهمزة أى أظنه (فلانام) أى عم (حفصة) من الرضاع (لم يسم عم حفصة

هذا وسقط قوله قالت عائشة فقالت يا رسول الله اراء الخ في الاصل المقرره على المبدوى وثبت في عدة من الفروع
 المقابلة باصل اليونانية وكذا رآته فيها وسقطه أولى كالا يحنى (فقلت عائشة) له عليه الصلاة والسلام
 (لو كان فلان حيا لعمها) اللام بمعنى عن أى عن عمها (من الرضاة دخل على) بتشديد الباء أى هل كان يجوز أن
 يدخل على قال الحافظ ابن حجر لم أرف على اسم عم حفصة ووه من فسر بأفخ اخى ابى القيس لان أبى القيس
 والد عائشة من الرضاة وأما أفخ فهو أخوه وهو عمها من الرضاة وقد عاش حتى جاء يستأذن على عائشة
 فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تأذن له بعد أن امتنعت فالمد كور هنا عم آخر أخو أبي بكر من الرضاة
 أرضه ما امرأة واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عمها في حديث أبي القيس كان حيا والاخر
 كان ميتا وانما ذكرت عائشة ذلك في الم الثاني لانها جوزت بتدل الحكم فسأت مرة أخرى (فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) في جوابها (نعم) أى يجوز دخوله عليه ثم علل جواز ذلك بقوله (ان الرضاة محترم) بتشديد
 الراء المكسورة مع ضم أوله ولا يذرع الكشمي يحرم منها بفتح المثناة التحتية وضم الراء مخففا (ما يحرم) بفتح
 أوله مخففا (من الولادة) أى مثل ما يحرم من الولادة فهو على حذف مضاف وتعبيره بقوله ما يحرم من الولادة
 في الرواية الاخرى من النسب قال القرطبي دليل على جواز الرواية بالمعنى أو قال عليه الصلاة والسلام
 اللفظين في وقتين وقطع بالاخير في الفتح معللا بأن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى * وهذا
 الحديث أخرجه في الخمس أيضا والنكاح ومسلم والنسائى في النكاح * وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) بالثلاثة
 أبو عبد الله العبدى البصرى وثقه أحمد وروى له المؤلف ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير فوجع عليها
 قال (أخبرنا صفيان) الثوري (عن اشعث بن ابى الشعثاء) بالشين المججمة والمثناة والعين المهملة فيها ما والاخير
 مدود (عن أبيه) أبي الشعثاء سليم بن الاسود (عن مسروق) هو ابن الابدع (ان عائشة رضى الله عنها قالت
 دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعندى رجل) الواو للعمال وأخو عائشة هذا لا أعرف اسمه وقول الجلال
 البلقين فيما نقله عنه في المسابيح انه وجد بخط مغلطى على حاشية أسد الغابة ما يدل على أنه عبد الله بن يزيد
 نعقبه في مقدمة فتح الباري بأنه غلط لانه تابعى انتهى يعنى وهذا صحابي لانه صلى الله عليه وسلم رآه ولا ريب عند
 عائشة نعم عبد الله التابعى هذا المذكور آخرها من الرضاة كما صرح به في رواية مسلم في الجنائز وكثير بن
 عبد الله الكوفي أخوها أيضا كما عند المؤلف في الادب المفرد وسنن أبي داود وسبق التنبيه على ذلك في باب
 الغسل بالصاع (قال) عليه الصلاة والسلام ولا يذرع قال (يا عائشة من هذا اقلت احى من الرضاة قال
 يا عائشة انظرن) به حزة وصل وضم الظاء المججمة من النظر بمعنى التفكير والتأمل (من اخوانكن) استفهام
 (فانما الرضاة) الفاء تعليلية لقوله انظرن من اخوانكن أى ليس كل من اوضح لبن امها تكن بصيرا خا كن بل
 شرطه أن يكون (من الجماعة) بفتح الميم من الجوع أى أن الرضاة المعتبرة في الحرمة شرعا ما كان فيه تقوية
 للبدن واستقلال لسد الجوع وذلك انما يكون في حال الطفولية قبل الحولين كما سأت ان شاء الله تعالى تقريره
 في باب به عون الله وقوته * وهذا الحديث أخرجه أيضا في النكاح وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه
 (تابعه) أى تابع محمد بن كثير (بن مهدي) عبد الرحمن بفتح الميم في روايته الحديث فيما وصله مسلم وأبو يعلى
 (عن صفيان) الثوري ثم ان المطابقة بين الترجمة والاحاديد المسوقة في بابها مستفادة منها فأما التسبب في
 أحاديث الرضاة فانه من لازمه وأما الرضاة قبل الاستفاضة وأما الموت القديم فبالا لحاق قاله ابن المنير والله
 أعلم * (باب حكم شهادة القاذف) بالذال المججمة الذى يقذف أحدا بالزنا (والسارق والزانى) هل تقبل بعد
 ثبوتهم أم لا (وقول الله تعالى) بالجر عطف على سابقه ولا يذرع وجل (ولا تقبلوا لهم شهادة) قال القاضي
 أى شهادة كانت لانه مصر وقيل شهادتهم في القذف ولا يتوقف ذلك على استبقاء الجلد (ابدا) ما لم يتب وعند
 أبى حنيفة الى آخر عمره (واولئك هم الفاسقون) المحكوم بفسقهم (الا الذين تابوا) عن القذف (من بعد ذلك
 واصلحوا) أى أعمالهم بالتدارك ومنه الاستسلام للعدا والاستحلال من المذوف فان شهادتهم مقبولة لان الله
 استثنى التائبين عصب النهى عن قبول شهادتهم وقال الحنفية ذكره بالتأيد يدل على انها لا تقبل بعد استبقاء
 الحد بكل حال والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو قوله واولئك هم الفاسقون اذا التوبة تجب ما قبلها من الذنوب
 فلا يكون التائب فاسقا وأما شهادته فلا تقبل أبدا لان ردها من ثقة الحد لانه يصلح جزاء فيكون مشاركا للآثر

في كونه حذو قوله وأولئك هم الفاسقون لا يصلح أن يكون جزاءه لأنه ليس بخطاب للامة بل اخبار عن صفة
قائمة بالقاذفين فلا يصلح أن يكون من تمام الحد لأنه كلام مبتدأ على سبيل الاستئناف منقطع عما قبله لعدم صحت
على ما سبق لأن قوله وأولئك هم الفاسقون جملة خبرية ليس بخطاب للامة وما قبله انشائية خطاب لهم وقوله
ولا تقبلوا انشائية يصح عطفا على فاجلدوا فإذا شهد قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قبلت شهادته فإذا استوفى
لم تقبل وإن تاب وكان من الاتقياء البرار لعلقتها باستيفاء الحد وتعبه الشافعي بأن الحدود كفارات لاهلها
فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف ترد في خير حالته وتقبل في شرهما ولأن أبا في كل شيء على ما يليق به كما لو قيل
لا تقبل شهادة الكافر أبدا أي مادام كافرا (وجلد عمر) بن الخطاب رضى الله عنه فيما وصله الشافعي (أبا بكره)
نصيب بن الحارث بن كدة بالكاف واللام والدال المهملة المقنونات الصحابي (وشبل بن معبد) بكسر الشين
وسكون الموحدة ومعبد بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة ابن عبيد بن الحارث الجلي أخا أبي بكره لأمه سمية
وهو معدود في المخضرمين (وأما) هو ابن الحارث أخو أبي بكره لأمه أيضا (بقذف المغيرة) بن شعبة وكان أمير
البصرة لعمر رضى الله عنه لما راه وكان معهم أخوهم لامهم زياد بن أبي سفيان متبطن الرقطاء ثم جيل بنت
عمر بن الأرقم الهلالية زوج الحجاج بن عتبة بن الحارث بن عوف الجشمي فرحلوا إلى عمر فسكره فعزله وولى
أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ولم يثبت زياد الشهادة وقال رأيت منظر أقيصا
وما أدري أخطأها أم لا وعند الحاكم فقال زياد رأيتهم في لحاف واحد وسمعت نفاعا عابدا وما أدري ما وراء
ذلك فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف (ثم استأجروهم وقال من تاب قبلت شهادته) نصب مفعول قبلت (وأجازه)
أي الحكم المذكور وهو قبول شهادة الحدود في القذف (عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون المثناة الفوقية
ابن مسعود فيما وصله الطبري من طريق عمران بن عمران بن عمر عنه (وعمر بن عبد العزيز) الخليفة المشهور فيما وصله
الطبري أيضا والخلال من طريق أبي جريح عن عمران بن موسى عنه (وسعيد بن جبير) التابعي المشهور فيما
وصله الطبري من طريقه (وطاوس) هو ابن كيسان البجلي (ومجاهد) هو ابن جبر المكي فيما وصله عنهما سعيد
ابن منصور والشافعي والطبري من طريق أبي جريح (والشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله الطبري من طريق
ابن أبي خالد عنه (وعكرمة) مولى ابن عباس فيما وصله البغوي في الجعديات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد
عنه (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن جبر عنه (ومحارب بن دثار) بكسر الدال وبالمثناة ومحارب
بضم الميم وبعد الحاء المهملة ألف فراء مكسورة آخره موحدة الكوفي قاضيا (وشريح) القاضي (ومعاوية بن
قزرة) بن ياس البصري فيما قاله العيني لكن قال ابن حجر لم أر عن واحد من الثلاثة أي الأخيرة التصريح بقبول
(وقال أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان فيما وصله سعيد بن منصور (الامر عندنا بالمدينة) طيبة (أذا رجع القاذف
عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته) وهذا بخلاف الحنفية كما مر (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل (ومادة)
فيما وصله الطبري عنه ما مر قال (إذا كذب) القاذف (نفسه جلد) حد القذف (وقبلت شهادته) لقوله تعالى
الذين تابوا وقد سأل ابن المنبر فقال إن كان صادقا في قذفه فم يتوب إذا أو أجاب بأنه يتوب من المبتك ومن
التحدث بما رآه ويحتمل أن يقال إن المعايين للناحشة مأثور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب
معه فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لأن الصدق في علمه وتعبه في الفتح بأن أبا بكره
لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب ومع ذلك أمره عمر بالتوبة ليقبل شهادته قال ويجب أن يكون ذلك بأن عمر أهله
لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة ولذلك لم يقبل منه أبو بكره ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه انتهى (وقال
الثوري) سفيان بن عمار في جامعهم رواية عبد الله بن الوليد الهذلي عنه (إذا جلد العبد) بالرفع ناسبا عن الضاعل
(ثم اعتق) بضم الهمزة مبني للمفعول (جارت شهادته) وإن استغفر في الحدود (بسكون السين وضم القوقية)
وسكون القاف وكسر الصاد المعجمة أي طلب منه أن يحكم بين خصمين (فقتضاه جائزة وقال بعض الناس) يعني
أبا حنيفة رحمه الله (لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب) عن جريرة القذف لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا
كما مر (ثم قال) أي أبو حنيفة (لا يجوز تكاح بعير شاهدين فإن تزوج بشهادة محددين في قذف (جابر) التكاح
لأنهما أهل للشهادة تحملا وعدم قبولهما عند الاداء لا يمنع تحققها إذا لادامن ثم اتاه فوت الغمرة لا يدل على
فوت الاصل وانفقاد التكاح موقوف على حضور الشاهدين لا على أدائهما الشهادة كذا علوه وفي الحقائق
من كتبهم أن محل الخلاف في الحدود بن قسطل ظهور التوبة إذ بعدهم يعتقد اجتماعا (وإن تزوج بشهادة عهدين

لم يجز) لان الشهادة من باب الولاية ونها نافذة على الغير رضى أولم يررض والعبد ليس من اهل الولاية
 (واجاز) بعض الناس المذكور (شهادة المحدث) أى فى قذف بعد التوبة (والعبد والامة لرؤية هلال رمضان)
 لجر يانه مجرى الخبر وهو مخالف للشهادة فى المعنى قال البخارى (وكيف تعرف توبته) أى القاذف وهذا من
 كلام المصنف من تمام الترجمة وقد قال الشافعى كما كثر السلف لا بد أن يكذب نفسه وعن مالك اذا ازداد خبرا
 كفى ولا يتوقف على تكذيبه نفسه لجواز أن يكون صادقا فى نفس الامر والى هذا مال الموافقة رحمه الله
 ثم استدلل لذلك بقوله (وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزانى سنة) فيما يأتى موصولا قريبا وسقط قد لا يذر
 (ونفى النبي صلى الله عليه وسلم عن) ولا يذرونها عن (كلام كعب بن مالك وصاحبيه) وهما هلال بن أمية
 ومروارة بن الربيع (حتى مضى خمسون ليلة) كما يأتى ان شاء الله تعالى موصولا فى غزوة تبوك ونفى خبره براءة ووجه
 الدلالة من ذلك أنه لم يقل أنه صلى الله عليه وسلم كلفه ما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والهجران * وبه قال
 (حدثنا اسماعيل) بن أبي اوبس (قال حدثني) بالافراد (ابن وهب) (عبد الله) (عن يونس) (بن يزيد الالىلى) (وقال
 الليث) (بن سعد) الامام محامدا وداود لكن بغير هذا اللفظ فظهر أن اللفظ لابن وهب (حدثني) بالافراد (يونس)
 الالىلى (عن ابن شهاب) الزهرى أنه قال (اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان امرأة) هى فاطمة
 بنت الاسود بن عبد الاسد الخزومية على الراجح كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى كتاب الحدود (سرت فى غزوة
 النخج) وزاد ابن ماجه وصححه الحاكم أن الذى سرقته كان قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأتى
 فى الحدود ان شاء الله تعالى بالجمع بينه وبين ما رواه ابن سعد أن الذى سرقته كان حليا (قأتى) بضم الهمزة مبنيا
 للمفعول (بها) أى بالمرأة السارقة (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر) عليه الصلاة والسلام وزاد ابو ذر
 عن الكشميهنى (بها) فقطعت يدها) أى اليمنى وعند النساءى من حديث ابن عرقم باللال فخذ يدها فانقطعها بعد
 ما ثبت عنده عليه الصلاة والسلام المقضى للقطع وعند أبي داود فعلقنا عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث
 الخزومية وزاد فيه قال فشهد عليها (قالت عائشة) رضى الله عنها زاد فى الحدود وفتابت (فخدت توبتها) *
 وهذا موضع الترجمة وقد نقل الطحاوى الاجماع على قبول شهادة السارق اذا تاب وكان المؤلف أراد الحاق
 القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده (وتزوجت) وللإسماعيلى فى الشهادات فتكلمت رجلا من بنى سليم
 (وكانت تأتى بعد ذلك) أى عندي (فأرفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند الحاكم فى آخر
 حديث مسعود بن الحكم قال ابن اسحاق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك
 برحما ويصاها * وهذا الحديث يأتى ان شاء الله تعالى بقية مباحثه فى غزوة النخج وكتاب الحدود * وبه قال
 (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصغرا قال (حدثنا الليث) (بن سعد) الامام (عن عقيل) بضم العين مصغرا
 ابن خالد بن عقيل بفتح العين الالىلى (عن ابن شهاب) الزهرى (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن عبد الله)
 ابن عتبة بن مسعود (عن زيد بن خالد) الجهنى المدنى المتوفى بالكوفة سنة ثمان وستين أو سبعين وله ثمانون سنة
 (رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر فبين زنى ولم يحسن) بكسر الصاد ولا يذرو لم يحسن
 بفكها بمعنى الفاعل وهو الذى اجتمع فيه العقل والبلوغ والحزنية والاصابة فى النكاح الصحيح والوالواللصال
 (بجلد مائة) الباء تتعلق بأمر (وتغريب عام) وامتنع كل الداودى ايراد هذا الحديث فى هذا الباب يعنى فانه
 ليس مجرد الغربة عاماتوبة لوجب قبول الشهادة بانفاق فكيف يتجه قول البخارى وأجاب ابن المنير بأنه أراد
 أن الحال يتغير فى العام وينتقل الى حال لا يحتاج معها الى تغليب وكانها مظنة للسرقة سورة النفس وهيجان
 الشهوة * هذا (باب) بالتثنية (لا يشهد) الرجل وفى بعض الاصول لا يشهد بالحزم على التثنية (على شهادة جود)
 ظلم أو حيف أو ميل عن الحق (اد الشهد) بضم الهمزة مبنيا للمفعول * وبه قال (حدثنا عبد الله) هو عبد الله
 ابن عثمان المروزى قال (حدثنا عبد الله) بن المبارك المروزى قال (اخبرنا ابو حيان) بالحاء المهملة والمثناة
 التحتية المشددة وبعد الف نون يحيى بن سعيد (التيمي) الكوفى (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن النعمان
 ابن بشير رضى الله عنهما) أنه (قال سألت ابا) عمرة بنت رواحة بفتح الراء والواو المخففة بالحاء المهملة (ابى)
 بشير (بعض الموهبة لى) مصدر ميمي بمعنى الهبة (من ماله) والموهبة عبد أو أمة كما صرح به فى رواية أبي ذر
 وفى رواية غلام من غير شك ولم يسم وفى رواية حديثة وجهها ابن حبان على حالتين (ثم بدله) بعد أن امتنع أولا

(فوهي بالي) الاممة أو الحديقة (فقال) أمي (لا أرضى حتى شهد النبي صلى الله عليه وسلم) الملك أعطته
(فأخذ) أبي (يؤدى) واما غلام فأتى بي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أمه بنت راحه سالتني بعض الموهبة
لهذا قال عليه الصلاة والسلام ولا بي الوقت فقال (ألك ودمو) قال نعم قال (أى النعمان) (فأراه) بضم
الهمزة أظنه عليه الصلاة والسلام (قال) لبشر (لا تشهدني على جور) بفتح الجيم وبهذ الواء الساكنة راء
(وقال أبو حريز) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين وبعد النحية الساكنة زاي بوزن سعيد عبد الله بن الحسين
الازدي قاضي مسجدستان عماد صله ابن حسان في صحبته والطبراني (عن الشعبي) عامر بن شراحيل أي عن
النعمان في هذا الحديث (لا تشهدني على جور) واستدل به الحنابلة على وجوب العدل في عطية الاولاد وأجاب
الجمهور بأن الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وسبق في المهمة من يذلل ذلك وقوع في اليونانية انه
أثبت قوله وقال أبو حريز الخ هنا بعد ما قدمه على قوله حدثنا عبدان وضبط عليه والاولى تأخيرها لما لا يخفى •
وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (حدثنا أبو جرة) بالجيم والراء نصر بن
عمران الضبي (قال سمعت زهد بن مضرب) بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الدال المهملة ابن مضرب بضم
الميم وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة الجرمي البصري (قال سمعت عمران بن حصين) بضم الحاء وفتح
الصاد المهملتين (رضي الله عنهما) قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خيركم (أى خير الناس) أهل (قرني) أي
عصري مأخوذ من الاقتران في الامر الذي يجتمعهم والمراد هنا الصحابة قبل والقرن ثمانون سنة وأربعون
أومائة وغير ذلك (ثم الذين يلونهم) أي يقرنون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين (قال
عمران) بن حصين معاهم وصول بالاسناد السابق (لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد) بالبناء على
الضم انية الاضافة ولا بي ذرعن الجوى والمستل بعد قرنه (قرني) أو ثلاثة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان
بعد لم قوما) بالنصب اسم ان قال العيني وهي رواية التسقي وقال الحافظ ابن حجر ولبعضهم قوم بالرفع فيتمثل
أن يكون من الناصخ على طريقة من لا يكتب الا في المنسوب وقال العيني مرفوع بقول محدوف أي ان
بعدكم يحيى قوم (يحيونون) بالخاء المعجمة من الخيانة (ولا يؤمنون) لخباياهم الظاهرة بحيث لا يعتمد عليهم
(ويشهدون ولا يشهدون) أي يتعلمون الشهادة من غير تحصيل أو يؤذونهم من غير طلب الاداء وهذا
لا يعارضه حديث زيد بن خالد المروفي في مسلم مرفوعا ألا أخبركم بخبر الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن
يسألها لان المراد حديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي اليه فيخبرها أو يموت
صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتي الشاهد اليهم أو الى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك أو ان الاول في حقوق
الآدميين وهذا في حقوق الله تعالى التي لا طالب لها أو المراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس يشهد
على قوم أنهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء وهذا حكم الطحاوي وبتبع جماعة منهم
الزركشي وتعبه في المصايح فقال هذا مشكل لان الهمزة وردت في الشهادة بدون استشهد والشهادة على الغيب
مذمومة مطلقا سواء كانت باستشهد أو بدون (ويبدون) بفتح حرف المضارعة وبكسر الذال المعجمة ولا بي ذر
ويبدون بضم الذال (ولا يفون) من الوفاء (ويظهرهم السنن) بكسر السين المهملة وفتح الميم أي يعظم
حرصهم على الدنيا والتمتع بلذاتها وابتوارشها والترفع في نعيمها حتى نسى أجسادهم أو المراد تكبرهم بما
ليس فيهم وأذعواهم الشرف أو المراد بههم المال وعند الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن
حصين ثم يحيى قوم يقتسمون ويحبون السنن ومطابقة الحديث للترجمة في قوله يشهدون ولا يستشهدون لان
الشهادة قبل الاستشهاد فيها معنى الجور وقد أخرجه المؤلف أيضا في فضل الصحابة في الرافق والندوة ومسلم
في الفضائل والنساء في النذرة وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) بالمثلثة العبدى البصري قال (أخبرنا عبيان)
الثوري (عن منصور) هو ابن العنقر (عن ابراهيم) النخعي (عن عبيدة) بفتح العين السملأى (عن عبد الله) بن
مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (كان خير الناس) أهل (قرني) يعني أصحابه (ثم الذين
يلونهم) يعني أتباعهم (ثم الذين يلونهم) يعني أتباع التابعين وهذا يقتضي أن الصحابة أفضل من التابعين
والتابعون أفضل من أتباع التابعين لكن هل هذه الافضية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث وإلى
النسائي ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر وفي كتاب المواهب الدنية بالمخ المحدث ما سأل ذلك وبلغ ان
شاء الله تعالى مزيد لذلك في فضائل الصحابة بعون الله تعالى وقوته (ثم يحيى) أو ارام بسبب شهادة أحدهم بمحضه

وعينه شهادته) أى فى حالين لا فى حالة واحدة لانه دور قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يحرمون على
الشهادة مشغوفين بترجيحها يخلفون على ما يشهدون به فتارة يخلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون
ويحتمل أن يكون مثلاً فى سرعة الشهادة والميل وحرص الرجل عليهم ما والتسرع فيها حتى لا يدري بأيها
يبتدئ فكانه يسبق أحدهما الاخر من قلة مبالاة بالدين قال النووي واحتج به المالكية فى رد شهادة من
حلف معها والجور على انها لا ترد (قال ابراهيم) التخيى بالاسناد السابق (وكأنوا يضربوننا) زاد المؤلف
فى الفضائل ونحن صغار (على الشهادة والعهد) أى قول الرجل أشهد بالله وعلى عهد الله ما كان كذا على
معنى الحلف حتى لا يصير ذلك لهم عادة فيخلفون فى كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم * (باب ما قيل فى شهادة
الزور) أى من التغليب والوعيد (قول الله) أى لاجل قول الله ولا يذرقوله (عز وجل) والذين لا يشهدون
الزور) أى لا يقيمون الشهادة الباطلة أو لا يحضرون محاضر الكذب والفسق والكفر أو اللغو والغنا وقال ابن
حجر أشار أى المؤلف الى أن الآية سبقت فى ذم متعاطى شهادة الزور وهو اختياره لاجل ما قيل فى تفسيرها
وتعقبه العيني فقال ما سبقت الآية الا فى مدح ناركى شهادة الزور وقوله وهو اختيار لا لاجل ما قيل فى تفسيرها
لم يقل به أحد من المفسرين وحينئذ فايراد المؤلف للآية فى معرض التعليق لما قيل فى شهادة الزور من الوعيد
لا وجه له لأنهم ما سبقت الا فى مدح الذين لا يشهدون الزور انتهى وما قاله ابن حجر أنه لكون ما قاله المؤلف
مطابقاً لما استدلل له ولعله كالمؤلف وقف على ذلك من قول بعض المفسرين وحزم العيني بأنه لم يقل به أحد من
المفسرين ودعوا الحصر فيه نظر لا يخفى ونقل فى الفتح عن الطبري أنه قال وأولى الأقوال عندنا أن المراد به
مدح من لا يشهد شيأ من الباطل (وما قيل فى) كتمان الشهادة) بكسر الكاف (اقوله) تعالى (ولا تكتموا
الشهادة) أى الشهود اذا دعيت لتأديتها عند الحاكم (ومن يكتمها فانه آثم قلبه) أى يأثم قلبه واسناد الاثم
الى القلب لان الكتمان يتعلق به لانه مضمر فيه (والله بما تعملون) من كتمان الشهادة واقامتها (عليم) فيجوز
على كتمان الشهادة وأدائها وسقط لغو أى ذرقوله الثابتة قبل قوله ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى فى سورة
النساء وان (تلووا) بمعنى (الستكم بالشهادة) كذا فسر ابن عباس فيما روى عنه من طريق على بن أبى طلحة
كما عند الطبري وروى عنه من طريق العوفي قال تلوى لسانك بغير الحق وهو اللبسة فلا تقيم الشهادة على
وجهها والى هو التحريف وتعمد الكذب وأتى المؤلف رحمه الله بكلمة مفردة من التنزيل فى معرض
الاحتجاج ولم يقل وقوله وان ولم يفصل بين الكلمة القرآنية وتفسيرها * وبه قال (حدثنا عبد الله بن منير) بضم
الميم وكسر النون آخره أبو عبد الرحمن المروزي الزاهد انه (سمع وهب بن جرير) هو ابن حازم الأزدي (وعبد
الملك بن ابراهيم) مولى بنى عبد الدار القرشي (فالا حد ثمانية) بن الحجاج (عن عبيد الله بن أبى بكر بن أنس)
نص غير عبد (عن) جذه (أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الكبائر) جمع كبيرة واختلف فيها واقراب انها كل ذنب رتب الشارع عليه حد أو صرح بالوعيد فيه (قال)
عليه الصلاة والسلام الكبائر (الاشترى بالله) رفع خبرا عن المبتدأ المقدر (وعفوق الوالدين) بأن يفعل الولد
ما يأذى به تأذي ليس بالهين مع كونه ليس من الافعال الواجبة (وقتل النفس) أى بغير حق قال تعالى ومن
يقتل مؤمناً متعمداً جزاءه جهنم خالد فيها الآية (وشهادة الزور) الواو فى الثلاثة لا عطف على السابق وليس
المراد حصر الكبائر فيما ذكر بل اقتصر على أكبرها والشر لأعظمها * وهذا الحديث أخرجه أضافى الادب
والديات ومسلم فى الايمان والترمذى فى البيوع والتفسير والنسائى فى التضاعف والتقصص والتفسير (تابعه)
أى تابع وهب بن جرير فى روايته عن شعبة (عند) هو محمد بن جعفر (وأبو عامر) عبد الملك العقدي فيما وصله
أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود وابن منده فى كتاب الايمان (وبه) بفتح الموحدة وبعد الهاء الساكنة زأى
ابن أسد العمى فيما وصله أحمد (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله المؤلف فى الدييات الاربعة (عن شعبة)
أى ابن الحجاج المذکور * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا بشر بن المفضل) بن لاحق
القاضي بقاء ومجتمعة البصري قال (حدثنا الجري) بضم الجيم وفتح الراء الاولى سعيد بن اباس الأزدي (عن
عبد الرحمن بن أبى بكرة عن ابيه) أبى بكرة نفع بضم النون الشقي (رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم) سقط لابي ذرقال الاولى (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه لتدل على تحقق ما بعدها

(انبتكم) بالتشديد والذي في اليونانية بالتخفيف أي أخبركم (بأكبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثاً) تأكيداً للتنبية السامع على احضار نفسه (قالوا يا رسول الله) أي أخبرنا (قال) عليه الصلاة والسلام أكبر الكبائر (الاشترائه بالله وعقوق الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها الى كبير واكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها وأما ما وقع للاستاذ أبي اسحاق الاسفرايني والقاضي أبي بكر الباقلاني والامام وابن القسيري من أن كل ذنب كبيرة ونفيهم الصغائر نظراً الى عظمته من عصى بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي ان الخلاف بينهم وبين الجمهور وانفطى قال القرافي وكانهم كرهوا التسمية معصية الله صغيرة اجلالاً له عز وجل مع انهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بطلاق المعصية وأن من الذنوب ما يكون قادحاً في العدالة وما لا يقدح هذا مجمع عليه وانما الخلاف في التسمية والاطلاق والصحيح التغير لورود القرآن والاحاديث به ولأن ما عظم مفسدته أحق باسم الكبيرة بل قوله تعالى ان تتجنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب الى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يليق انكار الفرق بينهما وقد عرفنا من مدارك الشريعة انتهى ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رتبتهما في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر وأفضل من بكر فانه لا يقتضي استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل أن يكونا متفاوتين فيها وكذلك هذا فان الاشترأ أكبر الذنوب المذكورة (وجلس وكان منتهكاً) تأكيداً للحرمة (فتسال ألا وقول الزور) ولا يذروا وكان متمكناً ألا وقول الزور فسال فقال وفصل بين المتعاطفين بحرف التنبية والاستفتاح تعظيماً للسان الزور لما يترتب عليه من الفساد وازدادة القول الى الزور من اضافة الموصوف الى صفته وفي رواية خالد عن الجريري ألا وقول الزور وشهادة الزور قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ومراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته (قال) أنس (خارال) عليه الصلاة والسلام (يكرهها حتى قلنا لنته) عليه الصلاة والسلام (سكت) قال في النسخ أي شفقة عليه وكرامته لما يرضيه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الادب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه وقال في جمع العدة هو تعظيم لما حصل لترك هذا الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في استنباه المرتدين والاحتشاد والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (وقال اسماعيل بن ابراهيم) ابن عليه وهي أمه مما وصله المؤلف في كتاب استنباه المرتدين (حدثنا الجريري) سعيد بن اباس الازدي منسوب الى جرير بن عباد قال (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن أبي بكر * (باب) بيان حكم شهادة لا عني (و) بيان (امرء) في نصر فانه (ونكاحه) بامرأة (وانكاحه) غيره (ومبايعته) بيمينه وشراؤه (وقبوله في التأذين وغيره) كافاته الصلاة وامامته اذا تولى التبجاسة (وما يعرف بالاصوات) عند تحتهها أتما عند الاشتباه فلا اتفاقاً (دأج زهاده فاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة مما وصله سعيد ابن منصور (والحسن) البصري (وابن سيرين) محمد فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن أبي شيبة أيضاً عنهما (وعطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله الاثرم وهذا مذهب المالكية وعبارة المختصر وان اعني في قول أراسم في فعل يعني فلا يشترط في الشاهد أن يكون جميعه بصير او عند الشافعية كجمهور ولا تقبل شهادة الاعمي لانعدام طريق المعرفة عليه مع اشتباه الاصوات الا في أربعة مواضع في ترجمته لكلام الخصوم أو الشهود للقاضي لانها تفسير للفظ فلا تحتاج الى معانية وإشارة والنسب ونحوه مما يثبت بالامتنافضة كما ترون والمالك ان كان المشهود له معروف الاسم والنسب وما تحمله قبل العمى ان كان المشهود له عليه معروف الاسم والنسب بخلاف مجهوليه أو أحدهما وأن يقبض على المقر حتى يشهد عليه عند القاضي بما معه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص معروف الاسم والنسب (وقال الشعبي) عامر ابن شراحيل مما وصله ابن أبي شيبة (بجوز شهادته اذا كان عاقلاً) أي فطنا مدركاً لقائه الاموال القرائن وليس احترازاً عن الجنون اذا عقل شرط في البصري والاعمى (وقال الحكم) بن عتيبة بن عتبة فيما وصله ابن أبي شيبة أيضاً (رب شئ تجوز فيه) شهادته (وهال الزهري) محمد بن مسلم مما وصله الكرايم في أدب القضاء (أرأيت ابن عباس لو شهد على شهادة كنت تردّه) مع كونه كان اعمى (وكان ابن عباس) رضى الله عنهما فيما وصله عبد الرزاق عنه (يعت رجلاً) لم يسم (اذا غابت الشمس) يفحص عن غروب الشمس للافتطار فاذا أخبره أنها

غربت (أفطر) من صومه (ويسأل عن الفجر فاذا قيل) زاد في رواية غير أبي ذر له (طامع صلى ركعتين) ولا يرى شخص الخبر له وإنما يسمع صوته (وقال سليمان بن يسار) حدثنا ابن أبي أيوب (استأذنت) في الدخول (على عائشة رضي الله عنها فعرفت صوتي قالت) ولا يذوق ذوقنا (سليمان) بحذف حرف النداء (أدخل فالتكلم ما بيني وبينك شيء) أي من مال الكتابة وكان مكاتباً لأم المؤمنين ميمونة وفيه أن عائشة كانت لا ترى الاحتجاب من العبد سواء كان في مله أو في ملك غيرها (وأجاز سمرة بن جندب شهاده امرأة منسوبة) بسكون النون وفتح المناء الفوقية بعددها فاف مكسورة من الانتقاب ولا يذوق ذوقنا بتقديم المناء على النون وتشديد القاف من التنقيب التي على وجهها انتقاب قال الحافظ ابن حجر ولم أعرف اسم هذه المرأة وبه قال (حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون) بضم عين عبيد مصغراً من غير إضافة القرشي التي مولاهم المدني وقيل كوفي التبان قال (أخبرنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً) هو عبد الله بن يزيد الأنصاري القاري وزعم عبد الغني أنه الخطمي قال ابن حجر وليس في روايته التي سأقاهما نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجل (يقرأ في المصعدة قال) عليه الصلاة والسلام (رحمه الله) أي القاري (لقد أذكرني كذا وكذا آية) وسقط لابي ذر قوله وكذا الثانية (اسقطتني) أي نسيتني (من سورة كذا وكذا) كلمة مبهمة وهي في الأصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصارت يكتفي بها عن العدد وغيره قال في الفتح ولم أقف على تعيين الآيات المذكورة وغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فمن أقر أن عليه كذا وكذا درهماً أنه يلزمه أحد وعشرون درهماً وقال الداودي يكون مقرباً درهمين لأنه أول ما يقع عليه ذلك انتهى وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهمان عشرون وكذا وكذا أحد وعشرون وكذا كذا أحد عشر وقال الشافعية ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم لكون الدرهم تفسيرا لما بهمه بقوله كذا وكذا الوصل الدرهم أو خفض أو سكن أو كسر كذا بلا عطف في الاحوال الأربعة لذلك ولا احتمال التوكيد في الأخيرة وإن اقتضى النصب لزوم عشرين لكونه أول عدد مفرد ينصب الدرهم عقبه إلا أنظر في تفسير الميهم إلى الأعراب ومعنى كزرها وعطف بالواو أو بهم ونصب الدرهم كقوله له على كذا وكذا درهماً أو كذا درهمات كزرها درهم بعدد كذا فيلزمه في كل من المثلين درهمان لأنه أقر بهمين وعقبهما بالدرهم منصوباً بالظاهر أنه تفسير لكل منهما بفتح في العطف غير أننا قد مر في صناعة الأعراب تميزاً لاحدهما ونقدراً مثله للآخر فلو خفض الدرهم أو رفعه أو سكنه لا يتكرر لانه لا يصلح تميز الما قبله (وزاد عباد بن عبد الله) بفتح العين وتشديد الواو في الأول ابن الزبير بن العوام التابعي فيما وصله أبو يعلى (عن عائشة) رضي الله عنها (تسجد) أي صلى (النبي صلى الله عليه وسلم في بيته سمع صوت عباد) هو ابن بشر الأنصاري الأشعري (يصل في المسجد وقال يا عائشة أصوت عباد هذا) به مزة الاستفهام (قلت نعم قال اللهم ارحم عباداً) وظاهره أن الميهم في الرواية السابقة هو هذا المقصر في هذا ما مقتضى قوله زاد أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثاً واحداً اقتضت القصة لكن جزم عبد الغني بن سعيد في مهماته بأن الميهم في الأولى هو عبد الله بن يزيد كما زعم في محتمل أنه صلى الله عليه وسلم سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكروا أنه الآيات التي نسبها وفيه جواز النسب لسان عليه صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ * وبقيته مباحته تأتي إن شاء الله تعالى في فضائل القرآن ومطابقته لما ترجم له هنا من كونه عليه الصلاة والسلام اعتمد على صوت الرجل من غير رؤية شخصه * وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم النهدي قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بفتح اللام واسمه الماحشون بكسر الجيم وبعدها جمجمة مضمومة المدني نزيل بغداد قال (أخبرنا ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بلا يؤذن (للصبح) (ليل) أي في ليل (فكلموا واشربوا حتى) أي إلى أن يؤذن أو قال حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم (ومروا عبد الله بن قيس القرشي والشك من الراوى) (وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس أصبحت) في الأذان أصبحت أصبحت مرتين * ومطابقته لما ترجم له الاعتماد على صوت الأعمى وقد سبق في أذان الأعمى من كتاب

الاذان • وبه قال (حدثنا رياد بن يحيى) بن زياد أبو الخطاب البصري قال (حدثنا حاتم بن وردان) أبو صالح البصري قال (حدثنا أيوب) بن أبي نعيم كيسان المختبائي (عن عبد الله بن أبي مليكة) نسبه لجدته لثمة بن به واسم أبيه عبد الله بالتصغير واسم أبي مليكة زهير (عن المسور بن مخرمة) الزهري (رضي الله عنهما) أنه قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية) وفي الهبة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية ولم يعط مخرمة منها شيئا (فقال لي أبي مخرمة انطلق بنا إليه) صلوات الله وسلامه عليه (عسى أن يعطينا منها شيئا فقام أي على الباب فتسكلم فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج) بالقاف ولا يذرعن الجوى والمسئلة في خروج (النبي صلى الله عليه وسلم ومعه قباء) وفي الهبة فخرج إليه وعليه قباء منها (وهو يريه عكاسه وهو يريون خبات هذا الخبات هذا الخ) مرتين • ومطابقة الحديث للترجمة كالذي قبله كما لا يخفى • (باب) جواز (شهادة النساء وقوله تعالى) بالجزء عطا على سابقه (فإن لم يكونا) أي فإن لم يكن الشاهدان (رجلين فرجل وامرأتان) فليس مرد أو فمستشهد رجل وامرأتان كذا قاله البيضاوي كل من يحشى قال في المصايح الأنسب فإن لم يكن الشاهدان رجلين فالشاهدان رجل وامرأتان أو فليشهد رجل وامرأتان لأن المأمور هم المخاطبون لا الشهود انتهى وهذا مخصوص بالاموال عندنا وعند الحدود والقصاص عند الحنفية • وبه قال (حدثنا أبي مریم) سعيد الجعفي قال (أخبرنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير قال أخبرني بالافراد (زيد) هو ابن أسلم (عن عيسى بن عبد الله) بن سعيد بن أبي سرح بفتح المهمله وسكون الراء بعدها حاء مهمله القرشي العاصري المكي (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) وسقط لابي ذر الخدري (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أليس) ولا يذرعن النبي صلى الله عليه وسلم أليس (شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل) لقوله تعالى فرجل وامرأتان (قلنا) بالالف بعد الذنون ولا يذرعن (بن قال فذلك) بكسر الكاف (من نقصان عقلاها) لأن الاستظهار بأخرى يؤذن بقلة ضبطها وهو يشترط بقلة عقلها وهذا موضع الترجمة • وأنواع الشهادات سبعة • ما يقبل فيه شاهد واحد وهو رؤية هلال رمضان لحديث ابن عمر أخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان • وما يقبل فيه شاهد وعين في الاموال خاصة لحديث سليم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما • وما يقبل فيه شاهد وامرأتان في الاموال وعيوب النساء خاصة • وما يقبل فيه شاهدان في الحدود والنكاح والقصاص لما روى مالك عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالثلاثة ما في معناها كقصاص ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار • وما يقبل فيه شاهدان وعين وهو في مسائل دعوى رد المبيع بالعيب ودعوى البكر أو الثيب العنة على الزوج ودعوى الجراحة في عضو باطن ادعى الخصم انه غير سليم ودعوى اعسار نفسه اذا عهد له مال وعلى القائب والميت وولي الصغير والمجنون وفيما اذا قال لامرأته أنت طالق أمس ثم قال أردت انها طالق من غيري فيقيم في هذه الصورة البيئة بما ادعاه ويخلف معها طالبا للاستظهار بالمواد بالخلوف في الاولى قدم العيب وفي الثانية عدم الوطء • وما يقبل فيه أربعة من الرجال في الشهادة على الزنا ثم يكفي في الشهادة على الاقرار به اثنان وأجاز الكوفيون شهادة النساء في النكاح والطلاق والنسب والاولا واختلف فيما يطلع عليه الرجل هل يكفي فيه امرأة واحدة فعند الجمهور لا بد من اربع وعن مالك ثماني في شهادة البعض وقال الحنفية يجوز شهادتها وحدها • وهذا الحديث قدمه ترأثم من هذا في كتاب الحيض • (باب) حكم (شهادة الاما والعيبر) أي في حال الرق (وقال انس فيما وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن قلفل (شهادة العبد) الرقيق (جائزة اذا كان عدلا وأجازته) أي حكم شهادة العبد (شرح) القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور في الشيء البسر اذا كان مرضيا وعنه جوازها اللسيد (و) أجازها أيضا (زرارة بن أوفى) قاضي البصرة (وقال ابن سيرين) محمد مما وصله عبد الله بن الإمام أحمد (شهادته) يعني العبد (جائزة لا العبد لسيده وأجازته) أي حكم شهادة العبد (الحسن) البصري (وابراهيم) القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما من طريقين (في الشيء الساقف) بالمشناة القوقبة وكسر القاء الحقيق (وقال شرح) القاضي مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (كلكم بنو عبيد واما) ولا ي السكن كلكم عبيد واما فأسقط بنو وهذا قاله لما شهد عنده عبيد وأجازته فقبيل انه عبيد واتفق الاثمة الثلاثة على عدم قبول شهادة العبد مطلقا لانه ناقص الحال قليل المبالاة فلا يصلح له هذه الامانة وقال الحنابلة

واللفظ للمرداوى فى تنقيحه وتقبل شهادة عبد حتى فى حد وقود نسا وعنه لا تقبل فيه ما وهى أشهر وبه قال
 (حدثنا أبو عاصم) الفتح المجلد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن ابن أبي مليكة) عبد الله (عن
 ابن الحارث) بن عامر بن نوفل بن عبد مناف التوفلى المكي الحجابى من مسألة الفتح وبني إلى بعد الحسين (ح)
 للتحويل * قال المؤلف بالسند (وحدثنا علي بن عبد الله) المدني قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن ابن
 جريج) عبد الملك أنه قال سمعت ابن أبي مليكة (عبد الله) قال حدثني (بالأفراد) عدي بن الحارث (وسقط
 فى بعض النسخ من قوله وحدثنا علي إلى آخر قوله عقبه بن الحارث) أوسمعه منه أنه تزوج أم يحيى (غنية
 أوزينب بنت أبي هاب) بكسر الهـ همزة (قال جئات أمه سوداء) لم نسم (فقات قد أرضعتك) أمنى عقبه
والتي تزوجها قال عقبه (فذكرت ذلك) الذى قالتها الامة (لأنبي صلى الله عليه وسلم بأعرض عني قال فتحييت)
 أى من تلك الناحية إلى قبل وجهه (فذكرت ذلك) الذى قالتها (له) عليه الصلاة والسلام (قال وكيف) خبر
مبتدأ محذوف أى كيف ذلك أو كفى بقاء الزوجية (و) الحال أن (قد زعمت) أى قالت الامة (أنها)
وللعوى والمستغنى أن (قد أرضعتك فنها عنها) وهو مقتضى فراقها بقول الامة المذكورة فلو لم تكن شهادتها
 مقبولة ما عمل بها وأجيب بأن فى بعض طرق الحديث بخات مولاه لاهل مكة وهو لفظ يطلق على الخيرة التى
 عليها الولاء فلا دلالة على أنها كانت رقيقة وتعقب بأن رواية حديث الباب فيها التصريح بأنها أمة فتعين أنها
 ليست بجزء وقد قال ابن دقيق العيد أن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وتعقبه
 بعضهم فيما أذاع من لزوم شهادة الامة بأنه ورد فى النكاح عند البخارى بالفظ بخات أمه أمه سوداء وفى الباب
 الآخر بخات أمه أمه فم يقيد بالامة وأجيب بأن يحيى رواية بوصف يجب أن يكون بينا لرواية الاطلاق فتبين
 أن المراد الامة اللهم إلا أن يدعى أنه أطلق عليها امة مجازا باعتبار ما كانت عليه وانما هى حرة بدليل قوله
 فى الحديث مولاه لاهل مكة فاذا لم يس هذا من شهادة الامة فى شيء على أنه لم يعمل بشهادتها فى حديث البخارى
 وانما له عليه السلام على طريق الورع * (باب شهادة المرضعة) * وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الفتح المجلد
 (عن عمر بن سعيد) بكسر العين وعمر بن عيسى العين بن حسين التوفلى القرشي المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله
 (عن عقبه بن الحارث) التوفلى أنه قال تزوجت امرأة) هى أم يحيى بنت أبي هاب كما فى الأخرى (بخات
 امرأة) (يقول أمة فالاولى مقيدة لهذه وقد مر ما فى ذلك قريبا) (فقات إلى قد أرضعتك) زاد المؤلف فى العلم من
 طريق عمر بن سعيد عن أبي حسين عن ابن أبي مليكة ما أرضعتني ولا أخبرتنى بمعنى بذلك قبل التزوج (فأثبت النبي
 صلى الله عليه وسلم) وفى العلم فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية فأنه (فقال) عليه الصلاة
والسلام (وكيف وقد قيل دعها) أتركها (عنك أو تحوه) احتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها وأجاب
 الجمهور بجمل النهي فى قوله فى السابقة فنها عنها على التنزيه والامرى فى قوله فى هذا ذاعها عنك على الارشاد
 (حديث الأول) هذا ساقط عند أبي الوقت * (باب تعديل النساء بعضهم بعضا) * وبه قال (حدثنا أبو الربيع
 سليمان بن داود) الزهري العتي بفتح العين المهمل والمنشأة الفوقية بصري دخل بغداد (وأهـ) مضى بعضه
 بعض معانى الحديث ومقاصد لفظه (أحد) بجزء داعن النسب ولم يبينه أبو على الجبائي وفى الاطراف خلف
 أنه ابن يونس وجرم به الدمياطى وكذا ثبت فى حاشية الفرع كماله ورقم عليه علامة ق وقال ابن حجر أنه رآه
 كذلك فى نسخة الحافظ أبي الحسن اليوناني قلت وكذا رأيت وقد أهدله فى جميع الروايات التى وقعت له الا هذه
 وقال ابن عساكر والمزى أنه وهم وفى طبقات الفراء للذهبي أنه ابن النضر وزعم ابن خلفون أنه ابن حنبل واحد
 ابن يونس هذا هو أحد بن عبد الله بن يونس اليربوعي المعروف بشيخ الاسلام وهل أحد المذكور هنا رفيق لأبي
 الربيع فى الرواية عن فليح فيكون المؤلف حمله عنهم مع على الصفة المذكورة أو رفق للمؤلف فى الرواية عن أبي
 الربيع قال (حدثنا فليح بن سليمان) الخزاعي أو الاسلمى أبو يحيى (عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير) بن
العروة (وعبد بن المسيب) بفتح المنشأة التحيمية المشددة وصكسرها (وعلقمة بن وقاص الليثي) العتواري
 (وعبد الله بن عبد الله بن عقبه) بن مسعود الأربعة (عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قال لها اهل الأهلك) بكسر الهمزة ابن ما يكون من الافتراء والكذب (ما قالوا فبرأها الله منه قال الزهري)
 محمد بن مسلم بن شهاب (وكلامهم) أى عروة فمن بعده (حدثنا طائفة) قطعة (من حديثها) وقد استند على الزهري

روايته لهذا الحديث ملفقاً عن هؤلاء الأربعة وقالوا كان ينبغي له أن يفرّد حديث كل واحد عن الآخر حكاه
 عباس فيما ذكره في الفتح (وبعضهم أوصى) أحفظ لا أكثر هذا الحديث (من بعض واثبت له اقتصاصاً) أي سبأ قال
 (وقد وعيت) بفتح العين أي حفظت (عن كل واحد منهم الحديث) أي بعض الحديث (الذي حدثني) به منه
 (عن) حديث عائشة (فاطلاق الكل على البعض فلا تنافي بين قوله وكلهم حدثني طائفة من الحديث وبين قوله
 وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث كما نبه عليه المصنف كرماني والاصل أن جميع الحديث عن مجموعهم لأن
 مجموعهم عن كل واحد منهم (وبعض حديثهم يصدق به سائرهم) أي قالوا إنها (قالت) كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج سقراً أي إلى سفر فهو نصب بنزع الخافض أو ضريح يخرج معنى بنشئ
 فالنصب على المفعولية (أفرع بين أرواحه) تطيبها لقلوبهن (فأيتهن) بناء التانيث قال الزركشي فيما نقله عنه
 في المصابيح ولم أره في النسخة التي وقفت عليها من التتبع أنه الوجه ويروى فأيتن بدون تاء تانيث ونعقبه
 الدماميني فقال دعواه أن الرواية الثانية ليست على الوجه خطأ المخصوص أنه إذا أريد بأى المؤنث جاز
 الحاق التاء به موصولاً كان أو استغفها ما أو غيرهما انتهى ولم أقف على الرواية الثانية هنا نعم هي في تفسير سورة
 النور لغير أبي ذر والمعنى فأى أزواجه خرج سقراً سقراً سقراً (ولا يذرع عن الجوى والمستمل) أخرجه زيادة
 همزة قال في الشرح والاول هو الصواب ولعل ذا الهمزة أخرجه بضم الهمزة مبنيًا للمفعول (فأفرع) عليه الصلاة
 والسلام (ينشأ في غزاة غزاها) هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (فخرج سقراً) فيه اشعار بانها كانت في تلك
 الغزاة وحدها ويؤيده ما في رواية ابن اسحاق باللفظ فخرج سقراً عليهم فخرج بي معه وأما ما ذكره الواقدي من
 خروج أم سلمة معه أيضاً في هذه الغزوة فضعيف قالت عائشة (فخرجت معه) عليه الصلاة والسلام (بعد ما نزل
 الحجاب) أي الاحمر به (فانا حمل في هودج وانزل فيه) بضم الهمزة فيهما مبنيين للمفعول والهودج بها ودال
 مهملة مفتوح حتمين بينهما واو ساكنة آخره جيم محمول له قبة تستر بالنياب ونحوها يوضع على ظهر البعير كعب فيه
 النساء ليكون استراهن (فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوه ذلك وقيل) بناف ففنا أي
 رجع من غزوته (ودنونا) أي قربنا (من المدينة آدن) بالمد والتخفيف ويجوز القصر والتشديد أي اعلم (ليلة
 بالرحيل) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة فنزل منزلاً فبات به بعض الليل ثم أذن بالرحيل (فتمت حين آدنوا
 بالرحيل) بالمد والقصر كما مر (فثبت) أي لقضاء حاجتي منفردة (حتى جاورس الجيش فلما قضيت شأني) أي الذي
 توجهت له (أصبحت إلى الرحيل) إلى المنزل (فألت صدرى فادأقدي) بكسر العين قلادة (من جرع الظمار) بفتح
 الجيم وسكون الزاي بعدها عين مهملة مضاف لقوله اظفارهم همزة مفتوحة ومجوعة ساكنة والجزع غرز معروف
 في سواده يباض كالعروق وقد قال التيفاشي لا يتبين بلبسه ومن نقله كثرت همومه ورأى منامان رديئة وإذا
 علق على طفل سال لعابه وإذا الف على شعر الماطقة سمات ولادتها ولا يذرع عن الكشميرى ظناراً بقاط الهمزة
 وفتح الظاء وتنوين الراء فيها كافي القصر وغيره قال ابن بطال الرواية اظفار بالفاء وأهل اللغة لا يقرؤنه بالف
 ويقولون ظنار وقال الخطابي الصواب الحذف وكسر الراء مبني كضارمة بنات بالين فالواقدل على أن رواية
 زيادة الهمزة وهم على تقدير محبة الرواية فيجتمعل أنه كان من الظفر أحد أنواع القسط وهو طيب الرائحة
 يتجزبه فلعله عمل مثل الخرزنا طلقت عليه جرعاً تشبهاً به ونظمته قلادة المالحسن لونه أو لطيب ريحه وفي رواية
 الواقدي كافي الشرح فكان في عنقي عقد من جرع ظفار كانت أمي قد أدخلتني به على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة قد انسل من عنقي وأنا لا أدري (فرجت) أي إلى المسكن
 الذي ذهبت إليه (فألتعت عندي حبسني ابتعاه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن أن القوم لولبوا
 شهر الميعنوا بعيري حتى أكون في هودجي (فأقبل الذين يرحلون لي) بفتح أوله وسكون الراء مخففة أي يستدون
 الرحل على بعيري ولم يسم أحد منهم نعم ذكر منهم الواقدي اباموييبة وقال البلاذري أنه شهد غزوة المريسيع
 وكان يخدم بعير عائشة ولا يذرع حولن بضم أوله وفتح الراء مشدداً (فاحملوا هودجي مرحلوه) بالتخفيف
 ولا يذرع حولوه بالتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله مرحلوه على
 بعيري تجوز لأن الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون اني فيه)
 في الهودج (وكان النساء إذا دخلن خافاً لم ينقلن) بكثرة الالكل (ولم ينهين اللحم) لم يكثر عليهن (وأما ما كان

العلامة) يضم العين وسكون اللام وبالقف أي القليل (من الطعام فلم يستذكر العوم) بالرفع على الفاعلية (حين
 ربه ونقل اليهودج فاحملوه) ونقل بكسر المثناة وفتح القاف الذي اعتادوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه
 من خشب وحبال وستور وغيره أولشدة تحافة عائشة لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثقل وفي تفسير سورة النور
 من طريق يونس خفة اليهودج وهذه أوضح لأن مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهي ليست فيه
 فكانهم الخفة جسمها بحيث أن الذين يحملون هودجها لا يفرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها وإلهذا اردفت
 ذلك بقولها (وكنت جارية حديثة السن) لم تكمل اذ ذلك الشخص عشرة سنة (فبعثوا الجبل) أي أناروه (وساروا
 فوجدت عتدي بعد ما استمر الجديش) أي ذهب ماضيا وهو استعمل من مر (نجت من الزلزالهم وليس فيه أحد)
 وفي التفسير نجت منازلهم وليس هاداع ولا يجيب (فأمت) بالتخفيف فقصت (منزلي الذي كنت فيه
 فظننت) أي علمت (أنهم سيفقدوني) بكسر القاف وحذف النون تخفيفا ولا يوي ذروا الوقت سيفقدوني
 (فيرجعون إلى قبينا) بغير ميم (باجالة) وجواب بينا قوله (غلبتني عينا فمت) أي من شدة الغم الذي
 اعترأها وأن الله تعالى لطف بهم فألقى عليها النوم لتستر مخ من وحشة الانفراد في البرية بالليل (وكان صفوان
 ابن المعطل) بفتح الطاء المشددة (السلي) يضم السين وفتح اللام (ثم الذكوى) بالذال المجهمة منسوب إلى
 ذكوان بن زعلبة وكان صحابيا فاضلا (من ورا الجديش) وفي حديث ابن عمر عند الطبراني أن صفوان كان
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله على الساقة فكان إذا رحل الناس قام يصلي ثم اتبعهم حتى سقط له شيء
 أنابه وفي حديث أبي هريرة عند البزار وكان صفوان يتخلف عن الناس فمصب القدح والحراب والادواة
 وفي مرسل مقاتل بن حيان في الأكل فيحمله فيقدم به فيعرفه في أصحابه (فأصبح عند منزلي) كأنه تأخر
 في مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل أو كان تأخره مما جرت به عادته من
 غلبة النوم عليه (فرأى سواد انسان) أي شخص انسان (نائم) لا يدري أرجل أم امرأة (فأثاني) زاد
 في التفسير فرفني حين رأي (وكان يرى قل الحجاب) أي قبل نزوله (فأستعظت) من فومي (بأس ترجاعه) أي
 دتوله أنا لله وأنا لله راجعون (حين أراح راحته) وكأنه شق عليه ما جرى لعائشة فلذا استرجع ولا يذرعن
 الكشيهم حتى أتاح راحته (فوطئ يدها) أي وطئ صفوان يد الراحلة اليسرى الركوب عليها فلا تحتاج إلى
 مساعد (فركبتها فاطمى) صفوان حال كونه (يسودى راحته) أي أيد الجيسر بعد ما رزوا) حال كونهم
 (مترسين) بفتح العين المهملة وكسر الزاء المشددة بعد هاء سين مهمله نازلين (في صحرا الظهيرة) حتى بلغت الشمس
 منهاها من الارتفاع وكانهم أوصلت إلى الصحر وهو أعلى الصدر وأولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك)
 زاد أبو صالح في ثأني وفي رواية أبي أوبس عند الطبراني فهناك قال أهل الأفك في وفيه ما قالوا (وكان الذي
 نولى الأفك) أي تصدى له وتقدمه رأس المنافقين (عبد الله بن أبي سؤل) بضم الهمزة وفتح الموحدة
 وتشديد المثناة التحتية وابن سؤل يكتب بالالف والرفع لأن سؤل بفتح السين غير منصرف علم لأم عبد الله فهو
 صفة لعبد الله لا لابي واتباعه مسطح بن اثانة وحسان بن ثابت وجمعة بنت جحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد
 الله بن أبي جبريم ادرب الكعبة وأعانته على ذلك جماعة وشاع ذلك في العكر (فقد ما المدينة فاشتكت) مرضت
 (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمتها وزادها بدل لها بها (والساق يفسون) بضم أوله بشبه عون (من قول
 أصحاب الأفك) وسقط للعموى والمسملي قوله والناس (وبريبي) بفتح أوله من رابه ويجوز ضم من أراه أي
 يشككني ويوهمني (في وجمي أي لا أرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف) يضم اللام وسكون الطاء عند ابن
 الخطيب عن أبي ذر كذا في حاشية فرع اليونانية كهي وفي منها ما زيادة فتح اللام والطاء أي الرفق (الذي
 كنت أرى منه حين أمرس) بفتح الهمزة والراء (أنما يدخل) عليه الصلاة والسلام (فيسلم ثم يقول)
 للعموى والمسملي فيقول (كيف تيكلم) بكسر المثناة الفوقية وهي في الإشارة للمؤث مثل ذا كم في المذكر قال
 في التنقيح وهي تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جفاء من قوله تيكلم (لأشعر بشي من ذلك) الذي
 ينوله أهل الأفك (حتى نفهت) بفتح النون والقاف وقد تكسر أي أفقت من مرضى ولم تكمل لي الصحة
 (فخرجت ما أتم سطيم) بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء المهملة آخره حاء مهمله (قبل المناصع) بكسر
 القاف وفتح الموحدة والمناصع بالصاد والعين المهملة موضع خارج المدينة (متبرزنا) بفتح الراء المشددة
 وما رفع أي وهو متبرزنا أي موضع قضاء حاجتنا وإفري أي ذر متبرزنا بالجر بذر لا من المناصع (لا تخرج إلا ليللا

الى بل وذلك قبل أن تغد الكنف) ضم الكاف والنون جمع كنف وهو السائر والمراد به هنا المكان المتخذ
للقضاء الحاجة (قريسا من يوتنا و امرنا امر العرب الاول) ضم الهمزة وتخصيف الواو وكسر اللام في الفرع
وغيره نعت للعرب وفي نسخة الاول بفتح الهمزة وتشديد الواو وضم اللام نعت للامر قال النووي وكلاهما
صحيح وقد ضبطه ابن الحاجب بفتح الهمزة وصرح بمنع وصف الجمع بالضم ثم خرجه على تقدير ثبوته على أن
العرب اسم جمع فحتمه جوع فيصير مفردا بهذا التقرير قال والرواية الاولى أشهر وأقعد انتهى أي لم يخلقوا
بأخلاق أهل الحضارة والعجم في التبرز (في البرية) بفتح الموحدة وتشديد الراء والمثناة التحتية خارج المدينة
(أوى التز) بمثناة فوقية فزون ثم زاي مشددة طلب التزاهة والمراد البعد عن البيوت والشك من الراوى
(فأقبلت أنا وأمة سطح) سلى (بنت أبي رهم) حال كوننا (غنى) أى ما شين ورهم بضم الراء وسكون الهاء
واسمه انيس (فغرت) بالعين المهملة والمثلثة والراء المفتوحات أى أمة سطح (في مرطها) بكسر الميم كساء من
صوف أو خز أو كان قاله الخليل (فقاتت بعس سطح) بكسر العين المهملة وفتح الفوقية قبلها آخره سين مهملة
وقد تفتح العين وبه قيد الجوهري أى كب لوجهه أو هلك أو لزمه الشر (فقاتت الهائس ماقلت اتسعين رجلا
ثم بدرا) وعند الطبراني اتسعين ابنك وهو من المهاجرين الاولين (فقاتت باهتساء) بفتح الهاء وسكون النون
وقد تفتح وبعد المثناة الفوقية ألف ثم هاء ساكنة في الفرع كاسمه وقد تنضم أى يا هذه نداء للبعيد مخاطبتها
خطاب البعيد ككونها نسبتهما للدلالة وقلة المعرفة بمكايد النساء (ألم نسمي ما قالوا فأخبرتني بقول الافك)
وللكشميني أهل الافك (فازددت مرصا الى) أى مع ولاوى ذرو الوقت على (مرضى) قال في الفتح وعند
سعيد بن منصور من مرسل أبي صالح فقاتت وما ندرين ما قال قات لا واقه فأخبرتها بما خاض فيه الناس
فأخذتها الحى وعند الطبراني باسناد صحيح عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما بلغني ما تكلموا به
هممت أن آتي قريبا فأطرح نفسي فيه (فلما رجعت الى بيتي دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقال
كيف تبيكم فقلت ايذن لي) أن آتي (الى أبوى قاتت) وانا حينئذ أريد أن استيقن الخبر من قبلهما بكسر القاف
وفتح الموحدة أى من جهتهما (فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في ذلك (فأتيت أبوى فقلت لأمي) أمة
رومان زاد في التفسير أمتا (ما يتحدث به الناس) بفتح المثناة التحتية من يتحدث ولا يذم ما يتحدث الناس
به بتقديم الناس على الجار والمجرور (فقاتت بانية هوى على نفسك الشان فوالله لقلما كانت امرأة قط وضيئة)
بالرفع صفة لامرأة وبالنصب على الحال واللام في لقل للثأ كيدوة فعل ماض دخلت عليه مالا تأس كيد
والوضيئة بالاضاد المجهة والهمزة والمد على وزن عظيمة من الوضاعة وهى الحسن والجمال وكانت عائشة رضى
الله عنها كذلك وسلم من رواية ابن مهران حظية من الخطوة أى وجهه رفيعة الميزة (عند رجل يجهل ولها
ضرائر) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرائر لان كل واحدة يحصل لها الضر من الاخرى بالغيرة (الا كثرن) أى
نساء ذلك الزمان (عليها) القول في عيبها ونقصها فالاستثناء منقطع أو بعض اتباع ضرائرها كحمنة بنت جحش
أخت زينب أم المؤمنين فالاستثناء متصل والاول هو الراجح لان اتهامات المؤمنين لم يجهلها سألنا انه متصل لكن
المراد بعض اتباع الضرائر كقوله تعالى حتى اذا استبأس الرسل فأطلق الایاس على الرسل والمراد بعض
اتباعهم وأرادت اتهام بذلك أن تهون عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأسى بغيره فيما يقع له وطيب خاطرها
بإشارتها بما يشهر بأنها فائقة الجمال والخطوة عنده صلى الله عليه وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل
ذلك في حقها مع رאותها المحقة عندها وندطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عذد كذلك سبحانك
هذا بهتان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالاضارع المنفوح الاول ولا يذم ما يتحدث الناس بالماضى وفي رواية
هشام بن عروة عند البخارى فاستعبرت فبكيت فسمع أبو بكر صوته وهو فوق البيت يقرأ فقال لاى ما شأنها
قالت بلغها الذى ذكر من شأنها فاضت عيناها فقال أفسدت عليك بانية الاربع جعت الى بيتك فرجعت (قالت)
أى عائشة (بنت تلك الليلة) حتى أصبحت لا يرقألى دمع) بالقاف والهمزة أى لا يقطع (ولأى قيل بنوم) لان
الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفى المغازى عن مسروق عن أم رومان قالت عائشة سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم قالت نعم قالت وأبو بكر قالت نعم فخرت مغشياً عليها فما أقافت الا وعليها جنى نافض فطرح
عليها ثيابها فغطتها (ثم أصبحت قد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب) رضى الله تعالى عنه

(واسامة بن زيد حين استلبت الوحي) حال كونه (يستبهرهما) لعله بأهليتهما للمشورة (في فراق أهله) لم تقل في فراق لكرهتهما التمتع بريح باضافة الفراق اليها والوحي بالرفع في الفرع أى طال لبث نزوله وقال ابن الصراق ضبطناه بالنصب على انه مفعول لقوله استلبت أى استبطأ النبي صلى الله عليه وسلم الوحي وكلام النووي يدل على الرفع (فاما اسامة فأشار عليه) صلى الله عليه وسلم (بالدعى يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة) هم (أهلك) العنات اللاتقات بك وهربا لجمع اشارة الى تسميم اثمها المؤمنين بالوصف المذكور وأراد تعظيم عائشة وليس المراد أنه تبرأ من الاشارة ووكل الامر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما أشار وبرأها وجوز بعضهم النصب أى أمسك أهلك لكن الاولى الرفع لرواية معمر حيث قال هم (أهلك) (يا رسول الله ولا نعم والله الا خيرا) انما حلف ليقوى عنده عليه الصلاة والسلام براءتها ولا يثبث وسقط لفظ والله لا يذو (واما على بن أبي طالب) رضى الله عنه (فقال يا رسول الله لم يصيق الله عليك) وللمعوى والمستحق لم يصيق عليك بمحذف الفاعل للعلم به وبناء الفعل للمفعول (والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير لكل على ارادة الجنس وللوقايد قد أحل الله لك وطاب طلقها وانكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده عليه السلام من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد القيرة صلوات الله وسلامه عليه فرأى على أن يفراقها يسكن ما عنده بسببها الى أن يتحقق براءتها فبراجعها فبذل النصيحة لاراحتها لاعداء عائشة وقال في بهجة النفوس مما قرأ أنه فيها لم يجزم على بالاشارة بفراقها لانه عقب ذلك بقوله (وسل الجارية) بريرة (تصدقك) بالجزم على الجزاء ففوض على الامر في ذلك الى نظره عليه الصلاة والسلام فكانه قال ان أردت تعجيل الراحة ففارقها وان أردت خلاف ذلك فاجبت عن حقيقة الامر الى أن تطلع على براءتها لانه كان يتحقق أن بريرة لا تتجره الاعمالته وهي لم تعلم من عائشة الا البراءة المحضة (قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة) قال الزركشي قبل ان هذا وهم فان بريرة انما اشترتها عائشة واعتنتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال أن تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا أى الذى قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الا بنسبة الوهم الى الراوى قل والمخلص عندي من الاشكال الرافع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وان كانت معتقة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال والله الحمد انتهى وهذا الذى قاله في المصابيح بناء على سبقية عتق بريرة وفيه نظر لان قصتها انما كانت بعد فتح مكة لانها لما خبرت فاختارت نفسها مكان زوجها يتبعها في مكان المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ففيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة والعاشر لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أوخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وأيضاً فقول عائشة ان شاء مولى الله أن اعد هاهم عذة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غابة الضيق ثم حصل لهم التسويع بعد الفتح وقصة الافك في الربيع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحله على ذلك قوله هنا قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة واجيب باحتمال انها كانت تخدع عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل لها الفسخ وطلبت أن تزده بعدة جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الدكابة (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا بريرة هل رأيت فيها شيئا يريك) بفتح أوله يعنى من جنس ما قبل فيها فأجابت على العموم ونهت عنها كل ما كان من النقائص من جنس ما أراد صلى الله عليه وسلم السؤال عليه وغيره (فقال بريرة لا والذي بعثك بالحق ان رأيت) بكسر الهمزة أى ما رأيت (منها امر الغمسة) بهمزة مفتوحة فغين معجمة ساكنة فميم مكسورة فساد مهملة اعني (عليها) في كل امرها ولا يذو عن المستقلى قط (ا) لئلا تمن انها جارية حديثة السن تنام عن العجين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأني الداجن فتأكله) بدال مهملة ثم جيم الشاة التي تألف البيوت ولا تخرج الى المرحى وفي رواية مقسم مولى ابن عباس عن عائشة عند الطبراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عجت عجيناً لي فقلت احضلي هذه العجينة حتى اقبس نارا لاخبزها ففطنت لخمات الشاة فاكلتها وهو تفسير المراد بقوله فتأني الداجن وهذا موضع الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام سأله بريرة عن حال عائشة وأجابت ببراءتها واعتمد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حين خطب فاستعذروا من ابن أبي لكن قال

القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمساءلة المختلف فيها النماهي في تعديلهن للشهادة فنع من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجازوه أبو حنيفة في المرائين والرجل لشهادتها في المال واحتج الطحاوي لذلك بقول زنب في عائشة وقول عائشة في زنب فقصهما الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها وتعتب بأن امامه أبا حنيفة لا يجوز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركتهن (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه) على المنبر خطيباً (فاستمدر) بالذال المجمة (من عبد الله ابن أبي ابن حائل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعدني) بنح حرف المضارعة وكسر الذال المجمة من يقوم بعدني ان كافأه على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرتني (من رجل بلغني اذاه في أهلي فوالله ما علمت على أهلي الا خبراً وقد ذكر وارجل) زاد الطبراني في روايته صالحاً (ما علمت عليه الا خبراً وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ) وهو سيد الاوس وسقط لا بوي ذرو الوقت ابن معاذ واستشكل ذكره سعد بن معاذ هنا بان حديث الا ذلك كان سنة ست في غزوة المريسيع كاذ كره ابن اسحاق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمية التي رمى بها الخندق وأجيب بأنه اختلف في المريسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون المريسيع قبلها لان ابن اسحاق جزم بأنها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كافأ في سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسيع سنة خمس فمات البخاري عنه من انها سنة أربع سبق فلم والراجح أن الخندق أيضاً في سنة خمس خلافاً لابن اسحاق فيصح الجواب (فقال يا رسول الله انا والله) ولا بوي ذرعن المسقى والله أبا (اعذر لزمه) بكسر الذال (ان كان من الاوس) قبيلتنا (ضرنا عنه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كما جزم بأن حكمه فيهم نافذ ومن آذاه صلى الله عليه وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج) من الاولى تبعه قضية والنسابة بينانية ولا بوي ذرع من اخواتنا الخزرج باسقاط من البيانية (امرئنا فعلمنا فيه امرئ) وانما قال ذلك لما كان بينهم من قبل فبقيت فيهم بعض أئمة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وسلم بأمر امتثلوا أمره (فقام سعد بن عبادة) شهد العتبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة رواء أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً) أي كاملاً في الصلاح (والكن) ولا بوي ذرو الوقت وكان (احقنله) من مقالة سعد بن معاذ (الحية) أي اغضبه (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في رواية أبي اسامة في التفسير أما والله لو كان من الاوس ما أحببت أن تضرب أعناقهم (لعمر الله) بفتح العين أي وبقاء الله (لا تنقله) ولا بوي ذرعن المسقى والله لا تنقله قال في الفتح وفسر قوله لا تنقله بقوله (ولا تنقله على ذلك) لا تمنعك منه ولم يرد سعد بن عبادة الرضى بما نقل عن عبد الله ابن أبي ولم ترد عائشة رضى الله عنها انه ناضل عن المنافقين وأما قولها قبل ذلك وكان رجلاً صالحاً أي لم يتقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع أئمة الحية ولم تقمعه في دينه لئلا كان بين الحيين مشاحنة قبل الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي بعضها يحكم الأئمة فقام سعد بن عبادة يحكم الأئمة وتنفى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع في بعض الروايات بيان السبب الحامل لسعد بن عبادة على مقالته هذه لابن معاذ في رواية ابن اسحاق فتقال سعد بن عبادة ما قلت هذه المقالة الا لك علمت انه من الخزرج وفي رواية يحيى بن عبد الرحمن بن جابط عند الطبراني فقال سعد بن عبادة يا ابن معاذ والله ما بك نصرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنك قد كانت بيننا مشغولاً في الجاهلية وحين لم نحمل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في بهجة النفوس انما قال سعد بن عبادة لابن معاذ كذبت لا تنقله أي لا تجعل لقلته من سبيل لمبادرتنا بقلته ولا تنقله على ذلك أي لو امتنعنا من النصره فانت لا نستطيع أن نأخذه من بين أيدينا لقتلنا قال وهذا في غاية النصره اذ أنه يجبره في القوة والتكبير بحيث لا يقدر له الاوس مع قوتهم وكبرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وسلم فختمته الحية مثل ما حملت الا قبل أو أكثر فلم يستطع أن يرى غيره فقام في نصرته صلى الله عليه وسلم وهو قادر عليها فقال لابن معاذ ما قال وانما قالت عائشة ولكن احقنله الحية لتبين شدة نصرته في القضية مع اخبارها بأنه صالح لان الرجل الصالح أبدى يعرف منه السكون والناسوس لئلا يزال عنه ذلك من شدة ما نوالى عليه من الحية لئنه صلى الله عليه وسلم انتهى وهو محل حسن يتق ما في ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام

(أبيد بن الحضير) بضم الهمزة من أسيد والهاء المهملة وفتح الميم من الحضير مصغر من زاد في التفسير وهو ابن عم
 سعد بن معاذ أي من رطله ولاي ذرا بن حضير (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لنقتله) أي ولو كان
 من الخزرج إذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وليست لكم قدرة على منعنا فإبل قوله لابن معاذ
 كذبت لا تقتله بقوله كذبت لنقتله (فالتكشاف) قال له ذلك مبالغة في زجره عن القول الذي قاله أي أنك
 تصنع صنيع المنافقين وفسره بقوله (بجادل عن المنافقين) قال المازري لم يرد هنا الكفر وإنما أراد أنه يظهر
 الود للآوس ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فأشبه حال المنافقين لأن حقيقة اظهار شيء وإخفاء غيره وقال
 ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لاجل قوة حال الحجة التي غطت على قلوبهم حين سمعوا ما قال صلى الله عليه وسلم
 فلم يتأملت أحد منهم الا قام في نصرة لان الحال اذا ورد على القلب ملكة فلا يرى غير ما هو اسيله فلما غلبهم حال
 الحجة لم يراعوا الافاظ فوقهم منهم السباب والتشاجر لقيتهم اشدة انزعاجهم في النصرة (فتار الحليان الاوس
 والخزرج) بثلاثة والحليان بهملة فخصية مشددة تنمية حتى أي نهض بعضهم الى بعض من الغضب (حتى هموا)
 زاد في المغازي والتفسير أن يقتلوا (ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فزل خفصهم حتى سكتوا وسكت)
 عليه الصلاة والسلام (وبكى يوي) بكسر الميم وتخفيف اليا (لا يرقأ) بالهمزة لا يسكن ولا يقطع (لى دمع
 ولا أكحل بنوم) لان الهم يوجب السهر وسيلان الدمع (فأصبح عندى ابواي) أبو بكر الصديق وأتم رومان
 أي جا إلى المكان الذي هي فيه من هتما (قد) ولا بوي ذرو الوقت وقد (بكيت ليلتين) بالثنية ولاي ذرعن
 الجوى والمسقى ليلتي بالافراد (ويوما) ولاي الوقت عن الكشميين ويوي بكسر الميم وتخفيف الباء ونسبتهما
 الى نفسها لما وقع اهافهما وقال الحافظ ابن حجر في رواية الكشميين ليلتين ويوما أي الليلة التي اخبرتها فيها أم
 مسطح الخبر واليوم الذي خطب فيه عليه الصلاة والسلام الناس والتي تليه (حتى اظن ان البكاء فالتى كبدى
 قالت هيفاهما) أي ابوها (جالسان عندى وانا ابكى) جملة حالية (اذا استأذنت امرأة من الانصار) لم تسم
 (فاذنت لها جلست تبكى معي) فقبها ما منزل بعائشة وتحزن عليها (فبينما) بغير ميم (نحن كذلك اذ دخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم) ولاي اسامة عن هشام في التفسير فأصبح ابواي عندى فلم يزلوا حتى دخل على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى العصر ثم دخل وقد اكشفنى ابواي عن يميني وشمالى (الجلس) عليه الصلاة
 والسلام (ولم يجلس عندى من يوم قبل في) بتشديد اليا ولاي ذرو يوم بالتونين ولا بوي ذرو الوقت (ما قبل
 قبلها وقد مدت نهرا لا يوحى اليه في شأني) امرى وحالى (شيء) ليعلم المستكلم من غيره ولا بوي ذرو الوقت عن
 الكشميين في شيء (قالت) عائشة (فنهضت) عليه الصلاة والسلام وفي رواية هشام بن عروة حمدا لله وأثنى عليه
 (م قال يا عائشة فانه بلغنى عنك كذا وكذا) كتابة عماريت به من الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) يوحى
 ينزله (وان كنت أملت) زاد في رواية ابوي ذرو الوقت عن الكشميين بذب أي وقع منك على خلاف العادة
 (فاستغفرى الله ونوبى اليه) وفي رواية أبي أويس عند الطبراني انما أنت من بنات آدم ان كنت اخطأت فتوبى
 (فان العبد اذا اعترف بذنبه م تاب) أي منه الى الله (تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مقالته قص دمي) بفتح القاف واللام آخره صادمه له أي انقطع لان الحزن والغضب اذا اخذا أحدهما فقد
 الدمع لفرط حراة المصيبة (حتى ما احس) بضم الهمزة وكسر المهملة أي ما اجد (منه فطرة) وقت لاى أجب
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله ما أدري ما اقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لاى اجيب
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما اقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
 عائشة (وانا جارية حديثة السن لا اقرأ كثيرا من القرآن فقلت انى والله لقد علمت انكم سمعتم ما يتحدث به الناس
 ووقرى انفسكم وصدقتم به ولئن قلت لكم انى بريئة والله يعلم انى لبريئة) بكسر الميم (لا تصدقوني) ولاي ذر
 لا تصدقوني (بدلت) ولئن اعترفت لكم بما رواه الله يعلم انى بريئة لتصدقنى (بضم القاف) وادغام احدى النونين في
 الاخرى (والله ما اجدلى ولكم مثلا الا بيا يوسف) يعقوب عليهم السلام (اذ) أي حين (قال فصبر جميل) أي
 فأمرى صبر جميل لاجزع فيه على هذا الامر وفي مرسل حبان بن أبي جيلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قوله فصبر جميل فقال صبر لا شكوى فيه أي الى الخلق قال صاحب المصايب انه رأى في بعض السمع صبر
 بغير فاء معصما عليه كرواية ابن اسحاق في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عنى

ما يعلم الله براءتي منه (ثم تحوّل على فراشي) زاد ابن جرير في روايته ووليت وجهي نحو الجدار (وأنأرجو أن
 يبرئني الله ولكن) بتخفيف النون (والله ما ظننت أن ينزل الله) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه وحذف
 الفاعل للعلم به (في شأني وحيا) زادي رواية يونس تلي (ولا ما أحقر في نفسي من أن يسكنكم بالقرآن في امري)
 بضم ياء يسكنكم وعند ابن اسحاق بقرأني المساجد ويصلي به (ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في اليوم رؤيا يبرئني الله) بها ولا يوي ذرو الوقت تبتني بالمشاة القوية وحذف الفاعل (فوالله ما رام)
 أي ما فارق صلى الله عليه وسلم (مجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت) أي الذين كانوا اذ ذلك حضورا (حتى
 أنزل عليه) زاده الله شرفا فادبه ولا ي ذرع عن الكشمي حتى أنزل عليه الوحي (فأخذه) عليه الصلاة والسلام
 (ما كان يأخذه من البراء) بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهمله تمدودا العرق من شدة ثقل الوحي (حتى أنه
 ليتخدر) بتشديد الدال واللام للتأكيده أي ينزل ويقطر (منه مثل الجمان) بكسر الميم وسكون المثلثة مرفوعا
 والجمان بضم الجيم وتخفيف الميم أي مثل اللؤلؤ (من العرق في يوم شات فلما سري) بضم المهمله وتشديد الراء
 المكسورة أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصعد) سرورا (فكان أول لمة تكلم بها) ينصب
 أول (أن قال لي يا عائشة إحدى الله) وعند الترمذي البشري يا عائشة إحدى الله (فقد رآه الله) أي مما نسب
 أهل الافك اليه بما أنزل من القرآن (فقات) ولا ي ذر فالت (في أتى قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 لاجل ما بشر به (فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا احمد الا الله) الذي أنزل براءتي وأنتم علي - بما لم أكن أتوقعه
 من أن يسكنكم الله في بقرآن تلي وقات ذلك ادلالا عليهم وعيبا لكونهم شكوا في حالها مع علمهم بحسن طرائقها
 وجبل أحوالها وارتفاعها عما نسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فأنزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالا فك) بأبلغ
 ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الاربعة والمراد عبد الله بن أبي - وزيد بن رفاعه
 وحسان بن ثابت ومسطح بن ائانة وحنيفة بن جحش ومن ساعدهم (الآيات) في براءتها وتكلم فيها وتحويل
 الوعيد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيرا (فلما أنزل الله) عز وجل (هذا في براءتي) وطابت النفوس
 المؤمنة وناب الى الله تعالى من كان تسكن من المؤمنين في ذلك وأقيم الحد على من أقيم عليه (قال أبو بكر الصديق
 رضي الله عنه وكان ينطق على مسطح بن ائانة) بكسر الميم وسكون المهمله وائانة بضم الهـ مزنة ومثلثتين بينهما
 ألف (لقربته) أي لاجل قربته (منه) وكان ابن خالة الصديق وكان مسكنا لا مال له (والله لا تنطق على مسطح
 شيئا) ولا ي ذرع عن الكشمي بشئ (أبعد ما قال لعائشة) أي عنهما من الافك (فأنزل الله تعالى) يعطف
 الصديق عليه (ولا ياتل) أي لا يحلف (اولو الله منكم) أي من الطول الاحسان والصدقة (والسعة)
 في المال (الى قوله غفور رحيم) ولا يوي ذرو الوقت والسعة أن يؤثروا الى قوله غفور رحيم أي فان الجزاء من
 جنس العمل فكما تغفر بغفر لك وكما تصفح بصفح عنك (فقال أبو بكر الصديق) عند ذلك (يلي والله اني لاحب أن
 يغفر الله لي فرجع) بتخفيف الجيم (الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النعمة ويجري بضم أوله (وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسأل) ولا يوي ذرو أبي الوقت سأل باللفظ الماضي (زيت بن جحش) أم المؤمنين (عن
 امري فقال يا زين ما علمت) على عائشة (ما رأيت) منها (فقات يا رسول الله احسبني) من أن أقول سمعت
 ولم أسمع (وبصري) من أن أقول ابصرت ولم أبصر (والله ما علمت عليها الا خيرا قالت) أي عائشة (وهي) أي
 زينب (التي كانت تسميني) بضم التاء وبالسین المهمله أي تضاهيني وتفاخرني بجمالها ومكاتها عند النبي صلى
 الله عليه وسلم مفاعلة من السهو وهو الارتفاع (عسمها الله) أي حفظها ومنعها (بالووع) أي بالمحافظة على
 دينها تقول بقول اهل الافك (قال) أبو اليعسب سليمان بن داود شيخ المؤلف (وحدثنا فليح) هو ابن سليمان
 المذكور (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن) أبيه (عروة عن عائشة) رضي الله عنها (وعبد الله بن الزبير مثله)
 أي مثل حديث فليح عن الزهري عن عروة (قال) أي أبو اليعسب أيضا (وحدثنا فليح) المذكور (عن ربيعة بن
 أبي عبد الرحمن) شيخ مالك الامام (ويحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد بن أبي بكر) الصديق (مثله)
 والحاصل أن فليحا روى الحديث عن هؤلاء الاربعة لطيفة قال الصلاح الصفدي رأيت بخط ابن خلكان ان
 مسلما ناظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محتملاني خطابه بقبيل آتاما ما مسلم كيف كان وجهه زوجة
 نبيكم عائشة في تحافتها عن الركب عند نبيكم معذرة بضياع عقدها فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه

بنت عمران لما أنت بعيسى فعمله من غير زوج فلهما اعتقدت في دينك من براة مريم اعتقدنا في ديننا من
 براة زوج نينا فاقطع النصراني ولم يخرجوا به وقد أخرج المؤلف الحديث في المغازي والتفسير والاميان
 والنذور والجهاد والتوحيد والشهادات أيضا وسلم في التوبة والنساء في عشرة النساء والتفسير وبقيته
 ما فيه من المباحث والقوائد تأتي ان شاء الله تعالى والله الموفق والمعين • هذا (باب) بالتسوين (اذا زكى رجل)
 واحد (رجلا كفاه) فلا يحتاج الى آخر معه والذي ذهب اليه الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن
 اشترط اثنين (وقال أبو جليل) بفتح الجيم وكسر الميم واسم سنين بضم السين المهملة وفتح النون الاولى مصفرا
 فصارواه الجارى (وجدت منبوا) بالذال المعجمة أى لقطعا ولم يسم (فلمارأتى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه
 (قال عسى الغوير) بضم الغين المعجمة تصغير غار (ابنوسا) بفتح الهيمزة وسكون الموحدة بعدها همزة مضمومة
 فحين مهملة جمع نوس واتصب على انه خبر ليكون محذوفة أى عسى الغوير أن يكون ابنوسا وهو مثل مشهور
 يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب وأمله كما قال الاصمعي أن ناسا دخلوا يبيتون في غار فانهار عليهم
 فقتلهم وقبل أول من تكلم به الزبابة بفتح الزاى وتشديد الموحدة عمدودا ما عدل قصيرا لاجمال عن الطريق
 المألوفة وأخذ على الغوير ابنوسا أى عساه أن يأتي بالبأس والشر وأراد عمر بالمثل لعك زنت باقته وأدعته
 لقطعا قاله ابن الاثير وقد سقط قوله قال عسى الغوير ابنوسا الغير الاصيل وأبى ذر عن الكشميرى (كانت بينهما)
 أى كانت عيرتهما أباجيلة قال ابن بطلان أن يكون ولده أتى به ليفرض له في بيت المال (قال عيسى) القيم بامور
 القبيلة والجماعة من الناس بلى امورهم ويعترف الامير أحوالهم واسمهم سنان فيما ذكره الشيخ أبو حامد
 الاسفرائينى في تعليقه (انه رجل صالح قال) عمر لعريقه (كذلك) هو صالح مثل ما تقول قال نعم فقال (أذهب)
 به زاد مالك فهو حر ولك ولأوه أى تزيته وحضاته (وعليها نفقته) أى في بيت المال بدل ليل رواية البيهقى
 ونفقته في بيت المال • وهذا موضع الترجمة فان عرا كتنى يقول العريف على ما يفهمه قوله كذلك ولذا قال
 اذهب وعليها نفقته • وبه قال (حدثنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنى بالافراد (ابن سلام) بتخفيف اللام ولا بى
 ذر محمد بن سلام قال (اخبرنا) ولا بى ذر حدثنا (عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفى البصرى قال (حدثنا خالد
 الحذاء) بالهمزة والمجمة عمدود ابن مهران البصرى (عن عبد الرحمن بن ابى بكرة عن ابيه) أبى بكرة تصيع بن
 الحارث الثقفى أنه (قال انى رجل على رجل) لم يسميا ويحتمل كما قال فى المقدمة والفتح أن يسمى الثنى • ثم ابن
 الادرع والثنى عليه بعد الله ذى الجياد بن كاسأتى فى الادب ان شاء الله تعالى (عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال وبك) نصب بعامل مقدور من غير لفظة (قطعت عنى صاحبك قطعت عنى صاحبك) مرتين وهو استعارة
 من قطع العنق الذى هو القتل لاشتراكهما فى الهلاك قالها (مرارثهم قال) عليه الصلاة والسلام (من كان
 منكم مادسا حاله لمحالة) بفتح الميم لا بد (فليقل احسب) بكسر عين الفعل وفتحها أى اظن (فلا ناو الله حسيبه)
 أى كافيه فعيل بمعنى فاعل (ولا زكى على الله احدا) أى لا أقطع له على عاقبته ولا على ما فيه من ذلك مغيب
 عنا (احسبه) أى اظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أى يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه
 الا الله تعالى • ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركه الرجل اذا قصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف
 والتغالى فى المدح • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى الادب ومسلم فى آخر الكتاب وأبو داود وابن ماجه
 فى الادب • (باب ما يكره من الاطناب) بكسر الهيمزة أى المبالغة (فى المدح وبقيل) أى المادح فى المدح
 (ما يعلم) ولا يتجاوز • وبه قال (حدثنا محمد بن الصباح) بالصاد والحاء المهملتين بينهما موحدة مشددة فألف
 الزاى أبو جعفر البغدادى الثقة الحافظ قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) بن مرة الخلقانى بضم الخاء المعجمة
 وسكون اللام بعد ها قاف الكوفى الملقب بشقوا ما بفتح الشين المعجمة وضم القاف المخففة بالصاد المهملة قال
 (حدثنا) ولا بى ذر حدثنى بالافراد (بريد بن عبد الله) بضم الموحدة وفتح الراء مصفرا (عن) جده (أبى بردة)
 الحارث أو عامر أو اسمه كنيته (عن) ابيه (أبى موسى) عبد الله بن قيس (رضى الله عنه) أنه (قال سمع النبي
 صلى الله عليه وسلم رجلا يفتى على رجل) لم يسميا أو هما ممن وذو الجياد بن السابقان فى الباب السابق (ويطربه)
 بضم أوله من الاطراء أى يبالغ (فى مدحه) ولا بوى ذرو الوقت فى المدح (فقال) عليه الصلاة والسلام
 (اهلككم او) قال (طعتم ظهر الرجل) خاف عليه الجذب والشك من الراوى ولم يأت الموقف بما يدل لجزء الترجمة

قوله وأخذ على الغوير الخ
 كذا بخطه وله سقط من قوله
 قالت عسى الغوير الخ
 تشويه عبارة الدمامينى

الاخير ويحمل أن يقال ان الذي يطنب لابد أن يقول ما لا يعلم أو ان حديثي أبي بكره وأبي موسى مضعان وقد قال في حديث أبي بكره ان كان يعلم ذلك منه ولا كراهة في مدح الرجل الرجل في وجهه انما للكره الاطناب

• (باب) حد (بلوغ الصبيان و) حكم (شهادتهم) هل هي معتبرة أم لا (وقول الله تعالى) بالجز عطفًا على المجرور السابق ولا يذرع وزجل بدل قوله تعالى (واذا بلغ الاطفال) الذين انما كانوا يستأذنون في العورات الثلاث (منكم الحلم فليستأذنوا) على كل حال يعني بالنسبة الى أجابهم والى الاحوال التي يكون الرجل مع اهله وان لم يكن في الاحوال الثلاث قال الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير اذا كان الغلام رباعيا فانه يستأذن في العورات الثلاث على أبيه فاذا بلغ الحلم فليستأذن على كل حال (وقال مغيرة) بن مقسم الضبي الفقيه الاعشى الكوفي (احتملت وانا بن ثقي عشرة سنة) وقد قالوا ان عمرو بن العاص لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله في السن سوى ثقي عشرة سنة (وبلوغ النساء) يجوز بلوغ عطفًا على قوله بلوغ الصبيان فهو من الترجمة والذي في الفرع الرفع مبتدأ وخبره قوله (في الحيض) ولا يوزى ذرو الوقت الى الحيض (بقوله عز وجل) واللاتي ينسن من الحيض الى قوله ولا يوزى ذرو الوقت من نساكنكم الى قوله (أن يضعن حملهن) فعلق الحكم في العدة بالاقرار على حصول الحيض وأما قبله وبعده فبالاشهر فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمعوا على ان الحيض بلوغ في حق النساء فانه في الفتح (وقال الحسن بن صالح) الهمداني الكوفي العابد عما وصله الدينوري في الجمالة من طريق يحيى بن آدم عنه (ادركت جارة لنا جادة) نصب بدلًا من جارة (بنت احدى وعشرين) زاد أبو ذر في روايته عن الكشي عن بنته سنة وبنت نصب صفة بلدة وزاد في الجمالة وأقل أوقات الحمل تسع سنين انتهى وقال الشافعي اعجل ما سمعت من النساء يحضن نساء ثمانية يحضن لتسع سنين وقال أيضا انه رأى جدة بنت احدى وعشرين سنة وابها حاضت لاستكمال تسع سنين ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع ابنها مثل ذلك • وبه قال (حدثنا عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن سعيد) بكسر العين أبو قدامة السرخسي وحزم البيهقي في الخلافيات بأنه عبيد بن اسماعيل بالنسبة لغيره أيضا من غير اضافة وهو الهباري القرشي الكوفي في أحد مشايخ البخاري قال (حدثنا أبو اسامة) حماد بن اسامة (قال حدثني) بالافراد (بضم العين مصغرا ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب) قال حدثني بالافراد (نافع) مولى ابن عمر (قال حدثني) بالافراد (ابن عمر) عبد الله (رضي الله عنهم) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد في شوال سنة ثلاث (وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني) بضم أوله من الاجازة وقال الكرمانى فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر لي رزقا مثل أرزاق الاجناد وكان مقتضى السباق أن يقول عرضه فلم يجزه بدل قوله فلم يجزني أو أن يقول ثم عرضه بدل قوله عرضني كالاولى لكنه على طريق الالتفات أو التجريد وقد وقع في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن عمر في المغازي فلم يجزه ولمسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني وله أيضا من رواية ادريس وغيره عن عبد الله فاستصغرنى (ثم عرضني يوم الخندق) سنة خمس وجنح الموالي الى قول موسى بن عقبة ان الخندق في شوال سنة اربع والمرجح قول ابن اسحاق واكثر اهل السير أن الخندق في سنة خمس كما سبأني ان شاء الله تعالى (وانا ابن خمس عشرة) راد أبو الوقت وأبو ذر عن الجوى سنة واستشكل هذا على قول ابن اسحاق اذ مقتضاه أن يكون سن ابن عمر في الخندق ست عشرة سنة وأجاب البيهقي بأنه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق ثجا وزها فألقى الكسري الاولى وجبره في الثانية (فاجازني) استدل بذلك على أن من استكمل خمس عشرة سنة فريضة تحديدا ببدء أوها من انقضاء جميع الولد يكون بالغًا بالسن فيجوز عليه أحكام البالغين وان لم يحتمل ذلك بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية يلوغ ثمان عشرة وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فمره ابن عباس بثمان عشرة سنة والجارية سبع عشرة لان نشوالات وبلوغهن أسرع فتدفع عن ذلك سنة وقال أبو يوسف ومحمد بخمس عشرة في الغلام والجارية وهي رواية عن أبي حنيفة قال ابن فرشاء وعليه الفتوى لان العادة جارية على أن البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة وأجاب بعض المالكية عن قصة ابن عمر بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل أن يكون صادف انه كان عند ذلك السن قد احتلم فاجازه وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدره عليه فاجازته عليه الصلاة والسلام ابن عمر

في الخمس عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرض له وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا لاقتتال فردّه
قال فليس فيه دليل على أنه رأى عدم البلوغ في الاول ورآه في الثاني انتهى وهذا امر دود بما أخرجه أبو عوانة
وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بلطف عرضت على النبي صلى الله
عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس
عشرة سنة فاجازني ورآني بلغت قال الحافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها جلالة ابن جريج وتقدمه
على غيره في حديث نافع وقد صرح بالحديث فأتني ما يخشى من تدليس وقدم ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت
وابن عمر أعلم بما روى من غيره لا سيما في قصة تتعلق به (قال نافع) مولى ابن عمر بالسناد السابق (وقدمت على
عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث) الذي حدثه به ابن عمر (فقال ان هذا) السن وهو خمس
عشرة سنة (الحديثين الصغير والكبير وكتب الى عماله ان يقرضوا) أي بقدر (المن بلغ خمس عشرة) سنة رزقا
في ديوان الجند وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الحدود وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال
(حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (صفوان بن سليم) بضم السين المهملة وفتح
اللام المديني الزهري مولا لهم (عن عطاء بن يسار) بالمشاة التحتية والمهملة المخففة أبي محمد الهلالي المديني مولى
ميمونة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة) لصلاتها
(واجب) أي كالواجب (على كل محتم) أي بالغ وفيه الاشارة الى أن البلوغ يحصل بالانزال فيستفاد مقصود
الترجمة بالقياس على سائر الاحكام من جهة تعلق الوجوب بالاحلام * وقد تقدم هذا الحديث مع شرحه
في كتاب الجمعة * (باب سوال الحاكم المديني) بكسر العين وسكون التحتية وفي اليونانية فتحها (هل لك بيته)
تشهد بما تدعي (قبل) عرض (اليمين) على المدعي عليه والمدعي هو من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه
من يوافقه ولذلك جعلت البيعة على المدعي لانها أقوى من اليمين التي جعلت على المذموم ليجبر ضعف جانب
المدعي بقوة حجته وضعف حجة المنكر بقوة جانبه وقيل المدعي من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعي عليه
من لا يخلى ولا يكفيه السكون فاذا طالب زيد عمر بحق فانكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت
ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعي عليه وزيد مدع على القواين ولا يختلف وجههما
غالبيا وقد يختلف مثل أن يقول الزوج وقد أسلم هو وزوجته قبل الوطأ أسلما معا فالتكاح باق وقالت بل
أسلما متبا فالتكاح مرتفع فالزوج على الاصح مدع لان وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر وهي مدعي
عليها وعلى الثاني هي مدعية لانها لو سكت تركت وهو مدعي عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ التكاح
فعلی الاول تخلف الزوجة ويرفع التكاح وعلى الثاني يخاف الزوج ويستمر التكاح ولو قال لها اسلمت قبلي فلا
تكاح بيننا ولا مهر لك وقالت بل أسلما معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر يمينه على الاصح لان الظاهر معه
وصدقت يمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكون لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكت ولا يمينه جعلت
ناكلة وحلف هو وسقط المهر والامتن في دعوى الرد مدع لانه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق
بيمينه لانه أثبت يده لغرض المالك وقد ائتمه فلا يحسن تكليفه بيمينه الرد أو ثما على القول الثاني فهو مدعي عليه
لان المالك هو الذي لو سكت ترك وفي التحالف كل من الخصمين مدع ومدعي عليه لاستوائهما * وبه قال (حدثنا
محمد) قال في مقدمة الفتح جزم ابن السكن بانه محمد بن سلام ونسبه الاصيلي في بعضها كذلك وقد صرح البخاري
بالرواية عن محمد بن سلام عن أبي معاوية في التكاح وغيره قال (أخبرنا أبو معاوية) محمد بن خازم بمحمد بن الضمر
الكوفي (عن الاعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه) انه
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على) محلوف (يمين) سمعها يميننا مجازا للملابسة بينهما والمراد
ما شأنه أن يكون محلوا فاعليه والا فهو قبل اليمين ليس محلوا فاعليه فيكون من مجاز الاستعارة (وهو فيها فاجر)
كاذب والوال للعالم (ليقطع بها) باليمين (مال امرئ مسلم) اودى أو ما هدا بان يأخذه بغير حق بل بمجرد يمينه
المكوم بها في ظاهر الشرع والتقييد بالمسلم جرى على الغالب وفي مسلم من حديث اياس بن ثعلبة الحارثي من
اقطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار قالوا وان كان شيئا يبرأ قال وان كان قضيبا
من ازاله فقيه انه لا فرق بين المال وغيره (لأن الله وهو عليه غضبان) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان

وامرأة غضبي والغضب من الخلقين شيء داخل قلوبهم وأما غضب الخالق تعالى فهو انكاره على من عصاه
ومخطئه عليه ومعاقبته له قاله في النهاية والحاصل أن الصفات التي لا يليق وصفه تعالى بها على الحقيقة نزلت
بما يليق به تعالى فتحمل على آثارها ولو أزمها لحمل الغضب على العذاب والرحمة على الاحسان فيكون ذلك
من صفات الافعال أو يحتمل على أن المراد بالغضب مثلاً ارادة الاتقام وبالرحمة ارادة الانعام والافعال فيكون
من صفات الذات (قال) أي ابن مسعود (فقال الأشعث بن قيس) الكندي (في) والله كان ذلك كان بيني
ولا بوى الوقت وذرعن الجوى والكشميني كان ذلك بيني (وبين رجل من اليهود) اسمه الجنديشي يحيم
مفتوحة ففأسا كنة فشينين محمدين بينهما محتمة سا كنة وسقط لابي ذر من اليهود (ارض) زاد مسلم باليمن
(فجعدني فقدّمته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألك بينة) تشهد لك
بأنك حقاقل ما ادّعتيه (قال) الأشعث (قلت لا) بينة لي (قال فقال) عليه الصلاة والسلام (لليهودي احلف)
ولا بى ذرعن المستقلى قال احلف (قال) الأشعث (قلت يا رسول الله اذ يحلف) بالنصب باذا (ويذهب بمالى)
ينصب يذهب عطفا على سابقه وفي القرع كأصله يحلف ويذهب رفعه ما أبضاعى لغة من لا ينصب باذا
ولو وجدت شرائط عملها التي هي التصدروا الاستقبال وعدم الفصل كما حكاه سيبويه (قال فأزل الله تعالى)
ولا بى ذرعن وجل (أن الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم بما قبله لا لى آخر الآية) من سورة آل عمران فان قلت
كيف بطابق نزول هذه الآية قوله اذ يحلف ويذهب بمالى أجيب باحتمال كانه قيل للأشعث ليس لك عليه
الاحلف فان كذب فعليه وباله وفيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم * وهذا
الحديث سبق في الخصومات * هذا (باب) بالتسوين (اليمين على المدعى عليه) دون المدعى (في الاموال
والحدود) وقال الكوفيون يختص اليمين بالمدعى عليه في الاموال دون الحدود (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)
فيما وصله قريبا (شاهدنا أو يمينه) برفع شاهد الخبر مبتدأ محذوف أي المنيب لدعواه أو الحجة لك شاهدك
أو مبتدأ أخبره محذوف أي شاهدك أو شاهد المظلوبان في دعواه أو شاهدك أو شاهد المنيب لدعواه ويمينه عطف
عليه (وقال قتيبة) أي ابن سعيد وفي بعض النسخ كما نقل عن الشيخ قطب الدين الحلبي حديثا قتيبة قال (حدثنا
سفيان) هو ابن عيينة (عن ابن شبرمة) بضم المجهة والراء بينهما موحدة سا كنة هو عبد الله بن شبرمة بن
الطخيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة المتوفى سنة أربع وأربعين ومائة أنه قال (كفى أبو الزناد) عبد الله بن
ذكوان قاضي المدينة (في) القول بجواز (شهادة الشاهد ويمين المدعى) وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك
كأهل بلده لانه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين رواه مسلم من حديث ابن عباس وأصحاب السنن من
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة من حديث جابر ومذهب ابن شبرمة
خلافه كأهل بلده فلا يعمل بالشاهد واليمين وهو مذهب الحنفية قال ابن شبرمة (فقلت) أي لابي الزناد تخفجا عليه
(قال الله تعالى واستشهدوا) على حقيكم {شهودين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون
من الشهداء} العدول (أن تضل احدهما فقد را احدهما الاخرى) الشهادة قال ابن شبرمة (قلت اذا كان
يكفى) بضم أوله وفتح الفاء (بشهادة شاهد ويمين المدعى) وجواب الشرط (فما يحتاج أن تذكر احدهما
الاخرى) وما نافية في قوله فما يحتاج واستفهامية في قوله (ما كان يصنع بك) بموحدة ومجمعة مكسورتين
وسكون الكاف وفي نسخة تذكر بوقية ومجمعة مفتوحة وضم الكاف مشددة (هذه الاخرى) وفي نسخة
تذكر بضم الفوقية وسكون المجهمة وكسر الكاف والمعنى اذا جاز أن يكفى بالشاهد واليمين فلا احتياج الى
تذكر احدهما الاخرى اذا اليمين يقوم مقامهما ما فائدة ذكر التذكير في القرآن وأجيب بأنه لا يلزم من
التنصيص على الشيء نفيه عما عداه وغاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض لعدمه والحديث قد تضمن
زيادة مستقلة على ما في القرآن بحكمهم مستقلة وقد أجاب امامنا الشافعي عن الآية كفاي المعرفة بأن اليمين مع
الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئا لانا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا يمين فاذا كان شاهد حكمنا
بشاهد ويمين بالسنة وليس هذا مما يخالف ظاهر القرآن لانه لم يحرم أن يجوز أقل مما نص عليه في كتابه ورسول
الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أراد الله عز وجل وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما اتانا به وننتهي عما نهانا عنه
ونسأل الله العصمة والتوفيق انتهى * وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا نافع بن عمر)

ابن عبد الله بن جيل الجهمي القرشي المكي المتوفى سنة تسع وستين ومائة (عن ابن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة بضم الميم وفتح اللام مصغرا منه (قال كتب ابن عباس رضي الله عنهما) أي بعد ان كتبت اليه أسأله عن قصة المرأتين اللتين ادعت احدهما على الاخرى انها جرحتها كما في تفسير سورة آل عمران وزاد أبو ذر إلى (ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه) وعند البيهقي من طريق عبد الله بن ادريس عن ابن جريح وعثمان بن الاسود عن ابن أبي مليكة بلفظ كنت فاضيا لابن الزبير على الطائف وذكر قصة المرأتين فكنت إلى ابن عباس فكنت إلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لاذى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر واستاده حسن وانما كانت البينة على المدعي لان حجته قوية لا تنافي التهمة وجانبه ضعيف لانه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية وهي البينة لبقوى بها ضمه وعكسه المدعي عليه فاكنت بالحجة الضعيفة وهي اليمين نعم قد تجعل اليمين في جانب المدعي في مواضع مستثناة لدليل كإيمان القسامة لحديث الصحيحين في الخصص لحديث الباب وفي البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على من ادعى واليمين على من أنكر الا في القسامة ودعوى القيمة في المتلفات * وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن اليمين متوجهة على المدعي عليه سواء كان بينه وبين المدعي اختلاط أم لا وقال مالك وأصحابه ان اليمين لا تتوجه الا على من بينه وبينه خلطة لئلا يتدل السفهاء أهل الفضل بتخليفهم مرارا في اليوم الواحد فاشترطت الخلطة لهذه المسئلة * وهذا الحديث قد سبق في الرهن ويأتى ان شاء الله تعالى في تفسير سورة آل عمران * هذا (باب) بالتسوية من غير ترجمة وهو ساقط عند أبو ذر والوقت * وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم بن عثمان العبسي مولا هاشم الكوفي الحافظ قال (حدثنا جريح) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن ابي وائل) شقيق بن سلمة انه (قال قال عبد الله) هو ابن مسعود (من حلف على) محالوف (يمين يستحق بها) باليمين (مالا) لغيره (لحق الله) أي يوم القيامة (وهو عليه غضبان) غير مصروف للصفة وزيادة الالف والنون مع وجود الشرط وهو ان لا يكون المؤنت فيه تاء التأنيث فلا نقول فيه امر أو غضبانه بل غضي والمراد من الغضب لازمه أي فيعذبه أو يفتقم منه (ثم انزل الله عز وجل تصديق ذلك ان الذين يشتركون بهد الله وایمانهم الى عذاب أليم) برفعهم على الحكاية ولا بوي ذر والوقت وایمانهم ثمنا قليلا الى أليم (ثم ان الاشعث بن قيس) الكندي (خرج اليها) من الموضع الذي كان فيه (فقال ما يجدكم ابو عبد الرحمن) بن مسعود (لقد شاء بما) حدثنا به (قال فقال صدق) ابن مسعود (لحق) بلام مفتوحة فقام مكسورة فتحت مشددة (انزل) بضم الهمزة زاد في الرهن والله انزلت هذه الآية ولا بوي ذر نزات باسقاط الهمزة وفتح النون والزاي ولا بوي الوقت نزات بضم النون وكسر الزاي مشددة (كان بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الاسود بن معدى كرب الكندي ولقبه الجفشي بجمع مفتوحة فقام ساكنة فشينين مجتمعين بينهما تحتية ساكنة (خصوصة في شيء) في الرهن في يثروفي رواية في ارض وزاد مسلم ارض باليمن ولا يمتنع أن تكون الخاصة في الكل فتر ذكر الارض لان البئر داخله فيها ومرة ذكر البئر لانها المقصودة لاسي الارض (فاختصمنا الى رسول الله) ولا بوي ذر والوقت الى النبي (صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو عيظه) قال القاضي عياض كذا الزاية بالرفع فهم ما تقديره عليك شاهدك أو عليه عيظه أو يقر ذلك شاهدك أو عيظه أي لك اقامة شاهدك أو طلب عيظه فحذف المضاف من كل من المتعاطفين وأقيم المضاف اليه مقامه قال الاشعث (فقلت له) عليه الصلاة والسلام (انه) أي معدان (اذا يحلف) بالرفع على لغة من لا ينصب باذا (ولا ياتي) أي لا يكثر ويرى ما حدثت ألفه فقبل لم أبل وزاد مسلم وأصحاب السنن الاربعة في نحو هذه القصة من حديث وائل بن حجر ليس لك الا ذلك واستدل بهذا الحصر على رد القضاء بالشاهد واليمين وهو مردود بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وبأن المراد بقوله شاهدك أي ينسلك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا وبعين الطالب فالعني شاهدك أو ما يقوم مقامهما (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على عين) الحلف هو اليمين تخالف بين اللفظين تأكيذا لعقده وسماها عينا مجازا للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محلوفا عليه والا فهو قبل اليمين ليس محلوفا عليه (يستحق بها) باليمين (مالا) ليس له والجللة صفة ليمين أو حال (وهو

(فيها) في المين (فاجر) كاذب (لقى الله) زاد أبو ذر عز وجل (وهو عليه غنة بـ) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان وامرأة غضبية وهو من باب المجازاة أي بمعاملة المغضوب عليه فيعذبه والواو في وهو في الموضعين الحال (فأنزل الله تعالى تصديق ذلك ثم اقترأ) صلى الله عليه وسلم (هذه الآية) أي السابقة وهي أن الذين يشتركون بعد الله وأيمانهم إلى عذاب أليم • ومطابقة الحديث للترجمة في قوله شاهدك أو يمينه • هذا (باب) بالنسبة (إذا ادعى) رجل بشيء على آخر (أو قذف) رجل رجلاً أو قذف امرأته بأن رماها بالزنا (فله) المدعى أو للشافد (أن يثبت البينة وينطلق) بالنصب عطف على أن يثبت أي يهل (الطلب البينة) ونحوها كالنظر في الحساب ثلاثة أيام فقط وهل هذا إلا مهال واجب أو مستحب قال الروياني وإذا أمهلتنا ثلاثاً فأحضر شاهد بعد ما وطلب الأنظار لباق بالشاهد الثاني أمهلتنا ثلاثة أخرى • وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بأبو حدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدي البصري أبو بكر سدا قال (حدثنا ابن أبي عدي) هو محمد واسم أبي عدي إبراهيم (عن هشام) هو ابن حسان القرطبي البصري أنه قال (حدثنا عكرمة) مولى ابن عباس ولا يذعن الجوى والمستقى عن عكرمة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أن فلان بن أمية الانصاري الوافقي (قذف امرأته) قبل اسمها خولة بنت عاصم رواه ابن منده أي رماها بالزنا (عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر بك بن حنم) بفتح السين وسكون الحاء المهملة اسم أمه وأما بوه فعبدة بفتح العين المهملة والموحدة ابن معتب بن ميم وقع العين المهملة وتشديد القوية آخره موحدة كذا ضبطه الزورى وضبطه الدارقطني مغيب بالعين المعجمة وسكون التحتية آخره مثناة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة) نصب أي أحضر البينة ويجوز الرفع أي الواجب عليك البينة (أو حدة) بالنصب بفعل مقدر والرفع أي الواجب عند عدم البينة (حد في طهرتك) أي على ظهورك كقولهم ولا صابنكم في جذوع النخل (فقال) هلال ولا يذعن قال (بارس) الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق) حال كونه (بالتمس) يطلب (البينة فجعل) عليه الصلاة والسلام (يقول البينة والاحدة) ينصب البينة ورفع حد أي تحضر البينة وإن لم تحضرها فجزأوك (حد في طهرتك) تحذف ناصب البينة وفعل الشرط والجزاء الأول من الجملة الجزائية والفاء قال ابن مالك وحذف مثل هذا المبدأ كذا التامة أنه يجوز لا في الشعر لكنه يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح ولا يوجب الوقت وذو أو حد أي تحضر البينة أو يقع حد في طهرتك قال في المصابيح وفي هذا التقدير محافضة على تشاكل الجملتين انظرا وفي نسخة البينة بالرفع والتقدير إنما البينة وأما حد في طهرتك (فذكر) أي ابن عباس (حديث اللعان) الآتي تمامه في تفسير سورة النور مع ما فيه من المباحث أن شاء الله تعالى والغرض منه هنا تمكين الشاذف من إقامة البينة على زنا المتذوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين والزواج له خروج عن الحد باللعان إن عجز عن البينة بخلاف الأجنبية لا نقول إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء وإذا ثبت ذلك للشاذف ثبت لكل مدع من باب أولى فإله في التفتيح ومن قبله الزركشي في تنقيحه وقال في المصابيح أنه كلام ابن المنبر يعني • وهذا الحديث أخرجه المأول في التفسير والطلاق وأبو داود في الطلاق والترمذي في التفسير والطلاق • (باب المين بعد العصر) أي بيان ما جاء في فعلها بعد العصر • وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا جري بن عبد الحميد) بن قريط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهمة الضى الكوفي نزيل الري وقاضيا (عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن أبي صالح) ذكر أن السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من الناس لا يكاههم الله ولا ينظر إليهم) فإن من سخط على غيره أعرض عنه زاد في المسافة يوم القيامة (ولا يزوجهم) ولا يطهرهم (ولهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه (رجل على فضل ماء) فضل عن كفايته (بطريق يجمع منه) أي من الناضل من الماء (ابن السبيل) المسافر (ورجل بايع رجلاً) وفي المسافة بايع أماً وأمراد الامام الأعظم (لا يبايعه) إلا لادنيا فإن أعطاه ما يريد وفيه (بتخفيف الفاء) يقال وفي بعده وفاء بالمد أو ما بالتشديد فيستعمل في توبة الحق وأعطائه (وإذا) بأن لم يعطه ما يريد (لم يفله) بما عاقده عليه (ورجل سارم رجلاً بلسعة) جاز ومجروح ولا يوجب ذر الوقت سلعة بالنصب على المفعولية (بعد العصر) خلف بالله لقد أعطى (بفتح المهملة) بأنهما الذي اشتراهما منه ولا يذعن على بضم المهملة أي أعطاه من يريد شراءها (جاء) أي بسببها وانفجر الكشميني به أي

بالمناخ الذي يدل عليه السلعة (كذا وكذا) تمناعها (فاخذها) أي السلعة الرجل الثاني باليمن الذي حلف عليه المالك اعتمادا على حلفه وتخصيص هذا الوقت بتعظيم الاثم على من حلف فيه كاذبا قال المهلب لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت قال في القتح وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح مشاركتة في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال * وهذا الحديث قد سبق في باب اثم من منع ابن السبيل من الماء * هذا (باب) بالتسوين (يحلف المدعى عليه حية وما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره) للتغليظ وجوبها وهذا قول الحنفية فلا يغلط عندهم يمكن كالتحليف في المسجد ولا يزمان كالتحليف في يوم الجمعة قالوا لان ذلك زيادة على النص وقال الحنابلة واللفظ للمرداوي في تنقيحه ولا تغلط الا فيما له خطر بخناية وطلاق ان قلنا يحلف فيه ما وقال الشافعية تغلط بذبا ولولم يطلب الخصم تغليظها لا بتكرار الايمان لاختصاصه بالعان والقسامة وجوبه فيهما ولا بالجمع لاختصاصه بالعان بل بتعدد أسماء الله تعالى وصفاته وبالزمان والمكان سواء كان المحلوف عليه ما لا أم غيره كالقود والعق والحد والولاء والوكالة والوصاية والولادة لكن استثنى من المال أقل من عشرين ديناراً أو مائتي درهم فلا تغليظ في ذلك الا أن يراه القاضي لجساسة في الحالف فله ذلك بناء على الاصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم (قضى مروان) بن الحكم الاموي وكان والي المدينة من جهة معاوية بن أبي سفيان فيما وصله في الموطن باليمن على زيد بن ثابت على المنبر لما اختصم هو وعبد الله بن مطيع اليه في دار (وقال) أي زيد (احلف له مكاني) زاد في الموطأ فقال مروان والله الا عند مقاطع الحقوق (فجعل زيد يحلف) ان حقه لحق (وابي ان يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب منه) أي من زيد قال الشافعي لو لم يعرف زيد أن اليمين عند المنبر سنة لا نكر ذلك على مروان كما أنكر عليه مبايعة الصكولة وهو احترز منه تيسيرا وتعظيما للمنبر قال الشافعي ورأيت مطزفا بصنعاء يحلف على المحصف وذلك عند حسن (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما تقدم موصولا في حديث الاشعث (شاهدنا أوعيناه) قال المواقف تفقهها منه (فلم) بالقاء ولا بوي الوقت وذرو لم (بخص) عليه الصلاة والسلام (مكنا دون مكان) واعترض عليه بأنه ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفاها بالمكان وأجيب بأنه لا يلزم من ترجمته اليمين بعد العصر تغليظ اليمين بالزمان ولم يصرح هنالك بشئ من النفي والاثبات * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى مولا هـم البصري (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن ابي واثل) شقيق بن سلمة (عن ابن مسعود) عبد الله (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على عين) أي على شئ مما يحلف عليه سمي المحلوف عليه يمينا تلبيه باليمين (ليقطع بها) أي باليمين (مالا) ليس له (إني الله) عز وجل يوم القيامة (وهو عليه غضبان) أي يعامله معاملة المغضوب عليه * وهذا الحديث قد سبق قريبا ولم تظهر لي المطابقة بينه وبين ما ترجم له فالتتبع يوفق للصواب نعم قال شيخ الاسلام زكريا طابقته من حيث انه لم يقيد الحكم بكان * هذا (باب) بالتسوين (اذا تبارع قوم في اليمين) حيث وجبت عليهم جميعا أي يدا أولا * وبه قال (حدثنا) ولا بوي ذر والوقت حدثني بالافراد (احقاق بن نصر) هو احقاق بن ابراهيم بن نصر السعدي البخاري قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم بينهما عين مهملة ساكنة ابن راشد الازدي مولا هـم البصري (عن همام) هو ابن منبه الصنعاني (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرس على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا بينة (اليمن فأسرعوا) أي الى اليمين (فأمر) عليه الصلاة والسلام (ان يسلمهم) أي يقرع (بينهم في اليمين أيهم يحلف) قبل الآخر وعند النساء أي داود من طريق أبي رافع ان رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما على اليمين الحديث ورواه أحمد عن عبد الرزاق وقال اذا كره الاثنان اليمين أو استحباها فاستهما عليهما فاذا ادعى اثنان عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بينة مطلقا التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقا والآخر مؤرخة ولم يقر لواحد منهما تعارضا وتساقا كما أنه لا بينة وأما حديث الحاكم ان رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بغير فأقام كل واحد منهما بينة انه له فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فأجيب عنه بأنه يحفل أن البعير ان يده ما فإبطال البينة وقعه بينهما وما أحدث أبي داود ان خصمين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأق ل واحد منهما ما يشهد فأسهم بينهما ما وقضى لمن خرج له المسم فأجيب عنه

بأنه يحفل أن التنازع كان في قصة أوتنق (باب قول الله تعالى) ولا يذروا زوجا (أن الذين يشعرون بعهد الله) يعناضون عما عهدوا الله عليه (وإيمانهم) الكاذبة (غناظلا) من حطام الدنيا (اولئك لا خلاق) لانصيب لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله) بكلام يدرهم (ولا ينظر إليهم) نظرا رحمة (ولا يزيكهم) ولا يظهرهم من الذنوب (ولهم عذاب اليم) مؤلم موجه قال في الروضة واستحب الشافعي رحمه الله أن يقرأ على الحائض هذه الآية •

وبه قال (حدثني) بالافراد (اصحاق) هو ابن منصور كاجزم به أبو علي الفاسي أو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم الاصبهاني قال (أخبرنا يزيد بن هارون) بن زاذان أبو خالد واسطى قال (أخبرنا العوام) بن شداد الواداني حوشب قال (حدثني) بالافراد (ابراهيم) بن عبد الرحمن (أبو اسماعيل السككي) بسنين مهماتين مضوحتين بينهما كاف ساكنة وأخرى بعد الثانية مكسورة نسبة إلى السكاك بن اسمر بن كندة المذكور في أنه (سمع عبد الله بن أبي أوفى) الصافي ابن الصافي (رضي الله عنه) ما حال كونه (يقول أقام رجل) لم يسم (ساعته) أي روجه (أخلف الله قدا على) بفتح الهمزة والطاء (بها) أي بدل ساعته (مالم يوطها) بضم الطاء وضم الأول أي يحلف أنه دفع فيها من ماله ما لم يكن دفعه ولا بوى ذرو الوقت أعطى بها مالم يوطها بضم الهمزة وكسر الطاء وفتحها في الأخرى وفي باب ما يكره من الحلف في البيع مالم يوط بحدف التغير (فترا أن الذين يشعرون بعهد الله وإيمانهم غناظلا) الآية إلى آخرها وهي متضمنة لذمتهم بما ارتكبه من الإيمان الكاذبة الفاجرة (وقال) ولا يذروا زوجا بحدف الواو (ابن أبي أوفى) عبد الله بالسند السابق (الناجس آكل ربا) أي كآكل ربا (خان) لكونه غاشا وهو خبر بعد خبر •

وبه قال (حدثنا بشر بن خالد) العسكري أبو محمد الفرائضي زبل البصرة قال (حدثنا) ولا يذروا خبرنا (محمد بن جعفر) غندر البصري (عن شعبة) بن الخجاج (عن سليمان) بن مهران الأعشى (عن أبي وائل) شقيق (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على عين) أي على شيء مما يحلف عليه (كاذبا لم يقطع) يمينه (مالم يوط) ولا بوى ذرو الوقت مال الرجل بالتعريف (أوفى) عليه الصلاة والسلام (أخيه) بدل رجل شك الراوى (أق) أي يوم القيامة (وهو عليه غضبان) بغير صرف والمراد من الغضب لازمه أي يعامله معاملة الغضوب عليه فعبده (وانزل الله) زاد أبو ذر عز وجل (نص ديني ذلك في القرآن) في سورة آل عمران (أن الذين يشعرون بعهد الله وإيمانهم غناظلا) عوضا بغير (الآية) زاد أبو ذر والوقت إلى قوله عذاب اليم بازفع فيهما على الحكاية وزاد أبو الوقت ولهم (فلقيني الأشعث) بن قيس الكندي (قال ما حدثكم عبد الله) يعني ابن مسعود (اليوم فات كذا وكذا قال) أي الأشعث (في أنزلت) أي آية آل عمران أن الذين يشعرون بعهد الله إلى آخرها (هذا) (باب) بالتوبين (كيف يستحلف) بنهم أوله مبنيا للامه قول أي كيف يستحلف الحاكم من تتوجه عليه اليمين (قال) تعالى يحلفون بالله لهم على معاذيرهم فيما قالوا وسقط لكم عند أبي ذر (وقوله عز وجل) ولا يذروا زوجا لله عز وجل (ثم جاءوا) حين يصابون للاعتذار (يحلفون بالله) حال (أن اردنا الا احسانا وبوفيتنا) أي يحلفون ما أردنا بذهبنا إلى غيرك ونحنا كمنالي من عدل الا احسان والنوفيق أي المدارة والمساغة اعتقادا مناصحة ثلاث الحكمة وزاد في رواية أبي ذر عن الكشي في قوله ويحلفون بالله أنهم لشكم أي من جهة المسلمين وقوله يحلفون بالله لكم لبرضوكم أي يحلفهم وقوله فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهم كما أي أصدق منها وأولى أن تقبل وغرض المؤلف من سياق هذه الآيات كما قال في النسخ أنه لا يجب التقاطع بالقول وقال في العمدة بل غرضه الإشارة إلى أن أصل اليمين أن تكون بالله (يقال بالله) بالوحدة (ونانته) المنزلة الفرقة (ووالله) بالواو (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) ما وصله عن أبي هريرة في باب اليمين بعد العصر بالمعنى (ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر) وهو أحد الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم (ولا يحلف بغير الله) هذا من كلام المؤلف على سبيل التكميل للترجمة ويحلف بفتح الباء وكسر اللام ويجوز ضمها وفتح اللام وكلاهما في القوم والذي في الأصل هو الأول فقط •

وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) الأوبى (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن عمه) أبي سهيل (نافع) ولا بوى ذرو الوقت زيادة ابن مالك (عن أبيه) مالك بن أبي عامر الاصبهاني (أنه سمع طلحة بن عبيد الله) بضم العين مصفرا ابن عثمان التيمي أبا محمد المدني أحد العشرة استشهد يوم الجمل (رضي الله عنه يقول جاز رجل) هو نعيم بن ثعلبة أو غيره (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم)

الله عليه وسلم قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته (أى ألسن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على
الحنجة (من بعض) وفيه حذف أى وهو كاذب بدليل قوله فى الرواية السابقة فى المظالم فأحسب أنه صدق (من
قصيت له بحق أخيه شيئاً بقوله) الظاهر المخالف للباطن وفى المظالم بحق مسلم ولا مفهوم له لأنه خرج مخرج
الغالب والأخلاقى والمعاهد كذلك (فانما اقطع له قطعة من النار فلا يأخذها) أطلق عليه ذلك لأنه سبب
فى حصول النار له فهو من مجاز التشبيه كقوله اغنياً يكون فى بطونهم ناراً وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعى
وأحمد والجمهور من علماء الاسلام وفقهاء الامصار أن حكم القاضى الصادر منه فيما باطن الامر فيه بخلاف
ظاهره بأن ترتب على أصل كاذب يتخذ ظاهراً لا باطناً فلا يحل حراماً ولا عكسه فإذا شهد شاهدان أو ثلاثة
بمال شخصه بظاهر العدالة لم يحل للمعكوم له ذلك المال ولو شهد عليه بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكنههما
وان شهد عليه أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكنههما أن يتزوجها بعد حكم القاضى بالطلاق وقال أبو حنيفة
ينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهر انما بيننا وباطناً فى ثبوت الحل فيما بينه وبين الله تعالى فى العقود كالنكاح
والطلاق والبيع والشراء فإذا ادعت على رجل أنه تزوجها وأقامت عليه شاهدان زور حل له وطؤها عند
أبي حنيفة وكذا إذا ادعى عليها نكاحاً وهى تتحد وهذا عنده بخلاف الأموال بخلاف صاحبها قال النووي
وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح والاجماع من قبله ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها وهو أن الابضاع
أولى بالاحتياط من الأموال فان قلت ظاهر الحديث أنه يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم فى الظاهر مخالف
للباطن وقد اتفق الأصوليون على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ فى الأحكام أوجب بأنه لا معارضة
بين الحديث وقاعدة الأصول لان مرادهم فيما حكمكم فيه باجتهاده هل يجوز أن يقع فيه خطأ فيه خلاف
الاكترون على جوازه وأما الذى فى الحديث فليس من الاجتهاد فى شئ لانه حكم بالبينه فلو وقع منه ما يخالف
الباطن لا يسمى الحكم خطأ بل هو صحيح على ما استقر عليه التكليف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً فان كانا
شاهدين زوراً ونحو ذلك فالتصريح منهما وأما الحكم فلا حيلة له فيه ولا عتب عليه بسببه قاله النووي * وموضع
استنباط الترجمة على اقامة البينة بعد اليقين من هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليقين الكاذبة
قائمة لحق الحق بل نهى الكاذب بعد يمينه عن الاخذ فاذنظر صاحب الحق بينة فهو باق على القيام بها *
وقد سبق الحديث فى باب انهم من خاصم فى باطل وهو يعلمه من المظالم * (باب من امر بما يجازى الوعد) أى الوفاء به
(وفعله) أى المجاز الوعد (الحسن) البصرى (وذكر) الله عز وجل (اسماعيل) فى كتابه فقال (انه كان صادق
الوعد) وغير النسبى وذكر فى الكتاب الخ وهذا من الله تعالى عليه قال ابن جرير فيما نقله عنه ابن كثير
وغيره لم يعد ربه عدة الا انجزها وعنده ابن جرير أنه وعد رجلاً مكاناً أن يأتيه فجاء ونسى الرجل فطلب به اسماعيل
وبات حتى جاء الرجل من الغد فقال ما برحت من ههنا قال لا قال انى نسيت قال لم أكن لأبرح حتى تأتيني
فلذلك كان صادق الوعد وقال سفيان الثوري بلغنى أنه أقام فى ذلك المكان ينتظره حولاً حتى جاءه وقال ابن
شوزب بلغنى أنه اتخذ ذلك المكان مسكناً فصدق الوعد من الصفات الحميدة كما أن خلفه من الصفات الذميمة
(ورضى ابن الاشوع) همزة مفتوحة فشين مجتمة سا كنة فواو مفتوحة فعين مهملة غير منصرف وهو سعيد بن
عمرو بن الاشوع الهمدانى الكوفى فاضهاى زمان اماره خالد القسرى على العراق بعد المائة ولابوى ذرو الوقت
ابن اشوع (بالوعد) أى بالمجاز (وذكر) ابن اشوع (ذلك عن سمرة) ولابوى ذرو الوقت زيادة ابن جندب وقد
وقع ذلك فى تفسير اسحاق بن راهويه (وقال المسور بن مخرمة) رضى الله عنه (سمعت النبى صلى الله عليه وسلم
وذكر صهره) يعنى أبا العاص بن الربيع زوج زينب بنته صلى الله عليه وسلم (قال) ولابى ذرو فقال (وعندى
مولى) بتخفيف الفاء الثانية ولابوى ذرو الوقت فوعدى فوقانى ولابى الوقت وحده فأوفانى وكان
أبو العاص مصافى الرسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله المشركون أن يطلق زينب فأبى فشكره عليه الصلاة
والسلام ذلك ولما أطلقه من الامر شرط عليه أن يرسل زينب الى المدينة فعاد الى مكة وأرسلها فلذا قال صلى
الله عليه وسلم حدثني فصدقني ووعدني فوقانى (قال ابو عبد الله) البخارى (ورأيت اسماعيل بن ابراهيم) أى
ابن راهويه وسقطت الواو من قوله ورأيت عند أبى ذر (يخرج بحديث ابن اشوع) الذى ذكره عن سمرة بن
جندب فى وجوب المجاز الوعد وفى حاشية الفرع كاصله مانصه عند أبى ذر بخطوط على قال أبو عبد الله رأيت

اسحاق الى ابن اشوع بجها هكذا ————— فبعلم بذلك انه ثابت عند أبي ذر عن الحوى وحده * وبه قال
 (حدثنا) ولا بوى ذر حدثني بالافراد (ابراهيم بن حنيفة) بالخاء المهملة والزاي المجهمة أبو اسحاق الزبيري المديني
 قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري القرشي (عن صالح)
 هو ابن كيسان (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود
 (ان عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ما أخبره قال اخبرني ابو سعيد) بن خنيس بن حرب (ان هرقل) بكسر الهاء
 وفتح الراء وسكون القاف ملك الروم (قال) أي لابي سفيان (ما ألتك ماذا يا امرئ) عليه الصلاة والسلام به
 (فرغت انه امرئ) ولا بى ذر يأمر (بالصلاة) المعهودة (والصدق) وهو القول المطابق للواقع (والعفاف)
 أي الكف عن المحارم وخوارم المروءة (والوفاء بالعهد واداء الامانة قال) أي هرقل (وهذه صفته) وقد
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق الوعد لا يهدأ أحد شيئا الا وفي له به * هذا (باب) بالتسوية وسقط من
 غير القرع كاصله * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الزرقى
 الانصاري أبو اسحاق (عن ابي سهل) بضم السين مصغرا (نافع بن مالك بن ابي عامر) الاصمعي التيمي المديني
 (عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق) أي علامته (ثلاث)
 اسم جمع ولفظه مفرد والتقدير آية المنافق معدودة بالثلاث (ان احدث كذب) بتخفيف الدال المجهمة أي أخبر
 عن الشيء على خلاف ما هو به (وادا ائتمن) بضم التاء (خان) في اماته بأن تصرف فيها على خلاف الشرع
 (وادا وعد) أحدا خيرا (أخف) فلم يف لكن لو كان عازما على الوفاء فعرض له مانع فلا تم عليه ولو وجدت
 الثلاثة في مسلم فهل يكون منافقا قال الخطابي هذا القول انما خرج على سبيل الانذار للمسلم والتعذير له أن
 يعتمد هذه الخصال فيفضى به الى النفاق لأن من ندرت منه أو فعل شيئا منها من غير اعتباره أنه منافق * وقد
 سبق هذا الحديث في باب علامات المنافق من كتاب الايمان * وبه قال (حدثنا ابراهيم بن موسى) بن يزيد القزاعي
 أبو اسحاق الرازي المعروف بالصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن اليماني قاضيا (عن ابن
 جريح) عبد الملك بن عبد العزيز أنه (قال اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار عن محمد بن علي) أي ابن الحسين بن
 علي بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما) أنه (قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء ابا بكر
 الصديق رضى الله عنه) (مال من قبل العلان الحضري) بكسر القاف وفتح الموحدة وكان عاملا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم على البحرين وأقره الشيخان علمها الى أن مات سنة أربع عشرة (فقال ابو بكر) رضى الله عنه
 (من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كانت له قبله) بكسر القاف وفتح الموحدة جهته (عدة) بتخفيف
 الدال أي وعد (قلنا آتينا) نف له بذلك (قال جابر فقلت) له بعد أن أتته (وعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يعطيني هكذا وهكذا) بطييه (بالتثنية) ثلاث مرات قال جابر فعدت) أبو بكر رضى الله عنه (في يدي
 خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة) ثلاثا كما وعدته صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولما كان من خلقه الوفاء بالوعد نفذ
 أبو بكر بعد وفاته صلى الله عليه وسلم * وقد سبق هذا الحديث في باب من تكفل عن الميت دينامن الكفالة ويأتي
 ان شاء الله تعالى في باب فرض الخمس بعون الله وقوته * وبه قال (حدثنا) ولا بوى ذر والوقت حدثني بالافراد
 (محمد بن عبد الرحيم) أبو يحيى صاعقة قال (اخبرنا سعيد بن سليمان) بكسر العين * هو ديه البغدادي قال
 (حدثنا مروان بن شجاع) مولى مروان بن محمد بن الحكم القرشي الاموي الحزري (عن سالم الافطس) بن
 عجلان (عن سعيد بن جبيل) الاسدي مولا هم الكوفي أنه (قال سألتني يهودى من اهل الحيرة) بكسر الخاء المهملة
 بلام معروفة بالعراق قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسم اليهودي (أي الاجلبي قضى موسى) اطولهما
 أو اقصرهما لما قال له صهره اني اريد ان اتكلم احدي ابني هاتين على أن تأجرني أي أن تأجر نفسك مني غمان
 حجج أي سنين فان اتممت عنك اخذتني فاعلمت من عندك تفضلا لمن عندى الزام عليك فحصل البراءة
 من العهدة بفعل الاقل ولذا قال اجماع الاجلبي قضيت فلا عدوان على أي لا حرج على قال سعيد بن جبيل (قلت)
 لليهودي (لا أدري حتى اقدم) أي مكة (على حبر العرب) بفتح الخاء المهملة وسكون الموحدة ابن عباس وعند
 أبي نعيم من حديث ابن عباس مرفوعا ان جبيل سمع بذلك (فأسأله) عن ذلك (فقدمت) مكة (فسألت)
 ابن عباس) رضى الله عنهما (وقال قتيبي) أسألهما واطييهما (في نفس شعيب) (ان رسول الله)
 موسى (صلى الله عليه وسلم) أو من أقف بالرسالة ولم يردني بابه (اذا قال فعمل) لأن محمد بن

وقسمها الى نفسه وللأصلي وعلى بالقب بعد اللام ولا يذر عن الكشيمى وعدا بالبدال بدل اللام كذا في الفرع
 واصله وقال في فتح الباري وفي رواية الكشيمى وعلا أى بهين فلام فأب من العلوق قال وفي نسخة وعدا بالبدال
 وهذا وصله ابن جرير عنه (فلما هازك ربا وقوله) تعالى بالجزم عطف على قوله الاقول في قصة يونس (عساهم) قال
 ابن عباس فيما أخرجه ابن جرير أى (أفرع فكان من المدحسين) قال ابن عباس أيضا فيما أخرجه ابن جرير
 أى (من المسهومين) وأشار المؤلف بما ذكره من قصة مريم ويونس عليهما الصلاة والسلام الى الاحتجاج
 بصحة الحكم بالقرعة وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يرد ما يخالفه (وقال أبو هريرة) رضى الله
 عنه مما وصله قرياني في باب اذا تارع قوم في اليمين (عرض النبي صلى الله عليه وسلم على قوم اليمين فأمرعوا)
 الى اليمين (فأمر) صلى الله عليه وسلم (أن يسهم بينهم) بكسر هاء يسهم أى يقرع (في اليمين أى يسهم بحذف) قبل
 الآخر وفيه دلالة لشرعية القرعة على ما لا يخفى * وبه قال (حدثنا عمر بن حفص بن غياث) بكسر الغين
 المعجمة آخره مثله ابن طلق بفتح الطاء وسكون اللام الكوفي قال (حدثنا) حفص قال (حدثنا الاعشى)
 سليمان بن مهران (قال حدثني) بالافراد (الشعبي) عامر بن شراحيل (انه سمع النعمان بن بشير رضى الله
 عنهم يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المدح (بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر الهاء) آخره يون
 أى الذى يرائى (في حدود الله) المضيق لها (والواقع فيها) التكبها (مثل قوم استهموا) أقرعوا (سفينة)
 مشتركة بينهم تنازعوا في المقام بها علوا أو سفلا فأخذ كل واحد منهم نصيبا من السفينة بالقرعة (فصار بعضهم
 في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها وكان الذين في أسفلها يمزون بالماء على الذين) وللأصلي وأبى ذر عن الجوى
 والمسملي على الذى (في أعلاها فتأدوا) أى الذين في أعلاها (به) بالماء عليهم بالماء حالة السقي أو بالماء الذى
 مع الماء (فأخذ) الذى من الماء (قاسا) بهمزة ساكنة وقد تبدل ألفا (فجعل يقرع) بضم القاف أى بجهر
 (أسفل السفينة) يجرعها (قأنوه) الذين أعلاها (فقالوا مالك) تخضر السفينة (قال تأذيتى ولا بدنى من الماء
 فان اخذوا على يديه) بالثنية أى منعوه من الحفر ولا يذر على يده بالافراد (الخجوة) أى الحافتر (وتجروا
 أنفسهم) بتشديد الجيم من الفرق (وان تركوه) يخفر (اهلكوه واهلكوا أنفسهم) ومن فوائد هذا الحديث
 تعيين الحكم بضرب المثل ووقع في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله
 والواقع فيها قال في فتح الباري وهو أصوب لان المدح والواقع في الواقع في الحكم واحد والقائم مقابله وعند
 الاسماعيلى في الشركة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها والمراد في ذلك ووقع عنده هنا أيضا مثل الواقع
 في حدود الله والنهائى عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط لكن اذا كان المدح
 مشتركا في الذم مع الواقع فيها صار بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين
 أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداهم اتماما منكر وهو القائم واما ساكت وهو المدح
 وهذا الحديث قد سبق في باب هل يقرع في القسمة في الشركة * وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال
 (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الاموى مولاهم واسم أبيه دينار (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه
 (قال حدثني) بالافراد ولا يذر حدثنا (خارجة بن زيد الانصارى) أحد الفقهاء السبعة التابعي الثقة (ان ام
 العلاء) بفتح العين ومدود ابنت الحارث بن ثابت يقال انها ام خارجة الراوى عنها (أمرأة) بالنصب صفة للسابق
 (من نسائهم) قد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم أى عاقده (اخبرته) في موضع رفع خبر أن (ان عثمان بن
 مظعون) بفتح الميم وسكون الطاء المعجمة وضم العين المهملة الجمعي القرشي (طار) أى وقع (ه) ولا يوزى ذر
 والوقت لهم (سهمه في السكني) حين أقرعت الانصار وفي الفرع أقرعت الانصار (سكنى المهاجرين) لما دخلوا
 المدينة ولم يكن لهم مساكن (قالت ام العلاء) فسكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى (أى مرض) (فرضناه)
 بتشديد الراء أى قنابا مره (حتى اذا توفي وجهه لنا في نياحه) أى كفاه بعد أن غسلناه (دخل عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلت رحمة الله عليك) يا أبا السائب (بالسين المهملة كنية عثمان) (فشهداى عليك) أى لك
 (لقد أكرمك الله فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم وما يدريك) بكسر الكاف أى من ابن عت (ان الله أكرم
 فقلت لا أدري بأبى أنت وأبى بارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاعثمان فقد جاءه والله
 اليقين) أى الموت (وانى لا رجولة الخبر والله ما أدري وانا رسول الله ما يفعل به) أى بعثمان بن مظعون

وفي الجنازة رواية غير الكشميه في ما يفعل بي وهو موافق لقوله تعالى في سورة الاحقاف وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وسبق ما فيه ثم (قالت) أم العلاء (فوائده لا اذكر احدا بعده أبدا واخرني) بالواو ولا بي ذرفا حزني (ذلك) الذي قاله عليه السلام (قالت ففت فأربرت) هم مزمة مضمومة فراء مكسورة ولا بي ذرع عن الكشميه فرأيت (لعثمان عينا بحري جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته) بما رأيت لعثمان (فقال) عليه السلام (ذلك) بلام وكسر الكاف ولا بي الوقت بقصها ولا بي ذردالك (عمله) قال الكرمانى وقبل انما عبر الماء بالعمل وجربانه بجربانه لان كل ميت يتحنن على عمله الا الذي مات مرابطا فان عمله يغفر الى يوم القيامة • وهذا الحديث سبق في الجنازة يأتى ان شاء الله تعالى في الهجرة والتفسير والتعبير • وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) بكسر التاء المروزي المجاوركة قال (اخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (اخبرنا يونس بن يزيد الايلي) (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير بن العوام) (عن عائشة رضى الله عنها) انها (قالت) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقرع بين نسائه (نطيبا لقلوبهن) (فايتهن) خرج سهمها) الذي باسمها منهن (خرج بهما معه) في سفره (وكان يتسم لكل امرأة منهن يوما وليلتها غميرا ن سودة بنت زعمه) أم المؤمنين رضى الله عنها (وهبت يوما وليلتها عائشة) رضى الله عنها (زوج الذي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (تنبئ بذلك رصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم) • وهذا الحديث قد سبق في الهبة • وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحه في (اسماعيل بن أبي أويس عبد الله الاصمعي) (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام الاعظم (عن سفيان) بضم أوله وفتح الميم آخره تحته مشددة (مولي أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر ان الزيات (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في السماء) أي الاذان (و) ما في (الصف الاول) الذي يلي الامام من الخير والبركة (ثم لم يجدوا) شيئا من وجوه الاولوية بأن يقع التساوي (الا أن يستهموا) أي يقتربوا (عليه) أي على المذكور من الاذان والصف الاول (لاستهموا) أي لا يقتربوا عليه (ولو يعلمون ما في التجبر) أي التبرك الى الصلوات (لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في) نواب أداء صلاة (العنقة) أي العشاء في جماعة (و) نواب أداء صلاة (الصبح) لا تؤهملوا ولو جوا) على البدن والركبتين • وقد سبق هذا الحديث في الاذان وقد وقع في رواية أبوي ذر والوقت حديث عمر بن حفص بن غياث المسوق في هذا الباب مؤخر اهنا بعد قوله ولو جوا وغرض المؤلف رحمه الله بسباق هذه الاحاديث الاشارة الى مشروعية القرعة لفصل النزاع عند التشايع في حق بنت لاثين فأكثر ويكون في الحقوق المتساوية وفي تعيين الملائكة في الاول الامامة الكبرى اذا استووا في صفاتهم وفي الاذان والصف الاول كما في حديث أبي هريرة رضى الله عنه وفي امامة الصلاة وكذا اذا تنازع اخوان أو زوجتان في غسل الميت ولا مرجح لاحدهما أفرع بينهما وكذا لو اجتمع اثنان في الصلاة على الميت واستوت خصالهما المعروفة وتشاحرا وكذا لو سبق اثنان الى مقعد من شارع وتنازعا فيه ولو جأ الى معدن ظاهر ككبرت معا أفرع بينهما ولو التظا لتطامعا واستويا في الخصال ولو اجتمع أولياء في درجة واحدة ونساوا في الصفات وتشاحروا أو ارا دكل منهم أن يزوج أفرع أيضا وفي ابتداء القدم بين الزوجات والسفريات فعضن كما في حديث عائشة والحاضنات اذا كن في درجة واحدة وولاة القصاص عند الاستواء وكذا اذا اذرحم خصوم عند القاضي وجهل الاسبق أو جأوا معا وكذا عند تعارض البنتين فيما اذا شهدت بینه انه اعتق في مرضه سالما وأخرى انه اعتق غائما وكل واحد منهما ثالث ماله واتخذ ناريج البنتين وان اطلقا قبل بقرع والمذهب يعتق من كل نصفه ولو اعتق ثلاثة وقصة ما لا يعظم ضرره بالاجزاء ككلى من حبوب ودراهم وادهان وغيرها ودار متفقة الابنة واراض مشبهة الاجزاء فيجبر المستع عليها فتعدل السهام ككلى المكييل أو وزنا في الموزون أو ذرعا في المذروع بعد الانصاف ان استوت كالناتل لزيد وعمر ووكرويك في كل رقعة اسم شريك أو جزء غير مجزأ أو جهة وتدرج في بنادق مستوية وزنا شكلا من طين مجفف أو شمع ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسم أو على اسم زيدان كتب الاجزاء فيعطى ذلك الجزء • وبفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي ان كانت ثلاثا وتعين من يتدأ به من الشراكه فان اختلفت الانصاء كمنف وثلت وسدس في ارض جرت الارض على أقل

قوله ولو اعتق ثلاثة هكذا
في الترخ وامل فيه حدا
نحو اعتق من كل ثلثه أو نحو
ذلك لم يجز اه

السهم وهو السدس فتكون ستة أجزاء وقسمت كما سبق والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) باب الثامن (في باب الصلح) ما جاء في الإصلاح بين الناس زاد الاصيلي وأبو ذر عن الكشي في اذا تفسد واوسط لغير الاصيلي وأبي الوقت كتاب الصلح ولا يذرم ما جاء وزاد في القح نبوت كتاب الصلح للتقي أيضا قال ولغيرهم باب • والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو أنواع فنه ما يكون بين المتداعين ونارة يكون على اقرار ونارة على انكار والاول يكون على عين كدار أو حصة منها وعلى منفعة في دار • يكون الصلح أيضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كاعفوى على مال وبين الفئة الباغية (وقول الله تعالى) بالجزء عطاء على قوله في الإصلاح ولا يذرم ولا يذرم ولا يذرم (لا يخبري كثير من تجواهرهم) من تناسي الناس (الامن امر بصدقة أو معروف) الانجوى من أمر على أنه مجرور بدلا من كثير كما تقول لا خبر في قيامهم الا قيام زيد ويجوز أن يكون منصوبا على الانقطاع بمعنى ولكن من أمر بصدقة في تجواهر الخبر والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسر ههنا بالقرض واغائه بالمهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك) الذي ذكر (ابتغاء مرضاة الله) طلبا للثواب لا للرياء والسعة (فسوف نؤتيه اجرا عظيما) وصف الاجر بالعظم تنبيها على حثارة ما فاته في جنبه من أعراض الدنيا ووقع في رواية أبي ذر الوقت الاقتصار من الآية على قوله من أمر بصدقة ثم قال الى آخر الآية وعند الاصيلي الى قوله ابتغاء مرضاة الله ثم قال الآية وآشأربهم هذه الآية الى بيان فضل الإصلاح بين الناس وأن الصلح مندوب اليه وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا خبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين فان فساد ذات البين هي الحالقة رواه أحمد (وخرج الامام) بالجزء أيضا عطاء على قوله وقول الله وهو من بقية الترجمة (الى الموضع ليصلح بين الناس باصحابه) • وبه قال (حدثنا سعيد بن ابى مریم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مریم أبو محمد الجعفی مولا هم البصري قال (حدثنا) ولاصيلي أخبرنا (ابو عسان) محمد بن مطرف اللبني المدني (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) بالحاء المهملة والزاي سلة بن دينار (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه ان اناسا من بني عمرو بن عوف) بفتح العين وسكون الميم لم يسموا وكانت منازلهم يتشابه (كان بينهم نهي) من الخصومة حتى تراموا بالحجارة ولا يذرم عن الكشي في شرخصه الخبر (خبرج اليهم النبي صلى الله عليه وسلم في اناس من اصحابه) سمى منهم أبي بن كعب ومهيل بن بيشاء في الطبراني (يصلح بينهم فحضر الصلاة) هي العصر (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم) مسجدا (جاء بلال فأذن بالصلاة) سقط قوله فجاء بلال لا يذرم الوقت والاصيلي وفي نسخة المبدوي فجاء بلال فأذن بالصلاة فاسقط انظر بلال الثاني (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فجاء) بلال (الى أبي بكر) الصديق رضي الله عنه (فقال) له (ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس) بضم الحاء مفتحا للمفعول بسبب الإصلاح (وقد حضرت الصلاة فهل لك ان تؤتم الناس فقال نعم ان شئت فافهم الصلاة فتقدم أبو بكر) ودخل في الصلاة (ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يمشي في الصفوف حتى قام في الصف الاول) وهو جائز لا دام مكروه لغيره (فأخذ الناس بالتصفيح) بالحاء المهملة وأوله موحدة ولا يذرم في التصفيح يني بدل الموحدة وله عن الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف وهما بمعنى أي ضرب كل يده بالآخرى حتى جمع لها صوت (حتى أكثروا) منه (وكان أبو بكر) رضي الله عنه (لا يكاد يلتفت في الصلاة) لانه اختلاس بخصه الشيطان من صلاة الرجل كما عند ابن خزيمة (فالتفت) لما أكثروا التصفيح (فاذا هو بالنبي صلى الله عليه وسلم وراه فأشار اليه) عليه السلام (بيده) الكريمة (فأمره يصلي) ولا الاصيلي وأبي الوقت وأبو ذر عن الكشي في أن يصلي (كما هو فرغ أبو ذر يريده) بالافراد (حمد الله) أي بلسانه زاد في باب من دخل ليؤتم الناس من الصلاة على ما أمر به أي من الوجاهة في الدين زاد الاصيلي واثني عليه (ثم رجع) أبو بكر (الفه قري وراه) حتى لا يستدبر القبلة ولا يهرف عنها (حتى دخل في الصف وتقدم) بالواو ولا يذرم (ذرو الوقت والاصيلي فتقدم) النبي صلى الله عليه وسلم فصلي بالناس فلما فرغ) عليه السلام من الصلاة (اقبل على الناس فقال يا أيها الناس اذا نأباكم) أي اصابكم (نهي في صلاتكم اخذتم بالتصفيح) بالموحدة والحاء ولا يذرم عن الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف ولذا المظرفية المحضة لا للشرطية وفي حاشية الفرع كاصله مكتوبا صوابه ما لـم اذا نأباكم غضيب على لفظ الناس فليتا مل

(انما التصفيح للنساء من نابه نبي في صلاته فليقل سبحانه الله) وزاد الابوان عن الجوى سبحانه الله (فانه لا يصححه احد) يصلى معه (الا لذهب) اليه (يا ابا بكر ما منعك) قال الكرمانى مجاز عن دعاك لجلالتك على النقيض قال السكاكى والتعلق بين الصادق عن فعل النبي والداعي الى تركه يحتمل أن يكون منعك من ادابه دعاك (حين اشترى البلى) ولا بوى ذرو الوقت والاصبلى اشير بضم الهمزة مبنيا للمفعول (لم يصل بالناس وانا ما كان ينبغي لابن ابي حنيفة ان يصلى بين يدي النبي) ولا اصبلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أى قد امه اماماه ولم يقل ما كان ينبغي لى ولا لابي بكر تحقيرا لنفسه واستغفارا لمرتبه * وفي الحديث مشروعية الاصلاح بين الناس والذهاب اليهم لذلك * وبه قال (حدثنا مسدد) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد المهملة الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية (قال سمعت ابي) سليمان بن طرخان (ان انس) هوان مالك (رضي الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو آتيت عبد الله بن ابي) أى ابن رسول الخرجى وكان منزله بالعالية ولوليتنى فلا محتاج الى جواب أو على اصلها والجواب محذوف أى لكان خيرا ونحو ذلك (فاطعن اليه الذى صلى الله عليه وسلم وركب حمارا) جملة حالية (فاطلق المسلمون) حال كونهم (يعشون معه) عليه السلام (وهى) أى الارض التى مر فيها عليه السلام (ارض سبخة) بكسر الموحدة ذات سباخ تعالوها الملوحة لا تكد تثبت البعض الشجر (فلما اتاه النبي صلى الله عليه وسلم فنان) أى عمد الله بن ابي له عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذرو الوقت والاصبلى قال (البلى) أى نخ (عنى والله لقد آذاني نين جارلك) وفى نفسه بر مقاتل مر صلى الله عليه وسلم على الانصار وهو راكب حماره بعفور قال فأمسك ابن ابي بانه وقال للنبي صلى الله عليه وسلم خل للناس سبيل الرميح من نين هذا الحمار (فقال رجل من الانصار منهم) هو عبد الله بن راحة (والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيب ربحا من) برفع اطيع خبر الحمار واللام للتأكييد (فغضب لعبد الله) أى لاجل عبد الله بن ابي (رجل من قومه) قال ابن جرير لم أعرفه (فتقأ) بالنسبة من غرت أى شتم كل واحد منهما الآخر ولا يذر عن الكشمي حتى فشقه (فغضب لكل واحد منهما) فحماه فكان بينهما ضرب بالجريد (الجهم والراء الغصن الذى يجر دمنه الخوص ولا يذر عن الكشمي حتى بالجديد بالحاول الدال المهملة من الاول اصبوب (والايدى والنعال) قال انس بن مالك (بلعنا انها) أى الاية (ارباب) همزة مضمومة ولا بوى ذرو الوقت والاصبلى زلت (وان طانفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما) واستشكل ابن بطال نزول هذه الاية فى هذه القصة من جهة أن الخصامة وقعت بين من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبين اصحاب عبد الله بن ابي وكانوا حينئذ كفارا وأوجب بأن قول انس بلعنا انها أنزلت لا يستلزم النزول فى ذلك الوقت ويؤيده أن نزول آية الجرات متأخر جدا وقال مغلطاي فيما نقله عنه فى المصابيح وفى تفسير ابن عباس واعان ابن ابي رجال من قومه وهم مؤمنون فاقته لوقا قال وهذا فيه ما يزيل استشكل ابن بطال وذكر سعيد بن جبير أن الاوس والخزرج * (باب) بالنون (ليس بالكاذب الذى يصلح بين الناس) أى ليس من يصلح بين الناس كاذبا فهو من باب القلب قاله فى الفتح * وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الاويسى قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين ابن عبد الرحمن بن عوف (عن صالح) هوان كبسان (عن ابن نهاب) الزهرى (ان حميد بن عبد الرحمن) بضم الحاء وفتح الميم مصغرا ابن عوف (احبره ان اسمه أم كلثوم) بضم الكاف وبالمثلثة (بنت عتبة) بضم العين وسكون القاف ابن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لأمه (اخبرته انما سمعت رسول الله) ولا اصبلى النبي (صلى الله عليه وسلم يقول ليس بالكذاب الذى ولا ي الوقت والاصبلى بالذى يصلح بين الناس) بضم الياء من الاصلاح والجملة فى محل نصب خبر ليس (فبقي خيرا) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وكسر الميم يقال غبت الحديث بالتخفيف انمسه اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والتمية قلت غبته بالتشديد كذا قال أبو عبيدة وابن قبيبة والجهور وقال الخري هي مشددة وأكتر الحديثين بخفة هذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحق ومن خفي لزمه أن يقول خير يعنى بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خبرا ينصب يعنى كما ينصب بشئ (اوبقول خيرا) شك من الراوى وليس المراد نفي ذات الكذب بل نفي انمها فالكذب كذب سواء كان للاصلاح أو لغيره وقد يرخص فى بعض الاوقات فى الفساد القليل الذى يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائى

فكذلك سائر ما لا يصلح والله تعالى اعلم بالصواب

من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخر هذا الحديث ولم أجمعه برخص في شيء مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امر أنه لكن هذه الزيادة مدرجة كما بين ذلك مسلم من طريق يونس عن الزهري فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس بعضهم عليها أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فيما فيه مضرة أو مالم يس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا وجعلوا المذكوكة وهما على التورية كأن يقول للظالم دعوت لك أمس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امر أنه بعتية شيء ويريد ان قدر الله وأن يظهر من نفسه قوة في الحرب قال المهلب وانما أطلق عليه السلام للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويسكت عما سمع من الشر بينهم لأنه يخبر بالشيء على خلاف ما هو عليه وقال في المصاييح وليس في توبيخ البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك أنه قال ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس وسلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز أن يكون صدقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذب الذي يصلح بين الناس وانفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل انما هو في الايسر حقا عليه أو عليم أو أخذ مالم يس لها أو له وعلى جواز الكذب عند الاضطراب كما لو قصد ظالم قتل رجل هو محتف عنه فله أن يتنق كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأنم * وهذا الحديث ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمستملى ساقط عند غيرهما * (باب قول الامام لا صحابه اذ هبوا بنا نصلي) بالرفع * وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي فيما جزم به الحاكم قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الاويسى) هو من مشايخ المؤلف وروى عنه بلا واسطة في الباب السابق (واسحاق بن محمد الفروي) بفتح الفاء وسكون الراء من مشايخه أيضا (قالا حدثنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير (عن أبي حازم) سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد) الانصاري (رضي الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح أن فاسما بن عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجاراة فأخبر رسول الله) بضم الهمزة وكسر الموحدة وللأصلي النبي (صلى الله عليه وسلم بذلك فقال) لبعض أصحابه وسمى منهم أي بن كعب وسهيل ابن بيضاء كما في الطبراني (اذ هبوا بنا نصلي بينهم) برفع نصلي على تقدير نحن نصلي ولا في ذرنا نصلي بالجزم على جواب الامر * وفي الحديث خروج الامام في أصحابه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم * وهذا الحديث طرف من الحديث السابق أول كتاب الصلح ومطابقه لما ترجم به هنا ظاهرة * (باب قول الله تعالى) في سورة النساء مخبر ومشرع عما عن حال الزوجين نارة في نفور الرجل عن المرأة ونارة في حال اتفاقه معها ونارة عند فراقها (ان يصالحا بينهما صلحا) أصله أن يتصالحا فبدأت التاء صاد او ادغمت في ناليتها أي يصطلحا بأن نخط له بعض المهر أو القسم أو تب له شيئا تستميله به وقرأ الكوفيون أن يصالحا من أصلح بين المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا على المفعل به وبينهما ظرف أو حال منه أو على المصدر كما في القراءة الاولى والمفعول بينهما أو هو محذوف (والصلح خير) من الفرقة وسوء العشرة أو من الخصومة ويجوز أن لا يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخير وكان الخصومة من الشرور قاله البيضاوي * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفى أبو رجاء البعلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا حفيان) بن عيينة (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) في تفسير قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها) توقعته منه لما ظهر لها من الخبايا (نشوزا) تجافيا عنها وترفعان صحتها كراهية لها (او اعراضا) بأن يقل مجالستها ومحادثتها (قالت هو الرجل يرى من امرأته ما لا يحبها كبيرا) يكسر الكاف وفتح الموحدة أي كبر السن والمهرم وفي الفرع كبر اسكون الموحدة وليس هو في اليونانية (او غيره) من سوء خلق أو خلق ولا يذرعن الجوى والمستملى وغيره باسقاط الالف وله أيضا عن الكسيمي وغيره بمشاة فوقية بدل الهاء (فيريد فراقها تقول) أي المرأة لزوجه (امسكني) ولا تفارقني (واقسم لي ما شئت) من النفقة وغيرها (قالت) عائشة (قلا) بالقامول لا يذروا (باس) بذلك (اذا تراضيا) أي الرجل وامرأته * وتأتى مباحث ذلك في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى بعون الله * هذا (باب) بالنسبة (اذا اصطلحا) أي المتخاصمون (على صلح جور) بالاضافة أي ظلم وجوز في الفتح وغيره تنوين صلح فيكون جور مصفة له (فالصلح) بالقاء جواب اذا المتضمنة معنى الشرط ولا يذروا الوقت والاصلي فهو (مردود) * وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب

قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما) انهما (قالا جاء اعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله) القرآن أو يحكمكم الله مطلقا والثاني أولى لأن النبي والرجم ليسا في القرآن نعم يؤخذ من الأمر بطاعة الرسول في قوله وما آتاكم الرسول فخذوه ونحوه وفي حديث عبادة بن الصامت عند مسلم مر فواخذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم فوضعه دخوله تحت السبيل المذكور في الآية فيصير التعريب في القرآن من هذا الوجه لكن زيادة الجلد مع الرجم منسوخة بأنه صلى الله عليه وسلم رجم من غير جلد ولا ريب أنه عليه السلام إنما يحكم بكتاب الله فالمراد أن يفصل بينهم بالحكم المصروف لا بالصالح اذ لعلكم أن يفعل ذلك برضاء الخصوم (فتمام خصمه) هو في الأصل مصدر خصمه يخصمه إذا نازعه وغالبه ثم أطلق على الخصام وصار اسما له ولذا يطلق على الواحد والاثنيين والاكثر بلفظ واحد مذكرا كان الخصام أو مؤنثا لأنه بمعنى ذلك اذ على قول البصريين في رجل عدل ونحوه قال تعالى وهل أتينا نبياً الخصم اذ تورتوا المحراب وربما نبي وجع نحو لا تحت خصمان ولم يسم هذا الخصم (فقال صدق اقض) ولا يصحلي وأبوى الوقت وذرع عن الشكشمة والمسئلة فاقض (بيننا بكتاب الله فقال الاعرابي ان ابني) لم يسم كان عسيفا وفي الشروط فقال الخصم الآخر وهو أفعه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا وظهر هذه الرواية أن القتال ان ابني كان عسيفا وهو الثاني لا الأول وجرم الكرماني بأنه الأول لا الثاني ولعله تمسك بقوله هنا فقال الاعرابي ان ابني لكن قال الحافظ ابن حجر ان قوله فقال الاعرابي ان ابني زيادة شاذة وان المحفوظ في سائر الطرق غير ما هنا انتهى والعسيف بالسبب المهملة المخففة والفاء أي أجيرا (على هذا) لم يقل لهذا ليعلم أنه أجبر ثابت الاجرة عليه لكونه لا يس العمل وأتمه (فزي) ابني (بامر أنه) لم يسم (فقالوا لي على ابنك الرجم) أي ان كان بكرا واعترف (فقديت ابني منه بانه من الغنم ووليدة) أي جارية ومن في قوله منه للبدلية كما في قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة (ثم سألت أهل العلم) الصحابة الذين كانوا يفتون في عصره صلى الله عليه وسلم وهم الخلفاء الأربعة وثلاثة من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وزاد ابن سعد في الطبقات عبد الرحمن بن عوف (فقالوا) انما على ابنك جلد مائة) باضافة جلد المائة في الفرع اليوناني وفي الفرع المقروء على المسدومي جلد باثنون مائة بالنصب على التمييز وقال الناضي عياض انه رواية الجمهور وقال وجاء عن الاصمعي جلد مائة بالاضافة مع اثبات الهاء يعني باضافة المصدر الى ضمير الغائب العائد على الابن من باب اضافة المصدر الى المفعول قال وهو بعيد الا أن ينصب مائة على التفسير أو يضم مضاف أي عدد مائة أو نحو ذلك (وتعريب عام) ونفي عن البلد الذي وقعت فيه الجناية (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا قضين بينكما بكتاب الله) أي يحكمه (اما الوليدة) الجارية (والغنم) اللذان افتديت بهما ابنك (فرد) أي مردود (عليك) فأطلق المصدر على المفعول ولا بوى الوقت وذرع عن الحموي والمسئلة (فرد على صيغة المجهول من المضارع قال ابن دقيق العيد فيه دليل على أن ما أخذنا معاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك) وعلى ابنك جلد مائة وتعريب عام) بالاضافة فيه مما زاد في باب اذارى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب وجلد ابنه مائة وغزبه عاما (وأما أنت يا أنيس لرجل) من أسلم وهو بضم الهمزة وفتح النون مصغرا هو أنيس بن الضعك الأسلي لا ابن مرثد ولا خادمه عليه السلام (فاغدة على امرأة هذا) أي انتم اغدوة أو امش اليها (فارجمها) ان اعترفت كما في الرواية الاخرى (فقد اعلمها أنيس فرجمها) بعد أن اعترفت وانما خص عليه السلام أنيسا بهذا الحكم لأنه من قبيلة المرأة وقد كانوا يفترون من حكم غيرهم لكن في بعض الروايات فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت قال القرطبي وهو يدل على أن أنيسا انما كان رسولا ليسمع اقرارها وأن تنفيذ الحكم كان منه عليه السلام وبشكل عليه كونه اكنفي في ذلك بشاهد واحد واجيب بان قوله فاعترفت فأمر بها فرجت هو من رواية الليث عن الزهري وقد رواه عن الزهري مالك بلفظ فاعترفت فرجمها لم يقل فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فرجت وعند التعارض فحديث مالك أولى لما تقرر من ضبط مالك وخصوصا في حديث الزهري فإنه من أعرف الناس به فالظاهر أن أنيسا كان حاكما وان سلنا أنه كان رسولا فليس في الحديث نص على انفراد به بالشهادة فيحتمل أن غيره شهد عليها وبقيّة مباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحدود •

وقد سبق بعض الحديث في باب الو كالة في الحدود من كتاب الو كالة * ومطابقته لما ترجم به في قوله أما الوليدة والغنم فردة عليك لأنه في معنى الصلح عما وجب على العفيف من الحد ولم يكن ذلك جائزاً في الشرع فكان جوراً وبه قال (حدثنا يعقوب) هو ابن ابراهيم الدورقي كما في المغازي في باب من شهد بدراً قال البخاري حدثنا يعقوب ابن ابراهيم قال أبو ذر في روايته أي الدورقي وبذلك رجه الحافظ ابن جرير لما أطلقه البخاري هنا على ما قيده في المغازي قال وهذه عادة البخاري لا يهل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فهم ملها استغناء عنها بما ذكره قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين (عن أبيه) سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عن القائم بن محمد) هو ابن أبي بكر الصديق المدني (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت قال رسول الله) ولا يوبى الوقت وذو النبي (صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه) مما لا يوجب في كتاب ولا سنة ولا يوبى الوقت وذو منته (فهو رذ) من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول أي فهو مردود أي باطل غير معتد به * وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاقضية وأبو داود وابن ماجه في السنة (رواه) أي الحديث المذكور (عبد الله بن جعفر) أي ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة (الهمز) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بينهما مائة ومائة ساكنة فراء مفتوحة نسبة الى جدته الاعلى فيما وصله مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في خلق أفعال العباد (وعبد الواحد بن أبي عون) المدني فيما وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه وليس لعبد الواحد في البخاري سوى هذا (عن سعد بن ابراهيم) بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بسكون العين * هذا (باب) بالنون (كيف يكتب) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول أي كيف يكتب الصلح * يكتب (هذا) ما صلح فلان بن فلان وفلان بن فلان) فيكتفي بذلك ان كان مشهوراً (ولم) ولا يوبى ذر عن الكشميني وان لم ينسبه الى قبيله او نسبه) ولا يوبى ذر والاصيلي في نسخة الى قبيله باسقاط المثناة الفوقية التي بعد اللام اذا كان مشهوراً بدون ذلك بحيث يؤمن باللس والاقتنعين النسبة * وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة أبو بكر العبدى البصرى المعروف ببندار قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن أبي اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي أنه (قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم) قال لما صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة) بتخفيف الياء في الفرع كاصله وغيره قال القاضي عياض كذا ضبطناه عن المتنبين وعامة الفقهاء والمحدثون يشددونها وهي قرية ليست بالكبيرة سميت بئر هنالك عند مسجد الشجرة (كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه) بأمره صلى الله عليه وسلم وسقط لغير أبي ذر والوقت ابن أبي طالب (بينهم) أي بين المسلمين والمشركين (كتاباً) بالصلح على أن يوضع الحرب بينهم عشر سنين وأن يؤمن بعضهم بعضاً وأن يرجع عنهم عامهم (فكتب محمد رسول الله) فيه حذف أي هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله زاد في رواية غير أبي ذر صلى الله عليه وسلم (فقال المنكر كون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولاً لم نقاتك فقال) صلى الله عليه وسلم (أعني) رضى الله عنه (الحج) بضم الخاء في الفرع كاصله وفي نسخة بتخفيفها أي احم الخط الذي لم يريدوا انباته يقال محوت الكتابة ومحيتها (فقال) ولا يوبى ذر والوقت قال (علي) رضي الله عنه (ما أنا بالذي احج) ليس بمخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام بل علم بالقرينة أن الامر ليس للايجاب (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد أبو ذر عن الكشميني والمستمل يده (وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه) في العام المقبل مكة (ثلاثة أيام ولا) بالواو ولا يوبى ذر فلا (يدخلوها الا بجلابان السلاح) بضم الجيم وسكون اللام وبضمها وتشديد الموحدة وقال عياض وبالتشديد ضبطناه وصوبه ابن قتبية وبالتخفيف ضبطه الهروي وصوبه وانما اشترطوا ذلك ليكون أمانة للمسلمين لئلا يظن أنهم دخلوها قهراً (فسألوه ما جلبان السلاح) بتخفيف الموحدة وتشديد ها (فقال) ولا يوبى ذر قال (القريب بما فيه) * ومطابقته للترجمة في قوله فكتب محمد رسول الله ولم ينسبه لايه وجدته وأقره صلى الله عليه وسلم على ذلك لامن اللبس * وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وأبو داود في الحج * وبه قال (حدثنا عبيد الله بن موسى) بضم العين مصغراً أبو محمد العبدى مولا هم الكوفي (عن اسرايل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جدته (أبي اسحاق) السبيعي (عن البراء) وللاصلي زيادة ابن عازب (رضي الله عنه) أنه (قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة) بفتح القاف في الفرع كاصله وغيرهما (فأبى اهل مكة أن يدعوه) بفتح الدال أي امتنعوا أن

يتركوه (يدخل مكة حتى فاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاؤه (على ان يقيم بها ثلاثة ايام) فقط
 (عليه وسلم) (كتبوا الكتاب) بخط علي (كتبوا هذا ما فاضني عليه محمد رسول الله) زاد في غير رواية أبي ذر صلى الله
 عليه وسلم (فقالوا) أي المشركون (لا تقر بها) أي بالرسالة (قلو) بالقائه ولا يذروا (فلم) انكر رسول الله
 ما مضى من دخول مكة وعبر بالمضارع بعد لولا التي للماضي لتدل على الاستقرار أي استقر عدم علمنا برسالة الله
 في سائر الأزمنة من الماضي والمضارع وهذا كقوله تعالى لو بطيتم في كتبكم في الامر انتم فله في شرح
 المشكاة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انما رسول الله وانما محمد بن عبد الله ثم قال لعلي انما رسول الله بالرفع على
 الحكاية ولا يابى الوقت انما رسول الله بالنصب على المفعولية (قال) أي على (لا والله لا يحول أبدا) لعلمه
 بالقرائن أن الامر ليس للابحاج (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى
 الله عليه وسلم على سبيل الجواز لانه الأمر بها وقيل كتب وهو لا يحسن بل اطلقت يده بالكتابة ولا ينافي هذا
 كونه أمثالا يحسن الكتابة لانه ما حرك فيه تحريك من يحسن الكتابة انما حركها فجاء المكتوب صوابا من غير
 قصد فهو مجهزة ودفع بأن ذلك مناقض للمجهزة اخرى وهو كونه امثالا يكتب وفي ذلك الختام الجاهل وقيام الحجة
 والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعدا وقيل لما أخذ القلم أو صلى الله عليه فكتب وقيل ما مات حتى كتب
 (هذا) إشارة الى ما في الذهن مبتدأ خبره قوله (ما فاضني) ومفسر له زاد أبو ذر عن الكشيبي عليه (محمد بن عبد
 الله لا يدخل) بفتح أوله وضم ثالثه (مكة سلاح) بالرفع ولا يصلي أن لاوله ولا يابى الوقت بسلاح بزادة حرف الجز
 ولا يابى الوقت وذو لا يدخل بضم أوله وكسر ثالثه مكة سلاحا بالنصب على المفعولية (الاي القرب) وقوله
 لا يدخل مفسر لقوله فاضني وكذا قوله (وان لا يخرج) بفتح أوله وضم الرابع (من اهلها باحد) أي من الرجال (ان
 اراد أن يتبعه) بتشديد المثناة الفوقية ولا يابى ذروا الا يصلي يتبعه بسكونها (وان لا يجمع احدا من اصحابه اراد أن
 يقيم بها) أي بمكة (فلما دخلها) أي مكة في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة أي قرب انقضاءها
 كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال الكرمانى ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفاء بالشروط (أو اعلمنا)
 رضى الله عنه (فقالوا قل اصاحبك) أي النبي صلى الله عليه وسلم ولا يابى ذر عن الجوى والسمعة لا صاحبك النبي
 صلى الله عليه وسلم ومن معه (اخرج عناء قد مضى الاجل) زاد البيهقي فخذته بذلك على فقال نعم (فخرج النبي
 صلى الله عليه وسلم قبة منهم ابنة) وللاصلي بنت (حزرة) اسمها عمارة أو امامة (يا عم يا عم) مرتين أي تقول له
 عليه السلام يا عم لانه عمها من الرضاة (فتناولها على) وللاصلي على بن أبي طالب (فأخذ سيدها وقال
 لفاطمة عليها السلام دونك) بكسر الكاف أي خذي ابنة عمك حملتها بلفظ الماضي ولعل النساء سقطت وقد
 ثبتت في رواية النساء من الوجه الذي أخرجه منه البخارى ولا يابى ذر عن الكشيبي احمليها وعند الحماكم من
 مرسل الحسن فقال على لفاطمة وهي في هودجها أمسكها عندك (فاختصم فيها) أي بعد أن قدموا المدينة
 كما في حديث على عند احمد والحاكم (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) أخو على في أجمع تكون عنده (فقال
 على أنا أحق بها وهي ابنة عمي) زاد في حديث على عند أبي داود وعند ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهي أحق بها (وقال جعفر ابنة عمي وخالتها) أي أسماء بنت عيسى (تحتي) زوجتي (وقال زيد ابنة أخي) لانه
 صلى الله عليه وسلم أخى بن زيد وأبيها حمزة (ففضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها) زوجة جعفر وفي حديث
 ابن عباس عند ابن سعد في شرف المصطفى بسند ضعيف فقال جعفر أولى بها فخرج جانب جعفر باجماع قرابة
 الرجل والمرأة (وقال عليه السلام (احالة بمنزلة الام) في الحضنة لأنها تقرب منها في الحنو والشفقة
 والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يقدح في حضنتها كونها متزوجة بمن له مدخل في الحضنة بالصوبة وهو ابن
 العم واستلطف منه أن الخالة مقدمة في الحضنة على العمه لأن صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ
 وإذا قدمت على العمه مع كونها أقرب العصبات من النساء فهي مقدمة على غيرها وفيه تقديم أقارب الأم
 على أقارب الأب وغير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في محله (وقال) عليه السلام (أنت منى وأنا منك)
 أي في النسب والسابقة والحب وغيرها (وقال جعفر اشبهت خلقي وخلقى) بفتح الخاء في الاولى وضمها في الثانية
 وهي منقبة جليلة لجعفر (وقال زيد انت اخونا) في الايمان (ومولانا) من جهة أنه اعتقه فطيب صلى الله عليه
 وسلم قلوبهم بنوع من التشریف على ما يليق بالحال وان كان فضي لجعفر فقد بين وجه ذلك وهذا الحديث

أخرجه الترمذي أيضا ويأتي بقية مباحثه ان شاء الله تعالى في عمدة القضية * (باب) حكم الصلح مع المشركين
 فيه عن (ابي سفيان) حضرين حرب في شأن هرقل المسوق أول الكتاب والقرض منه هنا الاشارة الى مدة الصلح
 المذكورة في قوله ونحن منه في مدة وغير ذلك (وهال عوف بن مالك) بفتح العين المهملة وسكون الواو آخره فاء
 الانصبى الفطفا في فيما وصله المؤلف بقامه في الجزية من طريق أبي ادريس الخولاني (عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم تكون هدنة) بضم الهاء وسكون الدال أي صلح (بينكم وبين بني الاصر) هم الروم (وفيه) أي في الباب
 روى (سبل بن حبيب) بضم الحاء المهملة الانصارى الاوسى فيما وصله في آخر الجزية وللاصيلي وفيه عن سهل
 ابن حنيف (لقد رأيتنا يوم أبي جندل) بفتح الجيم وسكون التون وفتح الدال المهملة آخره لام العاص بن سهيل
 حين حضر من مكة الى الحديبية يرسف في قيوده الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب هو وأبو سهيل بن عمرو
 كتاب الصلح وكان أبو جندل قد أسلم بمكة فحبسه أبو سهيل فهاجروا الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ أبو سهيل
 يجره ليرده الى قريش فجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته ياءه من المشركين يفتنوني في ديني
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا جندل اصبروا احتسب فان الله جاعل لك ولنا معك من المستضعفين بمكة
 فربا ومخرجا وان الله عقدنا بيننا وبينهم صلحا عهدا ولا نقدر بهم وسقط قوله لقد رأيتنا يوم أبي جندل لغير أبي ذر
 كما في الفرع واصله وقال في الفتح ولم يقع في رواية أبي ذر والاصيلي لقد رأيتنا يوم أبي جندل وللاصيلي كما في
 الفرع وأصله رأيتنا بمكة فثبوتها ساكنة فنون فألف فليتلأم (و) في الباب أيضا روت (اسماء) بنت أبي بكر
 الصديق رضي الله عنهم فيما وصله في الهبة بلفظ قدمت على أي رابعة في عهد قريش لان فيه معنى الصلح
 (والمسود) بن مخزومة فيما وصله في كتاب الشروط (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ويأتي ان شاء الله تعالى بعد
 سبعة أبواب (وهال موسى بن مسعود) أبو حذيفة التميمي فيما وصله أبو عوانة في صحيحه وغيره (حدثنا سفيان
 ابن سعيد) هو الثوري (عن أبي اسحاق) هو السبيعي (عن البراء بن عازب رضي الله عنهما) أنه (قال صالح
 النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية) بالتخفيف (على ثلاثة أشياء) على أن من اتاه من المشركين رده
 اليهم بدل من قوله ثلاثة أشياء (ومن اتاهم من المسلمين لم يرده) اليه (وعلى أن يدحلهما من قابل) أي مكة من
 طم قابل والواو في ومن وعلى للعطف على السابق (ويقسم) بالنصب عطفًا على السابق (بها) أي بمكة (ثلاثة أيام)
 أي لا غير (ولا يدخلها الا بجلبان السلاح) بتخفيف الموحدة وتشديد هاء (السيف والقوس ونحوه) بالجر فهما بدلا
 من سابقهما قال في التفسير كذا وقع مفسرا هنا وهو مخالف لقوله في السياق السابق فساو أو مملجان السلاح
 قال القرباب بما فيه وهو الاصول قال الازهرى الجلبان يشبه الجراب من الادم يضع فيه الراكب سيفه
 مغمودا ويضع فيه سوطه وادونه ويعلقها في آخره الرجل أو وسطه انتهى قال في المصابيح فعلى ما طالع الازهرى
 لا يخالف ما في هذا الحديث السياق الاول أصلا فانه هنا مفسر السلاح الذي يوضع في الجلبان بالسيف والقوس
 ونحوه ولم يفسره في الاول حيث قال القرباب بما فيه فأى تخالف وقع قائله (لجأه) ولا بد من الجوى
 والمستقلى فجعل (أبو جندل) عهد الله او العاص بن سهيل (يحمل في قيوده) بفتح الباء وسكون الحاء المهملة
 وضم الجيم أي يمتن مثل الجملعة الطير الذي يرفع رجلا ويضع أخرى لأن المتبذل لا يمكنه أن يقتل رجلا معصا
 (فرده) صلى الله عليه وسلم (اليهم) بحفاضة للعهد ومراعاة للشرط ولأن آباءه في الغالب لا يبلغ به الهلاك (قال
 لم يذكر) ولا يورى ذرو الوقت والاصيلي في نسخة قال أبو عبد الله أي البخاري لم يذكر (مؤمل) بتشديد الميم
 الثانية مفتوحة ابن اسماعيل في روايته لهذا الحديث (عن سفيان) الثوري (أبا جندل) فتابع موسى بن
 اسماعيل الا في قصة أبي جندل فلم يذكرها (وقال) بدل قوله الا بجلبان السلاح (الا بجلب السلاح) بضم الجيم
 واللام وتشديد الموحدة وأمسق الات والنون ولم يشدد الموحدة في الفرع * وطريق مؤمل هذا أخرجه
 موصولا أحمد في مسنده منه * وبه قال (حدثنا محمد بن رافع) بالفاء والعين المهملة العماد بن أبي يزيد أبو عبد
 الله القشيري النيسابوري قال (حدثنا سريج بن النعمان) بسين مهملة مضمومة آخره جيم البغدادي
 الجوهري وهو من شيوخ المؤلف قال (حدثنا فليح) هو ابن سليمان بن المقبرة واسمه عبد الملك فنهض بقطعه فليح
 (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج) من المدينة حال
 كونه (معترا غثا ل كهار قريش بينه وبين البيت) الحرام أي منعه (فنهض هديه وحلق رأسه) ناويا التحلل من

عمره (بالحدية) وهي من الحل (وقاضاهم) أي صالحهم (على أن يعقر العام المقبل ولا يحمل) ولا يولى الوقت
 وذرعن الحموى والسحق ولا يحمل بمخاضه فوقية بعد الحاء (حلائجهم) الأسوفا ولا يقيم بها (بمكة) (الأماء حبوا)
 وفي الرواية السابقة ويقيم بها ثلاثة أيام (فأعقر من العام المقبل فدخلها) عليه الصلاة والسلام (كما كان
 صالحهم) من غير حل سلاح (الاستنق) (فلما أقام بها ثلاثاً) ولا يلى الوقت في نسخة ثلاثة (أمروه) عليه الصلاة
 والسلام (أن يخرج) من مكة (تخرج) عليه الصلاة والسلام (وبه قال) (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال
 (حدثنا بشر) بمحمد بن مسعود بن ثوبان بن المغيرة قال (حدثنا يحيى) بن سعيد الأنصاري (عن بشير
 ابن يسار) بضم الموحدة وفتح المجهدة مصغراً ابن يسار بالمهملة المحففة الذي (عن سهل بن أبي حنيفة) بفتح الحاء
 المهملة وسكون المثناة عامر بن ساعدة الأنصاري المدني العاصي أنه (قال) (أطلق عبد الله بن مهمل) (الأنصاري
 الحارثي) وبجدة بن مسعود بن زيد) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية المكسورة وبالصاد
 المهملة الحارثي (إلى خيبر وهي) أي خيبر ولا يذرعن الكثيم في وهم أي أهلها اليهود ولا أصيلي وهو (ومند
 صلح) مع المسلمين * وهذا الحديث أخرجه أيضاً الجزية والادب والديان والأحكام ومسلم في الحدود
 وأبو داود في الديان ومحمد بن الترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في الفضا والقصاص * (باب الصلح
 في الدية) * وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (الأنصاري) البصري
 قاضياً (قال حدثني) بالافراد (جيد) الطويل (أن أنساً) هو ابن مالك رضي الله عنه (حدثني) (الربيع) بضم
 الراء وفتح الموحدة ومحمد بن المنهال الثقفي المشددة آخره عين مهله (وحدثني) (أبو النضر) بفتح النون وسكون
 الضاد المجهدة الأنصاري عمة أنس بن مالك (كسرت قبة جارية) أي شابة لرفيقة ولم نسلم (طلبوا) أي قوم
 الجارية (الأرض وطلبوا) منهم أيضاً (العفو) عن الربيع (فأبوا) أي امتنع قوم الجارية فزبروا بأخذ الأرض
 منهم ولا بالعفو عنها (فأبوا) التي صلى الله عليه وسلم (وتخاصوا) بين يديه (فأمرهم) ولا يذرعن فحذف بغير
 التصب (بالقصاص) فقال ابن النضر (ووقع أنس بن مالك المستهديم يوم أحد المتزل فيه) قوله تعالى من
 المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه (انص) سرتبة الربيع يارسول الله لا إله إلا الله الذي بعثك بالحق
 لا تكسر فنتها) قال البيضاوي لم يرد به الرد على الرسول والانكار لحكمه وانما تأله توقعوا ورجاء من فضله تعالى
 أن يرضى ختمها ويطبق في قلبه أن يعفو عنها انتفاء مرضاته وقال شارح المشكاة لافي قوله لا والذي بعثك بالحق
 رداً للمكسر بل نفي لوقوعه وقوله لا تكسر أخبار عن عدم الوقوع وذلك لما كان له عند الله من القرب والرفق
 والثقة بفضل الله وطقه في حقه أنه لا يجيبه بل يلهمهم العقول عليه قوله في رواية مسلم لا والله لا يتقص منها
 أبداناً ولم يكن يعرف أن كذب الله القصص على التعيين بل ظن التخييل لهم بين القصص والدية أو أراد
 الاستشغاف به صلى الله عليه وسلم الميم (فقال) ولا يولى ذرو الوقت والاصلي قال (باب كذب الله القصص)
 برفعها على الابتداء والخبر والمعنى حكم الكتاب على حذف المضاف وأشار به إلى نحو قوله تعالى من اعتدى
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله والسن بالسن انقلنا شرح من قبلنا شرح لنا ما لم يرد له نسخ
 في شرحنا قال في المصابيح كالتعقيب ويروي كذب الله بالقصاص على الأغراء أي عليكم كذب الله بالقصاص بالرفع
 مبتدأ حذف خبره أي القصاص واجب أو مستحق أو نحو ذلك (فرضي القوم وعفوا) عن الربيع ثم كوا
 القصاص (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) ان من عماد الله من لو افسد على الله لآثره في قومه وهو ضد الخنث
 وجعله من زمرة المخلصين وأولياء الله المطيعين (زاد القزاري) بفتح القاف وتخفيف الزاي والراء مروان بن
 معاوية الكوفي سكن مكة فها واصله المؤلف في سورة المائدة (عن جيد) الطويل (عن أنس) فرضي القوم وقبلوا
 الأرض) وهذا موضع الترجة لأن قول الأرض عوض القصاص لم يكن إلا بالصلح * وهذا الحديث أخرجه
 في التفسير والديان ومسلم وأبو داود وابن ماجه * (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم) سقط لفظ
 باب لا يذرعن قول النبي صلى الله عليه وسلم (عن الحسن بن علي) رضي الله عنهما بن هذابة (هو ابن هذابة)
 مؤخر وسيد خبر بعد خبر واللام في الحسن عني عن (ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمين) الفينة التي من
 جهته والتي من جهة معاوية عند اختلافهما على الخلافة (وقوله جل ذر) بالجر عطفاً على المجرور بالإضافة
 وبالرفع عطفاً على رواية سقط لفظ باب وسقط قوله جل ذر في رواية أبي ذر (فأصلحوا دينهما) فيه إشارة إلى

قوله فطلبوا أي قوم الجارية
 هكذا في النسخ ومواهبه أن
 طلبوا أي قوم الربيع من
 الجارية الأرض أي أن يقبض
 منهم الأرض اه

أن الصلح مندوب اليه * وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن أبي موسى) إسرائيل بن موسى البصري أنه (قال سمعت الحسن) البصري (يقول استقبل والله الحسن بن علي معاوية) نصب على القهولية ابن أبي سفيان رضي الله عنهم (بكتاب) بالمائة الفوقية أي بجيوش (أمثال الجبال) أي لا يرى طرفها لكثرة ما لا يرى من قبال الجبل طرفيه (فقال عمرو بن العاصي) بأبواب البساء محترضا لمعاوية على قتال الحسن (أني لا أرى كاتب لا قولي) لا تدبر (حتى تقتل أقرانها) بفتح الهمزة جمع قرن بكسر القاف وهو الكف والنظير في الشجاعة والحرب (فقال له معاوية) جوابا عن مقالته (وكان واقعه خيرا لرجلين) جملة معترضة من قول الحسن البصري أي وكان معاوية خيرا من عمرو بن العاص لأنه كان يحرض معاوية على القتال ومعاوية بتوقع الصلح وأن الحسن يبأ به وبأخذ منه ما يريد من غير قتال (أي عمرو) حرف نداء ومنادى مبني على الضم (أن قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء) الأول مرقوع على الفاعلية والثاني منصوب على القهولية في الموضعين أي أن قتل جيشنا جيشه أو قتل جيشه جيشنا (من لي) أي من يتكفل لي (بأمور الناس) هو جواب الشرط في قوله أن قتل يعني أنه المطالب عند الله على كلا التقديرين (من لي) ولا يذر من لنا (بنسائهم من لي بضيعتهم) بفتح الصاد المعجمة وسكون التحتية وبالعين المهمللة أي عيالهم قال العيني ويروى بصيغتهم يعني بالصاد المهملة والموحدة قال وعلى هذه الرواية فسر ها المكر ما في بقوله والصعبة المراد بها الاطفال والضعفاء لهم لوتر كوا بحالهم اضاعوا لعدم استغلالهم بالمعاش انتهى والذي في النسخة التي وقفت عليها من الكرمانى والضبعة بالصاد المعجمة نعم روى المؤلف الحديث في الفتن بلفظ قال معاوية من لذارى المسلمين ومفهومهم هذا أن معاوية كان راغبا في الصلح وترك الحرب لئلا يسلم من تبعه الناس دنيا وأخرى رضي الله عنه (قصة اليه) أي بعث معاوية إلى الحسن (رجلين من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن بن سمرة) بالنصب بدل من رجلين ابن حبيب بن عبد شمس القرشي من مسلمة الفتح (وعبد الله بن عامر بن كزير) بضم الكاف وفتح الراء وسكون التحتية آخره زاي وسقط قوله ابن كزير في رواية الاصيلي (فقال) معاوية لهم ما أذهبا إلى هذا الرجل الحسن (فاعرضاه عليه) الصلح (وقولاه واطلبا اليه) قال الكرمانى أي يكون مطلوبكما مقوضا اليه وطلبكما منتهي اليه أي التزمنا مطالبه (فأتياه قد خلا عليه فتسكما) ولا بوى ذرو الوقت وتكما بالواو بدل الفاء (وقالاه) ولا بوى ذرو حده (وطلبا) بالواو وغير أبوى ذرو الوقت والاصلي فطلبنا (اليه فقال لهم ما) أي للرسولين ولا بوى الوقت وذرعن الجوى والمستمل فقال لهم (الحسن بن علي) أي للرسولين ومن معهما (أبا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال) بالخلافة ما صارت لشابه عادة في الاتفاق والافصال على الأهل والحاشية فان تخليت من أمر الخلافة قطعت العادة (وان هذه الامة قد عانت في دمايتها) بعين مهملة فأف فتلثة فثناة فوقية أي اتسعت في القتل والافساد فلا تنكف إلا بالمال (قال) عبد الرحمن وعبد الله (فانه) أي معاوية (يعرض عليك كذا وكذا) أي من المال والاقوات والنباب (ويطلب اليك ويسألك) وكان الحسن فيما قاله ابن الأثير في الكامل قد كتب إلى معاوية كتابا وذكرفه شروطا وأرسل معاوية رسوله المذكورين قبل وصول كتاب الحسن اليه ومعهما صحيفة أيضا محتوم على أسفلها وكتب اليه أن اكتب إلى في هذه الصحيفة التي ختمت أسفلها بما شئت فهو لك (قال) الحسن (فمن لي) أي فمن يتكفل لي (بهذا) الذي ذكرته (قالا نحن) يتكفل (للك به فاسألهما) الحسن (شيئا الا فلا نحن) تتكفل (للك به) وسقط من قوله فاسألهما إلى آخره في رواية أبي ذر عن الجوى والكشميني (فصالحه) الحسن على ما وقع من الشروط رعاية لمصلحة دينية ومصلحة الامة وقبل ان معاوية أجاز الحسن بثلثمائة ألف ألف ثوب وثلاثين عبدا ومائة جبل وقرأت في كامل ابن الأثير أن الحسن لما سلم معاوية أمر الخلافة طلب أن يعطيه الشروط التي في الصحيفة التي ختم عليها معاوية فأبى ذلك معاوية وقال قد أعطيتك ما كنت تطلب وكان الذي طلب الحسن منه أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة وبطافته خمسة آلاف ألف وخارج دار الجرد من فارس ثم انصرف الحسن إلى المدينة قال الكرمانى وقد كان يومئذ الحسن أحق الناس بهذا الأمر فدعاه ورعه إلى ترك الملك ورغبة فيما عند الله ولم يكن ذلك لطف ولا لطف ولا لطف فبدأ به على الموت أربعين ألفا وفيه دلالة على جوار التزول عن الوظائف الدينية والدينية بالمال وجواز أخذ المال على ذلك واعطاه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون التزول له أولى من التازل وأن يكون المبذول

من مال الباذل (فقال) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي قال (الحسن) أي البصري (وقد سمعت بابكره) نفع
 ابن الحارث الثقفي (يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل
 على الناس مرة وعليه أخرى) الواو في قوله والحسن وفي قوله وهو يقبل للحال (ويقول ابن أبي هذا سيد ولعل
 الله أن يصلح به بين فئتين) تنبيه فقه أي فرقتين (عظيمين من المسلمين قال قال لي علي بن عبد الله) المديني ولا بوى
 الوقت وذروا الاصلي قال أبو عبد الله أي البخاري قال لي علي بن عبد الله (انما أتيت لسماع الحسن
 البصري (من أبي بكره) نفع المذكور (بهذا الحديث) لانه صرح فيه بالسماع وفي رواية أبي ذر لهذا باللام
 بدل الموحدة * وقد أخرج المؤلف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في كتاب القن ولم يذكر هذه
 الزيادة وأخرجه ايضا في علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود في السنة والترمذي في المناقب والنسائي فيه
 وفي الصلاة واليوم والليلة * هذا (باب) بالتسوين (هل يشترط الامام) لاحد الخصمين أو لهما جميعا (بالصلح)
 وحرف الاستفهام ساقط لغير أبي ذر عن لجوى والمستلى * وبه قال (حدثنا) سماع علي بن أبي اويس قال (حدثني)
 بالافراد (أخي) عبد الحميد بن أبي اويس (عن سليمان) بن بلال (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن أبي الرجال
 محمد بن عبد الرحمن) الانصاري وكان له أولاد عشرة رجالا كما بين في كني بابي الرجال (أن الله عمرة) بفتح الهاء
 وسكون الميم (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية (قالت سمعت عائشة رضى الله عنها تقول سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم) بضم الخاء جمع خصم (بالباب عالية اصواتهم) بفتح عالية مفعلة
 لخصوم وفي نسخة عالية بالنصب على الحال من خصوم وان كان نكرة لتخصيصه بالوصف ومن الضمير المستكن
 في الظرف المستقر واخير الكشيم في اصواتهم بالتثنية فالجمع باعتبار من حضر الخصومة والتثنية باعتبار اخبرهم
 أو التخصيص وقع من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم قال الحافظ ابن حجر ولم أوف على تسمية
 واحد منهم (واذا احدهما) أحد الخصمين مبتدأ خبره (يستوضح الآخر) يطالب منه أن يضع من دينه شيئا
 (ويسترفقه في شيء) يطلب منه أن يرفقه في الاستيناء والمطالبة (وهو يقول والله لا أفعل) ماسأله من
 الحطيطة (أخرج) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي خرج بحذف الناء (عليهما) على المتخاصمين (رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ابن المتألى على الله) بضم الميم وفتح المثناة الفوقية والهمزة وتشديد اللام المكسورة الحالف
 المبالغ في العين (لا يفعل المعروف فقال أباي رسول الله) المتألى (وله) أي لخمس (أي ذلك) صاحب (من وضع
 المال والرفق ولا بوى ذرو الوقت فله بالفاء بدل الواو أي بالنصب وللاصلي له باسقاط الفاء والواو * واستنبط
 من الحديث فوائد لا تختفي على المتأمل وفيه ثلاثة من التاويل وكل رجاله مدينون وأخرجه مسلم في الشركة
 * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكر) بضم الموحدة وفتح الكاف مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن
 جعفر بن زبينة عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه (قال حدثني) بالافراد (عبد الله بن كعب بن مالك عن
 كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حدر) بفتح الحاء وسكون الدال وفتح الراء آخره دال مهملة لات
 (الاسلي مال) وكان اوقيتين كما افاده ابن أبي شيبة في رواية (فدسه) ولا بوى ذر عن الكشي عن قال فليسه (فلزمه
 حتى ارضعت اصواتهما) زاد في باب التقاضي والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة حتى سمعها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما (فترجمهما النبي صلى الله عليه وسلم) وهما في المسجد (فقال يا كعب
 زاد في الباب المذكور قال لبك يا رسول الله (فاشار) عليه السلام (بيده كأنه يقول) ضع عنه من دينك
 (النصف فاخذ) كعب (نصف ماله عليه) وسقط لغير أبي ذر لفظ له والضمير في عليه لابن أبي حدر (وتركنا)
 * وهذا الحديث قد سبق في الصلاة مع مباحثه * (باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) * وبه قال
 (حدثنا) احماق بن منصور (ابو يعقوب الكوفي) المروزي وسقط لغير أبي ذر ابن منصور قال (اخبرنا عبد الرزاق)
 ابن همام قال (اخبرنا معمر) بفتح المعين بينهما معان مهملة ساكنة ابن راشد (عن همام) بفتح الهاء وتشديد الميم
 الاولى ابن منبه (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامي) بضم السين
 المهمة وتخفيف اللام وفتح الميم مقصور أي كل مفصل من المفاصل الثلاثة والستين التي في كل واحد (من
 الناس عليه) في كل واحد منها (صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس) ينصب كل ظرف لما قبله وفي القرع كل بالرفع
 مبتدأ والجمله بعده خبره والعائد يجوز حذفه شكر الله تعالى بأن جعل عظامه مفصل تقدر على القبض والبسط

وتخصيه هاهنا بين سائر الاعضاء لان في اعمالها من دقائق الصنائع ما يتعبر فيه الافهام فهي من اعظم نعم الله على الانسان وحق النعم عليه أن يقابل كل نعمة منها بشكر يخصها فيعطى صدقة كما أعطى منفعة لكن الله تعالى خفف بأن جعل العدل بين الناس ونحوه صدقة كما قال (يعدل) مبتدأ على تقدير العدل كقولهم تنعم بالعبدى خبر من أن تراه أى أن يعدل المكلف (بين الناس) وخبره (صدقة) وهذا موضع الترجمة لان الاصلاح كما قال الكرماني نوع من العدل وعطف العدل عليه في الترجمة من عطف العام على الخاص * وهذا الحديث أخرجه في الجهاد أيضا ومسلم في الزكاة * هذا (باب) بالتزوين (إذا أشار الامام بالصلح فأبى) أى امتنع من عليه الحق من الصلح (حكى عليه بالحكم البين) الظاهر * وبه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شبيب) هو ابن حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) (اباه) (الزبير) ابن العوام (كان يحدث انه خاصم رجلا من الانصار قد شهد بدرا) هو جندب بن رواحة أبو موسى في الذيل بسند جيد (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج) بالشين المعجمة المكسورة آخره جيم أى مسايل الماء (من الحمزة) بالخاء المفتوحة والراء المشددة المهملتين موضع بالمدينة (كانا بـ) بفتح الباء (بانه كلاهما) تأكيده (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير) همزة وصل في الفرع وسبق في المساقاة أن فيه القطع ايضا (ثم أرسل) بهمزة قطع مفتوحة أى الماء (الى جارك) الانصارى (فغضب الانصارى فقال) أى الانصارى (بارسول الله أن كان) بمزة الهمزة في الفرع معجم عليه على الاستفهام وسبق في المساقاة أن فيه القصر أى لاجل أن كان الزبير (ابن عمك) مصيبة بنت عبد المطالب حكمت له بالتقديم (فقلون) تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الغضب لانتهاج حرمة النبوة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اسق) بهمزة وصل زاد في المساقاة يا زبير (ثم حبس) بهمزة وصل أى الماء (حتى يبلغ) الماء (الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال أى الجدار قيل والمراد به هنا اصل الحائط وقيل اصول الشجر وقيل جدر المشارب بضم الجيم والدال التى يجمع فيها أى الماء فى اصول النخيل (فاستمعى) أى استوفى (رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ حقه للزبير) كاملا بحيث لم يترك منه شيئا (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك اشار على الزبير برأى سعة) بالنصب أى للسعة أى مساححة (له وللانصارى) وتوسيعا عليهم على سبيل الصلح والمجاملة وفى الفرع كاصلة سعة بالجزء صفة لسايقه (فلما حفظ) بهمزة مفتوحة فاعماله ساكنة ففجأة أى اغضب (الانصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعى للزبير حقه فى صريح الحكم) وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أخرجه فى الخبر وفى ذلك نظر لان الاصل أنه حديث واحد ولا يثبت الادراج بالا حتمال (قال عروة قال الزبير والله ما حسب هذه الآية) التى فى سورة النساء (نزلت الا فى ذلك فلا وربك) أى فربك (لا يؤمنون حتى يحكموا لوك فيما شجر بينهم الآية) الى آخرها * (باب الصلح بين الغرماء واصحاب المبراث والمجازفة فى ذلك) عند المعارضة (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما ما واصله ابن ابي شيبة (لا بأس ان يتخارج الشريكان) أى اذا كان لهما دين على انسان فأفلس أو مات أو بحد وحلف حيث لا يئنة فيخرج هذا الشريك مما وقع فى نصيب صاحبه وذلك الآخر كذلك فى القسمة بالتراضى من غير قرعة منع استواء الدين (فياخذ هذا ديننا وهذا عينا فان توى) بفتح القوية وكسر الواو ولا يذرى بفتح الواو على لغة طى أى هلك (لا حدهما) شئى مما اخذه (لم يرجع على صاحبه) قال فى النهاية أى اذا كان المتاع بين ورثة لم يقتسموه أو بين شركاء وهو فى يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتبايعوه بينهم وان لم يعرف كل واحد منهم نصيبه بعينه ولم يقبضه صاحبه قبل البيع وقد روى عنه مفسر اقال لا بأس أن يتخارج القوم فى الشركة تكون فيها خذ هذا عشرة دنانير نقدا وهذا عشرة دنانير والتخارج تفاعل من الخروج كأنه يخرج كل واحد عن ملكه الى صاحبه بالبيع * وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرى (حدثنا) محمد بن بشار) بالموحدة والمعجمة المشددة العبدى البصرى قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد بن الصلت الثقفى البصرى قال (حدثنا عبيد الله) بضم العين مصفر ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف (عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله عنهما) أنه (قال توفى ابى) عبد الله (وعليه دين) ثلاثون وسقارجل من اليهود (فقرضت على غرمائه أن يأخذوا القرض) بالثناة الفوقية وسكون الميم (بما عليه) من الدين (فأبوا ولم يروا ان فيه وفاء) بما لهم عليه (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال اذا جددته) باهمال الدالين فى الفرع واصل

وغيرهما وبالمجتبى كما في المصايح كالتمتع أي قلعه (فوضعه في المريد) بكسر الميم وفتح الواو وحدة الموضع الذي
تجفف فيه الثمرة وجواب إذا قوله (أذنت) بهزمة مدودة وناء الضمير منه مفتوحة أي اعلمت (رسول الله صلى
الله عليه وسلم) ووضع الظاهر موضع الضمير لتقوية الداعي أو للاشعار بطلب البركة منه ونحوه وفي القرع ضم
التاء أيضا (خافه) عليه السلام (ومعه أبو بكر وعمر) رضي الله عنهما (جلس عليه) أي على القرع (ودعا) فيه
(بالبركة) ثم قال ادع غراما فافهمهم) دينهم قال جابر (فأتركت أحدا له على أبي دين) اليهودي وغيره (الاقضية
وفضل ثلاثة عشر وسقا) بفتح الصاد المجعدة من فضل ولا يذرو فضل بكسر هاء قال ابن سبويه في الحكم فضل الشيء
يفضل أي من باب دخل يدخل وفضل يفضل من باب حذر يحذر ويفضل نادر جعلها سبويه كت حوت وقال
الليثاني فضل يفضل كحب يحسب نادركل ذلك بمعنى والفضالة ما فضل من الشيء (سبعة عروة) هي من أجود
تمور المدينة (وسنة لون) نوع من التخل وقيل هو الدقل (أوسنة عروة وسبعة لون) شك من الراوي (فواقت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت ذلك له فضحك فقال أنت أبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (فأخبرهما)
لكونهما كانا حاضرين معه حين جلس على القرع ودعا فيه بالبركة مهمتين بقصة جابر (فقالا) لما أخبرهما جابر (لقد
علمنا ذنبا) أي حين صنع (رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع أن سيكون ذلك) بفتح الهمزة مفعول علما
(وهو هشام) هو ابن عروة فيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان (عن جابر صلاة
العصر) بدل قوله في رواية عبيد الله عن وهب المغرب (ولم يذكر) هشام (أبا بكر) بل اقتصر على عمر (ولا) ذكر
قوله في رواية عبيد الله (ضحك وقال وزلنا) أي عليه ثلاثين وسقا دينا وقال ابن إسحاق (محمد في روايته) عن وهب
(عن جابر صلاة الظهر) فاختلفوا في تعيين الصلاة التي صلاها جابر معه صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته وهذا
لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن القرع من وهب وهو توافقه على حصول بركته صلى الله عليه وسلم قد حصل
ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة كبير معنى وهذا الحديث قد مضى في الاستقراض في باب إذا فاضى أو جازفه
في الدين ونأى بقية مباحثه إن شاء الله تعالى في علامات النبوة (باب الصلح بالدين والعين) وبه قال (حدثنا
عبد الله بن محمد) السندی قال (حدثنا عثمان بن عمر) بن فارس وسقط ابن عمر في رواية أبي ذر قال (أخبرنا يونس)
ابن يزيد الأيلي (وقال الليث) بن سعد فيما وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس) بن يزيد (عن
ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال (أخبرني) بالافراد (عبد الله بن كعب بن) أباه (كعب بن مالك) أخبره
أنه تقاضى ابن أبي حذرد) عبد الله (دينا) وكان أوقيتين (كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المسجد متعلق بتقاضي) فارتنعت (ولابى ذر عن الجوى والمسلمي في المسجد حتى ارتفعت) أصواتهما حتى
سمعها) أي الأصوات (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت) من بيوتهم جله حالية ولا يذرى بيته (فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف بحجرته) بكسر السين المهملة وسكون الجيم ستر يثقه (فنادى
كعب بن مالك فقال يا كعب فقال) أي كعب ولا يذرى قال (ليست يا رسول الله فأشار) إليه عليه السلام (بيده)
الكرمية (أن صاع الشطر) من دينك (فقال كعب قد فعلت) ذلك (رسول الله) ما أمرتني به وعبر بالماضي مبالغة
في امتثال الأمر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه) بكسره أنه ضمير الغريم المذكور أو ضمير الشطر
الباقى من الدين بعد الوضع وبه إشارة إلى أنه لا تجتمع الوضعية والتأجيل وهذا الحديث قد سبق قريبا
وفي الصلاة أيضا

(بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الشروط جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقييد الأول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء والثاني السبب فانه يلزم من وجوده
الوجود وبالثالث مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع
النصاب الذي هو سبب للوجوب ومقارنة المانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم
فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لا ذات الشرط ثم هو عطف كالحياة للعلم وشرفي كالطهارة
للصلاة وعادى كنصب السلم لصعود السطح ولغوى وهو المخصص كما في أكرم خي أن جاؤا أي الجناين منهم
فينعدم الأكرام المأمور به بانعدام المحيى ويوجب وجوده إذا مثل الأمر قاله الجلال المحلى وسقط قوله كتاب
الشروط لغير أبي ذر (باب ما يجوز من الشروط) عند الدخول (في الإسلام) كشرط عدم التكليف بالنقل
من بلد إلى آخر لأنه لا يصح على مثلا (و) ما يجوز من الشروط في (الأحكام) أي العقود والنسب ونحو غيرها

من العاملات (والمبايعة) من عطى الخاص على العام * وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) الخزومي مولا هم
 المصري ونسبه الى جده لشهرته به واسم ابيه عبد الله قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عذيل) بضم
 العين وفتح القاف ابن خالد الاموي مولا هم (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال اخبرني) بالافراد
 (عروة بن الزبير) بن العوام (انه سمع مروان) بن الحكم ولا صحبة له (والمسور بن محرمة) وله سماع من النبي
 صلى الله عليه وسلم لكنه انما قدم مع ابيه وهو صغير بعد الفتح وكانت قصة الحديبية الا في حديثها هنا مختصرا
 قبل يستعين (رضي الله عنه) ما يجبران عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم عدول لا يقدح عدم معرفة
 من لم يسم منهم) (قال) كل منهم (لما كاتب سهيل بن عمرو) بضم السين مصغرا وعمر وفتح العين وسكون الميم
 أحد اشرف قريش وخطيبهم وهو من مسلمة الفتح (يومئذ) أي يوم صلح الحديبية (كان فيما اشترط سهيل
 ابن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يأتيك منا أحد) من قريش (وان كان على دينك الا ردده اليك
 وخليت بيننا وبينه فكره المؤمنون ذلك وامنعوا منه) بعين مهملة تضاد مجمة أي غضبوا من هذا الشرط
 وانفقوا منه وتقال ابن الاثير شق عليهم وعظم (وابي سهيل الا ذلك) الشرط (فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم
 على ذلك فرد) عليه السلام (يومئذ ابا جندل) العاصي حين حضر من مكة الى الحديبية يسرف في قيوده
 (الى ابيه سهيل بن عمرو) لانه لا يبلغه في الغالب الهلاك (ولم يأت) بكسر الهاء عليه السلام (أحد من الرجال
 الا ردته) الى قريش (في تلك المدة وان كان مسلما) وقام بالشرط (وجاء المؤمنات) ولا يذر عن الحموى والمستقلى
 وجاءت المؤمنات (مهاجرات) نصب على الحال من المؤمنات (وكانت ام كلثوم) بضم الكاف وسكون
 اللام وضم المثناة (بنت عتبة بن ابي معيط) بضم العين وسكون القاف وفتح الموحدة ومعيط بضم الميم وفتح العين
 المهملة وسكون التحتية (عن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهي عاتق) بعين مهملة فأف فتاة
 فورية فقاف وهي شابة أول بلوغها الحلم (لجاء اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم) بفتح
 ياء المضارعة لان ماضيه ثلاثي قال تعالى فان رجعت الله فلم يرجعها (عليه السلام) اليهم لما بكسر اللام
 وتخفيف الميم (انزل الله فيهن) في المهاجرات (اذا جاءكم المؤمنات) سمعن به اتصدين يقهين بالسنة ونطقهين
 بكامة الشهادة ولم يظهر منهن ما يخالف ذلك (مهاجرات) من دار الكفر الى دار الاسلام (فامتنوهن)
 فاختبروهن بالخلاف والنظر في العلامات اغلب على ظنكم صدق ايمانهن (الله اعلم بايمانهن) منكم لان عنده
 حقيقة العلم (الى قوله) تعالى (ولا هم يحلون لهن) لانه لا حل بين المؤمنة والمشركة (قال عروة) بن الزبير متصل
 بالاسناد السابق أولا (فأخبرتني عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن)
 يمتحنهن (بهذه الآية يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الى غفور رحيم) وسقط لفظ
 فامتنوهن لا يذر (قال عروة) قالت عائشة من اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد بايعنك (حال كونه) كلاما يكلمها به والله ما مست يده (عليه السلام) يدا امرأة قط في المبايعة (بفتح الياء
 وما يابعهن الا بقوله) وهذا الحديث اخرجه ايضا في الطلاق ويأتى ان شاء الله تعالى تاما قريبا من وجه آخر
 عن ابن شهاب * وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا صفيان) الثوري (عن زياد بن علاقة)
 بعين مهملة مكسورة وبقاف الهمزة على بالثلاثة والعين المهملة الكوفي انه (قال سمعت جبررا) بفتح الجيم وكسر الراء
 الاولى (رضي الله عنه) يقول بايعة رسول الله (ولا يذر النبي صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح
 بالنصب (لكل مسلم) وفي نسخة في الفرع وأصله وغيرهما وعليها شرح الكرمانى والنصح بالجر عطفًا على مقدر
 يعلم من الحديث بعده أي على اقام الصلاة وايتاء الزكاة * وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال
 (حدثنا يحيى بن سعيد القطان) (عن اسماعيل) بن ابي خالد الجبلي أنه (قال حدثني) بالافراد (قيس بن ابي
 حازم) بالحاء المهملة والزاي الجبلي ايضا (عن جرير بن عبد الله) الجبلي (رضي الله عنه) انه (قال بايعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة) حذف تاء اقامة لان المضاف اليه عوض عنها وايتاء الزكاة
 والنصح (بالجر عطفًا على السابق (لكل مسلم) ولا يذروا النصح بالرفع كما في الفرع وأصله * هذا (باب)
 بالتنوين (اذا باع) شخص (تخلوا) حال كونها (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة ولا يذر
 بفتحها وهو الاكراهى لثقت وزاد في رواية أبي ذر عن النخعي ولم يشترط المرة أي المشتري وجواب

الشرط محذوف تقديره فالثمرة للبائع الآن بشرط المشتري • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال
 (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من باع نخلا قد أبرت) مبيع للمعقول مع تشديد الواحدة ولا يذرت بخفضها (فتمرتها للبائع)
 بالثلثة وبالثلاثة بعد الزاوي ذرف فخرها بحذف الثناة (الآن بشرط المبتاع) أى المشتري • وتقدم هذا
 الحديث في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع • (باب الشروط في البيع) ولا يذرف البيوع بالجمع •
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرف نسخة أخبرنا (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب الحارثي القصباني قال (حدثنا الليث) بن
 سعد الإمام ولا يذرف حديث الليث (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عمرو) بن الزبير (أن عائشة رضى
 الله عنها أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تسئلهن في كتابتها ولم تكن) بريرة (قضت) لمواليها (من كتابتها شيئا)
 وكانت كاتبتهن على تسع أواق في كل عام أوقية (قالت لهما عائشة ارجعي إلى أهلك) بكسر الكاف أى مواليك
 (فان أحبوا ان اقضى عنك كتابتك) واعتقك (ويكون) بالنصب عطفا على السابق (ولاؤن) الذى هو سبب
 الارث (لى فعات) ذلك (فذكر ذلك) الذى قالته عائشة (بريرة الى اهلهما) ولا يذرف لاهلهما (فأبوا) امتنعوا
 (وهابوا ان شاء ان يحسب عليك) بكسر الكاف (فلم يعمل ويكون) بالنصب عطفا على المنصوب السابق
 (لنا ولاؤن) فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما بائعيها (فأعتيت) هاهن - مزة قطع وحذف
 الضمير المنصوب في الموضعين للعلم به (فانما الولاء لمن اعنى) وفيه دليل لقول الشافعي في القديم انه يصح بيع
 رقبة المكاتب ويملكه المشتري مكانها ويعتق بأداء الخيوم اليه والولاء له أما على الجديد فلا يصح وترجمة المؤلف
 هنا مطلقة تختمل جواز الاشتراط في البيع وعدم الجواز ومذهب الشافعية لا يجوز بيع بشرط كبيع بشرط
 بيع أو قرص للنهي عنه في حديث أبي داود وغيره الا في ست عشرة مسألة أو لها شرط الرهن ثانياً المكفيل
 المعين لثن في الذمة للحاجة اليهما في معاملته من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط
 رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاشتقاله على شرط رهن مالم يملكه بعد ثلثها الا لشهادته قوله تعالى وأشهدوا اذا
 تباعتم رابعها الخيار خامسها الاجل المعين سادسها العتق للمبيع في الاصح لان عائشة رضى الله عنها اشترت
 بريرة بشرط العتق والولاء ولم ينكره صلى الله عليه وسلم الا بشرط الولاء لهم بقوله ما بال اقوام يشترطون شروطا
 ليست في كتاب الله الى آخره لان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل شرطه والثاني البطلان
 كالمو شرط يبعه أو هبته وقبل يصح البيع ويطل الشرط سابعها بشرط الولاء لغیر المشتري مع العتق في اضعف
 القوانين فيصح البيع ويطل الشرط لظاهر حديث بريرة والاصح بطلانها مما انتقرر في الشرع من أن الولاء لمن
 أعتق وأما قوله له انشأ واشترطى لهم الولاء فأجيب عنه بأن الشرط لم يقع في العقد وبأنه خاص بقضية عائشة
 وبأن لهم معنى عليهم ثامنها البراءة من العيوب في المبيع ثامنها نقله من مكان البيع لانه نصريح بمقتضى
 العقد عاشرها وحادى عشرها قطع الثمار أو بتبقيتها بعد اصلاح ثاني عشرها أن يعمل فيه البائع عملا معلوما
 كأن باع ثوبا بشرط أن يخطيه في اضعف الاقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى عليهم ما باعتبار القيمة
 وقبل يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والاصح بطلانها لاشتغال البيع على شرط عمل فيما
 لم يملكه بعد ثالث عشرها أن بشرط تكون العبد فيه وصف مقصود رابع عشرها أن لا يسلم المبيع حتى
 يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية فيما اذا باع مالم يره على القول ببعثته
 للساجدة الى ذلك • وهذا الحديث قد سبق في البيع والعتق وغيرهما • هذا (باب) بالنسبة (اذا اشترط
 البائع) على المشتري (عهرا لدايه) أى ركوب ظهر الدابة التي باعها (الى مكان مسمى) معنى (جاء) هذا البيع
 • وبه قال (حدثنا ابو يعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة الكوفي (قال سمعت عامرا) الشعبي
 (يقول حدثني) بالافراد (جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه انه كان يسير على جمل له) في غزوة
 تبوك أو ذات الرقاع (قد أعيا) أى تعب (فقر) به (النبي صلى الله عليه وسلم فخر به فدعاه) بالفاء فيها وكأثره
 عقب الدعاء بضربه وللم واحد من هذا الوجه فخر به برجله ودعاه ولا أحد من هذا الوجه أيضا قلت يا رسول
 الله ابسط أجلي هذا قال أخذه وانا خر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أعطني هذه العصا أو قطع لي عصا من
 الشجرة ففعلت فاخذها فحسبها نجسات ثم قال اركب فركبت (مساريسير) بلطف الجار والمجرور والمصدر

ولابى ذر سربا بسقاط حرف الجز (ليس يسير مثله) بلفظ المضارع ولا بن سده من هذا الوجه فانبعث فما كدت
امسكه ولمسلم من رواية أبي الزبير عن جابر فكنيت بعد ذلك اجبى خطامه لاسمع حديثه (ثم قال) عليه السلام
(بعينه) أى الجمل (بوقية) بفتح الواو مع اسقاط الهمزة ولا بى ذر بأوقية بهمزة مضمومة والقضية مشددة فبها
(قلت لا) أيعه وللنساءى من هذا الوجه وكانت لى اليه حاجة شديدة وقال ابن التين قوله لا غير محفوظ إلا أن
يريد لا يبعه هولاء بغير عن وكأنه نزه جابر عن قوله لا لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد ثبت قوله لا لكن
الثنى متوجه لتترك البيع وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان عن جابر أتبعني جلال هذا يا جابر قلت بل أهبه
لكن (ثم قال) عليه السلام ثانيا (بعينه بوقية) ولا بى ذر بأوقية (بعينه) بها امتثال الأمر عليه السلام والافقد
كان غرضه أن يهيبه للرسول صلى الله عليه وسلم (فاستثنت) أى اشترطت (حلاله) بضم الحاء المهملة وسكون
الميم أى حله أى خذف المفعول (الى اهل فلما قدمنا) الى المدينة (أنته بالجمل) وفي الاستقراض في باب
الشفاعة في وضع الدين من طريق مغيرة عن الشعبي فلما دوننا من المدينة استأذنت فقلت يا رسول الله انى
حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فأتزوجت بكرا أم ثيبا قلت ثيبا أصيب عبد الله وترك جوارى
صفارا فأتزوجت ثيبا تعلمن وتودهن ثم قال أنت أهلك فقدمت فآخبرت خالى يبيع الجمل فلامنى زاد في رواية
وهب بن كيسان فى البيوع قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين (ونقدنى) بالنون والاقاف أى اعطانى (عنه)
على يد بلال زاد فى الاستقراض وسهمى مع القوم (ثم انصرفت فارسل) عليه السلام (على اثرى) بكسر
الهمزة وسكون المثناة فلما جثته (قال ما كنت لا آخذ جلاك فخذ جلاك ذلك) هبة (فهو مالك) برفع اللام وعند
أحمد من رواية يحيى القطان عن زكريا قال اظننت حين ما كنت اذهب بجمالك خذ جلاك وتمنه فهو مالك
والما ككة المناقصة فى الثمن وأشار بذلك الى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع (قال) ولا بى ذر وقال
(شعبة) بن الحجاج فيما وصله البيهقى من طريق يحيى بن كسبر عنه (عن مغيرة) بن مقسم الكوفى (عن عامر)
الشعبى (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (افقرنى) بفتح الهمزة وسكون القاء ففاق مقسوحة فراء (رسول
الله صلى الله عليه وسلم ظهره) أى جلفى عليه (الى المدينة وقال اصحابى) بن راهويه مما وصله فى الجهاد (عن
جابر) هو ابن عبد الحميد (عن مغيرة) بن مقسم الكوفى عن عامر عن جابر (فبعته على أن لى ففار ظهره حتى ابلغ
المدينة) فيه الاشتراط بخلاف التعليق السابق (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وغيره) أى عن جابر مما سبق
مما ولا فى باب الوكالة (لكن) ولا بى ذر ولك (ظهره الى المدينة) وليس فيه دلالة على الاشتراط (وقال محمد بن
المنكدر) مما وصله البيهقى من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه (عن جابر شرط ظهره الى المدينة وقال
زيد بن اسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع) أى الى المدينة وكذا وصله الطبرانى أيضا وليس فيه ذكر الاشتراط
أيضا (وقال ابو الزبير) محمد بن اسلم بن تدرس مما وصله البيهقى (عن جابر أفقرناك ظهره الى المدينة) وهو عند
مسلم من هذا الوجه لكن قال قت على أن لى ظهره الى المدينة قال ولك ظهره الى المدينة (وقال الاعمش)
سليمان بن مهران مما وصله الامام احمد ومسلم (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر يبلغ) بوقية وموحدة
مفتوحتين ولا مشددة فغين مجبة بصيغة الامر (عليه الى هلك) وليس فيه ما يدل على الاشتراط وللنساءى
من طريق ابن عيينة عن أبوب وقد أعرتك ظهره الى المدينة (قال أبو عبد الله) البزارى (الاشتراط) فى العقد
عند البيع (أكثر) طرفا (واصح عندى) مخرجا من الرواية التى لا تدل عليه لأن الأكثر تفيد القوة وهذا وجه
من وجوه الترجيح فيكون اصح ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فيكون
حجة وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهره وأفقرناك ظهره وتبلغ عليه
لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وبهذا الحديث تمسك الحنابلة لصحة شرط البائع ففهموا ما فى البيع وهو
مذهب المالكية فى الزمن اليسير دون الكثير وذهب الجمهور الى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافى
مقتضى العقد وأجابوا عن حديث الباب بأن ألفاظه اختلفت فتم من ذكر الشرط ومنهم من ذكر كفيه ما يدل
عليه ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة وهى واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث
عائشة فى قصة برة فقيه بطلان الشرط الخالف اقتضى العقد ووضح من حديث جابر أيضا النهى عن بيع الثياب
أخرجها أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهى عن بيع وشرط وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعدهام

مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه وحبته لا رجوع فيها لتزبه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساع
لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ولا يجوز أن يصح ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد
وانما وقع سابقاً ولا حقاقتبرع بمنقته أو لا كاتبترع برقبته آخر أو سقط في رواية غير أبي ذر قال أبو عبد الله إلى
آخره (وقال عبيد الله) مصعرا ابن عمر العمري فيما وصله المؤلف في البيوع (وابن اسحاق) محمد بن محمد وصله أحد
وأبو يعلى والبرزاري (عن وهب) يسكون الهاء ابن كيسان (عن جابر) رضى الله عنه (اشتهر النبي صلى الله عليه
وسلم بوقية) ولا يذرباً ووقية (وتابعه) ولا يذرباً سقط الواو أي تابع وهباً (زيد بن اسلم عن جابر) في ذكر الاوقية
وهذه المتابعة وصلها البيهقي (وقال ابن جرير) عبد الملك بن عبد العزيز فيما وصله البخاري في الوكالة (عن
عطاء) هو ابن أبي رباح (وغیره) بالجحر عطاء على الجحر والسابق (عن جابر أخذه) أي قال عليه السلام أخذت
الجل (بأربعة دنائير) ذهباً قال البخاري (وهذا) أي ما ذكر من أربعة الدنانير (يكون ووقية) ولا يذرباً ووقية
(على حساب الدينار) الواحد (بعشرة درهم) قال الكرماني وتبعه ابن حجر الدينار مبتدأ وقوله بعشرة دراهم
خبره والحساب مضاف الى الجملة أي دينار من الذهب بعشرة دراهم وأربعة دنائير تكون أوقية من الفضة
وتعقبه العمري فتال هذا تصرف عجيب ليس له وجه أصلاً لأن لفظ الدينار وقع مضافاً اليه وهو مجرور بالاضافة
ولا وجه لقطع لفظ حساب عن الاضافة ولا ضرورة اليه والمعنى أصح ما يكون انتهى وسقط قوله دراهم
في رواية أبي ذر (ولم يبين الثمن مغيرة) بن مقسم فيما وصله في الاستقراض (عن الشعبي) عامر (عن جابر) كذا
لم يبين الثمن (ابن المنكدر) محمد فيما وصله الطبراني (وابو الزبير) محمد بن اسلم فيما وصله التميمي (عن جابر) ثم وقع
في رواية أبي الزبير عندهم لم تعينها بخمس أواق وفي فوائد تمام بأربعين درهماً (وقال الاعشى) سليمان بن
مهران فيما وصله احمد ومسلم وغيرهما (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر ووقية ذهب) ولا يذرباً ووقية ذهب
(وقال ابو اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي مما لم يقف الحافظ ابن حجر على وصله (عن سالم عن جابر عما تقي درهم)
بالثنية (وقال داود بن قيس) الفراء الدباغ أبو سليمان (عن عبيد الله بن مقسم) بكسر الميم وسكون القاف وفتح
السين المهملة وعبيد الله بضم العين مصعرا القرشي المدني (عن جابر اشترى) النبي صلى الله عليه وسلم
الجل (بطريق تبوك) وحزم ابن اسحاق عن وهب بن كيسان في روايته المشاور الباقيل بأن ذلك كان في غزوة
ذات الرقاع قال ابن حجر وهى الراجحة في نظري لأن أهل المغازي اضطرب لذلك من غيرهم (احسبه قال بأربع
أواق) كفاض ولا يذرباً الوقت والاصلي أواقى بآيات الباء فحزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن وقد
وافقه على ما حزم به على بن زيد بن جده عن أبي المتوكل عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم مزج جابر في غزوة
تبوك (وقال ابو نصر) بنون مفتوحة فضاء مجمة ساكنة المنذر بن مالك العبدي فيما وصله ابن ماجه (عن جابر
اشترى بعشرين ديناراً) قال المؤلف (وقول الشعبي) عامر بن شراحيل (بوقية) ولا يذرباً ووقية (أكثر) من
غيره في أكثر الروايات (الاشراط أكثر) طرقاً (واسع عندي) مخرجاً (قاله ابو عبد الله) أي البخاري وهذا قد
سبق قريبا وزيد هنا في نسخة وسقط في نسخ والحاصل من الروايات في الثمن أنه في رواية الاكثر اوقية وأربعة
دنائير وهى لتخالفتها وأوقية ذهب وأربع اواق وخمس اواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً وعند أحد والبرزاري
من رواية على بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع التناضى عياض بين هذه الروايات بأن سبب
الاختلاف الرواية بالمعنى وان المراد أوقية الذهب وأربع اواق والخمس بقدر ثمن الاوقية الذهب وأربعة
الدنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك رواية الأربعين درهماً مع المائتي درهم
قال وكان الاخبار بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس (باب الشروط
في المعاملة) مزارة وغيرها وبه قال (حدثنا أبو البان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعب) هو ابن أبي حمزة
قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان الزيات (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى
الله عنه) أنه قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة مهاجراً يا رسول الله اقسم بيننا وبين
أحوائنا (المهاجرين) (التخيل) بكسر الخاء المجمة (قال) عليه السلام (لا) اقسم كراهية أن يخرج عنهم شيئاً من
رقبة نخلهم الذي به قوام امرهم شفقة عليهم (فقال الانصار) أي المهاجرين (تدعوننا) ولا يذرباً وكفونا
(المؤنة) في التخيل بعهده في السقي والتربية والجداد (ونشر ككم) بفتح أوله ونالته أو بضم ثم كسر (في الثمرة)
وهذا موضع الترجمة لأن تقديره ان تكفونا المؤنة قسم ينكم أن ونشر ككم وهو شرط لغوى اعبره صلى الله عليه

وسلم (قالوا) أي المهاجرون والانصار (سمعنا واطعنا) * وهذا الحديث قد سبق في المزارعة في باب اذا قال
 اكفني مؤنة النخل * وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي وسقط لابي ذر ابن اسماعيل قال (حدثنا
 جويرية بن اسماعيل عن نافع) (مولي ابن عمر) (عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال اعطى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليهود أن) وفي باب المزارعة مع اليهود من طريق عبد الله عن نافع على أن
 (يعملوها) أي يعاهدوا أشجارها بالسقي واصلاح مجارى الماء وغير ذلك (ويرزعوها ولهم شطر ما يخرج منها)
 من ثمر أو زرع * ومطابقته للترجمة ظاهرة لكن الاكثرون على المنع من كراهة الأرض بجرمها يخرج منها لكن عمله
 بعضهم على أن المعاملة كانت مساقاة على النخل والبياض المتخلل بين النخيل كان يسير افتقع المزارعة تبعا
 للمساقاة وسبق الحديث في المزارعة * (باب الشروط في المهر عند النكاح) بضم العين وسكون الصاد
 أي وقت عقده (وقال عمر) هو ابن الخطاب رضي الله عنه فيما وصله ابن أبي شيبة (أن مقاطع الحقوق عند
 الشروط ولك ما شرطت وقال المسور) بكسر الميم وسكون الميم وفيه من مخرمة فيما وصله في الخمس
 (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم دكر صهراته) هو أبو العاصم بن الربيع من مسلمة الفتح (فأثنى عليه) خيرا
 (في مصاهرته) وكان قد تزوج زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة (فأحسن) الثناء عليه (قال
 حدثني وصدقني) بتخفيف الدال في حديثه بالواو في اليونينية وفي الفرع فصدقني بالفاء بدل الواو (ووعدي)
 أي أن يرسل إلى زينب وذلك أنه لما أسر يدر مع المشركين قد نه زينب فشرط عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يرسلها إليه (فوقى) بذلك فأثنى عليه لاجل وفائه بما شرط له * وهذا الحديث يأتي ان شاء الله تعالى
 في كتاب النكاح * وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال
 حدثني) بالافراد (يزيد بن أبي حبيب) من الزيادة البصري واسم أبيه سويد (عن أبي الخير) مرشد بفتح الميم
 والمثلثة ابن عبد الله الزبي (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) أنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج) معناه عند الجمهور وأولى الشروط وحله بعضهم على
 الوجوب قال أبو عبد الله الابي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم أن لا يجب شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط
 الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أحرى ومعلوم أن لنا في البياعات وغيرها شروطا لازمة لأن لفظ
 الشروط هنا عام وانما كان النكاح كذلك لأن امره احوط وبابه اضيق والمراد شروطا لاتناهي مقتضى عقد
 النكاح بل تكون من مقاصده كاستراط العشرة بالعرف وان لا يقصر في شيء من حقوقها ما شرط بخالف
 مقتضاها كشرط أن لا يسترى عليها ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح به المثل فهو
 عام مخصوص لانه يخرج منه الشروط الفاسدة وقال احمد يجب الوفاء بالشرط مطلقا لحديث أحق الشروط
 قاله النووي في شرح مسلم لكن رأيت في تنقيح المرداوي من الحنابلة تفصيلا في ذلك يأتي ان شاء الله تعالى في باب
 الشروط في النكاح من كتابه مع بقية ما في الحديث من المباحث * وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والترمذي
 وابن ماجه في النكاح والتساوي فيه وفي الشروط * (باب الشروط في المزارعة) هذه الترجمة اخص من سابقة
 السابقة * وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفي قال (حدثنا ابن
 عيينة) صفيان قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصاري (قال سمعت حنظلة الزرقى) بن قيس (قال سمعت رافع بن
 خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وبعد التحنية جيم (رضي الله عنه يقول كلما كثر الانصار حقتا) بجاء
 مهمله مفتوحة وفاف ساكنة منصوب على التمييز أي زرعاً (فكان نكري الارض) بضم نون نكري وفي بيان
 ما يكره من الشروط في المزارعة عن صدقة بن الفضل وكان احداً يكرى ارضه فيقول هذه القطعة لي وهذه لك
 (فرعاً) خرجت هذه) القطعة من الارض (ولم تخرج ذه) بذال معجمة مكسورة وهاء مكسورة مع الاختلاس
 أو الاشباع وحذف الهاء قبل المعجمة والاصل ذي غني بالهاء للوقوف أي ولم تخرج القطعة الاخرى فيقول
 صاحب تلك بكل ما حصل ويضيع الاخر بالكلية (فهيئنا) وفي حديث صدقة بن الفضل المذكور فنهاهم النبي
 صلى الله عليه وسلم (عن ذلك) لما فيه من حصول المخاطرة المنهى عنها (ولم تنه) بضم النون الاولى وسكون
 الثانية وفتح الهاء مبنياً للمفعول أي لم ينهنا النبي صلى الله عليه وسلم (عن الورق) بكسر الراء أي عن الكراهة
 بالدرهم * (باب ما لا يجوز من الشروط في عقد النكاح) * وبه قال (حدثنا مسدد) بضم الميم وفتح المهملة

وتشديد المهمله الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصفرا أبو معاوية البصري قال (حدثنا معمر) يمين مفتوحين منهم ما عين مهمله ساكنة ابن راشد الأزدي مولا هم البصري زبيل اليمين (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سعيد) هو ابن المسيب (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال لا يسع) بآيات النخبة بعد الموحدة على أن لافافية وللأصلي لا يسع بمحذفها وسكون العين على أنها فافية (حاضر لباد) متاعا بدم به من البادية ليبعه بسعرومه بأن يقول له أتركه عندي لا يسعه لك على التدريج بأعلى (و) قال عليه السلام (لا تناجشوا) الأصل تناجشوا حذف أحدي التاء من تخفيفا من النجش بالنون والجيم والمجعة وهو أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليغتر غيره (ولا يريدن) بنون التأكيد الثقيلة وفي البيع من حديث علي بن المديني عن ابن عيينة ولا يدع الرجل (على يسع الخبث ولا يخطب) بنون التوكيد الثقيلة (على خطبته) بكسر الخاء المجعة (ولانسأل المرأة) بكسر اللام لالتقاء الساكنين على النهي (طلاق اختها) قال النووي نهي المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطاقة وعبر عن ذلك بقوله (لتسكني) بسين مهمله ساكنة بين المتناهيين الفوقيتين أي لقلب (أفاهما) قال والمراد باختها نسباً أو رضاعاً أو ديناً ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن اختاً في الدين أما لان المراد القالب أو أنها اختها في الجنس الآدمي وقال ابن عبد البر المراد الضرّة وهذا الحديث سبق في البيوع ويأتى إن شاء الله تعالى في النكاح * (باب الشروط التي لا تحل في الحدود) * وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلافي قال (حدثنا) بلام واحدة ابن سعد الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) مصفرا (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون المثناة الفوقية (ابن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضى الله عنهم ما قالوا أن رجلاً من الأعراب) لم يسم كغيره من المبهمات في هذا الحديث (أى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله) بفتح الهمزة وضم المجعة والمهمله أى سألتك الله أى بالله ومعنى السؤال هنا القسم كانه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرتك الله بتشديد الكاف وحينئذ فلا حاجة لتقدير حرف جر فيه (الاضيت) أى ما أطلب منك الا قضاءك (لى بكاب الله) أى بحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلوً أفصح من تلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله (فقال الخضم الآخر وهو أفقته منه) أى بحسن مخاطبته وأدبه أو أفقته منه في هذه القصة لوصفها على وجهها (نعم فاقض بيننا بكاب الله) الفاء جواب شرط محذوف (واذن لى) هو بهمزة زين الاولى همزة وصل تحذف في الدرج والثانية فاء الفعل ساكنة فاذا ابتدأت بها ظهرت همزة الوصل وقلت همزة الفعل باء من جنس حركة الهمزة قبلها على قاعدة اجتماع الهمزة زين وحذف المقول المعتدى بحرف الخفض للعدم من السياق والتقدير واذن لى فى أن أقول وهذا الاستئذان من حسن الادب فى مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ابنى كان عسيفا) انما قال ابنى الخ وهو الخضم الثانى كما هو ظاهر السياق وجزم الکر ما فى بأنه الاول وعبارته ولفظ اذن لى عطف على اقض اذ المستأذن هو الرجل الاعرابى لا خصمه انتهى والظاهر أنه استدلل لذلك بما تقدم فى كآب الصلح عن آدم عن ابن أبى ذئب فقال الاعرابى أن ابنى بعد قوله فى الحديث جاء اعرابى وفيه فقال خصمه لكن قال الحافظ ابن حجر ان هذه الزيادة شاذة يعنى قوله فقال الاعرابى والمحفوظ فى سائر الطرق كما هنا انتهى وينظر فى قول الکر ما فى اذ المستأذن هو الرجل الاعرابى لا خصمه حيث جعله على لقوله اذن لى عطف على اقض لأن ظاهره التدافع على ما لا يخفى وكذا قول العيني فى باب الاعتراف بالزمان كتاب الحدود وقوله واذن لى أى فى الكلام لا تكلم وهذا من جملة كلام الرجل لا الخضم وهذا من جملة فقهه حيث استأذن بحسن الادب وترك رفع الصوت انتهى فاستأمل والعسيف بالسین المهمله والفاء أى كان اجبرا (على هذا فزنى) أى ائمه (بامرأته) بامرأة الرجل (وانى آخرت) بضم الهمزة وكسر الموحدة (ان على ابنى الرجم) لكونه كان بكر او اعترف (فاقديت) ابنى (منه بما شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فأتاهل العلم) الصحابة الذين كانوا يفتون فى العضر النبوى وهم الخلفاء الاربعة وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصار يرون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فأخبرونى أن ما على ابنى حلة مائة) ماضفة جلد الى مائة ولا يذم مائة جلد (وتغرب عام) من البلد الذى وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله) أي بحكمه أو بما كان قرأنا قبل نسخ لفظه
(الوليدة والفتنة رد) أي مردود (عليك) فاطلق المصدر على المفعول مثل نجي العين أي يجب ردهما عليك
وسقط قوله عليك لغير أبي ذر (وعلى ابن جلد مائة وتغريب عام) لأنه كان بكرًا واعترف هو بالزنا لأن إقرار الأب
عليه لا يقبل نعم إن كان هذا من باب القنوى فيكون المعنى إن كان ابنك زني وهو بكر فخذ ذلك (اغديا نيس)
بضم الهمزة وفتح النون مصغرا (إلى امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا وشهد عليها اثنان (فارجها) لأنها كانت
محصنة (قال فقد اعلمها) أنيس (فاعترفت) بالزنا (فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمته) يحتمل أن
يكون هذا الأمر هو الذي في قوله فان اعترفت فارجها وأن يكون ذكره أنها اعترفت فأمره ثانياً أن يرجمها
وبعث أنيس كما قاله النورى محمول عند العلماء من أصحابنا على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قد ذفها بآنيه فلما
عليه حد القذف فطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل عليها حد الزنا وهو
الرجم قال ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث ليطالب أئمة حد الزنا وهذا غير مراد لأن حد الزنا
لا يحتاط به بالنجس بل لو أقر الزاني استحب أن يعرض له بالرجوع * ومطابقة الحديث للترجمة قبل في قوله
فانقذت منه بمائة شاة ووليدة لأن ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجعلوا في الحد
القداء بمائة شاة ووليدة كأنهم وقعوا على سقوط الحد عنهما فلا يحل هذا في الحد وكذا قالوا وفيه تعسف
لا يخفى لأن الذي وقع انما هو صلح * وهذا الحديث ذكره البخارى في مواضع مختصرة ومطولا في الصلح
والاحكام والمحار بين والوكالة والاعتصام وخبر الواحد وأخرجه بقية الجماعة * (باب ما يجوز من شروط
المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعق) بضم أوله وفتح ثالثه وكلمة على للتعليل كهي في قوله تعالى ولتكبروا الله
على ما هداكم أي إذا رضى بالبيع لأجل عتقه * وبه قال (حدثنا خالد بن يحيى) بفتح الخاء المجهة وتشديد
اللام ابن صفوان السلي أبو محمد الكوفي نزيل مكة صدوق روى بالارضاء قال (حدثنا عبد الواحد بن إين) ضد
أبى البراء الحبشى مولى ابن أبي عمرو والنخزوى القرشى (المكي عن أبيه) إين أنه (قال دخلت على عائشة رضى الله
عنها) قبل آية الحجاب أو من وراء الحجاب (فالت دخلت على بريرة وهى مكاتبة) الواو للعال ولم تكن قضت من
كاتبها شيئا وكانت كاتبهم على تسع اواق في كل سنة وقية (فقات بالأم المؤمنين اشتري فان اهلى يبيعونى)
ولابى ذر يبيعونى بنونى على الاصل (فأعقبتى) بهمزة قطع (فالت) عائشة فقلت لها (نم) اشتريك فأعقتك
(فالت) بريرة (ان اهلى لا يبيعونى) ولابى ذر لا يبيعونى (حتى يشترطوا ولاى) الذى هو سبب الارث أن
يكون لهم (فالت) عائشة فقلت لها (لا حاجة لى فبت) حيثئذ (فسمع ذلك النى صلى الله عليه وسلم أوبغته) شك
الراوى (فقال ما شأن بريرة) أى فذكرت له شأنها (فقال) ولابى ذر قال (اشتريها فأعقتها) بهمزة وصل
فى الاولى وقطع فى الاخرى (وليشترطوا) بلام ساكنة ولابى ذر وبشترطوا باسقاطها (ماشأا فالت) عائشة
(فاشتريتها فأعقتها) ولابى ذر قال أى الراوى فاشترتها أى عائشة فأعقتها (واشترط اهلها ولاها) أن يكون
لهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وان اشترطوا مائة شرط) * ومطابقته للترجمة من كون بريرة
شترطت على عائشة أن تعتقها اذا اشترتها وقد تكرر ذكر هذا الحديث مرات * (باب الشرط فى الطلاق وقال
ابن المسيب) سعيد (والحسن) البصرى (وعطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله عبد الرزاق (أن بدا) بغير همز
فى الضرع وأصله وفى غيرهما بآنيته فى الشرط (بإطلاق) بأن قال انت طالق ان دخلت الدار (أو حر) بأن قال
ان دخلت الدار فأنت طالق (فهو احق بشرطه) * وبه قال (حدثنا محمد بن عرفة) الساجى السامى بالسجين
المهملة القرشى البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عدى بن ثابت) الانصارى الكوفى (عن ابى حازم)
بالحاء المهملة والراء المهملة (عن ابى هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
التلقى) للربكان اشراء متاعهم قبل معرفة سعر البلاء (وان يتناح) يشتري (المهاجر) أى المقيم (للاعرابي) الذى
يسكن البادية (وان تشترط المرأة) عند العقد (طلاق احتما) اعم من أن تكون معها فى العصمة كالضرة
اولا تكون فى العصمة كالأجنبية * وهذا موضع الترجمة كما قاله ابن بطال لأن مفهومه انها اذا اشترطت ذلك
فطلق أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهاى عنه معنى (وان يستام الرجل على سوم أخيه) بأن يقول لمن
اتفق مع غيره فى بيع ولم يعقداه أنا اشتريه بأزيد أو أنا أبيعك خبرا منه بأرخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن
بالتراضى صريحا وقبل العقد (ونهى) عليه السلام أيضا (عن النجس) بنون مقبوضة فحيم ساكنة فشين مجهزة وهو

أن يزيد في الثمن بالرغبة بل ليعز غيره (ومن التصرية) وهي ربط البائع بزرع ذات اللبن من ما كول اللهم ليكثر
 لبنا التغير المشتري وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (تابعه) أي تابع محمد بن عروة
 في تصحيحه برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم (معاذ) أي ابن معاذ بن نصر بن حسان الغنزي البصري
 فيما وصله مسلم (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله مسلم أيضا (عن شعبة) بن الجراح (وقال غندر) محمد بن
 جعفر فيما وصله مسلم أيضا وأبو نعيم في مستخرجيه كما في المقدمة (وعبد الرحمن) بن مهدي (نهي) بضم النون
 وكسر الهاء مبنيا للمفعول (وقال آدم) بن أبي إياس عن شعبة (نهي) بضم النون وكسر الهاء مع ضمير الجمع
 (وقال أنس) بفتح النون وسكون الصاد المججمة ابن شميل (وججاج بن منهل) بكسر الميم وسكون النون
 (نهي) بفتح النون والهاء مبنيا للمعلوم من الماضي المفرد ولم يعين الفاعل وبعد هاء نهي ياء وفي رواية أبي ذر
 كما في الفرع أنها بالق بدل اليا قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها
 أي موصولة ورواية ججاج وصلها البيهقي وقال في الفتح رواية آدم ورواها في نسخته وأما رواية النضر فوصلها
 اسحاق بن راهويه في مسنده عنه (باب الشروط مع الناس بالقول) أي دون الاشهاد والكتابة • وبه قال
 (حدثنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد الفراء أبو اسحاق الرازي قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن
 الصنعاني قاضيها (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (أخبره) ولا يذرا خبرهم عيم الجمع (قال أخبرني)
 بالافراد (يعلى بن مسلم) علي وزن يرضى ابن هرم (وعمر بن دينار) بفتح العين وسكون الميم (عن سعد بن
 جبير) الكوفي (يزيد) أحدهما على صاحبه وغيرهما (بازفع عطفا على فاعل أخبرني) (قد سمعته) الفصح المرفوع
 لابن جريج والمنصوب للغير (يحديثه عن سعد بن جبير) أنه (قال أنا عند ابن عباس) بفتح اللام للتأكيد (رضي
 الله عنهم ما قال حدثني) بالافراد (أبي بن كعب) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى
 رسول الله) مبني أو خبر أي صاحب الخضر هو موسى بن عمران كليم الله ورسوله لا موسى آخر كما يزعم نوف
 البكالي (فذكر الحديث) في قصة موسى والخضر (قال) أي الخضر لموسى (الم أقل انك لن تستطيع معي صبرا
 كانت) المسألة (الاولى) من موسى (نسيانا) بالنصب خبر كان (و) المسألة (الوسطى بشرط) يعني كنت بالشروط
 بالقول (و) المسألة (الثالثة عمدا) وأشار إلى الأولى بقوله (قال لا تأخذني بعمانيت) أي بالذي نسبته
 أو بنسباني أو بشي نسبته يعني وصيته بأن لا يعترض عليه وهو اعتذار بالنسيان أخرجه في معرض النهي عن
 المؤاخذه مع قيام المانع لها قاله البيضاوي وقال السمرقندي قال ابن عباس هذا من معاريض الكلام لأن
 موسى لم ينس ولكن قال لا تأخذني بعمانيت إذا كان مني نسيان فلا تأخذني به (ولا تهتني من امرى
 عمرا) لا تكلفني من أمرى شدة وأشار إلى الوسطى التي كانت بالشروط بقوله (انما غلاما فتله) وإلى الثالثة
 بقوله (فاطلقا فوجد اجد اريد ان ينقض) أي تداني إلى أن ينقطع فاستعبرت الارادة لا مشاركة (فاقامه)
 بعمارته أو بهمود عمده وقيل صحيحه يده فقام (قرأها ابن عباس) أي رواه • من قوله تعالى أما السيفينة
 فكانت لما كين يعملون في البحر فأردت أن أعصيها وكان رواه • (امامهم مالك) • ومطابقة الحديث للترجمة
 في قوله والوسطى بشرط لأن المراد به قوله ان سألتك عن شئ بعدي فلا تنصحبني والترمذي موسى بذلك ولم يكتبها
 ذلك ولم يشهد أحد اوفيه دلالة على العمل بقتضى ما دل عليه الشرط فان الخضر قال لموسى لما خلف الشرط
 هذا فراق بيني وبينك ولم ينكر عليه موسى صلى الله عليه وسلم • وهذا الحديث أخرجه المؤلف في مواضع
 كثيرة تزيد على العشرة مطولا ومختصرا (باب الشروط في الولاة) • وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس
 الاصمعي بن أخت امام الاثني عشر مالك بن انس قال (حدثنا مالك) هو خاله الامام الاعظم (عن هشام بن عروة)
 وسقط لابي ذر ابن عروة (عن ابيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة) رضي الله عنها انها (قالت جاءني
 بريرة فقالت كاتبت اهلي) موالى (على تسع اواق) بالتثنية من غير ياء (في كل عام ارقية فاعينيني) وفي كتاب
 الكتابة مما ذكره معلقة ووصله الذهلي في الزهريات عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة
 ان بريرة دخلت عليها تستعينني في كتابتها وعليها خمسة اواق تجمعت عليها في خمس سنين لكن المشهور ما في رواية
 هشام بن عروة تسع اواق وجرم الاسماعيلي بان الرواية المعلقة غلط لكن جمع بينهما بان الخمس هي التي كانت
 استخفت عليها بجلول فجمعا من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث هشام وبشهادة أنه في رواية عمرة

عن عائشة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت اعطيت ما يقي (فقلت) عائشة لبريرة (ان احبوا) اهلك
 (ان اعدوا لهم) أي الاواقي التسع وهو يشكل على الجمع الذي ذكرته فليست اقل (ويكون) نصب عطفا على
 المنصوب السابق (ولا ولي) بعد ان اعتنقك وجواب الشرط (فعلت فذهبت ببريرة الى اهلهما فالتا لهم)
 ما قالته عائشة (فابوا عليها) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (لجأت من عندهم) الى عائشة (ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقات الى قد عرضت ذلك) بكسر الكاف (عليهم) تعني اهلهما (فابوا الا
 أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذيهما) اشترجهما
 فأعتقهما (واشترط لهما الولاء) أي عليهم فاللام بمعنى على كذا وروى عن حرملة عن الشافعي لكن ضعفه
 النووي بانه عليه السلام أنكر الاشتراط فلو كانت بمعنى على لم ينكره قال وأقوى الاجوبة ان هذا الحكم
 خاص بعائشة في هذه القصة وتعبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الا بدليل أو المراد التوبيع لهم لانه
 صلى الله عليه وسلم قديم لهم أن الشرط لا يصح فلما جاوز في اشتراطه قال ذلك أي لا تبالى به سواء شرطتبه أم لا
 والحكمة في اذنه ثم ابطاله أن يكون أبلغ في قطع عاداتهم ووجوههم عن مثله وقد أشار الشافعي في الاتم الى تضعيف
 رواية هشام المصمري بالاشتراط لكونه انفرادهم دون أصحاب أبيه لكن قال الطحاوي حدثني المزني به عن
 الشافعي يافظ واشترط لهما الولاء بهم مزمعة قطع بغير مشاة فوفاة ثم وجهها بان المعنى أظهر لهم حكم الولاء
 ولا يلزم أن يكون ما نقله الطحاوي عن المزني مذكورا في الاتم (فأما الولاء لمن اعنت ففعلت عائشة) الشراء
 والعنت (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيبا (لحمده الله وانى عليه ثم قال ما من رجل)
 ما شأنهم (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكمه وقضائه (ما كان من شرط ليس في كتاب
 الله فهو باطل وان كان مائة شرط) أو أكثر (فصالح الله احق) أي الحق (وشرط الله) الذي شرطه وجعله شرعا
 (أوفى) أي أقوى وما سواه واه فافعل التفضيل فيه ما ليس على يابه (وانما الولاء لمن اعنت) وهذا الحديث
 قد ذكره المؤلف في مواضع كثيرة بوجوه مختلفة وطرق متباينة قال العيني وهذا هو الرابع عشر موضعا • هذا
 (باب) بالتسوين (إذا اشترط) صاحب الارض (في) عقد (الزراعة اذا شئت احرجتك) • وبه قال (حدثنا
 أبو احمد) غير مسمى ولا مندوب ولا يذروا بن السكن عن الفربري أبو أحمد مزار بن حويه بفتح الميم وتشديد
 الراء الاولى وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم الهمداني بفتح الميم والمجعة التهاودي وأيس له كشجه
 في البخاري سوى هذا الحديث ويقال انه محمد بن يوسف البكندى ويقال انه محمد بن عبد الوهاب الفراء قال
 (حدثنا محمد بن يحيى) بن علي (ابو غسان) بفتح الغين المجعة والسين المهملة المشددة (الكافي) قال (أخبرنا
 مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال لما فدع) بالقاء والادال والعين المهملتين محركاتين
 وضبطه الكرماني كالصغاني بالغين المجعة وتشديد الدال المهملة من الفدغ وهو كسر الشئ الجوف (اهل
 خيبر) بالرفع على الضاعلية ومفعوله (عبد الله بن عمر فام) أبوه (عمر) رضي الله عنه (خطيبا فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على اموالهم) أي التي كانت لهم قبل أن يقبضها الله على المسلمين (وقال)
 لهم (نقرتم) بضم النون وكسر القاف فيها (ما قرتم الله) أي ما قدر الله فانتم ككم فاذا شئنا فآخرجناكم منها
 نين أن الله قد آخركم (وان عبد الله بن عمر خرج الى ماله هالك) بخفض ماله (فعدى عليه) بضم العين وكسر
 الدال المحففة أي ظلم على ماله (من الليل) والقوم من فوق بيت (فقدعت) بضم الفاء الثانية وكسر الدال مبني
 للمفعول والنائب عن الضاعل قوله (بدأ ورجلاه) قال في القاموس الفدع محركة اعوجاج الرسغ من اليد
 والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم الى انسيما أو هو المشي على ظهر القدم أو ارتفاع أخمص القدم حتى لو وطئ
 الاندع عصفورا ما آذاه أو هو عوج في المفاصل كلهم اقد زالت عن موضعها أو أكثر ما يكون في الارساغ خلقة
 أو زيج بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر ان يهود خيبر دفعوه من بيت ففدعت قدمه (وليس لنا
 هناك عدو غيرهم هم عدونا واثمتنا) بضم القوية وفتح الهاء ولا يذروهم متباينون الهاء أي الذين تتهمهم
 وقد رأيت اجلاهم بكسر الهمزة وسكون الجيم مدودا اخر اجهم من أوطانهم (فلما جمع عمر على ذلك) أي
 عزم عليه (انما احد بنى أبي الحقيق) بضم الحاء المهملة وفتح القاف الاولى وسكون التحتية رؤساء اليهود (فقال
 يا أمير المؤمنين أخرجنا) بهمزة الاستفهام الانكارى (وهذا قرنا محمد صلى الله عليه وسلم) الواو في وقد لعل

(وعاملنا على الاموال) بفتح الميم واللام من وعاملنا (وشترط ذلك) أى اقرارنا فى أوطاننا (لنا فقال) له (عمر) أنظمت) بهمزة الاستفهام الانكارى (انى نسبت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف بك اذا خرجت) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول وتاء الخطاب (من خير تعدو) بعين مهملة أى تجرى (بك فلو صلت ليله بعد ليلة) بفتح القاف وضم اللام والصاد المهملة بينهما واو ساكنة الناقصة الصابرة على السير أو الاتى أو الطويلة القوام وأشار صلى الله عليه وسلم الى اخر اجهم من خير فهم من أعلام النبوة (فقال) أحد بنى أبي الحقيق (كانت هذه) ولعمري والمستقلى ~~هكذا~~ ذلك (هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاى تصغير هزلة ضد الجذوفى اليونانية هزيلة بكسر الزاى أى لم تكن حقيقة وكذب عدو الله (قال) عمرو لابي ذر فقال (كذبت يا عدو الله فأجلاهم عمرو وأعطاهم) بعد أن أجلهم (قيمة ما كان لهم من الثمر) بالمثلثة وفتح الميم (حالا وابلوا وعروضا) نصب تمييزا للقيمة (من اقطاب وحبال وغير ذلك) والاقاب جمع قتب وهو كاف الجمل وانما ترك عمر مطالبهم بالقصاص لانه قد فعل لابلوا هو نام فلم يعرف عبد الله من فدعه فأشكل الامر (رواه) أى الحديث (حماد بن سلمة) فيما وصله أبو يعلى (عن عبيد الله) مصغرا العمري (احسبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبره) حماد وشك في واصله ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك فيما قاله البغوى * (باب بيان الشروط فى الجهاد) بيان (المصلحة مع اهل الحرب) وفى الفرع كاصله أيضا الحرب بفتح الحاء وسكون الراء (وكتابه المشروط) زاد أبو ذر عن المستقلى مع الناس بالقول قال فى الفتح وهى زيادة مستغنى عنها لانها تقدمت فى ترجمة مستقلة الآن تحمل الاولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا انتهى فليست أمثل مع قوله وكتاب الشروط وبه قال (حدثنى) بالافراد ولابى ذر حدثنا (عبد الله بن محمد) المسندى قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام البجلي قال (اخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهما ابن راشد (قال اخبرنى) بالافراد (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرنى) بالافراد أيضا (عروة بن الزبير) بن العوام (عن المسور بن مخرمة ومروان) بن الحكم وروايتهما مرسلتان لان مروان لا صحبة له ومسورا وان كان له صحبة لكنه لم يحضر القصة وانما جمعاهما من جماعة من الصحابة شهدوها (يصدق كل واحد منهما) من المسور ومروان (حدثت صاحبه) والجملة خالية (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة (زمن الحديدية) بالتخفيف يوم الاثنين لهلل ذى القعدة سنة ست من الهجرة فى بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعمرة وبعث بسرا بضم الموحدة وسكون السين المهملة ابن سفيان عينا لخبر قرين (حتى كانوا) ولابى ذر حتى اذا كانوا (بعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن الوليد باغميم) بفتح الغين المججمة وكسر الميم بوزن عظيم وفى المشارق بضم الغين وفتح الميم قال ابن حبيب موضع قريب من مكة بين رابغ والخيفة (فى خيل لقريش) وكانوا كما عند ابن سعد مائتى فارس فيهم عكرمة بن أبى جهل حال كونهم (طلبة) وهى مقدمة الجيش ولابى ذر طلبة بالرفع (لخذوا ذات اليمين) وهى بين ظهري الخوض فى طريق تخبره على ثنية المار بكسر الميم وتخفيف الراء مهبط الحديدية من أسفل مكة قال ابن هشام فذلك الجيش ذلك الطريق فلما رأت خيل قريش فترة الجيش قد خالفوا عن طريقهم ركضوا راجعين الى قريش وهو معنى قوله (فوالله ما شعرهم خالد حتى اذا هم بفترة الجيش) بفتح القاف والمثناة الفوقية وسكونها فى الفرع غباره الاسود (فانطلق) خالد حال كونه (يركض) يضرب برجله دابته استعجالا للسير حال كونه (تديرا) منذرا (لقريش) بمجئى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية) أى ثنية المار بكسر الميم (التي مهبط) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيًا للمفعول (عليهم) أى على قريش (منها بركت به) عليه السلام (راحله فقال الناس حل حل) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام فبما ازجر لراحله اذا حملها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فبالسكون وان اعدتها نون الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيها والتنوين كمنظيره فى يخرج وهو معنى قوله فى التاموس حل حل منوتين أو حل واحدة انتهى لكن الرواية بالسكون فيها (فألحت) بتشديد الحاء المهملة وفتح الهمزة أى تعادت فى البروك فلم تبح من مكانها (فقالوا خللات القصور خللات القصور) مرتين وخللات بفتح الخاء المججمة واللام والهمزة والقصور بفتح القاف وسكون الصاد المهملة وفتح الواو هموزاء مدود اسم لناقته عليه السلام أى حرثت ونصبت (فقال النبي

صلى الله عليه وسلم ما خلافت القصور (أى ما حوت) وما ذالها بمخلق) يضم الخاء المعجمة واللام أى ليس
 الخلاء لها بعادة كما حسبتم (ولكن حسبها) أى القصور (حابس الصبل) زاد ابن اسحاق عن مكة أى حسبها الله
 من دخول مكة كما حبس الصبل عن مكة لأنهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم قرش عن ذلك لوقع بينهم
 ما يفضى الى سفك الدماء ونهب الاموال لكن سبق في العلم القديم انه يدخل في الاسلام منهم جماعات (ثم قال)
 عليه السلام (والذى نفسي بيده لا يسألونى) أى قرش ولا يذرا لا يسألونى بنونين على الاصل (خطة) يضم
 الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكفون بسيدها عن القتال في الحرم
 تعظيمه (الا اعطيتهم اياها) أى أجبتهم اليها وان كان في ذلك لتتحمل مشقة (ثم زجرها) أى زجر عليه السلام
 الناقة (فونبت) بالمثلثة وآخره مشتاة أى قامت (قال فعديل) عليه السلام (عنهم) وفي رواية ابن سعد فولى
 راجعاً (حتى نزل بأقصى الحديبية على عهد) بفتح التاء والميم آخره دال مهملة (قليل الماء) قال في القاموس
 القند ويحترق وككتاب الماء القليل لما ذله أو ما يقي في الجلد أو ما يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف انتهى
 وقوله قليل الماء قيل تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول ان القند الماء الكثير وعورض بأنه اغماض وجهه أن
 لو ثبت في اللغة أن القند الماء الكثير واعترض في المصايح قوله تأكيد بأنه لو اقتصر على قليل امكن أماع اضافته
 الى الماء فيشكل وذلك لانه لا تقول هذا ماء قليل الماء نعم قال الادودى القند العين وقال غيره حفرة فيها ماء
 فان صح فلا اشكال (يتبرضه) بالموحدة المفتوحة بعد المنانين التحنية والفوقية فراء مشددة فضاء معجمة أى
 يأخذه (الناس تبرصا) نصب على انه مفعول مطلق من باب التفعّل للكلف أى قليلا قليلا وقال صاحب العين
 التبرص من جمع الماء بالكسین (فلم يلبسه) يضم أوله وفتح اللام وتشديد الموحدة وسكون المثلثة في النزع وأصله
 وغيرهما صحما عليه ونسبه في الفتح وتبعه في العمد لقول ابن التين وضبطناه بسكون اللام مضارع ألبت
 أى لم يتركوه يلبث أى يقيم (الناس حتى يزحوه) لم يبقوا منه شيئا يقال زحيت البئر على صبغة واحدة
 في التحدثى والزرهم (وشكى) يضم أوله مبني للمفعول (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش) بالرفع نائبا
 عن الفاعل (فانزع مهمما من كثامه) بكسر الكاف جعته التى فيها النبل (ثم امرهم ان يجذوه) أى السهم
 (فيه) في التذروى ابن سعد من طريق أبي مروان حدثني أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذى نزل البئر
 ناجية بن الاعم وقيل هوناجية بن جندب وقيل البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد حكاة عن الواقدي ووقع في
 الاستيعاب خالد بن عبادة قاله في المقدمة وقال في الفتح ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (قوله
 ما زال يجيئ) بفتح أوله وكسر الجيم آخره شين معجمة بعد تحنية سا كنه يقو ويرفع (لهم بالرى) بكسر الراء
 (حتى صدروا عنه) أى رجعوا رءاء بعد ورودهم وزاد ابن سعد حتى اغترفوا بآتيهم جلوسا على شفير البئر
 (فبينما) بالميم ولا يذرعن الكشميهني فينبأ باسقاطها (هم) كذلك اذا جابدين بن ورفاء) يضم الموحدة وفتح
 الدال المهملة مصغرا وأبوهم بفتح الواو وسكون الراء وبالقاف مدودا (الحزاعى) يضم الخاء المعجمة وفتح الزاى
 وبعد الالف عين مهملة الصحابي المشهور (في نفر من فومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن امية فيما
 قاله الواقدي وخارجة بن كرز بن زيد بن أمية كما في رواية أبي الاسود عن عروة (وكاونا) أى بديل والنفر الذين
 معه (عسبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح العين المهملة وسكون التحنية وفتح الموحدة ونصح بضم
 النون أى موضع سمره وأماه فشبه الصدر الذى هو مستودع السر بالعبية التى هى مستودع خير الشباب
 وكانت خزاعة (من أهل نهامة) بكسر المشاة الفوقية مكة وما حولها زاد ابن اسحاق في روايته وكانت خزاعة
 عسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلها ومشر كما لا يخفون عنه شيئا كان بمكة (فقال) بديل (اى تركت
 كعب بن لؤى وعامر بن لؤى) يضم اللام وفتح الهمزة وتشديد الياء فيهما (نزلوا اعداء مياه الحديبية) بفتح
 الهمزة وسكون العين المهملة جمع عذاب الكسر والتشديد وهو الماء الذى لا انقطاع لما ذته كالعين والبئر وفيه انه
 كان بالحديبية مياه كثيرة وأن قرشاً سبقوا الى النزول عليها ولذا عطش المسلمون حين نزلوا على القند المذكور
 وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة وسقط قرش الى الماء فنزلوا عليه (ومعهم العوذ) بضم العين المهملة
 وسكون الواو آخره ذال معجمة جمع عائذ أى التوق الحديبات التاج ذات اللعين (الطافيل) بفتح الميم والطاء
 المهملة وبعد الالف فاء مكسورة فتنة تحنية سا كنه فلام الاتهام التى معها أطفالها ورادها منهم خرجوا

معهم بذوات الالبان من الابل ليزودوا باللبان ولا يرجعوا حتى ينعوه وقال ابن قتيبة يريد النساء والصبيان
 ولكنه استعار ذلك بمعنى انهم خرجوا معهم بنسبتهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون ادعى الى عدم
 الفرار ويحتمل ارادة المعنى الاعم وعند ابن سعد معهم العوذ المطايل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون
 وصادون) أي مانعون (عن البيت) الحرام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لم يحج لي فقال أحد ولما
 جئنا عقرين وان قريشا قد نهكهم الحرب) بفتح أوله وفتح الهاء وكسرها في الفرع كأنه أي ابلفت فيهم
 حتى أضعفت قوتهم وهزلتهم أو أضعفت أموالهم (واضربت بهم فان شاؤا ما دنتهم) أي جعلت بيني وبينهم
 (مدة) معينة ان شاؤا (فان اظهروا بالجزم) (فان شاؤا) بشرط معطوف على الشرط الأول (ان يدخلوا فيما دخل
 فيه الناس) من طاعتي وجواب الشرطين قوله (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) بفتح الجيم وتشديد
 الجيم المضمومة أي استراحوا من جهد القتال ولان عائذ من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك
 الذي يغنون فصرح بما حذفه هنا من القسم الأول والتردد في قوله فان اظهر ليس شكافي وعد الله انه سينصره
 ويظهره بل على طريق التزل وفرض الامر على ما زعم الخصم (وان هم أبوا) امتنعوا (فوالذي نفسي بيده
 لا قاتلهم على امرى هذا حتى تنزل شافقي) بالسبب المهمة وكسر اللام أي حتى تفصل رقبتي أي حتى أموت
 أو حتى أموت وأبني مفردا في قبرى (وليفقدن الله أمره) بضم المثناة التخصية وسكون النون وبالذال المجرمة
 وتشديد النون وضبطه في المصايح كالسقيج بتشديد القاء مكسورة أي ايمضين الله أمره في نصر دينه (فقال
 بديل سابعهم) بفتح الواو وتشديد اللام (ما تقول قال فانطلق) بديل (حتى اى قريشا قال انا قد جئناكم
 من هذا الرجل) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (ومعه يبول فولا فان شئتم ان نعرضه عليكم فعلا فقال
 سفيهاؤهم) قال في الفتح معنى الواقعة منكم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص (لا حاجة لنا أن نخبرنا
 عنه بنى وقال دور اللى منهم هات) بكسر التاء أي أعطى (ما معه يبول قال معه يبول كذا وكذا
 فحدثهم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم فقام عروة بن مسعود) هو ابن معتب بضم الميم وفتح العين المهمة
 وكسر القوية المشددة النقي أسلم ورجع الى قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه (فقال أي قوم) أي يا قوم
 (السم بالولد) أي مثل الاب في الشفقة لولده (قالوا بلى قال أولست سم بالولد) مثل الابن في النصيح لوالده (قالوا
 بلى) وعند ابن اسحاق عن الزهري ان أتم عروة هي سبعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فأراد يقول ألسن بالوالد
 أنكم قد ولدتموني في الجله لكون أمتي منكم ولابي ذر فيما قاله الحافظ ابن حجر ألسن بالولد وألسن بالوالد والأول
 هو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن اسحاق وغيرهما (قال هل تهـ موني) ولابي ذر تهـ موني بنو نين
 على الاصل أي هل نفسبوني الى التهمة (قالوا لا) تهـ مكم (قال ألسن تعلمون اني استنصرت أهل عكاظ) بضم
 العين المهملة وتخفيف الكاف وآخرة ظا معجمة غير منصرف لابي ذر ولغيره بالتسوين أي دعوتهم للقتال
 نصرة لكم (طالبا على) بالموحدة وتشديد اللام المتضوحين ثم حاصمهملة منقومة استنصروا وعجزوا (جئكم
 بأهلي وولدي ومن أطاعني قالوا بلى قال فان هذا) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (قد عرض لكم) ولابي ذر عن
 الجوى والسقلى عليكم (خطة رشد) بضم الخاء المجرمة وتشديد الطاء المهمة أي خصلة خير وصلاح وانصاف
 (اقبلوها ودعوني) أتركوني (آتيه) بالذوالياء على الاستئناف أي أنا آتيه ولابي ذر أنه مجزوما بحذف الياء
 على جواب الامر والهاء مكسورة أي أجي اليه (قالوا انته) بهجرة وصل فهمزة قطع ساكنة فشناء فوقية
 مكسورة فهما مكسورة أمر من أي يأتي (فأناه) عليه السلام عروة (فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم) لعروة (فخوامن قوله لبديل) السابق وزاد ابن اسحاق وأخبره انه لم يأت يريد حربا
 (فقال عروة عند ذلك) أي عند قوله لا قاتلهم (أي محمد) أي يا محمد (أرايت) أي أخبرني (ان استأصلته امر
 قومك) أي استهلكتهم بالكلمة (هل سمعت باحدا من العرب اجتاح) بتقديم الجيم على الحاء المهمة أهلك
 (أهله قبلك) بالكلية ولابي ذر في نسخة أصله كذا في الفرع كأنه وضبط على الأولى (وان تكن الاخرى) قال
 الكرمانى وجمعه العيني وان تكن الدولة انتموكم فلا يخفى ما يفعلون بكم لجواب الشرط محذوف وفيه رعاية
 الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لم يصرح بالشيء غالبيته وقال في المصايح التقدير وان تكن
 الاخرى لم ينفعك أصحابك وأما قول الزكريا التقدير وان كانت الاخرى كانت الدولة لا عدد وكان الظفر لهم

عليك وعلى أصحابك فقال في المصايح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزاء لان
 الاخرى هي اتصاف العدد وظفرهم فيقول التقدير الى انه ان اتصرا عدد أول وظفر واسكانت الدولة لهم
 وظفروا (فاني والله لا اري وجوها) أي أعيان الناس (واني لا اري اشوابا من الناس) بفتح الهمزة وسكون
 الشين المججمة وتقدمها على الواو أخلاط من الناس من قبائل شتى ولا يذرعن الكسيمي أو شابا بتقديم الواو
 على المججمة ويروي أو شابا بتقديم الواو والموحدة أخلاط من السفلة (حقيقا) بانحاء المجمة والافاف حقيقا
 (ان يفزوا) أي بأن يفزوا (ويدعوك) بتركول لان العادة جرت أن الجيوش المججمة لا يؤمن عليها الفرار
 بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم ياتقون الفرار في العادة وما علم عروة أن موذة الاسلام ابلغ من موذة
 القرابة (فقال له أبو بكر رضي الله عنه) ولا يذرع أبو بكر الصديق وكان خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعدا فيما ذكره ابن اسحاق (اصص) همزة وصل فيم سا كنه فصاد بن مهلبين الاولي مفتوحة بصفة الامر
 من مصص يصص من باب علم يعلم ولا يذرعو حكاها ابن التين عن رواية القاسبي اصص بضم الصاد وخطاها
 (بيطر اللات) بفتح الموحدة بعد الجازمة وسكون المججمة قطعة تبقى بعد اخناتن في فرج المرأة قال الداودي البطر
 فرج المرأة قال السفاقسي والذي عند أهل اللغة انه ما ينخفض من فرج المرأة أي يقطع عند خفافها وقال
 في القاموس البطر ما بين اسكتي المرأة لجمع بطور كالبيطر والنظر بالنون كقفذ والبطارة وتفتح وأمة بطراء
 طوي لته والاسم البطر محركة واللات اسم أحد الاصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها وقد كانت عادة
 العرب السهم بذلك يقول لمصص نظر أمته فاستعار ذلك أبو بكر رضي الله عنه في اللات لتعظيمهم إياها فقصده
 المبالغة في سب عروة باقامة من كان يعبد مقام أمته وحمله على ذلك ما أغضب به من نسبته الى الفرار ولا يذرع
 بطر باسقاط حرف الجر (أخني فمن عنه ويدعه) استهفام انكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي المتكلم
 (قالوا أبو بكر قال) عروة (اما) بالتخفيف حرف استفتاح (والذي نفسي بيده لولا بد) أي نعمة ومنه (كانت
 لك عندي لم اجرك) بفتح الهمزة وسكون الجيم وبالزاي أي لم أكفئك (بها لاجيتك) وبين عبد العزيز الامامي
 عن الزهري في هذا الحديث أن البلد المذكور أن عروة كان يحمل بديته فأعانه فيها أبو بكر بهون حسن
 وفي رواية الواقدي عشر فلائص فله الحافظ ابن حجر (قال وجعل) عروة (بكم النبي صلى الله عليه وسلم فكما
 تكلم) زاد أبو ذر عن الجوى والكسيمي كلمة والذي في البيهقي كنه بدل قوله تكلم وفي نسخة فكما كنه
 (أخذ البيهقي) الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل لحية من يكلمه لاسيما عند الملاطفة (والمغيرة بن
 شعبة فانهم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف) قصدا لحراسه (وعليه) أي على المغيرة (المغفر)
 بكسر الميم وسكون المججمة وفتح الفاء يستخفي من عروة عمه (فكما هو عروة بيده الى حية النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ضرب بيده) أجلا للتي صلى الله عليه وسلم وتعظيما (بغل السيف) وهو ما يكون أسفل القرباب من فضة
 أو غيرها (وقال له أحميد عن حية رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لشرك أن
 يسه (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا) ولا يذرع (المغيرة بن شعبة) وعنده
 ابن اسحاق بقية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة
 ابن شعبة قال في التفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح
 وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطبا للمغيرة (أي غدر) بضم الغين المججمة وفتح الدال أي باغدر معدول
 عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر (ألسنت اسمي في غدرتك) أي ألسنت اسمي في دفع شر خيانتك ييذل
 المال (وكان المغيرة) قبل اسلامه (محب قوما في الجاهلية) من ثقيف من بني مالك المخزومي الزبير
 المقوقس بمصر فأحسن اليهم وقصر بالمغيرة فخصت له الغيرة منهم لانه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق
 شربوا الخمر فلما سكروا واناموا غدر بهم (فقتلهم) جميعا (واخذ أموالهم) فلما بلغ ثقيفا فقتل المغيرة نداعوا
 لقتال فسمي عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نقصا واصططوا فلهذا هو سبب قوله أي غدر
 (ثم جاء) الى المدينة (فأعلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكيون الذين كانوا معك قال قتلهم وحثت بأسلاهم الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يغمس أو يرى رأي فيها (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الاسلام) بالنصب على
 المغيرة (فأقبل) باقظ المضارع أي أقبله (واما المال فقلت منه في شيء) أي لا أنقض له لكونه أخذه
 غدر لان أموال المشركين وان كانت مفقودة عند الغير فلا يحل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان

قوله وفي نسخة فكما كنه
 كذا بخطه وهو موافق لما
 في البيهقي فليأتنا ١٥

مصابهم فقد آمن كل واحد منها صاحب فسفل الماء وأخذ الأموال عند ذلك غدروا القدر بالكفار
وغربهم محظورون إنما قيل أموالهم بالحاربة والمغالبة ولعله صلى الله عليه وسلم ترك المال في يده لا مكان أن يسلم
قومه فربوا لهم أموالهم (ثم إن عروة جعل يرمي) بضم الميم أي يلطم (أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه)
بالثنية (قال فوالله ما تختم رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة) بضم النون ما يصعد من الصدر إلى القم
(الأوقعت في كف رجل منهم فذهبها) أي بالنخامة (وجهه وجلده) تبركا بفضلانه وزاد ابن إسحاق
ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه (وإذا امرهم ابندروا امره) أي أسرعوا إلى فعله (وإذا أنوشا) كادوا
يقتلون على وضوءه) بفتح الواو فضله الماء الذي نضأ به أو على ما يجتمع من القطرات وما يسيل من الماء الذي
بأشرا أعضاء الشربة عند الوضوء (وإذا أنكم) عليه السلام ولا يذروا نكاحوا أي العصابة (خضوا)
أصواتهم عنده وما يجدون) بضم الحاء مبنيا للمفعول في اليوفية بالحاء المهملة (البه النظر) أي
ما يأتون ولا يدعون النظر إليه (تغظيها فخرج عروة إلى أصحابه فقال أي قوم) أي يا قوم (والله لقد وفدت
على المولود وفدت على قومهم) غير مضرف للجمعة وهو لقب لكل من ذلك الروم (وكسرى) بكسر الكاف
وتقديم اسم لكل من ملك الفرس (والتجاني) بفتح التاء (بفتح النون وتحفيف الجيم وبعد الألفين معجمة ونشد يد الحصة
وتحذف لقب من ملك الحصة وهذا من باب عطف الخاص على العام وخص الثلاثة بالذكر لأنهم كانوا أعظم
ملوك ذلك الزمان) والله ان) بكسر الهمزة نافية أي ما رأيت ملكا قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم محمد والله ان) بكسر الهمزة نافية أي ما (تختم) بلفظ الماضي ولا يذرون تختم (نخامة)
الأوقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا امرهم ابندروا امره وإذا أنوشا كادوا يقتلون على
وضوءه وإذا أنكم) عليه السلام ولا يذرون نكاحوا أي العصابة (خضوا أصواتهم عنده) أجلا لا
له وتوقرا (وما يجدون إليه النظر تغظيها والله) بكسر الهمزة عليه السلام (تدعرون عليكم خلة رشد) بضم
الخاء المعجمة ونشد يد المهمة أي خلة خبر وصلاح (فأقبلوها) همزة وصل وفتح الموحدة (فقال رجل من بني
كثانة) هو الحلبس بمهملتين مضفرا ابن علقمة سيد الأحابيش كاذره الزبير بن بكار (دعوني آتية) بفتح القاف
الهاء ولا يذرا آتية بمجذها مجز وماع كسر الهاء (فقالوا آتية) بهمزة ساكنة وكسر الهاء فأق (فلما انصرف على
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن)
بضم الموحدة وسكون الدال المهمة جمع بدنه وهي من الأبل والبقر (فأبعثوها) أي أنيروها (لما بعثت له
واستقبله الناس) حال كونهم (يلبون) بالعمرة (فلما رأى الكأني) ذلك) المذكور من البدن واستقبال
الناس له بالثنية (قال) متعجبا (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا) بضم أوله وفتح الصاد المهمة أي ينعوا
(عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد فلتت) بضم القاف وكسر اللام المشددة أي علق
في عنقه ما ينبغي أن يعلم أنها هدى (واشعرت) بضم أوله وسكون المعجمة وكسر المهمة أي طعن في صنمها بحيث سال
دعها ليكون علامة لله أي أيضا (فأرى) بفتح الهمزة (أن يصدوا عن البيت) زاد ابن إسحاق وغضب وقال
يا معشر فريش ما على هذا عاقدناكم أبصت عن بيت الله من جاء معظمه فقالوا كفى عنا حابس حتى نأخذ
لأنفسنا ما نرضى (فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حصص) بكسر الميم وسون الكاف وفتح الراء بعده هازي ابن
الأنخيف بجاء معجمة ففتح ففاء وهو من بني عامر بن لؤي (فقال دعوني آتية) ولا يذرا آتية بمجذ ففتح
(فقالوا آتية فلما أنشرف عليهم) على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز
وهو رجل فاجر أي غادر لانه كان منهم ورا بالقدر ولم يصد رمنه في قصة الحديبية بخور ظاهر (فجمل) أي مكرز
(بكلم النبي صلى الله عليه وسلم فينبأ) بالميم (هو) أي مكرز (بكلمه) عليه السلام (اذ جاء سهيل بن عمرو) تصغير
سهل وعمر وفتح العين (قال عمر) هو ابن راشد بالاسناد السابق (فأخبرني) بالانفراد (أبوب) هو الضخيان
(عن عكرمة) مولى ابن عباس (انه لما جاء سهيل بن عمرو) سقط لا يذرا ابن عمرو (قال النبي صلى الله عليه وسلم
لقد) ولا يذرق (سهل لكم من امركم) بفتح السين المهمة وضم الهاء وهذا من رسل وله شاهد موصول عند ابن
أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت فريش سهيل بن عمرو وحو يطب بن عبد العزيز إلى النبي صلى
الله عليه وسلم ليصاخره فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلا قال قد سهل لكم من امركم وهذا من باب

قوله مبنيا للمفعول كذا
يخطه وصوابه للفاعل وعبارة
العيني بضم الباء وكسر الحاء
من الإحدى وهى شدة التظلم

المتداول وكان عليه السلام يحبه افعال الحسن وأقرب من التبعية في قوله من أمركم إذا ما بان السهولة
 الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة قبل ولعله عليه السلام أخذ ذلك من التصغير الواقع في سهيل فان تصغيره
 يقتضي كونه ليس عظيماً (قال معمر) بالاسناد السابق أيضاً (قال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (في حديثه)
 السابق بخديث عكرمة معترض في شأنه (لجامه سهيل بن عمرو) في رواية ابن اسحاق قلنا انتهى الى النبي صلى الله
 عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب عشر سنين وأن يؤمن بعضهم بعضاً وأن
 يرجع عنهم عامهم (فقال) سهيل (هات) بكسر التاء (اكتب بيننا وبينكم كتاباً فدا النبي صلى الله عليه وسلم
 الكتاب) هو علي بن أبي طالب (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال) ولاي
 ذر فقال (سهيل اما الرحمن فوالله ما أدري ما هو) ولاي ذر عن الحموي والمسقل ما هي بتأنيث الضمير أي كلمة
 الرحمن (ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب) وكان عليه السلام يكتب كذلك في بدء الاسلام كما كانوا
 يكتبونها في الجاهلية فلما نزلت آية الفل كتب بسم الله الرحمن الرحيم فادررهم حية الجاهلية (فقال المسلمون
 والله لا نكتبها الا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعلي رضى الله عنه (اكتب باسمك
 اللهم ثم قال) عليه السلام اكتب (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا نعم انك رسول الله
 ما صدقناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ابي رسول
 الله وان كذا يقول) بتشديد المعجمة وبجراؤه محذوف (اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري) محمد بن مسلم بن
 شهاب بالاسناد السابق (وذلك) أي اجابته اسؤال سهيل حيث قال اكتب باسمك اللهم واكتب محمد بن عبد الله
 (لقوله) عليه السلام السابق (لا يسألوني) أي قريب من ولاي ذر لا يألوني في ثوبين على الاصل (خطبة) بضم
 الخاء المعجمة خصلة (يعطون فيها سر ما لله) يكفون بها عن القتال في الحرم (الا اعطيتهم اياها) أي اجبتهم
 اليها (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على ان تخلوا بيننا وبين البيت العتيق) فخطوب به بالتخفيف وبالنصب
 مطلقا على المنصوب السابق وفي نسخة فخطوف بالرفع على الاستئناف وفي أخرى فخطوف بتشديد الطاء والواو
 وأصله تطوف وبالنصب والرفع (فقال سهيل والله لا) تخلي بينك وبين البيت الحرام (تحدث العرب اناخذنا)
 بضم الهمزة وكسر الخاء (ضغطة) بضم الصاد وسكون الغين المعجمتين والنصب على التمييز قهراً والجمل
 استئنافية وليست مدخولة لا (ولكن ذلك) أي التخلية (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سهيل وعلى
 أنه لا يأتين منا رجل وان كان على دينك الا ردته اليها) وفي رواية عقيل عن الزهري في أول الشرط لا يأتين
 منا أحد وهي ثم الرجال والنساء فدخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن أولم يدخلن الا بطريق العموم
 فخص من (قال المسلمون) قال في الفتح وقابل ذلك بشبه ان يكون عمر لما سأل في وعن قال أيضاً أسيد بن حضير
 وسعد بن عباد كما قاله الواقدي وسهيل بن حنيف (سبحان الله كيف يرذالى المشركين وقد جاء) حال كونه
 مسلماً فيصافهم كذلك (بالميم في بيها) ادخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو بالجيم والنون بوزن جعفر وسهيل
 بضم السين مصغراً وعمر وبفتح العين واسم أبي جندل العاص وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن
 وتكسب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسالين حال كونه (برسف) بفتح أوله وسكون الراء وضم السين
 المهملة آخره فاء يمشي (في قيوده) مشى المقيد المنقل (وقد خرج من اسفل مكة حتى رى نفسه بين يدي يده المسالين
 فقال) أبوه (سهيل هذا يا محمد أول ما) ولاي ذر عن الكشي من (اقاضيت عليه ان تردّه الى فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم انالم نقض الكتاب بعد) بنون مفتوحة ففاف سا كنة فضاء معجمة أي لم نقرع من كتابه ولاي ذر
 عن المسقل والحموي لم نقض بالفاء وتشديد المعجمة (قال) سهيل (فوالله اذا) بالتسوين (لم اصالحك) وفي نسخة
 لا اصالحك (على شيء أبداً قال النبي صلى الله عليه وسلم فأجزه) بهمزة مفتوحة فخير مكسورة فزاي سا كنة أي
 أمض (لى) ففعل فيه فلا أرده اليك (قال) سهيل (ما انا بجزه) ولاي ذر بجزه ذلك (لك قال) عليه السلام (بلى
 فافعل قال) سهيل (ما انا بفاعل قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وبعد الراء المفتوحة زاي ابن حفص
 وكان هن أقبل مع سهيل بن عمرو في التماس الصلح (بل قد اجزناه) بحرف الاضراب وللكشي من كافي الفتح
 بلى أي نعم وفي نسخة قال مكرز قد اجزناه (لك قال أبو جندل أي معشر المسلمين ارد) بضم الهمزة وفتح الراء
 (الى المشركين وقد جئت) حال كوني مسلماً لا ترون ما قد لقيت (بفتح القاف في اليونانية فقط وفي غيرها

لقيت بكسر ها (وكان قد عذب عذابا شديدا في الله) زاد ابن اسحاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا جندل اصبر واحتسب فانما لا تغدروا الله جاعل لك فرجا ومخرجا وقول الكرماني فان قلت لم ردت أبا جندل الى المشركين وقد قال مكرز اجزأ لك وجوابه بأن المتصدي لعقد المهادنة هو سهيل لا مكرز فالا اعتبار بقول المباشر لا بقول مكرز معقب بما نقله في فتح الباري عن الواقدي انه روى أن مكرزا كان من جاء في الصلح مع سهيل وكان معه ماحو يطب بن عبد العزى وانه ذكر في روايته ما يدل على أن اجزة مكرز لم تكن في أن لا يرده الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب وأن مكرزا وحويطبا أخذ أبا جندل فأدخله فسطاطا وكفا بأباه عنه وقال الخطابي اغمارته الى أبيه والغالب أن أياه لا يبلغ به الهلاك (فقال) ولا يذوق قال (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فأثبتني الله صلى الله عليه وسلم فقلت) له (ألسنتي - الله) بالثوب خير ليس (حقا قال) عليه السلام (بني قلت ألسنتي الحق وعدو على الباطل قال) عليه السلام (بني قلت فلم يعطى الدية) بفتح الدال المهملة وكسر النون وتشديد النجمة والاصل فيه الهمزة لكنه خفف وهو صفة لمحذوف أى الحالة الدينية الخبيثة (في ديننا اذا) باتنوبن أى حينئذ (قال اى رسول الله ولست اعصيه وهو باصرى) فيه تنبيه لعمر رضى الله عنه على إزالة ما حصل عنده من القلق وانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا لامرأه أطلع الله عليه من حبس الناقة وانه لم يفعل ذلك الا بوحى من الله قال عمر رضى الله عنه (قلت) له عليه السلام (اوليس كنت تحذثنا اناسنا في البيت فطوف به) بالتخفيف وفي نسخة فطوف بتشديد الطاء والواو وعند الواقدي انه صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل أن يعقرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال) عليه السلام (بني فاخبرتك ان تأتية العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك تأتية ومطوف به) بتشديد الطاء المقطوعة والواو المكسورة المشددة أيضا (قال) عمر (فأثبت ابا بكر فقلت يا ابا بكر أليس هذا بنى - الله حقا) وفي اليونينية بنى الله بالنصب (قال بنى قلت ألسنتي الحق وعدو على الباطل قال بنى قلت فلم يعطى) الخصلة (الدية) الخبيثة (في ديننا اذا) أى حينئذ (قال) أبو بكر رضى الله عنه مخاطبا لعمر رضى الله عنه ما (ايها الرجل انه رسول الله) ولا يذوقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يعصى ربه وهو باصره فاستحسن به (روى) بفتح الغين المججمة وبعد الراء الساكنة زاي وهو لا بل بغير زاي ككباب للقرص أى فمكك بأمره ولا تخالفه كما يتمك المرء بركاب الفارس فلا يقارقه (فوالله انه على الحق) قال عمر (قلت أليس - الله) عليه الصلاة والسلام (يحذثنا اناسنا في البيت فطوف به) ولا يذوقه فطوف بالقاء بدل الواو والتشديد (قال) أبو بكر (بني أفأخبرك) عليه السلام (انك تأتية العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك تأتية ومطوف به) بالتشديد مع كسر الواو وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور عمله لكونه أجاب بما أجاب به الرسول صلى الله عليه وسلم (قال الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب بالسند السابق (قال عمر) رضى الله عنه (فعملت لذلك) التوقف في الامتثال ابتداء (اعمالا) صالحة وعند ابن اسحاق فكان عمر يقول ما زلت أنصت وأصوم وأصلى واعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامي الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضى الله عنه لقد اعتقت بسبب ذلك رقابا وصمت دهر الحديث ولم يكن هذا شكامة في الدين بل ليقف على الحكمة في القضية فيتمكث عن الشبهة ولتبحث على اذلال الكفار كما عرف من قوته في نصرة الدين وقول الزهرى هذا منقطع بينه وبين عمر (قال فلما فرغ من قضية الكتاب) وأشهد على الصلح رجالا من المسلمين منهم أبو بكر وعمر وعلي ورجالا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة قوموا فاعروا) الهدى (م احتقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذكور ليم لهم قضاء ذكهم ولا اعتقادهم أن الامر المطلق لا يقتضى الفور (حتى قال) عليه السلام لهم (ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق منهم احد دخل) عليه السلام (على أم سلمة) رضى الله عنها (فذكر لها ما اتى من الناس) من كونهم لم يفعلوا ما أمرهم به (فقلت أم سلمة يا بنى الله احب ذلك) وعند ابن اسحاق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تلهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت من الصحابة انه احتفل عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذ بالرخصة في حقهم وانه هو يستمر على الاحرام أخذ بالرخصة في حق نفسه فاشتار عليه أن يتحلل لينى عنهم هذا الاحتمال فقالت (اخرجتم لانكم احد منهم كلمة

حتى تعذر ذلك) يضم الموحدة وسكون المهملة (وتدعو حالفن) ينصب الفعل عطفًا على الفعل المنصوب قبله
 (فجعلك خراج) عليه السلام (فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك لم يردنه) يضم الموحدة وسكون المهملة
 وكانوا سبعين بدنه فيها جل لابي جهل في رأسه برة من فضة ولا ي ذرع عن الكعبين هديه (ودعا حلقه) هو
 خراش يجمع بين ابن أمية بن الفضل الخراشي الكعبي (خلقه فلما راوا ذلك قاموا فقروا) هديهم ممثلين ما أمرهم
 به اذ لم تنق بعد ذلك غاية شغلهم (وجعل بعضهم يخلق بعضهم بقتل بعضهم) أي ازدحاما وفيه
 فضيلة أتم سلة ووفور عطلها وقد قال امام الحرمين في النهاية قبل ما أشارت امرأه بصواب الا أتم سلة في هذه
 القضية (ثم جاءه) عليه السلام (نسوة مؤمنات) بعد ذلك في اثناء مدة الصلح (فأنزل الله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) نصب على الحال (فامتنوهن) فاختبروهن بما يقبل على طاعتكم موافقة
 قلوبهن (حتى يبلغنكم الكوافر) بما نعتهم به الكافرات من عقد ونسب جمع عصمة والمراد من المؤمنين عن
 المقام على نكاح المشركات وبقيته الآية الله أعلم بما يمتنن فان علمتهن مؤمنات فلا تزجوهن الى الكفار
 أي الى أزواجهن الكفرة لقوله لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من
 المهور وهذه الآية على رواية لا يأتيك منا أحد وان كان على دينك الا ردته تكون مخصصة للسنة وهذا من
 أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف ناسخة من قبيل نسخ السنة بالكتاب أما على رواية لا يأتيك منا
 رجل فلا إشكال فيه (فطلق عمر) رضي الله عنه (يومئذ امرأتين) قرية بنت أبي أمية وابنة جرجول الخراشي
 كما في الرواية التالية (كأنه في الشرك) لقوله تعالى في الآية لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد كان ذلك
 جائزًا في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (معاوية بن ابي سفيان والاخرى صفوان بن أمية)
 وفي الرواية اللاحقة وتزوج الاخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاءه أبو بصير)
 بفتح الموحدة وكسر الصاد المهملة (رجل من قريش) بدل من أبو بصير ومعنى كونه من قريش انه منهم بالحلف
 والافهوتقني واسمه عتبة يضم العين المهملة وسكون القوقية ابن أسد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجيم
 التقني حليف بن زهرة بن زهرة من قريش (وهو مسلم) جلة حالية (فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلين)
 هما خنيس بن حذافة مضمومة ونون مضبوحة آخره سين مهملة مصغرا ابن جارية وأزهر بن عبد عوف الزهري
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا العهد الذي جعلت لنا) يوم الجديمية أن ترذل البنا من جاء منا وان
 كان على دينك وسألوه أن يرذلهم أبا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) عليه السلام (الى الرجلين) وفاء بالعهد
 (فخرجاه حتى بلغاذا الخليفة فتزولوا) يكون من قريش فقال أبو بصير لحد الرجلين في رواية ابن سعد لخنيس
 ابن جارية ولابن اسحق للعاصري (واقه اني لا رى سيفك هذا يا هلال جديما فاسته الآخر) أي أخرج السيف
 صاحبه من غمده (فقال اجل) نعم (والله انه لجيد لقد جرت به ثم جرت فقال أبو بصير اني أنظر اليه
 فأمكنه منه) ولا ي ذرع عن الجوى والسقلى به بدل منه أي يده (فضربه) أبو بصير (حتى برد) بفتح الموحدة
 والراء أي مات (وتز الآخر) وعند ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هرب وهو وولى خنيس واسمه كوز
 (حتى أتى المدينة فدخل المسجد بعدوا بالعين المهملة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد رأي
 هذا عرا) يضم الموحدة وسكون العين المهملة خروفا (فلما أتته الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قتل
 بضم القاف مينا للمة ولولا ي ذرع قتل بفتح القاف والتاء أي قتل أبو بصير (والله صاحبي وان لمقتول) أي
 ان لم تردوه عني (جاء أبو بصير فقال يا نبي الله قد والله أوفى الله ذمتك) كان القياس أن يقول والله قد أوفى
 الله ذمتك لكن القسم محذوف والمذكور مؤكده ولغير أبي ذر البك ذمتك (قد ردته في اليهم ثم التجاني الله
 منهم قال النبي صلى الله عليه وسلم ويل أمه) يرفع اللام في رواية أبي ذر خبر مبتدأ محذوف أي هو ويل لاته
 وقطع همزة أمه وتنسب يذمها مكسورة وفي نسخة ويل لته بحذف الهمزة تخفيفا وفي أخرى ويل
 أمه بنصب اللام على انه مفعول مطلق قال الجوهرى واذا أضفته طيس فيه الالتهاب وفي اليونينية
 ويل أمه بكسر اللام وقطع الهمزة قال ابن طالك تبع الليل وي كلة تعجب وهي من أسماء الافعال واللام
 بعدها مكسورة ويجوز ضمها التاء على الهمزة وحذف الهمزة تخفيفا وقال القراء أصل قولهم ويل فلان وي
 فلان أي حزن له فكثير الاستعمال فالحقوا به اللام فصارت كأنها منها واعر بها (مهر حرب) بكسر الميم

قوة وهو مولى خنيس كذا
 بخطه وسأى انه مولى الازهر
 ابن عبد عوف والاخنيس بن
 شريق

وسكون السنين وفتح العين المهملتين بالنصب على التمييز والحال مثل لله درة فارسا ولا يذر مسرور
 بالرفع أى هو مسرور وحرب مجرور بالإضافة وأصل ويل دعاء عليه واستعمل هنا للتعجب من اقدامه في الحرب
 والايقاد لنارها وسرعة النهوض لها (لو كان له احد) ينصره لانه عار الحرب لا نار الفتنة وأقصد الصلح (فلما)
 سمع أبو بصير ذلك عرف انه عليه السلام (سيرة اليهم فخرج حتى اتي سيف البحر) بكسر السين المهملة
 وسكون التحتية وبعد هاء أى ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين المهمله وسكون التحتية آخره صام
 مهمله على طريق أهل مكة اذا قصدوا الشام (قال وينقلت) بالقاء والمثناة القوية أى ويتخلص منهم
 أبو جندل بن سبل (لئى من آية وأهل من مكة وعبر بصيغة الاستقبال اشارة الى ارادة مشاهدة الحال على حد
 قوله تعالى الله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا وفى رواية أبى الاسود عن عروة وانفك أبو جندل في سبعين راكبا
 مائتين (فلحق بأبى بصير) بسيف البحر (فحمل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الا لحق بأبى بصير حتى اجفقت
 منهم عصابة) بكسر العين جماعة لا واحد لها من لفظها وهى تطلق على الاربعة فنادوا الكن عند ابن امصاف
 انهم بلغوا نحو من سبعين بل جزم به عروة في المغازى وزاد وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية
 أن يعادوا الى المشركين وسعى النواقدى منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يبعون بهير) بجهر غير بكسر
 العين فاقوله (خرجت) من مكة (لقريش الى الشام الا اعتراضوا لها) وقفوا لها في طريقها بالعرض وذلك كناية
 عن منعهم لها من المسير (فقتلوه وواخذوا اموالهم فارسلت قريش) أباسفيان بن حرب (الى النبي صلى الله
 عليه وسلم تناسده بالله والرحم) نقول له سالتك بالله وبحق القرابة ولا يذر تناسده الله والرحم (لما) بالتشديد
 أى الا (ارسل) الى أبى بصير وأصحابه بالامتناع عن ابداء قريش (فن اتاه) منهم سبل (فهو آمن) من الرذالى
 قريش (فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم) زاد في رواية أبى الاسود فقدموا عليه وفيها فعل الذين كانوا
 أشاروا بان لا يسلم أباجندل الى آية أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا (فانزل الله تعالى
 وهو الذى كف ايديهم عنكم) أى أيدي كفار مكة (وايديكم عنهم يطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم) أى
 أظفركم عليهم (حتى بلغ الحجة حجة الجاهلية) أى التى تمنع الاذعان للحق وسقط لابي ذر قوله يطن مكة من بعد
 أن أظفركم عليهم وقوله الحجة من قوله حتى بلغ الحجة (وكانت حجتهم انهم لم يقرؤا الله تعالى ولم يقرؤا بيسم الله
 الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فانزل الله وهو الذى كف ايديهم انما انزلت في شأن أبى بصير
 وفيه نظار المشهور وانما انزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن ياخذوا المسلمين غزاة فظفروا بهم فعفا
 عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فتركوا واهمهم وغيره زاد أبو ذر عن المسقل قال أبو عبد الله البخاري مفسرا
 لبعض غريب في بعض الآيات من الجاهل لابي عبيدة معرزة مفعلة من القرضم العين وتشديد الراء الجرب بالجيم
 يعنى أن المعرزة مشتقة من مره اذا داه ما يكره وبشق عليه والعز هو الجرب قال الجوهرى العز بالفتح الجرب
 وبالضم قروح مثل القوبا يخرج بالابل متفرقة في مشافرها وقواؤها يسيل منها مثل الماء الاصفر فمكوى
 الصجاج لثلاثه دما المراض تزيلوا انما زوا أى تميز بعضهم وقوله انما زوا ليس في الفرع وأصله وحجت القوم
 منعهم من دخول النهر والاذى اليهم ومصدره حماية على وزن فعالة بالكسر وأجبت الحى بكسر الحاء وفتح الميم
 متصورا جعلته حتى لا يدخل فيه ولا يقرب منه وهو ضم الباء وفتح الخاء مبنيا للمفعول وأجبت الحد يد في النار
 فهو محي وأجبت الرجل اذا غضبته ومصدره احساء بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة (وطال عقبل) بضم
 العين فيما تقدم موصولا في الشروط (عن الزهرى) محمد بن مسلم (قال عروة) بن الزبير (فاخبرني عائشة) رضى
 الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن أى يمتحنهم بالمهاجران بالخلف والنظر في الامارات قال
 الزهرى فيما وصله ابن مردويه في تفسيره) وبلغنا انه لما نزل الله تعالى ان يردوا الى المشركين ما انفقوا على
 من هاجر من ازواجهم) أى من الاصدقاء (وحكم على المسلمين ان لا يمسكوا بهم الكوافر أن عمر) بن الخطاب
 رضى الله عنه (طلق امرأتين قريية) بضم القاف وفتح الراء وبعد التحتية موحدة ولكن يهيم قريية بفتح القاف
 وكسر الراء (بنت أبى أمية وابنة جرول) بفتح الجيم وسكون الراء أم عبد الله بن عمر (الخزاعى) بالخاء المعضومة
 والزراى المجعنين (ففرج قريية) والعموى والمسقل قريية بضم القاف (معاوية بن أبى سفيان وتزوج الاخرى
 أبو جههم) بفتح الجيم وسكون الهاء عامر بن حذيفة الاموى (فلما أبى الكفار ان يقرؤا باداء ما انفق المسلمون

علي أزواجهم) المأمورة في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا أي وطالبوا بما أنفقتم من جهور
 نسائكم اللاحقات بالكفار ولبطالوا بما أنفقوا من مهو وأزواجهم اللاقي هاجرن إلى المسلمين (أنزل الله تعالى
 وإن فاتكم) وإن سبقكم وانظمت منكم مرتدا (نبي) أحد (من أزواجكم) وإيقاع شيء موقع أحد للصغير
 والمبالغة في التعميم أو نبي من مهورهن (إلى الكفار فمأقبتهم والعقب) بفتح العين وسكون الصاد في الميمنية
 وقد تنفتح هو (ما يؤذى المسلمون) من المهر (إلى من هاجرت امرأته) المسلمة (من الكفار) إلى المسلمين (فأمر) الله
 تعالى (أن يعطى) بضم الياء مبنيا المفعول (من ذهب له زوج من المسلمين) إلى الكفار مرتدة مثل (ما أنفق)
 عليها من المهر مفعول ثانٍ يعطى (من صدق نساء الكفار) الجار والمجرور متعلق يعطى (اللاقي) أسلم
 و (هاجرن) إلى المسلمين إذا تزوجن ولا يعطى الزوج الكافر شيئا (وما نعلم أحدا) ولا يزوجونه ما نعلم أن أحدا (من
 المهاجرات) ارتدت بعد إيمانها قال الزهري (وبلغنا أن أبا بصير بن أسيد) بفتح الهمزة (الثقي) بالثالثة فالقاف
 فالفاء وهذا من مرسل الزهري بخلافه في رواية معمر فانه موصول إلى السور (قدم على النبي صلى الله عليه
 وسلم) حال كونه (مؤمننا) ولا يزوج من الجوى والمستغنى من منى قال الحافظ ابن حجر وهو تصحيف (مهاجرا)
 حال من الأحوال المترادفة أو المتداخلة (في المدة) التي وقع الصلح عليها (فكتب الاخنس) بهمزة مفتوحة
 نخاء معجمة ساكنة وبعد النون المفتوحة سين مهمله (ابن شريق) بشين معجمة مفتوحة فراء مكسورة وبعد
 التحتية الساكنة قاف (إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله أبا بصير) أن يردّه اليهم وفاء بالعهد (فذكر الحديث)
 إلى آخره وفي الرواية السابقة فأسأله في طلبه رجلين وقد سماهما ابن سعد في طبقاته خنيس بجمة وتون مصغرا
 ابن جابر ومولى له يقال له كوز وقال ابن اسحاق فكتب الاخنس بن شريق والأزهر بن سعد عوف إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كتابا وبعبناه مع مولى لهم ما ورجل من بني عامر أسأله يكرين انتهى قال في الفتح
 والاخنس من تصحيف رط أبي بصير وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فكل منهما المطالبة برده * (باب
 الشروط في القرض وقال ابن عمر) بن الخطاب (وعطاء) هو ابن أبي رباح (رضي الله عنه) ما إذا أجله إلى أجل
 معلوم (في القرض جاز) أي التأجيل أي صح القرض بشرطه وهذا قد سبق معناه في باب إذا أقرضه إلى أجل
 مسمى (وقال الليث) بن سعد الإمام فيما وصله في باب التجارة في البحر من رواية أبي ذر عن المسقلي فقال حدثني
 عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة القرشي
 عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر
 رجلا سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فرفضها) المسلف (اليه) أي المستلف (إلى أجل مسمى)
 معلوم والذي أسلف هو النجاشي كما سماه في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر لمجد بن الربيع الجيزي بإسناده فيه
 مجهول من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعا والخديث سبق تاما في باب الكسالة في القرض وهذا
 الباب جميعه ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمسقلي ساقط لغيرهما وقال في الفتح انه ساقط للتسني لكن زاد
 في الترجمة التي تليه فقال باب الشروط في القرض والمكاتب الخ وفي القرض كأصله علامة تأخير الحديث عن
 الأثره (باب حكم) المكاتب وما لا يجل من الشروط التي يخالف كتاب الله) أي حكم كتاب الله وهو أعم من
 أن يكون نصا أو استبطا (وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) مما وصله سفيان الثوري في كتاب القرائض
 له من طريق مجاهد عن جابر (في المكاتب شروطهم) أي شروط المكاتبين وساداتهم (يهمهم) معتبرة (وقال ابن
 عمر أو أبوه) عمر بن الخطاب كذا وقع بالشك ولم يقل في رواية النسائي أو عمر رضي الله عنهما كل شرط خالف
 كتاب الله) أي حكم كتاب الله (فهو باطل وإن اشترط مائة شرط وقال أبو عبد الله) البخاري (يقال عن كليهما
 عن عمرو بن عمر) كذا في رواية كريمة وسقط قوله وقال أبو عبد الله إلى آخره عند أبي ذر وبه قال (حدثنا علي
 ابن عبد الله) المدني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن يحيى) بن سعيد الأنصاري (عن عمرة) بنت عبد الرحمن
 الأنصارية (عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت) أيتها البريرة نسألهما أن تعينها (في كتابهما) وفي رواية عروة
 عن عائشة نسئعهما في كتابهما (فقلت) عائشة لهما (إن شئت أعطيت أهلك) ثمك واعتقتك (ويكون الولاء)
 عليك (إلى) فذكرت ذلك بريرة لاهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 اعانته (ذكره ذلك) بتخفيف كاف ذكره ولا يزوج كثره بتثنية هاء وفتح الراء وسكون القوية وفي نسخة

يسكون الرأى وضع الفوقية (قال النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعها) بهزمة وصل (فأعقبها) بهزمة قطع (فأنما
الولاء لمن اعتق) لاغيره (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر) خطيبا (فقال ما بال) ما شأن (أقوام
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكم الله الذي كتبه على عباده وشرعه لهم وليس المراد به
خصوص القرآن لأن كون الولاء للمعتق غير منصوص في القرآن ولكن الكتاب أمر بطاعة الرسول واتباع
حكمه وقد حكم بأن الولاء لمن اعتق (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط)
التقييد بالمائة لئلا كيدلان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلوزادت
الشروط على المائة كان الحكم كذلك مادلت عليه الصيغة وهذا الحديث قد سبق غير مرة (باب بيان
ما يجوز من الشروط والنسب) يضم المثلثة وسكون الذون بعد هاء تحية مقصورا الاستثناء (في الأقرار
و) بيان (الشروط التي يعارضها) ولا يذرعن الكشميني يعارضها (الناس بينهم) كشرط نقل المبيع من مكان
البائع فانه جائز لانه نصريح بمقتضى العقد وأشرط قطع الثمار أو تقيدها بعد الصلاح أو شرط أن يعمل فيه
البائع علامة لو ما كان باع نوبا بشرط أن يخطيه في أضعف الأقوال وهو في المعنى بيع وأجارة يوزع المسمى
عليه ما باعتار القيمة وقيل يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والاصح بطلانها لاشتغال
المبيع على شرط عمل فيما لم يملكه بعد (وإذا قال) أفلان على (مائة الواحدة أو اثنين) بكسر المثلثة وهذا
استثناء قابل من كثير لا خلاف فيه فيصح ويلزمه في قوله الواحدة تسعة وتسعون درهما وفي قوله الاثنتين
ثمانية وتسعون (وقال ابن عون) يفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة نون عبيد الله بن اربطان البصري
عما وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه (عن ابن سيرين) محمد (قال رجل) ولا يذرعن الكشميني قال الرجل
بالتعريف (لكرية) يفتح الكاف وكسر الراء وتشديد التحتية بوزن فعل المكارى وقال الجوهري بطلق على
المكرى وعلى المبكرى أيضا (أدخل) بهزمة مفتوحة فدل مهملة ما كنة فخامة محكية مكسورة أمر من
الادخال ولا يذرعن الكشميني ارجل بهزمة مكسورة فراء ما كنة فخامة مفتوحة (ركابك) بكسر الراء
منسوب بأدخل الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة لا واحدة من لفظها أي أدخلها فناء لا لارجل معن يوم
كذا وكذا (فان لم أرحل معن يوم كذا وكذا ذلك مائة درهم فلم يخرج) أي لم يرحل معه (فقال شريح) القاضي
(من شرط على نفسه) شيئا حال كونه (طامعا) محتارا (غير مكره) عليه (فهو) أي الشرط الذي شرطه (عليه)
أي يلزمه وقال الجوهري عدة فلا يلزم الوفاء بها (وقال ايوب) السخستاني عما وصله سعيد بن منصور (عن ابن
سيرين) محمد (ان رجلا باع طعاما) لا آخر (وقال) المشتري للبائع (ان لم آتك الاربعاء) بكسر الواو حدة أي يوم
الاربعاء (فليس بيني وبينك بيع فلم يجز) أي المشتري (فقال شريح) القاضي (للمشتري) عند الصاكم اليه
(انت اخلفت) الميعاد (ففضى عليه) برفع البيع وهو مذنب أبي حنيفة وأحمد والشافعي والمالكي والحنبلي
البيع ويطل الشرط به (وقال) حدثنا ابو اليمان (الحكم بن نافع قال) أخبرنا (سفيان) (هو ابن أبي حزة الحمصي
قال) (حدثنا ابو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان لله تسعة وتسعين اسما) بالنصب على التثنية وليس فيه نفي غيرها وقد نقل
ابن العربي ان لله ألف اسم قال وهذا قيل فيها ولو كان العدد ادا لاسماء ربي فيفيد الخبر قيل ان تعدد اسماء
ربي ولو جئنا بسبعة أبحر مثله مددا وفي الحديث أسألت بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أقرنته في كتاب
أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك وانما خص هذه لشهرتها ولما كانت معرفة اسماء
الله تعالى وصحافته توقيفية انما تعلم من طريق الوحى والسنة ولم يكن لنا أن نصرف فيها بجملة عند الله مبلغ
علمنا ونهته عمولنا وقد منعنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وان جوزة العقل وحكمه به القياس كان
الخطأ في ذلك غير عين والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مسمى وكان الاحتمال في عدم
الخطأ واقعا باثني تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وتسعين أو تسعة وسبعين
فينشأ الاختلاف في المجموع من المسطورا كده جمعا للمادة وإرشادا الى الاحتياط بقوله (مائة) بالنصب
على البدلية (الا) اسما (واحدا) ولا يذرعن الواحدة بالتأنيث ذهابا الى معنى التسمية أو المفعلة والكلمة (من
احصاها) على واجبا أو وعدا لها حتى يستوفى فلا يشترط على بعضها بل ينفي على التوفيد عوه بجميعها أو من

عتلمها وأحاط بمعانيها أو حفظها (دخل الجنة) وبقيّة صاحب هذا الحديث تأتي أن شاء الله تعالى في محالها
 وكان المؤلف أوردّه يستدل به على أن الكلام أغايبه بآخيه فإذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به وأخذ ذلك
 من قوله مائة الواحد وهو في الاستثناء معصم لقولنا في البيع بيعت من هذه المصبرة مائة صاع إلا ما صاع
 وعمل به وكان ما تعاقبته وتسعين صاعا وكذا في الأقرار كما مر ولا يؤخذ بأول كلامه ويلغى آخره ~~لكن~~
 في استنباط ذلك من هذا الحديث ~~شك~~ لأن قوله مائة الواحد انما ذكرنا كيداً للجانة قدم فلم يستفد به فائدة
 مستأنفة حتى يستنبط منه هذا الحكم بل حصول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين اسماً وأما الشروط فليكن
 صورة الحديث قاله الولي بن العراقي * وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في التوحيد والترمذي
 في الدعوات والنسائي في النعوت وابن ماجه في الدعاء * (باب الشروط في الوقف) * وبسؤال (حدثنا أبي بن
 سعيد) أبو رجاء الثقفي البغلاني قال (حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري) قال (حدثنا ابن عون) بفتح المهملة
 وبالتون مجاهد الله البصري (قال إني) بالافراد أي أخبرني والانباء بطلق على الإجازة أيضاً كما عرف
 في موضعه (ناصح) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أباه (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (أصاب
 أرضاً صيرفاني النبي صلى الله عليه وسلم يسأله) أي يستشير (فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضاً
 مجير) تسمى غنغ بفتح المثلثة وسكون الميم وبالفين المجمة (لم أصب ما لأوطأ أنفس) أي أجود (عندي منه
 فأتا مني به) أن أفعل فيها (قال) عليه السلام (أن شئت حبست) بتشديد الواو حدة أي وقفت (أصلها
 وتصدفت بها قال فصدفت بها عمر أنه لا يباع) أصلها (ولا يوجب ولا يورث وتصدق بها في الفـقراء
 وفي القربى) القرابة في الرحم (وفي) ذلك (الرقاب) وهم المكاتبون بأن يدفع إليهم شيء من الوقف تغلّب به رقابهم
 (وفي سبيل الله) منقطع الحاج ومنقطع الفساة (وابن السبيل) الذي له مال في بلدة لا يصل إليها (والضعيف)
 من عطف العام على الخاص (لا جناح) لا إثم (على من وليها) ولي الحديث على تلك الأرض
 (أن يأكل منها) من ريعها (بالمعروف) بحسب ما يحتمل ربع الوقف على الوجه المعتاد (ويطعمهم) بالنصب
 عطفاً على المنصوب بضم الياء من الإطعام بأن يطعمهم غيره حال كونه (غير ممنول قال) ابن عون
 (محدث به) بهذا الحديث (ابن سيرين) محمداً (فقال غير متائل) بضم الميم وفتح الفوقية وبعد الهمزة
 المفتوحة مثلثة مشددة مكسورة فلام أي جامع (مالاً) وقول الزركشي ما لا نصب
 على التميز قال الامام بدر الدين الدماميني انه خطأ وانما نصب على انه مفصول به
 أي متائل * وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الوصايا وكذلك
 وأخرجه النسائي في الاحباس والله تعالى أعلم * وهذا
 آخر الجزء الرابع من شرح صحيح البخاري للعلامة
 القسطلاني من تجزئة عشرة تلو ان شاء
 الله تعالى الجزء الخامس
 أوله بكتاب
 الوصايا
 تم

صححه وما قبله الشيخ ناصر الهوري بالمقابلة على أصله في مطبعة ١٢٧٦هـ

هذا الجزء خالص الصك مرك

